

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حصة في حمام باجرة معلومة من مال  
 واستأجر الحمام كاملا من شخص آخر فطلب رجل الحمام منه فاجره له الم  
 المذموم و رباجرة معلومة مقدار ما استأجر به بشرط ان المستأجر الثاني يلتزم  
 اجرة حصة الحمام الوقف عن المجر الذي هو المستأجر الاول اذا طلب ناظر الوقف  
 الاجرة في الحصة ولم يرض ببقائها بالاجارة التي صدرت منه لزمه ان الاجارة بقدر  
 المثل فهل لا تصح اجارة الحمام من المستأجر المذكور بهذا الشرط ويكون  
 للاجارة بوقوعه في عقدها ويحكم بفسخ الاجارة على هذا الوجه جبراً على المستأجر  
 وتبني في اجارة المستأجر الاول (أجاب) تفسد الاجارة بالشرط الفاسد  
 لمقتضى العقد كما هنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر منزلاً من  
 مدة تسعة أشهر ودفع الاجرة بمجلا وتحرر له ايجار فهل يجوز منعه عن سكني المنز  
 الجار لها وللنزل بزيادة اجرة تحدث من بعد تحريره بسند الاجارة وحلول الهلا  
 أم منعه غير جائز (أجاب) حيث وقعت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للمجر  
 معارضة المستأجر ولا منعه عن الانتفاع قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل أجر داره المملوكة له لآخر مدة ثلاث سنين  
 معلومة من كل شهر مبلغ معلوم بشرط أن يدفع له اجرة كل شهر عند آخره فمضى  
 الاجارة صحيحة ويلزم المستأجر دفع الاجرة كل شهر وهل لصاحب الدار اخراج الم  
 قبل مضي مدة الثلاث سنين المذكورة (أجاب) ليس لرب الدار المذكورة مع  
 المستأجر ولا ائحاجه منها قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي والله تعالى  
 (سئل) في رجل تزوج امرأة ودخل بها في بيت عمه له أمها واستمر معاشراً  
 ذلك البيت ومساكنها فيه برضا أمها وأذن له بالساكنة معها فيه ثم مضى  
 تزويجه على ست سنوات ففصل من ذلك الرجل طلاقاً لزوجته فبسبب ذلك طليبت منه  
 اجرة السكنى تلك المدة فهل حيث كانت السكنى باذنها ورضائها ولم تقدر عليها  
 لا يلزمه دفعها لها (أجاب) لا يطالب الزوج باجرة سكناء على الوجه المذكور  
 تعالى أعلم (سئل) في شريكين هما كاتب يكتب لهما اثمان البضاعة وهما  
 بذلك وأجرته منهما معاً فلما انفصل لبق الكاتب عند أحدهما فطلب منه الشر  
 الثاني أن يطالعه على حساب مائة واولاه من الاخذ والاعطاء واطهاراً ربحه فيما  
 فطاله الكاتب حتى يجعل له الثلث فيما يظن به من أرباح الشراكة على  
 الرشوة فاجابه لذلك حيلة لا طهار حقه وكتب له وثيقة بذلك ثم موأته بمختمه فان  
 الكاتب مقداراً من ذلك ثم طالبه الكاتب بما جره له رشوة فهل لا يجبر الشري  
 المذكور على دفع ذلك ولا يطالب بالرشوة المذكورة شرعاً (أجاب) لا عطاية  
 الشريك بما جره له للكاتب المذكور على جهة الرشوة واه اجرة مثل عمله والله تعالى

١٢٦٦

١٢٦٦ ٣

١٢٦٦ ٢٩

ذى الحجة

١٢٦٦ ٧

١٢٦٦ ٢٩

(سئل) فی عقار مشترک بین جماعة لا یسع سکنی الجميع وبعض الشراکاء یؤاخذون ببعض  
 حرة منه للجمیع باذن باقیم فطالب بعضهم الذی یستحق اکثره قسمته بالمهاياة واخذ  
 ما یقابل نصيبه من الاجرة المتجمدة تحت يد بعض الشراکاء المعترف بهم المسموع فیل یجاب  
 لذلك والحال هذه (اجاب) نعم یجاب لذلك والحال هذه ما لم یکن قابلاً للقسمة الا فراز  
 وطالب احدهم بالنسبة للمهاياة والله عالى العلم (سئل) فی رجل اشترى من امرأه مکاناً بتمن  
 معلوم قبضته منه ثم عند كتابة الحجة للشترى طالب من الجماعة حجة مملکة فاحضرت  
 حجة تشهد لها بر دمع المکان واحضرت جماعة من المسلمين شهدوا لها بانهم امتلك باقى المکان  
 بوضع اليد مدة ثلاثين سنة وذلك فی مجلس التمرع الشريف فکم یبذلک ووضع یده  
 المشترى المذکور على المکان مدة ثمان سنين ثم بعد هذه المدة طهر رجل يدعی انه یملک فی  
 هذا المکان تسعة قرايط ونصف فابریق الارث عن والده بموجب حجة شرعية فهل اذا ثبت  
 ان هذه الحصة له لا یستحق اجرها هذه المدة لاسم والده فی المستحق رجل باع ولم تعرض  
 له اجرة (اجاب) لا مطالبة المستحق باجرة ما مضى والحال هذه والله عالى العلم (سئل) فی  
 رجل اشترى دساعة ارض من امرأه وکتبت حجة بينهما على يد بينة وقبضت بعض الثمن  
 ولها زوج فمرهن الزوج بالحجة على ما بقی من الثمن فاشاء المشترى بباقى الثمن فبعد الحجة  
 بطل له رجل حاضر فی المجلس قد راع من الدراهم ولم یلتزم بذلك القدر المشترى فاطهر بالحجة  
 فهل اذا طالب المشترى بالقدر المجهول لا یلزمه دفعه حیث لم یلتزم به (اجاب) لا یجبر  
 المشترى على دفع شیء زائد عن الثمن بدون وجه شرعی والله تعالى اعلم (سئل) فی امرأة  
 لها عقار مملک واما جاب قبض لها الاجرة رفعت منه من الجباية ولها اجرة مدة اشهر فی ذمة  
 السكان لم تقبضها منهم فهل یؤمرون بدفع ما عندهم لها من الاجرة واذا دفعه والزوجة  
 الجانی شیئاً من الاجرة بعد دفعه والعلم بذلك لا یسرى ذلك على المسالکة المذکورة  
 (اجاب) على المستاجر دفع ما یذمه من الاجرة المسالکة العقار المذکور ولا یبر بالدفق لغیر  
 المسالکة او وکیلاها فی ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل اشترى بیتان آخر بتمن  
 معلوم قبضه البائع فی المجلس وتم البیع للمشترى على يد بينة من المسلمين وفى ذلك البیت  
 رجل ساکن باجرة فاراد المشترى به تمام شرائه أن یخرج الساکن من البیت  
 المذکور ولکن فیها منعت الساکن من الخروج بقوله أنا أحق بشراء البیت منك  
 فهل بعد تمام البیع للمشترى على يد البينة لا یكون للساکن معارضة المشترى وفسخ  
 شرائه ولذا أخرجه من البیت فمرأعنه بعد مضی المدة المأمور عليها (اجاب) یوقف  
 بیع الدار المتاجرة الى انقضاء مدة الاجارة وهو المختار واذا اراد المستأجر فسخ البیع  
 لا یملکة هو والجميع والله تعالى اعلم (سئل) فی بیت مشترک بین اثنين سافرا احدهما  
 نحو حجة وجهه لوكیلا على حصته فی البیت ووضع الحاضر بعضه تاعه فی مکان من  
 البیت وغاب أيضاً وعیاله فی غیره ثم حضر وبعد نحو ثمان عشرة سنة مات وکیل الشریک

جادی الثانیة

٢٧

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٦

رجب

١

١٢٦٦

٨

١٢٦٦



الثائب وهو غائب الى الآن فهل لذا ادعى رجل انه وكيل عن زوجة الثائب  
 الشريك الاخر الحاضر وانه سكن في البيت من وقت غيبة شريكه الى الآن ويريد بذلك  
 الزامه باجرة حصة شريكه لايجب لذلك ولو فرض ان الشريك المذكور سكن في البيت  
 حيث لم يكن به قد اجارة من شريكه الغائب ولا من وكيله ولم يكن البيت وقفا ولا معدا  
 للاستغلال ولا ليقوم ويمنع الرجل المدعى المذكور وغيره من التعرض للشريك حيث  
 الحال ما ذكر (اجاب) لا تسمع دعوى وكيل زوجة الشريك الثائب على شريكه المذكور  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض جارية في اسحقاقه طلبها منه رجل آخر  
 ليزرعها وجعل له في نظير استلاقه عليها قدر ما علموا من الغلة في كل سنة غير الخراج الذي  
 تجبهه الدبوان ورضي صاحب الارض بذلك وصار كل سنة يدفع ما عليه من الغلة لرجل  
 الارض فتنازع عليه بعض تلك الغلة فطالبه صاحب الارض بالباقي فامتنع من دفعه فهل  
 للحاكم الشرعي جبره على دفع الباقي (اجاب) اذا استاجر ارضا باجرة معلومة على ان  
 يكون تراجعا على المستاجر كانت الاجارة فاسدة وحكمها وجوب اجرة المثل على المستاجر  
 باستيفاء منافعها والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة استاجروا بيتا من جماعة  
 آخر ثم تلا على استجارهم وتوث وغير ذلك على ان يستغلوا ثم ائتمروا بالثلاث سنوات لكل  
 سنة قدره معلوم من الاجرة وشرط المستاجرون على المخرجين ادارة السواقى اسقى الاشجار  
 المذكورة فهل تكون الاجارة والحال هذه فاسدة يجب نسخها ولو بعد مضي سنة وتنتسخ  
 في السنتين الباقيتين (اجاب) الاجارة على الوجه المذكور غير صحيحة لورودها على  
 استملاك الاعيان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبنت وترك  
 ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره ثم سكنت البنت المذكورة في محل من عقاره والدها  
 باذن اخويها مدة ثم مات كل من الابنين عن ورثة قبل قسمة التركة فهل يكرن للبنت  
 مفاسدة ورثة اخويها في جميع ما ثبت انه تركه عن والدها ولا تعاليب باجرة الغسل الذي  
 سكنته من العقار المترك في المدة الماضية (اجاب) للبنت اخذ ما يخصها في تركته  
 والدها واذا سكن احد الشركاء في المكان المترك الذي ليس وقفا ولا ليقوم بدون عقد  
 اجارة لا يجب عليه الاجر والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين ائتمرها  
 غائب اجر الحاضر فصيبه لرجل واخذ منه اجرة خمسة اشهر واعطى له وبسبب استقامته  
 وذلك بدون اذن شريكه الغائب فهل لا يصح عقده هذه الاجارة (اجاب) اجارة احد  
 الشريكين على الوجه المذكور غير جائزة فيجب نسخها وقفا لفساد الله تعالى اعلم  
 (سئل) في امرأة لها ارض مملوكة لها معدة للاستغلال استولى عليها رجل بمدة من  
 غير اذنها ورضاهما وانتفع بها المدة المذكورة فهل اذا تزعمتا من يده بعد ذلك وطالمتها  
 باجرة مثلهامدة وضع يده عليهما التحارب لذلك والحال هذه (اجاب) نعم لمالك الارض  
 المذكورة مطالبة من استولى عليها بغير حق باجرة مثلهما والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٥

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

١٦

شعبان

شوال

اخوة ثلاثة فلكون ارض زراعية مشتركة وضمينين ومترلين شر مشتركين تراصوا اجرة  
 على تقويم اجرة ماذ كرواخذ من احدهم بالمترلين باجرة معاومة لكل واحد مع جانب من  
 الارض باجرتها عن حصته شر يكيه حسب التراضي واختص الاخر بالقينتين باجرة  
 معاومة مع جانب من الارض كذلك واختص الثالث بجانب من الارض فقط كذلك  
 وبقي جانب منها بزرعه وشركة ربحهم وخسارته عليهم واستقر كل يتصرف فيما اخذه  
 لنفسه بالزراعة وفيها مدة من السنين الى ان مات احدهم من ورثة وضعوا  
 ايديهم على ما كان بيد مورثهم بزرعونه مدة كذلك كما استمر الشر وكان واضعان  
 ايديهم على ما استأجراه بقرعة فان به حسب التراضي الاول الذي صامع مورثهم ثم  
 الآن اراد الشر ان يكون محاسبه ورثة اخيه ما على ما استقله مورثهم من الارض التي  
 اختص بها وعلى ما استقلته ورثته كذلك متعديين بانه شرط في اجارة الارض التي اخذها  
 مورثهم ان ذلك لا يضي الا في سقير فقط ويان ما اخذه كل منهما بالاجارة المسانحة قد  
 خسر فيه وبانه كما يجري الحساب على ما كان بيد المورث يجري فيما كان بيدهما  
 ويكون دوكا خسارة وربحا فهل لا جرة بتعالهما بذلك كله ويكون ما تحصل من ربيع  
 الارض المزدكورة وغلاتها للمورث وورثته دون الشر يكيين المذكورين حيث زرعهما  
 كل لنفسه من ماله خصوصا مع التراضي المذكور ويحاسب كل من الشر يكيين على اجرة  
 نصيب الشر يك مما زرعه مختصا به بحكم الاجارة المسانحة حيث لم يوجد ما يبهلها شرعا  
 واذا تعطلت السقيرتان كما يابعض المدة ولم يمكن الانتفاع بما يدون حارة تغربهما  
 تسقط حصة الشر يكيين من الاجر مدة تعطلهما وعدم الانتفاع بما وليس للشر يكيين  
 طلب نصيبهما من الاجر من هذه التفرقة والتعطل وعدم التمكن من النفع (اجاب)  
 ليس للاخوين المذكورين مطالبة اخيهما بشئ مما تحصل من زراعة الارض  
 حال حياة المورث وسعد وفاته ولا عبرة بتعالهما بما عاذا كروا عليه ما دفع ما يخص ورثة  
 اخيهما من اجرة ما استأجراه اجارة صحيحة وتسقط الاجرة بتغريب العين المستأجرة وعدم  
 الانتفاع بها كلياً فليس للأخوين مطالبة المستأجر بما يقابل المدة التي تعطلت فيها ولم يمكن  
 الانتفاع بها بسبب التغريب والله ما لي اعلم (مسئل) في رجل يملك منفعة قطعة ارض  
 خراجية بعضها مشغول بالزراعة لغير رب الارض ويملا شحلا ايضا لاجر جميع الارض والتخل  
 لرجل اجني مدة معلومة فهل هذه الاجارة فاسدة لشغل بعض الارض بزرع الاجني  
 غير رب الارض والمستأجر (اجاب) اذا اجر الارض وهي مشغولة بزرع غيره ان كان  
 الزرع بحق لا تجوز الاجارة ما لم يستخذه الزرع الا ان يؤثرها مضافة الى المسئلة فتجوز  
 مطلقا وان كان الزرع بتغريب حق بحيث لا يمكن التسليم يجبره على قلعه ادره اولا وحرر  
 محشي الاشياء ان الرجوع صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتغريب والتسليم ما لم يكن فيه ضرر  
 فله فسخها كافي الدروس رحو بان استئجار الاشجار لا كل ثمرها غير صحيح والله تعالى

١٢٦٦

٢٨

ذي القعدة

١٢٦٦

١٠

١٤ ١٢٦٦

في الحجة

٢ ١٢٦٦

١٤ ١٢٦٦

مهر

٢ ١٢٦٧

ربيع الاول

٢ ١٢٦٧

٦ ١٢٦٧

المرءى من قبله بان يجره الى الجواز ليتزوج به برفقة آخره صار ذلك لا حرج فيه  
 كما هو مستقيم على ما له من غير وفاته ودفع له دراهم فريضة لاجرة النكاح والسقينة فصار  
 التاجر يتقدم صانع المهر في بحسب الترافق بينهما من غير ان يذكر له اجرة ولم ينشأ ولا  
 على شيء ثم الآن يطالب منه اجرة مستللابا في خدمته فهل لا يجب له ذلك (اجاب) في  
 مهر الفتاوى رجل يخدم رجلا سنة او سنتين ولم يسم له اجرة ولا يخرج ادهى الاجرة ان كان  
 الخادم قريبا فيجب له اجرة المثل لانه يربحوا اكثر من الاجرة وان كان اجنبيا لا يجب له الاجرة  
 لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبوع اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر  
 من آخر أرضا للزراعة بدون ان يراه او يريده المستاجر ان يفسخ عقد الاجارة بغير الرؤية  
 فهل يسوغ له ان يفسخها حيث لا مانع من ذلك شرعا والحال هذه (اجاب) نعم  
 للمستاجر الفسخ بغير الرؤية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين ولا  
 له حصص في منزل مشترك مشاعة غير مقسومة فباعها له بغير معلوم من اصل الدين الذي  
 عليه ومضت مدة من غير تعيين اجرة على الشريك فهل اذا طالب المشتري من الشريك  
 اجرة حصته في المدة الماضية من غير عقد اجارة لا يجب له ذلك ولا يلزم الشريك دفع  
 اجرة في هذه الحال (اجاب) نعم لا يجب للمشتري ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات عن امه وزوجته وبنته وعن ابن فاهم من غيرها وترك نصف بيت  
 مع ثلاثة اطفال فاستاجر نصف البيت ذمى مشاهرة من الزوجة باجرة معلومة عن كل شهر  
 كذا ثم ماتت الزوجة المذكورة عن بنتها فصارت البنت توحده للذمى وتستغل اجرة  
 النصف من المستاجر مدة من السنين فهل اذا بلغ القاهر يكون له محاسبة الاخت على  
 ما يخصه مما قبضته واستغنته من الاجرة بالوجه الشرعي (اجاب) لا يتم بعد بلوغه رشيدا  
 المطالبة باجرة مثل ما يخصه من العقار المتروك عن والده عن استولى عليه حال يثمه بدون  
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا من آخر ائزر بها ذرة ودعما  
 مدة معلومة باجرة معلومة فهل للزوج فسخ الاجارة قبل عام المدة اولان الاجارة عقد  
 لازم (اجاب) الاجارة من العقود اللازمة فاذا وقعت صحيحة مستوفية ثرائها الشرعية  
 لا يجب لاحد المتعاقدين اقبضتها قبل مضي المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في يثيم له حصص في دار آلت اليه بالميراث الشرعي عن والده سكنها شريكه مدة  
 في غيبته في النظام فهل له بعد بلوغه مطالبة الشريك باجرة حصته مدة يثمه ووضع يده  
 عليها (اجاب) اذا استعمل شريك اليثيم الدار المشتركة بلا عقد اجارة لزمه اجرة مثل  
 حصص اليثيم على ما اتفق به المتأخرون الحاقه بالوقف صيانة له والله تعالى اعلم (سئل) في  
 جماعة يعملون اشجارا يستأجرها ثلاث سنوات لرجلين ليستغلا ثمارها فاستوفيا  
 منها سنة فهل تكون فاسدة يجب فسخها شرعا واذا لم يرص الرجلان بالغسل الا بالاخت  
 قدر من الدراهم لا يجب على المؤجرين دفعه واذا كانوا مستوفيا شيئا من السنة الثانية

سنة ربيع الأول ١٢٦٧

يلزمهما في حقه بغير أهل الخصومة (أجاب) إجارة الجيران لاستهلاك الثمرة غير  
محمية وليس للتاجر أن يحد دراهم في مقابلة رضاء ما لا يفسخ والمال هذه وعليهما  
ضمان ما استهلكاه من الثمرة والله تعالى أعلم (سئل) في أيتام يكون بيتان والدمهم  
أسكنة إمامهم الرضى عليهم من قبل الحاكم الشرعى لرجل أجنبي مدة أشهر بدون  
شرط أجرة فهل يلزم الساكن لعقار الأيتام أجرة منسلة وإن لم تسترط ولا يكون عدم  
الشرط مانعا من أخذ الاجرة (أجاب) صرحوا بوجوب أجر المثل على من سكن عقار الأيتام  
بدون عقد إجارة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان ثلاثة وقف والثالث الأخر ملك  
استأجر صاحب الثلث الثلثين من ناظرهما بأجرة معلومة فهل بعد مضي تلك السنة إذا  
أراد أن ينادي إجارة الثلثين من أجنبي غير الشريك وأجر تسكون الإجارة من ذلك الأجنبي  
فاسفة ويكون الناظر من وعاء إجارة الثلثين من غير الشريك حيث كانت الإجارة في  
حصه شائعة (أجاب) نقصد الإجارة بالنيوع الأصلى إذا أجر من شريكه كما في التنوير  
وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر طاحونة وجعل عليها مستعملا واقفا  
بالأجرة في كل يوم ستين نصف فضة فيعده مدة أراد المستأجر أن يقيم الحجر ليصلحه واستعان  
بالمستعمل الذي هو واقف عنده بالأجرة فأعانه فانفلت الحجر منهما وتلف بغير تعدد وبغير  
تفريط فهل إذا تحقق ما ذكر وأراد المستأجر أن يلزم الواقف حصه من قيمة الحجر لا يجاب  
لذلك (أجاب) الإجير الخاص وهو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بالخصيص ويستحق  
الاجرة بتسليم نفسه في المدة وإن لم يعمل لا يضمن ما هلك في يده أو بعمله إلا إذا تعمد  
الفساد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض أجزاها غيره مسانحة بأجرة معلومة  
لكل سنة فصار المستأجر يزرعها ويدفع أجرها في كل سنة مدة خمس سنين وفي هذا العام  
بعد أن زرع الأرض المستأجر وقرب حصاد الزرع ير يدرب الأرض أن يأخذ الزرع  
الذي زرعه وبذره يذره من المستأجر متعللا بأنه لم يادنه في زرعها هذا العام في وقته فهل  
لا يجاب لذلك ولا يلزم الزارع الأجرة الأرض حكم ما كانت سابقا (أجاب) نعم لا يجاب  
رب الأرض لاخذ الزرع والحال هذه ولا يلزم المستأجر إلا الأجر المسمى حيث انعقدت  
صحبة في هذه السنة بمضى بعضها بالافسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى ملك دار  
خربة بطريق الأرض اذن آخر بالبناء والعمارة فيها بشرط أن كل ما صرف من طرف  
المأذون له يكون في نظير إقامته مادام مقيما فيها أقصرت المدة أو طالت فهل إذا أراد  
المأذون له تركها من نفسه والحال أن قيمة البناء تزيد على قيمة أجرة مثلها في تلك المدة  
يكون الشرط فاسدا لمساقيمه من إضاعة المال ويجوز أن يدفع على دفع ما زاد عن قيمة أجرة  
مثلها بعد ثبوت ملكه له بالوجه الشرعى (أجاب) صاحب الدار لم يملك منفعة داره إلا  
بعوض والمأذون بالعمارة غير متمتع بها لأنه لم يعمر إلا بمقتضى السكنى فكأن ما ذكر  
إجارة فاسدة لجهل العرض وقت العقد فوجب أجر المثل بالغام بل فيسقط عما أنفق قدر

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٩

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

١٨

جداى الأولى

الاجرة من السكنى والباقي مطالب به رب الارض وان ذللت اجرة السكنى  
 يؤخذ من الارض من المأذون على ما اذاع في تنقيح المحامدية والله تعالى اعلم (سئل)  
 على قاهر اجرت حاقوناً لمكان تعلقات القاصر لرجل سنة كاملة باجرة معلومة هي  
 مثلاً وأجرها المستاجر لا نحو السنة المذكورة بالاجرة التي استاجر بها فهل اذا ظهر رجل  
 وطلب ان يستاجر السنة المذكورة باجرة زائدة عن الاولى من الوجه لا يكون له ان  
 يجبره السنة المذكورة الا بعد فراغ السنة لاسيما وهذه زيادة تعنت (اجاب) اذا وقعت  
 الاجارة باجرة المثل بحجة لازمة لا يكون لاحد المآذنين قبضها قبل مضي المدة بدون  
 وجه شرعي ولا عاقل المؤجر اذ لا يغير المستاجر قبل انقضاء المدة والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل استاجر من امرأة مائة أرض للزراعة مدة ثلاث سنين كل فدان يقدر بمائة  
 واستلمت بعض الدراهم وكتبت له بذلك في شريط ليجتهد بها أو يبيعه من المسلمين ثم  
 بعد مضي بعض تلك المدة ارادت فسخ الاجارة فهل لا بد ان يملك المضى لا ينقض  
 (اجاب) اذا صدرت الاجارة بيمين لازمة لا يكون لاحد المآذنين قبضها قبل مضي  
 المدة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من ورثة قسراً بائنين وترك  
 يدين كان شاغلاً لهما بسكناهما وامتعتهم وتغيرت فيهما جميع الورثة بعد امرة  
 بالفتنة ولادهم كانت في ذمة ما بعد موت المدة فهل اذا اراد ان ياب الورثة باجرة  
 مثل نسب ما مدهم سكناهم لا بائناً لذلك حيث ان الكل ملو عليهم ويمنع من مطالب  
 الاجر بدون عقد اجارة (اجاب) ليس للمرأة ان تطلب المدة كورثة ما يباقي الشرع في  
 اجر حصتها من المكان المملوك لهم في المدة الماضية فينبغي ان عقد اجارة والله تعالى اعلم  
 (سئل) من بيت المال عن تضيعة محسنة لرجل مستاجر لخدمة عند ارضيات المستاجر  
 عن ورثة ثم بنى الاجير المذكورة بعد مضي خدمته متى كان في بيت المال في  
 اجرة بعد مضي المستاجر (اجاب) الاجارة تنقضي بمجرد احداثها في المدة لا يوجد  
 استبقاء من الورثة للاجير المذکور بعد مضي ممرته ثم على ما كان عليه قبل موته  
 لزمهم اجرة والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة استاجر رجل لخدمة  
 خمس سنين ومثراً في صلب العقد شريطاً منها انه اذا اخرجها المالك منها قبل عام  
 المدة المذكورة يدفع له من ماله على كل فدان مائة فرس وبنائه اذا وجد المالك مستاجر في  
 الارض المذكورة سوا في بغيرها او يبيع في غيره عمارة كل سنة سبع مائة درهم  
 فهل يفسد عقد الاجارة المذكورة بما ذكر حيث كان ذلك في حاب العقد ويكون  
 ليكل من المآذنين فسخها جبراً على الآخر (اجاب) تفسد الاجارة بالشرط المخالف  
 لمقتضى العقد فاذا تحقق اشتراط ما ذكر في صاب عقد الاجارة كان على صاحب  
 المنة مآذنين فسخها دفعاً للفساد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل فسخوا في آجر سكن في  
 لرجل باجرة معلومة واذن له بصرف الاجرة فيما يحتاجه لئلا يكون المزمع له يكون العقد



شعبان سنة

والاقل باعطين حيث لم يكن وكيل ولا ماذوناً من جهة المالك و يضيع ما صرفه المستاجر  
في المرمية حيث لم يوفد له في الصرف من المالك ولم يجيزوا ما صرفه (اجاب) لا رجوع  
للمستاجر المذموم على المالك بما انفق في المرمية والحال هذه ولا ينفذ عقد الفضولي  
بدون اجازة المالك والله تعالى اعلم (سئل) في حاتوت مشترك بين رجلين سكنه احدهما  
باقن الا حرمه من السنين من غير شرط اخره ثم مات الشريك عن ورثة بلغ فاستمر  
ساكنه ايامه ايضاً من غير شرط اخره معهم فهل اذا اراد الورثة مطالبة الساكن المذموم  
فيما باجره نصيب ورثته واجره نصيبهم في المدة المضافة لا يجابون لذلك (اجاب) نعم  
لا يجابون لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض آجرها من له ولاية ايجارها  
لا تجارة من مضافة المدة مستقبلة قبل بيعي تلك المدة آجره اجارة لازمة لا تخفى هل  
لا تلزم الاجارة المضافة قبل بيعي وقتها وتكون الاجارة الصادرة للغير التي هي غير  
مضافة صحيحة لازمة (اجاب) نعم لا تلزم الاجارة المضافة على ما عليه الفتوى وحيث آجر  
من له ولاية ايجار الارض المذمومة اجارة مستقبلة لا لزوم الاجارة المضافة بمجيئ  
ورثته الا يكون للمستاجر اجارة مضافة معارضه المستاجر اجارة لازمة ويمنع من ذلك شرعا  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من شخص ارضاً لزراعتها معلومة بقدومه معلوم  
من رجل الى اجل معلوم واستولى المستاجر المذموم على الارض المذمومة كورته وآجرها لغيره  
من غير اذن المؤجر فهل والحال هذه يلزم المستاجر الادل بدفع الاجرة لرب الارض حيث  
حل الاجل واذا لم يملك المال الى خلاص اجرة الارض ممن استاجرها منه لا يجاب  
لذلك (اجاب) نعم يلزم المستاجر المذموم بدفع ما بذمه من اجرة الارض والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل صنعته الكتابة باجرة معلومة له كل شهر على عادة  
الكتابة فهل اذا صار يكتب لرجل بعد ان طرد كاتبه الذي كان يكتب عنده باجرة  
مساواة واستمر مدة اشهر من غير ان يسمى له اجرة لكل شهر يكون للكتاب المذموم  
اجر المثل وله مثالبته الذي يكتب له باجرة مثله حيث كانت صنعته وجرته ولا يكتب الا  
باجر (اجاب) اذا كان الرجل المذموم صنعته الكتابة بالاجر وفي ايام حاله بها يدون  
له طلب اجر مثله والقول قوله في انه عمل بالاجر بشهادة الظاهر وبه يفتي والله تعالى اعلم  
(سئل) في ارض مملوكة مشتركة بين ثلاثة اعمار بالسوية بينهم مغروس فيها اشجار آجر احد  
الشركاء تلك الارض جميعها باجرة معلومة لرجل اجنبي على ان يزرعها ولم يبين له ما يزرعه  
فيمسكها ولم يعمل له في زرعه ما لم يكن ما يزرع معه ودا وذلك بغيبة شر يكره فلما حضر من  
شركته سالم يرضى بما وعد به شر يكره ما وقفنا الاجارة وللان ما زرع المستاجر في الارض  
شبه ما احدثه هذه الاجارة اذا كان الامر هو مسطور والحال ان المؤجر المذموم لم يكن  
وكيلاً عن شريكه المذموم في ذلك (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشريكين  
المذمومين حيث لم تكن باذنهما واجازتهما وتنفذ في نصيبه لهما البيان المذموم

٢٠ ١٢٦٧

رمضان

٢٢ ١٢٦٧

شوال

١٢٦٧

١٠ ١٢٦٧

٤ ١٢٦٧

٢٢ ١٢٦٧

والرجل هذه واقعة تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا اسكن اناهم مع اسكنهم من غير شرط اجرة فساكن فيه مدة من السنين الى ان مات المالك من زوجه ومن قاصر فله ان اذا ارادت زوجة المتوفى ان تلزم الاخ الساكن فيه باجرة المدة الماضية لا يلزم بها حيث لم يقدر عليه اجرة من اخيه المتوفى ويكون للقاصر الاجرة من بعد موت ابيه (اجاب) لا يلزم الساكن والحال هذه اجرة المدة الماضية التي اسكنه فيها المالك بلا اجرة وعلى من استولى على عقار الصغير وسكنه بدون عقد اجارة اجرة المثل ومناقص المصوب لا تضمن الا في ثلاث ان يكون وقفا ومال يتيم او معد للاستغلال كفي الدار وغيره واقعة تعالى أعلم (سئل) في امرأته ثلاث فطاعة لارض ذر رغبة اجرتها لرجل من اهل البلد التي هي في امددة معلومة في بعد تقضائها ارادت ان تذهب به فتوصل بابها اليها في استجارها منها فامرته بان يكتب له ايجار سنة فكتب له ايجارا بثلاث سنين بغير اظهار ردها فذهب بها لا ينفذ الا في السنة التي اذنت بها ويطلب فيما زادها اذا تقضت يكون لها نزع أرضها منه (اجاب) الوكيل اذا خالف موكله فيما امر به لا ينفذ عليه ويكون فصولا واجارة الفضولي تعتبر على اجارة المالك فان احازها فخذت وان ردها باطلت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجره مكانا وقفا من فاضل سنة معلومة باجرة معلومة بمحضرة بنته فمضى واستولى عليه المستأجر وسكن فيه ليلة واحدة ثم بعد ذلك اراد الاستأجر فنهى الاجارة بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك حيث ثبتت الاجارة بالبيعة الشرعية ويوجب المانع على دفع الاجرة لناظر الوقف سواء سكن فيه او لم يسكن (اجاب) اذا صدرت الاجارة من المتعاقدين صحيحة لازمة لا يكون لاحدهما انقضاءها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابعادية اجرة لرجل آخر مسانعة وشروط عليه بمحضرة بنته ان ما يروى منها ياخذ اجرة ومال يروى منها يترك على رب الاربع ويحده والآن آخرها لغيره فهل اذ لم يروى بعضها في المدة التي استأجرها فيها التي يدرها سنان ولم تسكن من سقيم او اراد رب الاربع ان يطالبه باجرة لا يجاب لذلك اذا ثبت ما ذكر اذا صرف في مدته في صلحة الارض في حفر ترعة لمساو صاحب جسر وندرام معلوما من الدراهم باذن ربها يكون له بحسبته بما صرفه اذا كان الاذن ثابتا بالبيعة الشرعية (اجاب) لا مضالبة على المستأجر بمال يروى من الارض المذكوورة على الوجه المذكوور حيث اثبت المستأجر دعواه وما انفقتة فيمساو كذا من المسائل ليرجع به عليه بكرر له الرجوع حيث ثبت الاذن والانه في بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ميسر للتحاسن استأجر حاتونا عن ماله وسكن فيه امددة ووضعت له فيها كونا وقرقر اضرة ورة صندقه بغير اذن المالك ثم مات المستأجر المذكوور عن ورثة واستأجرها بمسكن من المالك ثم اراد دفعه المستأجر الاول ان يطالبه المستأجر الثاني باجرة السكون والمقرة فانه صار له ردهم بذلك في الحسنة بسبب ذلك فهل لا يجبر المستأجر الثاني على دفع اجرة

١٢٦٠

٢٣

في القعدة

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

١٥

= 50

١٢٦٧

١٨

ذى الحجة سنة

١٢٦٧

١٨

١٢٦٨

محرم ١٥

١٢٦٨

ربيع الاول ١٣

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

ربيع الثاني

٢٤

الكانون والنقرة المذكورين خصوصاً وقد استحدثهما المورث بدون اذن المسالك المذكور (اجاب) نعم لا يجبر المستاجر الثاني على دفع اجرة المأذون والجمال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار خربة استأذنه رجل ايمن من ماله وجميع ماصرفه فيها من ثمن طوب واخشاب وآجر يرجع عليه فهل اذا بنى بصرى هل هذا الوجه بشهادة البينة الشرعية يكون له الرجوع بذلك اذا خرج منه صاحب الدار وهل عليه اجرة مدة سكنته فيها ماضى اولاً (اجاب) نعم وبالانفاق على الوجه المذكور الرجوع بموافقة ولا تجب الاجرة له ما قد يكون عدا جارة الا اذا كان معدلاً استقلالاً او وقفاً او لقيم والله تعالى اعلم (سئل) في بنت مشتهرة تركت بين اثنين واحدا الشرير يكره ان يجار فيسببه وهذا الاجني يرغب في اجارته والشريرك الثاني الذي هو شاغل للبيت بامتعة يطلب اجارة نصيب الاخره فهل يكون الاولى واللاحق الشريرك باجارته او الاجني (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريرك غير صحيحة ولا يجبر احد الشريرين على اجارة ما يخصه في العتار المترك لشريرك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر سطح وكالة مسانحة ليعين عليه بنساء يكرن ماله خالوا وانتفاعاً ولم بين المسانحة لكونه وجد اسفل الوكالة به دخل لا يقبل البناء فوقه وطلب من ارباب الوكالة ان يجددو الاساس لاجل ان يبنى فوقه فامتنعوا حتى مات المستاجر قبل ان يبنى فوق السطح وقبل استلامه وانتفاعه به لعدم كونه من ذلك فخل اساس الوكالة فهو تيب ارباب الوكالة اجرة المدة الماضية الى الآن من تركه المستاجر لا يجابون لذلك وتنفخ الاجارة بموت المستاجر (اجاب) تنفخ الاجارة بموت المستاجر وليس للوزير المطالبة في تركه المستاجر باجرة ماضى به دوناته والجمال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حمام وقف استأجره رجل من ناظره مدة معلومة اقل من سنة ثم قبل مضي المدة المذكورة ادعى المستأجر ان الناظر اجره له سنة اخرى باجرة معلومة فانكر الناظر فهل على فرض ثبوت دعوى المستأجر ان الناظر اجرها له السنة التي تلي مدته الاولى قبل فراغها لا تكون لازمة وللناظر اجارة من شاء حيث لم تغرغ المدة الاولى ووقع الايجار الثاني في أثناء المدة الاولى (جاب) في لزوم الاجارة المضافة تعميمان وايدى عدم اللزوم بان عليه القدرى ولكل فمضاهى قبل محيى اولها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر حائطا وقفاً من ناظرها باقل من اجرة المثل وسكن فيها مدة أشهر وهو يدفع لذلك الناظر الاجرة التي هي اقل من اجرة المثل فهل للناظر مطالبة بتمام اجرة المثل للمدة الماضية حيث تبين بقول اهل الخبرة ان ما كان يدفعه للناظر اقل من اجرة المثل بكثير واذا اراد ان يستأجرها الرجل المذكور من الناظر باز يد من الاجرة الاولى ولكن لم يكن أجر المثل واذا اراد الناظر ان يترجها لغيرها كثر مما اراده الساكن وهو على قدر المثل بحباب الناظر وله ان يؤجرها من غير الساكن باجرة المثل (اجاب) لا تصح اجارة عقار

١٨ ١٢٦٨

٢٥ ١٢٦٨

٩ ١٢٦٨

٢٣ ١٢٦٨

الوقت يدون اجرة المثل بالثمن القاضى وعلى المستاجر تمام اجرة المثل ولتأخر  
 شاة اجرة المثل حيث كانت الاجارة الاولى غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل)  
 حاتم كغير مشترك بين جماعة ولا حصة قيمه الربح استاجر باقية من الثمن كما  
 انقضت مدة الاجارة امتنع وامن الاجارة له وارادوا اجارة حصصهم لاجنبى فهل لا يصح  
 هذه الاجارة وهل اذا ارادوا جبره على ان يؤجر حصته لهم وللاجنبى لا يحجبون لذلك  
 (اجاب) اجارة المشاع من غير الشريك غير صحيحة ولا يجبر المسالك على اجارة ما يملكه  
 لائتر يملكه ولا لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر طائفة من مالكمها  
 مدة معلومة ثم ان المستاجر حالاً خرمه مدة معلومة وتنازع معه في مقدار الاجرة  
 فالمستاجر الثاني يدعى باجره معلوم والمؤجر يدعى قدر ازا اذا عن ذلك ولا ينسقه على  
 دعواه فهل يكون القول قول المستاجر الثاني (اجاب) اذا اختلف المؤجر والمستاجر  
 في بدل الاجارة فبطل التمكن من الاستيفاء للثمن فلهذا لا يثبت له ولا القول للمستاجر  
 لانه ينكر الزيادة ولو اختلفا بعد التمكن من استيفاء البعوض من المدة من الغا وفسخ  
 العقد فى السابق والقول فى الماضى للمستاجر يمينه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 يخدم عند آخر باجره معلومة لكل شهر مائة الف قدوم عن ودية بالثمن فاستاجر وبعده  
 مرتين ورثهم باجره حكم الاجارة الا له الى المعلومه فهل اذا مضى له مدة اشهره ورثه اشهره  
 المتعلقة بهم وقد ساء قدر من الدراهم يكون له المنة الباقية باجره من استاجر (اجاب) نعم  
 يكون للرجل المد كورم البعوض استاجر بمائة من الاحرمه تجعله له والله تعالى اعلم  
 (سئل) في وصى على ذاصر من قبل اشراكه الثمنى ولاناصر حصصى عشاره من  
 بناء وبين الوصى المذكور باجر الرضى نصيبه ونصيب الناصر فى العقار المذكور هل  
 له مدة معلومة باجره معلومة تزيد عن اجرة المثل فهل تسكن الاجارة نصيب الناصر الدائم  
 صحيحة فاذن حيث كانت له مدة واذا بلغ الناصر اراد فسخ لاجاره يدون مجرى  
 لانه اب لذلك حيث كانت يزيد عن اجرة المثل (اجاب) اذا صدقت اجارة الوصى فصار  
 اليتم صحته باجره المثل لا يكون لليتم نسخها بعد بلوغه يدون وجده شري ر الله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل يملك مكاناً بنى بعضه وفى انشاء بناء باقية من رجل وافق مع المسالك  
 المذكور على ان يستاجر منه المكان المذكور ست سنوات كل سنة بمقدار معلوم من  
 الدراهم ودفع له اجرة سنة ونصف وحرر بذلك وثيقة صودر بانته فى يوم الخميس المبارك  
 ٢٦ شهر ربيع آخر سنة ٦٧ هـ الرضا والتوافق بين الواضع اسمه وختمه  
 وحسن اغا الزمر على انما اخذنا المنزل على الاغا الموصى اليه الكائن بالمسكن الجديد انصارا  
 مدة ست سنوات كاملة كل سنة بمائة الف ومائتى قرش ونصيب الاغا مالاً انصار  
 سنة ونصف وتدر عشرة آلاف قرش ومائة الف قرش وبعده مضى هذه المدة تدفع  
 سنة بسنة ويحسب علينا الاجار من ابتداء سنة تلامنا المقاتل لكون المنزل اثنى ولم تم

بناؤه وعند استلامنا التماثيل يدرج التاريخ في كتابه ويكون ابتداء مدة الاجارة المذ كجدة  
وفي كل هذه المدة لم يكن للاضافا المرقوم تعرض عند نابو وجهه من الوجوه وحررها هذا سندنا  
عليه ابكل ما ذكره انا في الوثيقة المضافة بفتح المستاجر فاحكم الله تعالى فيما اذا  
تم بنا المنزل المذ كور بعد خمسة عشر شهرا من تاريخ الوثيقة وامتنع المالك من تسليم  
مما تبيع المنزل للمستاجر بهذه الكيفية لكون الاجارة المذ كور لم يكن جاريا على منيج  
لشرع القويم واراد المستاجر جبراما لك على ان يسلمه المنزل المذ كور معتمدا على  
على الاجارة المسطرة صدرتها اهله هل يمنع المستاجر من معارضة المالك ولا يجوز للمالك  
على تسليمه المكين المذ كور اعدم صحة الاجارة المذ كورة شرعا لو تكون الاجارة على  
الوجه المذ كور صحة ويجبر المالك على تسليم المكين للمستاجر المذ كور (اجاب) الاجارة  
على الوجه المزبور غير صحيحة لجهالة الوطاف في الهندية من الباب الثامن فيما يجوز من  
الاجارة مثل من قال لا تخرج تلك هذه الدار بحقوقها وبكذا درهم او موصوفا  
بصفة كذا الى عشرة اشهر كذا من سنة كذا على ان تسكنها بنفسك ان شئت ذكر شرائط  
الصحة هل نصح هذه الاجارة فقال لا لانه لم يبين اول المدة فكانت مجهولة فلا بد ان يقول  
من وقت كذا او من هذه الساعة الى وقت كذا لتصير المدة معلومة كذا في فتاوى النسفي  
اه وقت تسليم التماثيل في حادثة السوال مجهول فلا تصح كذا في فتاوى النسفي  
وحقيقة ذلك الامتناع من تسليم المنزل للمستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
استاجر بيتا وقفا من ثمانية سنة كاملة باجرة معلومة فقاسم مع رجل اجني له هذه  
دراهم طلبهم منه فاراد ان يزيد عليه الاجرة لاجل نزاع البيت منه فهل لا تخاب لذلك  
ولا يكون للناظر فسخ عقد الاجارة قبل مضي السنة المذ كورة (اجاب) اذا وقعت  
الاجارة بصحة باجرة المثل لا يكون للناظر فسخها ببل تمام المدة بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جبال استؤجر لحمل مبر على جماله الى بر الشام فابرزها  
خارج المصر ونام بجنين افسرى بعضها بما عليه لاقهل لاضمان عليه لكونه لم يحصل  
منه نعد (اجاب) في الاندروية من ضمان الاجير المشترك والخاس ولا يصير البقا تاركا  
للحفظ وان نام ما لم يقب الترد عن بصره فاداغاب عن بصره بصير تاركا للحفظ قالوا وانا يله  
اذ انام جالسا واما ان نام مضطجعا يصير تاركا للحفظ وقد ذكرنا في كتاب الوديعة الفرق  
بين النوم مضطجعا وبين النوم جالسا في غير السفرو سونا بينهما في السفرو قلنا  
لا ضمان على كل حال فهما يايكون كذلك اه فاذ لم يكن نوم الجمل في السفر  
تفريطا وقد هلك المانع في يده وهو اجير مشترك فقد وقع اختلاف في ضمانه بين الامام  
وصاحبيه واقضى المتأخرون بالصلح على النصف ولا يضمن ما هلك في يده عند أبي حنيفة  
وان شرط عليه الضمان به بقى كفاية عامة المعتبرات وبه جزم اصحاب المتون فكان  
هو المذهب والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض مشركتهم استاجرها

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٧



رجب ٢٨  
سنة ١٢٦٨

شعبان ٢١  
سنة ١٢٦٨

٢١  
سنة ١٢٦٨

رمضان  
سنة ١٢٦٨

شوال ١٧  
سنة ١٢٦٨

ذي القعدة ١٩  
سنة ١٢٦٨

بعض الشركاء من باقيهم وصار يدفع اجرة حصصهم كل سنة ثم ان باقي الشركاء اجروا  
حصصهم مشاعة لاجني فهل لا تصح اجارة المشاع للاجني (اجاب) نعم لا تصح اجارة  
المشاع من غير الشريك والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركة في ارض اجرها  
احدهم الكبير المصروف عليهم مدة من السنين ثم قبل فراغ المدة اجروا بافهم لخص  
آخرته فلان المدة الماضية كانت استعانة في المتصرف وما بعده استعانة لهم فهل اذا  
ثبت انه كان متصرفا وما ذواله منهم بالاجارة لا تصح الاجارة الثانية حتى تضي المدة  
(اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اذرة الارض المذكورة او لا من احد الشركاء الماذون  
له في ذلك من باقي شركائه اجارة صحيحة لا يلزمه ان يكون لهم اجارة بالانسان غير المستاجر  
الاول قبل مضي مدته بدونه وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر  
ارض جنيته سنة كاملة باجرة معلومة فجاءه آخر واستاجر منه قبل انقضاء الاجارة الاولى  
مدة سنتين اجارة مضافة فهل لا تكون الاجارة الثانية لازمة وتسكون الاجارة الاولى  
هي اللازمة (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة تعميما وان اريد عدم اللزوم بان عليه الفتوى  
كما في الدر المختار وعليه فلاما لا يفتيها قبل مجي عوقم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
حانوت فغريب استاجره منه رجل سنة واذا نزل بالبناء والعمارة فيه ليحسب ما يذاهبه وعمره  
وانشاء فيه من ماله ما كان وخاله مستحق البقاء والقرار وجعل عليه اجرة الارض مقدار  
معلوم من الدراهم مسانعة فهل اذا بنى وعمر واشاعل هذا الوجه يكون ذلك ملكا  
للمستاجر واذا مات الاذن يكون لورثته اجرة الارض فقط (اجاب) ما بناء المستاجر  
من ماله له نفسه باذن المالك في حياته على الوجه المذكور ولو لم يكن له ان يبيع يورث انما اذا مات  
وعليه الاجرة المقررة على الارض والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من اشرف بيت المال  
منع من اذا وجد عقاره شريك بين فاصرو باع والبائع ومنع يده عليه مدة ولم يدفع له اجرة  
فهل اذا سلمت منه الاجرة يكون له لزومها ولو لم تقدر (اجاب) يضمن شريك  
البيتم في العذار اجرة مثل حصة القيمة مدة استيلائه عليها بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة اجرت بيت زوجها في حال غيبته لرجل آخر عشرين ولما رجع الى  
الاجارة وكذب ثبته وختمتها بنحتم زوجها وادعى ان غيبته من غيبته فوجد  
بيته من حجر الرجل آخر ويدعي المستاجر تو كيلة لزوجته في الاجارة ولم يقيم بينة على دعواه  
الو كاذب فهل يلزمه المذكورة في الاجارة فيما بقي من المدة المذكورة والحال هذا  
(اجاب) حيث لا بينة لدعي الاستئجار على تو كيل المالك في الاجارة له لا تسكون  
الاجارة نافذة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر بيتا وقفا من ائمة سنة واحدة  
باجرة معلومة وعجلها لغيره ثم اراد ان يسلمه فعارضه رجل آخر في ذلك مع ما لا يانه استاجر  
البيت المذكور منه من وكيل وكيل الناظر المذكور مدة سنتين فهل اذا لم يفرغ من الناظر  
لو كذبه في الو كاذب ولم يحزم ما فعله وكيل الو كيل لا تصح اجارته ويكون الحق في البيت

المستاجر المذکور (اجاب) الوكيل لا يוכל الا باذن امره والتفويض الى رأى الوكيل  
كامل رأيك كالاذن في التوكيل فلا يملك الوكيل المذکور التوكيل بالاجارة بدون  
اذن موكله ولا تنفذ اجارة وكيل الوكيل بدون اجازة الناظر والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل استاجر من آخر منزلا بمكة سنة كاملة باجرة معلومة وقد بقي من مدة الاجارة سبعة  
اشهر وعشرون يوما فمضى من آخر وزاد في اجرة المنزل بعد عقد الاجارة الصحيحة فاراد  
المالك ابطال الاجارة المذکورة قبل فراغ المدة فهل والحال هذه لا يجاب المالك لفسخ  
الاجارة ويستوفى المستاجر المدة التي وقع عليها العقد حيث كانت الاجارة المذکورة  
كذلك (اجاب) حيث كانت الاجارة الاولى صحيحة لا يفرغ المالك المستاجر من بد  
مستاجره قبل فراغ دية بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من  
آخر مكانا بمكة من نحو سنتين وبعد مضي أيام فليس له باع المالك المستاجر لا خرف  
انما المدة المستاجرة فهل يتوقف نفاذ البيع على اجازة المستاجر (اجاب) يتوقف  
بيع العين المستاجرة قبل مضي مدة الاجارة على اجازة المستاجر فلا ينفذ بيع المالك  
المذکور الا اذ الزمه دين بعيان او ببيان وادار له مال له غير ذلك المالك والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر جانب زراعة باجرة معلومة لكل فدان مدة  
خمس سنين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية وأراد رب الارض ابطال الاجارة بدون  
وجه شرعي لا يتباب لذلك وانس له ابطالها الا بعد تمام المدة حيث كان المستاجر طينا  
ملكاً للمؤجر ولم يكن من طين الميرى (اجاب) اذا صدرت الاجارة من المؤجر المذکور  
صحيحة لازمة لا يكون له العيب قبل مضي المدة ولا يفسدها كون مدها خمس سنين  
والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا آجرت المرأة نصيبها منه  
شائعا لثريكتها سنتين بمبلغ سبعمائة وعشرين قرشاً دفع لها بمجمل من الاجرة مائتي  
قرش والباقي خمسمائة وعشرون قرشاً يدفعها لها على التسديد على المدة حكم الايجار  
الذي بيده فلما مضى من المدة بقدر ما قبضته من الاجرة ارادت فسخ الايجار في باقي المدة  
او ان يدفع لها باقي الاجرة للمدة الباقية حالاً قبل مضى اهل لا يجبر على دفع ذلك قبل  
استيفاء المنفعة لباقي المدة ولا يجبر على فسخ الايجار حيث وقع الايجار صحيحاً مستوفياً  
اثرائاً الصحة بشهادة البينة الشرعية (اجاب) اجارة المشاع من الشريك جائزة في  
ظاهر الروايد عن الامام وروى عنه أنه لا يجبر زوجه على ابطال الاجر لا يملك بالعقد في  
الاجارة فلا يجبر تسليمه به بل بتجديده في غير المضافه او شرطه وللمؤجر طلب الاجر في  
الدار والارض كل يوم ما لم يشرط الدفع في اوقات معلومة والله تعالى أعلم (سئل) في  
دكان مشترك بين ثلاثة لا حصة له واحد منهم نصفها واكثر من الاخرين ربهها فاجر من له  
النصف نصيبه من رجل له دكان ملاصقة له واجر احد الاخرين نصيبه للجار الملاصق  
من الجهة الاخرى وبقي نصيب الثالث فاقسمها الجاران المستاجر ان بينهما أنصافاً من

غير القرن اربابها وادخل كل منهما النصف في مكانه بعد ازالة حائضها وبقيا بينهما  
حائطاً وسطحاً فهل والحال هذه لا تعتبر هذه القسمة وتكون باطلة وتجران على ازالة  
هذا الحائط ويضمان ما اتا قراه في سبب هذه القسمة (اجاب) كل من الاجارة  
والقسمة على الوجه المذكور وغير صحيحة وعلى المتدعي على مال الغير ضمان ما ائلفه  
والله تعالى اعلم (سئل في رجل يملك حائضاً اجرة لاجنبي مدة معلومة وعليه دين لا يدر  
قسطه من يده هل اجل اجرة فيجوز ان يدفعه فاراد رب الدين ان يشتري الحائض المذكور  
بثمن معلوم ويدفع سببي بعد ازالة حائضه بدنه هل اذا باع المالك الحائض لرب الدين  
ينفذ به وينفذ عقد الاجارة المذكور (اجاب) نعم الاجارة بهذا لزوم دين سواء  
كان ثابتاً بعيان من الناس او بيان اى بينة او انفراد المالك انه لا مال له غيره لانه  
يجوز به فبضمه في الدار وغيره فيبيع الحائض المذكور لادب من على الوجه المذكور  
نافذ وتنفذ لاجارة والله تعالى اعلم (سئل في رجل استأجر حائضاً من مالكة سنة باجرة  
معلومة وعجل له بعضها والحال انه مشغول باستعمالها بغيره مشاهرة ما اذا كان المالك  
في هذه الاجارة (اجاب) الراجح صحة اجارة المشغول ويؤثر بالتفريق والتسامح اعلم  
يكن فيه ضرر فله دفعها كما في الدر عن حواشي الاشباه وفيه من الرهبانية صحة اجارة الدار  
المشغولة بعين ويؤثر بالتفريق وابتداء المدة من حيث سألها الله والله تعالى اعلم  
(سئل في رجل يملك اربعة حريم مدة ثلاث سنوات لئلا يستغلل بعدى عايتها رجل اجنبي واخذها من  
مالكها واستولى عليها واستعملها مدة من الايام فهل والحال هذه يكون المالك المجير  
مخاسباً من اخذها واستولى عليها واستعملها باجرة المثل مدة استئجارها (اجاب)  
نعم لسالك المسئلة باجر المثل والحال هذه على ما افق به بعض المتأخرين والله تعالى اعلم  
(سئل في امرأة وصى على ابنها القاصر ولد فله دار حرجية فيمساقية فبعضه  
لا يكتفى استأجرها رجل مدة باجرة معلومة واراد المالك ان يجرها لغيره هل يباين في رايه  
ويجب ما يصرفه في ذلك من الاجرة فلم تاذن له أم القاصر في ذلك واخذت عليه ثلثة  
بانه اذا صرف شيئاً في المال أو في غيره سوى ان يدفع مائة الى الارض من الخراج وما  
يبيح فنه لا يلزمها من ذلك شيء ثم تريد الا ان مطالبته بما بقي من الاجرة بعد الخراج  
فادعي انه صرفه في المال والساقية والناهر يكذبه ويريد بذلك ضياع حق القاصر  
فهل والحال هذه لا يجب له ذلك ويجب بر على دفع باقي الاجرة ويكون ما صرفه بغير علمه  
ولا يلزم القاصر شيء (اجاب) لا مطالبة للرجل المدكر بما ائلفه على الوجه المزبور  
ويجب بر على دفع ما بقي بذهنته من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم  
(سئل في رجل تزوج امرأة بمهر ودخل بها ثم طلبها للزينة معه الى محل خدامه فابت  
الوجه معه فتركها وتوجه الى محل معشته ثم رجس الى مصر فوجدها سائكة  
في عين آخر بغير اذنه ورصدها فامرها بالانكاح لانه قال منه الى محل طاعته بمهر فابت حتى يدفع

١٢٦٩

٢٠

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

صفر

١

ربيع الاول

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٧

ربيع الاول سنة

١٢٦٩

٢٧

أجرة المنزل الذي هي ساكنة فيه والحال انها هي المستأجرة له بغير رضاه فهل والحال  
 هذه لا يلزمه أجرة المنزل حيث لم يكن مستأجره (أجاب) تؤمر الزوجة بطاعة زوجها  
 حيث كان قائما بمقوق النكاح الشرعية وليس له أن يترك المنزل الذي استأجرته الزوجة  
 المذكرة مطالبة الزوج بأجرته حيث كان ذلك بدون اذنه ولا يلزمه لها أجرته حيث  
 كان خلاف سكنه الذي اسكنها فيه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 استأجر أرضا معلومة بتحديد هاهنا فأنظرها بأجرة معلومة مسانعة ثم آجرنا طرف تلك الأرض  
 بعهذا من الأرض المستأجرة لرجل آخر قبل مضي مدة الاجارة الاولى في أثناء سنة  
 انقضت فيها الاجارة فهل والحال هذه لا تصح الاجارة الثانية حتى تضي مدة الاجارة  
 الاولى (أجاب) اذا كانت الاجارة الاولى صحيحة لازمة لا تكون الاجارة الثانية  
 قبل مضي مدة الاجارة الاولى نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في حائوت مستأجرة لا تخر  
 مدة ثلاث سنين باعها مالكها بثل فرأى المدة المستأجرة فهل يتوقف البيع على اجازة  
 المستأجر فاذ لم يجزه لا ينفذ ولا يستفاد بها الى فراغ المدة (أجاب) يتوقف بيع العين  
 المستأجرة على اجازة المستأجر ولا تقع البيع الاجارة بالبيع اذ لم يكن له ذردين لا وفاء له الا من  
 العين المستأجرة والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حاصل في وكالة أجرة لا تخر مدة  
 اكثر من سنتين ثم بعد ذلك لزمتها دين ولا مال لها سواها فهل اذا باعته لوفاء الدين يصح  
 منها ذلك وتفسخ الاجارة ولا يتوقف البيع لذلك على اجازة المستأجر أو يتوقف (أجاب)  
 لما لك في حاصل المذكرة كور بيعه وتفسخ الاجارة بلزوم دين على المالك لا وفاء له الا من  
 ثمة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بامام ضموه ان رجلا  
 استأجر أرضا معلومة من مالكها فمدر معلوم ثم ان المستأجر آجر الأرض لاشخاص بأجرة  
 معلومة ومات المستأجر الاول قبل انتهاء مدة الايجار ولم يدفع المستأجرون شيئا من الاجرة  
 للمستأجر الاول الذي آجر تلك الأرض فهل يكون لمالك الأرض المطالبة على المستأجرين  
 من المستأجر المذكرة كور بأجرة المدة الباقية بعد موت المستأجر الاول أو يكون له المطالبة  
 بكل الاجرة في تركه المتوفى (أجاب) بموت المستأجر المذكرة كور تفسخ الاجارة الاولى  
 والثانية على ما أفاده العلامة ابن نجيم في فتاواه وللمالك المطالبة في تركه المستأجر الاول  
 بأجرة المدة التي مضت حال حياته فقط وليس لوارث المستأجر الاول مطالبة المستأجرين  
 من مورثه بأجرة المدة التي بعد موت مورثه لا تفسخ الاجارة بالموت وولاية تفرغ الأرض  
 وإجارتها وطلب أجرها ان كان حصل اتفاق عليها بعد موت المستأجر أو للمالك والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل أجبر عند أخرو وكيل عنه في البيع والشراء في الحائوت  
 المذكرة لذلك فهل اذا ادعى رب الحائوت على الاجير المذكرة كور بان ما في الحائوت من  
 البضاعة حصر فيه خسر واراد الزامه بشئ من ذلك لا يجاب لذلك (أجاب) لاضمان  
 على الاجير المذكرة كور حيث لم يثبت عليه التعدي أو التعريض والله تعالى أعلم (سئل)

ربيع الثاني

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

١٨

جمادى الاولى

١٢٦٩

٢٤

١٢٦٩

٢٦

جمادى الثانية

١٢٦٩

٣

في جماعة استأجره بزيادة استأجرها رجل اجنبي من ملا كهانة وروى صلوم  
من الذي روي ثم بعد ذلك لازم ملا كهانين لا وقالة الا من عن الارض للذكورة  
فهل اذا باعها فاء الدين المذ كور يصح ذلك منهم وتصح الاجارة ولا يتوقف البيع  
لذلك على اجارة خصم استأجر (اجاب) نعم يصح البيع وينفذ وتصح الاجارة ان كان  
الواقع ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين هما سفينة معدة لوسق  
التلال لكل واحد منهما المذ قيم استأجر أحدهما الشرى يكن نصيب شرى يكة سنة  
كاملة بمبلغ معلوم من الدراهم ثم بعد مضي السنة المذ كورة أجر الشرى المذ استأجر كامل  
الدين المذ كورة نصيبه ونصيب شرى يكة لا يجزيه يرافقه شرى يكة ثم أخبر الشرى  
شرى يكة بما فعل من اجارة كمال السفينة للاجنبي فاج ذلك الشرى ونحاسبها فظهر له  
دراهم فاعطاه بعض الدراهم وراد في محله بما بقي عليه من الدراهم فاعطاه المذ استأجر  
الاجنبي فهل اذا امتنع من قبول الحوالة يكون له ذلك ويكون الشرى مال وما يدفع  
ما بين عليه (اجاب) اذا هزل احد الشرى يدين المذ كورة دين بصفة الاخر فالحالة به  
او ببعضه على من استأجر منه السفينة فيما يقابل حصه الخيل من الاجارة لا يجبر الى قبول  
الحوالة لتوقفها على الرضا ولا بد قبض الاجارة من المستأجر المذ كورة الشرى الذي باع  
عقد الاجارة ما لم يوقل شرى يكة بالقبض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر ارض  
زراعة مدة معلومة ثم في أثناء مدة الاجارة اجرتا الارض لآخر مدة اربع او اربعة  
انقضاء مدة المستأجر الاول فهل للأجير قبض الاجارة في قبض الاول ام لا  
(اجاب) في لزوم الاجارة المضافة لغيره ان لا يرد عدم اللزوم بل عليه الغنى كذا في  
الدراهم فاعطاه فالتوى على ان الاب رفعل الوجه المذ كور غير لازمة لغيره فقبضها  
والاجارة من آخر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر من آخر ارض زراعية  
مدة معلومة باجرة معينة وقبض المؤجر منه اجرة مدة عامين بمجدة ومات المستأجر قبل ان  
يستور مدة العامين المذ فروع اجرتها بمجدة فلا فهل تفسخ الاجارة بموت المستأجر العاقد  
لنفسه ويكون لورثة المستأجر استرداد قبضه مؤجر مررتهم بما يقابل اجرة المدة المتبقية  
المجدة (اجاب) تفسخ الاجارة بلا حاجة الى التفسخ بموت أحد عاقدين عقدها لنفسه  
كما صرح به علماءنا وحينئذ فلو ورثة المستأجر والحال هذه البسة المؤجر بما يقابل  
اجرة المدة المتبقية حيث كانت بمجدة والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة معلومة  
لجماعة آجروها لرجل ستمين كملتين وأحد الملاك امرأة كانت غائبة وهي تعلم الاجارة  
الصادرة من باقى المالك وتقبض الاجرة فهل اذا بلغت الاجارة وأجازت لا يكون لها فسخ  
الاجارة التي عقدتها باقى الشرى كالمسبى والشرى كانه مؤجر مؤجرها وبطل ذلك لرجل آخر  
وهي نأخذ الاجرة من كل من يستأجر منهم (اجاب) نعم اذا اجازت ثلث المرأة الاجارة  
الصادرة من باقى الشرى كالمسبى أو بالفعل نفذ ولا يكون لها التفسخ قبل انهاء المدة

١٢٦٩

٩

شعبان

٣

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٨

ذى الحجة

٢

١٢٦٩

١٢٦٩

٢٤



والله تعالى اعلم (سئل) في الوكيل في عقد الاجارة اذا عدها باجرة المثل في ارض الوقف ثلاث سنين باجرة مبهلة قبضها الناظر من وكيل المستاجر ومات الوكيل في اثناء المدة المستاجرة واراد ان يضر اجارة الاذن لغيره وكل المستاجر متعللا بان الاجارة تنفسخ بموت الوكيل المباشر لعقد الاجارة لغيره فهل لا يجاب الناظر لما اراد ولا تنفسخ بموت الوكيل والمحال هذه بل ولا بموت الناظر كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها حصصة التزام كان متصرفا فيها زوجها لما كانت بدمته وبعد خلاصها منه منعته من التصرف فاجرت المحصة فمهر اعنابا دون اذن ولا توكيل وبدون القيمة فاجرت هي المحصلة لرجل ذنعه اوفال في اجرت المحصة سفتين في المستقبل مع انها مطلقة منه ومنعته من التصرف قبل وقوع الاختار منه فهل والمحال ما ذكر حيث ثبت عزلها قبل وقوع الاجارة منه بالوجه الشرعي تكون اجارة الزوج غير نافذة ولها محاسبة المستاجر على اجرة المثل في المدة السابقة حيث كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال (اجاب) الاجارة من الرجل المذكور بعد تحقق عزله وموقوفة والمحال هذه على اجارة المالكه فان اجازتها نفذت وان ردتها بطلت وعنى من استولى على الارض المذكورة والمحال ما ذكر كراحمها مدة استيلائه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لم تأخذ ما يخصها من ميراث ابيها من بعض الورثة الواضعين ايديهم عليه الا بعد مدة من السنين وفي التركة عقارات يستغياها بعض الورثة بالايجار وهي معدة في تلك الناحية للاستغلال وقد قبض ذلك البعض جميع الاجر السابق من المستاجرين فهل لها ان تحاسبه على ما يخصها فيها مضي عما استغل تلك المدة لاسيما وهو في تلك المدة يحاطلها في استيائها حقها (اجاب) نعم على شر كاه المرأة المذكورة ضمان حصتها حيث كان العقار معدا للاستغلال واجرته بعض الشر كاه بدون اذنها على امره العلامة ابن عابدين في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا آجره زوجها الرجل بغير اذنها ولا توكيل منها في ذلك ولم تجزئه ثم باعته لرجل آخر بعد الردف اراد المشتري قبضه فوجده مسكونا بما جيز زوجها المذكور فهل تكون الاجارة المذكورة لا غبة ويحبر الساكن على خروجه من البيت وتسليمه للمشتري (اجاب) نعم لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون ولاية شرعية عنه وتكون الاجارة موقوفة فان اجازها المالكه نفذت وان ردتها بطلت والله تعالى اعلم (سئل) في بيت معد للاستغلال آجره مالكه لرجل سنة كاملة باجرة معلومة من الدراهم ثم مات المستاجر في اثناء الشهر الاخير منها فاستمرت ورثته واضعين ايديهم على البيت المذكور في غيبة مالكه ستة اشهر فهل اذا حضر المالك من غيبته واراد محاسبته على اجرة المثل مدة استيلائهم عليه يجاب لذلك حيث كان البيت معدا للاستغلال (اجاب) نعم يجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم

١٢٦٩

٢٩

محرم

١٢٧٠

٢٥

ربيع الاول

١٢٧٠

٣٠

١٢٧٠

٩

جمادى الاولى

١٢٧٠

٩

(سئل) فی امرأة تزوجها رجل واسكنته معها فی بیت مشترك بينهما وبين أخيها مدة ثم ماتت عنه وعن أخيها فطلب الاخ ان يحاسبه على مدة سكناه مع أخته وياخذ منه حصته نصيبه والمحال انه حاضر موجود معه ومشاهد لسكناه مع أخته ولم يجعل عليه ولا على أخته اجرة لذلك ولم يعرف المدعي مقدار المد ولا تدرا الاجرة فهل لا يجاب لذلك والمحال هذه سيما والبيت غير معد للاستقلال (اجاب) ليس لأخي المرأة ما لبسته وزوجها بالاجرة المذكورة ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) من الضبطية فی منزل مشترك بين جماعة آجر بعضهم حصته منه لرجل اجني فهل لا يصح الاجارة المذكورة لكونه مشاعا (اجاب) الشيوخ الاصح ان فی الاجارة في نفسه دهايان يؤثر نصيبا من داره أو نصيبه من دار مشتركة من غير شركه أو من أحد شركه كما هو مرجح به علماء المذهب ومنه يعلم ان اجارة أحد الشركاء فی المسكن المذكورة حصته منه شائعة لغير الشريك لا يصح والله تعالى اعلم (سئل) فی مكان يتررب يحتاج له مساكن جارية وقف اهل ولها من ذرية الوقف ولم يفد بيعه بعمارة فهل اذا آجره فأنسره لا تخير باجرته فافا كترسة بسنة وبني فيه المستاجر وعمرها فأن النافذة على وجهه القرار وبانت مصلحة الوقف فی ذلك ولم يكن هناك مانع من ذلك تكون الاجارة على الوجه المذکور تعيضة وما بنائه المستاجر يكون مملوكا له (اجاب) نعم يصح الاجارة المذكورة والمحال هذا وما بنائه المستاجر لنفسه على هذا الوجه يكون مملوكا له والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل وكل آخر أو جرحه بقتل باجرة المثل فاجر الوكيل البيت بالمثل بل بازيد ثم بعد ما آجر الوكيل البيت ذهب رجل آخر الى الميرك واستاجر منه البيت بسبب مضي المدة التي آجرها الوكيل فهل لا تنقض الاجارة التي فعلها الوكيل بل يكون مافعه له الموكل بالانابة بالنسبة للذات بالواقعة حيث ساء الوكيل على التجار البيت وآجر بالمصلحة (اجاب) بعد صدوره الاجارة من وكيل المسالك صحيحة لازمة لا يكون للموكل اجارة المسكن المذکور ثانيا لا آخر قبل مضي مدة الاول بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل استاجر أرضا وغرس فيها شجرة من ماله لنفسه ثم بعد مضي مدة الاجارة ملك الارض لغيره فادعاه مالك الارض أخذ الشجرة من الغارس بدون وجه شرعي فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك ويكون الغرس للغارس (اجاب) للمستاجر أخذ الشجرة التي غرسها به ادبائت ذلك ويؤمر بقلعهات تغريغ الارض الغير والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل استاجر مكانا مع أرض تابعة له من ماله كهم او غرس فيها شجرتين وصار يعمل عليهما مدة من السنين فاراد الا ان المؤجر أخذ الشجرتين من الغارس بدون وجه شرعي متعللا بانهما مغروسستان في ماله فكيفه في المحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ويكون الغرس للغارس (اجاب) نعم ليس للمؤجر أخذ الشجرتين من ماله كهم ما الغارس لم يمد بدون وجه شرعي واذا انتقضت مدة الاجارة يكون للغارس بلعهما حيث لا ضرر والله تعالى اعلم (سئل)

١٢ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

٢٨ ١٢٧٠

٢٩ ٢٢٧٠

١٤ ١٢٧٠

١٩ ١٢٧٠

في رجل استأجر آخر ثم لم يشترطه ومعه مائة فآخذها المستأجر وسافر  
بها ثم في أثناء الطريق ضاع بعضها منه من غير تعد ولا تغريط منه في ذلك فسادا يكون  
الحكم الشرعي في الاجرة المذكور (اجاب) ما دلل في يد الاجير المشتري اختلاف  
الافتاء في تضمينه اياه واقضى المتأخرون بالصالح على النصف حيث لم يوجد منه تغريط أو  
تعد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر مكانا من مال كنه مدة معلومة باجرة معلومة  
دفعها المستأجر ثم هلك المؤجر فهل اذا مات المؤجر في أثناء المدة قبل استيفاء المستأجر مدته  
وترك ما يورث عنه شرعا وناهر عليه ديون كثيرة يقدم المستأجر بدينه على سائر الغرماء  
اذا تحقق ما ذكر (اجاب) المستأجر المذكور احق بالعين المستأجرة من سائر الغرماء  
فله حبسها رهن الاجارة المجهلة الى ان يستوفي حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
استأجر مكانا متخريا من مال كنه باجرة معلومة مسانئة وأذن المالك للمستأجر بان يعمّر  
المكان المذكور ليرجع بمصر فعمله فصار المستأجر يدفع الاجرة سنويا ويعمر المكان  
حسب اذن المالك فهل اذا ثبت الاذن المذكور يكون له الرجوع بمصر فله وليس  
للمؤجر ان يخرج منه الا عند تمام السنة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي الاذن من  
المالك للمستأجر بالعمارة ليرجع وثبت صرفه قدر ما عمل او ما حسب الاذن فيكون له  
الرجوع بمصر فله على الوجه المستطور وليس للمؤجر اخراج المستأجر قبل انتهاء المدة التي  
انقضت فيها الاجارة بدون وجه شرعي حيث كانت الاجارة صحيحة والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل تزوج امرأة ودخل عليها في بيت أمها واستمرسا كناع الزوجة وأمها مدة  
وهو ينفق عليها ما عاوا الا أن تريد الام مطالبة زوجها بنتها باجرة بنتها مدة سكناها فهل  
اذا كان البيت ملكا لا تباين لذلك حيث لم تشرط عليه اجرة (اجاب) نعم ليس لام  
الزوجة ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
شركاء في حمام بعضهم غائب ومقيم في غير بلد الحمام فوكل الغائب عن بلد الحمام رجلا  
في اجارة نصيبه بحضرة باقي الشركاء في بلد الحمام ليقع الايجار من الوكيل ومن باقي الشركاء  
صفة واحدة فهل اذا اجتمع الوكيل المذكور مع باقي الشركاء وأجر واجتمع الحمام  
لرجل اجنبي سنة باجرة معلومة على الوجه المذكور ولا تكون الاجارة صحيحة وليس  
لاحد الشركاء بعد ذلك اجارة حصصة منه شائعة لغير الشريك من رجل آخر (اجاب) نعم  
تكون الاجارة المذكرة صحيحة وبه صدورها على الوجه المذكور ولا يكون لاحد  
الشركاء ولا لغيرهم الا اجارة من آخر ما دامت المدة بدون وجه يوجب فسخها وقد صرحوا  
بان اجارة المشاع من غير الشريك أو من احد الشركاء فاسدة والله تعالى اعلم (سئل)  
في اجارة العقار اذا كانت مضافة الى ما يستقبل من الزمان فهل يثبت فيها اخيار الفسخ  
لكل من المؤجر والمستأجر قبل دخول مدة الاجارة المذكرة (اجاب) تصح الاجارة  
مع الاضافة الى الزمان المستقبلي وفي لزومها مع الاضافة تصحان وايد عدم الزوبان

٨

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

١٤

١٢٧٠

شعبان

٢٦

١٢٧٠

رمضان

١٤

١٢٧٠

شوال

٦

١٢٧٠

عليه التتوي كما أفاده العلائق وعليه فيه مع فسخها قبل مجيئ الوقت والله تعالى أعلم  
 (سئل) في مكان مشترك معد للاستغلال استغل أحدهما التركة مدة فهل إذا ثبت  
 استغلال الشريك المذكور المدة المذكورة يكون الباقي شركائه بحسبته على ما استغله  
 (اجاب) نعم يضمن الرجل المذكور حصة باقي الشركاء ولهم بحسبته على ما استغله  
 حيث كان العداء معدا للاستغلال وآجره أحد الشركاء بدون إذن الباقي على ما مر  
 العلامة ابن عابد بن في تنقيح السامدية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر من  
 آخر ثلاثة دنانير كسب عايمها هو وأجماعه إلى محل معلوم يتقدم معلوم فاستلمها منه وأرسل  
 ربه إلى مسير رجلا من أقباه مع المستأجر وأمره بتسليم المحميراء بعد وصوله إلى مكان  
 المذكور فساءها المستأجر لذلك الرجل بعد الوصول حسب أمر الملك فشاغ من تابعه وب  
 المحمير سارة هل لا يلزم المستأجر ضمانه والسئل هذا (اجاب) نعم لا ضمان له  
 ان كان الواقع ما هو مستند من الله تعالى أعلم (سئل) في رجل عدل صاحب السرف  
 لأرباب في حانو بالأجرة أحدهم من صاحبه بالاستلاحة حسب صوابه بالأجرة  
 كعادته ثم بعد ذلك صنعته فيه وأصلحه في الحانوت للأمرص لا لأولئك السيد  
 وضاع من الحانوت في جملة ماضاعه من أفساد الشريعي (اجاب) اختصنا  
 في نضامين الاجير المشترك العين المسالكة في يده غير المسمى وأتى المتأخرون بالمال إلى  
 نصف القيمة جبروا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة علم أرض زراعية أجزأ أحدهم  
 لاخره مدة سنتين بأجرة مثلها باذن الباقي بطريق وكالاتهم مباشرة عن نفسه ومضى  
 من المدة المذكورة سنة وأراد الوكيل المذكور بالاجارة في السنة الباقية لأجل  
 ان يؤجرها لغيره متعللا بان باقي الشركاء كانوا وقت الاجارة غائبين عن مجلس  
 الاجارة فهل إذا ثبت تركيله عنهم في الاجارة ورضاهم بها أو أطالوا على المستأجر بعين  
 اناس يتقدم معلوم من أصل الأجرة ودفع ذلك بشهادة البينة المسموعة فيكون الاجارة  
 لأمره إلى تمام المدة ولا عبرة بما لم يبه الوكيل المذكور (اجاب) إذا صدرت اجارة  
 ثلث الارض من أحد الشركاء فيها الوكيل عن باقيهم صحيحة لازمة لا يكون لأحد من الغائبين  
 ولا اجارة الاخر مادامت مدة الاجارة الاولى بدون وجه شرعي ولا يشترط في صحة الاجارة  
 حضور الموكل مجلس العقد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حانوتا ووضع  
 فيه خلو باذن المؤجر ومكث في الحانوت مدة ثم اشترك مع آخر في بيع بضاعة فذهب  
 الشريك يملك واستأجر الحانوت بمثل الأجرة التي استأجر بها صاحبه الملوغزل والمسال هذه  
 يكون صاحب الملوغزل حق بالحانوت من المستأجر الثاني (اجاب) إذا كان الملوغزل  
 بالوجه الشرعي فصاحبه أحق من غيره مادام يدفع أجر المثل والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل استأجر من آخر أرض زراعية مدة سنة بأجرة معلومة هي أجرة مثلها وقبيل مضى  
 السنة آجرها المؤجر لآخر مدة ثلاث سنوات اجارة مضاهة فهل لا تكون الاجارة الثانية

١٢٧٠

١١

١٢٧٠

ذى القعدة

٢

١٢٧٠

٣

١١٧٠

ذى الحجة

١٦

١٢٧٠

١٦

صفر

٢٧

سنة

١٢٧١

ازمة وملك الارض اجارتهما من شاء عند انتهاء المدة الاولى (اجاب) في لزوم الاجارة  
 المضافة صحه ان وايد عدم اللزوم بان عليه القموى وعليه فالأمر حرمها بعلم المستاجر  
 قبل مجيء الوقت وله اجارة الارض ايضا قبل حلوله والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل اجار أرضه لآخر سنتين معلومتين في عقدين كل عقد على حدة اجارة صحيحة باجر المثل  
 وبعد مضي بعض السنة الاولى اجر رب الارض تلك الارض لآخراتين السنتين  
 معلومتين فهل حيث لزمت الاجارة للمستاجر الاول في السنة الاولى وصحت لانه اجارتهما  
 اقليمه بدون رضاه ولا يكون له المخرج بدون موجب شرعي قبل مضيها (اجاب) اذا  
 صدرت الاجارة في السنة المذكورة صحيحة لازمة لا يكون للأمر حرمها قبل مضي المدة  
 بدون موجب شرعي ولا تنفذ اجارته لا تخفى المدة المذكورة بدون اذن المستاجر الاول  
 او اجارته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبنت فاصرة منها وصبي  
 فاصر من غيرهما وتكلم لهم دارا وسكنت الزوجة جميعها ولم يسكن الصبي معها ولا ما زوج  
 نازعها في السكنى فما لم يلب الصبي المحل فام بالزوجة أبيه باجرة حصته في الدار المدة  
 الماضية وهو فاصر فهل لذلك ولا وجه لاسقاطها عنها (اجاب) وقع الخلاف في  
 وجوب أسرة حصته اليتم من عقار سكنه بشرطه بالاعتداف قليل لا شجب وقيل بالوجوب  
 وهو المعتد واتفق به المتأخرون والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شرى كل واحد منهما  
 صغيرا بدينار أحدهما ان يؤجر نصيبه لرجل اجنبي فهل اذا طلب الشرى ان أخذ نصيب  
 شريكه بالاجرة يتقدم على الاجنبي حيث كان يتصرف بسكنى الاجنبي معه (اجاب)  
 لا تصح اجارته شاع من غير الشرى بل تسكون فاسدة ولا يجبر أحد الشرى على اجارة  
 نصيبه من الشرى بل لا تخير الله تعالى اعلم (سئل) في أرض خراجية اميرية آجرها مستحقها  
 من رجل مدة عشر سنوات في عقد واحد والحال انه لم يمين ما ررع بالارض ولم يكن  
 يهودا ولم يعمد للمستاجر ما ررع فيها فهل تكون الاجارة المذكورة فاسدة والحال  
 ما ذكر ويذكر المستحق الارض المدة كورء المطالبة بقضائها (اجاب) نعم الاجارة على  
 الوجه المستطوف فاسدة ولتأخر المطالبة بقضائها والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل يملك بيتا وكل رجلا باجارته لا تخرب اجارته المثل فقبل الوكيل الوكالة  
 وآجر الوكيل البيت المذكور لا تخرب من معلومة باجرة المثل وزيادة وقبض الوكيل الاجرة  
 من المستاجر فوضع المستاجر يد على البيت المذكور ثم بعد ذلك آجر المستاجر البيت لا تخرب  
 باقية اجارته فهل والحال هذه صح اجارته المستاجر المذكور للرجل المذكور ولا  
 تنفذ الاجارة المذكورة لا بمضي مدة الاجارة الاولى حيث كانت الاجارة المذكورة  
 مستوفية شرائط الصحة ولزوم واذا عزل الموكل الوكيل المذكور بعد عقد الاجارة  
 تكون الاجارة صحيحة من الوكيل نافذة قبل عزله (اجاب) اذا وقعت الاجارة من  
 الوكيل بها صحيحة لازمة لا يكون لاحد من اعيانها ولا للوكل بها الا انه يردون عذر أو وجه

صفر

٦

١٢٧١

١٧

١٢٧١

ربيع الاول

١٥

١٢٧١

٢٢

١٢٧١

جمادى الاولى

١٧

١١٧١



ثم هي قبل مضي مدتها وقدرها وانما المستاجر ان يؤجر الدار التي استأجرها من آخر  
مدته، حيث لا مانع ولا تنفع له الاجارة بعد اذ انما قد باعزل الوكيل ولا تأثير للزمن بعد  
اجراء ما وكل فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مقدارا ما لو ما من الجبال  
التي في المقامه على ان يحياها ويصنعها اجالا كما كانت وجعل له في قنبره من كل  
قنبره كذا من الدراهم فخل منها البعض وقتله وسلمه لربه وصار يصنع في البعض الآخر  
فحصل في بيت الاجير جريق حرق جميع ما كان في بيته من الامتعة وغيرها ومن  
جعله ذلك ما بقي من الجبال التي في المذ كورة وكل ذلك من غير تقريظ من الاجير  
المذ كورة من غير تعدد في الحكم في ذلك (اجاب) وقع اختلاف في ضمان الاجير  
المترك ما هلك في يده بغيره له بين الامام وصاحبيه فقيل بعدم الضمان وقيل  
بالضمان واقتضى المتأخرون بالصلح على نصف القيمة ومعدل الخلاف ما اذا هلك بامر  
يمكن التمر زعنه كالسرقة وما اذا هلك بامر لا يمكن التمر زعنه كالجريق الغالب  
والاقرار فلا ضمان عليه باتفاق الامام وصاحبيه والله تعالى اعلم (سئل) في قسمة  
ارض زراعية هي وقف اهلي على خيرات آجرها ثلث سنين باجرة معلومة  
ثم مات الناظر قبل تمام مدة الاجارة فهل تنفعهم الاجارة بموت المورث واذا ادعى المستاجر  
بالا على المؤجر دينه والحال ان المورث لم يترك تركاء الا فهل لانه ان  
على الوارث في دين مورثه حيث لم يترك المورث شيئا (اجاب) الاجارة تنفعهم بموت  
احدهم معاقدتها اذا عدها لنفسه فلو عدها لغيره لا تنفعهم كمن آجر عقارا والوقف  
ووكيل وديون الميت تتعلق بتركته فلا تلزم الورثة بدفعها من ماله لم بدون كفالة  
شرعية عن الميت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قهوة معدة للاستغلال  
استأجرها منه رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم بعده مضي مدة الاجارة استأجر  
المستاجر مستقليا عليه او ينتفع به بمدة من الشهور من غير عقد اجارة من مال كذا فهل  
يكون للمالك محاسبة المستاجر المذ كورة على اجرة مثلها مدة استئجاره عليه من بعده مضي  
مدة الاجارة المذ كورة حيث كانت معدة للاستغلال واذا ابني المستاجر بعض بناه من  
ماله في القهوة المذ كورة باذن المالك و اراد نلعه لا يكون له قناعه حيث كان القاع يضر  
بالارض بل يكون له اخذ ثمنه مطر وحامل وجه الارض والحال هذه (اجاب) اذا  
انقضت مدة الاجارة في المعدل للاستغلال واستمر المستاجر كما بالاعتد جديدي لم يلمه  
الاجر واذا ابني المستاجر في العين المؤجرة بغير حق القرار ثم اراد الخروج من المصان بعد  
مضي الاجارة وقلع ما بناه وكان مضر بالارض يلزم للمالك ان يملك البناء بقيته مستحق  
القلع جبراعا على المستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في عقار اليتيم اذا آجره الوصي عليه من  
آخر ثلاث سنين بدون اجر المثل فعين فاحش وانتفع به المستاجر مدة سنتين فهل يكون  
على المستاجر اجر المثل باعنا ما بلغ (اجاب) الوصي لو آجر عقارا ليتيم بدون اجر المثل بغيره

١٢٧١

١٠

شوال

١٢٧١

١٢

١٢٧١

٢٢

٢٢٧١

٢٢

فاحش يلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين استاجر احدهما الشريطين نصيب شر يسكنه مدة معلومة ودفع الاجرة مجله وقبل استيفاء منقعة المدة المذكورة انهدم البيت فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة ويكون لاشريك الرجوع باجرة المدة التي لم يسكنها واخذها من شريكه حيث دفعها له مجله (اجاب) اذا خرب البيت المذكور فيكون للمستاجر المطالبة بنفس الاجارة فاذا فسخت يكون له الرجوع على المؤجر بحصة ساني من مدة الاجارة في الاجرة التي عملها ولا تنفسخ بدون الفسخ وان لم يصب الاجر اذا صار لا ينفع به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا وقام من ناظره مدة معلومة باجرة معلومة وهي اجرة المثل ثم مات المستاجر فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة بموت المستاجر وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر حيث استاجر حال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر قطعة ارض زراعة ودفعها على خيرات من ناظرها مدة معلومة باجرة معلومة دون اجرة المثل بكثير فهل يلزم المستاجر بتمام اجرة المثل للمدة الماضية وللناظر اجارته لمن شاء باجرة المثل (اجاب) اجارة عقار الوفاء بدون اجر المثل بعين فاحش لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حائطا من مال كذا مدة معلومة باجرة معلومة ثم قبل مضي مدة الاجارة باعها مال كذا لرجل اجني بثمن معلوم ولم يكن يذمه البائع دين لاحد فهل والحال هذه يكون للمستاجر الاستيلاء على الحائط المذكور كورة الى تمام مدة الاجارة وليس للشري فسخ الاسارة بسبب تمامها حيث كانت الاجارة صحيحة (اجاب) اذا وقعت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة لا تنفسخ بمجرد بيع العين المؤجرة بلا عذر كما اذا لزم البائع دين لا وفاء له الا من تلك العين المؤجرة بل يوقف البيع في حق المستاجر الى تمام مدة الاجارة المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر منزلا من آخر مدة يسكن فيه ثم طلق زوجته فيه بعد اسكانها معه قبل مضي مدة الاجارة فكنت فيه الزوجة فاراد صاحب المنزل طلب الاجرة منها فهل ليس له ذلك بل له طلب الاجرة من الزوج حيث كان هو العاقد للاجارة سيما والعدة لم غص قبل مضي مدة الاجارة وهل عليه النفقة (اجاب) الواجب على الزوج دفع اجرة المنزل الذي استاجر له المؤجر المدة المذكورة وليس على الزوجة من ذلك شيء بدون وجه شرعي ويؤمر الزوج بالانفاق عليها وبدفع اجرة مسكنها اما بقتيت العدة حيث لا مانع من وجوب ذلك عليه شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض انشأ فيها شجرة للاستغلال واقام رجلا اجنبيا وكيل على العمارة فاستاجرها الوكيل بعد تمام العمارة من مال كذا باجرة معلومة شهرا وقوا اشترى المستاجر حيازة الادارة من ماله واستعملها مدة ثم حصل بينهما نزاع فتمسك باعلى ما صرف في العمارة واشترى المالك حيازة الادارة من المستاجر بثمن معلوم بخبرة جسد من المسلمين والا تظن طالب المالك المستاجر بما

٢٨

١٢٧١

محرم

٤١

١٢٧٢

١٨

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٢

ربيع الثاني

٢٥

١٢٧٢

تجده من الاجرة فامتنع من الدفع له متعللا بأنه لم يذكروها وقت الحساب فهل لا يجاب  
 لذلك شرعا ولا يبره بطلبه المذكور ويكون للزوج من الاجرة ما يتبعه من الاجرة واذا انكر  
 المستاجر شرط الاجرة يلزمه اجرة المثل اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت  
 استئجار الرجل المذكور ثلث الشريحة من مال المالكها من اجرة باجرة معلومة لكل شهر  
 ومدة اشهر يكون للمالك ما يتبعه من الاجرة ما يتبعه من الاجرة ما يتبعه من الاجرة  
 اذا لم يثبت دفعه اليه او ابرأه من ذلك بوجه شرعي ولا يمنع من ذلك عدم طلب الاجر  
 ونسب المحاسبة على العمارة واستعمال المثل لا يستلزم من صاحب الاجر المثل بل لا يحد اجارة  
 حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في حانوت مشترك بين اثنين بالقرين اجرا حدهما  
 نصيبه في الحانوت لرجل اجنبي في غيبة الشريك الاخر باجرة معلومة فهل لا صح اجارة  
 المشاع الذي لا يقبل القسمة لغير الشريك واحد من الشريكين (اجاب) نعم لا تصح اجارة  
 المشاع لغير الشريك اذا كان الشيوع مقارنا لا مارة سرا كانت في قابل القسمة ولا على  
 قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في بيت تملك لامرأة اجرت باجرة ثلثه لا تسد مدة ثلاث  
 سنين باجرة تهيئه قبضتها من المستاجر المذكور بموجب سند شرعي تحت يد المستاجر ثم  
 بعد ذلك اذنته ببناء جهة فيه ليرجع عليهم بما يصرفه في الرجل المذكور حكم لاذن  
 بذلك وكتب له سند بمصارفها ليرجع عليهم بما يصرفه ثم بعد ذلك ثم قضى اربعة اشهر  
 من مدة الاجارة رادت فصح الاجارة متعللة بانها تريد ان تسكن فيه شهرين لا بمرتبته لهما  
 بذلك وليس لها من الاجارة المذكورة حتى تتم مدة الاجارة حمت وقت صحته  
 لازمة وزمر المرأة بدفع ماصرفه المستاجر على العمارة حيث كان ثابتا (اجاب) اذا  
 تمت الاجارة صحيحة لازمة لا يكون للزوج جزف عنها اذ اخرج المستاجر من المكان المستاجر  
 قبل مضي مدة الاجارة بدون وجه شرعي وعلى المؤجرة دفع ما يذمتها من دين العمارة لرب  
 والمحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر باجرة معلومة وقا  
 من ناخرها باجرة معلومة مدة تزيد عن ثلاث سنين بدون اجرة المثل بغبن فانه يرضع  
 المستاجر يده على ذلك مدة ودفع الاجرة له لا فهل له في ذلك لا يصح منه  
 الاجارة ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل ويكون للناخر فسخها (اجاب) اجارة المستاجر  
 الوقف على الوجه المستطوع ولا تصح ويلزم المستاجر تمام اجرة المثل والحال ما ذكر والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا اجاره من آخر مسانعة ادهى المستاجر اندمى بعض عمارة  
 في المكان المذكور ويريد بذلك الزام المالك بمصارفها في العمارة المذكورة فهل اذا  
 كان تعمير المستاجر في المكان المذكور بغير اذن واجازة من المالك يكون المالك  
 غير ملزم به حيث لم يثبت اذن المالك له بالوجه الشرعي وللمستاجر منع ما عمره اذ لم يضر  
 بالمكان المذكور (اجاب) نعم ليس للمستاجر الرجوع بمصارفها على العمارة بدون  
 اذن المالك وللمستاجر اذا خرج فباع ما عمره اذ لم يضر بالمكان وفي التفتيح نقلا عن قنبر

٢٨ ١٢٧٢

٢١ ١٢٧٢

جهدى الاولى

١٨ ١٢٧٢

رجب

١٢٧٢

١٢٧٢

رجب

سنة

البرهان واذا خصص المستاجر الدار وفرشها بالاجر وركب فيها باباً أو غلقاً وجعل  
 مسجراً في بابها وأثر به الاثر وأراد المستاجر قلعه وذلك لا يضر قلعه وما يضر قلعه بالدار  
 ليس له قلعه ولكن يضمن له وب الدارة مدة ذلك وتعتبر قبضته يوم يختص به من عادية  
 من احكام العماره في ملك الغير اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جلة اطيان  
 في نواح مدة اجرة ما من رجل مدة معلومة بعد واحد باجره معلوم لكل فدان  
 اجارة صحيحة شرعاً ثم ان المؤجر والمستاجر فاسخا الاجارة في بعض الاطيان فهل لا يلزم من  
 فسخ البعض فسخ الكل (اجاب) نعم لا يلزم من فسخها في بعض تلك الاطيان فسخها في  
 الكل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملتزم بملك منفعة ارض اوسية آجرها من آخر  
 مدة معلومة باجرة معلومة وجعل له في تلك المدة آجرها من المستاجر المذكور بعد جديد  
 سنة مستقبلة اجارة مضافة الى اول السنة المذكورة باجرة معلومة ايضا فهل على تسليم  
 صحوة الاجارة في السنة المستقبلية لا تكون الاجارة فيها لازمة ويكون مؤجر الارض  
 المستحق لها فسخها قبل مجي اول السنة المذكورة واجارتها الغير حيث كانت اجارة  
 مضافة (اجاب) نعم يكون مؤجر تلك الارض نقض الاجارة المضافة المذكورة في اول  
 دخول العقد وقبله واذا انفسخت يكون له اجارتها من آخره على المقتضى به قال في تنقيح  
 الحامدية الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد المصنفين وأيد بأن  
 عليه الفتوى كما في اواخر اجارات الدر المختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجارات في  
 ضمن جواب سأل ما نصه وهي غير لازمة على المنتهى به بل لكل من المتأجرين نقضها  
 في اول دخول العند وقبله اه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة  
 آجر أحدهم نصيبه منه لا جنبي ونصيب غيره بدون اذنهم واجازتهم فهل تكون اجارته  
 نصيبه لغيره ككافة فاسدة ولا تنفذ في نصيب باقي الشركاء بدون اذنهم واجازتهم  
 وترفع يد المستاجر الحال هذه (اجاب) لا تنفذ الاجارة في نصيب الشركاء بدون  
 اذنهم واجازتهم وهي في نصيبه حيث آجر الكل صفقة واحدة ولم يجز باقي الشركاء  
 العقد في نصيباته على ما فهمه في تنقيح الحامدية من الاجارة بما ذكره في الدوحية  
 لجواز اجارة المشاع باجرة الكل ثم الفسخ في البعض ثم أحرم بالتأمل في فعل ذلك من  
 الشيوع الطارئ الذي لا يفدها فله حرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر  
 قطعة ارض زراعية أميره من مستحقها سنة بسنة باجرة معلومة وغرس فيها المستاجر  
 نخلاً واشجاراً من ماله لنفسه وصار يتصرف فيها مدة تزيد على خمسين سنة وهو يدفع  
 الاجرة لرب الارض ثم بعد هذه المدة أراد رب الارض أن يأخذ النخل والاشجار من  
 المالك المذكور بالقهر والغلبة عنه متعللاً بأنه مغروس في أرضه فهل والحال هذه  
 لا يجيب لذلك ويكون الغرس لمن غرسه (اجاب) حبث غرس تلك الاشجار والمستاجر  
 لنفسه كما هو مذكور فهي له وله قلعهام الارض اذا لم يضرها القلع والامتلاكها

٢١

١٢٧٢

شوال

٥١

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٢

ذى الحجة

٩

١٢٧٢

ذى الحجة سنة

١٦ ١٢٧٢

١٧ ١٢٧٢

صفر

١٢٧٥

١٤ ١٢٧٣

ربيع الثاني

٢٢ ١٢٧٣

المستحق للأرض بتسليمها مستحقة القلع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض مشغولة بغير حق ولا إذن ولا اجارة أجرها من له ولاية اجارتها الرجل مدة معلومة بأجر المثل فهل تصح اجارتها والحال هذه ولا يمنع من صحة الاجارة كونها مشغولة حيث كان شغلها بغير حق ويؤمر من شغلها بغير حق بتقريرها وتسليمها للمستأجر (اجاب) نعم تصح اجارتها حيث كانت مشغولة بغير حق لا مكان التسليم بغير الشاغل على التسفير مع كما هو جوابه والله تعالى أعلم (سئل) في جساعة استأجر واقطعة أرض التزام من وكيل مستحقة مساهمة باجرة معلومة لكل فدان فوضع المستأجرون يدهم على الأرض مدة أربع سنوات وهم يدفعون مبلغ الاجرة ثلث المدة ثم بعد ذلك أرادت المستحقة للأرض رفع يدهم عنها دامت عندها من ذلك متعاليين بانهم حفر وافي الأرض المذكورة مائة الف من الكروان وبنوا مسكناتهم ويريدون أن يطرأ أرضها أرضا عن أرضها بغير رضاهم هل لا يمكن من ذلك ويكرن المستحقة للأرض رفع يدهم عنها جبراً حيث لم تاذن لهم ولا وكالها بالإنشاء في الأرض المذكورة (اجاب) نعم لا يمكن من ذلك والحال ما ذكر يدون وجه شرعي والمستحقة للأرض رفع أيديهم عنها جبراً وفسخها عند كل سنة ويكافون دفع ما أحدث بالأرض يدون إذن المستحقة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جساعة يملك كرن مكاناً أجر به من الشراكا حصة منه شائعة لأجنبي والبيع من الأجنبي بآل اجارتها هل تكون اجارته لغيره شرعية فائدة وتو جزم الشريك (اجاب) لا تصح اجارته للمشاع إلا من الشريك فله من غيره أو من أحد شركائه إلا أن لا يجبر على الاجارة من شريكه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جساعة أجره ولا تخبر بعضهم بنفسه والبيع من يوكيله دفعه واحدة في مجلس واحد مدة سنة بقدر معلوم فتقبل السنة أجره الوكيل مع بنينة الشراكا اجارة مضافة للاستأجر الأول سنة تليها أو مضت السنة الأولى وزدت في الثانية وهو ينتفع بها إلا أن في السنة الثانية فهل إذا ادعى الوكيل أو باقى الشراكا بعد ذلك أنه أجر حصة أو حصة وكه لا يجتبي من غير الشراكا لا تكون اجارته صحيحة وتلزم الاجارة المضافة بعد حلولها وانقضاء المستأجر بعض المدة حيث وقعت الاجارة من الوكيل المنصوص له فيها وباقي الشراكا (اجاب) الاجارة المضافة من يملكها صحيحة غير لازمة قبل حلول مبدئها وإزالة المشاع من غير الشريك لا تصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر حجارة من مالها باجرة معلومة ليجعل عليها كذا الجهة كذا ذهابها ذهاباً أو ياباً فخذها المستأجر وتوجه بها إلى أهل المعقود عليه الاجارة في الذهاب ثم رجع المستأجر بالحجارة إلى محل الأيا بفسات منه في أثناء الطريق وهو متوجه به إلى مالها من غير تعدي ولا تعريض منه في ذلك فهل والحال هذه لاضمة على المستأجر المذكور وتلك الحجارة المذكورة على ربهاسه مما في حال رجوعها إلى مالها كانت فارغة لم يكن عليها شيء (اجاب) إذا لم يرد من المستأجر المذكور



تعد ولا تقرط وماتت الدابة المذكورة في اثنا عشر طريق فلا ضمان عليه والمحال  
ما ذكر في التنقيح وفي مجموع النوازل العين المستجرة امانة اجساعاً ما العين في يد الاجير  
فعلى الخلاف بزازية وفيه وان استاجر حماراً الى بغداد ولم يسم حمله فماله المعتاد فهل لك  
الحمار لم يضمن افساد الاجارة فالعين امانة ككافي الهيئته شرح التنوير في الاجارة  
الفاصلة ومثله في الكنز وغيره اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية ملك  
مستجرة لرجل مدة اكثر من ثلاث سنوات بدون اجر مثلهما وعلى مال كهادين لا وفاء له  
الا ببيعها او دفع ثمنها فيه فهل اذا باعها امالكها الرضا دينه يصح وتضمن الاجارة بالبيع  
حيث ان عليه من الاول له الامن ثمنها (اجاب) تضمن الاجارة بعد لزوم دين سواء كان  
ثابتاً بعيان من الناس او بينة او انفراداً سال انه لا مال للرجل غير العين المستجرة لانه  
يتدبس به فيتضرر الا اذا كانت لجرة المجهول فتعفى فيه ثمنها ككافي الاشياء والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتاً من تاجر مشاهرة باجرة معلومة وسكنه مدة ثم مات  
فأجره نازله لا تخبر بعد مرقته بموجب اجاره بواني فهل للمستاجر الثاني نزعها من ورثة  
المستاجر الاول ولا يكون لو سئل ورثته الميراث منعه من اخذ المفتاح لا يفسخ عقد  
الاجارة بالموت (اجاب) صح وبانفساخ الاجارة بموت احد عاتديها ان عقدها لنفسه  
فلو عقده لغيره فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر ارضاً للزراعة سنة واحدة  
باجرة معلومة من الدوام وزرعها المستاجر ثم عير افا كتمه الدودة فتركتها بلا زرع مع  
امكان الانتفاع بها بالزراعة بعد كل الدودة فهل تلزمه اجرتها (اجاب) لا اجر على  
المستاجر فيما بين المدة به هالك الزرع لان التمتع كان من اعادة زرع مثله او دونه في  
الضرر كما صرح بذلك في لسان المحكام والمهيض وغيره ما ذكره في التنقيح جواباً عما سأل  
أصاب الزرع آفة سماوية وهلك به الزرع في الارض المستجرة وقد صرحوا في باب  
الخراج بان الاثمة السماوية كغرق وحرق وشدة برد وجعل في البحر الفارة والدودة  
من غير السماوية حتى لا يسقط الخراج بها كما قال في رد المحتار قلت لاشك انهما مثل  
الجراد في عدم امكان الدفع وفي النهر لا ينبغي التردد في كون الدودة آفة سماوية  
وانه لا يمكن الاحتراز عن اقال الخير الرمي واقول ان كان كثيراً غالباً لا يمكن دفعه بحيلة  
يجب أن يستخط به وان أمكر ونعه لا يسقط هذا هو المتعين ناصواب اه ثم قال في الدرر  
وكذا حكم الاجارة وكتب عليه في رد المحتار ما نصه أي لو استاجر ارضاً فقلب عليها الماء  
او انقطع لاقبب الاجرة وأما لو أصاب الزرع آفة فاقبب يسقط أجرة ما بقي من السنة بعد  
الهلاك لا ما قبله لان الاجر يجب بازاء المنفعة ثم انشيداً فوجب اجراما وفي لا غير  
في فرق بين هذا وبين الخراج فانه يسقط ككافي البحر عن الوالو الجبة فانه لا يمكن في اجارة  
البرازية عن الهيض القوي على انه اذا بقي بعد الهلاك مدة لا يتمكن من الزراعة لا يجب  
الا اجر ولا يجب اذا تمكن من زراعة مثل الاول او دونه في الضرر وكذا لو منعه غاصب اه

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

٢٧

جسادی الثانية

١٢٧٣

١٥

والخراج كذلك كما علمت اه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مشتركة بين جماعة ملتزمين  
 آجرها الرجل اجنبي مدة ثلثة سنين ثم بعد مضي ثلثة سنين ثم بعد مضي ثلثة سنين ثم بعد مضي ثلثة سنين  
 ثم مات المستأجر قبل مضي المدة فهل يموت المستأجر ينقض عقد الاجارة ولا ريب  
 الارض ايجارها لمن يريدون ولا يكون لورثة المستأجر منهم من ذلك اذا تعلق ما ذكر  
 بالطريق الشرعي (اجاب) نعم تنقض الاجارة بموت المستأجر بلا احتياج الى النقص  
 ولا ريب الا ان اجارته من الغير يمكن لو مات في أثناء المدة والزرع بقوله تعالى  
 الاجارة بالمسمى الى أن يدرك الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة بين اثنين  
 ووصيه آجرها الوصي المذكر من رجل باجرة معلومة ثم بعد ذلك باع الوصي المذكر نصيبه  
 من الصغير بل مضي مدة الاجارة فهل والحال هذه لا ينقض عقد الاجارة باي بيع المذكر  
 ويكون للمستأجر الاتعاض بالارض المذكرة الى انتهاء مدة الاجارة (اجاب) اذا صدرت  
 الاجارة صحيحة فلا تنقض بيع الارض لغيره من المالك ولا وفاء الا من ثمن ما آجره بدين رضا  
 المستأجر وهذا على فرض وقوع بيع الوصي من الغير بخلاف ما لو باع الوصي المذكر نصيبه  
 في رجل استأجر بطلعة ارض زراعه امير آيب لبيت المال في ارضه فاشترى ببيع  
 سنين باجرة معلومة في كل سنة ففرض المستأجر بدها لغيره بل انتهاء مدة اجاره المذكر  
 ستأجرها رجل اجنبي من المستأجر المذكر سنة كاملة من ارضه فاشترى ببيع المثل او دفع  
 المستأجر الثاني بدها عليها بعد وقوعه للاح ردها للمستأجر الاول ويريد بوج  
 الارض المذكرة فسد الاجارة اخذ الارض من المستأجر المذكر ورجع ارضه بدها  
 صاحبه وان يدفع له جميع ما صرفه عليه او المستأجر المذكر كود لم يرض بهذا فساقا بلون  
 الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الاجارة الثانية تنقض بائنا مع الاجارة الاولى وموت  
 المستأجر الاول ينقضها فقام مؤجرها انتزاعها من يد المستأجر الثاني والحال هذه وهذا  
 فرض صحة الاولى والافهي هنا فاسدة لما صرحوا به ان ارضي بيت المال يسد بها ملك  
 ارض الوقف وهي لا صح اجارتهما اكثر من ثلاث سنين واذا كانت الارض فاسدة  
 لا يملك المستأجره نفع العين المبرجة بالقبض بخلاف البيع الفاسد حتى وقبضها المستأجر  
 ليس له ان يفرجه ولو آجرها ووجب اجر المثل ولا يكون غاصبا وعلى كل فالزرع للمستأجر  
 الثاني وعلى المستأجر الثاني اجر المثل اذا كانت الاولى فاسدة ويؤمر بتسليم الارض  
 لمؤجرها الاول والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لصانع دراهم معلومة القدر بدها  
 حيا ففصاها وادعى انه ردها المالكها والمالك ينكر ذلك فهل يكون القول قول  
 الصانع او كيف يكون الحكم الشرعي (اجاب) ذكر المتن في جرحه اذا ادعى الاجير  
 المشترك رد العين الى ربه هو ينكرها فينقض مذهب الامام انه يصدق لانه امين  
 ادعى الرد في القول لمن في آخر كتاب الاجارة لاجير المثل والقصاص وغيره اذا ادعى رده  
 على الاجير لا يصدق الا ببينة كذا روي هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول

رجب سنة

٨ ١٢٧٣

١٤ ١٢٧٣

شعبان

٢٠ ١٢٧٣

رمضان

٢١ ١٢٧٣

١٢٧٣

١٣

من يرى يد الاجير المشترك يد ضمان فاما من يرى يده امانة وهو ابو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كما ودع الى هنامن الهيط اه ثم قال اقول يظهر من هذا ان دعواه الرد على المسالك كدعواه الهلاك فتجربى فيه الاقوال الاربعة المسارة وينبغي على قول المتأخرين الذي اُتِيَ به المؤثر من اراءهم لا لغيره لرمي انه ان كان مشهورا بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستدرا يؤمر بالصلح على نصف القيمة اه والله تعالى اعلم (سئل) في نطعة من زراعة ملاك معلومة القدر استاجرها رجل من مالسكها مسانعة باجرة معلومة ووكّل المسـتاجر رجلا آخر ليزرعها وانه يصرف عليها ما يلزم لها من التكاليف من تقاوى وحرث وغيره فوضع الوكيل يده عليها واجرها لانا من آخر بن غير اذن الموكّل واجارته وأخذ منهم بعض الاجرة فهل لا يصح اختياره للغير من غير اذن المستاجر الاول (اجاب) اذا لم يكن المؤجر الثاني وكيلا عن المستاجر الاول في الاجارة

١٢٧٣

٢٩

نوقدت اجارته على اجازة الاول فان ردها بئس الله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جدكا في حانوت بجهة شرعية والحانوت المذکور ملك لآخر وصاحب الجدكا ساكن في الحانوت المذکور ويدفع اجرة الحانوت لمالكها وهي اجرة مثلها فهل اذا اراد المالك للحانوت اخراجه منها الا يكون له ذلك وليس له ان يادتها عن اجرة المثل بدون رضاه (اجاب) ليس للمالك الحانوت التي خلوها جارا في ملك الغير وموضوع بحق القرار اخراج صاحبه منها مادام يدفع أجر المثل اذا ثبت ما ذكر بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة بالغة عاقلة رشيدة تملك نصف بيت زوجت برجل ودخل بها وسكن معها في ملكها ولم تشترط عليه اجرة ولم تضال به باجرة ومضى على ذلك مدة من السنين فهل والحال هذه اذا اراد ان تضال به باجرة سكناء المدة الماضية من غير عقد اجارة لا تجب له ذلك (اجاب) نعم لا تجب لذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)

١٢٧٣

٥

في القعدة

في رجل مات عن اخ شقيق واخ لاب وترك حانوتا وعدة قبالة بملك الحانوت استاجرهما الاخ الذي للاب في حال حياته مدة ثم قبضت يده مدة بعد موته من غير عقد اجارة فهل يلزم الاخ المذکور اجرة الحانوت والعدة المذكورة بين الاخ الشقيق مدة وضع يده عليه ما حيث كان هو المستحق لتركة اخيه وكان كل منهما معدا للاستغلال (اجاب) لو سكن المستاجر به وموت المؤجر هل يلزمه أجر ذلك قيل نعم لمضيه على الاجارة وتبين ان كان معدا للاستغلال ونحوه أو تقاضاه الوارث يلزمه الاجر والاول هل يلزم المسمى أو أجر المثل

٢٢٧٣

٦

ذا هو الفقيه في افاده في الدرواح واسميته وجعل في تقيج الحامدية غير العقار كالعقار في لزوم أجر المثل باستعمال المعدل للاستغلال منه بدون عقد اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم أرض زراعية ثلاث غير مقسومة آجرها بعضهم لاجني بدون اجرة المثل وبدون اذن الباقي فهل لا تكون الاجارة نافذة في نصيبهم بدون وكيل منهم وبدون اجازة لهم ولهم دفع يد المستاجر عنها (اجاب) نعم لا تنفذ الاجارة من بعض الشركاء في

١٢٧٣

٩



لا يكون الملك المحنوت المذ كورة ولا لاحدهم اجارته من غير المستاجر المذ كور في  
 تلك السنة حيث كانت اجارته منعقة لم تنفسخ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 مات عن زوجة وابنة اولاد كور بلغ ورثته من ماله ما كانته الزوجة وثلاثة من  
 اولاده المذ كورين مدة من السنين ثم بعد ذلك اراد الرابع الذي لم يسكن مع اخوته في  
 المنزل المذ كور وطالبهم باجرة تصيبه مدته يسكنهم فيه فهل اذا لم يكن المنزل المذ كور  
 معدا للاستغلال ولم تقدر له اجرة لسرا ذلك (اجاب) نعم حيث لم يكن وقفه ولا لغيره ولو  
 معدا للاستغلال لسكنى الشريفين تاويل الملك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك  
 حصة في بستان يزرع الارز عن ابيه اسناجر هامة شهر يملكه بقدره معلوم من الدراهم  
 في كل سنة ويضع المستاجر يده على جميع البستان وصار يدفع اجرة حصة الرجل المذ كور  
 في كل سنة حتى مضى على ذلك عشر سنين والآن اراد مالكا الحصة المذ كورة اخذ اجرة  
 حصة من الرجل المذ كور في السنة الماضية ونكر ما كان فيها وادعاها لنفسه فهل  
 والحال هذه اذا ثبت ان المذ كور ملك الحصة المذ كورة بالوجه الشرعي واستنجر  
 شريكه منه الحصة المذ كورة ودفع المستاجر الاجر للملك المذ كور في كل سنة يحكم له بها  
 ولزم باجرتها ولا عبرة بانكار الشريك المذ كور بعد ذلك (اجاب) اذا ثبت المدعى  
 ملكه وانما نتج ان شريكه مدعي الحصة المذ كورة في المدة يحكم له بها اذ لم يوجد من المدعى  
 ترك الدعوى مدد مع من سمعها لعدم توجهها للاعداء لانكار ولا عبرة بانكار شريكه  
 ولا بدعواه الملك المدعى فلا اتفاق على ان ذلك ونحوه اقرار بعدم الملك للباشر فلا تسمع  
 دعواه لنفسه وان لم نقل بانه اقرار بالملك الذي اليه وان كانت الاجارة المذ كورة فاسدة  
 حيث كانت الارض المأجرة مشتملة على الاشتراك في فهم من التعبير بالبستان ولم يساقيا  
 عليهما يلزم باجر المنزل والله تعالى أعلم (سئل) رجل امرأته ملك حصة في عتار بالميراث عن  
 ابيها آجرها رجل اجنبي مدة خمس سنين باجرة معلومة قبضتها منه ومجته وبه مضى نحو  
 ثلاث سنين من المدعى فريده بالقبضه بزيادة الاجر قبل مضى المدة متعلقة بان الاجرة زادت  
 فهل لا تقبيل له شرعا وقع من منازعة متى انتهت مدته ولا عبرة بمثلها المذ كور  
 (اجاب) اجارته المشاع من غير الشريك فاسدة ويكون لكل من المؤجر والمستاجر قسمة  
 فاذا كانت هذه الاجارة كذلك لا صح ولا مؤجره باطله قبل تمام المدة والله تعالى أعلم  
 (سئل) في أرض زراعية مملوكة ليست امير يده لا بين فاصر بن يقيم وعليم ما وصى  
 شرعي استاجر رجل اجنبي الارض المذ كورة من الوصى المذ كور مدته سبع سنين بدون  
 اجر المثل بالغن الفاحش فوضع المستاجر المذ كور يده عليها بعض المدة المذ كورة فهل  
 والحال هذا لا تصح اجارته الارض المذ كورة باجرها من شريكها المذ كور  
 باجر المثل يكون للوصي فسخ اجارته في المدة المستقبلة واجارها من شريكها المذ كور  
 اجاره عقارا لقيم كاجارته او لوصي لا تصح اكثر من ثلاث سنين وبالفن الفاحش

١٢٧٤

١٨

١٢٧٤

٢٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٤

١٢٧٤

٤

سكن استغاده من تنعيم الحامدية من الاجارة وغيرها فيلزم المستاجر تمام اجر المثل والله  
 تعالى اعلم (سئل) في ارض جزيرة من عاداتها ان تزرع من ماء الفتح الذي يحدث من  
 ماء البحر بحيث يتمكون من رراعتها ويأود فيها يذلل ولا يضرها ولا يمنع من رراعتها  
 ماذا كراستاجر تملك منها رجل من ادولاب انبساطها سنة معلومة باجرة معلومة وباقى ارض  
 تلك الجزيرة يبيده في قيعا فزرع سنة فبقى تلك الجزيرة ما يستغفونه على ماء الفتح  
 المذ كرت ثلث السنة وانفعوا به على حسب العادة كالسنتين الماضية من غير ان يركب  
 الماء من ادلى البحر واهل المستاجر انذ كر زراعة القطعة التي استاجرها ولم يزرعها  
 شيئا ويأخذنى قل النيل مع عدم كنه من ذلك كنه من من ررع باقى ارض تلك الجزيرة ومع  
 ذلك هم متمكنون الا من زراعتها في باقى ما فى ثلث السنة باقى ارضها ماء الفتح المذ كرت  
 ويريد المستاجر المذ كرا لا امتناع من دفع اجرتها بعد ذلك ايام معلومة الماء النيل  
 لا من ماء النيل لم يركبها من الاعرفه بل اذا تفرق من ماء النيل فليس من كونه من  
 متمكنة من زراعتها من الماء المذ كرت وان عدم رركو بسا انذ من الاخر لا يمنع من  
 زراعتها شيئا ويأود فيها وان عدم زراعتها مما شاعن هو المورد كذا لك ذلك كونه  
 متمكنة من باقى من زراعتها في باقى ما فى ثلث السنة باقى ارضها ماء الفتح المذ كرت  
 الاجارة صحيحة (ا ب) الاجرة في الاجارة الصحية هي التي يجر بها من ماء البحر  
 من الاسراع المقر عليه بالاجار المستاجر ان لم يدفع باقى كل ذلك يوجد الماء على  
 وسلبها المار جريه ولم يكن هناك مانع من سلبها فلم يكن في مضى المذ فيجب الا  
 عليه بخلاف الفاسدة وان اجار المثل في فيها بالانواع ما للعل ودل على ان المستاجر  
 المذ كرت اجارته صحيحة وكان متمكنة من الانتفاع بالارض المذ كرت بالارداء بل قد من  
 داخل فاهل زرعها او تو كنه من نفسه كما هو المذ كرت بالسؤال فيجب ما في الاجار والا فلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بما مضى ان سلب المار من لم يطره  
 مالكة الارض المذ كرت دفع عشرها المتعاقب من المار من سلب المار اجارته لا بد  
 بدفع من اصل اجارته فادفع المستاجر عشر ثلث الارض من ثلث المار بدفعه من قبل  
 دور المذ كرت لا يكره له سلب ثلثه من ارض الاجار ولا سلبها بل ثلث حيث دفع  
 بل اذن (اجاب) العشر على المار كخراج موقوف ولا على المار كخراج موقوف في المار  
 وغولنا اخذ كما في الدر من باب العشر من ارض المار المقاسمة وهو ارض الواجب جراسا  
 من المار كثلث وسلب من فحوه افعلى الخلف كما في رد المحتار من شرح در المار  
 فينا على نزل ما حيث دفع المار اجارته المذ كرت بدون اذن من المار كخراج موقوف  
 لا يكره له المار البقية عليها والله تعالى اعلم (سئل) في ربا سلب المار من امر  
 مع المريم الذي بالعين ومن داخل لاجارة المار الكبير بمائة مائة ومئتين رضى  
 وطاحونة وحاصل ارضى بالمحور على سار الداحل ومطبخ ارضى وجمع فانه داحل

١٢٧٤

رجب  
١٦

١٢٧٤



المثل تغلق المسألة المذكورة مدعومة بما انتهى إليه من البيت المذكور  
 صغيرا مدة معلومة لرجل باجرة معلومة يبدأ الانتفاع بالطاحونة المستأجرة لغيره التي هي  
 من جملة الاماكن المذكورة بدون رضا مستأجرها المذكور فهل يكون له منعه حيث  
 وقعت الاجارة فيه خاصة دون المستأجر الثاني (اجاب) ليس للمستأجر الثاني الانتفاع  
 بالمستأجرة الاولى خاصة باجرة صحيحة بدون وجه شرعي حيث لم يرض مالك المنفعة بذلك  
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة خالية من البناء اذنوا  
 لآخر بعمارتها وبنائها معصرة للزيت فبنوها ذلك الرجل باذن ملاكها من ماله لهم  
 وأجره له مدة معلومة من السنين باجرة معلومة بموجب وثيقة بذلك ثابتة المضمون  
 وشرطوا عليه ان يدفع بعض الاجرة ويخضع البعض الآخر من اصل العمارات في كل شهر  
 يمضي من حين عقد الاجارة والآن يريدون فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة المذكورة  
 متعللين بان العقار لا يؤجر اكثر من سنة في عقد واحد فهل والحال هذه لا يجابون لذلك  
 ولا يكون لهم فسخ عقد الاجارة قبل مضي المدة اذا ثبت ما ذكر (اجاب) اذا صدق  
 الاجارة المذكورة صحيحة مدة من السنين في عقد واحد لا يكون للأجير من فسخها قبل مضي  
 المدة ولا تضر زيادة المدة عن سنة في العقار المملوك للبايعين لان ذلك حكم الوقف وعقار  
 اليتيم وارضى بيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع محلا مؤجرا ولم يستأذن  
 المستأجر في البيع ولم يكن على البائع دين فهل البيع موقوف على اجارة المستأجر  
 الى انقضاء مدته وله السكنى ايضا الى انقضاء المدة المذكورة بدون اجرة ثانية حيث  
 دفعها أولا (اجاب) نعم البيع المذكور والحال هذه موقوف في حق المستأجر الى  
 انقضاء مدة اجارته وليس للشري مطالبة بالاجرة المدفوعة الى البائع المترتبة على عقد  
 الاجارة الصادر من قبله والله تعالى اعلم (سئل) في وكالة بعضها وقف وبعضها ملك  
 والبعض الموقوف موقوف على ثلاثة اشخاص وكل من الثلاثة تناظر من جهة الواقف  
 على الحصة الموقوفة عليه واحد النظارو كميل عن باقي النظار وأصحاب الملك في القبض  
 والصرف والاجارة فاجروا لثلاثين خمسة حواصل مشاهرة فبنى المستأجر بناء وأدخل  
 فيه قطعة من ارضها امام المحاصيل بدون اذن شرعي من النظار ولا من الوكيل ثم باعه  
 الباني لآخر فهل يؤثر المشتري المذكور برفع جبره عليه حيث كان البناء بدون اذن  
 شرعي واذا كان رفعه يضر بالارض يتملكه كما للنظار وأصحاب الملك بقيمته مستحق للقباع  
 حيث لم يثبت اذن شرعي للمحدث باحداث ذلك ولم يوجد سند شرعي يدل على ذلك (اجاب)  
 اذا لم يكن الاحداث المذكور باذن من له الولاية في ذلك يكون ما أحدث على هذا الوجه  
 مستحق للقباع فيقلعه ان لم يضر بالارض المحدث فيها فان أضر قلعه بها يكون لمن له الولاية  
 عليه ان يتملكه كجهة ولا يته مستحق للقباع حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل استأجر قطعة ارض زراعية من مستحقها سنة كاملة باجرة معلومة ووضع المستأجر

١٢٧٤

شوال

١٢٧٤

٩

١٢٧٤

١٥

ذي القعدة

١٢٧٤

١١



جاءى الثانية

٢٦ ١٢٧٥

رجب

٩ ١٢٧٥

شعبان

١٦ ١٢٧٥

شوال

١١ ١٢٧٥

٢٩ ١٢٧٥

بغير اذن واجازة من المصلح المذکور فهل تكون الاجارة قيمة اذا عن ارض الوقف  
مرفوعة على اجارة المستحق لسان اجازة انفذت وان ردّها باطلت (اجاب) اذا تحقق  
خروج الارض المذکورة عن حدود ارض الوقف ولم تكن من جملة حقوقها ولا حق فيها  
لجهة الوقف بوجه من الوجوه ولا لناظره المؤخر المذکور وكان الحق فيها ثابتا لغيره  
بطريق شرعي تكون اجارة الناظر لها بدون اذن مستحقها موقوفة على اجازته وترتد  
برده والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعطى لآخر تر كية كهرمان سليمة  
لا كسر بها لاجل أن يصنع لها زوانة وتر كها عنده مدة من الايام ثم جاء صاحب التركية  
ليأخذها من عند الرجل المذکور فوجدها مكسورة ثلاث قطع فقال له صاحبها الاى شئ  
كسرتها فقال الرجل المذکور انها كانت مشرخته من قبل وتكسرت عند فعل الزوانة  
لها فهل اذا ثبت صاحبها بالبيدة الشرعية انه اعطاها له سليمة من غير تشر يخربها  
يكون السبك شئ ضامنا لقبعتها (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان الاجير المثل ترك  
المذکور قبض التركية المذكورة سليمة وانها انكسرت من عمله فعليه ضماتها والا  
فلا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة عملت مكانا استأجره منهم رجل بازيد من  
أجر المثل واذنوه بالبناء فيه ليعملوا به والقراريقنى وعمر حسب الاذن  
منهم وجعله معدا للصباغة ووضع يده عليه مدة فمضوا الاربع سنوات ثم باع ذلك الخلو لرجل  
آخر ووضع يده عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهو يدفع اجرة المثل وزيادة للمالكين  
ثم بعد تلك المدة قام المالك بكون الاذن بريدون ابطال ذلك الخلو واجارة المكان لغيره  
ويزيدون عليه الاجرة عنتا فهل اذا كان ذلك الخلو تابعا لاعترا فهم واطلاعهم وأخذهم  
الاجرة تلك المدة لا يجابون لمسا ذكروا لا يواحر وانه لغيره حبت كان يدفع صاحب الخلو  
اجرة المثل وزيادة (اجاب) اذا ثبت الخلو المذکور مستوفيا شرائط الصحة وواضح  
البطلان ثم يدفع أجر مثل ذلك المكان بقطع الناظر عما أخذته فيه لا يكون للمالكى المكان  
المذکور ابطال الخلو بدون وجه شرعي ولا اجارة المكان من غير صاحب الخلو والله  
تعالى اعلم (سئل) في اخوين شقيقين يملكان بيتا بالميراث عن ابئيهما آجرا لا آخر  
مدة ثلاث سنين باجرة معلومة ثم مات أحدهما في أثناء المدة المذكورة عن أخيه وأمه  
فهل ينقسم عند الاجارة في نصب الذى مات منهما (اجاب) نعم تنقسم الاجارة بموت  
أحد العاقلين لنفسه في نصبه وتبقى في نصيب الحي منهما والله تعالى اعلم (سئل) في  
جماعة عملت دارا آجروها من رجل مدة ثلاث سنين باجرة معلومة دفع المستأجر  
نصفها فجعلها لا كها واستلمها المستأجر وأقام فيها مدة من الشهور وقبل تمام مدة  
الاجارة باعها مالا كها من آخر فراد المشتري اخراج المستأجر المذکور من الدار المذكورة  
فامتنع من ذلك حتى تمضى مدة الاجارة فهل ليس للمشتري اخراجه منها ولا فسخ الاجارة  
فليس يكن البيع المذکور لغير دين (اجاب) يتوقف بيع العين المستأجرة اجارة صحيحة

في حق مستأجرها على إجازته فإذا لم يجز لا يكون للشري آخر اجتمع من الدار المستأجرة قبل  
انقضاء مدته حيث كان البيع لغير عذر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة  
وأقام معها في منزلها مدة سنوات حسب رغبتها بغير عقد إجازة ولا تقدير اجرة فهل يثقل  
وبينه مشاجرة وخرج من منزلها فطلبت منه اجرة السنين التي أقامها معها في منزلها فهل  
لا يكون لها طلب اجرة ولا يلزمه شيء حيث لم يأل ما ذكر سببها والمثل المذكور مملوكها خاصة  
(اجاب) نعم ليس لها طلب اجرة المنزل المملوك لها المعدل سكنها من زوجها بغير  
سكنها معها فيه بدون عقد إجازة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين استأجرا مكانا ووقف  
من ظاهره مسانحة باجرة معلومة لكل سنة ودفعا مائة اجرة مجهولة لذلك وأذنهما الناظر  
بالبناء والعمارة على ان ما يبنيان يكون ملكا لهما وكتب بذلك حجة ثم بعد ذلك مات أحد  
المستأجرين في أثناء مدة الاجارة قبل البناء فهل تنفخ الاجارة في نسب الميت المذكور  
ويكون لورثته الرجوع بالاجرة المجهولة للمدة المستقبلة حيث انفسدت الاجارة وكانت بحسبة  
نعم لم يرجع الرجوع بالاجرة المجهولة للمدة المستقبلة حيث انفسدت الاجارة وكانت بحسبة  
بان أجرها منهما وامل وقال آجرت المكان مسكنا بالانقضاء فانها رزوقا كما في رد المختار  
عن القصولين وهذا حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة امرأة  
مكان وقف أهلى أجره لرجل سنة باجرة معلومة وماتت الناظرة قبل تمام السنة المسانحة  
فهل لا تنفخ الاجارة بموت الناظرة والمستأجر الانقضاء بالمكان المذكور تمام السنة  
المستأجرة (اجاب) لا تنفخ اجارة الناظر الصحة بموته والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل يملك نصف حمام مشاعا والنصف الآخر لرجل آخر فآجر أحدهما الشريك في نصيبه  
من ذلك لرجل أجني غير الشريك الآخر هل لا تصح هذه الاجارة للشريك بالجر المثل  
والحال هذه (اجاب) تصح الاجارة بالشروع الاصل فيما يحتمل القسمة وما  
لا يحتملها عند الامام وهو الذي عليه المعول الا من الشريك فتصح والله تعالى أعلم  
(سئل) في سمسار معدل يبيع الخيل باجرة تفق مع رجل آخر يملك حصانا على انه يبدعه  
بمبلغ معين وله في نظيره ببيع هذا المبلغ كذا من الدراهم فباعه السمسار المذكور بهذا  
المبلغ وزيادة وسلم الثمن لما لك الحصان المذكور وطلب منه ما كان متوافقين عليه  
من الاجرة فوعده بذلك ثم امتنع من دفعه فهل يجبر الاخر على دفع الاجرة لهذا السمسار وهل  
يلزمه المسمى أم أجر المثل (اجاب) ذكر في حواشي الاشباه ما نصه في الولوالجية اجرة  
السمسار والمنادى والحمام وما أشبه ذلك مما لا تقدير فيه بوقت ولا مدة دار لما يستحق  
بالقدول للناس فيه حاجة جائزة لحاجة الناس الى ذلك وان كانت في الاصل فاسدها  
اقول ظاهره وجوب المسمى والمصرح به في البراز به اجرة المثل اه والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك حافوتا أجرها من رجل سنة كاملة ثم قبل مضيا بنحو خمسة  
أشهر أجرها سنة ثانية باجرة معلومة وقبل حلول السنة الثانية بنحو شهرين فسخ

١٢٧٥

١٦

١٢٧٦

محرم  
٣

١٢٧٦

٢٢

١٢٧٦

صفر  
٧

١٢٧٦

ربيع الاول  
٩

شوال سنة

عقد الاجارة الثانية فهل يصح هذا النسخ ونفذ جبراً على المستأجر لكونها اجارة  
مضافة ومكون للسالك المذکور اجارتها من رغب (اجاب) في لزوم الاجارة المضافة  
تصحيحاً وأيد عدم الازم بان عليه القنوى وعليه يكون لكل من متعاقديها فسختها  
في أول دخول المقدوق له فاذا تم فسختها يكون للسالك الاجارة من شاء حيث لا مانع والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأتين عن وارثين أحدهما غائب فوق مسافة القصير  
وتركت ما يورث منها شرعاً ومن جملته مكان معد للاستغلال فوضع الوارث الحاضر يده  
على المكان المذکور واستغله مدة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبه من تركته مورثته  
فانسك الحاضر المذکور ورأته للميتة المذكورة فهل اذا ثبت نسب الغائب من الميتة  
بالوجه الشرعي لدى قاضي ناحيتهم وحكمه بذلك يكون له أخذ نصيبه من ربيع المكان  
المذکور حيث كان معد للاستغلال من وقت وفاة مورثته؟ (اجاب) أفادني  
مفتي المحامدية ان أحد الشركا اذا أجزا المعدل للاستغلال بدون اذن باقي الشركا  
وقبض أجره يكون عليه رد نصيب من لم ياذن اليه من الاجرة بخلاف ما لو سكت عنه والله  
تعالى أعلم (سئل) في أرض التزامية معدة للاستغلال أجزها مستحقها من آخر سنة باجرة  
معلومة ثم مات المؤجر بعد تمام السنة المذكورة وصار المستأجر واضع يده على الأرض  
المذكورة بدون اجارة عن استحقاقها بعد الميث المذکور مدة خمس سنوات وهو يزعمها  
والمستحق يتألم به بتفسير اجرة المحاسب اجرة مثلهما تبعه بذلك ولم يتم بينهما عقد في تلك  
المدة فهل يكون المستأجر المذکور ملزوماً باجرة مثل الأرض المذكورة المدة المذكورة  
حيث كان معدة للاستغلال كما ذكر (اجاب) نعم يلزمه أجر مثلهما في تلك المدة والحال  
ما ذكر بالأسوال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض  
زراعة من مستحقها مدة معلومة وبعد انقضاء أسلمها لمستحقها غير ان المستأجر زرع  
من الأرض المذكورة بعد المدة فداناً وبعض فدان بدون عقد اجارة فإراد المستحق  
للأرض أخذ زرع الزارع بدون رضاه فهل ليس له ذلك وعلى المستأجر دفع أجره مثل  
الأرض المذكورة (اجاب) نعم ليس للمستحق الأرض أخذ ما زرعه الزارع لنفسه  
انما يجب عليه أجر المثل بلا عقد اجارة ان كانت الأرض وفقاً وأول يقيم أو معدة للاستغلال  
الا ان يجري العرف على أخذ الحصة من الخارج في الزرع بلا اذن والله تعالى أعلم (سئل)  
في حانوت لجماعة لأحدهم فيها أربعة قرايط ونصف ملكاً ولا خمسة  
قرارين وقفاً وباقيها ملكاً لا يخرج أحدهم حصته لاجني غير شرعي كيه مشاعة فهل  
تكون اجارته لغيره شرعي كما في المشاعة ولا تصح الا للشر يكتن (اجاب) لا تصح  
اجارة مشاع يحتل القسمة ولا يجتمعا الا ان يؤجر أحدهما الشر يكتن نصيبه من  
الشر يكتن فبوزوهذا في الشروع الاصل اما الطاري فلا يفسدها كاجارة الكل ثم  
الفسخ في البعض والاجارة الصحيحة في هذه الحانوت ان يؤجرها جميع الشر كما من

١٢٧٦

١٣

محرم

١٢٧٧

٢٤

ربيع الاول

١٢٧٧

٩

١٢٧٧

٢٤

ربيع الثاني

١٢٧٧

١٥

الجميع صفقة واحدة أو يؤجر اثنان منهم نصيبهما صفقة من الثالث ويؤجر احدهم نصيبه من شريكه صفقة بلا بيان وبلا قوله آجرت منكما سويا اذ هو بمنزلة التفصيل كما ذكره العلامة ابن عابدين وصورة اجارته منهما بلا بيان نظير ما اذا آجر احد الثمر يكتفي نصيبه من شريكه ولا ثالث لهما والله اعلم (سئل) في رجل له ولاحته قطعة أرض زراعية اسكل واحد منهما حصته معلومة آجرها لآخر سنة بتقدرة معلوم من الدراهم باذن اخته بوكالته عنها ثمن المستاجر آجرها لآخر مدة اجارته بغير اذن ملاكها ثم ان المؤجر الاول والمستاجر منه تغاضعا فسد الاجارة ونقايلاها فهل يكون التغاضي والتغايل صحيحا مبطلا للاجارة الثانية وترفع يد المستاجر الثاني عنها ابتداء المسالك (اجاب) نعم تنسخ الاجارة الثانية بنفس الاجارة الاولى على الصحيح ونقله في تنقيح الفتاوى الحامدية والله اعلم (سئل) من مامور بالضبط بما مضمونه ان وصيا من قبل القاضي على قاصر زرعت أرضا لم يملكه مدة ثلاث سنين وجعلت عليها اجرة معلومة في كل سنة فلما بلغ رشده وطلب محاسبته اهل ما حده بالوجه الشرعي من التركة وغناها ذكر ان اجرة الارض المذكورة دون اجر المثل وشهد اهل الدول العارفون في مثل ذلك على مقدار اجر المثل وعيّنوه وان الاجرة التي عيّنوها الوصي المذكورة غبن فاحش فهل تلزم الوصي المذكورة بدفع الفرق الذي هو تمام اجر مثل الارض المذكورة حسب شهادة اهل الخبرة أو يضيع ذلك ولا تضمنه وهل للوصي المذكورة ان تؤجر أرض اليتيم لنفسها او لا وهل اذا تعالت الوصي المذكورة بان يدها شهادات من العمد مضمونها ان ما جعلته من الاجرة هو اجر المثل وان اهل الخبرة المذكورين بخلاف الواقع لا عبرة بتعليمها المذكورين بشهادة اهل الخبرة المذكورين وما الحكم وبها مشه وما الحكم ايضا فيما اذا كان الشهود المذكورون ثمانية منهم شهدوا بان ما قدرته الوصي من الاجرة دون اجر المثل وعينوا مقداره واثنان منهم شهدوا اولا بان ما قدرته الوصي هو اجر المثل وشهدوا ايضا آخراته دون اجر المثل (اجاب) الوصي المذكورة ليس لها اجارة أرض اليتيم من نفسها ولو باجر المثل على المقتضى به ومع ذلك لو فعلت واستعملت الارض وجب عليها اجر المثل والقول قولها يمينها في مقداره ما لم تقم بيته من قبل اليتيم بعد بلوغه بان ذلك دون اجر المثل وان اجر المثل كذا كثر من ذلك ويكون ذلك باعتبار ما تساويه الارض من الاجرة في زمن الاستعمال اذا احرقت يختلف باختلاف الا زمان وتقدم تلك البينة على بيته ان الاجرة المقدرة هي اجرة المثل اذا لم يسبق حكم القاضي بالشهادة القائة على ان الاجرة هي اجرة المثل بعد دعوى صحيحة وهذا على فرض عدم بطلان شهادة شهود الوصي المذكورة اما على مقتضى ما هو مصرح به في حاشية الخطاب المذكورة اعلاه من ان من شهد بان الاجرة المقدرة هي اجر المثل اثنان وقد شهدوا آخر ابانها دون اجرة المثل فاذا كان كذلك تكون شهاداتهم لا غنى



حيث لم يسبق حكم من القاضي بشهادتهما انه يكون ذلك ربه وعان شهدتهما الاولى  
 وابدا الا لشا قبل الحكم بها فلا يبول عليها واذا كان الامر كذلك ان يكون الوصي المذكورة  
 ملزمة بالتسليم اجرة تلك الارض باعتبار زمن استعائها اليها اذا ثبت بالوجه الشرعي  
 ان الاجرة المقدرة من قبلها دون اجرة المثل وتعين احرار المثل في شهادة الشهود والا فلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) من نال من الماشية بما مضمونه اذا كان احد تحت يده  
 اطمين نواحيه يزرعها ويزدى او والله اللبى وفي وقت وضع يده عليها غرس فيها اشجارا  
 ونخللا وبعد ذلك تركه منفعتهما باختياره ولم يدفع ما لها من وقت ترك منفعتهما فهل اذا  
 اراد بعد ذلك ابقاء النخل والاشجار وفي ملكه لا يجاب لذلك وتكون الاشجار والنخل  
 تابعة لمنفعة الارض التي تركها باختياره او ما الحكم نروم التسليم بالافادة (اجاب)  
 بمجرد ترك الشخص منفعة الارض الخراجية الاميرية لا يخرج النخل والتبخر المغموس  
 فيها من قبضه عن ملكه وله بعد ان ترك المذكورا اذا كان باختياره وتسليمها لغيره ان  
 يقطع شجره ونخله منها حيث لم يضر القلم بالارض او يبيته باجر مثل الارض المحاملة له  
 لمن يستحق الارض او يملك ذلك من صاحبه بقبضه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 جماعة يستقون ارض زراعية التزما واحدهم قاصرو له وصى آجرته بقبض القاصر مع  
 باقي المستحقين لآخر مدة سنتين ثم بعد مضي تسعة اشهر من المدة المذكورة آجر الشراكه  
 نصيبهم ونصيب القاصر بدون اذن من الوصي لرجل آخر غير المستاجر الاول اجارة  
 مضافا لما بعده المدة الاولى وهي مشغولة بزراعة المستاجر الاول فهل تكون الاجارة  
 الثانية المضافة غير لازمة وكل منهم فسحق اقبل حلول مبدئها بنفسه او بوكيله سيما  
 ولم تجز الوصي اجارة نصيب القاصر في الارض المذكورة (اجاب) الاجارة المضافة  
 على فرض صحتها غير لازمة على المقتضى به فله بكل فسحقها قبل حلول مبدئها وهي باطله في  
 نصيب القاصر عند عدم الاجازة من واهو ردها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 وكل رجلا في شراء ارض زراعية وعين له الثمن فاشترى الوكيل الارض المذكورة  
 لموكله وبعد ذلك آجر الوكيل المذكور الارض المذكورة لرجل مدة ثلاث سنين باجرة  
 معلومة بغير اذن المالك في ذلك فهل والحال هذه اذا لم يجز المالك الاجارة المذكورة  
 لا تنفذ وتكون موقوفه على اجازة المالك ان اجازها نفذت وان ردها بطلت حيث لم  
 يكن الوكيل المذكور وكيله في الارض المذكورة (اجاب) لا تنفذ اجارة ملك الغير بدون  
 توكيل عنه في ذلك ويكون عقد الاجارة والحال ما ذكره موقفا فان احازه المالك نفذ  
 وان رده بطل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا مدة معلومة من شخص  
 معلوم ثم ان المستاجر آجر قطعة معلومة منها لشخص معلوم باجرة معلومة في مدة معلومة وهي  
 سنة من مدة الاجارة الاولى ثم ان المستاجر الاخير هذا أصلها وهي للزراعة  
 بالحرث والتنقية وغير ذلك وبعد مدة نصف السنة باع صاحب الارض أرضه مدعيان

١٢٧٨

٨

جمادى الاولى

١٢٧٨

٣٠

رمضان

١٢٧٨

١٥

١٢

١٢٧٨

عمر

١٥

١٢٧٩

صهر

٢٢

١٢٧٩

ربيع الثاني

١٢٨٠

عليه ينافه والتمس هذه اذا كان المستاجر الاخير دفع اجرة السنة المذكرة وقدرت  
الارض واصلحها لزرعة وتمكن من الزرع نصف السنة ولم يزرع وباع رب الارض  
ارضه للمدين الذي ركب مير جوع بنصف الاجرة على من استاجر منه حيث كانت مدة اجارته  
سنة ولم تقض السنة كلها وهي في يده بل مضى نصفها فقط وهي في يده (اجاب) اذا مضت  
الاجارة في انشاء المدة ورفعت يد المستاجر بعد تمكنه من الانتفاع بالارض وكان قد دفع  
جميع الاجر محجلا يكون له الرجوع بقسط ما بقي من المدة حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
(سئل) في حائوت مشترك بين ثلاثة اشخاص لكل واحد منهم اثنان مشاعا آخرها  
أحدهم بغير اذن شريكه لا يجزي فهل لا تصح هذه الاجارة ولو اجر نصيبه من اجنبي أيضا  
لا تصح اجارته الا من الشريك (اجاب) اذا آخرها جميعها أحد الشريكين من شخص انعدمت  
الاجارة في كلها الا انه ان كانت الاجارة باذن الباقي أو رضاهم ما دونه قد ثبتت  
والابطالت في نصيب غير المؤجر من الشريكين بل ثبت في نصيب الباقي من المدة  
صاحب تنقيح الحامدية ضمن جواب من الاجارة في عمل ذلك من الشروع المأوى ولا  
تصح اجارة أحد الشريكين نصيبه الا من شريكه فلو أجر من اجنبي أو من حاشية  
لا تصح لتحقيق الشروع الاصلى والله تعالى اعلم (سئل) بائدة من يبيع مال مضره فبعضها  
ان اطمينا فاجار فيها المزارع ولم ينته مرادها الغاية الا ان فهل اذا أوجرت ثم انتهى مرادها يذوق  
للمالك بيعها قبل وفاء مدة اجارته وللمشتري منع المستاجر واستلام الايمان ولو كان المستاجر  
يذوقها أو المستاجر يمنع المشتري حتى يستوفى مدة اجارته واذا كان كذلك فهل هو مالك  
طريقه شرعية تمنع المستاجر عن ذلك حتى لا يبقى للمشتري وجه يتمتع به من قبول البيع  
ثم مل الافادة تفصيلا عن ذلك (اجاب) اذا أوجرت العين ثم بيعت فغير لزم من شرعي  
على المالك لا وفاء له الا من ثمن تلك العين يكون البيع موقوفاً حتى المستاجر الى تمام  
مدة الاجارة وليس للمشتري انتزاعها من يده قبل تمام مدتها ما لم يرض المستاجر بالبيع  
فان رضى به فتفسخ واذا لم تنفسخ الاجارة يكون للمشتري خيار فقه البيع ساراعلم  
بالاجارة أو لم يرض على قول الامام ومحمد وعليه الفتوى وأما اذا كان البيع للزوم من  
شرعي على المالك لا وفاء له الا من ثمن العين المستجرة فانه ينفذ وتفسخ الاجارة للعدو اذا  
لم تكن الاجارة المعهولة قدر قيمة العين المستجرة والله تعالى اعلم (سئل) رجل  
يمالك أبعادية آخرها من آخر باجرة معلومة ثلاث سنوات ابتجارا بحيثما شرع أو بعد ان  
استلمها المستاجر وزرعها اراد المالك فسخ الاجارة متعللا بأنه آخرها بدون يدها  
فهل اذا كانت الاجارة صدرت صحيحة شرعية وكانت باجرة مثلاً كما يشهد له الشرع  
والعامة واهل الفطر والدراية من الثقة لا يجبالذلك (أجاب) ليس للأخر فسخ  
عقد الاجارة بعد صدورها متوفية شرائها الصحة والاروم بدون وجه شرعي التماس  
هذه بل مجرد كونها بعين فاحش لا يوجب تمكن المالك المذکور من فسخها بدون وجه

شرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أرض زراعة مملوكة له أجرها لا يخرج خمس سنوات  
 في عقد واحد باجرة معلومة ومات المستاجر عن ورثة بعد مضي سنتين من المدة المدة كورة  
 ولم يوصى شرعي يريد ابقاء الاجارة باقى المدة للقصر ويقوم بدفع اجرتها عن القصر من  
 مالهم لسكونهم فادرس على رعايتها فاذن له المالك بزرعها سنة واحدة فقط فهل تنفسخ  
 الاجارة بموت المستاجر وبعد مضي السنة التي اذن له بها المالك ثلاث ترفع يد الوصي عنها وتسلم  
 لما امكنها حيث لم يكن فيها زرع له صر ولا حق فيها بعد ذلك لا تنصرف ولا للوصي بدون  
 تجديد عقد اجارة من المالك في المدة الباقية (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت المستاجر  
 لنفسه واذا انقضت يكون لرب الارض استرداد ارضه التي كانت مستأجرة من يد الورثة  
 او وصيهم لم يتراضوا على ابقائها بالاجرة الى تمام مدة المستاجر المتوفى فتصير اجارة مبتدئة  
 فاذا حصل التراضي على ابقائها مدة معينة بالاجرة لا غير يكون لرب الارض الاسترداد  
 بعدها حيث لا زرع فيها ولا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر طينا لمالكه  
 لا يخرج من مدة ثلاث سنوات وتوفى الى رحمة الله تعالى قبل مضي اول سنة وانقل الحق  
 لورثته فهل يموت المؤجر تنفسخ الاجارة (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقديهما  
 لنفسه فلو مات المؤجر المالك لرقبة الارض المستأجرة تنفسخ بموته ويكون لورثته استرداد  
 الارض من يد المستاجر ما لم يكن فيها زرع للمستاجر او يحصل تراض على ابقائها في يده الى  
 تمام المدة بالاجر فتتجدد اجارة مبتدئة واذا انقضت بلا عذر بعده وللمستاجر فيها زرع  
 يكون له ابقاؤها في يده بالمسعى الى انتهاء الزرع اذا كان في المدة وان كان بعد مضيها فله  
 الا بقاء باجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر استعمل رجلا آخر في اشغال  
 تجارته مدة سنتين ولم يسم له اجرة معلومة ومثل هذا الرجل لا يعمل العمل المذ كورالا  
 باجرة فهل يقتضى له باخذ اجرة مثله في المدة التي استعمله فيها على الوجه المذ كور اذا  
 استوفى الرجل المذ كور من المستعمل له في المدة المذ كورة شيئا من المال الذي كان بيده  
 وصرفه على نفسه بحسب عاين من أصل اجرة مثله التي يطالب بها المستعمل له المذ كور  
 (اجاب) اذا كان هذا الرجل لا يعمل هذا العمل الاجر وقيام حاله بذلك يكون له  
 اجر من عمله المذ كور حدث كان معروفا بتعاطى هذا العمل بالاجر ويحسب عليه من  
 ذلك ما استوفاه من العمل في هذه المدة فان زاد اجر مثله على ذلك فله أخذ الباقي والا فلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر لا يخرج مكانا مدة معلومة بقدر معلوم وصرف المستاجر  
 على عمارة المكان المذ كور قدر ما معلوم من الاجرة باذن مالك المكان ولم يستوف  
 منفعة المكان بمصارفه المستاجر حيث ان المؤجر توفى فهل والحال هذه تنفسخ الاجارة  
 المذ كورة وتكون ورثة المؤجر مخيرة في دفع الزائد على ما استوفى المستاجر من منفعته  
 ويؤخر عنه غير المستاجر المذ كور وفي تجديد عقد اجارة المستاجر المذ كور بقيمة اجارة  
 المكان المذ كور الا ان يرضى المستاجر (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحدهما في يده

١٢٥٠

٧

١٢٨٠

١٠

١١٨١

محرم

١٩

د س ال

ربيع الثاني سنة

١٢٨١

٢٩

جادي الثانية

١٢٨١

١

مفر

٢٨٢١

لنفسهم موت المؤجر المسافر لا يموت العاقد لغيره كوكيل واذا انقضت الاجارة بموت المالك فلورثته اجارته للمستاجر الاول برضاه او لغيره وعلىهم حصة دفع ما عجل في مقابلة المدة المستبابة بعد الموت والمستاجر حبس العين الى استيفاء ثمنه والله تعالى علم (سئل) في رجل استاجر أرضاً شريفة للزراعة باجرة معلومة ومدة معلومة واستوفى المؤجر الاجرة من المستاجر ثم مات المؤجر قبل استيفاء المستاجر للمنفقة فهل تنفسخ الاجارة بموت المؤجر في مقابل المدة الباقية ويكون الحق في الارض لورثة المؤجر (اجاب) صرح علماؤنا بان الاجارة تنفسخ بموت أحد عاقديه انفسه فتفسخ بموت المؤجر المسافر لا بموت وكيله في العقد ولا يموت الناظر على الوقف لو كانت العين موقوفة ولا يموت الوصي لانه عاقد لغيره وكذا تنفسخ بموت المستاجر انفسه لغيره كوكيل بالاستئجار فاذا كان المؤجر المذكو رعا قد انفسه وليس وكيله ولا ناظره ولا وصيه فانفسخ الاجارة بموته ويكون لورثته التي آلت لهم الارض حق استرداد الارض من يد المستاجر بعد دفع ما عجل لمورثهم اذا المستاجر أحق بالعين من سائر الغر ما غير انه اذا كان في الارض زرع لم يدرسه مصادره تبقى الارض في يد المستاجر الى انتهائه بالمسمى في مدة الاجارة وباجر المثل بعد مدتها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر حبة امددة معلومة باجرة معلومة قبضها منه المالك ثم ان المستاجر أعار المكان المذكو ر لا آخر ثم ان المستعير اشترى من مالكه قبل فراغ المدة المستاجرة فهل اذا لم يجز المستاجر البيع المذكو ر لا يكون نافذا عليه وله اخراج المعبر والانتفاع بالبيت الى تمام مدة الاجارة (اجاب) بيع المستاجر موقوف في حق المستاجر على تمام مدته او اجازته حيث لم يبيع لعذر دين لا وفاقه الا منه وانه العقد صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة ارض مملوكة لرجل ووالده بطريق الارث عن مورثهما فغاب الابن المذكو ر فاجرت امه جميع القطعة المذكو رة لرجل آخر مدة من السنين يدون وكيل عن ابنه المذكو ر ويدون اجارته حال نيابته ثم بعد مدة ماتت تلك المرأة المؤجرة عن ابنها ثم مات المستاجر ايضا ثم حصر الغائب فهل اذا كان الواقع ما هو مذكو ر لا تنفسخ تلك الاجارة الا في نصيب الام وموت المستاجر تنفسخ الاجارة حتى في نصيب الام المذكو رة (اجاب) الاجارة المذكو رة من عقدة ابتداء في جميع القطعة الا انها موقوفة في نصيب الابن لعدم ادنه نافذة في نصيب العاقدة لعدم الشيوع وقت العقد وتنفسخ براد الابن العقد في نصيبه كما تنفسخ في نصيب الام بكل من موتها وموت المستاجر فالحاصل انها الا الآن والحال ما ذكر من تنفسخ في البيع والله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من ناظر وقف القصر مضمونها رجل آثر قناعة ارض بمقاس معلوم بين المؤجر والمستاجر مدة سنتين ابتداء من سنة ١٢٨١ وغاية ما سنة ١٢٨٢ بشرط سداد اجرة سنة ١٢٨١ مهيلا واجرة سنة ١٢٨٢ في يوم عقد الاجارة بعد سنة ١٢٨٢ فعلى الوجه المشروح المؤجر آثر وقبض اجرة سنة ١٢٨١ هذه بل مجرد كونها بغين فـ

مهلًا وبجمل محرم سنة ١٢٨٢ طلب الاجرة حسب الشرط في وقت عقد الاجارة فتوزف المستاجر فهل يجبر شرعا على اداء اجرة سنة ١٢٨٢ حيث وجد شرط الدفع في هذا التاريخ بسند الاجارة الذي تحت يده المستاجر المذكور (اجاب) للأجر طلب الاجرة للارض كل يوم ويستحق جميع الاجرة بالتجهيل وبشرط تجهيلها أيضا في الاجارة الصحيحة المجزئة بحيث شرط دفع الاجرة للسنة الثانية الداخلة في العقد الاول في هذا التاريخ يؤثر المستاجر يدفعها فيه على ما شرط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر لنفسه من رجل آخر دارا لمدة أربع سنين ابتداء من سنة اثنين وثمانين ومائتين وألف بمبلغ معلوم اقضيه المستاجر المذكور للأجر جرمه لا يعمر به الدار المذكورة حيث كانت خربة حين ذلك ثم سافر المستاجر المذكور قبل حلول ابتداء مدة الاجارة الى الحج الشريف وأمر المؤجر انته عند تمام عمارة الدار وحلول ابتداء مدة الاجارة بسلم الدار المذكور لولد المستاجر ثم مات المستاجر المذكور في الاقطار الكجازية قبل تسليم الدار لولده وقبل حلول ابتداء مدة الاجارة فهل تنفسخ الاجارة المذكورة بموت المستاجر وللأجر منع تسليم الدار لورثة المستاجر ويرد ما قبضه من موثرهم اجرة المدة لهم وان امتنعوا يجبرون على ذلك (اجاب) تنفسخ الاجارة بموت أحد عاقدتيها حيث عقدتها لنفسه بلا احتياج الى الفسخ وحينئذ تكون هذه الاجارة مفسوخة بموت المستاجر وللمالك الامتناع من تسليم الدار الى ورثة المستاجر حيث لم يصير عقد بينهم بعد المرات وعليه رد الاجرة المجهولة الى الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر حانوتا من مال كسنة كاملة اجارة مضافة ابتداء من شهر رجب سنة ١٢٨٢ وانتهى شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ثم بعد ذلك وكل المالك رجلا في بيعها وباعها من آخر غير المستاجر فهل حصول البيع لا يفسخ عقد الاجارة وتكون الاجارة المذكورة لازمة والمستاجر استيفاء السنة بتمامها (اجاب) تصح الاجارة مضافة للمستقبل الا انها غير لازمة من الحائرين فلكل منهما فسخها قبل الوقت وفي ابتداء الشهر المضافة اليه وللأجر بيع العين المستأجرة قبل مجيئ وقتها وتبطل به الاجارة على المقي به كما صرح به في الحائرية وغيرها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر شخصا لخدمته الخاصة به مشاهرة وفي أثناء مدة الاجارة أرسله ليحصل له ديونا من أشخاص في غير البلدة المقيم فيها رب الدين فقبض من شخص من المديونين عشرة جنيهات وحفظها في حزم مثلها وفي أثناء الطريق هلك منه من غير تقرير منه ولا يدري أين ضاعت فهل اذا أراد المرسل له الرجوع عليه في ذلك ليس له ذلك ولا يكون ضامنا ويكون القول قوله بيمينته والحال ما ذكر (اجاب) الاجير الخاص لا يضمن ما تلف بيده أو بعمله المعتاد بدون تعد منه ولا تقرير كما هو حكم سائر الامانات اذا ضاعت من يد الامين على هذا الوجه فلا يضمنها و يقبل قوله بيمينته حيث لم يكن خائنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك عشرين فدانا عشوريه أجرها الاخر اجارة مضافة ولم يرها المستاجر ثم بعد رؤيتها

١٢٨٢

١

١٢٨٢

٣٠

رجب

١٢٨٢

١

شعبان

١٢٨٢

٩

و جده فيها يصلح للزراعة والنصف الآخر أصله مقابر لدفن الاموات وعشش مخربة  
لا يصلح للزراعة فهل والحال هذه تكون الاجارة غير لازمة ولا يستأجر ردها لما لكها  
(اجاب) الاجارة المضافة غير لازمة على المقتضى به فليس كل من المؤجر والمستأجر فيها  
قبل مجيء أول المدة وتفسخ أيضا بالقضاء أو الرضا بخيار رغبة أو عيب يفتت النفع به كما  
لو استؤجرت الارض للزراعة و جده فيها غير صالح لها كما هو مذكور بالسؤال والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل من تجار الارز أراد نقل تدر معين من ارزه الى بلدة أخرى  
ليبيعه فيها فجاءه ريس مركب معدة للسفر الى البلدة المراد نقل الارز اليها وطالب منه  
وضع القدر المذكور في مركبه المملوءة عندهما بالاحرة المملوءة عندهما أيضا فاجابه التاجر  
لذلك وأذنه بانه اذا وجدته شتر بالارز أو شئ منه في الطريق يثن عينه اليه يبيعه به والا  
يوصله الى البلدة المتفق على الوصول اليها ثم يكون غير اقي بيبعه فيها أو يسلمه لذات  
التاجر ان وجدته فيها أو لو كيله الذي عينه له أيضا وبعد ذلك سافر التاجر وأذن وكيله  
الذي في بلدته بالتسليم الى الريس المذكور فاستلمه ولم يضعه في المركب المعينة له بل وضع  
بعضه فيه أو البعض الآخر في مركب أخرى لم تكن في ضمانه ولا ملكه ولا ما ذونا بالوضع  
فيها فصل لما غرق في الطريق وضاع الارز فهل والحال ما ذكر يلزم الريس المذكور  
البعض الذي غرق حيث كان متعديا بوضعه في مركب أخرى على وجهه ما ذكر (اجاب)  
ذكر في فتاوى الفضلى اذا دفع للنساج غزلا لينسجه كراسا ودفع النساج الى آخر لينسجه  
فسرق من بيت التجار كان الآخر أجيرا لاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن  
أجيرا لاول وكان أجنبيا ضمن بلا خلاف ولا يضمن الآخر عند أي حنيقة وعندهما  
يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعة الى أجنبي بغير اذن مالكها عندهما صاحب  
الوديعة يضمن أيهما شاء وعند أي حنيقة يضمن الاول وليس له أن يضمن الثاني قال  
صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدروري ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه  
ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن اذا كان الآخر أجيرا لاول فيما اذا اطاق له العمل  
اما اذا شرط عليه التسليم بنفسه يضمن بالدفع الى الآخر وان كان الآخر أجيرا لاول  
من ضمان النساج ويؤمله أقوى العلامة الخبير الرملى أفاده في تنقيح الحامدية وفيها أيضا  
وذكر في الذخيرة وللراعي أن يبيع الاغنام على يد قلامه أو أجيره أو ولده الكبير الذي  
في عياله لان الرمد من الحفظ وله ان يحفظ بيده في عياله فلو كان له الرمد من في عياله  
كالمودع فاذا هلك في حالة الرد فان كان الراعي أجيرا مشتركا فلا ضمان عليه عند أي  
حنيقة وعندهما ان هلك بامر يمكن التحرر عنه يضمن كما لو رد بنفسه وهلك في يده في حالة  
الرد وان كان الراعي أجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كما لو رد بنفسه وهلك في يده  
في حالة الرد وشرط ان يكون الراد كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على  
الحفظ يكون هذا تضيقا والاجير يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون في

١٢٨٣

٧

جمادى الثانية

١٢٨٣

١٩



عيااله لانه اذا لم يكن في عياله كان الرديده ويبدأ جنسي سوا وليس له الرديده اجنبي  
فكذا يبد من ليس في عياله عادية من ضمان الراعي ومثله في القصولين اه ومنه  
يعلم جواب المسألة وان المراد بالاجير الذي لا يضمن الاجير المشترك كالريس المذكور  
بالدفع اليه الاجير الخاص الذي في عياله والله تعالى اعلم (سئل) بافاداة وارده من  
دائرة معادة والده باشاه ضمومها اذا كان شخص له اطيان ملك آجرها لآخر باعتبار اجرة  
الفسدان تسعين قرشا وخمسة وتسعين قرشا وفي سنتم ابا عها وصار وضع يد المشتري عليها  
لمكونها اصارت ملكه وبظنه الاطيان المزروعة من قبيل المستاجر من ضمن القدر  
المؤجر وجدت تساوي أجرة الفدان منها ثلثمائة قرش كما قرر العمد أهل الخبرة فهل  
تدفع اجارة البائع بالبيع وتصير الاطيان حق المشتري وله حق في الزام المستاجر من  
بثلثمائة أجرة لكل فدان حسبما يساوي (اجاب) مجرد بيع العين المستأجرة بدون  
هذين على المؤجر لا وفاء له الا من ثمن تلك العين المستأجرة لا يوجب فسخ الاجارة بل  
يكون البيع وقوف في حق المستاجر الى انقضاء مدة الاجارة وعليه المسمى في عقد الاجارة  
فقط حيث لم تكن العين المستأجرة وقفا ولا ملكا لثمنه وليس للمشتري ترع الارض  
المستأجرة من يد المستاجر قبل تمام مدته بمجرد شرائه الارض حيث لم يكن البيع لغرض  
ذكرنا ولم يرخص المستاجر بفساد البيع والافعليه التسليم وتفسخ الاجارة والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل استأجر اطيان التزام عشورية معدة للاستغلال من امرأة  
تسحقها مدة معينة ووضع يده عليها وانتفع بزرعها الى تمام المدة المذكورة ثم بعد  
مضي مدة اجارتها آجر المستاجر المذكور الارض المذكورة بمعاة آخر بن بدون  
اذن المستحقة لها وعلمها ولم يكن له فيها حق القراء فلما علمت المستحقة بذلك ردت  
عقد الاجارة المذكورة فهل يبطل بردها واذا زرع المستاجر من غير اذن المستحقة  
لزمهم أجرة مثل الارض مدة انتفاعهم بها حيث كانت معدة للاستغلال (اجاب)  
نعم تبطل الاجارة المذكورة برد المستحقة عقد ها حيث صدر به مضي مدة الاول بدون  
اذنها والحال ما ذكر ويلزم من انتفع بتلك الارض على هذا الوجه اجرة مثلها مدة  
انتفاعه بها بلا عقد صحيح حيث كانت معدة للاستغلال والله تعالى اعلم (سئل) في  
حمام مشترك بعضه وقف وبعضه ملك ومالك بعضه هو واضح اليد عليه ينتفع به كايه  
واسلافه من قبله باستجاره حصه الوقف والآن ارادناظر الوقف اجارة حصه الوقف  
لغير مالك النصف الاخر سنة تلي السنة التي استأجرها المالك المذكور باجرة زائدة  
بزيادة متعنت فهل لا تصح اجارتها مشاعة الا لشر يك باجرة المثل (اجاب) اجارة المشاع  
ولولم يقبل القسمة من غير الشر يك لا تصح على المقتضى به وانما تصح من الشر يك لمكن  
لا يجبر احدهما على اجارة نصيبه من شر يك وله طلب المهايأة لولم يتفقا على الاجارة من  
احدهما او من غيرهما حيث كان غيرا بالقسمة الا فراز والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٨٣

١٤

ذى الحجة

١٢٨٣

١

١٢٨٣

١٨

ناظر على وقف اهلى استاجر منه رجل آخر انفسه دارا باجرة معلومة مدة معلومة ثم بعد ذلك قبل مضي المدة المستاجرة مات المؤجر والمستاجر فهل والحال هذه يموت المستاجر تنسخ الاجارة المذكورة ويكون الناظر الا ان اجارته الورثة المستاجر او لا يرهم باجرة المثل (اجاب) نعم تنسخ الاجارة المذكورة بموت المستاجر انفسه ويكون للناظر الثاني اجارة دار الوندف من شاء باجرة المثل حيث لم تقدم مع الورثة بعد موت المؤجر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ابعادية آجرها وكيلها من آخر باجرة معلومة مدة معلومة فآجرها المستاجر المذكور من آخر مات المستاجر الاول في اثناء المدة وقها به ديون لانا وصار المستاجر الثاني واضعا عيده اعياها فهل يموت المستاجر الاول تنسخ الاجارة الاولى والثانية وللمالك المذكور كورة مطالبة المستاجر الثاني باجرة مثل الارض وليس للثاني مشاركة المالكة فيها (اجاب) يموت المستاجر الاول تنسخ الاجارة الاولى والثانية كما صرحوا به وللمالك ما تتراع الارض من يد المستاجر الثاني حيث ذرولم تفرغ مدته الا انه اذا كان له فيها زرع لم يبلغ الحصاد بقي الارض في يده بالمسمى ولو فرغت فباجر المثل كما في الدر عن المنية ولا تعلق لغرماء المستاجر الاول بما يستحق على المستاجر الثاني بعد موت الاول من اجر المدة المستقبلة بعد الانفساخ اذ لا حق له في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر ارضا سنتين كل سنة بتدريعه معلوم فبعد السنة الاولى في اوان زراعة السنة الثانية باع المؤجر الارض من آخر باذن المستاجر واجازته ورضاه به فترك المستاجر الارض من غير زراعة وسلمها ولم يزرعها هل فاداد المشتري الزام المستاجر باجر السنة الثانية فهل لا يلزمه الا بجر حيث انفسخت الاجارة بالبيع مع الاجارة والرضا به من المستاجر وعدم وجود ما يوجب الزامه بالاجرة من غصب او ما يدل على انعقادها ثانيا فافيد والجواب (اجاب) نعم تنسخ الاجارة باجارة المستاجر البيع ورضاه به وينفذ البيع في حق الكل ففي الفصل الخامس عشر من اجارات الذخيرة الا بجر اذا باع المستاجر بغير اذن المستاجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري ولا ينفذ في حق المستاجر حتى لو سقط حق المستاجر يعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التخييد وهو الصحيح فان اجاز المستاجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستاجر الى ان يصل اليه ماله وان رضى بالبيع اعتبر رضاه بالبيع لغسوخ الاجارة لا لالتزاع من يده عمادية من الفصل الحادي والثلاثين افاده في تنقيح الحامدية من الاجارة فاذا انفسخت الاجارة المذكورة لا يلزم بذلك المستاجر الاجر والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة محتكرة من ناظر وقف باجرة مثلها عن كل سنة قدر معلوم اراد مستاجرها في اثناء السنة ان يسقط حقها فيها اشخص اجنبي فهل له حق فيها يعتبر شرنا لما ذكره ابن عابدين في رسالته المسماة تحوير العبارة فيمن هو احق بالاجارة انه ان زادت اجرة المثل في اثناء المدة تعرض الزيادة على المستاجر فان قبلها ورضى بدفعها فهو احق واذا كان له حق فيها في اثناء السنة كما يستفاد

١٢٨٤

٣٠

رجب

١٢٨٤

٥

ذى الحجة

١٢٨٤

١١

جمادى الاولى سنة

من الدر وحاشية ابن عابدين في باب الاجارة الفاسدة فهل اذا اراد اسقاطه لشخص اجنبي  
من الوقف في نظير دراهم يدفعها له هذا الاجنبي ويستاجر الاجنبي الارض من الناظر  
باجرة المثل كالأول بحيث لا يضيع للوقف شئ بل يستوفى الاجرة من الاول والثاني كاملة  
يسكون ذلك الاسقاط بهذا الوجه صحيحا شرعا ويطيب للمستاجر الاول ما ياخذه من  
الاجنبي في نظير اسقاط الحق المذكور له أفيدوا الجواب (أجاب) هذا السؤال غير  
واضح اذ لا يخلو المحال اما أن يكون المستاجر المذكور أحدث في أرض الوقف بعد اذن  
الناظر له بالبناء أو العرس على ان ما يحدثه يكون له ملكا على وجهه القرار واستجاره  
اجارة صحيحة ما يثبت له به حق القرار ولا فان أحدث شيئا من ذلك بعد اذن الناظر على  
هذا الوجه فينبذ لاجابة الى تكلف الاسقاط في أثناء مدة اجارته أو بعده او لا الى  
استتجار الاجنبي من الناظر بل يكون للمستاجر المذكور بيع ما أحدثه من الاجنبي  
فيتمثل حق القرار للشترى ويكون على المشتري المذكور أجر مثل الارض خالية عما  
أحدث فيها وان لم يحدث شيئا من ذلك فلا صحة لاسقاط حقه من اجنبي في أثناء المدة  
في مقابلة مال ياخذه من المسقط له غاية الامر ان له استبقاء الارض في يده الى تمام السنة  
المعقودة عليها بالاجرة المسماة اذا انعقدت الاجارة باجر المثل في ابتهدائها ولم تزد الاجرة في  
أثناء المدة وان زاد أجر المثل في أثناء المدة تعرض الزيادة عليه فان قبلها فهو أحق من  
غيره الى تمام السنة مثلا اما بعد المدة فللناظر ان يؤثرها من غيره ولو قبل الزيادة عالم  
يكن له فيها حق القرار هذا حاصل ما ذكره العلامة ابن عابدين في رسالته المشار اليها في  
السؤال ولا يدل ذلك على جواز اسقاط حقه في أثناء المدة من اجنبي في مقابلة مال ياخذه  
ثم يستاجر المسقط له من الناظر اذ هذا من قبيل الحق الجردة التي لا يجوز الاعتياض  
عنها بحق الشفعة نعم للمستاجر المذكور ان يؤثر الارض من غيره في أثناء مدته وان لم يكن  
له فيها حق القرار لانه مالك للنفعة فله بيعها بطريق الاجارة والله تعالى اعلم (سئل)  
في شخص استاجر اعمادية للزراعة عن له ولاية ايجارها مدة معلومة باجرة معلومة فزرعها  
المستاجر في مدة اجارته فمضت المدة قبل انتهاء الزرع فاجرها صاحب الارض لغيره ستة  
مستقبلة فهل يكون للمستاجر الاول ابقاء الزرع الذي زرعه في مدته باجر المثل الى ان  
يدرك وليس لصاحب الارض ولا للمستاجر الثاني ان يكلفه بقلعه قبل الادراك ولا يجبر  
على أن يشاركه فيه في مقابلة الاجرة لاسيما وقد شرط في عقد الاجارة الاولى انه اذا مضت  
المدة وله فيها زرع يكون المستاجر ملزوما باجرة الارض المشغولة بالزراعة (أجاب) اذا  
مضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يدرك لا يكلف المستاجر قلعه بل يبقى الزرع الى  
الادراك باجر المثل خلاف الشجر والرطبة التي لانهاية لها معلومة أو لها نهاية طويلة  
فانها تقلع وعلى كل لا يجبر المستاجر الاول على اعطاء جزء منه في مقابلة الاجرة والله تعالى  
اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر مضمونها تقدم هذا العرض من وكيل ورثة

١٢٨٥

٣

جمادى الثانية

١٢٨٥

٢٩

سرمكاري باكير اذا المتوفى بالانقضاء لم من ابراهيم انا في خصوص ابعادية المرحوم التي  
كان مستاجرها المذكور من المتوفى وانه يكونه توفى عن ووثقة ببيع وقصر غائبين وحاضرين  
سبق مكاتبه مديريه العربية تسكر اربعة ادم اعتماده وورقة الاجارة المرتكبة عليهم الا اذا  
المذكور ومكاتبه على اجرة المثل من عهد وفاة المالك ولا زال المذكور ومكاتبه  
الاجارة تكون مقسوخة بالموت واذا كان كذلك فبالا لزم شرعا على المستاجر في المدة  
التي استولى عليها بعد موت المؤجر وهل اذا لم يمتل لدفع اجرة المثل عن المدة المسافسة بغير  
على ذلك وتفرغ منه الاطيان انفس الاجارة ام كيف (اجاب) الاجارة تنقضي بموت أحد  
عاقدها بالنفسه كوت المؤجر المالك للأرض مع بقاء مدينها ولو كمل الورقة معاينة  
المستاجر بنسليهما الا ان يتفق على بقاءها الى تمام المدة المعقودة عليها أو مدة أخرى معينة  
بالاجرة الاولى أو خلافه ان لم يكن فيه غش فاحش فلا ينفذ على الموكنين لاسيما في حق  
القصر فان ما ولي المستاجر باجر آخر بعد الموت ينهر حكم الانقضاء فان لم يسل  
الأرض يلزم المستاجر ما طوالب به من الاجر ما لم يكن له زرع في الأرض ونبت المرات  
مع بقاء المدة فانه لا يلزمه الا المسمى الاول الى حصاد هذا الزرع فقط - ثم لم يرض بما  
سمى له ثانيا وأما بعد الحصاد ولو مع بقاء مدة العقد الاول فيأمره ما سمي له ثانيا ان لم يسل  
الأرض وزرعها فان صرح بعدم قبوله بالاجر المسمى ثانيا يلزمه اجر المثل في العقار المعد  
للاستغلال لصيرورته غاصبا وعلى كل فلا تملك للمستاجر بالاجارة الاولى لبطانها بموت  
المالك ما لم يتراض عليها مع الورثة بعد الموت والدليل على وجوب المسمى الاول في المدة  
الى الحصاد ما ذكره في الدر المختار عن المنية مات أحد هما والزرع بقل بنى العقد بالمسمى  
حتى يدرك وبعد المدة باجر المثل اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر  
وكالة باجرة معينة مدة سنة حالة كونها صالحة للمسمى وبعد ان استأجرها انهدمت  
محلها حتى صارت لا ينتفع بها المستاجر النفع المقصود باصل استئجاره وطلب من  
المؤجر عمارتها مراداف لم يعمرها ولما مضت مدة الاجارة طلب المؤجر منه مبلغ الاجرة  
بالكامل فقال له مادام ان الوكالة انهدمت ولم تعمرها فاقعد الاجارة انفسخ واستهلهزوما  
بمبلغه ولم يكن لك عندي سوى اجرة الجزء الذي انتفعت به منها فهل والحال هذه  
للمستاجر ذلك وعقد الاجارة منفسخ بسبب الهدم وعدم التعمير أم لا (اجاب) وفي الصغرى  
اذا سقط حائط أو انهدم بيت له أن يفسخ الاجارة ولكن لا يفسخ بغيبوبة الاجر - لاصلة  
وبغزاية انهدم البيت المجاورة له الخروج وفسخ الاجارة خائفة أقول فان لم يفسخ يرفع  
عنه من الاجر بحصته ولا يؤثر احد من مابنيائه كما يأتي قريبا عن الذخيرة افاده في تنقيح  
الحامدية ومنه يعلم جواب الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في مكان معد للاستغلال  
سكن فيه رجل بزوجته بغير اذن مالكة مدة ولم يكن شريكه فيه فهل اذا طلب منه  
مالكة أو من يقوم مقامه اجرة مثله المدة المذكورة يجاب لذلك ويؤثر بدفعها والحال

١٢٨٧

١٤

شوال

١٢٨٧

١٨

سنة ربيع الاول

١٢٨٨

٢٣

جمادى الاولى

١٢٨٨

١٣

ذى القعدة

١٢٨٨

٢٩

شعبان

١٢٨٩

١٨

هذه ولا عبارة بتعاليه انه لم يكن شرط عليه انه يدفع اجرة حيث لم يكن مرهونا تحت يده  
(اجاب) اذا سألن شخص مكانا معدا للاستئجار لئلا يلا اذن مالكة فعليه اجرة مثله مدة  
سكنه فيه ما لم يكن شريكا فيه او مرهونا تحت يده على المفتي به كما في الوقف وعقار الـ  
والله تعالى اعلم (سئل) في أرض معدة للزراعة تجارية في وقف لم يسبق واقفها مدة  
اجارتها آجرها نازر من رجل سنة معلومة فقط باجرة معلومة وانقضت المدة فآجرها  
ناظرها من رجل آخر ثلاث سنين في عقد واحد باكثر من الاجرة الاولى وهو اجل للـ  
فاكثر ولم يكن للمستاجر الاول فيها زرع ولا غراس واستولى المستاجر الثاني على الارض  
المدة كورة وزرعها سنة بحضور المستاجر الاول في البلد وعدم منازعته والا نريد  
المستاجر الاول فيسخ الاجارة الثانية قبل مضي السنتين الباقيتين ليستاجرهما لنفسه  
متعللا بأنه أولى مدعى انه اصلح أرضها فلم يرض كل من الناظر والمستاجر الثاني بذلك  
فهل اذا انعقدت الاجارة الثانية صحيحة باجر المثل فاكثر بعد مضي مدة الاول لا يكون  
للمستاجر الاول فسخها ولا عبارة بمجرد تعاليه المدة كور وتبقى اجارة الثاني الى انتهاء مدتها  
وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم لا يكون للمستاجر الاول فسخها اي الثانية  
والحال ما ذكر حيث انعقدت الثانية بعد مضي الاولى صحيحة باجر المثل فاكثر ولا عبارة  
بهذا التعلل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل آجر قطعة أرض معلومة محدودة بمحدود  
معلومة لا آجر باجرة معلومة ايضاً مدة ثلاث سنين وكل سنة يبلغ معلوم بموجب سند  
مستوف للشرط الشرعية ووضع يده عليها المستاجر المدة كور مدة سنة واحدة ثم ان رب  
الارض المدة كورة باع جميع الارض لرجل آخر باذن المستاجر ورضاه واستلمها  
المشتري فطالب رب الارض بمبلغ اجرة السنة التي مضت واستغلها المستاجر المدة كور  
فتوقف عن دفع الاجرة المدة كورة متعللا باجارته مدة الثلاث سنين فهل لا عبارة بتعاليه  
بذلك لا سيما مع رضاه بالبيع المدة كور وتسايمه له ويجبر على دفع الاجرة للمدة التي وضع  
يده عليها (اجاب) يؤمر المستاجر المدة كور بدفع اجرة السنة التي استغلها ومضت مدتها  
حيث لا مانع ولا عبارة بتعاليه المدة كور حيث كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا فبنى فيها بئرا ويبتا باذن صاحبها وغرس فيها اشجارا  
واستمر يدفع اجرة تلك الارض مدة زيدة على عشرين سنة وبعد ذلك اراد ان ياخذ المالك  
ما في الارض من اشجار وغيرها قهرا عن الغراس فهل لا يكون له الاخذ وتكون الاشجار  
وغيرها للغارسها (اجاب) المصريح به انه اذا استاجر شخص ارضا من مالكة البناء  
والغرس مدة معلومة باجرة معلومة فبنى فيها وغرس نصح الاجارة فان مضت المدة قلعهما  
وسلمها فارغة وعليه تسوية الارض لانه هو الخرب لها الا ان يغرم المؤجر له قيمتهما  
مستحق القلع برضا المستاجر ان لم يضر قلعهما بالارض فان اضر يتسلم كلهما للمؤجر على  
هذا الوجه جبرا على المستاجر وهذا ان لم يرضيا على بقاء البناء والغرس في الارض باجر

شوال

سنة

أو يقدونه فيكون البناء والقرس لهذا والارض لهذا والله تعالى اعلم (سئل) في اطياف  
عشورية يملوكه آجرها من يملكها من آخر اجارة صحيحة مدته معلومة مقدارها ثلاث سنين  
فقبضها المستاجر وانتفع بها بالزراعة وفي أثناء تلك المدة أراد مالك الارض أن يبيع  
بعضها من شخص آخر فهل لا تتم الهبة الا بالقبض وليس للموهوب له نزع ذلك البعض من  
يد المستاجر مادامت مدة الاجارة باقية كما انه ليس للمالك فسخ تلك الاجارة بدون  
عذر شرعي يوجب الفسخ بل تبقى في يد المستاجر الى تمام المدة حيث كانت صحيحة  
لازمة (أجاب) اذا كانت الاجارة المذكورة صحيحة لازمة والعين في يد المستاجر لا تتم  
الهبة فيها الغير المستاجر مادامت في يده اذ لا تتم الهبة الا قبض الموهوب له الغير الموهوب  
قبضا كاملا ويحصل ذلك باقرار الموهوب شائعا فيما يقبل التسليم وتسليمه وعقد  
الاجارة لازم لا يفسخ الا بعد رضى لو بيعت العين المستجرة في أثناء مدة الاجارة بدون  
لزام دين على المؤجر لا وفاء له الا من تمن العين المستجرة يكون البيع مرفوفا ولا يفسخ  
الاجارة بذلك وفي رد المقتار لو وهب طفله دارا يسكن فيها قوم بغير اجازة يصير  
فابضا لابنه لا لو كان باجر كذا نقل عن اخانية اه والله تعالى اعلم (سئل) في ارض مملوكة  
لثلاثة مشتركة بينهم على الشيوع آجر احدهم نصيبه لاحد الشرىكين الاخرين فهل  
تسكون هذه الاجارة فاسدة شرعا حيث لم يؤثر نصيبه له امعا كما كان جاريا بينهم بل  
(أجاب) اجارة احدهم كانه نصيبه خاصة شائعة من أحد شرى كنه فاسدة شرعا على ظاهر  
الرواية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر أرضا من مالكها حالية من الاشجار  
لينتفع بزراعتها مدة ثلاث سنين وشهر اجارة صحيحة وصار ينتفع بها المستاجر حكم اجارته  
وقبل مضي المدة المذكورة باع مالك الارض المؤجر تلك الارض لرجل آخر بدون  
اذن المستاجر واجازته فهل لا يفسخ عقد الاجارة الى تمام مدتها بالبيع المذكور ويكون  
موقوف على مضي المدة في حق المستاجر واذا فعل أحد بان المؤجر عليه دين لا عبرة به الله  
اذا كان للمالك المذكور مال آخر غير محل سكنه وحواله الاصلية يبقى باعده من  
اين ولدز يادة مع انه غير مشغول بحق الغير (أجاب) اذا كان عقد هذه الاجارة صحيحا  
شرعا لا يفسخ في حق المستاجر ببيع العين المستجرة بدون رضاه الى تمام مدتها لم يكن  
البيع لعذر دين لزم المؤجر لا وفاء له الا من تمنها كما صرحوا به فلوله ما يفي بالدين غيرهما  
والحال ما ذكر بالسؤال لا يكون عذرا في فسخها والله تعالى اعلم (سئل) في راى  
جاموس لاهل بلدة أخذ جاموسة رجل منهم ليرعاها له باجر معلوم مع جاموس اهل البلدة  
فأخذها يوما وذهب بها الى المرحى فستر كهافى الحلا ورجع بجواميس غيره فصاعت  
بتر كهافى الحلا وبعض الناس أخبر أن وابور السلة المحديد آتلفها بعد ستر كهافى  
حيث فرط الراعى المذكور في حفظها ولم يحضرها الى البلدة على حسب العادة حتى  
صاعت أو تلفت بالوابور المذكور بعد ستر كهافى الحلا يكون الراعى المذكور ضامنا

١٢٨٩

١٩

شعبان

١٢٩٠

٢٦

ربيع الثاني

١٢٩١

٢٢



١٢٩١

١٨

لتيتمها حيث صارتمهديا بتفريطه في حفظها حتى تلفت (اجاب) نعم بضمن الراى  
المذكور بتفريطه في الجاوسمة المذكورة حتى ضاعت أو تلفت فعليه قيمتها زربها  
يوم تلفت اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة لجماعة  
وتناووا رجل في اجارته من شئصين فاجرها ثم اجارة واحدة مدة ثلاث سنين ومضى بعد  
ذلك سنة واحدة من الاجارة فباع بعض الشركاء نصيبه من الارض وفستت الاجارة في  
الجميع من المشتري والمستاجرين واجاز من لم يسف فسخها ورضى به ثم اجر المشتري نصيبه  
شائعة من الارض للمستاجر من المذكورين فاستولى على جميع الارض وزرعها بدون عقد  
من الشركاء الذي لم يبيع ثم تقابل الشركاء الذي لم يبيع ولم يؤجر نصيبه معهم وتكلم  
معهما في شأن اجرة نصيبه بمثل ما اجر به شريكه المشتري فرفض احدهما مستاجرين بحسبان  
اجرة شائعة مثل الاجرة الجديدة وامتنع الاخر وريد بحاسبته على الاجرة الاولى التي  
فسخت اجارتها او الحال ان الارض المذكورة معدة للاستغلال والاجارة فالحكم في

شوال

١٢٩١

١٥

هذه المحادثة والحال هذه (اجاب) الاجارة الصادرة من المشتري في نصيبه شائعة بعد  
فسخ الاولى فاسدة للشروع وكذا ما حصل عن لم يبيع في نصيبه مع المستاجر بالنسبة  
لمن رضى منهما بالاجرة الجديدة ولم يؤخذ بالنسبة لمن لم يرض منهما ابدا ولا وحيث  
كانت الارض المذكورة معدة للاستغلال يلزم الرجلين المذكورين الذين زرعها  
والحال هذه اجر مثلها المسالكها المذكورين لا يجاوز ما رضى به المسالك المذكورين  
والله اعلم (سئل) في رجل تاجر من شأنه ان يرسل اليه البضاعة وغيره من  
البلدان من الدار وغيرهم لبيعهما بالتوكيل عن المرسل أو يرسلها الى محل آخر أو  
يشترى بالبدل بصاعه اخرى حسب الطلب وله على ذلك اجرة معلومة من النقود قد  
تعارفها الناس فيما بينهم باعتبار غرض البضاعة وقبلة غيرهما حسب العمل الواقع من  
المباشر لذلك ولا يعمل لا بذلك عاملا ورجل من الاسنانة على هذه الكيفية وصار يرسل  
اليه الشيء ايرسله الى مكان آخر وتارة يطلب منه شراء ما يلزمه فيشترى له واستمر الامر  
على ذلك مدة ثم ان الماجر طالب من الرجل اجر عمله المدة المذكورة فوعده بذلك فلم يلبث  
ان توفي الرجل لمحنة الله تعالى عن ورتة فيهم صغار فهل والحال ما ذكر اذا ثبت التاجر  
مدعاه على الوصى أو على الوارث الكبير يقتضى له في نزكة الميت بالمعارف أم كيف

١٢٩١

١٦

الحال (اجاب) اراد مدرك مشاركة بين رب المال والعامل له المذكور على أن يعمل  
العمل المطلوب بالاجر المعروف بين الجاوة تكون هذه اجارة فاسدة فحجب للعامل  
فيها على رب المال اجر مثل عمله لا يجاوز المشروط وكذا يجب له ما ذكر ان لم يشترط  
وكان هذا العامل معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها اذا المعروف كالمشروط كما صرحوا به  
وحينئذ يكون لانه لاجر مثل عمله في تركه رب المال ان أثبت ما ذكر بعدموته بالوجه  
الشريعى والله تعالى اعلم (سئل) في مكان كبير قابل تقبلة الافراد ربة له حوانات

مستحقك جميع ذلك بين ورثة رجل بالغين استأجر أحدا لورثة وهو ابن الميت حصص باقي  
 الورثة لنفسه مسانعة باجرة معلومة واستمر واضعا يده على ذلك العقار ينتفع به كني  
 واجارة مدة من السنين بطريق الاصاله والاجارة ولم يدفع الاجرة الى ان مات فهل يكون  
 الباقي شركائه مطالبه وورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار من تركه بمدة تنتهي عند  
 الاجارة المحمية بعد تحق ذلك شرعا وليس لورثة الشريك الميت ان يأتوا بضمين باقي  
 شركائه ما صرفه في ترميم المكان المشترك المذكور حيث كانت المدة بدون اذن منهم  
 وكان المكان المذكور قابلا لقسمه الاقراز (اجاب) نعم لشركاء المستأجر المذكور  
 مطالبه وورثته باجرة انصباهم من ذلك العقار الذي استأجره منهم على هذا الوجه من تركه  
 مررتهم حيث لم يبرأ منها والى ما ذكرنا من لورثتهم من انصباهم بما صرفه مورثهم في  
 حرم المكان المشترك القابل للقسمه بدون اذنهم بل يكون متبرعا بذلك والله تعالى  
 اعلم (سئل) في عقار مشترك بين جماعة استأجر أحدا الشريك فيه انصبا الباقيين  
 منه مدة معلومة ثم أخرج جميعه لرجل مدة معلومة لا تزيد عن مدة استأجره وشرط المستأجر  
 المذكور على المؤجر المذكور تدبير ما يحدث فيه من الخلل في تلك المدة ثم باع المبرج  
 المذكور نصيبه لاحد شركائه في العقار المذكور ثم حصل فيه تدهم يغترب به بعض  
 الاتقاع بالعقار المذكور قبل انقضاء مدة المستأجر وبالب المستأجر المذكور ثم ربحه  
 بتعمير المندم حسب شرطه فامتنع المؤجر من ذلك وامتنع المشتري ايضا من التعمير فهل  
 والحال ماذ كرا لا يجبر المشتري ولا البائع على التعمير وما الحكم (اجاب) نعم لا يجبر  
 واحد منهما على ذلك شرعا والحال ماذ كرا أما البائع فلا يملك ولا يملك المشتري  
 فلا المالك لا يجبر على اصلاح ملكه شرعا وبقرينة صحة الاجارة ثبت للمستأجر نسيب  
 فمعهها بقوات بعض المنفعة المعقود عايم ان لم يحصل التعمير من المالك ويستطعن  
 الاخر بمحضه ما تخرب من العين المستأجرة وزالت منفعتها وان لم يفتح عقد الاجارة والله  
 تعالى اعلم (سئل) في أما كن مدة للاستغلال نصفها ملك بطريق الشروع مجرب  
 أشخاص وانصف الآخر الشائع أيضا وقف على جهة أشخاص آخر بعض الشركاء في  
 المالك والوقف بدون وكالة عن الشركاء في المالك ولا نظر على الوقف لكونه ليس ارشدهم  
 جميع الا ما كن المذكور مدة من الوقف والمالك بعد ذلك احد بدون اجرة المثل باضعاف  
 وبدون مدة معلومة لرجل آخر اجني ولم تجز الاجارة المذكور مدة من له ولا ينه اثنى مات  
 المستأجر المذكور ثم عين مولانا الحاكم الشرعي ارشدا المستحقين في الوقف الذي هو أحد  
 الشركاء في المالك فاطر اشريعيا على الوقف المذكور بمقتضى تقرير شرعي ليعمل فيه بشرط  
 الواقف بمقتضى مكتوب وقفه وهو انه شرط النظر في وقفه هذا والولاية عليه الارشاد  
 فالارشاد من ذريته وممنها أن لا يوجر وقفه هذا أكثر من ثلاث سنوات في عقد واحد ولا  
 يوجر عقودا متوالية ولا يدخل عقد على عقد حتى تنقضي مدة العقد الاول ومن فعل

١٢٩١

١٤

ذى القعدة

١٢٩٣

٨

شوال

سنة

فذلك من النذر كان معزولا قبل ذلك بثلاثة أيام الى آخره ثم باع المؤجر المذ كوروا كثر  
الشركاء نصيبهم في الملك الى الناصر المذ كور بمقتضى بيع شرعية يسده فطلب الناصر  
المذ كور نزع جميع الاماكن المذ كور من يد ورثة المستاجر المذ كور وتسليمها اليه  
بمقتضى نظره على الوقف ولم يكتفوا كيد عن باقي الشركاء في الملك فهل يجب لذلك  
وله نزع جميعها من يدهم وطالب قيمته مثل أجرة حصة الوصف والملك فيما عدا أجرة حصة  
المؤجر قبل بيعه مدة استيلائهم عليهم الفساد ما فعله المؤجر المذ كور ولموت المستاجر  
المذ كور (اجاب) نعم يجب ان ينظر المذ كور له ذلك والحال هذه فله نزع جميع تلك  
الاماكن من يد ورثة المستاجر على هذا الوجه ومحاسنتهم على اجر المثل فيما ذكرنا السؤال  
مدة استيلائهم على تلك الاماكن اذ تحقق ما هو مسطر رحيمت لا مانع والله تعالى اعلم  
(سئل) في مكان علك آجره ملا كه من رجل اجارة صحبة استعماله مصبغة  
واذنوه بوضع خواب فيه لصناعة الصباغة على وجه البقاء والقرار على ان ما يجسده في  
ذلك المكان يكون له ملا كما وجد كاعلى هذا الوجه فعمر المكان المذ كور ووضع فيه  
الخواب وصار ينتفع به مدة ويدفع آجره ملا كه ثم باع خلوه وجد كه المذ كور لشخص  
آخر واستمر المشتري المذ كور ينتفع بذلك المكان ويدفع آجره ملا كه ثم ان المشتري  
المذ كور لم يستعمله الا في الصباغة بل أعده لصناعة البقالين مع بقاء الخلو الذي اشتراه  
وهي الخواب في أرض ذلك المكان لكونه استغنى عن صناعة الصباغة وهو قائم يدفع  
أجر المثل للمكان المذ كور الى ملا كه فهل مع بقاء الخلو الذي اشتراه فيه وقيامه يدفع أجر  
المثل الى الملاك لا يكون مجرد عدم استعماله صناعة الصباغة في ذلك المكان واستعماله  
صناعة البقالة مع عدم الضرر بالمكان وقيامه يدفع آجره ملا كه موجب التمكن للملاك  
من نزعها من يده اذا كان خلوه المذ كور ثابتا بحق القرار وانتقل اليه بالشراء الصحيح  
الشريعي عن ملك الخلو المذ كور (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان هذا الخلو  
والجدك موضوع في هذا المكان باذن ملا كه بحق القرار لمستاجر اجارة صحبة ثم انتقل  
الخلو والجدك المذ كور بالشراء لمن اشتراه من عا كنه شراء صحيح لا يكون مجرد عدم  
استعمال صناعة الصباغة المشروطة فيه واستعماله لصناعة أخرى مع عدم الضرر وبقاء  
الخلو على حاله وقيام المشتري يدفع آجره ملا كه في كل وقت بحسبه موجبا لنزع ذلك المكان  
من مالك الخلو بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بالوجه  
الشريعي جانبا من الاطيان العسوريه بجهة الصعيد آجره لرجل معلوم باجرة معينة مدة  
سنتين وتجدر في يده مائة بالاجارة المذ كور لم يجز له بيعها ثم استولى المذ كور على  
تلك الارض سنة من السنتين المذ كورتين ثم مات المؤجر عن أولاده المذ كور البالغ فارادوا  
وضع أيديهم على ثلاث اطنان لبيع الاجارة بموت المؤجر فامتنع المستاجر من ذلك فتمت الملا  
بعقد الاجارة وعدم مضي مدها فهل والحال هذه تنسخ الاجارة بموت المؤجر ولا

١٢٩٤

١٦

جداى الثانية

١٢٩٥

١٢٩٦

٢٠

ذى القعدة

١٢٩٦

٢٦

ربيع الثاني

١٢٩٧

١٩

يجوز للمستاجر لبقائها في يده مدة الاجارة ولورثة المؤجر التصرف فيها بما شاؤوا  
حيث شرطوا عدم بقائها في يد المؤجر المذكور السنة الثمانية بعد موت مورثهم قبل مضي  
السنة الاولى من الاجارة المذكورة وما لم يحدكم الشرع (اجاب) تنفسخ الاجارة  
بلا احتياج الى فسخها بموت احدهما فديهما ان عقدها لنفسه بان كان مالكا أصليا في  
العقد علم ترص الورثة ببقاء الارض بيد المستاجر الى تمام مدة الاجارة مع رضاه بذلك  
فتعقد ثانياً ذكر امامهم عدم بقاء الارض في يد المستاجر تنفسخ وت  
مورثهم فلا يلزم ترعها والاستيلاء عليها حيث لا مانع كما اذا كان للمستاجر فيم ازرع لم  
يدرك فله استبقاؤه فيها الى الادراك بالاجر المستحق ان كانت المدة المدة المدة عليها باقية  
لبقاء الاجارة حكما وباجر المثل ان كان الانفساخ بعد غيبته او الله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل استاجر دارا لمدة خمس عشرة سنة لا تسفاهه بالسكنى فيم او هوى عامرة ثم في أثناء  
مدة الاجارة حصل خلل في البناء منع الانتفاع بها وصر الضرورية ان المبادة تترتب  
فورا حذر من حصول الضرر فهل والحال هذه اذا امتنع المالك من التعمير يكون  
للمستاجر فسخ الاجارة أو يلزم المستاجر بتعميرها من ماله (اجاب) اذا حدث سبب  
العين المستجرة يؤثر في المنفعة كذا اذا انهدم بعضها تسفاهه بالسكنى اعيش  
به خيار الفسخ للمستاجر لان كل جزء كالعقد وعليه الا أن الفسخ حينئذ يتوقف على حضور  
المؤجر ورضاه أو القضاء بخلاف ما لا يترتب في المنفعة كانه مدام حاشا لا يرفع به في سكاها  
فلا يثبت الخيار لان العقد ورد على المنفعة دون العين فلو ازال العيب الانقاع بالكتابة  
كانه مدام جميع الدار لا يتوقف فسخ المستاجر على شيء مما ذكر بل ينفسخ العقد بمجرد  
فسخه وأما الزام المستاجر بالتعمير من ماله فلا فائده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
دفع لآخر حال صحتهما ونفاذ تصرفهما معا بما نجا من ماله من مال الدار هل انه  
أجرة بجانب أطماني من جملة أطماني المدفوع له قدر دأسته أفندرسدس دس فدان  
غير معينة ولا معلومة المحذور للمستاجر عقدا ارتهاينهما مدة معلومة من السنين لتبقى  
تلك الاطمان في يدهما احبهما تلك المدة ليزرعها على سبيل الشراكة بينه وبين المستاجر  
مات مالكا الاطمان المذكور بعد خمسة أشهر من تاريخ الاجارة ولا يدري المستاجر  
مادفع مال الاطمان فيهما وانفسخت الاجارة والشركة بالموت كونها فاسدة  
للجهالة وبقى المبلغ المدفوع بدمية لث الارض الى الآن متعلما بتركته وأقرورثه  
جميعا وهم بالغون بعد موت مورثهم ببقائه بدمية في حين موته وذلك حين سرائهم  
عما يتعاقب بتركه مورثهم يحضر الضبط فلما أراد رب الدين مضايقتهم به بدوه فهل  
اذا ثبت ماد كره عليهم في وجهتهم بالبيعة العادلة بطريق الشرع يتعاقب لعلهم  
مدفع ذلك المبلغ من تركته من بعد استبقاؤه ما يلزم بالوجه الشرعي (اجاب) نعم حيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وشهقة يملك كرون بطريق الارب الشرعي عن

جادی الاولی سنة

مورثهم طلياناً وأما كن ومخلاد ومواشي وغير ذلك فآخ المذكور جميع ما ذكر من رجل أجنبي وحرره بذلك سنداً بدون إذن له من أخته الشر يكتن فيما ذكره برولا تو كيل ويدون اجارة منهما المسافة فهل اذا كان المالك في ذلك ثابتاً لهما وهما بالثقتان عاقلتان لا تنفـذ الاجارة المذكورة في حصصهما في جميع ما ذكر شرعاً ولا يجوز اعتبارها ولا العمل بها في نصيبها ولو فرض صحة الاجارة في نصيبه شرعاً (أجاب) نعم لا تنفذ هذه الاجارة في نصيب الاختين المذكورتين ولا تعتبر شرعاً اذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال ولا يصح الاجارة شرعاً في الفصل حتى في نصيب العاقد بنفسه لو ردها على استهلاك العين والاجارة الشرعية انما تكون على غلبك المنافع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب غيبة بعيدة طويلاً لا يرجع منها سنين ولا يتيسر استطلاع رأيه في تعلقها وله حصصة من عقارات يلزمها نفقات ومؤون كالأموال المستحقة لبيت المال ولم يكن له وكيل لتعاهدها وإدارتها وحفظها وخيف عاينها من التلف والخراب فهل للقاضي المقوض اليه ولاية حفظها واجارتها باجر مثلها على وجه صحيح ولو بما ذونه حيث خيف عليها ما ذكره الحال هذه وما الحكم في اجارة المشاع في حصصة شريك أو شركاء الى جميع باقي الشركاء اذا صدرت عن مالك ذلك سواء كان المالك بنفسه أو عنه له ولاية ذلك كوكيل وقاض ومستأجر في مدته وما الحكم أيضاً في صدور الاجارة في جميع عقار من شخص الى أجنبي ثم ينهر استحقاق بعض ذلك العقار لغير المؤجر من الشركاء الذين لم ياذنوا بها وفسخوها في انصباهم هل تصح الاجارة في نصيب المباشر لها فقط وتفسخ في الباقي برد من نهر استحقاقه وبعددها من قبيل الشروع الطارئ (أجاب) للقاضي المقوض اليه ولاية حفظ مال المفقود من متاع وعقار اذا لم يكن له وكيل من قبله وله اجارته اجارة صحيحة باجر المثل وله بيع ما يخاف تلفه وفساده لاسبابها اذا كانت عليه نفقة ومؤنة كخراج وكذا مال الغائب غيبة بعيدة طويلاً بحيث لا يرجع سنين الى ما يستفاد من جامع القصولين حيث نقل في أواخر الفصل الخامس جواز بيع السلطان الا بقبول اذا رفر به ولا يجوز لانه تعريض له على الا باء بخلاف الضال فانه يؤثره وان للقاضي بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرفيق والعقار اذا خيف عاين الفساد ثم قال وكذا لو علم حياته لكنه لا يرجع منذ سنين قال لو للمفقود نصيب في دار مقسومة على حدة لا ينبغي لاحد أن يتصرف فيه بلا إذن القاضي والقاضي أن يؤثره لو خيف أن يخرّب لو لم يسكنه أحد ويحفظ أجرته للمفقود انتهى فسوى بين الغائب الذي لا يرجع منذ سنين والمفقود في جوار بيع ما يخشى فسادوه بين البيع والاجارة لانهما من باب الحفظ حيث قبل هي أولى لبقاء العين عما ملك الغائب فيها والقاضي نصيب ناظر المصالح العاجزين عن التصرف في شؤونهم ومصرحاً ويجوز اجارة المشاع من باقي الشركاء جملة بلا تفصيل وبأن الشيوخ الطاري لا يفسد الاجارة ولو أجر بعض الشركاء الى الباقي ولو متعدد ما بقي من

١٢٩٨

١٧

جادی الثانية

١٢٩٨

٧

العقار بعد حصص المستأجرين جلة به قد واحد بلا تفصيل تجوز الاجارة بخلاف ما لو أجرة  
 البعض الباقي دون البعض للشيوع ففي جامع الفصولين على ما نقله السيد الطحطاوي في  
 الاجارة القاسمة أرض بين جماعة فوكل أحدهم باجارة حقه فآجره وكيه من جميعهم  
 جاز ولو من أحدهم لم يجوز كالموكل بالموكل انتهى وفي الهندية من الباب السادس عشر  
 في مسائل الشيوع من الاجارة والشيوع الطاري لا يفسد الاجماع كالموكل آجره ما ثم  
 تقاسم في نصفها او مات أحدهم أو استحق بعضهما يتي في الباقي انتهى نعم على هذا آجر  
 رجل عقارا الى أجنبي ثم استحق بعضه اشركه المؤجر في هذا العقار ولم يجوز باقي الشركاء  
 تلك الاجارة بل فسخت في انصباهم تنسخ الاجارة فيعاد انصيب المؤجر ويكرن هذا من  
 قبيل الشيوع الطاري فلو آجر المستأجر ما بقي من مدة الباقي الشركاء جلة به بلا تفصيل تهجم  
 اجارته حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض معلومة مدة للاستغلال جاز في  
 ملك هند فوضع زبيده عليها واستقلها واستوفى منفعتها مدة ثلاث ربات لا جرة قامت  
 هند تطالبه باجرة مثلها عن المدة المذ كورده فهل لها ذلك أم لا (جواب) نعم لها ذلك اذا  
 كان وضع اليد والانتفاع بتلك الأرض بطريق الغصب بلا إذن مالكها المذ كورده  
 وتحقق كون الأرض معدة للاستغلال ولم يوجد مانع والا فلا كما مر صرح به والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل استأجر أرضا موقوفة ثلاث سنين من نادرها مضى منها سنتان وفي  
 آخرها بيعه دالادراك مات مستأجرها لنفسه فهل تنسخ الاجارة بمرته واذا كان كذلك  
 لا يجبر من له ولاية التصرف فيها على ابقائها تحت يد ورثته السنة الثالثة وله أن يؤجرها  
 لمن شاء حيث لم يوجد ما يفسد انعقادها للورثة بعد الموت والانفساخ (جواب) نعم تنسخ  
 هذه الاجارة بموت مستأجرها المذ كورده ولا يجبر المولى على ابقاء الأرض في يد الورثة  
 السنة الثالثة والحال ما ذكر بالسؤال وله أن يؤجرها لمن شاء باجر المثل حيث لا مانع والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل آجر أطمبانه المملوكة له لرجل آخر مدة معلومة بقدر معلوم وفي  
 أثناء هذه المدة آجرها له أيضا مدة اجارة مضافة الى ما بعد انتهاء المدة الاولى ويريد  
 الآن رب الأرض فسخ الاجارة الثانية قبل دخول وقتها بحضرة المستأجر المذ كورده عليه  
 بالفسخ ليؤجرها لمن يشاء بعد مضي المدة الاولى التي لزمت اجارتها بالاجرة اللاتمة ويريد  
 المستأجر الاول أن تكون الاجارة الثانية لازمة فالحكم في ذلك والحال ما ذكر  
 (جواب) صرح علماؤنا بان في لزوم الاجارة المضافة تعجيبين وأيد عدم اللزوم بان عليه  
 الفتوى وبناء عليه فكل من عاقدي الاجارة الثانية المضافة المذ كورده فسختها بحضرة  
 الآخر وعلمه قبل دخول وقتها واجارة الأرض لغير الاول حيث لا مانع والله تعالى أعلم

\*(كتاب الاكره)\*

(سئل) في امرأة قتلت جارية لآخرى وثبت عليها ذلك بيمين شرعية على اقرارها الذي  
 فاض بنها قتلتهما الحكم القاضي عليها بقيمة الجارية بعد تقويمها بمقتوى ما من اهل

١٢٩٩

٢١

جمادى الثانية

١٢٩٩

٩

جمادى الاولى

١٣٠٠



هرم

الخبيرة عارفين لها وبعد ما دفعت القيمة لربها كتب القاضي حجة شرعية بضمون  
القضية طبق الاصول الشرعية ثم رفعت هذه الحجة لدى قاض آخر فنفذها وحكم بحجة  
مضمونها وبعد ذلك عدة التحات القاتلة الى المحاكم السياسية ليسترد لها بعض ما ضمتها  
فاسترد لها من ربة الجارية ثعمائة قرش بالا كراه والجبر وبعد ان زال الا كراه طلبت  
منها ما كانت استردته يجبر المحاكم فانكرت القاتلة الاخذ والاسترداد من ربة الجارية  
فهل اذا زال الا كراه وثبت على القاتلة الاخذ يكون لربة الجارية استرداد ما اخذته منها  
واذا امتنعت من دفعه بعد ثبوته يجبرها المحاكم كم على الدفع (اجاب) اذا تحقق بطريق  
شرعي ان القاتلة استردت بالا كراه شيئا من القيمة التي حكم بها القاضي عليها يكون  
الواجب عليها رده حيث كان حكم القاضي بذلك صحيحا مستوفيا لشرائط الشرعية والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل متزوج بامرأة اكرهها المحاكم كم على طلاقها ويطلبه مبلغا  
من الدراهم فعند ذلك قهرها بافطام المحاكم كم والده لياقيه بالرجل المذكور فبحث  
عليه والده فها وجدته فعند ذلك ضربه المحاكم كم ضرر باشديدا واخذ منه مؤخر صدق زوجته  
ابنه الفار كرها فهل والحال هذه للرجل المذكور المطالبة بمؤخر الصدق ممن اخذ منه  
وليس لازمة المطالبة بمؤخر صدقها الا ان من زوجها حيث كان دافعا ما تعرف  
تجيبه ولا يلزم الزوج نفقتها وكسوتها الا اذا كانت في محل طاعته بما يليق بحاله (اجاب)  
للوالد استرداد ما دفعه مكرها من المحاكم كم المذكور وحيث قبضت المرأة ما تعرف  
تجيبه من المهر لا يكون لها منع نفسها لذلك وعلى الزوج نفقتها وكسوتها بقدر حالهما  
حيث لم تكن ناشرة وليس لها مطالبة الزوج بما هو مؤجل من المهر والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له ارض زراعة اكرهها المحاكم كم سابقا بالمحسوس المديد على ان يبادل  
شخصا آخر بارضه فبادل واخذ ارضا عوض ارضه بالا كراه المذكور فهل لا يسقط  
حقه من ارضه بالمبادلة مع الا كراه حيث لم يسقط حقه منها باختياره ولرب الارض  
المذكور رفع يدا لا آخر عن ارضه خصوصا وقد طال به رفع يده عنها مع ابتداء وضع يده  
وفي كل سنة ولم يتمكن من ذلك (اجاب) نعم لا يسقط حق الرجل المذكور من ارضه  
بالمبادلة حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى  
عليه سرقة فانكر وقال لهم اقيموا على بينة فاخذ المدعون ووضعوه في السجن وضر به  
ضر باشديدا واقام في السجن مدة طويلة ثم بعد ذلك طلبوا والده عند ذي شوكة وتغلبوا  
عليه وقهروه واه كراهه اشرعيا على التزامه بقيمة تلك الاشياء وكتبوا عليه حجة  
قهر اعنه بذلك ثم اطلقوا والده من السجن ثم بعد ذلك طلبوا منه المبلغ المذكور  
متمسكين بالحجة فقال لهم لا ادفع شيئا الا بالوجه الشرعي فهل يجاب لذلك ولا يلزمه دفع شيء  
(اجاب) ليس للمدعين المذكورين مطالبة والد المدعي عليه السرقة بناء على التزامه  
للمكتب بالوثيقة والالتزام لا يعتد به اذا كان مع الا كراه الشرعي والله تعالى اعلم

١٢٦٥

٧

ربيع الثاني

١٢٦٥

•

جمادى الاولى

١٢٦٥

١٣

جمادى الثانية

١٢٦٥

١٤

(مسئل) من طرف مجلس المحاماة في رجل كان سجنه الحماكم السيامي بخصوص دعوى ديون مطلوبة منه وأمر باخذ أمتعته من رفيق ومراس وخلافه وحري بيعها بالبض وصاحبها مسجون ولما تقلم لولى الامر صار اطلاقه من السجن وثقت دعواه فوجده مذورا وثبت الاكراه الشرعى في بيع أمتعته وفساد البيع بمقتضى اعلام مستوف حكمه الشرائط الشرعية بحضور شيخ الجامع الازهر مفتى السادة العلية وفتحوا بناء على ذلك صدر الحكم من ولى الامر بان المشتري لا تمتع هذا الرجل بالبض يؤدون فرق الثمان الممتعة المبيعة باعنا رقيمة وقت البيع او ترد امتعته عند اسراء كان رقيمة أو موشى أو غيره وودو يعطيم الاثمان التي دفعوها وقت الشراء فيعده دور الامر حصل توقف من المشتري ومن جهة دعواهم عدم وجود ما اشتروه بذلك الوقت وأنه لو فرض الوجود فيه مناسبة بما مضى على ذلك من السنين الصغير من المواشى صار كبيراً واستولد منه نتاج والمريض بذلك الوقت قد برئ والبعض فتن بالموت رجس من المظهورات الموجبة لعدم تنفيذ حكم ولى الامر فهل لا يجابون في ذلك أم كيف يكون الحكم الشرعى (اجاب) قد صرح علماء ثمانية البائع اذا كان مكرها كراهه شرعياً ينزى عليه التمسك من الفسخ وفساد البيع واذا لم يشر المشتري المبيع طرعا وخفى فيه يمكن مضمونا عليه بقيمة القبض قبض على بائعيه بانه بعدد ما سدد بان زوائد ما بالاكراه كالولد ونحوه فيضمن على المشتري ما تعدى المبيع المبرج رديداً المشتري اما ان يضى البائع المبيع فيه أو يفسد ما هلك بايديهم مدبر عليه بما اقيمة والله تعالى علم (مسئل) في رجل سعى بائعاً يضى ما كم فغرم الحماكم المسعى به ما اغار ارباب الاكراه الشرعى فهل اذا قرأه اجمعه المسعى يكون ضمان ما غرم عن الساعى أم لا (اجاب) نعم يضمن الساعى بالسعاية الكاذبة كما أفق به في ذلك من المذاكرين حسب الفساد قال في البرز به قال محمدي يضمن وعليه الفتوى كذا في فتاوى العلامة الحسين بن شيخ الغفار القمى اليوم بوجوب الضمان على الساعى ما اغار أى سراء من المسعى اليه وقد غرم أو لا يغرم أو يغرم ألبته أو قد غرم بالفعل اه والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل يستحق ما ينفقه في نخل أكرهه الحماكم بالحبس والضرب الشديد على بيع ما كرم من السنين والنخل في دين كان على ولده بلا كفالة واستولى عليه المشتري مدمن السنين وهو ياكل ثمرة النخل ثم مات البائع فهل يكون لورثته الرجوع على المشتري بالنخل والسنين ومحااسبته على ما أكله من ثمرة النخل في هذه المدة بحيث كان الاكراه ثابتاً بالوجه الشرعى (اجاب) اذا أكره شخص يقتل أو ضرب بشدة تلف أو جسر أو قيد مد يد حتى باع أو اشترى أو أقام أو أجر فسخ أو اؤامضى ولا يبطل حق الفسخ بغير أحد هما ولا يموت المشتري ولا بالزيادة المنفصلة كالولد والثمرة وتضمن بالمعدي كذا أفاده في الدرر والشبه ومعه علم جواب السؤال والله تعالى أعلم (مسئل) في رجل يملك ابراج حمام حيسه شيخ بلاده وطلب

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

٢٩

منه أن يشتري نصفها لنفسه وأكرهه على البيع له بالحبس المديد والضرب الشديد فباع  
له النصف وهو في الحبس ثم نهى عن بيعه ولم يدفع له شيئاً منه فهل إذا كان الأكره على  
البيع ثابتاً بالبيعة الشرعية لا يتعدى ويكون لرب الأبراج فسخ البيع وإبطاله (أجاب)  
إذا تحقق الأكره الشرعي على البيع لا يكون له كراهة بعد زوال الأكره فسخ البيع والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك متاعاً ورثة وديناً عليه واشترى بعض  
الورثة بقرعة من بعض الورثة الآخر بعد قسمة التركة بينهم فبعدمدة تزيد على ثمان  
سنتين من حبس الشراء وبعد نصرف المشتري فيها ببيع نتاجها ادعى البائع أن البيع  
بالأكره فطالب منه يئسقة على الأكره فلم يجد له يئسقة فهل والمحال هذه لا يكون له استحقاق  
في فسخ البيع (أجاب) إذا لم يثبت الأكره الشرعي على البيع لا يكون للبائع فسخه  
وينع من معارضة المشتري بالقرعة المذكورة بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
في جماعة أقارب يعدكون ساقية وأشجاراً وأطيان زراعة فيجن شيخ البلد واحد منهم  
في غيبة الباقيين وأكرهه بالحبس المديد والضرب الشديد على بيع ما ذكر فباعه  
بالأكره لرجل بشئ معلوم ثم بعد ذلك اشتراه منه شيخ البلد المذكور لنفسه فهل إذا كان  
الأكره المذکور ثابتاً بالبيعة الشرعية على البيع لا يتعدى نصيب المكره ولا في نصيب  
بقية الشركاء إذا لم يجزوه ولم ير ضوايه ويكون لهم فسخ البيع وإبطاله بالطريق الشرعي  
(أجاب) لا يتعدى البيع في نصيب باقي الشركاء وإن لم يكن ثمة كراهة شرعية حيث لم  
يثبت الأذن منهم أو الإجازة وإذا تحقق الأكره الشرعي يكون للبائع فسخ البيع في  
نصيبه حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
يملك نخلاً معلوم القدر أكرهه ذر شوكته على بيعه بالحبس المديد فباعه وهو بهذه الحال  
لرجل أجنبي بشئ معلوم ثم بعد ذلك أكرهه ذر الشوكته المذکور بالحبس المديد أيضاً  
على بيع نصف بستانه فباعه مكرهاً لرجل أجنبي بشئ أقل من ثمن مثله فهل إذا كان  
الأكره على البيع المذکور أولاً وثانياً ثابتاً بالبيعة الشرعية يكون لرب النخل  
والبستان فسخ البيع وإبطاله ورد الثمن وانتزاع المبيع من يد المشتري وإذا أخذ  
المشتري قدر ما علوماً من الثمن يكون له محاسبته على قيمته (أجاب) إذا تحقق الأكره  
الشرعي على البيع يكون للبائع الفسخ حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة  
كقبضه الثمن طوعاً ولا يطل حق الفسخ مع الأكره بموت أحدهما ولا بالزيادة  
المنفصلة كالثمرة وتضمن بالتعدي كما يستفاد من الدرود حواشي والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك حصاة في ساقية أكرهه الحماكم على بيعها بالحبس وهدده بالضرب  
فباعها وقبض الثمن مكرهاً من الحماكم فهل إذا ثبت الأكره بالبيعة الشرعية يكون  
للبيع فسخ البيع ويجوز للمشتري على رد المبيع للمكره المذکور (أجاب) أن كان  
الأكره شرعياً ولم يوجد منه ما يفيد الرضا يكون له فسخ البيع بعد زوال

رمضان

١٥

١٧

شوال

٢٦

ذى الحجة

ربيع الاول سنة

١٣ ١٢٦٦

جسادی الثانية

٢٤ ١٢٦٦

شعبان

٣ ١٢٦٦

ذی القعدة

١٧ ١٢٦٦

الا كراه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جبره ذوقه على بيع متزلة لا تخبرها  
وكتب له ذلك حجة من غير أن يقبض عنه فهل اذا توفي البائع والمشتري قبل التمكن من  
رد البيع ويمكن منه ورثة البائع لم يردده حيث ثبت الا كراه ولم يظهر منهم ولا من وورثتهم  
ما يدل على اهضائه (اجاب) لا يبطل حق الفسخ بعوث المشتري ولا بعوث البائع ولو اوت  
المكره فسخ البيع حيث تحقق الا كراه الشرعي عليه والله تعالى اعلم (سئل) في  
أخوين أحدهما قاصر والاخر بالغ مات أبوهما وله تركة من جهتهما قاصروا عليه دين  
فأقام القاضي البائع من الاخوين وصبا شرعا على اخيه القاصر فدفع ذلك الوصي ما كان  
على أبيه من الدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي فلا يبلغ القاصر ما يبلغ أخاه بما يشترطه من  
تركة والده فآخبره بأنه دفع ذلك في دين أبيه فلم يصدقه في ذلك واستعان عليه بما كم  
سياسي في أخذ ما له بدل حصته فخير ذلك كما كم الوصي على بيعه إلا أنه لا أخيه  
وحبسه على ذلك وضربه وأخذها منه مع ذلك باقل من ثمن مثلهما ولم يسمعه من مادفعه  
من الدين الذي ثبت على والده فهل والحال هذه يكون البيع باطلا وله ان يلزمه بدار  
ما خصه من دين والده الثابت عليه (اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على البيع  
يكون للمكره بعد ذوال الا كراه فسخ البيع والدين الثابت شرعا قدم عن الميراث والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى شوكة له دين على آخر والمدين لذى الشوكة له نسب  
له مال متعلق بجهات ذى الشوكة فما كان من ذى الشوكة الا جرحه على مال النسب  
المذكور وأرسل احضره وطلب منه أن يضمن نسبه بالدين الذي له عليه فامتنع فخرج  
عليه السجن مدة وقهره على الضمان وأخذ عليه سند بضمان الدين على نسبه فهل  
لا يلزم الضامن دين نسبه حيث كان ضمه انه بالقهر والغلبة وهناك بينة تشهد بذلك  
(اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي على الكفالة بالمال لا يكون لرب الدين مطالبته  
الكفيل به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل شيخ يلد ادعى على رجل بدين فأنكر  
المدعى عليه دعواه ولا بينة للمدعى فحينئذ حبسه وهدده على أن يقر له بما ادعاه فآذنه  
مكرها وكتب عليه وثيقة بذلك فهل اذا ثبت ذلك يكون الاقرار في هذه الحال باطلا  
ولا يعمل بالوثيقة المذكورة (اجاب) اذا أكره شخص يقتل أو ضرب شديدا متلف  
أو حبس أو قيد مديدين حتى أقرا لا يصح اقراره الفقد الرضى وهو شرطا لصحته والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد بعضهم قاصر والبعض بالغ وترك جانب طواحين  
وبيتا معد اللاستغلال فادعى رجل صاحب شوكة على بعض الورثة البالغين بأن له ديننا  
على أبيهم الميت بدون انبساتوا كرههم بالجبر على بيع الطواحين والبیت فباعوا  
جميع ذلك مكرهين بالجبر ووضع المشترون ايديهم على البيع وصاروا اثر جروته  
ويستغلون أجره مدته من الشهر فهل اذا ثبت الا كراه بالبينة الشرعية يكون البيع  
فاسدا ويكون الوصي القصر محاسبينهم على ما استغلوه من الاجرة المدة المذكورة لا سيما

وليت امتعة تفي بالدين لو ثبت (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعى على البيع كان  
للمبايع فسخه حيث لم يوجد منه ما يدل على الرضا صريحاً أو دلالة وعلى من استولى على  
حصة الصغار اربعة مثلهامدة اسنلا ثمة عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
اطيان اكرهه الحما كم بالحبس والضرب بالسكرباج على بيعها و دفع ثمنها في دين على  
ولده والحما ان ولده ليس له على ابيه حق ولا هو ضامن له في ذلك الدين فهل اذا ثبت  
ا كراهه بالبيعة الشرعية لا يصح بيعه و يكون الطين باقيةا على استحقاقه (اجاب) اذا  
ا كره شخص يقتل او ضرب بشدة متلف او حبس او قيد مديدين حتى باع او اشترى او اقر  
او اجر فسخ مائة سد او افضى ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما ولا بموت المشتري فاذا  
تفق الا كراه الشرعى على البيع او اسقاط الحق من ارض الزراعة لا يكون البيع  
والاسقاط نافذاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اكرهه على احضار زيدا وضمانه  
في غيبته من جهة كره السياسة فضمن المذكور خوفاً من الحبس المديد ضمان  
حضور حين الطلب مكرهاً على ذلك فهل لا تصح تلك الكفالة مع الا كراه حيث كان  
من جهة كره الحما كم (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعى على الكفالة لا تكون صحيحة  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر ثابت بالبيعة الشرعية فذهب  
المدين الى بلدة اخرى فذهب الدائن له ليطلبه يدينه فحبسه المدين وضر به الحبس المديد  
والضرب الشديد على ان يقر بانه اخذ دينه منه فاقرمه كرهاً بذلك فهل اذا ثبت الا كراه  
بالوجه الشرعى على الاترار باخذ الدين لا يبره به ولا يسقط حق الدائن بذلك ولو اقام  
المكره بيعة على الادرار لا عبرة بها حيث لم تشهد بانه اقر طائعا مخفياً (اجاب) لا يصح  
الانرار مع الا كراه الشرعى عليه وبيعة الا كراه على اقراره اولى من بيعة الطوع ان ارضا  
واتخذنا رخصتهما فان اختلفا ولم يؤثر خاف بيعة الطوع اولى والله تعالى اعلم (سئل) في  
امرأة لها حصة في دار ولبنتها باقى الدار اكرهت المرأة في ان تهب تلك الدار لخادم شيخ  
البلد في نظير دراهم قليلة لئلا ففعلت فهل لا يصح ذلك مع الا كراه الشرعى ويكون تصرف  
الام في حصة بنتها غير نافذ (اجاب) تصرف الام في حصة ابنتها المذكور يكون بدون اذنها غير  
نافذ مضاعفاً وتصرفها بما زاد كره في نصيبها غير نافذ ايضا حيث تحقق الا كراه الشرعى  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين واولاد بلى وقاهر وترك ما يورث عنه  
شرعاً فادعى جماعة ذميون بان لهم على الميت ديناً وطلبوا احد الاولاد عند شيخ حرقته  
ايصدق لهم على دينهم على ابيه فامتنع الابن من ذلك فهدده شيخ حرقته وخوفه بالضرب  
والحبس وقفل حانونه وعدم تعاطيه البيع والشراء في حانونه لاجل ان يصدق لهم على  
دينهم فصعد في الابن المذكور على دين المذكورين خائفاً من حصول ما هدده به شيخ حرقته  
فهل اذا تخلف ما ذكره وكان شيخ حرقته قادراً على فعل ما هدده به لا يصح الاقرار والتصديق  
من الابن المذكور ويطالب من المدعين اثبات دينهم الذي يدعونه بالوجه الشرعى واذا

صفر

١٢٦٧

١٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

٨

جداى الاولى

١٢٦٧

٦

١٢٦٧

١٩

ربيع الاول سنة

رمضان

١٢٦٧

١٢٦٧

شوال

١٢٦٧

ربيع الاول

١٢٦٨

هذا لا بعدا كراهها وبه تصديق الابن المذكور يكون في نصيبه خاصة دون  
 الاكثة (اجاب) اذا ثبتا كراه احد الورثة على الاقرار بالنسب الشديد او  
 وكثيرا لم يلزم من قاده عليه وخاف المسكره ولم يتروك ذلك به يكون اقراره غير نافذ  
 وان لم يثبت الا كراه على الاقرار واقر طائعا يلزمه جميع ما اقر به ان وفي ما يورثه ولا يلزم  
 باقي الورثة شي حيث جددوا اقراره وقيل حصته واختاره ابو الميثاق دفعه للشرع من المقر  
 والله تعالى اعلم (سئل) في شخص صغير انهم في رمي صغير آخر في بئر ثم ان وارث المرمى  
 رفع امر انهم مع اميه الى الحما كم فبهم ما اطل منجن. سائهم هدد الحما كم النقص  
 المنهم بالضرب الشديد المبرح فاقر بالرمي في هذه الحما لثمن ان الحما كم سال اياه فادرسا  
 اقربه ابنه من نسبة الرمي لابنه خوفا من ان يحصل له مثل ما حصل لابنه والحال ان الاب  
 عاجز مكره على ما اقربه فهل اذا ثبت ما ذكر لا يعتبر هذا الاقرار (اجاب) اذا تحقق  
 الا كراه الشرعي على الاقرار لا يكون الاقرار معتبرا بل اقرار الصغير على نفسه ولو مع  
 الطوع لاغ وكذا اقرار ابيه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اربعة  
 بنين وبنين وترك دارا قديمة من السنين جاء رجل فزسرة واكر اثنين من البنين  
 وحبس احدهما على بيع جميع الدار له فباعها له مكرها بدون اذن باقي الشركا وبدون  
 اجازتهم فهل اذا ثبت الا كراه بالبيعة الشرعية يكرن البيع غير نافذ في نصيبه ونصيب  
 باقي الشركا حيث لم يجزوا البيع ويجزوا ما تروى على رد الدار لساكنها (اجاب) اذا  
 تحقق الا كراه الشرعي على البيع المذكور يكون لما سلك الدار المذكور ذنبا لبيع  
 وابطاله حيث لم يوجده منهم ما يدل على الرضا به وان لم ينفق في نصيب من لم يبيع  
 الا باذن او اجازة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اودع عند آخر مبلغا من الدراهم  
 ثم بعد مدة طالب المودع بالوديعة فجددها ونزاعها للحما كم الشرعي فهل اذا اقام  
 المدعي بيعة تشهد له ما بقدها ولا يعتبر جدد المدعي عليه ويتقضى عليه بمبلغ الوديعة  
 التي تشهد به البيعة واذا عمل بانه جرى بينهما صلح وان المدعي اسقط جانبين من مبلغ  
 الوديعة وكتب به وثيقة بخرم المودع وكان الصلح المذكور والختم بالا كراه من المدعي  
 عليه للمدعي وشهدت بيعة شرعية بذلك لا يعتبر تعلل المدعي عليه بالصلح المذكور ويؤثر  
 بدفع مبلغ الوديعة (اجاب) نعم يقضى على المودع المذكور بدراهم الوديعة بعد  
 قبضتها عليه بالوجه الشرعي مع انكاره ولا عبرة بما ادعاء من الصلح المذكور حيث  
 تحقق الا كراه الشرعي عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اكرهه ذوا الشوك  
 والقوة في بلد مدعي الى انه ان لم يبيع داره ويخرج من البلد والا نلغه ونامه بالضرب حتى  
 يبيعها وعلم وتحقق انه ان خالسه يلفه فهل اذا ثبت الا كراه بالبيعة على هذا الوجه  
 يكون البيع فاسدا لاسيما وأخذ هذه لثمن من الماشري على هذا الوجه (اجاب)  
 اذا تحقق الا كراه على البيع بالوجه الشرعي يكون للبائع فسخه حيث لم يرجد



منه ما يفيد الرضا صرح بحال ودلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دار قهره على بيعها رجل ذو شوكة وباعها وقبض ثمنها وادعى ان صاحب الدار عليه دين له واخذته في قنبر دينه الذي ادعاه وذلك بعد ان حبسه وضر به فهل اذا لم يثبت الدين وزال الاكراه وطالب صاحب الدار اخذها ودفع ثمنها يجاب لذلك وترفع يد واضع اليد عليه احيث ثبت البيع بالا كراه بالحبس والضرب (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع لا يكون نافذا فللبائع المذکور والمحال هذه فسخ البيع حيث لم يوجد منه ما يفيد الرضا صرح بحال ودلالة كقبضه الثمن طائعا والله تعالى أعلم (سئل) في رقيق ملك لبيته ادعى عليه رجل اجنبي بمائتين وستين درهما فانسكروا ولا يثبت ولا يبيده على ما يدعى به فاخذته لمنزله وكنفه وسجنه مدة سبعة ايام على انه يقر بما يدعى به عليه فاقره كرهه من شدة الخوف فهل لا يصح اقراره المذکور ولا يكون له مطالبة بما اقر به مكرها اذا ثبت بالبينة الشرعية انه اكرهه على الاقرار المذکور وتحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تبرع عبد طائعا بالغير مولا يصح في حق نفسه فقط فيؤخر الى عتقه فليس للقر له مطالبة سيد العبد بما اقر به وله مطالبة العبد به بعد عتقه واقراره اكرهه بالحر كان أو عبدا كما هنا لا يؤاخذ به المقر اذا ثبت الاكراه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخلا اكرهه ذو شوكة على بيعه له بالحبس المديد فباعه له وهو في السجن بالا كراه بئس معلوم ووقفه على ضريح وفي فهل اذا ثبت ما ذكر لا ينفذ بيعه ولا يصح وقفه اذ لم يجزه المالك ولم يرض به ويكون باقيا على ملك صاحبه (اجاب) صرحوا بان البيع بالا كراه يخالف البيع القاسد في مسائل منها انه تنقض جميع تصرفات المشتري فيه وان تداولته الايدي فاذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا صرح بحال ودلالة كقبضه الثمن طائعا تنقض تصرفات المشتري في المبيع بطلب المكره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر احضر الحاكم رجلا وأكرهه على كفالة ما عليه من الدين فهل اذا كانت الكفالة المذكورة بالا كراه لا تكون لازمة حيث ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا تلزم الكفالة المذكورة اذا تحقق الاكراه الشرعي عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذى شوكة له أخ مقسوم منه في المعاش والاموال قسمة شرعية تعدى عليه وأكرهه بالاضرب الشديد والحبس المديد على بيع ملكه له فباعه له بالا كراه مع الغرور والغبن الفاحش ثم مات الاخ البائع فاخذ المكره ولد المكره للانظام فمكث مدة تزيد على خمس عشرة سنة فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون البيع باطلا ولولده اخذ ملك والده بالا كراه الشرعي (اجاب) اذا اكرهه شخص على بيع بضرب شديد أو حبس مديد حتى باع يكون للبائع فسخ البيع بعد زوال الاكراه ولا يطل حق الفسخ بموت أحدهما ولا بموت المشتري ويقوم وارث المكره مقامه في الفسخ كما في الدر

١٢٦٨

٢

١٢٦٩

٢٣

ربيع الثاني

١٢٦٩

٥

١٢٦٩

٣٠

جمادى الاولى

١٢٦٩

٥

حضر باقي الورثة وأجاز البيع في نصيبه بمحضرة بينة شرعية وأخذ ما يخصه من الثمن ووضع المشتري يده عليه مدة ثمان في عشرة سنة والآن مات المبيع فادعى ورثته أن مورثهم باعه بالاكره فأنكر المشتري دعواهم فهل إذا لم يثبت دعواهم الاكره بالوجه الشرعي لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويمنعون من منازعة المشتري بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا عبرة بدعوى ورثة البائع الاكره ومورثهم على البيع بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية ممسوحة على أبيه تلقاها عنه فأكراهه شيخ بالده على اسقاط حقه فيها الرجلين بالضرب الشديد على قدر معلوم من الدراهم ولم يكن عليه دين لجهة الديوان ولا غيره فوضع أيديهما المسقط لهما نصف سنة فهل إذا ثبت الاكره ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه كقبضه البذل طائعا لا ينفذ اسقاطه ويؤمر وانما اليد برفق أيدهما عن الأرض المذكورة (أجاب) لا يسقط حق صاحب الحق بالاسقاط المذكور الاكره شرعا بدون وجه شرعي بوجوب السقوط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ربع بستان من التخل وبأقبيه لاخويده واخواته القصر بالارث عن أبيه فادعى شيخ ابلد بدين له على أبيهم بعد وفاته ثم أكره هذا الرجل على بيع البستان قبل ثبوت الدين المذكور فباع المكره البستان كله بالاكره ثم المبالغ القصر ارادوا الآن نقض البيع الصادر من أخيهم فهل يجابون لذلك وان ثبت الدين حيث لم يكن الاخ وصيا بابتعاه الدين وإذا لم يثبت يكون البيع غير نافذ في الجميع وينقض وان نادى اولته الايدي لانه أكرهه بغير حق (أجاب) إذا كان البستان المذكور مخلفا عن المتوفى في المذكر ووثبت عليه بالوجه الشرعي دين لشيخ البلد ولم يترك ما يفي بذلك الدين سواء ولم يدفع الورثة ذلك من مالهم يباع البستان بامر القاضي لوفاء الدين الشرعي والافلا ولا يصح بيع احد الاخوة مع الاكره الشرعي لافي نصيبه ولا في نصيب اخوته القصر الذي لم يكن وصيا عليهم حيث لا دين على مورثهم ولم يوجد ما يفيد الرضا بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ترك واسقط حقه لرجل آخر من منفعة أرض زراعية أميرية باختياره في مقابلة قدر معلوم من الدراهم ووضع يده عليها المسقطه وصار يزعمها ويدفع خراجها وما عليها من المطالبات لجهة الديوان مدة من السنين وأصلح الأرض بدراهم لمواقع فهل إذا ثبت الاسقاط والترك بالاختيار وادعى المسقط الاكره والغبن الناحش ولم يثبت الاكره بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنعون الرجوع في الاسقاط والترك بالاختيار (أجاب) حيث ثبت الاسقاط والترك بالاختيار مستوفيا شرائط الصحة لا يكون للمسقط رفع يده المسقط لدعائها بدون اثبات دعواه الاكره بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في عقار عن مورثه أكرهه فوشوكة على يدها بالحبس المديد والضرب الشديد ولم يكن عليه دين لجهة الميرى ولا

١٢٧١

١٠

١٢٧١

شعبان

٤

١٢٧١

١٢

١٢٧١

١٨

أغبره فباعه لرجل فهل الحال هذه اذا ثبت الاكراه بالوجه الشرعي يكون للبائع بعد زوال  
 الاكراه فسخ البيع المذکور واسترداده من يد المشتري اذا تحقق ما ذكرنا من وجه الشرعي  
 (أجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع المذکور يوجد منه ما يفيد الرضا بالبيع صريحاً أو دلالة  
 كقبضه الثمن طائفاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك ساقية ادعى عليه آخر بان  
 له حصّة فيها فانكر المدعي عليه دعواه فاخذها كما هو حبسه فاقر مكرهاً بالحبس المديد  
 فهل اذا كان الاكراه الشرعي ثابتاً لا ينفذ اقراره ويمنع ذلك المدعي من معارضة المالك  
 في ملكه بدون وجه شرعي (أجاب) لا يصح الاقرار مكرهاً اكرهاً شرعياً والله تعالى  
 أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة ارض زراعة اميرية أكره شيخ البلد بعضهم بالحبس  
 المديد والضرب الشديد على أن يسقط الحق منها لمكرهاً في غيبة باقيهم فاسقط الحق  
 له منها فهل اذا كان الاكراه ثابتاً لا يصح الاسقاط المذکور في الارض المذكورة ويكون  
 لأربابها نزاعها من المسقط له حيث كان الحق ثابتاً لهم فيها (أجاب) لا ينفذ اسقاط  
 الرجل المذکور في نصيب باقي شركائه بدون اذنتهم أو اجازتهم وفي نصيب المسقط ثبت له  
 حق الفسخ اذا ثبت الاكراه الشرعي بالضرب الشديد أو الحبس المديد على الاسقاط ولم  
 يوجد من المسقط ما يفيد الرضا صريحاً أو دلالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك  
 نصف سفينة وعليه دين لطرف الميرى مطلب منه فحجز عن الدفع فطلب منه ضامناً فضمنه  
 آخر وأمره ببيع نصف السفينة فعرضه للبيع ففعله الشريك باقلاً من ثمن المثل فامتنع  
 من البيع له وباعه لرجل آخر باختیاره بثمن معلوم على يد قاضي الناحية بموجب وثيقة  
 بيد الضامن ثابتة المضمون وبعد سد الدين بمدة يدعي بان الضامن جبره وأكرهه على  
 البيع فانكر دعواه فهل اذا لم يثبت ذلك المدعي دعواه الاكراه بالبنية الشرعية على البيع  
 لا يجاب لذلك ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الضامن بدون وجه  
 شرعي (أجاب) لا عبرة بالدعوى المجردة عن الاثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك سعة قرار بطا في طاحونة أكرهه ذو شوكة على بيع قيراطين منها بالحبس  
 المديد والضرب الشديد فباعهما لآخر وهو في السجن والحال انه لم يكن عليه دين للميرى  
 ولا أغبره ثم نكح من يملكه بعد ذلك فباع شريكه الأربعة قرار بطا الباقية في غيبته من  
 غير اذنه واجازته فهل اذا كان الاكراه ثابتاً يكون البيع في القيراطين المذکورين  
 غير نافذ ويكون بيع الباقي موقوفاً واذا حضره من غيبته ولم يحجزه يكون له فسخه حيث  
 كان الحق ثابتاً له (أجاب) اذا تحقق الاكراه على البيع بالحبس المديد أو الضرب  
 الشديد بالوجه الشرعي يكون للمكره بعد زوال الاكراه فسخ البيع اذا لم يوجد منه ما يفيد  
 الرضا صريحاً أو دلالة كقبضه الثمن طائفاً وبوقف بيع ملك الغير بدون اذن المالك  
 على اجازته فان اجازته صريحاً أو دلالة نفذ وان رده بطل والله تعالى أعلم (سئل) في

٢٠

١٢٧١

شوّان

٨

١٢٧١

ذى القعدة

٨

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

ص

٩

١٢٧٢

رجل من لهما قطعة أرض زراعية أميرية كرههما ذو شوكة على إسقاط حقهما فيها بالحبس المديد والضرب الشديد ووضع يده المسقط له بالا كراه ثلاث سنين فهل إذا ثبت الا كراه الشرعي لا يسقط حقه ما فيها أو يؤمر بوضع اليد بغير يده عنها والحال هذه (اجاب) لا يسقط الحق من أرض الزراعة الأميرية بالإسقاط مع الا كراه الشرعي فإذا لم يوجد من الرجلين المذكورين ما يفي بذكر ضاهما به صريحاً أو دلالة ولو بعد الإسقاط يكون لهما انتزاعها من يد المسقط له حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين في معيشة واحدة وكسب واحد واضعين أيديهما على قطعة أرض زراعية أميرية بطريق الاستقامة من رجل من بلدة أخرى في نظير قدر معلوم من الدراهم من مالهما أسوية وأضيفت عليهم ما من أصل زمام بلدتهما وممست على أحدهما ثم بعد ذلك مات كل من الأخوين عن ابن فأكراه شيخ البلد أحد الابنين على أن يسقط حقه وحق ابن عمه من القطعة الأرض المذكورة بالحبس والضرب فأسقط حقه وحق ابن عمه منها فهل إذا ثبت الا كراه بالبينة الشرعية لا يصح الإسقاط ولا ينقذ في نصيب كل منهما حيث لم يجز ابن العم الآخر ذلك (اجاب) انما يسقط الحق من أرض الزراعة بالإسقاط والترك اختياراً فإن ثبت الا كراه الشرعي على ما ذكر لا يسقط الحق به ونصيب من لم يسقط ولم يجز الا إسقاط ولم يוכל به مستحق له حيث كان حقه فيما ذكر ثابتاً لم يوجد ما يبطله والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى داراً من آخر من مدة تزيد على عشرين سنة ثم باعها لآخر من مدة تزيد على ست سنين وبعد ذلك قام الرجل البائع أو لا يدعي على واضع اليد انه كان باع الدار المذكورة بطريق الاكراه والحال ان المدعي المذكور مقيم بالبلد ومشاهد لتصرف واضع اليد الآن بالهدم والبناء وتصرف بائعه المدة المذكورة ولم يمنع من الدعوى ما قع شرعي ولم يدع ولم ينارع تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواه الا كراه أو يمنع من معارضة واضع اليد إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) المصريح به ان الدعوى لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف ووجود عذر شرعي فإذا كان البائع المذكور متمكناً من الدعوى المدة المذكورة ولم يدع مع الانكار لا تسمع دعواه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ذو شوكة ادعى على آخر بدين واشترى منه أشجاراً وزرعاً بثمن قليل وغبنه في قدر لا يدخل تحت تقويم المقومين وأحضر قاضي بلد وأمره بكتابة وثيقة بذلك البيع مع الا كراه الشرعي فهل إذا ثبت البيع بالغبن الفاحش والا كراه على ذلك بشهادة البيعة الشرعية يكون للبائع إبطال البيع بعد ذلك والا كراه لاسيما ولم يثبت المدعي ما ادعاه من الدين المذكور بوجه شرعي (اجاب) إذا ثبت الا كراه الشرعي على البيع ولم يوجد من البائع ما يفيد الرضا به صريحاً أو دلالة يكون للبائع فسخه حيث لا مانع والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يعملون ساقية بالميراث عن اصولهم وجانب أطيان زراعية أميرية كرهوا بالحبس المديد والضرب

الشديد على أن يبيعوا الساقية والاطيان لرجل أجنبي لافي مقابلة شيء من دين أو غيره  
فهل إذا كان الأكراه ثابتا لا تصح تلك المبيعة ويكون لارباب الساقية والاطيان  
نزعها ممن واصل البيع ما يدون وجه شرعي إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)  
نعم يكون لارباب الساقية والارض المذكورة من استردادها مما من الموهوب له ان كان  
الواقع ما هو من طوري السؤال ولم يكن هناك مانع شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل أسقط حقه من قطعة أرض أميرية في نظير مبلغ معلوم من الدراهم لرجل آخر  
وباعه أيضا نصف ساقية وبعض شجرة معلوم في الارض المذكورة بثمن معلوم بخضرة  
بينة وكتب بذلك حجة شرعية ثم بعد مضي ست سنوات مات المسقط البائع المذكور وعن  
ورثة ومضى بعد موته خمس سنوات أيضا ثم بعد ذلك قام الورثة المذكورون الآن  
يدعون على واصل البيع المسقط له المشتري المذكور بان ما وقع من موثرهم من البيع  
والاسقاط كان بالاكره والغبن الفاحش فأنكر المدي عليه دعواهم فهل إذا لم  
يثبتوا الاكره بطريقه الشرعي من الضرب الشديد أو الخس المديد لا عبرة بدعواهم  
سواء مع مشاهدة موثرهم قبل موته ان تصرف في الارض المذكورة المدة المذكورة وهم  
كذلك (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى الورثة الاكره في البيع والاسقاط الصادرين  
من موثرهم والمحال ما ذكر بدون اثبات شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
ملك حصاة في ساقية باعها لجماعة بثمن معلوم فوضعوا أيديهم عليها وصاروا يتصرفون  
فيها ويستعملونها مدة تزيد عن خمس عشر سنة بموجب حجة شرعية بيد ورثة المشتري  
ثابتة المضمون والآن تريد ورثة البائع الرجوع على ورثة المشتري وإبطال البيع  
متعللين بان البيع صدر من موثرهم بالاكره فأنكر ورثة المشتري دعواهم فهل إذا لم  
يثبتوا دعواهم الاكره بالبينة الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المبردة عن  
الاثبات ويمنعون من منازعة ورثة المشتري فيها بدون وجه شرعي (اجاب) نعم  
لا يجابون لذلك والمحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
له نخل باعه بغبن فاحش وبالاكره الشرعي فهل إذا تحقق الاكره الشرعي على البيع  
المذكور يحكم بطلانه ويكون للبائع أو وارثه رفع يد المشتري عن النخل المذكور  
(اجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الاكره وثبت الاكره الشرعي على  
البيع ولا يوجد من البائع ما يفي به الرضا به صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا يكون  
للبائع أو وارثه فسخه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من جماعة  
مقدار معلوم من القنطاري المحوة بثمن معلوم من الدراهم على أن يتصرف فيه ويدفع له شيخ  
بلده الثمن من عنده على سبيل التجارة وجعل عليه الشيخ رجلا كذا من الدراهم لنفسه  
خاصة ثم باع ذلك الرجل المحوة برأس المال فقط ولم يحصل ربح أصلا فدفع الرجل  
رأس المال لشيخ بلده فتعدى على الرجل شيخ البلد وأكرهه على بيع جانب نخله

١٨

١٢٧٢

جمادى الثانية

٢٢

١٢٧٣

رجب

١٩

١٢٧٢

شعبان

٦

١٢٧٢



في نظير الربح الذي جعله عليه بالحبس والضرب فباعه له مكرها فبطل والحال هذه اذا ثبت  
 الا كراه بالبينة الشرعية يكون البيع فاسدا وليس لشيخ البلد مطالبة بشئ من ذلك  
 حيث لم يحصل له ربح أصلا ويصدق في دعواه عدم الربح بيمينته (أجاب) اذا ثبت  
 الا كراه الشرعي على البيع المذكور يكون للبائع بعد زوال الاكراه فمخفه حيث لا مانع  
 ولا يلزم العامل شئ من الربح ان دفع الثمن له والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل مات عن زوجته وعن بنت وابن بالغ وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته ما تركه  
 فخل فاكره الحاكم ابن الميت المذكور عن بيع التخل المذكور نصيبه ونصيب أمه  
 واخته بالحبس الشديد والضرب الشديد فباعه له مكرها نصيبه ونصيب أمه واخته بالحبس  
 الشديد والضرب الشديد بدون ولاية شرعية ولم يكن وكيلًا عنه في ذلك فهل والحال  
 هذه اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للبائع المذكور شيخ البيع المذكور و استرداد  
 نصيبه من يد المشتري بالوجه الشرعي واذا لم تجز اخته ولا أمه البيع المذكور لا يفسد  
 ويكون موقوفا على اجازتهما ان اجازاه فغذوان رداه بطل حيث لم يكن عليه مطالبة  
 لجهة الديوان ولا غيره ويكون لهما ما حاسبته على الثمرة المعلومة القدر المستغنى سدة ورض  
 يده عليه (أجاب) لا ينفذ بيع الاخ في نصيب اخته وأمه حيث لم يكن وكيلًا عنه سوا ولا  
 وليا شرعيا ويكون البيع في نصيبهما او الحال هذه موقوفا على اجازتهما ولو عن طوع  
 واذا ثبت الا كراه الشرعي على البيع يكون للمكره فسخه بعد زواله اذا لم يوجد ما يدل على  
 الرضا صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا وذلك في نصيبه من المبيع والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل يملك جانب فخل توفي عن أولاد ذكور واثم فوضع أحدهم المذكور  
 يده على جميع التخل بدون وجه شرعي ثم باعه مكرها من شيخ البلد بالحبس الشديد  
 والضرب الشديد لرجل آخر بقدر معلوم دون القيمة من غير حضور باقي الورثة فهل اذا  
 ثبت الا كراه بالبينة الشرعية يكون البيع غير نافذ لاسيما بالغبن الفاحش واذا أقام  
 واضع اليد بينة بان البائع باع بالرضا يكون البيع نافذا في نصيب البائع دون باقي الورثة  
 حيث لم يحضروا البيع ولم يجيزوه واذا كان كل من البائع والمشتري معترفًا بالملك  
 لا في الورثة تسمع دعوى باقي الورثة ولو بعد سنين ويجبر واضع اليد على تسليم التخل لباقي  
 الورثة حيث لم يكن هناك وجه له في ذلك الوضع (أجاب) بينة مدعى البيع كرها  
 أولى من بينة مدعيه طوعا في الصحيح كذا في تنقيح الحامدية يعني حيث اتحد التاربخ فاذا  
 ثبت الا كراه الشرعي على البيع يكون للبائع فسخه اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به  
 صريحا أو دلالة كقبضه الثمن طائعا هذا في نصيب البائع أما نصيب غيره فلا بد ان  
 ولا ولاية شرعية فوقوف على ابزاة المالك ومحل عدم سماع الدعوى بعد سضي المدعى  
 اتى منع من سماعها اذا كان الخصم منكرا لا اذا كان مقرا والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل اشترى دارا من امرأة وتصرف فيها مدة تز يد على عشر سنين بالخدم والعمارة وهي



ولي سنة

١٢٦٥

١ - الثانية

١٢٦٥

١٢٦٥

١١

مستحقين اجرة ناظره لرجل بربع اجرة واذن للاستاجر ان يعمره من ما ويدفع بعض الاجرة  
لناظره ويقتطع بعضها حتى يخلص ما دفعه في العمارة ثم بعد ان يعمره المستاجر اجرة لا آخر  
بزيادة مما استأجره ثم مات الناظر وتولى غيره فاجرة المتولى الآن لا آخر باجرة المثل اجارة  
صححة فهل لا تصح اجارة الناظر الاول بدون اجرة المثل وتعدون اجارة المتولى الثاني هي  
الصحيحة حيث وقعت باجرة المثل وقد يكون اجارة المستاجر من المستاجر الاول غير صحيحة  
اذا لم يصح اجارته من المتولى (اجاب) اجارة المتولى عقار الوقف بدون اجرة المثل بنسبة  
ناحش غير صحيحة ويلزم المستاجر غم اجرة المثل وحيث اجر متولى الوقف الآن مكان  
الوقف المذكور باجرة مثله تكون اجارته صحيحة نافذة وقد صرح حوايان المستاجر فاسد اذا  
اجر اجارة صحيحة يكون للاول نقضها والله تعالى اعلم (سئل) في أرض رزقة لاز راعة  
استاجرها ورجل من ناظرها واذن الناظر بتصليحهما من كبس بناب عائلته ودفع له مبلغا  
من الدراهم اخذ منه الناظر ليكون جميع ذلك خلوا وصار المستاجر يزعمها مع اخوة له  
بعيشته مدة بعد اصلاحها وكبسهات مات المستاجر عن ورثة كورومات الناظر ايضا  
وتولى ناظر آخر وصديق على صحة ما ذكر لواضي اليد من الورثة واخوة المتوفى فهل اذا  
ارادوا التفرق الآن يكون الطين لورثة المستاجر خاصة ولا يشاركهم فيه الا عمام واذا  
اراد الناظر نزعها من ايديهم واعطاهم لغيرهم من الاعمام لا يمكن من ذلك لما لهم من حق  
الفرار (اجاب) اذا ثبت الاذن بالخلو في الرزقة الموقوفة من قبل ناظرها  
للمستاجر ولا مانع وثبت انشاء المستاجر فيها اخلوا يكون ذلك الخلو مملوكا له ولورثته بعده  
لا يشاركهم فيه غيرهم وليس للناظر رفع ايديهم عن الارض ما داموا قائمين بدفع اجر مثلها  
لجهة وقفها والله تعالى اعلم (سئل) في شخص بالغ يخدم عند رجل آخر من غير شرط اجرة  
له بل يطعمه ويكسوه حكم عائلته واستمر معه مدة من السنين بهذه الكيفية ثم خرج  
من عنده من مدة ثمان سنوات وله اخ يريد الاخ المذكور ان يطالبه باجرة اخيه مدة  
خدمته فهل لا يجاب لذلك بدون وكالة عن اخيه ولا تسامح دواه واذا ادعى البائع  
المذكور بنفقه او بوكيله وطلب اجرة مدة خدمته عند الرجل المذكور لا يجاب لذلك  
(اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولو لم يطلب بنفسه او نائبه حيث كان اجنبيا وكان من اهل  
التبرع قال في صرة الفتاوى رجل خدم آخر سنة او سنتين ولم يسم اجرا فلما خرج ادعى  
الاجرة ان كان الخادم فريه يجب اجر المثل لانه يبرجوا كثر من الاجرة وان كان اجنبيا  
لا يجب لانه كان متبرعا ان كان من اهل التبرع وهذا اذا لم يكن الشخص المذكور معروفا  
بهذه الصفة وقيام حاله بها فان كان معروفا بذلك وقيام حاله بها يكون القول له في كونه لم  
يعمل متبرعا ويجب له اجرة المثل في هذه الحالة يحسب عليه منه ما وصله من الطعام  
مؤكسوة كما يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة وغيره والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل استاجر من آخر حائونا باجرة معلومة اجارة مشاهرة واستمر على ذلك مدة ثم بعد

المذكور بالملك في المكان لا يثبت حيث كنية المستأجر الاول في ذلك ولا يكون اقرار  
 حجة على المستأجر الاول ولا عبرة باستئجار المستأجر الثاني من البنت المذكورة حيث كان  
 مبنيا على مجرد اقرار الاب له بالملك (اجاب) اجارة البنت المذكورة المذكور قبل مضي  
 مدة الاجارة الصادرة من ابيه بعقد صحيح غير نافذة حيث كان المحال ما هو من بورعالم يثبت  
 الاستحقاق لغير المورث شرعية بالنسبة للمستأجر الاول والله تعالى اعلم (سئل) في  
 بيت موقوف شرطا واقفه شرطا من جلته ان يسد امن غلته بعد ارضه وهناك شئ من  
 ساكن في المكان تعديا من غير استحقاق له في الوقف ولا لزوجه فهل يجب عليه شرعا  
 دفع اجرة المثل للمدة الماضية ويكون للاستحقاق ان ارضه منه جبراعليه ويرجى العالم ان  
 شاء بعد البناء المحتاج اليه (اجاب) على المستولى على عقار الوقف اجرة مثله مدة وضع  
 يده على هذا الوجه انصرف مصارف الوقف حسب شرط راقه وللمأطرا ادارة عقار  
 الوقف باجرة المثل ورفع يد المستولى عليه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في ثلاثة شريكين في حمام اراد اثنان من الشريكة اجارة قصبة الاجنبي غير شريكهما  
 والشريك الثالث يطلب ان يستأجر منهما بمثل ما يستأجر الاجنبي منه اقول لا يصح  
 الاجارة من غير الشريك حيث كان نصيب كل مشاعا واذا طالب الشريك الاجارة لنفسه  
 يكون مقدما على الاجنبي ويحب لمطلوبه (اجاب) اجارة المشاع من غير شريكه غير  
 صحيحة عند الامام وعليه المة والمحول ولا يجبر الشريك على ان يوجر من شريكه والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجر معصرة موقوفة كل سنة بكذا باجرة المثل في اثناء  
 السنة جاز رجل وزاد في الاجرة زيادة فاحشة تعنتا فهل لا تعنت به زيادة المتعنت وتكون  
 اجارة الرجل الاول صحيحة حيث كانت باجرة المثل واذا استأجر الثاني بالزيادة في اثناء  
 السنة التي صحت فيها الاجارة الاول لا تكون اجارة الثاني صحيحة (اجاب) لا تنقض  
 الاجارة بزيادة الاجرة لرغبة وان غلبت اول زيادة من قبل متعنت بل لغلو سره في نفسه عند  
 الكل كما في شرح الجمع فاد وقعت الاجارة الاولى باجر المثل وكانت زيادة الثاني لجرد  
 الرغبة او تعنتا لا يصح الاجارة له قبل مضي مدة اجارة الاول والله تعالى اعلم (سئل) في  
 امرأة فاطمة على حانوت وفف اجرة لرجل سنة باجرة معلومة ثم قبل مضي المدة اجرة  
 لرجل آخر اجارة مضافة بدون اجرة المثل فهل لا تكون الثانية لازمة واذا زادت اجرة  
 المثل في اثناء المدة ومسخت المضافة واحرها لاول باجرة المثل مدته معلومة تكون الاجارة  
 منها والحال هذه صحيحة نافذة فلا يلزم للمستأجر الثاني اجارة مضافة بدون اجرة المثل  
 معارضة الاول ولا منازعة والحال هذه (اجاب) قال في شرح التنوير في لزوم الاجارة  
 المضافة نهج حار وايد عدم لزومها بان عاها الفتوى اه فعلى ما به الفتوى يكون للناظرة  
 فسخها واجارة الحانوت باجرة المثل بعد مضي ما لزمته فيه الاجارة ولا تصح اجارة  
 الوقف بدون اجرة المثل بغبن فاحش والله تعالى اعلم (سئل) في مكان موقوف

ربيع الثاني

٩

جمادى الا

١

٢

٣

صححة وهي المستاجر تمام اجر المثل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر من آخر  
أرضاً للزراعة باجرة معلومة لكل سنة والحال ان الاجرة مما في نقله كافة وشروطه على  
صاحب الارض الا يقاء في محل الارض المستجرة واستمر على ذلك حتى مات صاحب  
الارض وله يذمة المستاجر اجرة سنة فطلب وكيل الوارث نقل الاجرة من محل الارض الى  
محل التركة فهل والحال هذه تكون كافة نقلها على وكيل الوارث من التركة ولا يلزم  
المستاجر شيء من الكفاة واذا أمر الوكيل المستاجر بان ينفق من ماله على نقل الاجرة  
ليرجع عليه ونقلها المستاجر وأنفق عليه ما يكون له الرجوع بما أنفق عليه احيث ثبت  
الانفاق في الامر على الوجه المذكور (أجاب) نعم للمستاجر الرجوع بما أنفقته باذن الوكيل  
اذا تحقق ما هو مستطور والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف يطالب ناظر وقف آخر  
بمحكر أرض أما كن بمبلغ يزيد عن اجرة مثل الارض المحققر يأنه في هذا الوقف مع ان  
تلك الاما كن لم يكن قابلاً منها الجهمه الوقف المطلوب منه المحكر الا بعض أرضها فقط  
فهل لا يلزم الوقف المطلوب منه المحكر الا اجرة مثل الارض المعلومة الاثن للجهة الوقف  
المذكور واذا قرئ من انه مقر رعاياه احكر من المظار السابقين بز يد عن اجر مثل الارض  
التابعة لهذا الوقف بكثير وفي ذلك غيب فاحشر على الوقف الثاني لا يعتبر واذا قرئ ان  
المظار المذكورين دفعوا مقدارا معلوما في كل سنة للجهة الوقف المطلوب له المحكر  
لا يعزل عليه احتمالا على تغير يطهر أو عدمهم بالحققة (أجاب) لا يجبر ناظر البناء  
الموقف على دفع شيء زائد عن اجر مثل الارض خالية عن البناء بدون وجهه يغتضى  
ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك وكلة بدميات معدة للاستغلال علوا وسفلا  
بتمامها مبيعة بمجاعة مات المالك عن وارث قاصر وله أم وصى عليه ارادت تلك الوصى  
المقيمة بمصر زيادة الاجرة أو اجارها لغيرهم بما هو المثل فامتنعوا عما ارادته تلك الوصى  
واذعوا ان مورث القاصر جعل لهم فيما جدد كأمع عدم زيادة الاجرة مع علمين بوثائق  
مقطوعة الثبوت فهل للوصى طلب اجرة المثل ان رضوا به أو اجارته لغيرهم ولا عبرة  
بوثائقهم المقطوعة الثبوت واذا استاجر آخر من أحد المستاجرين مكانا من الوكالة وبني  
عليه مكانا آخر بغير اذن الوصى يكلف القلع ان لم يضر بما شتمه أولا (أجاب) لا يثبت  
الجحدك بمجرد ذلك لا يثبت مضمونه وللوصى اجارة عقار اليتيم باجرة المثل اجارة صححة  
ويكاف الباني المذكور قلع بنائه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
استاجر من آخر مكانا مدة باجرة معلومة عجل له بعضها ثم بعد ذلك رغب شخص آخر  
استئجار المكان المذكور بزيادة عن الاجرة الاولى فاقر المورث المالك بالمالك في المكان  
المذكور لا يذمه بسبب انه وهبه لها وحازه من مدة سابقة على الاجارة التي صدرت منه  
للمستاجر منه فاجرة البنت المذكورة للراغب المذكور حيث أقر لها والدها بالمالك فيه  
بعد صدور الاجارة منه لارجل المذكور فهل لا يحكم بطلان الاجارة الاولى باقرار المورث

١٢٦٥

١٢٦٥

١٢٦٥

في البيع بوضع المستاجر <sup>(الاجارة)</sup> كسب مدة ثلاثين يوما ثم بعد ذلك بيعت  
 المرأ كسب لرجل آخر في حين الشراء يكون المستاجر حبس العين المستاجرة تحت يده  
 حتى يستخلص دراهم الاجارة التي دفعها للوسيط (اجاب) اذا بيعت المرأ كسب لاجل  
 الدين بمن فرائد من الاجرة المجهولة وفقدت الاجارة يكون للمستاجر حبسها لاستيفاء  
 ما عجل من الاجرة حيث كانت الاجارة صحيحة وفي الطعطاوى من الاجارة عن العمدانية  
 واذا كان مقدرا لاجارة أو البيع صحيحا وكان كل منهما بيد المستاجر والمشتري هل الاجارة  
 والبيع ثم تقاسمها العقد بينهما ما يكون للمستاجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين  
 ويكونان احق بهما من سائر الغرماء لومات الآخر والبايع وعليهم ماديون كثيرة انتهى  
 والله تعالى اعلم (سئل) في ناظرة على ارض وقف اجرتها بدون اجرة مثلها وهنالك واغيب  
 فيها باجرة المثل فما فوقها فهل لا تكون الاجارة والحال هذه نافذة (اجاب) اجارة ارض  
 الوقف اذا كانت بدون اجر المثل بغبن فاحش غير صحيحة والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل استاجر قطعة ارض خربة من مكان وقف وبدون قيمتها والناظرة اجرتها لكونه  
 زوجها فهل هذا الايجار صحيح ام باطل لكونه بدون القيمة (اجاب) اذا الناظر  
 ارض الوقف وبدون اجرة المثل بغبن فاحش كانت الاجارة فاسدة ويلزم المستاجر تمام  
 اجرة المثل على ما به الفتوى هذا اذا كانت الاجارة من اجني المال واجر الناظر عن لا تقبل  
 شهادته له كابنه أو ابيه أو احد الزوجين للآخر بلا زيادة عن اجر المثل لا يصح عند الامام  
 كما يستفاد من الدور والمختار من الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في بئر ماء ملح مملوكة  
 لامرأة اجرتها أبوهار رجل مدة معلومة باجرة معلومة بغير اذن المالككة ثم اجرتها المالككة  
 لا خر مدة معلومة باجرة معلومة فهل في هذه الحالة يبطل الايجار الاول الصادر من  
 الاب بدون اذن المالككة وينفذ الايجار الثاني الصادر من المالككة (اجاب) اجارة  
 الاب البئر على الوجه المذكور وغير نافذة واجارة المالككة البئر لاستيفاء الماء منها لا تصح  
 ايضا لانها وردت على استهلاك العين قصدا واجارة ليست كذلك ففي الانقراوية  
 من الاجارة الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز فلا يهمل استئجار الايجار والحياض  
 لصيد السمك أو رفع القصب أو قطع الحطب أو اسقى أرضه أو غنمه منها وكذا اجارة المرحى  
 اه والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر مكانا ووقفه من ناظره سنة كاملة باجرة  
 معلومة دفعها الناظر ويده سنة بذلك فهل ادامات الناظر بعد مضي نصف السنة  
 لا تنفسخ اجارة المستاجر ولا ينزع المكان من يده حتى تتم مدته المذكورة (اجاب)  
 لا تنفسخ اجارة مكان الوقف المذكور بموت المتولى عليه الموجه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في وكالة وقف معلومها ربعان من جلة الوقف استاجر جميع ذلك رجل من  
 ناظر الوقف باجرة دون اجرة المثل بكثير فهل لا تكون الاجارة باطلة واذا كان هنالك من  
 يستاجر باجرة المثل يقدم على غيره (اجاب) اجارة عقار الوقف بالغبن الفاحش غير

٣

١٤

١٤

١٤

٣٠

ناظر يملك ذلك لا يكون لتسلي الوقف بعدم تكليف واضعهم فعه ولا اجارته لغيره مادام  
يدفع أجر مثل الخائون خالي عن الجدة المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
سكنوا بعملا من تعلقات زاوية معدة لصلاة بعبادتهم يتعمقون في الذكرك على العادة فهل  
لناظر منهم من الإقامة والسكنى فيه واسكانه لمن يدفع أجرته لمجوعة وقف الزاوية حيث  
كان من تعلقاتها ومنعه من الجلس في الزاوية إلا للصلاة حيث بناها وانقضا لذلك  
(اجاب) لناظر المسكان الموقوف على مصالح الزاوية اجارته باجر المثل وصرفها في مصالح  
الزاوية طبق شرط الواقف ومنع من يسكنه تعديا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سقاء  
يخدم عند آخر اخذ سمارا لخدمته وذهب به الى البحر ليحمل عليه السام حكمة عاده فضاغ منه  
من غير تعد ولا تغريط قول اذا اراد الخدم ان يضمنه للسقاء المذكور لا يجاب لذلك  
(اجاب) لا يضمن الاجير الخاص مالهك بيده او بعمله اذا لم يثبت عليه التعدي او  
التغريط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر من ناظر على وقف ابيه منزلا وفقا  
سنتين كاملتين باجرة معلومة بموجب وثيقة شرط فيها شرط منها انه يفتح بابا للنزل من  
مكان تاسم له وانه اذا صار خروج المستاجر من المنزل يكون ملزوما ببناء الحائط واعادته  
وجعله حائوتا تابعا للمنزل فهل تكون اجارة المكان المذكور فاسدة حيث اجره الناظر  
اكثر من سنة وشرط على المستاجر بناء الحائط ومرتبه من مال نفسه ويكون للمستاجر فسخها  
بلارضا الموجه حيث وقعت فاسدة كما هو مذكور (اجاب) برأى شرط الواقف في الاجارة  
فان اطلق الواقف ولم يشترط شيئا فالقضى به انها لا تتراد على سنة في الدور والحوائث  
وصرحوا بان الاجارة تفسد بالشرط المتعلق بمقتضى العقد كاشتراط مرمة الدار على  
المستاجر فيثبت اشتراط الناظر الموجه في عقد الاجارة على المستاجر ببناء الحائط وأجر مكان  
الوقف أكثر من سنة كانت الاجارة فاسدة ولو لم يكن منها فاسخها بلارضا الآخر والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل استاجر حائوتا قرقاه من ناظره سنة كاملة فاتفق مع رجل  
ان يعقد شركة ويكون الربح بينهما مع انه لا مال له ثم أحضر الآخر بضاعة ووضعها في  
الحائوت فمات المستاجر للحائوت في أثناء السنة فهل تفسخ الاجارة بموته ولا حق لورثته  
فيه من حين الموت واذا ذهب رب البضاعة واستاجر الحائوت من ناظره يكون الحق فيه  
له وحده (اجاب) ليس لورثة المستاجر الاول ولا لغيرهم معارضة مستاجر حائوتا  
الوقف من ناظره اجارة صحيحة باجر المثل بعد موت المستاجر الاول انفسه وانفسا خاهما  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مائة فدان اقام فيها ناظرا لاجل زراعتها  
ذمة صاحب الارض خاصة فاجر الناظر منها ثلاثة ارباع فدان اذن صاحبه  
فهل يجاره غير نافذ (اجاب) حيث لم يكن الناظر المذكور وكذا عن المالك في اجارة  
الارض وأجره اذن صاحب الارض لا تكون الاجارة نافذة والله تعالى  
(سئل) في رجل استاجر مراكب من آخر مدة سنة معلومة باجرة معلومة دفع بعض

١٢٦٤

١٢٦٤

١٢٦٤

١٢٦٤

١٢٦٤



مأذ في ذلك بل استأجرها من زوجها بلا إثمها (أجاب) إجارة الزوج المذكور هو الحال  
مأذ كغير نافذة وليس للاستأجر مطالبة المرأة بمجرد دفع شيء من بدل الإجارة لزوجها  
والحال مأذ كروا لله تعالى أعلم (سئل) في نافذة وقف ادعت على زيدان العقار  
الذي تحت يده وآل له بالشراء الشرعي من عمرو بعض أرض أمه كانت المقررة بالبحر  
الشرعي جارية في أرض وقف القاضي النوبي السكائن تحت نظارتها أيضا وأنه قد كان عمرو  
المذكور تعدي على أمهنة الوقف الثافي بالهدم وأدخلها في عقاره ولدى المنازعة معه التزم  
بدفع مبلغ معلوم زائد عن المحرر للأرض نظير أجرة الأرض مسانعة لجهة الوقفين  
وترك دعواها واستمر يدفع ذلك كما حصل عليه الاتفاق إلى حين صدور البسع فيه  
لزيد بن أريج كذا وطلبت من زيد المشتري أن يدفع لها ما كان يدفعه بائعه المندرج عليه  
حسب التزامه فمثل المدعي عليه عن ذلك كله فأنكر استحقاقها لذلك عليه وعلى بائعه  
بالكفاية وذكرا أن بعض أمهنة الوقف التي تدعى ذلك بسيماء قد اندرست فيما مضى من  
الزمان حتى صارت لخرابها قاعا صغافا وان انقراض الوقف المذكور باعها سلفها الناظر  
لرجل بالأذن الشرعي غيب المكشف على خراب الأمهنة المذكور من المحاكم الشرعي  
وتحقق ذلك له ثم آلت بالشراء الشرعي لبائعه عمرو وبني بها العقار المتنازع فيه بعد  
أن استقر أصل أرض وقف الأمهنة المذكور المندرجة الجارية في وقف القاضي  
بمحكم معلوم من ناطره الشرعي وحرر بذلك كله صكوك شرعية ثابتة المضمون وأنه بعد  
أن ملأ الساع المذكور بجميع أبناء العقار بالانشاء على الوجه المسطور باعها للمدعي  
عالم بموجب شرعية وبعقضى ذلك لا يثبت عليه شيء ولا يدفع إلا المحرر لوقف  
الأرض لاسيما وقد نظرت هذه الدعوى بحضرة المحاكم الشرعي ويبد المدعي عليه إعلام  
شرعي مذكور به أفادة السادة العلماء بأنه حيث صدقته الدعية المذكور أنه لا بناء  
موجود لجهة الوقفين المذكورين وأنه قد زال جمعه لم يكن لها طلب القدر المرفوع من  
المدعي عليه بمجرد دعواها بما وقع بينهما وبين عمرو من التراضي والالتزام وانها رجعت  
من المحاكم الشرعي قرارا من المحكم عليهم فهل حيث كان الأمر كما ذكر لا يكون لها طلب  
شيء خلاف أجره مثل الأرض ولا يسرى على المشتري ما تدعى التزام بائعه به ولم تثبته ولا  
يلزم إلا بدفع المحرر المقرر أم كيف الحال (أجاب) لبس لناظرة الوقف المذكور  
مطالبة المشتري للكان المذكور من إتيان محكم كذا للأرض بشيء من أجرة ما زاد من  
بناها وقفها حيث كان الأمر كما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت وقف  
وبه جدك موضوع بموجب إذن من ناظر سلف بموجب بينة وتصدق مسمول بنحتم نالمة  
الوقف حالا وبه بينة أجرت الناطرة الحانوت المذكور لرجل آخر من غير إعلام صاحب  
الجدك وترى بذلك إبطال ما وضع بالحنوت المذكور من البناء وغيره فهل لها لاء  
أو تنسب ما وهبهاك بينة تشهد بذلك (أجاب) إذا كان الجدك موضوعا بحق القرار بادن

ذی الحجة

١

١٢٦٤

١٢٦٤

٣



مشاهدة لذلك ثم بعده ادعت عليه عند نائب الذرع ان الدار تحت يده بطريق الرهنية  
وطال النزاع بينهما ثم اقرت واعترفت بأنها باعته الواضع اليه بسبب دين كان على  
والدها الجهة الديوان بالجبر عنها ووافقه ابنها على ذلك فحكم النائب المذكور ببيعة  
البيع لعدم اثباتها الا كراه الموجب لفساد البيع ثم الا ان اذادت نقصر الحكم واخذ  
الدار فهل لا تخدب لذلك ولا عبرة بدعواها الجبر اذا لم تثبت بالضرب الشديد او الحبس  
المديد او التهديد باحدهما لاجل بيع الدار المذكورة وتنع من معارضة واضع اليد  
بدون وجه شرعي (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمذعوم مجرد دعواه بدون اثباتها  
بطريق شرعي فلا عبرة بدعوى الا كراه على البيع بدون اثباته بطريق شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل يسقط قطعة ارض امير يها كرهه شيخ بلده بالحبس  
المديد والضرب الشديد على اسقاط حقه من الرجل فريب لشيخ البلد انذ كور ثم بعد  
ذلك دفع الامر للقاضي ناحيته سم وثبت الا كراه لدى القاضي المذكور بالوجه الشرعي  
وحكم برد الارض المستحقة وتسليمها له فوضع المستحق يده عليها وصار يزرعها مدة  
ثلاث سنين وبعد ذلك كره المستحق للارض حاكم سياسي على اسقاط حقه من الرجل  
المذكور ثانيا فهل اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للمستحق نزاعها من الرجل  
المذكور جبر او اذا تعارضت بينة الا كراه والطوع فمن المقدمة منهما (اجاب) نعم اذا  
تحقق الا كراه على الاسقاط المذكور ثانيا بالوجه الشرعي لا يسقط حقه مستحقة فيها وله  
انتزاعها من يد الماسقط لدعلى هذا الوجه حيث لا مانع وقد صرحوا بتقديم بينة الا كراه  
في البيع والافراد وانما هران الاسقاط كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له قطعة ارض زراعة اميرية ردها بـد آخر على مبالغ من الدراهم في سنة ٦٠ ثم مات  
الراهن عن ابن فطلب ان ينتدوها ويدفع دين الرهن لربه فادعى المرتن بعد الاعتراف  
بالارض لربها ان اياه اسقط الحق له منها في سنة ٦٥ فانكر الابن دعواه وادعى الابن  
ان اياه اسقط حقه منها بالا كراه بالحبس والضرب الشديد للراهن في التاريخ المذكور  
وكل منهما يقيم بينة على دعواه والحال ان الراهن لم يكن عليه دين للبري ولا غيره فهل  
تقدم بينة مدعى الا كراه او بينة مدعى الطوع (اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعي  
على الاسقاط المذكور ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه ولا حق ابنه من تلك الارض  
لا يسقط حقه ما فيها والا فلا وبينة الا كراه اولى من بينة الطوع حيث اتحد التاريخ  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بئرا وتخلط مع ارضه فباع ماد كره لرجل  
اجنبي ثم معلوم بموجب حجة شرعية بذلك ثابته المضمون فوضع المشتري يده عليه  
بحد خمس سنين ثم مات عن ابن فوضع يد عليه نحو عشر سنين بعد ابيه والا تيريد  
البائع ابطال البيع وفسخه متعللا بانه في وقت البيع كان مستجونا على خراج مطلوب منه  
لا يرى فانكر واضع اليد دعواه فهل اذا كان البيع ثابتا لا يجاب لذلك ولا يكون له فسخه

٢٧٢

٦

٢٧٣

١٦

٢٧٣

٢٠

ربيع الاول

جسادی الثانية

رجب

ولا عبرة بتملكه المذکور اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا صدر البيع  
 المذکور مستوفيا شرائط الصحة ولم يتحقق الا كراه الشرعي عليه فهو زاد المبيع بوجه  
 شرعي لا يكون للبائع فسخه بدون وجه شرعي والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل له داراً كرهه المحل كما يبيعها من آخر ما لحبس المديد والضرب الشديد  
 فباعها مكرها فهل اذا ثبت الا كراه بالينة الشرعية يكون البيع فاسدا ويكرن للبائع  
 استرداد المبيع اذا لم يحصل منه ما يدل على الرضا ولم يكن ذلك في مقابلة دين عليه  
 (أجاب) اذا تحقق الا كراه على البيع المذکور بالوجه الشرعي يكرن للبائع فسخه  
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً مكرها وفرها بغير ياد  
 وبعد ذلك فابله شيخ بلده وضربه ضرباً شديداً وجسه جساماً يدعى أن يهب الدار  
 المذكورة فوهبها له بالا كراه كما ذكرتم بعد ذلك مات الواهب المذکور عن وارث فهل  
 اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يـ ومن لو ارث المذکور أنه ذل الدار من هي تحت يده  
 (أجاب) اذا ثبت الا كراه المذکور على الهبة يكون الواهب بعد زوال الا كراه فسخها  
 اذا لم يوجد منه ما يقيد الرضا وقد صرحوا بان الموت لا يمنع حق فسخ عقد المذکور حتى  
 يقوم وارثه في ذلك مقامه في نحو البيع والجاراة والاقرار أي من كل عقد لا يـ مع  
 الا كراه والهبة من هذا القبيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعاناه في  
 شباخة في بلده وبعد مدة حصل له وبين شيخ البلد الكبير الذي هو عمدة البلد خاصية  
 ومشاجرة فعزله من الشباخة وادعى عليه بأشياء لمعه ونحزب عليه أهل البلد فادعوا  
 عليه بأشياء كذلك لأنفسهم فأنكر دعواهم فاكراهه بالحبس المديد بالضرب  
 الشديد على الاقرار بدعواه عليه فاقدم مكرها فهل لا يـ اقراره المذکور ولا يـ  
 به حيث كان الا كراه ثابتاً واذا أراد شيخ البلد العهدة أن يشهد على عهدة من اتبعه  
 الذين له عليهم الولاية والاعروا النهي لا تقبل شهادتهم له اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي  
 (أجاب) الاقرار مع الا كراه الشرعي عليه غير معتبر واذا ادعى شيخ البلد بدعوى  
 على غيره وأقام عليها بينة من فلاحيه الدين تمت ولا يـ وادارته لا تقبل شهادتهم له والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصـ في طاحونة وعليه دين ولم يكن له مال يفي  
 بالدين غير المحصة المذكورة فباعها وقبض ثمنها طوعاً ودفعه لداين فهل يصح هذا البيع  
 واذا ادعى البائع الا كراه والحال انه قد قبض الثمن من المشتري طائعا محتاراً لا تنسح  
 منه دعوى الا كراه (أجاب) اذا قبض البائع الثمن طائعا ينعذ البيع على فرض  
 صدور البيع مع الا كراه اذ قبضه بهذه الحال بل الرضا والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل له جلة من النخل وعليه بغايا من الديون لجهة الميرى فامر شيخ البلد بأداء ما عليه  
 ولم يعين له يبيع النخل فباع النخل وقبض ثمنه طائعا محتاراً بحضور قاضي الماحبة فهل اذا  
 لم يوجد من شيخ البلد تعيين لبيع النخل لا يكون اكرها خصوصاً وقد قبض الثمن

٤

١٢٧٣

شوال

٢١

١٢٧٣

ذى الحجة

٧

١٢٧٣

١٦

٢٧٣

ما ناعا (اجاب) اذا صدر البيع المذكور من الرجل البائع وقبض الثمن طائما مختارا  
 ولم يعين له شيخ البلد في امره يبيع النخل لا يكون ما ذكرنا كراه على البيع والحال ما ذكر  
 والله تعالى اعلم (مسئل) في امرأة تملك حصاة كرم نخل كرهها فوشوكة على بيع  
 ذلك بالحبس المديد والضرر الشديد لشربها فباعته في هذه الحالة واخذ فوشوكة  
 الثمن وصر فيه في مصالح نفسه ولم يكن على المرأة دين لاجهة الديوان ولا غيره فهل والحال  
 هذه اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون للمرأة المذكور فتمخ البيع واسترداده  
 من يد شربها المشتري بعد زوال الا كراه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)  
 نعم يكون له فسخ البيع اذا تحقق ما هو مستطور بالسؤال ولم يوجد منها ما يفيد الرضا  
 بالبيع صرحا او دلالة والله تعالى اعلم (مسئل) في ثلاثة اخوة يملكون دارا بها نخل  
 من ابيهم مات أحدهم عن ابن قاصر وعن الاخوين المذكورين ثم أكره شيخ البلد أحد  
 العديين المذكورين بالحبس المديد والضرر الشديد على بيع جميع الدار المذكور  
 لرجل أجنبي فباعها له والحال انه لم يكن عليه ولا على شريكه دين لاجهة الديوان ولا  
 غيره ثم بعد مدة مات المذكورين باع الابن وأراد أخذ ما يخصه عن والده فهل  
 يباون له ذلك لرد بيع المذكورين باع الابن باقى مسخفي تلك الدار الفسخ في انفس بايهم  
 حيث ثبت الا كراه الشرعي على بيعها (اجاب) اذا كان الواقع ما هو مستطور بالسؤال  
 يكون للقاصر المذكور بعد بلوغه رشيدا فسخ البيع المذكور في نصيبه واسترداده كما  
 يكون لباقي الشر كاه فسخه والحال ما ذكر اذا لم يوجد ما يفيد الرضا بالبيع صريحا او  
 دلالة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في دار مشتركة بين اخوين فاب أحدهما  
 في الجهادية فوق مسافة القصر مدة من السنين فأكراه فوشوكة الحاضر منهم على بيعها  
 بالحبس المديد والضرر الشديد فباعه له بثمن قليل بغير اذن الاخ الغائب واجازته  
 والحال ان البائع لم يكن عليه دين للثمن ولا غيره فهل اذا كان الا كراه باقيا لا ينفذ  
 بيعه ويكون للبائع فسخه واذا حصر الاخ الغائب بكون له فسخه في نصيبه ايضا  
 واسترداده الدار المذكور فتمخ البيع المذكور (اجاب) البيع الصادر من  
 الاخ في نصيب اخيه بدون اذن المالك واجازته يكون موقوفا على اجازته بعد علمه فان  
 احارده فذوان رده بطل والبيع في نصيب البائع ان تحقق الا كراه الشرعي عليه  
 بالضرر الشديد او الحبس المديد يكون للبائع فسخه اذا لم يوجد منه ما يدل على الرضا به  
 صريحا او دلالة كقبضه الثمن طائما والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك عقارا بطريق  
 الارث عن ابيه وهو واضح به عليه هو يتصرف فيه لنفسه خاصة بانواع التصرفات  
 الشرعية مدة من السنين ولم يذاع فيه احد ثم بعد ذلك تعدى عليه فوشوكة بالسجن  
 وادام حبسه مدة من الايام واكرهه فيه على ان يقر بان العقار المذكور وقف على جهة  
 كذا فاقر كرها وهو في الحبس فهل اذا ثبت الا كراه الشرعي يكون اقراره باطلا

(اجاب) اذا تحقق الا كراه الشرعى على الاقرار المذكور يكون لاغيا والاقلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا وله ارض زراعية اميرية حبسه فوشوثة وادام حبسه واكرهه على ان يبيع له النخل ويسقط حقه له في ارض الزراعة الاميرية فباع له النخل واسقط حقه له في الارض المذكورة بالا كراه ولم يكن عليه دين فهل اذا ثبت الا كراه الشرعى يكون البيع والاستقاط غير نافذين (اجاب) اذا ثبت الا كراه الشرعى بالحبس المديد أو الضرب الشديد على الاستقاط والبيع المذكور بن بالوجه الشرعى يكون للمكره ابطالهما اذ لم يوجد منه ما يدل على الرضا بذلك صريحا او دلالة كقبض الثمن طائعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصة في دار باعها لآخر بمثل ما هو معلوم على يد قاضى بلدهم ولم يثبت بذلك حصة شرعية و بعدمضى نحو عشر سنين اراد البائع اخذ المبيع من المشتري ويدفع له الثمن متعلا بالبدن وقت البيع كان من ماله ما يملك منه دين لم يقدر على دفعه في ذلك الوقت وأن يبعه كان مكرها عليه بسبب الدين فهل يكون البيع نافذا ولا عبرة بما تعل به بدون وجه شرعى (اجاب) اذا لم يثبت أن البائع كان مكرها على البيع المذكور اكرها شرعا و صدر بيعه مستويا شرعا فلا يملك له ان لا يكون له نقضه بدون وجه شرعى والا كان له نقضه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من آخر دراهم سلفه ومكثت عنده ثلاث سنين ثم باعها في مقابلته ذينة المذكور وحصة شائعة من دار وباعه بخصلة وباعه حصة شائعة من طاحونة ايضا وبعدهم منى نحو ثلاث عشرة سنة وهو يتصرف فيما اشتراه تصرف المالك في املاكها مع اطلاع البائع ومناهيدهم يريد البائع الآن الرجوع وابطال البيع متعللا بان باع ما ذكر بالا كراه فأنكر المشتري دعواه فهل اذا لم يثبت دعواه الا كراه بالحبس المديد أو الضرب الشديد لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمتنع من منازعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى اذا تحقق ما ذكر بالاطريق الشرعى (اجاب) لا يقضى له بغير دعواه بدون اثباتها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في اخنتين يملكان دارا مناصفة لكل واحدة منهما النصف فيها احدهما غائبة فاكراه حكيم البلد المرأة المذكورة المحاضرة بواسطة مشايخ البلد على بيع نصيبها ونصيب اختها الغائبة له فباعت في تلك الحال جميع الدار ولم تكن وكيلة عن اختها الغائبة في بيع نصيبها فيها فهل والحال هذه اذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعى لا ينفذ البيع في نصيب البائعة المذكورة واذا حضرت الغائبة المذكورة ولم تجز البيع في نصيبها في الدار المذكورة لا ينفذ البيع في نصيبها ويكون موقوف على اجازتها ان اجازته نفذ وان ردت بطل (اجاب) اذا ثبت الا كراه بالضرب الشديد او الحبس المديد أو التهديد بذلك مع قدرة المكره على ايقاع ما هدد به على البيع المذكور بالوجه الشرعى يكون للبائعة فسخ البيع في نصيبها بعدزوال الا كراه اذ لم يوجد منها ما يفيد الرضا

ربيع الاول  
١٠

ربيع الثاني

شنة  
جمادى الاولى

به صريح الدلالة كقبضها الثمن طائفة واذا لم تكن ما ذونه بالبيع في نصيب اختها  
 يذون البيع فيه وان كان من طوع موقوفه على اجازتها في تدردها والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل يملك حائوتا ادعى عليه رجل اجنبي بدين لمورثه فانكر رب  
 الحائوت ودعواه ولم تثبت بوجه ثم طلبه لذي شوكة فادّعى عليه بالضرب الشديد على  
 ان يبيع الحائوت لذلك المدعى من خوفه باعه له وهو في هذه الحالة ولم يكن عليه  
 دين للبري ولا غيره فهل اذا كره الاكراه على البيع ثابتا باليمين الشرعية لا ينفذ  
 ويكون لرب الحائوت ثمنه بعد ذلك الاكراه ولا عبرة بدعواه بالدين المحردة عن  
 الاثبات الشرعي (اجاب) اذا ثبت الاكراه الشرعي على البيع بالضرب الشديد  
 او الحبس الشديد باليمين العاداة ولم يغلب المكره عن بصر المكره وقت البيع ولم  
 يكن البيع لو فادى من ثابت على البائع ولم يوجد من البائع بعد ذلك ما يغيب الرضا  
 بالبيع صريحا او لا يكون للبائع فسخه بعد ذلك الاكراه والا فلا والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له دين متعلق بركة والد رجل ذي شوكة فطلب رب الدين دينه من  
 ذي الشوكة لياخذ منه بركة المدين فسجن ذوالشوكة رب الدين المذكوروا كرهه  
 بالحبس الشديد على ان يقر بأنه لم يكن له على والذو الشوكة شيء وان القدر الذي  
 يطالب به دين في ذمته لو اذ ذى الشوكة فقرأ بذلك مكرها فهل اذا ثبت الاكراه  
 الشرعي ومات ذوالشوكة وطلبت ورثته الدين المذكور لا يجابون لذلك حيث ثبت  
 الاكراه الشرعي (اجاب) الاترا مع الاكراه الشرعي لا يغا الله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل اشترى من جماعة فخلا ونصف ساقية بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري  
 يده على ذلك وصار ينصرف فيه بانواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على خمس عشرة  
 سنة ولم ينزعه احد في ذلك فلما اتمته خمس سنوات المتري عن ورثته ووضع الورثة ايديهم على  
 ذلك من السنة والآن ادعى البائعون على الورثة المذكورين بانهم باعوا النخل  
 ونصف الساقية لورثتهم بالجبر فانهم رت الورثة دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم  
 الجبر في بيع النخل ونصف الساقية باليمين الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم  
 المحردة عن الاثبات الشرعي ويمتنعون من منازعة واضعي اليد في ذلك بدون وجه شرعي  
 (اجاب) نعم لا بدرة بدعواهم المدة كورة اذا كان الواقع ما هو موقوفه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل عليه اموال خراجية وله ادراك خبره الحسا كم على بيعها لوفاء الاموال  
 فهل هذا يبيح كراه اولاً (اجاب) صرح علماء ائمة المذاهب ان اذا كرهه الحسا كم  
 على بيع ماله لفاء ما عليه من الدين وباعه فذلك البيع ولا يكون اكرها شرعا لان قضاء  
 الدين واجب عليه وهو الماطلة ظالم في بيعه الحسا كم دفعا لظلمه وايضا لا يلحق لمستحقه ولو  
 كان عقارا غيره مكنه الاثاق به ومال الخراج الشرعي دين من جملة الديون الواجبة  
 ادائها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جنينة وعليه اموال خراجية باع

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

رجب  
١٠

محرم

١١٧٥

١٩  
جمادى الثانية

١١٧٥

١٤

١٢٧٥

١٧

١٢٨٥

١٧

١٢٨٦

١٧

١٢٦٥

١٩

سدسه الزجل بن معلوم و باع ابنه السدس الآخر بالوكالة عن أبيه لذلك المشتري ثم  
 باع الابن الثلثين الباقيين لرجل آخر بالوكالة عنه ايضا يجبر الحماكم له ساء وفاء  
 لا موال فهل لا يعد ذلك اكرها شرعا على البيع ويكون البيع المذكور حراما انفاذا  
 سيما والحماكم لم يامرهما بالبيع المذكور (اجاب) الامر بوفاء المذلول بدين المال  
 والمجبر على ذلك من غير تعيين بيع ما يوفي من نفسه لا يكون اكرها على البيع ويكرن  
 صحيحا اذا ائتمروا في شرائه المنة بغيره شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في روثه وضعا  
 أيديهم على عقاره مدة تزيد على أربعين سنة ادعى عليهم امرأتان اجنبيتان بأنه لهما من  
 جدهما لاهما ثم اكره أحد الورثة بالضرب الشديد والسجن المديد على الاقرار بان العقار  
 المذكور لهما فاقر طاعة الاكره لذي جماعة من الفقهاء وكتب بذلك وثيقة لم تكن  
 مسجلة بسجل قاضي من القضاة المندوبين لذلك قبل اذا ثبت ان كراهيه لا يعتبر هذا  
 الاقرار ولا يعتد بالوثيقة المذكورة وبينه الا كراهيه مقدمة شرعا ثم كيف الحال  
 (اجاب) اذا ثبت الاكره بالضرب الشديد والسجن المديد على الاقرار المذكور فانه  
 المسكره في حال الاكره لا يعتبر اقراره وبينه مقدمة على بينة الطوع ان ادخلنا روثا واحدا  
 فان اختلفا ولم يؤثرا فيمنه الطوع اولى كذا في الدر من باب القبول وعنده والله  
 وتعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على أرض فيها فاختل ببلاد السودان مورو شذات  
 له عن آبائه واجداده المسالكين لذلك مدة فخر ما تقي عام ادعى عليه رجل اجنبي انه  
 يستحق جزا من ذلك ولم يثبت له حق فهو دالحا كم المدعى عليه وضر به ضربا شديدا  
 بحضرة بيعة من المسلمين على ان يصالح المدعى بجزء من الارض والفنل كربع مثلا فهل  
 لا يصح الصلح اذا ثبت الاكره الشرعي عليه لاسيما ولم يتقرر به حجة ولا سند بختم  
 المصالح (اجاب) اذا ثبت الاكره الشرعي بالضرب الشديد على الصلح المذكور  
 بالوجه الشرعي لا يصح الصلح الا اذا وجد من المصالح ما يدل على الرضا صريحا أو دلالة والله  
 سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحجرو الماذون وبلوغ الغلام)

(سئل) في رجلين أخوين هما مكان لكل واحد فيه حصه وما كن نهما بقدر سكناء  
 الضرورية هو وعائلته فهل اذا كان على أحد الاخوين دين ثمن مبيع اعسر به ولم  
 يكن عنده مال يوفي منه دينه لا تباع حصته المذكورة في دينه المذکور بقوله بقدر سكناء  
 الضرورية هو وعائلته وكذا حصه أخيه المذكور لا تباع في دين أخيه واذا كان على  
 أحدهما دين لا يلزم الاخ الآخر خردف شيء منه بدون رضاه ولا يجبر على دفع دين أخيه  
 بدون وجه شرعي (اجاب) مسكن المدين المحتاج اليه للسكنى لا يباع في الدين ولا  
 يجبر الاخ على دفع دين أخيه بدون كماله شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 عليه دين لانس طلبه أحد الدائنين لدى قاضي بلده واثبت عليه دينه باقراره به



لدي وكتب له اعلاما شرعيًا بالانفصال اذا احسن المدين على الدين ولم يكن له مال يوفي منه دينه سوى سفينة اتى بسافر فيها او يتكسب منها يكون لاقاضي بيعها او بعضها لوفاء الدين حيث كانت تبقى به وزيادة ولا تباع (اجاب) اذا امتنع المدين عن اداء الدين يبيع القاضي كل ما لا يحتاج اليه المدين في الحال على المقتضى به قال في الهندية يبيع في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يبدأ بالاسر فلا يسرو ويترك عليه دست من ثياب بدنه وقيل دستان والدست البدلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى صنف بضاعة من أحد عبدين ماذونين من قبل سيدهما بالبيع والشراء وذلك بعد النظر والمعاينة النمامة في المبيع حسب العادة التجارية بين الناس وقد استلم العبد الآخر الثمن من المشتري وكتب رقيمة بذلك وحصل من كل من البائع والمشتري القبض والقباض الشرعيان ثم جاء العبد الذي قبض الثمن ثانياً يوم الى المشتري وادعى وهو رقيق بالوكالة عن سيده ان العبد البائع لا يصح بيعه لانه غير مأذون ونصرفت الرقيق بغير اذن السيد موقوفة فهل اذا ثبت اذن السيد له بالتجارة يكون تصرفه بالتجارة بيعاً وشراءً صحيحاً ولا ينقض بدون وجه شرعي وهل لا رد الباعين الفاحش حيث لا تغير (اجاب) اذا ثبت الاذن نفذ البيع وللمأذون البيع والشراء ولو بغبن فاحش عند أي حنيفة رحمه الله على ما مشى عليه مصنف التنوير وصرحوا بان المقتضى به عدم الرد الباعين الفاحش بدون تغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ضمن شخصاً عليه دين لا تحرمه ان غرم فهل اذا هرب الاصيل ولم يعلم محله والحال ان للضامن الغارم منزلاً لا تقايه يباع المنزل المذكور (اجاب) لا يباع على المكفيل المذكور ما و مشغول بحاجته وضرورة سكنائه من العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر سلعة بثمن معلوم الى أجل معلوم وقبض المشتري المبيع وباعه وصرّف ثمنه في مصالح نفسه فبعد مضي الاجل ادّعى البائع الثمن من المشتري فادعى انه معسر فهل اذا ثبت ان البائع يملك سفينة فيجب شرعاً على بيعها ودفع ما عليه من الدين من ثمنها (اجاب) يباع على المدين ما فضل عن حوائجه الاصلية لا يفاء الدين والله تعالى اعلم (سئل) في مدّيون أكره بالضرب الشديد والحبس المديد على بيع دار سكناء في دينه وليس له غيرها ولم يمكنه السكنى فيما دونها فهل لا يكون هذا البيع نافذاً (اجاب) لا يباع مسكن المدين المحتاج اليه لضرورة سكنائه في وفاء ما عليه من الدين جبراً والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترى كوا في انشاء سفينة وتصدي بعضهم اشراء الخشب والحديد وما يحتاج اليه في ذمته باذن شركائه ثم تلفت السفينة وتعلل بانه معسر وله منزل كبير يزيد على حاجته فهل من دفع ما يخصه من كافة السفينة وتعلل بانه معسر وله منزل كبير يزيد على حاجته فهل يباع ويشتري له من ثمنه منزل يليق بحاله وما زاد يدفع فيما عليه (اجاب) يباع على المدينون كل ما لا يحتاجه في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يقال له عمر وأبو

١٢٦٥

١٩

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

رمضان

١٢٦٥

٢٢

شوال

١٢٦٥

٢٣

ذى القعدة

١٢٦٥

١٨

ذى الحجة

١٢٦٥

١

هو صومعته في العتبة بناحية المغرب وبدمي العلم ويقتي الناس بفتواه القاسية منها انه  
يقتي بحل المطلقة ثلاثا قبل زوج وبعد وفوق الطلاق على الحامض والنفساء والمرضع  
وبعد وفوق الطلاق في حال غضب الزوج وبقوله ان قوله تعالى فان طلقها فلا تقل له من  
بعد حتى تنكح زوجا غيره مخصوص بحال رضا الزوج لا بحال غضبه وبعدهم وفوق  
الطلاق على المرأة الوسخة غير المتزينة ويقول ان الحامل اذا طلقت ثلاثا وضعت ولدا  
ذ كرا تحل لطلعهها بوضعها لذلك الولد ويقول ان المرأة التي لمسا اولاد صغار لا يقع عليها  
طلاق ويقول ان الرجل اذا دخل على العاقل البالغ وحشته لا يقع عليه الطلاق لانه  
لا حكم له عليه ويقتي ايضا بعد وقوع الطلاق الثلاث في كسبه واحد فهل لا يعمل بهذه  
الفتاوى وهل ما وقع من ذلك ينقص ويوجب على كل مؤمن بعير هذا المنكر واراثة اذا  
كان قادرا (اجاب) يجب منع الجاهل المدكور عن الانما وحرز العزير اثره  
ولا يعمل بخرافاته المذكورة وعلى ولاية مورثه الله بهم الحكي رحمة الله ارب والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين حال طلبة له بدنه متعس في دفعه وادى  
الاعسار بدفعه حالا فهل اذا كان يملك حليما وضوعا عند صاحبه الدين يدفعه القاضى  
جبرا عليه لو فاء الدين وليس له الامتناع من ذلك (اجاب) اذا امتنع المدعى من ادائه  
الدين يدفع القاضى عليه ما لا يحتاج اليه في الدار على ما يقتضيه الله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل عليه دين لا فاء له من امواله ولا من اموال غيره ولا من اموال غيره ولا من اموال غيره  
الدين وان امتنع به عليه جبرا (ا- ب) يباح في الدين ان يهرس العقار به بدلا  
بالايسر فاليسر ويترك عليه دس من ثياب نفسه وقما وسفان ران له ثياب يملكه  
ان يجتزى بدونها بيعت واشترى له ثوب يلبسه ويقتضى الدين بالباقي وكذا اذا كان  
مسكن يمكنه الا كفا بدونه ويباح بل لا يحتاج اليه في الحان كفا حاشي الارض  
الهدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقامه لانه في وصية على دينه وعنه  
مال فهل اذا بلغ اليتم بعد ذلك رشدا وتحتى رشده يكون له اخذ ما تركه له والده بعد  
الوصي من الاموال ولو كان اخرس حيث كان له اشارة مفهومة (اجاب) صرحوا بان  
ايماء الاحرس كالإيماء باللسان في اعداء الخدم والاشهاد له بعد بلوغ رشده احد ما يستحقه  
من يد وصية حيث لا يمنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له من عند آخر ثياب  
بالبنينة الشرعية والدين بعض عقار ليس محمدا بالساكنة بل زائدة عن الساكنة وفي الدين  
وزيادة فهل اذا ثبت ذلك بالبنينة الشرعية يسوغ لآخر ان يجبر على بيع عقاره او يرد  
به الدين واذا امتنع من ذلك يدفعه القاضى (اجاب) في الخبرين وان كان يملك الدين  
ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويقتضى الدين ببعض ثيابه او بشرى به  
يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه يمكن اولى من الجمل بالورع عند ادائه  
مسكن يمكنه ان يجتزى بصادقته يدفع ذلك المسكن ويقتضى الدين ببعض ثيابه ويقتضى

٢٨	١٢٦٥
صفر	
٣٠	١٢٦٦
ربيع الاول	
٢٦	١٢٦٦
ذى القعدة	
١٥	١٢٦٦
صفر	
١٤	١٢٦٧

بالمباقي مسكننا يكتفيه وعن هـ. إذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج إليه في الحال حتى يبيع  
إليه في الصيف والنظ في الشتاء اهـ ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في  
امرأة ترتب عليها دين لم تجل من الثمن قدره سبعة آلاف قرش وأربعة أئمة وستة  
ونلاثون قرشا من صابون ودخان ورهنت عنده في ذلك دارا تسكنها هي وأولادها  
تملكها ما كانا مانعا صابون غير هارها فاسد الاجل معلوم وكتبت له بذلك على نفسها  
وثيقة وسأمت له حجة الدار المذكورة بعد وفاء الاجل بسنتين طالب منها المبلغ المرقوم  
وشدد عليها في ذلك الطالب فجهزت عن الدفع له من كل وجه وأرادت تقسيط الدين  
المذكور على الاشهر فأنه ادفع له كل شهر خمسة وعشرين قرشا من ايجار الدار  
المذكورة لان اسماها ايساوى خمسين قرشا فكل من الايجار خمسة وعشرين قرشا وأفع  
له الخمسة والعشرين الدافعة فامتنع رب الدين من قبول ذلك امتناعا كليفا فلا انه  
هذا الوجه يكون استيفاء السهم الدين على خمس وعشرين سنة وأراد أن يبيع الدار  
المذكورة تكال على رهنيتها عنده والحال ان الدار اذ ابرزت للبيع لا تساوى تسعة  
آلاف قرش مع شدة الرغبة فيهم الماشترين لها وهل إذا قال رب الدين أما أخذها  
بخمسة عشر ألف قرش ادنى ديني منها وادفع لها بقية الثمن المذكور وهو سبعة آلاف  
قرش وخمسمائة وأربعة وستون قرشا نقدية حاله لتجارب ذلك شرعا وتجبر المديونة على  
بيع دارها بالثمن المذكور لاجل خلاصها من الدين المترتب عليها ولو تأخر منه باقى  
الثمن المذكور لشترى لها دارا على قدر سكنها وتكون نارا لها هذه داخلة فيما يباع  
على المفاس ولا عبرة بدعواه التقسيط الذي أراده لانها غنية بذلك (أجاب) يباع  
على المديون ما لا يحتاج إليه في الحال وقد صرح العلامة الرملى كغيره بان المديون اذا  
كان له مسكن ويمد به ان يجتزأ بمادونه يباع ذلك المسكن ويقضى الدين ببعض  
ثمنه ويشترى بالمباقي مسكن يكتفيه ومنه يعلم الجواب والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل عليه دين لا ح ولا رجل المذكور عقار في بالدين زائد عن سكنه فهل يجبر  
المدين على بيعه ويؤتى منه الدين ولو كان العقار المذكور منزلا يمكنه الاستغناء ببعضه  
يباع البعض الآخر (أجاب) يباع على المدين ما لا يحتاجه في الحال ان أبى بيعه لوفاء  
الدين لا ما يحتاجه لضرورة سكنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف أربعة  
اولاد كوروا بنتي وزوجة واولاد نصر وأحدهم بالغ فصار البائع يتصرف في حال  
حياة والده وأفاه وصية ائتم مات ولدهم وترك ما يورث عنه ثمر عام من عقار ومواش وغير  
ذلك فقسها البائع المتصرف بين الورثة وخارج عنه نصيب القصر فهل اذا بلغ القصر  
ارادوا اخذ نصيبهم من بائعهم له من له منهم حيث كانوا بلغا رشدا (أجاب) اذا  
بلغ اليتيم رشدا يكون له طالب ما يخصه من تركته وليس لواضع اليد على ذلك  
منعه بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله ولد آخر من فاضل ووصى

ربيع الاول

جمادى الثانية

١٢٦٧

٢١

١١٦٧

١٢٦٧

٢٥

(الحجرو الماذون وبلوغ النكاح)

شعبان	سنة
١٧	١٢٦٧
شوال	
١٩	١١٦٧
جمادى الثانية	
١٣	١٢٦٨
	٢٤
رجب	
٢٦	١٢٦٨
شعبان	
٢٥	١٢٦٨
ذى الحجة	
٢٤	١٢٦٨

مختار على الولد المذ كور استولى على مخافات المتوفى المذ كور ثم بلغ الولد الاخرس المذ كور  
 رشيداً محسناً للتصرف بإشارة مفهومة وصناعاته الآن الفراشة ويريد الآن أخذ  
 ما استولى عليه الوصى المختار من نكاح أبيه الميت المذ كور فهل يجاب لذلك (أجاب)  
 نعم يجاب لذلك حيث تحقق رشده بالوجه الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) هل شخص  
 له منزل ورثه عن والده ساكن فيه مع عياله لم يكن له غيره ولا يدريون لا شخصاً أرادوا  
 بيعه ولو فاهم لهم عليه من الدين فهل لا يبيعون لهم ذلك حيث كان هذا المنزل مكرماً  
 عياله ولم يكن له منزل غيره (أجاب) يباع على المدينين كل ما لا يحتاج اليه من المال  
 يباع المنزل المذ كور ولو فاهم الدين إذا كان المدينين محتاجاً اليه لضرورة سكنى ولا يبيعون  
 إلا ما يحتاجون له من عياله والله تعالى أعلم (سئل) رجل له دار لا تقبل فيه أهله ساكن فيها  
 دار في بلدة أخرى غير ساكن فيها وعياله ببلدة أخرى لا تملك داراً لا تقبل فيه أهله ساكن فيها  
 هذه تترك له الدار لا تقبل فيه وعياله ببلدة أخرى الدار الثانية لعضة من الثابت عليه  
 شرعاً (أجاب) يباع على المدينين كل ما لا يحتاجون له من المال يباع ما لا يحتاجون له  
 كانت لا تقبل فيه ولا يملكه إلا كفافاً بما دونها يباع الدار إذا كان حيث لم يكن من المتناول  
 ما يوفى منه الدين والله تعالى أعلم (سئل) رجل فلاح في بلدة معينة ساكن فيها  
 وانصرف في ملكه بالبيع من غير أن في المصروف شيء ببلدة أخرى كمن يورثه  
 صحباً ولا يتصرف صحبه بالبيع على أن شجته وإذا أراد شجته إلى الدار يبيع ما لا يحتاجون له من  
 ذلك (أجاب) للمالك التصرف في ملكه بالبيع حيث لا مانع وليس لشجته ببلدة معينة بالبيع  
 الصادر منه مستوفى بشرائط المحنة والتمتع والمدينين والله تعالى أعلم (سئل) رجل  
 رجل مات عن زوجين وعن أولاد ذكور وأما أولادهم فاصغر وزكراً ما يورثه عنه شرعاً فوض  
 الورثة أيديهم على نكاحهم ورثتهم من قمار وغيره ما عدا المصروف وأدوا بينهم فيها ما  
 إذا بلغ القاصر رشيداً يكون له مطالباتهم بما خصه من تركته وأبى بالوجه الشرعى إذا لم  
 يكن له وصى أخذ من كل كماله (أجاب) للبيم بد بلاغ رشيداً ما لا يقبله من المصروف  
 من أهله وولده ويقتضى له بذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) وصى على قصر  
 وعلى ما لهم لهم قطعة أرض زراعية أمير المؤمنين يبيعهم ويشتريهم الوصى بده عليهم ما يورثون  
 له من المصروف على زراعتهم من ما لهم الذي يبيعهم وحصل فيهم المصروف والآن يبيعون ما يورثونهم  
 وطلبوا أخذ ما لهم من الوصى ومحاسنهم على غرضهم هل يجابون لذلك (أجاب) نعم  
 يكون للقصر المذ كورين أحدهم من يد الوصى فيعاقب بلوغهم ورشدهم ما يورثونهم  
 الشرعى والله تعالى أعلم (سئل) في عبده في ماذون بالبيع والماله إذا غلبت من قبل  
 ببلدة تترك عليه دين ولزمه من أصل دين ببلدة أخرى وكسب على نفسه دين ببلدة أخرى  
 فهل إذا عاقب وحصل له بسار يكون له الدين الذي لم يحل؟ وإذا مضى له دين ببلدة  
 عتقه وبساره (أجاب) كل دين وجب على الماذون ببلدة أو ببلدة معينة ما يبيع

وشراء ونصب يتعلق برقبته يباع فيه بحضرة مولاه ودية معلق بكسب حصل فيه ل الدين  
أو بعده واذا اعتق وعليه ديون يكرن لاربابها مطالبته بها والله تعالى أعلم (سئل) في  
شخص بلغ من العمر ثمان عشرة سنة باءا بأبيه وجمع من المسلمين بذلك فهل والحال  
هذه يحكم ببلوغه بالسن ويحكم ان يباشر عهده نكاحه بنفسه واذا طلق يقع طلاقه اذا  
تحقق ما ذكر (اجاب) في الترتيب روي عنه بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والانزال  
واجابوبة بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد منهما شيء حتى يتم اكمل منها خمس  
عشرة سنة به يقتضى فاذا تحقق بلوغ الولد هذا السن حكم ببلوغه في جميع انصر فاته والله تعالى  
أعلم (سئل) في مدين لرجل توافق معه على أن يرهنه دارا مالا كن فيها واذا مضت مدة  
لذا باع رب الدين الدار في دينه ولم يسلم المديون الدار لرب الدين على وجه الرهن كما ذكر  
بل صار ساكنها مع عياله حتى مضت المدة فاراد رب الدين بيعها واستيفاء دينه فقهر  
على مالها المدين في حال اذ لم يالك للمدين واها ولم يكن له ما يابونه هو وعياله غيرها ولم  
تكن زائدة على كفاها وعياله لا يغير على بيعها (اجاب) يباع على المدين مالا يحتاجه في  
الحال فلا يباع عليه المنزل المحتاج اليه لضرورة كفاها حيث لم يتم رهنه والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا لمهدين لثمن ذي شوكه فطالب رب الدين المدين  
بماله عليه فلم يدره يملكه وذلك المكان بخبره على بيعه وجبته لى حاكم السياسة  
فباع مكانه وهو محبوس بنحو ثلث قيمته فهل اذا ثبت ان قيمة المكان المذكور عشرة مثالا  
وجبره الدائن على بيعه بثلاثة يكون البيع باطلا حيث لم يرض به المالك ولم يجزه (اجاب)  
يباع على المديون كل ما لا يمتنع في الحال فلا يباع عليه منزله المحتاج اليه لضرورة  
سكناه لاجل الدين فلو اكره على بيعها اهاشر عياله والحال انه يكون له فسخ البيع بعد  
زوال الاكراه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اولاد ذكور قصر علمه كون دارين  
عن مورثهم وضح ابن عم العسر يدعى الدارين المذكورين بغير موصوع شرعى فهل اذا  
بلغت القصر الاثر الرشدي يكون لهم أخذ الدارين المذكورين من يد ابن عمهم المذكور  
حيث كان المالك ثابتا لهم عن مورثهم بالبينة الشرعية (اجاب) للقصر بعد بلوغهم  
بصفة الرشيد المطالب بما آل اليهم عن مورثهم ويؤمر واضع اليد على ذلك بقسليم ذلك  
اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في المديون اذا كان عليه دين ثابت  
وبس عليه وادامته رخصه في بقاء كغيره بحيث اوبىعت تقي بالدين ويبقى من غنما  
مقدار يشتري به مكالاة تاجه بقدر ضرورته فهل اذا تحقق ذلك بين يدي الحاكم  
الشرعى ولم يكن عنده تدبير به دينه تباع عليه الحصص من البيت ومن المنقول ويوفى  
دينه من ذلك ويشتري له بما زاد من الدين مكار لاثنى به (اجاب) يباع على المديون  
مالا يحتاجه في الحال لا يباع عليه من الدين الثابت شرعا ويعد في البيع بالمنقول ثم  
بالعقار الايسر فالايسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له معتوه ظاهرا لعتبه بين الناس

١٢٦٩

٥

صفر

١٢٦٩

١٣

شعبان

١٢٦٩

١

ذى القعدة

١٢٦٩

٢٥

محرم

١٢٧٠

٥

مات عن ورقة وله فحل بارضه ادعى على ورثته جماعة بان مودته م كان وهب لهم الفحل  
المذكور مع ارضه قبل موته فانكرت ورثته دعواه فبطل ادكاره وترد اثار العتق  
بين الناس لا يكون تصرفه ببيعة او غير هانا فذاويكون الفحل مع ارضه لورثته المعنوية ولا  
عبارة بدعواهم المذكورة على ورثته من غير تحقق ما يوجب بيعه بالوجوب الشرعي (جواب)  
لا تصح هبة المعنوية فاذا تحقق كون الهبة صادرة منه حال عتقه بالوجوب الشرعي لا يكون  
للموهوب لهم الاستيلاء على الاعيان الموهوبة وتندرج علمها ما بان بينه كون المتصرف  
داعق اولى من بينة كونه مخمل العقل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابن بالغ وعن بنتين قاصرتين وترك ما يورث عنه شرعا ومن جهل ما تركه استجار وفحل  
فوضع الابن البالغ يده على الفحل وانحجر بدون ولا شرع يستد من البنتين وهو  
ياكل ثمره وينتفع به ثبات المدة فهل والحال هذا يكون للبنتين القاسرتين بعد بلوغهما  
أخذ نصيبهما ومحاسبته على ما استعده من الثمرة استيلائه (اجاب) نعم للبنتين بعد  
بلوغهما بصفة الرشد الاستيلاء على ما يخصهما من تركات أبيهما وانضمين من استملكت  
نصيبهما من الثمرة بعد ثبوته شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات زوجه له كونه  
لم يقدر على مؤنتها بسبب فقره واعساره ولا كسبه له وفي ذمته من المراء المذكور  
حاله ومؤجله ولا يملك شيئا سوى حصة من دار يملكها والى ربه هو وأولاده ساكنون فيها  
لا تزيد على سكناءه وروعياله فهل والحال هذه لا يسوغ للثمة كم الشرعي الجبر على بيعه  
المحصنة المذكورة (اجاب) نعم لا يجبر الرجل المذكور على بيع حصته في الدار المذكورة  
والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ترتب بذهبه من لا ترو له مكان  
كبير زائد عن سكناءه فهل يجبر على بيعه واداء الدين الثابت شرعا يشتري من ثمنه  
دون له ولعياله وما زاد يقضى به الدين ولا عبارة بتملكه بسكناءه (اجاب) يباح في  
الدين النقود ثم العروض ثم العمار يهد بالايسر فلا يسر ويترك على المدين دست من  
ثياب بدينه وقيل دستان واذا كان له ثياب يملكه ان يشتري بدينه ما يبعث واشتري له  
ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن ويملكه ان يشتري بدينه ما يبعث  
ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكنا ليعيش فيه وذلك اذا كان له ما يشتري  
انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع المالك في الصيف والانتفاع في الشتاء وانه  
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر زبالة لم يملكه بستانه بثمان مائة درهم  
وأحضر آخر له ضمنه فيما عليه من دين الثمن فضمه بامرهم وكتب رثيته بالثمن وبالأضمان  
ونقل المشتري ما اذ تراه وأمر الضامن بوضعه في بستان المشتري فوضع حسب أمره ثم  
حصل من المشتري بمذير في أمواله فحجر عليه القاضي ونصيب له قيمته في دعواه فطلب  
البائع من القيم ما بذمه المشتري من الثمن من ماله فامتنع متعلا بالان المشتري لم يضعه في  
أرضه بتمسكه وادعى انه حال الشراء كان مبذرا لا يصح له بيع ولا شراء وان لم يجبر عليه



حال الشراء فهل يجبر على دفع ما بذمته من الدين ولا ينفعه التعلل بما ذكر وان أدى  
 الضامن الدين المذكور أو بعضه يكون له الرجوع عما أدى حيث كانت الكفالة بامر  
 المكفول ولم يجبر عليه الا به ذلك بمدة (أجاب) لا يجبر على حكم مكلفه عند  
 الامام وعند صاحبين يجبر عليه وبه يفتى ثم اختلفوا فقال أبو يوسف لا يثبت الا بقضاء  
 القاضى وعند محمد يثبت الحجر بنفس السفة ولا يتوقف على القضاء فبناء على قول أبي  
 يوسف ينفذ البيع قبل الحجر وللدائن مطالبة كل من المدين والكفيل واذا أدى  
 الكفيل دين الكفالة كان له الرجوع عما أدى على المكفول حيث كانت الكفالة  
 بالامر والله تعالى أعلم (سئل) من ضابط خانة بما هو مضمونه احضرت امرأة بخصوص  
 ما سرقته من جماعة وهجم على منزلها وأولادها واحضر واماء عندهم في الديوان وقد عرف  
 المدعون بعض ما سرق منهم وقد ائتمروا معا عرفوه ويبحث عما تملكه المرأة فوجدوها حصة  
 في منزل تملكها وقد صدر أمر الجلساء بهد عرض القضية عليه ببيع ما وجد في منزل المرأة  
 وأولادها مع الحصة التي تملكها وتسليم ما يتحصل من ثمن ذلك على المدعين بحسب ما لكل  
 كل واحد فطلب من المرأة بيع الحصة المذكورة فامتنعت مع ان ما ثبت عليها  
 للأشخاص المذكورين لا يفي ثمن الحصة مع ثمن الامتعة التي يراد بيعها به بل ولا بما سرق  
 من احدهم فما الحكم في بيع الحصة المذكورة (أجاب) ما يثبت بالوجه الشرعى ان  
 المرأة المذكورة اخذته من مالا كه تعديا خفية يكون لهم اخذها منها ان كان قائما وتضمنها  
 قيمته أو مثله ان كان هالكا أو مستهلكا حيث اختار والتضمنين فتصير قيمة الاشياء  
 المذكورة والحال هذه ديناً بذمتهما فيستوفى من مالها فان لم يوجد لها مال من جنس  
 ما وجب عليها من القيمة تباع عليها امتعتها وعقارها الزائدة عن حاجتها الضرورية وعن  
 سكنها ولا يباع عليها ما كان مشغولا بحاجتها الضرورية في الحال فقد صرح علماءنا  
 بأنه يباع في الديون النقود ثم العروض ثم العقار يمسد باليسر فاليسر ويترك على المديون  
 دست من ثياب بدنه وقيل دستمان واذا كان له ثياب يمكنه ان يجترى بدونها يبعث  
 واشترى له ثوب يلبسه ويقضى الدين بالباقي وكذا اذا كان له مسكن يمكنه الاكتفاء  
 باقل منه فعلى هذا ان لم تكن الحصة المذكورة زائدة عن سكنها الضرورية لا تباع في  
 الدين المترتب بذمتها ولا يبعث واشترى لها من ثمنها مسكن ضرورة سكنها ويقضى  
 الدين بالباقي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعتراه داء الجنون وصار مريضا مدة من  
 الشهور وله زوجة وأولاد قصر وأخ بالغ فوضع الاخ المذكور يده على جميع مخلفات اخيه  
 الجنون من مواشى وغيرها بغير وجه شرعى والحال انه لم يكن وكيلاً عنه في حال صحته ولا  
 قيساً من قبل القاضى فهل اذا أقام القاضى قيساً على حفظ مال الجنون يكون للقيم رفع  
 يد اخيه وأخذ المال منه وحفظه الى ان يشفى ومحا سبته على ما أخذه منه بالوجه الشرعى  
 (ب) اذ لم يكن للجنون المذكور رولى يقدم على القاضى فالولاية في ماله اليه فله

شعبان

١٨

صفر

ان يقيم وصيا يحفظ ماله و يتصرف فيه بالمصلحة وينفق على زوجته واولادهم من ذلك ولا ولاية الا في مال اخيه بدون تولية الحما كم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل معتوه بالغ لا يبي شيئا له دار و بعض اطفال زراة واد أم معتوه برجل اجني وله عمان شقيقان فلن تكون ولاية حفظ مال المعتوه المذ كور حتى يبق (اجاب) اذ لم يكن للمعتوه ولي من اولياء المال وهم الاب والجد ابوالاب ووصيه ما وصى وصيه ما وصى وصيه ما وصى (سئل) في امرأة تشاجت مع زوجها وطلبت منه الدلاق فامتنع فابراة من ماله عليه من باقى المنة ودم والمؤخر فطاعها في مقابلته ذلك ثلاثا وبعد ان ذهبت الى أهله اريد الرجوع فيما أبرأته منه متعلقة بانها سفيهة وتقيم بذنة والزوج يدعى الرشد وانها صالحة في ماله ويرقيم بذنة ايضا فهل لا تجاب لذلك ولا يكون لها الرجوع فيما أبرأته منه ولا عبرة بتعلقها المذ كور (اجاب) نعم ليس لها الرجوع على زوجها بما صحت الامرافة منه - يث لم يجز عليها قبل الابرأه ومنه ابى يوسف ان يحجر بالبدنة وقفا عن القضاء والله تعالى اعلم (سئل) في فاصرة جعل عليه قيم من قبل القاضي قد باع رشيدا ريد الا ان اخذ ماله من يده ويتولى امره بنفسه فهل والحال هذا يبيح له ذلك ولا عارضة للقيم المذكور (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي بلوغ القاصر رشدا يكرن له اخذ ماله من يده وصيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من في السن حتى صار هرما وثبت عدم غيظه ولا أمة فهل والحال هذا اذا تصرف في الامتعة بالبيع لا ينفذ تصرفه بالبيع في الامتعة ولا يحكم بنفوذ تصرفه فيها (اجاب) اذا كان الواقع ان الرجل المذ كوره معتوه لا يميز له حال البيع لا يتد بتصرفه ولا ينفذ والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن ابنها القاصر منه وعن امها وقسمت التركة وضم نصيب الابن من ميراث أمه وصار تحت يد أبيه والابن من الجدة أن يضع يدها عليه أو تضعه تحت يد غير وابه فهل لا تجاب لذلك رشدا ولا ماله وحفظه والتكامل عليه لولاء الامين وليس للجدة تسكاه عليه (اجاب) الولاية في مال القاصر المذ كور لا يبيح اذا كان له صلاح الجدة فان كان الاب منه سدا به سدا ووضع القاضي مال الصغير في يد عدل الى وقت الحاجة أو الى بلوغ الصغير كما في الواقعات والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وعن بنت فاصرة وتركت ما يورث عنها شرعا فهل يكون لابي البنت القاصرة حفظ ماله والى حال هذه (اجاب) نعم الولاية في مال القاصرة لا يبيح اذا لم يكن مبدرا متلفا مال القاصرة فلو كان كذلك فالقاضي ينصب وصيا لينزع مال القاصرة من يده ويحفظه والله تعالى اعلم (سئل) في ولد من غير عتات حصة في دار عن أبيه وله وصى أسقطها الولد لابن عمه من غير مقابل ولم ياذن له وصيه بذلك فهل والحال هذه يكون إسقاطه باطلا في الاعيان أو يكون موقوف على اجازة وصيه

٢٠ ١٢٧١

ربيع الاول ١٢ ١٢٧١

جادی الاولی ١٤ ١٢٧١

شعبان ٢ ١١٧١

صفر ١٧ ١٢٧٢

ربيع الثاني ١٧ ١٢٧٢

١٢٧٢

١٤

رمضان

١٢٧٢

١١

جمادى الثانية

١٢٧٣

١١

ذى القعدة

١٢٧٧

١١٨١

٢٠

٩

ربيع الاول

٧٤

١٦

(أجاب) اسقط المصير ما ورثه عن أبيه في تلك الدار لابن عمه لا غير شرعاً لا يعول عليه  
والحال ما ذكرناه (سئل) في امرأة ماتت عن ابنين أحدهما قاصر غائب  
والآخر بالغ حاضر وترك ما يورث عنها شرعاً فوضع البالغ الحاضر يده على التركة  
وتصرف في نصيب أخيه القاصر الغائب بدون ولاية شرعية فهل الحال هذه لا ينفذ  
تصرفه في نصيب أخيه القاصر ويكون له عند حضوره أخذ ما يخصه من تركته أمه  
بالفرضة الشرعية ولا يسقط حقه في الارث ولو مضى على ذلك خمس عشرة سنة وتسمع  
الدعوى فيه بعده متى تلك المدة (أجاب) للقاصر بعد بلوغه بصفة الرشد الاستيلاء  
على ما يخصه من تركته أمه بالغرض الشرعية بعد تحققه بطريق شرعي ولا ولاية للآخر  
في مال أخيه القاصر بدون وصاية شرعية وليس له الاحتفاظ وولاية التصرف إنما  
تكون للاب أو وصيه أو وصى وصية أو الجدة الصحيح أو وصية أو وصى وصية أو القاضي أو  
وصيه أو وصى وصية إذا كانت الرضاية عامة كأمه حوايه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل عليه دين بمائة ثابت وله بيت بقرى سكناه وسكنى عياله وترك ما يورثه من  
بيعه وأخذ ثمنه في دينهم فهل إذا ثبت الدين المذكور لدى القاضي لا يباع فيه بيته  
المذكور (أجاب) إذا لم يكن ذلك البات مرهوناً بالدين لا يباع على المدين إذا لم يكن  
زائداً عن سكناه مع عياله ولا يبيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جن وحصل  
له اختلال وصار لا يحسن التصرف بملك مكاناً بابه من أحد أولاده بدون القيمة بغبن  
فاحش ثم مات عن المشتري وعن ورثة آخر فهل إذا ثبت بالوجه الشرعي جنونه واختلاله  
وان يبعه المكان المذكور وهو بهذه الحال يكون البيع المذكور فاسداً (أجاب)  
بينة كون المتصرف ذاع عقله أولى من بينة كونه مختل العقل فإذا قامت البينة على  
جنونه حال بيعه ولم يثبت كونه صحيح العقل لا ينفذ بيعه ولا ينفذ والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل مات عن زوجة وولدين أحدهما قاصر والآخر بالغ ولم تقسم التركة فوضع الولد  
البالغ يده على التركة وصار يتصرف فيها ببيع وغير ذلك من غير وصاية شرعية على  
القاصر ومن غير مصلحة له إلى أن بلغ القاصر ويريد أخذه حقه بعد بلوغه فهل يمكن من  
أخذه حقه بالفرضة الشرعية وإذا باع الولد الكبير شيئاً من التركة ينفذ البيع في نصيبه  
فقط دون نصيب أخيه القاصر (أجاب) للقاصر بعد بلوغه الاستيلاء على ما فضل  
من نصيبه من تركته أبيه إذا كان رشيداً حيث لا مانع وإذا لم يكن للقاصر وصى فلا يخ  
والام ولا به الحفظ ومنه بيع المذخور وشراء النفقة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات عن أبيه وعن أمه وعن بنتين وابن قصر وترك ما يورث عنه شرعاً فهل إذا أرادت أم  
القصر أن تضع يدها على مال أولادها المذكورين بدون وصاية وولاية شرعية لا تجاب  
لذلك وتكون الولاية في مال القصر المذكورين للمجد المذكور (أجاب) الولاية  
في مال القصر المذكورين لمجدهم أبي أبيهم الميت حيث لم يكن مفسداً دون أهمم إلا أن

تكون ورخصا من قبل ابيهم اذ وصى الاب مقدم على الجد والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل اقرن زوجته لكل منهما بمقدوم معلوم من الدرهم بانه فرض وكتبنا عليه وثيقة  
 بذلك وهو يملك حصته في مكان ارادت الزوجتان جبر الزوج على بيع الحصته لهما في  
 دينهما يدون بقيتها والحال ان الزوج معسر ظاهر الاصار وسأ كن في الحصته المذكورة  
 فهل والحال هذه ليس لهما جبره على بيع الحصته لهما يدون بقيتها بل ينصرف فيها  
 باختياره بالبيع لمن شاء بالقيمة او ازيد ويوفي ما عليه من الدين لهما او لغيرهما من ثمنها  
 (اجاب) لا يجبر الزوج المذكور على بيع حصته المملوكة له لزوجتيه به يدونهما بل له  
 البيع لغيرهما او يؤمر بدفع الدين اذا باعها باختياره من ثمنها والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل له دين شرعي على امرأة ثبت عليها بين يدي القاضي وهي غتنة من دفعه له  
 متعالة بانه لم يكن يسهلها وراهم والحال ان لها عقارا غير مشغول بسكنهاها الضرورة  
 بل نواجره للغير فهل يكون للقاضي ان يبيع من عقارها بقدر الدين ويده له لربه عند  
 امتناعها من بيع ما ذكر (اجاب) اذا امتنع المديون من ابقاء الدين الشرعي ومن بيع  
 ما لا يحتاجه لا يفاء الدين من ثمنه يكون للقاضي بيع ما لا يحتاجه المديون في الحال ويبدأ  
 بالعروض ثم بالعقار الا لا يسر فلا يسر ويترك على المديون دست من ثمنه ويبذل دستان  
 واذا كان له ثياب يكتفي بدونها بيعت ويشترى له ثوب يلبيه ويقضى الدين بالباقي  
 وكذا اذا كان له مسكن يمكنه الا كتمها يدونه فلولم يكتف باقل منه لا يباع عليه والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد احدثهم بالبع وترك ما يورث عنه شرعا وصار  
 المانع يتصرف في التركة من غير ولاية شرعية صرفا خادجا عن الشرع فلما باع التمس  
 المدين بعد موت مورثهم بثلاث سنين ارادوا محاسبة ابيهم على ما يخصهم من تركه ابيهم  
 الاستيلاء على نصيبهم من ذلك به خصم ما صرفه عليهم في مصالحهم بحسب الملائين  
 دعي انه صرف عليهم مبالغ جسيما زائدا عن اماناتهم بكثير بحيث يكذب فيه ما ادعى صرفه  
 عليهم مظاهر الحال فهل لا يجب لذلك ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركه ابيهم بعد حسابان  
 ما صرفه عليهم في مصالحهم ونفقهم بحسب اللائق ولا يقبل قوله في الزائد عن ذلك  
 (اجاب) نعم لا يجب الاخذ لذلك والحال ما ذكر بالسؤال ويؤمر بتسليم نصيبهم من تركه ابيهم  
 اليهم بعد بلوغ رشدهم وحسبان ما نفقه عليهم من مالهم بحسب اللائق بهم حيث  
 لا وصي لهم وهم في حجره والله تعالى أعلم (سئل) في اربعة اخوة في معيشة واحدة يستحقون  
 اطيانا اميريه بعضها فيه غرس من نخل واشجار وبعضها حال من العرس ويما يكون ايضا  
 عقارات من دور واما كن سكن وسواها وغير ذلك ويملكون اصابا لهم للحرث وغيرها  
 وآلات حراثة ونحاسا ونقودا ونبوبا وغير ذلك مما يملك مات احدى منهم عن ابن وابنة  
 فاصرين وزوجتين فقام القاضي احدا لاختوة وصيا على الابن والابنت ثم بعد مدة توفيت  
 الابنت عن امها وزوج وولاد قصر منه كل ذلك قبل قسمة تركته المتوفى فهل يكر

١٢٧٤

٢٧

١٢٧٦

٢٠

١٢٧١

شعبان  
٢

٧٨

صفر  
١٧

١٢

ربيع الا  
١٧

جمادى الثانية سنة

١٢٧٧

١١

لزوجها الاستيلاء على ما يخصه ونخص اولاده القصر بما يخصها عن والدها مما يجرى فيه الميراث ومن الارض المفروسة تبعاً للشجار ولو كانت اميرة حيث كان الزوج المذكور قادراً على حفظ مال القصر ولم يكن فيه مانع يمنع شرعاً من الاستيلاء على نصيبهم (أجاب) الولاية في مال القصر لا يذهب اذ لم يكن مفسد المال فيكون له والحال ما ذكر الاستيلاء على نصيبه وانصباء اولاده القصر بما يخصهم فيما آل الى امهم من تركه ابيهما من جميع ما يورث عنها شرعاً حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في قصر جعل القاضى امهم وصياً عليهم وللقصر المذكور بن جده ام ابيهم تريد نزع ما لهم من يد امهم الوصى عليهم بدون وجه شرعى متعلقة بان لها الولاية في ما لهم له كونها ام ابيهم فهل لا تجاب أم ابيهم لذلك وتسكون الولاية في ما لهم لا هم الوصى عليهم حيث كانت الوصى المذكورة متصرفة في مال القصر بما فيه المصلحة لهم ولم تكن خاتمة (اجاب) لا ولاية لام الاب في مال اولاد ابنا القصر حيث لم تكن وصياً عليهم من قبل الميت او القاضى مع وجود امهم الوصى عليهم من قبل القاضى الذى له ولاية ذلك والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج كفلته امه به فطالبها الدائن به فادعى الابن والام الاعسار عناداً ومطالبة ويريد ان افامة بفنسة على ذلك فهل اذا قام البائع بفنسة على يساره مما يجبر ان على دفع الدين له ويبيع ما راد على مسكنه من بيت يملكه لو فاء الدين (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى يسار كل من المدين والسكفيل بالدين يكون له مطالبة ابيهما شاء ويؤثر ان بادائه جبراً حيث لا مانع واذا امتنع المطالب من ادائه ما عليه من الدين يباع عليه كل ما لا يحتاجه في الحال ويبدأ باليسر فاليسر ولا يباع عليه مسكنه الا اذا زاد عن ضرورة سكنه مع عياله فيباع ويشترى له مسكن على قدر حاله وما زاد يدفع لرب الدين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابيها وبن زوجها وعن ابنين فاصغر بن منه وتركت ما لا تحت يد امين بنت المال فهل اذا كان ابو القصر عليه دين ومركباً لام ولا تليق ويختص منه على مال القصر ان يسدد منه دينه وبصره في الامور التي لا تليق بسبب سوء اختياره يكون للقاضى جعله تحت يد امين من قبله أو يجعل عليه فيما يحفظه وينفق عليهم ما منه (اجاب) اذا تحقق للقاضى بطريق شرعى ان الاب مبدور ومثل مال ولديه المذكورين يكون له نصب وصى عليهم ما مع وجود الاب المفسد المبذور لانه تصرف في ما لهما ويحفظه والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ابنين احدهما فاقصر والاخر باع فاقام القاضى البائع وصياً على القاصر ولما بلغ القاصر وهو غير رشيد ينفق ما في يده في المحرمات وغيره مصلحاً له اراد ان ياخذ ما يخصه من تركه ابيه من يد اخيه فنفقه الاخ متعللاً بانه غير رشيد فهل له ذلك حتى يثبت رشده لدى فاض لا سيما والاخ الكبير متبرع بالاتفاق عليه من ماله (اجاب) نعم له ذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في عبد رقيق في يده دراهم من اكتسابه وهو

شوال

١٢٧٧

٩

ذى القعدة

١٢٧٧

٢

محرم

١١٨١

٢٢

ربيع الاول

١٢٨٢

٢١

ملوك الشخص معلوم ولم يكن عليه دين لآحد فهل يكون العبد وما يبدؤه اولاده المذكور  
حيث لم يكن العبد المذكور مكاتباً (أجاب) نعم يكون العبد المذكور وما يبدؤه من  
اكتسابه ملكاً لنفسه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
تملك جارية عن مورثها بطريق الميراث ثم ماتت هذه الجارية عن سيدتها المالكة لها  
عن مورثها فقط فهل يكون ما يبدؤها وجميع ما تركتها لسيدها المذكور كورة ولا شيء نسب  
لاحد غيرها (أجاب) اذا كانت تلك الجارية مملوكة لهذه المرأة خاصة بالارث عن  
مورثها المنحصر ارثه فيم اولى لم تكن معتقة من قبل مورثها حال حياته أو بعده ومذكور  
لاحد غيرها ملكاً لها في يدها يكون ما في يدها ملكاً لها لا يملكها الا بطريق الارث اذا الرقيق  
لا يرث لان الميراث مبنى على ملك المورث والارث في هذه الحالة لملك لها وهذا حيث  
لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت صغيرين وعن ابنتها ابنة  
آل اليه من متروكات امرأته وضع يده عليه ابوه ولولدها بنت وبنته خالها ابنته من  
أبي الميت نصيبهما من ذلك ليضعها ايديهما عليه فهل تكون الولاية على مالهما لاب  
الميت المذكور ينفق عليهما منه وليس للخال والخاله من امة في الميت في ذلك ولا اخذ  
شيء منه والحال هذه حيث كان اميناً او اديناً غير مفسد ولا يكره عدم تنازعه فيه اذ  
من الولاية ولا جنة في حقه (أجاب) الولاية في مال اليمينين لا يبعد ما لو لم يمت لوصى  
وصيه ثم لا يبعد ابى الاب ثم لوصيه ثم لوصى وصيه ثم لمن نصبه القاضى وليس للخال والخاله  
ولاية في المال بدون تولية شرعية من قبل الاب أو القاضى عند كون ابى يدى شي منه  
اتلاف مال الايثار ولا يجب على ابى المذكور ان يتبرع في مالهما والله تعالى أعلم (سئل)  
في امرأة بلغت من السن ست عشرة سنة كاملة وطعنت في السابعة فهل اذا ادعت  
الحيض والحال هذه نصده في دعواها ويثبت بلوغها به ايضا اذا النساء موقعات  
على ارحامهن أم كيف الحال (أجاب) بلوغ الغلام بالاحتلام والاجبال والانزال  
والجارية بالاحتلام والحيض والحبل فان لم يوجد فيهما شيء من ذلك لم يمتد كل منهما خمس  
عشر سنة بغيره حتى لاصراهما راسل زمانا واذا في مدة البلوغ الغلام اثنتي عشرة سنة  
وللجارية تسع سنين كمالها والخمسة فان رجعها بان بلغها هذا السن فبالا بلوغها وان لم  
يكن كدهما الظاهر بحيث يكون كل منهما من جملة من يتعلم مثله ان فسر امامه البلوغ كما في  
الدرواح والشيء ومنه يعلم حكم الحادثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه ديون  
لاشخاص معلومين من بضائع اشتراها منهم ره ره فربها وحل أجلها او ضمن ثل الدين  
رجل آخر بامر الدين فهل اذا لم يوجد سند من النقود والامعة ما يفي بالدين المذكور كورة  
وله عقار وملوك له معد للاستغلال زائد عن سكنه ومسكنه عيال يكرن لارباب الدين  
أو الضامن بعد اداء الديون بطريق الكفالة بامر الدين فمكاييف المدينين مع ذلك  
العقار لو فاء الدين الشرعية الثابتة فان امتنع من بيعه باع ذلك القاضي عليه لو فاء

سؤال  
٢٠  
سنة  
١٢٨٢

صفر  
١٤  
سنة  
١٢٨٣

شعبان  
٢  
سنة  
١٢٨٣

صفر  
٨  
سنة  
١٢٨٥



الديون اذالم يوجد شيء لوفائها سوى ما ذكر (اجاب) نعم يؤمر المديون ببيع عقاره المذكور  
لوفاء ما عليه من الديون لاربابها او للضامن بامر به بدادتها لاربابها او المحال ما ذكر  
بالسؤال فاذا امتنع باع القاضى ذلك عليه على قوله ما المقتضى به حيث لم يوجد عند  
ما يفي بالديون سوى ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليوب بما مضونه  
فعرض لحضرتكم ان رجلا يدهى حسن بك سابقا باع ارضا عشرونية لشخص آخر  
يدهى الحاج محمد سكر بثمان مائة مائة قبضه البائع من مال المشتري المذكور وبيع  
تمام البيع المذكور شرعا تقايلا للبيع وبقى الثمن بدمية البائع ثم اراد البائع  
المذكور ان يرد ارض المذكور ليدفعه واني المشتري المذكور عن ذلك وبلاستعانة  
عن ذلك من حضرتمكم والعلماء بمجلس استئناف مصر قد اجبهتم عن هذه المادة  
بما انصه ان الحق في حبس تلك الاطيان بعد الاقالة للمشتري الى حين استيفاء  
مادفعه من الثمن وهو مقدم على سائر الغرماء ولا حقه في الانتفاع بها بزرعة او غيرها  
بدون اذن مالكها والمطالب بما عليه من الاموال مالها ولا عبرة بنزاع المالك لانه  
عن الاطيان المذكور كورة وهي محبوسة في يد المشتري ويؤمر المالك بوفاء ما عليه من الثمن  
الى المشتري فان امتنع باع عليه القاضى جبراً وبذلك ينقطع الاشكال في هذه القضية  
وبناء على ذلك صدر الحكم من مجلس الاحكام بالاجراء على وجه ما تقدم ثم بعد ذلك  
صار النشر عن بيع هذه الاطيان لسائر الجهات لمن يرغب ثم رسي خزانها على شخص آخر  
بثمان ازيد من دين الحاج محمد سكر المذكور والحاجس للاطيان المذكور الا ان المديون  
المذكور عليه ديون بمجاعة أخر حال بحيث لا تزيد مدة دار ثمن الارض المذكور كورة على  
مجموع تلك الديون والمديون معترف بجميعها ولم يوجد عند فقود ولا عروض تفي بتلك  
الديون وبذا تعين بيع الارض المذكور لوفاء تلك الديون والمديون تمتنع من وفائها حالا  
وبيع الارض المذكور لوفاء تلك الديون وحبس لذلك مدة تزيد عن شهر ليدفع تلك  
الارض فلم يبيع ورب الدين المحبوسة عند الاطيان المذكور كورة يرغب بيعها لوفاء دينه وما  
بقي يوزع على باقي الغرماء فهل والحال هذه يسوغ للقاضى بيع تلك الاطيان جميعها  
لوفاء ما ذكر على هذا الوجه ولو كان ثمن الارض يزيد عن الدين المحبوسة عليه الاطيان  
المذكور كورة حيث كان هناك ديون أخر ثابتة باعتراف المديون المذكور كورة لا يزيد الثمن  
على مجموعها وهو تمتنع من وفائها لاربابها وعن بيع الارض لوفائها ايضا ام كيف الحال  
(اجاب) لا مانع من بيع القاضى تلك الارض والحال ما ذكر على قول الصاحبين المقتضى  
به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لانا وله أملاك فارادوا بيعها فيما  
عليه من الدين فهل لهم بيع ما سوى منزله الساكن فيه للاتفاق به ولو كبيرا (اجاب)  
بياع على المديون كل ما لا يحتاجه في الحال بمقدار ما عليه من الدين واذا كان له مسكن  
كبير يمكنه الاكتفاء بقل منه مع عبالة يباع أيضا لذلك ويشترى له من نفسه مسكن

لائق على قدر كفايته سكناه مع من تلزمه نفقته به ويدفع ما زاد من ثمنه في دينه أما إذا  
كان لا يز يد على ذلك فلا يباع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من الضابطية مضمونها  
شخص مدين والدن الذي عليه ثابت خصوصاً وهو مقر به واداملاك لا نسبوا امتنع  
من بيعها امتعاً لا بأنها ما وصلت قيمتها أيسر من القاضى ببيعها جبراً عنه وسداد الدين  
من ثمنها حيث بلغت قيمتها تؤمل الافادة عما ذكر (اجاب) اذا كان على شخص دين  
شرعى لشخص او اشخاص ثابت شرعاً ولم يكن للمدين ما يوفى منه الدين المذكور سوى  
عقاره مثلاً فإنه يؤمر ببيعها لوفاء الدين منه فان امتنع بابه القاضى بثمن مثله لوفاء دينه  
المذكور بثمنه وذلك فيما عدا ما سكنه مع عياله الذى ليس زائداً عن سكناه معهم فإنه  
لا يباع في الدين على ما عليه العمل والقنوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين  
لا تحروم يملك من حطام الدنيا الفانية سوى مكان معد لسكنه هو وعائلته فقط فهل يجبر  
على بيعه وسداد ثمنه في الدين المذكور أم لا وإذا لم يبيع شرعاً في الدين المذكور فسا  
الحكم في ذلك (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لائق به الذى لا يزيد على سكناء  
مع عياله لا دأماً عليه من الدين الا اذا كان المسكن مرهوناً رهن شرعياً سلماً الى رب  
الدين فارغاً غير مشغول بما يمنع تمام الرهن كسكنى الرهن فيه او وجد رهنه متعينه في ذ  
تقدم رهن تام على هذا الوجه وحل اجل الدين ولم يرد له الرهن امر ببيع الرهن لادائه  
لربه وان لم يتم الرهن لا يباع حيث كان كما ذكرنا اولاً ولا تنذر بمرته والله تعالى اعلم  
(سئل) بأفادة من حضرة فاضى المنصورة مضمونها وبه ما جرم من لسبب اذ تسكن  
هذه المحادثة وهى رجل توفى عن والدته وزوجته وولد فاصبر مرزوقاً من الزوجة  
المذكورة ثم توفيت والدته المتوفى وصار الولد في وصاية عمه اخ والده لا يسر واستغفر  
الوصى المذكور على استحقاق ابن اخيه المذكور ومن ترك والده ثم لما بلغ سن  
الولد فوق ثلاث عشرة سنة ادعى الولد المذكور انه بلغ وشهدوا اراد محاسبته هم الوصى  
المذكور على استحقاقه من متروكات والده فهل للولد المذكور ذلك اذا ثبت بلوغه ورشده  
بالبنية الشرعية ولا يقبل ذلك منه بمجرد دعواه نروم الافادة مما تنبى به الاصول  
الشرعية في ذلك (اجاب) اما دعوى البلوغ من الولد المذكور بعد بلوغ سنه ففرق  
ثلاث عشرة سنة فقبوله منه بقوله حيث لم يكذبها الظاهر ولا يمين عليه ان فسر ما بالبلوغ  
كما في رد المحتار نقلاً عن الشرنبلالية من بلوغ الغلام واما دعوى الرشد فلا عند الامكار  
مالم تقم بنية شرعية عليها والله تعالى اعلم (سئل) من وكيل المالىة عن شخص له  
بنت وللبنت المذكور استحقاق في ربيع وقف فوكيل ناظر الوقف يريد رفع يد والدها  
المذكور عن استحقاقها المرقوم ووضعه بصندوق الايقام الموجود في مصلحة بيت المال  
بقوله ان الاب المذكور مع بلوغ فيه عدم الامانة وانه عديم الكسب وحيث ان الاب  
المذكور غير متمثل لذلك لثبوت ابوته لبعته المذكور وولايته عليها شرعاً فتؤمل المتفضل

صفر

١٩

١١

ربيع الثاني

٢١

عالم بما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) الولاية في مال العاصرة لا يها ما لم  
 يقع عدم امانته على ذلك المال فان ثبت انه متلف للمال ومبذور فلا قضاء ان ينصب  
 عليهم او يصيا لحفظ مالها والتعرف فيه بالمصلحة ولا نظر شرعا لعدم كسب الاب والله  
 تعالى (سئل) في رجل عليه دين وله ضامن غارم وصار يبيع جميع ما يملكه من  
 بضاعة وقهوة وملبوسات وما اشبه ذلك حتى صار لا يملك شيئا مطلقا خلاف نصف  
 ممكن لا يحتاج سكنهم عيالا لا يثق بحاله غير زائد على سكنه الضروري فهل لا يبيع على  
 بيع نصف المكان المذكور اتميم بينهم عياله حيث لم يكن مرهونا في مقابلة الدين المطلوب  
 منه (ا ب) نعم لا يبيع المدينون المذكور على بيع نصف المنزل سكنه المذكور ان كان الواقع  
 ما هو سطر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفى وترك اولاد ذكور او اناثا بعضهم بالغ  
 وبعضهم فاصر وزوجة ام الاولاد القاصرين وقبله جعل اجداد اولاده البالغين وصيا  
 على العاصر بن اعدائه وكفايته للوصاية وكتب بذلك ورقة ولزوجه المذكورة اب يريد  
 ان يتولى على نصيب القصر ويتصرف فيه يدون وصاية ولا وجه شرعي متعلا بانه  
 اولي من اخيرهم فهل تكون الولاية في اموال القصر من اموال الوصي المختار من قبل ابيهم  
 حيث لم يقم به مانع دون جدهم ابي امهم ويمنع الجدهم اجدادهم من معارضة الوصي المذكور  
 بدون وجه شرعي (اجاب) نعم الولاية في اموال القصر المذكورين والتصرف  
 في اموالهم المختاروا الحال ما ذكر دون جدهم ابي امهم نيل من معارضة الوصي المذكور  
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من عاقلة مصر مضمونها ورد  
 الشرح المسطر من سعادة نازارا القاني والجاردة في ٢٠ ربيع الثاني سنة ٩٢٢ ومعه  
 سؤال من حضره حسين خري بك لاجل اعطاء الحكم الشرعي من حضره تكم عليه  
 ونصه في مسلم تزوج بعتد صحيح شرعي كتابه رشدة محسنة للتصرف ذات املاك خاصة  
 بها اراد ان زوج منه من النصف في املاكها الابانة محبا عليها ولاية النكاح فهل  
 يمنع الزوج المذكور من معارضة زوجته المذكورة في التصرف في املاكها الخاصة  
 بها من عقار ومنقول ولا يوقف تصرفها في ذلك على اذنه ام كيف الحال (اجاب)  
 لا يترتب على مجرد تزويج رجل بالمرأة بالغة رشيدة محسن التصرف بعتد صحيح منع زوجته  
 من تصرفها في املاكها الخاصة بها سواء تمت اذنها واختلعا اذ ولاية النكاح لا تفيد  
 ولاية المالك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد رضيع وهو يملك جارية ولولده  
 الرضيع جده من قبل امه بايع جده الولد المذكور تلك الجارية به بدون اذن مالكها الشخص  
 اجنبي زاعم ان اباه الولد المذكور الابن الرضيع فانكر المالك عليه كماله مع قيام ولايته  
 على ابنه وعدم حصول ما ينحل للولاية فما حصل من الجدة ذلك انكر اهت وقعت بين زوج  
 بقة وزوجته ام الرضيع بسبب تلك الجارية فهل على فرض كون الاب ملك الجارية  
 المذكورة لابنه الرضيع لا يندفع بيع جده الصغير جاريته مع وجود اب الصغير وقيام ولايته

على ابنه وعدم ما يبيع الجسد في الام في مال الصغير (اجاب) لا ينفذ بيع الجسد في  
الام تلك الجارية بدون اذن من أبي الصغير المذکور والحال ما ذكر بالسؤال سواء  
كانت باقية على ملك أبي الطفل لشهور الامرا أو نقلت الى الصغير لعدم ولايته عليه مع  
قيام ولاية أبيه وحديثه يكون البيع المذکور موقفاً فان اجاز الاب فذوال رده بطل  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة توفيت عن ابن قاصر وعن زوجها وعن أبيها وعن  
والدها فما يخص هؤلاء منهم بالغرضية الشرعية وما يخص القاصر ابنتها فما يخص  
والدها أو عند والدي المتوفاة المذکورة (اجاب) بموت المرأة المذکورة عهر ذل  
يكون لزوجها من تركها الربع فرضا ولكل واحد من ابنيها وأمه السدس كذلك ولا يها  
الباقى تعصبا والولاية في مال القاصر لابيه اذ لم يكن فسد ابنا ذرا له التصرف فيه  
بالمصلحة وحققه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) بان قد بين مال صرته فموتها  
الاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي فيما بينه وبينه من اهل بيته من  
قطع الماس تعلق ولده القاصر عفو حتى توفى الايام جرت في هذه المسألة  
مكاتبات بين سعادة حسين باشا وكيل الاحكام سابقا الذي كان اصياعا ليرة المرحوم  
سليم باشا السلحدار والمجلس المحسبي وهذه التمتع اهلها من تركه والده المصروف  
سدر أحرار الداخية بالاستعانة بذلك من هذا الطرف والآخر يعني المجلس المحسبي  
وبيت المال على أرواق هذه المسألة قد فقي بقول ابوالقاسم وهو له ثلث كان الاب  
في هذه المسألة فموتها عند الناس أو عند واليها أو عند واليها فموتها عند الناس أو عند واليها  
يجاب لما يطلبه وعلا بما تدوز بأمر الدخلة فموتها عند الناس أو عند واليها فموتها عند الناس  
بذلك والتكريم بأهوال القول عن هذه المسألة فلم يضره مضرته ولا ذرا من  
المرجوب بعد احاطة حصرة كمال الانادة عن الحكم الشرعي (أجاب) وردت نادا الجارية  
ومامعها من الاوراق المتعلقة بطلب حضرة السجل بل بمراه تسليما بالثلاثة لاثبات  
الجوهرة تعلق ولده القاصر المذکور المحسبي عنها بالانادة المذکورة بشاري ولايته  
على ولده المذکور من غرب الجمار الافاضة من هذا الطرف عن الحكم الشرعي في ذلك بعد  
ان اعطى ابواب عن هذه المسألة من حضرة مفتي الجمار ودية لمال ضمن شذ  
الاوراق والافادة عن ذلك ان ما تضمنه جواب حضرة المفتي المرمي اليه من أن الزلا في  
مال الصغير لا يسه اذ كان محمدا عند الناس ليس بمذرا ولا له مال له ما لا يسه  
اذا كان كذلك موافق للشرع والله تعالى أعلم (سئل) بافاده من نال الداء اياه  
صورتها حيث تغنى معرفة الحكم الشرعي نجا اذا كان يوجد بعض اشرار عليهم ديون  
شرعية فقيمة ثابتة حالة مساهمة الاداء لاربابها ويكون للدين المذکور في ذلك  
من عقوبات مبنية أو غير مبنية ولم يوجد في أيديهم ولا في أيديهم من مال ما فأن المال  
المسحوق شرعا سوى هذه العقارات ويصير اشرار هذه العقارات في الماراد في حد القيمة

(الحجرو الماذون وبلوغ اللام)

سنة

شعبان

وتنتهي الرغبات في الاثمان التي يهل اليها المازاد ويحصل منهم التوقف في بيعها لاداء ما هو مطلوب منهم على هذا الوجه فهل لاداءكم الشرعي بيعها من قبله بثلث الاثمان بمن يرغب شرائها أو ياذن لمن يلزم من قبله ببيعها بدون رضا مالكيها على قدر الدين الشرعي المذلول منهم لادائه لادبايه وبحر بذلك الحجة الشرعية باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المديون اللائق بسكناءه وسكنى عياله فإنه لا يبيع - ليسه كالا يبيع عليه - ثيابه المحتاج اليها او ما يحتاج اليه على قدر ضروره عيشته من الامتعة تؤمل افادة الحكم الشرعي عن هذه المسئلة شرعا على هذا لاجراء ما يقتضى (اجاب) نعم للحاكم الشرعي أن يبيع بنفسه أو بما فونه حيث كان يملك الانابة من عقارات هؤلاء المديونين بقدر ما تفي اثمانها بما هو مستحق اداؤه عليهم شرعا من الديون الشرعية المسئلة المذكورة التي لا وفاء لها الا من اثمان هذه العقارات بدون توقف على رضا المديونين المذكورين والحال ما ذكر بالسؤال بناء على قول صاحبه المقتضى به كإصرح به العلماء وللقاضي أن يحرر رجة شرعية بالشراء باسم المشتري ويكون ذلك بمنزلة بيع المالك بنفسه وذلك فيما عدا مسكن المديون اللائق بسكناءه وسكنى عياله فإنه لا يبيع عليه كالا يبيع عليه دستار من ثيابه وما يحتاجه من الامتعة بقدر ضروره عيشته فيبدأ الحاكم لاداء الديون الشرعية المذكورة ببيع الابسر فالابسر مما هو مملوك للدين المذكور والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من ضبطية مصر مضمونها الامل بعد المعلومية بما ورد بشرح مديره المنوفية في ١٤ محرم سنة ١٢٩٨ بخصوص توقف عبدالرحمن داود من شبراخيت في بيع الاطيان والدار الراسي مرادها على منعه من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجد التخيوى وقدره ستة آلاف قرش ومرغوب استغنا حضرته بمهاذ كرم كاتبة المديرية لاداء الافادة عماد ومرغوب مع اعادة لادراق لاخطار المديرية (اجاب) وردت افادة حضرته لكم بناء على ما ورد بالضبطية من مديره المنوفية المنبى على ما تحرر لاداءه من حضرة قاضي أفندي المديرية بشان توقف عبدالرحمن داود من شبراخيت في بيع واسقاط الاطيان والدار الراسي مرادها على منعه من الناحية نظير الدين الذي عليه لاجد التخيوى وقدره ستة آلاف قرش وأحيل اعلم هذه المسئلة على حضرة القاضي المذكور بمقتضى مذكرة الداء لية الدائى صوده بناء على فتوى هذا الطرف بغير انتذار رضا المديون وان المتراعى لى حضرة القاضي الموصى اليه عدم دونه ولله المأنة في حكم هذه السوى التي ينبغي عليها النشر من الداخلية وانها ارسل الاوران للديرية كي اذا حصل الاكتفاء بذلك فيها ولا تعرض لهذا السرف للافادة عنها الى آخر ما توضح بما ذكره حيث ان الفتوى المحكي عنها موضوعة في الديون الشرعية الثابتة لدى الحاكم الذي يجري البيع من طرفه بما يمينه أو امرار يترب على ذلك عند توقف المديون الذي لا مال له من جفس

١٢٨٩

١٣

صفر

١٢٨٩

٩

ما عليه من الدين في بيع ماله الذي ليس من جنسه استداد ذلك الدين الحال المستحق  
 اذا و عليه شرعاً مع كون ذلك المال المملوك له زائداً عن حوائجه الأصلية ان القاضي  
 يبيع بماله كبقدر الدين المذكور ويوفي الدين منه ويبدأ ببيع الايسر فاليسر من ماله  
 المملوك له بلا انتظار رضاه ويكون ذلك بمنزلة بيعه بنفسه على قول صاحبين المفتي به  
 ويجوز بذلك حاجة لا شترى ان احتاج الحال لبيع العقار ولا يباع عليه دار سكنه مع  
 هياله اذا لم يمكن الا اتمام باقل منها السكنى الجميع كمال يباع عليه دسنان من ثيابه وما  
 محتاجه من الامتعة بقدر ضرورة معيشته الى آخر ما يؤول الفتوى وجواب المذكور  
 فينظر في شأن هذا الدين لدى حضرة القاضي فان كان ديناً شرعياً ثابتاً عليه باقرار  
 المأذون أو ثبتت عليه بالبينه بعد الخصومة الشرعية ان كان منكره يامره القاضي  
 بادائه لربه فان امتنع ولم يكن له مال من جنسه أخره ببيع ما يباع لاداء الدين ان وجد  
 ذلك فان امتنع باع عليه ما ذكر على وجه ما سبق هذا ما يقتضيه المنشور المذكور والله  
 تعالى أعلم (سئل) في شخص بلغ مقعداً معتوها لا يحسن التصرف وفي بعض اوقاته  
 يغيب عقله ولا ياكل ولا يشرب فهل اذا كان لا خرد عوى قبله في حق من المحقوق يقم  
 القاضي عليه فيما التمس مع الخصومة عليه ولا يصح شرعاً ان يجزاه به بنفسه كي لا يصح  
 التصرف في أمواله وامتنعه حيث لا ولى له من أب أو جد أو وصيه ما (أجاب) نعم يقم  
 القاضي وصياً على المعتوه المذکور وانما خصم عنه في الدعاوى التي تقام عليه أوله  
 ويتصرف في أمواله بالمصلحة اذا تحقق ما ذكر بالمثل ولا تصح مخاطبته بنفسه شرعاً  
 اذ حكمه في هذه الحالة كصغير والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاث نسوة أخوات لمن  
 عقار وأطيان عشورية وقفن العقار والأطيان المذكور على أنفسهن مدة حياتهن  
 وعلى ذرياتهن من بعدهن أقامت احداهن اختها المشاركة لها في الوقف والاستحقاق  
 وصياً مختاراً على ولد هذا القاصر لتصرف له فيما يخصه في الوقف على حسب المصلحة  
 والحال ان الولد المذكور له والد مكلف رشيد أمين فهل اذا ماتت المرأة المذكرة  
 تكون الولاية فيما يؤول الى القاصر من ريع هذا الوقف بعرق قبض ناظره الشرعي لاييه  
 المذكور دون وصي الام حيث لم يكن مبدءاً مقصداً (أجاب) ولاية التصرف في الوقف  
 بالاختيار والقبض والصرف والهبة ونحو ذلك لناظره الشرعي دون ولي القاصر  
 المستحق لريعه واستحقاق القاصر المذكور في ريع الوقف بعد قبضه من جهات الوقف  
 بعرفه ناظره الشرعي ملكاً لا تصرف ولا ولاية التصرف فيما يملكه القاصر لاييه المتصرف بما  
 ذكر في السؤال دون وصي الام ففي رد المحتار من المأذون بالعز والى وكذا البحر عن خزنة  
 المفتين عند قول المتن وولاية أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضي أو وصيه دون الام أو  
 وصيه ما ناضه وليس لوصي الام ولاية التصرف في تركة الام مع حضرة الاب أو وصيه أو  
 وصيه أو الجد وان لم يكن واحداً من ذلك فانه الحفظ وبيع المنقول لا العقار

١٢٩٩

١٣٠١



والشراء للتجارة وما استقامه الصغير من غيبته لا يمتصاها الله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل كان مع أبيه في المعيشة ثم جلة ورثته ابن وبنت قاصران وأب أمين  
 صالح للتعرف قادر عليه غير مفسد ولا مبذر ولم يوص الميت المذكور أحد على ولديه  
 المذكورين ولو أنه لا مال له فهل تكون الولاية عليهما لجدهما أبي أبيهما المذكورين أم  
 يقمه القاضي وصيا (أجاب) الولاية في مال الصغيرين المذكورين والحال ما ذكر  
 بالسؤال لجدهما أبي أبيهما المذكورين حيث لم يوص أبوهما المتوفى أحد أو يقدّم أحد  
 المذكورين والحال هذه على وصي القاضي ولا تتوقف ولايته شرعا على إقامته من قبل  
 القاضي وصيا والله تعالى أعلم

### \*(كتاب النصب)\*

(سئل) في جماعة لهم أرض زراعة بنخلها ملك لهم عن أصولهم استولى على ذلك جماعة  
 في غيبتهم بواسطة شيخ قريتهم واستعملوا الثمر مدة فهل يكون لهم بعد حضورهم من غيبتهم  
 رفع أيديهم عنها ومحاسبتهم على ما استعملوه من الثمر مدة امتيازهم أم لا (أجاب) على  
 من استولى على ثمره بنخل غيره تعدى واستعملها كما ضامنها ورفع يده عما ثبت تعديه  
 عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أناس يملكون بعض عقارات بالارث  
 وبعدهم صارت بلدتهم هذه لبعض الذوات فسكرت اتباعهم العقارات المذكورة في  
 صورة المستأجرين ومكنوا على ذلك مدة وهم ممنعون من دفع الاجرة غضبا منهم لارباب  
 الملك مع تكرار الطلب منهم للاجرة في ظرف تلك المدة ولم يجابوا لذلك اضعفهم فهل لهم  
 أخذ عقاراتهم ورفع أيدي السكان المذكورين وإحاطت مدة سكناهم حتى بلغت خمس  
 عشرة سنة حيث كنوا قريين بالملك للذعين ولا يمنع من ذلك مضي المدة والحال هذه  
 (أجاب) يؤمر واضع اليد بالغاصب المذكور برفع يده عن العقار وتسلمه له ليه حيث  
 كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بالميراث  
 اثرى عن مورثهم البعض بالغ والبعض قاصر تعدى عليهم رجل اجنبي واخذها منهم  
 بالغصب وسكنها وصار ينفع بها الى الآن واكره شخصان من البالغين على كتابة وثيقة  
 يالاباحه فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها بالبينّة الشرعية يكون لهم رفع يد الغاصب  
 عنها وانزعاهما منه ومطالبة بآجرة نصيب الايتام منها مدة وضع يده عليها وتضمنه لما  
 اتلفه واحده يمدون طريق شرعي (أجاب) يؤمر الغاصب برد الدار المنصوبة الاكها  
 وعليه آجرة مثل حصة الايتام من الدار وضمان ما اتلفه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين  
 يستقار دارا بالميراث الشرعي عن قريب لهما فوضع رجل اجنبي يده عليهما في غيبتهما  
 وسكنها فهل لهما اخذها منه ورفع يده عنها حيث لم يكن هناك من يقدم عليهما من  
 العصبة ولا وارث لهما (أجاب) اذا ثبت ملك مورث الاخوين للدار المذكورة  
 وانهما لهما بالارث يؤمر واضع اليد بتسليمها لهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل

رجب

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٥

جمادى الاولى

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٧

عاش جانب من القدس المشوش موضوعا على شاطئ بحر النيل لبيته المتنازع بينه وبين  
رجل آخر ووضع فوق القدس برأيه ديامنه ومن غير اذن مالكه فسبب نقل البرص  
في القدس عرق ورمطوبه احرق القدس واتلفته فهل يكون صاحب البرص ضامنا للتلف  
من القدس والحال هذه (اجاب) على المتعدي ضمان ما اتلفه بعد تحقق تعديه واطرافه  
التلف الى فعله بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض ملوكة اثلاثة  
أشجار مشاعة بينهم غرس فيها احد هم شجرة الخوخ لنفسه الى ان كبرت فاراد ان يختص بها  
فنازع باقي الشركاء فهل يكون له الاختصاص بها ام لا (اجاب) نعم يكون للغارس  
ما غرسه لنفسه في الارض المشتركة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل كان مستقدا  
عند آخر خرج من عنده فامر الخدم وكيه بمحاسبته على ما له وما عليه فادعى عليه الوكيل  
بقدر معلوم من المال وانكر الخادم دعواه فاستولى الوكيل على بعض مواشي وأمتعة  
للخادم وأخذها تعديا عوضا عما ادعى به وكتب الوكيل وثيقة بانه صادرا خالصا بالقدر  
الذي ادعى به عليه وقد سمع الخادم المذکور ايضا تعديا منه فهل يجب بر الوكيل على رد  
ما اخذه من المواشي والامتنع تعديا بالقهر والتغلب ولا عبرة بدعواه الذين على الخادم  
المذکور حيث لم يثبت ذلك لا بيمينه ولا باقرار من الخادم المذکور طاعة بخلاف (اجاب)  
ليس للوكيل المذکور الاستيلاء على مواشي الخادم وأمتعة بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وخلف دارا واشجارا وله بنت عم فقط لم يكن له  
غيرها وهي غائبة في بلاد الامم عيدا فلما حضرت وجدت شيخ البلد وضع يده على الدار  
والاشجار فارادت نزعها من يده فقال لها لا تسحقي عندى شيئا ولم يكن مشترايا ولا له  
دين على المتوفى بل واصل يده ظالما وعدوانا فهل اذا ارادت نزعها من يده لا يكون له  
معارضتها وتجب له ذلك (اجاب) اذا كان الملك فيما ذكرنا متساويا لورث المذکور  
بالوجه الشرعي وانتقل الى وارثته المذكرة ولم يكن هناك مانع شرعي من دعواها  
بذلك يقتضي لها به والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها فاضل بمديرية الاقاليم الوسطى  
بالصعيد قبضه رجل باذنها وادعى دفعه لزوجه ابدا دون اذنها قبل موته عنها وعن وارث  
آخر فهل يكون دفعه ونزع ذلك الرجل القابض له الدافع بدون الاذن (اجاب) حيث  
لم يثبت اذن المرأة المذكرة كورة بالدفع لزوجهها يكون ذلك الرجل ضامنا لما قبضه من  
مالها والله تعالى اعلم (سئل) في مسجدين قريبين من بعضهما واما مجراهما في الشارع  
نافذة الى خارج البلد من حين وضعهما من قديم الزمان والآن تعدي رجل على المجرة  
التي في الشارع وأزالها وبنى فيها وأدخلها في داره فهل لا يجوز ادخال شيء من وقف  
المسجد في داره وابطال المجرة وبؤر برفع البناء (اجاب) لا يسوغ للرجل المذکور  
التعدي على وقف المسجد ولا ادخال شيء منه في داره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
توفي وترك منزلا وترك أولادا ذكورا واناثا وتختلف عليه انكسار بجانب الديوان من

١٢٦٥ ٨

١٢٦٥ ١٢

١٢٦٥ ٢٦

١٢٦٥ ٢

١٢٦٥ رجب ٥

١٢٦٥ ٥

قردة وخلافها ولبعض الفلاحين فائض مما يخصه للدونان بسبب ان العمال يطلبون منهم زائد اذهب بعض الفلاحين لبعض العمال ونقل الفائض بجزئيه باسم المتوفى الذي عليه الانكسار ووضع يده على منزله واخذوه وكنهه من ذلك بعض حكام المدينة فهل يسوغ ذلك له ويفوز بالمنزل ويكون كالرهن أولا يسوغ ذلك له واذا قلتم بعدم الجواز فهل يحاسب واضع اليد على الغلة أولا (أجاب) ليس لرجل المذكور الاستيلاء على منزل المتوفى والحال ما هو مزبور بدون وجه يفتضى ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ذمى يملك قطعة أرض مجاورة لزواية معدة للصلاة فيها جماعة المسلمين ومجاورة ايضا لمنزل رجل آخر فتعدى على حائط الزاوية وهدمها وادخل منها قطعة قدر ذراعين في أرضه وادخل فيها زقاقا مسلكا للدرب وجعل الجميع طاحونة وهدم ايضا حائط الجدار من الجهة الاخرى وبنائها وجعل فيها طاحونة لجائرة الطاحونة وذلك في غيبة الجار فهل يؤثر الذي باعادة أرض الزاوية كما كانت واخراج ما ادخله من الزقاق لكونه لم يكن استحقاقا له ويسوغ للجار منعه من وضع الجائرة في حائطه لكونه املاكه (أجاب) يؤثر الذي باعادة ما هدمه من الزواية وورد ما استولى عليه منها ومن الزقاق المذكور بتغيير حق وليس له وضع خشبة ونحوها في حائط جاره بدون اذنه اذ لم يكن له حق الوضع والله تعالى اعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا ويجاورها قطعة أرض خربة يملوكتها بالمراث الشرعي عن والدهما من قديم الزمان وبيدهما حجة بذلك فتعدى رجل أجنبي في غيبة أحدهما وحدث في الخربة المذكورة بناء لنفسه بالغصب فهل اذا كان الحق ثابتهما فيها يمنع ذلك الرجل من معارضتهما في ملكه كما هم ابدون وجه شرعي ويكون لهما نزعهما من يده (أجاب) للأخوين انتزاع الأرض المذكورة من الغاصب لها بعد تحقق الملك لهما فيها بالوجه الشرعي حيث لم تكن قيمة البناء المحدث فيها أكثر من قيمتها بل يؤثر الغاصب برفعها ما لم يتم ملكه صاحب الأرض بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في جملة رجال كان لهم طاحونة عن أب وجد لهم فهدمت فحضر رجال آخرون وبنوها وركبوا عليها عدة من طرفهم بدون اذن أصحاب الأرض فهل لأصحاب الملك رفع ذلك للحاكم ليرفع بناء الغاصبين (أجاب) لملك الأرض تسكين من بني فيها بدون اذنهم برفع بنائهم اذ لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصاة في بيت مائت عن اولادها القصر وعن زوج فسكن البيت الذي فيه الحصاة المذكورة باقى الشركاء مدة سنين فهل يكون للإيتام بعد بلوغهم مطالبة الشركاء باجرة حصتهم مدة يتهمهم ووضع ايديهم عليها والانتفاع بها المدة المذكورة (أجاب) نعم للإيتام بعد بلوغهم مطالبة باقى الشركاء والحال هذه باجر مثل حصتهم على المعتقد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض فيها ساقية غصبها من المتعهد بالبلد وغرس في الأرض شجرا فشكى صاحب الأرض لادبوان فامر

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٦

١٢٦٥

٢٥

شعبان

١٢٦٥

٢٤

شعبان ٢٨  
سنة ١٢٦٥

رمضان ٢١

ذى القعدة ١٤

محرم ٢٠

٣٠

مرددهما الصاحبهما فرددهما له فحكم الشجر الذي غرسه الغاصب (أجاب) قال في  
التنوير وشروحه ومن بنى أو غرس في أرض غيره بغير إذنه امر بالقلع والرد لوقية الساحة  
أكثر ولئلا يضمن له قيمة بناء أو شجر امره بقلعه إن نتصت الأرض به ومنه يعلم حكم  
الغرس في الأرض المملوكة للغير على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
له نخل يدفع ماله كل عام فتعدي عليه شيخ البلد وأخذ النخل قهرا ونزعه من يده فهل لرب  
النخل أخذه منه ليكون له نزعته منه بلا مسوغ شرعي وهل له محاسبته على قيمة ثمره كل عام من  
الاعوام الماضية حيث كان التدر معلوما (أجاب) إذا ثبت الملك في النخل المذكور  
للرجل لم يثبت عليه ما يمنع من الدعوى به شرعا فيقضى له به ويؤمر شيخ البلد برفع يده  
عنه رعاه من غير ما استغل من الثمار مدة استلائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
مات عن أولاد ذكور أو أبنائه وترك جانب النخل في بارة أخرى فوضع رجل اجنبي يده  
على النخل بدون مسوغ شرعي فهل إذا ثبت في النخل ثلثت وأنت الأولاد لا يكون  
له من نزع النخل شيء دون يده قهره عنه (أجاب) يؤمر المتعد إلى أن يترك يده  
عن العمل حيث يتحقق الملك فيه للورث وأنت قلاد لورثته بالاجتماع الشرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورثه عنه شرعا من دار وغيرها فأتى شيخ  
البلد على ذلك قهرهم بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت في ماله أن يكون لورثته أخذ  
ما استولى عليه شيخ البلد من ترك الميراث المذكور (أجاب) على شيخ البلد المذكور  
رد ما غصبه له أنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في أرض غيره  
بغير إذن وقيمة البناء أكثر من قيمة الأرض فهل يكون للباني ثلث الأرض ببقية ما يكونه  
غاصبه أو قيمة البناء منه في قيمته (أجاب) إذا كانت قيمة البناء أكثر من قيمة  
الأرض فلا نصيب له من الأرض فيتميز إذا لا يؤمر بالتعلق على ما اختاره الكرخي  
وجرى عليه في الدرر وغيرها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في أرض غيره  
بغير إذنه زعم أنه بنى في أرض نفسه عدا بوزنة في يده مطوعة الثبوت فهل إذا ثبت  
ذلك العير في الأرض ماله وصح عواها بمرأته أو أقالم البينة على ذلك يقضى له بها  
ويؤمر الباني فيها أو يحرق هذه بغير بناءه وتسايم الأرض لمعها حيث كانت قيمة الأرض  
أكثر من قيمة البناء وإذا كان بناء الباني من انقاس كانت في الأرض ملكا لمعدي  
يكون للمالك الاستيلاء عليها وليس للباني أخذ شيء منها (أجاب) الأصل أن الضرر  
الأشد يزال بالأخف فإذا بنى شخص أو غرس في أرض غيره بدون نزعته وكانت قيمة  
الأرض أكثر من قيمة البناء ضمن صاحب الأرض قيمة الأرض لربها على ما جرى عليه في الدرر  
وغيره وهذا إذا كان البناء باغيا مملوكه للباني أما لو كان باغيا من رب الأرض يكون  
لهما أخذها مع ما فيها من البناء ولا يضمن للغاصب قيمة ما لا يبقى من ثمنه فله به ما له ولم  
ولا أجره العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين ثابت شرعا على شخصين

فأخذ عقارهما فارتخاها لنفسه قهر أعينهما واستمر مستوليا على ذلك إلى أن مات  
 فاستولت ورثته من بعده إلى أن مات الشخصان المذكوران عن ورثة بالغين فأرادوا  
 انتزاع العقار والنفذ من ورثة رب الدين من ضمنهم منافع العقار المخصوص وبما  
 أن من مدة الاستيلاء فهل تكون منافع العقار المخصوص غيره ضمنية ولا تلزم أجرته  
 ثلث المدة وهل إذا أرادوا ضمهم مشارا لنحل وادعوا عليهم بمبلغ معلوم وانكر ورثة  
 رب الدين المباح المذكور يكون لقول قولهم يمينهم في انكار دعوى ورثة الشخصين  
 المذكورين وهل إذا كان هناك بيعة تشهد بالظن والضمين لا باليقين والتحقيق لا تقبل  
 (ج ب) منافع المخصوصة مع موهنة عندنا فلا أجر على الغاصب إلا أن يكون المخصوص  
 وقفاً مال ياتى أو موهنة بالاستعجال وعابه ضمان ما تلفه من الزوائد كالخمر والقول  
 ورأى في مقدار ذلك بيمينه حيث لم يثبت المدعى دعواه الزيادة بالبيعة العادية بطريق  
 شرعي ولا تقبل الشهادة مع عدم جزم الشاهد بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 يملك جاهاً وباعها بشيء بالدين في غيبة رجل تاجر بمن معلوم قبضه منه ثم باعها للتاجر لثان  
 ولم يكت والآخر رب الجاه وموسى يسأل الشيخ البلد بها أو يقيمها وهو يطلبها من الذي  
 باعها له وهو المشتري المزل فهل لا يجاب لذلك وإذا تحقق فلا كفايكون لرب الجاه موهنة  
 مدالبة شيخ البلد الغاصب بيمينها أولاً (أجاب) لرب الجاه موهنة بضمين شيخ البلد قيمة  
 جاموسه التي تعدى عليها وله ملك وفي رد المختار من بيع الفصولي عن طامع الفصولين  
 لو ملك البائع قبل الإبراء فان كان قبض المشتري بطل العقد وان بعده لم يجز  
 بالأجازة ولما لاكتضهين بينهما وأما الاختار بضمينه ملكه ويرى ألا تحرف لا يقدر  
 على أن يضمنه ثم إن ضمن المشتري بطل البيع لا أخذ القيمة كالأخذ العين والمشتري  
 أن يرجع على البائع بيمينه لا بيمينه وان ضمن البائع فان كان قبض البائع وضمو عليه  
 أي بار قبضه إلا أن مال ملكه فبذيعه بيمينه وان كان قبضه أمانة وان صار مضمونا  
 عليه بالتسليم بعد البيع لا يتغير به بيمينه لأن سبب ملكه تأخر عن عرضه اه والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل باع لا تحرام موهنة بيمين معلوم ووضع المشتري يده عليها  
 مدة وقد رتب عليها ما يرضى لها ثم بعد ذلك أخذها شيخ البلد الذي هو البائع من أولاد المشتري  
 وبها في غيبة المشتري وباع غيرها مدعي أنها كانت تحت يد المشتري وموهنة فقط فهل  
 إذا حضر المشتري وأثبت البيع منه بشهادة البينة وأقراره بذلك مراراً يحكم عليه  
 بضمنان فيتم التي بيعت به بعد الذبح (أجاب) على من تعدى على ملك غيره واستهلكه  
 بغير وجه شرعي ضمانه لمالكه ببدله الشرعي وقت غصبه لا بما بيعت به بعد الذبح  
 والله تعالى أعلم (سئل) في إتمام قصر لهم مقارون في أسنوني عليه رجس لمدة من السنين  
 ظلموا وعدوانا وهو ينتفع بالعقار ومشارا لنحل فهل يكون للقصر الإتمام بعد كمالهم  
 أخذ عقارهم بطل ما ملكه وأنتقله في النحل وأجره المذكور لا لاقدار (أجاب) على

٢٢ - ١٢٦٦

ربيع الأول

٦ - ١٢٦٦

ربيع الثاني

٢٤ - ١٢٦٦

جمادى الثانية

١٨ - ١٢٦٦

١٢٦٦

١٨

١٢٦٦

شعبان  
٣

١٢٦٦

شوال  
٦

١٢٦٦

ذى القعدة  
١٧

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

ذى الحجة  
٢٧

الغاصب ضمان ما استهلكه ورد العين الغصوبة لما أكلها وأجر المثل للعقار المذكور حيث  
تحقق التعدي والغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة لهم بستان  
بخل آل الهم بطريق الارث عن مورثهم أخذوه منهم ذواشوكه وتولى عليه ونصرف فيه  
بغير إذنهم وأجازتهم ولم يمكنهم دفعه عنه لشواكته فهل اذا هت ذواشوكه وأثبتوا دعواهم  
بالوجه الشرعي يكر ون لهم نزعها من هو تحت يده (أجاب) يقضى على من استولى على ملك  
الغصب يراعى ما يرفع يده حيث لا مانع ولا يكون المغصوب تركه عن الغاصب والله تعالى  
(سئل) في دار صاحب يبيعها بمائة لاهلها فهل اذا بنى فيه شخص غريب أجنبي  
تعدى يهدم بناؤه ولا عبرة بدعواه ان هذا الحر يم من البحر خصوصاً وبين الحر يم  
والبحر نالريق مسلولك واسع السارة (أجاب) لا يسوغ للرسل المذكور البناء في  
الارض المملوكة الغيرة تعدى ويعق من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في عقار معد  
للاستغلال استولى عليه واحد بغير رضاهما اليك واستوفى مائة مائة فهل يكون  
لما اليك مطالبته بأجرة مثله مدة استيلائه عليه (أجاب) يجب على الغاصب أجرة مثل  
العقار المغصوب حيث كان مع الاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
تسحب من بلد وترك في داره ثمرات من الاستغلال فاستولى عليه شيخ من البلد واستعمله  
من غير اذن مدة طويلة وبعد ذلك ادعى تناغه فهل يكون غاصباً وتزومه أجرة مثله  
وفيما وقت غصبه (أجاب) اذا هلك المغصوب القيمي في يد الغاصب وجبت عليه  
قيمه بول غصبه اجاعاً ولا يجتمع الاجر والضمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
يملك بستاناً مات عن ابن قاصر فوفى العم يد عليه بوزنة شرعية وصار يستغل ثمره  
في كل سنة لنفسه ويأخذ ما ينشئ من ثمره ويشتري به أشياء لنفسه من طبيب وغيره فهل  
اذا بلغ القاصر وأخذ البستان من عمه يكون له محاسبته على ما أخذ من ثمره اذا كان أخذ  
شيئاً منه تهيج به الدعوى حيث لم يكن العم رعيه ولا قيساراً لايتم مسددة نعمه ولا يكون  
عائلته واذا تعلل عليه بأنه كان يتفق عليه في زمن الصغر وفي البستان لا عبرة بتعلله  
ولا يكون ذلك مانعاً له من أخذ من ثمره المذكور (أجاب) يضمن العم المذكور  
ما استهلكه في ثمنه من ثمر البستان المملوك لابن اخيه ولا عبرة بتعلله حيث  
كان الامر ما هو مسطور الله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أم ولد في غيبة استأفقت  
مع رجل آخر وأخذ جميع ما أعجبهما من بيت يدهما من حلى وغيره وكنت في بيت ذلك  
الرجل بعد ان طردته زوجته وأولاده وتصرف في ما أخذ من ذلك بغير إذن ورضا  
من السيد فهل يكون ضامناً لما أكله من ملك ذلك الرجل (أجاب) اذا ثبت تعدي  
الرجل المذكور على شيء من ماله من ماله المذكور كورة رجب عليه ربه لو كان  
فانما رضا ان يذله لربه يرفا ثم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مركب في البحر  
معدة لضمائري والاسم التجاري اليه رجل ملاح واستاجر المركب المذكور كورة من ربه



حرم

هـ

باجرة معلومة ثم في أثناء المدة جاء إلى المستاجر المذكور رجل آخر وتعدى عليه وغصب  
 المركب المذكور منه بغير إذن ولا مشاورة من ربه فمدة طويلة لم يتعد ذلك الغاصب  
 المذكور بل لم يردجته مبالغهم على رب المركب المذكور فهل إذا ثبت تعديه  
 وغصبه للمركب المذكور يدون اذن من ربه أو تلف شيئا من مدة الغصب يكون  
 مانرا بما يضمن ما تلفه وأيضا يلزمه أجرة مثل ما حيث كانت المركب معدة للضمان  
 والاستئجار ولا عبرة بحال المذكور (اجاب) على الغاصب ضمان ما تلف به من  
 المصوب ومنافع الغصب غير مضمونة الا أن يكون المصوب وقفا أو مال يتم أو معدا  
 للاستئجار في إيجار المثل على اختيار المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
 آتت بدينار من آل رهم بالارث الشرعي عن أمها استأجر عليه رجل بدون اذنها  
 ومهرها لم يرد شيئا فغابت ثم ماتت في غيبتها المذكور فحضر وارثها وطلب منه  
 المقدار المذكور فادعى انه دفعه لها قبل موته فهل إذا لم يثبت ذلك بالبينة الشرعية ولم  
 يثبت انه واكل ونائب عنها في ذلك بوجه شرعي لا يصدق في ذلك ويؤمر بدفعه لوارثها  
 (اجاب) ان كان الواقع ما ورد من طرر بالسؤل واستولى الرجل المذكور على مال  
 المرأة تدعى بالاية بل قرأه بيمينه في الدفع له حال حياتها وقضى عليه بالدفع لوارثها  
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة آل لهم عقار عن مورثهم وفيهم  
 قاصر مات عليه عليه أحد الورثة البالغ واستعمل مدة فهل يكون للقاصر بعد بلوغه شيئا  
 اذ لم يخصصه من الثار والمخاسب على أجرة مثل مدة وضع يده عليه واستعماله وكذا اخذ  
 مانعه من غيره من الدواب وغيره وإذا تصرف الأخ في نصيبه بباقي الورثة بدون  
 اذنهم اجازتهم ويؤيد زراة شرعية لا يكون نافذ عليهم (اجاب) للقاصر بعد بلوغه  
 شيئا خامس ما من زراة من زراة شرعية على ما في العلامة الرولى والتمرتاشي  
 استعماله أجرة المثل وقاية لا تدرسه ما على ما في العلامة الرولى والتمرتاشي  
 الحاد المال لبقية الرقة وتصرف المذكور في نصيبه في الورثة بدون ولا يد شرعية  
 غير ناذن والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ما كثر ثيابه واه قلعته من بيته المذكور  
 واض فيها الثمن ويبيع ربه لرجل آخر فأن هذا الرجل الآخر عن البيت المذكور  
 والاه واث لا يبيع الرجل وتولى على هذا البيت واخذ من غير حق وادعى ان  
 هذه القصة دريئة الميت المذكور غير بينة فهذا ثلاث فهل لا تسمح دعواه  
 وامر المذكور (اجاب) دعات شخص لا عن وارث فجميع مانر كه يوضع في بيت  
 المال فنرى حسن المذكور عن بيت لا تسمح دعواه بمسار كره لى هذه والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية فقام اقية وشجاره من صنط  
 وقوت دائل ونه بذلك على ابيه شيخ بلده واثتر على ثلث القطعة وما فهم من  
 اساقبة والاشجار فدها بية وباع بعض الاشجار وتصرف فيه المشتري والبعث

١٢٦٧

٢١

١٢٦٧

٢٠

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٤

الا حصر من سراج وغيرها و بعد مدة تسع سنين غرس الشيخ المذكور بها اشجارا  
وتحلا بغير اذن المالك والمالك قطع ارض اخرى بنى فيها برج حمام وغرس فيها اشجارا  
بغير اذنه ورضاه والغرس بجميعه والبناء والمالك غائب عن البلدة ثم بعد الغرس بسنة  
حضر المالك و اراد ان يضمه قيمة جميع الاشجار والساقية التي هدمها و رددها فافكر  
الشيخ المذكور بعض الشجر و اقر بال بعض الآخر فهل اذا اقام بينة تشهد له بما ادعاه من  
جميع الاشجار وان تصرفه فيها بغير وجه شرعي بل على وجه التعدي والغصب يضمن  
الشيخ المذكور قيمة الاشجار والساقية التي هدمها و رددها يوم التعدي وهل يجبر على  
قلع الاشجار والتخل وهدم البرج حيث كان ذلك بغير اذن المالك ورضاه (اجاب)  
على الغاصب ضمان ما اتلفه و تفرغ الارض لما لكها بدم ما بناه و قلعه ما غرسه فيها  
حيث لا مانع و تحقق الغصب والتعدي بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل سكن دارا بملاوكة لغائب بغير اذن المالك و بغير عدا جارة وتسمية اجرة ثم بعد  
مدة حضر المالك من غيبته و طلب اجرة الدار من الساكن فهل لا يجاب لذلك وهل اذا  
احدث الساكن في تلك الدار بناء بغير اذن المالك و دفع شيئا من ماله في مقابلة ذلك  
واراد الساكن الرجوع على المالك بما دفعه لا يجاب لذلك واذا قلتم بعدم اجابته هل له  
هدم ما بناه ام لا (اجاب) منافع الغصب استرقاها و عطلها غير مضونة الا في ثلاث  
فيجب اجر المثل على اختيار المتأخرين اذا كان الغصب و قفلا للسكنى او الاستغلال او  
مال يتيم او معد الاستغلال بان بناه لذلك واشتراه لذلك ومن بنى او غرس في ارض غيره  
بغير اذنه امر بالقلع والرد للقيمة الساحة كثر والمالك ان يضمن له قيمة بناءه واشجاره  
بقلعه اى مستحق القلع ان نقصت الارض بالقلع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن ابنة القاصر وله ارض زراعة مشتملة على ساقية وغراس اشجار استولى عليها  
رجل وصار يزرعها مدة وقد اتلف بعض الاشجار و اتلف الساقية باستعماله وغرس  
في الارض بعض اشجار فهل اذا بلغ ابن الميت و طلب رفع يده عنها و ضمان ما اتلفه مما  
ذكر و اعترف له بانها حق ابيه واخبر انه وضع يده عليها بابا مرشخ القرية و دفع عليها مغرام  
ويريد مطالبة ابن الميت بذلك لا يلزم ابن الميت دفع شيء من ذلك وترفع يد الميت على  
و يغرم قيمة ما تعدى عليه و اتلفه من الاشجار والساقية و يؤمر برفع غراسه (اجاب)  
على الميت ضمان ما اتلفه ولا مطالبة على ابن الميت بما ادعى و اضح اليه على الارض  
دفعه من المغارم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتيه وعن اولاد  
قصر وعن ابيه وترك ما يورث عنه شرعا من المواتى وغيرها فاخذ صهره بقرة للارتفاع  
بليتها و حصانا لكوبه بعد موته فهل يكون للورثة مطالبة بهما ان كانا قائمين و بقيتهما  
ان كانا هالكين واذا ادعى هو أو غيره على الميت بدين وانكر الورثة ذلك لا بد من ثبوته  
على يد الحاكم الشرعي بالبيننة الشرعية (اجاب) اذا ثبت استيلاء الرجل المذكور

على شيء من اعيان تركه المتوفى بدون وجه شرعي امر برده مستحقه ان كان قائما ويبدله  
 ان كان هالكا ولا اعتبار بدعواه ديناعلى الميت بدون انبات شرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل مات وترك دارا وورثة وزوجة وولدها منه فاستولى شيخ البلد على تلك  
 الدار قوة واقتدارا ثم ان الزوجة خرجت من البلد وتوجهت الى مصر لتزور ولدها ولها  
 دار تحبها فيها بعض غلالها وامتنعة فاخذ الدار شيخ البلد واخذ منها قسطا من الغلال  
 والامتنعة وهناك بينه تشهد بذلك كانه هل يكون للورثة اقتراع دار مورثهم من شيخ  
 البلد ومن أسكنه فيها او يكون املاك المرأة اقتراع دارها من شيخ البلد ايضا والرجوع  
 بجميع ما اخذته منها سيما والمدة قصيرة لا تبلغ خمس سنوات (اجاب) للورثة اقتراع دار  
 مورثهم المملوكة له من شيخ البلد المذكور حيث تعدي عليها واخذها بطريق الغصب  
 ويؤمر ايضا بردها استولى عليه من امتعة الزوجة الخاصة بها ودارها المملوكة لها والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا تعدي عليه رجل آخر وشوكة وغصبه منه  
 واستولى عليه ووضع يده على المكان جبراعلى المسالك بدون وجه شرعي وأتلف في المكان  
 اعيانا من شجر مغروس وبعض بناء وغير ذلك فهل اذا تحقق ما ذكر يكون ضامنا له شرعا  
 (اجاب) نعم على الغاصب المذكور ضمان ما أتلفه أو تلف غاصبه من الاعيان المذكورة  
 بالوجه الشرعي حيث تحقق ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غصب قطعة أرض من  
 مسجد وبني فيها طاحونة ليطحن عليها اثلاثه فقط ومات عن وارث فاشترى وارثه قطعة  
 ارض بجانها وبناها بيتا وجعل سقفه مركبا على الطاحونة منفصلا من الادنى ومتصلا  
 بالاعلى وبينهما طريق ثم باع البيت لرجل آخر قبل أن يتم بناءه ومنافعه ولم يكن صالحا  
 للسكنى والاسكان فأكمل المشتري بناءه من ماله ثم ان البائع المذكور أجزأ الطاحونة  
 لanas وأعدها للاستغلال والطحن عليها لئلا ينسب ذلك حصل للبيت المذكور  
 تخلف وانشقاق وتصدع في الابنية وحصل بسبب ذلك ضرر للبيت وربما يخشى من تزايد  
 الضرر بسبب ادارة الطاحونة لئلا ينهارا وربما يخشى من اتلاف البيت أو سقوطه فهل  
 يؤمر صاحب الطاحونة برفع الضرر عن مالك البيت ولناظر المسجد برفع الطاحونة  
 الموضوعة بغير حق وضم أرضها الى المسجد (اجاب) ترفع يد وارث الغاصب لأرض  
 المسجد بعد ثبوت غصبه لها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف أمين بيت  
 المال بما مضى منه ان المرحوم خورشيد باشا مدير الدقهلية سابقا كان مستخدما بطرفه  
 وكيل على نواحى عهدة حسين أفندى وبعد وفاته ادعى وكيل دائرة أولاد المتوفى على  
 وكيل عهده بانه كبس أقطانه في دولاب يتعلق المرحوم مدة حياته وطالب به باجرة ذلك  
 الآن فعارضه الوكيل بان ذلك كان باذن المرحوم له مشافهة وأشهدناظر الشون تتعلق  
 المرحوم ولما سئل منه أفاد بان المرحوم امره بذلك ثم لما صار استجواب أولاد المتوفى  
 أفادوا له من حيث صار التصديق من ناظر الشون على ذلك فهم قابلون امر والدهم في

١٢٦٧

٣

رمضان

١٢٦٧

١٩

شوال

١٢٦٧

١١

١٢١٧

٢٠

في الحجة

١٢٢٧

١

١٢٢٧

١٩

ربيع الاول

١٢٢٨

٢

كسب القطن بدون أجره وحيث ان التركة مستغرقة الديون فمقتضى الافادة عن المحكم  
 الشرعي في تصديق اولاده هل يجوز له شرعاً أم كيف فليزم بشر هذا فمقتضى الافادة ليجري  
 اللازم (اجاب) لا ممانعة على الوكيل المذكور باجرة ما كتبه من القطن في دولاب  
 موكله ولو يبدون ادن الموكل حيث لم يكن الدولاب معد للاستغلال والمعد للاستغلال  
 هو ما يبناه احبه لذلك واشتراه لذلك قيل او آجره ثلاث سنين على الولا ولا يصير معداً  
 باع لاداء البائع بالنسيئة لا يشتري ويشترط علم المستعمل بكونه معد للاستغلال حتى يجب  
 عليه الاجر كما في الدر المختار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية  
 اميريه مرهونه بيد امرأته على مبلغ من الدرهم وحده الرهن في سنة من السنين بعد  
 نزول الماء ثم اتي وخالية من الرزق والرحم فزود وزرعها بنفسه يذروها بعدد  
 صلاحه تعدت عليه تلك المرأة واخذته بغير اذن لزوجها فهل تكون ضامنة لما اخذته  
 حيث اخذته قد رأت صحبه الدعوى ويكون الزرع زراعته وانما التبان الارض  
 تعدت يدها بالرهن لا عبرة به فلها (اجاب) عن المرأة المذكورة ضمان ما تعدت عليه  
 واستلمته كته من مال الغير حيث ثبت النسيئة بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم  
 (سئل) في طاحونة وحائوة ور بيع مشتمل على ما كن مشتركة بين جماعة اثلاثاً  
 على الشيوع في ذلك بعضهم يملك بالارث وباقيهم بالشرا فاقعة قواعلي ان يختص كل جماعة  
 منهم بشئ من ذلك العقار مهياً على سبيل التمثيل في ذلهم منه فاختص الجماعة  
 الواحدة من الربيع واما اوواعلي ذلك وهضي عليه مهدة مديدة ثم ان الذين كانوا اختصوا  
 بالربيع مهياة قروا واعترفوا بالرجل انه هو الوارث الغاصب دونهم فان ذلك الغاصب  
 نقض المهياة ومقاسمة باقي الشركاء على اجرة ما ايديهم مدة وضع ايديهم والحال انهم  
 عمر واما ايديهم باذن باقيهم هل ليس لذلك الغاصب اجرة ما مضى له تقارنت ترك  
 حيث صار الحق له الا ان باقرار من كان واضع ما يده على نسيته بالمهياة (اجاب) ليس  
 للغاصب المذكور مطالبة باقي الشركاء باجرة ما استتموه من المشرك في مصرى والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار خربة خالية من البناء غصصها منه آجر وبنائها  
 داراً المذمومة مدة سنين وزيارة ولا يرى رب الارض نزعها من الماني واخذها  
 منه فهل اذا كانت قيمة البنا كن من ديمه الارض وقتها فماذا كرها الطريق الشرعي  
 لا يجاب رب الارض ان ذلك وعلى الماني دفع قيمة الارض لربها وماذا يكون الحكم (اجاب)  
 اذا غصب ارضاً وبني فيها كانت قيمة البنا كن من ديمه الارض ضمن الغاصب  
 قيمة الارض على قول المكني فان في النهاية وهو او ثني لمساكن الماني والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية زرعها ثم فبعها ليدور الرزق وصاحبه حمل له  
 زرع فخرج من المالد فوضع شيخ البلاديده على الالة واخذها والحال ان الرجل خاص  
 من جميع المطاليه من خراج وغيره فهل اذا غاب ثلث سنين وعاد المدة ثانياً يكون

ربيع الاول سنة

١٢٦٨

١٤

جادي الاولى

١٢٦٨

٢١

لهذا الباشا شيخ البلد المذ كور عثله الشرعي لكونه مثله حيث اخذ تدرا تصحبه بالندعوى  
 اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) على شيخ البلد المذ كور دفع بذل ما ثبت  
 استيلاءه عليه من مال الغير بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 يملك جملين معدين للاستهلال للعمل عليهما بالاجرة قصصهما رجل واستعملهما تعديا مدة  
 من الاشهر فويل والحال هذه يكون لصاحب الجملين محاسبة المستولى عليهما بالاجرة  
 المثل مدة استعماله حيث كانا معدين للاستهلال (اجاب) نعم يكون لرب الجملين  
 المذ كور من المماثلة بالاجرة منها حيث كانا معدين للاستهلال على ما نقله في رد المحتار  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن قصر وله عدة لشغل القصب مرضوعة  
 بحنوب وقف فوضع شيخ الطائفة يده عليهما مديان له: ينال على الميت ثم مات الشيخ  
 المذ كور عن ورثة فاستدعى ناظر الوقف للدعوى ان قصدا امر منه لشيخ الطائفة بفتح  
 المحانوت المذ كورة وتسليمها خالة لنا طارفت فتحها الشيخ الثاني ووضع العدة المذ كورة  
 بجملين آخرين من جمل اما كن الوقف فلما بلغ الفصر المذ كورون ووجدوا المحانوت  
 التي كان سا كذاها والدهم فتوجهوا لشيخ الطائفة عن عدة والدهم وطلبوا تسليمها  
 اليهم فامتنع من ذلك وطلب منهم اذناء من ورثة الشيخ الاول والآن ادعى ناظر الوقف  
 على بنت الشيخ الاول بان العدة المذ كورة ملك لولدها وطلب اجرة الجملين المذ كورين  
 منها فانهكرت برباب العدة المذ كورة في ملكها واعترفت بانها ملك لابي القصر وانه لا  
 حق لها ولا لوالدها قبله فلما منى الناظر عنها من جهة ائسا كم الشرعي ادعى الناظر  
 المذ كور على رجل من ورثة الميت الاول بانه يملك عدة لشغل القصب تلفها هو واخوته  
 عن ابيهم وبانهم مرضوعة بجملين من بعل الميت المذ كورين عليه مدنين وان اجرة تلك المدة  
 تملكونهم بسبب راحة العدة المذ كورة ورضوعه لخال المذ كورين المذ كورة فهل  
 لا يحكم بوجوب اجرة مثل الخان المذ كورين عن ورثة الميت الاول المذ كورين والحال  
 هذه خصوصا وقد افر النار المذ كورين يدي الحسا كم الشرعي بانه لا يعلم من الواضع  
 لتلك العدة المذ كورة بالخان المذ كورين (اجاب) حيث لم يثبت استيلاء ورثة الميت  
 المذ كور على تلك الاما كن بمسوة وورثهم لا يكون للناظر مطالبتهم بشئ من الاجرة  
 وتفرق بينا متولى على العدة المذ كورين لهم وم لا يثبتنا ارباجرة المثل على من دعى على  
 الوقف واستعمل بدون عتده اجارة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار هدمت  
 ابيها ما قبل عام اجاره غصبا وادخلها في بنائه وحفر ارضه فهل يجب على الغاصب  
 تقضى ابيهة مسيت لم تكن قيمة البناء اكثر من تسوية ما حفره منها (اجاب) على  
 الناصب رد المغصوب فيؤمر الناصب المذ كور بتسليم تلك الدار لما سلكها والحال هذه  
 حيث امانع وصرحوا بانها صاحب الارض يضمن لصاحب البناء قيمة بنائه مستحق  
 القلع اذا كانت قيمة الارز اكثر من قيمة البناء ويضمن الناصب ما نقص من

١٢٦٨

٢٢

جادي الثانية

١٢٦٨

٦

المعصوب بعمله أو في يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض وغراس فيها وصافيه غاب وله نائب قائم مقامه فيها فاستولى عليها رجل وغصبها من نائب الغائب فهل إذا حضر الغائب ووجد الغاصب قد قطع الأشجار والغراس وباعها واستهلك ثمنها وأعمال الأشجار في مصالح نفسه يكون له تصديق قيمة ما استهلكه من ذلك ورفع يده عن الساقية حيث كان معترفه بذلك (أجاب) نعم له ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب زرع آخر وقت الحصاد واستولى عليه تعدياً وإضافة لزعره فهل والحال هذه يكون على الغاصب ضمان ما غصبه لربه ويلزمه رده للغصب منه (أجاب) يؤثر الغاصب برده ما غصبه من مال له ويجبر على رده له بعد تحقق غصبه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً بطريق الأرض عن أبيه تعدياً عليه رجل آخر وأخذ أخشابها وأبوابها بالقهر والغلبة عنه بدون وجه شرعي فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المتهدي على تسليم ما أخذه من الأخشاب والأبواب للالك المذكور قهره عنه (أجاب) على الغاصب رد ما غصبه إن كان قائماً وضمان بدله إن كان هالِكاً أو مستهلكاً والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاصر له نخل ونقار عن مورثه وضع شيخ البلديده على العقار والنخل بغير وجه شرعي في غيبة الابن القاصر عن البلد فهل إذا حضر القاصر إلى البلد بعد أن بلغ رشيداً يكون له أخذ العقار والنخل من يد شيخ البلد المذكور وله محاسبة الشيخ المذكور على ما استغله من الثمرة استيلائه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) للقاصر المذكور بعد بلوغه رشيداً أخذ النخل والعقار الآيل إليه بالأرض ويقضى له بذلك حيث أثبت دعواه بالوجه الشرعي وعلى من استولى على عقار القاصر بدون عقد جارة المثل مدة استيلائه ويضمن ما استهلكه من ثمرة نخل الصغير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب وعن بنت ابن حاضرة وترك ما يورث عنه شرعاً فهل والحال هذه يكون متركه الميراث لابنة خاصة دون بنت الابن حيث لا وارث سواه وإذا تصرف البنات في بيع بعض الأخشاب وغيرهما من التركة في غيبة ابن الميراث بدون وجه شرعي يكون له محاسبتهما على ثمن ما باعتا من تركته أبيه (أجاب) لابن المتوفى المذكور مطالبة بنت أخيه بما استولت عليه من تركته أبيه وما يضمن ما استهلكته منها لاختصاصه بكل التركة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أجايراً وانقضاء اشتراكها بثمن معلوم من الدراهم ووضعها في بيته فاستولى عليها رجل ونقلها غصباً وتعدياً ومالكها محبوس فلما خرج من الحبس طلب من الغاصب ردها إليه أو دفع قيمتها وأدعى عليه بذلك فهل إذا اعترف المدعي عليه بأخذها ونقلها من بيت المدعي يؤثر بدفع قيمتها إن تلفت أو ردها بعينها إن كانت باقية (أجاب) على الغاصب رد عين المعصوب إن كان قائماً وضمان بدله إن كان هالِكاً أو مستهلكاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك منزلاً مهدوماً ثابتاً

١٢٦٨

١٤

رمضان

١٢٦٨

٢

شوال

١٢٦٨

٩

١٢٦٨

١٧

ذى القعدة

١٢٦٨

٢٨

ذى الحجة

١٢٦٨

١٨



ذی القعدة سنة

١٢٦٨

١٨

ذی الحجة

١٢٦٨

٢٤

محرم

١٢٦٩

١٣

ماله له فناء آخره هدم جسده انه التي كانت باقية فيه وبناؤه بغير اذنه ورضاه وقدمته  
 من البناء حيث علم فلم يمنع بل نعم ببناءه تعديا من غير شبهة فهل والحال هذه اذا ثبت  
 تعدى الباقي وثبت انه باق على ملك مالكة يكون له الزام الباقي بنقض بنائه وتسوية  
 الارض كما كانت (اجاب) نعم لصاحب الارض ان يكلف الغاصب برفع بنائه اذا  
 كانت الرجة الارض اكثر مما احده عليه او ما دمه الغاصب من بناء المالك عليه  
 ضمانه فان اعاده مثل الاول او اجود منه برئ كما في رد المحتار من النصب فيكون للمالك  
 اخذ ما بناه الغاصب من المجدران في هذه الحالة والرائد على بناء المالك يكلف الغاصب  
 نقضه ما لم يتم ملكه المالك بقيمة مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 بنى بيتا مشيدا وبجواره ارض تزرع مملوكة لشخص آخر فادعى مالك الارض على  
 صاحب البيت بانه اخذ قطعة من تلك الارض وادخلها في ارض البيت وبنى فيها  
 فهل على فرض ثبوت ذلك يتملك صاحب البيت تلك القطعة من مالكة ببقيتها  
 بمعرفة اهل الخبرة ولا يقوم برفع بنائه منها اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض  
 (اجاب) قال في التنوير ومن بنى او غرس في ارض غيره بغير اذنه امر بالقلع والرداى  
 وامر برده الارض للمالك قال المصنف في شرحه المسمى بفتح الغفار هذا اذا كانت قيمة  
 الساحة اكثر من قيمة البناء وان كانت قيمة البناء اكثر فلا غاصب ان يضم من له قيمة  
 الساحة وياخذها ذكره في النهاية اه وهذا التفصيل ذكره الكرخي في بعض كتبه  
 وقال انه المراد بما ذكر في الكتاب وجرى عليه صاحب الدرر ايضا حيث جعل محل القلع  
 اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء والغرس فلا ينقطع حق المالك اما اذا كانت  
 قيمتها اكثر فللغاصب ان يضم من له قيمة الساحة كما في حواشي الدرر المختار وقال حافظ  
 الدين في الكنز ولو غرس او بنى في ارض الغير قلعا ووردت اى قلع البناء والغرس وردت  
 الارض الى صاحبها قال العلامة الزيلعي في شرحه هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من  
 قيمة البناء فان كانت قيمة البناء اكثر فلا غاصب ان يضم من له قيمة الساحة فياخذها  
 ذكره في النهاية اه فعلى ما ذكره هؤلاء الائمة اذا كانت قيمة البناء الذي احدث في  
 ارض الغير اكثر من قيمة الارض كما هو مذكور بالسؤال واراد صاحب البناء دفع قيمة  
 الارض لربها يكون له ذلك ولا يجبر على قلع بنائه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له قطعة ارض طلبها منه آخرا ليقع ببناء فيها للخير فامتنع من ذلك فاحضره  
 ذو شوكة بالبلدوا كرهه على ان ياذن له بالانتفاع فاذن المالك مكرها ثم بعد ذلك اراد  
 الرجوع في ارضه ونزعها منه هل يجوز له ذلك (اجاب) نعم له الرجوع فيما هو مملوك  
 له والحال ما ذكر حيث لا مانع وكذا الحكم لو لم يكن مكرها على الاذن بالبناء لان ذلك  
 عارية وللعير الرجوع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك نخلا واطيانا  
 ومنزلا وله اولاد عم عصبة فوضع يده على ما ذكره رجل اجنبي ذو قوة واحب

سنة	هجر
١٢٦٩	٢٣
١٢٦٩	٢٤
١٢٦٩	١٨
١٢٦٩	١٤

اولاد المذكور في المذكور ولم يرهم الرجل المذكور ولم يرهم ان يعطهم ما تركه ابنهم  
 والمحال انه لم يكن له وارث غيرهم ولم يكن لمن وضع اليد على المتوفى دين فهل لا اولاد  
 المماتر كه ابنهم (اجاب) لا بناء المم العصبية اخذ ما تركه مورثهم من الفضل  
 والمنزل بعد ثبوت نسبهم بالوجه الشرعي حيث لم يوجد للمتوفى وارث سواهم والمحقق في  
 الاطيان الاميرية لمن يمكنه المحال كم منها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
 ابن وبنت وترك دارا ثم مات الابن قبل القسمة عن اخته شقيقة له وعن عاصب ثم ماتت  
 الاخت المذ كورة عن اولادها المذ كور فوضع شيخ البلد يده على الدار المذ كورة في  
 غيبة الورثة واخذ منها سبعا واخشا بائع اذ لم يرفع يده عنها وتضمنه  
 ما اخذ وما تلفه منها حيث كان الحق ثابتا لهم فيها عن مورثهم بالبينة الشرعية (اجاب)  
 يؤمر الغاصب برفع يده عن المقتصوب الاقام وعليه ضمان ما تلفه منه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل اشترى ارضا من آخر مجهول الحدود والقدر والبائع مستند على جهة  
 مجهولة الحدود والقدر فلما اشترى منه الارض المذ كورة جعل لها حجة وضمنها حدودا  
 لم تكن موجودة في أصل الحجة القديمة ولم تزل بها الجهالة ولجهل المشتري المذ كورة الحدود  
 تعدى على ارض الجار المتعلقة بالوقف والمالك وادخل منها اثني عشر قدانا في الحجة من  
 ذلك ستة افدنة من الوقف لم يضع يده عليها وقد اتان من الوقف واربعة من المالك وضع  
 يده عليهم فاذا حكم الله في هذه الحادثة فهل شر او فاسد ورجع الارض لصاحبها وما  
 الحكم في البناء والتجير الذين احدهما فيها المشتري المذ كورة (اجاب) بفسد البيع  
 لجهالة المبيع وترفع يد الغاصب المتعدى ويؤمر بتسليم الارض المملوكة لربها والارض  
 الموقوفة لناظرها الشرعي ويقاع ما احدهما فيها من البناء والتجير بغير حق اذ لم يضر  
 رفعهما بالارض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض فزروعة محدودة  
 بمو جب حجة شرعية من قاضي الجهة مسجلة بالمحكمة وله جار يملك قطعة ارض محدودة  
 بحجة شرعية مسجلة بهذه المحكمة ايضا جار عليه وغصب منه قطعة ارض ان يدخلها  
 في ارضه بزعم انهما من ضمن حجة فعارضه صاحب الارض المقتصوب بان هذه القطعة  
 من ضمن حجة لا من ضمن حجة الغاصب وتنازعا في الحدود حتى رفعت القضية للحاكم  
 شرعي يفصل بينهما في الحدود بمو جب حجة كل منهما فهل يسوغ للحاكم الشرعي ان  
 يطلب حجة كل منهما ليستدل منها على الحدود ويعطى كل واحد حجة بمقتضى حدود حجة  
 ولا يكون للقاضي ان يطلب البينة المذ كورة في الحجج لان الدعوى من كل في شأن  
 الحدود فقط وهي موضوعة بالحجج فاذا الحاجة لمحضر الشهود (اجاب) يؤمر الغاصب  
 برد ما غصبه له المالك بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي وقد صرح الرمي وغيره بانه لا يعتمد  
 على الصكوك والكواغد ولا يقضى بها بدون اثبات مضمونها والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل يملك دارا بالشرع الشرعي بثمن معلوم تعدى عليه رجل اجني واخذها منه

- بالجبر عليه مع بعض أمتعة له فيم اثم بعد ثلاث سنين مات الغاصب عن وارث فهل لرب  
الدار أخذها وأخذ الامتعة حيث كانت موجودة ويجبر الوارث على تسليمها الربها حيث  
كان الحق ثابتا له فيها بالبيئنة الشرعية (أجاب) تؤمر ورثة الغاصب برد العين  
المغصوبة لمالكها بعد تحقق الغصب بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
استولى على قطعة أرض بها بناء قائم فزال ما فيها من البناء وحوط عليها بالبناء ومنع  
صاحبها منها فلما وكما يريد أن يترافع معه على يد قاض يتحايل ويطلب الامهال  
والأذى قد توفي ذلك الرجل فهل لصاحب الأرض إذا أثبت بالطريق الشرعي استحقاقه  
ثلاث الأرض وما كان فيها من البناء أن يأخذ أرضه ويطلب بقية البناء الذي تعدى  
بأزائه من التركة لاسيما والمدة نحو خمس سنين أو أقل ومعه بيئنة تشهد بذلك (أجاب)  
على المتعدي ضمان ما تلفه تعديا في تركته وعلى وارثه رد ما غصبه له به حيث لا مانع والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة تعدى عليه رجل ذو شوكة وغصبها منه بالأكراه  
وبناها واستمر واضعا يده عليها مدة خمس وعشرين سنة ولم يتمكن مالكها من نزاعها منه  
لكونه ذا شوكة فهل إذا زال الأكره بموت المالك يكون للمالك الدار أخذها واستردادها  
من ورثة المالك حيث ثبت الملك فيها بالوجه الشرعي وما الحكم في البناء الذي فيها  
(أجاب) إذا غصب شخص أرضا وبني فيها أو ثبت ذلك شرعا بنظر فان كانت قيمة الأرض  
أكثر من قيمة البناء يكون لرب الأرض أخذ أرضه ودفع قيمة البناء لربه وإن كانت قيمة  
البناء أكثر يكون على رب البناء قيمة الأرض لربها على ما أفق به المتأخرون والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض تلقاها عن أبيه وجدته من قديم الزمان تعدى  
عليه شيخ البلد وأخذها منه بدون وجه شرعي من مدة ست سنين فهل إذا كان الملك  
ثابتا لرب الأرض فيها بالبيئنة الشرعية يكون له نزاعها من وضع يده عليها تعديا ولا تكلف  
البيئنة السؤال عن تاريخ مدة وضع يد شيخ البلد عليها بل تكفي شهادتها بأصل الملك لربها  
(أجاب) إذا ثبت الملك في تلك الأرض للرجل المذکور ولم يوجد ما يفيد زوال ملكه  
عنها يؤمر شيخ البلد المتعدي عليها برفع يده عنها وتسليمها لمن له الملك فيها ولا يكلف  
الشاهد ببيان تاريخ التعمد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية  
أميرية غرس بها أشجارا وبني أمان وسواقي وغير ذلك ومكث مدة مديدة وسنين عديدة  
وهو يتصرف فيها ويدفع ما عليها من الأموال لجهة الميري بحاء رجل ووضع يده على  
الأرض المذكورة وقطع ما فيها من الأشجار وهدم بعض البناء وتلف السواقي بالهدم  
والردم وأخذ آلتها وكل ذلك فعله بدون إذن صاحب الأرض المالك للبناء والغراس  
ويدون إطلاعه ورضاه فهل يلزمه قيمة ما تلفه وإذا مات تؤخذ من تركته (أجاب) على  
المتعدي ضمان ما تلفه من مال الغير ويؤخذ من تركته إذا مات حيث أثبت مدعي ذلك  
دعواه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين جماعة تعدى

جمادى الاولى

ربيع الثاني سنة

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٣٠

١٢٦٩

٤

(الغصب)

شعبان سنة

١٨ ١٢٦٩

رمضان ٩

١٢٦٩

ذى الحجة

١٦ ١٢٦٩

٢٩ ١٢٦٩

محرم

١٤ ١٢٧٠

٢٦

١٢٧٠

أخو بعض الثمر ككاه على حصة أحدهم وباعها لرجلين بدون إذن المالك وأجازته  
فاستعملها المشتريان المذكوران وأتلفا عدتها وورد المالك البيع وحكم برد المبيع لربه  
فهل إذا تحقق تعديهما وأتلفا معاً عدة الطاحونة المذكورة يكون للمالك المذكورين  
تضمن المتعدي لما أتلفه من العدة المذكورة بطريق التعدي (أجاب) نعم يكون  
للمالك تضمن المتعدي ما أتلفه بعد تحقق التعدي بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك منزلاً وطاحونة فباع الطاحونة مع حاصل ومساح لرجل بثمن معلوم  
وبعد مدة باع المنزل لرجل آخر بثمن معلوم فتعدي مالك الطاحونة لكونه ذا شوكة وأخذ  
قطعة من حوش المنزل وأدخلها في الطاحونة وقطعة جعلها داراً ودواب ووضع يده عليها  
ثلاث سنين فهل إذا ثبت مالك المنزل دعواه بالوجه الشرعي يكون له نزعها من واضع  
اليده ولا يسقط حقه منهما بمضي تلك المدة (أجاب) يؤثر التعدي برد ما استولى عليه  
لربه بعد تحقق تعديه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على  
قطعة أرض من حوش بيت جاره وعلى حائط جاره الخاص به وبني فوق ذلك بناء  
أنفسه من ماله وذلك كله في غيبة الجار المالك لذلك فلما حضر باع المكان المذكور  
لرجل بثمن معلوم بعد أن أوقفه على حدود المكان وعلى ما تعدي عليه الجار وأمره  
بالتنازع مع الجار في دفع يده عما تعدي عليه وامتثل المشتري لذلك فهل إذا ثبت تعدي  
الجار المذكور بالوجه الشرعي يؤثر الجار المتعدي برفع ما تعدي عليه (أجاب) يؤثر التعدي  
المذكور برفع يده عن مال الغير بعد ثبوت تعديه على ذلك بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في فاصرة تملك بيتاً بطريق الميراث عن أبيها سكنه زوج أمها بغير وجه شرعي  
ولاحقاً جارة مدة ثم بلغت القاصرة وأرادت طلب أجرة المثل من زوج أمها المذكور فهل  
لها طلب أجرة المثل (أجاب) على من استولى على عقاراً لقيم وسكنه أجراً مثله مدة أسبق لائه  
عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له سهم خرر في أرضه بدلا للاحه وأراد قلعه  
فسابقه البحر وغرق فطلب من جماعة الأمانة في إخراجهم وأن يدفع لهم أجرة عملهم  
فامتنعوا من ذلك واستأجروا به وأخرجوه لأنفسهم يريدون تملكه فهل إذا لم يتركه ولم  
يعرض عنه يكون له أخذه منهم ولا يلزمه لهم أجرة والمحال هذه (أجاب) لرب السهم  
المذكور نزع منه هو تحت يده حيث لم يثبت انتقاله عن ملكه بنقل شرعي والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض خربة بالميراث عن أبيه وجد من قديم  
الزمان تعدي رجل أجنبي وأخذ قطعة منها في غيبة المالك وبني فيها بناء لنفسه في غيبته  
بغير إذنه ورضاه فهل إذا حضر الغائب وأثبت الملك فيها بالوجه الشرعي يكون له نزع  
ما أخذه من ملكه بدون وجه شرعي (أجاب) ترفع يد الغاصب لأرض الغير بعد ثبوت  
الغصب بالوجه الشرعي إذا لم تكن قيمة البناء الغاصب فيها أكثر من قيمة الأرض المنصوبة  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابنان في عياله ومعيشتهم أخذ أم وأش وأمتعة مملوكة

لا ييمهما وانفردا ييمهما في معيشة وخدمتهما بعد فاصلا والاب يطا ايمهما اخذاه في حال حياته تعديا الى ان مات الاب عنهما وعن وورثة فهل اذا أثبت باقي الورثة ان اخذ المواشي وغيرها من الاعيان التي اخذها الابنان كان تعديا تكون ميراثا عن الاب تقسم على جميع الورثة وانس للابنين المذكورين الاختصاص بهما دون باقي الورثة بدون تخصص حيث كان الملك ثابتا للاب بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يقسم ما ثبت انه تركه عن المتوفي المذكورين وورثته بالغريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخلا بالميراث عن ابيه تعدي رجل اجنبي ووضع يده عليه في غيبة الوارث في بلدة اخرى مدة خمس سنين بغير طريق شرعي ولم يزل رب النخل المذكور ينازعه في شأنه تلك المدة الى الآن وهو يحجده حقه جدا كليا فهل اذا ثبت الوارث الملك فيه له عن ابيه بالبينة الشرعية يكون له نزع من وضع اليد عليه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت الوارث دعواه الملك بالوجه الشرعي يقضى له بالنخل حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل سكن بيتا معدا للايجار مدة من غير استئجار من اربابه فهل لهم مطالبة باجرة المثل (اجاب) منافع المنصوب لا تضمن الا في الوقف ومال اليتيم والمعد للاستئلال فعلى الساكن الاجنبي اجرة مثل العقار المذكور ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في شيخ بدمغصب دار من آخر بالقهر والغلبة عنه ثم بعد ست سنين مات المالك عن ابن قاصر فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون للقاصر بعد بلوغه اخذ الدار من ذي الشوكة الغاصب لها حيث ثبت الملك له فيما عن ابيه (اجاب) تزال يد العدو وان ترد الدار لمالكها بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بعد وفاة ابيه اشترى هو وخته وزوجة ابيه من خالص ممتلكاتهم بموسسة على انها شركة بينهم ثم باع ذلك الرجل ما يخصه فيها لاخته وصرف ثمنه على نفسه ثم بعد موته تغلب هم الميت على المراتين واخذ منهما الجاموسة مدعيان بانها شركة له مع اخيه ابي الميت المذكور فغلبته مرارا لدى حاكم شرعي فامتنع من الاجابة واشهدنا على ذلك الامتناع ثم باع نصف الجاموسة لاجنبي واقبضه اياها فهل مكت عنده فهل اذا كان الامر كما ذكر ولم يثبت لهم فيها استحقاق بالبينة تكون مضبوطة عليه (اجاب) اذا ثبت اختصاص المراتين المذكورين بالجاموسة بالوجه الشرعي وباع نصفها لهم المذكور لا تخبر تعديا بدون اذنها وسلمها اليه وهل مكت عند المشتري يكون له ما تضمنه البائع قيمتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض باع بعضها لآخر بخرصة بينة ثم بعد ذلك تعدي رجل على الارض المشتراة واراد البناء فيها بوجه شرعي فهل اذا ثبت الشراء بالبينة الشرعية من البائع وثبت التعدي من الرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون للشترى نزعها منه ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشراء (اجاب) يؤثر المنة لدى برفع يده عن ملك

٢٣ ١٢٧٠

جمادى الاولى

٧ ١٢٧٠

١٧ ١٢٧٠

جمادى الثانية

٨ ١٢٧٠

٢٤ ١٢٧٠

٢٧ ١٢٧٠

الغبر بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي ولا يضر في ذلك عدم كتابة حجة بالشرا من البائع  
 شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنتين وبنتين وترك دارا  
 وبعض مواش فأخذ احدا لابنتين نصيبه من ذلك وبقي نصيب البنيتين والزوجة تحت يد  
 الابن الآخر وصار يتصرف فيه الى ان مات عن وورثة فارادت البنيتان اخذ نصيبهما من  
 تركتهما ابهما فغتمهم الورثة متعللين بان ما كان من تركتهما والدتهما قد استهلكا منه ورثته  
 وجدد غيره فهل للبنيتين المذكورتين اخذ نصيبهما من تركتهما ابهما بعد تحقق المتروك  
 بالوجه الشرعي ولا عبرة بالتعلل المذكور حيث كان متركتهما الميت الثاني اصله مات تركتهما  
 الميت الاول (أجاب) للبنيتين المذكورتين اخذ ما يخصهما من تركتهما ابهما من هو  
 واضح يده عليه اذا كان فائضا او قيمته اذا كان مستهلكا بعد تحققه بالوجه الشرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض وبني فيها مكانا لنفسه وصرف  
 على ذلك مبلغا من الدراهم من ماله الخاص به وصاروا ضعايده عليهم امد من السنين  
 واراد مالك الارض الآن تكليفه برفع بناءه ونزعها منه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر  
 من قيمة الارض ويحقق ما ذكر بالطريق الشرعي لا يجاب رب الارض لذلك وعلى الباقي  
 دفع قيمة الارض لربها (أجاب) من بني في ارض غيره بغير امره فان كانت قيمة  
 الارض اكثر من قيمة البناء أمر بالقلع والرد حيث لم يضر القلع بالارض وان اضر فلرب  
 الارض ان يملك البناء بقيمته مستحق القلع وان كانت قيمة البناء اكثر فللباني ان  
 يملك الارض بقيمتها جبر على صاحب الارض اذا ضررا الاشد بزال بالاخف على  
 ما اختاره المتأخرون وعليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل معه وظيفة  
 قبالة مات عن ولده فالتحت الوظيفة فقرراهما كم الشرعي رجلا آخر في الوظيفة وليت  
 فيها عدة قبالة فاراد الرجل المقرر اخذ عدة القبالة زها منه ان ذلك من جملة ما قرر فيه  
 والحال ان العدة المذكورة ملك المتوفي تلقاها بالميراث عن ابيه فهل اذا ثبت ذلك  
 بالوجه الشرعي تكون العدة لولده من بعده وليس للرجل المذكور معارضته في ذلك  
 (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي ان العدة المذكورة ملك للمتوفي المذكور يكون  
 لورثته اخذها حيث لا مانع وليس للقر في الوظيفة منعها منهم بدون وجه شرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الشراء اخذها منه شيخ  
 باده بطريق الغصب بالقهر والغلبة وجزءه في محل حكومته فلم يخلص منه الا بدفع  
 حجب الدار له واخذ الثمن الذي فيها واخذها منه غصبا من غير صيغة بيع ولا اسقاط فهل  
 واحال هذه تنزع الدار من يد شيخ البلد قهرا عنه حيث ثبت الغصب بالبيئة الشرعية  
 (أجاب) ترفع يد المتعدي على ملك الغبر بعد تحقق تعديه حيث لم يثبت انتقال الملك  
 لواضع اليد الا في الدار المذكورة بطريق صحيح شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل مات عن اولاد ذكور واثاث وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره وبعض العقار

١٢٧٠

٩

١٢٧٠

شعبان  
٣

١٢٧٠

١٠

١٢٧٠

رمضان  
١٠



معدلا للاستغلال كدار ومأخوذة فاقسم الورثة التركة فوضع احد المذكور يده على  
 نصيب أخته في غيبتها وصار يستغل اجرة ما هو معد للاستغلال من العقار مدة من  
 السنين فهل اذا حضرت من غيبتها الآن وطلبت اخذ نصيبها الذي خصها بالقرينة  
 الشرعية من الاخ المذكور ومحاسبته على ما يخصها من الاجرة مدة وضع يده عليه تجاب  
 لذلك شرعا ويكون لها اخذ نصيبها ومحاسبته على الاجرة (اجاب) نعم يؤثر الاخ المذكور  
 بتسليم حصصه أخته من العقار المعد للاستغلال حيث استولى عليها وأجرها بدون اذنها  
 ويكون لها محاسبته على ما استغله من اجرتها والحال هذه على ما حرره في فتاوى الحامدية  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استأجره آخره على حمل بضاعة وتوصيلها لشركاؤه  
 في بلد مخصوص وجماعة آخرون استأجروهم أناس آخرون على حمل بضاعة لهم وتوصيلها  
 لشركاؤهم في تلك البلد ثم بعد ذلك اتفق الرجل الاول مع الجماعة المذكورين على ان  
 تكون اجرة كل حمل من مجموع الاجال التي استؤجروا هم والرجل المذكور على حملها  
 قدر ما علموا من الدراهم وأنه بعد خصم المصاريف ووصول البضاعة الى ربها يكون  
 جميع ما فاض من الاجرة رابعة الربع للرجل المذكور ليكون بضاعته التي استؤجر لها  
 خمسة اجال والثلاثة الارباع للجماعة الا آخرين لا يكون البضاعة التي استؤجروا لها  
 خمسة عشر جملا وانزلوا جميع ذلك في سفينة مخصوصة وفي اثناء الطريق سرق رجل من  
 جملة الخمسة التي استؤجروا لها الرجل الاول دون الاجال الآخرين فهل يكون الضمان  
 على الرجل الاول خاصة لكونه اجيرا مشتركا اذا حكم به او الصلح معه خاصة اذا حكم به  
 ولا شيء على الجماعة الآخرين لكونهم لم يكونوا اجراء لرباب هذا المال الهالك ولا  
 يوجب هذا الاتفاق الحاصل بعد الاستئجار على الوجه المذكور شيئا من الضمان عليهم  
 ولو فرض ان بعض حكام السياسة ضمن الجماعة المذكورين ثلاثة ارباع الهالك  
 لمالك البضاعة المذكور وخذوا منهم ما الزموا به ولم يقبضه الرجل الاجير المذكور  
 لا يكون للجماعة مطالبة ذلك الرجل بما دفعوه الى المالك بل يكون لهم مطالبة الاخذ  
 اذا كان الاخذ بغير وجه شرعي (اجاب) اني المتأخرون فيما يهلك في يد الاجير المشترك  
 بالصلح على النصف جبرا ولا ضمان على الجماعة المذكورين في ذلك بمجرد الاتفاق  
 المذكور على الوجه المستطور وحينئذ يكون لهم مطالبة المدفوع اليهم بما اخذوه منهم  
 دون الرجل الاجير المذكور وبدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد  
 ان يطلق زوجته فطلبت منه ان تلزمه بمعدل بعض نحاس وفراش لها معاملة بانها  
 استعملت النحاس في بيته وانما باعت بعض الفرش وصرفت ثمنه على نفسها وهي على  
 حصته بغير اذنه فهل والحال هذه لا تجب لذلك ولا ضمان على الزوج في شيء منه بدون  
 وجه شرعي (اجاب) ليس للزوجة الزام زوجها بما صرفته على نفسها من متاعها  
 والحال ما ذكر ولا يبدل ما استعملته بنفسها من نحاسها في بيت زوجها بدون وجه شرعي

١٧

١٢٧٠

ذى القعدة

١١

١٢٧٠

١٨

١٢٧٠

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قدرا معلوما من الدراهم مع بعض أمتته له بالقهر والتلبسة ظلما وعدوانا فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المتعدى على دفع ما أخذه من الدراهم والامتنع بها حيث كان ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) يؤمر الغاصب برد المقتصوب له به بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أعمى البصر مالك جلا اراد بيعه في ولد السيد وربطه في القلس مع بعض جمال من بلدته فتعدى عليه رجلان فأخذاه من غير إذن المالك ومن غير إجازته على أن يحمله ولم يعلم المالك بذلك إلى أن حضر أحد الرجلين وأخبر المالك بذلك فلم يرض وأمره بإحضار الجمل له فذهب الرجل فوجد أحد الرجلين جملة وتوجه به إلى جهة معلومة وحده ثم في اليوم الثاني حضر الرجل الذي كان حمل الجمل وأخبر أن الجمل مات حتف أنفه وأقر بذلك فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يكون الضمان عليه ماسوية أو يكون الضمان على من هلك في يده (أجاب) للمالك الجمل تضمينهما والحال هذه فتمت يوم غصبه فان غصبه أحد الرجلين من الآخر ثانيا يكون للغاصب تضمين غاصبه ما ضمنه للمالك حيث وقع الهلاك في يد الثاني وإن كان الثاني مودعا لا يرجع الغاصب بما ضمنه عليه قال في الهندية من الباب الثاني من الوديعة واجمعوا أن مودع الغاصب يضمن إذا هلك الوديعة في يده والمقتصوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين أن يضمن المودع ويرجع المودع بما ضمن على الغاصب كذا في شرح الطحاوي اه والله تعالى أعلم (سئل) في ضرب يولي من أولياء الله تعالى إمامه مصطبة معدة للزائر من قديم الزمان لا تعهد إلا كذلك استولى عليها ذويته جيلا بعد جيل فأراد إنسان اجنبي ليس من ذرية الشيخ أن يجعلها منزلا لضيوفه ويخلع ملوسه ويختص بها ويمنع استعمال العامة لها على الوجه الذي كانت عليه مدعيانها معدة لذلك فهل يكون لذرية الولي المذكور منعه من ذلك ولا عبرة بدعواه حيث لم يثبت اختصاصه بها بالوجه الشرعي (أجاب) ليس للرجل المذكور أخذ مال ليس مملوكا له وجعله منزلا لنفسه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين فاصر بن وترك دارا استولى عليها رجل اجنبي بغير وجه شرعي وبدون ولاية على القصر فهل إذا بلغ القاصر أن واثبنا ملك أبيه في الدار المذكورة بالبينة الشرعية يحكم لهما بها وترفع يد المستولى عليها (أجاب) إذا ثبت الملك في الدار المذكورة للولدين المذكورين عن أبيهما بالوجه الشرعي يكون لهما الأخذ بهما من واثبنا ملكهما باليد عليهما بدون وجه شرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة ممتلكاته قطعة أرض زراعية أميرية أثره عن أبيه رهونة تحت يد آخر على قدر معلوم من الدراهم افتسكها ابنه من يد المرتهن ودفع له دراهم الرهن ووضع يده على الأرض المذكورة وصار يزرعها ويدفع خراجها للديوان مدة عشرين سنة من غير

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

محرم  
٢٠

١٢٧١

٢٩

من أزع له فيها تلك المدة ثم بعد ذلك تعدى شيخ البلد وأخذها منه بالا كراه ودفعتها الرجل  
 آخر لم تكن أثرا له ولا مسوحة عليه فهل إذا ثبت الا كراه بالوجه الشرعي يكون له أخذها  
 ولا يسقط حقه منها بالا كراه (أجاب) إذا ثبت بالوجه الشرعي أن شيخ البلد أخذ الأرض  
 المذكورة من صاحب الحق فيها ودفعتها لغيره تعدى يا بدون وجه شرعي ولم يثبت على  
 صاحب الحق ما يفيد سقوط حقه منها أكثر كراه باختياره يؤمر بوضع اليد الآن بردها  
 للمالك منفعتهما حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على ساقية  
 وقف وهدمها وبني موضعها مكانا لنفسه بدون إذن واقفها الحق الموجود الآن فهل إذا  
 ثبت تعديه على ذلك ورفعه الواقف المستحق لذلك نظرا واستحقاقا على يد القاضى  
 وشهدت عليه البيعة بذلك ترفع يده وترد الساقية إلى جهة وقفها حيث لم يكن له في ذلك  
 وجه شرعي (أجاب) ترفع يد الغاصب عما غصبه بعد ثبوت ذلك بطريقه الشرعي  
 حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضى الجيزة بماضى مونه ادعى  
 رجل على مشايخ بلدة واضعين أيديهم على قطعة أرض اميرية معلومة الحدود وبانها كانت  
 جارية في التزام رجلين ثم انحلت عنها وصارت لمن يزرعها بموتهم ما فوض أيديهم عليها  
 مشايخ البلدة حين ذاك غير هؤلاء وزرعوها ثم كرها للمدعى باختيارهم فصار يزرعها  
 ويدفع خراجها للجهة يبيت المال نحو اثنتى عشرة سنة ثم بعد ذلك زرعتها المدعى برسما  
 فتعدى المدعى عليهم واستولوا على البرسيم بغير وجه شرعي واستهلكوه با كل مواشيمهم  
 ووضعوا أيديهم على الأرض بغير وجه شرعي وبطالهم برفع أيديهم عن تلك الأرض  
 وبقية البرسيم بعد ان عين قيمته وأجاب المدعى عليهم بوضع اليد وأن تلك الأرض كانت  
 في زراعة المشايخ الأول بعد انحلالها ثم إن المدعى تعهد بتلك القرية وأخذ منهم تلك  
 الأرض بالجبر عنهم وتركوها له جبرا واستعملوا اضعايده عليها ينتفع بها ويدفع ما عليها  
 المدة المذكورة وانهم الآن مشايخ القرية عوضا عن الأول فوضعوا أيديهم على تلك  
 الأرض لكونهم أولى بها منه وإن البرسيم المذكور هم الزارعون له واستولوا عليه كما ذكر  
 وإن قيمته حين ذاك ما عينها المدعى وسئل بعض المشايخ الأول فأجاب بأنه لغاتر كرها هو  
 وباقيهم له بالجبر من المدعى ولم يوجد من الزارعين الاصلين من خصاصة للمدعى ولا طلب  
 فالحكم في هذه المادة (أجاب) حيث أقروا بوضع اليد بان الأرض المذكورة  
 كانت تحت يد المدعى يزرعها وينتفع بزرعها ويدفع مالها للجهة التي بان نحو اثنتى عشرة  
 سنة وانما كانت في زراعة غيرهم قبل وضع يد المدعى فلاحق لهم فيها فيؤمرون بتسليمها  
 لمن أقروا به بوضع اليد عليها المدة المذكورة وليسوا اخصا ما عن صاحب الحق الاصلى  
 فيها ولا يكون لهم حق فيها بمجرد توليتهم اشيئا على تلك القرية حيث كانت في استحقاق  
 غيرهم قبل ذلك وإذا أثبت المدعى المذكور سبب الملك للبرسيم الذي استولى عليه المدعى  
 عليهم المذكورون واستهلكوه في شؤونهم بدون اذنه يكون له تضمينهم قيمته يوم غصبه

٢٩

١٢٧١

صفر

١٤

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة أرض مملوكة في قبيلة مال كها  
و بنى فيها بناء لنفسه من ماله وصاروا ضعا يده على ذلك مدة من السنين فهل إذا حضر  
مالك الأرض المذكورة من غيبته بعد ثلاثين سنة وأثبت ملكه للأرض المذكورة  
بالبيعة الشرعية يحكم له بها وترفع يده المستولى عليه المذكورة ويُدفع له قيمة البناء أو يكون  
للباني أن يتملك الأرض المذكورة بقيمتها المالكها حيث كانت قيمة البناء أكثر من  
قيمة الأرض (أجاب) إذا فرض سمع دعوى مالك الأرض وثبت استحقاقه لها  
بالتوجه الشرعي وكانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض يكتفون بأصاحب البناء أن  
يتملك الأرض بقيمتها من ربه الدفع الضرر بالأشياء بالأخف على ما اختاره بعض  
المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة سكن أحدهم المكان  
المذکور بما فيه من الزائد على نصيبه وهو النصف ولم يعين لباقيه أجرة معلومة فهل إذا  
مضت مدة ليس لشر يكره طلب الأجرة للمدة الماضية حيث لم يستأجر منها ولم يعين أجرة  
ولم يكن وقفا ولا معدا للاستقلال (أجاب) نعم ليس لشر يكره طلب الأجرة من مطالبته  
بأجرة حصته من المكان المذکور مدة سكناه في الزمن الماضي إذا كان الواقع ما هو  
مستور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على عقار غيره بغير إذنه ومكث  
تحت يده نحو ثلاثين سنة والحال أن صاحبه مشاهد لتصرف واضع اليد تلك المدة ولم  
يتنازع حتى مات عن ورثة فطلب ورثته الآن أخذه منه فذعمهم من أخذه متعللا بطول  
المدة مع أنه مقر بملك أبي الورثة فهل يؤخذ باقراره وتأخذ الورثة ملك أبيهم ولا عبرة  
بتعلله بطول المدة المذكورة (أجاب) لا يسقط الحق بتقادم الزمان فإذا كان واضح  
اليده مقر بملك مورث الغير للعقار المذکور واختيارا عومل باقراره اذ هو حجة عليه فعليه  
تسليمه لورثة المالك حيث لا مانع مما يثبت انتقاله عن ملك مورثهم بتناقل شرعي  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وترك له ساقية وأشجارا وقطعة أرض زراعية  
أميرية أثره مسوحة باسم أبيه فتدعى شيخ البلد ووضع يده على ما ذكر بالجبهر على الابن  
والحال أنه لاحق له في ذلك بوجه من الوجوه الشرعية فهل إذا كان الحق ثابتا للابن  
فيمتاز به له الأب من الساقية والأشجار والأطيان يكون له أخذها ورفع يد شيخ البلد  
عنها حيث كان الابن قادر على زراعتها ودفع نواحيها والقيام بمؤونتها (أجاب) إذا كان  
الحق فيما ذكر ثابتا للابن المذکور عن أبيه ولم يوجد منه ما يفيد سقوط حقه من أرض  
الزراعة المذكورة وكان وضع يد شيخ البلد المذکور بطريق العلوان بدون وجه شرعي  
يؤمر واضع اليد بتسليمها إلى مستحقها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور ستة وأناث ثمانية وترك دارا فتنازع أولاده  
الذكور في شأنها وحضر وأثبت قاضي بلدتهم فقاس الدار بالاذرع وبين أنصباءهم  
على حسب أرثهم أذرعاً شائعة وأعطاهم حصة بما يخص كل واحد منهم ثم سكنها واحد من

١٢٧١

٧

١٢٧١

٢٢

جمادى الاولى

١٢٧١

١٨

جمادى الثانية

١٢٧١

٤

الورثة مدة من السنين ثم طلب الورثة من الساكن في الدار استحقاقهم فيها بموجب الحجة التي معهم فنفهمهم من استحقاقهم بسبب طول المدة فهل لا يجب لذلك بل لهم اخذ حقهم قهرار عنه لكون الدار ملكا لا يسهم مع اعتراضهم بالملك (أجاب) حيث كان واضح اليدهم فطلبهم بالملك والاستحقاق لا يكون له منعهم من ذلك بسبب طول المدة اذا الحق لا يسقط بتقدم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده دراهم امانات بجماعة آخرين ثم مرض الرجل المذکور ومات في مرضه فحضر الجماعة المذکورون واصحاب الدراهم وادعوا على رجل اجنبي بانه اخذ مقتاح الصندوق واخذ الدراهم والحال انه لم يكن وارثا ولا له تعاق بالمتوفى فانكر عليهم دعواهم فهل اذا لم يثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي لا عبرة بدعواهم المهردة عن الاثبات (أجاب) من المعلوم انه لا يقضى للمدعى بمجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تصيب من بلده وترك داره فتعدي شيخ البلد ووضع يده عليها بغير حق في غيبته ثم حضر رب الدار بعد مضي خمس سنين ولم يكن معه اثرا لها منه لم يكونه ذا شوكة ومات رب الدار عن اولاد قصر فاستمر شيخ البلد واضعا يده عليها مدة تزيد عن خمس عشرة سنة ثم مات شيخ البلد عن ورثة فهل اذا بلغ ورثة رب الدار وطلبوا الدار من ورثة شيخ البلد يجابون لذلك حيث يمكن الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم (أجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع الدعوى كسكون المورث عن الدعوى خمس عشرة سنة من غير عذر وثبت بالوجه الشرعي ككون الدار المذکور رقة مورثة لاولاد عن مورثهم المذکور يقضى لهم ما اذا لم يثبت انتقالها عن مالكهم او ملك مورثهم بنقل شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك دارا بحجة شرعية ولها زوج معه اولاد من غيرها فتعدي على الدار واسكن فيها اولاده المذکورين فهل والحال هذه لما ان تستردها حيث كان اخذها بطريق التعدي بالوجه الشرعي ويلزم واضع اليد تعديا التسليم لها في ذلك (أجاب) اذا ثبت التعدي المذکور بالوجه الشرعي يجب رفع يد التعدي عن الدار وردها الى مالكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مملوك لبنين قاصر تين بطريق الارث عن ابيهما استوفى عليه رجل اجنبي بدون اذن من له ولاية على البنين المذکورين وسكنه بدون عقد اجارة مدة من السنين فهل يلزمه اجرة مثل ذلك المكان المملوك للقاصر تين مدة سكناه حال صغرهما (أجاب) نعم يلزم الرجل المذکور راجع مثل ذلك المكان المملوك للقاصر تين المذکورين حال صغرهما والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين لكل منهما جزء شائع من دار تستحقه بطريق الارث عن مورثهما فطلب رجل هو زوج امرأة اخرى لها جزء في تلك الدار ايضا ان يستبدل نصيب المرأتين من الدار المذکور بقطعة عقار له خربة من دار اخرى فامتنعتا عن ذلك فاراد منه منهما عن نصيبهما بطريق القهر والغلبة واخرجهما من الدار وان يترك لهما القطعة التي اراد اعطاها لهما فهل اذا لم يحصل

ذی القعدة

١٢٧١

٣

١٢٧١

٨

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٨

١٢٧١

٣٠

الاستبداد علی الوجه الشرعی لا یسوغ له معارضته ما ولا منعه ما عن حقهما ویمنع من  
ذلك (اجاب) اذا كان المالك فی الجزئين المذکورین ثابتا لهاتین المرأتین ولم یثبت  
استبدادهما بشئ آخر لا یسوغ للرجل المذکور معارضته ما ولا منعه ما عن حقهما من  
ذلك بدون وجه شرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی قاصر یستحق قطعة ارض بطریق  
الميراث عن اصوله فغصبها رجل اجنبي وبنی فیها وسكنها مدة وهو قاصر ثم بلغ وأراد نزاع  
الدار من يد الغاصب فامتنع متعللا بانه بنی فیها فهل اذا بنی بغیر اذن المالك یكون لرب  
الارض ملك الی ۱۰ بقیمة مستحق القلم حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمته (اجاب)  
من بنی أو غرس فی أرض غیره بغیر اذنه أمر بالقلع والرد لوقیمة الساحة اکثر والمالك ان  
یضمن له قيمة بنائه أو شجره مستحق القلع ان نقصت الارض بالقلع جبراً علی البانی اذا  
تحقق ما ذکر بالوجه الشرعی والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك دار فی بلده ثم کها  
وسافر الی جهة بعيدة فوفی مسافة القصر ثم بعد مدة من السنین رجع من غیبهته المذکورة  
فوجد رجلاً اجنبياً واضعاً یدیه علی الدار المذکورة وبنی فیها بعض بناء قیمته اقل من قيمة  
الارض بكثير فهل اذا ثبت الغائب ملكه فی الدار المذکورة بالبینة الشرعیة یجبر واضع  
الید علی تسلیم الدار له ویكون البانی اخذ قیمته ما بناه فی الدار المذکورة حيث كانت قیمته  
اقل من قيمة الارض بكثير (اجاب) اذا لم یکن هناك مانع من سماع دعوی المدعی للدار  
المذکورة وأثبت انها ملكه بالوجه الشرعی یؤمر واضع الید بتسلیمها الیه ولما لا الارض  
ان یتملك ما بناه الغاصب المذکور بقیمة مستحق القلع برضا مالکها ان لم یضر رفعه  
بالارض وان اضر بها لا یتوقف ذلك علی رضاه والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل توجه الی  
الحجاز ففات فی فخل عن زوجة وعن بنت رضیعتهما وعن ابنین بالغین وعن بنت فاصرة  
من غیرها وترك مواشی وثقوداً معلومة وغیر ذلك من الحبوب فوضعت الزوجة یدها  
علی جمیع ذلك فی قیمته الورثة البالغین یدون ولاية شرعیة وتوجهت الی الحجاز فباع  
بعض مواشی واستهلك ثمنها مع النقود والحبوب فی مصالح نفسها حتى رجعت فهل  
والحال هذه اذا ثبت ان جمیع ذلك من تركه المبت بالبینة الشرعیة یكون لباقی الورثة  
البالغین حصة الزوجة علی جمیع ما تصرفت فیه من تركه مورثهم (اجاب) ما ثبت  
ان الزوجة المذکورة استهلكته فی شؤون نفسها من تركه فزوجها المذکور بالوجه الشرعی  
یكون مضموماً علیها انصباً باقی الورثة منه ولا ینفذ البیع الصادر منها فی تلك الماشی  
الافی نصیبها حیث صدر ذلك بدون ولاية شرعیة علی باقی الورثة والله تعالی اعلم (سئل)  
فی رجل یملك داراً خربة وضع رجل اجنبي یدیه علیها وضمها الدار وبنائها داراً لنفسه من  
غیر اذن وجه منذ عشرین سنة مع وجود رب الدار وسكوه ولا ینیر یدرب الدار اخذها  
ونزعها من البانی والحال ان قيمة البناء اکثر من قيمة الارض بكثير فهل لا یجوز لذلك  
و یتملكها البانی بقیمة حاله كونها حالیه من البناء اذا تمق ما ذکر (اجاب) المهرج



ربيع الاول سنة

به ان من بنى في أرض غيره بغير امره فان كانت قيمة الأرض أكثر من القلع والرد وان كانت قيمة البناء أكثر فله ان يملك الأرض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين لان الضرر الشديد زال بالضرر الاخف والله تعالى أعلم (سئل) في يتيم له حصّة في دار آلت اليه بالميراث الشرعي عن والده وحصّة لمجدته أم أبيه واليتيم قبض الى الجهادية وغاب فيها مدة وفي مدة غيبته باعت الجدة حصتها وهو لا يعلم ذلك ولو علم لا يشتري بصيدها والمشتري المذكور وضع يده على البيت كما وسكنه بنفسه مدة غيبة اليتيم وقدر جمع الآن الى بلده فهل يكون له مطالبة الشريك باجرة حصته من البيت مدة يتمه أوله أخذه بالشفعة أوله ان يسكن مقدار غيبته (اجاب) على من سكن في عقار اليتيم ولو يبدون اجارة اجرة مئة له مدة كونه فاضر كعقار الوقف ولا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا توفرت شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في مكانين مشتركين بين اشخاص بعضهم بلغو بعضهم قصر واحدا المكانين خال من السكنى لاحتياجه للعمارة والثاني سكنوا فيه جميعا مدة معلومة فهل اذا خرج وصي القصر بهم من المكان المذكور واستعمل المبلغ جميعه بلا اذن الوصي ولا عقد اجارة في نصيب القصر يكون له مطالبة بهم باجرة حصّة القصر في المكان المذكور في تلك المدة اسكنناهم فيها ولا يكون لهم مطالبة باجرة سكنى القصر في المكان الثاني حيث كان غير صالح للسكنى لاحتياجه للعمارة (اجاب) عقار الصغير تضمن من منافعه بسكنى الغير ولو بلا عقد اجارة كعقار الوقف ولو كانت السكنى من شركائه وهو مبني على قول المتأخرين المنتهي به كما في الدرر وحاشيه فتلزم الشراكة المذكورة بين اجرة حصّة القصر مدة سكنناهم فيها بعد خروج القصر من المكان المذكور لا قبل خروجهم اذ هم المستعملون للملكهم ولا شيء على القصر من اجرة حصّة شركائهم في المكان المتخرب المذكور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في وريثة يملكون قطعة ارض بجوار دارهم بالميراث ابيهم وجدهم بموجب حجة شرعية بايديهم ثابتة المضمون تعدى شيخ البلد ووضع يده عليهم في حال يتهمهم والاثنان بلغوا وطلبوا حقهم منه ورفع يده فانكر حقهم ووجد حجة كفاية فهل اذا كان الحق ثابتا لهم فيها عن ابيهم يكون لهم رفع يده عنها ولا عبرة بانكاره ويمنع من منازعتها فيمهدون وجه شرعي (اجاب) اذا ثبت الوريثة المذكورة ملكهم لتلك الأرض من مورثهم بطريق شرعي ترفع يد المتعدى عليهم حيث لا مانع من ذلك شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق اما كن وقف اهلى وضع رجل اجنبي يده عليها بدون مسوغ شرعي وصار يستغل اجرتها مدة فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك باليمين الشرعية يكون المستحق الوقف محاسبته على اجرة مثله مدة استيلائه عليه (اجاب) عن من تعدى على عقار الوقف واستولى عليه اجرة مثله مستحقة مدة استيلائه عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة وله أرض زراعية ملك ثوب عنه شرعا وعقار كذلك وضع كل واحد من الورثة يده على جانب من ذلك بناويل ملك له فيه مدة سنين والاثنان

١٢٧٢

٢

١٢٧٢

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٢

١٧

١٢٧٢

١٨

أدعى بعضهم على بعض بانه وضع يده على أكثر من نصيبه والمدعى وضع يده على أقل من نصيبه من ذلك ويريد بحاسنة على الزائد عن نصيبه وياخذ في نظيره ما نقص من نصيبه والمطلب منه أجرة الرائد فيحيا مضي متعلا بانه معد للاستغلال فهل لا يجب لذلك حيث سكن كل منهم فيما وضع يده عليه وانفع به فيما مضى بتأويل الملك ولم يلتزم لشريكه بأجرة ما زاد عن نصيبه بعقد اجارة لاسيما والشركاء كلهم بالغون مكافون (اجاب) المصير ح به ان منافع الغصب استوفاه او عطلها لا تضمن الا في ثلاث الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال واستثنى من المعد للاستغلال ما اذا سكن بتأويل ملك أو عده كما اذا سكن أحد الشركاء فيه فلا يلزمه أجر كما في التنوير وشرحه أما اذا استغله أحد الشركاء فان لباقيهم أن يأخذ حصته من ذلك كما أفاده في تنقيح المحامد والله تعالى اعلم (سئل) في أيتام قصر مع أمهم يعلمون دارا بطريق الارش عن أبيهم فوضع رجل أجني يده على الدار بدون مسوغ شرعى وسكنها مدة ونفى فيما ببعض بناء فبعضه أقل من ثمة الارض بكثير ويريد أن يتملك الارض ببعض البناء الذي بناه فيها فهل اذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء بكثير يكون لوصى القصر أن يتملك البناء للقصر بقيته مطروحا على الارض أو يكون للباني رفع بنائه حيث لم يضر بالارض ويكون للوصى بحاسنة الغاصب على أجرة نصيب القصر من الدار مدة استيلائه عليها (اجاب) اذا بنى في أرض الغير بدون إذن شرعى وكانت قيمة الارض أكثر يكون لصاحب الارض ان يتملك البناء مستحق القلع بضراره حيث لم يضر بقضه بالارض فان لم يضر مالك البناء بذلك أمر بقلعه والحال هذه ويجب على من استولى على عقار القاصر بطريق الغصب أجر مثله مدة استيلائه عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا معدا للاستغلال استولى عليه آخر وسكنه مدة معلومة وطلب منه المسالك أجرة مثل المكان المذکور فامتنع متعللا بان المكان المذکور لم يجعل له أجرة معلومة ولم يعقد له عقد اجارة فهل اذا كان المكان المذکور معدا للاستغلال بان بناءه ماله لكونه كذلك وكان الرجل المذکور مقررا بسكنه المكان المذکور مدة المذكورة يلزم بأجرة مثله حيث الحال ماذا (اجاب) منافع الغصب استوفاه او عطلها لا تضمن عندنا الا في ثلاث فيجب أجر المثل على اختيار المتأخرين أن يكون المصوب ونفلا سكنى أو للاستغلال أو مال يتيم أو معدا للاستغلال بان بناءه لذلك أو أجره ثلاث سنين على الولاة على قول معتمد كما صرحوا به فيجب على الساكن المذکور أجرة مثل ذلك المكان حيث كان معدا للاستغلال مدة سكنه فيه اذالم يسكن فيه بتأويل ملك كما اذا سكن أحد الشركاء في المعدل للاستغلال أو بتأويل عقد كبيت الرهن اذا سكنه المرتهن ثم بان للغريم معدا للاجارة واشترطوا في وجوب الاجران لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب وعلم المستعمل بكونه معدا للاستغلال كما في الدرر وفي رد المحتار قبيل فسخ الاجارة واظهار ان هذا مبني على

جمادى الاولى سنة

على قول المتقدمين بان منافع الغصب غير ضمنية مطلقة اما على ما اُفتى به المتأخرون من  
ضم ان المعد للاستغلال ومال الوقف واليتيم فالأجل لازم ادعى الغصب أولا عرف به  
أولا تأمل اه والمعد للاستغلال هو المعد للأجرة بالفرق بين الدور والحوانيت وأرض  
الزراعة فلا تكون الأرض معدة للاستغلال بمجرد زرعها من قبل مالكها ما لم يؤثرها  
ثلاث سنين أو يشترها لذلك كما يستفاد ذلك من الدور وجواشيه من كتاب الغصب  
ومن المعلوم ان دفعها مزارعة من قبيل الاجارة وكذا لو كان العرف فيها انها تدفع  
بالحصه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين و بنت قاصرين وعن  
زوجة وترك لهم دارا بيعت الزوجة المذكورة وهي أم القصر الدار المذكورة  
لرجل أجنبي بمن م معلوم من الدراهم بدون ولاية شرعية على القصر فيه بل وبلغ القصر  
فسخوا البيع وأخذوا الدار من واضح اليد ودفعوا له الثمن وثبتت لهم الدار فهل اذا كان  
المشتري أخذ منها ابواب خشب وغيرها يؤمر بدفع ما أخذ منها ان كان موجودا تحت يده  
وبقيته ان كان استهلكه (أجاب) اذا ثبت على الرجل المذكور بطريق شرعي  
أخذ شيء من تلك الدار بغير وجه شرعي يؤمر برد نصيب الاولاد منه لهم ان كان قائما وبرد  
قيمتها ان كان هالكا أو مستهلكا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
تملك مصاغ ودراهم من تجارتها بسبب سعيها وكسبها الخاص بها النفسها يريد زوجها  
أخذ ما بيدها مما ربحته وهي متمتعة من ذلك فهل لاتبخير الزوجة على دفع شيء من مالها  
الخاص بها الزوجه حيث كان جميع ما بيدها من المصاغ وغيره ربحته من تجارتها الخاصة  
بها واذا أخذ الزوج بعض ذلك وأثبتت الزوجة ملكها فيه بالوجه الشرعي يجبر الزوج  
على دفعه لزوجه (أجاب) نعم لاتبخير الزوجة على دفع شيء مما ملكه لزوجها بدون  
وجه شرعي واذا أثبتت عليه أخذ شيء مما ذكر يجبر على رده عاينها حيث لا مانع والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مستخدم عند رجل ليزرع له ووكاه في بعض قضاياه  
ثم أعطى الوكيل المذكور أحد عشر فدانا وكسورا من أطيان الموكل للجماعة وأخذ  
عوضا عنها من أطيانهم وأعطاه الجماعة آخرين بالايجار على طرف الموكل بدون اذن  
منه ولم يعلم بذلك والاطيان المذكورة زرعها الجماعة والبذر والمصاريف من  
الزارعين فهل يسوغ للموكل أخذ أرضه المذكورة من يد الجماعة المذكورين وهم  
ياخذون أرضهم من المستأجرين فزوجة ويدفع البذر والمصاريف من طرف الملاك الى  
المستأجرين (أجاب) الزرع للزارع وتسترد الأرض لربها حيث لم تقع المبادلة منه  
أو من وكيل عنه في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين قاصرين  
وترك ما يورث عنه شراعا ومن جملة ما تركه حصه في دار وطاحونة معدن للاستغلال  
فوضع أولاده لهم أيديهم على التركة وحصه الدار والطاحونة بدون ولاية شرعية على  
القاصرين واستعملوهما فهل والحال هذه يكون للقاصرين بعد بلوغهما أخذ التركة

١٢٧٢

٢٤

رجب

١٢٧٢

٢٨

شعبان

١٢٧٢

١٢

من اولاد المومنين على اجرة المثل في حصة الدار والطاحونة مدة استيلائهم عليها  
حيث كانت حصة الدار والطاحونة معدتين للاستغلال واذا وكل احدا الاخرين الاخر  
وغاب وبنت وكالته يكون للاخ الحاضر اخذ نصيبه ونصيب اخيه بطريق الوكالة  
(اجاب) على من استولى على عقار القاصرين المذكورين بدون اجارة شرعية واستعمله  
اجرة مثله لمساءمة استيلائه عليه ولهما بعد البلوغ بصفة الرشدا حذما خصه ما في تركه  
ابيهما من هي تحت يده حيث لا مانع ولا حذرهما التوكيل بذلك والحال هذه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب فوق مسافة القصر يملك دارا بالارث عن ابيه ثم  
بعد مدة من السنين حضر من غيبته المذكورة فوجد رجلًا واضعًا يده على الدار  
المذكورة بدون وجه شرعي وبني فيها بعض بناء ما نفاض منها فهل والحال هذه اذا ثبت  
القائب المذكور ملكه في الدار المذكورة عن ابيه بالبيعة الشرعية بمجرع اليراع  
تسليمها له (اجاب) اذا ثبت الملك في تلك الدار للرجل المذكور بالوجه الشرعي  
ترفع يد الغاصب عنها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ثلاث دارا بطريق  
الارث عن مورثها غصب الدار المذكورة رجل منها وسكنها بغير وجه شرعي ووضع يده  
عليها مدة خمس عشرة سنة وصارت المرأة المذكورة تنزع الرجل المذكور في تلك المدة  
عند الحاكم الشرعي الى ان اثبتت ملكها في الدار المذكورة بالوجه الشرعي ونزعها  
من يده ووضع يدها عليها وسكنها ثم بعد ذلك نزع الرجل المذكور المرأة المذكورة  
واخذ الدار منها بغير وجه شرعي ووضع يده عليها مدة ثمانية ايام كان واضعًا يده عليها مدة  
خمس عشرة سنة فهل والحال هذه تنزع الدار المذكورة من يد الرجل المذكور وتُدفع  
للراثة المذكورة حيث كان الملك ثابتًا لها فيها بالوجه الشرعي ولا عبرة بعمل الرجل  
المذكور (اجاب) اذا كان الملك في تلك الدار ثابتًا للمرأة المذكورة بطريق الشرعي  
يكون لها انقضاءها من يد الغاصب لها حيث لا مانع ولا عبرة بمجرع وضع اليد بعد  
ثبوت الملك للغير بوجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض  
حرية من قديم ثم احدث في بعضها حائوتين ثم باعهما الرجل ثم باع باقيها لامرأة ثم ارادت  
المرأة التي اشترت باقيها بعد البناء فيه ان تحدث بناء فوق الحائوتين المذكورين فهل  
للرجل المذكور الذي اشترىهما معهما من البناء فوقهما حيث لم يكن لها حق العمل  
عليهما الا (اجاب) نعم تمنع من ذلك ان كان الامر كذلك بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها  
ومن جملته ما تركه اطياف زراعتة الاميرية فتعدى شيخ البلد ووضع يده على جميع ما تركه  
ذلك الرجل لابنه بدون ولاية شرعية واستخدم الابن المذكور مدة يتيمه فهل اذا بلغ ذلك  
الابن وطلب اخذ ما تركه له ابوه من شيخ البلد من عقار واطيان يجاب لذلك شرعا حيث  
كان الحق ثابتا له فيما ذكر عن ابيه بطريق الشرعي (اجاب) للابن المذكور بعد

١٢٧٢

٢١

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٢

شوال

١٣

١٢٧٢

٢٠  
ذی القعدة

١٢٧٢

٢٠

ذی القعدة سنة

بالوجه رشيد الاستيلاء على ما يخصه مما تر كة والده له من هو تحت يده حيث لا مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار خربة يملكونها بطريق الارث عن ابيهم وهي في  
حياتهم ولم يتصرف فيها فماتوا فماتت عليهم اراضيهم ووجه شرعي سنة  
واحدة وبنى فيها في تلك السنة مع منازعة الورثة له وطلبهم رفع يده عنها وامتناعه من  
العمارة فلم يمنع وبنى فيها فهل والحال هذه يؤمر برفع يده عنها وتسليمها للورثة حيث  
كان الملك ثابتا لهم فيها عن ابيهم وليس لواضع اليد منع الورثة من اخذ ارضهم بدون وجه  
شرعي (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتا للجماعة المذكورين يؤمر الغاصب  
برفع يده عنها وتسليمها للمالكين ورفع ما اخذته بدون اذنهم اذا كانت قيمة الارض اكثر  
من نعمة ما اخذته فيها على الوجه المسطور والامتلاك الباقى الارض بقيمة ما اختاره  
بعض المتأخرين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان يملكه متخرب استولى عليه  
جماعة غصبا وبنوا فيه بناء وقيمة الارض اكثر من قيمة البناء فهل يكون لرب الارض  
تملك البناء بقيمة وادامات مالك الارض يقوم ورثته مقامه في ذلك (اجاب) اذا  
كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء الغاصبين لها يؤمر الغاصبون البائون بغير اذن  
بالقلع والردان لم يضر بالارض والامتلاك لرب الارض البناء بقيمة مستحق القلع والوارث  
في ذلك قائم مقام مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة بينهم جانب  
نخير مشترك مثالة وورثه عن ابيهم وهو اربع فخلات مات احدهم عن بنت وعن  
اخويه فباعت البنت جميع النخل زاعمة انه باذن الحاكم في دين على ابيها خاصة  
وذلك من مدة نحو ثمان سنين فلما علم عاها بالبيع قبل مضي نحو سنة متعاه وورده  
ولم يجيزه بالنسبة لنصيبه ما وصارا يتنازعا مع المشتري الى ان طلباه لدى القاضى  
فحكم لهما بعدم نفوذ البيع في نصيبهما وانه باق على ملكهما فغلب عليهم ما المشتري  
ومنعهما منه الى الآن فهل حيث كان الامر كما ذكر يكون لهما نفعه من يد المشتري  
قهر او بحاسبه على الثمرة المعلومة القدر المستغلة في تلك المدة (اجاب) حيث لم يجز  
العمان البيع في نصيبهما وحكم القاضى بنسخه في نصيبهما حكما صحيحا يكون لهما  
الاستيلاء على نصيبهما من هو تحت يده ومحاسبته على ما خصهما من ثمره حيث لا مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار بطريق الارث عن ابيه مدة تزيد  
على عشر سنين وهو يتصرف فيها تصرف المالك في املا كه من غيرة منازع ولا  
معارض له فيها تلك المدة والآن ادعى عليه رجل فوشر كة انها ملكه عن ابيه ونزعها  
من يده قهر اعنه بطريق النصب من غير ان يثبت دعواه بطريق شرعي وبنى فيها  
بعض بناء لنفسه فهل اذا ثبت واصل اليد الاصلى انها ملكه وأنه استولى عليها ذو  
الشوكة المذكور بالقهر والغلبة وكانت قيمة بناءه اقل من قيمة الارض يؤمر برفع يده  
عنها ويتملك واصل اليد الاصلى البناء بقيمة مستحق القلع من غير ضمان للنفقة كاجرة

١٢٧٢

٢٠

ذی الحجة

١٢٧٢

١٦

١٢٧٢

١٩

الفعلة ولحقوها (أجاب) نعم لرب الأرض والمحال ما ذكر أن يتملك بناء الغاصب لداره  
بقيته مستحق القلع إذا كان دفعه يضر بالدار والأتوقف على ملكه له على رضا الغاصب  
فإذا لم يرض به كلف قلعه إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل يملك دارا بطريق الارث وهي معدة للاستغلال غاب المالك إلى جهة بعيدة  
فوق مسافة القصر مدة تزيد على عشر بن سنة فوضع رجل أجنبي يده على الدار المذكورة  
يطريق الغصب وسكنها وبيع منها بعض انقاض بقدر معلوم من الدراهم فهل إذا رجع  
المالك المذكور من غيبته بعد مضي ثلاث المدة ووجد الرجل المذكور واضعا يده على  
الدار المذكورة بطريق الغصب وأثبت ملكه فيها يؤثر الغاصب برفع يده عنها  
وتسليمها للمالك المذكور مع قيمة الانقاض المذكور ويخير على دفع أجرة مثلها مدة  
وضع يده عليها حيث كانت معدة للاستغلال إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب)  
إذا ثبت بوجه شرعي غصب الرجل المذكور تلك الدار وكانت معدة للاستغلال يؤثر  
برفع يده عنها وتسليمها إلى مالكها ودفع أجرة مثلها مدة انقاعها حيث لا مانع وعليه  
ضمان ما استهلكه من انقاضها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون عتارا من  
آبائهم واجدادهم تعدى عليهم رجل ذو شركة ووضع يده عليه وغصبه بنى فيه زريبة  
لماشية وغير ذلك لنفسه من ماله فهل إذا كان الملك ثابتا للجماعة المالكين وكانت  
قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء ومات الغاصب يؤثر أولاد الغاصب برفع أيديهم عنها  
وتسليمها للمالك (أجاب) نعم يؤمرون برفع أيديهم عنها وتسليمها إلى ملاكها بعد  
رفع ما أحدث فيها بالأذن إذا تحقق ما هو مسطور بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض بها نخيل بالشراء الشرعي من ماله ووضع يده عليها  
مدة تزيد على خمس عشرة سنة فظفر ابن أخى البائع وهو ذو شركة ونزع يده من الأرض  
المذكورة قهر راعته بدون وجه شرعي ووضع يده عليها سنتين فهل إذا أراد المستحق  
المذكور نزع الأرض وما بها من النخل من يداين أخى البائع المذكور يجب له ذلك ويؤثر  
بتسليمها له حيث وضع يده بدون وجه شرعي (أجاب) إذا لم يكن لابن أخى البائع  
حق فيما ذكر وثبت الملك فيها لم يدعى الشراء بطريق شرعي يؤمر ابن الأخ بتسليمها  
للمتتريه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أرض موقوفة وفقا لاهلها بنساء  
رجل له ملك بحدودها وأخذ منها قطعة وزرع فيها بعض شجر بغير إذن الناظر فهل  
لناظر نزع الأرض منه فهاو يؤمر بقلع شجره إن لم يضر بأرض الوقف حيث كان ذلك  
بغير وجه شرعي (أجاب) نعم للناظر ذلك إن كان الأمر كذلك حيث لا مانع والله  
تعالى أعلم (سئل) في قاصر يملك بيتا بالميراث عن أمه تعدى شيخ البلد ووضع يده  
عليه وسكنه ووضع ماشية فيه مدة ثلاث سنين وأتلف فيه بعض أخشاب فهل يكون  
لولى القاصر إخراجها منه ومطالبة بآجره مدة وضع يده عليه ومطالبة ببديل ما أتلفه

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٧



صفر

سنة

١٢٧٣

١

وأخذه منه إذا ثبت ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) منافع المقصوب لا تضمن الا في  
 الوقف ومال اليتيم والمعد للاستغلال كما صرحوا به ويجب على المتلف ضمان ما تلفه  
 بقيمة حيث كان قيميا فالاولى مطالبته بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
 تملك قطعة ارض خالية من البناء تعدى رجل اجنبي واحداث فيها بناء لنفسه في غيبته  
 بغير اذنها ورضاهما من مئذعشرين سنة والآن تريد تلك المرأة نزعهما من الباقي  
 والاستيلاء على بنائه فهل اذا كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يملك الارض  
 منها بقيمتها اذا تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) في هذه المسئلة خلاف ورجع  
 بعض المتأخرين ان صاحب الاكثر يملك ما لصاحب الاقل بقيمته يوم غصبه دفعا  
 للضرر والاشد بالاخف ورجح الاخر ان الغاصب بالقلع مطلقا الا ان يملك صاحب  
 الارض البناء بقيمته مستحق القلع اذ ليس لعرق ظالم حق قال في العمادية ونحن نقضي  
 بجواب الكتاب اتساعا لما يخفى من انه يؤثر بالقلع والرد الى المالك مطلقا والعمل  
 الا ان على الاول والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا آلت له بطريق  
 الارث عن والده والرجل المذكور غائب عن بلده ثم مات الرجل المذكور في غيبته عن  
 وريثة فوضع يده رجل اجنبي على الدار المذكورة فهل اذا حضرت الورثة وطلبت دار  
 مورثهم يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها لهم حيث كان المالك ثابتا لهم فيها عن  
 مورثهم (اجاب) اذا ثبت للمالك الورثة المذكورين في تلك الدار بطريق الارث  
 عن مورثهم بوجه شرعي ولم يثبت انتقامها عن ملكهم بنقل شرعي يؤمر واضع اليد  
 بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاصر  
 وعن اخ وترك حصة في نخيل فوضع الاخ يده على النخيل بدون ولاية شرعية على القاصر  
 وصار يستغل ثمر النخيل ويستملكه في مصالح نفسه فهل اذا بلغ القاصر يكون له محاسبته  
 على ما استغله من الثمر حيث كان معلوم القدر (اجاب) لا ولد المذكور بعد بلوغه  
 تضمن العمد بدل ما استملكه من الثمر الخاص بالولد في شؤون نفسه حيث لا مانع والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل يملك دارا وهو ساكن فيها اخرج منه اذ وشوكة ووضع يده عليها  
 وسكن فيها خمس سنين وهدم منها محلا وبناه فاذا يكون الحكم في الهدم والبناء وماذا  
 يكون الحكم في سكنه فيها تلك المدة (اجاب) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث  
 وما تلفه الغاصب مضمون عليه بقيمته وما بناه ان كان مثل ما هدمه او اجد ويرأيه  
 من فدان ما هدمه والا ضمن قيمة ما هدمه وكاف قلع ما بناه ان كان قلعه غير مضر فان  
 اضر يملكه مالك الارض بقيمته مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 يملك بيتا مبنيا تعدى رجل آخر وبنى على سطح ذلك البيت بناء بغير اذن المالك حال  
 غيبته والحال ان قيمة ذلك البناء اقل من قيمة ما بنى عليه بكثير واد اقلع لا يضر بما تحته  
 فهل يكاف الغاصب هدمه والحال هذه الا ان يتراضى مع المالك على اخذ قيمته مستحق

١٢٧٣

٤

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٤

١٢٧٣

٢٧

القلع (أجاب) نعم يكاف الغاصب هدم ما بناه على سطح الغير على هذا الوجه إلا أن  
يتراضى على تلك ربا البيت ما بناه الغاصب بقيمة مستحق القلع والحال هذه والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنت وعن أولاد ابن عمه كور وأثاث فالبين  
فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وخيل وغير ذلك فله شيء من البلد  
ووضع يده على جميع مختلفات الميت المذكور من العقار والخيل مدته من السنين فهل إذا  
حضر جميع الورثة وأبوه وأما ذكره يكون لهم أخذ جميع ما تركه مورثهم من شيخ البلد  
وقسمته بالقرينة الشرعية إذا ثبت ما ذكر (أجاب) نعم يكون لهم ذلك بعد تحقق  
ما ذكر بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته  
وترك عندها ما يورثه وبيعة فوضع رجل يده على البهائم المذكورة واستولى عليها بطريق  
الغصب من زوجة الرجل الغائب المذكور وصار يستعملها في شؤونها حتى هلك بعضها  
فهل والحال هذه إذا حضر مالها من غيبته يصح له تضمين الغاصب المذكور  
قيمة ما استهلكه من البهائم المذكورة حيث ثبت ذلك بالوجه الشرعي (أجاب) نعم  
لأن ذلك ان كان الأمر كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى قطعة  
أرض أنها كانت دارا لآبيه وأنه الوراث لها وادعى غيبته عشرين سنة لا يأخذ  
بوجاهة الجهادية والآن قد حضر فوجد بناءا به قد هدمو بعض الأساس ووضعوا أيديهم  
عليها وبنوا في جزء من الأرض المذكورة فسنألوا عن ذلك فأجابوا بأنهم لم يمسروا الأرض  
خالية وأنه لا مال لها معلوم قد طلبوا البناء فيها من حاكم الوقت فاذن لهم فبنوا  
ووضعوا أيديهم مدته لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل إذا أقام المدعى بينة ثبتت المالك فيها  
لآبيه يحكم بذلك ويمنع واضح اليد الآن أم ينظر بين قيمة الأرض والبناء فيحكم  
لمالكه وتدفع قيمة الأرض أو قيمة البناء إذا نقصت للمالك وهل يلزم واضع اليد  
الاجرة هذه انتفاعهم بها تلك المدة إذا كانت معدة للاستغلال (أجاب) إذا لم يكن هناك  
مانع من سماع دعوى الرجل المسد كور وأثبت ملكه بطريق الأرض لما يرد واضع  
اليده من تلك الأرض بالوجه الشرعي ينظر لقيمة ما أحدثه واضع اليد في أرضه من البناء  
بدون إذن المالك فإن كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فله الأرض تسكينهم  
بالقلع إلا أن يملك البناء بقيمة مستحق القلع وان كانت قيمة البناء أكثر فله  
ملك الأرض بقيمة على ما اختاره بعض المتأخرين ومنافع الغصب لا تضم من الألف  
ثلاث منها المعدل للاستغلال بشرطه على ما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل يملك دارا غص بها رجل ووضع يده عليها في غيبة مالكها وبنى فيها بناءا لنفسه من  
ماله بغير إذن مالكها أقيمته أقل من قيمة الأرض فهل إذا حضر مالك الدار وأثبت ملكه  
في الدار المذكورة يكون له نزع الدار المذكورة من واضع اليد وعليه دفع قيمة ما بناه  
للرجل المذكور مطروحا على وجه الأرض (أجاب) نعم للمالك دفع يد الغاصب لداره

بعد تحقق ذلك بطريق شرعي وان يملك ما بنى به الغاصب بقيمته مستحق القلع جبراً  
 على الغاصب حيث كانت قيمته أقل من قيمة الارض اذا كان نفعه يضر بالارض والا  
 توقف على رضا الغاصب فان أبي كلف قلعه والله تعالى أعلم (سـ ثل) في يقيم قاصر  
 يملك داراً أو بيتاً بطريق الارث عن مورثه فوضع يده عليها شيخ البلد يدون ولاية  
 شريعية في غيبة القاصر فيضرب القاصر من غيبته وطلبها بعد بلوغه من شيخ البلد فانكر  
 شيخ البلد حق القاصر في الدار المذكورة فهل اذا أثبت القاصر المذكور بعد بلوغه ان  
 الحق له في الدار المذكورة يجاب لذلك ويؤمر شيخ البلد برفع يده عنها وتسليمها له حيث  
 كان المالك ثابتاً له في الدار المذكورة عن مورثه (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى  
 أعلم (سـ ثل) في رجل يملك داراً فيها نخلة بالميراث عن أبيه تسحب من بلده مع عياله  
 وغاب فوق مسافة القصر مدة فوضع شيخ البلد يده على الدار المذكورة في غيبته ثم مات  
 ذلك الرجل عن اولاده فهل اذا حضر وامن غيبتهم يكون لهم نزعها من واضع اليد  
 عليها ولو طال المدة حيث كان الحق ثابتاً لهم فيها عن ابيهم وسفرهم عن شريعي  
 تسمع معه الدعوى اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان الحق في تلك الدار ثابتاً  
 للمورث المذكورين عن مورثهم المذكور بالطريق الشرعي يكون لهم والحال ما ذكر  
 انقراهم من واضع اليد عليهم احيث لا مانع وقد صرحوا بان الحق لا يسقط بتقادم الزمان  
 والغيبة مسافة القصر عن دور الله تعالى أعلم (سـ ثل) في جماعة لهم أرض زراعية  
 بنخلها واشجارها وسواها عن اصولهم غابوا عن بلدهم ثم رجعوا وامن غيبتهم فوجدوا  
 اناساً اجابوا عن ايديهم عليها فطلبوا رفع ايديهم عنها فاعتروا لهم بها وادعوا انهم  
 وضعوا ايديهم عليها مدة ثمان سنوات وهم يدعون خراجها لجهة الديوان فهل يؤمرون  
 برفع ايديهم عنها وتسليمها لاربابها لاسيما وهي مسوحة باسم ابيهم وجدهم ولا عبرة بما  
 تعلوا به من وضع ايديهم عليها المدة المذكورة في غيبة اربابها حيث كان اخراجهم من  
 بلدهم بالا كراه ولم يكن منهم ترك لها اختياراً (اجاب) نعم يؤمرون بتسليمها الى  
 مستحقها اذا لم يوجد منهم ما يفيد سقوط حقهم من تلك الارض ولا تملك لما فيها من  
 الاشجار والبناء بوجه شرعي للغير حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سـ ثل) في رجل  
 واضع يده على دار مدة خمس وسبعين سنة بطريق المالك ثم بعد ذلك تعدى عليه رجل  
 ذو شوكة وغصبها منه ووضع يده عليها مدة عشر سنين وغرس فيها اشجاراً ونخللاً والمالك  
 ينازع الغاصب في تلك المدة لدى الحاكم الشرعي ولم يقدر على رفع يده عنها فهل اذا  
 كانت قيمة الدار اكثر من قيمة الاشجار يؤمر الغاصب باخذ قيمة الاشجار وتزج الدار من  
 يده (اجاب) اذا تحقق الغصب المذكور بالطريق الشرعي وقد غرس الغاصب  
 في المنصوب يدون اذن المالك المذكور للمالك تكليفه قطع اشجاره الا ان يأخذها المالك  
 بقيمته مستحقة القلع ولوجبر ان اضطر قلعه بالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من

١٢٧٣

٢٣

جمادى الاولى

١٢٧٣

٣

١٢٧٣

١٠

جمادى الثانية

١٢٧٣

٢

١٢٧٣

رجب  
١٢

١٢٧٣

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٥

فهي التخييل والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث عن أبيهم وحصته  
 في تخيل كذلك غروس في أرضهم المملوكة لهم على أن لهم الثلث والشر يك الثلثان  
 تهبوا من بلادهم وقابوا في مكان بعيد فوق مسافة اقصر مدة نحو خمس وعشرين سنة  
 فوضع أناس أجانب أيديهم على الدار ولم يزل التخييل بيد الشر يك فهل اذا حضر الورثة  
 المذكورون من غيبتهم يكون لهم أخذ دارهم من واطئ اليد وأخذ حصتهم في التخييل  
 حيث كان الحق ثابتا لهم فيما ذكر عن الأبا ولا يكون طول الغيبة مسقطا لحقهم من  
 ملكهم اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) اذا ثبت الورثة المذكورون  
 ما يملكهم لما ذكر بطريق شرعي يكون لهم الاستيلاء عليه حيث لا مانع والغيبة مسافة  
 السعة رعد شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دورا واطحونة وبعض  
 مراض وغير ذلك مات عن ابنين وبنتين فوضع اجنبي يده على جميع ما تركه الميت  
 لكون بعض الورثة قصر او الحال ان الرجل الذي وضع يده على التركة لم يكن قريبا للميت  
 ولم يكن وصيا عليهم لا من قبل القاضي ولا من قبل الميت فهل اذا بلغت القصر وارادوا  
 أخذ ما تركه والداهم من يد واطئ اليد يسوغ لهم ذلك ويقسم ما تركه الميت بين الورثة  
 بالغريضة الشرعية واذا ارادوا وضع اليد ان يصالحهم على قدر من الدراهم ولم ترض  
 الورثة بالصالح لا يجبرون عليه (أجاب) ما يتحقق بالوجه الشرعي انه موروث عن الميت  
 المذكور يقسم بين ورثته بالغريضة الشرعية حيث لم يتعلق به حق للغير كدين او  
 وصية ولا قصر بعد بلوغهم بصفة الرشد أخذ نصيبهم من ذلك حيث لا مانع والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل له ارض زراعية اميرية تلقاها من اصوله من تديم الزمان ورثها  
 بغيره منذ اربع سنين على مبلغ من الدراهم غارقة والا آن طلب ان يفتكها ويدفع  
 الدين لربه فانكر وجحد حق رب الارض فيها ما تعلقا بوضع يده عليها تلك المدة فهل اذا قام  
 رب الارض بينة بانها حقه وانها موهونة يقضى له بها وعليه دفع الدين لربه ولا عبرة بانكاره  
 ولا بتعلقه واذا كان لرب الارض عقار خاص به فتمت يد ذلك الرب هل بسبب انه شيخ بلد  
 وهدمه وأخذ انقاضه واخشابه يكون عليه ضمان ما تلفه ومطالبته بقيمته اذا ثبت  
 ما ذكر (أجاب) اذا ثبت رب الارض استحقاقه لمنفعة ما بالوجه الشرعي ولم يوجد منه  
 ما يفيد سقوط حقه منها يكون له انتزاعها من المدهي عليه حيث لا مانع وعليه دفع  
 ما يملكه من الدين لربه وعلى الغاصب ضمان ما تلفه والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل له دارا تلقاها عن أبيه من جده ثم غاب عن يده ومكث في غيبته ثلاث سنين  
 ثم رجع من غيبته فوجد شيخ البلد واضع يده على الدار المذكورة بغير حق ولم يكن على  
 مالك الدار دين لا لغيري ولا لغيره فطلب مالك الدار الدار من شيخ البلد فانه كره حقه  
 وامتنع من تسليمها له فهل والحال هذه يؤمر شيخ البلد برفع يده عن الدار المذكورة  
 وتسليمها لمالكها حيث كان المالك ثابتا له فيها عن أبيه وجدته بالوجه الشرعي (أجاب)

إذا أثبت الرجل المذكور ملكه لثلاث الدار بطريق الارث على الوجه المستطوع بالطريق  
 الشرعي يؤمر واضع اليد بالغاصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل مات عن ثلاث بنات وعن ابن عمه وترك ما يورث عنه شرعا ومن جهته متر وكاتبة  
 داران ثم بعد موت المورث حصل للورثة تعيب من بلدهم فخرجوا من بلدهم الى بلدة  
 أخرى فوضع رجل ذو شوكة يده على الدارين من ذنوع بن سنة فحضرت الورثة الى  
 بلدهم وطالبوا اخذ الدارين من يدي الشوكمة فغنم منهم ما تعلق بوضع يده تلك المدة  
 فهل حيث اقامت الورثة يئنة بموت الدارين لهم ولم يكونوا مشاهدين لتصرف واضع  
 اليد تلك المدة لم يعوا من حقهم ويؤمر واضع اليد برفع يده عنهما (اجاب) صرحوا  
 بان من العذر الشرعي الذي تسمع معه الدعوى مع مضي خمس عشرة سنة فاكثر الغيبة  
 مدة السفر وهي ثلاثة ايام ولياها عن بلد الخصم فاذا كانت غيبة المدعين المذكورين  
 عن خصمهم في تلك المدة مسافة التصرف كان ما ذكره اشرعيا تسمع معه الدعوى فاذا  
 اثبتوا دعواهم الملك في الدارين المذكورين بالوجه الشرعي يقضى لهم بها حيث لا مانع  
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك ساقية بطريق الارث عن مورثها فوضع رجل اجنبي  
 يده على الساقية المذكورة مدة اثنتي عشرة سنة بلا اذن شرعي من المالك المذكور فهل  
 والحال هذه اذا ثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة عن مورثها بالوجه  
 الشرعي ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمرأة المذكورة حيث كان الرجل المذكور واضعا  
 يده عليها بالوجه الشرعي (اجاب) اذا اثبتت المرأة المذكورة ملكها الساقية المذكورة  
 بطريق الارث عن مورثها بالوجه الشرعي ترفع يده واضع اليد عليها وتسلم اليها حيث  
 لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأتين تملكان دارا سكن فيها رجل اجنبي مع اخوته  
 بواسطة شيخ البلد وبني فيها بالجبر عليهم ما فوكت المرأتان المذكورتان رجلا في الخصومة  
 مع واضع اليد فارتفع الوكيل مع واضع اليد لدى الحاكم الشرعي وطلب الوكيل دار  
 موكتة من واضع اليد فجدد طلب من وكيل المرأتين اثبات الملك فاقام يدنة على ذلك  
 وادعى واضع اليد ان والده اشتراها منهما فطلب الحاكم الشرعي من واضع اليد يدنة  
 تثبت دعواه الشراء فحجز عن الاثبات وحلف المرأتين بما فيهن من الحال هذه اذا كانت  
 في يده الارض اكثر يكون الحق في الدار للمرأتين المذكورتين والباقي اخذ بقيمة بنائه أو  
 فله (اجاب) حيث ثبت الملك في تلك الدار للمرأتين المذكورتين بالوجه الشرعي وبني  
 فيها الرجل المذكور بدون اذنهما وكانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فطلب الارض  
 ان يكلف الباقي فبلغ بمائه وتسليم الدار أو يملك البناء بقيمة مستحق القلع ولو بالارض  
 الباقي ان اضر دفعه بالارض والا فلا بد من رضاه بالقيمة والله تعالى اعلم (سئل) في  
 امرأة تملك دارا بالشرع بموجب حجة بيدها ثابتة المضمون وملك المرأة أخ وضع يده على  
 الدار وسكنها بالغصب مدة نحو سبع سنين وحدث في أعلاها بناء بغير اذنها والحال انها

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٩

رمضان

١٢٧٣

١٩

معدة للاستغلال والآفات عن ورثة فطلبت الاخت اخذ الدار فبناها ورثة الاخ  
 متعلمين ببناء مورتهم فهل والحال هذه يكون لها اخذ الدار من ورثة الاخ ولا يكون  
 لهم منعها منها اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي ويكون لها الرجوع على تركه باجرة  
 مثاها وليس للورثة الاقيمة البناء الذي أحدثه الاخ في الدار المذكورة اذا تحقق ما ذكر  
 بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت ان الدار المذكورة مملوكة لملك المرأة بالوجه الشرعي  
 يكون لها الاستيلاء عليها من ورثة اخيها وتكاف الورثة قطع ما أحدثه مورثهم من البناء  
 باعلاها بدون اذن المالك اذا كانت قيمته اقل مما أحدثه عليه اذا لم يضر قلعها بالدار  
 والاتصاف به بقيمته مستحق القلع ومنافع المصوب لا تضمن الا في ثلاث عقار البنيان  
 والوقف والمعد للاستغلال فيجب قيمها الجراميل بدون عقد اجارة على من سكنها حيث لم  
 يسكن المعد للاستغلال بتأويل مالك أو عقد ويشترط علم المستعمل بكونه معدا حتى  
 يجب الاجر وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 يملك دارا بالميراث الشرعي عن عمه أخذ في الجهادية فوضع شيخ البلديده على داره في  
 غيبته مدة من السنين وهو غائب فوق مسافة القصر والآن حضر من غيبته وطالب رفع  
 يده عنها فغلبه من اخذها منه كالحقه فيها فهل اذا كان الحق ثابتا له فيها ولم يكن هناك  
 وارث لعمه سواء يكون له رفع يده عنها واخذها منه ولا عبرة بانكاره ولا بوضع يده بغير  
 طريق شرعي (اجاب) اذا ثبت ملك الرجل المذكور لتلك الدار بطريق الارث عن عمه  
 بالوجه الشرعي ولم يوجد مانع من ذلك يؤمر واضع اليد عليها بالغاصب بتسليمها  
 لمالكها حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 استولى على ارض داخلة في غيبة مالكها وبني المستولى عليها فيها بابلين في ووضعه يده  
 عليها وصار يتصرف فيها مدة ثم حضر مالك الارض من غيبته فوجد الرجل المذكور  
 مستوليا على الدار المذكورة ثم انهم ادم البناء الذي بناه المستولى المذكور فادان  
 يده فغلبه مالك الارض من ذلك فهل والحال هذه اذا ثبت مالك الارض المذكورة  
 ملكه فيها بالوجه الشرعي ترفع يد واضع اليد عليها حيث كان مقرا ومعتزلا بملكه لها  
 (اجاب) يجبر الغاصب على تسليم الارض المذكورة لربها والحال ما ذكر حيث لا مانع والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن ابيه منذ خمسين سنة وزاد وهو  
 يتصرف فيه ويتنفع به من غير منازع له فيه تلك المدة خرج عن يده وغاب مدة فوضعت  
 امرأة اجنبية يدها على ثلاث نخلات منه بغير اذنه ورضاه في غيبته تعديا منها بدون وجه  
 شرعي فهل اذا كان الحق ثابتا له في النخيل المذكور عن ابيه يكون له استرداد ما وضعت  
 المرأة يدها عليه منه بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان الملك في تلك النخلات ثابتا  
 للرجل المذكور عن ابيه بالوجه الشرعي ترفع يد المتعدي عليها حيث لا مانع والله تعالى  
 اعلم (سئل) في أرض مملوكة الرقبة مشتركة بين جماعة وضع رجل يده عليها بغير اذن

١٢٧٣

١٣

١٢٧٣

٢١

١٢٧٣

ذى القعدة

٣

١٢٧٣

٥



ذى القعدة سنة

من ملا كهامدة من السنين وغرس في بعض امارافها بعض اشجار يدون اذنهم ثم بعد ذلك استاجرها جميعها من وكيل بعض ملا كهامدة ثلاث سنوات واذن له الوكيل المذ كور بالغرس والبناء فيها على أن ما بناه وغرسه يكون ملكا له وذلك بغير اذن واجازة باقى الشريك وعند انتهاء مدة الاجارة مات المستاجر قبل ان يبنى ويغرس فيها شيئا عن وريثة وعن أرض أخرى له فيها حق الانتفاع مجاورة لتلك الأرض المشتري كة فباع وريثة المستاجر المذ كور حقه من الأرض الأخرى فقط لرجل أجنبي فوضع يده عليها وعلى الأرض المشتري كة المذ كور وغرس فيها اشجارا متنوعة يدون اذن واجازة من ملا كهامدة والحال أن قيمة الاشجار المغروسة لم تبلغ مقدار قيمة الأرض بل قيمة الأرض تبلغ اضعاف قيمة الشجر وزيادة فهل يؤثر الرجل المذ كور برفع اشجاره وتسليم الأرض لاربابها اذا تحقق ما هو مسطور (اجاب) نعم يؤثر الرجل المذ كور بقلع ما غرسه في تلك الأرض وتسليمها لاربابها والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذى قوة وشوكة استولى على قطعة أرض ملك لجماعة بطريق الارث عن اصولهم وبني فيها بناء يدون اذن اربابها واجازتهم فهل يكون لاربابها رفع يده عنها واخذها منه حيث تحقق الغصب فيها بشهادة البينة الشرعية لاسيما وقيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدثه الغاصب فيها (اجاب) اذا كانت تلك الأرض مملوكة الرقبة للجماعة المذ كورين وثبت غصبهم من قبل الرجل المذ كور بالوجه الشرعى وبني فيها بناء يدون اذن ملا كهامدة وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء كما هو مذكور يكون لاربابها رفع يد الغاصب عنها وتكليفه قلع ما أحدثه فيها على هذا الوجه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن امه وعن زوجة وابن قاصر منها وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها فطلبت الام اخذ ما يخصها من تركته الميت فنفقها ابن الزوجة من غير الميت بالتعدي ووضع يده على جميع التركة يدون ولاية شرعية فهل لا يجاب لذلك ويقسم جميع ما تركه الميت بين جميع ورثته بالغريضة الشرعية وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) ترفع يد المتعدي المذ كور ويقسم جميع ما ثبت انه متروك عن الميت المذ كور بين جميع ورثته بالغريضة الشرعية حيث لا مانع وبموتة عن امه وزوجته وابنته لا غير يكون لزوجته من ذلك الثمن فرضا ولا ماله السدس كذلك والباقي لابنته تعصبا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بنى وعمر في أرض زوجته بناء لنفسه بغير اذن مات عنها وعن وريثة آخر فهل يكون البناء المذ كور ميراثا عنه وتغرم الزوجة المذ كورة نصيب الورثة من قيمة البناء ويصير كله لها (اجاب) نعم ففي جامع الفصولين عمر دار امرأته فمات وتركها وابنتا فلو عمرها باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها فتغرم حصاة الابن ولو عمرها لنفسه بلا اذن فالعمارة ميراث عنه وتغرم قيمة نصيبه من العمارة وتصير كلها لها ولو عمرها بلا اذن قال النسفي رحمه الله العمارة لها ولا شيء عليها من النفقة فانه متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة

١٢٧٣

٨

١٢٧٣

١١

ذى الحجة

١٢٧٤

محرم ١٣

١٢٧٤

٢٢

كرم امرأته وسائر املاكها انتهى من الرابع والثلاثين ومثله في نور العين ورياض  
 المتقامين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أنعم عليه على الامر بقطعة ارض اميرية  
 وملكه اياها وجب حجة شرعية ثم باعها ذلك الرجل المنعم عليه لرجل آخر بغيرا شرعيا  
 فوجد المشتري اربع عشش في بعض مواضع منها ما يحتاجها جماعة بدون استئذان من الميرى  
 والمحكام وسكنوا فيها وحدث هذا البناء معلوم وثابت فارد المشتري الارض المزبورة  
 رفع بناءهم المذ كور فنازعهم منهم واحدا به تعلق هذا البناء عن ابيه مع اعترافه بعدم الملك  
 له ولمورثته في الارض المذ كورة وانها الجهة الميرى المنعم بها والحال أنه لا حاجة بيده شرعية  
 ولا يندى تثبت له ولا مورثته حتى القرار في الارض المذ كورة فحاشته انه يدعى تعلق هذا  
 البناء عن ابيه وان اياه هو الباقي له وامتنع الآخرون عن رفع بناءهم قائلين ما يجوز على  
 هذا المعارض يجوز فعلننا واتفق الكل في الدعوى والاعتراف بما يفيد عدم تلك الارض  
 ومع ذلك قيمة بناءهم لا تساوي قيمة الارض الحاملة للبناء فهل لا عبرة بتعللهم جميعا  
 ويؤمرون برفع البناء عن تلك الارض واذا ألزموا برفع بناءهم اذ لم يضر بالارض فهل  
 لا يلزم المشتري شيء من كلف الهدم وغيره أو يلزم (اجاب) حيث تحقق احداث تلك  
 العشش في الارض المذ كورة بدون اذن من له الولاية عليها بل كان ذلك بطريق  
 التعدي يؤثر المحدث بدون اذن برفع بناءه منها حيث لم يضر الرفع بتلك الارض والحال  
 ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض امام داره معلومة  
 مميزة استولى عليها ذو شوكه وأجرها لغيره ابني ذلك الغير فيها تعديا بدون اذن المالك  
 فطالب المالك رفع يد المؤجر والمستاجر عنها فامتنع عن ذلك وانكر ملكه فيها ولم يجدنا  
 بها بناء ولا غرسا الى الآن فترافع معهم الى الحسا كم الشرعي واثبت لديه ملكه فيها  
 بالطريق الشرعي وبعد ذلك أمر القاضي المالك ببيعها للمشتري المذ كور ليتفع بها فامتنع  
 من ذلك فهل لا يجبر على البيع المذ كور ويكون له استردادها من يدهم هي في يده والحال  
 هذه (اجاب) نعم لا يجبر على بيعها وله استردادها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل غصب حصة في عقار وبني فيها بناء لنفسه وسكن فيها بغير اذن المالك واستمر  
 واضع عايد عليها ثم بعد ذلك طلبها المالك من الغاصب فامتنع الغاصب من تسليمها له  
 فماذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) يؤثر الغاصب برفع ما احسنه في ارض  
 غيره بدون امره ان لم يضر رفعه بالارض ولم تكن قيمة البناء اكثر من قيمة الارض والا  
 فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بني عم ثلاثة يملكون دارا بالارث عن اجدادهم لم يكن  
 واحد منهم ثلثها مات أحدهم عن ابن قاصر وترك لابنه المذ كور الثلث فآخذ الابن  
 القاصر للنظام قبل بلوغه وسافر الى بلاد بعيدة فوق مسافة القصر ومكث في النظام ثم  
 بعد ذلك حضر لياخذ حصته مع ابني عميه فوجد رجلا أجنبيا واضع عايد على الحصة  
 المذ كورة فطلبها منه فامتنع من تسليمها له متعللا بطول المدة فهل اذا كان المالك ثابتا

١٢٧٤

٣٥

صفر

١٢٧٤

٧

١٢٧٤

٧

الابن المذکور بالارث عن ابيه وطلبها حين حضوره من غيبته يجاب لذلك ولا يسقط حقه  
 بطول مدة غيبته (اجاب) الغيبة عذر شرعي اذا كانت مدة سفر فتسمع الدعوى ولو  
 بعد مضي خمس عشرة سنة اذا كان المدعي غائبا فيها مسافة القصر ولا يسقط الحق بمضي  
 الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على دار تلقاها عن ابيه وهو يتصرف  
 فيها لنفسه خاصة بدون شركائه فيها ثم مات عنها وعن ابن عم عاصب ولم يكن له وارث  
 سواه فوضع يده على الدار المذکورة رجل اجنبي يتمكين شيخ البسمله فيها ولم يكن على  
 الميت دين للميرى ولا غيره واسكنه فيها بدون اذن من الوارث وبدون اجازة وتوكيل له في  
 ذلك فهل اذا كان الملك ثابتا للوارث عن مورثه في الدار المذکورة بالوجه الشرعي  
 يؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للوارث (اجاب) اذا ثبت الملك في الدار  
 المذکورة بطريق الارث للرجل المذکور عن مورثه بالوجه الشرعي يؤمر واضع اليد  
 بتسليمها اليه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون بعض  
 اشجار وخلق وعقار بطريق الارث عن آباءهم فوضع احد الورثة يده على جميع ذلك في  
 غيبة باقي الورثة وقلع الاشجار واستهلكها في مصالح نفسه وهي معلومة القدر وذلك بدون  
 اذن باقي الورثة وبدون اجازتهم فهل والحال هذه اذا حضر باقي الورثة من غيبتهم يكون  
 لهم تضمينه فيما يخصهم من الاشجار بقيمتها (اجاب) نعم يكون لهم تضمين الشرية  
 المستهلك المذکورة قيمة انصباؤهم مما استهلكه من الاشجار المذکورة والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل يملك دارا بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي ذوشوكة يده  
 على الدار المذکورة بالقهر والغلبة فطلب المالك رفع يده عنها فانكر الغاصب دعواه  
 الملك فيها فهل والحال هذه اذا ثبت المالك المذکور ملكه في الدار المذکورة يجبر  
 الغاصب على تسليمها للمالك المذکور ويمنع من معارضة المالك فيها بدون وجه  
 شرعي (اجاب) اذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى الوارث الغصب منه واثبت  
 دعواه بالوجه الشرعي يؤمر الغاصب برد المصوب اليه حيث لا مانع من تسليمه والله  
 تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون قطعة ارض اصلها مكان تقبل قسمة الافراز  
 فبني احد الورثة في القطعة المذکورة مكانا لنفسه من ماله الخاص به بانقراض اشتراها  
 وبنائها في نفسه وصاروا ضعا يده على ذلك مدة من السنين والآن اراد باقي الشركاء  
 قسمة الارض مع البناء الذي فيها وقيمة البناء اكثر من قيمة الارض بكثير والحال ان  
 الباني بني بغير اذن الشركاء وكانت الارض التي بني فيها تقبل القسمة فاذا يكون  
 الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) حيث بني احد الشركاء بغير اذن لنفسه في العقار  
 المشترك بينهم فطلب الباقي رفع البناء قسم العقار فان وقع البناء في نصيب الباني فيها  
 ونعمت والاهدم كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصاة في مكان  
 آلت له بطريق الارث عن مورثه ووضع رجل اجنبي يده على الحصاة المذکورة بطريق

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١٠

١٢٧٤

١٢

ربيع الاول

١٢٧٤

٣

١٢٧٤

٢٩

الغصب مدة عشر سنين والآن طلب المالك المذكور رفع يده ووضح اليد المذكور عن  
 الحصة المذكورة فأنكر استحقاقه فيها فهل إذا أثبت المالك المذكور ملكه للحصة  
 المذكورة عن مورثه بالوجه الشرعي يقضى له بها ولا عبرة بانكار واضع اليد المذكور  
 ويؤمر واضع اليد برفع يده عنها وتسليمها للمالك المذكور حيث كان المالك ثابتاً فيها  
 عن مورثه (اجاب) إذا أثبت المالك المذكور ملكه للحصة المذكورة بالوجه الشرعي  
 يقضى له بها ويؤمر واضع اليد الغاصب بتسليمها اليه حيث لا مانع والافلا والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل يملك داراً مات منذ خمسين سنة عن بنت وبنتى ابن قصر وابن أخ  
 فوضعوا ايديهم على الدار المذكورة مدة خمس وعشرين سنة ثم تعدى عليها رجل وغصبها  
 مدة عشر سنين ومات وترك ورثة ثم غصب الدار المذكورة احد الظلمة من ورثة الغاصب  
 الاول ثم استولى عليها بعض ورثة الغاصب الاول والآن أراد ورثة المالك لها استردادها  
 منه ورفع يده بعض ورثة الغاصب المذكور فاعترفوا جميعاً لهم بالملك عن مورثهم وادعوا  
 شراءها من ابن اخى الميت المذكور حين وضع يد مورثهم عليها فأنكر ذلك ورثة المالك  
 فابرزت ورقة تدل على شرائها من ابن الاخ المذكور وهى مقطوعة الثبوت وليست محررة  
 من قبل فاض ولا مسجلة بسجل ولم يصد قواعلى مضمونها ولم يذكربها ابن الاخ وكيل  
 عن باقى الشر كاه فيها فهل والحال ما ذكر لا تعتبر دعوى ورثة الغاصب المجردة عن  
 الاثبات ولا عبرة بتلك الورقة على هذا الوجه وتؤمر ورثة الغاصب بتسليمها الى اربابها  
 حيث اعترفوا باصل الملك لهم فيها ولم يثبتوا انتقالها عن ملكهم بنقل شرعي ولم يحدثوا  
 فيها بناءً يوجب تلك الاصل بقيمتها من ملاكه (اجاب) نعم لا تعتبر دعوى ورثة  
 الغاصب المجردة عن الاثبات والحال هذه ويؤمر ورثة الغاصب الدار المذكورة كما حيث لا مانع  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته باثنى زمن صحته وسلامته وبعد  
 خروجهما من عدة بعدة مات ذلك الرجل عن ورثة غائبين فوق مسافة القصر بكثير وترك  
 ما يورث عنه شرعاً من النخيل فوضعت تلك المرأة يدها على النخيل المذكور وصارت  
 تستعمل ثمره وتبيعه في غيبة الورثة المذكورين مدة فهل إذا حضر الورثة من غيبتهم  
 يكون لهم رفع يدها عن النخيل مورثهم ومطالبتها بقيمة ما استعملته من ثمره مدة وضع  
 يدها عليه حيث كان الحق ثابتاً لهم فيه عن ابيهم وتحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب)  
 نعم لهم ذلك إذا تحقق ما هو مسطور بالسؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل يملك نخلاً بالميراث عن ابيه تعدى رجل من العربان ذو شوكه واخذ منه  
 بالغصب وصار ينتفع به مدة مع المنازعة ولا يفدر على تحليصه منه ثم مات رب النخل عن  
 ورثة فطلبوا اخذه فلم يقدرُوا ايضاً واستمر تحت يده حتى مات ذلك الغاصب عن ورثة  
 ايضاً فطلب ورثة رب النخل اخذه من ورثة الغاصب فنعوههم بمدة عملين بطول المدة  
 والحال انه لا سند بايديهم يشهد لهم بالاستحقاق فهل لا يجابون لذلك ويكون لورثة رب

النخل اخذوه ورفع يدو رثة الغاصب حيث كان الحق ثابتا لهم فيه عن ايهم ولا عبرة  
بتعللهم بطول المدة مع المنازعة فيها لدى الحيا كم الشرعى اذا ثبت ما ذكر (اجاب)  
ترك الدعوى لدى القاضى خمس عشرة سنة فاكثر بلا عذر شرعى مانع من سماع  
دعوى التشارك واذا تحقق انه لم يوجد الترك للدعوى لدى القاضى ثلاث المدة وادعى  
الوارث على واضح اليد بنصب مورثهم لذلك من مورث المدعين واثبتوا دعواهم بالوجه  
الشرعى يقضى لهم بدعواهم والا فلا فائدة من ح في تنقيح الحسامية انه اذا ادعى عند  
القاضى مرارا ولم يفصل القاضى الدعوى ومضت المدة المزبورة تسع دعواهم بذلك لانه  
صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضى اه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن ورثة قصر وترك ما يورث عنه شرعا ومن جسيمة متروكة دار  
وساقية فوضع خال القصر يده عليهما وضم القصر اليه مع عياله في معيشة واحدة وتصرف  
عليهم بدون ولايه شرعية ثم مات الخال المذكور عن اولاده فوضعوا ايديهم على الدار  
والساقية بعد موت ايهم واخذوا اخشابا من الدار والساقية فهل والحال هذه يكون  
للقصر بعد بلوغهم اخذ الدار والساقية واخذوا اخشابا حيث كان الملك ثابتا فيها  
للقصر بالوجه الشرعى (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن ورثة غائبين فوق مسافة القصر وترك ما يورث عنه شرعا من  
عقار ونخيل وغيرهما فوضع رجل اجنبي يده على ماتر كه الميت بدون مسوغ شرعى ثم  
بعد مدة تريد على خمس عشرة سنة حضرت الورثة من غيبتهم وارادوا اخذ ماتر كه  
مورثهم من واضح اليد فامتنع من تسليم ذلك لهم متعللا بانه وضع يده على ذلك مدة خمس  
عشرة سنة فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك حيث كانوا غائبين فوق مسافة القصر  
ويجبر واضح اليد على تسليم ماتر كه مورثهم لهم حيث ثبت الملك لهم فيه بالوجه  
الشرعى (اجاب) الغيبة فوق مسافة القصر عذر شرعى لا يمتنع معه سماع الدعوى  
بعد مضي خمس عشرة سنة من الغائب تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
ذى شوكة غصب دار رجل وبني فيها بناء لنفسه من ماله وسكن فيها ولم يقدر المالك على  
منعه لكونه ذا شوكة فهل والحال هذه اذا كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء يكون  
لمالك الارض نزعا من يد الغاصب ويدفع له قيمة البناء مستحق القلع أو يؤمر بالسكنى  
بقلع بمائه (اجاب) اذا تحقق أن البناء في ارض الغير بدون اذن المالك وكانت قيمة الارض  
اكثرا يكون للمالك تكليف الباني قلع بنائه واسترداد الارض منه الا ان يضمن له قيمة  
بنائه مستحق القلع ان ضرر قلعه بالارض فان لم يضر يشترط رضا المالك البناء باخذ قيمته على  
هذا الوجه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض غصبها آخرون وبني  
في بعضها بناء ثم مات الغاصب عن ورثة فما زعمهم ماله كها واثبت ماله فيها بالوجه  
الشرعى وطلب رفع ذلك البناء فهل يجاب لذلك ولو كانت قيمة البناء اكثر أو تعتبر بقيمة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

رجب

١٢٧٤

٢

١٢٧٤

٥

البناء وقيمة الارض فان زادت قيمة البناء على قيمة الارض يتملك صاحب البناء الارض بقيمتها وهل اذا كان رفع البناء يضر بالارض يكون لمالك الارض ان يتملك البناء بقيمته (اجاب) اذا بنى شخص في ارض غيره بدون اذن المالك فان كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كلف الباني قلع بنائه الا ان يتفق مع رب الارض على اخذ قيمته مستحق القلع وهذا لو لم يضر رفعه بالارض فان اضر رفعه بالارض فلما سكنها ان يتملك البناء بقيمته على هذا الوجه جبراً على مالكه وان كانت قيمة البناء اكثر من قيمة الارض فكذلك الجواب على ما اُفتي به الاشياخ وافتى بعض المتأخرين بان لمالك البناء ان يتملك الارض بقيمتها دفعا للضرر الاشد بالاحق وهو قول السكوني والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخيلاً غرسه بنفسه في ارضه الخاصة به ثم بعد مدة تهرب من بلده وترك نخيله ومعه مائة وخمسة سنين ثم مات في غيبته المذكورة عن ابن غائب في الجهادية فارسل لعمه ووكله على النخيل الذي آل اليه بالميراث عن ابيه فوضع العم يده عليه بالوكالة مدة نحو عشر سنين ومات عن ابنه ايضا فوضع يده بعد ابيه عليه والا ن حضر ابن الغارس من غيبته وطلب من ابن عمه رفع يده عنه فذمهم منكر اوجا حدا الحق فهل اذا ثبت ان الحق فيه لابن الغارس له بالبنية الشرعية يكون له رفع يده عن نخيله ولا عبرة بانكاره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا لم يوجد مانع من سماع دعوى ابن الغارس المذكورة بالنخيل على ابن عمه وان ثبت دعواه بالوجه الشرعي يقضى له بها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن غائب فوق مسافة القصر وترك دارا فوضع رجل اجنبي يده عليه في غيبة الابن بدون مسوغ شرعي ثم حضر الابن من غيبته ويريد اخذ الدار من واضع اليد فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في الدار المذكورة لابن عمه عن ابيه بالبنية الشرعية يجبر واضع اليد الغاصب على تسليم الدار لابن المذكور (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة ارض مملوكة لامرأة وبني فيها بناء لنفسه بغير اذن مالكه الارض وقيمة الارض اكثر من قيمة البناء فارادت مالكة الارض ان تكلف الباني قلع بنائه وتمنعه من الارض فاني واراد ان يتملك الارض ببنائه وسكنه فيها مدة اثنتي عشرة سنة والحال ان قلع البناء لا يضر بالارض فهل لا عبرة بتعمله المذكور ويكلف قلع بنائه من الارض المذكورة حيث كان المالك تابنا لمسا فها لم يتم قلع الباني شرعي (اجاب) نعم لمالكه الارض المذكورة تكليف الغاصب قلع بنائه الذي قيمته اقل من قيمة الارض الحاملة له والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة بطل يكون نخيلاً بالميراث عن ابيهم سافروا الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتركوه فوضع رجل اجنبي يده عليه بغير اذنهم ورضاهم وصار ينتفع به مدة غيبتهم ثم نحو خمس عشرة سنة والا ن حضر الورثة وطلبوا رفع يده عنه فذمهم من اخذه متعملاً بطول المدة المذكورة فهل اذا

رجب سنة

١١ ١٢٧٤

١١ ١٢٧٤

شعبان

٨ ١٢٧٤

رمضان

١٩ ١٢٧٤



ذى القعدة  
سنة  
١٢٧٤

١١

أثبتوا أن الحق لا يهضم وأنهم الوارثون له يكون لهم أخذه ورفع يد الغاصب منه ولا عبرة بتعلله المذ كوروة تكون الغيبة عذرا شرعيا إذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) الغيبة مسافة القصر عذرا شرعي فتسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة من الغائب تلك المسافة في هذه المدة فإذا أثبتوا دعواهم بالوجه الشرعي يقضى لهم بما ادعوه وترفع يد الغاصب عنه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكانا بالشراء الشرعي معدلا للاستغلال فاستولى عليه رجل وسكن فيه من غير عقد اجارة من المالك مدة ست سنين فطالب المالك من الساكن المذ كور أجرة مثل المالك المذ كور مدة غيبته فامتنع من تسليم أجرة متعللا بأن أجرة المدة المذ كور لا تلزمه لكونه سكن فيه من غير عقد اجارة فهل والحال هذه إذا تحقق بالوجه الشرعي ان المكان المذ كور معدلا للاستغلال يلزم الساكن فيه أجرة مثله مدة سكناه فيه ولا عبرة بتعلله

١٢٧٤

١٩

المذ كور حيث الامر ما هو مسطور (اجاب) منافع العصب لا تضمن استوفائها أو عطلها الا في ثلاثة احوال وعقار اليتيم والمعدل للاستغلال والله تعالى أعلم (سئل) في ابن قاهر يستحق حصه في مكان بالارث عن أبيه استوفات عليه المرأة اجنبية وسكنت في جميع المكان المذ كور من غير عقد اجارة لخصه القاصر مدة من الشهور فهل والحال هذه يلزم المرأة المذ كور أجرة المثل لخصه القاصر المذ كور مدة سكناها فيها (اجاب) نعم تلزم المرأة المذ كور بأجرة مثل حصه القاصر المذ كور مدة سكناها واستعمالها لتلك الحصه بدون عقد اجارة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استولى على قطعة أرض أصلها دار خربة لغيره بدون اذن وبنى فيها أمكنة لنفسه من ماله الخاص به بانقراض اشتراها وصارت قيمة ما بناه أكثر من قيمة الأرض بكثير وهو واضع يده على ذلك مدة من السنين والآن أراد مالك الأرض المذ كور تسكين الباني قلع بنائها وأخذ أرضه منه فهل لمالك البناء ان يتملك الأرض بقيمتهما حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير ولا يكلف الباني قلع بنائها (اجاب) هذه المسئلة وقع فيها اختلاف العلماء فافتي الاشياخ بتسكين الغاصب قلع بنائها وأفتى بعض المتأخرين بأن له أن يتملك الأرض بقيمتهما والحال هذه دفعا للضرر الأشد بالأخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نخيلا بالميراث عن أبيه تسحب من بلده وقاب في بلدة أخرى فوق مسافة القصر مدة نحو عشر سنين فوضع شيخ البلديده عليه وصار ينتفع به تلك المدة والآن حضر ربه وطلب دفع يده عنه فنفعه متعللا بطول المدة المذ كور فقط فهل لا يجاب لذلك شرعا ويكفون لرب النخيل أخذه ورفع يد الغاصب عنه إذا ثبت ما ذكر ولا عبرة بتعلله

١٢٧٤

١٩

ذى الحجة

١٢٧٤

٣

المذ كور سيماع اعترافه (اجاب) إذا كان ملك الرجل المذ كور في تلك النخيل ثابتا بالوجه الشرعي يكون له رفع يد الغاصب واضع اليد عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى لنفسه من ماله الخاص به في حال حياة والده بعد العزلة منه دارا

رجب

٢٠

[ ١٢٧٥ ]

متصلة بدار والده ثم مات والده عنه وعن بنتين فوضع الرجل المذکور يده على تلك الدار مع دار والده المذکور مدة تزيد على خمس عشرة سنة ثم ماتت إحدى البنتين عن ولد فاستولى الولد المذکور على جهة من العقار من ملك خاله بالقهر والغلبة من غير وجه شرعي في حال غيبته زاعم ان أمه كانت تستحق مما اشتراه خاله لنفسه بماله الخاص به فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي ترفع يد الولد المذکور عن ملك خاله ولا عبرة بزعمه ولا يكون له الامانة سقطت أمه في مخلفات والدها بالغريضة الشرعية وإذا بنى الولد المذکور في تلك الجهة ينظر لما بين القيمتين فاذا كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء يؤثر صاحب الارض بدفع قيمة البناء لصاحبه ويبقى له البناء والارض وإذا كانت قيمة البناء أكثر يؤثر صاحب البناء بدفع قيمة الارض لصاحبها ويكون له البناء والارض (أجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعي اختصاص الرجل المذکور بالدار المذكورة بطريق يوجب الاختصاص وقد بنى فيها ابن أخته بدون اذنه واستولى عليها حال غيبة المالك ينظر في قيمة البناء المحدث فيها وفي قيمة الارض المستولى عليها فان كانت قيمة الارض أكثر يؤثر الباقي برفع بنائه وتسليم الارض لملكها وان كانت قيمة البناء أكثر فكذلك على ظاهر الرواية واختار بعض المتأخرين ان المالك البناء ان يتملك الارض بغيره تهاجر على مالكها فعلا للضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي شاشلمون في رجل ادعى بطريق الوكالة عن امرأة بانها تملك قطعة أرض مملوكة لها قدرها مائة وثمانون ذراعاً معماراً بمحدودة بمحدود أربعة عشرين موضع رجل يده على الارض المذكورة وبنى فيها باذن شيخ بلده لكونه طلب منه أرضاً لينبئ له قيم اداراً فبناها الرجل المذکور بطوبى ابن بغير اذن المالك لتلك الارض فطلب المدعى رفع يده عنها ورفع بنائه من الارض المذكورة فهل اذا ثبت ملك الارض المذكورة للمرأة المذكورة ترفع يده عنها ويؤمر بتسليمها للمالك المذکور (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي بناء الرجل المدعى عليه في أرض تلك المرأة المملوكة للمملوكة لها بدون اذنها فان كانت قيمة الارض أكثر كلف الباقي قلع بنائه بطلب مالك الارض وكذلك اذا كانت قيمة البناء أكثر كما في العماديه اقباعاً لجواب الكتاب وهو الذي جرى عليه المشايخ وبه أفتى شيخ الاسلام على أفندي مقي الروم اخذ من فتاوى أبي السعود والقهستاني وأفتى بعض المتأخرين بان لصاحب الاكثر وهو صاحب البناء أن يتملك الارض بغيره تهاجر للضرر الاشد بالاخف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على دار مملوكة لغيره بغير اذن مالكها وفيها محلات خربة فحوطها بالكرس ونقل منها اترية وسكن فيها مدة من السنين ثم حضر مالكها من غيبته وأراد اخذها منه من واضع اليد فاعترف له بها وطلب من المالك قيمة بناء محوطها واجرة نقل اترية فهل حيث كان الامر كما ذكر وكانت قيمة الارض أكثر مما حوطها به واحد منه فيها لا يلزم

لأن ذلك بل يؤمر واضع اليد برفع ما حوط به ويلزمه دفع الدار لما لساها وما الحكم  
 (أجاب) لا يجبر المالك على دفع قيمة ما بناه التعصب في أرضه بدون إلفه والحال ما ذكر  
 لا سيما إذا كان رفعه لا يضر بالأرض بل يؤمر التعصب برفع ما أحدثه وتسليم الأرض  
 لما أشكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه وأربع  
 بنات وترك دارا استولى عليها رجل وأخذ بعضها وأدعى أنه اشتراها من الميت قبل موته  
 وطلب منه إثبات دعواه فحضر عنه كليا ورفعت يده عنها والآن أراد شيخ البلد أن يضع  
 يده عليها ويبنى فيها بناء لنفسه فهل يكون الحق فيها للورثة الميت ولهم منع شيخ البلد من  
 البناء والتصرف فيها بدون إذنهم ورضاهم (أجاب) ليس لشيخ البلد الاستيلاء على  
 ملك غيره الثابت له بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون  
 دارا بطريق الأرض عن أبيهم غابوا إلى بلدة أخرى فوق مسافة القصر ومكتوب إمامة  
 خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك توجهوا إلى بلدتهم التي بها الدار المذكورة فوجدوا دارا  
 أجنبيا واضع يده على الدار المذكورة وهدم وبنى فيها بناء لاجل منفعة نفسه خاصة  
 بطوب لبن بغير إذن ملاكها فطلبوا رفع يده عنها فأدعى أنه اشتراها من أحدهم وأنه كان  
 وكلاء عنهم في بيعها له فأنكروا دعواه والحال أن مدعى الشراء المذكور لم يكن عنده  
 حجة شرعية ولا سند ولا يثبت له طبق دعواه المذكورة فهل لأعيانهم بدعواه المذكورة  
 المجردة عن الإثبات الشرعي ويجبر واضع اليد المذكور على تسليم الدار المذكورة  
 لملاكها المذكورين وما حكم الله في البناء الذي بناه وما هدمه وقت وضع يده على الدار  
 المذكورة لا سيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) نعم لأعيانهم بدعواه  
 المذكورة بدون إثباتها بطريق شرعي ويؤمر بتسليم الدار لملاكها إذا لم يكن هناك مانع  
 وما بناه فيها والحال ما ذكر له قيمته مستحق القلع بالتراضي إن لم يضر قلعها وأن تلف شيئا  
 منها فعليه ضمانه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض استولى  
 عليها رجل بطريق التعصب وبنى فيها بناء بغير إذن ملاكها وقيمة الأرض أكثر من  
 قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للملاك الأرض المذكورة دفع قيمة البناء في الأرض  
 المذكورة أو يكون للباني رفع بناءه من الأرض حيث لم يضر رفعه بالأرض (أجاب)  
 إذا لم يضر رفع البناء بالأرض يكون الباني والحال ما ذكر تخيرا بين أخذ قيمة بناءه مستحق  
 القلع برضاء الأرض وبين قلعها وإن أضر بالأرض فالتخيار بين تكليف التعصب  
 بالقلع وبين تملك البناء بقيمته مستحق القلع للمالك الأرض إذا تحقق ما هو مستطور  
 بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى عنه أن حسن بك  
 مفتش الأقاليم الوسطى ساقا حال حياته عمل شروطا مع حسين أفندي تامق على بناء  
 حمام سوق وما يتبعه من القهاوى والدكاكين في أرض مكان مملوك للملك المذكور  
 وكل ما صرف على ذلك يكون على الملك المذكور ثلاثة أرباعه وعلى حسين أفندي الربع

١٢٧٦

٧

١٢٧٦

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٤

رجب  
١٠

١٢٧٦

ويكون ذلك مشتمل على هذا الوجه وان البك المذكور اعطى حسين افندي في نظير  
 خدمته ومباشرة البناء وتتمه ربيع الارض وربع الموجودات القديمة وبعد وفاة البك  
 المذكور حضر الافندي وافاد ان الحمام المذكور تم بناؤه ولم يدرك عمل القهاوى  
 والدكاكين وافاد ان له مبالغاز يادة مما صرفه في البناء يخص التركة ونظرت القضية  
 لدى القاضى فتحرر منه اعلام شرعى يتضمن ثبوت ربيع الحمام الى الافندي وثبوت  
 ما زاد له من المصاريف ومحكوم فيه بصرف ما زاد اليه من التركة والا آن وردت افادة  
 من المديرية تتضمن ان الافندي جدد في الارض المذكورة عشرة دكاكين بجوار الحمام  
 بلغ تكاليفها كذا وان تجديد ذلك برأى الافندي لما رأى فيه من المصلحة وأنه يقتضى  
 الوقوف على الحكم الشرعى هل هذه الترميمات تنسخ حكمها بوث البك أم لا وإذا  
 انسخ حكمها فما حكم البناء بدون اذن هل يكون للتركة أو للباقى وحيث ان الارض هي  
 حق الميت فما الحكم فيها وما يعامل به الافندي المذكور في البناء وورد معها صورة  
 الاعلام المؤرخ في ٢٣ ذى القعدة سنة ٦٥ تتضمن انه قد ثبت بين يدينا ان المرحوم  
 حسن بك حال حياته أعطى ومالك الافندي المذكور الربع في أرض المكان جماما وقهاوى  
 بناحية بنى سويف المطل على بحر النيل الجاور لا مكنة سيد أربابهم لتعين تلك الاماكن  
 الا تيل الى البك المذكور بالتسليم الشرعى من قبل معتقه وقبل ذلك منه لنفسه واذن  
 المتوفى المذكور قبل موته للافندي المذكور بان يبنى في أرض المكان جماما وقهاوى  
 ودكاكين ويكون ذلك مشتمل على كائينهما المتوفى ثلاثة أرباعه وللأفندي الربع وان  
 كل ما يصرفه على ذلك يرجع بثلاثة أرباعه على المتوفى بعد عمل الحساب وقبل ذلك  
 منه وأنه يبنى في أرض المكان جماما وصرف عليه كذا ما هو من مال ابدانى خاصة كذا وما  
 هو من مال المتوفى بمعاوضة رصاص ورخام وأخشاب وما أشبه ذلك كذا وان الزائد له  
 قبل المتوفى كذا بشهادة فلان وفلان وزكيا وعدلا بشهادة فلان وفلان وذلك في وجه  
 وكيل ابن أمى الميت ووكيل زوجته ووكيل وكيل بيت المال بصرف المنصوب وصيا على  
 تركة الميت والمأذون له بالخصوصة والمقر بوضع يد موكله على مخلفات المتوفى وعرفنا  
 كلام الوكلاء المذكورين بان الحق في ربيع بناء الحمام المرقوم لحسين افندي  
 وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أعلاه من تركة المتوفى المذكور بالوجه  
 الشرعى وحكمنا بذلك فنرجو الافادة عن طلب المديرية (أجاب) الاذن بالعمارة  
 يبطل بوث الاذن فاذا كان بناء الدكاكين والقهاوى بعدموت الاثرو كانت الارض  
 المبنى فيها ماذ كرم كالميت كما يستفاد من السؤال المهر ولهذا الطرف المسطر باطنه  
 ويؤيده ان الحكم الصريح في صورة الاعلام المؤرخ ٢٣ ذى القعدة سنة ٦٥ انما  
 هو منصب على بناء ربيع الحمام والرجوع بما زاد في نفقة عمارته حيث ذكر فيه ما نصه  
 وعرفنا كلام الوكلاء المذكورين بان الحق في ربيع بناء الحمام المرقوم لحسين افندي

فأمق المذكور وان اللازم شرعا دفع المبلغ الزائد له المعين أعلامه من تركه المتوفى المذكور  
 بالوجه الشرعي وحكمنا بذلك لاسيما مع عدم ذكر حدود الارض الموهوب بها بوجه  
 معتبر شرعا في الدعوى وعدم قسمتها فالحكم الشرعي في ذلك ان ما بنى الشخص في  
 أرض غيره بدون اذنه يكون متبرعا به ان بناه لرب الارض وان بناه لنفسه في أرض غيره  
 بدون اذنه يكون حكمه حكم الغاصب فيؤمر بقلع ما بنى الا ان يملك رب الارض  
 البناء بقيمته مستحق القلع وهذا ان كانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء وان كان  
 بالعكس فليباقي ان يملك الارض بقيمتها على ما اختاره بعض المتأخرين والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل ملك قطعة أرض ارثا عن أبيه ووضع يده عليها ستين سنة وحازها  
 أبوه قبله السنين العديدة فجاء رجل آخر واشترى قطعة أرض بجوارها وبناها وبني في  
 القطعة الموروثة قاعة تعديا بلا اذن الوارث ومن غير وجه شرعي وهو غائب فغضروا منه  
 منها واتفق معه على أن يبني له بدل بنائه ثم بعد ان رضى المتعدي بذلك امتنع ولم يرض  
 بخروجه مما بنى وقيمة الارض الموروثة تزد على قيمة البناء والارض المذكورة ثابتة  
 للوارث بالبنية الشرعية زيادة على وضع اليد فهل والحال هذه يؤمر بقلع بنائه حيث  
 كانت قيمة الارض تزد على قيمة البناء أو يدفع له قيمة ما بناه في أرضه بلا اذنه مستحق  
 القلع برضاه اذا امتنع من قلعه (اجاب) نعم والحال ما ذكر حيث لا مانع والله سبحانه وتعالى  
 أعلم (سئل) في رجل مات غن أم وزوجة و بنتين احدهما قاصرة وترك ما يورث  
 عنه شرعا من مواش ودار وطاحونة وساقية ودراهم معلومة لهم فوضعت زوجته يدها على  
 التركة بعد موت أم المتوفى وتصرفت في التركة وباعت بعض مواش وغلل وغير ذلك  
 بغير ولاية شرعية على القاصرة وسافرت الحجاز وأنفقت عن ذلك في شؤون نفسها  
 والقاصرة مقيمة لم تسافر معها فهل للبنات محاسبتها بعد بلوغها رشيدة على نصيبها فيما  
 باعته الزوجة حيث ان التصرف بغير ولاية شرعية وصارت عينه مستهلكة واستهلكت  
 عوضه في شؤون نفسها واشترت من ذلك عبدا وزوجته للبنات ودفعت صداقها  
 (اجاب) للبنات المذكورة تضمين أمها قيمة نصيبها مما استهلكته في شؤون نفسها من  
 المال المشترك اذا تحقق ما هو مستطربا السؤال بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل يملك سفينة عرضها للبيع فاجبر برجل في جهة بعيدة أنه يريد شراء  
 سفينة فتختمها وأرسلها لهذا الرجل ليشتريها بملك الجهة فادرس هذا الرجل لما لكانها  
 بشرائها بتمن معلوم عينه له فلم يرض بما عينه له من الثمن ووكّل رجلا في بيعها عن ساومها  
 أو من غيره فلما أراد وكيل المالك المذكور بيعها منعه من ذلك وكيل المساوم لها وادعى  
 شراءها موكله وشتمها وكيل المساوم من طرفه وأرسلها الجهة بعيدة أخرى جبرا على وكيل  
 المالك المذكور فغرقت بما فيها فن يكون ملزوما بضمها للمساوم أو وكيله (اجاب)  
 الضمان على من تعدى على مال الغير واستعمله بدون اذنه لا على غيره بدون وجه يوجب

١٢٧٧

١٠

رمضان

١٢٧٧

٢٠

محرم

١٢٧٨

١٢

ربيع الثاني سنة

٢٥ ١٢٧٨

جمادى الثانية

١ ١٢٧٨

١٥ ١٢٧٨

رجب

٢٢ ١٢٧٨

شعبان

٩ ١٢٧٨

التضمين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تعدى على آخر وأخذ منه قطعة أرض  
 بقرية بني قيس بناء لنفسه من غير إذن مالك الأرض وانفق في بنائها ما يزيد على قيمة تلك  
 الأرض بأضعاف فهل حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض بكثير لا يكون  
 لمالك الأرض الا قيمتها حال كونها خالية من البناء (أجاب) اذا بنى شخص في أرض  
 غيره بدون إذن مالكها تعدى او كانت قيمة البناء أكثر فظاهر الرواية انه لا فرق بين هذه  
 الصورة وما اذا كانت قيمة الأرض أكثر فيكاف قطع ما أحدثه على هذا الوجه حيث  
 لا يضر بالأرض واختار بعض المتأخرين ان للسائل في هذه الصورة ان يتملك الأرض  
 بقيمة ما فعل الضرر الاشد بالاحف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك أرضاً مملوكة  
 من السنين وهو يتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك مات عن اولاد خ وضعوا اليه سهم  
 عليهم انهم التزم رجل بناحيتهم الملحج من الميرى ووضع في الأرض المسد كورة عشرة سنوات  
 والآن ارادوا اخذها من واضع السد المذکور فامتنع من ذلك متعللاً بانهم املكه فهل اذا  
 اثبت اولاد الاخ المذکور ملكيتهم المورثهم وانهم مات وتركهم اميرائاً لهم يورثهم واضع  
 اليد عليها الغاصب بتسليمها لهم فها (أجاب) اذا لم يوجد غصانك مانع من سماع  
 دعوى اولاد الاخ المذکورين بتلك الأرض على واضع اليد عليها الا ان المسدعى  
 ملكيتهم انفسه وثبتت دعواهم المذکور بالوجه الشرعى يقضى لهم بما هو مؤثر واضع  
 اليد الغاصب بتسليمها اليهم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة بينهم  
 مال مشترك بحد واحد هم وهو الاكبر اتمعة ومواشى بالشراء انفسه ودفع ثمن ذلك من  
 المال المشترك بينه وبين اخوته فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى يكون ضامناً  
 لتسليم اخوته من ذلك الثمن المدفوع من المال المشترك بينهم (أجاب) نعم يكون  
 ضامناً لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات  
 عن بنتين احدهما بالغة والاخرى فاصرة وترك ما يورث عنه شرعاً فوضع رجل اجنبى  
 يده على تركه الميت المذکور من غير وصاية شرعية لا من ايهم او لامن القاضى وقد بلغت  
 البنت الاخرى وطلبت تركه ايهم من الرجل واضع اليد عليها فامتنع من تسليمها لهما  
 متعللاً بأنه لو سلمها لهما يخاف عليهما من الضياع فهل حيث كان الرجل المذکور مقرراً  
 بتركه ابنتي المذكورتين يؤمر بتسليمها لهما ولا عبرة بما تعلل به اذا ثبت رشدهما  
 (أجاب) اذا كان رشداً البنتين ثابتاً يكون لهما الاستيلاء على تركه ايهم ما حيث  
 لا مانع والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل بنى في قطعة أرض بغير إذن مالكها حال  
 غيبته ووضع يده عليها فعلم به سابقاً لثمنها زده وار درغم يده فعمل الباني المذکور بان  
 فلانا امره بالبناء فيها والمحال أن فلا نألم يكن وكيلاً لصاحبه اولاداً ومن قبله في الاذن  
 فهل يكون لرب الأرض المذکور طلبه من واضع اليد المذکور ويجبر على رفع يده عنها  
 حيث كانت از يد قيمة من البناء (أجاب) نعم يكون لمالك الأرض المذکور



تسليف الباقي فيها بدون اذنه رفع ما أحدثه فيما على هذا الوجه واتترعاهما من يده والحال  
 ما ذكر بالسؤال ما لم يترأصيا على اخذ المالك المذكور بناء العاصب بالقيمة مستحق القلع  
 مثلا فيكون البناء مع الارض لمالكها وترفع يد العاصب عما ذكر حيث لا مانع والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك عقارا اشتراه من اربابه بمقتضى حج شرعية من  
 قاضي ناحيتهم بيده وبيدة شرعية ووضع يده عليه مدة سنين وهو ينتفع به فتعدى عليه  
 حمدة البلدة واخذ منه قطعة باخشابا وسقتهما وانقاضها ونقل ذلك الى ملكه واستهلك  
 الاخشاب والانقاض ووضع بعضها في ملكه وذلك بغير رضا المالك فهل اذا رفعه الى  
 المالك الشرعي وادعى عليه بالارض وبين حدودها وبقدوم الانقاض والاخشاب  
 معلوم تصح به الدعوى واثبت دعواه بالوجه الشرعي يؤثر بدفع قيمته ويرفع يده عما تعدى  
 عليه واخذ منه من ارض العقار المذكور (اجاب) اذا ثبت العصب لما ذكر بطريقه  
 الشرعي يؤثر العاصب برد ما غصبه من الارض وبقية ما استهلكه من انقاضها وقيمته  
 الى ما ملكها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وبتين  
 فاستولى على داره رجل شيخ قرية بطريق العصب فزارعته احدى البنتين وطلبت  
 حصتها من الدار فاعترف لها بحصتها من دار أبيها وطلب أن يعطيها حصة يدها من دار  
 للعاصب فامتنعت وفات لا آخذ الا حصتي من دار أبي فاعتساف منها وقال لها هذه  
 حصتك من دار أبيك وآات لك عنه بالميراث ولسكني وضعت يدي عليها مدة طويلة  
 تزيد عن عشرين سنة ويريد مني عنها بطول المدة والحال انها كانت قاصرة فهل  
 اذا اعترف بان الحصة لها بالميراث عن أبيها يؤثر بتسليمها لها ولا عبرة بتعاليه بطول  
 المدة لاسيما انها كانت قاصرة وغائبة عن بلدها هذه المدة (اجاب) نعم لا عبرة بمجرد  
 تعاليه بما ذكر مع اعترافه بملكها التلك الحصة ولم يثبت ناقل ويؤثر بتسليمها لها والحال  
 هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وارض يده على أرض ملك  
 بالشر من مدة مديدة بمقتضى حج شرعية مسجلة استولى رجل على قطعة منها متعللا  
 بانها ليست ملكه فهل اذا عارضه المالك الذي كان واضع اليد عليها واظهر حججه  
 ملكه وتحقق بانها من جملة أرضه المذكورة الداخلة في حدودها وشهدت له البينة  
 بذلك ترفع يد المستولى عليها وترد ملكها ولا عبرة بتعاليه المذكور (اجاب) اذا  
 ثبت الملك في المالك الاول بالاطريق الشرعي ترفع يد المدة على عليها حيث لا مانع  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنتين وبتين وزوجة وترك دارا ثم بعد  
 موته قسموها بينهم بالقرينة الشرعية واخذ كل منهم نصيبه ووضع يده عليه مدة من  
 السنين وهو يتصرف فيه وانما تعدى أحدا الاولاد على أخيه واخذ جانا من نصيبه  
 وبني فيه من غير اذن أخيه ومن غير حضوره فهل والحال ما ذكر يؤثر الاخ المذكور برفع  
 بنائه عن الجانب المذكور حيث بني فيه بغير اذن أخيه له وكان مقرابانه من نصيب

١٢٧٨

٣٠

جادی الثانية

١٢٧٩

٢٣

محرم

١٢٨٠

٤

أخيه لاسيما أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء (أجاب) يؤمر الغاصب برفع ما أحاطه في أرض أخيه الخاصة به بدون اذنه حيث كانت قيمة الأرض أكثر وتحقيق ما ذكر بالسؤال بطريقة الشرعي والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض حصلت فيها زيادة للبيع ورسا المزداد على رجل والمالك لم يصدر منه سماح بالبيع والراسى عليه المزداد أجرى بناء ساقية في الأرض المذكورة بدون إذن من المالك بالبناء فما الذي يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك ثم مل الجواب (أجاب) إذا لم يحصل بيع من المالك لباقي الساقية المذكورة وقد بناها بدون إذن المالك يكون غاصبا وحكم الغاصب أن للمالك أن يكلفه بقلع بنائه أو يتملك البناء منه مستحق القلع حيث لم تكن قيمته أكثر من قيمة الأرض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وترك دارا وقفا لابن ابنة مدة تزيد على عشر سنين ثم رجع من غيبته وأراد أخذ داره الثابتة له بالوراثة الشرعية فوجد شيخ البلد قد تعدى وأخذ انقاضها واخشابها وأعطى أرض هذه الدار لرجل وبني فيها وقد مضى على ذلك عشر سنين فهل والحال هذه يلزم شيخ البلد قيمة الانقاض والاخشاب حيث تعدى باخذ ما ليس له أخذه شرعا ويلزم الباقي قلع بنائه حيث بناه بغير وجه شرعي وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها وما الحكم (أجاب) إذا ثبت غصب شيخ البلد انقاض الدار واخشابها بطريق شرعي وجب رد عينها للمالكها إن كانت قائمة وقيمتها إن كانت هالكة كما أنه إن ثبت أن أرضها ملك الرجل المذكور بالوجه الشرعي ولم يكن هناك مانع من سماع دعواه يؤمر واضع اليد بردها إليه وقلع بنائه الذي بناه بدون إذن المالك حيث كانت قيمة الأرض أكثر كما هو مذكور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا عن أبيه وجمعه مسافر إلى الجهادية ومكث بها خمس سنين فلما حضر من الغيبة وجد شيخ البلد مستوليا على الدار المذكورة وبني فيها بدون إذن وهدم ما كان فيها من البناء والحال أن شيخ البلد المذکور معترف ومقر بأن الدار المذكورة ملك للجهادى فطلب صاحب الدار داره من شيخ البلد فقال له الشيخ المذکور ليس لك الا قيمة الأرض فلم يرض بذلك مع أن قيمة الأرض أكثر من قيمة البناء فهل يجبر شيخ البلد على إزالة بنائه الحادث وعليه قيمة ما هدمه من البناء الاصلى وتسليم الدار للمالكها (أجاب) للمالك الأرض والحال ما ذكر بالسؤال تكاليف الغاصب بقلع بنائه ولا يجبر مالك الأرض على اخذ قيمته حيث كانت أكثر من قيمة البناء المحدث وله تضمين الغاصب قيمة بنائه القديم والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في رجل له دار ودع مفتاحها عند زوج بنته وغاب عن البلد فاخذ زوج البنت مفتاح الدار وسكنها مدة بعد أن أزال دائر سطح البيت وأخذ طوبى به وبني به أودعة وخزنة فوق سطحها بناء غير ضرورى بل لزينته نفسه فقط وذلك بدون إذن من ربها فلما طلب اخراجهم منها ادعى انه صرف في بناء ما ذكر قدره ما علموا من الدراهم ويريد أخذه منه فهل

سنة

سؤال

١٢٨٠

١٢

لا يجاب لذلك والحال هذه حيث بني ذلك ببعض أنقاض معاهدته من الدار المذكورة  
 بغیر اذن مالکها (اجاب) اذا بنى رجل في دار غيره بدون اذنه بانقاض مالك الدار فهو  
 متبرع بما انفق في الاجر وعن ما لا يبقى عينه بعد النقص ولو للباني أنقاض مملوكة له وقد  
 بني لنفسه فهي له و يكلف نقضها ان لم يضر بالمكان الاصلى أو يتملكها رب الدار  
 بقيتها مستحقة القلع والله تعالى اعلم (سئل) من المحافظة عن شجرتين من ضمن  
 اربع شجرات مغروسات بارض مأخوذة للمدابع للميرى بجهة مصر القديمة اجري قطعها  
 شخص فعرض ناظر العمارة للمحافظة بطلب تحقيق ذلك فصار حاله تحقيق ذلك على  
 معاون مصر القديمة فاجرى التحقيق وتبين منه ان الشجرات غرسها امرأة تدعى الحاجة  
 فاطمة القهوجية من مدة سنين وباعت اثنتين منها واقتسمت ثمن ما بينهما وبين رجل آخر  
 يدعى سالم زغلول الذى هو صاحب الارض قبل اخذ الميرى لهذه الارض للتأرسة  
 الاثنان من الثمن ولصاحب الارض الثلث نظير الغرس في أرضه وشهد بذلك أشخاص  
 متعددون بمقتضى هذا كرهة المحكم (اجاب) بالاطلاع على هذا كرهة تحقيق هذه القضية  
 استفيد منها ان الاربع شجرات غرسها الحاجة فاطمة القهوجية لنفسها في أرض سالم  
 زغلول من مدة سنين وان الشجرات المذكورة باقية على مالكها الى الآن وانها هي  
 وصاحب الارض باع الشجرتين منها واقتسمتا ثمن ما بينهما مما لا يتراضيهما فاحذر سالم  
 زغلول الثلث نظير اجر أرضه وأخذت المالكاة الاثنان فاذا كان الامر كذلك ولم يحصل انتقال  
 الشجرات المذكورة أو الشجرتين اللتين بيعتا الى جهة الميرى بنقل شرعى كبيع  
 لا يكون لجهة الميرى معارضة في ذلك بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
 يملكون دارا أخذوا رجل بطريق الغصب وبني فيها بناء ووضع يده عليه امدة من  
 السنين والحال أن قيمة الارض اكثر من قيمة البناء بكثير والآن أراد الجماعة أخذ الدار  
 المذكورة من يد الغاصب المذکور فامتنع من ذلك متعللين ببناءه لها فهل والحال هذه  
 يكون لمالك الارض ان يملكها البناء بقيمتها مظهر وحاعلى وجه الارض (اجاب)  
 اذا بنى في أرض غيره بدون اذنه يكون للمالك ان يملك البناء بقيمته مستحق القلع جبرا  
 على الباني ان اضر رفعه بالارض حيث كانت قيمة الارض اكثر من قيمة البناء كما هو  
 مذکور بالسؤال وللباني أن يقلعه حيث لم يضر قلعه بالارض والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له نخيل له بطريق الارث عن والده فأخذ للجهادية وغاب عن البلد فوضع  
 ولدا أخيه يدهما على النخيل وصارا يتقاعان بثمره مدة غيبته ثم حضر الى بلده ورفع يده  
 ولدى أخيه عن النخيل وغيره وكان وضع يدهما عليه بدون اذنه ورضاه ويريد مطالبتهما  
 بمثل ما استغلاهما من ثمر النخيل مدة غيبته فهل له ذلك حيث لم يصدر منه اذن لهما (اجاب)  
 نعم له مطالبتهما بضمان ما استغلاهما من ثمره مدة غيبته بعد تحققه شرعا حيث لا مانع  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بطريقا تعدى عليه رجل أجنبي وباعه لرجل

١٢٨٠

٢٧

محرم

١٢٨١

٢٣

شعبان

١٢٨١

٢٤

آخر بغير اذن المالك واجازته حال غيبته ولم يكن وكيلاً عنه في البيع وكان ذلك البيع بدون قيمته فهل اذا لم يجز المالك البيع لا ينفذ ويكون للمالك الرجوع بقيمته على الغاصب المذكور وقت غصبه حيث استهلك الباطخ المذكور (اجاب) نعم للمالك تضمين الغاصب قيمة ما غصبه يوم الغصب اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل واصل يده على تربة في مقبرة عن أبيه وجدته وجد أبيه وعلى التربة شجرة يملوك له فتمرض له رجل آخر وقطع الشجرة وعدم التربة مع المالكين ملكه والحال ان الرجل المذكور حاضراً ومشاهد لتصرف واضع اليد وأبيه وجدته من قبله من غير معارضة ولا منازعة ولا مانع له من ذلك مدة طويلة فهل اذا ثبت ملكية الشجرة للرجل المذكور بالوجه الشرعي يكون الممتدعي ضامناً لها (اجاب) اذا ثبت الرجل المذكور ملكه للشجرة المذكورة لنفسه بطريق شرعي يكون غاصبها ضامناً لها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى أرضاً معلومة من رجل آخر ويجوارها أرض أخرى يملوكه للبائع المذكور فبني فيها المشتري للارض الاولى بناء لنفسه كما بنى في أرض نفسه وذلك بدون اذن المالك للارض الاخرى مع اعتراف الباني بذلك وبان الاخرى ملك للبائع والحال ان قيمة الارض اكثر من قيمة البناء فهل والحال هذه يكون للمالك الارض تكليف الباني قلع ما بناه في أرض غيره اذا لم يضر القلع بالارض وان اضر يكون للمالك الارض ان يتملك بناء الغاصب المذكور بقيمته مستحق القلع (اجاب) نعم يكون للمالك الارض تكليف الغاصب قلع ما بناه اذا تحقق ما ذكر بالسؤال بالوجه الشرعي وان كان القلع يضر بالارض فله ان يتملك البناء بقيمته مستحق القلع والله تعالى اعلم (سئل) في وروثة آلت لهم دار متهمة بالارث عن مورثهم أرادوا البناء فيها والانتفاع بها فنهضهم شيخ القرية من ذلك يريد ذلك شراء منهم والاستيلاء عليها بدون وجه شرعي وهم يمتنعون من تمكينه منها فهل اذا كانت مورثة لهم عن أصولهم يكون لهم الانتفاع بها بكل ما أرادوا ويمنع شيخ القرية من المعارضة لهم والحال هذه (اجاب) اذا كان ملك الجماعة المذكورين لتلك الدار فبناها لا يكون لشيخ القرية منعهم من تصرفهم فيها تصرف المالك في املاكهم بدون وجه شرعي ولا يجبرون على بيعها له ويمنع من معارضتهم فيها والحال هذه بدون موجب والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون طاحونة عن أبيهم وجدتهم واضعين أيديهم عليها مدة سبعين سنة والآن ادعى رجل ناظر على وقف انهما من ضمن الوقف الذي تحت نظره وهما تعديا ولم تزل تحت يد المالكين لها وهم ينسكرون دعواه ولا يثبت له فهل اذا كان ملكهم لها ثابتاً ولم يثبت الناظر المذكور دعواه المذكور تعجيراً على دفع قيمة ما هدمه تعدياً (اجاب) نعم يجبر الناظر المذكور على دفع قيمة ما هدمه من تلك الطاحونة والحال ما ذكر بالسؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (سئل) في راعي غنم امسك غنمه في فلاة بعيداً عن المزارع جلدافاً تغلت

١٢٨٢

١٢

رجب  
٢

١٢٨٢

شوال  
٢٦

١٢٨٢

جادي الثانية  
١٧

١٢٨٣

رجب  
٢٦

١٢٨٣

شوال

سنة

٢٢

١٢٨٣

ذى القعدة

١٢٨٣

٨

بعضها ليلا وسارت مسافة طويلة بدون علمه ولم يكن معها أحد بل انفلتت بنفسها حتى وصلت الى زرع رجل بدون صنع الراعي وصاحبها غائب أيضا واطلقت الزرع فهل لضمان على أحد من مالكمها والراعي والحال هذه وهل اذا ضمن مالك الزرع رب الاغنام في هذه الحالة بدون وجه شرعي ظلم لا يكون له الرجوع على الراعي بمثل ما دفعه الى مالك الزرع ولا استقطاعه من اجرة المستحقة له عليه والحال هذه (اجاب) نعم لضمان على مالك الاغنام ولا على الراعي والحال هذه قال في اليزازية ذاب له رجل ذهب بغير ارساله ليلا او نهارا فافسدت زرع غيره لضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى الظالمين وفي العيون غنم دخلت بستانا فافسدت وصاحبها معها اسوقها يضمن ما افسدته وان لم يسبقها لضمان عليه وكذا الثور والحمار عادية من الفصل الثاني والثلاثين واجاب قارئ الهداية اذا كانت المواشي ترحى فاطلقت شيئا من مال مسلم او ذمي او زرع ولم يكن أرسلها أحد فلا ضمان فيه للحديث جرح العجماء جبار انتهى بخلاف ما اذا قادها الراعي قريبا من زرع انسان بحيث لو شامت تناولت منه فدخلت الزرع وأتلفته فانه يلزم الراعي ضمان ما تلف قال العمادى في فصوله وفي غصب فتاوى العتايى اذا قادها قريبا من الزرع بحيث لو شامت تناولت من الزرع ضمن انتهى ومثله في الفصولين أفاده في تنقيح الفتاوى فاذا كان الامر كما ذكر في السؤال وضمن صاحب الزرع المالك ظلما لا يكون له الرجوع على الراعي بشئ ولا استقطاعه من أجره لان المظلوم ليس له أن يرجع بما أخذ منه ظلما على غيره من ظلمه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار يجدرانها وله جار يريد انشاء بناء فوافق مريد انشاء البناء مع صاحب الدار ان يأخذ جدارا ويبنيه ويجعل له نصفه جديدا وتراضيا على ذلك بحضور بيعة من المسلمين فاستولى مريد انشاء البناء المذكور على الجدار وهدمه وعند البناء جار على صاحب الدار فيها وأخذ قطعة أرض تزد على ثلاثين ذراعا وأدخلها في بنائه بغير اذنه فطلب صاحب الأرض أرضه فأرسل له مبلغا من الدراهم فأبى الاخذ أرضه وبعد قليل مات صاحب البناء وله ورثة راشدون منه مكررون ذلك وصاحب الأرض يريد اخذها فهل اذا أقام بيعة بذلك وحلف اليمين الشرعي يهدم البناء المذكور ويأخذ صاحب الأرض أرضه حيث أخذت منه فصب بغير اذنه أم لا (اجاب) اذا بنى شخص في أرض غيره بغير اذنه وتحقق ذلك بطريقه المعتبر كلف الباني أو ورثته قلع ما أحدثه في أرض الغير ونسبها لملكها حيث لا مانع وهذا اذا كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة ما أحدث فيها الا أن يتفقا على أخذ البناء لصاحب الأرض بقيمة مستحق القلع أو كان قلعها يضر بالأرض فيمتنع بتملك رب الأرض البناء بما ذكره لم يضر بأرضه بالقلع أما اذا كانت قيمة ما أحدث فيها من البناء أكثر من قيمة الأرض فالذى اختاره بعض المتأخرين ان لصاحب البناء الغاصب أن يملك الأرض بقيمة اجبر على ربهاد فاعل الضرر الاشد بالاحف والله تعالى اعلم (سئل)

في رجل يستحق منفعة قطعة أرض سلطانية فيها كرد أرض سواق مبنية وأشجار  
تعدى عليه جماعة وينافي الأرض المذ كورة قابوتين بدون اذن صاحب الاثر المذكور  
وبدون حضوره وقت البناء وعند عمله حصلت المنازعة بينهم وأمرهم المستحق برفع بنائهم  
من الأرض المذ كورة واستمر ينازعهم في ذلك ومنعهم الادارة حتى مضى صفتان فترافع  
معهن الى الحكومة الآن فهل اذا تحقق احدا منهم ذلك بدون اذنه واجازته وطالبهم  
بالرفع ومنعهم من الادارة يؤمر ون شرعا بنقض ما أحدثوه في حق الغير على هذا الوجه  
حيث لا يضر الرفع بالأرض مع كونها سلطانية ولو فرضت ملكا لكون قيمتها كثر مما  
أحدث فيها الا ان يتفق الفريقان على تسليم البناء لصاحب الأرض مستحق القلع (أجاب)  
نعم تؤمر الجماعة المذ كورة بنقض ما أحدثوه في الأرض السلطانية المستحقة للغير بدون  
اذنه والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع الا أن يتقاعا على تسليم البناء لمستحق الأرض  
مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلدته فوق مسافة القصر  
غيبية بعيدة واستقر غائبا حتى مات عن ابن وبنتين فافار في محل وفاة والدهم مدة تزيد  
أربعين سنة ثم حضر والبلدة والدهم فوجدوا رجلا أجنبيا وضع يده على منزله بدون وجه  
شرعي بطريق الغصب فأرادوا نزعه منه فامتنع من ذلك وتعلل بأنه واضع يده عليه خمسين  
سنة واعترف بملكهم اياه عن مورثهم فهل مع اقراره بملكهم وكونهم غائبين مع والدهم  
ولم يحضر وابعد وفاته الا الآن لا يكون وضع يد الرجل المذ كور مانعا من استيلائهم على  
ملكهم و يكون لهم نزعه من يده حيث كان حقهم فيه ثابتا والخصم مقر أنه لو والدهم وأنه  
حقهم ولا عبرة بما تعلل به واضع اليد المذ كور (أجاب) نعم لا يكون وضع يد الرجل  
المذ كور على المالك مورثهم تلك المدة مع اعترافه بملكهم لذلك مانعا من استيلائهم على  
ما ورثوه عن مورثهم بل لو انكر وتثبت ملكهم اياه بطريقه الشرعي يؤمر بتسليمه اليهم  
اذا الغيبة مسافة القصر عذر شرعي تسمع الدعوى معه بعد طول المدة اذ المالك يمكن هناك مانع  
آخر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حانوتان أخذت منه لتوسعة الطريق حكم  
التنظيم السائر فتعدى على جاره الذي له حائط دكان خلف الدكانين المأخوذتين للتنظيم  
وفتح في الحائط المذ كورة قابوتين وجعلهما دكانين صغيرين قدرهما خمسة أذرع ونصف  
في وسط دكان الجار المذ كورة الموقوفة من قبله فهل لا يسوغ له ذلك ويؤمر برفع يده عن  
ذلك وتسليمه لجهة وقفه المذ كور والحال هذه (أجاب) نعم لا يسوغ له ذلك والحال  
ما ذكر بدون وجه شرعي ويؤمر برفع يده عما غصبه من عقار الوقف بعد تحقق ذلك  
بالطريق الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل واضع يده على قطعة أرض  
ألت له بالارث عن جده مغروس فيها نخيل وهو يتصرف فيها وفي النخيل تصرف المالك  
في املاكهم وغاب عن بلده وصار أهله يأخذون ثمر النخيل ويدفعون ما عليه فيه  
رجل على القطعة المذ كورة بطريق الغلبة وغرس فيها بعض نخيل في وسط نخيل

١٢٨٣

١٦

١٢٨٣

٢١

١٢٨٤

محرم

١٩



ثم حضر واضح اليد الاصلی وأثبت بالوجه الشرعی ان القطعة المذکورة وما كان فیها من  
 الغراس المذکورة حقه وملکة خاصة وان المدارس لاثنی له فیها ماعدا الذي غرسه فهل  
 یکاف المدارس المذکورة قلع ما غرسه تعد یا حیث کان لا یضر قلعها بالارض وان کان  
 یضر یقلکها واضح اليد المذکورة بقیمة مستحق القلع (أجاب) نعم یؤمر الغاصب بالقلع والرد  
 الى المالك اذا لم یضر القلع بالارض فان أضر غملاً مالک الارض النخیل بقیمة مستحق  
 القلع والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل اقام زوجته وصیاً علی أولاده فی حال حیاته ثم توفي  
 عنها وعن ابن قاصر منها وترك ما یورث عنه شرعاً ومن جملة ماتر که قطعة أرض زراعة  
 خراجیة فی بلدة من بلاد الریف فتعدی علی القطعة المذکورة وغصبها شیخ البلدة  
 المذکورة وبني فیها وبوراً للحاجة لنفسه وعظملها علی الیتیم وامه مدّة من الشهور بغیر  
 وجه شرعی فهل اذا طال بینه الوصی المذکورة عن نفسه وعن ابنها المذکور بقلع ما بناه  
 وتسليم الارض اليها ودفع اجرة المنزل فی المدّة التي استعملها فیها حیث انها مال لیتیم ومعدّة  
 للاستعمال تجاب لذلك وتسمع دعواها شرعاً ویؤمر بالقلع وتسليم الارض لها خالیة عن  
 البناء (أجاب) اذا کان استحقاق القاصر وأمه فی قلب الارض ثابتاً شرعاً وتحقق  
 الغصب والاحداث المذکورة ان یؤمر الغاصب بقلع ما أحدثه فیها بدون اذن وتسليم  
 الارض لمن له الولاية علیها اذا لم یکن هناك مانع من ذلك كما یؤمر بدفع أجر مثلها مدّة  
 استعمالها والحال ما ذکره والله تعالى اعلم (سئل) فی رجل یملک جنة محدودة بمحدود  
 أربعة بطریق الشراء تعدی أحد حیرانه وأخذ جزءاً منها وبني فیها غیبة المالك ومضى  
 علی ذلك أقل من خمس سنوات ثم الآن حضر المالك المذکور فوجد جاره متعدياً علی  
 ملکة فهل والحال هذه اذا کان الجار المذکور متعدياً وأثبت المالك تعدیه یسوغ  
 للجارك الشرعی أن یأمره برفع یدیه عن الجزء المذکور ودفع المالك دفع قيمة البناء اذا  
 كانت قيمة أرضه أكثر من قيمة البناء (أجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعی ان هذا الجزء  
 الذي بني فیها الجار المذکور ملک للمالك المجنبة المذکورة وانه بني فیها تعدياً بدون اذن  
 مالکة وان قيمة الجزء الذي بني فیها أكثر من قيمة البناء یؤمر الغاصب المذکور برفع بنائه  
 من أرض الغیر وتسليمها مالکها ان لم یضر رفعه بها الا ان یتراضیا علی دفع قيمة البناء  
 لمالكه من قبل رب الارض اما اذا أضر رفع البناء بالارض فللمالك الارض ملکة بقیمة  
 مستحق القلع بلا توقف علی رضا مالکة والحال ما ذکره والله تعالى اعلم (سئل) فی منزل  
 كبير موقوف من قبل مالکة علی ذریته الذکور وقفاً مستوفياً شرائط الهبة غاب ناظره  
 عن یلدة فتعدی جاره علی ذلك المنزل وغصب جزءاً معلوماً من أرضه وبني فیها وأدخله  
 فی منزله بدون اذن من ناظره فهل اذا حضر الناظر من غیبه وأثبت ذلك بالوجه الشرعی  
 یؤمر الغاصب برد ما غصبه به من جهة الوقف لناظره الشرعی ویکاف رفع ما بناه حیث  
 لا یضر رفعه بأرض الوقف (أجاب) نعم اذا ثبت الناظر الشرعی دعواه المذکورة بالوجه

ذی الحجة

محرم

٢٦

١٢٨٤

٤

١٢٨٤

١٦

١٢٨٥

٢٩

١٢٨٦

الشري بعد صحتها يؤمر الغاصب برفع بناءه من أرض الوقف ورد الأرض لثاظرها والحال  
 ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض مائة فغصبها  
 منه آخر وغرس فيها نخلا فاشترى النخل وتراضى رب الأرض مع الغاصب على أن ما خرج من ثمر  
 النخل المذكور يكون بينهما صاحب الأرض أربعة أجزاء من الثمر والباقي للغاصب ثم  
 أراد الآن صاحب الأرض تسكين الغاصب بقلع النخل من أرضه فهل يجب لذلك وإذا  
 كان قلعه يضر بالأرض وكانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل يملكه مالك الأرض  
 بقيمة مقلوها (أجاب) لما للثمة في الأرض تسكين الغاصب بقلع غرسه من أرضه  
 وإن أضر قلعه بالأرض فلما ملكها أن يملكه بقيمة مستحق القلع والحال ما ذكر حيث  
 كانت قيمة الأرض أكثر من قيمة النخل المغروس فيها والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل مات عن أربعة بنين وبنات فيهم ابن وبنات قاصران وترك لهم ثروة استولى عليها  
 بعض البلع واستهلكوا بعضها في مصاح أنفسهم دون بقية الورثة يدون أذنهم فحصل إذا  
 ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي يكونون ضامنين لبقية الورثة استحقاقهم فيه وماذا  
 يخص كل وارث (أجاب) بموت الرجل المذكور عن أولاده المذكورين لاخير تكون  
 تركته بينهم تعصيا للذ كر مثل حظ الأنثيين وما يتحقق استهلاكه من التركة من قبل  
 بعض الورثة في شؤنه الخاصة به يكون مضموما عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 له ولدان كبيران سائران معه خرجا من طاعة أبيهما المذكور ويريدان التصرف في  
 أملاكهما بالبيع والزرع وغير ذلك بدون رضاه فهل ليس لهما ذلك حيث كانا قالا  
 قادر على التصرف في أملاكهما ولا ينفذ تصرفهما فيما يملكه بدون إذنهما وإذا حصل منهما  
 التصرف على هذا الوجه يكون موقوفا على إجازته إلى إجازة أبيهما المذكور فان رده بطل وإذا  
 ماتت زوجته أمهما وهي على عصمتها لا يكون لهما منعه من ميراثها ولا تختص الأولاد  
 بالميراث بل يرث منها زوجها المذكور الربع فرضا حيث لا مانع (أجاب) ليس للولدين  
 المذكورين التصرف في مال أبيهما المذكور بدون رضاه ولا وجه شرعي وإذا تصرفا فيه  
 بدون إذنهما يكون موقوفا على إجازته فان إجازته نفذ وان رده بطل وليس لهما منعه من  
 ميراث زوجته بدون وجه شرعي ونصيبه فيه الربع فرضا لوجود الفرع الوارث والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل له دار وبجوارها قطعة أرض خالية من البناء بنى فيها بناء لنفسه  
 من ماله وسكن فيها ثم بعد مدة نازعه فيها رجل وادعى أنها ملكه عن أبيه فهل إذا أثبت  
 المدعى ملكه لهما يؤمر الغاصب المذكور بقلع بناءه المذكور أو يملك الأرض بقيمة  
 حيث كانت قيمة البناء أكثر من قيمة الأرض ولا يؤمر بالقلع (أجاب) إذا ثبت  
 الملك في الأرض المذكورة للمدعى بالوجه الشرعي وقد بنى فيها غيره بدون إذنهما يبني  
 بقلع ما بناه فيها وتسليمها لملكها فارغة حيث لم يضر القلع بالأرض سواء كانت قيمة  
 الأرض أكثر من قيمة البناء أو أقل وقال الكرخي أن كانت قيمة البناء أكثر فلا بأس أن

یتلك الارض بقیة ما دفعا للضرر والاشد بالانحرف و بقوله أفقی بعض المتأخرين والاول هو  
 المذکور وحده في الجامع الصغير والهداية والمخلاصة وعامة المتون كما في تنقيح الفتاوى  
 الحاقديّة والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة رجال مشتركين في مواش وجبوب شركة  
 ملكت منهم أحدهم الآخرین من التصرف في نصيبه من ذلك وغاب فباع الآخران سوية  
 المشتركة المذکور بغير اذن شریکهما وقبضاً منه سوية ومات أحدهما بعد قبض نصف  
 ثمن ما بیع منهما ومات المشتري أيضاً وهلك المبيع وحضر الشریک الغائب وطلب  
 تضمین الحی من شریکیه نصف بدل حصته من المبیع وتضمین ورثة الشریک الثاني بدل  
 نصف حصته الآخر فامتنع الحی منهما ذلك أي لضمان ما خصه إلى شریکه وامتنع ورثة  
 الميت من اداء ضمان ما تصرف فيه مورثهم على هذا الوجه من تركته فهل اذا ثبت  
 ما ذكر جميعه بالوجه الشرعی تجبر الورثة على اداء نصف بدل ما تصرف فيه الشریك  
 على هذا الوجه من تركته مورثهم ولا عبرة بتعللهم بموته ويجبر الشریک الحی على الدفع  
 أيضاً اذا امتنع بعد الامتثال المذکور (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذكر جميعه بالوجه الشرعی  
 يكون للشریک المذکور تضمین أحد شریکیه الحی وورثة الشریک الميت من تركته  
 ما تعلل یا بیعه في نصيبه على هذا الوجه يدفع القيمة يوم التسليم إلى المشتري في القیمی ودفع  
 المثل في المثل ومن امتنع عن اداء الضمان يجبر عليه حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
 (سئل) في مسجد له أما كن بجانبه موقوفة وبجانبها وكالة لشخص فتعدى الشخص  
 المذکور بأحداث بناء علو فوق حائط المسجد وحائط الاماكن الموقوفة المذکور بدون  
 اذن من ناظره وبدون حق شرعی وفتح في العلو المذکور شبابيك ومناور مظهر على  
 المسجد والاماكن الهی عنهما ثم باع ورثة الشخص المذکور تلك الوكالة لشخص آخر  
 فهل حيث كان بناء الحائط العلوی المفتوح فيه تلك الشبایك والمناور على حائط  
 المسجد وأما كن الوقف حادثا بدون حق ولا وجه شرعی يلزم المالك بازالته ويمنع من  
 البناء فوقه أم لا (اجاب) اذا ثبت احداث البناء المذکور فوق حائط المسجد ووقفه  
 تعدى بدون حق بالوجه الشرعی يؤثر مالكة بازالته ويمنع من البناء فوق ما ذكره الحال  
 هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أرض ذات نخيل وعن أولاد فاستولى  
 أكبرهم عليها ونقل إلى ناحية منها نخلاً صغيراً من نتاج النخل الكبير وذلك بغير اذن  
 من باقي الورثة وصرف عليه من ماله حتى كبر وأثمر فهل حينئذ يختص به هو ودونهم وعليه  
 لهم قیمة ما يخصهم من ذلك النخل الصغير أو يشتركون فيه (اجاب) اذا نقل الا أكبر  
 المذکور ذلك النخل الصغير المشترك وغرسه في ناحية أخرى من تلك الارض المشتركة  
 بدون اذن باقي الورثة لنفسه كان غاصبا نصيب الشركاء منه كما لو أخذ بذرا مشتركا بدون  
 اذن وزرعه لنفسه واذا كبر النخل بعد غرسه صار نصيب باقي الشركاء ملكاً خبيثاً له  
 وان غرسه باذن الباقي للجميع أو اطلق فهو مشترك بينهم وان عين الغارس فهو له كما

١٢٩١

٢٠

ربیع الاول

١٢٩٤

١١

جادی الثانية

١٢٩١

١٩

ذكر هذا التخصيص في الخيرية من القصة في حكم الغراس في الارض المشتركة واذا  
اختص الغراس بهذا الغرض وطليت قسمة الارض فانها تقسم فان وقع هذا النخل الغراس  
في نصيب الغراس فهو له وعليه قيمة انصباها الشر كما منه يوم غصبه وان وقع في نصيب  
غيره فعليه قلعه مع الضمان المذكور وقد صرحوا بان احدهم يري المالك كالاجنبي في  
نصيب الاخر وان من قلع تالة أى شجرة صغيرة من أرض رجل وغرسها في تلك الارض  
في ناحية فكبرت كانت الشجرة للذي غرسها وعليه قيمة التالة يوم قلعها ويؤمر الغاصب  
بقلع الشجرة فان كان القلع يضر بالارض يعطيه صاحب الارض قيمة الشجرة لئلا  
مقلوعة كما في الهندية من الغصب عن الكبيرى والمراد من قوله لئلا مقلوعة أى مستحقة  
للقلع كما هو صريح عباراتهم في نظائره ونظير ذلك في الخانية وننقيح الحامدية من الغصب  
أيضا والله تعالى اعلم (سئل) من المسالية بافادة مضونها مقتضى الحال للاستفهام  
من حضر تكلم عن حكم ما لو توفي شخص وفي ورثته قاصر أو غائب هل يجب على ولاية الحكومة  
الاسلامية جرد جميع تركه الملبت المذكور وحصرها في دفتر وتأمينها حالاً لحفظ نصيب  
القاصر أو الغائب بحيث يترتب قضاء على هذا الوجوب لولم يحصل ذلك ضمان ما يترتب  
على هذه التركة من الحقوق في بيت مال هذه الحكومة الاسلامية أو في مال غيره مع  
وجود وصي في هذه التركة أو يقال شرعاً وجوب ذلك بعينه على متولى الحكومة المشار  
اليه ديانة في حال وجود الوصي المذكور بدون ترتب هذا الضمان قضاء لولم يفعل ذلك  
أولاً شئ من الوجوب عليه بوجهيه المذكورين نلزم تحريره لاسعادتهم تؤمل الافادة عن  
الحكم الشرعي فيما ذكر (اجاب) لا يجب على ولاية الحكومة الاسلامية جرد جميع  
تركة ميت مات وفي ورثته قاصر أو غائب وحصرها في دفتر وتأمينها حالاً مع وجود وصي  
شرعي في هذه التركة لا قضاء ولا ديانة فلولم يحصل ذلك لا يترتب ضمان ما على هذه  
التركة من الحقوق في بيت مال الحكومة الاسلامية أو في مال غيره شرعاً في مذهب من  
المذاهب الاربعة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض  
موروثة له عن أبيه وأبوه مالك لها بمقتضى حجة تحت يده وكان هذا الرجل قاصراً فلما بلغ  
رشدته وأراد استلام حقه من وصيه المختار وجد رجلاً غاصباً لبعض هذه الارض وبانيها  
فيها فطلبها منه فامتنع من التسليم والقلع فهل اذا كان الغاصب المذكور مقرراً بالملك  
في تلك الارض لمالكها المذكور الى الآن وكانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء  
الذي أحدثه فيها يؤمر بقلعه وتسليم الارض لمالكها المذكور حيث كان أحداث البناء  
بطريق الغصب ولومضى على ذلك مدة لم تبلغ اربع عشرة سنة مع اقراره بملك الارض  
اصحابها (اجاب) نعم يؤمر الغاصب المذكور بقلع بنائه وتسليم الارض لمالكها  
حيث كان مدة رايها ذكره وكانت قيمة الارض أكثر من قيمة البناء ولم يكن هنالك مانع  
والله تعالى اعلم

١٢٩٥

٢١

شوال

١٢٩٨

٤

## \* (كتاب الشفعة) \*

١٢٦٤

٢٥

(سئل) في رجلين مشتركين في بيت غاب أحدهما وكل رجلان في قسمة البيت مع شريكه الحاضر فقسموا كمل البيت في حال غيبة الشريك وباع الشريك الحاضر نصيبه فلما حضر الغائب وأخبر بالبيع طلب الشفعة فوراً في المجلس وأشهد على ذلك عند العقار فهل يثبت له حق الأخذ ويجبر المشتري على دفع ما اشتراه لا شفع بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (أجاب) إذا طلب الشفعة في مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطالبة الشفعة ونحوه وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها إذا توفرت شرائطها جبراً على المشتري وكما ثبتت الشفعة عندنا للشريك في العقار أو حقوقه تثبت للجار فيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت ربيعاً من رجل ليس بشريك ولا جار لها فطلعت الجارية على البيع طلب الأخذ بالشفعة فوراً وأشهد جماعة عند العقار على ذلك وذهب للقاضي بالمدعى طلب الأخذ بالشفعة فأمهله القاضي نحو اليومين ثم ادعت البائعة أنها وهبت قيراطين من المنزل للمشتري قبل الشراء ولم يعلم ذلك إلا منها بعد طلب الجار الأخذ ولم يكتب في حجة المشتري ذلك فهل لا يسقط حق الجار بمجرد هذه الدعوى وهل إذا كان الموهوب شائعاً في جميع المنزل لا تصح هبته وحينئذ للجار الأخذ بالشفعة (أجاب) حيث طلب الشفعة فوراً العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها حيث لا مانع وليس منه ما إذا أخر القاضي الحكم بالشفعة يومين ولا مجرد دعوى البائعة هبة قيراطين للمشتري قبل البيع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصصاً في دار باعتها لرجل أجنبي في غيبة الشريك فلما علم الشريك بالبيع طلب الأخذ بالشفعة فوراً علمه بالبيع وأشهد على ذلك عند المبيع فهل يحكم له بها ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذکور (أجاب) إذا ثبت ما ذكره يحكم للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بعض منزل بثمن معلوم وصرة مجهول ما فيها واعترف البائع باستهلاكها فقام جاره ملاصق للمنزل المذکور يطلب الشفعة فهل على القاضي الحنفى أن يملكه من الأخذ بالشفعة أوله منه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة في حيث كان الشفيع المذکور لا يعلم مقدار الثمن لا يحكم له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورقة ذكور واثنا عشر شركاء نصيبه لرجل أجنبي في غيبة بعض الشركاء فعند علم الغائب بالبيع وبقدرا ثمن أخذ بالشفعة بحضور هيئة شرعية فهل تصح شفيعته ويكون له أخذ الحصص المبتاعة من المشتري جبراً عليه (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة فوراً العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد على ذلك عند العقار أو على المشتري مطلقاً أو على البائع أو العقار في يده يقضى له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة فباع بعضهم نصيبه لبعض الشركاء بثمن معلوم من مدة عشر سنين ويبد

١٢٦٤

٢٩

في رجلين مشتركين في بيت غاب أحدهما وكل رجلان في قسمة البيت مع شريكه الحاضر فقسموا كمل البيت في حال غيبة الشريك وباع الشريك الحاضر نصيبه فلما حضر الغائب وأخبر بالبيع طلب الشفعة فوراً في المجلس وأشهد على ذلك عند العقار فهل يثبت له حق الأخذ ويجبر المشتري على دفع ما اشتراه لا شفع بعد ثبوتها بالوجه الشرعي (أجاب) إذا طلب الشفعة في مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطالبة الشفعة ونحوه وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها إذا توفرت شرائطها جبراً على المشتري وكما ثبتت الشفعة عندنا للشريك في العقار أو حقوقه تثبت للجار فيه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت ربيعاً من رجل ليس بشريك ولا جار لها فطلعت الجارية على البيع طلب الأخذ بالشفعة فوراً وأشهد جماعة عند العقار على ذلك وذهب للقاضي بالمدعى طلب الأخذ بالشفعة فأمهله القاضي نحو اليومين ثم ادعت البائعة أنها وهبت قيراطين من المنزل للمشتري قبل الشراء ولم يعلم ذلك إلا منها بعد طلب الجار الأخذ ولم يكتب في حجة المشتري ذلك فهل لا يسقط حق الجار بمجرد هذه الدعوى وهل إذا كان الموهوب شائعاً في جميع المنزل لا تصح هبته وحينئذ للجار الأخذ بالشفعة (أجاب) حيث طلب الشفعة فوراً العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد عند العقار كما هو مذکور يحكم له بها حيث لا مانع وليس منه ما إذا أخر القاضي الحكم بالشفعة يومين ولا مجرد دعوى البائعة هبة قيراطين للمشتري قبل البيع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك حصصاً في دار باعتها لرجل أجنبي في غيبة الشريك فلما علم الشريك بالبيع طلب الأخذ بالشفعة فوراً علمه بالبيع وأشهد على ذلك عند المبيع فهل يحكم له بها ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذکور (أجاب) إذا ثبت ما ذكره يحكم للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بعض منزل بثمن معلوم وصرة مجهول ما فيها واعترف البائع باستهلاكها فقام جاره ملاصق للمنزل المذکور يطلب الشفعة فهل على القاضي الحنفى أن يملكه من الأخذ بالشفعة أوله منه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة في حيث كان الشفيع المذکور لا يعلم مقدار الثمن لا يحكم له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورقة ذكور واثنا عشر شركاء نصيبه لرجل أجنبي في غيبة بعض الشركاء فعند علم الغائب بالبيع وبقدرا ثمن أخذ بالشفعة بحضور هيئة شرعية فهل تصح شفيعته ويكون له أخذ الحصص المبتاعة من المشتري جبراً عليه (أجاب) إذا طلب الشفيع الشفعة فوراً العلم بالبيع ومقدار الثمن وأشهد على ذلك عند العقار أو على المشتري مطلقاً أو على البائع أو العقار في يده يقضى له بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة فباع بعضهم نصيبه لبعض الشركاء بثمن معلوم من مدة عشر سنين ويبد

١٢٦٥

٢٠

محرم

١٢٦٥

٩

صفر

١٢٦٥

١١

المشتري حجة بذلك والآن يريد رجل من الثمر كما الذي لم يبيع الاخذ بالشفعة مع انه موجود ومشاهد تصرف المشتري فيها ويعلم بالبيع وبقدر الثمن فهل اذا كان هناك بيعة تشهد بعلمه بالبيع وبقدر الثمن لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا علم الشفيع بالبيع ومقدار الثمن ولم يطلب الشفعة فور علمه وسكت وشاهد تصرف المشتري كما هو مذكور لا يحكم له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لرجل اجنبي له قهوة مقابلة للدار المبيعة وبينهما شارع نافذ فلما علم الجار بالبيع وبالثمن اخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك وذهب للقاضي وطلب منه ان يمكنه من الاخذ بالشفعة فتعلل المشتري على الشفيع بان له ايضا حقا في الشفعة بسبب ان المبيع مقابل لقهوته الحائل بينها وبين المبيع الشارع النافذ المذكور فهل يقضى للجار المذكور باخذ المبيع بالشفعة ويحكم له بما بعدد توفرش وطها وانتقامها وانعها ولا عبرة بما تعلل به المشتري المذكور (اجاب) يقضى للجار الملاصق بالشفعة بعدد توفرش وطها وانتقامها وانعها ولا عبرة بما تعلل به المشتري المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك دارا معلومة بالا ذرع باعت نصفها لرجل ونصفها الثاني باعته لرجل آخر فبعد شرائه حضر المشتري الاول وهلم بالبيع وبقدر الثمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فأشهد عليه المشتري الثاني بيعة بعلمه بالبيع لاجل سقوط الشفعة ثم غاب المشتري للنصف الاول مدة اربع سنين والآن حضر يريد الاخذ بالشفعة فهل اذا أثبت المشتري الثاني علمه بالبيع والثمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضة المشتري بدون وجه شرعي (اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن لا يحكم له بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى نصف ساقية من جماعة بثمن معلوم ووضع المشتري يده عليهم سائمة من الشهر وربع تلك المدة أراد شيخ البلد التي فيها الساقية اخذ الحصة المذكورة بالشفعة من المشتري لكونها في بلده مع علمه وسكوته تلك المدة فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) لا شفعة للشيخ المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا مشتركة بينهم يبيع أحدهم نصيبه منها لبعض الشر كاه في غيبة الباقي ولا يعلمون بالبيع فهل اذا علموا بالبيع والثمن وأخذوا بالشفعة في مجلس علمهم وأشهدوا على ذلك عند العاقر يحكم القاضي بها لهم ويشاركون المشتري (اجاب) نعم يقضى للشر كاه المذكور بالشفعة والمشتري كاحدهم حيث كان الحال ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في طريق غير نافذ باعها لآخر بثمن معلوم وللدار جار ملاصق غائب عن البلد فلما رجع من غيبته وعلم بالبيع وبقدر الثمن اخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على ذلك بيعة عند الدار فهل اذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يقضى له بالشفعة جبراً على المشتري أم لا (اجاب) نعم يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائط الحكم له بما حيث لم يكن المشتري شريكاً في الحقوق والافهوه مقدم على الجار والمالم

١٢٦٥

٢٢

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

١٢٦٥

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٠

جادي الثانية

١٢٦٥

٥



يكن الجار المذكور شريراً أيضاً في حق المبيع والاشتراك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
عاش ميتاً وعليه حكم معلوم كل سنة فأراد أن يبيع بعضه لاجنبي فهل إذا صح البيع  
وأراد الجار الأخذ بالشفعة قهر الإيجاب لذلك وبسلم المبيع للاجنبي (أجاب) لا شفعة في  
البناء فإذا تحقق أن أرض البيت المذكور وقف ببيع البناء القائم على تلك الأرض  
لا يكون للجار حق الشفعة فيه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصة في  
دار وقال له يعني الثمانية قرابط بالف وخمسائة قرش مع هذه الصرة مجهولة فقال له  
بيعتك بما ذكر وقررت الصرة بالمجلس ولم يعلم قدرها فهل ليس للشرىك الأخذ بالشفعة  
على هذا الوجه (أجاب) جهالة الثمن تمنع الشفعة فإذا اشترى بدراهم معلومة ودراهم  
مجهولة القدر مشار إليها واستهلك تلك الدراهم بعد القبض في المجلس ولم يعلم قدرها  
لا يكون للشفيع في العقار شفعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يعملون ساقية في أرض  
زراعة أمير يباع أحدهم نصيبه من الرجل آخر بثمن معلوم بحضرة بيته شرعية  
واستولى عليه المشتري وصار يتصرف فيه مدة سنة ونصف مع بقية الشريك فأراد أحد  
الشركاء أخذ المبيع من الساقية بالشفعة فهل لا شفعة في السواقي المفقورة في الأراضي  
الأميرية (أجاب) لا شفعة فيما يبيع من بناء الساقية ولا تنافي الأرض المذكورة والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها حصة في دار سألها شريكها عن الحصة فقالت بعناها  
لفلان بكذا ولم يخبر عن صرة مجهولة فحضر المشتري واخبر أنه اشتراها بمعلوم وصرة  
مجهولة أو استهلك بالمجلس والثن جميعه مقبوض فهل لا شفعة للشرىك ولا يعتبر أخبار  
المرأة الصادر منها بعد قبض الثمن في حق المشتري ويعتبر أخبار المشتري (أجاب) جهالة  
الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر فإذا كان الشراء بثمن معلوم وصرة بمدايرهم مجهولة المقدار  
مشار إليها بالمجلس لا يكون للشرىك شفعة على ما ذكره أرباب المتون وصرحوا بأنه إذا  
ادعى المشتري ثمناً وادعى بائعه أقل منه بلا قبض فالقول للبائع ومع قبضه للمشتري والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة باعت حصة لها في دار بثمن معلوم فبين بلغ الشريك ذلك طالب  
المواثبة وذهب إلى العقار وأخذ بالشفعة بحضرة جماعة وعند تحقق المشتري أن الشريك  
أخذ الحصة منه بالشفعة على الوجه المذكور اعترف له بمقدار الثمن وأن الحصة بيعت له  
وحداه من غير شيء معهما من المنقولات وأخلافها فاعطاه الشريك الأخذ بالثمن وسلم له  
المشتري في الشفعة وبعد أخذ الثمن بمدة رده إلى الأخذ متعللاً بأن الشفعة غير صحيحة لأن  
الحصة بيعت مع غيرها من هذا الثمن ولم يعلم ما يخص الحصة منه فهل إذا برهن الأخذ عليه  
بأنه إنما اشترى الحصة فقط وأنه صار اعترافه بشراءها وحدها بالثمن الذي علمه الأخذ  
وأقر به المشتري لا يكون تعلله وعوده إلى هذه الدعوى مسعواً ولا سيما وقد رضى المشتري  
عند أخذه الثمن ولم يأخذ الثمن إلا وهو راض بذلك (أجاب) تستقر الشفعة بالاشهاد على  
المشتري مطلقاً أو على البائع لو اعترف في يده وتلك بالأخذ بالراضى أو بقضاء القاضى

فإذا رضى المشتري بتسليم المبيع الى الشفيع وقبض الثمن بهذا قراره بمقتضى صريح  
 المانقول الى تلك الحصة في المبيع لا يبطل الشفعة بل للشفيع اخذها بما يقابلها من هذا  
 الثمن فيقسم على قيمتها وقيمة المانقول فرجوع المشتري عما اتفق عليه مع الشفيع من  
 أن الثمن المسمى الذي اخذته منه هو ثمن الحصة وحدها يذكر أنه ثمن لها مع المانقول  
 لا يوجب ضررا على الشفيع لهدم سقوط الشفعة حينئذ بل فيه نفع له ان لم يردده الشفيع  
 لانه حينئذ ياخذ هذه الحصة بما يقابلها من الثمن المسمى والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل مات عن أولاد قصر وترك دارا مشتركة بينه وبين أخيه فبعد بلوغ القصر وجد  
 أحدهم المبيع نصيبه لرجل أجنبي فعند علمه بالمبيع وبقدرا الثمن اخذ بالشفعة في وجهه  
 المشتري بمحضرة بينة شرعية فهل اذا ثبت ما ذكره بقضى للشفيع بالشفعة ويكون له اخذ  
 الحصة من المشتري جبرا عليه حيث لاولى له حال صغره (أجاب) في شرح الدررسي  
 شفيع لاولى له لا تبطل شفيعته اهـ أى قوله ان يطلبها اذا بلغ فيقضى للشفيع المذکور  
 بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ملك ثلاثة قراريط  
 وثلاثا في دار آلت اليه بالميراث عن والده وقد كان غائبا في الجهادية منذ ثمان وعشر بن  
 سنة وقد حضر قبله ان أخته باعت ما تملكه في الدار المذکورة بثمن كذا الامراة أخرى  
 فآخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد على ذلك عند العقار ثم بعد ذلك رفع الامر للقاضي  
 فطلب القاضي وكيل المشتري فانه كبر الوكيل ملك الشفيع لما يشفع به وذكرا انه ليس  
 شر يكا في العقار حتى يأخذ بالشفعة وادعى الاخذ بالشفعة ان أخته باعت حصتها بعد  
 موت أبيه وانه آله نصيب في الدار بالميراث عنه وانه كان مالكا للدار واقام بينة على  
 طبق دعواه فهل تقبل بينة الشفيع على ملكية ما يشفع به حيث أنكر المشتري ملكه  
 لما يشفع به وقت البيع (أجاب) اذا ثبت ملك الشفيع لما يشفع به وقت البيع  
 لا يعتبر جود المشتري او وكيله لذلك ويقضى له بالشفعة حيث توفرت شروطها والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخيه وبنته وترك دارا للزوجة عليه مؤخر  
 صداقها فطلبته من التركة المذکورة فاذن الاخ والبنت للزوجة في بيع تلك الدار  
 فباعتها بمحضرة كل من الاخ والبنت ورضى بالبيع ثم بعد مضي نحو اثنتي عشرة سنة  
 ادعت البنت انها كانت فاصرة وقت البيع فهل اذا ثبت اقرارها بالبلوغ وقت الاذن  
 بالبيع وكان سنها يزيد على عشرين لا تصدق في دعواها الا ان عدم البلوغ وقتها واذ  
 صح البيع وكان للدار جارا ملاصقا وهضى مدة بعد علمه بالبيع وتصرف المشتري فيها  
 يمكنه الاخذ فيها بالشفعة ولم يأخذ ثم أراد الا ان الاخذ بها لا يجاب لذلك (أجاب) اذا  
 راهقت البنت بان باع سنها تسع سنين وافترت بالبلوغ قبل قولها مع تفسيرها بما ذابغت  
 واحتمال حالها لذلك وتكون حينئذ في سائر احكامها كالبالغة فلا يقبل جودها  
 البلوغ بعد ذلك وسكوت الشفيع عن طلب الموانبة فور علمه بالبيع وقدر الثمن مانع له

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢١

من الاخذ بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عاك دارا باعها لرجل اجنبي بثمن  
 معلوم وللدار جار ملاصق فعند علمه بالبيع وبقدر الثمن اخذ بالشفعة عند الدار في وجهه  
 البائع واشهد على ذلك بينة شرعية من أهل الحارة فهل اذا ثبت ما ذكره يقضى له بها جبرا  
 على المشتري (اجاب) حيث اخذ الجار بالشفعة في مجلس علمه واشهد على ذلك عند  
 العقار ولم يتحقق مانع من القضاء له بالشفعة يحكم له بتمام العقار بالشفعة جبراً على  
 المشتري والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة ارض خربة باع بعضهم  
 نصيبه فيم الرجل آخر ثم باعها المشتري لرجل أيضاً ووضع المشتري الثاني يده عليه لمدة من  
 السنين ثم مات أحد الشركاء عن وارث غائب فضر الوارث الغائب وعلم بالبيع وسكت  
 مدة من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فهل اذا طلب الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع  
 وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) يبطل الشفعة بموت الشفيع قبل الاخذ  
 بعد الطلب أو قبله ولا تورث كما يطلها ترك طالب الموائمة أو الاشهاد عند عقار أو عند  
 أحد المتعاقدين والله تعالى اعلم (سئل) في بيتين مشتركين بين جماعة باع بعض  
 الشركاء نصيبه لرجل اجنبي بثمن معلوم فلما علم بقية الشركاء بالبيع وبقدر الثمن اخذ  
 أحدهم بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن عند العقار واشهد على ذلك بينة شرعية  
 فهل اذا ثبت ما ذكره كبايئنة الشرعية يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري واخذ  
 الحصة المتباعدة (اجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة جبراً على المشتري حيث توفرت  
 شروطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى داراً لها باب في طريق  
 غير نافذ بثمن معلوم وكتب بذلك حجة عند نائب القاضى ومضى على ذلك سبعة أشهر ثم  
 بعد ذلك حضر شخص من غيبته له دار بابها في تلك الطريق وله حق في الطريق  
 المذكور ويريد الاخذ بالشفعة وطلب المشتري عند المدير فاحالهما المدير على نائب  
 القاضى فخرج نائب القاضى الشخص المذكور لكونه لم يخذ بالشفعة في مجلس علمه ولم  
 يشهد على ذلك الاشهاد الشرعي الى الآن فهل والحال ما ذكره لا يكون للرجل المذكور  
 حق في طلب الشفعة ويمنع من تعرضه للمشتري بدون وجه شرعي (اجاب) لا شفعة  
 للرجل المذكور حيث كان الامر ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
 حصة في بيتين ولا مرأتين حصة أخرى في ذين البيتين فباعتهما حصتهما الرجل اجنبي  
 بثمن معلوم وصرة فلما بلغ الشريك بيع تلك الحصة اخذها بالشفعة فور علمه واشهد على  
 ذلك فهل اذا ظهر قدر تلك الصرة للشريك يكون اخذه بعد ذلك بالشفعة صحيحاً اذا  
 (اجاب) اذا طلب الشفيع الشفعة بعد علمه بالبيع ومقدار الثمن يحكم له بالشفعة حيث  
 توفرت شرائطها وانتهت موانعها ولا يكون سكوته بحاله بمقدار الثمن مانعاً له من الاخذ  
 بعد العلم به والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بالارث بين جماعة وبجوار تلك  
 الدار خربة ملاصقة لها فباعها مالكها الشخص بثمن معلوم ثم باع بعض الشركاء في الدار

١١٦٥

٢١

١٢٦٥

٢٧

رمضان

١٢٦٥

٢٧

ذى القعدة

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٦

المذ كورة حقهتم لشخص آخر بن معلوم وبعض الشر كاه الذي لم يسع كان فائساً وقات  
 الببيع فلما حضر علم بببيع الخربة المذ كورة والحصة في الدار المشتركة والتمن أخذ  
 بالشفعة في الخربة وفي الحصة المذ كورة في مجلس علمه بحضور البائعين والمشتريين  
 وبحضرة جميع من المسلمين ونائب القاضي أيضاً فلم يحكم النائب بالشفعة المذ كورة ثم قال  
 للبائعين في الدار هبوا نصيبكم لئلا يتر بين لاجل اسقاط الشفعة فوهبوا ثم انتقلوا لقاض  
 آخروا خبره الشفيع بذلك بحضور المشتريين فسأله القاضي في أي ساعة أخذت بالشفعة  
 فقال له أخذت بالشفعة حين علمت واليمنة تشهد بذلك والحال ان المجلس امتد عند النائب  
 من الصبح الى الغروب وأخذ في ذلك المجلس واليمنة تشهد به أيضاً فهل يحكم له بالشفعة  
 حيث كان الامر على الوجه المذ كورة ولا يشترط أن يعرف الساعة التي أخذ فيها ولا معرفة  
 الشهود أيضاً (أجاب) يطلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه وان امتد المجلس ما لم يوجد  
 ما يدل على الاعراض هو الاصح ددر وعليه المترن خـ لا فاما في جواهر الفتاوى انه على  
 الغور وعليه الفتوى كذا في الدرر وقوى في رد المحتار ما في جواهر الفتاوى بان عليه عامة  
 المشايخ وانه ظاهر الرواية والتصریح بان عليه الفتوى فاذا طلب الشفيع الشفعة في  
 مجلس العلم لم يحكم له بها حيث استوفيت شرائطها وانفتحت موانعها على الخلاف المذ كورة  
 وقد علمت ان الفتوى على اشتراط الغورية وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في  
 امرأة ملك مكاناً في باب عطفة صغيرة غير نائمة وبابه من داخلها وهو ايضا مركب على باب  
 العطفة المذ كورة بقنطرة وجميع المار بن يمزون من تحتها فحصل بيع في مكان من داخل  
 العطفة المذ كورة لرجل اجنبي ليس من اهل العطفة المذ كورة وباقي اهل العطفة  
 المذ كورة ليس لهم غرض في شراء المكان المبتاع المذ كورة ما هـ المرأة المذ كورة فلما  
 بلغها بيع المكان المذ كورة لما أخذت بالشفعة وشهدت بينة شرعية فور علمها بذلك  
 فهل لها الاخذ بالشفعة لان كان المذ كورة (أجاب) نعم للمرأة المذ كورة الشفعة حيث  
 كان باب المنزل المبتاع من الطريق المشترك الغير النافذ في رد المحتار ومثله أي الشرب  
 الخاص في استحقاق الاخذ بالشفعة الطريق الخاص فكل اهل شفعاء ولو مقابلاً كما  
 قدمناه فالذي في اوله كالذي في آخره اتقاني انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 اشترى ثلث داراً ما عاين معلوم في غيبة بعض ملاك ثانی الدار المذ كورة وحضور  
 البعض الآخر ثم ان الحاضر اسقط شفعته في نظيره شيء واخذه ثم حضر الغائب وعلم  
 بالببيع والتمن وسكت عن الاخذ بالشفعة فحوسب مع سبعين ومات المشتري وصار وارثه  
 يعني في الشقص بعد البعثة فهل اذا قام الشر كاه أو ورثتهم على وارث المشتري المذ كورة  
 فأرادوا الاخذ بالشفعة والحال هذه لا يجابون لذلك (أجاب) سيكون الشفيع وتركه  
 الاخذ بالشفعة بعد علمه بالببيع وقد را الثمن مسقط لحقه في الشفعة وحق الشفعة لا يورث  
 والشفعة من الحقة التي لا يصح الاعتياض عنها وفي الدر من الشفعة ويطلبها

صلحه منها على عوض أى غير المشفوع وعليه رده لانه رشوة وفي رد المختار لانه السيد  
 بمقتضى مقرري الحل بل بمجرد حق التملك فلا يصح الاعتياض عنه اهـ والله تعالى أعلم  
 (سئل) في حارة اشترى حصاة في عقار من جاره بثمن معلوم وقبضة مجهولة القدر والعدد  
 من العلوس فرقت على الفقراء بالجلس ولم يعلم قدرها فبعدمه ظهر جار آخر غير ملاصق  
 للمبيع يحدو ولا يغيرها يطلب الاخذ بالشفعة فهل لاحق له في الشفعة (اجاب)  
 لا شفعة للجار المذكور والمحال هذه وانما ثبتت للجار اذا كان ملاصقا والله تعالى أعلم  
 (سئل) في شر يكتن في منزل صايرينها مقسمة وتميز نصيب كل وغاب أحدهما ثم باع الآخر  
 نصيبه لاجني فلما بلغ ذلك الغائب اخذ بالشفعة وأشهد بذلك فوراً من غير تراخ وأرسل  
 وكيله بذلك فوراً وأشهد الوكيل عند العقار ان موكله اخذ بالشفعة من غير تراخ وطلب  
 من المشتري اخذ النصيب لموكله فامتنع المشتري من ذلك فهل اذا توجه الشريك الغائب  
 لبلده وأخذ بالشفعة له ذلك ولا يستحق حقه (اجاب) يحكم للشريك المذكور بالشفعة  
 والمحال ما ذكر اذا كان شر يكافي حق المبيع أو جاراً ملاصقاً ان لم يوجد ما يسقطها  
 والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين بعل وقصر فباع أحد البائع نصيبه فيها فحين باع  
 الشريك الآخر البائع فذلك طالب الشفعة في الحصة المبيعة لنفسه وأشهد على ذلك فوراً عند  
 العقار فهل يحكم له بالشفعة حيث توفرت شروطها (اجاب) نعم يحكم للشريك المذكور  
 بالشفعة والمحال هذه ولاية وقف القضاء له بالشفعة على بلوغ القاصروان لم يكن له ولي  
 وزوال احتمال اخذه فلو بلغ القاصر وأخذ أيضاً بالشفعة يقضى له بها أيضاً وهي على عدد  
 الرؤس وفي الدار المختار لو كان الشريك غائباً فطلب الحاضر يقضى له بالشفعة كلها ثم اذا  
 حضر وطلب قضى له بها فلو مثل الاول قضى له بنصفه ولو فوقه فبكله ولو دونه منعه وفي رد  
 المختار عن الهداه وان قضى الحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف ولو حضر ثالث  
 قبلت ما في يد كل واحد تحقيقاً للتسوية اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعية  
 أميرية مشتركة بين رحلين حفر فيها ساقية ثم بعدمه باع أحدهما نصيبه لجل أجني  
 من مدة سنين فأراد الشريك الا ان اخذ بالشفعة متعللاً بعدم علمه بالبائع فهل لا يجب  
 لذلك ولا شفعة له وقد يكون الحصة للمشتري المذكور (اجاب) صرحوا بأن أرض مصر آلت  
 لميت المال وبانه لا شفعة في بناء مجرد والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض خربة  
 اشتراها الجار الملاصق لها وبخافها جاراً آخر له باب من حارة أخرى نافذة أراد الاخذ  
 بالشفعة بعدم مضى خمسة أيام من حين الشراء فهل اذا كان يعلم بالبائع والثمن ولم يأخذ  
 بالشفعة فور علمه لا يجب لذلك اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضة المشتري بدون وجهه  
 شرعي (اجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة الا اذا حقت شرائطها الشرعية التي  
 من جملتها الاخذ فور العلم بالبائع وقد راى الثمن وهناك لم يوجد والله تعالى أعلم (سئل)  
 في أختين يملكان داراً مناصفة بينهما فباع أحدهما حصتها الغير شرى بكتها فعملت

١٢٦٦

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٦

١٣

ربيع الثاني

١٢٦٦

٣

جاءى الاولى

١٢٦٦

١

١٢٦٦

جمادى الثانية

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

١٤

رمضان

١٢٦٦

٢٨

شوال

١٢٦٦

٢٣

الشريكة بالبيع والتمز ولم تأخذ بالشفعة بل أسقطت حقها في الشفعة لابن لها والحال  
 ان ابنها ليس شريكاً ولا جاراً فهل يكون حق الاخذ بالشفعة للبجار الملاحق واذا طلب  
 الجار وأخذ بالشفعة في مجلس علمه وأشهد عليه ساعد الدار مع علمه بالتمن يكون الحق  
 للبجار المذكور ولا يكون لابن الشريكة حق فيها ولا عبرة بأسقاط الشريكة الشفعة له  
 (اجاب) حيث أسقط الشريك حقه في الشفعة قبل القضاء سقط حقه وبقبض الحق  
 فيها للبجار الملاحق حيث لم يوجد من يقدم عليه فاذا تمت شروطها وانقضى موانعها فله  
 الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) في الوصي على القاصر اذا باع من مقامه حصة شائعة  
 في طاحونة كبيرة متخربة لغيره بغيره الباقي فيها للقاصر المذكور وكان هناك جاراً أخذ  
 الحصة المبيعة بالشفعة فوراً ولم تتوفر شروط الاخذ بالشفعة وانقضى موانعها أيضاً  
 البيع ويحكم بها للبجار (اجاب) اذا تحقق وجوده وسوغه مسوغات بيع الوصي عقار  
 القيم ومنها تخربه بكون البيع المذكور صحيحاً فاذا صح البيع بقضى الشفعة المذكور  
 بالشفعة بعد توفر شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي وترك ولدين  
 وخلف من جملة ممتلكاته خمسة وعشرين فدانا بعبادية انعاماً وجب تقسيمها من الزمانه  
 وكل عام يقسمان موجود الزراعة بينهم نصفين من ابتداء موت والدهما فباع أحدهما  
 الولدين ما يخصه في الابعادية المذكورة على الشفعة يوع فيها من غير اذن على أن يكون  
 المشتري شريكاً لآخيه الذي لم يبيع فهل البيع من غير اذن أخيه فاسد واذا قلتم ان البيع  
 صحيح وحضر الشريك وتراخى في طلب الاخذ بالشفعة وبعد ذلك رجع وطلب الاخذ  
 بالشفعة يجاب لذلك أوليس له الاخذ بها لتراخيه عن طلبها وقت العلم بالبيع والتمن  
 (اجاب) البيع صحيح حيث كانت الارض مملوكة ولا شفعة للشريك والحال هذه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة اشترى امكاناً من ملاك بتمن معلوم وصرة  
 مجهولة استهلك بالجلس ولم يعلم قدرها فأراد جيران المكان المبيع أخذ هذه بالشفعة  
 فهل يكون عدم علمهم بمعرفة القدر الذي في الصرة مانعاً لهم من الاخذ بالشفعة لاسيما أنهم  
 علموا بالبيع وأخروا الاخذ بالشفعة وطلبوها بعد مضي أيام (اجاب) لاشفعة للجيران  
 المذكورين والحال هذه ولا يصح طلبهم مع الجهل بقدر التمن حتى لو فرض العلم به بعد  
 ذلك فأخذوا بالشفعة ودفعوا العلم بذلك بقضى لهم ما حيث لا مانع ولا فلا والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل باع لا خردارة فعلم الجار أنه باع الدار فأخذ بالشفعة فوراً ودفع للمشتري  
 التمن فأخذ به مرضاه بحضور يثينة فبهدمة أنكر المشتري الاخذ بالشفعة فقام عليه يثينة  
 بالاخذ بالشفعة فرد المشتري اليه ويقول هم اخذوا مني والحال انه لم ير التمن للجار فهل  
 يجاب الجار للاخذ بالشفعة وتترزع الدار من المشتري قهراً (اجاب) اذا ثبت أخذ الشفعة  
 الدار المذكور بالشفعة بمرضاه المشتري كان الحق فيه للشفعة وشهادة العدوى عدوه  
 مقبولة ان كانت العداوة أخرويه لان كانت دنيوية والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة



يملكون دارا وهبوا لابن عمهم وكتب في شأن ذلك وثيقة من قاضي بلدهم وحازها  
وقبضها حيازة وقبضها شرعيين فهل اذا كان للدار جار كان حاضر اوقت الهبة في مجلسها  
ثم طلب ان يأخذ الدار المذكورة منهم بالشفعة لا يجاب لذلك ولا عبرة به علله انه ساهبة في  
مقابلة مال لا يعلم قدره وقد ترك طلب المواتبة وطلب التقرير على فرض نبوت دعواه  
احب الصافورا (اجاب) لاشفعة للجار المذكور اذا كان الامر ما هو من بور والهبة بعوض  
بيع والشرع انما الاخذ بالشفعة الا اذا كان العرض مشروطا في عقد هار لا مانع فلو حصل  
المشترى بلا شرط فلا شفعة فيه ساء الله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة  
من اصحاب الشركاء حصته في الدار من اجني ولم يطلب باقي الشركاء الشفعة هل للجار  
الملاصق طلبها (اجاب) تجب الشفعة للخليط في نفس المبيع ثم ان لم يكن او كان وسلم  
كانت للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين ثم ان لم يكن او كان وسلم كانت  
لجار الملاصق بابه في سكة أخرى وظهر دارة لظهرها فلو بابه في تلك السكة فهو خليط وانما  
يكون له كل من الخليط في الحقوق والجار الشفعة اذا اخذ كل منهما بالشفعة حين علمه  
بالبيع والتمن حتى لو اخذ كل منهما طلبها حتى سلم من هو مقدم عليهما لا يكون له كل منهما  
الشفعة في رد المختار من الشفعة واعلم ان كل موضع سلم الشريك الشفعة فانما تثبت للجار  
ان طلبها حين سمع البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال اما اذا لم يطلب حتى سلم  
الشريك فلا شفعة له شرح الجمع ومثله في النهاية وغيرها اه والله تعالى اعلم (سئل) في  
قطعة أرض فيها طاحونة وبئر مشتركان بين رجل وامرأة فباعت المرأة نصيبها للجار بثمن  
معلوم ثم بعد عقد البيع وقبض الثمن علم الشريك بالبيع فأخذ بالشفعة فور العلم بالبيع  
والتمن وأشهد على نفسه عند المبيع فذهب المشتري للبائنة وقال لها هي لي ما اشتريته  
منك في نظير صرة مجهولة دفعها لها فوهبته له ترى بذلك ابطال الشفعة فهل لا تصح الهبة  
من المرأة المذكورة بعد ان قال المالك عنها بالبيع لا يشتري ويكون للشريك الاخذ بالشفعة  
جبر على المشتري حيث توفرت شروطها (اجاب) يقتضي للشريك بالشفعة بعد اسقيفاء  
الشرائط الشرعية ولا يمنع من ذلك صدور الهبة على الوجه المسطور والله تعالى اعلم  
(سئل) في جماعة آلت لهم دار عن مورثهم وكان بعضهم غائبا فغزو وطلب اخذ  
حصته من الدار فوضعه بعض الشركاء بدلا عن حصته دراهم معلومة القدر فهل يثبت  
لباق الشركاء الاخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها يحكم له بها (اجاب) حيث باع أحد  
الشركاء حصته من العقار المشترك بثمن معلوم من بعض الشركاء يثبت لباقيهم الشفعة  
حيث لا مانع شرعا والمشتري كاحدهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بجوارها  
دار أخرى فباع صاحب الدار دارة لرجل آخر فأراد الجار أن يأخذها بالشفعة على يد  
نائب الشرع بالناحية فنفعه شيخ القرية من الاعطاء له وأمر ببيعها للغير قهرا عن الجار  
فهل يجاز أن يأخذها بالشفعة وهل اذا سكنت بعد البيع لمنعهم اياد من الاعطاء تثبت له

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٥

ذى الحجة

١٢٦٦

١٤

(اجاب) اذا لم يطلب الشفيع الشفعة في مجلس علمه بالبيع ومقدار الثمن يسقط حقه  
منها فلا يحكم له بها ويجوز اعادة الشفيع الاخذ بها الا يقوم مقام الطلب اما لو اخذ حين  
علم ذنعه ظاهرا لا يسقط حقه بدون مسقط شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك  
حصة في حوش باعها لامرأة اجنبية بثمن معلوم من مدة تسعة اشهر وهو واجب حجة شرعية  
من الحاكم الشرعي مع علم الشر كاه والمجيران بالبيع وبقدرا الثمن والا تترك يد امرأته  
المجيران الاخذ بالشفعة متعلقة بأنهم لا تعلم بالبيع فانكرت المشتريه دعواها <sup>بمراعاة قوله</sup>  
عليها بالبيع وبقدرا الثمن وسكوته ولم تأخذ بالشفعة فور العلم لا تجب لذلك ولا شفاعة  
ولا عبرة بتعللها المذكور (اجاب) نعم لا تجب المرأة المذكورة لذلك اذا كان المال  
ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالميراث الشرعي عن أبيهم  
خاب أحدهم مدة من السنين ثم حضر من غيبته وأراد أن يأخذ ما يخصه في الدار بالطريق  
الشرعي عن والده وعن مات منهم في غيبته فصالحه أخوه لابه الواضح يده على الدار عن  
وصيه الذي يخصه على قدر معلوم من الدراهم قبضه منه بحضرة بيعة شرعية فهل يثبت  
اباقي الشر كاه الاخذ بالشفعة مع المصالح اذا توفرت شروطها (اجاب) اذا وقع الصلح  
عن اقرار كان به عاقتري فيه الشفعة ويحكم اطاها بها عند توفير شروطها ما في الدر من  
الصلح من أن الصلح اذا وقع مع اقرار عن مال بمال حكمه كالبيع فتجوز فيه احكامه  
كالشفعة والرد بعيب وخيار رؤية وشرط والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا  
وبجوارده حائوت ملاصق لجدار بيتها داخل في دهليزه اشترته من مالكه بثمن معلوم من مدة  
ثلاثة اشهر وهو واجب حجة شرعية من الحاكم الشرعي بعد النزاع في شأنه والمشاركة  
بأطلاع أهل الحارة ومن جملتهم رجل له كروبي على الحائوت المذكور يريد الآن  
الاخذ بالشفعة عن سادامع علمه بالبيع وبقدرا الثمن وسكوته المدة المذكورة فهل اذا كان  
علمه بالبيع والثلث وسكوته ثابتين بالبيعة الشرعية لا يجاب لذلك ولا شفعة له ويمتنع من  
المعارضة بدون طريق شرعي (اجاب) لا شفعة للرجل المذكور ان تحقق ما هو مسطور  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حوشا شتملا على بعض قيمعان وعليه حكم  
بجهة وثقه فهل اذا علم الجار بالبيع وأراد الاخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة في  
الارض المتسكة (اجاب) لا شفعة للجار فيما يبيع من البناء على الارض المتسكة والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قيراطين وثلاثة ارباع قيراط في دار وباقها  
لرجل آخر يدعي انه أخذ ذلك بمائة وخمسين ريبالا وصره بمجولة فلما بلغ البيع مالكا  
بأبي الدار بادروا أخذ بالشفعة لعلمه بمقدار الثمن الذي اشترى به وقدره مائة وخمسون ريبالا  
وثلاثة قروش فهل اذا علم قدر الثمن الذي اشترى به يسوغ له الاخذ بالشفعة (اجاب)  
جهالها ثمن تمنع الشفعة فاذا علم الشفيع بالثلث قضى له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها  
والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك حصة في داره مشتركة بينها وبين جماعة

فباع الجماعة نصيبهم في الدار لرجل أجنبي بمن م معلوم من الدراهم مع علم الشريكة  
 بالبيع وقبض الثمن وسكنت مدة من الشهر ولم تطلب الأخذ بالشفعة فور علمها بالبيع  
 والثمن فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية لا يكون لها الأخذ بالشفعة بعد ذلك وتسقط  
 شفعتها وليس لها معارضة المشتري في المبيع (أجاب) لاشفعة للمرأة المذكورة أن كان  
 الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة بنوا حوا نيت على شاطئ البحر  
 ببيع والشراء فباع رجل منهم حانوتا من آخر بمن معلوم فأراد جاره أن يأخذ بالشفعة  
 فهل لاشفعة له في البناء حيث كانت الأرض أميرية ولم تكن مملوكة لأحد (أجاب)  
 لاشفعة في بناء مجرد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن اخت وعن زوج ولها  
 سبعة قراريط في منزل باع زوجها الرجل آخر بثلاثة كياس أربعة قراريط وكسور من  
 ضمن الحصة المذكورة مع كون حصته ثلاثة قراريط ونصف فقط فطلب الشريك  
 الشفعة فيهما فنفذ فيه البيع وأشهد على ذلك وأراد دفع الثمن للمشتري فادعى المشتري أنه  
 اشترى بثلاثة كياس وصرة مجهولة والحال أن المشتري أقرب لدعواه بذلك لدى بينة  
 أنه اشترى بثلاثة كياس فقط هل يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها بالثمن  
 الذي أقربه المشتري ولا تقبل دعواه بعد تاريخ الاقرار أن الشراء بثلاثة كياس وصرة  
 مجهولة ويعامل باقراره السابق (أجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها  
 الشرعية بالثمن الذي وقع البيع به ويعامل المشتري باقراره بمسؤولية الثمن والله تعالى  
 أعلم (سئل) في دار مشتركة بين أخوين مات أحدهما وخلف ولدا صغيرا ولم يكن له  
 وصي ثم إن عم الطفل باع نصيب نفسه لأجنبي فهل للولد إذا بلغ أن يأخذ نصيب عمه  
 بالشفعة وهل إذا كان المشتري ساكنا في نصيب الولد مدة صغره يطالب بالجرعة المثل في  
 تلك المدة وهل إذا ادعى المشتري أنه وهب الحصة المشتراة لولد من أولاده يكون ذلك  
 مسقطا للشفعة وهل تشترط المبادرة بالرفع للقاضي ولو بعد الاشهاد على الأخذ بالشفعة  
 (أجاب) في الدار المختار صبي شفيع لا ولي له لا تبطل شفيعته وإن نصب القاضي قويا  
 يطلبها جازاه وعلى شريك القيم أجرة مثل حصة اليتيم مدة سكناها قبل بلوغه على المعتمد  
 ولا تبطل الشفعة بتأخير طلب التملك والخصومة على ما به الفتوى وقيل يقضى بقول محمد  
 إن آخره شهر إلا عذر بطلت دفعا للضرر وروا عمو الافتاء به وكذا في تنقيح الحامدية وهذا  
 حيث وجد طلب المواتية في مجلس العلم بالبيع بلفظ يفهم طلبها كطلبت الشفعة ونحوه  
 وطلب التقرير وهو الاشهاد على البائع لواله العقاري في يده أو على المشتري مطلقا فيقول فلان  
 اشترى هذه الدار وأنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الآن فاشهدوا وينقض  
 الشفيع جميع تهرفات المشتري في المبيع حتى الوقف والهبة والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك مكانا باع النصف منه لآخر بمن معلوم وصرة بد أخيه داراهم مجهولة القدر  
 والعدد وخرج للمشتري بذلك حجة شرعية ثم بعد مدة باع رب المكان النصف الثاني للشريك

٢٦ ربيع الاول

١٢٦٧

٢٤

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

ربيع الثاني

٥

١٢٦٧

المذ كورينج معلوم فاراد الجمار أخذ النصف الثاني المبتاع ثانيا بالشفعة من الشريك  
 المذ كورينج مضي أربع سنوات وعلمه بالبيع من وقته فهل والحال هذه ليس للجار  
 المذ كورينج بالشفعة مع وجود الشريك المذ كورينج مع علمه بالبيع من وقته  
 (اجاب) لا شفعة للجار المذ كورينج والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين  
 ليس كان داراخرية عن أبيهما باعها أحدهما الرجل أجنبي بجن معلوم في غيبة أخيه بدون  
 إذنه فحضر الآخر ورد البيع في نصيبه وأخذ نصيب أخيه بالشفعة فورد علمه بالبيع والله  
 فهل يحكم له بالأخذ بالشفعة ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع المذ كورينج  
 (اجاب) يقضى للشفيع المذ كورينج بالشفعة والحال هذه بعد استيفاء شرائطها والله  
 تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار عن مورثهم باع بعضهم حصته منها لأجنبي بجن  
 معلوم فحين علم الباقي أخذوا المبيع بالشفعة فور العلم وأشهدوا على ذلك فهل إذا توفرت  
 شروط الشفعة وانقضى مواعيدها يحكم بها الباقي الشركا (اجاب) نعم يقضى للشركا  
 المذ كورينج بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع وهي على عدد الرؤوس والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل يملك حصصا في عقار ادعى عند القاضي بعد طلب المراجعة والأشهاد  
 على رجل أجنبي غير شريك أنه اشترى بعض العقار المذ كورينج فافكر المشتري الشراء فهل  
 إذا ثبت البيع يكون للشريك في العقار الأخذ بالشفعة جبرا إذا لم يكن مانع (اجاب)  
 يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها قال في الدوم الشفعة وإذا طلب الشفيع  
 سأل القاضي المخم عن ملكية الشفيع لما يشفع به فإن أقر بها أي بملكه ما يشفع به أو  
 فكل عن الحلف على العلم أو برهن الشفيع أنها ملكه سأل عن الشراء هل اشترى أم لا  
 فإن أقربه أو نكل عن اليمين على الحاصل في شفعة الخليط أو على السبب في شفعة  
 الجوارخ خلاف الشافعي أو برهن الشفيع قضى له بها اه والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل اشترى من رجل حصصا معلومة من دار خربة تقبل الشفعة بمبلغ معلوم وصرة مجهولة  
 مشار إليها فهل إذا طلب الشفيع المنازعة مع المشتري وأراد أخذ الحصص المذكورة  
 بالشفعة لا يمكن من ذلك ولا تسمع دعواه وتكون هذه الحيلة مسقطا لما يطالبه الشفيع ولا  
 سيما أن المشتري المذ كورينج ملاءمة للشفعة المذكورة (اجاب) صرح أئمتنا بأن جهالة  
 الثمن يمنع الشفعة وهذه الحيلة المذكورة في المتون التي عليها المعول والله تعالى أعلم  
 (سئل) في بيت مشترك بين جماعة قسم نصفين وأحد النصفين جذوعه مرسوعة على  
 حائط مشترك بينهم وفيه محل موضوع على عامود كائن في بعض حوش النصف الآخر  
 والبيت المذ كورينج مشترك بين النصفين فاشترى شخص النصف الذي جذوعه  
 مرسوعة على الحائط المشترك بينهم وفيه محل موضوع على عامود كائن في بعض حوش  
 النصف الآخر مع نصف الجنيحة مشاعا ثم اشترى النصف الثاني مع نصف الجنيحة الباقي  
 والآن يريد الجار الملاصق للنصف الثاني أخذه من مشتريه بالشفعة وذلك بعد أن طلب

٢٨ ١٢٦٧

جمادى الاولى

١ ١٢٦٧

٢ جمادى الثانية ١٢٦٧

٤ ١٢٦٧

١١ ١٢٦٧

سنة	رجب	
١٢٦٧	٢٢	شراءه من مشتريه باكثر من الثمن الذي اشتراه به ولم يرض فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (اجاب) لا شفعة للجار الملاصق المذکور اذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في بيت باعه ماله لرجل اجني ثمن معلوم وللمكان جار في علم بالبيع ويقدر الثمن اخذ به بالشفعة فور علمه فهل اذا ثبت البيع بشهادة لينسة الشرعية وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها الذي احسبكم الشرعي يحكم للشفيع بالشفعة (اب) نعم يحكم للشفيع المذکور بالشفعة والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة لم يتركه بين جماعة باع بعض الجماعة نصيبه فيه الرجل آخر ثمن معلوم وعلم الشريك الآخر بالبيع وقدر الثمن وسكت مدة من الزمان ولم يطلب الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والتمن فهل اذا اراد الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والتمن وسكوته لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان منزلين لكل منهما قدر معلوم على الشيوع فيهما واولهما المنزلين محكور والاخر غير محكور ثم ان احدهما اشترى بكن باع نصيبه فيه من الرجل آخر صفقة واحدة بقدر معلوم فلما باع الشريك ذلك اخذ بالشفعة فهل والحال هذه ثبت له الشفعة فيما لم يكن محكورا وبأخذه بخصته من الثمن (اجاب) للشريك اخذ الحصة المبيعة في المنزل المملوك ارضا وبناء بالشفعة بما يقابل من الثمن ولا شفعة فيما يبيع من البناء في الارض المحتمة والله تعالى اعلم (سئل) في مكان فيه جزء موقوف شائع وباقيه مملوك لاشخاص فباع احدهم نصيبه فهل يكون للشركاء الاخذ بالشفعة (اجاب) لا شفعة في الوقف ولا له ولا يجوز له كما في الدرر فاذ باع احدهما الشركاء في العقار المملوك نصيبه منه يكون لباقي الشركاء المالكين الاخذ بالشفعة ولا شفعة للمتولي الوقف فيما يبيع من العقار المملوك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا وله جار ان ملاصقان له من الجهتين فباعها لاجل الجارين في غيبة الجار الثاني فهل اذا حضر من غيبته وعلم بالبيع ويقدر الثمن واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع ويقدر الثمن يقضى له بالشفعة وتكون الدار مشتركة بينهما مناصفة (اجاب) ثبتت الشفعة لمن اشترى واشترى له فاذا طلب الجار المذکور كل الدار يقضى له بالنصف بعد استيفاء شرائط الشرعية والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى حائوتا من ماله لهما ثمن معلوم اراد رجل ان يأخذها بالشفعة لكونه جارها والحال ان المشفوع به وقف فهل اذا كان المشفوع به ووقفا لا يكون له ذلك ولو كان الوقف أهليا (اجاب) لا شفعة في الوقف ولا يجوز له فاذا بيعت دار مجنب دار الوقف فلا شفعة للوقف ولا يأخذها المتولي ولا الموقوف عليه كما في حواشي الدرر عن الهندية فلا شفعة لناظر الوقف في الحائوت المذكورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باع ثلثها لرجل آخر بقدر معلوم وبالصورة المجهولة واستلمت في المجلس ولم تعلم فهل اذا اراد الجار ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجاب لذلك (اجاب)
١٢٦٧	٨	شعبان
١٢٦٧	٥	شوال
١٢٦٧	١٠	ذي القعدة
١٢٦٧	١٧	
١٢٦٧	٦	ذي الحجة
١٢٦٧	١٨	
١٢٦٧	٢٦	

من شروط الاخذ بالشفعة معلومية الثمن فحيث لم يعلم مقدار جميع الثمن فلا شفعة للجار  
المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير خرب لا يقبل القسمة لامرأة نصفه والباقي  
لغيرها فوهبت المرأة حصتها فيه لرجل بدون مقابل ثم بعد ذلك ذهب لكتاب صك الهبة  
وكتب بذلك حجة وقومت الحصة الموهوبة بقدر من الدراهم لاجل أن يدفع عليه رسم  
القاضي فهل اذا اراد بعض الشركاء اخذ الحصة الموهوبة بالشفعة لا يجاب لذلك ولا  
يكون تقويم الحصة بذلك مسوفا لطلب الشفعة (اجاب) لا تنبت الشفعة قصدا الا في  
مقدار ملك بعوض فلا شفعة في ارض وصدقة وهبة لا بعوض مشروط بكافي الدرر وغيره  
شفعة لبعض الشركاء ان كان الامر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة  
بين امرأتين مناصفة باعت احدهما ما نصيب الرجل اجنبي بثلث معلوم في غيبة الجار  
الملاصق للدارو باعت الثانية حصة من نصيبها المشتري المذكور في غيبة الجار كذلك  
بثلث معلوم فهل اذا حضر الجار الملاصق من غيبته واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وقدر  
الثلث بحصره بينة شرعية يجاب لذلك ويقضى له بما جبره على المشتري اذا ثبت ما ذكر  
بالوجه الشرعي وهل اذا قال الجار المذكور ان الثمن زائد على ثمن المثل لا بقصد  
الاعراض عن الاخذ بها الا يكون هذا القول مسقطا لها (اجاب) للجار المذكور اخذ  
الحصة المبتاعة أولا بالشفعة وليس له اخذ ما اشتراه المشتري ثانيا لكون المشتري شريكا  
وقت العقد الثاني والشر يكتم عدم على الجار كافي الدرر وحاشية في قضية الجار  
بالشفعة فيما ذكر حيث لا مانع ومجرد اخبار الشفيع بن الثمن زائد عن ثمن المثل بعد  
اخذ بالشفعة لا يوجب اسقاط حقه فيها حيث لم يوجد منه ما يدل على الاعراض عنها  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غاب عن بلد له فيه اذار وضع يده على قطعة منها  
رجل اجنبي وجعلها محلا للثمن ولما لث الغائب جار يملك محلا باعاه لرجل آخر بثلث معلوم  
فباع واضع اليد القطعة المذكورة بمبيع الجار لمن اشترى من الجار فهل اذا حضر  
الغائب واثبت ان القطعة المذكورة ملك له ولم يأذن ولم يجز البيع يكون البيع غير نافذ  
وله نزعها من المشتري ولا الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع والثلث في المحل الذي باعه الجار  
(اجاب) بيع ملك الغير بدون الاذن موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ وان رده  
بطل وللجار الاخذ بالشفعة ويقضى له بما بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل باع داره لاجنبي من غير أن يعلم جاره وغرس المشتري فيها شجرة  
فلما علم الجار قال اخذتها بالشفعة فهل له الاخذ بالشفعة أم لا واذا اخذ بالشفعة  
فهل يجب على الغارس قطعها (اجاب) يقضى للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء  
شرائطها واخذ الشفيع بالثلث وفيه الغرس مستحق القلع وغرس المشتري أو كلف  
الشفيع المشتري نزع ما غرسه اذ لم تنص الارض بالقلع والله اعلم (سئل)  
في رجل يملك بيتا يبيع بجواره بيت آخر اخذ بالشفعة فور علمه بالبيع ومقدار الثلث

١٢٦٧

٢٧

محرم

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

٢٨



وذهب الى العقار واشهد عنده باخذه بالشفعة وذهب الى القاضي وأخبره بذلك أيضا  
فهل يكون له الاخذ بالشفعة ولو كان ذلك المبيع مقايضة (أجاب) يقضى للجار  
المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها في التنوير وشرحه وفي الشراء بالقبض يوم  
الشراء ففي بيع عقار بمقادير ما أخذ الشفيع كلام من العقارين بقيمة الآخر والله تعالى أعلم  
(سئل) في دار تسمى بدوارة بأعماها ما لكها مع غيرها من الاراضي بمن معلوم فهل حيث  
كانت الدار مملوكة أرضا أو بناء يكون لجارها بالشفعة جبر على المشتري حيث  
لم يكن جار الدار أرضي وتوفرت شروطها بأخذ الجار بالشفعة وطلبه في مجلس علمه  
أشهاده على ذلك عند العقار (أجاب) ان كان الدوارة مملوكة أرضا أو بناء لبائعه  
ثبتت فيه الشفعة فيقضى للجار بها بعد استيفاء شرائطها ولا يضره ان يقر بفالشفعة  
للضرورة لان الشفعة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه فحكم  
بها فيما ثبتت فيه اداء الحق العبد كذا في رد المحتار عن درر البحار وشرح المجمع والله تعالى  
أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الميراث عن مورثهم باع أحدهم نصيبه  
فيها لرجل أجنبي في غيبة أحد الشركاء ثم حضر الشريك من غيبته فعلم بالبيع وقدر  
الثلث فأخذ بالشفعة فزور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند المبيع فهل يحكم للشريك  
المذكور بالشفعة حيث توفرت شروطها ويجبر المشتري على رد المبيع للشريك الشفيع  
(أجاب) يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى أعلم (سئل)  
في دار مشتركة بين جماعة ذكور وانا وفيهم قاصر فاشترى أحد الشركاء البالغين حصتين  
بعقدين من شركيكيين ومعه بكل منهما وثيقة شرعية فيها ختم قاضي بلدهم وعلم أحد  
الشركاء البالغين بالبيع وبالثمن وبعد مضي عشر سنين مع حضورهم بالبلد أراد أن يأخذ  
بالشفعة وراد الشريك القاصر بعد بلوغه إن يأخذ أيضا بالشفعة لكنه لم يطلبها عقب  
بلوغه بل استمرسا كمناسنتين مع حضوره وهو يعلم بالبيع وبقدرا ثلث أيضا فهل لا يمكن  
كل منهما من الاخذ بالشفعة وهل اذا تعلق مؤخر الشفعة بجهله باشتراط الفورية  
لا يعتبر تعلمه المذكور (أجاب) تبطل الشفعة بترك طلب المواثبة في مجلس أخبر فيه  
بالبيع أو ترك طلب الاشهاد عند عقار أو ذي يد ولا يعذر بالجهل باشتراط الفورية  
في ذلك فلا شفعة للشركيكيين المذكورين حيث كان الأمر ما هو مسطور والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك دارا باع حصته منها لرجل أجنبي بمن معلوم وله جار ملاصق غائب  
فهل اذا حضر الجار المذكور من غيبته وأخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدرا ثلث وأشهد  
عند العقار يجب لذلك ويقضى له بها اذا ثبت ما ذكره اذا منعه المشتري متعلا بان البيع  
حصل من مدة أربعة أشهر لا عبرة بتعلله ولا يكون مانع له (أجاب) يحكم للجار المذكور  
بالشفعة بعد استيفاء شرائطها ولا عبرة بما عمل به المشتري حيث تحقق طلب المواثبة فورا  
في مجلس العلم بالبيع والثلث وطلب الاشهاد بلا تراخ مع التمكن منه والله تعالى أعلم

١٢٦٨

٣٠

صفر

١٢٦٨

١

١٢٦٨

٥

ربيع الاول

١٢٦٨

٦

١٢٦٨

١٧

(سئل) في رجل باع داره وله جار ملاح في ثائب عن بلد تلك الدار وقبض المشتري  
لداروسكنه المحو خمس سنين وبنى فيه ساو بعده مضى المدة المذكورة علم الجار ان الثائب  
بالبيع فاخذ بالشفعة عقب علمه بذلك من غير تراخ وتوجه الى تلك الدار واشهد بالاخذ  
بالشفعة عنده فهل يجب لذلك ويأخذ الدار قهرام من المشتري (اجاب) يقضي للجار  
المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا يضر مضى تلك المدة قبل العلم  
بالبيع والثلث ولا شفع مع تكليف المنة ترى يهدم ما بناه أو يملكه بغيره يستحق القلع  
برضاهما ان لم يضر القلع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ثائبة بملك بيتا بجواره  
حوش ملاصق لها ملك جماعة مشتركين فيه باع بعقدهم نصيبه لرجل اجنبي ولم يأخذ  
احد منهم بالشفعة فهل اذا حضرت المرأة الغائبة من سفرها وأخذت بالشفعة الجوار فور  
علمها بالبيع والثلث يقضي لها ما والى حال هذه (اجاب) نعم يقضي للمرأة المذكورة  
بالشفعة حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك  
مكاز بجواره قهوة والحائط التي بينهما مشتركة الانشاع بين المكن والقهوة والمساكن  
للقهوة باعها لرجل نصراني فاراد صاحب المكن ان يأخذ القهوة بالشفعة فهل يجب  
لذلك (اجاب) يقضي للجار المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له دار باعها لآخر جيرانه وقبض منه الثلث وكتب له حجة من  
نائب القاضى ثم بعد مدة ثلاثة اشهر من وقت البيع طاب الجار الآخر ان يأخذ بالشفعة  
فهل اذا كن موجودا بلحل تلك المدة وعاشا بالبيع وبقدرا الثلث ولا مانع له من الاخذ  
بالشفعة من وقت البيع لا يجب لذلك ويكون سكونه تلك المدة مع علمه بالبيع وبقدرا  
الثلث وعدم المانع مستطال الشفعة وتكون جميع الدار للجار المشتري (اجاب) لا شفعة  
لجارك المذكور اذ تحقق هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين له كل منهما دار  
بادل كل منهما الآخر بداره وزاد أحدهما دارا لهم للآخر وصار كل منهما ينصرف في دار  
الآخر سنة ثم حضر جارا لآخر المتبادرين وعلم بالمبادلة وسكت من غير مطالبة مدة تزيد على  
اثنى عشر يوما ثم بعد علمه وسكونه المدة المذكورة أراد الاخذ بالشفعة فهل لا يجب لذلك  
حيث علم وسكت (اجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث سكت بعد العلم بالبيع وبقدرا  
الثلث بلا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار جماعة آلت لهم بالارث عن مورثهم  
فباع أحد الشركاء حصة فيها شائعة لاجنبي في غيبة باقي الشركاء فهل يتوقف صحة البيع  
على حضور باقي الشركاء فلمهم ابطاله بعد حضورهم أو يكون البيع في قدر نصيبه صحيحا  
ولباقي الشركاء أخذ بالشفعة اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) بيع أحد  
الشركاء نصيبه المعلوم من النصارى المشترك صحيح لا يتوقف نفاذه على حضور باقي الشركاء  
حيث صدر صحيحا لازما ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم عليه ساحكر لجهة المبيد فهل

٢٢٦٨

٢

١٢٦٨

٢٢

جادی الاولى

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

٢٥

٢٢٦٨

٢٩

رجب

١٢٦٨

٨

١٢٦٨

١٣

اذا اراد الجار ان ياخذها بالشفعة لا يحجب لذلك حيث كان عليها حكر (اجاب) نعم  
لا يحجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع عقارا لاجنبي بثمان  
معلوم وله جار ملاصق غائب عن بلد المبيع حين بلغه الخبر قال اخذت بالشفعة في مجلس  
العلم بالمبيع واشهد على ذلك فهل اذا شهد له البينة بالاخذ بالشفعة فور العلم وتوفرت  
شروط الاخذ بها وانتفعت موانع يحكم له بها ولا يلزم الشفيع عين بعد شهادة البينة  
له بذلك (اجاب) اذا علم الشفيع بالمبيع وقدر الثمن واخذ بالشفعة فور علمه واشهد  
على ذلك عند العقار او البائع لوالعقار في يده او المشتري من غير تراخ وانتفعت موانع  
الاخذ بها يقضى له بالشفعة ولا يمين مع البرهان والله تعالى اعلم (سئل) في فرن  
مشارك بين ورثة باع أحد الشر كانه نصيبه منه لامرأة اجنبية بثمان معلوم فعند علم الشريك  
بالمبيع وبقدر الثمن اخذ بالشفعة فور علمه عند العقار بحضور بينة شرعية فهل اذا ثبت  
ما ذكر يقضى للشفيع بالشفعة جبر على المشتري اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي  
(اجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وانتفا  
موانعها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمان معلوم ووضع  
يده عليها وتصرف فيها لنفسه مدة من السنين وله جار غائب حضر من غيبته وعلم بالمبيع  
والثمن ولم ياخذ بالشفعة فور علمه وسكت مدة من الشهر والآن اراد الاخذ بالشفعة مع  
علمه وتأخيره فهل والحال هذه تسقط شفيعته بالتأخير ويمنع من معارضته للمشتري (اجاب)  
اذا علم الشفيع بالمبيع والثن وسكت عن طلب الموائبة او ترك طلب الاشهاد مع  
القدرة على ذلك بطلت شفيعته وليس له بعد ذلك الاخذ بها حيث تحقق ذلك والله تعالى  
اعلم (سئل) في اخو بن مشتر كين في دار شركة ملك باع أحدهما جميع الدار  
المشتركة بغير اذن الآخر فهل ينفذ المبيع في نصيب البائع خاصة واذا قلتم بذلك فهل  
للمشرك الذي لم يبيع الاخذ بالشفعة (اجاب) كل من شرك يملك المالك اجنبي في نصيب  
الآخر فلا ينفذ بيع أحدهما ما حظ شريكه بدون اذنه واجازته واذا رد المبيع في نصيبه يرد  
ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك دارا باع نصفها لآخر من مدة ثمان عشرة سنة فوضع المشتري يده على ما اشتراه  
وبناه دارا لنفسه والآن يدعي رجل قريب للبائع بان له حصصة في الدار المذكورة  
ويريد الاخذ بالشفعة فهل اذا علم بالمبيع وبقدر الثمن ولم ياخذ فور علمه لا يحجب لذلك  
اذا ثبت ما ذكر ويمنع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (اجاب)  
لا يقضى للشفيع بالشفعة على فرض ثبوت شركته في المبيع بدون استيفاء شرائطها  
الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها  
لرجل آخر بثمان معلوم من الدراهم فعلم الشريك بالمبيع وقدر الثمن فأخذ بالشفعة فور  
علمه واشهد على نفسه في مجلس المبيع فهل يحكم له بها حيث توفرت شرائطها واذا ادعى

شعبان

١٢٦٨

١٤

١٢٦٨

٢١

رمضان

١٢٦٨

٢

١٢٦٨

١٨

ذى القعدة

١٢٦٨

١٥

في الحجّة

محرم

المشتري ان الدار محتسكة من جهة وقف حيلة لمنع الشريك من الشفعة ولم يثبت لا ببينة  
 شرعية ولا بحجة يبيدها محتسكة واقام الشفيع بينة على ان الشراء وقع في نصف الدار  
 أرضا وبناءا لا صبرة بدعوى المشتري شرعا ويجب بر على تسليم المبيع للمشتري الشفيع  
 المذكور (اجاب) اذا باع أحد الثمنيين في الدار نصيبه منها الاجنبي يكون لشريكه  
 الشفعة فيقضى له بها بعد توفر شرائطها حيث لم تكن أرض تلك الدار وقفا فان كانت  
 الارض وقفا فلا شفعة والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارا عن مورثهم باع  
 أحدهم نصيبه من الرجل اجنبي بثمن معلوم من الدراهم والبعض الذي لم يبع كان غائبا  
 وقت البيع دون مسافة القصر فكيف نصيب المبيع تحت بد المشتري مدة عشرين شهرا ثم  
 باعه لرجل آخر وبعد ذلك حضر البعض من غيبته في بلد المبيع وعلم المبيع وقدر الثمن  
 ولم يأخذ بالشفعة فور علمه بل وكل آخر في أخذه له بالشفعة ولم يأخذها الوكيل على الفرر  
 ثم رجع الى محل غيبته فهل لا يجب لأخذه بالشفعة حيث لم يأخذ فور علمه بل وكل في  
 الأخذ بالشفعة (اجاب) لا يقضى للشفيع بالشفعة بدون استيفاء شرائطها الشرعية والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتين بينهما قطعة أرض ملاصقة لهما ملك لغيره وليس  
 عليهما ذكر فباعها ماله الرجل آخر غير جار فهل اذا علم الجار واخذ بالشفعة فور علمه بالبيع  
 وبقدرا الثمن واشهد على ذلك له اخذ تلك القطعة قهرا عن المشتري بالثمن الذي وقع عليه  
 البيع (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من آخر بثمن معلوم من الدراهم وبالصرة المجهولة  
 واستمالكت بالمجلس بحضور بينة شرعية تشهد بذلك فهل اذا كان الجار غائبا وحضر من  
 غيبته واراد ان يأخذ بالشفعة والحال هذه لا يجب له ذلك ولا شفعة له ويمنع من معارضته  
 بدون وجه شرعي (اجاب) حيث كان الثمن مجهولا لا يحكم للشفيع بالشفعة لان جهالة  
 الثمن تمنع الشفعة كما في الدرر وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصّة في  
 طاحونة يباعها لرجل اجنبي بثمن معلوم فعلم الجار بالبيع وقدر الثمن فطلب الأخذ  
 بالشفعة فور علمه بالبيع واشهد على نفسه بذلك فهل والحال هذه يحكم للجار بالأخذ  
 بالشفعة حيث توفرت شرائطها ويجب المشرى على رد المبيع للجار الشفيع المذكور  
 (اجاب) يتعفى للشفيع المذكور بالشفعة حيث توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا فلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اشترت دارا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية يدها ولها  
 جار غائب حضر من غيبته وعلم بالبيع والشراء وبقدرا الثمن فامتنع من الأخذ بالشفعة فور  
 علمه فهل اذا اراد الآن الأخذ بالشفعة وكان هناك بينة تشهد بعلمه بالبيع والثمن عند  
 حضوره من غيبته وسكت عنه عن طلب الشفعة لا يجب لذلك وسقط حقه منها اذا ثبت  
 ما ذكر ويمنع من معارضتها في دارها بدون وجه شرعي (اجاب) تبطل الشفعة بترك طلب  
 المواثبة في مجلس العلم بالبيع والثمن أو ترك طاب الاشهاد عند عقار أو ذي يد كما هو مصرح

به فليس للجار المذكور الاخذ بالشفعة حيث تحقق ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
له ابعادية باع خمسين فدانا منها معينة لرجل بثمن معلوم بموجب حجة شرعية ثابتة  
المضمون من مدة اربعة اشهر وزيادة مع علم الجار ومكوثه ثم بعد مدة باع للمشتري مائة  
فدان باقى الابعادية مع علم الجار وسكوته ايضا بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد  
المشتري ثابتة المضمون فهل اذا اراد الجار المذكور الاخذ بالشفعة لايجاز لذلك  
ولا شفعة له وينع من معارضة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعى (اجاب) سكوت  
الجار المذكور عن الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع وقدر الثمن هذه المدة مسقط للشفعة  
والله تعالى أعلم (سئل) في أمكنة مقتربة باعها مالكاها الرجل بثمن معلوم فلما علم بذلك  
الجار الملاقى للبيع أشهد في مجلسه على الطالب بالشفعة وعند المبيع فور علمه بذلك  
فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعه يحكم بالشفعة للجار الملاقى  
والحال هذه (اجاب) نعم يحكم بالشفعة المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء  
موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها شيخ البلد للجار الملاقى لها فى  
غيبة المالك ثم بعد مدة حضر المالك ورد البيع و باعها الرجل أجنبي غير ملاصق بثمن  
معلوم فهل للجار الملاقى الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن ويقضى له بها جبرا  
على المشتري اذا ثبت ما ذكر (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حانوتين في أرض محتكرة باع المالك نصفهما  
شائعا للرجل بثمن معلوم قبض بالجلس على يد نائب الحاكم الشرعى وبحضرة جميع من  
المسلمين والآن يدعى من هو ساكن باحد الحانوتين شراء نصفهما سابقا من البائع  
شائعا قبل المشتري المذكور فهل ينفذ البيع لكل من المشتري الثانى والاوّل واذا عمل  
مدعى الشراء اولابان النصف الذى اشتراه الثانى هو عين النصف الذى باعه له البائع  
اولا لاجل ابطال البيع الثانى لايجاب لذلك ولا عبرة بتعلله المذكور ويقضى لكل منهما  
بالنصف شائعا المكون المالك واحد ولا شفعة لاحدهما على الآخر حيث كانت  
الأرض محتكرة (اجاب) لا شفعة فيما يبيع من البناء في الحانوتين المذكورين على  
فرض تصورها وليس لمدعى الشراء اولاً معارضة مشتري النصف حيث كان الآخر ما هو  
مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصّة شائعة في دار غير قابلة للقبعة  
بثمن معلوم ومصرّة مجهولة استهلك بالجلس ووهب البائع باقى الدار للمشتري المذكور  
وقبل منه ذلك ووضع المشتري يده عليها مدة والاّ تهرب الجار الملاقى لها الاخذ  
بالشفعة فهل والحال هذه لايجب لذلك وينع من معارضة المشتري فيما يدون وجه شرعى  
(اجاب) لا شفعة للجار المذكور حيث كان الآخر ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل يملك دارا باعها الرجل أجنبي في غيبة الجار الملاقى واستمر المشتري واضعا يده  
عليها مدة من السنين منكر الشراء فهل للجار الملاقى الاخذ بالشفعة فور علمه بالبيع

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٧

١٢٦٩

٣٠

صفر

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٨

ربيع الاول

ربيع الثاني

وبقدر الثمن ولا يكون طول المدة مانعا من الاخذ بالشفعة (اجاب) ثبت للجار الملاصق  
 حق الشفعة بعد علمه بالبيع وقدر الثمن فيقضى له بها بعد اقامة بينة على المشتري بشرائه  
 واستيفاء شرائطها ومضى المدة قبل العلم بالبيع لا يشفعه والله تعالى اعلم (سئل) في  
 مكان مشترك بين رجلين أحدهما يملك ربعه وللآخر باقية فباع صاحب الربع نصيبه  
 لرجل اجنبي بثمن معلوم في غيبة شريكه ثم مات المشتري عن ورثة يبلغ وقاصرين فباع  
 البايعون نصيبهم للآخر بثمن معلوم ثم حضر الشريك الغائب فبين علم بالبيع الاول  
 وقدر الثمن اخذ بالشفعة فور علمه فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يقضى له بها (اجاب)  
 يقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها شرعا وانتفاء موانعها ولا يطلها موت  
 المشتري ولا موت البايع لبقاء المستحق له كما صرحوا به كما لا يطلها بيع المشتري أو وراثته  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا خربة باعها الرجل آخر بثمن معلوم وله جار  
 ملاصق أخذها بالشفعة فور علمه بالبيع وبقدر الثمن فهل يكون له ذلك واذا ادعى البايع  
 أنه وهب منها ذراعا للمشتري بملاصقة ملك الشفيع بعد تحقق البيع ومعرفة قدر الثمن  
 لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات شرعا (اجاب) يقضى للجار بالشفعة اذا لم يثبت  
 ما يطلها بعد استيفاء شرائطها شرعا والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية  
 عشر ذراعا من دار بالارث ويحيط به دار باعها مالكها بثمن معلوم من الدراهم وللدار جار  
 آخر من جهة اخرى فطلب كل الاخذ بالشفعة بعد علمه بالبيع والثمن فهل والحال هذه  
 يكون لكل من الجارين الاخذ بالشفعة بتحقيق الجوار (اجاب) ثبتت الشفعة للجار  
 الملاصق فيقضى لكل من الجارين الملاصقين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية  
 والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين شريكين اشترى أحدهما نصيب شريكه  
 بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا كان للدار المذكورة جار واراد ان يأخذ بالشفعة والحال  
 هذه لا يجاب لذلك (اجاب) قال في التنوير وشركه وتثبتت معنى الشفعة ثمان اشترى  
 اصالة أو وكالة أو اشترى له بالو كالة وفائدة انه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكا  
 والدار شريك آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكا والدار جار فلا شفعة للجار وموجوده  
 اه وهذا يعلم انه لا شفعة للجار المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة  
 بين ثلاثة اخوة مات أحدهم عن أخويه وعن ولد صغير له ولم تقسم الدار بينهم ماو بين  
 ولدا صغير فباع أحد الاخوين حصته لأخيه ثم باع الاخ حصته وحصة ابن أخيه  
 الصغير ولم يعلم الصغير بذلك حتى كبر وورد اليه في حصته فهل اذا علم بعد بلوغه بالبيع  
 والثمن له أن يأخذ نصيبه من المشتري وحصة عمه بالشفعة ولو طال المدة قبل علمه بأن  
 زادت على أكثر من ثلاث سنين وهل اذا وكل رجلا يأخذ له بالشفعة له ذلك (اجاب)  
 يقضى للصغير المذكور بما يخصه في تركته والده وفي الدار المختار صبي شفيع لا ولى له  
 لا تبطل شفעתه وان نصب القاضي قميلا يطلها جازله والله تعالى اعلم (سئل) في



١٢٦٩

١١

رجل باع دار الاخر بثمن معلوم وله جار قاصر لا ولي له فلما بلغ القاصر وعلم بالبيع وبقدر الثمن أخذ الدار المبتاعة بالشفعة فورعلمه بالبيع وبقدر الثمن عند العقار وأشهد على ذلك بيعة شرعية فهل يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وفي الدر المختار صي شفع لا ولي له لا تبطل شفعة قال في حواشيه قوله أن يطلبها بعد بلوغه اه والله تعالى اعلم (سئل) في أرض مملوكة بعضها لقاصر وباقيها للباقين اشترى رجل نصيب الباقين منهم بثمن بعضه صرة مجهولة في ثمن نصيب كل ومضى على ذلك مدة وأراد القاصر بعد بلوغه أخذ المبيع بالشفعة من المشتري فهل اذا لم يعلم قدر الثمن لا يجاب لذلك (اجاب) لا شفعة فيما يبيع على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ثلاثة بنين وبنت وتوكت ما يورث عنها شرعا من دار وغيرها فطلب احد البنين قسمة التركة فادعى أحدهم انه اشترى الدار من امه قبل موتها وأنكر الشر كة فهل اذا كان المشتري جارا ملاصقا لهذه الدار وللدار المذكورة جار ملاصق من جهة أخرى وأخذ بالشفعة فورعلمه بالبيع وبقدر الثمن يقضى لكل منهم ما بالشفعة مناصفة بعد ثبوت البيع بالوجه الشرعي ويقسم جميع ما ثبت أنه تركه بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) يقسم جميع تركة المرأة بين ورثتها بالفريضة الشرعية ويقضى للشفيع والمشتري الجارين بالشفعة بعد استيفاء شرائطها والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة مشتركين في دار باع أحدهم حصته لأحد الشر كة بثمن معلوم من الدراهم فهل يكون للباقين الاخذ بالشفعة فورعلمهم بالبيع وبقدر الثمن ويكون لكل منهم أخذ ما يخصه بالشفعة على قدر نصيبه (اجاب) يقضى لجميع الشر كة الباقين ومنهم المشتري بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية على عدد رؤسهم لا بقدر الانصاف لو تغاوت والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وعن أولاد كور واثالث البعض بالغ والبعض قاصر فأقام القاضي رجلا أجنبيا وصيا على القصر بسبب انه متزوج بينت من بنات المتوفى فوضع الوصي يده على ما تركه المتوفى من بيت وطاحونة دائرة وسكن البيت مع بعض الورثة البالغ وصار يستغل الطاحونة بدارتها على ما تحب كالجاري والحال ان عم القصر أخذهم عنده في بلده ورباهم من ماله تبرعاً منه حتى بلغوا رشدهم ولم يتفق عليهم شيأ من مال أبيهم فهل اذا طلب الاولاد بعد بلوغهم أجرة ما يخصهم في المنزل والطاحونة يجابون لذلك مدة يتهموا واذاباع أحدهم جزأ من نصيبه للوصي المذكور بثمن معلوم في غيبة الآخر وأخذ بالشفعة فورعلمه بالبيع وبقدر الثمن يقضى له بما جبراً على المشتري اذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية (اجاب) للثمن بعد بلوغه رشيداً مطالبة من استولى على عقاره بلا عقد اجارة واستعماله باجرة المثل مدة استيلائه ويقضى للشفيع بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٠

جداى الاولى

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٥

في ذلك ما يباع من رجل آخر من ماله من الدراهم ثم يباعه المشتري لرجل آخر ايضا بمن  
 معلوم وهو كل من ماله به بعض عمارة وللعقار المبيع جار غائب فباعه الجار الغائب  
 بالمبيع أخذ بالشفعة فو رعلمه بالمبيع وقدرا الثمن وأشهد على نفسه بذلك في مجلس العلم  
 فهل والحال هذه يحكم له بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها (أجاب) يقضى للجار  
 بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية وتنقض جميع تصرفات المشتري حتى الوقف  
 ويأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع لو بنى المشتري أو كاف المشتري قلعه ولا  
 يصير المشتري على بيع البناء الا اذا كان في القلع نقصان الارض والله تعالى أعلم (سئل)  
 في دار مشتركة بين رجل وأولاده أحدهم ذكروا الباقي انما اقتسموها نصفين فأخذ  
 أحدهم مائة أخواته نصفها وأخذ الآخر نصفها وبنوا حجازا بين القسمين وطريق  
 القسمين الخاص بها واحدة ثم مات أحدهما عن ابنه وأخواته المذكورات ثم مات هذا  
 الابن عن ابن عم أبيه وعماته ثم مات ابن العم الآخر عن ابنتين فباعت الأخوات  
 المذكورات ما حصهن في نصف الدار في غيبة هذين الابنين فضر أحدهما وأخذ نصف  
 ما باعته ثم الآن حضر أخوه الذي كان غائبا ويريد الأخذ بالشفعة في جميع ما باعته  
 الأخوات المذكورات أولا فهل يقضى له بالشفعة بعد استيفاء شرائطها حيث كان أصل  
 الدار واحدا وبعد التقسيم الطريق الخاصة بالقسمين مشتركة مع كونه جار المبيع  
 (أجاب) نعم يقضى للرجل المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية ولا شفعة  
 لأخيه فيها باعتسه الأخوات حيث طلب نصف ذلك ان شرط صحته ما لم يطلب الكل فلو  
 طلب الشفيع البعض بناء على انه يستحقه فقط بطلت شفيعته كما صرح حوايه والله تعالى  
 أعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر  
 معلوم من الدراهم في غيبة أحد الشركاء وعدم علم الحاضر بالمبيع وبقدر الثمن فهل  
 والحال هذه يكون لكل منهما الأخذ بالشفعة فو رعلمه بالمبيع وبقدر الثمن وتكون  
 الشفعة بينهما على قدر المالك (أجاب) يقضى لكل من الشر يكتفي في العقار المذكور  
 بالشفعة بعد استيفاء شرائطها الشرعية والشفعة على عدد الرؤس عندنا لا على قدر  
 الانصاف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا يباعه لامرأة بمن معلوم من الدراهم  
 من مدة عشر سنين وله جار له لاصق علم بالمبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة ثم مات  
 عن وارث فهل اذا أراد وارثه الآن أن يأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك والحال هذه  
 ويمنع من التعرض بدوز وجه شرعي (أجاب) تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل الأخذ  
 بعد الطلب او قبله ولا تورث والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا في ربيع يباعه  
 لآخر بثمن معلوم بمحضرة بيعة شرعية ثم حصل بين المشتري وامرأة جنبية جارة منازعة  
 بسبب أنها كانت تريد شراءه وزادت في ثمنه بعد عقد البيع بواسطة الدلال فهل لا يجاب  
 لذلك اذا كان عقد البيع ثابتا ولا عبرة بتلك الزيادة واذا ارادت الأخذ بالشفعة بعد علمها

١٢٦٩

٢

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٣

سنة

رجب

١٢٦٩

٤

بالببيع وبقدرا الثمن وتركها الاخذ بها لا تجاب لذلك أيضا اذا تحقق ما ذكر (اجاب)  
 نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك ويسقط حق الشفعة بتلك طلبها فور العلم بالببيع وقدر  
 الثمن وان كانت الشفعة تثبت في العلو وان لم يكن طريقه في السفلى لانه التحق بالعقار  
 بماله من حق القرار كما في الدرر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى  
 دارا من مالها بثلثين معلوم فاخذها جارا لدار المبيعة بالشفعة فور العلم فادعى المشتري  
 ان بناءها على أرض محتكرة يريد بذلك ابطال شفعتها فهل يحكم بها للجار عند توفر  
 شروطها وانتفاء موانعها ولا عبرة بدعوى المشتري الاحتكار بدون اثبات شرعي  
 (اجاب) لا شفعة في البناء في الارض الموقوفة فاذا لم يثبت ان أرض تلك الدار وقف بل  
 ثبت البيع في الدار أرضا وبناء يقضى للشفيع بالشفعة بعد توفر شروطها والا فلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بيتا باعت نصفه من رجل اجنبي بثلثين معلوم  
 ثم بعد مدة ثمانية أشهر من حين الشراء مات المشتري عن ورثة وبجوار البيت المذكور  
 جار ملاصق لا يعلم الببيع فعند علمه به وبقدرا الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد بيته عند  
 العقار على ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر يقضى له بالشفعة ويكون له أخذ الحصة المتسعة  
 من ورثة المشتري اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) يقضى للجار بالشفعة بعد  
 استيفاء شرائطها الشرعية وترفع يد ورثة المشتري حيث لا مانع ولا يبطئها موت المشتري  
 لبقاء المستحق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا منها سبعة عشر قيراطا على  
 أرض مملوكة وسبعة قيراط على أرض محتكرة لجهة معينة بقدر معلوم فلما علم الجار  
 بالببيع أخذ القدر المملوك بالشفعة فور علمه فهل والحال هذه يقضى له بالشفعة عند  
 توفر شروطها وانتفاء موانعها جبرا على المشتري (اجاب) للجار الملاصق الاخذ بالشفعة  
 فيما بيع بجواره من العقار المملوك ولا شفعة في البناء على الأرض المحتكرة ولا يصير  
 تغير في الصفقة على المشتري هنا ادعاء الحق العبد والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 ابتاع بيتا له ولولاد أخيه القصر بما يخصه ويخصهم من المال ورسم ذلك باسمه في  
 الصلح مع كون الاتباع المذكور ثابتا لكل منهم بالبينة الشرعية فهل اذا باع حصته في  
 البيت المذكور بعد بلوغ أحدهم واجازته شرائعه له يكون لاحد الاولاد المذكور  
 أخذها بالشفعة والحال هذه (اجاب) للشريك في العقار المملوك الاخذ بالشفعة  
 ويقضى له بذلك بعد استيفاء شرائطها الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 اشترى دارا أرضها محتكرة ومكثت في ماله سبع سنين ثم باعها لآخر من مدة ثلاث سنين  
 وبجوار هذه الدار وكالة مملوكة لا آخر بعد هذه المدة واطلاع وكيل مالئ الوكالة على تعدد  
 بيع الدار المذكورة أراد وكيل مالئ الوكالة ان يأخذ هذه الدار بالشفعة فهل لا شفعة له  
 سيما أن الأرض محتكرة (اجاب) لا شفعة لمالك الوكالة المذكور في الدار المبنية على  
 الأرض المحتكرة فيمنع الوكيل عن ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٦٩

٨

١٢٦٩

١

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١٦

مات عن ابنين وبنت من زوجة وابن من زوجة أخرى وقدمات كل من الزوجتين في حال حياته وترك دارا ثم مات أحد الاخيرين الشقيقين قبل ديمتاعن أخيه الشقيق وأخته الشقيقة وعن أخيه لاييه ثم مات الاخ الشقيق الثاني عن أخته الشقيقة وأخيه لاييه ثم ماتت الاخت الشقيقة عن ابن و بنتين وزوج فوضع الاخ للاب يده على الدار المذكورة وباعها في غيبته ورثة البنت بدون اذنهم ورضاهم لاجني فهل لا ينفذ بيعه الا في نصيبه فقط ويكون لورثة البنت أخذ ما يبيع بالشفعة فهو رعلمهم بالبيع وبقدرا الثمن (أجاب) يبيع ملك الغير بدون اذن المالك موقوف على الاجازة فان أجاز المالك نفذ وان رده بطل ويقضى للشريك بالشفعة بعد استيفاء شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل اجني مع وجود شريكه و علمه بالبيع ثم غاب ورجع من غيبته ومكث نحو شهرين مع علمه بالبيع وقدرا الثمن والآن أراد أن يأخذ بالشفعة متعللا بأنه يجهل ارله حق الشفعة فهل يمنع من الاخذ بالشفعة والحال هذه (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور والحال هذه ولا يعذر بالجهل والله تعالى أعلم (سئل) في ناظر على وقف أهلي أجر لرجل مكانا منه أكثره أنقاض باجرة معلومة وباعه نقضه المطروح والمحقق به بمقتضى كشف واخبار أهل المعرفة من طرف القاضي وبعد تمام ذلك أذن له بالبناء والعمارة على أن كل شيء بناء وعمره يكون ملكا للمستأجر مستحق البقاء على الدوام وللكان المذكور جيران ملاصقون يريدون أخذه بالشفعة فهل لا يكون لهم شفعة والحال هذه ويمنعون من معارضته في ذلك بغير وجه شرعي (أجاب) نعم لا يكون لهم شفعة فيما ذكر والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة البعض بالغ والبعض قاصر باع بعض الباقيين نصيبه من الرجل اجني فهل اذا بالغ البعض القاصر منهم وعلم بالبيع وبقدرا الثمن وأخذ ما يبيع بالشفعة فور علمه وأنه دينه عند العقار يجب لذلك ويقضى له بها شرعا اذا ثبت ماد كره بالوجه الشرعي (أجاب) نعم اذا بالغ الشريك القاصر وطالب الشفعة يتضى له بها بعد استيفاء شرائطها ثبت لا ولي له قال في الدرر صيغ شفع لا ولي له لا تبطل شفعتهم وان نصب القاضي قضايا لم يملكها جاز والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين أحدهما يملك طاحونة والاخر يملك منزلا تبادلا بينهما لا مؤبد الا رجوع فيه ووضع كل منهما يده على ما أخذه بطريق البسذل وتصرف فيه بالهدم والبناء والسكنى والاسكان وغير ذلك مع مشاهدة كل منهما الا أنهما سكوتة مدة تسع وثلاثين سنة من غير نزاع وبعد موت أحدهما المتبادلين باع المنزل مالكة فهل اذا أراد أحد من ورثة المتوفى أن يأخذ بالشفعة ويقول أنا ولي بالشراء من غيري ولم يكن له حق الجوار لا يجب لذلك (أجاب) لا شفعة للوارث المذكور حيث لم يكن شريكا في المبيع ولا في حق ولا جارا أو كان ولم توجد شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في أرض تملوكة لهم يملكون السودان بها تخيل

١٢٦٩

١٦

شوال

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

٢٥

دى الحجة

١٢٦٩

١٤

١٢٦٩

١٧

سنة	ذی الحجة	وأشجار باع بعض الشرکاء حصته من الأحدا الشرکاء بثمن معلوم فهل إذا طلب الباقي أخذ المبيع بالشفعة فوراً العلم يقضى له بها الصک ونه شرکاءه في المبيع حيث توفرت شروطها وانتفت موانعها (أجاب) يقضى لباقي الشرکاء في تلك الأرض بالشفعة حيث كانت عسوة وتوفرت شرائط الشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في ولى عزم يملك بيتاً بطريق الميراث عن مورثهما باع أحدهما نصيبه للشرک الآخر بثمن معلوم من الدراهم على يد نائب قاضى بلدهما بحضور بيعة شرعية ثم بعد ذلك أراد الجار أن يأخذ المبيع من الشرک المشتري بالشفعة فهل والحال هذه لا يجب الجار لذلك وليس له معارضة الشرک المشتري في ذلك بدون وجه شرعى (أجاب) تثبت الشفعة لمن شري أصالة أو وكالة أرضى له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشرک يملك ولداً شرکياً آخر فلهما الشفعة ولو هو شرکى ولداً جازاً فلا شفعة للجار مع وجوده أفاده في التنوير وشرحه ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض زراعية أميرية تلقاها بالاسقاط الشرعى من جماعة في نظير مبلغ من الدراهم ووضع يده عليها وصار يزعمها ويدفع خارجها لجهة الديوان أكثر من خمس عشرة سنة والآن ادعى عليه رجل بأنه أولى بها منه بالشفعة وأخبره أن له فيها ملكاً ولا يدينه بذلك فهل لا تجرى فيها الشفعة والحال هذه ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات الشرعى (أجاب) لا شفعة في الأرض التي آلت لبيت المال ولا عبرة بالدعوى المجردة عن الإثبات شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في منزل مشترك بين وريثة ولا يتم فيه حصص فباع المبالغ نصيبه وباع وصى الأيتام نصيبهم لا آخر بثمن المثل لمصلحة شرعية لا يتم على يد القاضى وبصره بجهولة استهلك بجمع البيع والشرکاء فهل يصح البيع المذكور وإذا أراد الجار الأخذ بالشفعة لا يجب لذلك إذا تحقق ما ذكره بطريق الشرعى (أجاب) لا يصح بيع الوصى عقار الأيتام بدون مسوغ شرعى فإذا وحده مسوغ شرعى وصح البيع في نصيب الأيتام وغیرهم لا يكون الجار الأخذ بالشفعة بدون معرفة لمن والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركين في دار باع بعض الشرکاء نصيبه لجار ملاصق فأخذ الشرک الآخر بالشفعة فهل يقدم على الجار الملاصق وتثبت له الشفعة ولاحق للجار فيها (أجاب) يقضى للشرک والحال هذه بالشفعة بعد توفرت شروطها وانتفت موانعها ويقدم فيها على الجار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين تملكان نصف بيت والنصف الآخر لشخص فباع الشخص النصف لأحد الشرکتين بثمن معلوم في غيبة الشرکة الأخرى ولما حضرت الشرکة الأخرى من غيبتها وعلمت بالبيع وقدر الثمن أخذت بالشفعة فوراً علمها بذلك وأشهدت على ذلك عند العقار فهل والحال هذه يحكم لها بالأخذ بالشفعة في المبيع على قدر نصيبها في البيت حيث توفرت شرائط الشفعة (أجاب) نعم يقضى للمزأة المذكورة بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وتثبت الشفعة لمن
٢٢٦٩	٢٣	
٢٢٧٠	١٦	حرم
١٢٧٠	٤	صفر
١٢٧٠	١٦	ربيع الأول
١٢٧٠	٤	
١٢٧٠	٢١	

شري أو شري له وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً أو لئلا شريكاً آخر  
 فلهما الشفعة وهي بقدر ركن الشفعة لا المالك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
 من آخر حصّة في بئر ساقية مع ما يقيمها من الأرض الأمير بة وما فيها من الأشجار والتخيل  
 بقدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها اثمان سنين وبعد ذلك باعها الرجل آخر  
 بقدر معلوم من الدراهم وصرة مجهولة اسمها كت بالجلس ووضع يده عليها المشتري الثاني  
 اثني عشرة سنة وبعد ذلك حضر شريك البائع الأول وعلم بالبيع ثلثي المشتري الأول وعلم بقدر  
 الثمن وسكت ولم يأخذ بالشفعة ومكث في البلد مدة وهو تارك للشفعة بغير عذر فهل تسقط  
 شفته بعدم أخذه بالشفعة فور علمه بما ذكر فإذا غاب ورجع من غيبته وطلب أن  
 يأخذ بالشفعة لا يجاب لذلك ولا يقضى له بها (أجاب) لاشفعة للمشتري المذكور  
 والحال هذه إذا الشفعة تسقط بترك الطلب فوراً ولا شفعة في أرض أميرية ولا فيما يبيع  
 من بناء أو شجر موضوع فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر حصّة في  
 دار بثمان معلوم من الدراهم وصرة مجهولة اسمها كت بالجلس فأراد بيع الشر كاه الأخذ  
 بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة لهم وإذا ادعى الشر كاه أن البيع فيه غبن للبائع لا تسمع  
 دعواهم حيث كان البيع بمثل القيمة وزيادة (أجاب) لا يقضى بالشفعة للمشتري مع  
 الجهل بمقدار الثمن ولا تسمع الدعوى إلا من المالك أو من نائب عنه على أنه لا يقسح البيع  
 بمجرد الغبن بدون غرور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل واخته  
 ماتت عن ابن غائب فوق مسافة القصر فباع الرجل نصيبه من الرجل أجنبي بثمان معلوم  
 في غيبة الشر يك فعند علمه بالبيع ويقدر الثمن أخذ الحصّة المبتاعة بالشفعة فوراً  
 العلم ثم ذهب إلى فاضي الولاية التي هو فيها وأقام رجلاً وكبلاً عنه وكالة مفوضة في الأخذ  
 بالشفعة عند حضوره بالبلد فهل إذا حضر الوكيل بالبلد وأخذ بالشفعة أمام الدار وفور  
 بالدخول بالبلد يجاب لذلك ويقوم مقام موكله في الأخذ بالشفعة ويقضى له بها إذا  
 توفرت شرائطها (أجاب) يقضى للموكل بالشفعة في الحصّة المذكورة إذا توفرت  
 شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان بيتاً  
 بطريق الميراث عن أبيهم مات أحدهما عن ابنه وعن أخيه ثم مات الأخ الثاني عن  
 زوجته وعن ابن أخيه ثم ماتت الزوجة عن أختها فادعت الأخت أنها اشترت جميع  
 البيت من زوج أختها بمل موته في غيبة ابن الأخ الشر يك ثم علم الشر يك بالبيع وقدر  
 الثمن ولم يجزه وطلب أخذه نصيب الشر يك البائع بالشفعة فوراً علمه بالبيع وقدر الثمن  
 وأشهد على ذلك بينة شرعية فماذا يبيع فهل لا ينفذ البيع في نصيبه ويحكم له بالشفعة  
 في نصيب الشر يك البائع حيث توفرت شرائطها الشرعية (أجاب) وقف بيع مال  
 العير بدون إذن المالك حيث لا ولاية للبائع عليه وللمالك إبطاله في نصيبه ويقضى  
 بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في

٢٣ ١٢٧٠

جمادى الأولى

١٢ ١٢٧٠

جمادى الثانية

١٨ ١٢٧٠

رجب

١٢٧٠

٨



سنة	رمضان	رجل يملك حصّة في ساقية في أرض أميرية باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم فهل إذا أراد أحد الثمر كاه أن يأخذ الحصّة المذكورة بالشفعة لا يجاب لذلك ولا شفعة فيها والحال هذه (اجاب) نعم لا شفعة فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر دارا بثمن معلوم وصرة مجهولة لم يعلم قدر ما فيها واستهلك بمجلس المبيع وبعد ذلك بثلث وخمسة أشهر ادعى رجل شيخ قرية له بيت في عطقة غير نافذة وظهر بيته ملاصق للدار المبيعة وبابها بشارع خارج الباب يدان له حق الشفعة ويريد أخذها بالشفعة والحال أنه لم يحصل منه طلب فور الا طلب موثبة ولا تقرير اصل فهل على فرض ثبوت طلبه ذلك يكون جهله ببعض الثمن الذي في الصرة المجهولة مانعاً له من الاخذ بالشفعة والحال هذه (اجاب) الجهل بمقدار الثمن يمنع من الاخذ بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شفع علم بالمبيع والثمن وتراخى عن طلب الاشهاد عند العقار المبيع وذلك لان علمه المذكور كان بعد طلوع الشمس بشئ يسير وأخرا الاشهاد المذكور الى وقت الضحى فهل يكون ذلك مبطلا لشفعته (اجاب) الشفع لو تمكن من طلب الاشهاد ولو بكتاب أو رسول إذا كان في سفر ولم يشهد بطلت شفعته وإن لم يتمكن منه لا تبطل حتى إذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج والاشهاد فإن أشهد حين أصبح صح ولو أشهد في طلب الموثبة على البائع لو العقار في يده أو على المشتري أو عند العقار كفاه وقام مقام الطالبين والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة آل لهم نخل وعدة طاحونة عن أبيهم فباع نصيبه أحد الورثة في عدة الطاحونة والنخل لأحد اخوته بثمن معلوم فهل إذا كانت عدة الطاحونة لا تقبل القسمة وطلب أحد الثمر كاه أخذ المبيع من عدة الطاحونة والنخل بالشفعة لا يجاب لذلك لا سيما أن الشفع قد طلب من المشتري أنه يشتريه منه بمقام عليه من الثمن ولم يرض بذلك المشتري وبعد ثلاثين يوماً طلب أحده بالشفعة وأجر الطالبين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ولا شفعة له والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة غاب بعضهم في جهة فباع الحاضر نصيبه لرجل غير وارث بثمن معلوم فهل إذا حضر الغائب منهم وعلم بالمبيع بقدر الثمن يكون له الاخذ بالشفعة فور العلم ويقضى له بها إذا توفرت شروطها (اجاب) نعم يقضى له بالشفعة إذا توفرت شروطها وانتفت موانعها ولا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصّة في عقار معد لحرق الفخار بثمن معلوم من الدراهم وعلم الشريك بالمبيع وقدر الثمن وقرئت عليه حجة المبيع بالمجلس وسكت عن الاخذ بالشفعة فور العلم ثم في اليوم الثالث طلب الاخذ بالشفعة وأشهد على ذلك عند العقار فهل إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية تسقط شفعته وليس له معارضة المشتري في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس له الاخذ بالشفعة إذا اتفق ما هو مذكور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية أميرية أسقط وترك حقها منها باختياره لا خرفي مقابلة مبلغ من
١٢٧٠	٣٠	
١٢٧٠	٩	شوال
		ذى القعدة
١٢٧٠	٢٦	
١٢٧٠	٢٨	
		ذى الحجة
١٢٧٠	٢٥	
١٢٧١	٢٠	محرم

الدرهم أخذته بوجوب وثيقة بعد المسقط له والآن يريد الجار أخذها من المسقط  
 له بالشفعة فهل لا يجب لذلك ولا تجرى في أرض الزراعة الأمير يذو يمنع من مشاركة  
 المسقط له فيسأبدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الأميرية والله تعالى  
 أعلم (سئل) في بيت مشترك بين أخوين اقتسماه وضرر بايديهما جداراً ثم بعد موت  
 أحدهما باع ابنه ما ورثه عن أبيه لاجنبي غيره الجاور له فهل له المصالح الجاور له  
 الاخذ بالشفعة بالثمن الذي وقع به البيع (أجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة وانتمت  
 موافقاتكم للجوار المذكور بالشفعة والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة مشتركين  
 في دار باع أحدهم نصيبه منها لأحد شركائه بثلث من ثمن معلوم فطلب الشريك الثالث من  
 المشتري بعض ما اشتراه على وجه الشراء لنفسه وفصله بثلث من أزيد ما اشتري به المشتري  
 فامتنع من البيع له فعند ذلك أراد الاخذ بالشفعة فهل طلب بعض المبيع من المشتري  
 على وجه الشراء لنفسه بعد علمه بالثمن يكون مانعاً له من الاخذ بالشفعة (أجاب) نعم  
 لا شفعة للشريك الثالث ان تحقق ما هو مذکور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في  
 دار مشتركة بين رجل واخته باع الرجل نصيبه منها لرجل اجنبي منذ عشر سنين في  
 غيبة المرأة ببلدة بعيدة ثم ماتت ثلاث المرات عن ابنيها فطلب أحدهما أخذ ما بيع بالشفعة  
 من ثلث الابان أمه لم تعلم المبيع فهل تسقط الشفعة بموت الام ولا يجب الابن لذلك (أجاب)  
 نعم تبطل الشفعة بموت الشفيع ولا يورث حق الشفعة فليس لابن المرأة الاخذ بالشفعة  
 والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين باع أحدهما نصيبه فيها  
 لاجنبي بثلث من ثمن معلوم من الدراهم مع قدره مكيل من القمح فعلم الشريك بالبيع وقدر الثمن  
 مع القدر المكيل المعلوم من القمح واخذ بالشفعة فور علمه بذلك وأشهد على نفسه عند  
 المبيع وتوافع مع المشتري على يد نائب فاضى الناحية ودفع للمشتري الثمن الذي كان دفعه  
 للبائع مع القمح واستولى الشريك الشفيع على المبيع وصار يتصرف فيه مدة ثلاث  
 سنين ثم بعد ذلك أراد المشتري الرجوع في المبيع على الشريك الشفيع فهل والحال  
 هذه لا يجب لذلك ويحكم للشريك الشفيع بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية  
 (أجاب) اذا استوفى القمضاء بالشفعة للشريك شرائطه الشرعية لا يكون للمشتري الرجوع  
 على الشفيع في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في امرأتين باعتهما  
 فخللا معينا خصلهما بالقمحة من ميرات أبيهما مع ما خصلهما أيضاً من ساقية وخل  
 مغروس في أرض أميرية لابن أخيهما بثلث من ثمن معلوم وهناك ابن أخ آخرهما ومضى على ذلك  
 أربع وعشرون سنة فتحرر ابن الاخ الآخر يد الاخذ بالشفعة فهل لا شفعة له في  
 هذه الحادثة (أجاب) نعم لا شفعة لابن الاخ المذكور في هذه الحادثة والحال ما ذكر  
 الا لا شفعة في البناء والخل ولا في الارض الأميرية كما لا شفعة مع تأخير الطلب بعد العلم  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً وقطعة أرض زراعية أميرية بما اشترى

١٢٧١

٢٣

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

١٠

١٢٧١

٢٢

ربيع الاول

١٢٧١

١٥

١٢٧١

١٦

١٢٧١

٢٣

ربيع الثاني

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٠

جمادى الاولى

١٢٧١

٥

عليه من ساقية و بعض اشجار باع ذلك لامة بقدر معلوم من الدواهم وصرة في ادهم  
مجهولة القدر استهلك بعد البيع في مجاسه فهل اذا وضعت يدها على ذلك وانتفعت  
به مدة وكان للبيع جاريا ثاب وأراد أخذ المبيع المذكور جميعه بالشفعة لا يجاب لذلك  
(أجاب) لا شفعة للجار المذكور مع الجهل بالثمن والحال هذه ولا شفعة في الاراضى  
الاميرية وان علم الثمن اذهى ليست بمملوكة الرقبة لمن هي في يده والله تعالى أعلم  
(سئل) في دار مشتركة بين جماعة باع أحدهم نصيبه لرجل أجنبي بقدر معلوم من  
الدراهم بمحضرة الشركاء وقت البيع وأعلمهم بقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة  
وصاروا مشاهدين لتصرف المشتري المذكور مدة والا ن أراد الشركاء المذكورون أن  
يأخذوا المبيع بالشفعة من المشتري فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم حيث  
ثبت علمهم بالبيع وقدر الثمن وأخروا طلب الشفعة (أجاب) نعم لا شفعة لهم ان كان  
الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في نخيل مشترك بين جماعة  
مغروس في أرض أميرية باع أحدهم حصته في الاشجار شائعة لبعض الشركاء بدون اذن  
باقى الشركاء فهل يكون البيع نافذا صحيحا ولا يكون لباقي الشركاء حق الشفعة في المبيع  
(أجاب) نعم لا شفعة في الاشجار المذكورة والحال هذه مطلقا سواء قلنا بفساد البيع  
لو كان البيع في خصوص الحصة من النخل لاحد الشركاء بلا اذن باقيهم بدون فراغ  
حقه من الارض لحصول الضرر بالقلع أو ببعثه اذا كان البائع قد فرغ عن حقه منها  
لعدمه على ما حره في التنقيح اذا لا شفعة في الشجر والبناء الاتبع للارض ولا في أرض  
بيت المال لانها كارض الوقف والله تعالى أعلم (سئل) في رجل باع دارا مشتركة بينه  
وبين اخوة له قصر بغير مصلحة من مدة ست عشرة سنة فلما بلغ القصر وعلما بالبيع  
وبقدر الثمن نازعوا المشتري من مدة ثلاث سنين في نصيبهم وأخذوا نصيب أخيه  
البائع بالشفعة فادعى المشتري أنهم علما بالبيع بعد البلوغ وقبل النزاع وسكتوا فهل  
اذا لم يثبت دعواه لا يجاب لذلك ويكون لهم أخذ نصيبهم واسترداده من المشتري وأخذ  
نصيب الاخ بالشفعة فور العلم بالبيع وبقدر الثمن اذا تحقق ما ذكر (أجاب) بيع الاخ  
نصيب اخوته القصر بدون ولاية شرعية ومسوغ لا يصح ويكون لهم بعد بلوغهم بشفعة  
الرشدا استرداده من المشتري حيث لا مانع وللشركاء المذكورين أخذ نصيب أخيهم البائع  
بالشفعة عند بلوغهم وعلمهم بالبيع وقدر الثمن اذا توفرت شرائطها وانتفعت موانعها والا  
فلا والمفتي به الآن بطلانها بتأخير طالب التملك عند القاضي بلا عذر شهرافا كنزوهو  
قول محمد ويذهبهم من ودلهم تارا الشفيع لو قال علمت أمس اى مثلا وطلبت فافكر المشتري  
طالبه فالقول للمشتري بيمينه وعليه فتطلب البينة من الشفيع على الطالب حين العلم أما  
لو قال طلبت حين علمت فالقول للشفيع بيمينه كما قدمه عن الدرر وهذا اذا لم يكن لهم ولى  
حال صغرهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يستحق قطعة أرض زراعية أميرية

باعها بمكلاغة بثمن معلوم من الدراهم وأسقط حقه فيها لم يوضعوا أيديهم عليها وصاروا يتصرفون فيها فأراد الجار أن يأخذ القطعة المذكورة بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة في أراضي الزراعة الاميرية وليس للجار معارضتهم فيها بدون وجه شرعي (أجاب) لا شفعة في أرض الزراعة الاميرية لأنها ليست مملوكة الرقبة لمزارعها بل له حق الانتفاع بها مادام قادر على زراعتها ودفع مؤثها البيت المال والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة أخوة يملكون بيتا عن أبيهم باع أحدهم نصيبه قيمة لامرأة بثمن معلوم من الدراهم بمحضرة مينة شرعية واستولت المرأة على الحصة وصارت تنصرف فيها بالبناء والعمارة والسكنى مع باقي الشر كأمدة أربع عشرة سنة ثم بعد ذلك أراد أحد الشركاء أن يأخذ الحصة من المرأة المذكورة ويدفع لها الثمن الذي دفعته لأحبيه البائع لمصلحة لئلا يأنه لم يكن يدها حاجة من الحكم الشرعي بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت البيع من المالك للحصة المذكورة بالبيعة الشرعية يكون صحيحا فإذا ولا عبرة بتعلل الشريك بذلك (أجاب) حيث كان يبيع الحصة للمرأة المذكورة ثابتا مستوفيا شرائط الصحة لا يكرن لأحد الشركاء أخذ تلك الحصة من المرأة ودفع ثمنها لها لا بطريق الشفعة ولا بغيره بدون وجه شرعي ولا عبرة بمجرد تعلقه المذكوروا لئال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين امرأة وأبيها باع أبوها نصيبه مع نصيبها بغير إذنهما فلما بلغها ذلك لم تجز البيع في نصيبها فهل إذا كان الأمر كذلك لا ينفذ البيع المذكور في نصيبها وإذا أخذت بالشفعة في نصيب أبيها عتق عليها بالبيع المذكور وروية مدار الثمن تجاب لذلك ويكون لها الأخذ بالشفعة في نصيب أبيها المذكور (أجاب) إذا كانت البعت المذكورة حال بيع أبيها نصيبها من الدار بالغت وشيدة ولم توكل بالبيع ولم تجز به بعد وقوعه بل ردت به بطل البيع في نصيبها ولها الأخذ بالشفعة إذا أتم البيع في نصيبه إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين ثلاثة لأحدهم النصف وكل من الآخرين الربع فباع أحدهم أربعه لامرأة أخرى بثمن معلوم من الدراهم وترك مالك الربع الثاني بالشفعة وأخذ مالك النصف الربع المبتاع بالشفعة فووعله بالبيع وبقدرا الثمن فهل والحال هذا يقضى له بالشفعة (أجاب) نعم يقضى له بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا ليست بجواره بثمن غير معلوم القدر للشفيع وتقابضا ولا خيار لأحدهما على صاحبه فهو يبيع بثمن وكتب له بذلك حجة شرعية فهل إذا قال الجار أنا أخذت بالشفعة لا يجب لذلك (أجاب) على فرض صحة البيع لا يقضى للجار بالشفعة مع جهل بمقدار الثمن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دار من مالكها بثمن معلوم ولله أرباع كورة جيران أخوة بعضهم حاضر عالم بالبيع وبقدرا الثمن ولم يأخذ بالشفعة وبيعهم كور فباثم ضم الغائب وعلم بالبيع وبقدرا الثمن كذلك ومضى بعد ذلك

جاءى الثانية

ثلاث سنوات ثم أراد الآن أخذ الدار بالشفعة متعللاً بأنه كان غائباً وقت البيع فهل  
لا يكون للغائب المذكور ولا لأخوته حق في الأخذ بالشفعة حيث علم الحاضرون  
بالببيع وبقدر الثمن وكذا الغائب بعد حضوره ولم يأخذ الحاضر ولا الغائب بالشفعة فور  
العلم (اجاب) نعم ليس لهم الأخذ بالشفعة الآن ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار يباعها الرجل أجنبي بقدر معلوم من الدراهم  
فوضع المشتري يده عليها مدة من السنين مع علم ببيعة الشر كاه بالببيع وبقدر الثمن ولم  
ياخذوا بالشفعة فور علمهم والآن أراد أحد الشر كاه أن يأخذ الحصة المبيعة بالشفعة فهل  
والحال هذه لا يجاب لذلك حيث كان يعلم بالببيع وبقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة فور  
علمه اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا كان أحد الشر كاه المذكور يعلم بالببيع  
وقدر الثمن وترك الأخذ بالشفعة ثم اراد ذلك لا يمكن منه لسقوط شفيعته والحال هذه  
والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون داراً آلت اليهم بطريق الاث عن مورثهم  
فباع منهم اثمان نصيبهم ما مشاعا لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم فهل والحال هذه  
اذا أخذ باقي الشر كاه الحصتين المبتاعيتين بالشفعة فور علمهم بالببيع وبقدر الثمن يقضى  
لهم ما اشترى (اجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة التي من جملتها في مثل هذه الحادثة  
طلب كل من الشر كاه الأخذ بها في كل المبيع حتى لو طلب بعضهم بتدريماً يخصه سقطت  
شفيعته كما صرحوا به يقضى للشفعة بها بعدد رؤسهم لا بمقدار الملك والأفلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في دار يملكها رجل وأخته بالأرض عن أبيهما باع تلك الدار جميعها للأخ من غير  
أن تأخذ له أخته في بيع حصتها فهل والحال هذه يكون البيع في حصتها موقوفاً على  
إجازتها فان إجازته نفذ وان ردت به بطل واذا ردت به بطل البيع في حصتها وأرادت أن تأخذ  
بالشفعة بعد علمها بالببيع وبقدر الثمن وسكوتهما مدة طويلة من غير أن تأخذ بالشفعة متعللة  
بأنها اتجهل أن الشفعة على الفور لا تجاب للشفعة (اجاب) لا ينفذ البيع المذكور من الأخ  
في نصيب أخته بدون ولاية شرعية عليها ويكون موقوفاً ان إجازته نفذ وان ردت به بطل  
وسكوت الشفيع عن الأخذ بالشفعة بعد علمه بالببيع وبقدر الثمن مدة طويلة مبطل لشفيعته  
ولو كان جاهلاً بشرط الفورية فلا يعذبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يستحقان  
داراً بالأرض للمرأة ثلث شائع وللرجل الثلثان شائعين ايضاً فاشترى الجار الثلث الذي  
للرأة بثمن معلوم من الدراهم ثم بعد ذلك بع ما لاك الثلثين ما يملكه فآخذهما ما لاك  
الثلث بالشفعة بعد بيعهما من المالك الاصل لا أخيه فهل والحال هذه يجاب لذلك  
ويقتضى له بالشفعة واد أراد رجل له دار مجاورة لتلك الدار يبايعان زفاق غير الرفاق الذي  
فيه الدار المأخوذة بالشفعة لا يمكن من ذلك (اجاب) تثبت الشفعة للشر بغير نفس  
المبيع ثم لا شر يلحق في حقوقه ثم للجار الملاقى فاد أخذ الشر يك المذكور الحصة  
المبتاعة بالشفعة وتوفرت شرائطها وانفت موانعها يقضى له بها فان سقطت حقه في الشفعة

١٢٧١

١٦

١٢٧١

١٦

شعبان

١١٧١

١

١١٧١

١٢

شوال

١٢٧

١٢



١٢٧١

١٩

ربيع الاول

٤

١٢٧٢

٢٨

١٢٧٣

جادي الثانية

٩

١٢٧٣

رجب

١٩

١٢٧٣

شعبان

١٢

١٢٧٣

المذكورة بحسب شرطه كان الجار المذكور الاخذها حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)  
 في طاحونة مشتركة بين جماعة باع احدهم نصيبه منها لاجنبي بثمن معلوم فلما علم احد  
 الشركاء بالبيع وبقدرا الثمن اخذ المبيع بالشفعة فور علمه وفي مجلسه واشهد على ذلك  
 واشهد عند العقار ايضا فهل والحال هذه يكون له اخذ المبيع بالشفعة قهرا على المشتري  
 حيث الحال ما ذكر (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة بعد استيفاء شرائطها  
 وانتفاء موانعها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة يملكون بيتا مشتركا بينهم  
 على الشروع لاحدهم نصفه وللآخرين النصف الثاني فباع مالك النصف نصيبه لرجل  
 اجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليه ثم بعد مدة باع مالك الربع نصيبه  
 فاشتراه منه مالك النصف بثمن معلوم من الدراهم فهل اذا اراد مالك الربع الثاني أن يأخذ  
 بالشفعة تكون الشفعة على عدد رؤسهم (اجاب) المصريح به ان الشفعة تثبت لمن شري  
 اصاله او وكالة او اشتري له بالوكالة وقائده انه لو كان المشتري او الموكل بالشراء شريكا  
 ولاد ارشريك آخر فلهما الشفعة وقد صرحوا ايضا بأن الشفعة تجب بقدر رؤس الشفعاء  
 لا الملك عندنا والله تعالى اعلم (سئل) في ذميين يمتازين في حارة من قرية من قرى الريف  
 باع احدهم داره لذي اجنبي بثمن معلوم من الدراهم وللدار المبيعة جازحى علم بالبيع  
 وبقدرا الثمن وترك الاخذ بالشفعة بغير عذر شرعي مدة نحو ثلاث سنين مع علمه بالبيع  
 وبقدرا الثمن فهل والحال هذه تسقط شفعة عنه لان من شرطها الفورية (اجاب) نعم  
 لاشفعة له والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا خربة بالميراث  
 عن ابيهم ما باعها الرجل اجنبي بثمن معلوم بموجب حجة شرعية بيد المشتري والا نريد  
 رجل من أقاربهما اخذها بالشفعة متعللا بقرباته فلما وانه اولى بهما من المشتري والحال  
 انه ليس بجار لتلك الدار ولا شريك فهل لا يجاب لذلك شرعا ولا شفعة له ولا عبرة بتعلله  
 المذكور ويمنع من منازعة المشتري فيما بدون وجه شرعي (اجاب) لاشفعة بمجرد القرابة  
 بدون شركة في نفس المبيع او في حقوقه او جوار والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة  
 بين رجل وأولاد أخيه البالغين فباع الم نصيبه من الرجل اجنبي بثمن معلوم في غيبة  
 أولاد أخيه المذكورين فهل اذا حضر وامن غيبتهم وعلموا بالبيع وبقدرا الثمن واخذوا  
 الحصة التي باعها الم بالشفعة معافور العلم بالبيع وبقدرا الثمن واشهدوا بذلك بينة عند  
 العقار يجابون لذلك ويقضى لهم ما اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) يقضى  
 للشركاء المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفاء موانعها والا فلا والله تعالى اعلم  
 (سئل) من طرف الضابطية بما ضمنه في رجل اشترى حصة في بناء على أرض وقف  
 مستأجرة والبناء المذكور مشترك بين جماعة اراد احد الشركاء في البناء الذي على وجه  
 الارض أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل لا يجاب لذلك ولا شفعة في البناء (اجاب) لاشفعة  
 في البناء المكائن على أرض الوقف والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة



باعتها الرجل أجنبي فمن معلوم ويجوز أن يرد له رجل آخر فعند علمه بالبيع وشراء المشتري  
لمطالب من وكيل المشتري أن يسكنه في ما وسكنها مدة أيام والآن يريد أخذها بالشفعة  
فهل إذا كان علمه بالبيع وقدر الثمن ثابتا وأخر لا يجب لذلك ولا شفعة له وتسقط  
بالتأخير ويمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا شفعة له والحال  
ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين أربعة لأحدهم اثنا عشر قيراطا  
ولآخر ستة ولا آخر قيراطان ولا آخر أربعة فباع صاحب الأربعة نصيبه لصاحب  
القيراطين وأسقط صاحب الستة حقه في الشفعة فأراد صاحب النصف أن يأخذ المبيع  
بالشفعة فهل يقسم المبيع بين صاحب النصف وصاحب القيراطين أنصافا بقدر الرؤس  
لا بقدر السهام (أجاب) تثبت الشفعة لمن اشترى وهي بقدر رؤس الشفعة لا الملك  
وإذا أسقط بعض الشركاء حقه قبل القضاء بما قبل بقي أخذ الكل لزوال المزاجعة  
وشترط أن يطلب كل واحد من الشركاء الذين يريدون الأخذ بها أخذ كل المبيع بالشفعة  
حتى لو طلب أحدهم النصف بناء على أنه يستحقه فقط بطلت شفعة إذا علمت ذلك  
فالقاضي يحكم في المبيع بالشفعة بين صاحب القيراطين المشتري وبين صاحب النصف  
الشريك الآخر أنصافا لكل منهما قيراطان من الأربعة المبيعة إذا توفرت شرائطها  
وانتفت موانعها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مال كها بقدر معلوم  
من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر استهلك الصرة المذكورة بالمجلس ووضع  
المشتري يده عليها مدة والآن أراد الحار أن يأخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل والحال  
هذه لا يجب لذلك ولا شفعة له حيث كان بيعها بقدر معلوم وصرة فيها دراهم مجهولة القدر  
(أجاب) من شروط الشفعة علم الشفع بمقدار الثمن فلو جهل بعضه فلا شفعة والله  
تعالى أعلم (سئل) في مكان فيه طاحونة مشتركة بين أخوين مات أحدهما عن أولاده  
وباع عم الأولاد ما يخصه في المكان لأجنبي مع صغر أولاد أخيه فهل إذا بلغوا وشدهم  
يسوغ لهم أخذ المبيع بالشفعة ولا يمنع طول المدة حال صغرهم خصوصا وقد انتقلوا إلى  
بلدة أخرى ولم يعلموا بالبيع إلا بعد بلوغهم في البلدة الأخرى (أجاب) إذا لم يكن  
للقصر وصي فلهم بعد البلوغ أخذ الحصة المبيعة من العقار المشترك بالشفعة إذا توفرت  
شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار باع  
بعضهم نصيبه منها لأجنبي فمن معلوم في غيبة بعض الشركاء ومضى بعد المبيع أكثر من  
خمس عشرة سنة ومات الغائب في غيبته عن وارث أراد أخذ المبيع بالشفعة بعد موت  
مورثه الذي هو الشفيع والحال أنه لم يطلب قبل موته الأخذ بالشفعة لأن نفسه ولا بنائيه  
حتى مضت تلك المدة ومات في غيبته المذكورة فهل لا يجب وأرثه لطلب الشفعة وتبطل  
بموت الشفيع وإذا استولى على الدار أو تلف بعض أبنيتها يكون ضامنا لما أتلفه من  
حصة باقي الشركاء (أجاب) موت الشفيع قبل الأخذ بعد الطلب أو قبله يبطل الشفعة

١٢٧٢

١٥

شوال

١٢٧٢

١٢

١٢٧٢

٨٣

١٢٧٢

٣٠

ذى القعدة

١٢٧٢

٢٥

ولا توثق فليس للواث المدكور والحال هذه شفعة فيما يبيع قبل انتقال الملك اليه بالارث  
وما ألقاه الشريك المدكور يكون مضموفا عليه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
يملكون بيتا وطاقونة على الشيوع أحدهم يملك اثني عشر قيراطا ونصفا وسدسا وثمنا  
اشتري من أحد الشركاء ثلاثة قيراطا السدسا بقدره معلوم من الدراهم وبعد ذلك  
عرض المبيع على بقيمة الشركاء وأعلمهم بالمبيع وبقدر الثمن فلم يأخذوا بالشفعة وقالوا  
لا فأخذ بالشفعة وأمتنعوا من الأخذ بها بحضرة بينة من المسلمين وبعد مضي خمسة  
وأربعين يوما رجع أحد الشركاء يريد الأخذ بالشفعة فهل والحال هذه لا يجب  
لذلك بعد تركه للشفعة مع علمه بالمبيع وبقدر الثمن ويعنع من معارضة المشتري إذا  
تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل اشترى بناء طاحونة وحوانيت وربيع فوقها بثمن معلوم ولم يجل حانوت في وسط  
الحوانيت المدكورة طالب أخذ المبيع بالشفعة والحال ان المبيع كله مبني على أرض  
محتكرة فهل لا يكون له شفعة فيما ثبت احتكارة لاسيما ان المشتري دهم وبني في المبيع  
من نحو شهر وكل جيرانه يعلمون بذلك والمبيع في شارع فأنذ (أجاب) لا شفعة في البناء  
على الأرض المحتكرة على ما عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من  
مالكها بثمن معلوم وبني فيها بعض بناء وللدار جارات فلما حضر الجار من غيبته وعلم  
بالمبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة فور عمله بذلك وأشهد على نفسه بذلك عند المبيع فهل  
والحال هذه يحكم للجارات بالأخذ بالشفعة حيث توفرت شرائطها الشرعية ويجبر المشتري على  
تسليم الدار للجارات الشفعية المدكور (أجاب) يفضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها  
وانتفت موانعها والأفلا يأخذ الشفيع بالثمن وقيمة البناء مستحق القلع والله تعالى  
أعلم (سئل) في دار صغيرة خالية من البناء والجدران مشتركة بين ورثة أحدهم غائب  
فباع الحاضرون ما يخصهم من الرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة الغائب منهم فوضع  
المشتري يده على جميع الدار وبنائها اما كسقية وعملوه منه سبع سنين والآن حضر  
الغائب وأخذ بالشفعة فهل والحال هذه يكون لذلك المشتري قلع ببناءه بعد ثبوت الشفعة  
أو يملك نصيب الغائب بتميمته من الأرض (أجاب) إذا قضى للشفيع الشريك بالشفعة  
ولم يكن هناك مانع وقد بني المشتري فيما اشتراه فان الشفيع يأخذ بالمبيع بالثمن وقيمة  
البناء الذي بناه المشتري مستحق القلع والله تعالى أعلم (سئل) في نخل مشترك مع أرضه  
بين رجل وامرأة للرجل فيه الثلثان وللأمرأة الثلث فباع الرجل المدكور الثلثين في النخل  
فقط لافي الأرض لرجلين بثمن معلوم من الدراهم فأرادت تلك المرأة ان تأخذ النخل  
بالشفعة فهل لا تجاب لذلك ولا شفعة في المنقول حيث يبيع النخل المذكور بدون  
الأرض لاسيما ان تلك المرأة لم تطلب الشفعة بعد علمها بالمبيع وقدر الثمن الا بعد  
مضي عشرين يوما (أجاب) نعم لا شفعة لتلك المرأة في بيع حصص النخل المدكور والحال

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

٢٨

محرم

١٢٧٣

٢٤

١٢٧٣

٢٧

صفر

١٢٧٣

ما ذكر على فرض صحة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم قطعة أرض خربة خالية من البناء فغاب أحدهم عن البلد و باع الحاضرون نصيبهم فيم الآخر شائعاً وبني المشتري جميع الأرض المذكورة بناء بقيته تزيد على قيمة الأرض فهل إذا حضر الغائب وعلم بالبيع وقدر الثمن وأخذ المبيع بالشفعة يجاب لذلك ويتملك البناء بقيته جبراً على المشتري (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتهت مواعنها والافلا وإذا حكم له بالشفعة يأخذ الحصة المبيعة بالثمن وبقيمة البناء الذي أحدثه المشتري فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى بيتاً خرباً من مال كره بقدر معلوم من الدراهم وبناه وصار يتصرف فيه مدة تزيد على ثلاث سنين ويحور البيت بيت لرجلين أحدهما عالم بالبيع وقدر الثمن وترك الأخذ بالشفعة والآخر غائب علم بالبيع وقدر الثمن فوكل رجلاً بالأخذ بالشفعة في البيت المبيع فسكت الوكيل عشر بن يوماً عن طلب الأخذ بالشفعة مع تمكنه من الأخذ بها والحال أن الموكل حين علم بالبيع وبالثمن لم يحصل منه طلب ولا إسهاده على الأخذ بالشفعة بل مجرد توكيل منه فقط وأخبر الوكيل طلب الأخذ بالشفعة المدة المذكورة بعد حضوره لمل العقار المذكور وهو سالك فهل لا شفعة للوكيل ولا موكله وللأخضر حيث علم كل بالبيع وقدر الثمن ولم يأخذوا فور علمهم بالشفعة (أجاب) إذا لم يوجد من كل من الشفيعين المذكورين طلب الموائبة فور العلم بالبيع وقدر الثمن بطلت شفعتهم ما ولا يفيد التوكيل بالأخذ بالشفعة مع عدم طلب الموائبة حال العلم والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين ثلاثة قبائع اثنتان منهم ما يخصهما في ذلك المكان لأجنبي فباع ذلك الأجنبي لأجنبي آخر فحضر الشريك الثالث من غيبته وحين علمه بالبيع وقدر الثمن أخذ بالشفعة وأشهد على ذلك فهل يثبت له الأخذ بالشفعة حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتهت مواعنها والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في بناء مشترك لجماعة في أرض محكورة من جهة وقف باع أحداً الشريك حصته لأجنبي منه فهل ليس لشريكه في البناء المذكور أخذ الحصة المبيعة بالشفعة حيث كانت أرض البناء محكورة كما ذكر (أجاب) لا شفعة في البناء على الأرض المحكورة على ما عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير وبنتين وامهم ثم ماتت الأم عن الثلاث المذكورين وترك أبوه داراً في بلد وكبر الولد في بلد غير بلده وأبوه والآن توجه إلى بلده وطلب داراً بيه ليحضرها ويقيمها فادعى رجل من أهل البلد أنه اشتراها من إحدى أختيه مع اعتراف مدعي الشراء أنها دار مورثة فهل لا يصح منها البيع بعد ثبوته الأفيما يخصها ويكون لأخيها أخذ حصتها بالشفعة (أجاب) نعم لا ينفذ بيعها إلا في نصيبها وللشريك الأخذ بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتهت مواعنها والافلا وهذا إذا لم تكن الباقية مذكورة بالبيع من باقي الشريك ولم يجز بيعها والله تعالى أعلم (سئل)

ربيع الأول

١٢٧٣

١٧

ربيع الثاني

١٢٧٣

١

١٢٧٣

١٥

جاءى الأول

١٢٧٣

٧

فی مکان مشترک بین بالغ وقاصر غاب القاصر فبیتة فوق مسافة القصر فباع البالغ حصته من المكان المذکور حال غیبة القاصر فلما حضر القاصر بعد بلوغه علم ببيع الحصته المذکورة فاخذها بالشفعة فور علمه فهل یحکم له بها اذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (أجاب) صغیر شفیع لا ولی له فهو علی شفעתه اذا بلغ فیه قضی له بها اذا علم بعد بلوغه بالبيع وقد راتین واخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك بعد توفیر شرائطها وانتفاء موانعها والا فلا فان کان له ولی حال صغره وقد علم بالبيع وقد راتین ولم یأخذ بالشفعة فلا شفعة للصغیر بعد بلوغه علی قول الامام وأبی یوسف خلافا لهما کما فی تنقیح الحامدية نقلا عن احکام الصغار للاستروشی والله تعالی اعلم (سئل) فی امرأة تملك دارا ولها جارية ملاصقة بملک قاعة فباع الرجل المذکور قاعة المذکورة لرجل أجنبي بثلث معلوم من الدراهم فهل للجارية المذکورة الاخذ بالشفعة فور علمها بالبيع وبقدر الثلث ویقتضی لها بها شرعا (أجاب) اذا كانت القاعة المبيعة ارضا وبناء ملاصقة لدار تملك المرأة یقضی لها فیها بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشترى دارا وملك الدار لها شفیع غائب فلما حضر وعلم بالبيع وقد راتین سکت زیادة عن نصف ساعة وبعد ذلك أخبر بعض الناس من أهل بلده انه يريد الاخذ بالشفعة ولم یطلب ولم یشهد علی الاخذ بها فور علمه فهل اذا تحقق منه ما ذکرنا انتفت شرائطها ووجدت موانعها تسقط شفעתه (أجاب) یشترط فی الشفعة ان یطلبها الشفیع فی مجلس علمه بالبيع وقد راتین وان امتد المجلس وفی جواهر الفتاوی انه علی الفور وعلیه الفتوی قال فی الشر نیلایة وهو ظاهر الرواية حتی لو سکت هنیئة بغير عذر ولم یطلب أو تکلم بکلام لغو بطلت شفעתه کما فی الخاتمة والزیلعی وشرح المجمع اه وعلیه فاذا لم یطلب الشفیع المذکور الشفعة فور علمه بما ذکرنا سکت بلا عذر بطلت شفעתه والا فلا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك دارا باعها لامرأة بثلث معلوم من الدراهم ووضع یدها علیها وصارت تتصرف فیها بانواع التصرفات الشرعية مع علم الجار واطلاعه علی ذلك مدة من الشهور والآن أراد الجار المذکور ان یأخذ الدار المذکورة بالشفعة متعللا بانه أولى منها بها والحال ان الجار المذکور لا یعلم قدر ثمن الدار المذکورة التي قد بیعت به فهل والحال هذه اذا أخذ الجار المذکور الدار المذکورة بالشفعة ولم یعلم وقت الاخذ بالشفعة ان ثمن الدار المذکورة کذا من الدراهم لا شفعة له مادام جاهلا بثلث الدار المذکورة حتی یعلم بثلثها ویأخذها بالشفعة بالثلث الذي بیعت به (أجاب) نعم لان الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة کذا فی الدرر وغیره وفی رد المحتار عن الخاتمة أخبر بها فسکت قالوا لا تبطل ما لم یعلم المشتري والثلث کالبکر اذا استثمرت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان صح ردها اه وحينئذ یكون للشفیع المذکور الاخذ بالشفعة اذا علم بالثلث وان طالت المدة قبل العلم

۱۳ ۱۲۷۲

۲۲ ۱۲۷۳

جادی الثانية

۱۸ ۱۲۷۳

رجب

۱۸ ۱۲۷۳

والم يعلم لا يقضى له بالشفعة والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالميراث  
عن أصولهم باع أحدهم نصيبه من الرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة باقي الورثة فهل إذا  
حضر الورثة وأخذوا الحصة المتباعدة بالشفعة فور العلم بالبيع وبقدرا الثمن وأشهدوا بينة  
عند العقار بما يجابون لذلك ويقضى به لهم جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (أجاب)  
يقضى للشركاء المذكورين بالشفعة على عدد الرؤس إذا توفرت شرائطها وانتفت  
موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض زراعة أميرية مغروس  
بها نخل باع المالك النخل المذكور وأسقط حقه في الأرض المذكورة لرجل أجنبي في  
نظير قد معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده على ذلك مدة تزيد على ثلاثة أشهر والآن  
أراد أخو البائع المذكور المجاور لتلك الأرض التي بها النخل أخذ ذلك بالشفعة فهل  
والحال هذه لاشفعة في الأرض الأميرية ولا في النخل المغروس فيها (أجاب) لاشفعة  
في أرض الزراعة الأميرية ولا في النخل لأنه من قبيل المنقول والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجلين يملكان بناءً على أرض محتكرة من جهة وقف معلوم أحدهما يملك فيه أربعة  
قصراريط والآخر عشرين قيراطاً فساع من يملك الأربعة نصيبه من آخر أجنبي أولاً بثمن  
معلوم وكذا من يملك العشرين باع نصيبه من آخر أجنبي بعد شراء الأول فهل والحال  
هذه إذا أراد أن يملك المشتري الأول المذكور العشرين قيراطاً المبيعة بالشفعة ليس له  
ذلك حيث كانت الأرض محتكرة وإذا أراد من اشترى العشرين القصة ينسحب وبين  
شريكه يجاب لذلك ويفوز بالعشرين جبراً عنه (أجاب) لاشفعة في البناء على الأرض  
المحتكرة على ما عليه العمل ويقسم المال المشترك بين الشريكين إن اتفعا كل نصيبه  
بعد القسمة من جنس الانقاع الأول ويحبر الآتي عليها والحال هذه والله تعالى أعلم  
(سئل) في ورثة يملكون داراً بالميراث عن أصولهم باعوها لرجل أجنبي بثمن معلوم  
منذ خمس عشرة سنة سوى امرأة لها فيها حصة تدعى عديم يبيع نصيبها وتر يدأخذ  
ماباعه باقي الشركاء بالشفعة مع وجودها بالمدو عليها بالبيع والثمن وتصرف المشتري فيها  
بالمسلم والبناء وسكوتهما وعدم منازعتها فهل لا تجاب لذلك إذا ثبت علمها بالبيع والثمن  
ولاشفعة لها فيما باعها باقي الشركاء وتمنع من منازعة المشتري فيما اشتراه منهم إذا تحقق  
ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لاشفعة لتلك المرأة بعد علمها بالبيع للرجل المذكور  
بالثمن الذي اشترى به وسكوتهما عن طلب الشفعة تلك المدة والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل له نخل مشترك مع نسوة باع الرجل نصيبه شائعاً في كامل النخل المعلوم المشهور  
بالحدود لرجل أجنبي فبعد تمام البيع أرادت إحدى الشريكات أخذ ما باعه الشريك  
بالشفعة فهل والحال هذه يصح البيع الصادر من الشريك إلى الرجل الأجنبي ولها  
الشفعة أولاً لاشفعتها (أجاب) لا تجرى الشفعة في بيع النخل بدون الأرض على  
فرض صحته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً فيها بعض بناء باعها لآخر



١٢٧٣

ذى الحجة  
٧

١٢٧٣

محرم  
٤

١٢٧٤

١٢٧٤

٤

بمن معلوم قبضه البائع من المشتري بحضرة دينه شرعية والاخر يدين المبتاع الذى  
معه في معيشة واحدة اخذها من المشتري بالشفعة معته الا بانه اولى بها من الغير فهل اذا  
كان البيع من ابيه ثابتا لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعاليه المذكور ولا شفعة له حيث لم  
يكن شرى يكا ولا جارا او يمنع من منازعة المشتري فيها بدون وجه شرعى (اجاب) بالشفعة  
لابن البائع حيث لم يكن شرى يكا ولا جارا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى  
قطعة ارض اصلها دار من مال كذا بقدر معلوم من الدراهم وصرة فيها دراهم مجهولة  
استهلك في المجلس ووضع المشتري يده عليها ثم بعد ذلك اراد الجار بعد علمه بالبيع  
المذكور اخذ الارض المذكورة بالشفعة والحال انه لم يعلم مقدار ما في الصرة من  
الدراهم فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ولا شفعة له (اجاب) من شرط الاخذ بالشفعة  
العلم بمقدار الثمن فليس الجار اخذ المبيع بالشفعة اذا جهل الثمن كلا او بعضا والله تعالى  
اعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا بطريق الارث عن ابيهم باعها بعضهم لرجل آخر  
بمن معلوم من الدراهم في غيبة البعض الاخر وذلك من غير اذنهم ومن غير اجازتهم ثم  
حضر البعض الاخر وعلم بالبيع وقدر الثمن واجازوا البيع دون امرأة منهم ثم بعد ساعة  
ذهبت المرأة الى قاض هناك وطلبت لاخذ بالشفعة بعد علمها وسكوتها الساعة  
المذكورة فهل والحال هذه لا تجاب لذلك ولا عبرة بطلبها بالشفعة عند القاضى حيث علمت  
بالبيع وقدر الثمن وسكتت الساعة المذكورة (اجاب) اذا ترك الشفيع احدا والطلبين  
بالشفعة له وطلب الموائمة فوري يطل بالسكوت بلا عذر بعد العلم بالبيع وقدر الثمن  
فحيث لم تأخذ المرأة المذكورة والحال هذه بالشفعة الا بعد توجهها الى القاضى لا يمكن  
من الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابنين واربع  
بنات منها وترك ما يورث عنه شرطا من دار وفحل ثم ماتت احدى البنات عن أمها  
وأخويها وأخواتها الاشقاء ثم مات أحد الابنين قبل القسمة عن أخيه وأخواته الاشقاء  
وأمه ثم مات الابن الثاني عن ابنيه وعن أمه وأخواته فباع أحد ابنيه نصيبه من الدار  
شائعا لغيره يورث بمن معلوم بغير اذن الشركاء وعلمهم قبل القسمة فهل اذا علموا  
بالبيع وقدر الثمن وأخذوا الحصة المبتاعة بالشفعة فور العلم يجابون لذلك ويقضى بها  
لهم اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعى وماذا يخص كل وارث ممن ذكر (اجاب) يقضى  
لشركاء البائع المذكورين بالشفعة بعد توفر شرائطها وانتفاء موانعها والا فلا وبموت  
الرجل المذكور أولا عن زوجته وعن ابنين واربع بنات منها لا غير يكون لزوجته في  
تركته الثمن فرضا والباقي بين أولاده المذكورين تعصبا لا كمثل حظ الانثيين  
وبموت احدى البنات الاربع ثانيا عن أمها وأخويها وأخواتها الاشقاء لا غير يكون  
لأمها فيما يخصها السدس فرضا والباقي لأخويها وأخواتها المذكورين تعصبا لا كمثل  
حظ الانثيين وبموت أحد الابنين ثالثا عن أخيه وأخواته الاشقاء وأمه لا غير يكون





سنة

صفر

١٢٧٤

لامه السادس فيما يخصه فرضا والباقي لآخيه وأخواته المذكورين تعصيا للذاك مثل  
 حظ الانثيين وموت الابن الثاني را بعا عن ابنيه وعن أمه وأخواته لا غير يكون لامه  
 السادس فرضا والباقي لابنيه تعصيا ولا شيء لأخواته والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
 لهم دار باع أحدهم نصيبه منها لاجني عنهم في غيبة بعض الشركاء بغير معلوم ولما حضر  
 الغائب منهم وعلم بالبيع وبقدر الثمن سكت ولم يطلب المبيع بالشفعة وبعد نحو يومين  
 طلب الأخذ بالشفعة فهل إذا تحقق سكوته بعد علمه بالبيع وبقدر الثمن ولم يأخذ  
 بالشفعة فور علمه لا يكون له شفعة بعد ذلك (أجاب) نعم ليس له ذلك أن كان الواقع كذلك  
 والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين قاصر واثنين اشترى وصي القاصر حصه  
 منسه من أحدهما للقاصر المذكور فأراد الآخر أخذها بالشفعة فهل على فرض ثبوت  
 الشفعة تكون الحصه بينهما مناصفة على قدر رؤسهما (أجاب) تثبت الشفعة لمن  
 اشترى أو اشترى له فتقسم الحصه المشتركة بين الشريكتين القاصر الذي اشترى له والشريك  
 الآخر أخذ بالشفعة على عدد الرؤس حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
 قطعة أرض مملوكة وفيها فحل من ماله ما قدر معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده  
 على ذلك وصار يتصرف فيه بأنواع التصرفات الشرعية مدة سنة ثم بعد ذلك أراد رجل  
 مجاور لتلك الأرض المذكورة أن يأخذها بالشفعة فلم يتمكن من الأخذ بالشفعة فيها ثم  
 مات قبل الأخذ بالشفعة عن ورثة فأرادت الورثة أن يأخذوا الأرض المذكورة بالشفعة  
 من المشتري المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا شفعة لهم في ذلك وبطل الشفعة  
 بموت مورثهم ولا تورث عنه (أجاب) حق الشفعة لا يورث والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجلين وامرأة شركاء في قطعة أرض غابت المرأة وأحد الرجلين مدة قرية ثم مات الرجل  
 في غيبته فرجعت المرأة وابن المتوفى من غيبتهما فوجد الشريك المقيم باع القطعة  
 المذكورة كلها لآخر وبني فيها المشتري والحال أنهم لم يعلموا بالبيع المذكور فلما قدما  
 وعلموا بذلك وبقدر الثمن لم يجيزاه في نصيبهما وقالت المرأة وقت علمها أنا أخذت بالشفعة  
 وأشهدت بنية على ذلك فلم يمكنها المشتري من ذلك متعللا بأنه حيث كانت قيمة البناء  
 المحدث أكثر من قيمة الأرض لا شفعة فهل يمكن من الأخذ بالشفعة ولا عبرة بالتعلل  
 المذكور (أجاب) يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع  
 من الأخذ بالشفعة بناء المشتري في الأرض المشغوعة بل يأخذ الشفيع المبيع بالثمن  
 وقيمة البناء مستحق القلع أو كلف الشفيع المشتري قلع ما بناه كما صرحوا به والله تعالى أعلم  
 (سئل) في امرأة وكلت رجلا رشيدا في بيع دار لها من رجل من جيرانها فباع وكيلها  
 الدار المذكورة بمبلغ معلوم وصرفه بمجهولة من الدراهم بحارها المذكور وقبض الوكيل  
 من المشتري المبلغ المعلوم والهره الههولة بحضرة شهود عدول فهل والحال هذه ينفذ البيع  
 ويكون صحيحا وليس للجار الآخر أخذ الدار المذكورة بالشفعة (أجاب) شرط الأخذ

١٢٧٤

١٣

ربيع الثاني

١٢٧٤

١٣

١٢٧٤

٢٦

جمادى الاولى

١٢٧٤

٢٤

شعبان

١٢٧٤

١٨

بالشفعة يعلم الشفيع بقدر الثمن فإذا كان بعضه مجهول أقدر مشار إلى الشفيع بالبيع  
لا يمكن الشفيع من الأخذ بالشفعة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا  
صغيرة من مالها بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها وسكنها ومجوار الدار  
المذكورة دار وقف أهلى على جماعة فأراد أحد الجماعة المذكورين أن يأخذ الدار المبيعة  
بالشفعة فهل والحال هذه لا شفعة للرجل المذكور حيث كانت الدار المذكورة دار وقف أهلى  
شريك فيها وقفا أهليا عليه وعلى شركائه وإذا حكم نائب بلدهم بحصة الشفعة للرجل  
المذكور لا ينفذ قضاءؤه (أجاب) لا شفعة في الوقف ولا به والله تعالى أعلم (سئل) في  
ورثة يملكون أرضا خربة باع أحدهم جميعها للرجل آخر زاعما أنه وكيل عن الباقيين حال  
غيبتهم وبني المشتري الأرض وبعد ذلك لم يثبت توكيلهم للبائع في البيع بل ردوا بيعه  
وأخذوا حصة البائع بالشفعة فعلى فرض توفر شروط الأخذ بالشفعة ماذا يكون المحكم  
في البناء الذي أحدثه المشتري في الأرض المشفوعة المذكورة (أجاب) صرح علماؤنا  
بأنه لو بني المشتري في الأرض المشفوعة أخذ الشفيع الأرض والبناء بالثمن وقيمة البناء  
مستحق القلع أو كف المشتري قلعها وأخذ الأرض بالثمن ولا يجبر المشتري على تسليم البناء  
للشفيع بذلك إلا إذا كان في قلعها نقصان الأرض فإن لم تنقص الأرض بذلك فلا يشتري  
قلعها وتسليم الأرض للشفيع فارغة بثمنها إلا أن يتراضيا على أن يأخذ الشفيع بقيمة أهلى  
هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم دار باع أحدهم حصة منها لأجنبي بثمن  
معلوم فلما علم بعض الشركاء أخذ المبيع بالشفعة فور علمه بذلك فهل إذا تحقق أنه طالب  
الطالبين الموانبة والتقرير وتوفرت شروط الشفعة وانتفت موانعها يحكم بها لأحد الشركاء  
الطالب لها (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة في دار خربة باعها  
لرجل أجنبي بثمن معلوم في غيبة الجار الملاصق فهل إذا امتنع الشريك من الأخذ  
بالشفعة وحضر الجار المذكور وعلم بالبيع وبقدرا ثمن وأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة  
فورا لعلم بالبيع وقدر الثمن وأشهد بيته عند العقارية بقضى له بها إذا ثبت ما ذكر (أجاب)  
يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله  
تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون دارا عن مورثهم غاب أحدهم عن البلد وباع  
الحاضر ونصيبهم فيها الرجلين بثمن معلوم من الدراهم ووضعها يدها عليهم لمدة تزيد  
على خمس عشرة سنة ثم حضر الغائب وأراد أخذ نصيبهم بالشفعة بعد تلك المدة معللا  
بأنه لا يعلم قدر الثمن والحال أنه كان يتروى في البلد وعلم بالبيع المذكور وبقدومه ولم  
يأخذها فور علمه فهل إذا ثبت علمه بما في تلك المدة وأنه لم يأخذ فور علمه لا يجاب لذلك  
وتسقط شفيعته (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تستحق حصة في دار بالميراث  
عن أبيها ماتت تلك المرأة عن ابنين وعن بنت ثم مات أحد الابنين عن بنتين وعن زوجة  
فباع البنتان المذكورتان نصيبهما الرجل غير وارث بثمن معلوم في غيبة الشريك فهل إذا

١٢٧٤

٢١

مضان

١٢٧٤

•

١٢٧٤

٩

ذى القعدة

١٢٧٤

٤

محرم

١٢٧٠

١٥

١٢٧٥

١٦

حضر الشريك وعلم بالبيع وبقدرا الثمن وأخذ الحصة المبتاعة بالشفعة فور علمه في وجه المشتري  
يقضى له بها جبراً على المشتري إذا ثبت ما ذكر (أجاب) يقضى للشريك المذ كور بالشفعة إذا  
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى أربعة  
قرايط في ساقية من مدة أربعة أشهر وبعد مضي المدة المذ كورة أراد أحد الشراكه أخذ  
الأربعة قرايط بالشفعة والمحال ان يريد الاخذ بالشفعة فاسم المشتري في إدارة الساقية  
وتسكاليقها المدة المذ كورة ويعلم بشراء الرجل للأربعة قرايط ويثمنها في وقت الشراء  
فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك لاسيما أن أرض الساقية المذ كورة خراجية (أجاب) لا شفعة  
لشريك المذ كور في بناء الساقية المذ كورة والمحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك حصة في دار باعها لآخر بثمن معلوم من الدراهم في غيبة أحد  
الشراكه ووضع المشتري يده عليها مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة ثم حضر الغائب من غيبته  
وطالب الاخذ بالشفعة فادعى المشتري أنه كان يتردد الى البلد في تلك المدة وهو عالم بالبيع  
المذ كور ولم يأخذ بالشفعة وأخرها وقبل إقامة البينة على دعواه اجتمع مع المشتري بمجلس  
فقال للشفيع بعض من في المجلس اشترها منه ولا حاجة الى الاخذ بالشفعة فقال يمكن ان  
يكون ذلك منكم حيلة لاسقاط الشفعة فقالوا له ليس بيننا وبينك غش وقرؤا الفتحة  
على ذلك بقصد الصفاء بينهم وبعد ذلك ساوم الشفيع المبيع من المشتري بثمن أقل من  
ثمن المثل فلم يرض به فساوم منه اجارة بمجلس آخر من غير واسطة فلم يرض بها أيضاً فهل  
تسقط شفعتها بمساومة المذ كورة (أجاب) تبطل الشفعة بالمساومة من الشفيع للشفوعة  
بعد علمه بالبيع وقد رآه الثمن ولا فرق في ذلك بين المساومة بيعاً واجارة في الابطال وأيهما  
وجد كفي في اسقاط الشفعة كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من  
آخر بعض حصة في عقاره بثمن معلوم وللبائع المذ كور شريكه غائبة ولها وكيل على  
حصةها حاضر ذلك البيع ولم يطلب لها شفعة وقد بلغها البيع للعقار المذ كور بذلك الثمن  
في حال غيبتها ولم يطلب ثم بعد خمس سنوات حضرت الى البلد التي فيها العقار  
وسكنت في العقار المذ كور مع المشتري نحو الخمسة شهور ثم طلبت حصة العقار المذ كور  
وترافعوا الى قاض وأقر زائل من جهة و بعد مضي أربعة أشهر من ذلك طلبت  
الشريكة المذ كورة الاخذ بالشفعة في الحصة المبتاعة محتجة بانها تجهل الشفعة فهل  
والمحال هذه لا تجاب لذلك (أجاب) اذا علمت الشريكة بالبيع وقد رآه الثمن ولم تطلب  
الشفعة ثم أرادت بعد مدة الاخذ بالشفعة لا يكون لها ذلك وتسقط شفعتها بسكوتهما  
واعراضهما المذ كور ولا تعذر بالجهل في دار الاسلام والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
مستتركة مع أخيها في دار باع أخوها جميع الدار بغير اذنها وعلمها بذلك من مدة ثلاث  
سنين فلما علمت بالبيع باخبارها أخذت نصيب أخيها بالشفعة فور علمها وأشهدت على  
ذلك فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة يكون لها أخذ نصيب أخيها بالشفعة بقسطه

سؤال

١٢٧٦

٨

ذى القعدة

١٢٧٦

١١

١٢٧٦

٢٠

من الثمن ويكون نصيبها باقية على ملكها وترفع يد المبتري عن الدار المذكورة (أجاب)  
إذا ثبت بالوجه الشرعي ملك المرأة المذكورة لخصته من هذه الدار ولم يبق في ذمتها لا حصة  
بيعه نصيبها أو أجازتها ببيعته بعد صدوره لا يكون بيعه نافذاً في نصيبها ويرتد بهما فيه وإذا  
توفرت شرائط الاختصاص بالشفعة لها وانتفت موانع الحكم لها بأخذ حصة شريكها بالشفعة  
والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في حائز مشترك بين اثنين أحدهما حاضر والاخر  
غائب فباع الحاضر حصته لرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم ووضع المشتري يده عليها  
مدة تزيد على عشرين سنة وتصرف فيها بالهدم والبناء وغير ذلك من التصرفات ثم بعد ذلك  
حضر الغائب من غيبته وعلم بالبيع وقدر الثمن ولم يأخذ بالشفعة وصكت بعد ذلك مدة  
من الأيام مع علمه بالبيع وقدر الثمن ثم بعد ذلك طالب من المشتري أن يبيعه الحصة  
المستأجرة فامتنع المشتري من البيع له فرجع بعد ذلك وطلب الشفعة بعد المسامحة فهل  
والحال هذه تسقط شفيعته (أجاب) لا شفعة للشريك المذكور إذا كان الواقع ما هو  
مستطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك نصف وكالة بمافهم من حوائذ  
وغير ذلك وساحة فيها قواطيع لوضع الغلال ببيع مدة عن الوكالة المذكورة بينهما طريق  
فاصل يبيع النصف في الوكالة ويبعث الساحة من وكيل المرأة لرجل صفقة واحدة  
ماعداد ذراع من جهة ملك رجل آخر في الساحة المذكورة فهل ليس له الشفعة في  
الساحة المهاورة للملكة المبيعة الأذراع من جهته وليس له شفعة في ذلك الذراع أي بالعدم  
بيعه (أجاب) نعم لا شفعة للجبار المذكور والحال هذه قال في التنوير وشرحه للعلاءي باع  
رجل عقار الأذراع مئلاً في جانب حد الشفيع فلا شفعة لعدم الاتصال وقوله الأذراع  
مئلاً أي مقدار عرض ذراع أو شبر أو أصبع وطوله تمام ما يلاصق دار الشفيع كما في  
الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة مملوكة لجماعة باع أحدهم حصته منها لأجنبي  
فلما علم أحد الشركاء بالبيع والثمن أخذها بالشفعة فوراً فهل إذا توفرت شروطها وانتفت  
موانعها يحكم للشفيع بها جبراً على المشتري (أجاب) إذا كان المبيع هو بيت الرحي لا  
خصوص الآلة تثبت فيه الشفعة فيقضى للشفيع بها إذا توفرت شرائطها وانتفت  
موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة شائعة في دار ولرجل آخر  
حصة فيها فاشترى الرجل المذكور أولاً حصة شريكه مقايضة في مقابلة حصته من  
دار أخرى هو شريك فيها أيضاً وللدار الأولى المشتري منها الحصة جارية لاصق لها أراد  
أخذ الحصة المبيعة للشريك المذكور مقايضة بالشفعة بالجوار فهل لا يجب لذلك لكون  
المشتري شريكاً وتثبت الشفعة للشريك المشتري ويقدم على الجار (أجاب) تثبت  
الشفعة من المشتري أصالة ووكالة أو اشتري له بالوكالة حتى لو كان المشتري أو الموكل بالشراء  
شريكاً والدار جارية فلا شفعة للجار مع وجوده كما في حادثة السؤال والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجلين يملكان قطعة أرض خربة فباع أحدهما نصيبه فيها للجار بثمن معلوم فلما علم

المشترى بالبيع وقد راعى الثمن أخذ بالشفعة فور علمه وأشهد على نفسه عند العقار فهل  
والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبيعة الشرعية يحكم للمشتري بالخذ بالشفعة حيث توفرت  
شراؤها الشرعية وبمجرد الجار على تسليم المبيع للمشتري المذكور (أجاب) يقضى  
للمشتري المذكور بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل اشترى حصة من دار بمن معلوم بحضور الشريك وعلمها بالبيع  
والثمن ثم بعد ذلك أرادت الشريك المذكور أخذ الحصة المتباعدة بالشفعة فهل إذا  
أثبت المشتري علم الشريك بالبيع والثمن ولم يأخذ بالشفعة فور علمها امتنع من معارضة  
المشتري المذكور (أجاب) إذا ثبت بالطريق الشرعي أن الشفيع ترك طلب الشفعة  
مع علمه بالبيع والثمن والمشتري لم يثبت أنه طلب الشفعة في مجلس علمه بها لا يكون له  
الأخذ بالشفعة إذ تبطل الشفعة بترك طلبها فور العلم بما ذكره الله تعالى أعلم (سئل)  
في بيت مشترك بين رجلين وأمهما لها الثمن فيه والباقي لهما مناصفة باع أحدهما الرجلين  
المذكورين نصيبه لأجنبي بمن معلوم فعلم الآخر المشتري بذلك البيع والثمن فأخذ المبيع  
بالشفعة فور علمه وأشهد عند العقار فهل يقضى له بها وإذا علم البائع والمشتري أخذ  
الشريك الحصة المبيعة بالشفعة وتعالى البيع لا يرجع المبيع للبائع على زعمهما اسقاط  
الشفعة بذلك لا تسقط شفعتها (أجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة إذا توفرت  
شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان آل لهم بالارث عن  
أبيهم باع أحدهم نصيبه منه لأحد الشركاء بمن معلوم في غيبة بعض الشركاء فلما حضر  
الغائب وعلم بالبيع وبقدرا الثمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل يحكم له بالشفعة  
حيث استوفت شرائطها (أجاب) نعم يقضى للشفيع بالشفعة إذا توفرت شرائطها  
وانتفت موانعها والأفلا وتثبت أن المشتري أيضا حيث كان شريكا في المبيع أيضا  
فيقيم المبيع بين من أخذ بالشفعة وبين المشتري على عدد الرؤس والله تعالى أعلم  
(سئل) في حوش مشترك بين جماعة باع أحدهم حصته منه لأجنبي فلما علم الشركاء  
بالبيع وبالثمن أخذوا الحصة المتباعدة بالشفعة فور علم كل منهم فهل يقضى بالشفعة لهم إذا  
توفرت شروطها قهر على المشتري (أجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
في محلة غير نافذة اشترى رجل من أهلها دارا خربة منها وللدار جار ملاصق طريق داره في  
سكة أخرى فهل يثبت حق الشفعة للمشتري المذكور وتؤخر شفعة الجار أم لا (أجاب)  
نعم تثبت الشفعة للمشتري المذكور حيث كان شريكا في حق المبيع وهو الطريق الغير  
النافذ ويقدم على الجار فلا يقضى للجار المذكور بالشفعة والحال هذه والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا من مالكة بمن معلوم وصرة مجهولة وكتب بذلك حجة  
شرعية وتصرف فيه المشتري بالهدم والبناء والبيع جار أراد أن يأخذ بالشفعة بعد مضي



في احوه	سنة
٦	١٢٧٩
٢٥	١٢٨٠
٢١	١٢٨٠
١٤	١٢٨٠
٢٣	١٢٨١

مدة اربع سنين فهل اذا كان الثمن فيه صرة مجهولة ليس للبائرا المذكور الاخذ بها ويخرج  
من معارضة المشتري حيث الحال ما ذكر (اجاب) جهالة الثمن مانعة من الاخذ بالشفعة  
فاذا كان بعضه صرة مجهول مقداره لا يتأتى الاخذ بها والله تعالى اعلم (سئل) في  
عقار مشترك بين جماعة باع بعضهم نصيبه مع غيبة واحد منهم لباقي الشركاء فعمل  
الغائب بالبيع وبالثمن فاخذ بالشفعة فور علمه وأرسل كتابا بطلب الاشهاد ثم لما تم كن  
من السفرة افرلته تميم الاخذ بها فهل اذا أخذ بالشفعة فور علمه وتوفرت شرائطها يقضى له  
بها ولو كان المشترون من جملة الشركاء ومن يريد الاخذ بها شريك أيضا ويقسم المبيع على  
عدددهم (اجاب) يقضى للشريك الغائب بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت  
موانعها والا فلا وحيث كان المشتري شريكا ثبت له أيضا فان صح الاخذ بالشفعة  
للرجل الغائب ولم يوجد منه تصير عسا هو لازم شرعا في الاخذ بالشفعة يقضى له بها مع  
المشتريين الشركاء اذا لم يحصل منهم الامتناع ولكن لا يتوقف بالنسبة اليهم على الطلب  
وان توقف على عدم التسليم للشفيع كما في رد الهاتر من باب ما ثبت هي فيه وتقسم على  
عدد الرؤس عند استقرارها لمجموع من الشركاء لا بقدر الانصبة في الملك والله تعالى  
اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين اخوين مات احدهما عن اولاده القصر فباعهم  
ما يخصه في الطاحونة المذكورة لاجنبي في حال صغرهم مع غيبتهم ببلدة بينها وبين  
بلد الطاحونة مسافة القصر فهل اذا بلغ القصر وشدهم ورجعوا الى بلادهم ولم يعلموا  
بالبيع مدة غيبتهم ثم علموا به وبقدر الثمن واخذوا بالشفعة فور علمهم يقضى لهم بها اذا  
توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن للقصر المذكورين وصى (اجاب) يقضى  
للقصر المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها حيث لم يكن لهم وصى  
حال صغرهم والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين باع احدهما نصيبه  
من الاجنبي من الشركاء بثمن معلوم فهل اذا علم الشريك بالبيع وبقدر الثمن واخذ  
المبيع بالشفعة وتوفرت شروط الاخذ بالشفعة يحكم له بها ولا يمنع من ذلك زيادته في ثمنها  
قبل البيع (اجاب) يقضى للشريك بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا  
فلا والزيادة من الشفيع في الثمن قبل البيع لا تمنع الشفعة والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل يملك بيتا معلوما محدود البحر ود أربعة باع منه جزءا معلوما لرجل معلوم بثمن معلوم  
ثم مات البائع المذكور وترك ولدا صغيرا لا وصى له والولد الصغير غائب عن البلدة التي  
فيها البيت المذكور ثم باع المشتري الجزء الذي اشتراه لرجل آخر بثمن معلوم ثم بعد مدة  
حضر الولد وهو كبير بالغ وعلم بالبيع لكنه لم يعلم مقدار الثمن فلما علم مقداره طلب الاخذ  
بالشفعة طلب مواثبة واشهاد فور علمه بذلك فهل حيث كان الحال ما ذكر يكون له  
الاخذ بالشفعة جبراً عن المشتري المذكور وليس لاحد منعه من ذلك بدون وجه شرعي  
حيث كان الجزء الآخر الملاصق للمبيع باقيا في ملك الولد المذكور (اجاب) يقضى



لشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل ادعى على آخر انه يستحق الدار التي اشتراها من مال كها بالشفعة وترافعا  
 لدى القاضي فطلب منه يدينه تثبت دعواه الاخذ بالشفعة فاثبتها بين يديه ولم يحكم له بها  
 وطلب الشفيع من القاضي أن يزكي الشهود ويحكم له فوعده بذلك ولم يفعل ثم تكرر منه  
 الطلب المذكور لدى القاضي فلم يفعل الى أن مضى نحو ستة أشهر فهل حيث لم يؤخر  
 الشفيع طلب الموائبة والشهاد والخصومة لدى القاضي وبعد اقامة الدعوى والبينه لم  
 يحصل منه تأخير بل كلما توجه للقاضي بعده بالانعام حتى مضت المدة المذكورة لا تبطل  
 شفيعته حتى على قول محمد والقاضي المحكم له بها بعد طلبها وتزكية الشهود حيث كان  
 التأخير لعذر (أجاب) نعم لا تبطل شفيعته والحال ما ذكر ويقضى له بها بعد التزكية  
 واستيفاء اللازم حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وبنتيه  
 البالغ وترك ما يورث عنه شرعاً من عقار وغـيره ولم تقسم تركته ثم بعد مدة مات الابن عن  
 زوجته وابنتين أحدهما بالغ والثاني قاصر وبنتين أحدهما بالغـة والاخرى قاصرة ولم  
 تقسم التركة أيضاً ثم ماتت إحدى بنتي الميت الاول عن أختها الشقيقة وعن أولاد أخيها  
 الشقيق المذكورين قبل أخذها ما يخصها من ميراث أبيها فباعت الأخت الثانية حصتها  
 حال غيبه أولاد أخيها الاجنبي والحال ان البالغ غائبون وأما القصر فكانوا حاضرين وقت  
 المبيع ولم يكن لهم وصى ثم حضر البالغ فطلبوا الاخذ بالشفعة وبلغ القصر كذلك وطلبوا  
 الشفعة أيضاً بعد بلوغهم ويريدون دفع الثمن للمشتري الاجنبي المذكور فهل يجابون لذلك  
 اذا كان المبيع صحباً أو ما تحكمهم والحال ما ذكر واذا باع ما اشتراه لاجنبي وامتنع من  
 التسليم للشفيع يكون للشفيع نقض هذا المبيع (أجاب) يقضى للشركا المذكورين  
 بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا ومن جـله شرطها طلب البالغ  
 الشفعة فور علمهم بالمبيع وقد رال الثمن واشهادهم على ذلك بالاتراخ وطلب القصر فور  
 بلوغهم وعلمهم حيث لا ولي لهم قبل ذلك وللشفيع نقض تصرفات المشتري في المبيع بعد  
 الحكم له به والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون عقاراً باع أحدهم نصيبه منه  
 لرجل أجني بثمن معلوم من الدراهم ووضع يده على الحصة المذكورة مع علم باقي الشركاء  
 بالمبيع وقد رال الثمن وهم حاضرون بالبلد ومضى على ذلك أربع سنين ثم بعد ذلك باع  
 المشتري الحصة المذكورة حصته لرجل أجني بثمن أزيد مما اشتري به أولاً فأراد الشركاء  
 أن يأخذوا الحصة المذكورة بالثمن الذي قديعت به أولاً فهل لا يجابون لذلك وتسقط  
 شفعتهم حيث كانوا يعلمون بالمبيع وقد رال الثمن واذا كان أحدهم قاصر وقت الشراء  
 الاول وبلغ ومضى على بلوغه سنة وكان يعلم بالمبيع وقد رال الثمن وأراد أن يأخذها الآن  
 بالشفعة بالثمن الذي قديعت به أولاً تسقط شفيعته ولا يكون له الاخذ بها (أجاب)  
 سكوت الشفعا عن الاخذ بالشفعة فور علمهم بالمبيع وقد رال الثمن والبلوغ مانع من

١٢٨١

٧

جـادى الاولى

١٢٨١

٢

١٢٨١

٢٣

الأخذ بها إذ شرطها القورية فإذا كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال لا يصح كمال أحدهم  
 بالشفعة في البيع الأول والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة واردة من محافظة مصر  
 مضمونها حضرة مدير المنية وبني خزار أرسل الأربع عشرة ورقة المرفوعة معه بالأفادة  
 المستطرة بطلنه بخصوص مادة خمسة قراراتيط وثلاث المبرجة من منزل بناحية المنية أنخص  
 يسمى محمد مصطفى من الهروسه وادعت الشفعة امرأة تسمى زكية بنت المرحوم أحمد  
 الجلفي من المنية وأن قاضي المدير به أفاد عدم جواز شفعة لها في ذلك لوجه أوضحه  
 بالاوراق وأنه تحرر من المدير به محضرة المقتضى بالمنية بأحالة النظر فيما أوضحه القاضي  
 فأعطيت أفادته بأنه إذا كان الأمر كما ذكره القاضي فهو موافق لشرعهم ونصوص الشريعة  
 من مذهب الإمام الأعظم وبتهنمهم المرأة المذكورة ذلك للاقتناع أجابت بأنها لازالت  
 طالبة الشفعة في نصيب أختها ولا تقتنع بما أوضحه القاضي والعلماء لهك ونهم نسائب  
 وطلبت ارسال القضية لطرف حضر تم للنظر فيها وكل ما يحكم به تكون عمته له ورغبت  
 المديرية أحالة النظر في ذلك بطرف حضر تككم وما يترامى تردده الأفادة لأفادة المديرية  
 (أجاب) الأفادة عن هذه المادة أنه إذا ذكرت المرأة المدعية لدى القاضي أنها حين اخبرت  
 بالبيع ومقدار الثمن قالت أنا أولى بالشفعة وأنهم لم يشهد بعد علمها بذلك شهود أصلا فقط  
 كما أفاده القاضي لا يكون لها شفعة ويكون منع القاضي لها في محله لعدم توفر شرط  
 الأخذ بالشفعة وهذا بخلاف ما يستفاد من كلامها وعرضها والعبرة لما وقع لدى  
 القاضي لا غير أنه من الشرط طلب الموائمة بلفظ يفهم طلبها وطلب الأشهاد عند  
 العقار أو أحد العاقلين أي البائع لو العاقل في يده أو المشتري مطلقا ولم يوجد ذلك في  
 دعواها عند القاضي بناء على ما أفاده إلا أن طلب الموائمة إذا حصل عند أحد الثلاثة  
 يكفي عن طلب الأشهاد والأشهاد أي ذكر الطلب بحضرة الشهود أنما هو لخفاة الجحود  
 لا لكونه شرطاً لأن المشتري لو أقربا للطلبين أو طلب الموائمة عند أحد الثلاثة فيحكم  
 للشفيع بها قال في رد المتهار من باب طلب الشفعة قوله طلب اشهاد أقول ظاهر عباراتهم  
 لزوم الأشهاد فيه لسكن رأيت في الحانية أنما سمي الثاني طلب الأشهاد لالاشهاد  
 شرط بل يمكنه إثبات الطلب عند جحود الخصم انتهى ومثله في منقح الحامدية وقال  
 بعد نقله ووجه ظاهر والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها بقتان أحدهما قاصرة  
 والآخرى بالغة متزوجة غائبة عن البلد والمرأة المذكورة وبنتها دار مشركة بينهن بالارث  
 عن مورثهن فباعت أمهما حصتها في الدار المذكورة لأخيها بثمان مائة وأربعين  
 ما اشتراه منها الأجنبي وذلك حال غيبة البالغة وعدم علمها بالبيع المذكور فلما حضرت  
 وعلمت بذلك أخذت الحصة المبيعة بالشفعة عند العقار فور العلم وأشهدت على ذلك بينة  
 شرعية فهل إذا ثبت وتحقق الوجه الشرعي أخذ البنت البالغة المذكورة الحصة  
 المبيعة بالشفعة فور العلم مستوفيا لشرائط الشرعية تثبت لها الشفعة ويقضى لها به

١٢٨١

٢٢

شرعا (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك مايورث عنه شرعا ومن جلة مات ترك دار معلومة وترك ولدين وبنتا بالشفعة واحدا الولدين المذكورين قاصر فباع الولد الاخر المبالغ حصته في الدار المذكورة لرجل آخر بدون علم البنت المذكورة فلما علمت البنت المذكورة بالببيع طلبت الاخذ بالشفعة مستوفيا شروط الطلب فهل تسكون مقدمة على المشتري المذكور ولو كان جارا حيث كانت الدار باقية على الشيوخ للورثة

شعبان

١٢٨١

١٣

المذكورين (اجاب) يقضى للشرىكة المذكورة بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والافلا ويقدم الشريك على الجار فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت من امرأة وعن ابن وبنت من امرأة أخرى وعن ابنة واحدة ترك مايورث عنه شرعا دارا فباع أحد الابنتين نصيبه من الدار لامة بدون علم باقي الورثة وبعد مضي نحو عشرة أيام من وقت البيع علم الابن الاخر بالبيع والابن وفور علمه بالجلس أخذ بالشفعة وأشهد شاهدين وتوجه الى الدار وفور ذلك وأخذ بالشفعة وأشهد أيضا أهل والحال هذه يكون له حق الاخذ بالشفعة ويقاسم المشتريه فيما اشترته (اجاب) يقضى لاحد الشركاء المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وتثبت الشفعة أيضا للمشتريه

ربيع الثاني

١٢٨٢

١٨

حيث كانت من الشركاء فيقضى بالخصصة المبيعة نصفين بين الشفيع اذا توفرت شرائط شفعتها وبين المشتريه حيث لا مانع ولم يأخذ باقي الشركاء اما اذا أخذوا بالشفعة أيضا فتقسم بينهم جميعا على عدد دروسهم ما عدا البائع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا وبني فيها بناء ولم يعلم جاره بشرائه لتلك الدار وطلب أخذها بالشفعة حين علم وتوفرت شروط الشفعة فهل اذا حكم للشفيع بالشفعة ماذا يكون الحكم في بناء المشتري الذي أحدثه في الدار المذكورة (اجاب) الحكم في بناء المشتري ان يأخذه الشفيع بقيمته يستحق القلع أو يكاف المشتري ثلعه كما في الغصب والله تعالى اعلم (سئل) في دار بيعت في درب غير نافذ مملوك بمجاعة مخصوصين فهل يكون لكل واحد من أهل الدرب المذكور الذي داره أسفل من الدار المبيعة بحيث يمر عليها الشفعة في الدار المذكورة ويكون الملاصق للدار المذكورة الذي باب له للدرب المذكور شريكا في الشفعة ولا يتقدم على غيره من الشركاء

شعبان

١٢٨٢

٦

المذكورين واذا سلم هذا الرجل شفعة قبل القضاء له بها يكون لمن بقي أخذ الكل (اجاب) الشريك في الطريق الخاص مقدم في الشفعة على الجار الملاصق فيقضى للشرىكة في الطريق الذي لا ينفذ جميعهم بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يكون الملاصق للبيع مقدم ما عدا على باقيهم والحال ما ذكر اذا لم يكن شريكا في نفس المبيع واذا سلم أحدهم قبل القضاء له يقضى به لمن بقي بشرط طلب كل منهم عند العلم بالبيع واثنان لا عند العلم بالتسليم أخذ جميع المبيع بالشفعة فلو طلب أخذ البعض في طلب المواثبة أو الاشهاد بطلت شفعتها على ما في رد المختار من كتاب الشفعة والله

١٢٨٢

٨

تعالى أعلم (سئل) في داره لاصقة لاخرى ومهرها من ابيع مالها انصفاً من اجني  
 بثن معلوم فلما علم صاحب الدار الاخرى بالبيع والثن اخذ الحصة المذكورة بالشفعة  
 فور علمه واشهد عند العقار ايضاً فهل حيث الحال ماذ كر يحكم له باخذ الحصة المذكورة  
 بالشفعة (اجاب) يقضى للرجل المذكور بالشفعة ان يكونه شر يكافي الحقوق وجار اذا  
 توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في ابعادية عشورية  
 شرعة بين ايتام وامهم معلومة لهم جميعاً على سبيل الاشتراك فباعت امهم بعض  
 نصيبها لاشاعرجل آخر غير شريل فيها بثن معلوم فهل اذا كان للايتام وصى شرعى  
 يكون له الاخذ بالشفعة للايتام اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها وهل اذا وكل  
 في الطلب بين يدى القاضى انجزه عن المخرصة مع المشتري لكبر سنه وكونه لا يحسن  
 الدعوى يكون له التوكيل في ذلك مع المشتري ولا يتوقف على رضا الخصم لوجود العذر  
 المذكور (اجاب) نعم لا وصى المذكور الاخذ بالشفعة للايتام اذا توفرت شرائطها  
 وانتفت موانعها وله التوكيل بالخصوص ولا يتوقف على رضا الخصم مع قيام العذر والله  
 تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك بعض دار بطريق الارث من والدها فغابت مدة ثم  
 حضرت فوجدت بعض شرائها في الدار المذكورة باعوا نصيبهم بمبلغ معلوم بتغير علمها  
 فأنذرت بالشفعة واستوفت شرائطها الشرعية فامتنع المشترون من تسليمها لجناب  
 الذى اشتروه من الدار المذكورة فهل يكون لها الاخذ جبراً عنهم وليس لهم الامتناع من  
 تسليمها ما اشتروه من الدار المذكورة بالثن الذى اشتروه به واذا طلبت من أخيها الذى لم  
 يبيع شرأ نصيبه منها واتفق معها على ذلك وأخذ منها بعض الثمن ثم باع لغيرها وأخذت  
 بالشفعة ايضاً فور علمها مع استيفاء الشروط يكون لها ذلك (اجاب) نعم يقضى  
 لتلك المرأة بالشفعة والحال ماذ كر اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك حصة معلومة في عقار بيعت منه حصة اشتراها اثنان  
 لم يكن لهما في العقار المذكور ملك فلما علم هذا المالك للحصة المذكورة بالبيع طلب  
 الشفعة طلب موثبة على الفور ثم طلب الطلب الثانى وهو طلب الاشهاد عند العقار على  
 الفور ايضاً واشهد عليه ثم طلب الطلب الثالث عند القاضى وادعى على المشتريين  
 المذكورين بحضرة البائع المذكور وصحح دعواه لدى القاضى وكتب القاضى دعواه  
 بحضور المشتريين والبائع وطلب الشفيع من القاضى سؤال المدعى عليه ما قل جميعاً بشئ  
 حتى مات أحد المشتريين المذكورين ومضى ثلاث سنين من يوم كتب الدعوى  
 المذكورة عند القاضى ولم يحصل من الشفيع المذكور تسليم للشفعة ولم يحصل من  
 المشتريين ولا من أحدهما بناء في الحصة المذكورة المشتراة ولا غراس ولا غير ذلك  
 والا تيريد الشفيع الزام المشتري الحى وورثة المشتري الثانى الميت بالجواب والتسليم  
 فهل يجاب لذلك ولا يضر التأخير الذى حصل بعد الطلب عند القاضى لاسيما أن التأخير

١٢٨٢

١١

ذى الحجة

٢

١٢٨٢

محرم

٢٣

١٢٨٣

١٢٨٣

٥

رجب

١٢٨٣

١٢

١٢٨٣

٢١

شوال

١٢٨٣

٢٢

عند القاضي بسبب تعنت المشتريين في اعطاء الجواب وماذا يكون الحكم (اجاب) نعم  
لا يضر التأخير بعد طلب الخصومة عند القاضي على الوجه المستطور والحال ما ذكر بالسؤال  
ويقضى للشفيع معهما والحال هذه بعد تحقق شرائطها حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل وولدي أخيه لهم أرض زراعية أميرية خراجية من أراضى بيت المال  
لكل واحد فيها الثلث شاءا فاسقط أحدا لآخرين نصيبه منها لا جنى اسقاطا صحيحا فإذا  
فهل إذا طلب باقي الشركاء في الأرض أخذه بالشفعة لا يجب لذلك ولا يثبت له فيها حق  
الشفعة والحال هذه (اجاب) لا تثبت الشفعة الا في عقار ملك بعوض فلا تثبت في  
اسقاط منفعة الاطيان التي آتت لبيت المال لعدم ملك المسقط والمسقط له في عينها  
وانعدام التملك في العين اصل بل المالك هو المنفعة فلا تجرى فيها الشفعة وقد صرحوا  
بعدم جريان الشفعة في الاراضى السلطانية التي آتت لبيت المال عند تصرف المزارعين  
فيها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مختربة مشتركة بين جماعة اشترى نصفها رجل من  
بعض الشركاء ولم يأخذ البعض الآخر بالشفعة ثم اشترى رجل آخر ثمانية قراريط وكسور  
ولم يأخذ منه المشتري الاول بالشفعة وكذلك مالك الباقي وهو الثلاثة قراريط وكسور  
ليكن المالك المذکور يدعى أن له شركاء في القراريط المذكورة ويريد أن يأخذ من  
المشتري الثاني قيراطين بالشرا بثلث الاصل وان لم يسلم له في ذلك يسقط شركاه  
على الاخذ بالشفعة بزعمه ولم يعلم له شركاء فيما يخصه من القراريط ومضى على ذلك نحو  
أربع سنوات فهل والحال هذه لاشفعة للمشتري الاول ولا مالك الثلاثة قراريط وكسور  
حيث لم يأخذ بالشفعة فور علمهما ولا عبرة بدعوى مالك القراريط ان له شركاء المبردة  
عن الاثبات وهل اذا ثبت أن له شركاء في القراريط وكانوا في المدة المذكورة يعلمون  
البيع والثلث ولم يأخذوا بالشفعة ومضت تلك المدة لا عبرة بدعواهم ولا شفعة لهم (اجاب)  
نعم لاشفعة للمشتري الاول فيما بيع ثانيا ولا مالك الثلاثة قراريط وكسور المذكورة  
والحال ما ذكر بالسؤال لسقوط شفعتهم بالتروك ولا عبرة بدعوى المالك ان له شركاء فيما  
يملكه ولا لشركائه ان ادعوا بدون اثبات الملك بطريق شرعي واذا ثبت ملكهم فلا شفعة  
لهم أيضا حيث تركوا الاخذ بها مع علمهم بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك  
أرضاً وبناء ملاحظين ابنا وأرض لرجلين آخرين تلاصقا تاما بحيث ان باب بناءه يفتح  
في أرضهما فيباع الرجلان أرضهما وبناءهما من رجل لم يكن له ملك في تلك الجهة فلما  
علم هذا الجار الملاصق بالبيع والثلث وهو واقف في الارض المبيعة عند بناءها قال فو ر  
عليه بذلك بحضرة أناس كثيرين أخذت بالشفعة قاصدا بذلك طلبها أو أشهدهم عليها فهل  
يقوم هذا الطلب مقام طلبة الموائمة والشهادو يكون له الاخذ به عند القاضي قبل  
فوات أو انه والحال ما ذكر (اجاب) اذا كانت تلك الأرض مملوكة الرقبة للمالكها  
ليست سلطانية وباعها وحين علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن وهو واقف فيها أخذها

بالشفعة فوراً وأشهد المحضرين على ذلك ثم طلب عند القاضي يقضى له بالشفعة إذا  
توفرت شرائطها وانتفت موانعها والأفلا والاشهاد عند القاري طلب الموائية يقوم  
مقام طلب الموائية وطلب الاشهاد والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت داراً  
من مال مكتنحاً بثمن معلوم ووضعت المشتريه يدها على الدار المذكورة وعرض ذلك قبل  
البيع والشراء على الجار للدار المذكورة فبقي الشراء وعرض عليه أيضاً بعد الشراء  
بمحضوره دول من المسلمين مع بيان المشتري والثمن ولم يطلب الجار المذكورة بالشفعة  
ومكث به بذلك زيادة على سنة حتى هدمت المشتريه الدار المذكورة وبنتها والآن يريد  
الجار المذكورة أخذ الدار المذكورة بالشفعة فهل ليس له ذلك حيث الحال مذكور  
ويمنع من معارضة المشتريه المذكورة (أجاب) نعم ليس للجار المذكورة ذلك والحال  
مذكور وتبطل شفيعته بالسكوت بعد العلم المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في دار  
مستركة بين ثلاثة لكل ثلثها اشترى أحدهم داراً ملاحقة لها بمحضوره وأحد الشريكين  
الآخرين وعلمه بالثمن ثم بعد ذلك أراد حاضر البيع المذكورة أخذ الدار المبتاعة بالشفعة  
فهل حيث كان حاضر المجلس البيع ولم يأخذ بالشفعة في المجلس وأخرى الطلب بعد علمه  
بالثمن يوماً أو يومين لا شفعة له (أجاب) نعم لا شفعة لهذا الرجل المذكور إذا كان  
الواقع ما هو مستأنور والله تعالى أعلم (سئل) في أخوة مشتركين في منزل آل لهم بالارث  
من والدهم فباع أحدهم ما خصه وهو خمسة قراريط وخمانية أخرى وتسعة أناس من جزء  
بمبلغ وقدره عشرة آلاف قرش ولم أعلم أحدهم بالبيع وقدر الثمن طلب الشفعة حالاً  
فور علمه وأشهد على ذلك شهوداً ذهل والحال هذه يجب لذلك ويمنع الاجنبي من  
الاستيلاء على هذه الحصة وليس له إلا أخذ ما دفعه من طالب الشفعة (أجاب) إذا  
توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها يقضى للشفيع بها والأفلا والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل اشترى حصة في منزل فقامت امرأة من جيرانه وكانت رجلاً في طلب ذلك بالشفعة  
من المشتري بعد مضي عشرة أشهر من وقت البيع مع علمه هايل للثمن وسكوتها  
هذه المدة بلا عذر فهل تسقط شفعتها بالتأخير (أجاب) تأخير الشفيع طلب الموائية  
أو طالب التقرير مع علمه بالبيع وقدر الثمن والمشتري مسقط شفيعته بخلاف عندنا  
أما لو جهل الثمن أو المشتري فسكت الشفيع فلا تبطل في رد المختار من باب طلب الشفعة  
عن الخمانية أخبر بها فسكت قالوا لا تبطل ما لم يعلم المشتري والثمن كالذكر إذا استؤمرت ثم  
علمت أن الأب زوجها من فلان صح رد ما وبه أفتى التمرناشي في فتاواه اه فلا شفعة لهذه  
المرأة والحال هذه قول واحد والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين  
ملاصقة لدارين أحدهما مملوكة لرجل اجنبي والاخرى مملوكة لمرأة اجنبيه باع أحدهم  
شريك الدارين المتوسطة بين الدارين الملاصقتين لمصايبه فيها من الجار الملاصق من  
أحدى الجهتين بثمن معلوم فلما علمت المرأة الملاصقة دارها للدار المبيعة منها ثلث الحصة

٢٥ ١٢٨٥

ذى القعدة

٥ ١٢٨٥

محرم

٨ ١٢٨٦

صفر

٢ ١٢٨٧

مطلب لو سكت لا تبطل  
ما لم يعلم المشتري والثمن



بالبائع والتمن أخذت بالشفعة فور علمها بذلك وأشهدت عليها عند العقار الاشهاد الشرعي وتوجهت في وقتها عند القاضي وطلبت المشتري وخاصة له لدى القاضي وطلبت الشفعة طلب خصومة لكونه استلم المبيع وقبل تمام الحكم لها بالشفعة انصرفا من مجلس القاضي لمحاس آخر فسافر المشتري قبل مجلس القاضي الآخر فلما حضر من سفره طلبته ثانيا لدى القاضي فصار غر وحاول واستمر يحاول تارة وييسر أخرى ويهرب إلى أن مضى على ذلك أكثر من سنة والمرأة تشكى للحكومة والقاضي يشكى للحكومة من عدم حضوره فهل اذا حضر لدى القاضي واستوفت الشفعة شرائطها يقضى للمرأة بالشفعة في نصف الحصة المذكورة حيث كانت جارة للدار المبيعة فيها تلك الحصة الشائعة والمشتري جارا أيضا للمالاشريك فيها ولا في حقوقها ولم يأخذ الشريك في الدار بالشفعة بل سلم فيها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والخصومة من المرأة لدى القاضي وانما مضى المدة المذكورة من محالة المشتري في الحضور لتمام القضاء بالشفعة بعد الخصومة (أجاب) نعم يقضى للمرأة المذكورة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ولا يمنع من ذلك طول المدة بعد حصول طلب الاشهاد والخصومة لدى القاضي والحال هذه حيث لم يأخذ الشريك في المبيع بالشفعة وانما يقضى لتلك المرأة بالشفعة في نصف الحصة المبيعة لأن المشتري جارا أيضا فهو شافع والمشتري تثبت لمن اشترى أو اشترى له لا لمن باع أو بيع له أي وكل بالبائع والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة يملكون قطعة أرض خربة اصلها دار وتمتدمت باعوا الرجل اجنبي بتمن معلوم من الدراهم فلما علم جاراها بالبائع والتمن وهو جارم لاصق لها وظهر داره ملاصق للدار المبيعة والحائط مشترك بينهما مما أخذها بالشفعة فور علمه بالبائع والتمن وأشهد على الاخذ بالشفعة عند الدار المذكورة فهل يقضى له بالشفعة حيث تحققت شروطها واذا تعلل المشتري على الشفعين بان دار الشفعين لها باب من عطفة أخرى لا عبرة بعمله حيث كان ظهر دار الشفعين ملاصقا للدار المشفوعة لاسيما ان الحائط مشترك بين الشفعين والمشتري (أجاب) نعم يقضى للشفعين المذكورين بالشفعة اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها والا فلا ولا عبرة بعمل المشتري بان دار الشفعين لها باب من عطفة أخرى اذا لا يخرج عن كونها جارم وجود الملاصقة من احدي الجوانب على انه اذا كانت الشريعة بينهما في تلك الحائط مع ارضها على الشيوع يكون شريكا أيضا في الحائط وارضها بخلاف الشريعة في البناء فقط فيكون جارا لا غير ولو كان بابا في سكة أخرى نافذة أو غير نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم عقار مشترك بينهم استحقوه بالميراث عن مورثهم ثم باع بعضهم نصيبه منه لاجنبي عن الشريك بتمن معلوم بدون علم بعض الشر كاه فلما علم بالبائع وبعدم الدار التمن أخذ المبيع بالشفعة فور علمه فهل اذا توفرت شروط الاخذ بالشفعة وانتفت موانعها يقضى له بأخذ المبيع بالشفعة والحال هذه (أجاب) اذا توفرت شرائط الشفعة

١٢٨٧

١٩

ذى القعدة

٢

١٢٨٧

رجب

١٦

١٢٨٨

وانتفت موانعها في قضى الشفيع بها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي قلندنا باقادة  
مضمونها ان شخصها تلك قطعتى ارض عشورية قدرهما ثلاثمائة قدان في بلدتين باعها  
صفقة واحدة من آخر بثمان قدره مائة اجنبي يدينه ويجوار احدى القطعتين المذكورتين  
ارض عشورية معلومة لشخص آخر اخذ هذا الشخص احدى القطعتين المذكورتين  
المجاورة له بالشفعة بوجهها الشرعى فهل له ذلك بحصتها من الثمن ولا يضر تغريق الصفقة  
كلها فيهم من اطلاق عبارة العلامة ابن عابدين من الجزء الخامس من رد المحتار غرة  
١٥٧ ولا يمنع من ذلك كون الثمن عن القطعتين المذكورتين بجملة واحدة (اجاب)  
لا خلاف في المحكم لهذا الشفيع عندنا باقادة بالشفعة احدى القطعتين المذكورتين  
المجاورة له دون الاخرى اذا استوفيت شرائط الشفعة وانتفت موانعها حيث كانت  
احدى القطعتين المذكورتين منفصلة عن الاخرى ولا يمنع من ذلك تغريق الصفقة على  
المشترى لان الصفقة وان اتحدت فقد اشتملت على ما فيه الشفعة وعلى ما ليست فيه فحكم  
بها فيما ثبتت فيه اداء الحق العبد كما يستفاد ذلك صراحة مما نقله العلامة ابن عابدين  
في النمرة المذكورة عن درر البحار وشرح المجمع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى  
من آخر قطعة ارض زراعة عشورية مع ملوكة القدر نحو اربعة اقدنة بثم معلوم فيها  
ساقية بآلاتها بعد صدور ارض من الحكومة بالبيع والشراء وتحررت له حجة مشموله بختم  
القاضي ومضى على ذلك نحو عشرين يوما والآن يدعى الجار ان له الشفعة والحال انه حاضر  
في البلد وشاهد بالبيع ولم يمنع مانع من الاخذ بالشفعة وقت البيع فهل اذا لم يأخذ  
بالشفعة فور علمه بالبيع وتدار الثمن ولم يشهد على الاخذ بها والحال ما ذكر تسقط شفيعته  
ويمنع من المنازعة والمعارضة للشترى المذكور (اجاب) لا شفعة للجار المذكور في تلك  
الارض حيث ان الاخذ بالشفعة مع علمه بالبيع للشترى المذكور وقد راعى الثمن وتسقط  
الشفعة بذلك والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون ارضاء عشورية باع اثنان من  
الشر كاه نصيبهما فيها الرجل اجنبي غير احد الشر كاه من غيبته وعلم بالبيع واخذ المبيع بالشفعة  
فرد علمه بالبيع وبالثمن الذي بيعت به فهل والحال هذه اذا ثبت الشفيع اخذ المبيع  
بالشفعة فور علمه بالبيع وبالثمن يحكم له بها حيث لم يعلم الشرىك المبيع المذكور الا بعد  
حضوره من غيبته (اجاب) يقضى للشفيع المذكور بالشفعة اذا توفرت شرائطها  
وانتفت موانعها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان عشورية  
وبجوارها اطيان عشورية مجاورة لها جوار ملاحة لرجل آخر فباعها لاجنبي بثمان  
معلوم قبل ان الجار ذلك من البائع فطلب الشفعة فوروا واشهد على البائع الاشهاد اللازم  
اكونه اقرب اليه من المشتري ومن الاطيان المبيعة والاطيان كانت في يده وقت الاشهاد  
ثم توجه الشفيع الى جهة الاطيان فوجد قاضى الناحية فاخبره انه يريد التوجه الى

١٢٨٩ ١  
مطالب يقضى بالشفعة في  
بعض المبيع اذا لم يكن  
الشفيع شفعيا في باقيه

جمادى الثانية

١٢٨٩ ١٤

شعبان

١٢٨٩ ٢١

الاطيان المذكورة ولم يقيم دعوى حينئذ فهل اذا كان الامر كذلك لا تسقط شفعة الشفيعم بالاخبار للقاضي بعد طالب الموائمة فورا والاشهاد على البائع الذى كان العقار في يده حيث لم يوجد تأخير لطالب المخصوصة شهرا بعد ذلك ولا عبرة بتعلل المشتري بان الشفيعم أخيرا تقاضى قبل الاشهاد على الاطيان المذكورة ويكفى الاشهاد على البائع المذكور حيث كان اقرب من المشتري والعقار (اجاب) حيث توفرت شرائط الشفعة وانتفت موانعها بقضى الجار المذكور بها والا فلا ومجرد اخبار القاضي بعد الطلب والاشهاد على البائع على هذا الوجه بأنه يريد التوجه الى الاطيان لا يسقط الشفعة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا باعها لآخر بمن معلوم وبجوار الدار داره مشتركة بين أخوين مجاورة للدار المبيعة فلما علم أحد الأخوين المذكورين ببيع الدار المذكورة ترك حقه في الاخذ بالشفعة ولم يعلم الاخ الآخر بالبيع المذكور طلب الشفعة في الدار المبيعة فورد عليه بالبيع وقد راعى الحال هذه يكون للاخ الثاني المذكور حق الشفعة في الدار المبيعة المذكورة ويكون طلبه صحيحا شرعا ولا يمنعه من ذلك عدم طالب أخيه المذكور ويكون للاخ الثاني المذكور أخذ جميع الدار المبيعة بالشفعة وما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) نعم يقضى للاخ الثاني المذكور بالشفعة في جميع الدار المبيعة اذا أخذها جميعا بالشفعة عند توفرت شرائطها وانتفاء موانعها ويسقط حق أخيه فيها بتركه بعد العلم واسقاطه قبل القضاء له بها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار أراد بيعها فعرضها على جيرانه فامتنعوا من أخذها وقالوا له بها من شئت فاشترها رجل أجنبي مع علمهم بالبيع والتمن وكتب اشهاد وقضى بمحضرة جماعة من المسلمين وحضور الجيران ولم يطلب أحدهم الشفعة حالا بل بعد مضي مدة تنزف عن أربعين يوما طلب أحد الجيران الحاضرين وقت البيع مع علمه بالمشتري وبمقدار الثمن أخذها بالشفعة فهل له ذلك بعد علمه وكرهه هذه المدة أم لا (اجاب) لا يقضى للجار المذكور بالشفعة ان كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون ستمين فدانا أطيما عشرة ية فيها أشجار وبناء سواق لكل منهم قدر معلوم شائع في ذلك ليس يفرزوا فباع أحدهم نصيبه في ذلك لشخص منهم بمن معلوم قبضه منه بمحضرة هرد من جيرانهم وصلى على قاصره نصيب شائع في ذلك وتسهل البيع بالحكمة الشرعية بعد وقوع البيع بين المدة ببيع بمدة قدرها شهران والآن قام الوصي الذي كن مشاهدا للبيع يزعم ان القاصر احق بالشفعة في المبيع فهل والحال هذه يمنع من طلب الشفعة شرعا للقاصر ولا عبرة بما يزعم واذا توفرت شرائط سماع ما يزعم وانتفت موانعه يكون له كل المبيع أو ما يقابل نصيب القاصر وما يكون الحكم الشرعي (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان وصي القاصر كان حاضرا يعلم البيع من أحد الشركا وهما داران لم يأخذ بالشفعة لمجرد المذكور الذي هو أحد الشركا حتى

١٢٩٠

٣٠

شعبان

١٢٩٠

١٦

جداى الثانية

١٢٩٠

١٣

محرم

١٢٩٦

١٧

مضى شهر أن لا يكون له الأخذ لمجوره المذكور بالشفعة بل يسقط حق القاصر من  
الشفعة على قول الامام وأبي يوسف ولو كان الثمن مثل القيمة أو أقل خلافاً لمحمد لتصرفهم  
بان الخلاف بينهم في السكوت عن طلب الشفعة كالخلاف في التسليم أما إذا لم يوجد  
ما يقتضي المنع من اخذها بالشفعة فإنه يقتضي للقاصر بالشفعة إذا توفرت شرائطها وانتفت  
موانعها وكذا يفتي المشتري بالشفعة لكونه شريكاً كالأصغر إن لم يسلم للشريك في الكل  
والأفالمشترى أصالة إذا كان شفعياً لا يحتاج إلى الطلب كما في الخاتمة إفادته في رد المختار  
من آخر باب ما ثبتت هي فيه وهي على عدد الرؤوس لا على قدر الانصباء عندنا خلافاً  
لشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من نظارة الحفانية  
مضمونها وردت إفادة من حضرة قاضي أفندي المنصورة بخصوص ما صار في مادة الاطيان  
العشورية المبيعة من حضرة محمد صادق بك لا آخر وحصل العرض من شخص يسمى محمد  
سليمان العريان بأخذها بالشفعة لكونها مجاورة لراضيته الخراجية وحضرة قاضي  
المديرية قال بعدم جواز الشفعة في مثل هذه الحادثة لأن الاطيان الخراجية ليست  
مملوكة والمزارعون فيها لهم حق المنفعة فقط ورام الاستفتاء من فضيلتكم عن ذلك  
فالامل الافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي في هذه المادة لإجابة القاضي عما رغبه  
(أجاب) وردت إفادة سعادتكم ومعها مكتوبة حضرة قاضي أفندي المنصورة بقصد  
الافادة عما يقتضيه المحكم الشرعي فيما قاله حضرة القاضي المذكور من عدم جواز  
الشفعة لصاحب منفعة الأرض الخراجية المصروفة بها فيما يبيع من الأرض العشورية  
المملوكة المجاورة للأرض الأولى لأنها ليست مملوكة لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة  
فقط والذي يقتضيه المحكم الشرعي في ذلك هو كما أفاده حضرة القاضي الموصى إليه بناءً  
على أن أراضي مصر الخراجية آلت لبيت المال فهي سلطانية وعليه العمل من  
قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته من نظارة الحفانية  
حاصلها بناءً على ما تقر من هذا الطرف قد وردت مكتوبة فضيلتكم بأنه لا تجوز الشفعة  
لصاحب الأرض الخراجية المصروفة بها فيما يبيع من الأرض العشورية المملوكة  
المجاورة للأرض الأولى لأنها ليست مملوكة لمزارعيها بل لهم فيها حق المنفعة فقط كما يقتضيه  
المحكم الشرعي بناءً على أن أراضي مصر الخراجية آلت لبيت المال فهي سلطانية  
وعليه العمل من قديم الزمان فلا شفعة بها ولا فيها وحيث مما توضح بلائحة  
اصلاحات المالية المدرجة بمجموع اللوائح وصايرها أمر عال أنه يجوز لأرباب  
الأراضي الخراجية التصرف فيها بالهبة والتوارث واسقاط المنفعة والوصاية والايقاف  
بعد الاستئذان وصدور أمر عال بذلك فتأمل أنه بعد اطلاع فضيلتكم على اللائحة  
المذكورة وتقدير كون صاحب الاطيان الخراجية المذكورة دفع مقابلتها بكم  
بالافادة عما إذا كان مع ما ذكر يجوز الأخذ بالشفعة لأصحابها أم لا (أجاب) وردت

مكتوبة سعادتك وما بها صار معلوما والافادة بما ترضيه الحكم الشرعي في هذه  
المادة قد سبقت مكتوبة سعادتك عنه في ١٠ الجاري وقيدت في كتاب الشفعة من هذه  
الافتاوى بهذا التاريخ حسب الموضح وما اشير عنه الآن من طرف سعادتك لا يترتب  
عليه تغيير الحكم الشرعي اذ المدار في ثبوت حق الشفعة بما يشفع به انما هو على ملك  
رقبة الارض لمن هي في يده ونحو جهات كونهما بين المال وبمجرد دفع المقابلة  
المهكي عنها بتقدير وجوده لم يحصل ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك رقبة  
ارض مجاورة لارض يملكه رقبتها رجل آخر من جهات الثلاث اراد مالك الارض  
الاولى بيعها من رجل آخر اجني ليس جار لها ولا شريك فيها ولا في حقوقها فهل اذا  
حصل بيع تلك الارض منه بأرض أخرى يملكه للشترى يكون للجار المذکور أخذها  
بالشفعة ودفع قيمة ما اشتراها به من الارض الاخرى جبراً على المشتري اذا توفرت شرائط  
الشفعة وانتفت موانعها ويحكم له بذلك (اجاب) نعم للجار المذکور أخذ الارض  
المجاورة له التي يبيع بارض أخرى يملكه للشترى بالشفعة بقيمة تلك الارض التي جعلت  
تخاوقت الشراء اذا توفرت شرائطها وانتفت موانعها ويقضى له بذلك جبراً على المشتري  
والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اشخاص أحدهم مسلم والاخران  
ذميان اشترى كوا في طاحونة هو اكل منهن ثلثها على الشيوع فباع المسلم حصته  
لأعرجين مسلمين بما تسمى بمتروصرة فيها دراهم مجهولة الصنف والعدد وحرت حجة شرعية  
بهذا البيع وقبل ان يبيع هذا الشريك حصته عرض شراءها على شريكه فامتنع ان  
الشراء وقال له بعها لمن تحب فباعها لهذين المشتريين وشريكه يعلمان ذلك وبعد البيع  
وتحريجته توجه المشتريان الى الشريكين وأخبراهما بالبيع والثن فطلب الشريكان  
منهما أن يشتريا حصتهما أيضاً باربع مائة بينتوفاني المشتريان لعدم قدرتهما على ذلك ثم  
بعد مضي أيام اراد الشريك ان ياخذ الحصة المبتاعة بالشفعة وادعيا ان ثمنها مائة  
بينتوفاني وان ما في الهرة المجهولة عشر ونقرش من النحاس فهل علمهما بالبيع والثن  
وتركهما الاخذ بالشفعة وقتئذ مع طلبهما من المشتريين ان يشتريا حصتهما أيضاً  
يسقط الاخذ بالشفعة (اجاب) علم الشفيع بالبيع وقدر الثمن بعد تمامه وتركه  
الاخذ بالشفعة وقتئذ مانع من الاخذ بها وبطل لها وهذا على فرض بيان المشتريين  
لشريكين مقدرا ما في الهرة كما أنه لا يتأني الحكم بالشفعة مع جهالة الثمن بوجوده  
مجهولة القدر ومشار اليها على فرض بقاء جهات الثلاث والافتاء بالشفعة للشريكين  
المذکورين والحال ما ذكر بدون اسبقها شرائطها وانتفاء موانعها والله تعالى اعلم  
(سئل) بافادة من مدير الجيزة مضمونها المرجو من فضيلتكم بعد الاطلاع على السؤال  
المسطر باعلى هذه الشقة افادة الحكم الشرعي وصورة السؤال المذکور ما قولكم في مالك  
للمنفعة اطميان خراجية اميرية بموجب حجة بيد من احدى الجهات الشرعية وهذا المسالك



المذكور اسقط حق منفعته في الاطيان المذكورة لاخر في نظير مبلغ معلوم ومسمى  
التقاضي بينهم ما وتحررت بذلك حصة المسقط له من احدى الهاتم الشرعية وثلاث الاطيان  
بماورة لاطيان أخرى خراجية اميرية بيد آخر فقام هذا الاخر الذي بيده الاطيان بماورة  
بريد أخذ الاطيان المسقط منفعته المذكورة بماورة لاطيان به بالشفعة فهل تجرى  
الشفعة في تلك الاطيان الخراجية الاميرية المسقط منفعتها ولا (اجاب) لا شفعة شرعا  
في اسقاط منفعة الاطيان الخراجية الاميرية اذ هي ليست المال فليس لمن له ارض  
بجوارها سواء كانت مملوكة الرقبة له او خراجية اميرية اخذها بالشفعة اذا اسقطت  
منفعتها لغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا في درب غير نافذ ولها جاران  
متلاصقان مشتركان في الطريق المذكور فباعها مال الكهالا احدا الجارين المذكورين  
بثمن معلوم فلما علم الجار الاخر بالبيع وقدر ان يبيع وقدر ان يبيع ففور عليه بالبيع  
المذكور طلب مواثبة واشهاد فهل والحال هذه يكرز له الاخذ بالشفعة ويقضى لهذا  
الجار الشر يك في الطريق بالشفعة في نصف الدار المبيعة حيث اخذ بالشفعة في كلها  
واستوفيت شرائطها ويكرز في النصف الثاني الشفعة للشري ايضا حيث كان مساويا  
لمن اخذ بالشفعة في النصف في النصف المذكور الجوار (اجاب) نعم يقضى للشر يك في  
الطريق المذكور بالشفعة في نصف هذه الدار اذا استوفيت شرائطها وانفتحت موانعها  
والا فلا كما ثبتت الشفعة في نصفها الاخر للشري حيث كان شفعيا لها ايضا مساويا  
للشر يك الجار المذكور ولم يسلم للاخر والله تعالى اعلم

١٢٩٨

٨

جادي الاولى

١٢٩٩

٢٠

\*( كتاب القسمة ) \*

(سئل) في رجل توفي عن ورثة وترك اشياء ومن جاتهم ازروع مختلفة الجنس بغيطان  
متعددة فانقسموا التركة وقوموا الزروع بثمن معلوم اتفقوا عليه واختص كل واحد  
بغيط بقيمة التي قوم بها بمعرفة ومعرفة أهل الخبرة واستولى عليه ثم بعه - وذلك بمدة  
ايام طلب بعض الورثة نقض القسمة وابطال التقويم الصادر فيها واعادتها ثانيا فهل  
لا يجابون لذلك حيث كان ذلك برضاهم واختيارهم وكل منهم بالغ عاقل رشيد  
(اجاب) بعد صدور القسمة صحيحة لا يجاب احدا المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي  
كغير فاحس والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة تقاسموا تركة مورثهم وقبض كل  
منهم ما خصه ثم بعد مدة مات احدهم فاراد الاخر ابطال القسمة فهل حيث وقعت القسمة  
صحيحة لا يجاب احدا المتقاسمين لنقضها واذا اعلن مريدا ابطال بان ما وقع فيه القسمة  
لا يخص المورث الاعلى يريد بذلك زيادة نصيبه لا يجاب لذلك حيث اعترف وقت القسمة  
بان ذلك موروث عن المورث الاعلى (اجاب) صرح الزباني وغيره بان الاقدام على القسمة  
اعتراف بان المقسوم مشترك فلا يجاب احدا المتقاسمين لنقض القسمة ولا تسمع دعواه  
بذلك كما افاده الخبر الرمي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له نصف مكان قابل للقسمة

ذي الحجة

١٢٦٤

٨

١٢٦٤

١٨



ونصفه الآخر لرجل آخر وكل منهما ينتفع بنصيبه بعد القسمة أكثر مما كان ينتفع به  
 قبلها فهل إذا طُلب أحد الشرّكين قسمة المكان المذكور يجب لذلك قهر راع  
 شرّيكه الآخر (أجاب) نعم يقسم المشترك بطلب أحد الشرّكا إن انتفع كل بحصته بعد  
 القسمة من جنس الانتفاع الأول والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة  
 لكل منهم فيه حصّة معلومة ولا يسح سكتي جميعهم فهل إذا طُلب أحد الشرّكا قسمة  
 بالمهاياة بالزمان يجب لذلك (أجاب) الأصح أن القاضى يهاين بين الشرّكا مجزئاً  
 بطلب أحدهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل فلاح كان له أخ أمي والفلاح يزرع  
 جانب أوسية من الملتزم بالايحار فغلات الملتزم وصار الفلاح يزرع الأرض ومكنه  
 المحاكم منها لاحتلالها عن الملتزم وأخوه الأمي في معيشة وحده ولم يزرع من الأرض  
 شيئاً ثم مات الأمي وترك ابناً ومات الفلاح عن أولاد فتنازع ابن الأمي أولاد الفلاح  
 مريد ما قسمتهم في الأرض المذكورة فهل لا يجب لذلك لاسيما أن الأمي لم يضع يده على  
 شيء من الأرض المذكورة ولا أولاده لا بأنفسهم ولا بولايهم بوجه من الوجوه الشرعية  
 (أجاب) نعم لا يجب ابن الأخ الأمي لقسمة الأرض المذكورة والحال هذه والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك داراً سكنوها بعده من غير قسمة حتى مات  
 كل منهم عن ورثة ومنهم غائب في محل معلوم فهل إذا أراد الحاضرون القسمة يغيران  
 الغائب وتوكله لا يسوغ لهم ذلك وإذا تعدى بعض الورثة وأدخل حصّة من تلك الدار في  
 داره لا يسوغ له ذلك ويجب برّ على ردهما حتى تقسم (أجاب) إذا برهن الورثة على موت  
 المورث وعدد الورثة وفيهم غائب كان للقاضي أن يقسم العقار حيث كان في أيدي  
 الحاضرين وينصب قابضاً لنصيب الغائب وليس لأحد الورثة أخذ شيء من العقار  
 المشترك وأدخله في داره الخاصة قبل القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما  
 دار كبيرة ينتفعان بها سوية كل على حدة ودار أخرى صغيرة ينتفع بها أحدهما فقام أحد  
 الشرّكين مدعيًا صدور القسمة بينهما في الدارين معا وأنه قد استوفى شرّيكه جميع  
 نصيبه في الدار الكبيرة مع الدار الصغيرة والحال أن نصيب المدعي به جله بناء على  
 وسفل زائد عن نصيب الآخر زيادة فاحشة فهل تنقض هذه القسمة لعدم وجود المعادلة  
 فيها (أجاب) إذا وقعت القسمة في العقار المذكور بالقضاء وظهر فيه غبن فاحش لا يدخل  
 تحت التقويم بطلت اتفاقاً ولو وقعت بالتراضي بطلت في الأصح وسمع الدعوى بذلك  
 إن لم يقرب بالاستيفاء والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة لا تقبل القسمة  
 وكل من الشرّكا يريد مضارة شرّيكه فهل إذا طُلب بعض الشرّكا المهاياة وسكنها  
 بالاشهر على حسب الملاك يجب لذلك شرعاً (أجاب) يجب طالب المهاياة من الشرّكين  
 في الدار المذكورة ويجب برّ الممتنع منهما على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في دارين  
 أحدهما ثلثاها وقف والباقى ملك للنّاظر على الوقف المذكور والآخرى فيها أحد

٢٢ ١٢٦٥

جمادى الاولى

٢٢ ١٢٦٥

جمادى الثانية

٩ ١٢٦٥

١٢ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

١٣ ١٢٦٥

وعشرون قيراطا وفقا والباقي ملك للناظر المذ كور ايضا ويريد الناظر القسمة وتعيين المالك  
من الوقف فهل يجاب لذلك أم لا (اجاب) اذا وقف شخص حصته في عقار كانه يكون  
للقاضي مع الواقف افرازا المالك من الوقف وتميزه عنه كما في الدر ومنه يعلم جواب السؤال  
اذا لفرق بين الناظر والواقف في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في أخو بن شريكين في  
طين ودار ومواشي وسواقي وغير ذلك فاقسمما جميع ذلك كله من مدة سبع سنين واختص  
كل منهما بما يستحقه وصار كل ينتفع بحصته وحده على الخصوص وحصل لاحدهما يسر  
ور واج فهل اذا اراد أخوه أن يرجع وينتقض القسمة ويشاركه فيما جدد واشتراه من المواشي  
لا يجاب لذلك حيث كانت القسمة السابقة ثابتة بالوجه الشرعي (اجاب) لا يجاب أحد  
الاخوين على أن يشارك أخاه فيما بيده من المال الخاص به وليس لاحدهما انتقض القسمة  
بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ربيع منزل ونصف قيراط في ناحية  
طنس فادنا فوقعت القسمة بينه وبين شركته وأخذ أدل من نصيبه في جهة الخراب بالقهر  
والغلبة عنه بواسطة المحم كمن الذي كان موجودا هناك فهل اذا ثبت ذلك بالبينات الشرعية  
يكون للشريك الرجوع في القسمة ويأخذ ما يخصه بالوجه الشرعي في المنزل المذ كور يقول  
أدل الخبر (اجاب) اذا ظهر عين فاحش في القسمة وهو ما لا يدخل تحت التقويم فان  
كانت بقاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي مقيد بالعادل ولو وقعت بالتراضي تبطل  
ايضا في الاصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجلين مشتركين مناصفة في صهر يجع معدا لصب الماء فطالب أحدهما من الآخر أن  
يكثرى منه حصته أو يكرهه أو يهاياه فابى الا القسمة والحال أن الصهر يجع تمكن قسمته من  
غير ضرر وقسم من له في البلدة فهل يجع الممتنع على الذكر أو الاستكراه أو المهاداة أو يجاب  
للقسمة حيث كان ينتفع كل منهما بنصيبه من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كان  
الصهر يجع كبيرا فبالا للقسمة بحيث يكون منتفعا به بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي  
كان قبلها اتسم بين الشر يكتفي بطالب أحدهما والا يكن كذلك لا يقسم بينهما الا برضاها  
والله تعالى اعلم (سئل) في أربعة أخوة اشقاء ورثوا دارا من أبيهم واقسموها فاصاب  
اثنين منهم نصفها ووجه لهما في قسمهما رافق وبابا يخرجان منه والاثنان الآخران  
خذوا النصف الآخر فاقسماه بينهما سوية وصار المهر مشتركا بينهما مدة ست عشرة سنة  
ثم بعد المدة المذ كورة اراد أحدهما أن يمنع الآخر من المرور فهل ليس له ذلك (اجاب)  
اذا كان حق المرور لكل من الاخوين المذ كورين لا يكون لاحدهما منع الآخر منه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة بنين وترك دارين ثم مات كل من البنين  
عن ورثة قبل نسبتهم ما فاراد ورثة أحدهم الاختصاص بدار من الدارين المذكورتين  
فهل لا يجابون لذلك بل تقسم الداران بين سائر ورثة البنين بالقريضة الشرعية ويأخذ  
كل منهم ما كان يخص والده (اجاب) نعم لا يجابون لذلك بدون وجه شرعي حيث كان

جمادى الثانية سنة

الامر ما هو مذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اخوة فاقسموها مع ما فيها من الاراج بالتراضى بينهم فهل اذا ظهر أن أحدهم اخوة مغلوب في نصيبه ومغبون غلبا فاحشا لا يصح هذه القسمة ويكون للغبون غلبا فاحشا فسخها وابطالها واذا ادعى أحد الاخوة أن اباه باع له برج حمام في حياته وأنه اعترف ببعض الثمن وكان البيع والاقراء في مرض موت الاب لا يصح هذا البيع ولا الاقرار ويكون البيع موقفا على اجازة باقى الورثة وكذا الاقرار موقفا على تصديقهم حيث كان كل منهما للوارث في مرض مورثه (أجاب) اذا ظهر في القسمه غبن فاحش تنقض وان وقعت بالتراضى في الاصح والبيع للوارث في مرض الموت ولو بمنزل القيمة موقوف على اجازة باقى الورثة عند الامام وكذا الاقرار فيه موقوف على تصديق الباقي عند اصحابنا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ثلاثة اولاد ذكور وورثت بنتان ثم توفي احد الذكور وعن ثلاث بنات احداهن فاصرة وعن ولد فاصر وزوجة واقام زوجته وصيا على اولاده ثم توفي ثانیهم عن اخيه واولاد اخيه المذكورين واخوته ثم توفي ثالثهم عن بنتين فاصرتين وزوجة واقامها وصيا عليهما أيضا وعن اخيه والحال ان التركة لم تقسم وبعد ذلك قسمت بينهم بالشرع واخذ كل منهم ما خصه وصار يستغل ربه مدة سنتين ثم بعد ذلك حصل فيما خص بعضهم اتلاف فهل اذا اراد صاحب البعض المتلف الرجوع في القسمه وما اتلف يكون عليهم سوية لا يجاب لذلك والحال هذه (أجاب) بعد صدور القسمه صحيحة شرعا لا يجاب احد الشركاء لنقصها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في ارض مشتركة غرس في بعضها احد الشريكين فخلا فاراد شريكه الاخر ان يشاركه في هذا النخل فهل لا يجاب لذلك وما الحكم في ذلك (أجاب) قد صرح علماؤنا بأن احد الشريكين اذا بنى في الارض المشتركة وطلبها القسمه او احدهما قسمت ولكل ما وقع له من النصيب فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت والاهدم بناه واخذ انقاضه التي بناها الا انها ملكه ولا تخرج من ملكه من غير رضاه وتبقى على ملكه ويكون غاصبا حال البناء نصيب شريكه وشاغلا لملكه بملكه فيؤمر بالرفع ان طلب والغرس مثل البناء فالنخل المذكور ان غرسه وليس لشريكه في الارض مشاركتة فيه بدون ما يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان دارا بالميراث الشرعي عن والدهما فاقسمها بالتعديل ووضع كل يده على ما خصه وبناه من مدة ست سنين فهل اذا اراد احدهما ان ينقض القسمه المذكورة لا يجاب لذلك خصوصا ويبدأ احدهما وثيقة شرعية بالقسمه والتراضى والتخاص بينهما (أجاب) نعم لا يجاب احدا الاخرين لنقض القسمه بدون مسوغ شرعي حيث وقعت صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل خلف ثلاثة من الذكور قبل اغواوا كسبوا منفردين عن ابيهم في الكسب المذكور والعمل واشتروا بكسبهم عقارات واطيانا وغير ذلك لانفسهم بحجج تشهد لهم فهل اذا اراد

٢٦

١٢٦٥

رجب

٨

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

١٤

١٢٦٥

شعبان  
٢٧  
١٢٦٥

رمضان  
١٧  
١٢٦٥

٢٥  
١٢٦٥

أحدهم القسمة يجب لذلك ولا دخل لأبيهم في ذلك وانما خلقه (أجاب) ما اشتراه  
الأولاد لأنفسهم والحال ما ذكر مالك لهم فإذا أراد أحدهم قسمة نصيبه عن أخوته يجب  
لذلك حيث لا مانع من القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده ذكر وأنا  
وأنا وترك ما يورث عنه شرعا فاستقر الأولاد في معيشة واحدة مدة إلى أن حصلت قسمة  
بينهم وأخذ كل منهم نصيبه من تركته أبيه بالقرينة الشرعية وصاد كل منهم يتصرف في  
نصيبه على حدة مدة تزيد على خمس عشر سنة ثم بعد ذلك مات أحدهم عن أولاده البنين  
فأراد بعض الأخوة الرجوع على أولاد أخيه الميت متعللين بأن مات تركه أخوهم مشترك  
بينهم فهل إذا أثبت أولاد الأخ القسمة بين الأقسام وبين أبيهم الميت قبل موته  
واختصاصه بما يرثون مشاركتهم له فيه بالبدنة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه من تركته  
أبيه لا يكون لهم منازعة أولاد الأخ بعد ذلك لاسيما أن بعض الأخوة مقر ومترف بذلك  
وهل إذا كان للميت على أخوته دين بالبدنة الشرعية يكون لأولاده مطالبتهم به (أجاب)  
لوارث المتوفى المطالبة بما ثبت شرعا لمورثه من الدين وإذا تحققت القسمة الشرعية بين  
الأخوة لا يكون لأحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
يملكون بيدين كل بيت على حدة فاشترى رجل أجنبي قيراطين في كل منهما من أحد  
الشركاء على الشيوع والآن يريد القسمة وأخذهم إلى بيت منهما جبرا على الشركاء فهل  
لا يجب لذلك شرعا ولا يكون له جبر الشركاء على القسمة حيث كانا لا يقبلان القسمة  
(أجاب) نعم لا يجب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
أربعة بنين وعن زوجته من مدة سبع سنين أحدهم معزول عن والده لكونه من زوجة  
أخرى وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وأطيان زراعة وغير ذلك وعليه دين  
للناس فدفع الابن المعزول ما يخصه في الدين فهل يكون له أخذ ما يخصه في جميع ما تركه  
والده مما يورث عنه شرعا من الدار وغيرها (أجاب) يقسم جميع ما تركه المتوفى  
المذكور بعد أداء ما ثبت عليه من الدين على جميع ورثته بحكم القرينة الشرعية بينهم  
وليس لأحد الورثة الاختصاص بشيء زائد عما يخصه شرعا بدون تخصص شرعي وفي رد  
المختار من فصل في الحبس عن جامع الفصولين لو أرادت الورثة أداء دينه لتسقي تركته لهم  
فاتفقوا عليه وتكفوا قضاء دينه وانفذوا وصاياه من مالهم فلم ذلك ولو اختلفوا فالوصي  
بمعه الدين ووصاياه ولا يلتفت إلى قوله ثم قال وجاز لأحد الورثة استخلاص العين من  
التركة لأداء قيمته إلى الغرماء لا إلى الوارث الآخر وفيها عنه عليه دين غير مستقر  
فالحاضر من ورثته يبيع حصته لحصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لأنها ملك  
الوارث الآخر إذا الدين لم يستغرقه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين  
أثنين أحدهما فيه السدس وللآخر فيه الباقي فهل إذا كان البيت كبيراً يمكن قسمته  
أفرازاويكن انتفاع كل بنصيبه بعد القسمة وطلب أحدهما القسمة بالهاية بالزمان

سنة رمضان

بان يسكن في جميع المكان على قدر ما يخصه من الاشهر يجاب لذلك ولا يجاب واذا  
طالب الافراز وكان ينتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجيبه القاضي  
لذلك ويجبر الممتنع (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل  
بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول ويجاب طالب المهايأة بالزمان أو المكان  
ان لم يطلب قسمة الافراز قبلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصته في  
مكان مشترك بينه وبين آخرين قدرها السدس والمكان لا يقبل القسمة ولا يسع  
سكنى الجميع فارد صاحب السدس ان يسكن فيه ويقسمه بالمهايأة بالزمان كل خمسة  
أيام يسكن السادس او كل خمس جمع يسكن السادسة فهل يجاب لذلك (اجاب) يجاب  
أحد الشركاء للمهايأة بالزمان او المكان والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في بيت  
مشترك بين رجلين لأحدهما عشرون قيراطا وللآخر أربعة قيراط وهو قابل للقسمة  
بالافراز فطالب صاحب العشرين قيراطا قسمته فهل يجاب لذلك جبراً على صاحب  
الآخر (اجاب) يقسم المكان المذكور بطلب صاحب الكثير جبراً حيث انتفع  
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وان لم ينتفع الآخر لقلته حصته على ما عليه  
المعول والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة ثلاثة اقتسموا مائة كره أصولهم لهم اثلاثان  
فخل واشجار ودار وغير ذلك مما يورث شرعاً من نحو ثمانين سنة وزيادة وصار كل منهم  
يتصرف في فيما يخصه مع وجود الآخر المدة المذكورة من غير منافعة ثم مات كل منهم عن  
ورثة من مدة سنيين مضت فأردورثة أحدهم الا أن نقض القسمة التي صدرت من  
الأصل من قديم الزمان فهل لا يجابون لذلك شرعاً ولا تسمع دعواهم الغبن مع الإنكار  
بعد مضي هذه المدة (اجاب) اذا اقتسم الورثة التركة لا يجاب أحدهم ولا وارثه  
لنقض القسمة بدون وجه شرعي ولا تسمع الدعوى والحال هذه مع التمكن بعد مضي  
هذه المدة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة وحوانيت ملوكة لرجلين لأحدهما  
الثلثان وللآخر الثلث أراد أحدهما قسمة ما ذكر فهل يجاب طالب القسمة في الوكالة  
حيث كانت يمكن قسمتها ولا يجاب في الحوانيت حيث لم تكن قسمتها بالافراز  
ويتمهايان فيها واذا وكل أحدهما وكيلاً في خاصمة شريكه والنداعي معه وكان بالغاً  
رشيداً عن بحسب الدعوى وأي شريكه يجاب لذلك وليس له توكيله بدون رضاه  
(اجاب) يقسم العقار المشترك اذا كان قابلاً للقسمة بطلب ذي الكثير ويعتبر قبول  
القسمة في الحوانيت المذكورة بالنظر لعمومها لا لكل واحد على حدة لانها من جنس  
واحد فهي كليبوت من دار واحدة قال في الواقعات التوكيل من غير رضا الخصم  
والموكل صحيح مقيم لا يصح وعندهما يصح والغلبة أبو الليث كان يفتي بقولهما قال  
شمس الانة الخواني في ادب القاضى المفتى بخبر في هذه المسئلة ان شاء أفتى بقول أبي  
حنيفة وارشاء أفتى بقولهما قال رحمه الله تعالى ونحن نفتي أن الرأى الى القاضى أه

١٢٦٥

٢٩

ذى القعدة

١٢٦٥

٥

ذى الحجة

١٢٦٥

٩

ذى الحجة

١٢٦٥

٢٠

محرم

١٢٦٦

٩

جدد أحدهم في أرض شربة منه عمارة جسيمة فأراد الشرى كان بعد موت الباقي تسكين  
 وورثته قلع البناء وتسليم حصته ما خالية أو يأخذان ما يخصهما في الأرض والبناء  
 ولا يدفعان شيئا عمارة دفعه أخوهما في العمارة فهل لا يجبان لذلك وما الحكم في بناء  
 أحدهما الشرى كما في الأرض المشتركة من ماله لنفسه (أجاب) صرح علماؤنا بأن  
 الشرى ملك إذا بنى في الأرض المشتركة بركة يراذل باقي الشرى كما وظلت القسمة يقسم فإذا  
 وقع بناؤه في نصيبه فهم أو الأهدم وهذا إذا بنى باجبار وآلات هي له ولا يجبر وارث الباقي على  
 إعطاء شيء من بناء مورثه لشرى يكره بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 اشترى نصف دار من آخر من مدة سبع سنين ويده وثيقة بذلك ثابتة المضمون بالبينة  
 الشرعية فهل إذا أراد المشتري للنصف أن يقاسم شرى يكره في الدار المذكورة وكانت  
 تقبل القسمة يجاب لذلك ولا يكون لشرى يكره منه ما بدون وجه شرعى (أجاب)  
 يقسم المال المشترك يطلب أحدهما الشرى كما أن انتفع كل بخصته بعد القسمة وليس لأحد  
 الشرى كما منع شرى يكره من الانتفاع بخصته بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجلين لهما وكالة وحائوتان لأحدهما قيم الثلث وللآخر الثلثان فطلب صاحب  
 الثلث القسمة بأية الزمان أو المكان وأقام عنده وكيفية يقوم مقامه في ذلك مع  
 شرى يكره فهل إذا كانت قابلة لذلك يجاب صاحب الثلث إلى القسمة بالزمان أو المكان  
 ويقوم وكيفية مقامه في ذلك وللحاكم الشرعى إجابته في ذلك (أجاب) إذا لم يكن  
 المكان قابلا للقسمة الإفراز أو كان ولم يطالبهما من يجاب لهما وطلب أحدهما الشرى يكره  
 المهيأة بالزمان أو المكان أجابه القاضي لذلك وإن أبي الآخر ذلك والله تعالى أعلم  
 (سئل) في دار مشتركة بين ابني عم بالمراث الشرعى عن أصولهما الكل منهما نصفها  
 مات أحدهما عن ورثة قبل قسمتها والآخر أراد ابن العم المذكور الذي كان في النظام  
 قسمتها وأخذ كل ذي حق حقه فنفعه ورثة ابن عمه متعاليين بأنها قسمت سابقا فأنكر  
 دعواهم فهل إذا لم يثبت دعواهم القسمة بالوجه الشرعى يكون لابن العم مطالبتهم  
 بقسمتها بالطريق الشرعى وأخذ كل ذي حق حقه (أجاب) يقسم المشترك بطلب أحد  
 الشرى كما أن انتفع كل بنصيبه بعد القسمة إذا لم تثبت القسمة السابقة متوفية شرائطها  
 والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة مشتركة في دار اقتسموها قسمة إفراز من مدة  
 ست سنوات وكل وضع يده على ما خصه بالقسمة وبنى فيه وبعده ضي هذه المدة ادعى  
 أحدهما الشرى أنه غبن في القسمة غبنا فاحشا فهل تسمع دعواه الغبن الفاحش بعد مضي  
 هذه المدة وحصول البناء من كل فيما خصه وإذا ثبت الغبن الفاحش بالبينة تنقض  
 القسمة المذكورة (أجاب) قال في التنوير ولو ظهر غبن فاحش في القسمة بطات ولو  
 وقعت بالتراضي في الأصح وتسمع دعواه في ذلك إن لم يقر بالاستيفاء وإن أقر به لا اه

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

٢٣

١٢٦٦

٢٤

صفر

١٢٦٦

١٥

بيع الاول

١٢٦٦

١٤



والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور وترك دورا في زقاق غير نافذ واستروا ساكنين فيها من غير قسمة إلى أن مات الأولاد الذكور عن أولاد ذكور وبنات فاراد أولاد الأولاد قسمة الدور المذكورة بينهم فامتنع بعضهم لكونه ساكن في دارا كبر من باقي تلك الدور وادعى أن أباه قسم مع الأولاد وادعى أن هذه الدار التي هي أكبر وانه اشترى الزيادة التي فيها بعد القسمة والحال أنه لا يثبت له على القسمة ولا الشراء والدور قابلة للقسمة فهل يجبر الممتنع على القسمة وتقسيم الدور كلها بين الورثة بالوجه الشرعي وإذا ادعى الممتنع أيضا أن أباه اشترى الرحبة التي أمام الدور ولا يثبت معه لأبيرة بدعواه وإذا أظهر وثيقة مقطوعة الثبوت بيده لا يعمل بها (أجاب) إذا لم تثبت قسمة العقار المشترك بالوجه الشرعي يجاب طالب القسمة في العقار المذكور حيث أحتمل القسمة وانتفع كل بحصه بعدها ولا اعتبار بدعوى الشراء من مدعيه بدون إثباته ولا بصلم يثبت مضمونه شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وبتين وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرهما فاقسم وأما تركه والدهم بالوجه الشرعي وأخذ كل نصيبه واستقل به وترك البناتان حقهما مما للآخوين برضاهم بالحضرة المحاكم الشرعية وكتب بالقسمة وثيقة شرعية ثابتة المضمون بالبينة الشرعية مشمولة بختم قاضي ناحيتهم من مدة ست سنين وزيادة ثم مات أحد الابنين عن ورثة ومات البناتان أيضا فاراد العلم الآن نقض القسمة وإبطال ما تمعلا بانه كره عليهما فانكرا أولاد أخيه بدعواه ولا يثبت له على ذلك فهل لا يجاب لذلك ولا يمكن من نقضها حيث وقعت عن تراض وبني كل نصيبه ولا عبرة بتعلله وينع العلم من معارضة ورثة أخيه بدون وجه شرعي (أجاب) لا تنقض القسمة بمجرد دعوى العلم إلا كراه عليهم بدون إثباته وينع من معارضة ورثة أولاد أخيه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثة دارا عن مورثهم وفيهم قاصر فبني أحد الورثة فيهما مكانا لنفسه من ماله الخاص به وأراد بعض الورثة جعله مبرا لكونه وقت البناء كان قاصرا فهل يكون باقيا على ملك الباقي ولا يجاب بعض الورثة لجعله مبرا بكونه قاصرا شرعي (أجاب) صرح علماؤنا بأنه إذا بني أحد الشركاء في المكان المشترك بغير إذن الشركاء وطلبت القسمة بينهم فإذا وقع بناؤه في نصيبه فبهم واللاهدهم وهذا إذا بني بأجاء وآلات هي له وإن بني بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لا قيمة لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشيء مما أنفق على العملة وإن بناه من النقص المشترك ومن ماله فماله ملك له ينقضه والمشارك على حكم الشركة كما تقدم وإن اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه واليمين على بقية الشركاء المدعين أدهم خارجون عنه وهو ذوي الحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار لابنتين لأدهم فقيم الربع وللاخر الباقي فطلب صاحب الربع القسمة بالزمان أو المكان فهل يجاب لذلك أولا (أجاب) الأصح أن القاضي يهاين بين الشر يمين جبرا بطلب أحدهما إن لم تطلب قسمة الأفرار

١٢٦٦

١٢

جمادى الاولى

١٢٦٦

١

جمادى الثانية

١٢٦٦

رجب

١٢٦٦

١٣

رجب	سنة
٢٨	١٢٦٦
شعبان	
٢٨	١٢٦٦
٢٨	١٢٦٦
ذى القعدة	
١٤	١٢٦٦
ذى الحجة	
٢٣	١٢٦٦
محرم	
١	١٢٦٧
١٢	١٢٦٧

مع قبولها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة ذكور وبنات زوجة وموصى له بثلث ماله وهو ابن ابن مات قبله فخير قاضي الناحية وقسم التركة بين الذكور والموصى له ولم يورث الزوجة والبنات فهل تنقض القسمة بالنظر للبنات والزوجة أم لا (اجاب) نعم تنقض القسمة ولكل من زوجة المتوفى وبناته أخذ ما يخصهما من جميع ماتر كه بعد الوصية بما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك اولاد أربعة في معيشة واحدة وترك ما يورث شرعا من مغل وغلة ونقد وغيرها فمات احد الاخوة عن ابن فاراد ابن الابن ان يقاسم الاعمام فيما يخص والده في التركة ونسألهما حيث لم تقسم التركة فهل يجب لذلك (اجاب) تقسم التركة وغاؤها بين ورثة الميت ومن مات منهم قبل القسمة كان نصيبه من الوارثة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة بنين وترك ما يورث عنه شرعا ثم مات أحدهم قبل قسمة التركة عن اولاد قصر فاستروا معهم في معيشة واحدة مدة من السنين فزادت وغت بسبب سعي العيين واولاد اخيم ما فهل اذا أرادوا القسمة الا ان تقسم مع غاؤها بين العيين واولاد اخيم ما بالقرينة الشرعية ولا يكون لأحد العيين الاختصاص بشئ زائد عن ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) تقسم تركة الميت الاول وغاؤها بين ورثته ومن مات منهم قبل قسمتها كان ما خصه من ذلك لوارثه وليس لأحد الورثة الاختصاص بشئ زائد عما يخصه بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة ورثوا دارين عن مورثهم وبعضهم قاصر فهل اذا حصلت قسمة بينهم والحال هذه باقامة رجل قيسا وظهر فيها حيف وغبن فاحش يكون للقصر وقت القسمة التي حصل الحيف والغبن الفاحش في نصيبهم من القسمة (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمة بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في يد صغير مشترك بين رجلين مناصفة فاقسمها ثم ظهر في القسمة حيف وجور على أحدهما فهل تنقض وترد شرعا اذا تحقق الحيف لاسيما اذا لم يحدث الخائف بابا ولم يقدما جدارا ولا بناء فيما أخذه (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا لان تصرف القاضي معيه بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تبطل ايضا في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها أفاده في الدرر والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا على السوية فاقسمها مناصفة ورضي كل بنصيبه ووضع يده عليه مدة من السنين فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما نقض القسمة بلا مسوغ لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب أحدهما ان يكون لنقض القسمة بدون وجه شرعي حيث وقعت صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في وكالة بمصر القديمة مملوكة لرجلين مثالة فهل اذا طلب أحدهما المهاياة فيها بالزمان كشهرين وشهرين يجاب لذلك قهر اعن اذمتته (اجاب) نعم يجب أحدهما ان يكون لطلب المهاياة وللقاضى جبر الشر على الآخر

عليه ان أبي مالم يطلب القسمه فيما يقسم والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير مشترك بين ثلاثة ائلاما لا يقبل القسمه بالاقرار استأجروه أخذهم باجرة معلومة مشاهرة ثم سكنه أياما فهل اذا فسخ عقد الاجارة وطلب أن يقسمه لا يجاب لذلك حيث كان غير قابل للقسمه بالاقرار اذا طلب شريكاه القسمه والمهاياة بالزمان لينتفع كل بشهر أو بسنة يجابان لذلك ويجبر شرريكاه ما على ذلك (أجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه قسم بطلب أحدهم وان تضر الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الآخر وهو الاصح كما في الملتقي وغيره واذا كان البيت المذکور غير قابل للقسمه بالاقرار يجاب طالب المهاياة لما جبر على الشر يك الا آخر والله تعالى أعلم (سئل) في دار خربة مشتركة بين ثلاثة لكل منهم الثلث ولا أحدهم دار بجوارها ملك له خاصة فأراد أخذ نصيبه من الدار المذكورة المشتركة ليضعه لداره فهل يجاب لذلك ويجبر باقي الشركاء على القسمه حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه بعدها (أجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمه وطلب ذي الكثر ان لم ينتفع الا آخر حقه حصته وان تضر الكل لم يقسم الا برضاهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجتيه وترك أبعادية أقسمتها بنهن قسمه اقرارا بالقرينة الشرعية وأقامت كل منهن وكيلها شرعياء عنها وقت القسمه وخرج لكل منهن تقسيط ديواني بذلك وأقر كل منهن باستيفاء حقه وبعد مضي أربع سنين تريد إحدى الزوجتين نقض القسمه واعادتها نائيا متعلقة بأن ما أخذته ردى فهل لا تجاب لذلك شرعا حيث وقعت القسمه المذكورة بين الوكيلين بالشرعية فاستيفاء نصيبه فلا تسمع دعوى الغلط والغبن الفاحش من كل واحد منهم بعد ذلك كما في واقعات المفتين والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم بيت يسع سكني الجميع و يقبل القسمه اقرارا بالمهاياة مكانا وزمانا طلب بعضهم القسمه وامتنع الآخر منهم ساعدا واغاضة لطلبها فهل اذا كان ينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمه وكان المكان يقبلها بالاقرار والمهاياة بالزمان وبالمكان يجاب طالب القسمه ولا عبرة بامتناع آبيها والحال هذه (أجاب) يقسم المنزل المشترك قسمه اقرارا بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمه ويجبر الآتي عنها عليها والحال هذه ويهاين في القاضيين ان لم يطلب قسمه الاقرار مع احتمالها والله تعالى أعلم (سئل) في اخوة يملكون دورا ويستحقون منفعة أرض اقتسموها كلاً من الدور والاوز بينهم على قدر حصصهم وأخذ كل منهم ما خصه بطريق القسمه واستولى عليه مدة ثلاث سنين بعد أن أسقط كل منهم حقه من منفعة الطين فيها خرج للآخر بالقسمه فهل اذا أراد أحدهم ابطال القسمه فيما ذكر الواقعة بينهم بالتراضي واعادتها نائيا لا يجاب لذلك

١٢٦٧

٤

صفر

١٢٦٧

١٨

ربيع الاول

١٢٦٧

١٦

ربيع الثاني

١٢٦٧

١٧

يثوقيت بتراضهم ما ولم يظهر فيها عين فاحش (اجاب) اذا اقتسم الاخوة العقار  
المشترك بينهم بالتراضى لا يكون لاحدهم نقض القسمة بدون وجه شرعى كما انه ليس له  
الرجوع فيما اسقط حقه في منفعة من ارض الزراعة الاميرية لشريكه اسقاطا مستوفيا  
شرائط القسمة والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة يملكون عقارا من بيوت وارض  
زراعة اقتسموه بينهم واخذ كل منهم نصيبه وتراضوا على ذلك ثم بعد القسمة والتراضى  
ظهر ان نصيب احدهم بعضه مملوك لجماعة آخرين فهل اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية  
تجدد القسمة ثانيا او يأخذ كل نصيبه مثل الآخر بالوجه الشرعى ولا عبرة بمـ هذه القسمة  
(اجاب) اذا اقتسم الشركاء العقار المملوك لهم واسبق بعض معين من نصيب احدهم  
لا تنسخ القسمة اتفاقا على الصحيح أى ويرجع في نصيب شرى يكره في استحقاق بعض  
شائع في الكل تنسخ اتفاقا وفي استحقاق بعض شائع من نصيبه لا تنسخ جبر ابل المستحق  
منه يرجع بحصة ذلك في نصيب شرى يكره ان شاء أو نقض القسمة دفعا لضرر التفتيش  
كذا في الدراختار ومنه يعلم الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين مجاورين  
لبعضهما يتوصل من كل منهما الى الآخر من الاعلى والاسفل موروثين لجماعة بعضهم  
قاصرو بعضهم بالغ وعلى القصر وصى من قبل القاضى فاراد بعض البالغين قسمة  
المكانين بينهم وبين القصر فطلب من الوصى ذلك ليقص كل نصيبه فهل يكون  
للوصى مقاسمة البالغ وجمع نصيب محاجيره القصر في جهة معينة من المكانين خصوصا  
اذا عينت المصلحة في ذلك واذا امتنع بعض البالغ عن القسمة يجبر عليه احيث لا ضرر  
فيها (اجاب) اذا كان الورثة صغارا وكبارا وكانهم حضور تجوز قسمة الوصى و يأخذ  
حصة الصغار جملة واحدة كفى أدب الاوصياء وصرحوا بالجبر على القسمة بطلب ذى  
الكثير وبأن كل دار تقسم على حدة هندا بى حنيفة مطالقا وعند صاحبيه يكون الرأى  
للقاضى اذا كانت الدور في مصر واحد وان كانت في مصرين فكل على حدة والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجلين لهما دار مشتركة بينهما الكل واحد منهما النصف وتلك الدار  
ليست قابلة لقسمة الافراز فاراد أحد الشرىكين ان يقسم مع شريكه مهارة لكل  
منهما مشر فهل يصح ذلك ويجبر الشرىك الممتنع حيث كانت الدار صغيرة وليست  
قابلة لقسمة الافراز (اجاب) يجاب الشرىك لطلب المهارة ويجبر الا على طبعها والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان قطعة ارض مناصفة ثم قسموا بنى احدهما  
في نصيبه فادعى الثانى ان في القسمة غبن فاشا فهل اذا تبين لدعواه وجه بحضور أهل  
الحبرة ماذا يكون الحكم في ذلك لاسيما ان الارض المذكورة مملوكة الرقبة غير اميرية  
(اجاب) لو ظهر في القسمة غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم ان كانت بقضاء بطلت  
اتفاقا لان تصرف القاضى مقيس بالعدل ولم يوجد ولو بالتراضى بطل ايضا في الاصح ان  
لم يقرب بالاستيفاء فان أقرب به لا تسمع دعوى الغلط والغبن للتناقص على ما افاده في الدرا

المختار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن أمها وعن زوجها وعن ابن قاصر  
 منه وعن ابن وبنت من غيره وتركت ما يورث عنها شرعا من عقار ومصاص وغير ذلك مما  
 يورث عنها فوضع زوج بنتها يد على خلفاتها قبل القسمة في غيبة الزوج فهل إذا حضر  
 الزوج من غيبته واجتمع الورثة يقيم جميع ما ثبت أنه ترك عنها بين جميع الورثة  
 بالقرينة الشرعية وليس لبعض الورثة الاختصاص بشئ من تركتها بدون وجه شرعي  
 (أجاب) نعم تقسم تركته الميعة المذكورة بين جميع ورثتها بالقرينة وليس لأحدهم  
 الاختصاص بشئ زائد منها عما يخصه بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل مات عن أربعة بنين أحدهم بالهروسة وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش  
 وغير ذلك ومن جملة ماله أطيان زراعة فهل يكون لذلك الابن المذكور مقاسمة  
 أخوته في جميع ماله كمالدهم بالوجه الشرعي ولا تصرفاته بالهروسة (أجاب) للابن  
 المذكور أخذ ما يخصه في تركته والده من جميع ما يورث عنه شرعا وقسمته معهم حيث  
 لا مانع وليس لباقي الورثة منه من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قيراطا  
 ونصفا في مكان مشاعا ولم ينتفع بما يملكه وطلب قسمته بالمهايأة من شهر أو سنيين فهل  
 يجب طالب المهايأة إذا امتنع شر يكره منها يجبر عليها (أجاب) يجب طالب المهايأة  
 ويجبر الآخر على ما حيث لا قسمة بالافرأز والله تعالى أعلم (سئل) في معصرة لا يمكن  
 جعلها معصرتين وهي مشتركة بين رجلين فطلب أحدهما قسمتها وامتنع الآخر فهل  
 لا يجب طالب القسمة حيث لم ينتفع كل من الشر يكره بعد القسمة من جنس الانتفاع  
 الأول أو كيف الحال (أجاب) نعم لا يجب طالب القسمة والحال هذه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في مكان مشترك بين جماعة بعضهم ساكن فيه والبعض الآخر غير ساكن  
 طلب ذلك البعض الغير الساكن قسمة المكان المذكور بالمهايأة ويريد محاسبة الشركاء  
 بالمهايأة فيما مضى من السنين الخالية من سكناه فهل ليس له ذلك حيث لم يعتقدوا  
 المهايأة فيما مضى وتكون المهايأة في المستقبل (أجاب) يجب أحد الشركاء لطلب  
 المهايأة ويحكم له بذلك من وقت الطلب لافي الماضي والله تعالى أعلم (سئل) في دار  
 لورثة آلت لهم عن مورثهم بعضهم غائب والبعض الآخر حاضر وأراد بعض الورثة  
 الحاضر ين ومن هو في يده من الورثة قسمها وأخذ كل ذي حق حقه منها في غيبة البعض  
 الآخر فهل لا يجابون لذلك حتى يحضر الغائب أو نأبه (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والحال  
 هذه إلا أن يرفع الحاضر ون من الورثة الأمر إلى القاضي ليقسم بينهم وبين الغائب  
 منهم و يقيم عنه وكيلا يحفظ نصيبه بعد إجرا ما يلزم شرعا حيث كانت الشركة بالارث  
 والله تعالى أعلم (سئل) فيمن يستحق بعض قراريط من العقار المبنى وغيره من الأبعاديات  
 أراد ذلك المستحق قسمة ما ذكره هل إذا كان كل من العقار والأبعاديات قابلا  
 للقسمة وانتفع ذلك المستحق بنصيبه بعد القسمة يقسم ذلك جبرا على شريكه (أجاب)

٦

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

ذى القعدة

٣

١٢٦٧

١٨

١٢٦٧

٢٧

١٢٦٧

ذى الحجة

٢٣

١٢٦٧

محرم

٧

١٢٦٨

يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل حصته بعد القسمة و بطلب  
 ذي السكتين ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته كما في التنوير وغيره والله تعالى اعلم (سئل)  
 في مقارنته ترك بين جماعة ورثوه عن مورثهم ولا حصة فيهم نصف سدس قيراط فقط  
 فهل اذا طلب صاحب الاقل القسمة وامتنع أصحاب الاكثر يجاب لذلك مطلقا ولا  
 يجاب صاحب الاقل للقسمة حيث لم ينتفع بنصيبه بعد ما يكون متعنا حيث طلبها  
 (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل حصته بعد القسمة  
 وبطلب ذي السكتين ان لم ينتفع الاخر لقلة حصته لا بطلب ذي القليل والحال هذه لتعنته  
 كما في التنوير وغيره وعليه العمل والله تعالى اعلم (سئل) في دار لجماعة اقسموها  
 بالامانة افرازاو كل اختص بكان وجهة وضربت العالم والمجددينهم وفتح كل منهم بابا فيها  
 حصته بالقسمة و بعد مدة اراد بعض الشركاء ان ينقض القسمة وابطالها ويكلف الباقي ببيع  
 حصته له او يوجها له فهل لا يجاب لابطال القسمة بدون وجه شرعي ولا ما طلبه من  
 البيع والايجار بدون رضا الباقي (اجاب) بعد صدور القسمة بين الشركاء صحيحة  
 لا يجاب أحدهم لنقضها بدون وجه شرعي كما لا جبر على البيع والاجارة والله تعالى اعلم  
 (سئل) في دور مشتركة بين جماعة ورثوها وهي في مصر واحدة فأراد أحد الشركاء وهو  
 صاحب الاقل ان يقسمها قسمة واحدة وان يجمع نصيبه من جميعها في دار واحدة  
 فامتنع باقي الشركاء من ذلك فهل لا يجاب لذلك الا برضاهم وهل اذا نعلل بأنه يمكن  
 التعديل بزيادة دراهم عليه او على أحد الشركاء لا عبرة بتعلله بذلك ولا تدخل الدراهم  
 في القسمة الا برضاهم أيضا (اجاب) في الدار المختارة ودور مشتركة او دار وضعية او دار  
 وحائوت قسم كل واحد هامنفردة مطلقا ولو ملازقة او في محلتين او في مصرين اه وفيه  
 واعلم ان الدراهم لا تدخل في القسمة لعقار او منقولة الا برضاهم اه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في اخوة كانوا في معيشة واحدة فتنازعوا مع بعضهم وارادوا القسمة فترافعوا  
 لدى قاض وأجرى القسمة بينهم بطريق الصلح عن تراض في جميع املاكهم وكتب لهم  
 بذلك حجة وانفرد كل منهم بحصته وتصرف فيها كيف شاء ومضى لذلك مدة فهل والحال  
 هذه اذا اراد بعضهم نقض الصلح والقسمة من غير حيف وابطال الحجة لا يجاب لذلك  
 (اجاب) بعد صدور القسمة صحيحة لازمة لا يجاب أحد المتقاسمين لنقضها كما لا ينقض  
 الصلح الشرعي بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مسلم وثلاثة اشخاص من  
 اهل الذمة بينهم على سبيل الاشتراك دار صغيرة وفرن وبيع به أربعة منازل وأربعة  
 حوائط مجموع ذلك أربعة اجناس من العقارات المتخربة ولا في كامل العبارات  
 المذكورة النصف اثنا عشر قيراطا ولا أحد الذميين في ذلك ستة قيراط ولا آخر ثلاثة  
 قيراط من ذلك والثلاثة قيراط الباقي لذي مات فطلب الذي الذي له ستة قيراط  
 قسمة الا ما كن المذكورة من يد ابطال التعتف والاضرار بالمسلم فهل لا تقسم الا ما كن

١٢٦٨

١٣

١٢٦٨

٢٢

١٢٦٨

صفر  
١

١٢٦٨

١



سنة

صفر

١٢٦٨

١٤

ربيع الاول

١٢٦٨

٧

١٢٦٨

١٧

١٢٦٨

٢٩

المذكورة بطلب صاحب القليل لخصوص ما مع تضرر كل من الشركاء بالقسمة ولا يقسم  
العقار الا بطلب صاحب الكثير ان انتفع واذا كان العقار المذكور مختلفاً للجنس بان  
كان داراً ور بعاو فرنا وحوانيت كما هو من ذكور اعلاه وكان يمكن قسمته على سبيل  
الغرض والتقدير فهذه يقسم كل جنس منها على حدة أولاً وهل اذا طلب احدهم  
تقويم العقارات بالدراهم وامتنع الباقي لا يقسم بالدراهم الا برضاهم جميعاً (أجاب)  
يقسم العقار المشترك بطلب ذى الكثير ان انتفع بعد ما ولم ينتفع الاخر لقله حصته  
لا بطلب ذى القليل على ما عليه المعول وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم كما لا تدخل  
الدراهم في القسمة الا برضاهم وموت قسم الدار والحوانيت والربع والفرن كل على حدة  
سواء كانت في محلة أو محلة بين أو مصر أو مصر بن لانها أجناس مختلفة فيقسم كل جنس  
على حدة والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجل وأيتام للرجل سبعة  
قرار بطول الايتام الباقي وهو السبعة عشر والآن يريد الشريك القسمة وأخذ نصيبه لاجل  
أن يرضيه الى داوه المجاوزة لهذه الدار المشتركة فهذه الايتام وصى من قبل  
الحاكم الشرعي بإيجاب الرجل المذكور للقسمة وأخذ نصيبه بحضور الوصى المذكور  
حيث لا ضرر على الايتام في ذلك وكان كل ينتفع بنصيبه (أجاب) يقسم المال المشترك  
بطلب أحد الشركاء ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذى الكثير ان لم ينتفع الاخر  
لقلة حصته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجته وثلاث بنات وابن ثم مات  
الابن قبل قسمة التركة عن ابن وزوجته بن وبقيت التركة لم تقسم حتى بلغ ابن الابن  
رشيد اتم قسمة تركة الميت الاول على وورثته وعلى وورثة الميت الثاني بالوجه الشرعي  
وأعطى قاضي الساجية كل ذى حق حقه وحكم بذلك وصدق ابن الابن واستمر على ذلك  
سبع سنوات فهل اذا أراد ابن الابن الرجوع في القسمة ونقض الحكم لايجاب لذلك  
(أجاب) نعم لايجاب ابن الابن المذكور لنقض القسمة بعد صدورها واستجمعة للشرائط  
حيث لم يوجد له وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وورثة وترك  
ما يورث عنه شراً فخر نائب بالده وقسم التركة بين الورثة وظهور وتحقق ان في القسمة  
غبناً فاحشاً لبعض الورثة ولم يرض بها المغبون ولم يصدق عليها فهل تنقض القسمة وتعاد  
بين الورثة ثانياً حيث كان المغبون في ذلك وقت القسمة جاهلاً بذلك لاسيما أنه لم يكن  
هناك مانع ولم يرض على ذلك خمس عشرة سنة (أجاب) اذا قسمت التركة المورثة عن  
المتوفى وظهر في القسمة غبن فاحش تنقض والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن  
أزواجه وأمه وأولاده ذكوراً وانثاء بعضهم بالغ والبعض قاصر وعليه دين ثابت وترك  
ما يورث عنه شرعاً فأقام الحاكم الشرعي أحد الاخوة البالغين قيماناً على القصر وعلى ما لهم  
لأنه صالحة للصيانة والحفظ المال وضبطت التركة في سجل القاضي وقسمت بالوجه  
الشرعي على جميع الورثة بالقرينة بعد وفاء الدين من رأس التركة وكتب بذلك حجة

شرعية من النكاح الشرعي ومضى على ذلك أربع سنين فهل إذا أراد أحدهما الورثة الرجوع في القسمة على وهي القهر لا يحجب لذلك وليس لأحدهما من الورثة نقضها بعد قسمتها صحبة بالوجه الشرعي على يد القاضي (اجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة لازمة لا يكون لأحدهما المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن قاهر وله عقار مشترك بينهما وبين عمه الوصي عليه آل له عن أبيه الميت أولاد ثم مات العم عن أولاده في غيبة ابن الميت الأول وقسم أولاد العم العقار المشترك في غيبته وخصوه بجانب منه ثم حضر بعد ذلك الابن الغائب ولم يرض بالقسمة ولم يجزها لما رأى فيها من الغدر والغبن فما حش فهل يكون له أيضا ما وقضها وأخذ جميع ما خذه من أبيه بالغريضة الشرعية ولا ينفذ تصرفهم فيه بدون إذنه واجازته وله أخذ ما باعه بعض الشركاء من نصيبهم لو حصل بيع قبل القسمة مع الشيوع بالشفعة إذا توفرت شروطها وانتفت موانعها (اجاب) نعم يكرن له إبطال القسمة المذكورة إذا كان الواقع ما هو مسطور وللشفيع الأخذ بالشفعة عند استيفاء شرائطها المعتمدة شرعا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة اقتسموا تركه مورثهم من عقار ونقود وأمتعة بينهم بتراضهم ثم بعد ذلك القسمة فظهر وتحقق أن فيها جورا وغبنا فاحشا وتضرر بعض الورثة بذلك فهل إذا ثبت ذلك بشهادة البينة الشرعية تنقض القسمة وتعاد ثانيا (اجاب) إذا ظهر غبن فاحش في القسمة تنقض في الأصح والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في خربة مشتركة بين رجلين لأحدهما عشرون قيراطا ونصف وللآخر ثلاثة قيراط ونصف فبني صاحب الأكثر بانقضاء المملوك قهلا مكانا في جزء منها لنفسه لا يبايع مقدار أربعين نصيبه فهل يكون ما بناه ملكا له وليس لشريكه الآخر معارضته فيه ولا يكون له أن يكلفه برفع بنائه إذا قسم ووقع البناء في نصيب الباقي (اجاب) ما بناه أحد الشريكين لنفسه يكون ملكا له دون شريكه والحال هذه وليس للشريك تكليف الباقي برفع البناء حيث قسم ووقع البناء في نصيب الباقي والادفع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن وعن ثلاث بنات منها وعن ابن من غيرها وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملة متروكاته أرض زراعية أميرية زرعها قبل وفاته ذرة وبراء والتقاوى من مخزن المتوفى فهل يكون للأنثى وأمه من مقاسمة الأخوة الذكور في المزرعة الذي زرعه والدهم قبل وفاته ولا يكون لأحدهما من الأخوة الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون وجه شرعي (اجاب) جميع ما تحصل من زراعة المتوفى يقسم بين جميع ورثته كباقي متروكاته والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك طلب صاحب القليل قسمته تعنتا فاصدا بذلك اضرا شريكه وامتنع من ذلك صاحب الكثير فهل لا يمكن صاحب القليل من ذلك والحال هذه (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب أحد الشركاء إن انتفع كل بحصته بعد القسمة وبطلب ذي الكثير إن انتفع بحصته ولم ينتفع الآخر لقلة

١٢٦٨

١٨

١٢٦٨

٢٧

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

١٥

١٢٦٨

٢٧

شعبان

حصته لا بطلب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بعضهم  
حاضر وبعضهم غائب عن البلد فتواطأ الحاضرون على قسمتها فقسموها فيما بينهم  
وبين الغائبين بغير إذن القاضي والغائبين واستولى كل واحد من الحاضرين على جزء  
منها وبني أحدهم فيما استولى عليه فلما حضر الغائبون ردوا هذه القسمة وادعوا أن فيها  
ضرر وأطلبوا قسمتها ثانيا فهل يجابون لذلك شرعا وإذا قلتم بالإجابة واقسموها ثانيا  
وخص الجزء الذي بني فيه بعد القسمة الأولى غير الباقي من الشراكة هل يجبر على رفع  
بناؤه (أجاب) القسمة على الوجه المذكور غير نافذة وإذا بني أحد الشركاء في العقار  
المشترك قسم العقار فإن وقع البناء في نصيب الباقي فبالأمر برفعه والله تعالى أعلم  
(سئل) في مكان بعضه وقف وباقيه ملك لرجلين لكل منهما حصّة معلومة بموجب حجة  
شرعية بعده فأراد أحد الشرّيكين قسمة المكان المذكور وأقرّاز حصّة الملك وأدخلها  
بمكانه المهور للمكان المذكور فهل إذا كان المكان المذكور قابلاً للقسمة يجاب طلبها  
لذلك (أجاب) نعم يقسم المشترك ولو بين ملك ووقف بطلب أحد الشركاء أن انتفع كل  
بحصته بعد القسمة فلا أحد الرجاءين المذكورين المقاسمة وأخذ نصيبه ويجاب لذلك أن  
انتفع كل بنصيبه بعد قسمة المكان المذكور حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
في بيت مشترك بين اثنين مناصفة غير قابل للقسمة أراد أحدهما قسمته بالافراز فامتنع  
الشرّيك فهل إذا تحقق ذلك لا يجبر الشرّيك على قسمته بالافراز بل يقسم بالمهاياة  
(أجاب) يجاب أحد الشرّيكين أكبر اطلب المهاياة إذا لم يكن البيت المذكور قابلاً للقسمة  
الافراز والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة يملكون دارين بالميراث عن أصولهم لأحدهم  
الربع في التركة والباقي لباقي الورثة والحوال إن إحدى الدارين مبنية ومشيّدة والثانية  
خرّبه خالية من البناء فاقسموها قسمة تعديل فأخذ من الربع الدار الخربة وبناها  
داراً لنفسه من ماله من مدة سنتين بموجب حجة شرعية بالقسمة فهل إذا أراد الاثنان باقي  
الورثة نقض القسمة وأعادتها ثانياً لا يجاب لذلك حيث لم يوجد حيف ولا غبن فأحش  
عند القسمة وإذا عملوا بانهم لم يقوم بدراهم لأعباء بتعللهم حيث وقعت القسمة عن  
تراض (أجاب) إذا كانت القسمة صحيحة لا يجاب أحد المتقاسمين إنقضها بدون وجه  
شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من طرف أمين بيت المال بما صورته أنه موجود مستزل  
كأن بخان أبي طعيقة النصف منه ملك لشخص غائب لم يعلم له محل والنصف الثاني ملك  
على أخا تشخي باشا ويريد على أخا المذكور قسمة المنزل المذكور أعني النصف الذي  
يملكه ليخص بسكاه فيه والنصف الذي للغائب يكون مسكّينه بمعرفة بيت المال  
وتحصيل أجره بجانب التركة ومقصوده القسمة بمعرفة الثمرة ففهل يوافق قسمة المنزل  
المذكور كما يرغب الشرّيك ولو أن صاحب النصف الثاني غائب (أجاب) حيث كان  
المنزل مشتركاً بغير الارث وغاب أحد الشرّيكين لا يقسم بدون حضور الشرّيك الغائب

او من يقوم مقامه كوكيل في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات من ابدن وزوجة  
 وترك ما يورث عنه من دار ومواش وغير ذلك فاقسم ما تركه بالفريضة الشرعية على  
 يد نائب الشرع واخذ كل نصيبه واستقل به بعد ان اراه فهل اذا اراد احد الاخوين تقضي  
 القسمة واعادتها ثانيا لا يجاب لذلك شرعا حيث لم يظهر حيف ولا غرور ولا ظن فاحش  
 فيها (اجاب) اذا وقعت القسمة بحجة لا يجاب احدا من القاسمين لنقضها بدون وجه شرعي  
 والله تعالى اعلم (سئل) في دور صغيرة مشتركة بين جماعة سكن بها شركاء في  
 بعضها مدة من غير قسمة فهل اذا كانت الدور المذكورة لا تقبل القسمة وطلب احد  
 الشركة قسمة اباها ما يأتى بالزمان يجاب لذلك (اجاب) يجاب احدا الشركة ان يأتى بالزمان  
 او المكان ويجبر الا في عاينها والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثلاثة  
 قراريط ونصف في بيت طالب قسمة اضراوة عنتا لشر يكمه صاحب الكثر يروم  
 يرض بها فهل لا يجاب صاحب القليل لمطالب (اجاب) ينقسم المال المشترك  
 بطالب احد الشركة ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وطلب ذى الكثر عند  
 انقضاءه وان لم ينتفع الا بخرقه حصته لا بطلب ذى القليل والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل مات عن زوجته وعن ابنين وعن أربع بنات وترك ما يورث عنه شرعا من عقار  
 وغيره فتمت ذى الابنات وافترسا التركة بين مادون الاناث فهل لاتصح هذه القسمة وتقسم  
 التركة بين جميع الورثة بالفريضة الشرعية ويأخذ كل ذى حق حقه وماذا يخص كل  
 وارث مما ذكر (اجاب) تقسم تركة المتوفى بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية  
 فالزوجة الثلث والباقي بين الاولاد المذكورين للذكر ضعف الانثى وليس لاحد الورثة  
 اخذ شئ زائدا عما يخصه في التركة بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 مات عن ثلاثة بنين وبنيتين وزوجة واحد البنين بالعب وابقهم فاصروا وترك ما يورث عنه  
 شرعا من عقار ومواش وغير ذلك فوضع البالغ يده على جميع متركه والده بعده وبه غير  
 وصاية شرعية والآن قد بلغ القصر رشدهم وارادوا اخذ ما يخصهم من تركته ابيهم  
 بالفريضة الشرعية وفسمة ما يحتمل القسمة منه فهل يجابون لذلك اذا ثبت ما ذكر  
 وليس لآخرهم منعهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم للقصر المذكورين بعد  
 بلوغ رشدهم اخذ ما يخصهم من تركته مورثهم وقسمته بهد تحقيق ذلك شرعا حيث لا مانع  
 والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم دار كبيرة تقبل القسمة وهب احد الشركاء  
 نصيبه منها لبعضهم فهل اذا كانت الدار كبيرة قابلة للقسمة ولم تقسم ولم تقرز تكون  
 الهبة في المشاع القابل للقسمة غير صحيحة ولكل منهم طلب قسمتها افرزا والاختصاص  
 بنصيبه منها (اجاب) لاتصح الهبة في مشاع قابل للقسمة ولكل منهم طلب قسمتها افرزا  
 والاختصاص بنصيبه والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين  
 يملكان وكالة تورعا وسنة حوانيت لاحدهما وفيها خمسة عشر قيراطا ونصف وللآخر

٢٧ ١٤٦٨  
 رمضان ١٨ ١٤٦٨  
 شوال ١٢ ١٤٦٨  
 ١٢ ١٤٦٨  
 ١٧ ١٤٦٨  
 ذى القعدة ٥ ١٤٦٨

١٢٦٨

٢١

الثمانية قراريط ونصف الباقية وطالب صاحب الخمسة عشر فيراطا ونصف القسمه فيما ذكر بالاقرار فهل يجب لذلك حيث كان قابلا للقسمه أولا (أجاب) يقسم العقار المشترك القابل للقسمه بطالب ذى الكثير والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثه وترك نخيلا وادارا فبني بعض الورثه الدار بغيبه السابق ثم حضرت الورثه جميعا وأرادوا قسمه النخيل والدار بينهم بالفريضة الشرعية فعارض الباني للدار من الورثه الباقي منهم وأراد اختصاصه بالدار لكونه بانيا لها بغيبه الباقي فهل لا يمكن الباني للدار من الاختصاص بها وقسم الدار كالنخيل بين الجميع بالفريضة الشرعية لا سيما أن الشريك بني الدار بالانقراض القديمة المشتركة (أجاب) بناء بعض الورثه في الدار المشتركة لا يوجب تملكه لباقي الدار وماتر كه المتوفى من النخيل ونحوه القابل للقسمه بما يورث عنه يقسم بين جميع ورثته بالفريضة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين على الشيوع فبناها أحدهما بدون إذن شريكه وأراد الاختصاص بها وأعطى شريكه محلا آخر بدل نصيبه منها ولم يرض شريكه بالاستبدال فهل اذا ثبتت الشراكة والشيوع وعدم ادفعه في البناء يكون له الزام الباني بنقض بنائه ويمكن من اخذ نصيبه منها (أجاب) اذا بنى أحد الشر يكتسب في الارض المشتركة تقسم الارض بين الشر يكتسب فان وقع البناء في نصيب الباني فيها والآخر برفع بنائه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن بنته وزوجته وعن ابن ابن عم عاصب وترك ما يورث عنه شرعا من دار ونخيل وقسمت تركته على يد القاضي وأخذ كل ذى حق حقه بالفريضة الشرعية ثم بعد مدة مات ابن ابن العم الوارث المذكور عن ورثه فأراد ورثه الميت الأول منازعة ورثته

١٢٦٨

٢٠

ذى الحجة

١٢٦٨

٢٠

واعادة القسمه ثانيا فهل لا يجب بون لذلك لا سيما اذا لم يحصل فيها حيف ولا غرور ولا غبن فاحش (أجاب) بعد صدور القسمه بين الشر كاصححة لازمة لا يكون لأحدهم ولا لوارثه نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثه فيهم بعض قصر وأمه موصى عليهم وعلى ما لهم ولكل واحد فيها حصه فطالب صاحب الاكثر قسمه الدار وأخذ نصيبه وأفراده في جانب بمضرة وكيل الام الوصى على بعض أولادها القصر مع باقي الشركاء فهل يجب طالب القسمه صاحب الاكثر لذلك حيث كانت قابله للقسمه وينتفع كل بنصيبه بعدها (أجاب) نعم يجب ذوالكثير للقسمه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في جنيته مشتركة بين ثلاثة اخوة تلقوها بطريق الميراث عن أبيهم أرادوا تخصيصها بأحد منهم بعد تقويمها بئج وان تجرى القرعة فيها وتكون لمن خرجت على اسمه فوكل كل منهم وكيل لا وقومها الوكيل المذكورون وأجر والقرعة فيها كما ذكر

١٢٦٩

٩

محرم

١٢٦٩

٩

صفر

فهل اذا خرجت القرعة لواحد منهم وكانت قيمتها أقل مما قوم به الوكيل وكان في ذلك غبن فاحش ولم يرض باقي الشر كاصححة فعليه الوكيل لا عبرة بما قوموه ولا بما فعلوه من القرعة ويكون كل على نصيبه (أجاب) ولو ظهر غبن فاحش في القسمه فان كانت

١٢٦٩

١٥

بقية ما بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الأصح وتسمع دعواه ذلك إن لم يقر  
 بالاستيفاء وإن أقر به لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكور  
 وأبناث البعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك فهل  
 إذا كان للقصر وهي يكون للبالغ التداخي معه وقسمة التركة بالفريضة الشرعية ولا  
 يكون للوصي منع المبلغ من ذلك (اجاب) للوارث البالغ الرشد إذا أخذ ما يخصه من تركة  
 مورثه وقسمة ما يقبل القسمة منه بالأفراز وليس للوصي منعه عن ذلك بدون وجه شرعي  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ولدين أحدهما ذوق وكه والآخر ضعيف  
 فعند قسم التركة صار ذوق الشوكة يعطى أخاه نصيبه من التركة بغش فاحش ويكرهه  
 على ذلك وهناك بينة تشهد بالأكراه ثم مات الأخوان وخلف كل منهما ولدا فأراد ابن  
 الرجل الضعيف الرجوع على ابن ذوق الشوكة ومعه بينة تشهد بالأكراه والده فهل والحال  
 ما ذكر يجوز له الرجوع وقسم التركة بالوجه الشرعي (اجاب) إذا ثبت الأكراه الشرعي  
 على القسمة ولم يوجد ما يفيد الرضا بها لا تكون نافذة والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين  
 في معيشة واحدة وبأيديهما أمتعة لهما ثم اشترى أحدهما أرضا للزراعة وكتب بها حصة من  
 نائب القاضي باسمه خاصة ثم توفي أحدهما فقسمت الأمتعة بين الحي وورثة الميت وكذا  
 الأرض المشتراة ثم أراد الحي المشتري نقض القسمة لتلك الأرض وادعى أنه اشتراها لنفسه  
 خاصة وأبرز الحجة باسمه فهل يجب له ذلك ولا عبرة بقسمتهما من جهل وإذا اتهم في ذلك  
 بخلاف (اجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها وإبطالها  
 بدون وجه شرعي ولا تسمع دعوى أحد المتقاسمين الاختصاص بالمقسم بعد القسمة  
 بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في أربعة رجال استأجروا وكالة من مستقيمها على  
 الشئوع بينهم فبنوا وأصلحوا ما يلزم لتجارهم وبعد ذلك قسم ثلاثة من المستأجرين الوكالة  
 بغير حضور الرابع وجعلوا لأحدهم قسما في الوكالة ولاثنين منهم قسما وللغائب قسما  
 آخر فهل إذا لم يرخص الشر يك الغائب بمعاينته له لا تصح هذه القسمة حيث كانت بغير  
 اذنه وحضوره (اجاب) قسمة الوكالة المذكورة على الوجه المزبور غير نافذة والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد فيهم قاصر وخلف والدهم تركة وليس على القاصر  
 وهي ولا تيم من جهة القاضي فاقسم الأولاد التركة فحصل في القسمة جور على القاصر  
 فهل إذا ثبت الجور المذكور يكون له بعد البلوغ نقض القسمة وإعادة ثانيا (اجاب)  
 نعم تنقض القسمة المذكورة والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شر يكره  
 قطعة أرض خربة قال أحدهما للآخر أنا أقسم وأنت تحتار ففعل كما قال بحضور أهل  
 الخبرة وأخذ الشر يك المشروط له الخيار نصيبه وشرع في البناء فيه فهل إذا أراد شر يكره  
 القاسم الرجوع في القسمة أو طلب مبدلة ما علموا من الدراهم من شر يكره به القسمة  
 لا يجب لذلك حيث لم يكن في القسمة جور ولا غبن (اجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة

١٢٦٩

٢٢

ربيع الثاني  
١١

١٢٦٩

١٢٦٩

١٨

جمادى الاولى  
٢

١٢٦٩

جمادى الثانية

١٢٦٩

١٣

رجب  
٤

١٢٦٩



لازمة لايجاب أحد المتقاسمين لنقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له محل ملك له خاصة ويجواره محل آخر مشترك بينه وبين رجل ويريد أحدهما قسمة المحل المشترك وادخال نصيبه في محله الخاص به لاجل منع الضرر فهل اذا كان قابلا للقسمة وكان صاحب الملك الخاص مجاورا له من جميع الجهات بحيث ان القسمة اذا خرجت ونقصت له حصته في أي جهة من الجهات تكون مجوارا ملاكه ولا ضرر على أحد في ذلك يجاب طالع القسمة والحال هذه (اجاب) يقسم المال المشترك بطلب كل من الشركاء ان انتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول والا قسم بطلب ذي الكثرة لا بطلب ذي القليل والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة سكنها أحدهم وبني بها نفسه باطلاع الباقيين وعدم منعهم له ومعهم بيعة تشهد له بذلك فاحكم هذا البناء المستحدث (اجاب) اجاب العلامة الرملي عن ظهير ذلك بما نصه صرح علماؤنا بأنه اذا بني بغير اذن الشركاء وطلبت القسمة يقسم فاذا وقع بناؤه في نصيبه فيها والاهدم وهذا اذا بنى باجاء رأ لا تهى له وان بنى بنقض مشترك من الدار وكان بحيث لو هدم لاقية لما وضعه من عنده لا يهدم ولا يرجع بشئ مما أنفق على العملة وان بناءه من النقص المشترك ومن ماله فماله ملك له ينقضه والمشارك على حكم الشراكة كما تقدم وان اختلفوا في ذلك فالقول قول الباقي فيه بيمينه والبيعة على بقية الشركاء المدعين اذ هم خارجون عنه وهو ذو يد والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بطريق الميراث عن أبيهم اقتسموها بينهم بالفريضة الشرعية وأخذ كل منهم نصيبه وصار كل منهم يتصرف في نصيبه بالهدم والبناء وغيرهما مدة تزيد على خمس وأربعين سنة فبات بعضهم عن أولاده وبقي بعضهم ثم بعد ذلك انكر بعض الباقيين القسمة ويريد قسمتها ثانيا فهل والحال هذه اذا ثبتت القسمة بالبيعة الشرعية لايجاب لذلك ويبقى كل على ما هو عليه (اجاب) اذا ثبت صدور القسمة صحيحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها وإبطالها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في وريثة بلغ ملك بيتا كبيرا اقتسموه بينهم قسمة افرأز فهل اذا حصل لأحدهم جور في القسمة وغرور ظاهر فيها يكون له نقض القسمة واعادتها ثانيا اذا ثبت ما ذكر بالبيعة الشرعية (اجاب) اذا ظهر غبن فاحش في القسمة فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في الاصح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة وترك ما يورث عنه شرعا فاقسمت الورثة التركة بينهم بالفريضة الشرعية على يد قاضي ناحيتهم وأخذ كل ذي حق حقه منها ونصرف فيه مدة من السنين فهل اذا أراد أحدهم نقض القسمة واعادتها ثانيا لايجاب لذلك حيث لم يحصل في القسمة غرور ولا غبن (اجاب) اذا صدرت القسمة مستوفية شرائط الصحة لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في طاحونة صغيرة غير قابلة للقسمة افرأز مشتركة بين رجلين أحدهما له خمسة قرار يط

١٢٦٩

٨

شوال

١٢٦٩

١٣

ذى الحجة

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

٢٨

١٢٦٩

٢٩

والاشتره تسعة عشر قيراطا فأراد من له الأقل قسمتها قسمة افراز أو دفع القسمة لمن له  
الاكثر فهل لا يجوز قسمتها حيث انها غير قابلة لقسمة الافراز ولا يجبر من له الاكثر على  
اخذ حصة شرعا (اجاب) نعم لا تقسم الطاحونة المذكورة والحال هذه بطلب أحد  
الشريكين ولا بكل منهما طالبا للمهاياة قيمها على قدمه كما هو والله تعالى أعلم (سئل)  
في مكان مشترك بين جماعة بني فيه أحد الشركا بمحلا لنفسه من ماله بدون اذن باقي  
الشركا ومن غير اجازتهم فهل اذا أراد أن يطالب باقي الشركا بما يقابل نصيبهم مما  
صرفه من ماله في ذلك بدون اذنهم واجازتهم يجب لذلك أولا يجب (اجاب) اذا بنى  
أحد الشر يكتفي في مقامه ترك لنفسه بدون اذن الاخر وطلبت القسمة قسم فان وقع  
البناء في نصيب الباقي فيها ونجعت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة  
نصفها وقف ونصفها مملوك في الدار المذكورة ثم وحنوت أراد انظر الوقف ومالك  
النصف قسمتها قسمة شريعية فهل اذا قسمت الدار وحصل فيها غبن فاحش لأحد  
الشر يكتفي بتقص القسمة وما الحكم في البتروا حنوت اذا لم تكن قابلة للقسمة (اجاب)  
لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت تقويم المقومين في القسمة فان كانت بقضاء بطلت  
اتفاقا لان تصرف القاضي قبيح بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي بطل أيضا في  
الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها كما ذكره العلافي والله  
تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة حصل لكسبهما أموالا من عقار ومواش  
وغير ذلك مات أحدهما عن ورثة بلغ قسم أخو الميت المال المشترك بكسبهما مع بعض  
ورثة الميت المذكور في غيبة البعض الآخر بمحض وراثت فاضي ناحيته بم بالعدل في  
المواشي وبالمقابلة في العقار فهل اذا حصل في القسمة غبن فاحش ولم يكن بعض الورثة  
وكيلا عن الغائب لانه في القسمة ويكون لهم نقضها واذا كان لورثة الميت مال خاص  
به أيضا خارج عن المال المشترك ولمورثه عقار خاص به أيضا لم يكن من المال  
المشترك وثبت ذلك بالوجه الشرعي لا يدخل ما ذكر في القسمة ولا يشار كهم فيه معهم  
أخو الميت المذكور (اجاب) حيث تحقق الغبن الفاحش في القسمة يكون للغيبون  
المطالبة بنقضها على فرض وجود نائب عنه وقت القسمة ولورثة الاخ الاختصاص  
بمال مورثه بم الخاص به بعد ثبوت اختصاصه به بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ادعوا بدين على مورثهم وتنازعوا  
مع بعضهم في شأن ذلك وجرى بينهم صلح بدراهم دفعها بعضهم من التركة للباقي  
واقسموا التركة برضاهم فبعد ذلك ظهر وتحقيق على مورثهم دين محيط بتر كنه فهل  
يطل الصلح والقسمة ويوفي دينه مما تركه واذا كان لهم دين وأثبتوه في وجه خهم  
شرعي يكون اسوة للعрма (اجاب) تتعلق ديون الميت الثابتة بالوجه الشرعي  
بتر كنه وحيث كانت التركة مسخرة بها تقسم بين العرما بقدر دينهم وليس

لاحدهم أخذ شيء زائد عما يخصه بحسب القسمة وإذا أخذ زائدا يكون لباقي الغرماء المطالبة باسترداده وتبطل قسمة الورثة التي كانت لهم يوفوا الدين من مالهم أو يبرئ الغرماء ذمهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده الذكور وترك ما يورث عنه شرعا من عقار ونخل وغير ذلك مما يورث فاقسمه وأتركه بالغريمضة الشرعية على يدا القاضى وأخذ كل نصيبه واستقل به من مدة خمس وأربعين سنة وزيادة ثم مات بعض الورثة عن ورثة فهل إذا أراد ورثة من مات منهم تقض القسمة متعللين بأن آباءهم هم الذين غرسوا النخل ورثوه في صغر الباقيين لا يجابون لذلك حيث وقعت القسمة صحيحة ولم يظهر فيها حيف ولا غبن فاحش ولا عبرة بتعللهم المذكور (أجاب) إذا صدرت القسمة صحيحة لازمة لا يكون لورثة بعض المتقاسمين نقضها بمجرد تعللهم بما ذكر بدون وجه شرعي والاقدم على القسمة من المورثين اقرار بالاشتراك فلا تسمع دعوى الورثة الاختصاص والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له خمسة بنين وابتنان الجميع معه في معيشة واحدة ويده أموال من دور ومواس ونوارج وسواق وغير ذلك ويريد قسمة ماله في حال حياته وصحته وسلامته بين أولاده لأجل عدم المنازعة بعد موته فهل يجاب لذلك ويكون له قسمة بالسوية بينهم وإذا أكره البنين منه من ماله لا بأن المال من كسبه والحال أنه لا مال له خاص ومميز وحده عن مال أبيه لا يجاب لذلك ولا عبرة بتعلله ويكون اكتساب جميع الأولاد لأبيهم حيث كانوا معه في المعيشة ولا يكره لاحد منهم الاختصاص بشئ من مال أبيه بدون مخصص شرعي (أجاب) إذا كان الولد في معيشة أبيه وعائلته ومعيناه في الكسب يكون جميع ما تحصل لأبيه وليس لابنه شئ من ذلك بدون وجه شرعي وللمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء حيث كان مكافئ غير محجور عليه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة قديمة دائرة وفرنا بجوارها باع من ذلك نحو النملين في كامل العقار المذكور ثم بعد البيع بمدة أراد البائع قسمة العقار المذكور وأن يحتص بقدر حصته في أحد المكانين المذكورين فهل لا يجاب لذلك ولا يجبر المشتري على ذلك لاسيما أن المكانين المذكورين لا يقبلان القسمة الشرعية (أجاب) لا يجاب الشرىك البائع لمطالبه على الوجه المستطور جبراً على شرىكه والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة شركاء في مكان بنى فيه أحد الشركاء أمكنة بانقضاء اشتراكهم من ماله الخاص به وصرف في ذلك مبلغاً من ماله لكونه له معظم المكان وباقي الشركاء لم يشرئوا من ذلك وقف عليهم وطلب مالك المعظم قسمة وأبى بعض الشركاء إلا أن خرفاً إذا يكون الحكم في القسمة وفيما بناء فيه بدون إذن باقي الشركاء (أجاب) بنى أحد الشركاء بغير إذن الباقي في المكان المشترك فطلب شرىكه رفع بناءه قسم العقار حيث احتمل القسمة فإن وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وبنات وابنتين

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

٣٠

رجب

١٢٧٠

٣٠

شعبان

١٢٧٠

١

أخذها بالغ والأخ الأصغر وترك ما يورث عنه شرعا فقسمت تركته بين الورثة المذكورين  
بالقرينة الشرعية فأخذ البالغ نصيب أخيه الأصغر وصار تحت يده فهل إذا بلغ القاصر  
رشدا وطلب أخذ ما يخصه من تركته أبيه من يد أخيه يجاب لذلك وليس لأخيه البالغ  
المذكور منه من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم للأخ المذكور بعد بلوغه رشدا  
أخذ ما يخصه من تركته أبيه بعد تحقق رشده بالوجه الشرعي حيث نفذت القسمة والله  
تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة طلب أحد الشركا قسمتها بالأفراز فهل  
يجاب لذلك حيث كانت تقبل القسمة بالأفراز وينفع الشرط بنصيبه بعد القسمة من  
جنس الانتفاع الأول (أجاب) نعم يجاب لذلك إن كان الأمر كذلك والله تعالى أعلم  
(سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنت بالغته من غير متزوجة برجل أجنبي  
اعتراه عنه وخيل في عقلها فأقام القاضي زوجها قيسا عليها وعلى حفظ ما لها بموجب  
شرعية بذلك ثبوت المضمون فاقسم زوج البنت مع زوج أمها ماتر كته أمها بالقرينة  
الشرعية فهل تصح تلك القسمة ولا تنقض حيث لم يحصل فيها حيف ولا غبن ويكون  
للقيم المذكور حفظ مال زوجته حتى تفيق (أجاب) إذا وقعت القسمة المذكورة  
مستوفية شرائط الصحة والزوج كانت نافذة لا سبيل إلى نقضها بدون وجه شرعي  
ووصى المهرن كرهى الصغير في قسمة ماله مع شريكه والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل مات عن ثلاثة بنين وبنت وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار وغيرها من  
المواشي وغير ذلك فاقسموا التركة بالقرينة الشرعية على يد نائب الشرع بمحضرة  
جميع المسلمين ثم مات أحد البنين عن أولاده فطلب الأهم إعادة القسمة فحضر قاضي  
الولاية واقتسموا التركة ثانيا بالقرينة الشرعية بعد تراخيهم على نقض الأولى  
وإعادة المقسوم إلى الاشتراك بموجب حجة شرعية بذلك ثبوت المضمون وأخذ كل ذي  
حق حقه من العقار وغيره ووضع كل يده على ما يخصه فهل إذا طلب الأهم إعادة القسمة  
بعد وقوعها بالتراضي لا يجابون لذلك ويمنعون من منازعة أولاد الأخ فيما تركه له  
مورثهم لاسيما إذا لم يكن في القسمة حيف ولا غبن فاحش إذا تحقق ما ذكر (أجاب) إذا  
وقعت القسمة صحيحة مستوفية شرائط اللزوم لا يكون لأحد منهم نقضها بدون وجه  
شرعي حيث لم يترأس الجميع على إعادة المقسوم إلى الاشتراك والله تعالى أعلم (سئل)  
في دار صغيرة غير فابذة للقسمة بين اثنين لأحدهما فيها تسعة عشر قراطا وللآخر خمسة  
قراريط طلب صاحب القليل أن يقسم الدار المذكورة قسمة أفراز وان يختص  
بمكان منها وصاحب الكثير لم يرض بذلك فهل والحال هذه لا يجيب صاحب الكثير على  
قسمة الدار المذكورة ولا يجيب صاحب القليل لمطالبه بل يكون لكل منهما ما  
يقسمها ما يأتى مع صاحبه (أجاب) إذا طلب أحد الشرطيين قسمة العقار فإن انتفع  
كل بحصته بعد القسمة بالأفراز يجاب طالب القسمة لها وإن لم ينتفع كل بحصته بعد

١٠  
١٢٧٠  
صفر  
١٣  
١٢٧١  
ربيع الثاني  
١٠  
١٢٧١  
جاءى الأولى  
١٤  
١٢٧١  
١٩  
١٢٧١

القسمة وطلب ذوالقليل القسمة لا يجاب لذلك جبر على شريكه وتجب المهايأة بينهما والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنتين وترك دارا ثم مات كل من البنتين قبل قسمتهما عن أولاد ذكور واثاث قبل قسمتهما أيضا ولم تنزل الدار بيد الورثة جميعا فطلب البعض قسمتهما فأدعى ورثة الابن بان الدار خاصة بابيهم فانكر ورثة البنتين دعواهم ولا يثبت ولا سند بأيديهم يشهد لهم بذلك فهل لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات ويكون لورثة كل من البنتين أخذ ما يخص أمه بالقرينة الشرعية من الدار وقسمتهما اقرازا حيث كانت قابلة لها (اجاب) اذا كانت تلك الدار معلوكة للجد المذكور وهي بيد الجميع لا يكون لورثة ابنه الاختصاص بهادون وورثة بنتيه والحال ما ذكر بدون اثبات مخصص شرعى ولهم قسمتهما اقرازا والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في بيت يقبل القسمة مشترك بين رجلين اقسماه بينهما قسمة اقرازا ورضي كل منهما بذلك ووضع كل منهما يده على نصيبه بعد الاقرازا وصار يتصرف فيه بالعمارة والبناء والسكنى مدة تزيد على عشر سنين فهل والحال هذه اذا أراد أحدهما الرجوع في القسمة على الآخر بعد وقوعها صحيحة لا يجاب لذلك (اجاب) اذا وقعت القسمة بينهما صحيحة مستوفية شرائطها الشرعية ولم يظهر غبن فاحش فيها لا يجاب أحدهما لانتقاضها والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين يملكان زريبة معدة للمواشى أحدهما يملك فيها الثلث والاخر الثلثين وفيها بئر مشترك بينهما معدة لسقى المواشى المذكورة فاقسماها بينهما وأخذ كل نصيبه فيها وجعله زريبة على حدته وبقيت البئر مشتركة بينهما في نصيب مالك الثلثين فعل مالك الثلث مجرأة له تصرف الماء الى ملكه لسقى مواشيه حسب ما شرب طأ ذلك في القسمة واستمر على ذلك مدة تزيد على اثنتين وثمانين سنة فأراد الاثنان مالك الثلثين منع مالك الثلث عن السقى من البئر المذكور فلهذا الحال هذه اذا ثبت المالك لصاحب الثلث في البئر المذكور بالبنية الشرعية لا يكون لصاحب الثلثين منعه من السقى منها بدون وجه شرعى (اجاب) اذا تحقق بالوجه الشرعى بقاء الاشتراك لا يكون لاحد الشرى يكتفى من الآخر من الانتفاع به على مقتضى الشركة بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) في بيت صغير غير قابل للقسمة مشترك بين رجل وامرأة أجنبية للرجل ثلاثة أرباعه وللأمرأة ربعه فهل اذا طلب من له ثلاثة أرباعه قسمته بالمهايأة يجاب لذلك شرعا ويقسم على قدر نصيب كل منهما (اجاب) حيث كان البيت المذكور غير قابل للقسمة يكون لكل من شريكه طلب المهايأة فيه كل بقدر نصيبه ويجبر الاخرى عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات وابنى عم له وقسمت تركته بالقرينة الشرعية وكل ذى حق أخذ حقه بموجب وثائق شرعية ثم أظهر البنات حجة بوقفية اعقار عليهن والحال ان تلك الحجة مقطوعة الثبوت لم يوجد من يشهد بضعفها

١٢٧١

٢٥

جاذى الثانية

١٢٧١

٧

شعبان

١٢٧١

١٢

شوال

١٢٧١

٣٠

١٢٧١ ١٤

صفر

١٢٧٢ ١٥

ربيع الاول

١٢٧٢ ١

ربيع الثاني

١٢٧٢ ٣

جادی الثانية

١٢٧٢ ٢٣

فهل والحال هذه لا يعمل بتلك الحجة وتكون القسمة ماضية (أجاب) لا يعمل على الحجة  
المد كورة بدون اثبات مضمونها بطريق شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين  
ورثا من أبيهما مالا ولم يقسماه وبقى على الثلثة مدة وخلف كل منهما أولادا ثم ماتا  
فهل اذا طلب أولاد أحدهما القسمة مناصفة فيجابون لها ولو طالت المدة (أجاب) يقسم  
المال المملوك للأخوين المد كورين بين ورثتهما حيث كان قابلا للقسمة فيما أخذ ورثته  
كل منهما نصيبه ورثته منه ويجاب طالب القسمة لها والحال ما ذكر وان امتنع الآخر  
حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا بالشرع الشرعي سوية طلب  
أحدهما قسمتها فاذن لشر يكره في القسمة فقسمة ما بينهما في غيبة شر يكره فهل اذا  
تمين يقول أهل الخبرة أرى القسمة حيفا وغنا فاحشا وبث ما ذكر يكون للشر يك  
المد كور أخذ باقي نصيبه من شر يكره اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لو ظهر في  
القسمة على فرض انعقادها غبن فاحش بان لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء  
تفسخ اتفاقا لان تصرف القاضى متبديا بالعدل ولم يوجد ولو وقعت بالتراضي تفسخ أيضا  
في الأصح لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب سنها والله تعالى أعلم (سئل)  
في بستان تخيل بين اثنين أحدهما له الثلث والاخر له الثلثان طالب أحدهما قسمة  
فأبى الآخر منه إلا بان له في كل فخلل حقا فهل يجبر على قسمة شرعا حيث انه قابل للقسمة  
ولا عبرة بهذا العمل (أجاب) حيث كان الخلل قابلا للقسمة وينتفع كل من الشر يكره  
بنصيبه بعدد والمعادلة ثم كره والمدعى لا تقبل يجاب طالب القسمة لها والا فلا والله تعالى  
أعلم (سئل) في اخوين شر يكره اقتسما ما اقتضاه بينهما قسمة التراضي والاختيار وراشده  
كل منهما انه اسعق وفي استحقاقه وبراءة صاحبه الا براءة العام فهل والحال هذه اذا أراد  
أحدهما انقض هذه القسمة مع العمل بالغلط فيم لا يجاب لذلك (أجاب) ولو ظهر غبن  
فاحش في القسمة فان كانت بقضاء بطات اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تبطل أيضا في  
الأصل لان شرط جوازها المعادلة ولم توجد وتسع دعواه الغبن الفاحش ان لم يقر  
بالاستيفاء فان أقر به لا تسع دعوى الغلط والغبن للتناقض كذا في الدرر في حواشيه  
للسيد الطحاوي قوله لا تسع دعوى الغلط أى لا يبينة وقد قدم انها تسع فيها  
وأجاب عن التناقض ونحوه في الدرر وقد ذكر ذلك المصنف عن الخ مائة قل ثم قال  
ومقتضى ما قيل في الغلط أن يقال في الغبن انتهى فانظره وحل بعضهم السماع في دعوى  
الغلط على ما دأبوا بها القاسم وعدمه على ما اذا باشرها بنفسه لا عنده في الأول  
على فعل غيره فيعتذر والله تعالى أعلم (سئل) في حرام مشترك بين جماعة تملقوه  
بطين الأرض عن ورثته من كل واحد منهم من غير معلوم استأجره أحد الورثة مدة من  
السنتين فلما صفت المدة طالب من المستحقين أريد له أجرته أو يرد له أوله بينهم بالهوية  
بان يخص كل منهم بأيام بدرجته وهذا ضرر لبعض الشركاء ما يقع فيه من التعطيل



في بعض الايام وتلاف لبعض آ لاته فهل اذا طلبوا اجرة المثل عن يستاجره يجابون لذلك ولا يجابون لما فيه ضرر عليهم (اجاب) لا يجبر بالفي الشركاء على اجارة انصبأهم من الثمن يك بأقل من أجر المثل ولا يجبر هو على الاستئجار بأجر المثل ولا حدهم طلب المماياة بالزمان في غير القابل للقسمة ويجبر الا في عليهما وفي الدردار او حانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها شجار فيه فقال أحدهما لا أكرى ولا أنتفع وقال الاخر أراد بذلك أمر القاضي بالمماياة ثم يقال لمن لا يريد الانتفاع ان شئت فانتفع وان شئت فأغلق الباب اه فان وقع التهاوي في الشيء الواحد فزادت الغلة في نوبة أحدهم فالزيادة مشتركة بينهم قال في الحانية وفي الدار الواحدة اذا تهايا في الغلة فأغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الاخر يشتركان في الفضل اه والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمة مشتركة بين اثنين أحدث أحدهما بناه في جهة منها بغير إذن شريكه والآخر يريد شريكه أن يكلفه رفع بنائه الذي أحدهم من غير إذنه فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل القسمة وكان كل منهما ينتفع بنصيبه بعدها وطلبت القسمة ويجاب طالبا لها اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) نعم تقسم الدار المذكورة والحال هذه فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعمت وان وقع في نصيب الاخر هدم والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين أحدهما يملك فيها أحدا وهو شرين فيراط والثاني يملك ثلاثة قرايط فاراد صاحب الاقل ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز والحال انها لا تقبل القسمة ولا ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وامتنع صاحب الاكثر منها فهل والحال هذه لا يجبر الا في عليهما حيث لم تكن الدار المذكورة تقبل القسمة قسمة افراز ويكون له قسمتها مماياة (اجاب) نعم لا يجبر الا في علي قسمتها افراز في غير القابل للقسمة وله المماياة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا لا تقبل القسمة قسمة افراز بحيث لا ينتفع كل منهما بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول أحدهما يملك فيها الربع والباقي لآخر فاراد أحدهما أن يقسمها قسمة افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم تقبل القسمة المذكورة واذا أراد مالك الربع أن يقسمها بالمماياة يجاب لذلك (اجاب) اذا كانت تلك الدار لا تقبل القسمة بالا فراز لا يجبر الا في عليهما ولكل منهما المماياة جبر والله تعالى اعلم (سئل) في أرض يتخلها من غير أراضي مصر بالحجاز غير اميريه مشتركة بين اربعة أشخاص أحدهم له نخسان ولكل واحد من الاخرين خمس طلب صاحب الخمسين القسمة وافراز بنصيبه منها فهل يجاب لذلك أولا (اجاب) اذا كان ما ذكر في السؤال قابلا للقسمة وينتفع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة وامكنت المعادلة ولم تبدل المنفعة وطالب أحدهم القسمة يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في داره تخر به قابلة للقسمة بين زيد وجهه وقف لجهة

١٢٧٢

٢٢

١٢٧٢

وجب  
٢

١٢٧٢

شعبان  
١٨

١٢٧٢

رمضان  
١٠

١٢٧٢

شوال  
٨

الوقف ثلثها ولزید باقیها بنی زید جميع الدار بالآلات من عنده متقدمة بعد الأزالة لنفسه  
 بغير إذن من ناظر الوقف المذكور والآلات برید ناظر الوقف قسمة حصه الوقف واقرأها  
 من حصه المالك المذكور فهل يجاب لذلك حيث كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة  
 وينتفع كل بنصيبه بعدها وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف المذكور وما حكم البناء في نصيب  
 الوقف بغير إذن الناظر المذكور (أجاب) نعم يجاب لناظر لذلك والحال هذه وبعد القسمة  
 فما وقع في نصيب الباقي من البناء فهو له وما وقع في نصيب الوقف امر الباقي بقلعه ان لم  
 يضر بأرض الوقف والامتلاكه الناظر بعمته مستحق القلع لجهة الوقف والله تعالى اعلم  
 (سئل) في إيتام وامهم على عشرة بن قيراط في ذوق غدير قابل للقسمة بالأفرازو ما فيه  
 لامرأة أجنبية أرادت تلك المرأة قسمة القرن قسمة أفراز جبر على الإيتام وامهم والحال  
 أن في القسمة ضرر إيتام على الكل فهل لا تجاب لذلك وإذا حدث أم الإيتام بغير في القرن  
 المذكور بغير إذن من المرأة يكون ماصر قته في حصتها متبرعة به (أجاب) نعم لا تجاب  
 لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في أختين تملكان دارا بطريق الارث عن  
 مورثهما على الشيوع باعت احدهما نصفها الرجل أجنبي بثمن معلوم من الدراهم وبقي  
 النصف الثاني على مالاختار المذكور فإراد الشريك المشتري ان يبنى وهي فائبة فبنى  
 جميع الدار وادعى انه اشترى من وكيل الشريكة النصف الثاني فضررت الشريكة من  
 غيبته واودعته انه لم يحصل منها ثمن وكيل بالبيع فهل والحال هذه يكون لها اخذ نصيبها  
 و يؤمر الباقي بقلع بنائه واخذ قيمته مستحق القلع (أجاب) اذا انكرت المالكه  
 التوكيل ببيع نصيبها من الشريك المذكور يؤمر مدعيه بإثبات ما أنكرته فان أثبتته  
 فطريق شرعي وتحقق البيع الشرعي منه فلا معارضة لهامعه والا فنصيبها باق على  
 ملكها حيث لم يجز بيعه فيؤمر بتسليمها اياه واذا وقع التنازع في البناء في الدار المشتركة  
 وطلبت القسمة سمعت ان احتملتها فوقع في نصيب الباقي فهو له بلا منازعة وما وقع  
 في نصيب المرأة يؤمر برفعه منه الا ان تملكه بعمته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 مات عن ابنين وترك دارا فاستمر الابنان في معيشة واحدة من غير قسمة مدة ثم مات  
 احدهما عن ابنين ومات الثاني عن ثلاثة بنين ولم تزل الدار بأيدي الجميع من غير قسمة  
 فهل تقسم بين الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية وياخذ كل من الورثة  
 المذكورين ما يخص اياه لو كان حيا (أجاب) تقسم الدار المذكورة بين ورثة كل  
 من الابنين المذكورين فلو ورثة كل اخذ نصيب ابيهم بالفريضة الشرعية ان كانت  
 الدار قابلة للقسمة بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول حيث كان  
 الحق ثابتا لهم فيها على الوجه المأثور والله تعالى أعلم (سئل) في بيت لرجل ربه  
 وامرأة ثلاثة ارباعه فهل اذا طالب احد الشريكة قسمة افرازها يجاب لذلك اذا قبلها  
 ولم يكن فيها ضرر واذا انتفع بها البعض وتضرر البعض الآخر لعلنا نحظ بقسم يطلب

١٢٧٢

١١

١٢٧٢

٢٠

١٢٧٣

صفر  
٤

١٢٧٣

٧

ذي الكثير (اجاب) حيث قبل البيت المذکور القسمه بلا ضرر بحيث ينتفع كل  
بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول يجاب كل منهما للقسمه اذا طلبها وان انتفع  
ذوالثمن دون الاخره له نصيبه يجاب المنتفع ان طلبها دون الاخر ان امتنع شريكه  
لتعنت الطالب حجة على الراجح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن دار كاملة  
وثلاث دار اخرى شركة اخته وترك زوجة وابنين واربع بنات كلهم منها ثمن ماتت احدى  
البنات عن والدتها وبناتها وزوجها فتوافق الذکر ان على أن ينضم مع اصغرهما  
نصيب الزوجة وبناتها الاحياء في دار من الدارين ومع الاكبر نصيب عمته وورثة اخته  
في الدار الاخرى وقوماء بناء الدارين وضربا قرعة بينهم على أن من تظهر قرعته على  
الصغيرة يستوفي تمام ماله ومن معه في جهة معينة من الكبرى كل ذلك بغير اذن الزوجة  
و بناتها فهل اذا ضربا القرعة كذلك وقامت الزوجة وبناتها بالتمنع يجب أن الى ذلك وللصغير  
من الابنين المنع أيضا لعدم تمام القسمه لفقده الذرع وهو ركن من أركانها وعدم تعيين  
نصيبه وعدم حكمه كما به ذلك وعدم رضا باقي الشركاء (اجاب) لا عبرة بهذه القسمه  
على هذا الوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأته يملكان دارا للرجل ثلثها وللمرأة  
ثلثها غير قابله القسمه الا فراقه هل اذا أراد أحدهما قسمتها بالمهاياة يجاب لذلك ويجوز  
التمتع منها مع ما عن المهاياة حيث كانت لا تقبل القسمه افرارا (اجاب) نعم يجاب لذلك  
والحال ما ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة ذکور وبنات قسمها  
القاضي بينهم على حسب افریضة الشرعية مع حضورهم جميعا فاستقل كل منهم  
بنصيبه واستولى عليه و بنى بعضهم في نصيبه و بدمضى ثلاثة أشهر ادعى أحدهم أنه  
كار غائب ولم يحضر هذه القسمه ويريد بذلك نقضها فهل اذا كان هناك بينة تشهد عليه  
بحضوره ومقامته ليس له نقضها (اجاب) نعم اذا ثبت على الرجل المذکور أنه كان  
حاضرا ومباشرا للقسمه لا يكون له نقضها بعد صدورها صحيحة لازمة بدون موجب  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذکور وبنات وترك ما يورث عنه  
شرعا فوضع الذکور بينهم على التركة وصاروا يعملون فيها مدة من السنين من غير قسمه  
التركة ثم مات أحد الذکور عن أولاد تصرو بلع فقام القاضي عم القصر وصبا عليهم  
فهل اذا أراد الوصي المذکور قسمه التركة وأخذ نصيبه مع نصيب القصر منها بالوجه  
الشرعي وحوز نصيب القصر مذهبنا الى نصيبه بطريق وصايته عليهم يجاب لذلك (اجاب)  
نعم للوصي ذلك حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين يملكان دارا على  
الشيوع بطريق الارث عن أبيهما نوضع أحدهما يده على الدار المشتركة و بنى فيها بغير  
إذن أخيه وسكن فيها مدة من المدة في غيبة أخيه وبعض المدة مع حضوره  
والآخر يريد الاخ أن يأخذ نصيبه في الدار المشتركة من أخيه وان يقسمها قسمه افرارا  
مع أخيه فاذا وقع البناء الذي بناه الاخ في نصيب مريد القسمه فاذا يكون المحكم

الشرعی فی ذلك (اجاب) قال فی الدرد بنی أحدهما أى أحد الشر یکن بنصر اذن الاثر  
فی عقارہ شترک ینہما فطلب شر یکہ رفع بنائہ قسم العقار فان وقع البناء فی نصیب  
الباقی فہما ونعمت والاهدم البناء اه أو أرضاہ بدفع نیتہ کما فی الهندیة عن محیط  
المرخسی واللہ تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات عن أولادہ الذکور وترك ما یورث  
عنه شرعاً من عقار ومواش وغیر ذلك ومن جملة ماتر کہ أرض زراعته الامیر یة فاسفر  
الجمیع فی معیشتہ واحدة من غیر قسمة وحازوا أطمیناً من کسبہم وہم فی المعیشتہ معاً  
والآن طلب أحدهم القسمة وأخذ نصیبہ فادعی کبرہم بان علیہ دینا ولم یسئلہ  
سبباً یرید أن یجوز لہ علی التركة فہل لا یجیب لذلك ویقسم جمیع ما کان بایدہم وما  
کان مشترکاً بینہم بالسویة ولا یکور لاحدہم الاختصاص بشئ من المال المشترك زیادة  
عن غیرہ بدون تخصص شرعی حیث لم یکن لاحد منہم مال خاص بہ ولا یمیز وحده  
(اجاب) لیس لاحد شترکاء الملك الرام الباقین بما علی نفسه خاصہ من الدین بدون  
وجہ شرعی ویقسم المال المشترك المملک لہم القابل للقسمة بینہم علی قدر انصباہم ولیس  
لاحدہم الاختصاص بشئ زائد عما ینخصصہ من ذلك بدون تخصص شرعی واللہ تعالی  
اعلم (سئل) فی عقارات مشترکة قابلاً للقسمة بین جماعة أراد أحدهم دسماً  
تسعة افراد واختصاصہ بنصیبہ فهل یجوز لذلك واذا اذاع أحدہم من القسمة یجبر  
علیہا حیث انتفع کل بنصیبہ بہد القسمة (اجاب) اذا کان کل فرد من تلك  
العقارات المتفاوتة علی انفرادہ قابلاً للقسمة بان ینتفع کل من الشرکاء بنصیبہ من  
کل فرد من افراد تلك العقارات بہد القسمة من جدر الانتفاع الاول یکرر لکل  
واحد من الشرکاء طلب القسمة في ذلك ویجبر المذنب علیہا والا فلا واللہ تعالی اعلم  
(سئل) فی دارین بین أخوین قسمتا بتراضیہما واستولی کل دلی نصیبہ فادعی  
أحدہما علی الآخر ان القسمة وقعت بالغبن العاشر فهل اذا تحقق ذلك بالوجه  
الشرعی وأراد نفضها لاجاب الی ذلك حیث لم یقر المذنب باستیعام حقہ او لبراء ولم تسکن  
بینہ تشهد علیہ بذلك وبعاد القسمة بعد فقضها لان شرطها العدالة ولم توجد (اجاب)  
نعم تنقض القسمة المذکورة حیث وقعت بالغبن العاشر والحال مذکربا لسؤال واللہ  
تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات منہ خمس عشرة سنة عن ثلاث زوجات وعن بنتین  
وترک ما یورث عنه شرعاً من عقار وغیرہ فقسمة شرکاء بالفریضة الشرعیة لدى نائب  
شرعی بالبلد وأخذ الزوجات حقہن بالفریضة وأعطی البنات الباقی فرضاً وراد بسبب  
عدم العاصب فهل ہذہ القسمة صحیحۃ شرعیة وذا اراد نائب الشرع الآن منازعة  
النائب الاول وابطال حکمہ ممتلاً بان البنتين الذمیتین ویوقف الباقی لاجاب لذلك ولا  
عبارة یتعللہ حیث لم یکن هناك عاصب اصلاً ولا من یدعی العصور بہ اذا تحقق ما ذکر  
(اجاب) اذا وقعت القسمة فی القلی المورث القابل لها وی انفق المذنب انہ مبراث

١٢٧٢

١٨

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

وجب  
٥

١٢٧٣

١٢

بعد البرهان على موت المورث وعدد دورته بالنظر لقسمه العقار وكان قابلاً لها أيضاً مع  
 حضور الزوجات والبنيتين البالغ وأخذ الزوجات الثمن فرضا والبنيتان الباقي فرضا وداو لم  
 يحصل في القسمه غبن فاحس تكون صحيحة وليس لاحد قضاها بدون وجه شرعي والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وريثة وترك ما مورث عنه شرعاً وبعض الورثة  
 حاضر وبعضهم غائب فقسم الحاضر والتركه وأخذوا حصصهم وأفرزوا للغائب  
 حصته في غيبته فهل اذا حضر الغائب ولم يررض بالقسمه وطالب بقسمه التركه ثانياً  
 بالقمرية الشرعية يجب لذلك (اجاب) نعم يجب لذلك اذا لم يسبق منه شيء كبل  
 بالقسمه ولم يجزها بعد وقوعها ولم تكن القسمه المذكورة على يد قاض مستوفية شرائط  
 الهة وفي المتخير الحانية اذا قسم الورثة التركه فيما بينهم بغير أمر القاض وفي الورثة  
 صغيراً وغائباً أو شريكاً للثمة لا تصح الا بإجازة الغائب أو ولي الصغير أو إجازة الصبي  
 بعد البلوغ أو بإجازة القاض قبل ذلك اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وامرأة  
 مشتركين في ربع شغل على محلات متعددة غير قابلة لقسمه الا فرأى فهل اذا طلبت  
 الشريكه قسمه الربع المذكور بالمهاياة تجاب لذلك واذا امتنع الشريك من قسمه  
 المهاياة في الربع المذكور يجبر عليها (اجاب) نعم تجاب لذلك حيث لا قبول لقسمه  
 الا فرأى ويجبر القاضى الممتنع عليهم في الاصل والمنازل المتلازمة تقسم قسمه واحدة كما  
 هو جوابه وفي رد المحتار ولو اختلفا في التهايز من حيث الزمان والمكان في محل يمتثلهما  
 يأمر القاضى بأن ينفقه لانه في المكان أعدل لا تتفاد كل في زمان واحد وفي الزمان أكمل  
 لا تنفاد كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق اه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في بيت صغير غير قابل للقسمه مشترك بين رجل وامرأة للرجل ثلاثة أرباعه  
 وللأمرأة ربعه فاستأجر الشريك نصيبها بأجرة معلومة مساندة سوى حاصل من البيت أبقاه  
 فسكنته الشريكه مدة والآن يريد أخذ حصتها منه بالأجرة أو يسكنها فيه ويؤجر نصيبه لها  
 أو يقسم بالمهاياة فهل يجب لذلك شرعاً (اجاب) لا يجبر أحد الشريكين على إجازة نصيبه  
 من الآخر أو استئجار نصيب الآخر لنفسه واذا لم يتفقا على شيء من ذلك فلا حرج في طلب  
 المهاياة في غير القابل للقسمه ويجبر الآتي عليها والله تعالى اعلم (سئل) في مكان قابل  
 للقسمه مشترك بين رجل وأخته الباقعة الرشيدة للاخ عشرة وثلثا ونصف وللأخت  
 الباقي والآن يريد الاخ قسمته لاجل بناءه وانتفاعه بنصيبه فهل يجب لذلك شرعاً  
 ولا يكره للاخت منعه من ذلك وتجب على القسمه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) اذا كان  
 المذكور المذكور قابلاً للقسمه بان ينفع كل بنصيبه بعد القسمه من جنس الانتفاع  
 الا ولطالب احد الشريكين القسمه ومنتفع الآخر يجبر الآتي عليها والله تعالى اعلم  
 (سئل) في جماعة لهم ارض زراعية مشتركة بينهم على الشيوع أجروها الرجلين مدة  
 معلومة ثم ان احدهما مؤجرين اذن لاحد المستأجرين ان يقسم نصيبه في الارض المذكورة

١٢٧٣

١٨

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

٢٦

١٢٧٣

٢٥

١٢٧٣

٢٩

ذی القعدة

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

١٢

قسمه مع المستأجر فقسمة المستأجر مع المستأجر الثاني في غيبة المستحقين للأرض  
المذكورة ومن غير اجازتهم لذلك فهل والحال هذه اذا حصل في قسمة الأرض المذكورة  
غبن فاحش لا تصح وتسكون باطله ويكون لكل من مستحق الأرض المذكورة فمخها  
(اجاب) لا عبرة بقسمة احد المستأجرين مع الآخر حال غيبته اربابها في حقهم بدون  
اقتضائهم او اجازتهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا وعن  
قيراط في بيت وذلك البيت قابل للقسمة بان ينتفع كل واحد من الشر يكتن نصيبه  
بعدها اراد الرجل المذكور قسمة ذلك البيت وبأخذ ما يخصه من اول البيت الى آخره  
على حسب ما يخصه فهل يجب لذلك واذا اراد ما لك باقي البيت اخذ ما يخصه في البيت  
المذكور في جهة معلومة بغير رضا شر يكتن لا يجب لذلك (اجاب) اذا طاب احد  
الشر يكتن القسمة وأي الآخر وكان العقار قابلا للهبان ينتفع كل نصيبه بعد القسمة  
من جنس الانتفاع الاول اجبر المستمتع عليهم بعد القاسم الانصباو يقرع بينهما  
وابت التقرعة بواجبة وانما هي لطيب الانفس وسكون القلب ولنفي تهمة الميل حتى  
ان القاضي لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقرار عاجز لانه في معنى القضاة فيلزم  
كافي الجوهره افاده في الدرو حواشيه واما اخذ احد الشر يكتن نصيبه في جهة معينة بدون  
رضا شر يكتن وبلا قرعة ولم تكن القسمة بقضاء فلا ير له ذلك والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل مات عن زوجته وعن بنتين متزوجتين وعن ابن عم وترك دارا معلومة  
فوضع ابن العم يده عليها مدة من غير قسمة والآن طلب الورثة المذكورة ورثون قسمتها  
بالفرضة الشرعية فنعهم ابن العم منكرها وباحد الحقهم فهل اذا كان الحق ثابتا لهم  
فهي عن الاب لا يكون لابر العم منعهم وتقسم بين الورثة بالفرضة الشرعية ولا عبرة  
بانكاره اذا ثبت المالك في المورث بالطريق الشرعي لاسيما ان الدار المذكورة قابلة  
للقسمة (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي كون تلك الدار معلومة لمورث الورثة  
المذكورين وانما آلت اليهم بطريق الارث عنه لا يكون لابن عم الميت منعهم من اخذ  
نصيبهم فيها بالفرضة الشرعية ونسبته حيث لا مانع ولا عبرة بانكاره حينئذ والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منقعة قطعة ارض زراعية اميرية مغروس فيها نخيل اسقط  
حقه في الأرض المذكورة لاحد بنيه دون النخيل وابقى النخيل على ملكه ثم مات الرجل  
المذكور عن ورثة فوضع المسقط ليد يده على الأرض المذكورة مع النخيل مدة عشر سنين  
والحال ان النخيل لم تكن مثمرة تلك المدة وحينئذ النخيل طلبت الورثة الاقسام في  
شرها ايمنه بالفرضة الشرعية فنع على اعلم (سئل) بوضع اليد تلك المدة فهل لا عبرة  
بتملك المسقط له المذكور حيث كانت النخيل ترثمر وتثمر وتقسم ثمرة النخيل بينهم  
بالفرضة الشرعية (اجاب) ان كان ذلك تملك النخيل في يد من مات ولم تنتقل  
عن ملكه بناول شرعي فجرد اسقط الأرض من استتمها النخيل وابقاها



على ملك المسقط لا يوجب تلك المسقط له منفعة تلك الارض فقط تلك الخيل ويكون  
لهم جميعا قسمة ثمرة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنين  
بالغين وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره واقسموا ذلك بينهم بالتراضي ثم  
ظهر في نصيب احدهما غبن فاحش ويريد نقض القسمة المذكورة فهل اذا ثبت الغبن  
الفاحش في القسمة بالوجه الشرعي تنقض القسمة ويحجب لذلك حيث لم يقر بالاستيفاء  
ولو دخل فيما ادراههم (اجاب) نعم يحجب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
في بيت كبير له بابان يقبل القسمة بعض ملاكه يملك فيه معظمه ثلثيه والبعض الآخر  
يملك ثلثه وطلب صاحب الاكثر قسمة بالافراز فهل يحجب لذلك حيث كان يقبل  
القسمة (اجاب) اذا انتفع كل من الشركاء بعد القسمة بنصيبه من جنس الانتفاع  
الاول يحجب كل من الشركاء لها ويحجب الا في عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات  
عن اخوة اشقاء وعن زوجة وترك ما يورث عنه شرعا ومن جملته فحل باراض متفرقة  
قيم الورثة المذكورون تركه مورثهم بينهم بالفريضة الشرعية وكتب بذلك حجة شرعية  
وجعلوا للزوجة ما خصها من الفحل المذكور في جهة معينة رديئة والحال انها وقت  
القسمة لم تكن عالمة بردائها ثم بعد ذلك تبين لها ان قسمة الفحل المذكور بالغبن  
الفاحش والغرور فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي تكون القسمة باطلة ويكون  
لها اعادتها ثانيا بمعرفة أهل الخبرة (اجاب) اذا وقعت القسمة بالتراضي ثم ظهر فيها غبن  
فاحش يكون له نقضها في الاصح حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في دار تقبل  
قسمة الافراز مشتركة بين رجلين وكل منهما له حصة فيها على الشيوع اراد صاحب  
الاقل منه ما ان يقسم الدار المذكورة قسمة افراز لينتفع بنصيبه بعد القسمة فهل  
والحال هذه يحجب لذلك ولا يشرى الا آخر منعه من القسمة يدون وجهه شرعي  
حيث كان كل من الشرى يكتفي بمنتفع بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول  
(اجاب) حيث كان كل من الشرى يكتفي بمنتفع بنصيبه من تلك الدار بعد القسمة من جنس  
الانتفاع الاول يحجب طالب القسمة لها ويحجب الا في عليها والله تعالى اعلم (سئل)  
في دار مشتركة بين جماعة لبعضهم اقلها والبعض الاخر اكثرها اراد صاحب الاقل  
قسمة بالافراز والحال انه لا ينتفع بنصيبه بعد القسمة بخلاف صاحب الاكثر فامتنع  
صاحب الاكثر من قسمة فهل لا يحجب لذلك والحال هذه ولا يجبر صاحب الاكثر عليها  
(اجاب) اجاب عن نظير هذه الحادثة في تنقيح الحامدية بقوله نعم لانه امتنعت في طلب  
القسمة والقاضي يجب المتعنت بالرد كما مر حوايه اه والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
يملكون عقارا اقسموه بينهم بالسوية قسمة افرازوا فكل واحد منهم باستيفاء ما يخصه من  
ذلك ووضع يده عليه ثم مات احدهم عن وارث فوضع وارثه يده على تركه مورثه وصار  
يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية من هدم وبناء وغير ذلك مدة تزيده على خمس

١٢

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

في الحجة

١٤

١٢٧٣

١٩

١٢٧٣

عشرة سنة مع حضور باقي الجماعة المذكورين وعليه بذلك والآن أراد الذي اقتسم مع الميت ان ينقض القسمة وأن يعيدها وأن يقسمها ثانيا بعد مضي تلك المدة فهل والحال هذه لا يجب لذلك حيث وقعت القسمة بينهم بالتراضي ولم يكن فيما بينهم فاحش وكان أقر كل منهم باستيفاء حقه وقتها (أجاب) حيث وقعت القسمة بين الشركاء المذكورين بالتراضي ولا غش فيهما أو استيفاء وقت شرائط الصحة لا يكون لأحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان في أيدي ورثة أحدهم غائب لا يدري مكانه ولا موته ولا حياته وهو يقبل القسمة فهل إذا طلبوا قسمته يجب أن يكون لذلك وينصب القاضي وكيلًا عن الغائب يقبض له نصيبه (أجاب) إذا برهن الورثة على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث غائب قسم ونصب وكيلًا يقبض حصة الغائب كما مرحت به المتون والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة أرض مشتملة على أشجار وسواق مشتركة بين اثنين حصل بينهما منازعة فاقسمها من خمسة سنين وأخذ كل نصيبه بحضور جميع من المسلمين وانفرد به وأحدث أحدهما بناء في نصيبه مع حضور الشريك وعدم منازعته والآن يريد منازعته بعد مضي تلك المدة ونقض القسمة وهدم بناءه شرعياً يكره عند الله وهل والحال هذه لا يجب لذلك شرعاً حيث لم يحصل في القسمة حيف ولا غش (أجاب) حيث صدرت القسمة المذكورة مستوفية شرائط الصحة والالزام لا يكون لأحد المتقاسمين نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في مكان مشترك بين جماعة غير قابل للقسمة أراد أحد الشركاء قسمته قسمته أفرأز فامتنع باقي الشركاء منه فهل والحال هذه لا يجب طالب القسمة لها لاسيما أنه صاحب القليل (أجاب) نعم لا يجب طالب القسمة في المكان المذكور لها حيث كان غير قابل للقسمة وامتنع باقي الشركاء منها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وترك داراً فاستمر الابنان معاً في معيشة واحدة مدة ثم مات أحدهما عن أربعة بنين ومات الثاني عن ابنين قبل القسمة ولم تزل الدار بأيدي جميع الورثة من غير قسمة إلى الآن فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية ويأخذ كل من الورثة المذكورين ما يخص أباه أن لو كان حياً حيث كانت قابلة للقسمة وكان الحق ثابتاً لهم فيها وإذا أراد أحدهم أخذ زيادة عن غيره منها بدون وجه شرعي متعللاً بأنه شيخ بل لا يجب لذلك ولا عبرة بمتعلله (أجاب) إذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة وأراد أحد الشركاء المذكورين قسمتها قسمت بينهم على حسب أنصباهم منها بطريق الارث وليس لأحدهم الاختصاص بشيء زائد عما يخصه بدون تخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة على كون دار لا تقبل قسمة أفرأز أحدهم ملك فيها فإيراطين أقل نصيباً من باقي الشركاء فإراد مالك القسمة إيراطين أن يقيم نصيبه قسمته أفرأز وأن يدخلهما في داره فامتنع صاحب الدار أكثر من القسمة لم حصول الضرر بالبين من القسمة

وعدم انتفاعهم فهل والحال هـ - هذه لا يجاب صاحب الاقل لتلك القسمه (اجاب) نعم  
 لا يجاب طالب القسمه لها فيما لا يقبلها حيث امتنع باقي الشر كاه منها والله تعالى أعلم  
 (سئل) في جماعة يملكون عقارا وتخلوا وغير ذلك بطريق الارث عن أبيهم فقسم ذلك  
 بينهم قسمه الميراث على يد نائب المحاكم الشرعي ووضع كل يده على ما خصه من ذلك مدة  
 ثمان سنين ولم يحصل في القسمه غبن ولا غرور والآن أراد أحدهم نقض القسمه  
 المذكورة واعادتها ثانيا متعللا بان فيه غبنا ولا يثبت له على ذلك فهل والحال هذه لا يجاب  
 لذلك ولا عبرة بدعواه المجرده عن الاثبات الشرعي ويمنع من معارضة واضع اليد في ذلك  
 بدون وجه شرعي (اجاب) لا تمتنع القسمه بعد وقوعها مستوفية شرائط الصحة بمجرد  
 دعوى أحد المقتسمين الغبن فيها بدون ظهور ذلك وتحقيقه بطريقه الشرعي والله تعالى  
 أعلم (سئل) في دار كبيرة قابله للقسمه مشتركة بين جماعة أقارب بالميراث عن أصولهم  
 وهي بأيديهم جميعا لم تقسم بينهم الى الآن فهل اذا طلب بعضهم قسمتها على حسب  
 الفريضة الشرعية يجاب لذلك حيث كانت قابله للقسمه ولا يكون لاحدهم الاختصاص  
 بشئ منها زيادة عما يخصه بدون وجه شرعي اذا كان الحق ثابتا لهم فيها (اجاب)  
 يقسم العقار المشترك بين الشر كاه اذا كان قابلا للقسمه وطلب بعضهم قسمته بحضور  
 الباقي حيث لا مانع وليس لاحدهم الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون  
 تخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في دار كبيرة تقبل القسمه مشتركة بين اثنين  
 أحدهما ببناء في جهة منها - بغیر اذن شر يكره والاخر يريده شر يكره أن يكافه ورفع  
 بنائه الذي أحده من غير اذنه أو أخذه منه فهل لا يجاب لذلك حيث كانت الدار تقبل  
 القسمه وكان كل منهما ينفق بنصيبه بعدهما ويجاب طالبا أو يكون له نقض بنائه  
 (اجاب) اذا بنى أحد الشر يكره في الدار المشتركة ببناء لنفسه بدون اذن شر يكره فطلب  
 شر يكره دفعه قسمت حيث كانت قابله لها فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها ونعت  
 والاهدم والله تعالى أعلم (سئل) في بيت مشترك بين اثنين على الشيوع أحدهما  
 ساكن فيه على ملكه والبيت المذكور قابل للقسمه قسمه اقرارا ويريد الشر يكره  
 الثاني ان يوافق نصيبه شر يكره الساكن أو يخرج من البيت المذكور فهل والحال هذه  
 لا يجبر الساكن على استئجار نصيب شر يكره ولا يجبر على الخروج من ملكه وله أن  
 يطالب بقسمته حيث كان البيت المذكور قابلا للقسمه اقرارا (اجاب) لا يجبر أحد  
 الشر يكره على أن يستأجر نصيب شر يكره ولا على اجارة نصيبه منه واذا كان المسكن  
 المذكور قابلا للقسمه الاقرارا ينفق كل منهما بنصيبه بعد القسمه من جفس الانتفاع  
 الاول وطلب أحدهما القسمه يجاب لها واذا امتنع الآخر يجبر عليه وان لم يكن قابلا  
 لها يتاها بالزمان أو المكان والله تعالى أعلم (سئل) في ورة بلخ وقصر يملكون  
 عقارا بالميراث عن أبيهم وللصموصي من قبل المحاكم الشرعي والآن يريد البايع من

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

شعبان

٢٧

الورثة قسمة العقار بحضرة الوصي والحال ان العقار المذكور وبعضه يقبل القسمة وبعضه لا يقبلها الصغار الامانة فهل يقسم ما كان يقبل القسمة بالاقرار او يقسم مالا يقبلها بالمهاياة بدلب الشر كما لا سيما اذا كان في ذلك مصلحة للعصر (اجاب) ما كان قابلا لقسمة الاقرار بحيث يتفقد كل من الشركاء نصيبه بعد ان تقسمه من حنس الانتفاع الاول يقسم على حدة بطالب احدهم ومالا يقبلها تجري المهاياة فيه بطالب احدهم ايضا والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون دارا بالارث عن ابيهم على الشيوع احدهم قاصر وباقيهم بالغ فبني احدا الباقين في الدار المذكورة بناء لنفسه من ماله الخاص به بدون اذن باقي الورثة والآن بلغ القاصر رشيدا ويريد جميع الورثة قسمة الدار المذكورة قسمة اقرارا وكانت تقبل قسمة الاقرار فاذا يكون الحكم في بناء احد الورثة المذكور (اجاب) اذا بنى احدا الشركاء في العقار المشترك بناء لنفسه باقتضاه المملوكة له بغير اذن باقيهم وكان قابلا للقسمة فانه يقسم فان وقع البناء في نصيب الباقي فيها وبعث والادهم والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة اربعة في معيشة واحدة وبايديهم اموال مشتركة بينهم مر ابل وغيره افاقا قسمة والايل المذكور بالسوية قسمة اقرارا وتعديل بالتقويم بحضرة بيعة والآن يريد احدهم الرجوع وابطال القسمة واعادتها ثانيا في الايل المذكور متعللا بان ما اخذه اخرته اعظم مما اخذه وفهل اذا لم يثبت ان في القسمة حيف او لا غبن افاقا حاشا لا يجاب لذلك ولا تنقض ولا عبرة بتعلله المذكور ويتنعم من منازعة اخوته بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجاب لنقض القسمة بعد صدورها صحيحة بمجرد دعواه الغبن الخالية عن الاثبات الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركة في عقار ارادوا القسمة فحضر القاضي وفسمه بينهم واختص كل انصار بما قسم له وقيدت بالسجل فبعد مضي سنتين حضر رجل آخر مع اخيه يدعيان ان لهما ملكا فيما قسم على يد القاضي فهل اذا لم يكونا حاضرين ولم يشهدا القسمة لا تكون القسمة صحيحة في نصيبهما ولهما اخذه ومنازعة وواضح البطلان عليه حيث لم يحضرا ولم يشهدا القسمة (اجاب) اذا ثبت الاخوان المذكوران استحقاقهما ما تجزئ شائع من كل المقسوم حال غيبتهم ما بالوجه الشرعي ولا نأثم عنهما تنقض القسمة اتفاقا ولا يكون لهما اخذه نصيبا ما منه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة مشتركة لا يقبلان قسمة الاقرار استأجر احدا لشر يكتن نصيب الاخره من بابجرة معلومة لكل شهر وصادر يدفعها للشر يك مدة من السنتين ثم اراد الشر يك المؤجر المالك للنصف زيادة الاجرة على شريكه المستأجر منه زيادة فاحشة بحيث يكون في الاجرة غبن فاحش او اخر اجرة من ذلك وان يؤجر اذ ذلك معان اجنبي فاني الشر يك المستأجر من قبول زيادة الاجرة المذكورة ومن اجارة نصيبه مع شريكه من اجنبي ومن قسمة الجسام فهل لا يجبر الشر يك المذكور على ان يستأجر نصيب شريكه بتلك الزيادة ولا على ان يؤجر نصيبه

١٢٧٤

٧

منه او من اجنبى مع الشر يكسب ما طلب شر يكره واذا امتنع شر يكره ايضا من ان  
يؤجر له نصيبه باجر المثل فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) لا يجبر احد الشر يكره  
المذكورين على اجارة نصيبه من الاخر ولا على الاجارة من اجنبى واذا لم يتفق على شئ  
يا امر القضى بالمهاينة بينهما على قدر نصيبهما ولكل منهما الانتفاع بالحجامين  
المذكورين في نوبته بالاستعمال بنفسه او بالاجارة من غيره او بفلقها كما هو حكم مالا  
يقبل قسمة الا فراز والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة اقسما تركه مورثهم من عقارات  
ومنقولات بحضور اهل الخبرة واختص كل واحد بحصة مع الافراز واقر كل منهم بانه استوفى  
حقه ولم يكره له بعد ذلك حق ولا دعوى ولا شئ مما تسمع فيه الدعوى وحصل بينهم  
التخالف والابراء العام فهل اذا اراد احدهم بعد القسمة والتصرف في نصيبه والافراز

١٢٧٤

١٣

بالاستيفاء وحصول الابراء العام نقض القسمة لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه الغبن بعد  
قبول اقراره بالاستيفاء (اجاب) لو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم في القسمة  
فان كانت بقضاء نفسخ اتفاقا ولو وقعت بالتراضى نفسخ ايضا في الاصح ويسمع ذلك  
اى ما ذكره من الغبن الفاحش ان لم يقر بالاستيفاء وان اقرب به لانس مع والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ابنة البائع وعن ابن ابن آخر قاصر وترك  
لهما قطعة ارض مملوكة له ملك رقبته ولم يكن له وارث سواهما وللقاصر وصى شرعى  
يتصرف عليه وعلى ماله بالمصلحة فهل اذا كانت الارض المذكورة تقبل قسمة الافراز  
واراد الوصى قسمة الارض المذكورة تقسم بينهما نصفين حيث كانت تقبل قسمة  
الافراز واذا اراد ابن العم المذكور الاختصاص بشئ زائد عما يخصه فيها بدون تخصص  
شرعى عند القسمة لا يجاب لذلك (اجاب) تقسم الارض المذكورة بين ابني الابنين

١٢٧٤

٢١

نصفين حيث لا مانع وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عن نصيبه بدون تخصص  
شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في دار كبرى قابله للقسمة مشتركة بين ورثة  
بالميراث عن اصولهم وهى بايديهم جميعا فطلب احدهم قسمتها واخذ كل منهم نصيبه  
فمنعه بعضهم متعللا بان الدار وقف واظهر وثيقة بذلك مقطوعة الثبوت غير محفوظة  
بسجل القاضى فهل لا يجاب لذلك ولا عبرة بها وتقسيم الدار المذكورة بين جميع الورثة  
بالقرينة ويكون لكل منهم اخذ ما يخص مورثه اذا تحقق ما ذكره الوجه الشرعى  
(اجاب) اذا كانت الدار المذكورة في يد الجميع فالقول قول من ادعى ملكه فيها ولا

١٢٧٤

٢٤

تثبت وقفيتها بمجرد دعوى احدهم ذلك بدون اثبات شرعى ويعامل المقر بكونها  
وقفا بموجب اقراره في حق نفسه اذا اقر ارجحة قاصرة على المقر ولكل الاستيلاء على  
نصيبه منها بعد قسمتها بالوجه الشرعى وله التصرف فيه تصرف المالك ما عدا المقر  
بالوقف ما لم يثبت وقفها بطريق شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة  
واحدة وكسب واحد وبايديهما اموال مشتركة بينهما يسكنهما وسعيهما معا

وصناعتهم ما واحدة فهل اذا اراد احدهما ان يقسم المال المشترك الذي بأيديهما ليجاب  
 لذلك وليس لاحدهما ان يختص بشئ زائد عن نصيبه عند القسمة بدون مخصص شرعى  
 (اجاب) يقسم المال المشترك بينهما بطلب احدهما اذا كان قابلا للقسمة ومملوك  
 الرقبة لهما والا فلا وليس لاحدهما الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون  
 مخصص شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن خمسة بنين وترك لهم دارا  
 واستمرروا مع بعضهم في معيشة واحدة من غير قسمة للدار المذكورة فآخذ احدا البنين الى  
 النظام ومكث فيه مدة وبعد ذلك رجع من النظام واقام مع اخوته مثل ما كان اولامدة  
 ثم بعد ذلك باع اثنان من الاخوة نصيبهما في الدار المذكورة للثلاثة الباقين من غير  
 قسمة للدار المذكورة ايضا واستمر الثلاثة واضعين ايديهم على الدار المذكورة  
 والآن يريدون قسمة الدار المذكورة فماذا يكون الحكم في قسمتها وماذا يكون الحكم  
 في البناء اذا بنى احد الشركاء في الدار المشتركة بغير اذن شريكه (اجاب) اذا كانت  
 الدار المذكورة قابلة لقسمة الافراز بان يتنفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس  
 الانتفاع الاول يكون لكل من الشركاء المذكورين طلب قسمتها ويجاب لذلك ويجبر  
 الممتنع عليها والحال ما ذكر وبعد قسمتها فما بناه احدهم فيها قبل القسمة من ماله  
 لنفسه ان وقع في نصيبه فهو له والادهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاثة  
 بنين وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواس وغير ذلك واستمر وامن بعضهم من غير  
 قسمته للتركة حتى نمت التركة وزادت بسبب كسبهم وسعيهم بالزراعة وغيرها وغاب  
 احدهم عن البلد واذن لاختوته بالعمل والصرف في نصيبه وبعد رجوعه عن غيبته  
 يحاسبهم على ما صرفوه في نصيبه ويأخذ ما يخصه في التركة مع ثمانية بالوجه الشرعى فهل  
 والحال هذه يجاب لذلك وليس لاختوته منع من الهاسبة وقسمة التركة فيما يقبل  
 القسمة ايضا اذا ثبت ما ذكر (اجاب) ليس لاختوته الامتناع عن استئصاله على  
 نصيبه من المال المشترك بينهم المتكسر يكسب الجميع او يعمل بعضهم في المال  
 المشترك باذن الغائب المذكور وقسمته بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل يملك نصف مكان والنصف الاخر لامرأة او لادها القصر يملكونه بجهة الارث  
 وللقصر وصى والمكان المذكور يقبل قسمة الافراز فادار الرجل مالك النصف ان  
 يقسم المكان المذكور قسمة افراز مع المرأة المذكورة ووصى القصر فهل يجاب لذلك  
 ويجبر الممتنع عليه حيث كان مالك النصف يتنفع بعد القسمة بنصيبه من جنس  
 الانتفاع الاول (اجاب) اذا كان المكان المذكور قابلا لقسمة الافراز بحيث يتنفع  
 كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يقسم بطلب احدهم  
 ويجبر الممتنع عليها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلاد السودان مات عن  
 زوجة واولاد ذكور واناث بعضهم من زوجته التي مات عنها وبعضهم من زوجة اخرى



ذى القعدة

سنة

مات في حياته وترك فخيلا وعقارا واطيانا مملوكا فادعى أحد الاولاد من زوجته الميتة قبله بان له نصف الخيل خاصة و يذكر ان ابيه قبل موته كان يعطيه نصف ثمر الخيل و يأمره بانفاقه على نفسه وعلى باقي ورثة ابيه وعائلته لكونه كارا كبيرا ولاده و يزعم انه ملك نصف الخيل بسبب ذلك وباقي الورثة ينكرون دعواه و يذكرون انه ملك ابيهم وموروث لهم عنه و يطلبون قسمته واخذ كل ذي حق حقه فهل يجابون للقسمه بعد تحقق انه ميراث عن ابيهم ولا عبرة بزعمه ولا بدعواه الملك بلا برهان شرعي (اجاب) نعم حيث لا مانع ومجرد اعطاء الاب ابنه المذکور نصف ثمر الخيل الذي كان تحت يده لينة على الوجه المستور ولا يوجب تحقق الملك للابن في نصف الخيل المحقق ملك الاب له والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملكان دارا مناصفة بنى فيها أحدهما بغير اذن شريكه لنفسه من ماله الخاص به في غيبة شريكه الاخر ثم حضر الشريك الغائب وطلب قسمة الدار المذكورة قسمة افراز وهي تقبلها فهل يجاب طالب القسمة لذلك واذا وقع بعض ما بنىه الشريك في نصيب الغائب وكان البناء بطوبى في عفاذا يكون المحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا بنى احد الشريكين في الدار المشتركة وكانت قابلة للقسمه وطلب احد الشريكين قسمتها فانها تقسم فان وقع البناء في نصيب الباني فهو له والا قلعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاد ذكور واثلاث البنات والبعض بالغ والبعض قاصر وترك ما يورث عنه شرعا و اقام وصيا مختارا في حال حياته على اولاده وعلى حفظ ماله ثم فارقته و اتركه بعد موته بالفريضة الشرعية واخذ كل نصيبه بحضرة الوصي وجمع من المسلمين بموجب حجة شرعية بذلك ثابته المضمون منذ عشر سنين و زيادة والآن يريد بعض الورثة نقض القسمة السابقة واعادتها ثانيا لاجل مضاررة غيره فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث كانت القسمة ثابتة ولم يحصل فيها حيف ولا غبن فاحس اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا صدرت القسمة المذكورة مستوفية شرائط الصحة والازوم لا يكون لاحد المتقاسمين الانفراد بنقضها بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين لاحد منهما ربعها وللآخر ثلاثة ارباعها وهي مشتملة على ثلاثة مساكن منها ما يزد عن الربع ومنها ما ينقص والدار لا تقبل قسمة الافراز لانها لو قسمت افرازا لا ينتفع كل من الشريكين بنصيبه فطلب صاحب الربع السكنى باحدهما مع كونه زائدا عن استحقاقه ويدفع اجرة الزيادة لتدخل الحقوق وطلب صاحب الثلاثة الارباع المهاياة بان يسكن كل منهما في الدار بقسمها مفردة زمنا بحسب استحقاقه فهل يجاب لطلبه جبراً على صاحب الربع ولا يجاب صاحب الربع حيث دخلتها الدراهم ويجب جبراً على الاتفاق (اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة لقسمة الافراز تقسم نفسها بطلب احدهما ولا يجاب طالب المهاياة لها ولا يجبر على اخذ دراهم اجرة ما زاد من نصيبه عند شريكه ان اراد ان يسكن في ازيد من نصيبه

١٢٧٤

١١

١٢٧٤

٢٦

ذى الحجة

١٢٧٤

٨

١٢٧٤

١٤

ولا على دفع اجرة ما زاد من نصيب شر يكره ان اراد ان يسكن في انقص من نصيبه اذ  
يكون اجارة ولا يجرى فيها الجبر فيسكن كل في قدر نصيبه فقط أو زما ما بقدره والمهاياة  
بالزمان متعينة في العبد الواحد ونحوه كالبيت الصغير ولو اختلفا في النهايؤس حيث  
الزمان والمكان في محل يحتملها ما يأمر القاضى بان يتفقا لانه في المكان اعدل لانه لا تنفع كل  
في زمان واحد وفي الزمان اعدل لانه لا تنفع كل بالكل فلما اختلفت الجهة فلا بد من الاتفاق  
فان اختاراه من حيث الزمان يقرر في البسطة نفيها للتمهة هداية كذا في رد المختار من  
القسمه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن ورثة ذكور وبنات وترك منزلا متسعا  
فمكنت بنت المتوفى مدة في ناحية من المنزل على حدة وواردت الا أن قسمه المنزل واخذ  
ما تستحقه فادعى عليها بقيمة الورثة ان مات تحت يدها اخذته في نظير ما يخصها في المنزل  
المذكور وهي تذكر ذلك فهل للبنت قسمه المنزل المذكور واخذت قسمه اقها ولا (اجاب)  
تجيب طالبة القسمه المذكور لها اذا كان المنزل المذكور قابلا لها ولم يثبت عليها  
ما يوجب منعها من ذلك بوجه شرعي كتقدم قسمه مستوفية شرائطها والله تعالى أعلم  
(سئل) في اخوين يملكان ارض زراعية يملكون الرقبة لهما ومواشي ومهمات كائنة  
بالارض قاقسماها بينهما بالتراضي بالتوسط اهل الخبرة واختص كل منهما بحيز من  
ذلك ولم يقرأ احدهما للاخر بالاسقيفا ولم يتبارا ثم ظهر في القسمه المذكور غيب فاحش  
فهل اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يكون للغيبون طلب فسخها حيث لا مانع (اجاب) لو  
ظهر غيب فاحش في القسمه لا يدخل تحت تقويم المقومين فان كانت بقضاء تفسخ  
اتفاقا ولو وقعت بالتراضي تفسخ ايضا في الاصح كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل) في  
بيت موروث عن رجل لاربعة اشخاص احدهم غائب ببلدة بعيدة والبيت المذكور قابل  
للقسمه بالاقرار فهل لباقي الورثة اذا توافر والدي القاضى وثبت الموت وعدد الورثة  
وطلبت قسمته قسمه البيت المذكور وللقاضى أن ينصب عن الغائب من يقبض  
نصيبه الى ان يحضر (اجاب) لو برهن اثنان فاكثر من الورثة على موت المورث وعدد  
ورثته وان ما يراد قسمته ميراث لهم عن مورثهم وبايدي الحاضرين عقار موروث عنه  
قابل للقسمه وفيهم غائب قسم بينهم ونصب القاضى قابضا لنصيب الغائب الى ان يحضر  
عند الامام والله تعالى أعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبأيديهما عقار  
مشترك بينهما من ابيهما مات احدهما عن اربعة بنين ومات الثاني عن ابن قبل  
القسمه ثم مات الابن المذكور عن ثلاثة بنين ومات كل من الاربعة بنين ايضا عن  
اولاد ذكور وبنات ولم يزل العقار المذكور بأيدي جميع الورثة الى الآن فهل اذا ثبت  
ما ذكره قسم العقار بين جميع الورثة بالفرض الشرعية و يأخذ كل منهم ما كان يخص  
مورثه ان لو كان حيا حيث كان العقار المذكور ورقا باللقسمه ولا يقسم على عدد  
الرؤس كما يزعم بعضهم (اجاب) حيث كان العقار المذكور قابلا للقسمه وطلبت

١٢٧٥

١٨

١٢٧٥

١٩

ربيع الاول

١٢٧٥

٣

١٢٧٥

٩

قسمة بين الشركاء المذكورين فانه يقسم بينهم على حسب انصباهم بالقرية  
 الشرعية لا على عدد رؤوسهم فيختص كل منهم بنصيبه منه الا قيل اليه بطريق الارث عن  
 مورثه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين رجلين وامههما بالارث  
 تهدمت وصارت براحا فبناها احدهما الرجلين في غيبة الآخر ولم احضر اراد قسمتها  
 يكون الحكم الشرعي فيما بناء احدهما المذكور (اجاب) تقسم الدار المذكورة  
 اذا كانت قابلة للقسمة ثم ينظر الى البناء فاقع في نصيب الباقي منه فهو له وما وقع في  
 نصيب شر يكره يؤمر به لدمه حيث بنى بلا اذنه والله تعالى اعلم (سئل) في دار صغيرة  
 لا تقبل قسمة الا فرار مشترك كنه بين شخصين احدهما يملك فيها قراطين ونصفا وباقيها  
 للشر يك الاتم وهو واحد وعشرون قيراطا ونصف فاراد مالك الاكثر ان يقسم الدار  
 المذكورة بالمهاياة لينتفع بنصيبه بعدها فهل يحجب لذلك وليس للشر يك منعه من ذلك  
 ويكون لكل منهما ما لا يتفاد بقدر مدته (اجاب) حيث كانت الدار المذكورة غير  
 قابلة للقسمة الا فرار وطالب احدهما الشر يكره قسمتها بالمهاياة يحجب لذلك والله تعالى  
 اعلم (سئل) في عقار مشترك بطريق المالكين جماعة واقسموه بينهم بقضاء القاضي  
 ثم ظهر رغب فاحش في نصيب احدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد الثبوت  
 الشرعي ولم يقر بالاستيقا والابراء فهل يسوغ له ذلك (اجاب) نعم اذا تحقق ما ذكر  
 بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في اراض مشتركة بين ورثة عملو كتهلم عن  
 مورثهم وهي قابلة للقسمة الا فرار وفيها مواش كذلك اتفق الورثة على المهاياة بينهم  
 في الاراضي واسمعروا على ذلك مدة من السنين ثم اراد بعضهم قسمة الاراضي المذكورة  
 والمواشي قسمة افرار وهي قابلة لذلك فهل يحجب لمطالبهم وتقسم بينهم قسمة افرار  
 والحال هذه واذا امتنع الباقي من قسمتها على هذا الوجه يجبر على ذلك (اجاب) نعم يحجب  
 لذلك فيما هو قابل لقسمة الا فرار ويجبر الممتنع عليهم وتبطل المهاياة بذلك كما صرحوا  
 به والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة يملكون اربعة دور بطريق الارث عن ابيهم طلب  
 احدا الجماعة وهو صاحب الاكثر قسمة الدور المذكورة قسمة افرار وهي تقبلها فهل  
 يحجب طالب القسمة لذلك حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع  
 الاول ولم يكن فيها ضرر (اجاب) العقار المذكور ترك اذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه منه  
 بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يقسم بطلب احدهم جبرا على الممتنع وطلب  
 ذي الكثير ان لم ينتفع الاخر فله حصته واذا كان ما يرد قسمة دورا يقسم كل منها  
 على حدة عند الامام وقال ان رأى القاضي ان قسمة الجميع فيها اعدل قسمها كذلك  
 وهذا في مصر ولو في اكثر يقسم كل منها على حدة اتفاقا ولا تدخل الدراهم فيها الا  
 برضا الشركاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ذكر واثنا وثلاثة دارا  
 فغاب بعض الورثة عن البلد مدة بمكان فوق مسافة القصر ووضع الورثة الحاضرون

١٢٧٥

٢١

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

١٢٧٥

٢٦

جداى الاولى

١٢٧٥

٦

١٢٧٥

٢٢

أيدبهم على الدار وقسموها جميعها بينهم وأدخلوا نصيبه في أنصبتهم ولم يبقوا له نصيبا  
 حال غيبته وهم مقرون بوراثته ونصيبه أكثر من نصيب كل واحد منهم فهل إذا حضر  
 الغائب يكون له أخذ نصيبه من الدار بالارث عن أبيه وقض القسمة (أجاب) نعم  
 له ذلك إذا كان الواقع ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها  
 تسعة قراد يط في كل واحد من ثلاثة حوانيت ولشر يكها الباقي فهل إذا كانت تلك  
 الحوانيت فابله لقسمة الافراز يكون لها قسمة والاختصاص بنصيبها جبر على  
 شر يكها إذا انتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول وإذا فرض عدم  
 جريان الجبر على قسمة الافراز في ذلك لعدم القابلية يكون لها قسمة بما للمهاياة جبراً  
 على التمرينك (أجاب) نعم تجاب المرأة لما طلبت من قسمة الافراز ان احتملت أو  
 المهاياة ان تعذرت والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أبناء معه في معيشته انفرد  
 اثنان من الابناء في حياته في معيشة واحدة وخدمهما بعد أخذهما ستة أفدنة من طين  
 أبيهما فاستمر الاخوان في المعيشة مدة نحو خمس عشرة سنة وزيادة فصار الاخوان  
 المذكوران في تلك المدة أموالاً كثيرة من طين ومواش وعقار وغير ذلك من كسبهما  
 وخدمهما ما بسبب الاكتساب من الزرع وغيره وصناعتهم ما واحدة والاخر يريد  
 أحدهما القسمة فهل والحال هذه يجب لذلك ويقسم جميع ما كان بأيديهما وما كان  
 مشتركاً بينهما ما بالسوية ولا يكون لأحدهما الاختصاص بشئ زائد عن أخيه بدون  
 مخصص شرعي إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) يقسم المال المشترك المملوك  
 للاخوان القابل للقسمة المتحصل من كسبهما معاينهما ما بالسوية وليس لأحدهما  
 الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون مخصص شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في مكان كبير مشترك بين جماعة أراد بعضهم قسمته وأدخل الدراهم فيها بان يخصص  
 بعضهم جزءاً من المسكن المذكور ويدفع له بعض دراهم زيادة على ما أخذته نظير  
 ما يخص به البعض الآخر فامتنع من يراد دفع الدراهم له من ذلك فهل لا يجوز على القسمة  
 بهذه الكيفية بان تدخل فيها الدراهم بل تجرى القسمة في هذا المكان بلا ادخال  
 الدراهم فيها حيث أمكن قسمته بالتعديل بين الشر كاه بلا ادخال دراهم فيها ولا يجبر  
 الممتنع عن أخذ الدراهم على القسمة بهذا الوجه (أجاب) نعم لا تدخل الدراهم في  
 القسمة الا برضاها وفي تنقيح الحامدية دار بين جماعة فاردوا قسمتها وفي أحد  
 الجانبين فضل بناء فارد أحد الشر كاه ان يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر ان  
 يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي وقع البناء  
 في نصيبه الاخر ان يرد عليه بازاء البناء من الدراهم الا اذا تعذر فيمنع ذلك لان  
 القسمة من حقوق الملك المشترك والشر كاه يدينهم في الدار لا في الدراهم فلا يجوز قسمة  
 ما ليس بمشترك درر من القسمة والله تعالى أعلم (سئل) في بيت غير قابل للقسمة مشترك

بين اثنين لاحدهما ربعه والباقي ثلاث خربط ذوا القليل الذى لا يتبقى متبقا بحصته  
بعد القسمة قسمة حصته قسمة افراز فهل لا يجاب لذلك حيث لم ينتفع كل بنصيبه بعد  
القسمة (اجاب) نعم لا يجاب للقسمة والحال هذه وقد صرحوا بأنه يقسم العقار المشترك  
بطلب أحد الشركا ان انتفع كل بحصته بعد القسمة وطلب ذى الكثير ان لم ينتفع  
الاخر لقله حصته لا بطلب ذى القليل وفي الخاتمة يقسم بطلب كل وعليه الفتوى لكن  
المتمون على الاول فعلموا المعول كما في الدروحو واشيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
مات عن ابنين وبنين وزوجة وترك عقارا وامتعة ومواشي وغيرها وصار الكل في عائلة  
واحدة على ما كان عليه والدهم من زرع وغيره ومصاريف الزراعة وغيرها وكبير  
الاولاد والمتصرف عليهم بعد والدهم من مدة سبع سنوات فهل اذا طلب أحد الورثة  
قسمة ماتر كه مورثه وأخذ نصيبه وانعزاله من باقي الورثة يجاب لذلك وكذلك غناه  
التركة يقسم بينهم يأخذ كل واحد نصيبه منه (اجاب) تقسم التركة وتساؤها بين  
جميع الورثة بالقرينة الشرعية فيما يقبل القسمة بطلب أحدهم وليس لاحدهم  
الاختصاص بشئ زائد عما يخصه من ذلك بدون تخصيص شرعى والله تعالى اعلم  
(سئل) في وكالة مشتركة بين ثلاثة أحدهم له فيها أربعة قرارات يطأ أراد قسمة الوكالة  
المذكورة قسمة افراز جبر على شريكه فهل يجاب لذلك اذا كانت الوكالة المذكورة  
قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد القسمة واذا لم تكن قابلة للقسمة يجاب للمهاياة  
بالزمان أو المكان واذا تخرب بعض أما كن من الوكالة المذكورة تكون حمارتها على  
الشركا بقدر حصصهم (اجاب) اذا كان العقار المذكور قابلا للقسمة الافراز بان  
ينتفع كل من الشركا بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب طالب القسمة  
لها ويجبر الممتنع عليها والايامى القاضى بينهم وعمارة المشترك قبل قسمته على الشركا  
بقدر حصصهم والله تعالى اعلم (سئل) في عمن وابنى أخيه مالم يكون دارا كبيرة  
قابلة للقسمة الافراز اذا بنا الاخ قسمة الدار المذكورة قسمة افراز فامتنع العمان  
من قسمتها فهل اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة الافراز وينتفع كل منهم  
بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول يجاب بان ذلك ويجبر العمان على قسمتها  
(اجاب) اذا كانت الدار المذكورة قابلة للقسمة الافراز كما ذكر بالاسوال يجاب طالب  
القسمة لها ويجبر الممتنع عليها حيث لم يكن هناك مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك نصف مكان ونصفه الاخر وقف أراد مالك النصف المذكور قسمته قسمة  
افراز فهل يجاب لذلك اذا كان المكان المذكور قابلا للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد  
القسمة (اجاب) نعم يجاب للمالك لذلك حيث كان المكان المشترك بين المالك  
وجهة الوقف قابلا للقسمة بان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول  
لان قسمة الوقف من المالك جائزة كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب قاوى الهداية

١٢٧٥

١٦

ربيع الثاني

١٢٧٦

٢٣

ذى القعدة

١٢٧٦

٤

ذى الحجة

١٢٧٦

٦

صفر

١٢٧٦

٩

يجوز القسمة واقرار الوقف من الملك والحكم بجهنم والله تعالى اعلم (سئل) في دوا  
 مشتركة بين اثنين أحدهما معتوه وعليه قيم شرعي والآخرا كن فيها ويدفع أجرة  
 نصيب المعتوه ويريد القيم المذكوران يستأجر الدار جميعها لنفسه بما في ذلك من نصيب  
 الآخر فهل لا يجبر الشريك الآخر على ذلك وإذا كانت الدار غير قابلة للقسمة وأراد  
 الشريك الآخر المهايأة في تلك الدار وامتنع من اجارة نصيبه يجاب لذلك جبره على القيم  
 (أجاب) لا يجبر الشريك على اجارة نصيبه من الدار المشتركة بل إذا كانت غير قابلة  
 القسمة الاقرار وطلبت المهايأة فيها يجاب طالبها بذلك ويجبر الممتنع عليها والله تعالى  
 اعلم (سئل) في ورثة ميت اقتسموا دار مورثهم بالتراضي ثم ظهر غيب فاحش في  
 نصيب أحدهم ويريد الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد الثبوت الشرعي ولم يقر  
 بالاستيفاء ولم يكتب بذلك حجة من المحاكم الشرعية فهل يسوغ له ذلك (أجاب) نعم  
 والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك حصه قدرها ثمانية  
 قراريط وكسور في مكان لا يقبل قسمة الاقرار ولا يريد الرجل المذكور اجارة حصته  
 المذكورة لاحد الشرعيين ولا لخلقهم ما ويريد سكنه المكان المذكور لنفسه أو لغيره وبين  
 عليه في معاشته على قدر حصته من الايام فهل يجوز له ذلك (أجاب) لا يجبر أحد الشركاء  
 على اجارة نصيبه من المكان المشترك لاحد شرعيه أو لغيره ما بل له قسمة  
 بالمهايأة مع شرعيه حيث كان غير قابل لقسمة الاقرار ثم هو بالخيار في نوبته في زمن  
 المهايأة أو في المكان الذي يختص به ان شاء سكن فيه وان شاء اسكنه غيره وان شاء  
 أغلقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا في بيت ساكن فيه  
 ومستأجر نصيب شرعيه وقدره قيراطان ونصيب الشريك الآخر وقدره أربعة  
 قراريط بأجرة معلومة فطالب صاحب الاربعه قراريط من شرعيه بعد مضي مدة  
 السنة المنقعدة فيها الاجارة ان يؤثر له نصيبه باز يد من الاجر الاول فامتنع الشريك  
 المستأجر من قبول الزيادة وطلب المهايأة في المكان المذكور حيث كان لا يقبل قسمة  
 الاقرار فهل لا يجبر على قبول الزيادة ويجاب لقسمة المكان المذكور بالمهايأة (أجاب)  
 نعم لا يجبر على الاجارة باز يد من الاجر الاول ويجاب طالب المهايأة لها حيث لا يقبل  
 قسمة الاقرار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك لهم عقارا ومواشي  
 وأعيانا مملوكة اقتسموا عقارهم بالتراضي وقبل اخراج حصة بذلك من فاضى بلدهم  
 ادعى بعض الورثة أن في القسمة غبنافا حشا ويريد ابطالها فهل إذا ثبت دعواه الغبن  
 الفاحش وبره على ذلك تنقض القسمة حيث لم يقر بالاستيفاء (أجاب) إذا ثبت  
 بالوجه الشرعي الغبن الفاحش في قسمة العقار الموروث بينهم تنقض القسمة ولو وقعت  
 بالتراضي في الاصح وهذا حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أربعة  
 بنين وترك لهم دارا لكل واحد الربع فيها واستمر واعي ذلك واضعين أيديهم عليها

١٢٧٧

١

رجب

١٢٧٨

٥

شوال

١٢٧٨

٥

محرم

١٢٧٩

١٧

شعبان

١٢٧٩

٦



مدة من السنين من غير قسمة ثم بعد ذلك باع أحد البنين نصيبه لاحد اخوته وهو الر بيع  
 مشاعا في الدار المذكورة من غير قسمة ثم مات المشتري المذكور عن ولد فاراد الولد  
 المذكور قسمة الدار بينه وبين باقي المستحقين وهي قابلة للقسمة الا فرار بحيث ينتفع  
 كل منهم بنصيبه بعد القسمة فامتنع العم من قسمتها وادعى انه اشترى نصيب ابيه في  
 الدار المذكورة من وكيل ابي الولد فانه ذكر الولد دعواه فهل اذ لم يثبت العم المذكور دعواه  
 الشراء بالوجه الشرعي لاهية بها حيث لم يكن معه بينة ولا حجة تثبت له دعواه ويمنع العم  
 من معارضة الولد المذكور وقسم الدار بين الولد وبين باقي المستحقين على حسب  
 حصصهم حيث كان صاحب الاكثر طالبا للقسمة (اجاب) نعم من المعلوم انه لا يقضى  
 المدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي فلا يقضى لمدعى الشراء بمجرد دعواه  
 والحال ما ذكر بالسؤال واذا طلب أحد الشركاء قسمة الافراز والدار قابلة لما يجب  
 طالبها ويجوز الممتنع عليهم احيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة  
 وأولاد كور واثان وترك ما يورث عنه شرعا ومن جلة الموروث عنه قطعة ارض فطلب  
 أحد الورثة بناء تلك الارض فامتنع باقي الورثة من البناء فتعدى وأنشأ في الارض  
 المشتركة قبل القسمة حوانيت وأما كن من ماله الخاص به فقام عليه باقي الورثة  
 يريدون أخذ نصيبهم فيما بناه من ماله أو هدم بنائه فهل لا يجابون لذلك وعليه قيمة  
 ما يخصهم في الارض ان كانت قيمة البناء أكثر مما حكم الله في ذلك (اجاب) المصرح  
 به انه اذا بنى أحد الشركاء في الارض المشتركة بدون اذن باقي الشركاء فطلبوا رفع بنائه  
 فانها تقسم بينهم فان وقع البناء في نصيب الباقي فهو له والاهدم والله تعالى اعلم (سئل)  
 في ورثة ميت اقتسموا تركته مورثهم من عقار وورثة قدود ومقول قسمة شرعية بالتراضي  
 وأقر كل منهم باسمه شفعاء حقه منها وصدقوا على براءة ذمة بعضهم بعد قبض كل نصيبه الذي  
 خصه بالقسمة من العقار وغيره وكتب في شأن ذلك حجة مسجلة من القاضي الذي  
 بناحيتهم ومضى على القسمة مدة أربع سنوات والآن اراد أحد الورثة نقض القسمة  
 والرجوع فيها متعللا بان في نصيبه غمنا فهل بعد ثبوت الابراء بينهم وقرار كل واحد منهم  
 باستيفاء حقه لا يجب لذلك ولا تسمع دعواه (اجاب) نعم والحال ما ذكر والله تعالى  
 اعلم (سئل) في طاحونة خربة قابلة للقسمة مشتركة بين اثنين لاحدهما فيها ثمانية  
 عشر قيراطا وللآخر ستة قيراطا وصاحب الثمانية عشر قيراطا دور مجاورة  
 للطاحونة المذكورة يريد قسمة الطاحونة وأخذ نصيبه منها وضمه الى داره ليحمله من جلة  
 منافع داره المذكورة وصاحب القراريط الستة لا يرضى بذلك ويريد بناءها وعليه قدر  
 نصيبه من العمارة ويطلب من صاحب الثمانية عشر قيراطا اعادتها معه كما كانت أولا  
 فهل لا يجب لذلك ويجب طالب القسمة ذوالكثير اذا كان ينتفع بنصيبه (اجاب)  
 المصرح به ان الطاحونة مما لا يقبل القسمة والحكم فيما لا يقبلها اذا انه لم يجر

١٢٧٩

ذى القعدة

١٢٧٩

٢٩

صفر

١٢٨٠

١٨

ربيع الاول

١٢٨٠

٢٦

المتنع عن العمارة عليها وإذا امتنع عنها يقال لشريركم من قبل القاضي أنفق على مهارته  
ثم أوجع على شريركم يكاثر حصته من النفقة ولا يخرج الطاحونة من غير القابل للقسمة إلا  
إذا انتهت ولم يبق فيه اثني وصارت صحراء فأنها حينئذ تكون قابله للقسمة ولا يجبر الاثني  
من الشريرين على عمارتها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة أقارب بلغ مشتركين  
في دور فاقسم الجميع الدور قسمته أفرازمحضر من المسلمين ووضع كل يده على ما خصه  
بالقسمة وتصرف بالبناء والمهدم وليس فيه ما عين ثم بعد مدة أودع سنين أراد أحدهم  
فسخ القسمة مدعيا بأنها ليست على يد فاض فهل والحال هذه تكون القسمة صحيحة  
وليس للمدعي طالب الفسخ التسكلم (أجاب) ليس من شرط صحة القسمة بين الشركاء  
المكافئين كونها على يد القاضي بل لو نعت بينهم بالنراضي مستوفية شرائط الصحة  
لا يكون لأحدهم فسخها والحال ما ذكر بدون وجه شرعي يوجب الفسخ والله تعالى  
أعلم (سئل) في بيت صغير لا يقبل القسمة لامرأة فيه خمسة عشر قيراطا وكسور  
وباقية لرجل استولى عليه الرجل وأمره لرجل بدون إذن شريركم فرددت الإجارة وتطلب  
قسمة بالمهاجرة بالزمان فهل تجار لذلك وليس للشريركم منعها من ذلك ولا من السكنى  
(أجاب) نعم تجاب تلك المرأة لقسمة هذا البيت بالمهاجرة بالزمان أو المكان حيث  
تعذرت قسمته أفرازا ولا مانع ولا تنفذ إجارة شريركم في نصيبها بدون إذن أو إجازتها  
والله تعالى أعلم (سئل) في بيت كبير مشترك بين جماعة أرادوا أحدهم يستحق تسعة  
قرايط وثلاث قسمته ذلك المكان ليستقل بنصيبه وينفرد به عن الباقيين فهل يكون له  
ذلك حيث كان المكان قابلا للقسمة شرعا وليس لأحدهم معارضته في ذلك ومنه بدون  
وجه شرعي وإذا كان في بقية المستحقين قصر وعليهم وصي شرعي لا يكون له المنع عن  
قسمة المكان المذكور ويجبر على ذلك شرعا (أجاب) إذا كان المكان المذكور قابلا  
للقسمة الأفرازا بان يتفقد كل نصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول وطالب أحد  
الشركاء قسمة واحدة نصيبه منه يجاب لذلك ويجبر المتنع عليها ولا يمنع من ذلك والحال  
هذه كون بعض الشركاء قاصر الله وصي والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة لهم أرض  
ملوكة بيدهم مشتركة بينهم مائة ريفي الارث عن مودتهم طلبوا من القاضي قسمتها  
بينهم قسمته أفرازا وبرهنوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم وفيهم قاصر له وصي منهم  
وهي قابلة للقسمة بحيث يتفقد كل نصيبه بعدها فهل تقسم بينهم وللو وصي المذكور  
ولاية قبض نصيب القاصر المذكور مع نصيبه (أجاب) نعم تقسم حيث كانت ملوكة  
الرقبة لهم والحال ما ذكر ولو وصي قبض نصيب محجور شائع نصيبه وحفظه تحت يده  
كسائر أمواله حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد ذكر أربعة  
ثلاثة بالغين وواحد قاصر وترك ما يورث عنه شرعا من غنار ودور ومواشي ودراهم  
ونحاس وغيره وبقي ذلك تحت يد أكبر أولاده بدون وصاية وبدون حضور قاص ثم

١٢٨٠

١٦

١٢٨٠

٢٧

ذى القعدة

١٢٨٠

١٢

محرم

١٢٨١

سنة

صفر

أخذ القاصر للجهادية ومكث بهم مدة من السنين فأتا كبر الاولاد المذكور عن اولاده واقسم التركة الاخوان الحاضرون بينهم ماو بين اولاد الاخ الميت بدون معرفة قاض ايضا حتى باعوا الدوار المذكور فلما حضر الاخ الذي كان بالجهادية وهو مانع طلب حقه من التركة المذكورة فاداد اخواه ان يصالحاه على حقه المذكور بشئ معلوم من الدراهم فافى بهل حيث كان ذلك المتروك جميعه ثابتا بالوجه الشرعي يكون للاخ المذكور اخذ حقه في جميع ما ذكر ولا ينفذ البيع في نصيبه من الدوار المذكور حيث لم يحزه ولم يكن له وصي (اجاب) نعم يكون للاخ المذكور اخذ نصيبه من تركة ابيه بالفرصة الشرعية ولا تنفذ القسمة والبيع بالنسبة اليه بدون ولاية شرعية عليه وبدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في عقار فابل للقسمة مشترك بين جماعة متعددين واذا قسم بينهم يفي بعضهم وهو ذو الحصة الكبيرة منتقعا بحصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبي البعض الاخر منتقعا بحصته على الوجه المذكور فطلب ذو الكبير المذكور قسمة حصته فهل يجب لذلك ولا يجب الفریق الآخر (اجاب) يقسم العقار المشترك المذكور به الملب احداهم ان انتفع كل بحصته بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب ذي الكبير ان لم ينتفع الاخر لقله حصته وعليه المتون والمعول لا بطلب الاخر والله تعالى اعلم (سئل) في بقرة مشتركة بين اثنين نتج منها بقرتان اختص احدهما في مقابلة نصيبه منهما با واحدة وجعل لشر يكة فخير حصته الاخرى وارسل لشر يكة ما خصته بالقسمة والمبادلة مع ما اختص بها المرسل على يد مأموره بذلك ولما وصلت اليه مع المأمور اخبره المأمور بذلك فرضي به واختص بما اختص به واستلمه واستلم المأمور ما اختص به الشر يك الاول لامره بالقسمة والمبادلة ثم بعد ذلك ارسل ما خصته وفرساله لمن كان شر يكة فمما عذر المرعي عنده وبعد ثلاثة اشهر ارسل اليه ابنه فاخذ فرسه واحدا البقرة التي خصته وترك الاخرى لشر يكة ثم بعد ان مكث عنده ونجح منها تاج ومات هذا التاج بالذبح وباعه وقبض ثمنه وبعد سنة ماتت هي وما بقي من نساجهما بالذبح ايضا وباع الجميع ونصرف الشر يك الاخر فيما خصته بالهبة لبيته القاصرة يدعي الآن انه باق على حقه في الاخرى متعللا بعدم تقويم كل بالدراهم فهل لا عبرة بما اتعاه به بعد حصول القسمة والمبادلة على الوجه الشرعي ولا توقف صحتها على التقويم بالدراهم اذا ثبت ما ذكر بطريقه الشرعي (اجاب) اذا ثبت بالطريق الشرعي صدور القسمة والمبادلة في البقرتين المذكورتين مستوفية شرعا لله لا يكون لاحدهما معارضة الاخر فيما اختص به على هذا الوجه بدون وجه ولا عبرة بتعلله بعدم التقويم بالدراهم اذ ليس ذلك شرط صحة والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة شركاء في بيت كبير يقبل القسمة ويسع سكني الجميع فطلب احدهم الشركاء من الباقي ان يبيعهم او الاجارة او الاستجار فامتنع من ذلك ويقول لا يبيع ولا استجار ولا

١٢٨١

٢٢

جادی الثانية

١٢٨١

٢٩

١٢٨١

٢٩

رمضان

محرم

ربيع الاول

١٢٨١

٩

١٢٨١

٢١

١٢٨٢

١٩

١٢٨٢

٣٠

أقبر واسكن فيه على قدر ملكي فيه فهل يجاب للسكنى فيه على قدر ملكه ولا يجوز على شيء من ذلك حيث كان البيت كبيراً ويسع سكنى الجميع والمحال هذه ولا ضرر في ذلك على أحد وكان ذلك محض اعتنت من الطالب الماذكر (أجاب) لا يجبر أحد بالشر كما على اجارة نصيبه ولا على استئجار نصيب غيره ولا على بيع نصيبه ولا على شراء نصيب غيره بل اما على قسمة الافراز ان قبلها العتقار بطلب أحدهم أو على المهايأة ان لم يقبلها والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت مشترك بين اثنين لا يقبل القسمة وأحدهما يريد قسمة بالمهايأة بالزمان كل واحد منهما يسكن فيه مدة بقدر حصته فهل يجاب لذلك والمحال هذه (أجاب) اذا لم تجر قسمة الافراز في تلك الحانوت لعدم قبولها يجاب طالب المهايأة لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك نصف منزل ونصفه الآخر وقف أهلي فطلب مالك النصف قسمة المنزل وهو قابل لقسمة الافراز فامتنع فاطر الوقف من ذلك تحتجبان الوقف لا يقسم فهل يجاب مالك النصف الى ما يطلبه من القسمة المذكورة ولا يقدر احد أن يمنعه من ذلك حيث كان المنزل قابلاً للقسمة المذكورة ولا عبرة بما يحتج به فاطر الوقف من كون الوقف لا يقسم (أجاب) نعم يجاب مالك النصف القسمة نصيبه وافرازه من حصصة الوقف اذا كان المكان قابلاً للقسمة الافراز ولا يمنع من القسمة كون أحد النصيبين ملكاً والآخر وقفاً وهذا حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك داراً ولم تحصل القسمة في هذه الدار الى موت الابن عن ابنه وبنته وزوجته ثم ماتت البنت التي تركها الرجل الاول عن بنتين فاحذها تان البنات ما يخصهما في هذه الدار عن أمهما بعد قسمة تانها لوجه الشرع مع تصادق الورثة وهم مكلفون بشهادة بيعة من المسلمين ثم حصل مشاجرة فرفعت دعواهما الى نائب الشرع الشريف فابطل تلك القسمة المحاصلة وأخذ نصيبهما منهم ما وسلمه الى ورثة الابن ذاهباً ان الارث لا يستحق بعد اثنتين وثلاثين سنة فهل والمحال هذه زعم النائب المذکور صحيح أم لا (أجاب) لا يبطل الحق بتقادم الزمان فاذا كان من بيده الدار مقرباً بانها موروثة عن الرجل المذکور و بنسب البنيتين المذكورتين الى المالك يؤمر بوضع اليد الا ان بتسليم نصيب أمهما اليهما بالقرينة الشرعية ونمضي القسمة على ما كانت حيث صدرت مستوفية شرائط الصحة ولو مضت دهوراً كثيراً كرحي لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وخلف ثلاثة كور أحدهم غائب وبنيتين حاضرتين وخلف ما يورث عنه شرعاً فارادوا قيمة متروكات مودتهم و وكل الغائب وكيلاً عوضاً عنه في قسمة وخيالة ما يخصه وحصل تقسيم وقسمة التركة على حسب القرينة الشرعية وأخذ كل وارث ما خصه شرعاً ونصرف في بعضه بالبيع ومات وهزل بعض المواشي وبعد مضى نحو ثلاثة أشهر تشكى أحد الورثة الحاضر انقاض الجبهة فاحضر باقي الورثة والوكيل عن الغائب ونقض القسمة الاولى بدون رضاهم وقوم جميع المتروكات فلحق الموكل ضرر وعند علمه بذلك أبى أيضاً ولم

يرض به بنقص القسمة والتقويم الأول فهل لا يجاب بعض الورثة لنقص القسمة الأولى  
حيث وافقت الشرع (اجاب) اذا صدرت قسمة الافراز بين الورثة والوكيل بوجه  
المعادلة مستوفية شرائط الصلة بالتراضي لا يجاب بعضهم لثبوتها بدون رضا الباقي أو من  
ينوب عنه وبدون وجه شرعي كتحصيل غيب قيم لانها تصح وتلزم بالقضاء وبالرضا على  
وجه المعادلة بل هي بالتراضي آكد منها بقضاء القاضي والله تعالى أعلم (سئل) في  
خرية قابلة للقسمة مشتركة بين رجل وزوجته بالشراء الشرعي لكل منهما النصف مات  
الرجل المذكور عن زوجته المذكورة وورثه آخر بعضهم غائب فوق مسافة القصر  
فأرادت الزوجة المذكورة قسمة الخرية قسمة افراز واختصاصها بنصيبها منها فامتنع  
الحاضر من الورثة حتى يحضر الغائب فهل اذا رفعت الامر للقاضي لا يجيبها للقسمة حيث  
كان أصل الاشتراك في الخرية المذكورة الشراء (اجاب) نعم لا يجيبها القاضي للقسمة مع  
غيبة بعض الشر كما حيث كان أصل الشركة بالشراء ثم مات أحد الشرى بكن عن ورثته  
اذا العبرة للشركة الأولى قال في التنقيح ثم لو كان أصلها أى الشركة الميراث فخرى فيها  
الشراء بان باع واحد منهم نصيبه فهي في حكم شركة الميراث لقيام المشتري مقام البائع  
ولو كان أصلها الشراء فخرى فيها الميراث بان مات واحد منهم فهي في حكم شركة الشراء  
لقيام الوارث مقام المورث فينظر في ذلك الى الأول كما في الولوالجية والحانية فانتهى والله  
تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين اثنين على سبيل الشيوخ لاحدهما أقل من  
ثلثها وللاخر باقيا فطلب صاحب الاكثر افراز نصيبه بالقسمة وامتنع صاحب الاقل  
فهل والحال ما ذكر يجاب صاحب الاكثر للقسمة حيث كان ينتفع بما يخصه بعد القسمة  
ويجب صاحب الاقل عليها وان لم ينتفع بما يخصه بعدها (اجاب) قال في الملتقى  
واذا انتفع كل من الشر كانه نصيبه بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضرر  
الكل لا يقسم الا برضاهم وان انتفع البعض دون البعض قسم بطلب ذى النفع  
لا بطلب الاخر وهو الاصح انتهى ومثله في كثير من المعتبرات أفاده في تنقيح الحامدية  
والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة مشتركة بين كين في مكان كبير قابل للقسمة وفيهم قاصر  
لاوصى له فهل للقاضي الذي يملك نصب الاوصياء اقامة وصى على القاصر المذكور  
ليحفظ نصيبه في هذا المكان واذا طلبت القسمة يقسمه القاضي بينهم وللوصى جفظ  
نصيب القاصر في هذا المكان واستغلاله الى حين بلوغه رشيدا (اجاب) للقاضي  
المذكور اقامة وصى شرعي أمين قادر ليتصرف في مال القاصر الذي لاوصى له ويقسم  
نصيبه ويحفظ ماله ويكون له حفظ نصيبه من هذا المكان واستغلاله للقاصر الى حين  
بلوغه رشيدا قبل القسمة وبعدها والله تعالى أعلم (سئل) في عاقر مشترك بين  
شخصين مناصفة اقتسماه قسمة بالتراضي ثم بعد ذلك ظهر لاحد الشرى بكن ان في القسمة  
غيبا فاحشا فامتنع من التصديق على ما جرى بينهما من القسمة حيث ان البعض الذي

اختص به الشر يك الا ان تزد قيمته على قيمة ما اختص به زيادة كثيرة لان بناءه  
الذي اختص به جار في أرض محتكرة من طرف واقفها وما اختص به الشر يك الا ان  
أرضه مملوكة فلما ظهر اثر يكره ان يمنع من التصديق على ما جرى بينهما اختلف انه لا يسلمه  
رأس مال الشر كة الذي تحت يده حتى يشهد له على ما حصل بينهما من القسمه فلا يضطراره  
خوفا على مال الشر كة الذي تحت يده حيث لم يكن متمكنا من اثماته والوصول اليه أشهد  
على ما جرى بينهما من القسمه وكتب به اسند على الوجه المذكور فهل اذا ظهر ان في القسمه  
غبن فاحش انقصان قيمة نصيبه عن قيمة نصيب شريكه نقصا فاحشا يكون له فسخ  
هذه القسمه وابطالها شرعا بسبب الغبن الفاحش ولا يكون كتابة السند بالقسمه  
ما نفعه اثر يكره ان يكره من نقصها حيث لا مانع وفيه غبنها بسبب الغبن الفاحش (أجاب)  
اذا ظهر غبن فاحش في القسمه وكانت بالتراضي بين الشر يكره ان يكره فلا يصح انها تفسخ لان  
شرط جوازها المعادلة ولم توجد فوجب نقضها وهذا اذا لم يقر بالاسبقية والبراءة ولو  
حصل ذلك لم تسمع دعوى الغبن للتناقص والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
ابنين بالغين فوضعا أيديهما على تركه أبيهما وهما في معيشة واحدة وكسبهما واحد  
واسقرا على ذلك مدة من السنين ثم أراد اقسمة التركة فهل تقسم التركة بينهما مناصفة  
اذا أراد أحدهما الاختصاص بشئ منها لا يجاب لذلك بدون مخصص شرعي (أجاب)  
تقسم التركة المذكورة بين الاخوين المذكورين مناصفة حيث لا وارث سواهما  
وايضا لا أحدهما الاختصاص بشئ منها بدون وجه شرعي يوجب اختصاصه به زيادة عن  
أخيه والله تعالى اعلم (سئل) في اخوة في معيشة واحدة وأحدهم كبير متصرف عليهم  
ومتعاطا لاخذ والاعطاء في جميع الاشياء المشتركة بينهم ثم مات الاخ المتصرف منهم  
المذكور في سنة تاريخه المستولى على النقود وخلافها وترك دراهم في المنزل لجميع  
الشر كة فوضع ورثته يدهم عليهم الذين هم أولاده فطالبت الاخوة قسمة النقود  
المذكورة فادعى أولاد المتوفى انها الوالد لهم ولا يعارضنا فيها أحد فهل اذا ثبت بالوجه  
الشرعي انها مشتركة بينهم تقسم بالوجه الشرعي بينهم وما خص مورثهم منها يكون لورثته  
اذا لم يثبت ورثته الميت انها لمورثهم لاسيما والمتوفى لم يكن له كسب خاص خارج عن  
المال المشترك مطلقا (أجاب) نعم اذا ثبت بالوجه الشرعي ان النقود التي كانت تحت  
يد الكبير المذكور مشتركة بين الاخوة جميعا تقسم بينهم على حسب انصباهم وليس  
لورثته ذي اليد والمحال هذه الامتناع من ذلك بدون وجه شرعي وما اصاب مورثهم يقسم  
بينهم بالفرض الشرعي والقول لهم بينهم في انكار الاشتراك حيث كانت اليد لمورثهم  
عليه تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجتين وأخ وأخت وأم وترك ما يورث  
عنه شرعا فوضعت الام والاخت واحدتي الزوجتين أيديهن على التركة والاخ غائب عن  
محل التركة والزوجة الاخرى تريد اذ خدمتها زوجها بالفرض الشرعي فهل

١٢٨٢

٢٣

شعبان

١٢٨٢

٢

١٢٨٢

٢٥



والحال هذه يسوغ للزوجة طلب واضعات اليد لدى حاكم شرعي لاستيفاء حقها منهن  
ويكون للقاضي قسمتها بين الورثة بنصيب الاخ المذكور بالقرينة الشرعية (اجاب)  
نعم يسوغ للزوجة المذكورة استيفاء نصيبها بالارث من تركه زوجها من واضعات اليد  
عليها بعد تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي والقاضي والحال هذه قسمه التركة بين الورثة  
وينصب وكيلا عن الغائب منهم لحفظ نصيبه الى حين حضوره وهذا حيث لا مانع والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن أولاد منها ومن غيرها ذكوراً وإناثاً  
وفيهم بلع وقصر وأحد الأولاد واضع يده على جميع التركة وتصرف في بعضها من غير  
وصاية شرعية على القصر ومن غير تركيل واذن من البلع فهل يجعل القاضي وصياً على  
القصر خيراً يراي من الورثة أو غيرهم يحفظ لهم نصيبهم ويتصرف فيه بالمصلحة وتجب  
الزوجة وبعض الورثة البلع الى طلب القسمه فيما يقبلها وأخذ انصباهم بالقرينة  
الشرعية بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس لاحد الأولاد المذكورين الامتناع  
من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ينصب القاضي وصياً أهلاً للوصاية على القصر  
اي تصرف في انصباهم ويحفظها بالطريق الشرعي اذ الميراث لهم وصى شرعي ويكون  
للبنات من الورثة طلب القسمه في ما هو موروث لهم وقابل للقسمه وأخذ انصباهم  
من ذلك بعد اخراج ما هو مقدم على الميراث وليس للباقي الامتناع من ذلك بدون وجه  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثمانية أولاد ذكوراً وعن أربع بنات  
وكان فيهم قصر وبلغوا جميعاً بعد موت أبيهم ومعظمهم يطلب قسمه التركة ومن  
كان بالغاً قبل موت أبيه يمتنع من القسمه فهل يجب طالب القسمه ما كان قابلاً لها  
ويجبره المحاكم الشرعية عليها والحال هذه وماذا يخص كل وارث عما ترك الميت (اجاب)  
نعم حيث لا مانع شرعاً وقسمه التركة المذكورة تكون بين الأولاد المذكورين  
نصيباً المذكور مثل حظ الانثيين وهذا حيث لا وارث سواهم والله تعالى اعلم (سئل)  
بافادة وارثة من ديوان الحفاضة مضمونها انهم لم يذموا الطرف عرض من مصطفى افندي  
وهي ينهي به أنه اشترى حصتي حسين بك ومحمد بك اللذين آلتا لهما عن العقار الخلف  
عن والدهما المرحوم أحمد باشا طاهر تجاء ديوان المرور القديم بالموسى بمقتضى شروط  
واقبضهما الثمن وصار يستغل ابراهيمما والآن مات ابراهيم حجة له ويلتص صدور  
المكانبة الى المحكمة بفرز الحصتين بحسب ما يخصهما ولما حصلت الخبره مع بيت المال  
لما سبقت معلومية الدين ان يسبق تداع بين المرحوم خالد باشا في بعض العقارات ان  
ما خص المرحوم خالد باشا في الجهة المبيعه منها الحصتان المرقومتان انفرز وحده وأنه  
سبق لاخراج عن هاتين الحصتين وكذا توضح من بيت المال ان المرحوم يحيى بك طهر  
عليه ديون الى سقاء المرحوم سلحدار اغا ولعدم وفاء المستحق له ولورثته بيت المال  
سئل من ورثته عما يكون منه الوفاة فاجابوا ببيع العقار الخلف عنه ولعدم معلومية

الثمن ان كان يوفى ما هو باق بمظاهر طرفه أم لا ويرى بما يعود له من الورثة قد أوما  
 بيت المال من عدم إمكانه التصرح الآن بما يرضى به مصطفى أفندى وهى المذكور  
 وحيث انه لما صادرة فهم مصطفى أفندى المحكى عنه بما توضح أفاد بأنه يتعهد أنه بعد  
 تصفية تركه المرحوم يحيى بك اذا أصاب المحصن التى اشتراها من تقدم ذكرهما شئ  
 فيما اذا كانت التركة لم توف ما عليها يكون ما زوما بتأدية ما يصبى المحصن المرقومة  
 وبذلك يروم استحصاله على حجة التملك وفرز تلك المحصن ولهذا كتب من هنا الى بيت  
 المال لاجراء اللازم بمعرفة حيث معلومة المانع لذلك من عدمه منوطة به فالأفندى  
 المذكور أعطى تعهدا لبيت المال بأنه اذا تبنى شئ وصار الزام الورثة به فى مقابلة  
 ما استولوه من تركه يحيى بك وتعرض تحصيل شئ منهم فينذ يكون ما زوما بسداد ما يلتزم به  
 حسين بك وشهد بك البائى مار له حصصهما بعد تصفية الحساب واقناعهما والزاهما  
 وايضا تحسروا التحصيل منهما وما كتب من بيت المال الى المحكمة عن هذا الخصوص  
 أفيد منها بأن المحصنين المرقومين من جملة ما وقع فيه التداخلى من المرحوم خالد باشا ولم  
 يتم فى ذلك حكم شرعى الى الآن وانه بتفهم مصطفى أفندى وهى المذكور أوضح بأنه لا  
 حضر وكيل المدعى فى حياته ووكيله وردته بعد وفاته لم يجدوا لثبوت دعواه  
 فى هذه الجهة وانه مادام حاصل الادعاء فى شئ ولم يثبت ولذلك ضرورة اصول يتبع الحكم  
 فيها فقد استغنى حضر تكم واعطى الجواب اليه شفاهما بعدم جواز توقيف البيع وبناء  
 على ذلك بيت المال أرسل الاوراق للمحافظة بافادة بتاريخ ٢٣ جمادى الثانية سنة  
 ٨٤ غرة لاجراء اللازم وأوضح انه سبق الافراج منه عن حصص المشتري منهما  
 وأعطيت لهما أيلولاتهما من مدة وان تدعى خالد باشا معلوم مفصلاته بالمحكمة مع  
 ما صادرة اليه بالجهة التى منها هاتان المحصنتان فقد كتب الى المحكمة من هذا  
 الطرف بما اقتضى وعلم بما ورد منها بتاريخ ٣ الجارى غرة ٤ أن العقار الكائن بالجهة  
 المرقومة كان من جملة العقار الذى ادعى المرحوم خالد باشا أنه يخلف عن المرحوم محمد  
 طاهر باشا وليس ملكا ولده أحمدي باشا طاهر ولم يثبت دعواه سوى العقار الكائن  
 بالسكة الجديدة بين الاشرفية والموسكى فقط وأما باقى ما صدرت به دعواه مثل العقار  
 الذى أمام ديوان المرور المحكى عنه وخلافه فلم يثبت منه شئ الى أن توفي انما من كون  
 المرحوم يوسف بك وبعض اخوته صدقوا على كون العقار الكائن أمام المرور  
 مخلفا عن المرحوم محمد طاهر باشا كدعوى خالد باشا ففرز حصصهم وتخصص له  
 حصصه مقابلته ما خصه من حصص المصدقين فقط معاملة لهم بتصدقهم وبناء على ذلك  
 اقضى بتحريره محضر تكم وطيه الاوراق وتؤمل بعدم معلومية ما فيها والاحاطة بواقعة  
 تلك المادة ترد الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعى (اجاب) الحكم الشرعى أنه لا يلزم  
 من مجرد دعوى شخص على آخرين باستحقاقه حصصه معهم فى عقار تحت أيديهم وآل لهم

سنة

رجب

من مورثهم ويدهم حج ايلولات بمقدار انصباهم بدون اثبات شرعي ان يحكم شرعاً بمنع  
 ذى اليد من التصرف فيه ببيع ونحوه حيث لا مانع واذا باع الوارث اشخص وأراد  
 القسمة مع باقي الشركاء فلا مانع منها اذا توفرت شرائطها وكان العقار قابلاً لها ومع ذلك  
 فاذا حضر المستحق وأثبت استحقاقه بطريق شرعي يقضى له بما يستحقه وينقض البيع  
 والقسمة الصادقة لتبين عدم الصحة بطلب المستحق ذلك هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي  
 وأما تحريجة بذلك ومراعاة أمور تقع أو نظائرها للحكومة فلا مدخل للقوى في ذلك  
 والله تعالى أعلم (مثل) في جماعة شركاء في جام على كونه ويريد بعض الشركاء قسمته  
 بأهلياً بالزمان فهل يجب لذلك ويجبر الممتنع من القسمة والحال هذه أفيد والجواب  
 (أجاب) العقار المشترك اذا كان لا يقبل قسمة الافراز فلا حيل الشر كاطلب قسمته  
 مهياً بالزمان ويجبر الا على حال هذه حيث كان على كونه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان  
 كبير لورثة بلغ وقصر وللقصر وصى من قبل القاضى فحصل فيه خلل وأراد بعض الورثة  
 مع الوصى ترميمه وابقائه على ما هو عليه فامتنع من ذلك البعض الآخر وطلب قسمة  
 المكان قسمة افراز وان يستقل بنصيبه على حدة فهل يجب لذلك طالب القسمة ولا  
 يجبر على العماره والترميم معهم حيث كان المكان يقبل القسمة وينتفع كل بنصيبه بعد  
 القسمة (أجاب) اذا كان المكان المذكور قابلاً لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل من  
 الملاك بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهم قسمته يجب  
 لذلك ويجبر الممتنع عليه ولا يجبر على العماره والحال هذه والا فلا والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل مات عن بنتين قاصرتين وعن ابنين بالغين أقام أكبرهما قبل موته وصياً  
 عليهم ما ترك ما يورث عنه ثم عاود الوارثة في معيشة واحدة ثم قبل بلوغ البنيتين أراد  
 الاخ الثاني العزلة ليقعد في معيشة وحده وان يقاسم أخاه فيما هو تحت أيديهما بطريق  
 المناصفة متعللاً بأنه يضم نصيب إحدى البنيتين اليه فهل والحال هذه اذا تحققت  
 وصاية الاخ الكبير على أخيه لا يكون لاطالب القسمة نزاع حصه أحدهما من يد الوصى  
 بدون وجه شرعي ولا يكون له الا أخذ ما يخصه بالميراث عن والده (أجاب) ليس للاخ  
 المذكور نزاع حصه إحدى القاصرتين من يد أخيهما الثاني الوصى عليهم ما بالقسمة بدون  
 وجه شرعي اذا الولاية في المال لوصي - ما المختار واذا قسم وجعل نصيب القاصرتين مع  
 نصيب وصيهما شائعاً صحت القسمة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 يملك الثلثين في وكالة وحائوت ملاقى للوكالة المذكورة والاخر باقيهما ويريد صاحب  
 الثلثين في الوكالة والحائوت المذكورين قسمتهما قسمة افراز فامتنع شريكه المذكور  
 من القسمة ولم يجب لها والحال ان الوكالة والحائوت فابلان للقسمة فهل يجبر الممتنع من  
 القسمة عليها (أجاب) اذا كان العقار المذكور قابلاً لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل  
 من الشريكين بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وطلب أحدهما قسمته

١٢٨٤

١٥

شوال

١٢٨٤

٢٥

ذى الحجة

١٢٨٤

٤

١٢٨٤

٨

سنة

مهرم

١٢٨٥

١١

ربيع الثاني

١٢٨٥

١٥

جادي الثانية

١٢٨٥

٢٧

ذى القعدة

١٢٨٥

٢٦

وامتنع الآخر يجبر الممتنع عليها ويجاب الطالب لها والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
 يملكون بستانا أرضا وغراسا وهو قابل لقسمة الافراز بحيث ينتفع كل بتصيبه بعد  
 القسمة من جنس الانتفاع الاول بالانبدال المنفعة والمعادلة في القسمة مائة كنة فهل اذا  
 طلب أحدهم قسمة نصيبه منه يجاب لذلك واذا امتنع البعض من القسمة يجبر عليها  
 والحال هذه (اجاب) نعم يجاب طالب القسمة لها والحال هذه ويجبر الممتنع عليها والله  
 تعالى أعلم (سئل) في اخوين صغيرين توفي ابواهما عن عقار يملكه كانه بالسوية وتركاه  
 للولدين المذكورين ثم عاش الولدان معاش واحد الى أن صار كل منهما رشيدا ثم وقع  
 بينهما مشاجرة من جهة معاشهما ففحص الاطيان من منذ سنوات وتراضى كل منهما على  
 ما وضع يده عليه من الاطيان ولم تصر قسمة بينهما في الدارين كلا منهما سكن  
 في جانب منهما ثم ان أحدهما الاخوين طلب من الآخر قسمة الدار وأخذ حقه فسلم له اخوه ثم  
 حصل له مرض فأخرا الطالب للقسمة القسمة حتى يشفي اخوه فتوفي الاخ عن اولاد ولم  
 تصر قسمة وكان ذلك في سنة ١٢٨٤ ثم في سنة ١٢٨٤ حصلت مشاجرة بين اولاد  
 الاخ المتوفي وعهدهم فافقوا بطلب عهدهم المذكور القسمة بينهم لياخذ حقه منهم  
 فسلموا له في ذلك بحضورهم جميعا والجميع راشد دون فأخذ حقه منهم وتحرره بحضور  
 عدول من المسلمين يشهدون بذلك ثم توفي أكبر اولاد الاخ المتوفي فاراد عم الاولاد أن  
 يبني سور ايساب يخصه على حقه فنفقه اولاد الاخ من ذلك وأرادوا أن يصالحوه على  
 بعض حقه فلم يرض ففعل اذا كان الامر كما ذكر يكون للعم المذكور أخذ حقه بمكاله  
 ويجبر الممتنع من ذلك (اجاب) للعم المذكور أخذ حقه كاملا من الدار المذكورة  
 حيث كان ثابتا ولا يجبر على اعطاء بعضه بدون وجه واذا تمت القسمة الشرعية مستوفية  
 شرائط القسمة بالتراضي لا يكون لاحدهم نقضها بدون موجب والله تعالى أعلم (سئل)  
 في عصابة قصب تخربت ولم يبق فيها عدد ولا بناء وصارت صحراء ساحة وهي مملوكة  
 لاشخاص طلب أحدهم قسمتها قسمة افراز فهل يجاب لذلك حيث الحال ما ذكر  
 (اجاب) ذكر في ردالمحتار من القسمة ان نحو الجماع مما لا يقسم فاذا انهدم كله وصار  
 صحراء صار مما يقسم كما صرحوا به انتهى ومنه يعلم اجابة طالب القسمة في العصابة  
 المذكورة حيث صارت كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى حصاة في  
 طاحونة كاملة الآلة ومستعدة للإدارة بثمن معلوم ويريد ان يديرها ويدفع مثل أجر  
 نصيب باقي الشركاء كما كانت مع من كان قبله فامتنعوا واطلبوا منه أجرة زائدة عن أجر  
 المثل فأراد ان يقسمها قسمة مائة بالزمان حيث لم تقبل القسمة بالافراز فهل يجاب  
 لذلك والحال هذه (اجاب) نعم يجاب لذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل)  
 في دار مشتركة بين اثنين مناصفة لكل منهما النصف على سبيل الشيوخ أراد أحدهما  
 قسمتها فامتنع الآخر من الدار المذكورة فيها صهر يبيع ويترما لم يحصل ضرر

بقسمتها

بقسمتها فهل اذا اطلع عليها هل الخبرة المنتهون لذلك وعرفوا ان الدار المذكورة  
اذا قسمت لا يترتب على قسمتها ضرر لاحد الشريرين بحاجب طالب القسمه حيث كان  
كل من الشريرين ينتفع بحصته بعد القسمه من جنس الانتفاع الاول (اجاب) اذا كانت  
الدار قابله للقسمه الا فراد بحيث ينتفع كل من الشريرين بنصيبه بعد القسمه من جنس  
الانتفاع الاول وطالب أحدهما قسمتها وامتنع الآخر بحاجب طالب القسمه لها ويجوز  
الامتنع عليها حيث لا ضرر والله تعالى أعلم (سئل) في ورثة ميت اقتسموا عقاره على  
يديته بالتراضي وأخذ كل منهم حصته بلا غبن على أحد منهم في تلك القسمه وتصرف  
كل فيما أخذه مدة من الزمن ثم بعد مضي المدة المذكورة والتراضي الواقع بينهم على  
يد البينة وما أذن الشرع انكر بعض الورثة القسمه فهل والحال هذه اذا ثبتت القسمه  
مستوفية شرائط الهمة لأعبرة بانكاره (اجاب) اذا ثبتت قسمه العقار المذكور  
بين الورثة بالتراضي قسمه افرار بالوجه الشرعي واستوفى كل نصيبه بلا غبن لا يعتبر انكار  
من انكر منهم مع الاثبات وليس لاحدهم نقضها بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في ورثة شركاء في دور ثلاث يملك رجل وابنه فيها خمسة قراريط وثلاثا  
اقتسموها بينهم بالتراضي قسمه افرار بحضور قاضي بلدتهم فخص الرجل وابنه دار  
معينة في الدور الثلاث في مقابلة نصيبهما فهل اذا أراد الرجل المذكور نقض القسمه  
لا يحجب لذلك حيث وقعت بالتراضي ولم يكن فيها ما يوجب نقضها شرعا (اجاب) ليس  
لاحدهما المتقاسمين قسمه افرار نقض القسمه بعد صدور مستوفية شرائط الهمة والنفاذ  
بدون رضا البين في سواء وقعت بالتراضي أو بقضاء القاضي بدون وجه شرعي يوجب  
ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في دار قابله للقسمه مشتركة بين اثنين بالملك الشرعي  
لكل منهما فيها حصه معلومة فبني أحدهما في بعض أراض الدارين مع ما من ماله  
لنفسه خاصة وأراد الآن قسمه الدار المذكورة بينهما بالوجه الشرعي فهل والحال هذه  
تقسم الدار المذكورة بينهما فان خرج البنا في نصيب الباقي كان له وان لم يخرج في  
نصيبه يكون له قلعه حيث كان قلعه لا يضر بالارض (اجاب) نعم والحال ما ذكر  
بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) في عقار مملوك لرجل وامرأته لكل واحد فيه النصف  
اقتسماه قسمه شرعية واختص كل واحد منهما بمجهه منه وأقر كل منهما بما به استوفى  
نصيبه منه فبعد مضي مدة من القسمه ادعى الرجل بان ما خصه بالقسمه فيه حصه  
لغيره فمجرد دعواه فقط ولم يكن هناك من يدعي بذلك وأن امرأته هذه مسرفة ومبذرة  
في مالها ولا بد ان يرفعها الى القاضي ويجبر عليها في ما لها يد بذلك تخويلها لاجل  
التوصل لابطال القسمه فهل بعد ثبوت القسمه مستوفية شرائطها الشرعية واقراءه  
بالاستيفاء لا يحجب افض القسمه ولا عبرة بما نعلل به عليها ولا بقوله ان اعلان حصه  
في نصيبه الذي خصه بالقسمه مجرد قوله من غير اثبات شرعي عن يدعي بذلك (اجاب)

١٦

١٢٨٦

ذی الحجة

٤

١٢٨٦

شعبان

٧

١٢٨٧

ذی القعدة

٣٠

١٢٨٧

ربیع الثاني

٤

١٢٨٨



١٢٨٨

١٤

١٢٨٨

شعبان

١٢٨٨

رمضان

٣

١٢٨٨

شوال

١٢

إذا صدرت قسمة الافراز مشتركة بين اثنين أو ثلاثة أو أكثر لا يكون لأحد الشرى يكتسب  
نقصها بمجرد تقوله المذكور بدون وجه شرعى والله تعالى أعلم (سئل) فى منزل  
لا يقبل قسمة الافراز مشترك بين جماعة طلب أحدهم القسمة والحال أنه يحصل  
بقسمة الافراز ضرر على جميع الشرى كأنه فى حال هذه لا يجاب طالب قسمة الافراز  
لذلك ولا يجبر الآتى على القسمة المذكورة ولا يقسم المنزل المذكور الأرضة بجميع  
حيث الحال ما ذكر (أجاب) إذا كان المنزل المذكور لا يقبل قسمة الافراز بان  
لا يتنفع أحد من الشرى كأنه بنصيبه به - إذا القسمة من جنس الانتفاع الاول فطالب  
أحدهم قسمة وامتنع الباقي لا يجبر الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولكل منهم  
المهاياة فيه والله تعالى أعلم (سئل) فى دار مشتركة بين امرأتين لأحدهما خمسة  
عشر قيراطا وللأخرى تسعة قيراطا فارت صاحبة التسعة القراريط قسمة الدار  
المذكورة مع شرى يكتسب قسمة افراز دفعا للضرر المشتركة فهل إذا كانت الدار المذكورة  
قابلة لقسمة الافراز بحيث تنفع كل من الشرى يكتسب بنصيبها به - إذا القسمة من جنس  
الانتفاع الاول وشهدت أهل الخبرة بأنها قابلة لقسمة الافراز على هذا الوجه من غير ضرر  
تجاب الشرى مكة المذكورة لقسمة بدون رضا الأخرى وإذا امتنعت فيجبر عليها والحال هذه  
(أجاب) نعم تجاب الشرى طالبة لقسمة الافراز إليها وتجب الأخرى الممتنعة عنها  
عليها إذا كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) فى ورثة لهم عقار قسمه  
لهم القاضى قسمة افراز فادعى أحدهم أن فى نصيبه غيبا فاحشاو يقيم البرهان عليه  
فهل إذا أثبت دعواه وأقام البرهان على ذلك تنقض القسمة حيث لم يحصل منهم اقرار  
بأنه استوفى حقه ولم يحصل منه ابراء (أجاب) إذا ثبت الغيب الفاحش وهو ما لا يدخل  
تحت تقويم المقومين فى قسمة الافراز المذكورة بالوجه الشرعى تنقض اجماعا حيث  
كانت بالقضاء ولم يتم مانع والله تعالى أعلم (سئل) فى مكان غير قابل لقسمة الافراز  
مشترك بين جماعة متعددين أحدهم له فيه النصف والباقي لجماعة متعددين فطالب  
أحدهم المهاياة مع باقى الشركاء بأن يسكن فيه مدة بحسب حصته مساهمة أو مشاهرة  
ويسكن باقى الشركاء كذلك على قدر حصصهم مدة مثله فأبى بعض الشركاء عن القسمة  
بالمهاياة بالزمان والمكان بدون وجه شرعى فهل يتهايئون فيها على الوجه المذكور  
ويجبر الآتى من الشركاء عليها والحال هذه (أجاب) يجبر الآتى عن المهاياة عليها حيث  
كان المكان لا يقبل قسمة الافراز ما لم يتفق الشركاء على اجارته من أجنبي أو اجارة  
بعض الشرى كأنه بنصيبه لباقيهم والله تعالى أعلم (سئل) فى دار قابلة للقسمة مشتركة  
بين ورثة معلومين باع بعضهم نصيبه وقدره تسعة عشر قيراطا وكسور لثمن معلوم  
بمن معلوم والباقي منها البنتين معلومتين أحدهما غائبة فى جهة معلومة فوق مسافة  
القصر والأخرى حاضرة فهل والحال هذه تقسم الدار المذكورة قسمة افراز بوجهها



الشرعي حيث كان يتوقع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول وكانت الدار  
 بأيدي الحاضرين ويقوم المشتري مقام البائع من الورثة وينصب القاضى قابضاً للغائبة  
 المذكورة حيث لا وكيل لها (أجاب) نعم تقوم الدار المذكورة قسمة افراز بوجهها  
 الشرعي بين البنيتين والمشتري المذكورين ويقوم المشتري مقام البعض البائع من الورثة  
 وينصب القاضى قابضاً للغائبة المذكورة والحال ما ذكر بالسؤال بعد استيفاء ما يلزم  
 شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن أمه وولده القاصر وزوجته ولولده القاصر  
 وصى من قبل أبيه وضع يده على التركة وامتنع من اعطاء الزوجة ما يخصها بالقرينة  
 الشرعية معللاً بان على المتوفى ديناً غير مستغرق للتركة وان بعض الخلفات لو اخرج بيعة  
 الى وقت غير هذا لازدادت اسعاره فهل تجاب الزوجة في طلب حقها ويجبر الوصى على  
 ذلك حيث انها تريد جرد ما يخصها من الدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (أجاب)  
 اذا كان الدين الذي لم يستغرق التركة ثابتاً بالوجه الشرعي يؤمر الوصى بأدائه من التركة  
 ان وجد فيها ما يماثل الدين والا فيؤمر ببيع اعيانها بثلث المثل بقدر الدين لو فاته وما  
 بقي خالصاً عن الدين يجبر الوصى المذكور على تسليم نصيب الزوجة منه اليها بحسب  
 القرينة وليس له تأخير البيع الى ان ياتي وقت تزاد فيه اسعار الاعيان المذكورة  
 اذ الميرضى اصحاب الحقوق بالتأخير وان لم يكن الدين ثابتاً بالوجه الشرعي بل ظهوره  
 بمجرد دعوى الوصى المذكور فليس له حينئذ منع الزوجة المذكورة من اخذ نصيبها من  
 تلك التركة ولو كان الدين المذكور معلوماً الا ان الغريم غائب وطالب الورثة القسمة  
 من القاضى والدين غير مستغرق وطلبوا منه ان يعزل شيئاً لاجل الدين ويقسم الباقي  
 يجابون لذلك استحساناً قال في التنقيح من القسمة رجل مات وترك ميراثاً فطلب ورثته  
 من القاضى القسمة وأقاموا البينة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين  
 لغائب فان القاضى لا يقسم شيئاً من اجناس التركة وان كان الدين اقل من التركة  
 وسألو من القاضى ان يعزل شيئاً لاجل الدين ويقسم الباقي قال ابو حنيفة في القياس  
 لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بان القاضى يفعل ذلك فان فعلوا ذلك  
 واقسموا الميراث فهلك ما عزل لاجل الدين ردت القسمة الا ان يقضوا الدين  
 من حصصهم وكذلك لم يكن الدين ظاهراً وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت  
 القسمة مردودة الا ان يقضوا الدين وكذا لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من  
 اعيان المال فالوصية بمنزلة الدين خاتمة من فصل فيما يدخل في القسمة والمسئلة  
 مبسوطه في قسمة الهدايا وكذلك في قسمة الانبياء وحواشيه وفي فتاوى الانقروى أيضاً  
 اقول كتب في رد المحتار ما نصه قسمة اجاز الغريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين له  
 نقضها وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضا الغريم الا ان يكون بشرط براءة  
 الميت لانها تصير حواله فينقل الدين عليه ونحوه لو التركة عنه وهي الحيلة لقسمة

ذى القعدة

٢٧

١٢٨٨

١٧

١٢٨٨

تركه فيها دين كما بسط في البرازية وغيرها اه والله تعالى أعلم (سئل) في قطعي  
 أرض احدهما لا يباين فيها أو الأخرى في بعضها بناه وهما مشتركة كان بين جماعة أراد  
 بعضهم قسمة ما إليها أخذ ما يخصه ورفع أمر ذلك للحاكم السياسي وآل الأمر للحاكم  
 الشرعي فعين بعضهم أرباب الخبرة والمهندسين مع المستحقين وحضر واجتمع وحصلت  
 القسمة بحضورهم قسمة افراز بدون غبن في القسمة على أحد ولا غدر بتراضى جميعهم  
 على القسمة المذكورة واستلم كل ما يخصه مستقلا به منفردا عن الباقيين ثم تصرف كل فيما  
 خصه بأنواع التصرفات الشرعية من إيجار وسكنى وهدم وإنشاء وغير ذلك مع مشاهدة  
 الشركاء وإقرارهم على ذلك بدون معارضة ولا منازعة مدة ثمان سنين ثم مات أحد  
 الشركاء عن ورثة وبقي كل واحد على ما خصه مدة من الشهور والآن أراد بعض  
 الشركاء نقض القسمة وجعل تلك الأرض روكا كما كانت طمعا فيما أحدثه بعض  
 الشركاء من البناء فيها خصه متعللا بأنه لم يتحرر بعد ذلك من القاضي حجة لكل واحد  
 بما خصه فهل والحال هذه لا يجب لذلك ولا عبرة بتعلله حيث وقعت القسمة عن تراض  
 مستوفية شرائط الصحة ووضع كل يده على ما خصه وتصرف فيه المدة المذكورة (أجاب)  
 كما تصح القسمة بالاقرار بقضاء القاضي تصح بتراضى الشركاء عما عدا ما ذوقعت مستوفية  
 شرائط الصحة بلا غبن ليس لاحد منهم نقضها بدون وجه شرعي على كلا الوجهين ولا  
 تموقف صحتها شرعا على تحرير حجة بها فلا عبرة بتعلله به بعض الشركاء لنقضها على  
 الوجه المستطور والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في مكان كبير قابل للقسمة  
 مشترك بين اخوة ثلاثة وأمههم بالارث الشرعي من قبل مورثهم ثم مات أحد الاخوة عن  
 ورثة بعضهم ببلغ وبعضهم قصروا على القصر وهي شرعي فطلب أحد الاخوين الباقيين  
 قسمة المكان المذكور وافراز نصيبه منه على حدة فهل والحال هذه يجب طالب  
 القسمة لذلك حيث كان كل منهم ينتفع بنصيبه أم ما عا مثل الانتفاع الأول بعد القسمة  
 المذكورة (أجاب) إذا كان العقار المذكور قابلا للقسمة بالاقرار بحيث ينتفع كل  
 واحد من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول وطلب أحدهم قسمة  
 يجب لذلك ويجب الممتنع عما يحث لآمانع والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من  
 مديرية الجيزة مضمونها عرض للداخلية من حسن حسن الزمر في أخيه عبود الزمر في  
 شأن ما يخصه في المنزل لخلف عن والده وإن أخاه عبود أو اضع يده على ما يخصه فيه  
 بأقرضة الشرعية وبأحالة رؤية ذلك على حضرة قاضي أفندي المديرية وتوضح لمحضرة  
 ما أبداه عبود من المصاريف التي يدعي صرفها حال وضع يده على الحصة المذكورة ورد  
 شرح حضرة أخيرا في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ غرة ١٢٩٩ بناء على فتوى أبرزها حسن  
 المدعى من حضرة العلامة الشيخ عبد النادر الرفاعي مفتي ديوان عموم الأوقاف بأن الدار  
 المذكورة إذا كانت قابلا للقسمة تقسم بين الورثة وما صرفه الباقي المذكور لا يلزم به

١٢٨٩

٢٤

جمادى الثانية

١٢٨٩

٦

رجب

سنة

بأى الورثة حيث لم يكن مأذوناً به والمحال هذه وإن هذا الافتاء موافق للأصول الشرعية ومقتضاها أن لا تتوقف القسمة على رؤية تداعى عبود المذكور بما صرفه في البناء إذا كان بدون إذن وبما أنه صار حاضر عبود المذكور واستجوابه عما نص بشرح حضرة القاضي وما حواه من الافتاء كان جوابه بما يعارض الافتاء وما أوقفه حضرة القاضي وأنه غير ممثل لما حكم به ورام إحالة رؤية هذه المادة بطرف حضرتمكم للتعرف فيما وصدور الحكم الشرعى فبناء عليه اقتضى ترقية لفصيلتهكم للاطلاع على أوراق تلك المادة وإفادة الحكم الشرعى (أجاب) صارا للاطلاع على إفادة المديرية المؤرخة ٢٤ جمادى الأولى سنة ٨٩ مرة ٨٧ وأوراق هذه المادة والذي فهم من جواب الشيخ عبود الزمران البناء الذى أحدثه في العقار المترك المذكور كان باذن شرى بكة وأنه غير متبرع بما صرفه على ذلك ويريد بحسبة أخيه شرى بكة الشيخ حسن حسن الزمر على ما خصه في مبلغ الصرف على هذا العقار فيقتضى أن ذلك البناء كان للشركاء لا لنفس الباني خاصة وحينئذ فالحكم الشرعى في ذلك أن العقار المذكور إذا كان قابلاً للقسمة لا فراق وطلب أحد الشركاء قسمة نصيبه فيه فانه يقسم ويكون لكل من الشركاء الاختصاص بنصيبه على حدته وما ادعاه أحد الشركاء الباني من الصرف على العمارة باذن شرى بكة أن أنكره خصمه يكافأ بانه فان أثبت بالوجه الشرعى يكون له الرجوع عليه بنصيبه فيما يخصه من مبلغ الصرف المذكور والافلا وحينئذ لا تتوقف القسمة على إثبات الاذن الذى ادعاه الباني وأنكره خصمه غاية الامر أنه أن ثبت الباني الاذن بالصرف وتحقق صرف مبلغ معلوم في هذه العمارة يكون للباني مطالبته شرى بكة بما يخصه من ذلك والافلا والله تعالى أعلم (سئل) في أما كن متعددة مملوكة بمجموعة مشتركة بينهم وقابلة للقسمة بحيث لو قسم كل واحد منها على انفراده قسمة افراز لا تقع كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول فهل إذا طلب أحدهم قسمة منها قسمة افراز يختص كل بنصيبه بحسب ذلك وإذا كان أحد الشركاء واضعاً يده على ذلك العقار ومتصرفاً فيه بالاجارة للغير وقبض الاجرة باذن باقى الشركاء مدة ويكون لهم محاسبته على انصباهم من تلك الاجرة في تلك المدة التي استولوا من المستأجرين وقبضها وإذا صرف شيء من مائة من بعض الاماكن المشتركة بدون اذن باقى الشركاء يكون متبرعاً (أجاب) إذا كان العقار المذكور قابلاً للقسمة لا فراق كما هو مذكور يكون لكل من الشركاء قسمة جبراً على الباقي كما يكون لباقى الشركاء بحسبة الشريك المؤخر على انصباهم من الاجرة التي استغلها من ذلك العقار باذنهم وإذا صرف شيء من مائة بدون تركيل منهم له في ذلك ورضاهم به لا يكون له الرجوع عليهم والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين جماعة قابلة للقسمة لا فراق طلب أحدهم القسمة فاجيب لذلك فقسمت بينهم بالقرينة الشرعية واختص كل واحد منهم بنصيبه المحدود والمعلوم واستمر وأعلى

١٢٨٩

١٨

١٢٨٩

٢٠

٢٦ ١٢٩٠

ذى القعدة

٤ ١٢٩٠

شعبان

١ ١٢٩١

ذلك فخر السلاطين سنة وفي نصيب أحدهم خرج على صاحبه أحد الشريكات أراد أن  
صاحب الساحة أن يهدم المخرج المذكور ويمنع صاحبه من إعادته كما فعله فهل  
كان المخرج المذكور موجودا قبل القسمة ولم يشرط رفعه وقتما وصار في نصيب  
الشريك المالك له المذكور بقتضى قسمة الأقران الشريكة لا يمنع من إعادته إذا هدمه  
بحال به إبقاء القديم على قدمه أم كيف الحال (أجاب) ليس لصاحب الساحة منع  
مالك المخرج القديم الذي أصابه بالقسمة من إعادته كما كان ويبقى القديم على قدمه  
والحال ما ذكر قال في الهندية من الباب الثاني في بيان كيفية القسمة وإذا وقع الحائط  
لاحد في القسمة وعليه جذوع الآخر وأراد صاحب الحائط أن يرفع الجذوع عن الحائط  
ليس له ذلك الآن يكونا شرطا في القسمة رفع الجذوع سواء كانت الجذوع لاحدهما  
على الخصوص قبل القسمة والحائط بينهما أو كان السقف والجذوع مع الحائط مشتركا  
بينهما صار الحائط لاحدهما بالقسمة والسقف والجذوع لا يخرج في الذخيرة من  
التجريد وكذلك درج أو درجة أو أسطوانة عليها جذوع وكذلك روشن وقع لصاحب  
العلوم شرفا على نصيب الآخر لم يكن لصاحب السقف أن يقطع الروشن إلا أن يشترطوا  
قطعه كذا في التتارخانية اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في مكان صغير لا يقبل القسمة  
بالأقران مشترك بين جماعة فهل إذا أراد أحد الشريكة أن ينقسم بنصيبه بالمهاياة  
أو مكانا يوجب لذلك حيث لم يتفق الكل على إجارته أو بيعه (أجاب) نعم يجب  
طالب المهاياة لها والحال ما ذكر بالسؤال حيث اتفقوا عليهم سألوا من يمنع البعض  
فالتقاضى يجبر الممتنع عليها والله تعالى أعلم (سئل) في دار مملوكة لرجل وأخته البالغة  
للرجل فيها سبعة عشر قيراطا ولاخته المذكور سبعة قيراط فبني الرجل المذكور  
فوق الدار المذكور كورة أما كن من ماله الخاص به لنفسه وسكن في الدار المذكور  
جميعها مدة من السنين وأخته في منزل زوجها بدون عة - إجارته فهل إذا طلبت الاخت  
المذكور كورة أجرة لخصتها من الدار في المدة الماضية مقابلة سكني أخيها فيها لا تجاب لذلك  
حيث لم تكن وقفوا واخت بالغة وإذا طلبت الاخت المذكور قسمة نصيبها من الدار  
وكانت قابلة للقسمة فما الحكم في البناء الذي أحدثه أخوها لنفسه في الدار المذكور كورة  
من ماله الخاص به فهل له رفعه حيث لم يضر باصل الدار وقد بناه بلا إذننا (أجاب)  
فيم لا تستحق الاخت المذكور كورة أجرة لخصتها من الدار المشتركة على أخيها بسكنها فيها  
لما قضى بدون عة - إجارته والحال هذه وما بناه الأخ المذكور من الأما كن في الدار  
المشتركة لنفسه من ماله الخاص به بلا إذن أخته يكون له فإذا قسمت الدار فساووق  
من البناء المحدث على هذا الوجه في نصيبه بالقسمة فهو له على حاله وما وقع منه في  
نصيب أخته له رفعه حيث لم يضر باصل الدار والله تعالى أعلم (سئل) باقادة من  
الحفاظة بناء على ما ورد اليها من مديرية أسميوط بطالب الجواب عن السؤال المهر من

رمضان

سنة

نائب محكمة المديرية الآتي ومضمونه ما قولكم في أخو من لهما منزل مشترك بينهما  
 مناصفة وفيه بيت طاحونة به عدها وسلم به يرتقي إلى سطحها وباب يستطرق منه إليها  
 ولها باب آخر في الطريق العام قد تقاسما المنزل دون الطاحونة المذكورة قسمة تراض  
 فوقع في قسم أحدهما باب الذي به وسلم سطحها فصار يرتقي إلى سطحها وينتفع به وحده  
 بوضع متاعه ووقوده وأخوه لا يمكنه الوصول إليها لعدم إمكان بناء سلم لها آخر أصلا  
 فتضرر من ذلك وطالب أخاه ما بسد الباب الذي من جهته وهدم السلم الذي بها خشية  
 تطاول الزمان ودعواه الاختصاص بها أو بتمكينه من الدخول إليها من الباب الذي في  
 قسمه والارتقاء من سلمه ليصل إلى سطحها أو يأخذ متاعه ويرفعه إلى سطحها حتى ينتفع  
 بها مثله فهل له ذلك كسألة نخيل رجل احتاجت للتأبير وهي في أرض غيره أم كيف  
 الحال (أجاب) حيث اقسما المنزل المذكور بالتراضي على أن لأحدهما الجزء  
 الذي به الباب الموصل للطاحونة المشتركة والسلم الموصل إلى سطحها وبقيت الطاحونة  
 مشتركة بينهما ولها باب من طريق العامة يتوصلان منه إليها لا يكون لآخر أن يجبر  
 صاحبه على المرو في ملكه الخاص به بالقسمة والصنع ودعى السلم الذي اختص به  
 كذلك إلى سطحها المشترك بدون اشتراط ذلك فيها ولا يظهر قياس الانتفاع بوضع  
 الامتعة على السطح المشترك على اصلاح الملك الذي لا يتوصل إليه إلا بالمرو وفي أرض  
 الغير والله تعالى أعلم (سئل) في دار مشتركة بين ورثة بالغين وقصر وعلى كل من القصر  
 وصى وتلك الدار لا تقبل القسمة إلا فراق حيث لا ينتفع كل واحد من الورثة بنصيبه منها  
 بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول ولو كان نصيبه أكثر فهل إذا طلب وصى بعض  
 القصر وبعض البالغين قسمتها والحال ما ذكر لا يجبر الممتنع عليها (أجاب) نعم  
 لا يجبر الممتنع عليها ولا يجاب الطالب لها ولو كان صاحب الكثير حيث لا ينتفع كل  
 بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الأول كما صرحوا به والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل توفي عن زوجة وخمس بنات وترك لهن دارا كبيرة قابلة للقسمة وأمتعة  
 فأرادت الزوجة وبناتها قسمة الدار قسمة افراز وأراد بقية الورثة البيع فهل يجاب طالب  
 القسمة إليها حيث كان ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة كانت قسمة قبلها (أجاب) نعم إذا  
 كانت تلك الدار قابلة للقسمة الافراز بحيث ينتفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس  
 الانتفاع الأول فطلب أحد الشركاء قسمتها يجاب لذلك ويجبر الممتنع عليها حيث لا مانع  
 كما أن من أراد بيع نصيبه منها لا يمنع من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 بإفادة من محافظة مصر بناء على إفادة من محافظة رشيد بطلب الإفادة عما يرغب قاضيها  
 الموضح فيما تحرر منه وصوره إفادة القاضي أن مقدم هذا العرض تقدم منه عرض آخر  
 إلى المحافظة في شهر رمضان سنة ١٩٠٩ بان له املاكا مشتركة بينه وبين أشيقاته  
 وخلافهم ويرغب قسمتها بالوجه الشرعي وشرح عليه من المحافظة للحكمة وأعطيت

٢٦

١٢٩١

ذى القعدة

٢٢

١٢٩١

ذى الحجة

٨

١٢٩١



الافادة من المحكمة الى المحافظة شرعا على العرض المذكور ببيان الحصص المستحقة  
 مقدمه ولان لم تحصل القسمة المذكورة وحيث ان مقدم هذا العرض ذكر حصول  
 الرهنية فيما يستحقه والحال ان الذي يستحقه هو حصص مشاعة في بناء الاماكن وفي  
 نخيل الغيطان الموضوعة بالعرض المرفوق مع هذا وارضيا بهن ووقف وحتسرك لجهة  
 المساجد فلزم شرحه فخر تكمل ارسال هذا العرض والعرض الثاني والشقة المرفوقة  
 مع هذا الحضرة الاستاذ العلامة مفتي السادة الحنفية وشيخ الجامع الازهر للاستفتاء من  
 حضرة عن جواز القسمة في البناء والنخل المذكور حيث كان بعض الارض وقفا أم لا  
 وان كانت غير جائزة يجوز الرهن في الحصص المشاعة في البناء والنخل المذكور مع أن  
 بعض الارض وقف كذا كرا ولا يجوز الرهن الا بعد افراز الحصص المذكورة وبعد ورود  
 الفتوى حينئذ يتبع الاجراء بقضاها (أجاب) الذي يقتضيه المحكم الشرعي في  
 قسمة المشترك بين الشركاء بطالب أحدهم وامتناع الباقي عنها انه اذا كان الذي يراد  
 قسمة محتملا لها بان يتنفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول في  
 العقار وفي النخل والشجر والبناء ولا تقوت المنفعة المعهودة بعد القسمة ويمكن  
 المعادلة ولا تقبيل المنفعة فان القاضى يجيب طالبها اليها ويجبر الممتنع عليها حيث  
 لا مانع وكذا يجاب طالبها ان كان ذا الكثرة مع انتفاعه وان لم يتنفع صاحب القليل  
 والا فلا وأما حكم رهن تلك الحصص مع الشيوع وكون بعض أرض ما ذكره مشتركة  
 فلا يصح شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في عقار يخلف عن ميت بعضه حصص  
 والبعض كامل مشتمل على طواحين وأفرار ودور وهو هذا العقار مشترك بين ورتة  
 بعضهم قصر وبعضهم بلغ فهل اذا طلب أحدهم قسمة العقار المذكور قسمة افراز  
 وكان كل من ورتة الميت لا يتنفع بنصيبه بعد القسمة ولا الوارث الطالب للقسمة أيضا  
 لا يجاب لذلك جبر على الا في منهم أم كيف الحال (أجاب) مالا يحتمل قسمة الافراز  
 من هذا العقار بحيث لا يتنفع كل من الشركاء المذكورين بنصيبه منه بعد القسمة من  
 جنس الانتفاع الاول لا يقوم بطالب بعضهم قسمة عند امتناع الآخر منها سواء كان  
 صاحب النصيب الاقل أو الأكثر ولا يجبر الا في منهم عليها والحال هذه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في أرض جنيثة مملوكة الرقبة لأربابها معروفة بالاشجار مشتركة بين جماعة  
 بالتفاضل بينهم يمكن قسمة اياها لافراز والتعديل بحيث يتنفع كل منهم بنصيبه بعدها  
 كانتفاعه قبلها ويمكن فيها المعادلة طلب بعض الشركاء افراز نصيبه بالقسمة والتعديل  
 فهل يجاب لذلك وجبر له بقية الشر كاه على ذلك (أجاب) نعم يجاب طالب القسمة لما ويجبر  
 الممتنع عليها والحال ماذ كرا بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في مورد  
 وحوائث وطواحين مشتركة بين جماعة بالغين على التفاضل بينهم وبعض هذه العقارات  
 قابل لقسمة الافراز بحيث يتنفع كل بنصيبه بعد القسمة من جنس الانتفاع الاول حتى

١٢٩٢

١٢٩٣

١٢٩٣



صاحب الاقل وبعضها غير قابل لما بحيث لا ينتفع احدهم بنصيبه بعده فاهل قسم  
 القابل لمطالب بعضهم ويجوز الا في اقليم او جميع الاماكن الغير القابلة للقسمة  
 المذ كورة يقسم بالمهاياة (زمان او المكن) (اجاب) نعم يقسم العقار القابل للقسمة على  
 هذا الوجه بطالب احد الشر كاه ويجوز الا في اقليم او الحال هذه وما لا يقبلها منه تجري  
 فيه المهاياة اما زمانا او مكانا على ما يتفقون عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار  
 مشتركة قابلة للقسمة بين ثلاثة رجال اولاد اعمام مثالية وورثوها عن آباءهم ولم تحصل  
 فيها قسمة بينهم وخرج اثنان منهم من البلد خوفا من ظلم اهلها وبقى الاخر مقيما فيهم  
 بعد مدة رجع كل منهما فوجد المقيم قد بنى فيها لنفسه من غير اذنها بناء يستغرق زيادة  
 عن ثلث ارضها فطالبوا قسمتها الا لا فنعهم ما الاجل بناءه فهل يجابان للقسمة الارض  
 مثالية ولا عبرة ببنائه (اجاب) حيث كانت تلك الدار قابلة للقسمة الا فرار و قد بنى فيها  
 احد الشر كاه بناء لنفسه بغير اذن فانها تقسم بطالب احدهم فاي قع من البناء المذ كور في  
 نصيب الباقي فهو له وما يقع في نصيب باقي الشر كاه يؤثر برفعه الا ان يتفقوا على اخذه  
 بقيمة يستحق القاع او بما يتراضيان عليه والله تعالى اعلم (سئل) في دار مشتركة بين زيد  
 وجهة وقف لزيد ربعها ووجهة الوقف باقية او على جهة الوقف ناظر شرعي يريد زيد  
 قسمتها وافرار نصيبه فيها والحال ان الدار المذ كورة قابلة للقسمة وينتفع كل بنصيبه  
 بعدها وفي ذلك مصلحة لوجهة الوقف فهل والحال هذه يجاب زيد بذلك حيث يجوز افرار  
 الوقف من الملك اذا استوفت القسمة شرائطها الشرعية (اجاب) نعم يجاب لذلك ان  
 كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين و بنت وترك  
 حصتي طاحونة ودار فاخذ كل نصيبه من المحصة في الطاحونة بالمهاياة و بقيت الدار  
 بلا قسمة في ايدي الورثة حتى مات كل من المذ كورين عن ورثة فهل اذا طالب وارث  
 البنت المذ كورة افرار نصيبه ليعتفع به على الانفراد مع قبول الدار للقسمة بلا فوت  
 للنافعة وكل من الورثة معترف بالملكية على هذا الوجه وزعم احدهم ان الجسد المذ كور  
 اعطى ابنته المذ كورة حال حياته وصحته قطعة ارض مملوكة له ومالكها لها ثم ادخلتها  
 في دار كانت لزوجها يجبر الممتنع من القسمة عليها ولا يحسب ما اعطاه الجسد لها على فرض  
 ثبوت الاعطاء من التركة ولا يكره لهم اخذ بدل ما يخصهم من نصيبهم في الدار المتروكة  
 عن ابيها (اجاب) اذا طالب احد شركاء الملك القسمة في الدار المثلثة تركه كانت  
 قابلة لها بان كان ينتفع كل بنصيبه بعدها من جنس الانتفاع الاول يجاب لها ويجبر  
 الممتنع عليها فيجاب وارث البنت المذ كورة لذلك والحال ما ذكر حيث لا مانع ومجرد  
 تسليم المورث هذه البنت حال صحته قطعة ارض ادخلتها في دار زوجها لا يمنع من هذه  
 القسمة ولا تحسب عليها من نصيبها في الميراث بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل)  
 في ثلاثة بيوت مشتركة بين شخصين لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث كل منهما قابل

١٢٩٣

٢٨

١٢٩٠

١٨

ذى الحجة

١٢٩٠

٢٤

محرم

١٢٩٧

٦

للقسمه افرازا وكل من الشر يكتن يتنفع بحصته بعد القسمة المذكورة كانتفاعه الاول  
فهو اذا اراد مالك الثلثين قسمتها قسمة افرازا واد مالك الثلث قسمتها مائة بيجاب  
مالك الثلثين ويحسب بمالك الثلث على القسمة اذا امتنع من ذلك (اجاب) اذا كان  
العقار المذكور قابلا للقسمة الافرازا بحيث يتنفع كل من الشر يكتن بنصيبه بعد القسمة  
من جنس الاتفاع الاول كما هو مذكور بيجاب طالبا لها ويحسب الممتنع عليها حيث لا مانع  
دون طالبا لها والله تعالى أعلم

(كتاب المزارعة والمساقاة)

(سئل) عن حكم حادثة علق بتركة حسن بك مقتس الاقاليم الوسطى من جهة ابعادية  
وقفها على عتقائه وزرعت بدموته من ابدار من تركته هذا الحكم في ذلك (اجاب)  
اذا كان بذرا الارض بدموته والواقف من الغلال الموروثه عنه يكون على من  
استولى عليه بدون طريق شرعي ضمان البذر للوارث والزرع له وعليه اجرة مثل أرض  
الوقف لجهة وقفها حيث كان الزارع غير الورثة وغير ناظر الوقف وأجرة العجلة على من  
استأجرهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قطعة أرض بضمها خالية من  
الاشجار واتفقا على ان يغرسها المدفوع له شجران عنده وعلى أن يخرج على صاحب  
الارض والخدمة على صاحب الشجر والتمر بينهما مناصفة فغرسها المدفوع له شجران  
عنده واستمر على ذلك مدة ثم مات صاحب الشجر عن ورثة فهل لهم أخذ الشجر من بعده  
(اجاب) الشجر لمن غرسه يورث عنه شرعا اذا لم يثبت انتقاله عن ملكه بنقل شرعي  
كما حرره في تنقيح الفتاوى من المساقاة عند فسادها بعدم ذكر المدة مع عدم اشتراط  
الاشتراك في الارض اه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أرض خراجية اتفق مع  
آخر على ان يغرسها الا آخر شجران من ماله ويكون العمل والمثون على ذلك الآخر والخراج  
على واضح اليد عليه ليكون ما يغرسه الا آخر قيم امشتركا بينهما مناصفة ولم يعينا مدة  
لذلك واستمر على ذلك سنين ثم اراد الانفصال فهل تكون هذه المغارسة فاسدة ويكون  
الاتفاق غير معمول به ويكون الشجر والتمر لرب الارض وللعامل قيمة الشجر وقت غرسه  
وأجرة عمله أو تكون صحيحة (اجاب) في التنوير دفع أرض بضمها مدة معلومة ليغرس  
وتكون الارض والشجر بينهما لا تصح اه فال في رد المحتار قيد به اذ لو شرط ان يكون  
هذا الشجر بينهما فافقط صح ثم تصرح بهم بضرب المدة صريح في فسادها بعدمه الى  
آخر ما ذكره من كتاب المساقاة ومنه يعلم الفساد في حادثة السؤال لعدم المدة وأفاد الرمي ان  
الغراس لرب الارض ولا آخر قيمة الغرس وأجرة المثل كما لو فسدت باشتراط بعض الارض  
واستظهر ابن عابدين خلافه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استأجر قطعة أرض زراعية  
من ملاكها بأجرة معلومة سنة وأقبضهم أجرها وزرعها وبقبل بدو صلاح الزرع ادعى  
المؤجرون في اثناء السنة أنهم أجروها بالاكره والجبروا ثبتوا ذلك بين يدي الحاكم

ربيع الثاني سنة

١٤ ~ ١٢٦٨

١١ ١٢٦٩

جمادى الاولى

٥ ١٢٦٩

ذى القعدة

٢٦ ١٢٧١

وارادوا أن يتقاسموا منه الارض بزرعها بدون رضاه فهل لا يجابون لذلك ويكون الزرع  
لمن زرعه (اجاب) الزرع مملوك لمن زرعه ولو كانت الاجارة فاسدة وعليه اجرة مثل الارض  
الى حصاد الزرع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أشجار برتقان قد عجز عن القيام  
بخدمتها من سقى وغيره فساقى رجلا آخر عليها مساقاة صحيحة مستوفية للشروط وقدرها  
مدة معلومة فهل لا يجوز لاحدهما فسخها قبل مضي المدة (اجاب) حيث صدر عقد  
المساقاة صحيحا لازما لا يسوغ لاحدهما التعاقدين فسخه قبل انتهاء المدة بدون وجه شرعي  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له أشجار ساقى رجلا آخر عليها على أن يكون له نصف  
ثمرتها وعيناهم عشرين سنة وشروط المالك على العامل نصف الخراج واستمر على  
ذلك مدة من السنين ثم منع المالك العامل عن العمل ووقعت بينهما منازعة ثم اجتمعا  
وعقداهما ثانية بعد فسخ الأول على أن يكون للعامل نصف ما يوجد من الثمرة في نظير  
الخدمة وتعهدا الشجرة تر كاذ كخراج وعيناه المدة وبعد عشرة أيام من هذا العقد  
الثاني اتفقا على أن يكون الخراج عليها ما مناصفة من الخراج ويقسم الباقي فهل يكون  
هذا العقد الثاني صحيحا حيث وقع هذا الاتفاق متأخرا عنه بتلك المدة ولا يلزم العامل شيء  
من الخراج (اجاب) اذا صدر عقد المساقاة صحيحا بعد فسخ العقد الاول لا يكون لاحد  
المتعاقدين فسخه بدون وجه شرعي وقد صرحوا بأنه لو شرط رفع الخراج الموظف في عقد  
المزارعة وقسمه الباقي لنفسه لانه قد يؤدي الى قطع الشراكة في الخراج والمساقاة  
كالزراعة في ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اطيان زراعة اميريه اثر عن ابيه وجدته  
دفعتها لجماعة يزعمونها بموجب وثيقة وياخذون ثلث ما يخرج منها بعد اخراج ما يصرف  
عليها واستمروا على ذلك مدة والا آن يريد رب الارض نزعهما من يد المزارعين ودفعتها  
لجماعة اخرى فهل يجب لذلك واذا تعلل عليه المزارعون بطول المدة لا عبرة بتعللهم  
ويؤمرون برفع ايديهم عنها حيث كانوا مقرين ومعترفين باستحقاق الرجل المذكور الى  
الآن في تلك الارض المذكورة ولم يسقط الرجل المذكور حقه فيها وافقضت مدة  
المزارعة (اجاب) نعم يجب رب الارض لذلك ان كان الامر كذلك حيث لا مانع والله تعالى  
اعلم (سئل) في ارض خراجية مشتركة بين اربعة رجال بالسوية بينهم وبها نخيل  
دفعتها لثلاثة منهم للاربع يزعمها شتويان ونيما وصيفيا يذره ويصرف عليها من ماله  
الخاص به ما يحتاجه الزراعة من المصاريف وأن يدفع خراجها من ماله وما خرج من زرع  
الشتوي والنيلي يقتسمونه بينهم ارباعا على حسب اشتراكهم في الارض وما خرج من  
محصول الصيف فيكون خاصا بالزارع وكذا ثمر النخيل خاص به في مقابلة خراج الاطيان  
ومصاريف الزراعة واستمروا على ذلك مدة ثم اقتسموا الارض بعد زراعتها وقسمه  
شتويان ونيما ودفعت مصاريفها وخرجهما من الزرع حسب الشرط وذلك عند بلوغ  
محصول الصيفي وثمر النخيل وارادوا قسمة محصول الصيفي وثمر النخيل ايضا ولم يسألوا

في ذلك العام والحوال انه قد دفع الخراج والمصاريف حسب الشرط فاذا يكون المحكم في ذلك (اجاب) قال في الهندية ولو كانت الارض بينهما وشراطين يكون البذر والعمل من احدهما والخارج بينهما فصفين لا يجوز لان من لا يذره منه يكون قائلاً لا تخرج ارضك بيسذك على ان يكون الخراج كله لك وازرع ارضي بيسذك على ان يكون الخراج كله لي فيمكن العقد في حقه مزارعة بجميع الخراج في الاجوز وفيها ولو شرطا في المزارعة ان جميع ما خرج من الحنطة فيبينها نصفان وما خرج من شعير فهو لاحدهما بعينه اذ شرط ان تكون الحنطة لاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايها كان البذر لا يجوز وكذا في التاتارخانية ومنه يعلم فساد عقد المزارعة في حادثة السؤال لاقطاع الشركة في بعض الخراج واذا فسدت المزارعة يكون الخراج جميعه من شتوي ونبلي وصيفي لرب البذر وعليه الباقي الشر كاه اجر مثل انصبا ثم من الارض لا يجاوز الشروط خلافا لهما ويحسب منه ما دفعه من خراج انصبا ثم بامرهم ومخر الخيل المشترك بينهما جميعا على حسب الملك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ابعادية دفعها لجماعة لكل منهم جزء معلوم منها مزارعة بينه وبين كل منهم على ان الارض من قبله والبذر والعمل من الآخر مدة سنة بين بجزء معلوم مما يخرج من زرعها وهو النصف فقبل مضي السنتين باع الارض مالكها لرجل بثمن معلوم فهل تكون المزارعة صحيحة الى تمام المدة ولا تبطل بالبيع المذكور ولا سيما وهو غني ولم يكن عليه دين عجز عن وفائه الا من ثمنها ويخير المشتري بين ابقاء البيع الى تمام المدة أو فسخه (اجاب) المزارعة على الوجه المذكور بالسؤال صحيحة على ما عليه العمل والقوى الذي هو قولهما اذا لم يوجد ما يفسدها وليس لرب الارض بعد المضي فيها ابطالها بدون مذكور قبل مضي السنتين المعقودة فيهما وبيع الارض في أثناء المدة بدون مذكورين لا وفائه الا من ثمن الارض لا يوجب فسخها او يكون البيع موقوفا في حق العامل الى مضي المدة كالمستاجر والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم ارض ملك عن اصولهم اتفقوا مع رجل ان يغرسها فخيلا من ماله ويخدم الثفل والعمل عليه وله نصف ما يخرج من الثمر والتجبر ولهم النصف فغرس بعضها من ماله وعمل فيه مدة معلومة وبقي باقي الارض بدون غرس فيها وهاهنا ارباب الارض يخرجون الباقي منها من غير غراس وياخذون اجرة لانفسهم مدة ثمن الذي غرسه الشريك فيها ثم بعد المدة المتفق عليها بينهم فاستولى عليه الشريك الغارس وامتنع من دفع نصفه لارباب الارض ويريد الاختصاص به من قبله ثمة ر غراسه وانه كعقد الشراكة معهم فهل اذا ثبت عقد الشراكة والمغارسه بينهم على ان له النصف فيه فظير غراسه وعمله فيه ولا رباب الارض النصف واستوفت شرائط الصحة وكتب لهم فاضي بلدهم حجة شرعية بخطه وختمه وشهادة بينة شرعية يشهدون بذلك يقضي له بنصف الثمر ولا رباب الارض بالنصف الا غير ما لم يحصل فيه غرس

سؤال

٦

١٢٨٠

سنة ٩٢٨٤  
رمضان ٩

غرا الأرض من الشريك من ماله يكون باقيا على ملك أرباب الأرض لاحق فيه للشريك  
المدكور بدون غراس منه ولا عبارة بانسكاره عقد الشراكة والحال هذه (اجاب)  
اذا دفع الجماعة المذكورون الأرض للعامل مدة معلومة على أن يغرس المدفوع اليه  
فيها غراسا على أن ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما جاز كما أفاده في الخاتمة  
ومثله في كمي من الكتب وفي الذخيرة واذا انقضت المدة يخير رب الأرض ان شاء غرم  
نصف قيمة الشجرة وملكها وان شاء قلعه انتهى كما أفاده في تنقيح الحامدية ومنه يعلم  
أنه اذا ثبت عقد المغارسة على هذا الوجه وبينت المدة يكون العقد صحيحا وليس للغراس  
الاختصاص بالشجرة ونحوه بل يكون بينهما على ما شرطوا بعد المدة يخير مالك الأرض  
بين القلع وغرم نصف قيمة الشجرة للغراس ويكون الشجر جميعه للمالك الأرض ولا عبارة  
بالانسكار بعد الثبوت وليس للغراس معارضة المالك في باقي أرضهم المذكورة والحال  
ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرمي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لأخ أرضا  
ليغرس فيها اشجارا تكون الاشجار المغروسة وما يخرج منها مناصفة بينهما ما ضرب لذلك  
مدة من السنين قد مضت ومات رب الأرض الدافع فهل تبطل المساقاة حيث كان بعد  
نضج الثمر أو قبل بروج زه ويكرور لورثة الدافع الزام الغراس بقلع ما يخصه من الشجر في هذه  
الحالة اذا امتنع من أخذ قيمة نصيبه من الشجر (اجاب) نعم تبطل المغارسة المذكورة  
والحال هذه ولورثة رب الأرض أخذ حصته الغراس من الشجر بقيمة أو تكليفه قلعه  
والحال ما ذكر كما يستفاد من عبارات كتب المذهب قال في تنقيح الحامدية في جواب  
سؤال عن المغارسة أقول ولم يذكر ما اذا انقضت المدة وقد قال في الذخيرة واذا انقضت  
المدة يخير رب الأرض ان شاء غرم نصف قيمة الشجر وملكها وان شاء قلعه انتهى  
والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) بافادته من ضريبة مصر حاصلها طلب الافادة هما  
برغبه فاضى مديرية المنية بناء على ما ورد من المديرية المذكورة ومضمون ما كتب  
من القاضى المذكور اليها من حيث ان قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة  
سمالوط مع أبي زيد بن يوسف بن عمار من معصرة حجاج منشعبية ومحمل نزاع طويل  
فالحال يستدعي الاستفتاء في شأنها وما ترد به الفتوى يجري به العمل في فصلها وحاصلها  
انهم ما توافقا على ان الأرض القلانية الخراجية التي تبلغ كذا فدانا أثر الشيخ سالم تزرع  
بينه وبين أبي زيد مدة سنتين سنة ٨٣ وسنة ٨٤ ونظر السكون المعتاد في الأرض المذكورة  
أن إحدى السنتين يخرج محصولها صاحب البحث يحصر محصولها محصول الأخرى لأن  
عادة الأرض المذكورة أن لا يزرع أكثر من اثنتين الا حلبة كما هو في سنة  
٨٣ التي زرعاها معا على الوجه الآتي ويزرع هذا الاكثر في السنة الأخرى  
وذلك التوافق على أن يدفع أبو زيد للشيخ سالم صاحب الاثر كل سنة من السنتين عن كل  
فدان من الأرض المذكورة كسنتين أي اودبا وثلاثا من النصف المتزرع فيها بالكيل

جمادى الثانية

١٢٨٧

١٤

المصري في زمن الحصول بحيث ان كان المزروع فيما شعير ايدفع عنه في كبتين شعيرا  
والمزروع في حبة واحدة كذلك وهكذا ولم يدخلا على ان المدفوع من عين ما يخرج من  
الارض بل انما يقصر على الجنس المذكور وعلى ان جميع التقاوى والمصاريف منها  
بالسوية وان ما يستدعيه المحرث واللو من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو  
زمن مبدا الزراعة من الخريف وهو يحاسب عليه الشيخ سالم في زمن الحصول وزرعها  
الارض المذكورة مع ما على هذا الوجه في السنة الاولى ثم في السنة الثانية استولى عليها  
صاحب الارض ولم يكن الا<sup>٢</sup> خرمها الكوبة بما طله في دفع ما توافق عليه من محصول السنة  
التي اشترى فيها في الزراعة والقصد الجواب عن هذه المعاهدة هل هي صحيحة أولا وما  
الذي يترتب على كونها صحيحة أو على كونها غير صحيحة وما حكم استيلاء صاحب الارض<sup>٣</sup>  
على الارض وعدم تعيين الا<sup>٢</sup> خرمها لليلة المذكورة هل ذلك سائغ ولا كلام لابي زيد  
معها وانما تقع المطالبة بينهما في شأن السنة التي زرعت أولا في زيد معها كلام في هذا  
الشأن أيضا الا ان الاستغناء عن هذه النازلة من جهة الاقتضاء لاجراء الامر على طبق  
ما ترويه الفتوى (اجاب) المصرح به أن عقد المزارعة متى شرط فيه شرط قد يؤدي الى قطع  
الشركة في الخارج يفسد وهذه المعاهدة كذلك لان اتفاقهما على أن لرب الارض عن كل  
قدان منها في كبتين من صنف ما يزرع فيها في كل سنة قد يؤدي الى ذلك فهو كاف في  
فسادها وحكمها اذا فسدت ان الخارج جميعه لرب البذر وللآخر أجر مثل أرضه حيث  
كان البذر من العامل أما لو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجر مثل عمله ولا  
يزاد الاجر على ما شرطوا وعند محمد يجب بالغاما بلوغ حينئذ فلا كلام للعامل مع رب الارض  
في السنة الثانية لفساد العقد اذا الواجب فيه بل لو كان صحيحا ومضت المدة فلا مطالبة  
بشيء بعد ذلك في الثانية ولا جراه المقضي تحمروا الله تعالى أعلم (سئل) بافادة واردة من  
ضبطية مصر بناء على ما ورد من مديرية المنية بطلب الاستفتاء عما اوضحه عنه قاضي  
أفتدى المنية وصورة ما ورد من قاضي المنية في ١٧ سنة ٩ غرة ١٢٧٢ طالب بالافادة عنه  
نهي اعزكم ان ما كتب من المحكمة في شأن قضية الشيخ سالم جاد الكريم من معصرة  
سما لوط المذكور فيه انه عقد المزارعة في أرضه الخراجية أقر يته مع خصمه أبي زيد بن  
يوسف بن عمار على ان جميع التقاوى والمصاريف منها بالسوية وان ما يستدعيه المحرث  
واللو من المصاريف يدفع وقت الاحتياج اليه وهو زمن مبدا الزراعة من أبي زيد  
المذكور وهو يأخذه من الشيخ سالم في زمن الحصول وزرع الارض المذكورة مع ما على هذا  
الوجه والذي كتبه حضرة استاذنا شيخ الاسلام متعنا الله بطول حياته ان المزارعة اذا  
فسدت فالخارج جميعه لرب البذر وللآخر أجر مثل أرضه حيث كان البذر من العامل  
وأما لو كان البذر من رب الارض فالخارج له وللعامل أجر مثل عمله وليس في كتابته حكم  
ماذا كان البذر منها كما صدرت به كتابة المحكمة فالمقصود الاطاحة بالحكم الذي يترتب



سنة جمادى الاولى

على كون البذر من ماله هو كون الخارج بينهما كما أن البذر كذلك أو هو غير ذلك وهل حكم ذلك يؤخذ من ماله عند قول التمرير دفع أرضه إلى آخر على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان الخ ثم لم يخاطبة من يلزم في شأن ورود القول الصريح من خبره ليحري العمل بمقتضاه (أجاب) ما تضمنه جوابنا السابق المؤرخ ٢٣ ربيع الأول سنة ٩١ المقيّد في كتاب المزارعة من هذه الفتاوى به. هذا التأويل من أن حكم صور الفساد أن الخارج لرب البذر عام في جميع صور الفساد لا فرق فيه بين أن يكون البذر من أحدهما أو من ماله معافا للخارج تابع للبذر فإن كان ماله كاللبنذر يكون ماله كاللبنذر سواء كان رب الأرض أو غيره أو هو ماله معافا إذا كان البذر من ماله ابتداء يكون الخارج بينهما ما وعلى غير صاحب الأرض أجر مثل نصف الأرض لربها نصيب حصته من الزرع ولو عمل شريكه في الزرع في هذه الصورة لا يستحق أجر على عمله في الشترك كما هو حكمه والله تعالى أعلم

• (كتاب المحظرو الاباحه والصيد والذباح) •

ذى القعدة

(سئل) في رجل كان سبق له بعض تعلم في مذهب الامام مالك والآن يفتي الناس على مذهب الامام الاعظم ويدرس التفسير وصحيح البخاري مع أنه لم يتلق شيئا من ذلك عن شيخ ولم يكن له معرفة بما يصح لسانه من الخطا ولا يعرف من آلات ذلك شيئا فهل لولاة الامر ضاعف الله لهم الاجور منعه من ذلك كله خصوصا الافتاء على مذهب الامام الاعظم (أجاب) اذا تحقق ما ذكره هذا السؤال لا يسوغ افتاء الرجل المذكور بما لم يقف على حقيقته ومعرفته من مذهب امامنا الاعظم وقد سئل مولانا صاحب منيع الفقهاء عن رجل يجالس لتفسير القرآن ونقل احاديثه يدوله عدنان وهو جاهل بالعربية لا يعلم انه أخذ العلم عن أحد من المشايخ كما هو شأن العلماء هل يجب على السلطان منعه من ذلك فأجاب رحمه الله تعالى بما لفظه يمتنع شرعا على الرجل المذكور ان ينقل تفسيراً وحديثاً مقلداً للسلطان فأن فعل ذلك على الوجه المزبور فقد باء بسخط جسيم من الاثم والنبور وصار من انتظم في سلك من يظن انه يجب من صنعاه وهو مأزور لا مأجور فالواجب على ولي الامر جره وصفعه ورغبه ووقعه ودفعه ليكون ذلك زجراً له ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبائح أقواله وفظايع خصاله وشنيع أفعاله ومنها يعلم حكم ما ذكره بالسؤال والله تعالى أعلم (سئل) فيمن ينشئ مقابر المسلمين ويهدم أضرحة الأئمة والعلماء ويهشم عظام الاموات لاجل أخذ الحجارة الكائنة في قبورهم ويبيع ذلك لمن يبنى بيوتاً وأما كن تارة وقارة يبنى بذلك قبوراً ويبيعها للناس وكذلك يأخذ حجارة المساجد المشهورة بالقرافة ويبنى بها مساكن أو يبيعها فهل يمنع من ذلك وعلى الخواص تأديبه وطرده من هذه الجهة التي هو فيها (أجاب) لا يسوغ لأحد نبش مقابر المسلمين ولا هشم عظام الموتى ويمنع من ذلك شرعاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل نبى داراً

سؤال

شوال	سنة	
٨	١٢٦٥	فوق مقابر المسلمين فهل لا يجوز له ذلك ويمنع من البناء في المقابر الموقوفة على دفن موتى المسلمين فاذا بنى يرفع بناؤه ولا يسوغ له ان يبنى دارا في ارض مملوكة للغير بدون اذن مالكيها تعديا منه وغصبا لارض الغير (اجاب) يمنع الرجل المذكور من بناء مكان فوق المقابر ولا يسوغ له ذلك كما لا يسوغ له بناء مكان في ارض مملوكة للغير بغير اذن مالكيها والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ديوان المدارس فيما يتعلق بفتح باب الحانوت قهوة صرحت مصلحة التنظيم بقصده فعرض في جواز ذلك بانه يترتب عليه المرور على المقابر وقيل ان ذلك لا يكون الامن بعد الاستفتاء وان المالك رفع سؤالا الى حضرة تكم على خلاف صورة الواقعة فقد توضح محضر تكم السؤال اللازم بصورة الواقعة كمن بعد اطلاع حضرة تكم عليه يتحرر الجواب عن جواز الوطء على القبور وجعل المقبرة طر يقا (اجاب) لا ينبغي ان يجعل المقبرة طر يقا يتوصل منه الى باب حانوته حتى قال علماءنا اذ لم يصل الى زيارة قبره الا بوطء قبر تركه وموضوع جوابنا السابق فتح باب في الطريق النافذ للمرور وحيث كانت الحادثة فتح الباب في المقبرة ولا يتوصل للباب الا بالمرور على المقبرة يكون المرور والحال هذه مما لا ينبغي فعله شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في بفت بكر بالغة رشيدة مات أبوها ولها أم بالمهر وسة وأم أب تر يد السفر الى جهة بعيدة فوق مسافة القصر وتأخذ بنت ابنها معها فهل اذا امتنعت بنت الابن من السفر معها لا يكون للجددة المذكرة جبرها على ذلك لاسيما اذا لم يكن لها محرم يسافر معها (اجاب) نعم لا يكون للجددة جبر بنت ابنها البائعة على السفر معها بدون رضاها ولا يحل السفر بدون محرم أو زوج والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مستاجر لحانوت من ملاكها مشاهرة كل شهر بقدر معلوم من الدراهم وصار يدفع زيادة عن الاجرة لبعض ملاك الحانوت قد راع معلوما من الدراهم خلاف الاجرة على سبيل الرشوة لاجل عدم اخراجه من الحانوت فهل اذا اراد ملاك الحانوت اخراجه منها يكون للمستاجر المطالبة بما دفعه لهم من الدراهم على سبيل الرشوة على الوجه المذكور (اجاب) الرشوة حرام يجب ردها على معطيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فقراء من عتقاء والده اراد ان يدفع لهم في كل شهر جزأ معلوما من أصل زكاة ماله وزكاة حرقه لكونهم محتاجين ولا كسب لهم فهل والحال هذه يسوغ له ذلك ويؤجر على فعله أم لا (اجاب) يجوز للرجل دفع زكاة عتقاء والده حيث كانوا مضر فالهاو يثاب على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط خانه بما مضى منه انه بسبب الاقضاء لزم الحال لمعرفة حكم أمر التعيش هل يجب وزرعا أن يكون من الاوجه المغايرة المنهي عنها شرعا مثل التكسب من بيع البوظة وعملها وكذا بيع الحشيش المذهب للعقل وبيع الخمر وما أشبه ذلك واذا صار منع أحدهن التعيش من تلك الاوجه فهل في ذلك اثم على المانع لهم أم كيف الحال (اجاب) الخمر نجسة نجاسة مغلظة وهي غير
وجب	٢٥	١٢٦٧
رمضان	٢٥	١٢٦٨
ربيع الاول	٢٧	١٢٦٩
جمادى الاولى	١٣	١٢٦٩
ربيع الثاني	٥	١٢٧٠



١٢٧٢

١٢

جادی الثانية

١٢٧٣

٢٧

جادی الاولى

١٢٨٣

٢١

بقيد بما اذا لم يتضرر من خادما اما اذا تضرر منه بان كان محتسبا من عن ما يشترطه كما هو  
 دأب صغار العبيد في ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءها بخادم امين فانه لا يتوقف على  
 رضاها اه وتؤمر الزوجة بطاعة زوجها ولا تقهر على الشؤر وهو الخروج عن طاعته  
 بغير حق حيث أوفاهما بعد الصداق وكان قائما بحق النكاح الشرعية وعليه ان  
 يسكنها مسكنا شريفا خاليا عن أهله وأهلها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عظيم  
 وقع في بئر فأراد صاحبه اخراجه من البئر فلم يمكن فقصه ذبحه فلم يقدّر على ذبحه في  
 رقبته حسب الجاري يدعى ضيق البئر فخرجه في فخذه وسال منه الدم فهل يكون ذلك  
 حلالا ويجوز كل محبة (أجاب) اذا وقع به يرمي مثالا في بئر فلم يقدّر على اخراجه ولم يقدّر  
 على ذبحه أو أخرجه في المذبح فانه يذبح بكافة الضرورة وهي جرح في أى موضع وقع  
 من البدن كما صرحوا به فاذا وجد ما يذبحه بكافة الاضطرار كما هو مذکور بالسؤال  
 حل أكله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته وله منها  
 ابن عمر سنتان ونصف أراد منعهما من ارضاعه بعد مضي تلك المدة وهي لم ترض  
 بذلك فماذا يكون الحكم الترهى في ذلك (أجاب) مدة الرضاع حولان ونصف  
 عند الامام وحولان فقط عندهما وهو الاصح وعليه الفتوى ولا يباح الارضاع  
 بعد مدته لانه جزء آدمي والانتفاع به له يضر ورة حرام على الصحيح كما صرحوا به وذکر  
 الفهستاني عن المحيط للاستغنى في حولين حل الارضاع بعد مدهما الى نصف ولا قائم  
 عند العامة ونقل أيضا قبله عن اجارة القاء دى انه واجب الى الاستعناء ومستحب الى  
 حولين وجائز الى حولين ونصف اه ومن ذلك يعلم حرمة الارضاع بعد حولين  
 ونصف حيث لا ضرورة والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من الضابطية مضمونها قد علم  
 لاضابطية طبع كتاب يقال له الصلوات والعوائد ونشر بالبلدة ابيعه للعامة وحيث لم يفهم  
 ان كان الكتاب الهكي عنه بخلاف الديانة والآداب ونظام الدولة أم لا لزم تركه مخضرا تكلم  
 مؤمل ورود الافادة عما يترامى في ذلك للعلمية (أجاب) هذا الكتاب هو مجموع فرائد  
 منقول بعضها عن كتب أخرى وبعضها منسوب الى المتقدمين من الصالحين ومتوقف  
 اجابة ما فيه على كون صاحبها من أصحاب الاسرار وبعض ما فيه غير ثابت نقله ولا يلزم  
 من هذا الكتاب اخلال الديانة وله نظائر كجربات الشيخ الديري وقد طبع مرار احسبما  
 هو مسموع وللعلمية تحرر هذا والله تعالى أعلم (سئل) بافادته واردة من المحافظة  
 مضمونها حضرة ناظر مطبعة بولاق أرسل لهذا الطرف ما يتضمن ان السيد عبد الله نور  
 الدين يرغب طبع كتاب شمس المعارف للموفى على ذمته وبسبب ان الكتاب  
 المذکور لم يسبق طبعه في المطبعة رام ناظر المطبعة الموصى اليه مخاطبة حضرة شيخ الجامع  
 الازهر وحضر تكلم ليعلم جواز طبعه من عدمه وحضر شيخ الجامع أفاد ان الكتاب  
 الهكي عنه هو من خصائص الآيات القرآنية واسرار الاسماء الالهية وهو كتاب

روحا في ولا مانع من طبعه قازم اخبار حضرته كم ان ترد الافادة من حضرته كم ايضا لاجل  
اشعار حضرة ناظر المطبعة كطلبه (اجاب) ان هذا الكتاب مشتمل على ابواب من علم  
الحرف والسميا والكيميا واسـتعمالات لاهلاك من يراد اهلاكه او هدم داره او  
عقد لسانه او حصول السكر اهتدائه وبين غيره وما اشبه ذلك وفيه بعض امور تستلزم  
اهانة لبعض آيات قرآنية كأن تكتب آية كذا وتعي بماء هري الخمام وهذا كله  
من المحرمات بمقتضى ما هو منصوص عليه في كتب مذهب امامنا الاعظم ابي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه وطبعه يؤدي لكثرة انتشاره والاستغال به فلا يحلوا ما ان يترقب  
عليه اضاعة المال بلا فائدة او اضرار بخلق الله تعالى وكلاهما غير سائق شرعا والله تعالى  
أعلم (سئل) بافادة واردة من محافضة مصر مضمونها ان يوسف ودمتري شاشاني عرضا  
بواسطة قنسلا تو جنرال دولة قرا نسابا لتسكي في حق الشخص المسمى حنا مارون بكونه  
بعد وفاة عمهما قرر له لقبه ولقب نفسه حنا شاشاني ويرومان منعه من ذلك وجنا المرقوم  
أورى بان هذا اللقب مسمى به من هتقره لامن عهد وفاة عم المرقومين وانه في غير مكانه  
تغيير شهرته منعان مضرت وانه لا بأس من تحرير رجعة ابراء فيما بينهم وحيث ان  
الخواجه يوسف شاشاني أحد المرقومين مازال مبادرا باوجه الشكر ويليس مكتمفا  
بذلك ومعهما على لزوم منع حنا مارون من ذلك اللقب فلاجل الوصول لما يقتضيه  
المنهج الشرعي في هذا القبيـل اقتضى الحال لخامرة حضرته كم الامم بالا حاطة ترد  
الافادة بما يرى موافقة اجرائه شرعا في هذه المسئلة للمعلومية واجراء اللازم

ذى الحجة

حاشية انه كان حصلت التوربة من هـنا الى الفريقين انه لمنع النزاع فالخواجه حنا  
يستعمل في امضائه حنا شاشاني مارون ليكون النسب متصلا بما روون الذي هو لقبه  
الاصلي فهل مع ذلك وتحرير الرجعة التي اجاب عن تحريرها حنا المرقوم يكون ذلك  
كافيا وما يقتضيه الحكم الشرعي في هذا الخصوص اذ على ما فهم ان حنا المسمى عنه  
كان مربى بطرف عم الخواجه شاشاني المذكور (اجاب) ليس للخواجه يوسف والخواجه  
دمتري شاشاني منع الشخص المسمى حنا مارون من تلقيب نفسه بشاشاني شرعا على فرض  
ان ذلك لم يكن لقباله من قديم قبل وفاته عم المذكورين والتعريف الشرعي اذا كان  
لشخص حاضر فالتمتع برفقه الاشارة وان كان غائب أو ميت فبذ كراسمه واسم أبيه  
وجده ان لم يتمـيز باقل من ذلك كلقبه أو صناعته أو وظيفته التي لا يشاؤكه فيها أحد  
في البلدة هذا ما يقتضيه الحكم الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من محافضة مصر  
مضمونها ثومل من بعد احاطة حضرته كم بما ينهيـه الخواجه يوسف منسان في رغبته  
طبع الستة كتب القائل عنها ومتى كان طبعها غير ممنوع يكرم بالافادة (اجاب) فيما  
سبق طلبت المحافضة الافادة من هذا الطرف عن جواز طبع كتاب شمس المعارف  
الكبرى فافدنا بانه لا ينبغي طبع هذا الكتاب شرعا كذا طبع كتاب شمس المعارف

جداى الثانية

الصغرى لانها مختصرها واما كتاب مجموع الجبلوتية وكتاب اني معشر فما لا ينبغي  
 طبعهما شرهما لما في ذلك من ضياع مال من يشتغل بهما بلا ثمرة حيث لا واسطة او حصول  
 ضرر لبعض الخلوقات وكذا لا ينبغي طبع قصة على التاجر لان ذلك من الاكاذيب اللاتي  
 لا ينبغي الاشتغال بها او يرتقب على ذلك ضياع الاوقات بلا فائدة واما كتاب مجموع  
 المتون وكتاب صلوات واوراد الشيخ البكري فلا مانع من طبعهما والله المومنة تحرر وقد  
 تصادف ورود عرضة مشعولة باسماء عشرة اشخاص من الكتبيين مضمونها انه الآن  
 حاصل امانة للكتب الاسلامية بواسطة تدخل اليهود والنصارى في بيعها وشراؤها  
 وبالمخصوص في طبعها يحصل تناثر اوراق مشتملة على احاديث وآيات قرآنية واسماء  
 معظمة من غير اكتراث منهم بها بالقائنها في الطرقات والدخول بها في الخناوير وخلافها  
 وهذا امر يخل بمحاسن الشريعة الاسلامية ويلتزمون عدم الترخيص لافراد هؤلاء  
 الطوائف بطبع كتب العلم الشريف منعا للاهانة فاذا كان الامر كذلك فاللازم منع  
 من يحصل منه ذلك وعدم الترخيص له في طبع ما ذكر المترقب عليه مما لا يسوغ شرعا  
 ما لم يحصل منهم التحفظ وعدم وقوع المظهورات والعريضة المذكورة مرسله لصق هذا  
 لاجراء مقتضى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من ضابطية مصر مضمونها ان مؤمل من  
 بعد مطالعة سيدكم ما ينبغي محمد ابو زيد أفندي الخوجه بالمدارس من رغبته طبع  
 الكتب الموضحة عنها بعرضه ومتى تراهي لحضر تكم عدم المانع لطبعها بكم  
 بالافادة (اجاب) متن خليل في فقه الامام مالك ودلائل الخيرات ومتن الالفية في علم  
 العربية لا مانع من طبعها مع ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف  
 ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله من بعد مطالعة حضر تكم ما ينبغي حسن أحمد  
 الطونخي الراغب فيه طبع الكتب الموضحة عنها بزمانها متى تراهي عدم المانع لطبعها  
 بكرم بالافادة (اجاب) دلائل الخيرات ومجموع المتون وجزء عم ومجموع الاوراد ومتن  
 الشفاء للقاضي عياض المسؤول عن طبعها المذكورة لا مانع شرعا من طبعها مع ملاحظة  
 عدم الاهانة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرعا على عرض بما حاصله  
 مؤمل من بعد مطالعة سيدكم ما ينبغي صالح وهي أفندي المطبجي من رغبته طبع  
 الكتب الموضحة بعرضه ومتى يرى لحضر تكم عدم المانع لطبعها بكرم بالافادة (اجاب)  
 دلائل الخيرات وحاشية الشيخ الباجوري على السنوسية والترجمان التركي والعربي  
 والفارسي ومجموع الاوراد ومجموع المتون ومتن أي شجاع في فقه الامام الشافعي والثقفة  
 المرضية ومنافى السيد البدوي وحاشية الشيخ البكري على السبط وحاشية الشيخ  
 البخاري على الكفر اوى وديوان الخطب لابن حجر والقول المتين في بيان أمور الدين  
 وجزء تبارك وجزء عم المذكورة المسؤول عنها لا مانع من طبعها شرعا مع ملاحظة منع  
 المظهورات وعدم الاهانة وقد سبق اعطاء الافادة عن بعضها بذلك والله تعالى اعلم

١٢٨٨

٨

١٢٨٨

١٤

١٢٨٨

١٩



جمادى الثانية سنة

(سئل) من طرف ضابطية مصر شرع على عرض بما حاصله ثول من بعدم مطالعة  
 حضر تك ما ينهيه الشيخ حسن أجد الطونى المطبعى الراغب فيه طبع الكتب الموضح  
 عنها هذا متى تراهى عدم المانع طبعها يكرم بالافادة (أجاب) تاريخ السكامل لابن الانبر  
 والملل والفحل للشهرستانى وخزانة الادب لابن حجة وشرح قصيدة ابن عبدون لابن بدرون  
 المستول عن طبعها الامانع منه شرع عام ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل)  
 من طرف ضابطية مصر شرع على عرض حاصله من بعدم مطالعة حضر تك ما ينهيه صاح  
 افندى وهى الراغب فيه طبع الكتب الموضح بيانها اعلام متى تراهى عدم المانع  
 لطبعها يكرم بالافادة (أجاب) حاشية الشيخ الشرفاوى على الهدى فى التوحيد  
 وتقرير الشيخ الانبى على الازهرية فى النحو والمستول عن طبعها الامانع منه شرع عام  
 ملاحظة عدم الاهانة والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرع على عرض  
 حاصله ثول من بعد احاطة حضر تك بما انهاء مقدمه مصطفى افندى وهى المطبعى  
 الراغب طبع الكتب الموضحة هذا متى وافق طبعها يكرم بالافادة (أجاب) شرح  
 المنوى العربى للشيخ يوسف فى التصوف وحاشية ابى التجماع على شرح الشيخ خالد وحاشية  
 العطار على الازهرية وشرح الاخر ومية فى علم النحو وحاشية الصفقى على ابن تركى فى فقه  
 الامام مالك المستول عن طبعها الامانع منه شرع عام ملاحظة عدم الاهانة كما سبق والله  
 تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرع على عرض حاصله من بعد احاطة  
 حضر تك علم ما ينهيه مقدمه منصور افندى محمد المطبعى فان لم يكن هناك موافق  
 ولا محذورات فى طبع الكتب المذكورة ترد الافادة عنها من حضر تك لاجراء اللازم  
 اتباعا لاصول (أجاب) طبع كتاب ترتيب زيبا ودلائل الخيرات وجزء تبارك  
 وعم والتخويطين والسبع سور من القرآن العظيم الهيكى عنها الامانع منه مع ملاحظة  
 عدم المحظورات كوقوع اهانة شئ من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من  
 ضابطية مصر شرع على عرض مقدم من مصطفى افندى وهى رئيس المطابع مضمنا  
 الاستفهام عن طبع الكتب الآتى بيانها (أجاب) طبع حاشية البقرى على السبط  
 فى علم الفرائض وحاشية الامير على الشذور فى النحو وحاشية العدوى على الزرقانى فى  
 فقه الامام مالك الهيكى عنها الامانع منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى  
 أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرع على عرض بما حاصله الاستفهام عن  
 جواز طبع أربعة كتب أحدها حاشية الصفقى والثانى حاشية البرماوى والثالث  
 ترغيب المشتاق ورابعها ابن تركى (أجاب) طبع حاشية الصفقى فى فقه الامام  
 مالك وحاشية البرماوى فى فقه الامام الشافعى وترغيب المشتاق فى أحكام الطلاق فى  
 فقه الامام المذکور وابن تركى فى فقه الامام مالك الامانع منه مع ملاحظة عدم الاهانة  
 وعدم المحظورات والله تعالى أعلم (سئل) من طرف ضابطية مصر شرع على عرض

١٢٨٨

٢١

١٢٨٨

ربيع  
١٨

١٢٨٨

١٨

١٢٨٨

شعبان  
٢٤

رمضان

١٢٨٨

١٥

شوال

١٢٨٨

١٢

بما حاصله الا مل من بعد الاطلاع على ما ينهى عنه مقدمه الراغب به طبع الخمسة كتب  
الموضحة فيه فان لم يكن مانع هناك ولا محذور لاجراء طبعها يفاد شرحا على هذا الاجراء  
المقتضى (اجاب) طبع التقويم السنوى اذا وافق الهمة ومجموع المتون ومجموع  
الايراد وحاشية الشيخ الباجورى على السنوسية في علم التوحيد وشرح ابن فاسم في فقهه  
الامام الشافعى المذكورة لاما نفع منه شرح عام ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق  
والله تعالى اعلم (سئل) من ضابط يسه مصر بافادته الواردة بالاستفتاء عن طبع المسئلة  
التي فيها ومجموع الايراد وترجمان تركى وعربى وقصة أنس الوجود وحكاية زعيط ومعيط  
وقصة عقيم الدارى وقصة دليمة الهتالة وقصة مشرف من حكاية أنى زيد وقصة سعد  
اليتيم وقصة مسر ووالناجر وقصة معاذ بن جبل وديوان ابن عروس وقصة الجمال  
وقصة القط والغار الموضحة بشقة لصق الافادة المذكورة وهل فيها ما يحل بالديانة أم لا  
(اجاب) المترافى في هذه المادة انه لا بأس بالتصريح بطبع كل من مجموع الايراد  
والترجمان التركى والعربى وديوان ابن عروس من ضمن الكتب المرغوب طبعها فقط  
بملاحظة منع المحظورات والله تعالى اعلم (سئل) من ضابطية مصر شرحا على عرض  
مقدم من حسن يوسف حاصله طلب الافادة عن موافقة طبع كتاب الصلوات البرية في  
فضل الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد البكرى وشرح ورد سحر للاستاذ الشيخ  
الشرقاوى أو عدمه الاجراء اللازم (اجاب) طبع كل من كتاب الصلوات البرية في فضل  
الصلاة على خير البرية للاستاذ السيد البكرى وشرح ورد سحر للاستاذ الشيخ الشرقاوى  
لامانع منه بملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (سئل) بافادته  
واردة من الضبطية شرحا على عرض بما حاصله مقدمه يرغب طبع الكتب المبينة  
بهذا فهل يجوز طبعها (اجاب) طبع كل من الرسالة المتضمنة فضل شهر ربيع الاول  
وما يتعلق بولادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسبب رضاعه من السيدة هليمة وتنقل  
نوره الى أبيه سيدنا عبد الله وذكر نسبه الشرى يوسفه الى الشام وزواجه بالسيدة  
خديجة الكبرى وكتاب عنوان البيان للرحوم الشيخ عبد الله الشبراوى وجزء عم وجزء  
تبارك وكتاب الهجائية والامثال لتعليم الطالب والاطفال ومجموع الايراد وفضائل  
اليسيرة لا بأس به مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (سئل)  
بافادته واردة من ضبطية مصر حاصلها الا مل من بعد مطالعة سيادتك ما ينهى به مصطفى  
وهي المطبعية من رغبته طبع الكتب بين الموضحين بعرضه متى تراهى لضرورتكم  
عدم المانع لطبعهما يكرم بالافادة (اجاب) طبع خزينة الاسرار وحاشية الباجورى  
على السمرقندية لاما نفع منه مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى اعلم (سئل) بافادته  
واردة من ضبطية مصر شرحا على عرض مقدم من محمد أبى زيد يرغب التصريح به بطبع  
الخمسة كتب الموضح بيسانها بعرضه هل يوافق طبعها أولا (اجاب) طبع كل من

٢١ ١٢٨٨

ذى الحجة

٢٦ ١٢٨٨

٢٦ ١٢٨٨

مهرم

٨ ١٢٨٩

صفر

١٢٨٩

شوال

٩ ١٢٨٩

سنة

صفر

حاشية السجاني على القطر وشرح الشذور في علم العربية وشرح ابن قاسم في فقه الامام الشافعي وحاشية السنوسية وحاشية الجوهرة للاستاذ الباجوري في التوحيد لا بأس به مع ملاحظة عدم المحظورات حسب السوابق والله تعالى اعلم (س-ث) بافادة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من احمده مطر شيخ طائفة الوراقين بطلبه الترخيص له في طبع دلائل الخيرات ومجموع المتن وكتاب ألف ليلة وليلة وقصة سيدنا معاذ ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وجزءهم وقصص الانبياء وطلبت الافادة عن الجواز من عدمه (أجاب) طبع كل من دلائل الخيرات ومجموع المتن ومجموع الاوراد وشرح ابن قاسم على متن أبي شجاع وجزءهم وقصص الانبياء فقط من ضمن الكتب الموضحة عنها مقدمه لا مانع من طبعه شرعا بشرط عدم الاهانة والمحظورات والله تعالى اعلم (س-ث) من محافظة مصر بافادة مضمونها بناء على تشكي الحاج عبد الرسول الى قنصل الدولة الانكليزية في شان الثلاثة صناديق التي داخلها المصاحف الحاصل التوقيف من كرك السويس في الافراج عنها بالقول انه ممنوع دخولها لكونها من طبع الهند حصلت الخابرة من هذا الطرف مع مصلحة هوم الكمارك المصرية فوردت منها الافادة في ٢٨ الماضي تتضمن حصـ ول الترخير الى كرك السويس بارسال مصحف لهذا الطرف لاجل بعثه لطرف حضر تكم انظره حتى اذا روى لحضر تكم عدم المانع من ادخال المصاحف السالف ذكرها يتحرر الى كرك السويس بالاخراج عنها وحيث انه الآن وردت افادة من كرك السويس ومعهما مصحف مختوم عليه بالشمع الاحمر لم يتحريره لحضر تكم وهو مرسل الامل بعد الاطلاع عليه يكرم بافادة ما يترأى لحضر تكم (أجاب) قد علم ما بخطاب سعادتك ولم يفهم عما توضح به اسباب منع دخول المصاحف طبع الهند من الكمارك فاذا كان المنع وعدمه منوط بوجود الخلل الفاحش فيها ليس الا فبنظر هذا المصحف المرسل لهذا الطرف المحكي عنه بخطاب سعادتك لم يتضح به خلل فاحش يوجب منع التعامل به ونشره واداء كان المنع لمحظور أو شيء آخر فلم يعلم لهذا الطرف والله تعالى اعلم (س-ث) بافادة من ضبطية مصر شرعا على عرض مقدم من منصور أفندي المطبجي بالاستئذان عن طبع جزء من قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار الحق وقصة المعراج (أجاب) لا مانع شرعا من طبع كل من جزء قد سمع وتكميل الجزء الثاني من اظهار الحق المحق المطبوع سابقا في الاستانة العلمية وقصة المعراج مع ملاحظة عدم المحظورات والله تعالى اعلم (س-ث) في لفظ الدعاء الذي يقرأ بين المغرب والعشاء في ليلة النصف من شعبان الذي هو اللهم يا ذا المن الى آخره هل هو من دعائه صلى الله عليه وسلم أو من دعاء بعض الصالحين وما حكم الكيفية التي تكون في ذلك الوقت من الاجتماع ورفع الاصوات في المساجد هل هو من السنة أو من البدعة أفيدوا الجواب (أجاب) احياء ليلة النصف من شعبان بالصلاة أو الذكرا أو قراءة القرآن مستحب وقد وردت به السنة

١٢٩٢

١٠

شوال

١٢٩٢

٢٢

شعبان

١٢٩٣

١

١٢٩٤

٢٠

والدعاء فيها مستجاب كما ثبت ذلك في الأحاديث ولم يعلم ورود الدعاء المعروف إلا أن  
بخصوصه في هذه الآية عن النبي صلى الله عليه وسلم وأما الاجتماع في أحيائهم فلم يثبت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم فيه شيء ونقل عن بعض علماء الشام  
استدباب طائفة من أعيان التابعين تكالدين معدان ولقمان بن عامر أحياء هاجموا في  
المسجد ووافقهم على ذلك استحق بن راهويه كما أفاده في إمداد الفتاح للعلامة الشرنبلالي  
ورفع الأصوات بالذكروا الدعاء وقع فيه اختلاف ووفق العلامة خير الدين الرملي فقال  
أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فلا سراً أفضل حيث خيف الرباء أو  
تأذى المصلين أو النيام والجهر أفضل حيث خلا عما ذكرناه كثر عملاً لتعدى فائدته  
إلى السامعين ويوقظ قلب الذاكراً إلى آخر ما ذكره والله تعالى أعلم (مسئل) بإفادة  
من فاضل المنصورة عن حكم الأفادة الواردة من حضرة رئيس مجلس المنصورة  
التي صورتها في بعض القضايا الجنائية التي يقتضي الحال نظرها شرعاً بحضور حضرته  
بالمجلس ينظر لئانه في مواجهة الخصام الواقفين على أرجلهم أمام فضيلته حكمهم  
وشهودهم للمحاكمة الشرعية يجري شؤونهم بعرفة نائب أفندي المحكمة حالة كونهم  
جالسين متعاطين شرب الدخان في السجادة حتى يترتب على ذلك تقليد بعض المجالسين  
لحضرته حكم في هذه الأجزاء ولعلمنا أن شرب الدخان في أثناء المرافعات الشرعية غير جائز  
لما نقلناه عن أفواه العلماء العاملين مثل حضرة الاستاذ الشيخ محمد عديس وخلافه من  
السادة المالكية لما في ذلك من انتهاك حرمة الشرعية الغراء أردنا نصيحة بعض  
أخواننا الجريين ذلك فردوا علينا بقولهم إن هذا الأمر جائز فلا جواز له لما كان يحصل  
من حضرة مولانا قاضي أفندي المديرية وحيث حصل بدنهنا وبينهم الخلاف في هذا الأمر  
وكننا ركن على مذهبه الذي يعبد الله عليه لمحافظة ما على اعتبار ديانتنا الغراء رفعنا  
هذا الأمر إلى فضيلته بطلب الاستفتاء عن هذه المادة المحاذرة للعهد فالأمر بالإفادة بما  
يوافق الشرع الشرعي لنسكون على بصيرة من ذلك مع التفضل علينا بتعيين المذهب  
الذي يرى شرب الدخان في مجلس المرافعة الشرعية لأجل الإقناع وردع المتعدى عن  
انتهاك الحرمات المرعية أو خلافه ولكم في ذلك مزيد الفضل والثواب (اجاب) الحكم  
الشرعي في شرب الدخان الذي لا يغيب العقل ولا يضر بالجسم ولا يترتب عليه قتل ولا  
محذور شرعي هو الإباحة بناء على القول بأن الأصل في الأشياء ما لم يرد في شأنها نص  
شرعي ولا ضرر في استعمالها الإباحة وهو المرجح كما نقله عن سيدي على الأجهوري  
المالكي في رسالته غاية البيان في حل شرب الدخان في شرح لامية ابن الوردى للعلامة  
القنناوي الشافعي ونقل في الشرح المذكور فتوى عن علماء من المذاهب الأربعة بمحل  
شربه لذاته والحال ما ذكر بقطع النظر عن العوارض فارجع إليه إن شئت هذا بالسبب  
لأصل شربه وأما شربه في أثناء المرافعات الشرعية في القضايا الجنائية مثلاً من يكون

في القعدة سنة

جالس في ذلك المجلس كالتقاضي فهو استعمال لمباح لذاته بشرطه السابق في ذلك المجلس  
فأذا لم يحقق منه أهانة لحرمة الشرعية الغراء فهو على أصله لم يعرض له حكم آخر غير  
ما أفتى به هؤلاء العلماء من المذاهب الأربعة حيث لا موجب والأفوه حرام قطعاً إذ  
لا قائل بجواز أهانة الشرعية الغراء بل ربما كان كفر أو العياذ بالله تعالى لم يكن هذا غير  
حاصل فلا يترتب هذا المظنون نعم قال الأستاذ الشيخ الطحطاوي والظاهر أن حكم  
تعاطيه حال القراءة يكره لما فيه من الإخلال بتعظيم كلام الله تعالى وما تقدم من أن  
الأصل في الأشياء الإباحة نقل العلامة ابن عابدين أنه المختار عند الجمهور من الحنفية  
والشافعية كما صرح به المحقق ابن المهنا في تحرير الأصول والله تعالى أعلم (سئل)  
بإفادة من ديوان الأوقاف مضمونها قد توضح في إفادة شيخ خدامه مسجد حضرة سيدنا  
الحسين أن مجلس ذكر السعدية الجاري عمله بالمسجد في يوم الثلاثاء جار ضرب باضطراب  
فيه وأنه صار التنبيه منه مراراً يمنع الضرب بذلك الطبل ولم تحصل ثمرة ولم يكون الزوار  
وطلبة العلم حاصل منهم الاعتراض على الضرب بالبيان المذكور قائلين أنه حرام فيرفع  
شيخ خدمة المسجد المشاور إليه منعه ذلك وحيث أن النظر في مثل هذا هو مما يتعلق  
بسيادته لم تحريره فإفادة الحكم الشرعي (اجاب) ما ذكر بإفادة سعادته كم صار  
معلوم وحيث أن إجراء ضرب طبل المباح في المساجد مما لا يسوغ شرعاً في طرف الديوان  
يجري التنبيه على من يلزم بمنعه ومحو ذلك إذا كان فيما ذكر تشويش على مصل أو  
اجتماع من لا يليق اجتماعه بالمسجد أو كان للهو حتى صرحوا بعدم جواز رفع الصوت  
بالذكر في المسجد إذا تروى عليه التشويش على المصلين والله تعالى أعلم (سئل) بإفادة  
من حضرة الشيخ محمد الأنباري المولى مشيخة الجامع الأزهر خطاباً بهذا الطرف صورته  
وردت لهذا الطرف إفادة من سعادة وكيل الجهادية تتضمن أن سعادة الباشا ماطر  
الجهادية والبحرية أشار بما ورد منه لسعادة وكيل الجهادية تلغرافياً عن النظر في مسألة  
هدم وحرق الصنم الموضوع بالازبكية بمكان مأذنة مسجد الازبكية مع كسر رؤس  
الصور الموجودة في فتحي كبرى قصر النيل أيضاً واعطاء الاخطار اللازمة لسعادته  
بإعدام الصنم المذكور لاجل أن يطمن على تأدية الفرائض المحافظة لنظام الأمة وفلوجها  
بما أن دين الإسلام يحترم عليهما وضع الاصنام التي كسرتها العصابة عند دخولهم مكة  
المشرقة قياماً بأوامر الدين وتنويعاً بذلك التلغراف أن المصائب ما نزلت على بلادنا  
الامن عهداً نصب صنمي مصر واسكندرية ويرام إعطاء الإفادة الواضحة بما يقتضيه نص  
الشرع الشريف في ذلك لا يتابع الأجراء بمقتضاه إلى آخر ما فيه وحيث أنه من اللزوم إفادة  
سعادته بالحكم الشرعي عن ذلك في جميع المذاهب اقتضى تحريره لسيادته لتعديداً  
الحكم فيه على هذهب الامام الاعظم والامل سرعة الإفادة لانه ورد ساعة تأريخه أيضاً  
استعمال لذلك (اجاب) الحمد لله صرح علماؤنا بأن اقتناء صورة ذي الروح الكبيرة التي

١٢٩٧

٢٠

سؤال

١٢٩٩

١٦

تبدو للناظر بدون تأمل وهي كاملة الاعضاء التي لا تعديش بدونها مكر ومفكر عا فقيص  
 ازالتم ساعدا ونقل في رد المحتار على الدرر في حاشية العلامة أبي السعود عن الخلاصة انه  
 جوز لمن رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها وينبغي أن يجيب عليه ولو استأجره مهورا فلا  
 أجر له لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خاليا عنها انتهى  
 ومنه يعلم حكم ازالة الصنم المذكور وكسر رؤس الصور الموجودة في فتحتي كبرى قصر  
 النبل والله تعالى أعلم (تتم للجواب المذكور) ويجب على حكام المسلمين ازالة  
 كل منكر في بلادهم كالتمثال بالربا وفتح الاماكن المعروفة بالكرامات والتجارات  
 وسائر الموبقات ومنع المظالم عن عبادة الله تعالى الخافعة للشرع الشريف ومنع الظلم  
 والحكم به. ير ما أنزل الله تعالى بل هذا آكد والله تعالى أعلم (سئل) بافادته من الداخلية  
 من قلم الوقائع تتضمن ان الشيخ محمد اهزيلا صاحب امتياز مطبعته يات من طبع قصيدة  
 سيدى محمد بن زين التحريرى ولما احيل نظرها على حضرات العلماء محررى الوقائع  
 لا عطاء القول فبعضهم جوز طبعها بعد حذف بعض أبيات لا يحسن نشرها والبعض  
 توقف بدعوى انه لا يجوز طبعها كليا وحيث مقتضى عرضها على فضيلتهكم للاطلاع  
 عليها واعطاء الافادة بما يترامى من جواز طبعها وعدمه لزم تحريرها لسيادتهكم  
 بذلك ومعها القصيدة (أجاب) لمانع من طبع هذه القصيدة الحشرية المنسوبة  
 لسيدي محمد بن زين التحريرى اذ لم يخرج ما ذكره فيها عما ورد ولو في حديث  
 ضعيف أو قول مختلف فيه بين العلماء والله تعالى أعلم (سئل) بافادته ناظر قلم  
 الوقائع بالاستفتاء عن جواز طبع كل من كتاب ابن سيرين وابن جاهين والنابلسى  
 وهل فيه اخلال بالدين أو النظام أو الآداب العمومية حيث ان قانون المطبوعات يمنع  
 جواز ما يخل باحد هذه الثلاثة (أجاب) طبع كتاب ابن سيرين وابن جاهين وسيدي  
 عبد الغنى النابلسى المؤلف كل منها في تعبير المنامات لا يرى في محرره اخلال بالدين  
 وغيره حيث روي في ذلك عدم الخطور الشرعى كاهانة لما كتب فيه اسم الله تعالى  
 لاسيما وهؤلوه من أكار علماء الاسلام وقد سبق طبع كتاب سيدي عبد الغنى  
 النابلسى وابن سيرين بهامشه في مطبعة بولاق الكبرى في جمادى الاولى سنة ١٢٩٤  
 والله تعالى أعلم (سئل) عن مسائل ستة واردة من الهند بقصد الاستفتاء عنها (الاول)  
 ما تقول علماء الاسلام فيما لو نكح مسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية أو نصرانية أو نكح  
 مجوسية هل يجوز أو لا واذا قامت بالمحواز فهل يثبت لتلك المرأة على زوجها حقوق  
 الزوجية من المعاشرة بالمعروف ووجوب الانفاق والقسم كما لو كانت مسلمة (أجاب)  
 نعم يجوز نكاح المسلم امرأة من أهل الكتاب يهودية كانت أو نصرانية ولا يجوز  
 نكاحه مجوسية لما في الدر المختار وصح نكاح كتابية وان كره تنزيها مؤمنة  
 بنى مرسل مقرر بكتاب منزل وان اعتدوا المسيح الها وكذا حل ذبيحتهم على المذهب بحر

٩

١٣٠٠

ربيع الثاني

١٠

١٣٠١

محرم

٢٠

١٣٠٢



ولما في الفتاوى الهندية في الباب الثالث في بيان المحرمات القسم السابع المحرمات بالشرك لا يجوز نكاح المحوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن والاماء كذا في السراج الوهاج انتهى ثم قال ولا يوطأ المشرك والمجوسية بملك اليهن انتهى ولقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا ممة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم والمشركات أعم الكتابيات لان أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله الى قوله تعالى سبحانه عما يشركون ولكنها خصت عنها بقوله والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب كما في البيضاوي وهي من سورة المائدة ولم ينسخ منها شيء كما في حاشية الشهاب عليه وفي الهندية أيضا ويجوز للمسلم نكاح الكتابية المحرمة والذمية حرة كانت أو أمة كذا في محيط السرخسي والاولى ان لا يفعل ولا يأكل ذبيحتهم الا ضرورة كذا في فتح القدير ثم اذا تزوج المسلم الكتابية فله منعها من الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج ومن اتخذ المخرف من منزله كذا في النهر الغائق ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والجناية كذا في السراج الوهاج انتهى ثم قال وكل من يعتق ديناً سماوياً وله كتاب منزل كصحف ابراهيم عليه السلام وشيث وزبور داود عليه السلام فهو من أهل الكتاب فتجوز منا كتحتم وأكل ذبائحهم كذا في التبيين انتهى ثم قال ومن كان أحد أبويه كتابياً والاتخر مجوسياً كان حكمه حكم أهل الكتاب كذا في البدائع ولو تزوج المسلم كتابية فتجبست حرمت عليه وانسخ نكاحها وان تزوج يهودية فتعصرت أو نصرانية فتهودت لا يفسد نكاحها ولو تصابت عند ابي حنيفة لا يفسد ودعندهما يفسد كذا في الجوهرة النيرة انتهى ثم قال ويجوز نكاح الكتابية على المسلمة والمسلمة على الكتابية وهما في القسم سواء لاستوائهما في محلبة النكاح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان وفيها من الباب المحادي عشر في القسم ومما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتوتة عندها للحكمة والمؤانسة لا فيما لا يملكه وهو الحب والجماع كذا في فتاوى قاضيخان والجمعة كالحرف في هذا كذا في الخلاصة فيسوى بين الحب - ديدة والقديمة والبكر والثيب والصحيحة والمریضة والرتقاء والمجنونة التي لا يخاف منها والحائض والنفساء والحامل والحائض والصغيرة التي يمكن وطؤها والمهرمة والمولى منها والمظاهر منها كذا في التبيين وكذا بين المسلمة والكتابية كذا في السراج الوهاج وفيها أيضاً من الفصل الاول من الباب السابع عشر في النفقات تجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها أو لم يدخل كبيرة كانت المرأة أو صغيرة يجامع مثلها كذا في فتاوى قاضيخان انتهى وفي تنوير الابصار من باب النفقة فتجب للزوجة على زوجها ولو صغيرة لا يقدر على الوطاء أو فقير أو لوه سائمة أو كافرة تطيق الوطاء انتهى ومما يدل على مساواة الزوجة الكتابية للمسلمة فيما ذكر اطلاق النصوص الواردة فيما يجب للزوجات على أزواجهن وبالعكس

ماعد الميراث والمعان وسد القذف لما رواه البخاري في كتاب الفرائض ان النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ولم يأت في المصايح لا يرث  
أهل ملتين شتى والاجماع عليه وعلى انه لا حد الا بقذف المسلمة ولا بشرط الاعان  
الا حصان وأهلية الشهادة وهو كونهما مسلمة حرة بائنة عاقلة كافي رداهما من الاعان  
ودليل حل الكتابية قوله تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا  
الكتاب من قبلكم وقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات  
فما لمكنكم إيمانكم من قتياتكم المؤمنات قال النسفي في تفسيره المعنى ومن لم يستطع  
زيادة في المال وسعة يبايع بها نكاح المحرة فليمنككم أمة ونكاح الأمة الكتابية يجوز  
عندنا والتقييد في النص للاستعجاب بدليل ان الإيمان لبعض بشرط اتفاق مع التقييد  
به وقال ابن عباس ومما وسع الله على هذه الأمة نكاح الأمة واليهودية والنصرانية وان  
كان موسرا وفيه دأبل لنا في مسألة الطول وقال أنس نكح عتمان نصرانية ونكح طلحة  
يهودية والله تعالى أعلم (الثاني) هل يباح طعام أهل الكتاب وما المراد من الطعام في قوله  
تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم الطعام المطلق على إطلاقه أو الطعام المذبوب  
الحلال على حسب شرع الاسلام (أجاب) نعم يباح طعام أهل الكتاب سواء كان من  
الحيوانات المذكورة كذكاة شرعية أو من غيرها مما لم يرد الشرع بتحريمه ودليله من الكتاب  
قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم لكن المراد بالطعام  
في الآية خصوص الحيوانات المذكورة كذكاة شرعية لأن غيرهما لا يختص حله بآية دون  
أخرى فلا فائدة في التخصيص عليه بخلاف المذبوب الا ترى ان ذبيحة الجوسى والوثني  
لا تحل بخلاف ذبيحة المكاني فهذه نسكتة التخصيص قال النسفي في تفسيره وطعام الذين  
أوتوا الكتاب حل لكم أي ذبايحهم لأن سائر الاطعمة لا يختص حلها بالملة وطعامكم حل  
لهم فلا جناح عليكم ان أطعمتموهم لأنه لو كان حراما عليهم طعام المؤمنين لما ساء  
أطعامهم وفي تفسير الخازن وأجمعوا على ان المراد بطعام الذين أوتوا الكتاب ذبايحهم  
خاصة لأن ما سوى الذبايح فهي محالة قبل أن كانت لأهل الكتاب وبعد أن صارت  
لهم فلا يبقى التخصيص بها بأهل الكتاب فائدة ولأن ما قبل هذه الآية في حكم الصيد  
والذبايح فحل هذه الآية عليه أولى ولأن سائر الطعام لا يختلف من تولاه من كتابي  
وغيره وانما يختلف المذكاة فلما خص أهل الكتاب بالذكاة دل على ان المراد  
بطعامهم ذبايحهم اهـ ودليله من السنة كما صلى الله تعالى عليه وسلم من الشاة التي  
أهدتها اليه يهودية ز يذب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم حين عمدت الى عثرها  
وزبحتها واصلتها ثم عمدت الى سم لا يلبث أن يقتل من ساعتها فاكل منها وأكل رهط  
من أصحابه معه والحديث مشهور شائع ذكره البخاري في صحيحه وأبو داود في سننه  
وصاحب المواهب اللدنية والسيرة الحلبية وسيرة ابن هشام وغير ذلك وكان ذلك في

غزوة خيبر بعد فتحها في بقية المحرم سنة سبع من الهجرة والله تعالى أعلم (الثالث) ما حكم  
 وطء المرأة التي يستخدمها رجل بالشهرية أو بالنفقة فقط ويعاشرها كالزوجة فيما كل  
 ويشرب ويبيت معها على الاعلان يتراضى الطرفين فهل ينزل تراضيها على ذلك منزلة  
 الصيغة الشرعية وينزل الاعلان المذكور منزلة شهادة الشاهدين فينعقد النكاح بذلك  
 أولا وفي هذا عزم البلوى في بلدة عظيمة من بلاد الهند من ديار الاسلام اسمها حيدرآباد  
 دكهن ولا يحدون من كونها في نكاح الغير أو في عدته بل ربما يعلمون انها متزوجة  
 بزواج آخر أو في عدته فان قلتم بالاول فهل اول الوطء حرام أم حلال باعتبار التراضي  
 فقط أولا بد من التراضي والاعلان وما معنى الاعلان للنكاح عند مالك وهل يعمل به  
 عند الحنفيين (أجاب) حكم هذا الوطء الحرمة وانه زنا محض لانه لم يوجد في نكاح  
 ولا في شبهته أما الاول بلان ركنه الايجاب والقبول اللذان ينعقد بهما ولم يوجد وأما  
 الثاني فلم يعدم وجود ما يحقق ذلك قال في الهندية في الباب الاول من النكاح وأما ركنه  
 فالإيجاب والقبول كذا في السكافي والإيجاب ما يلفظ به من أي جانب كان والقبول  
 جوابه هكذا في العناية وقال أيضا في الباب الثاني وما ينعقد به النكاح فهو نوعان صريح  
 وكناية فالصريح لفظ النكاح والتزويج وما هدهما وهو ما يفيد ملك العين في الحال  
 كناية كذا في النهر الفائق ناقلا عن المسعودي ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح  
 والاعارة والاحلال والتمتع والاجارة والرضا ونحوها كذا في التبيين اه وعلى مقابل  
 الصحيح من الانعقاد بلفظ الاجارة فالمراد أن يذكر أحدهما هذا اللفظ فاصدا به النكاح  
 مع قبول الآخر كذلك لأن يستأجرها للخدمة أو الوطء فانه اذا وطئ في تلك الحالة يكون  
 زنا وان كان لا يحسد عند الامام في الصورة الثانية قال في فتاوى قاضيان في أول كتاب  
 الحمد ودولوا استأجر امرأة ليزني بها فزني بها لا يحسد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان  
 استأجرها للخدمة فزني بها يحسد اه وقال في الدر المختار في باب الوطء الذي يوجب الحمد  
 والذي لا يوجب له ولا حد بالزنا المستأجرة له أي للزنا والحق وجوب الحمد كالمستأجرة للخدمة  
 فتح اه وعلى قول الامام رضي الله عنه فالساقط انما هو الحد لا حرمة الزنا كما يؤخذ من  
 رد المختار أول كتاب الحمد وعنده قول الشرح والزنا الموجب للحد ووطء مكلف ناطق  
 طامع في قبل مشتهة خال عن ملك وشبهته ونصه قوله الموجب للحد قيد به لان الزنا في اللغة  
 والشرع بمعنى واحد وهو وطء الرجل المرأة في غير الملك وشبهته فان الشرع لم يخص اسم  
 الزنا بما يوجب الحد بل هو أعم والموجب للحد بعض أنواعه فلو وطئ جارية ابنه لا يحسد للزنا  
 ولا يحسد فاذقه بالزنا فدل على ان فعله زنا وان كان لا يحسد به اه والاعلان الذي يكفي به  
 الامام مالك عن الشهادة الذي نقله في ضيخان في فتاواه ونصه فصل في شرائط النكاح  
 منها الشهادة عندنا وقال مالك رحمه الله الشرط هو الاعلان دون الشهادة حتى لو تزوجها  
 بحضور الشهود وشرط السكتمان لا يجوز ولو تزوجها بغير شهود وشرط الاعلان جاز اه

لا يجدى نفعاً في هذه الحادثة فإن مدية النكاح لا يتجدد بلفظ الاجارة ولو كرهه  
المال قال في الشرح الكبير للامام الدردير على من الشيخ خليل من كتب السادة  
المالكية وصيغته أي النكاح أنسكت وزوجت ولو لم يسم صداقا كما يأتي في التفويض  
وصحبه به صدقا وهبت لك ابنتي مثلاً أو تصدقت عليك بها بكذا فإن لم يسم صدقا  
لم ينقذ وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كعبت لك ابنتي بصداق قدره كذا أو  
ملكك أياها أو أحلت وأعطيت ومنحك أياها بكذا أي مثل وهبت حيث سمي صداقا  
فينقذ به النكاح أو لا ينقذ ولو سمي صدقا ككل لفظ لا يقتضي البقاء كالخمس  
والوقف والاجارة والعارية اه على أنه لو انعقد النكاح عنده من غير شهادة الشهود  
واكتفى فيه بالاعلان اللاحق لا تنقذ صحته ولا تترتب ثمرته إلا بعد الاشهاد قال  
الامام الدردير في الشرح الصغير ونذب الاشهاد عند العقد للخروج من الخلاف إذ كثير  
من الأئمة لا يرى صحته إلا باشهادة حال العقد ونحن نرى وقوعه صحيحاً في نفسه وإن لم تحصل  
الشهادة حال العقد كالبيع ولكن لا تنقذ صحته ولا تترتب ثمرته من حل التمتع إلا  
بخصوص ما قبل البناء اه إذا علمت ذلك تحققت أن هذا من جملة ما نهى الله تعالى عنه  
بقوله ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة وساء سبيلاً قال في تفسير الخازن ولا تقربوا الزنا أنه  
كان فاحشة أي قبيحة زائدة على حد القبح وساء سبيلاً أي بش طري يقاطر بقره وهو ان  
تغصب امرأة غيرك أو أخته أو بنته من غير سبب والسبب ممكن وهو الصهر الذي شرعه الله  
تعالى قيل إن الزنا يشمل على أنواع من المفاسد منها المعصية وإيجاب الحد على نفسه ومنها  
اختلاط الانساب فلا يعرف الرجل ولده من هو ولا يقوم أحد بترتيبه وذلك يوجب ضياع  
الاولاد وانقطاع النسل وذلك يوجب خراب العالم اه وقد قال الله تعالى والذين هم  
لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء  
ذلك فأولئك هم العادون أي المتجاوزون إلى ما لا يحل لهم فقد حصر الحلال في الأزواج أو  
ما ملكت أيمانهم والمذكور في السؤال لم يكن واحداً منهما وما قال ابن عباس رضي الله  
تعالى عنهما كل فرج سواهما حرام رواه الترمذي والله تعالى أعلم (الرابع) ما حكم  
بيع المحررات اللاتي باعهن أحد من أقاربهن أو بن أو واهبهن أنفسهن في أيام القحط  
لخوف الموت من الجوع أو حصل ذلك في غير أيام القحط فهل هذا البيع صحيح أو لا  
وهل وطؤهن بهذا السبب حرام أو حلال وهل يثبت نسب أولادهن من هذا الواطئ أو  
هو زنا لا يثبت معه النسب وما الجواب عن قول القائل إن باب الرق والعبودية انقطع  
بآية فأما ما بعد وما قد ادعى ذلك دليل خلافه أقوى منه أو يساويه حتى تثبت معارضته  
للاول (أجاب) حكيم بهن وهبتن للغير سواء كان البيع أو الهبة صادراً من غيرهن  
أو وهبتن أنه باطل فلا يملك بجماله من الأحوال لأنهن أسن بمال أصلاً فلا يدخلن في  
ملك احد وان كن رضين بذلك لأن الحرية من حقوق الله تعالى إذ يتعلق بها وجوب

تحو المحج والزكاة فلا يتمكن الشخص من اسقاطها وجعل نفسه عملا كالغير لانه غير قابل للملو كية قال في تنوير الابصار وبطل بيع ما ليس بمال كالدن والميتة والحمر والبيع به ذ ك ذلك في باب البيع الفاسد وذ ك فيه ايضا ان الباطل لا يملك بالقبض بخلاف الفاسد اه والميتة مثل البيع لانها تملك بغير عوض مشروط فلا تكون الا فيما هو مال ففي الهندية في ذ ك شروط الميتة الرجعة الى الموهوب ان يكون مالا متقوما فلا تجوز هبة ما ليس بمال اصلا كالحرم والميتة والدم وصيد الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كام الولد والمدير المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم كالحجر كذا في البدائع اه بل اللازم على من علم حال من اشتدت به المجاعة لعدم شئ يجده ولا يقدر ايضا على تحصيله ان يحبي مهبته بما قدر في الهندية من الباب المحادي عشر في الكراهة في الاكل وما يتصل به قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب ويفرض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يحجز عن الخروج والطلب اه وحكم وطئهن بعد الهبة او البيع المذ كورانه زنا محض لا يثبت معه نسب الا اولاد لانه لم يوجد في ملك يمين ولا شبهته ولا في ملك نكاح ولا شبهته اما الاول فلما علمت من بطلان البيع والهبة واما الثاني فلانه لم يوجد فيه ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطأ أمة ابنه مثلا واما الثالث فلعدم ركنه من الايجاب والقبول اللذين ينعقد بهما النكاح لعدم رادته فيما ذ كروا اما الرابع فلعدم ما يتحقق به تلك الشبهة وذلك بان يطأ معتدته مثلا فصار وطئهن على هذا الوجه حراما لقوله تعالى والذين هم لغروجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين الآية بل لو كانت المرأة من هاته النساء فرأى الرجل آخر ينكح يثبت نسب ولدها من زوجها لا من هذا الزاني لما ورد عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر رواه الجماعة الا أبا داود وفي لفظ للبخاري صاحب الفراش (والجواب) عن قول القائل ان باب الرق والعبودية انقطع بآية فاما من بعده واما فداء اذ لا دليل خلافه أقوى منه أو يساويه حتى تثبت معارضته للأول أن هذه الآية نزلت في يوم بدر وكان الكفار حينئذ من مشركي العرب وهم لا يجري فيهم الاسترقاق أصلا وقوله تعالى في الآية فاما من بعده واما فداء ارشاد لما فيه المصلحة في ذلك الوقت فلا يدل على منع غيرهما في الحكم عند اقتضاء المصلحة له وحينئذ لا تغيد الآية منع غير المن والفداء قال الفخر الرازي في تفسيره قوله تعالى فسدوا الوثاق امر ارشاد ثم قال تعالى فاما من بعده واما فداء فيه مسائل الاول اما وانما للحصر وحاله م بعد الامر غير مخصص في الامرين بل يجوز القتل والاسترقاق والمن والفداء نقول هذا ارشاد فذ ك الامر العام في سائر الاجناس والاسترقاق غير جائز في امري العرب فان النبي صلى الله عليه وسلم كان معهم ولم يذ ك الاسترقاق واما القتل فلان الظاهر في المشنخ الا زمان ولان القتل ذ كره بقوله فضرب الرقاب فلم يبق الا الامران اه وحكم



مشركي العرب عندنا بعد آية براءة انه لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف ولا يتركون احرارا  
 بغير الجزية عليهم لان القرآن نزل بلغتهم فالمجزة فيهم اظهر من غيرهم لان الآية وان  
 دلت على جواز المن والفداء الا ان اماننا الاعظم ابا حنيفة في المشهور عنه يقول بنسخ  
 ذلك بآية فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل  
 مرصد فان هذه الآية في سورة براءة وهي آخر سورة نزلت اى كاملة فتكون ناسخة لآية  
 المن والفداء في الدين المتعنى مانصه وقتل الاسارى ان شاء ان لم يسلموا واسترقهم  
 او تركهم احوار اذمة لنا الامشركي العرب والمرتدين كما يجيىء وحرم منهم اى اطلاقهم  
 مجا ناولو به - داء لامهم ابن كمال لتعلق حق الغنائم وجوزة الشافعي بقوله تعالى فاما منا  
 به - داء اما فداء قلنا نسخ بقوله تعالى فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم شرح مجمع وحرم  
 فداؤهم بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير المسلم درر وصدور الشريعة اه وكون  
 سورة براءة آخر سورة نزلت عزاء في رد الهتار الى فتح القدير وذ كره في حواشي الجلالين في  
 آخر سورة النساء حيث قال روى انه صلى الله عليه وسلم بعد ما نزلت سورة النصر عاش عاما  
 ونزلت بعدها براءة وهي آخر سورة نزلت كاملة الى آخر ما ذكره اه وفي رد الهتار قوله  
 الامشركي العرب والمرتدين فانهم لا يسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل اما الاسلام او  
 السيف اه وكون آية المن والفداء منسوخة عند ابي حنيفة منقول في كثر من  
 التفاسير والدلائل القرآنية الناطقة ببقاء الرق واستمراره والملك المترتب عليه كثيرة  
 كآية كفارة اليمين والقتل واظهار آية جلال الاستمتاع بملك اليمين وكذا الاحاديث  
 والاجماع على هذا فقد ثبت الاسترقاق بعد غزوة بدر ففعله عليه الصلاة والسلام في  
 مواطن كثيرة وخرج البغوي في مصابيح السنة عن ابي سعيد الخدري قال لما نزلت بنو  
 قريظة على حكم سعد بن معاذ بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليه بخاء على حمار  
 فلما دنا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الى سيدكم فناء فجلس فقال رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان هؤلاء نزلوا على حكمك قال فاني احكم ان تقتل المقاتلة  
 وان تسبي الذرية قال لقد حكمت فيهم بحكم الملك ويروى بحكم الله فلهذا نقطع باب الرق  
 والعبودية لما امكن شئ من ذلك والله تعالى اعلم (الخامس) ما حكم سؤر الكتمانى  
 والمجوسى وعبدة الاصنام وما أصابته أيديهم من الماء أو المائعات هل هو طاهر أو لا وإذا  
 قاتم بالاول فما المراد من قوله تعالى انما المشركون نجس هل نجاستهم كالغذرة أو كالجنب  
 وهل سؤر شارب الخمر أو كل لحم الخنزير مسلما كان أو كافرا نجس أولا (اجاب) سؤر  
 الاذى ولو جنبا أو كافرا أو امرأة ولو حائضا ونفسا طاهرا لا سؤر شارب الخمر أو كل  
 لحم الخنزير بمثلا ان شرب احدهما من الماء على فور ذلك فلو ابتلع ريقه ثلاث مرات بعد  
 لمس شفتيه بلسانه وزال اثر نجاسة فله ثم شرب لا يكون سؤر نجسا الا اذا كان شاربه  
 طويلا لا يصل اليه لسانه فلا يظهر بذلك اذا نجس بشئ مما تقدم ويكون سؤر نجسا اذا



محم

اصاب الكافر ماء او مائه لا يجسه كذا يثخن من الدود والهماتار والمراد من قوله تعالى  
انما المشركون نجس نجاسة اعتقادهم كانه في رد الهتار عن الجبر وقيل غير ذلك كما  
ذكره آئمة التفسير قال في الخازن قيل اراد بالمشركين عبدة الاصنام دون غيرهم من  
اصناف الكفار وقيل بل اراد جميع اصناف الكفار من عبدة الاصنام وغيرهم من  
اليهود والنصارى والتجسس الشئ القذر من الناس وغيرهم وقيل التجسس الشئ الخبيث  
والمراد به هذه النجاسة نجاسة الحكم لان نجاسة العين سمع وانجس على الذم لان الفقهاء اتفقوا  
على طهارة ابدانهم وقيل هم انجس العين كالكلب والتحيز حتى قال الحسن بن صالح  
من مس منبر كما فليتوضأ وروى هذا عن الزيدية من الشيعة والقول الاول اصح وقال  
قتاده سمعوا انجس لانهم يجنبون ولا يغتسلون ويحذرون فلا يتوضئون وقال النسفي في  
تفسيره انما المشركون نجس لان معهم الشرك الذي هو بمنزلة التجسس ولا يهتم لا يطهرون  
ولا يغتسلون ولا يجنبون النجاسات فهي ملازمة لهم او جعلوا كأنهم النجاسة بعينها  
مبالغة في وصفهم بها اه والله سبحانه وتعالى اعلم (السادس) ما غني حديث من  
تشبه يقوم فهو منهم هل المراد منه التشبه في كل الامور او لو كان في بعضها وهل التشبه  
بالكفار الممنوع اخذ من اشارة الحديث التشبه في خصوص فائض الشارع على تحريمه  
او هو شامل أي تشبه كان ولو في المباح أو المسكوت عنه الذي لم ينص الشارع عليه بحل ولا  
حرمة وهل بين الشارع للباس هيئة مخصوصة لا يجوز العبدول عنها وهي من جملة  
الامور المباحة وهل الجبة الرومية التي اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كانت  
هيئة كلبوسه صلى الله عليه وسلم أو كهيئة ملبوس الكفار وهل ضيق الكمين  
دليل على الثاني وهل لبس الطربوش والتكلمة المعبر عنها في مصر بالستر والبنطلون  
والجزمة التي تلبسها الترك فيه تشبه بالنصارى أولا وما معنى لفظ منهم هل معناه من  
تشبه بالكفار فهو واحد من جملتهم كافر مثلهم أو معناه مثلهم من بعض الوجوه فلا يلزم  
أن يكون كافرا وهل من جملة التشبه الممنوع كل الطعام على السرير وقطع الخبز  
واللحم بالسهمين وغيرهما أولا فتمونا من كتب الفقه مع بيان أدلة تلك المسائل من  
الدلة الاربعية وأقوال السلف رحمكم الله (أجاب) هذا الحديث ذكره الامام  
السيوطي في الجامع الصغير في حرف الميم وقال شارحه العزري قال المناوي أي تزييا  
في ظاهره بزيتهم وقال العلقمي أي في لبسهم وبعض أفعالهم فهم منهم قال العلقمي  
أي من تشبه بالصالحين يكرم كما يكرمون ومن تشبه بالفاسق لم يكرم ومن وضع عليه علامة  
الشرك فاه كرم وان لم يتحقق شرفه وفيه اشارة الى ان من تشبه من الجبان بالحيات المؤذيات  
وظهر لنا في صورتهم قاتل يقتل وانه لا يجوز في زماننا لبس العمامة الصفراء والزرقاء  
اذا كان مسلما رواه ابن رسلان وابوداود عن ابن مهران والطبراني في الاوسط عن حذيفة  
قال العلقمي بجانبه علامة الحسن اه فالمراد بالتشبه المذكور التشبه ولو في بعض الامور

ثم التشبيه بالكفار قديك وصوريا بان يفعل كفعالهم من غير قصد تشبيههم - ثم وقد يكون  
حقيقيا بان يفعل ذلك قاصدا التشبيه بهم وعلى كل اما ان يتشبه بهم - ثم في محرم اولا فان في  
الاول فهو آثم مطلقا قصدا ولم يقصد وان في الثاني ان قصدا ثم والا فلا يدل على ذلك ما  
ذكره في شرح الدرمن باب مقدمات الصلاة ونصه وقراءته من مصحف أى ما فيه قرآن  
مطلقا لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه او قرأه بلا حيل وقيل لا تقصد الا بآية واستظهره  
الحلي وجوز التشافي بلا كراهة وهم بما للتشبه باهل الكتاب اى ان قصده لان التشبيه  
بهم لا يكره في كل شئ بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر اه وكتب عليه في  
رد المحتار قوله لان التشبه بهم لا يكره في كل شئ فاننا نأكل ونشرب كما يفعلون بحر عن شرح  
الجامع الصغير لقاضيان ويؤيده ما في الذخيرة قبيل كتاب التكري قال هشام رأيت على  
أبي يوسف نعلين مخصوصين بمسامير فقلت أترى بهذا الحديد باسا قال لا قلت سفيان وثور  
ابن يزيد كرها ذلك لان فيه تشبها بالرهبان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس  
النعمال التي لها شعروا انها من لبس الرهبان فقد اشار الى ان صورة المشابهة فيما يتعلق به  
صلاح العبد لا تضر فان الارض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه  
وفيه اشارة ايضا الى ان المراد بالتشبه اصل الفعل اى صورة المشابهة بلا قصد اه ولم  
يبين الشارع لبس هيئة مخصوصة فبحر وزلبس ثيابهم عند عدم قصد التشبه قال في رد  
المحتار قبيل كتاب الصلاة قال في الفتح وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب الفسقة  
لانهم لا يتقون الخمر وقال المصنف يعني صاحب الهداية الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من  
ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم الخمر فهذا اولى اه فانت تراه اطلق جواز  
لبس ثيابهم ولم يقيده بكونها على هيئة مخصوصة وفي شرح الاشباه لمبة الله افندى البعل  
من كتاب السيروك كذا يكفر لو تتر بنزنا نيرا اليهود والنصارى وهو زنا من صوفى او شعر  
يشده فوق ثيابه ولا يجعل له حلاقة للشدة كما يشد المسلم المنطقة بل يعلقه على اليمين  
والشمال برجندى وفي معين المفتى كل من تشبه بالكفار محمد أو تزيانزى النصارى أو  
تتر بنزنا نيرا نصارى أو تقاتس بقلنسوة الجوس أو دخل بيعة أو كنيسة لزيارتها والتبرك  
بها أو تبرك ببعض كبار الكفار لمذكرة بزيادات عبادتهم أو شئ من خواص دينهم يكفر اه  
وتقيده بالعمدا اشارة الى انه لو كان فعل ذلك لضرورة تخوف برد أو فعل ذلك خديعة في  
الحرب أو طليعة للمسلمين أو لان البقرة لا تعطيه لبسها الا اذا لبسها أو استهزأ بهم - ثم لا يكفر  
والكل مصرح به وقوله سواء دخل كنيسة منهم أو لم يدخل تعميم في التشبه يعني ان قصد التشبه  
بهم مكفر ولا يلزم ان يكون مع ذلك دخول للكنيسة واما دخول الكنيسة فقد علمته ولو قال  
المتز بنزنا نره - ثم أو اللابس لما هو من شعارهم كنت مستهزأ بهم ولا أهتقد دينهم صدق  
ديانة لا قضاء واطلاق معين المفتى وعلى القارى في شرح المكفرات يشير الى انه يصدق  
أيضا في القضاء فليتام - اه وروى البخارى عن المغيرة قال فافرغت عليه الاداة

صفر

سنة

وغسل وجهه ويديه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما  
من أسفل الجبة اه وفي فتح الباري شرح البخاري لابن حجر ما نصه باب الصلاة في الجبة  
الشامية هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها وانما عابر  
بالشامية مراعاة للفظ الحديث وكانت الشام اذ ذاك دار كفر وقد تقدم في باب المسح على  
الخفين ان في بعض طرق حديث المغيرة ان الجبة كانت صوفا وكانت من ثياب الروم  
اه ولا في داود من صوف من أجباب الروم اذا علمت ذلك فلا طائل في كون ضيق  
السكين دليل على ان هيتها كلبوس الكفار لما ذكرنا انه يجوز لبس ثيابهم سم على  
هيتها عند عدم قصد التشبه وأما معنى فهو منهم انه كافر مثلهم ان تشبه بهم فيما هو وكفر  
كان عظم يوم عيدهم تجب لآلئهم أو لبس زناهم أو ما هو من شعارهم قاصدا بذلك  
التشبه بهم استخفافا بالاسلام كما قديمه أبو السعود والخوى على الاشباه والا فهو مثله سم في  
الائم فقط لافي الكفر وأما كل الطعام سم الى السرير وقطع الخبز واللحم بالسكين فلا  
يوجب كراهة التخريم مالم يقصد التشبه بالكفار فقد ذكر في الهندية من الباب الحادي  
عشر في الكراهة في الاكل وماية تصل به ما نصه قال علاء الدين النرجسي يكره قطع الخبز  
بالسكين وقال أبو الفضل الكرماني وأبو حامد لا يكره كذا في القنية اه وفي كراهية الدر  
قبيل فصل البيع ما نصه وجاء لا تقطعوا الخبز بالسكين وأكرهه فان الله كرمه وفي رد  
المحتار قوله وجاء قال شيخ مشايخنا الشيخ استعمل الجسراحي من الاحاديث المشتهرة  
لا تقطعوا الخبز بزوال اللحم بالسكين كما تقطع الاعاجم ولكن انشؤده نسا قال الصغاني  
موضوع اه وفي المحتار لا يكره قطع الخبز واللحم بالسكين اه والله تعالى أعلم

(كتاب أحياء الموات والشرب)

(سئل) في قطعة ارض لملك لا أحد عليها أحياء رجل باذن نائب الامام وصارت  
صالحة للانتفاع بها فهل يملكها الهي بذلك وله البناء والغراس فيها وله وقفها على  
مصالح مسجده ولقاضي الجهة اخراج سند الوقف بذلك (أجاب) اذا أحياء مسلم أو ذمي أرضا  
غير منتفع بها وليست مملوكة لمسلم أو ذمي وهي بعيدة عن القرية اذا صاح من أقصى  
العامر وهو جهوري الصوت لا يسمع بها صوته أو قرية منه على قول محمد المفتي به  
ملكها ان أذن له الامام في ذلك في قول أبي حنيفة وعليه المتون والافلا والله تعالى أعلم  
(سئل) في قطعة أرض لملك لا أحد عليها ولا نفع بها لاهل القرية التي تليها أحياء رجل  
باذن الامام فهل تكون للمحيي ويملكها بذلك الأحياء وله التصرف فيما يشاء  
(أجاب) اذا أحياء مسلم أو ذمي أرضا غير منتفع بها وليست مملوكة لمسلم أو ذمي وهي بعيدة  
عن القرية اذا صاح من أقصى العامر لا يسمع بها صوته ملكها عند أبي يوسف وهو المختار  
واعتبر محمد عدم ارتفاق أهل القرية وبه قالت الثلاثة وهو ظاهر الرواية وبه يفتي والله  
تعالى أعلم (سئل) في أرض موات فيها بئرهم - دوم ومردوم من قديم الزمان الى الآن لم

١٢٦٦

٧

ربيع الاول

١٢٦٦

١٣

يكن لاحد فاستولى عليه رجل فبناه واحياه بأرضه باذن الحاكيم ثم بعد ذلك أرا رجل  
أجنبي أن يشاركه فيه بدون وجه شرعي فهل لا يجاب لذلك ويمنع من معارضة واضع  
البدع حيث أحياه باذن الحاكيم (أجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مسطور  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين استبدلا أرضا للزراعة واحد البدلين بجوار أرض  
بور حریم البلد أصليح من أخذه شيئا من الأرض المذكورة وجعل فيها جرنالوضع الزرع  
المحصول فيه هل اذا فسخ الاستبدال ورجع كل على أصله لا يدخل ما أصلحه من الأرض  
المذكورة في البذل ولا يختص به جاره لانه حق العامة (أجاب) حق الانتفاع بحریم البلد  
لأهلها وليس لاحدهم منع غيره من الانتفاع به بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
(سئل) في جماعة بأيديهم تحاوير بالاجار موضوعة بشاطئ نهر النيل الاعظم معدة لصيد  
السمك تكون ماء البحر يعلوها عند زيادته ويزول عنها وقت هبوطه فيبقى السمك  
فيها فيتناوله من هي يسهده ويتصرف فيه لمن شاء ببيع وغيره قام عليهم الآن جماعة  
يدهون أن تلك التحاوير يستحقون فيها نصيبا معلوما عن أصولهم ويريدون رفع  
أيديهم عن ذلك النصيب وانهم اعترفوا بذلك لدى بيعة شرعية ولما سئل واضعوا اليد  
عن ذلك جحدوا الاستحقاق والاقراء المذكورة من فهل التحجير المذكورة بشاطئ النيل  
لا يغيب الملكية فيما حجروه سواء قلنا بأنه موات يجوز احياؤه باذن الامام أو قلنا بأنه من  
حریم النهر لان مجرده التحجير لا يبعدها حياء واذا قلنا بان ذلك ليس باحياه شرعي فاذا وقع  
فيه نزاع بين فريقين كيف يكون العمل في ذلك شرعا (أجاب) المصرح به ان الانهار  
العظام كائيل ليست مملوكة لاحد ويملك كل واحد من العامة الانتفاع بها بسبق  
دوايه وأرضه ونصب طاحونة ودالية واتخاذ مشرعة ونهر الى أرضه بشرط ان لا  
يضر بالعامة ومن جملة الانتفاع جعل التحاوير المذكورة على شاطئه لصيد السمك  
فجميعا المذكورة من ذلك حيث لا ضرر بالعامة والامنعوا ولا شبهة في أن الاجار  
الموضوعة للتحاوير المذكورة مملوكة لاربابها فتورث عنهم وتجري فيها الخصومات  
كسائر الدعاوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وضع يده على قطعة أرض من  
الاراضي المصرية الموات بدون أن يؤمر من ولي الامر ولما أصليح بعض ضارب عليه  
الخراج ثم فيما بعد طهرانه موجود خلاف ما ضرب عليه الخراج جزء من زرع وجزء لا زال  
مواتا فارادوا في الامر نزاع الأرض المذكورة من الرجل المذكور لضرب الخراج عليها  
واصلاح الجزء الباقي فيها مواتا فادعى الرجل أنه يملك الأرض المذكورة عن والده  
بموجب وقفية وانها آلت الى والده من هريان اولاده على كان أنهم عليهم بها في سنة  
١٢٢٥ بامر ولي الامر وقتها بشرط أنهم يصلحونها ويزرعونها ولا يجزوا بها شيئا من  
التصليح والزراعة فضلا عن كون الحدة ودود المذكورة بصورة الحجة هي باملاء فقط لا من  
واقع الامر ولا من واقع وضع يده وقد بحث من الرزنامة التي هي محل سجيل قيد

الاقطاعات بالاوامر فلم يوجد بها اقطاع الارض المذكورة لاحد وبحث ايضا عن الامر المرتكن عليه المدعى فما وجد في الحكم الشرعي في ذلك هل لولي الامر نزاع الارض المذكورة من ذلك الرجل وضرب الخراج عليها أم لا وهل اذا وقف رجل أرضا من الاراضي الاميرية خراجية كانت أو لم تكن أو تابدون اقطاع من ولي الامر تجوز وقفه ويكون معمولاً بها أم لا واجيب عنه من قبل العلامة مفتي نعر اسكنه سدريه حلالا بقوله اعلم انه يشترط في ثبوت ملك أولاده على الارض المذكورة ثبوت انعام ولي بها لهم وتعيينهم باسمائهم والا كان تملكها لجمهور وتعيين الحدود واصلحهم لها وزراعتها واذا فقد شرط من هذه الشرط ولا يثبت ملكهم واذا لم يثبت لهم ملك فلا يصح تملكهم لهم للواقف واذا لم يصح التملك لم يصح فيها الوقف فلولي الامر اخذها والاستيلاء عليها هذا ما يتعلق بالارض المنعم بها وأما ما يتعلق بوقف الارض الخراجية وأرض الموات فتقول اذا وقف رجل أرضا خراجية غير موات بدون اقطاع من الامام لا يصح بل ولو باقطاع منه الا اذا كانت مواتا أو ملكا للسلطان قال العلامة قاسم بن قطلوبغا ان من أقطعه السلطان أرضا من بيت المال ملك المنفعة وله اجارتها وتبطل بموته أو اخرجته من الاقطاع لان للسلطان ان يخرجها منها اه هذا في الارض الخراجية الصالحة للزراعة وأما الموات فلا يصح وقفها الا بعد احيائها باذن الامام حتى لو أحيائها بدون اذنه لا يملكها واذا لم يملكها لا يصح وقفها والله اعلم كتبه الفقير محمد بن صالح البناء المحنفي مفتي اسكنه سدريه (أجاب) صرح علماؤنا بأنه اذا أحياء مسلم أو ذمی أرض موات بان جعلها صالحة لاغناء الزرع ملكها ان اذن له الامام في ذلك وهو قول الامام الاعظم وهو المختار وعليه ارباب المتون وقالوا لا يملكها بالاحياء بلاذنه لو مسلم أو ذمی مباشر لا اذن اتفاقا فاذا اعترف واضع اليد بان تلك الارض من أرض الموات وان ولي الامر اذن للعربان باحيائها ولم يحصل منهم احياء لمباحي انتقلت الى آييه الواقف لها فوقفها عليه تبين هدم صحة انتقالها اليه بخويج على فرض ثبوت الاذن من ولي الامر للعربان في أرض معينة معلومة وعلم المأذون له لعدم ملكهم إياها بهدم الاحياء اذا الملك مرتب عليه لا على مجرد الاذن من ولي الامر فلا تصير ملكا له واحياء بعضها من قبل من انتقلت اليه بدون اذن من ولي الامر لا يوجب ملك الهي لها على هذا الوجه على قول الامام المختار فلا يصح الوقف منه والتحال ما ذكر اذا الوقف مرتب على الملك وهو لم يوجد واذا لم يصح ملكها ووقفها فهي مستحقة لمجهة بيت المال فلولي الامر التصرف فيها بما هو الانفع لعامة المسلمين والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الرزنامة بما مضى مؤنه ان من ضمن ارباب الابعاديات شخص يدعى يوسف أغانم عليه من ولي الامر باعبادية قدرها مائة فدان وحدث له ووضع يده من ضمن ذلك على خمسة وسبعين فدانا ووجد أن الخمسة والعشرين فدانا عالية عن المياه فزرع عودها من المعمور وآل الامر الى تحصيل مال

المنعم ورثته وقد كان أنعم على السيد محمود مصطفي بخمسين فدانا ابعادية أيضا ويجري  
تحديد هاهنا اليه بما فيها العلو الذي تركه يوسف أغا بوجه التكرار واستولى السيد محمود  
عليها وصرف على اصلاحها مصاريف ولا زالت بيده ثم توفي يوسف أغا فخلفه زوجته  
خمس وعشرون فدانا وخص بيت المال بخمس وسبعون فدانا باعتبار المائة فدانا وعند  
ذلك اتضح أمر التكرار في تحديد الخمسة والعشرين فدانا الى النخصين وكان رؤى  
بدوان المالية ان تنزع الخمسة والعشرون فدانا من السيد محمود والسابق بتحديد هاهنا الى  
المتوفى ويستبدل الى السيد محمود بدلهما بما يوجد متروكا وقوقف في تسليم ذلك محتجا  
بعدم دور الامر وحصول تحديد هاهنا واخراج التقسيط ووضع يده عليها وصرفه عليها  
مصاريف حتى اصلحها وصارت صالحة للزراعة وعرض عنها الى ولي الامر فصدر رافقه  
مضمونه حيث ان يوسف أغا لم يدخل في حيازته قبل موته منها سوى خمسة وسبعين فدانا  
فهى التى تكون حتى تركته وبما ان زوجته وان لم يكن في حيازته زوجها جميع  
الابعادية فلم تكن مرجحة ولى النعم تقتضى مراعاة ضعف الجانب المثلث ما يعطى لها  
الخمس والعشرون فدانا نصيبها في الكمال ولا ينقص منه شيء رجحة بها ولا يصير حق  
بيت المال لمناسبة عدم استيلاء المتوفى المائة فدانا وحيث ان مراعاة اصال حق بيت  
المال مما يقتضيه العدل ايضا كما انه لا ينبغي نزع جميع الخمسة والعشرين فدانا التى  
تكرر بتحديد هاهنا من السيد محمود بعد حيازته اياها المدة المذكورة وصرفه مصاريف في  
اصلاحها فللمساواة وفصل المشكل بما فيه مراعاة الجانبين تقتضى هي اى الخمسة  
والعشرون فدانا المذكورة والخمسون فدانا الباقية مما دخل في حيازته المتوفى بينهما  
بمناسبة اصل حق كل منهما فيخص السيد محمود اربع اثنى عشر فدانا ونصف وربع  
من فدانا ويخص بيت المال ثلاثة ارباعها ستة وخمسون فدانا وربع وبهذا تتم القضية  
فبمقتضى الارادة السنية صارت المبادرة في اجراء العمل كمنطوقها الشريف قتيبي ان  
الزوجة المذكورة توفيت في غاية شوال سنة ٧٢٠ قبل صدور الارادة السنية الهى  
عنها وقد كانت اوصت بكامل ما هو خلف عنها من ابعادية وغيرها والوصى هو  
المطالب الآن باخراج التقسيط اليه طبق الوصية وبعرض ذلك للمالية ومنها المجلس المعية  
صدر الامر بالاستقامة معلومة المحكم الشرعى فيما فوجئ عليه لزم تحريره ثم اوفد  
(أجاب) ان كان القصد اجراء مقتضى الامر العالى الصادر في شأن ذلك بجهة وصية  
زوجة المنعم عليه سابقا بالمائة فدانا ابعادية يكون لها خمسة وعشرون فدانا حيث  
اوصت بجميع تركتها فيما عينته فلو فرض ملكها الخمسة وعشرين فدانا من اصل المائة  
تكون داخله في الوصية وان كان القصد معرفة الحكم الشرعى في اصل هذه الحادثة  
وما تخرج منها فالجواب انه لما لم يحى المنعم عليه الا ولجميع ما اراد به وهو المائة  
فدان بل حاز منها خمسة وسبعين فدانا فقط واحياها وترك الخمسة والعشرين فدانا



للمذكورة بالا حياء ولا زرع ولا تصلح واستمر تاركها فحقها ربع عشرة سنة الى ان مات  
 في سنة ٦٧ لا تدخل في ملكه ولا تورث عنه بل تكون ملكا لمن احيها باذن ولي الامر  
 بعد ذلك وحينئذ فاستحقاق الزوج انما هو ربع الخمسة والسبعين فدانا لا غير وهو  
 ثمانية عشر فدانا ونصف وربع فدان شائع في الخمسة والسبعين التي احييت من قبل  
 زوجه او بايضا ثم يجمع تركتها للخيرات التي ذكرتها يكون هذا القدر داخل في الوصية  
 المذكورة بصرف ثمنه فيما هيته ولا يكون ملكا للوصي الذي اقامته على صرف ذلك  
 انما ولاية ابيهم والصرف وما اشبهه للوصي المذكور لا غيره وأما الخمسة والعشرون فدانا  
 المحكي عنها فهي مملوكة لمن احيها خاصة لا يشاء كما فيها بيت المال ولا وصية الزوج  
 المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل صدر له امر بارض ابعادية صار تحديدها  
 ومساحتها بموجب تقسيم ديواني من الاراضي الخارجة عن الزمام ومن جملة ما حدده له  
 قطعة أرض لا تبلغ فدانين وان القطعة الارض المذكورة صار تحديدها في التقسيم  
 محدود أربعة عتة ثلاثة منها تنتهي الى أرض زراعية جارية في تصرف رجل من الجيران  
 بحيث ان أرض الجار محتاطة بجوانبها الثلاثة والحد الرابع ينتهي الى جسر هناك كما  
 ان ذلك محدد في التقسيم الديواني ووضع المملك يده على جميع الابعادية بما فيه القطعة  
 الارض المذكورة وحياتها وأصلها حسب الامر وصار يزعمها مدة سنين ثم بعد ذلك  
 كما اسقط الجار المذكور ومنفعة أرضه المحتاطة بالقطعة الارض المذكورة لرجل آخر  
 بموجب حجة بيد المسقط له منه ذكره القاضي فيها ان الحد الرابع من المحدود ينتهي الى  
 الجسر المذكور بحيث يتضم من التحديد المذكور بالحجة ان القطعة الارض الابعادية  
 المذكورة من جملة المسقط للرجل الآخر من الجار المذكور فهل يكون المملك في القطعة  
 الارض المذكورة للذي وضع يده عليها وتلكها بالامر من ولي الامر حيث ان ملكها  
 بالامر والاحياء من قبل الاسقاط للرجل الآخر المذكور من الجار ومن قبل أن يتملك  
 الجار منفعة أرضه التي أسقطها للمسقط له ويكون المعول عليه هو التقسيم ووضع اليد  
 السابق على تلكه هؤلاء الأشخاص ولا تعتبر هذه الحجة كما ذكر حيث لم يثبت للمسقط للرجل  
 الآخر ملك في هذه القطعة وللا الذين كانوا قبله الا يلة عنهم أرضه المذكورة له بل وجملة  
 اناس من الاما الى يشهدون بان القطعة الارض المذكورة ابعادية وخارجة عن الزمام  
 من زمن المساحة الى أن أخذها المعطى له المذكور بالامر ولا عبرة بتعلل المسقط له  
 الاخير بان أرضه ناقصة عن القدر الذي يدفع عليه المال حيث ان الاراضي منها ما هو  
 كامل المساحة ومنها ما هو ناقص من زمن المساحة (أجاب) المعتبر هو وضع اليد فتبقى  
 تلك القطعة في يد واضع اليد عليهم اقبل استحقاق المسقط له والمسقط والحال ما ذكر  
 ولا تنزع من يده بمجرد تحرير الحجة التي بيد المسقط له الخارج على هذا الوجه بدون  
 وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) من سعادة ناظر الخارجية على يد سعادة رئيس

مجلس مصر ما تقول حضرات السادة العلماء المقتنين بالديار المصرية المحافظين للشرعية  
 المحمدية فيما يتخلف في الاقطار المصرية من الاراضي بسبب نزول البحر الملح عنها هل تكون  
 في ملك أو استحقاق صاحب القمار الملاصق لها أم كيف أفيد وناعن ذلك (أجاب) مجرد  
 كون تلك الارض ملاصقة لعقار شخص لا يوجب دخوله في ملكه واستحقاقه لأن  
 الاراضي التي تتخلف من نزول مياه البحر الملح بيلاذ الاسلام حق الولاية عليها للملك  
 حتى لو لم تكن منتقبا بها تكون مواتا ولا تدخل في ملك أحد أيا كان بدون احيائها  
 بالاذن الشرعي من الحاكم والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان الخارجية بما صورته  
 اذا كان شخص أو اشخاص على كون أراضى بالقرب من شاطئ البحر في المملكة المصرية  
 فهل لا يكون لهم الاستيلاء على شاطئ البحر المذکور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر  
 الملح المقابلة لأملا كههم واذا انحسر ماء البحر عن قطعة من الاراضي المذكورة لا يكون  
 لأرباب الاملاك المذكورة من حق الاستيلاء عليها وتكون تلك السواحل حقا للامة  
 المسلمين اذا كان الامر محتاجا لتلك السواحل لانتفاع العامة بها المصلحة المحكومة أو  
 كان محتاجا اليها للطريق أوخراج بضائع السفن أو ربط بعض السفن الصغيرة بها  
 ونحو ذلك وتكون الولاية عليها لولي الامر ومما قد اختلفت السواحل المحتاج اليها هل  
 تقدر بقدر حاجة العامة الى ذلك ولو فرض وكانت تلك الاراضي من ضمن الاراضي  
 الموات التي هي غير محتاج اليها بالمنفعة من منافع العامة لا يسوغ لاحد الاستيلاء عليها  
 ولا احيائها بنحو زرع أو بناء الا باذن من ولي الامر واذا فرض صد دور الاذن من ولي الامر  
 ومضى بعد ذلك ثلاث سنين بدون احياء فهل لا يكون للأذن له حق التملك لتلك  
 الارض ويكون للغير احيائها باذن ولي الامر ما يصدر اذن جديد منه للأذن له الاوّل  
 أفيدوا الجواب (أجاب) نعم ليس للأشخاص المذكورين الاستيلاء على شاطئ البحر  
 المذکور وليس لهم حق التملك لسواحل البحر الملح المقابلة لأملا كههم ولا لما انحسر ماء  
 البحر عنه اذا كان ماذ كرمعد الانتفاع العامة به وكان محتاجا اليه لمصالحهم المذكورة  
 وتكون الولاية والتصرف فيما ذكر لولي الامر بالمصلحة كتصرفه في سائر حقوق العامة  
 وتلك السواحل مقدارها بقدر حاجة العامة اليها واذا كانت الارض مواتا بان تكون  
 خارجة عن البلدة وليست من مرافقها ولا محتاجا اليها لمصالح العامة ولا ملكا لاهد ولا  
 حقا خاصا له لا يسوغ لاحد تملكها والاستيلاء عليها و احيائها باذن من ولي الامر وهو  
 المقتار والمأخوذ به اذا كان الهي مسلما فلو مضى اشرطه الاذن اتفاقا ولو مستأنا  
 لم يملكها أصلا واذا فرض صد دور الاذن من ولي الامر بالاحياء ومضى ثلاث سنين قبل  
 الاحياء يكون لولي الامر الاذن فيها لغيره ولو بعد التجبر لعدم الملك فيها للأذن له  
 الاوّل والتقدير بثلاث سنين مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فانه قال ليس  
 لتجبر بعد ثلاث سنين حق والتجبر يكون بوضع علامة من حجر أو بحصا ما فيها من

المخيش والشوك وتقيبه عشبها وجمع له دولها أو باحوا ما فيها من الشوك وغيره وكل ذلك لا يقيد الملك لكنه هو أولى به أقل أو خذ منه إلى ثلاث سنين فلا ينبغي لأحد أن يحمي ذلك الموضع حتى يمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم فإذا أحيها غيره قبل مضيا بشرطه ملكها والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) في جماعة أحدثوا ساقية على سبيل الشربة بينهم ليس في كل منهم أرضه المختصة به من تلك الساقية وجعلوا لها قناة بين أراضيهم لمرور الماء فيها وسقى تلك الأراضي ثم إن أحدهم أحدث قناة أخرى في وسط أرضه سقى أرضه الخاصة به منها فطالب منه شريكه أن يسقى أرض الطالب من تلك القناة المختصة بالمطالب منه أيضا على سبيل العارية بدون أجر ولم يكن للطالب حق في السقي من تلك القناة من قديم الزمان فرضي بذلك صاحب القناة والأرض ثم بعد مدة تضرر صاحب القناة والأرض من سقي جاره من أرضه وقناته بسبب كثرة الماء ونزول الأرض وإذا دمنعه من ذلك وقال له اسقى أرضك من القناة الأصلية القديمة التي بين الأراضي فلم يمتثل لقوله ويريد الزام صاحب الأرض بالسقي من قناته التي في أرضه خاصة فهل له منه من السقي من أرضه وقناته الخاصة به والرجوع في عارته حيث لم يكن له حق في ذلك من قديم الزمان وليس لذلك الرجل إلا إجراء الماء في نوبته من القناة الأصلية القديمة (اجاب) نعم ليس للرجل المذكور إجراء الماء من أرض شريكه في الساقية إذا لم يكن له حق إجراء الماء في تلك الأرض من قديم الزمان ولصاحب الأرض الخاصة به الرجوع في عارته المذكورة والحال ما ذكر للرجل السقي من القناة المعدة لذلك من القديم والله تعالى أعلم (سئل) عما ورد من محكمة أسيوط بإفادة من محافظة مصر بتاريخ ٧ ربيع الآخر سنة ٨٩ ومضمونه أن مدة المرحوم سليم باشا السلطنة دار مدير عموم قبلى كان باسيوط أزيلت الكيمان وصدر الاذن منه شفاها لقرحوم على أغا طحى باشا إعطائه محلا من الكيمان باسيوط من جهتها الشرقية بالقرب منها يعرف بالخضيري بنى فيه وكالة وبيوتاً ثم تقدم منه عرض لسعادة أجدب باشا رشيد مدير الجهة بانه بنى وكالة وبيوتاً بمقتضى الاذن المذكور والآن صدر أمر كريم بأن المماثل لذلك بحرر به حجة شرعية بالملك فلزم العرض اصدور الأمر بذلك فصدر الشرح عليه للقاضي بانه إذا تضح أن المحل المذكور ليس له مالك ومقدمه أجرى البناء فيه فعلى مقتضى الأمر المكتفى الصادر في ٢٣ ربيع الأول سنة ٦٦ حرر والى الجهة اللازمة بمقتضى الأصول وحيث صدر الأمر كذا في إعطاء حج عليك لمن يأخذ أرضاً من محل الكوم الذي صارت أزالته ومقدمه أخذ قطعة وأجرى فيها البناء فحضره حجة عليك حرره القاضي الجهة حجة ذكر فيها أن جميع ما أحدثه من البناء فيها يكون ملكاً له ثم مات الباقي عن ورثة ذكر كوروات اقتسموا لك بينهم والآن أراد أحدهم وقف نصيبه الذي خصه بالميراث والذي تعرضه من بقية ورثته والده

الرضا وبناءه فصل لنا وقفة في صحة وقف الارض المذكورة والحال ما ذكر في خبرنا  
ناطقا بصحة الواقعة نروم عرضة على حضرة الاستاذ شيخ الاسلام والا فادعها بقتضيه  
الحكم الشرعي في ذلك وما يغنيها به يكون العمل بمقتضاه ويكون دستور العمل فيما  
يمائل ذلك (أجاب) اذا كانت القطعة الارض المذكورة التي هي من جملة الكيمان  
من ضمن الارض الموات التي ليست بمملوكة لاحد ولا معدة لمصالح أهل البلدة ولا يضر  
كونها قرية منها على المرجح المفتي به بل المداوعلى عدم ارتفاق أهل البلدة بها وبناءها  
مسلم أو ذي باذن من له الولاية في ذلك يملكها بالاحياء المذكورة ويجري فيها التوارث  
وتصرفها التصرفات الشرعية التي من جملتها الوقف واذا لم تكن مواتا وكانت من  
حقوق بيت المال يصح تملكها من قبل ولي الامر أو أذنه في ذلك اذ لم تكن محتاجة  
لمصالح العامة وكان المعطى له من مصادف بيت المال كاستخدامي الحكومة والا فلا  
فيجري تحقيق هذه المسألة وما يتضح يجري العمل بمقتضاه والله تعالى أعلم

\*(باب القرض)\*

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٥

(سئل) في رجل أخذ من آخر قدرا من الفرائس والمهايد ودفع له قطعة أرض زراعية  
وهنا عليها فهل اذا ادسعرها أو ادرب الارض ان يقتكها يلزمه مثل الفرائس  
والمهايد ولا ينظر لزيادة السعر (أجاب) على المستقرض دفع مثل ما استقرضه حيث  
ثبت القرض ولا مانع من الدعوى به والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر  
نحو مائة قرش وبعد مدة طلبها منه فادعى بأن له عليه أكثر منها فانكر دعواه فهل اذا لم  
يقم عليه بينة بما يدعى به يكون للقرض المذكور مطالبة بما اقترضه منه حيث كان  
مقرابه ويجبر على دفعه (أجاب) على المستقرض دفع بدل ما اقترضه حيث كان مقراولم  
يثبت ما ادعاه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له قطعة أرض زراعية  
وهنا عند آخر على قدر معلوم من الريالات الفرائس وقد ر معلوم من الذهب المعين فهل  
اذا اراد رب الارض ان يقتكها يلزمه دفع دراهم مثلها واذا اراد رب الارض ان يجاسب  
المرتهن على ربح الارض المذكورة لا يجاب لذلك خصوصا اذا اباح له الانتفاع بالارض  
المذكورة (أجاب) على المقرض دفع مثل القرض وليس لصاحب الحق في الارض  
مطالبة المرتهن بشئ والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا  
معلوما من الدراهم ليشترى به عسلا فاتفق رب الدراهم مع المقرض على ان يحسب له  
في كل قنطار قرشا فحسب عليه مبلغا جسيما يز يد عن دراهم القرض ويريد ان يطالبه  
به فهل اذا لم يعقد اشركة يكون ما حسبه وبافلا يكون له مطالبة به بل يلزمه دفع ما  
اقترضه فقط (أجاب) لا مطالبة بالربا وعلى المستقرض دفع بدل القرض لا غير والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل له مبلغ أربعة وعشرون ريالاً فرائسه بطاقة قرضا ودهن  
تحت يد الدائن قطعة أرض زراعية وطلب الدائن دينه فأقر به المدين وأراد ان يدفع له

رمضان

٦ ١٢٦٥

٧ ١٢٦٥

ذى القعدة	سنة		
١	١٢٦٥		ذراهـ مـ بدل القرائنه بقدر قيمة القرائنه وقت القرض ليكون سعرها زاعن وقت القرض فهل لا يجاب المدين لذلك وعليه مثل بدل القرض ولو زاد سعرها الآن (أجاب) على المستقرض دفع مثل بدل القرض ولا نظرا لنفس السعر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعة عند آخر وأخذ منه مبلغا من القرائنه غاروفة رهنه ثمان مائة الراهن والمرتهن عن وريثة وبعد مدة من السنين طلب وريثة الراهن رفع أيدي وريثة المرتهن عن الأرض ودفع المبلغ المذكور باعتبار قيمته وقت الرهن وامتنع وريثة المرتهن وطلبوا أخذ منه له عينا فرائنه مثل ما في وثيقة الرهن ولم يرضوا بأخذ القيمة وقت الرهن فهل إذا كان كل منهم معتزفا بالرهن وبالقدر المذكور يلزم وريثة الراهن دفع المثل عينا لا قيمة (أجاب) لا يجبر وارث رب الدين على أخذ قيمة ما كان لمورثه من الدين والواجب دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا من النقود وارتهن منه مقدارا من طين الزراعة وبين صنف النقدي وثيقة القرض بقوله عشرة ريال بالبطاقة مثلا وكان الريال اذذاك بتسعين نصفان الانصاف العددية ثم تغيرت قيمة الريال بزيادة كثيرة جدا وأراد وارث المتترض ان يقضى الدين و يأخذ الطين المرهون فيه فهل يلزمه أن يقضى عن كل ريال ريالا بطاقة مثله (أجاب) لا يجبر رب الدين على أخذ قيمة دينه وقت القرض والواجب في القرض دفع مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر قدرا معلوما من الدراهم وصار يدفع له كل شهر كذا من الدراهم في نظير ابقائه تحت يده فهل يكون ذلك ربا أو يكون له محاسبته على ما أخذ منه من رأس المال وإذا عمل رب المال بانه لا عبء بتعاليه (أجاب) ما جعل على المدين في مقابلة بقاء الدين بذمته حرام ولما دفعه حسب بانه مما عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ من آخر ما قتي قرش ليتجر فيهما وجعل له في كل شهر عشرة قروش ربا فدفع الاخذ خمسة وأربعين قرشا في أربعة أشهر ونصف ودفع له ايضا ريالا بعشرين قرشا من اصل المبلغ المذكور فهل إذا ثبت ذلك يكون له محاسبة رب الدراهم على جميع ما دفعه له من أصل المبلغ المسد كوروا إذا طلبت امرأة أن تستلم الدراهم منه لا يلزمه تسليمها لها بدون إذن رب الدين (أجاب) نعم يكون للرجل المذكور حسب ما دفعه على الوجه المستور وما عليه رب المال وإذا لم تثبت وكالة المرأة عن رب المال بالقبض لا يؤثر من يسده المال بالتسليم لها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا معلوما من الدراهم ثم بعد ذلك قسط المبلغ المذكور على نفسه كل شهر كذا ثم طلقها الآن فهل لا يصح هذا التيسيط ويكون باطلا ويكون لها مطالبة بما اقترضه منها جبرا عليه ويكون لها اسكى في بيته الذي طلقت فيه حتى تخرج من عدته (أجاب) تأجيل القرض غير لازم ولا يخرج معتد رجعي وباش لو حرة مكلفة من مسكنها التي تسكن فيه قبل العدة سواء كان مملوكا للزوج او غيره والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر فصا له به فاستجهله فلم يرض
١٤	١٢٦٥		
٢٣	١٢٦٥		
صفر			
١١	١٢٦٦		
ربيع الثاني	٢٩	١٢٦٦	
جمادى الاولى	٢١	١٢٦٦	

وطالب منه في نظير صبره أن يزوع له قد ائتمن طيناً بيه برسيم أو ان يعطيه من البذر شرطاً عليه أنه اذا منعه أحد عن زرع القدان المذكور يردح بثمان فدان برسيم فرضي فهل اذا منعه أبوه عن زرع القدان لسكونه لا استحقاق له في الطين ولم يمكنه من زرعها لا يكون لصاحب الدين الرجوع على المدين إلا بما دفعه من ثمن البذر ولا يعمل بالشرط السابق فلا يكون له الرجوع بثمان فدان من البرسيم والحال هذه (أجاب) ليس لرب الدين مطالبة المدين بشئ زائد عما له عليه من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أخذ مال قاصر ليخبر فيه لنفسه والتزم بدفع قدر معلوم في كل شهر في نظير ذلك وشرط عليه المعطى ان يدفع هذا القدر مادام المبلغ تحت يده واذا نقص شئ يكون ملزوماً به الاخذ فهل يكون ذلك ربا ولا التزام باطلاً ويحسب ما دفعه من أصل المبلغ واذا حكم بذلك القاضي ينقص حكمه (أجاب) لا يجبر الرجل المذكور على دفع ما التزم به والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدرا معلوماً من الدراهم وصار المقرض يدفع للمقرض كل شهر قدرا معلوماً من الدراهم في مقابلة صبره بمدة ثم مات المقرض عن ورثة قصر فاودب الدراهم أخذها من تركته فهل يكون ما أخذه المقرض من المقرض ربا يحسب من أصل دينه اذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) ما أخذه المقرض على الوجه المذكور مضمون عليه فللمدين أو وراثته بعد وفاته حسيبانه على المقرض من أصل دينه والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة دفعت لامرأة أخرى مبلغاً من الدراهم وشرطت صاحبة المبلغ على الآخذة قدرا مخصوصاً من الدراهم في كل سنة مادام المبلغ باقياً في ذمتها صارت الآخذة للمبلغ تدفع لصاحبة المبلغ ما شرطته وجعلته عليه في نظير بقائه في ذمتها فهل اذا ثبت ذلك بالبينة اشريعة يكون هذا الشرط فاسداً ولا يعمل به ويكون للمرأة المدينة محاسبة صاحبة المبلغ على ما أخذه منها من أصله ولا عبرة بهذا الشرط (أجاب) للمرأة المذكورة حسيبان ما دفعته من الدراهم على الوجه المذكور من أصل ما بذمتها من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض قدرا معلوماً من الدراهم وجعله عليه نحو ما يدفع له كل شهر قدرا معلوماً فكذلك وثيقته ثم اودب صاحب القرض أخذ دراهمه حالا فهل يجاب لذلك ويجبر المستقرض على الدفع ولا يلزم تأجيل القرض (أجاب) لا يلزم تأجيل القرض الا في مسائل ليس ما ذكر منها فارب القرض المذكور أخذه حالا لعدم لزوم التأجيل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا معلوماً من الفرائس غارقة على قطعة أرض زراعية بمير يبيع وجب وثيقة بذلك فهل اذا أراد رب الأرض ان يفتسكها يدفع مثل الدراهم التي أخذها فرائسه كما أخذ (أجاب) على المدين دفع مثل ما بذمته من الدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض آخر قدرا من الدراهم ليخبر فيه لنفسه في التبن وجعل عليه قدرا معلوماً في كل يوم بالمسمى عنه درهم بالربح وتجهده عليه بسبب ذلك مبلغاً واراد المقرض طلب ذلك المبلغ المجهد

٢٣	١٢٦٦
رجب ١٥	١٢٦٦
صفر ٢١	١٢٦٧
ربيع الثاني ٢٢	١٢٦٧
شعبان ١	١٢٦٧
شوال ٢٥	١٢٦٧



١٢٦٨

٨

قهر اعلی المستقرض فهل ليس للقرض المطالبة بذلك حيث ثبت ان المتجملد ربا  
(أجاب) نعم ليس للمقرض المطالبة بما ذكره الحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل تزوج امرأة لها ولدان من غيره فطلبت من زوجها مقام ولديها معها في بيته  
ينفق عليهما وجعلت له في نظير ذلك أربعين قرشاً في كل شهر ثم دفعت له أربعة آلاف  
قرش وشرطت عليه في كل شهر أربعين قرشاً وتكون الأربعمائة قرشاً في نظير نفقته  
على ولديها وأمس ما لها بحاله ومضى على ذلك مدة ثم استلمت من القدر المذکور ألف

شعبان

١٢٦٨

١٩

قرش فهل يكون الشرط باطلاً والاتفاق بينهما غير موافق للشرع وتحسب الأربعمائة  
قرشاً المقررة بينهما من رأس المال (أجاب) اشتراط دراهم معلومة يدفعها المستقرض  
للمقرض كل شهر غير صحيح وباطل وللمستقرض حسبانه من القرض وإذا ثبت أمر  
الزوجة لزوجه بالانفاق على ولديها المذکورين وانفاقه ما هيته له ليرجع عليهما يكون  
له الرجوع عليهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أقرض أخاً دراهم معلومة إلى  
أجل معلوم فأراد المقرض أخذها منه قبل حلول الأجل فامتنع المستقرض فهل يجبر  
على رد القرض له (أجاب) تأجيل القرض غير لازم فلم يره المطالبة بمثله قبل حلول

رمضان

١٢٦٨

١٤

الأجل والله تعالى اعلم (سئل) في مال يتيم دفع لرجل وشرط عليه الدافع جزاً معيناً  
من الدراهم يدفعه لولي اليتيم كل شهر في مقابلة الرجوع فاستمر الرجل يدفع هذا المعين حتى  
زاد ما دفعه على الأصل وبعد بلوغ اليتيم اعترف بحضرة بيته أنه وصل إليه المشروط  
الذي زاد على أصل المال ثم توفي فهل يحسب المدفوع المذکور من أصل المال لأنه  
ربا ولا يكون لورثة رب المال المطالبة ورثة الآخذ إذا كان الواقع ما هو مذكور

ذی القعدة

١٢٦٨

٣٠

(أجاب) ليس لورثة رب المال المطالبة حيث استوفى موردتهم مثل ما كان بيد القايض  
لمال اليتيم على الوجه المذکور بل لورثة المدين الرجوع بما زاد والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل أقرض من امرأة قدرا من الدراهم وأقر بذلك بحضرة بيته وكتب لها  
بذلك سنداً بخطه وختمه ولما طلب منه القدر المذکور أنكر الاستلام وقال ابني  
هو الذي استلم منها في غيبتي لكنه هو المتصرف عني وأنا غائب وكتبت واعترفت  
بما عد لي أخبار ابني والولد ينكر ذلك ويقول أنت الذي استلمت وكتبت بخطك وأقررت  
به فهل يلزم القدر الرجل المذکور ولا يقبل قوله في شأن ولده وهل تقبل شهادة الولد

١٢٧٠

١٨

على أبيه (أجاب) يعامل المقرض باقراره إذا لا قرأه على المقرض ادعى المقرض كاذب  
في اقراره بخلاف المقرض ان المقرض لم يكن كاذباً في اقراره عند الثاني وبه يقى وتقبل شهادة  
الولد على أبيه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استقرض دراهم من آخر  
ولاستقرض عمه له أطيان زراعية ميريه لها حجج مكتوبة باسم العم المذکور فآخذ المستقرض  
تلك الحجج بدون إذن عمه صاحب المنفعة في تلك الأطيان ورهنها عند المقرض على دين  
القرض بدون رضا مالك المنفعة ثم مات الراهن المذکور لآعن وفاء مع بقائه دين القرض

بذمته فهل اذا كان الواقع ما هو مسطور ولا يتعلق دين المقرض بثلاث الايمان وهل  
منع صاحب الحق فيها عن الانتفاع بها بمجرد رهن حجبها على هذا الوجه ولو فرض ان  
ذلك باذن مالك المنفعة سيما لم يضع المرتهن يده على تلك الايمان (أجاب) نعم لا يتعلق  
دين المقرض بتلك الايمان ولا عبودية بهذا الرهن وليس للمقرض منع صاحب الحق عن  
الانتفاع براضه والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدرا  
معلوما من الدراهم بحضرة بينة شرعية في حال صحته وسلامته ثم بعد مدة مات الرجل  
المذكور عن زوجته المذكورة وعن وارث بالغ وترك ما يورث عنه شرعا فوضع الوارث  
يده على التركة فطلبت الزوجة المذكورة دينها الذي اقترضه زوجها منها فأنكره فرفعت  
لدى قاضي جهتهم فاثبتت بعض القرض الذي بذمته زوجها بالبينة الشرعية وحكم لها  
القاضي بذلك وحلفت اليمين الشرعية بعد تعديل الشهود وتزكيتهم فهل والحال هذه  
يقضى لها باخذ مثل بعض القرض الذي أثبتته من تركته زوجها وليس للوارث منعها  
من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) نعم يقضى لها باخذ مثل ما أثبتته من تركته زوجها اذا  
استوفى الاثبات شرائط الصحة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها دين على  
رجل أجنبي قرض معلوم القدر بموجب وثيقة فماتت وأبرأت ذمته منه في حال صحتها  
وسلامتها بحضرة بينة شرعية وأوصت له بثلاث ماله وأمرته بان يخرجها منه ويفعل لها  
ما جرت به العادة من الجمع والسج ثم بعد مدة ماتت عن ورثة وترك ما يورث عنها شرعا  
فخبرها الوصي وفعل لها ما أمرته به من الثلاث الموصى له به فهل اذا ثبت ما ذكر بالبينة  
الشرعية يصح ابرؤها له من الدين وتمتذ الوصية في ثلث ماله جبرا على ورثتها (أجاب)  
اذا ثبت الابرار من الدين في حال صحة المرأة المذكورة وسلامتها عقلا وورثها نفذ ذلك  
من جميع المال وتمتذ الوصية بثلاث المال لغير الوارث بعد ثبوتها بالوجه الشرعي جبرا على  
الورثة حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بأنه اقترض من مورثه  
قدرا معلوما من الدراهم من قبل موت مورثه بست عشرة سنة ويده سند مقطوع الثبوت  
بذلك فانكر المدعى عليه دعواه والحال أن مورث المدعى كان حاضرا وهو ساكت المدة  
المذكورة من غير مطالبة المدعى عليه بالقدر المذكور ومن غير عذر شرعي يمنع عنه  
الطلب فهل والحال هذه لا تسمع دعوى المدعى بعدم مضى هذه المدة حيث أنكر المدعى  
عليه دعواه (أجاب) ساكت مورث المدعى عن الدعوى خمس عشرة سنة فاكثر من  
حضوره من غير منازعة ولا عذر شرعي مانع من سماع دعواه القرض فلا تسمع دعوى  
وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق وارثه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
دفع لآخر قدرا معلوما من الدراهم قرضا شرعيا فبعد مدة طلبه منه فجهر عن دفعه  
فقطه عليه وكتب بالقسمة سند فهل لا يصح تقسيط القرض ويكون لرب الدين  
مطالبة به حالا ولا عبوة بسند التقسيط (أجاب) نعم لا يصح تأجيل القرض وله طلبه

١٤  
١٢٧١  
جاءى الثانية  
١٦  
١٢٧١  
شعبان  
١١  
١٢٧١  
ذى القعدة  
٢٨  
١٢٧١

إذا أيسر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استقرض من زوجته خمسين ربيعاً فندقلى ثم توفي عنها وعن ورثة فقيرها فهل يسوغ للمرأة أخذ دينها من تركتها زوجها المتوفى المذكور حيث كان ثابتاً بالبيننة الشرعية وما بقي من التركة بعد أداء الدين يقسم بينها وبين ورثته (أجاب) إذا ثبتت المرأة المذكورة قرضها المذكور على زوجها في وجهه خصم شرعي واستوفى الاثبات شرائطه الشرعية يكون لها أخذ مثل الدين المذكور من تركته مقدماً على الميراث كسائر الديون وما بقي يقسم بين جميع ورثته بالقرينة الشرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدراً معلوماً من الدراهم قرضاً وكتب له سنداً بذلك وكتب في السند قدراً معلوماً من الدراهم ربحاً في ظهير صرعه عليه بالدراهم فهل والحال هذه يكون الزائد على المبلغ المذكور ربحاً لا يلزم إلا أخذ دفعه وإذا طلبه منه ربح الدراهم بعد أخذه الدراهم الأصلية لا يجاب لأخذ الزائد شرعاً إذا تحقق ما ذكر (أجاب) نعم لا يلزم المستقرض ما زاد على بدل القرض والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على ورثة امرأة بعد موتها دين قرض له عليها ويده وثيقة شرعية بشهادة بينة شرعية فهل إذا انكر ورثتها وأقام البينة على دعواه وبنت الدين عليها بالوجه الشرعي يقضى له بأخذه من تركتها (أجاب) إذا لم يكن هناك مانع من سماع دعوى المدعي بالقرض المذكور على ورثة المرأة وأثبت دعواه بالبينة العادلة وحلف المدعي بمن الاستظهار يقضى له بما ادعاه في تركتها حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك قطعة أرض زراعية ليست أميرية وهبها لرجل ووضع الموهوب له يده عليها وصار يتصرف فيها بأنواع التصرفات الشرعية مدة من السنين وصار يتاجر الأرض المذكورة جماعة من الموهوب له فادعى الجماعة المذكورون على المؤجر المذكور بأن واهب الأرض المذكورة كان اقترض من أبيهم قدراً معلوماً من الدراهم ويريدون أخذ الدراهم المذكورة من الموهوب له الأرض المذكور وكورة والحال أن الموهوب له لم يكن وارثاً للرجل المذكور فهل والحال هذه لا يجابون لذلك حيث لم يكن كفيلاً عن الرجل الواهب (أجاب) ليس لا ولا دوى القرض مطابقة غير مدين والدمهم بدون كفاية شرعية أو وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدراً معلوماً من الدراهم ثم بعد مدة طلبه من المدين فأنكر ذلك فترافع إلى القاضي فطلب من رب الدين اثبات دعواه الدين فاحضر بينة شهدت له بذلك وحكم القاضي بذلك فهل والحال هذه إذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر المدين على دفع الدين لربه وإذا ادعى المدين أنه دفع لرب الدين حليماً مائة عنده وأحضر شطراً واحداً شهد له بذلك لا عبرة بشهادة هذا الشطر بدون شهادة شاهد آخر حيث أنكر رب الدين دعوى المدين المذكور (أجاب) إذا صدر المحكم بذلك القرض مستوفياً شرائط الصحة أجبر المستقرض على رد مثله لربه حيث لا مانع ولا عبرة بغيره عابثاً بهذه القرد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلب من آخر مقدراً من المعاملة

ربيع الاول

شعبان

شوال

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

٢٣

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

نوال

٢٣

١٢٧٤

نهرم

١٩

سلفاً قد قرض له اتقى له زينة وذهباً من غير سند وذلك بحضور ابيته من اهل بيته  
 وبخضرة اخيه ثم بعد مدة طلب المقرض القدر المذكور من المستقرض فصار بعده واخوه  
 انكر اخذه القدر المذكور فهل تقبل شهادة بينة المقرض المذكور الذين منهم اخوه واذا  
 طعن المستقرض في شهادتهم بانهم من اهل بلد المقرض لا عبرة بطعنه بذلك شرعاً وكذا  
 لا عبرة بطعنه بان احداً للشهود اخوا المقرض وتقبل شهادته لاخيه حيث كان معزولاً  
 من اخيه وكل منهما في معاش وحده وليس بينهما شركة في شيء من المال اصلاً (اجاب)  
 اذا اقام المقرض المذكور بينة عادلة على دعواه القرض ولم يقم بتلك البينة مانع من  
 قبول شهادتها كتعصب او كون الشهود تحت ولاية المشهود له تقبل تلك الشهادة ولا  
 يضر في ذلك مجرد كون الشهود من بلد المشهود له ولا كون احدهم اخاله حيث لا مانع  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من زوجته قدر ما معلوم من الذهب والفضة في  
 حال صحته وسلامته وذلك بخضرة بينة شرعية وكتب لها سنداً شرعياً بذلك ثم بعد  
 ذلك بعدة سافر الزوج المذكور الى جهة ومات بها وترك ما يورث عنه شرعاً فهل والحال  
 هذه اذا اثبتت الزوجة المذكرة دينها المذكور في وجهه خصم شرعي وحلفت اليمين  
 الشرعي يقضى لها به (اجاب) نعم يقضى لها بالقرض المذكور بعد ثبوته بطريق  
 شرعي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من رجل بر الى اجل معلوم  
 وكتب عليه سنداً فلما حال الاجل رده اليه وطلب منه السند فقال له قد ضاع وبعد  
 مضي ست عشرة سنة توفي المقرض وبعد وفاته بسنتين وجد الورثة السند في جرة  
 الاوراق المطروحة فطالبوه بما فيه فادعى رد مثله الى المقرض فكذبوه فهل اذا  
 كان مع المقرض بينة تشهد بردهما اقترضه مقرضه يعمل بها ولا عبرة بالسند الموجود  
 (اجاب) اذا اثبت المقرض المذكور رد مثله القرض لربه حال حياته بالوجه  
 الشرعي لا يكون لورثة المقرض مطالبته بذلك والا فلهم المطالبة به والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض  
 الشرعي اجله عليه الى حين رجوعه من سفره من مكان معلوم ثم اراد رب الدين اخذه  
 منه حال قبل سفره اليه فهل يجب لذلك ولا يلزم هذا الاجل على فرض كونه اجلاً معلوماً  
 ويؤثر المدين بدفعه اليه (اجاب) لا يصح تاجيل دين القرض والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل استدان من آخر مبلغاً معلوماً من الدراهم على سبيل القرض الشرعي ثم طالبه  
 به فامتنع المستقرض من دفعه له متعللاً بانها كانا تراضيا على تاجيله فهل والحال هذه  
 يلزمه دفع القرض حال حيث كان الاجل في القرض باطلاً سيما وذلك المبلغ ثابت  
 على الرجل المذكور بالوجه الشرعي (اجاب) نعم لا يصح تاجيل دين القرض والله  
 تعالى اعلم (سئل) في اخوين مات كل منهما عن ورثة بلاخ وترك كل منهما ما يورث عنه  
 شرعاً وعليهما دين لآخرهما الثالث قرضان جوبتسكات بيده نابتة المضمون فطالب رب

الدين دينه من ورتقيهما فانكروه وجدوه والحال ان احدهما مات منذ خمس سنين  
والثاني مات منذ ثلاث سنين ولم يحض على الدين ما يمنع من سماع دعواه فهل اذا ثبت  
الدين المدعي به على الاخوين المذكورين يكون لربه الرجوع به على تركه كل منهما بعد  
ثبوته شرعا ولا عبرة بانكار ورتقيهما (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور في وجه وورثة  
المدينين واستوفى الاثبات شرائط اليمين بالوجه الشرعي يقضي للدائن بذلك ويستوفى  
الدين المذكور من تركه المدينين ولا يعتبر انكار الورثة والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة اقترضت من امرأة اخرى قدرا من الدراهم ثم بعد مدة ماتت  
المقرضة عن وارث طلب من المقرضة دراهم القرض فاعترفت له به وانه في ذمتها ووعده  
بدفعه اليه بعد مدة ايام ثم بعد مضي المدة طلبه الوارث منها فادعت انه كان امانة عندها  
ودفعته لمورثته قبل موته فهل اذا ثبت اعترافها اليه وانه دين في ذمتها تؤخذ باقرارها  
وتؤمر بدفعه ولا عبرة بدعواه الثانية (اجاب) نعم تؤخذ باقرارها المذكور حيث كان  
عن طوع ولا مانع اذ هو حجة على المقرض على الله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر  
دراهم معلومة وكتب المقرض على المقرض بالبلغ المذكور سند اشريه باقسطة عليه فيه  
لاجل ثم بعد مدة اراد رب الدين اخذ دين القرض منه حالا فهل يجاب لذلك ولا يكون  
التاجيل في دين القرض لازما ولو كتب بذلك سندا (اجاب) نعم لا يصح تاجيل دين  
القرض والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على آخر دين قرض ومكتوب عليه به سند  
شرعي انه سلف الله قرضه حسنة دفع بعضه ويريد ان يدفع باقية مقسطا ومثجلا عن كل  
شهر قدرا معلوما ولو رب الدين لا يرضى بذلك فهل اذا كان موسرا به وقادرا على دفعه حالا  
يؤمر بدفعه لربه ولا يلزم التاجيل في دراهم القرض (اجاب) نعم حيث لا مانع والله تعالى  
اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من اخيه ادراهم من صنف الجنيه الا فرنكي قدر معلوما  
ومن الجهدية الذهب قدر معلوما ومن الريال السيني كوة دراهم معلوما ايضا ومن القروش  
البيض قدر معلوما من مدة نحو عشر سنين مضت واراد رب الدين اخذ دينه في وقتنا هذا  
والحال ان الصنف الذي دفعه لها معين فهل ياخذ به بحسب هذا الوقت أو بحسب الوقت  
الذي اقترضته منه فيه (اجاب) يجب على المرأة المذكورة دفع مثل ما اقترضته من اخيها  
من الاصناف المذكورة ولا تعتبر زيادة القيمة ولا نقصها والحال هذه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له عند آخر مبلغ معلوم من الدراهم قرض وسلف اجل المقرض دفعها  
لربها على ثلاثة مواسم ورجلها يد اخذها حالا فهل يجاب لذلك ولا يكون الاجل في  
دراهم القرض لازما (اجاب) لا يصح تاجيل دين القرض والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له جانب اطيان زراعة توافق مع رجلين آخرين على ان يزرع تلك الارض قطنا  
سنة كذا وعليه جميع الثمن من بذور وحش وكل عمل ويكون له ثلاثة ارباع وللرجلين ربعه  
في نظير اقراضه ما ياله ما تقي جنيته بينة وفهـل والحال هذه اذا زرع رب الارض

شعبان

٦

١٢

ذى القعدة

١٠

١٥

جمادى الاولى

٢٦

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٤

١٢٧٥

١٢٧٥

١٢٧٦



وأخرجت شيئا من القطن المذكور يكون له ولا يستحق الإعلان في ذلك الحان ولا يبيع  
 لعدم إيجاب شيء نظير القرض المذكور وبأول ما يصح الشرط المذكور وليس لهما غلبة  
 سوى المبلغ الذي اقترضه إياه (أجاب) نعم لا يستحق الإعلان المقرضان على رب  
 الأرض المستقرض شيئا سوى مثل قرضهما شرعا والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى  
 أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قرضا معلوما من الدراهم ثم بعد مدة طلب رب  
 الدين دينه فادعى المستدين الأعسار عن أداء الدين فقسطه على نفسه وكتب لرب الدين  
 سندا بذلك ثم مات ولم يدفع من التقسيط شيئا وترك زوجته وأولاده القصر ولم يوجد له  
 تركه الا المنزل المعد لسكنه وعياله فهل اذا اثبت رب الدين دينه بتجبر الزوجة ومن نصب  
 وصيا على القصر على بيع هذا المنزل أو بعضه بقدر الدين حيث لم يكن هناك تركه  
 غيره ويستوفى رب الدين دينه من ثمن المنزل المذكور ما لم يؤدوا الدين من مالهم ولا عبرة  
 بالتقسيط المذكور بالسند (أجاب) التاجيل في القرض باطل فلا عبرة به فيكون  
 دين القرض المذكور حلالا ولو اجل ولو فرض صحة الاجل فان الدين يحل بموت من عليه  
 الدين الموقوف والدين بعد ثبوته شرعا مقدم على الميراث فيجب على البالغ من الورثة  
 ووصي القصر بيع ما ترك من العقار لو فاء الدين بقدره ان لم يوجد ذلك غير يوفى منه  
 دينه ما لم يؤدوا الدين من مالهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر دراهم  
 معلومة واجل الدراهم المذكورة لاجل معلوم فهل للقرض ان يأخذ دراهمه حالة ولا عبرة  
 بالتاجيل ويحبس المقرض على الدفع (أجاب) لا يصح تاجيل دين القرض شرعا وللقرض  
 المطالبة به قبل حلول الاجل حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له عند  
 رجل مبلغ معلوم من الدراهم قرضا اجلها المقرض على نفسه كل شهر يدفع جانبها  
 والاثنى طلب المقرض اخذ دراهمه من المقرض حالا فهل يكون له ذلك ولا يكون  
 التاجيل في دين القرض لازما لاسيما والمقرض موثر بدفعها كذلك (أجاب) نعم لرب  
 الدين اخذها حالا من المدين حيث كان قرضا ولم يكن هناك مانع والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم واستلمه منه على سبيل القرض الشرعي  
 ثم طالبه به فامتنع من دفعه بلا وجه شرعي زاعما انهما كانا تراضيا على دفعه بعد مدة  
 معلومة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة بوعده ولا يكون الاجل لازما والحال هذه  
 (أجاب) تاجيل القرض على فرض وقوعه باطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 اقترض من آخر مائة معلوما من صنف الذهب واستلمه منه من ماله واستهلكه  
 المستقرض في شؤون نفسه وكتب له سندا بالقدر المذكور واجله لاجل معلوم ولما مضى  
 نحو نصف الاجل طرأ للقرض ان يسافر الى اداء فريضة الحج الشريفة ويزار يارة سيد  
 الاولين والاخرين صلى الله عليه وسلم هل يكون له مطالبة المقرض بدين القرض قبل  
 حلول الاجل وليس للمستقرض الامتناع عن ادائه لربه متعللا ببقاء مدة الاجل المذكور

١٧ ١٢٨٢

ربيع الثاني  
١٥

١٢٨٤

ربيع الثاني  
١٤

١٢٨٥

مادى الاولى  
١٢

١٢٨٥

محرم  
٢٧

١٢٨٦



١٢٨٧

٢

ليكون التاجيل في القرض لا يصح حيث كان المستقرض موسرا قادرا على دفع الدين  
المذكور في الحال (أجاب) نعم لرب دين القرض المذكور وذلك والحال هذه حيث لا مانع  
إذا تاجيله غير صحيح والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له اولاد قصر وبلغ ذهب حال  
صحته ونفاذ تصرفاته لكل واحد من الاولاد القصر شيئا معلوما من النقود وغـيرها وفرد  
ما وهبه لكل واحد منهم في مجلس المبة وحازه لهم ثم أقام وصيا على اولاده المذكورين  
وسلم ما وهبه لكل واحد منهم لا وصى المذكور على سبيل الامانة يحفظه لهم ثم بعد مدة  
مرض الواهب المذكور فأحتاج ولدان من اولاده البالغ مبلغا من النقود لأمري يخصهما  
وطلباهما من والدهما المذكور ولم يكن عنده اذ ذاك مال فطلبه امنه ان يقرضهما ذلك  
من مال القصر الموهوب لهم فرفض بذلك واقرضهما ذلك واذن الوصى المذكور بدفع  
ذلك اليهما مما تحت يده للقصر فدفعه لهما على سبيل القرض وقبضاه وذلك بحضور بيعة  
شرعية فاستلم الولدان البائعان المال المذكور في شؤونهما في حياة والدهما ثم مات  
الاب واستقرت الوصاية لاوصى المذكور فهل يكون له مطالبة المستقرضين المذكورين  
ببديل القرض المذكور وقبضه منهم المحفظ تحت يده وصرفه في شؤون القصر التي  
تحصم حيث كان ذلك ثابتا شرعا (أجاب) نعم لاوصى مطالبة المستقرضين المذكورين  
ببديل القرض وقبضه منهم ليتصرف فيه للقصر بما فيه المصلحة والحال ما ذكر حيث  
لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت مبلغا معلوما من النقود من رجل آخر  
من ماله وقبضته واستلمته في مصالحها وكتبت به سندا شرعيا ثم اجتمعت  
المستقرضة مع المقرض بجهة اخرى ولم يكن سند القرض حاضرا فطلب المقرض  
المذكور دينه منها فدفعت له معظمه وبقى منه شيء قليل ونظر العدم حضور سند القرض  
الاصلي كتب المقرض الاول للمستقرضة حسب رغبتهما سند ايماء قبضته منها في نظير معظم  
دينه الا انه صرح فيه بان ذلك المبلغ قرض من قبلها خوفا من حصول شيء يقتضي الزامها  
بالنظر لقيمة السند الذي اليمافوقه بتلك المقاصة بقدر ما دفع ثانيا من المستقرضة  
للقرض الاول وبقى للقرض الاول بذمة المرأة المذكورة باقي دين قرضه فهل اذا لمسكت  
المرأة المذكورة بعد ذلك ما في السند الذي اخذته لرجل آخر وأحاله بقبضه عن هو عليه  
في نظير دين آخر اليمال للرجل الآخر لا يصح ذلك لوقوع المقاصة المذكورة وبرائة ذمة من  
قبض منها المبلغ الاخير المساوي لتقديره مما كان عليها للقرض الاول ويكون له المطالبة  
ببما بقي دينه المذكور حيث تحقق ما ذكر شرعا (أجاب) بدفع المستقرضة مثل معظم  
ما عليها من دين القرض لربها جنسا وصيغة تقع المقاصة بقدر ذلك وكتابة سند بالدفع  
آخر المقرض بانه قرض لاوجه المذكور باسؤال لا يغير هذا الحكم اذ الديون تغضى  
بامتثالها لا باعيانها فوجب لكل منهما حينئذ على صاحبه من مل ما أخذه منه ولا يملك  
أحدهما مطالبة الآخر بما له عليه لعدم الفائدة حينئذ وان كانت ذمة كل مشغولة بما

رجب

١٢٨٧

٢١

ذى الحجة

١٢٩٦

٤

لا أثر فلا يصح طلبه إلا من أجل ما ذكره من أن الميت ما وجد من قبله من  
عليه وتسلط على قبضه منه لو فوج راحة الاستيفاء بعد ما ذكره من أن الميت ما وجد من قبله من  
مما التمس بمثل ما زاد عن مبلغ قرصه على ما قبض منها والله تعالى أعلم

### • (كتاب المداينات) •

(سئل) في زوجة وضعت ونجحت عقب الوضع من بيت زوجها ثم طلبت من زوجها  
مؤن النفاس فهل لا تجب لذلك ولا يلزمه ماذكروا لو ادعت أنها خرجت بأذنه سعيًا  
وطالبها مؤن النفاس بعد أن دفعها أبوها وهي في منزله ولم يأمره الزوج بذلك (أجاب)  
لا مطالبة على الزوج المذكور بما دفعه والد زوجته في مؤن نفاسها والحال ماذكروا الله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر باقٍ حساب بينهما وبينه تمسك به فمات  
المدين عن وارث فطالبه رب الدين به فاهترف له به ودفع له البعض منه وتوقف في دفع  
الباقى مع العلم بأن التمسك قديم والحال أن مدته لم تبلغ خمس عشرة سنة فهل إذا كان  
الوارث معترفًا بالدين ومقرًا به لا عبرة بتعلاه ويكون لرب الدين أخذه من التركة (أجاب)  
لرب الدين المطالبة بدينه في تركته المدين حيث كان ثابتًا بالوجه الشرعي ولا عبرة بتعلاه  
الوارث على الوجه المذكور والله تعالى أعلم (سئل) في شخص له دين على آخر تمسك  
على شهود معلومة فمات رب الدين وأراد ورثته أخذه من المدين حال قبل يبق الدين على  
تأجيله وتقسيطه ولا يحمل بموت رب الدين (أجاب) بموت رب الدين لا يبطل الاجل  
وأيضًا للوارث المطالبة بالبعد حلول الاجل حيث كان التأجيل صحيحًا والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الدراهم مكتوب عليه بموجب تمسك مكتوب فيه  
أنه وقع الرضا والتوافق بينهما على أنه يدفع من تاريخه أعلاه كل جمعة فمضى من تاريخه  
سبعة وثلاثين قرشًا وعشرين فضة فهل لا يكون هذا تأجيلًا صحيحًا ولرب الدين طلبه حالًا  
سما لم يذكر آخر المدة التي يتم بها إيفاء الدين (أجاب) مجرد التوافق على هذا الوجه  
لا يكون تأجيلًا قال في شرح التنوير له ألف من ثمن مبيع فقال أعط كل شهر مائة فلس  
بتأجيل اه وفي رد المحتار عليه لأن مجرد الأمر بذلك لا يستلزم التأجيل كامل اه والله  
تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها على زوجها دين ثابت بالوجه الشرعي فأمره منه على  
أن يخدمها ما دامت بمصر فامتنع من خدمتها فطالبته بجهتها فدفع لها بعضه وامتنع من  
دفع الباقي فهل لها المطالبة بما سبق لأن الخدمة لم تتم (أجاب) نعم للمرأة المذكورة  
مطالبة زوجها بما سبق لها من الدين والحال هذه وقد صرحوا بأن الإبراء عن الدين مما  
لا يصح تعليقه على الشرط وكذلك لا يصح تقييده بشرط غير متعارف لما فيه من معنى  
القليل كما يستفاد من رد المحتار فيما يبطل بالشرط الفاسد الخ في آخر البيوع والله  
تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة في معيشة واحدة وشركة واحدة في البيع والشراء

١٢٦٥

٤

صفر

١٢

١٢٦٥

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

٢٢

ربيع الاول

١٢٦٥

٣

وخلافه أفنوا رجلا بشر البضائع لم يمت من جهة معلومة وجعلوا له بعض الربح فيها  
فاشتري من تلك الجهة جانباً من البضائع لأجل معلوم وضمنه أحد الثلاثة بأذن الباقي ثم  
مات الاثنان وبقي الضامن فهل اذا بقي بعض من البضائع المذكورة يؤخذ من الضامن  
ومن ثمة أخويه واذا لم يكن لهم الايت يباع في مسداده حيث كانوا شركاء (أجاب)  
يباع عقاراً لأخوين المذكورين فيما ثبت عليهم من الدين اذا كان الامر ما هو مسطور  
وكذا عقار الاخ الحي فيمسا عليه في الم يكن مشغولاً بحاجته الاصلية الضرورية والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل متهود على آخر يشتري منه ثياباً كل واحد دفع له الثمن فاشتري منه  
بعد ذلك مائة داراً معلوماً من المتبناك بئس معلوم في ذمته الى أجل معلوم فوشى ناس للبائع  
وقالوا له بما أنه يفسد بالثمن وأغروه على دفعه لذي شوكه ليقره على تسليم الثمن قبل  
مضي الاجل أو يسلم المبيع فرفعه لذي شوكه وأخذ منه مفتاح الحاصل الذي فيه  
التبناك وصله للبائع فهرأ على المشتري من غير توافق على فسخ المبيع وابطاله ومات  
البائع عن وارث يريد التصرف في المبيع لغيره ويمنع المشتري منه فهل يكون باقياً على  
الثمن المشتري ولا يجبر على دفع شيء من الثمن الا بعد مضي الاجل (أجاب) ليس لو ارث  
التصرف في المبيع والحال هذه ولا يطالب المشتري بثمنه قبل حلول الاجل المعين  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وترك ما يورث عنه شرعاً  
وعليه دين ثابت فهل يقدم الدين على الميراث وما بقي بعد وفاء الدين يقسم على الورثة  
بالقرينة الشرعية بعد اثبات نسب بنته (أجاب) يقدم الدين الثابت شرعاً على الميراث  
وما بقي بعد وفائه يقسم بين جميع الورثة الحق اذ لهم بالقرينة الشرعية والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل صاغ لابنته حلياً ثم توجه عليه خراج لجهة الديوان فباعته  
البنت الحلي من غير اذنه وهي رشيدة ودفعت ثمنه عن أبيها لجهة الديوان ثم مات أبوها  
عنها وعن ابنين فارادت ان تأخذ من تركته ما يقابل هذا الحلي زيادة عما استحقته من  
التركة بطريق الارث فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك (أجاب) نعم لا يمكن البنت  
المذكورة من أخذ ما يقابل ذلك من تركته أبيها حيث باعته ودفعت ثمنه عنه بغير اذنه  
وأمره والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين اتفقا مع بعضهما على ان كل واحد يدفع جانباً من  
الدراهم ويصنعان سفينة ثم بعد تمامها امتنع أحدهما من الشر كة وكتب على شريكه  
مادفعه من الدراهم نظير حصته منها وحسب عليه كل مائة قرش ثلاثة قرش وشربحاً  
فهل لا يكون له مطالبته بما كتبه زيادة عن حقه بل يكون له مطالبته برأس المال فقط  
دون الزائد (أجاب) اذا باع أحد الشر يكتفي نصيبه في السفينة بقدر معلوم من الدراهم  
صحح وليس للبائع مطالبة المشتري برأيه عن الثمن وهذا اذا حصل البيع بمقدار ما صرفه  
البائع في حصته ثم ألزم المشتري نظير بقائه الثمن عليه وتأجيله بما جده عليه بجماعه  
لو كان البيع بجمع ما صرفه البائع ومازاده رجحاً او توافقاً على ان ما جده له رجحاً زيادة

٣

١٢٦٥

ربيع الثاني

٦

١٢٦٥

٨

١٢٦٥

١٨

١٢٦٥

١٩

١٢٦٥

في الثمن فان يصح ويكره المسمى ما لكل حيث لا مانع وانما تعالى على العمل (سئل) فاجاب  
 خطيب بنت ابن عيسى من والدها وجعل لها صداق ما هو مائة في والدها ومائة في ابنتها  
 عنه الزوج مع والدها فصل بينهما الزواج فصرح الزوج وعقد العقد على ما رقبته ابو  
 الزوجة ودفع الزيادة من مائة من مائة من غير اذن لا يجاب لذلك (اجاب) لا رجوع للمع  
 او والده بما دفعه من ماله من غير اذن لا يجاب لذلك (سئل) في رجل توفي الى  
 من المهر عن ابن اخيه المذكور بدون اذنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي الى  
 رحمة الله تعالى عن زوجته وأولاد قصر ولم يترك شيئا خلافاً جانب عقار وعلى المتوفى دين  
 ثابت بالوجه الشرعي فهل يباع العقار في دينه الثابت شرعاً (اجاب) نعم يباع عقار  
 المتوفى المذكور لو فاء الدين الثابت عليه شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة طلقها  
 زوجها ولها عنده دين مؤخر صداقها وجعل لها متعة وثيقة ودفع لها المتعة والثيقة وبقى  
 عليه مؤخر الصداق ثم ماتت المرأة بعد انقضائه العدة فهل للورثة اخذ ما عليه من الدين  
 ويحجر على الدفع (اجاب) لو ارثت الزوجة مطالبة الزوج المذكور بما في ذمته من مؤخر  
 الصداق بعد تحققه عليه بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له على جماعة  
 دين معلوم فمات ذلك الرجل فسكت ورثته على هؤلاء الجماعة وثيقة شرعية بالدين  
 المذكور ثم ادعى هؤلاء الجماعة ان ذلك الرجل المتوفى كان قد أبرأهم من ذلك الدين في  
 مرض موته فهل والحال هذه لا يصدقون في ذلك بيمينهم ويلزمهم دفع الدين لو رثت ذلك  
 الرجل (اجاب) على المدينين دفع الدين لو رثت الدائن ولا يصدق في دعواه الابراء عنه  
 بدون برهان شرعي على فرض صحة الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين  
 عند آخر اتفق معه المدين على ان يدفع له بعضه بعد ثمانية ايام ويساعده في البعض الآخر  
 ووقف رب الدين المساحبة حتى يقبض منه البعض عند الاجل فهل اذا لم يدفع المدين  
 البعض من الدين الذي اتفق معه عليه عند الاجل ولم يساعده في البعض الآخر لا عبرة  
 بهذا الاتفاق ويكون لرب الدين مطالبة بجميع دينه قهراً عنه (اجاب) يحجر المدين على  
 دفع جميع الدين لربه حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
 خرجت من بيت زوجها بغير اذنه ثم عن لها الدخول في الحمام فوقع فيه فتلف منها  
 عضو فصرف عليها زوج بنتها اجرة للعقيم وعن المعالجة مبلغاً فهل والحال هذه لا يلزم الزوج  
 دفع ماصرفه زوج بنتها عليها حيث لم ياذن لها في المخروج ولم ياذن في الصرف (اجاب)  
 نعم لا يلزم الزوج بدفع ما أنفقته زوج البنت حيث كان الحال ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل مات عن وارث وعليه دين لرجل آخر ثابت بالبينة الشرعية وترك تركته تفي  
 بالدين وزيادة فاشترى رب الدين من الوارث بعض أمتعة من التركة بثمن معلوم من الدراهم  
 فهل اذا ثبت الدين بالبينة الشرعية يكون لرب الدين بحاسبة الوارث بثمن ما اشتراه من  
 التركة من أصل دينه جبراً على الوارث (اجاب) ليس للوارث مطالبة المشتري بثمن

١٢٦٥

٤

جاءى الثانية

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

١٤

رجب

١٢٦٥

٨

شوال

٢٢٦٥

١٤

ذى القعدة

١٢٦٥

١٣

سنة ذى القعدة

ما اشتراه مما لا دينه اذا ثبت دينه بطريق الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على عمه ثابت بالبينّة الشرعية ثم مات العم عن وارث وترك تركته تفي بالدين وزيادة ومضى على ذلك ثمان سنين فاردب الدين مطالبة الوارث بالدين فهل اذا ثبت ذلك بالبينّة الشرعية يحجر الوارث على دفع الدين لربه حيث ترك تركته تفي بالدين وزيادة ولا يسقط حقه بمضى هذه المدة (أجاب) لرب الدين اخذ دينه من تركته المدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي ولا يسقط الحق بتقادم الزمان والله تعالى أعلم (سئل) من بيت المال مما حصله ان شخصا توفي يسمى بايزيد كاشف فيبعت تركته فاشترى منها شخص اشيا بمبلغ ١٢٢٥ قرشا ومات المشتري بعد ذلك فبعت تركته ايضا وهي لا تفي بجميع ما عليه من الديون فهل يكون هذا المبلغ كبقية الديون في قسمة التركة او يؤخذ من رأس التركة بنسبته (أجاب) ان المبلغ المذكور كباقي الديون النابتة على تركته المشتري فاذا لم تفي التركة بالجميع يقسم قسمة غرما فيأخذ كل مطلوب اتركة بايزيد كاشف من القسمة فهو لها فقط والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غائب وعليه دين لرجل اجني ولادين ابن وبنت يملكان نخيلا بطريق الميراث عن امهما المطلقة من أبيهما قبل موتهما عدة من السنين فاردب الدين ان ياخذ النخيل في ظهير الدين الذي على أبيهما الغائب فهل لا يجب لذلك وليس لرب الدين مطالبة اولاد المدين بشئ من الدين ويمنع من معارضتهم في ذلك لاسيما ولم يكن لابيهم المدين مال تحت أيديهم (أجاب) لا مطالبة على اولاد المدين بما على الاب من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن قاصر ولم يترك لهما شيئا فادعى رجل بان له دين على الميت ويطالب به وورثته فهل على فرض ثبوت الدين اذا لم يخلف تركته وورثته فقرا لا يلزمهم دفع شئ منه (أجاب) لا مطالبة على الوارث بما على مورثه من الدين بدون كفالة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان ديننا واستهلكه في مصالح نفسه الخاصة به وله اخ طالب ان يساعده ويدفع عنه جانباً منه فامتنع من ذلك فهل لا يلزمه وفاء دين اخيه ولا بعضه حيث لم يكفله ولا بعضه ولم يكن في عائلته بل كان كل واحد منهما في معيشة على حدة وكل واحد له كسب خاص به (أجاب) ليس للدائن مطالبة اخي المدين المذكور بدينه ان كان الامر ما هو مرسوم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك تركته واولاد اقصر او بالغين فوضع يده احد البالغين على التركة مدة من السنين وصار يتصرف في التركة ونماؤها ويجدد اشياءه من التركة ونماؤها والقصر تحت يده فتوفي واضع اليد عن وورثته فطالب اخوته قسمة التركة مع اولاد واضع اليد فادعى وورثته واضع اليد ان على ابيهم دينونا بسندات يريدون اداءها من تركته الاول من قبل جميع وورثته فلم يسلموا عليهم ذلك وأرادوا قسمة التركة حيث لم يستوفوا حصتهم من تركته والداهم فهل يجب ان يكون لذلك حيث لا دين على الميت الاول

٢٣

١٢٦٥

ذى الحجة

٧

١٢٦٥

٢٣

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

محرم

١٢

١٢٦٦



ولا يخصهم من الديون شيء (اجاب) جميع ما تركه المتوفى أولا يقسم بين ورثته وليس  
 لهم ما المتوفى ثانيا مطالبة ورثة الاول بما استدانه الثاني حال حياته والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل عليه ديون لا تأس دفع لواحد من ارباب الدين بعض دينه فهل اذا  
 بلغ ذلك ارباب الدين وطلبوا ان ياخذوا من الاخر ما دفعه له المدين ويقسموه بينهم  
 قسمة غرماء لا يجابون لذلك حيث لم يحصل عليه حرم من الحاكم الشرعي ويفوز بالقدر  
 الذي اخذه من المدين لاسيما وما ذكر صدر منه وهو في حال صحته وسلامته ولم يكن وقت  
 ايفائه الدين مريضا (اجاب) نعم لا يجابون للشاركة وليس لهم معارضة الدائن المذكور  
 حيث كان الحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر فاراد  
 شيخ البلد ان يرسل المدين الى الاشغال الاميرية ففعل له ان عليه دين فقال اذا كان عليه  
 شيء ادفعه فهل اذا هرب المدين لا يكون شيخ البلد مطالبا بدينه (اجاب) اذا لم يثبت  
 وب الدين على شيخ البلد المذكور انه كفيل به شرعا لا يكون له مطالبة به وفي رد الهناد  
 من المكفالة عن جامع الفصولين قال وفيه الذي على فلان انا ادفعه اليك انا اسلمه انا  
 اقبضه لا يكون كفيل ما لم يتكلم بلفظة تدل على الالتزام ثم قال لو اتى بهذه اللفاظ منجزا  
 لا يصير كفيل او لو معلقا كقوله لم يؤد فانا اؤدى فانا دفع يصير كفيل انتهى وقد صرحوا  
 ايضا بعدم صحة المكفالة مع جهالة المكفول له كما هنا والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
 شركاء اشترى احدىهم بقرة من رجل بثمن معلوم للاحتياج اليها في اشغال الشراكة ومات  
 المباشرة لشراء البقرة قبل دفع الثمن عن وارث ثم ان باع البقرة طلب الثمن من باقي  
 الشركاء فدفعوه له بعد ان صدقوا له عليه فبعد ذلك اراد الشركاء المصدقون له على  
 الثمن المذكور الرجوع عليه واخذوا منه متعللين بان الميت عليه ديون وان وارث الميت  
 يطلب منه الثمن ليكون المباشرة للشراء هو مورثه وانه هو المطالب به فهل لا يكون لهم  
 ذلك والحال هذه (اجاب) حيث دفع باقي الشركاء الثمن الذي هو دين عليهم وعلى  
 شركائهم المباشرة لعقد الشراء لا يكون لهم استرداد من البائع والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له دين على آخر فبجته هنده على دينه فباعه رجل آخر وقال له ان لي على المدين  
 المذكور دين فلا تطلقه حتى استوفي منه ديني ثم فر الرجل المدين هاريا من السجن فحضر  
 رب الدين الاخر المذكور يطالب الدائن الاول المذكور بمبلغ دينه او بالرجل الذي  
 كان سجوناه عنده المذكور فهل يلزم الدائن الاول المذكور دفع مبلغ الدين المرقوم  
 للدائن الثاني المذكور او احوضوا الى رجل المذكور له (اجاب) لا يلزم الدائن الاول  
 احضار المدين المذكور ولا دفع ما عليه من الدين حيث لم يتحقق عليه كفالة شرعية  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نحو الاربعة عشر فدانا طينام معلومة بالحدود  
 والجهة ابدها بنحو اربعة فدان لرجل آخر مرضا كل منهما على وجه الملكية ليحل  
 فيما صار له وشرط صاحب الاربعة عشر فدانا على نفسه ان يدفع بدلا عن الرجل



الاخر خارج تلك الاطيان اعني الاربعة عشر قد انما تبرعاً منه ثم بعد مضي مدة مات الرجل  
 الشارط على نفسه الشرط المذكور عن ورثة شرعية فهل لا يلزم ورثته الوفاء بهذا  
 الشرط (اجاب) لا يلزم الوارث بدفع شيء من ماله تبرعاً عن الغير وان التزم المورث ذلك  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخرواخذ عليه ضامناً به فغضب المدين  
 وطلب صاحب الدين الضامن به فطلب الضامن ابن المدين وأراد ان يلزمه بدين أبيه  
 فوجدته فقهره فأدعى على آخراضامناً لابن في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الابن من  
 دين أبيه شيء حيث لم يكن ضامناً لأبيه ولا متمكناً له وإذا كان كذلك لا يلزم ضامن  
 الابن شيء ولا يكون دين الابن عليه بل يطلب دين الابن من الضامن الاجنبي  
 (اجاب) لرب الدين مطالبة كل من المدين والمدين بكفيل بدينه ولا مطالبة على ابن المدين  
 بما على أبيه من الدين حيث لم تثبت كفالته به والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل له ارض زراعية وعليه دين بجهة الديوان فزهرن الارض عنه آخرواخره بدفع  
 ما عليه من الدين ودفعه عنه بأذنه فهل اذا أخذت منه الارض بجهة الديوان يكون  
 للرتن الرجوع بما أمره بدفعه حيث كان معترفاه وثبت الدفع بأذنه (اجاب) من قام  
 عن غيره بواجب بأمره ورجع بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق وقضاء الدين فإذا  
 ثبت اذن المدين بدفع الدين الشرعي يكون له الرجوع على المدين بما دفعه عنه  
 بالأذن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك شيئاً يباعه لرجل آخر بقدر معلوم بعهده  
 فهل وبعضه مؤجل الى وقت محدود فالمجمل صار دفعه الى البائع والمؤجل كتب في  
 سند مرقى وذكريه الاجل المحدود وذكريه أيضاً في ظرف المدة كل ما تحصل  
 يصير قيسه من أصل القدر المؤجل وغلق المؤجل الى الوقت المحدود  
 وحصلت الصيغة الشرعية في البيع والشراء بحضور ما دون القاضي فهل اذا أراد  
 البائع تحصيل المبلغ المؤجل قبل حلول الاجل وتعلل بأنه مسافر لا يجاب لذلك ويمنع  
 الى حلول الاجل واذا كان مسافراً يقيم وكيلاً عنه في تحصيل المبلغ المؤجل (اجاب)  
 لا مطالبة على المدين بما اجل من الثمن تأجيلاً لازماً قبل حلول الاجل ولا عبرة بتعلل  
 رب الدين بالسفر والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ثلاث بنات  
 بالغات كل منهن في معيشة زوجها وعن ابن قاصر وحده في معيشة أمه وعن ابن بالغ وترك  
 داراً فوضع البالغ يده على الدار ومات قبل القسمة ثم وضع هم البنات والابن القاصر يده  
 على الدار ومات قبل القسمة أيضاً ثم وضع ابن العم يده على الدار ثم بلغ القاصر وطلب كل  
 من البنات والابن اخذ ما يخصه من تركه أبيه فنعهم ابن العم متعلاً بالابن اخاهم مات  
 وعليه دين له ويريد اخذ ما يخصه في نظير الدين الذي له فهل اذا لم يتعلق بتركه الاب  
 دين ولم يكن الاخ وصياً ولا قيمياً يكون دينه متعلقاً بنصيبه ولا بكل من البنات والابن اخذ  
 ما يخصه بالغريضة الشرعية (اجاب) لكل من بنات المتوفى وابنه المذكور اخذ

جمادى الاولى

جمادى الثانية

رجب

شعبان

١٢٦٦

٢١

١٢٦٦

٢٣

شوال

١٢٦٦

٣

ذى القعدة

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٤

ما يخصه من تركه والده ولا يلزمهم إيفاء ما على أخيه من الدين لابن العم المذكور على فرض ثبوته بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وعليه دين ولم يخلف تركه فهل تكون دينه متعلقة بتركه فإذا لم يخلف تركه لا يلزم ورثته وفاء شيء منها وليس لرب الدين مطالبة بهم بها والمحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركه الميث فثبت لا تركه له لا يكون لرب الدين مطالبة الورثة بشيء منه والمحال هذه يدون كفالته صحيحة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أخ تاجر منفرد عنه في معيشة وحده من مدة ثلاثين سنة وز يادة غاب عن بلد فادعى أناس تجار بان لهم عليه ديناً ويريدون مطالبة الأخ بحضور أخيه أو بأداء دينه فهل إذا لم يكن الأخ ضامناً ولا كفيلًا لأخيه لا يجابون لذلك ويمنعون من معارضة يدون وجه شرعي (أجاب) نعم لا يجابون لذلك والمحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل متصرف على أخوته مدة ثم اقتسموا وادعى أنه تدان ديوناً وصرفها في مصالحهم وغرضه بذلك توزيع الديون - إلى الجميع ولا يئنه له على ما ادعاه فهل لا عبرة بدعواه والمحال هذه (أجاب) ليس لأرباب الديون مطالبة الأخوة بما استدانه الأخ المذكور على فرض تحقق الاستدانة وليس للأخ الزامهم بما يدعى بدون اثبات ما يقتضيه بوجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن أبيه وعن زوجته وبنتين ولم يترك تركه أصلاً فأرادت الزوجة أن تأخذ من الأب مؤخر صداقها فهل لا تجاب لذلك حيث لم يترك شيئاً ولا يلزم الأب دفع الدين الذي على الابن بدون وجه شرعي (أجاب) لا يلزم الأب بدفع دين ابنه بدون كفالة عنه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك جاموسة اشتراها منه شيخ ببلده بثمن معلوم قدره مائتان وعشرون ريالاً في ذمته بحضرة مينة شريفة ثم بعد ذلك اشترى منه نصف جاموسة أخرى بثمن معلوم في ذمته أيضاً بحضرة مينة ثم مات قبل دفعه الثمن عن ابن بالغ فأراد البائع مطالبة الابن بالثمن فأدعى بان والده دفع عنه مائتين وخمسين قرشاً في ورده من أصل ما عليه فهل إذا تحقق ذلك يكون للبائع الرجوع بباقي ثمن مبيعته في تركه المشتري حيث كان هناك مينة تشهد بذلك بعد حلفه اليمين الشرعية أن كان ما دفعه عنه بامرءه والأب لا يحسب من الثمن ولا يرجع وارثه بما دفعه المورث عن البائع بدون أمره (أجاب) للبائع الرجوع في تركه المشتري بما بقي له من ثمن المبيع أن كان ما دفعه عنه بامرءه لوقوع المقاصة بقدره والاطالب بكله ولا رجوع للوارث بما دفعه مورثه من الدين بدون أمر المدين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر فضمنه به رجل آخر فهرب المدين فطلب صاحب الدين الضامن بما على المدين على حكم الضمان فأراد الضامن أن يلزم الدين لولد المدين فوجده معسر فأدعى على رجل آخر أنه ضامن لولد في كل ما يكون عليه فهل لا يلزم الولد شيء عن والده حيث لم يكن ضامناً له ولا كفلاً به وإذا كان كذلك لا يلزم ضامن الولد شيء ويطلب الدين من ضامن المدين أو منه إن حضر (أجاب) لا يجبر الابن المذكور على دفع ما على والده

١٢٦٦

٢٤

الغائب من الدين - يثبت أنه كفيلا به فلا مطالبة له إلا بن المذكور ولا على كفيلا بنى معاً على والده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين وترك ما يورث عنه شرعاً واخذ والده جميع ما تركه الميت من الميراث فهل يلزم الأب دفع ما على ولده الميت ولا يرث إلا ما بقي بعد دفع الدين (أجاب) يتعلق الدين بتركة المتوفى فأرب الدين بعد الأثبات الشرعية أخذ دينه من التركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر جانباً أخشاب بثمن معلوم حال وصار الباقي يطالب المشتري بالثمن المحال فساطه سنة ثم كتب المشتري على نفسه وثيقة وشرط فيها وقت تيسر معاشه ليدفع الثمن فهل هذا التأجيل للثمن إلى هذا الأجل يكون من قبيل تأجيل الدين إلى أجل مجهول ويكون باطلاً ويطالب المشتري بدفع الثمن حالا (أجاب) تأجيل الثمن على الوجه المذكور غير لازم لتفاحش الجهة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بكر من وليها بصدق معلوم وصار يتدين دراهم من رجل ويصرفها فيما احتاجه الفرح وبعد عامه أراد الزوج أن يلزمه بنصف ما تداينه وصرفه في فزحه لكونه كان معهما في معيشة واحدة فهل لا يجاب لذلك حيث لم ياذن له الم في ما تداينه وهل إذا تداين الم وابن أخيه دراهم قبل الزواج وصرفها فيما احتاج إليه من كل وشرب يكون على كل منهما النصف فيه مع ثبوت ما تداينه معاً بالبينّة الشرعية (أجاب) نعم لا يجاب الرجل المذكور إلا لزامه بما تداينه على الوجه المعلوم ولرب الدين مطالبة كل منهما بما استداناه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل انتقل إلى رحمة الله تعالى عن ابن ابن وعليه ديون ولم يترك شيئاً فهل ليس لأب باب الديون مطالبة ابن الابن بالديون التي على جده حيث لم يترك له شيئاً (أجاب) تتعلق ديون الميت بعد ثبوته بتركة فإذ لم يكن له تركة لا يجبر الوارث على إيفائها من ماله والله تعالى أعلم (سئل) في ذكور قصر مات والدهم وترك نصف ساقية فوضع يده عليهم رجل شيخ بلذ وشوكة مدة طويلة قبل بلوغهم وبعد ولما زالت الشوكة منهم طلبوا منه نزع يده عن نصف الساقية المذكورة فأبى متعللاً بأنه دفع عنهم إلى الديوان ألف قرش وقال لا أرفع يدي حتى يدفعوا لي القدر المذكور فهل لا يمكن من ذلك حيث كان الدفع بغير أذنهم وترفع يده عن نصف الساقية وإذا قلتم برفع يده فهل تلزمه أجرة المثل وإذا أنكف عدها أو شيئا منها بالاداة فهل يلزمه قيمة ما تلفه (أجاب) إن كان شيخ البلاد المذكور معترفاً بأصل الملك في نصف الساقية لادعين يؤمر برفع يده عنها وما ادعى دفعه من الدين عنهم لا يرجع به عليهم إذا لم يثبت أن الدفع كان بأذنهم بعد البلوغ وأذن من له الولاية عليهم قبله وعليه ضمان ما تلفه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة ومات عنها وله ولد من غيرها فادعى الولد المذكور على زوجة أبيه بدراهم من غير عدها أخذها من التركة خفية بدون حق ير يد بذلك نزعها من أرض أبيه وقد طلب منها ومن والدهما الدواهم

١٢٦٦

٢٤

١٢٦٦

٣٠

فى الحجة

١٢٦٦

٢٧

حرم

١٢٦٧

١

فأذكر اسميه - وذلك أحضر الرلد والدها ليحبرها على قوت مدقها من الميراث في نظير  
 الدراهم المدعى بها قابت وخالفت والدها فاتفق هو ووالدها على كتب ورقة باربعة  
 كياس عليها صكها في مقابلة الدراهم المذكورة وذلك بغير اذنها ثم توفي والدها عن  
 زوجته فادعت زوجة أبيها بان والدها دفع هذا الاربعة الا كياس وتر يد بذلك منعها  
 من ميراث ابوها وتقيم على دفع الاربعة الا كياس بينة فهل لا تمنع من ميراث ابوها ولا  
 شيء من الدراهم المدعى بها عليها (اجاب) لا وجه لمنع المرأة المذكورة من ميراث ابوها  
 ولا تجبر على دفع بدل الصلح الذي دفعه والدها عنها بدون اذنها واجازتها والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له عقار يملكه انتقل منها الى بلدة أخرى وباع ذلك العقار لرجل من  
 اهل البلدة ووضع المشتري يده عليه واستمر الرجل البائع بالبلدة التي انتقل اليها مدة  
 نحو خمس عشرة سنة حتى مات فادعى شيخ بلده ان عليه ديناً للديوان دفعه عنه ويريد  
 نقض البيع واستيلاءه على العقار في مقابلة الدين فهل تصرفه هذا ماض ولا يجاب  
 المدعى لنقض البيع وهل اذا لم يثبت اذنه له في دفع الدين عنه يكون متبرعاً (اجاب)  
 ليس لشيخ البلد المذكور نقض البيع الصادر من المالك حال صحته ويمنع من معارضة  
 المشتري ولا رجوع له في تركه البائع بما دفعه عنه من الدين بدون الاذن على فرض  
 ثبوت الدين والدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابن وبنت وترك ما يورث  
 عنه شراً من دار وفخيل وعليه ديون ثابتة لا ربا بها فهل اذا استغرقت الديون التركة  
 وزادت وأراد ارباب الدين مطالبته بالورثة بالزائد لا يجابون لذلك بل يتعلق الدين بعين  
 التركة (اجاب) يتعلق الدين الثابت بتركه المدين ولا يجبر الوارث على ايفاء ما على  
 مورثه من الدين من مال نفسه والله تعالى (سئل) في رجل له ابنان في عائلته مات  
 أحدهما عن أبيه وزوجته ولم يترك تركه أصلاً فتزوج الابن الآخر زوجة أخيه الميت  
 فكث معهما مدة الى ان مات الرجل عن ابنه الآخر فارادت زوجة الابن الميت ان تلزم  
 زوجها الابن الآخر بصداقها الذي كان بذمة أخيه الميت فهل لا تجاب لذلك وليس  
 لها مطالبة بشيء من دين أخيه المذكور حيث لم يترك تركه أصلاً (اجاب) لا يجبر الاخ على  
 دفع مهر زوجة أخيه من مال نفسه بدون كفالة عنه به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 عليه دين ثمن بضاعة وبه كفيل وحدث دين آخر من ثمن بضاعة ايضاً فدفع جابنهما عليه  
 من اصل الدين وقال المدين الذي دفعته من اصل الدين القديم الذي كفاني به الكفيل  
 المذكور وروى الدين يقول انه من الحداث ولا يندس له واحد بذلك فهل يكون القول في  
 ذلك للمدين يمينه لانه اعرف بقصده (اجاب) القول قول الدافع يمينه لانه المالك  
 وهو ادري بجهة التملك كما في تنقيح الحامدية عن الاشباه وفيه قال يرى زاده القول  
 للمالك في جهة التملك اي بالقول قول الدافع باي جهة دفع فيسقط ذلك من ذمته كما في  
 الاحمدية الا فيما اذا كان عليه ائمن متاع والف كفالة فخاف بالف يؤديه عن كفالته  
 واني الطالب الاخذ الا عنهم فالطالب ذلك ويقع القبض عنهم او ان قبض ولم يقل شيئاً

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٢٤

ربيع الاول

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٢٠

ربيع الثاني

١٢٦٧

١٩

فلم يؤدى ان يجعل المقبول من عن ابيه ما شاء لان في التعيين فائدة فيعتبر تعيينه  
تحصيل الفائدة كذا في شرح الزبادات ولم يترخص ما فيه القول للمدينون قال في شرح  
الطحاوى الاختلاف متى وقع بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين او في صفته او  
في جنسه فالقول قول من عليه الدين مع عينه اه وفي البرازية قال له المستاجر  
دفعته عن الدين وقال الا تخع من الاجرة فالقول قول الدافع لانه اعلم بجهة الدفع اه  
وفيها من الثاني عشر من النكاح من نوع المهر ما نصه فرضت النفقة عليه وعليه  
مهر فاعطى ثم ادعى انه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجوه من الديون  
وادى شيئاً ثم ادعى انه من وجه كذا لانه المالك فكان ادرى بجهة التملك  
اه واجاب قارى المداينة انه اذا عين المدينون احد الديون ان كان في تعيينه فائدة بان  
كان احدهم ابرهن او يكفىل والاخر لا او احدهما قرض والاخر عن مبيع صح  
التعيين وان كان جنسا واحدا لا يصح التعيين انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة  
اخذت من آخر قدر معلوما من الدراهم ودفعت له رهنا على ذلك واجلت الدراهم الى  
اجل معلوم ثم ماتت المرأة وحل الدين فهل يكون لرب الدراهم طلبها من تركتها  
وعليه رد الرهن لو ارثها (اجاب) لرب الدين بعد حلوله بدوت الديونة المطالبة يدينه  
من تركتها وتسليم الرهن لو ارثها والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال مما مضمونه  
أن المرحوم محمد اغا خلفا خلف تركه وعليه ديون لاهل البلد وكان اختلس مالا من  
الديوان فهل يقدم الاختلاس الذي اخذه من الديوان او يقدم اهل الدين او يقسم  
عليها ما قسمه الغرماء (اجاب) فتعلق الديون بعد بدوتها شرعا بركة المتوفى ويقدم  
دين العصمة على دين المرض ان جهل سببه والافسيان فتوزع تركة المتوفى المذكور  
على جميع غرمائه حيث لم تفتركة معها وكانت كلها منساوية ولا يقدم دين  
الاختلاس على غيره والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة رهننا أشياء معلومة عند امرأة  
أخرى على مبلغ خمسمائة وأربعة وستين قرشا او اربعة وثلاثين قرشا فمضى المبلغ من الدراهم  
وبحاجل ذلك ثم بعد مدة دفعت الراهنه لها ٥٠ قرشا في نظير الربح وأرادت بعد ذلك  
اخذ الاشياء المرهونة ودفع المبلغ الاصل فادعت المرتهنة ان بعض الاشياء ضاع فهل  
لا يلزم الراهنه المبلغ المرقوم على قبول الربح بناء على ان ذلك بناو يكون الذي هلك  
من الاشياء المرهونة مضاعفا بالقيمة (اجاب) مادفع من الربح في نظير الدين بحسب  
من أصل الدين ولو انتقص الرهن عند المرتهنة قدرا او وصفا يسقط من الدين بقدره والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل زوج ابنته من مال نفسه فصار ينفق عليه وعلى زوجته  
من مال نفسه أيضا ثم توفى الولد عن أبيه وزوجته وبنته ولم يملك شيئا سوى ملبوسه فهل  
لا يلزم الاب مؤخر صدق زوجته اذا طأ ابنته به ويختص اداء ما عليه بهن ملبوسه فقط  
(اجاب) نعم لا يلزم الاب مؤخر صدق زوجته ابنته حيث لم يكن كفيلا به والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدر معلوما من الريالات أبي طاقة في زمن كان

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٤

١٢٦٧

شعبان  
٢٤

١٢٦٧

رمضان  
٢



الريال بتسعة قروش أو أقل رهنا على قطعة أرض زراعية ثم بعدمدة من السنين مات  
كل من الراهن والمترهن عن وارث فأراد وارث الراهن أخذ الأرض وان يدفع الوارث  
المترهن دراهم الرهن ويحاسبه على قيمة الريال أي طاقة بأقل من التسعة قروش زمن  
اقتراضه فهل لا يجاب لذلك ويجبر وارث الراهن على دفع بدل ما قبضه مورثه من  
الريالات أي طاقة بعينه أو لو زادت إلا أن عن زمن ما قبضه مورثه (أجاب)  
الواجب دفع مثل الدين فلوارث رب الدين المذكور أخذ مثل مال مورثه من الدين  
بعد ثبوته على المدين بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ  
في معيشة وحده وعن بنت وزوجة وترك ما يورثه منه شرعا وعليه ديون فهل والحال  
هذه يتعلق الدين بعين التركة وإذا أراد بأب الديون مطالبة الابن بها لا يجابون لذلك  
بدون كفالة شرعية ويكون للابن المذكور أخذ نصيبه من تركة والده بالفريضة  
الشرعية بعد وفاة الدين (أجاب) يتعلق الدين بتركه الميث ولا يجبر الوارث على دفعه  
من مال نفسه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها عليه دين من  
صداق وغيره قدره تسعمائة وخمسون ريالاً معاملة قترافا على نائب الشرع بالناحية  
وطالبته بالمبلغ المذكور فبهاها خمسة قراريط أرضا بمجارها مع قيراط في ساقية  
فاشترت ما ذكره من المبلغ المذكور وبعدها اشترت ما أسبق لها على المبيع باعته لرجل  
آخر بمبلغ قدره تسعمائة قروش وتريدان تعالاب مطالقتها بباقي الثمن الذي اشترت به منه  
ولم ترد فسخ البيع فهل والحال هذه لا تجب لذلك وتمنع من مطالبتها شرعا (أجاب) نعم  
لا تجب لذلك والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن أخذ في النظام  
فسذهب وراءه فمات في غربة ثم خلاص الابن من النظام ورجع إلى بلد أبيه فوجد  
امراة واضعة يدها على فخيل أبيه مدعية أن شيخ قريتها الذي مات كان أخذ منها ستة  
آلاف فضة وأمرها بوضع يدها على فخيل الثعالب المذكور الذي هو الأب الميث وتريد  
أخذ ذلك من ابنه المذكور فهل إذا لم يثبت لها على الميث دين بوجه شرعي لا يلزم الابن  
وفاءه وله محاسبة المرأة المذكورة على ما استغلته من الثمن بغير وجه شرعي (أجاب) تؤمر  
المرأة المذكورة بتسليم الفخيل لو ارث ما لا كما حيث اعترفت بالملك للورث ولا يجبر الوارث  
على دفع ما ادعت تسليمه لشيخ البلد على الوجه المذكور ولو ارث محاسبته على ما استهلكته  
من الثمن حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان أجيرا عند آخو كل شهر  
بخمسة واربعين قرشا فاجتمع لذلك الرجل مبالغ قدره مائتان وثمانمائة وسبعون قرشا  
فطلب الاجير المبلغ المذكور فدفعه المستاجر على الاجير أن ابنه اهلك له حمارة وامتنع  
من دفع المبلغ لذلك فهل على فرض ثبوت الجناية من ولد الاجير على حمارة المستاجر  
لا يكون الضمان على الأب ولا يقطع من بدل الاجارة وانما يكون الضمان في مال الولدان  
كان له مال ولا ينتظر إلى الميسرة ولا اجبر أخذ ما عند المستاجر تاما أو يؤمر بدفعه إليه



- (اجاب) لا جبر المطالبة باجره وليس للزوج ومنعه من ذلك بما تعلل به على الوجه المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غائب له ابن حضر للحج ومعه تجارة لنفسه فادعى رجل على الابن المذكور بان له على ابيه ديناً ويريد ان يأخذه منه متعللاً بان التجارة التي بيده لا يبيعه فأنكر ذلك الابن دعواه فهل لا يجاب لذلك ولا يكون له مطالبة الابن بدين ابيه ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) لا مطالبة على الابن بما على الاب من الدين بدون كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حصص في بيت قد ورثها الثلث باعها صاحب الثلثين بيعاً يتاوتع التراضي بينهما في مجلس البيع على ان المشتري يدفع للبائع الثمن بعد مضي مدة معلومة فهل اذا مضت المدة المذكورة ولم يدفع الثمن بعد مضي الاجل واراد البائع فسخ البيع متعللاً بعدم دفع الثمن لا عبرة بتعلله ولا يمكن من ذلك ويؤثر المشتري بدفع الثمن (اجاب) على المشتري المذكور دفع ما بذمته من الثمن بعد حلول اجله وليس للبائع فسخ البيع بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت من نحو عشرين سنة عن ابنين فاصورين ولم تترك شيئاً يورث عنها الا ان يدعى رجل بان لايه عليها دين بموجب وثيقة ويريد مطالبة الابنين بدينه فهل لا يجاب لذلك شرعاً ولا يلزم الابن بدين امه حيث لم تترك شيئاً (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان الكفخدای بما مضى من ان الهواشم حرمت المرحوم ابراهيم باشا يكن مطلوب من دين نحو المائة كيس والديانة طالبون حقهم والحريمات ما لهن حق بالتركة بل الذي له حق اولادهن القصر لما ان الحريمات المذكورات لم يكن بالكتاب وحضرة احمد باشا يكن الوصي افاد بانه اذا لم تصدر ارادة سنية او اعلام شرعي بتسديد الديون المرقومة لا يصرف ذلك من مال ايتام المتوفى ولما صار رؤيته ذلك بالجلس الشرعي اجاب حضرة من لا افندى بان ذلك يصرف من مال الايتام لكنه بضامن غارم وسندورهن بقدر المطلوب منهن بطاق ونصف وحيث لم يوجد لهن ضامن ولا بطرفهن رهن وغير مقتدرات على السداد واصحاب الديون طالبون حقهم والمبرى ليس له تعاقب ذلك في الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لا يسوغ لوصي الايتام قضاء الديون التي على امهات الايتام من مال الايتام لانهن ولا بضامن ولا رباب الديون المطالبة بدينهم من هو عليه فعلى الهواشم المذكورات دفع ما بذمتهم من الديون لاربابهم من ما لهن ان كان لهن مال والا فتنظر الى الميمنة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وارث وتركة مستغرقة بدينه اراد ان يباها استيفاء ما زاد عن قيمة التركة من الوارث المذكور فهل ليس لهم ذلك (اجاب) تتعلق الديون بتركة الميت فحيث لا تركة تنفي بها لا يكون للغير ما مطالبة الوارث بما ثبت لهم من الدين زائداً عنها حيث لم يكن كفايها كفالة شرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر جاماً وقفاً من وكيل الناظر عليه مدة سنة بتدريعه الموم من الدراهم واخذ الوكيل من المستاجر مبلغاً

معلوم اقرضا في هذه مدة طلبه منه المستاجر فامتنع من دفعه متعللا بأنه دفعه له رشوة  
ومصلحة لأجل أن يمكنه من انجاء المذكور فهل يكون المستاجر مطالبا به وأخذ منه  
لا سيما وعنده بيعة تشهد على اقراره الوكيل بأنه أخذ منه المبلغ المزبور قرضا (اجاب)  
على الوكيل المذكور رد ما أخذه من المستاجر قرضا أو رشوة على تسليمه من الاستخبار  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين مشتركي في بضاعة لكل منهما النصف مات  
أحدهما عن ورثة فباعته ورثته ما يخصه من المال المشترك للشرىك بثلثي مائة معلوم  
مراجعة بمضرة بيعة ثم غاب الشريك المشتري مدة سنوات قبل دفع الثمن ثم حضر واراد  
الورثة أخذ شئ زائد عن الثمن المذكور متعللين بأنه كسب المال هذه المدة فهل ليس  
لهم أخذ شئ زائد عما وقع عليه عقد البيع ويمنعون من معارضة المشتري حيث ثبت  
أنهم باعوا له بالوجه الشرعي (اجاب) نعم ليس للورثة مطالبة المشتري بشئ زائد عن  
الثمن ويمنعون من معارضة ماله هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
من ابن عمه نخيلا ووضع يده عليه ثم غاب ابن عمه البائع له فادعى شيخ بلده ان له على  
البائع الغائب ديناً ويريد رفع يده على المشتري واضع اليد على النخيل حتى يأخذ دينه فهل  
لا تسمع دعواه على المشتري بذلك ولا يكون له رفع يده عن ذلك بدون وجه شرعي  
حتى يحضر الغائب ويدعي عليه دينه (اجاب) نعم لا تسمع الدعوى على المشتري  
بالدين والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحوله امكنة  
يملكها ففرهنها عند رب الدين وبراءة من اجرتها لدى بيعة تشهد بذلك بعد ان اجزل  
المرتبه باذن الراهن واستهلك الاجرة ثم مات المدين وله ورثة يريدون حساب ما ابرأ عنه  
مورثهم من اصل الدين فهل لا يجابون لذلك ولرب الدين أخذ دينه كاملاً ولا ميراث لهم  
الا بعد استيفاء ماله من الدين من التركة فان لم يكن الا تلك الامكنة تباع لأجل الدين  
ويستوفي دينه كاملاً سيما والبراءة عن الاجرة التي قبضها المرتبه حصل من الراهن  
قبل وفاته حال صحته بعد استهلاك المرتبه لها وما الحكم (اجاب) نعم لا يجاب الورثة  
لحساب ما ابرأ عنه الراهن على الوجه المذكور من الدين ولرب المطالبة بدينه والحال  
هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعاً وعليه  
دين ثابت بالوجه الشرعي فهل اذا ثبت الدين بالوجه الشرعي يكون لرب الدين اخذه  
منها ويقدم اداء الدين على الميراث شرعاً حيث ثبت ما ذكر (اجاب) الدين بعد ثبوته  
شرعاً مقدم على الميراث فله استيفاءه من التركة والحال هذه جبراً على الوارث والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجلين لهما دين معلوم القدر عند رجل ميت وخاف تركه  
فحتم يداويه واخيه وتكفل كل من ابى الميت واخيه اغرماء الميت بالدين بعد موته  
فهل اذا ثبت بشهادة البيعة الشرعية ان الميت تركه تحت يداي الاب والاخ المتكفلين  
بالدين لغرماء الميت المذكورين يؤمران بدفعه من تركته لاربابه (اجاب) يتعلق

١٨ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

٣٠ ١٢٦٧

٨ ١٢٦٨

١٢ ربيع الثاني ١٢٦٨

٤ جادى الاول ١٢٦٨

الدين بتركة الميت فاذا ثبت الدين على الميت بالطريق الشرعي يؤخذ من تركته ويطالب به الوارث الذي يبيده التركة وان لم يكن كفيلا به كالمطالب المكفيل به وان لم يكن وارثا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة امرت رجلا ببيع ماله وانما امرته يدفع ثمنه في دين زوجها الميت منها فباعه ودفع الثمن لغرماء زوجها حكم امرها فهل اذا انسكت بعد ذلك وادارت الرجوع على مأمورها بما دفع على الوجه المذكور لا تجاب لذلك ولا عبرة بانكارها مع وجود البينة الشاهدة عليها بمقتضى سندوا وشهاد شرعي عليها بذلك (اجاب) نعم لا تجاب المرأة المذكورة لذلك حيث ثبت امرها بدفع ثمن المنزل بعد بيعه لغرماء زوجها بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين كل منهما له دين على الآخر فطالب احدهما دينه من الآخر فقال احسبه عمالي عليك فامتنع فامر حاكم سيماى بدفعه قهر اعنسه مؤجلا عن كل شهر قدر معلوم من الدراهم فهل يكون للاخر مطالبة ايضا بما له عليه من الدين بعد ثبوته عليه بالبينة الشرعية لدى الحماكم الشرعي ولا عبرة بامتناعه ولا يكون تقسيط الدين ما فعله من طلب دينه (اجاب) نعم يكون للرجل المذكور المطالبة بدينه بعد ثبوته شرعا وقضى له به حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين ثابت بالاقرار والبينة على شخص آخر مكسوب له به عليه وثيقة وهبه به واسقط حقه فيه واعطى وثيقة لثخص آخر غير المدين وسلطه على قبضه فهل اذا كان زب الدين بالغيا عاقلا صحيحا متصرفا بنفسه على نفسه وهبه واسقط حقه فيه واعطى وثيقته وسلطه على قبضه بحضور بينة وقبلة الموهوب له يكون الحق فيه للموهوب له (اجاب) تملك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا في مسائل منها ما اذا سلطه على قبضه فقبضه كما في التنوير وغيره فاذا سلط الواهب الموهوب له على قبض الدين المذكور بعد ان ملكه اياه وقبضه صحح وتمت المصلحة والا فلا قال انا سألنا في وحينئذ يصير وكيفا في القبض عن الآخر ثم اصيلا في القبض لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض واذا قبض بدل الدراهم نافي صح لانه صار الحق للموهوب له فقلت الاستبدال واذا نوى في ذلك التصديق بالزكاة اجزاء كما في الاشياء افاده في رد المختار والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال بما وضعه اذا كان مخصص بضبط تركته شخص آخر متوفى والتركة لا تنفي بالديون المطلوبة من الشخص المتوفى يكون هو الملزوم بتادية باقي الديون في ضبط التركة ام كيف (اجاب) تتعلق الديون بتركة المتوفى فلا رباها المطالبة بها من التركة بعد ثبوتها بالوجه الشرعي فان وفيت بالديون فيها والاتى بجميع الديون قسمت التركة بينهم بالخاصة وليس على الوارث ولا من ضبطت التركة على يده ايفاء شيء من الدين ولا يلزم بشيء منه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن اخ شقيق وترك ما يورث عنه شرعا وعليه ديون ثابتة بالوجه الشرعي مستغرقة للتركة وقسمت تركته على ارباب الديون وبعد مضي نحو ثلاث

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

١٢

١٢٦٨

١٢

۱۲۶۸ ۱۶

سنتين ظهر عليه دين لرئيل ويريد مطالبة الاخ المذ كور بدينه فهل لا يجاب لذلك شرعا  
ويكون له المخاصمة بدينه مع الديانة بعد ثبوت دينه بالوجه الشرعي (اجاب) تنقض  
القسمه بين الغرماء بظهور دين وليس للغريم تضمين الاخ حيث دفع الدين لارباه بعد  
ثبوته وامر القاضي له بالدفع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا غريبا قابل للقيمة  
باع نصفه لزوجته بثمن معلوم من الدراهم اقطعه من دين لها عليه في ذمته ووهب في  
صحة لا يفتنه منها المراهقة النصف الثاني وهو في يده ثم اقبضه لها واخرج البيت عن  
ملكه بموجب حجة شرعية مشمولة بختم قاضي القضاة بمصر المحروسة بمحكموم بمقتضاها  
ثم عاود وضعت الزوجة المذ كورة يدها على النصف بطريق الشراء وعلى النصف الثاني  
بطريق الوصاية لا يثبتا بعد موت ابها فهل اذا ظهر دينون بعد ذلك على المتوفى واراد  
اصحاب الديون بيع البيت المذ كور لاسية فقام دينهم لا يجابون لذلك (اجاب) تتعلق  
الديون بعد ثبوتها شرعا بركة المتوفى فليس للغرماء معارضة الزوجة المذ كورة حيث  
ثبت البيع والهبة على وجه الصحة واللزوم بالوجه الشرعي والا فلا والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل له قطعة ارض اسقط حقه في الرجل آخر في مقابلة دين كان بذمته له ثم  
بعد مضي مدة ذهبت امرأة الى ذى شوكه وادعت على المسقط بدين وقد كانت زوجة له  
فاحضر ذوا الشوكه المسقط له واكرهه على دفع بعض الدين لتلك المرأة والآن تطالبه  
بالباقى وذلك بعد ثبوت هذا الاسقاط عند القاضي وحكمه به بصفته فهل بعد ثبوت صحة  
ذلك لا يلزم المسقط له شيء مما ادعت به تلك المرأة ويكون له مطالبتها بما اكرهه على دفعه  
له بحيث كان بغير وجه شرعي ويجب برد ما اخذته (اجاب) لا مطالبة  
لزوجة المسقط المذ كور على المسقط له بما تدعيه من الدين على زوجها والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات عن زوجته وابنه منها ومات الابن بعد ابيه عن امه فقط وعلى الميت  
الاول دين لرجل ثابت بالبينه الشرعية طالب به زوجة الميت بعد موته فاعترفت له به  
وطلبت منه ان تصالحه عن دينه ببعضه فامتنع ثم ماتت الزوجة بعد ذلك عن ابن قاصر  
ولم تقسم تركه الميت الاول الى الآن فهل اذا جعل القاضي على القاصر وصيا يكون لرب  
الدين طلب دينه واخذه من تركه الميت او لا بعد ثبوته بالوجه الشرعي (اجاب) لرب  
الدين المطالبة بدينه من تركه مدينه بعد ثبوته بالوجه الشرعي ويقضى له به حيث لا مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين عليهما دين لرجل آخر ثابت بالبينه الشرعية واحد  
الاخوين يملك نصف فرس ونصف جاموسة فباعهما لرب الدين بثمن معلوم من الدراهم  
من أصل دينه بمحضرة بينة شرعية ثم بعد مدة طلب رب الدين باقى الدين من الاخوين  
المدينين فأنكر أحدهما البائع للباي ثم البيع وادعى انهما تحت يد رب الدين أمانة فهل  
والحال هذه اذا ثبت البيع في نصفي البهاثم من أحد الاخوين المالك لهما بالبينه الشرعية  
يكون صحيحا فاذ لا عبرة بانكاره البيع بدون وجه شرعي ويجبر كل من الاخوين

۱۲۶۸ ۱۶

۱۲۶۸ ۲۴

۱۲۶۸ ۲۹

المذكورين على دفع باقي الدين لربه (أجاب) يجبر كل من الاخوين المذكورين على دفع ما عليهما من الدين لربه بعد ثبوته عليهما بالوجه الشرعي وحيث ثبت البيع بالبينة العادلة لا عبرة بانكاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع آخر منزلا في حال نشده واطلاق تصرفه وقبض من المشتري الثمن بقضائه وكتب بذلك صلتا ببيع بامضاء وختم الحماكم الشرعي صرح فيه بالبيع الصحيح اللازم المتوفر الشروط والاركان وباعتراف البائع بقبض الثمن تقدم من المشتري بقضائه فهل ايسر لاحد ان يعارض المشتري بشبهة ان البائع عليه ديون وأنه لم يقبض الثمن من المشتري بل وفي به ديننا كان للمشتري على شخص آخر مقاصة ولو فرض ذلك لا مطلقا تصرف البائع في ثمن المبيع باعتراف المعارض بعدم الحجر على البائع بل يجب منع المعارض المذكور من المنازعة بالباطل (أجاب) ليس لغرماء الدين المذكور نقض تصرفاته الصحيحة اللازمة فيمنعون من معارضة مشتري المنزل والحال هذه وصرح علما وثابا بالصحيح ايشار بعض غرمائه بايقاع دينه بخلاف المريض مرض الموت حيث لا يجوز له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين محيط بماله وله اولاد فامر أحد بقبضه ان يقضى ما عليه من الدين وياخذ بدل ما يدفعه ثلاثة ارقاء ملكا للاب فقضى الابن المذكور بعض دين أبيه ومات الاب قبل وفاء جميع الدين عن اولاد احدهم المأمور بقضاء الدين وقد استغفرت تركته دينه فاخذ ابنه جاربه من التركة في مقابلة ما دفعه عن أبيه من الدين بعد تصديق باقي الورثة على دين الابن فباع الابن المذكور تلك الجارية بعد ان تملكها بالطريق الشرعي ثم مات ابن آخر وعليه دين فارد غرماؤه اخذ ما يخصه في ثمن الجارية متعللين بان ابن الميت له حصه فيها بالميراث ويريدون اخذ ما خصه في مقابلة ما عليه لهم من الدين فهل حيث كانت تركة الميت الاول مستغرقة بالدين لا يكون لورثته ميراث قبل وفاء الدين وليس لغرماء احد الورثة منازعة مع غريم الميت الاول فيما اخذوه في مقابلة دينه الثابت شرعا وما لم يكن في ذلك (أجاب) الدين مقدم على الميراث فاذا كان الدين محيطا بجميع التركة كما هو مذكور لا يكون لغريم احد الورثة المتوفي بعد وفاء مورثه المطالبة بشئ من دينه في تركته مورث مدينه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر معلوم القدر فرضا طلبه منه فانكره وجمده سجدا كليا وادعى بان دعواه عليه كذب ثم سافر رب الدين الى بلد غاب فيها مدة اشهر وعاد فانبا فهل اذا ثبت رب الدين دعواه الدين بالبينة الشرعية يجب لذلك ولا عبرة بانكاره لدعواه بدون وجه شرعي ويكون له مطالبة به بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) للدائن المطالبة مدينه ويقضى له به بعد ثبوته حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن ابن عم عاصب لا وارث لها سواه وتحت يدها قطعة ارض زراعة موهونة على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه تكون دراهم الرهن من جملة

شعبان	سنة	التركة ويسوغ لابن ابن العم العاصب المطالبة بها من هي في ذمته حيث لا واث سواه
٣	١٢٦٨	(أجاب) للعاصب المذ كور المطالبة بما مورثته من الدين ويقضى له باخذ بعد ثبوته بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذ كور والانا وتترك ما يورث منه شرعا من دار وغيره او عليه دين لرجل اجني عنه فهل اذا ارادت الورثة دفع الدين الذي كان على مورثهم للدين فامتنع من الاخذة لئلا يانه لا ياخذ حقه الا من هذه الدار لا يحجب لذلك ولا تكلف الورثة بيع الدار ويحجب على اخذ دينه والحال هذه (أجاب) يتعلق الدين بتركة الميت في وحق رب الدين في ما ليمتد للوارث استبقاء التركة ودفع الدين كما صرحوا به فلا يحجب رب الدين والحال هذه ابيع الدار والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن باع وعليه دين لا آخر وترك تركة تفي بالدين وزيادة فهل والحال هذه اذا ثبت الدين بالبيعة الشرعية فيجب الوارث على دفع الدين لربه حيث كانت التركة تفي بالدين وزيادة (أجاب) يتعلق الدين بتركة المتوفاه المذ كورة فلو رب الدين المطالبة به في التركة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اعطى رجلا آخر قطعة ارض رهنا على مبلغ معلوم من الدراهم قرضا وقدره من الريال اى طاقة مائة ومئتان ريالا وكتب بذلك وثيقة بينهما والآن صاحب الارض اقتدر على ان ياخذها ويدفع ما عليه من الريالات المذ كورة فهل يلزمه ان يدفعها بغيرها ولو زادت الا ن من زمن الرهن (أجاب) نعم يلزم المدين المذ كور ودفع مثل ما عليه من الدين لربه زادت قيمة الريالات والا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا آخر ائنه في وجهه بعض الورثة لدى الحاكم بالوجه الشرعي فهل اذا كانت تركة عقار لا قاضي يبيع ما يفي بدينه وان كان بعض الورثة قاصر الاوصى له حيث امتنع البالغ من وفاء الدين (أجاب) يباع العقار لا يقام ما على الميت من الدين الثابت شرعا حيث لا وفاء له الا منه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن ولم يترك تركة أصلا وعليه دين لبعض الناس فاراد ارباب الديون مطالبة الابن بدين أبيه فهل لا يحجب لذلك حيث لم يترك الاب الميت شيئا أصلا وليس لارباب الديون مطالبة الابن بشئ من ذلك بدون وجه شرعي (أجاب) ليس لارباب الديون مطالبة ابن المدين بما تركه عليه بدون كفاية شرعية بذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان في معيشة وحده وله ابن في معيشة وحده توفي ذلك الرجل ولم يترك شيئا الا قليلا ومعد وفاته طهر عليه دين لا مصلحة التي كان مستخدما بها فهل مع عدم ملك الميت في شيئا وانفراد ولده عنه في المعيشة لا يطالب الولد بدين أبيه (أجاب) لا مطالبة على الابن بما على أبيه من الدين حيث لم يكن كفيلا به ولرب الدين المطالبة بدينه في تركة مدينه ان وجد له تركة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن بنته وعن أخ وأختين أشقاء وترك ما يورث منه شرعا ومن جملة ما تركه ديون دفعها الاناس
٦	١٢٦٨	
٦	١٢٦٨	
١٤	١٢٦٨	
٢٩	١٢٦٨	
رمضان ١٠	١٢٦٨	
٢٥	١٢٦٨	



سنة	شوال	٨	١٢٦٨
ذى القعدة	٥	١٢٦٨	١٢٦٨
١٠	١٢٦٨	١٢٦٨	١٢٦٨
ذى الحجة	٧	١٢٦٨	١٢٦٨

فأروقة على أطيان زراعة لم يربية فهل يكون الدين حكمه حكم التركة ويقسم بين الورثة بالقرينة الشرعية ولا يكون للأخ منع الاناث منه (أجاب) نعم لا يكون للأخ المذكور منع باقي ورثة أخيه مما يخصهم من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بلغ وترك ما يورث عنه شرعا فادعى أناس يديون على تركته وأثبتوها بالبيينة الشرعية والحال أن التركة لا تبقى بالدين فهل إذا ادعى بعض ذلك رجل بدين أثبت به بالبيينة الشرعية يكون له المضاربة بدينه مع أدب باب الديون في تركة الميت المذكور (أجاب) إذا استوت الديون في القوة ولم تف التركة في جميع الديون فخاصص الغرماء فيها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وامرأة يملكان بيتا مشتركا بينهما فاستأجرت المرأة حصة ثم يكها مدة معلومة بأجرة معلومة لكل سنة في ذمتها بحضرة بيينة شرعية واستدانت من الثمن قدر ما معلوم من الدراهم فرضا على أن يبيع له حصتها فهل إذا ماتت قبل البيع عن وارث يكون لثمن يكها المذكور الرجوع بدينه على تركتها بعد ثبوته بالبيينة الشرعية لدى الحاكم الشرعي (أجاب) للثمن يك المذكور المطالبة بدينه في تركة المرأة بعد ثبوته بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر بضاعة نسبتة وضعفه غيره ضمان غروم بالثمن بموجب سند ثم ان المضمون اشترى من ياتمه هذا بضاعة نسبتة أيضا بدون ضمان من الضامن المذكور ثم ان المشتري هذا دفع للبائع ثمن ما اشتراه منه نسبتة بدون ضمان وزاد دراهم حسبت له من ثمن البضاعة المضمون فيها فهل إذا ادعى الضامن المذكور ان المدفوع جميعه من القدر الذي وضعفه فيه وأنه صار خالصا من الضمانة لا يعمل بقوله هذا والقول للبائع في ان الذي قبضه من الدين الغير المضمون فيه (أجاب) إذا كان على شخص دينان وبأحدهما كفيلا ودفع المدين قدر ما من الدين فان عينه انصرف الى ما عينه اليه كما هنا وان لم يعين يكون القول قوله في التعيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن اولاد قصر وزوجه ولد دين عند نصراني بمو جب سند وبيينة ترتب له ذلك في ذمته قبل وفاته بخوار بعة اشهر ثم مات النصراني قبل وفاة الدين وتعطلت تركته فمخو خمس عشرة سنة وورثة كل من الدائن والمدين كانت قصر الا وصى لهم ثم لما بلغوا الا ان اراد وورثة رب الدين طلب ما لهم من ورثة المدين بعد تلك المدة فهل والحال هذه تسمع دعواهم بذلك حيث كان ميراثا ولم يوجد من مورثهم ما يوجب عدم معاص دعواهم ويكون لهم اخذ الدين من تركة المدين بعد ثبوته (أجاب) نعم يكون لورثة رب الدين استيفاء ما لمورثهم من الدين المذكور من تركة المدين بعد ثبوته بالوجه الشرعي والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له على آخر مبلغ من الديون تحرر بها سند على المديون وبعده مدة قليلة وهب رب الدين المبلغ المطلوب من المديون واعصى له السند المحرر عليه وصار تمزقه ومن بعده مدة مستطيلة فمخو خمس عشرة سنة او أكثر

ادعى رب الدين المذكور انه صار هبة الدين المذكور من الموهوب له في مدة اقتداره  
والآن صار عديم الاقتدار ويريد الرجوع على الموهوب له بالقدر الذي صار هبته له فهل  
اذا وهب رب الدين في زمن اقتداره وصار بعد ذلك عديم الاقتدار لا يكون له الرجوع  
في الموهوب (اجاب) هبة الدين عن عليه الدين تتم من غير قبول فلار رجوع للموهوب  
المذكور على مدينه فيما وهبه له من الدين على الوجه المسمور ولا عبرة بما عمل به والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنين وعن زوجة وعليه دين ولم يترك تركه اصلا  
فارد رب الدين ان يلزم الابنين بالدين فهل لا يجاب لذلك ولا يسر لرب الدين مطالبة  
الابنين بشئ من الدين حيث لم يترك الميت شيئا اصلا (اجاب) لا يلزم ابنا المتوفى بما  
ترتب على ابيه ما يدون كغالة شرعية بل يتعلق الدين بتركته ان كانت والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل غائب له دين على آخر من مدة ست عشرة سنة بموجب وثيقة بذلك مات  
المدين في غيبة رب الدين فهل اذا حضر رب الدين الآن او وكيله وان ثبت الدين بالوجه  
الشريعي ومطلبه من تركه المدين يجاب لذلك ويكون له اخذه واستيفاءه (اجاب) لا تسمع  
الدعوى بعدمضى خمس عشرة سنة الا في الوقف والارث ووجوده شرعي ومنه غيبة  
المدعى مسافة السفر في المدة فاذا حضر بعدها او وكيله منه واثبت دعواه في وجه وارث  
المدين بالوجه الشرعي والحال هذه يقضى له به حيث لا مانع والا فلا والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل تحت يده قطعة أرض زراعة رهنه على قدر معلوم من الريالات  
الفرانسه ثم بعد مدة من السنين اراد وارث الراهن اخذ الارض من وارث المرحوم  
ويدفع له بدل الفرانسه فودا بسعرها يوم قبضها من المرحوم امك ونهازادت الآن عن  
وقت قبضها بكثير فهل لا يجاب وارث الراهن لذلك ويجبر على دفع مثل الفرانسه بعينها  
ولو زادت عن اصلها يوم قبضها من المرحوم (اجاب) لورثة الدائن المطالبة بمثل بدل  
الدين ولا يجبر الوارث على اخذ قيمة بدله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة  
وعن بنت من غيرها وله حصة في بيت وعليه دين مستغرق فهل لبنت المتوفى ان تبسح  
من حصتها وتذهب للزوجة ايها قبل قضاء دين المتوفى اولاً (اجاب) الدين مقدم على الميراث  
فيمسك من التركة بعد التجهيز بايقاعها على المتوفى من الدين الثابت شرعاً وللورثة  
استبقاؤها اداء الدين من مالهم فان حصل ذلك فلهذا التصرف حيث لا مانع والا فلا  
والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك متاعاً وهي في بيت زوجها تسمى عليها ذواشوكه  
واخذته منها بالاكراه وباعه لرجل آخر بمن معلوم وادعى انه خصمه في وردها بغير  
حضوره وبغير اذنه والحال ان الزوج المذكور لم يكن عليه ديون ولا مطالب لجهة الديوان  
ولا غيره ثم ماتت الزوجة عن زوجها وعن ورثته فهل اذا ارادت الورثة مطالبة الزوج بمن  
المتاع المذكور لا يجاب لذلك (اجاب) لا مطالبة لورثة الزوجة بمن المتاع المذكور  
على الزوج والحال هذه بدون وجه شرعي ولهم المطالبة بانصباهم عن تعدى على متاع

١٢٦٨

١٤

محرم

١٢٦٩

١٩

صفر

١٢٦٩

٢٣

١٢٦٩

٢٤

ربيع الثاني

١٢٦٩

١٥

١٢٦٩

٢٢



محلله ويبيع ويقبض الثمن وصار كما يلزم لو ائتمن من الدراهم المتحصلة من غن  
بضاعته يرسل ياخذها من ابنه أو يامر به بقضاء دين عليه فيقضيه الابن حتى قام  
الابن من مرضه واستلم محله وحاسب ولده وتخلص منه وافر باستلامه محله وأنه لم يكن  
له قبل ابنه شيء وذلك على يد البيعة ثم بعد ذلك مات الابن وترك ما يورث عنه شرعاً وترك  
ديوناً عليه فجاء الديانة يطالبون الابن بديونهم متعللين بأنه في حال حياة والده اعطى لهم  
بعض دراهم من ديونهم وكان يبيع ويشترى في محل والده فهل اذا ثبت ان الابن استلم  
محله في حال حياته وافر بأنه لم يكن له قبل ابنه شيء وكانت التركة لا تفي بديون ابيه  
لا يطالب الابن بما زاد على التركة من الديون سيما والولد المذکور في معيشة وحده  
(اجاب) تتعلق الديون بعد توفيتها بتركة المتوفى ولا يجبر الابن على ايفاء دين ابيه من ماله  
بدون كفالة شرعية بذلك الدين حال حياة الابن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له دين على آخر ثابت بالوجه الشرعي حمل خبل في عقله وصار في حالة لا يعي ما يقول  
وعه عليه ذلك بين الناس فهل اذا افاق من ذلك يكون له اخذ دينه من المدين بالوجه  
الشرعي اذا تحقق ما ذكرنا من امتناع المدين من دفعه له متعللاً بان الدائن وكل رجل افي  
الصالح حال اختلال عقله وصالحه لا يعتبر ذلك ويؤمر بدفع الدين لربه والحال ما ذكر  
(اجاب) لا يصح توكيل المجنون الذي زال عقله بالكلية وعلى مدينه دفع الدين له اذا  
افاق والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بربري يملك مكاناً في بلاده يجور اربابهم له  
بناء وجده من ماله وكان ابن العم اقترضه بعض دراهم دفعها في أجرة البناء ليكون  
متزوجاً ببنته ثم بعد مدة طلق الزوج بنت ابن العم فاراد أبوها ان ياخذ منه البيت متعللاً  
بأنه اقترضه الدراهم التي دفعها في أجرة البناء فهل والحال هذه لا يجاب لذلك وليس له  
مطالبة المالك بشيء سوى الدراهم التي اقترضها له (اجاب) ليس لابن العم اخذ  
المسكان من ماله بمجرد تعلقه بما ذكر ويلزم المدين بدفع ما يدينه من الدين لربه والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض أميرية عند آخر وأخذ منه مبلغاً معلوماً  
من الدراهم ثم بعد ذلك ظهر ان المستحق للأرض غير الراهن فهل اذا أسقط مستحق  
الأرض حقه منها باختياره للارتين يكون له الرجوع بمساده للراهن سيما والراهن  
أقربان الحق في الأرض المذكورة للسقط المذکور (اجاب) لرب الدين المطالبة بدينه  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي عن أولاد قصر وترك أشجاراً تمر من  
برقان وغيره وبها ثم وغبرها فاستولى عم القصر على متروكات ابيهم بدون ولاية شرعية  
لا من الميت ولا من القاضي وصار ياخذ من الأشجار ويستملكها في مصالحه فألان بلغ  
القصر وارادوا حوزة متروكات ابيهم والامام قتيلاً عليهم فادعى هم انه تدابن دينا وصرفه  
عليهم موعداً على متروكات ابيهم فهل والحال هذه لا يلزمهم من الدين شيء ولهم محاسبته على  
ما استملكه من غن أشجارهم موعداً متروكات ابيهم المذكورة (اجاب) للقصر بعد

١٢٦٩

٧

١٢٦٩

١٧

شوال

١٢٦٩

١١

ذی القعدة

١٢٦٩

٢٤

ذی الحجة

١٢٦٩

١٨

بلوغهم ومورسدهم اخذ ما يخصهم من تركته ومورثهم ويؤمر المذكور والمحال هذه  
بتسليم ذلك لهم ويدفع بدل ما استهلكه في شئون نفسه من مالهم لهم والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل وابنه عليهما دين لرجل ضمن كل منهما صاحبه لرب المال ضمان غرم  
ثم مات الاب وترك يتامود كانا فهل يباعان لوفاء ما عليهما من الدين اصالة وكفالة ويقدم  
ذلك على الميراث (اجاب) يؤخذ ما لزم المتوفى المذكور من الدين اصالة وكفالة من جميع  
تركة وبقية قدم ذلك على الميراث وليس لاحد الورثة اخذ شيء منها الا بعد وفاء ما لزمه من  
الدين المذكور فان كانت التركة مستغرقة بالدين باعها القاضي ووفى منها الدين والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دين على رجل اسدتدانه منها من مدة سنة بموجب  
وثيقة بيدها مشمولة بختمة ثابته المضمون باليمنة الشرعية فهل اذا مات المدين عن  
وارث وترك تركة وضبطت يكون للمرأة الرجوع بيديها على التركة بعد ثبوتها بالوجه  
الشريعي واذا تعاملت مع رجل بان الختم الذي في الوثيقة لا يضاهاى الختم الذي وجد به غزله  
في متركه لا عبرة به - هذا التعلل حيث كان هناك يئنة تشهد بالدين المذكور (اجاب)  
اذا ثبت الدين على المتوفى المذكور بالوجه الشريعي يقضي به لمرته حيث لا مانع ولا عبرة  
به - هذا التعلل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مقيم ببلدة اخذ من بعض اعيان ثلاث  
البلدة دراهم على ان يتخير فيها فلما علم بعض اصحاب ذلك الرجل الذي هو من اعيان  
تلك البلدة انه اعطى ذلك الرجل ثلاث الدراهم اعطاه دراهم كذلك للتجارة فلما  
تسكملت تلك الدراهم في يد ذلك الرجل وباتت مبلغا فز بها هاربا فهل اذا حضر ذلك  
البعض وطلب حقه من بعض اعيان البلدة يجاب لذلك او لا يلزمه شيء حيث لم يكن  
ضامنا له ولا هو من بلده ولا من قبيلته ولا من اتباعه (اجاب) لا يطالب الشخص بما  
لزم غيره بلاموجب لذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لها دين عند  
زوجها من ثمن مصاغ ومراكب وغيرها حضرت جماعة من المسلمين فيهم رجل وكيل عنها  
فما لها الوكيل عن استيفاء دينها من زوجها فاقرت بانه وصلها دينها وصدقت على  
براءة ذمته منه وانه لم يكن لها قبل زوجها حق لامن دين ولا عين ولا غير ذلك وحصل  
بينهما التخالص والابراء العام وكتب في شان ذلك اشهاد شرعي مشمول بختمها وختم  
وكيلها وشهدا علم بذلك الحاضرون ووضعوا ايضا اختامهم واسماءهم على ذلك  
فهل اذا ادعت عليه بعد ذلك بشي مما دخل تحت الابراء العام لا تسمع دعواها (اجاب)  
لا تسمع الدعوى به - هذا الابراء العام لا يحق حادث بعده حيث وقع الابراء مستوفيا شرائط  
الصح من طوع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده ذكور او اناثا وترك  
ها يورث عنه شرعا فهل اذا ظهرت ديون بعد موته تتعلق بالتركة ويكون لارباب الديون  
اخذها من التركة بعد ثبوتها شرعا وتقدم على الارث وما فضل بعد الدين يقسم على  
الورثة بالفريضة الشرعية (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركة بعد ثبوتها بالوجه

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٧

صفر

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

١٦

الشرعي ويقدم الدين على الميراث والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قال لا ترأش شهد  
على بان فلان هذا على كذا من الدراهم وذكروا ما علموا فهل اذا شهد ذلك الشاهد  
عليه بعد موته تقبل شهادته ويقضى بها شرعا حيث كانت موافقة لدهوى المدهي  
ولرب الدين الرجوع بدينه على تركه المدين بعد ثبوته بالطريق الشرعي (اجاب)  
اذا ثبت الدائن دينه على ورثة الميت او وصيه بالوجه الشرعي يكون له المطالبة به من  
التركة حيث لا مانع وشهادة الفرد كالمعدم ما لم ينضم اليها شهادة آخر والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل رهن قطعة ارض عند رجل آخر على صنف معلوم من القرانسة  
وقبضه وقبض المرتن الارض ثم بعد مدة اراد كل الرجوع على الاخر فهل يكون للمرتن  
اخذ مثل قرانسته ولو زادت في المعاملة ولا يجاب المرتن لتبديلها بشئ آخر (اجاب)  
على المستقرض دفع مثل القرض لربه ولا عبرة بالزيادة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
توفي عن عقارات ومواس ونقود واطيان رهونة عنده فهل لبياته ان يرث فيهما هودين  
لا يهن على اصحاب تلك الاطيان حيث ان الديون من جملة التركة (اجاب) ابنيات  
المتوفى اخذ ما يخصهن في الدين المستحق لوارثهن من غرمائه بعد ثبوته بالوجه الشرعي  
كسائر تركته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بالغ وقصر وترك تركة  
وعليه دين بمجمعة آخر ين فهل تقسم تركته بين الغرماء على قدر حصصهم واذا اراد  
احدهم ان يلزم الوارث بدين له على مورثه بسبب تركته كانت بينه وبين المتوفى  
المذكور لا يجاب لذلك حيث لم يكن الوارث كفيلا بالدين الذي على المورث للمدين  
(اجاب) دين الميت يتعلق بتركته ويقدم على الميراث ولا يجبر احدهم من الورثة على دفعه من  
مال نفسه بدون ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لانا من  
متعدد دين مات ولم يترك تركة تفي بالديون بل تزيد الديون التي عليه على جميع متروكاته  
فهل اذا اراد احدهم اداء باب الديون استيفاء دينه من التركة المديونة بتمامه وانفق مع  
الوارث على دفع دينه من التركة بتمامه بدون رضا باقي الغرماء لا يجاب لذلك بل يقسم  
جميع التركة على جميع الديون بعد اثبات كل دين (اجاب) متعلق ديون الميت بعد  
ثبوتها بالوجه الشرعي بتركته فاذا كانت التركة لا تفي بالديون تقسم بين الغرماء بقدر  
ديونهم وليس لاحد الغرماء والمحال هذه استيفاء دينه كاملا من التركة دون باقيهم  
حيث كان الكل دين الهبة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين بيت المال  
بما مضى منه في امرأة ادعت بعد موت زوجها ان لها بدمته مائة مائة من الدراهم  
اقتترضه منها حال حياته واقر لها بذلك في صحته واثبت ذلك بين يدي القاضي في وجهه  
وكيل بيت المال المنصوب وصيه على تركته المتوفى الذي توفي عنها وعن اولاده القصر  
منها وحلفت اليمين الشرعية وكتب لها اعلام بذلك وكان للمتوفى ديون على غرمائه  
قبضت منها مائة مائة قبل اثبات دعواها فانطاب ما قبضته فوعدت بدفعه وبعد ذلك

سنة

صفر

١٢٧٠

١٦

ربيع الاول

١٢٧٠

٤

١٢٧٠

١٢

ربيع الثاني

١٢٧٠

٨

١٢٧٠

٢٦



٢٦ ١٢٧٠

أثبتت دعواها على الوجه المذكور ولم تذكر بيت المال وقت طلب المبلغ منها ان لم يسل على الميت ديناً فهل يهرق النظر عندئذ فيه او يعتمد على الثبوت الشرعي ولا عبرة بما صار قبل الثبوت (اجاب) اذا أثبتت المرأة دينها على الزوج بعد موته في وجه خصم شرعي وحكم القاضي لم يثبت على ذلك واستوفى المحكم شرائطه الشرعية يكون لها استيفاء ووه من تركته حيث لم يثبت عليها بالوجه الشرعي ما ينافي ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في وادث امرأة ادعى على اخيها بان لها ديناً عليه فمن امتعة من تركه ابيها من مدة تزيد على خمس عشرة سنة فان ذكر المدعي عليه ذلك والحال ان المرأة المذكرة مقيمة بالبلد ولم يمنعها من الطلب مانع شرعي تلك المدة فهل والحال هذه لا تسمع دعواها ولا تقبل بيذمة حيث الحال ما ذكر (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة الا في الارث والوقف

٢٩ ١٢٧٠

ووجود دعوى شرعية فاذا تحقق ما يوجب عدم سماع دعوى المورث لا تسمع دعوى وارثه اذا ثبت في حق المورث يثبت في حق الوارث والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنين منسوخة وبقية وتركت ما يورث منها شرعاً من جملة متروكاتهما مبلغ معلوم من الدراهم عند اخيها بسند شرعي آل اليها بجهة الارث فهل والحال هذه اذا ثبت باقي الورثة الدراهم التي عند اخي المتوفاه وانها من جملة متروكاتهما تقسم على الورثة بالقرينة الشرعية وليس لاختيها المذكرة من غيرهم من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم اذا ثبت الدين على الاخ المذكرة بالوجه الشرعي يكون لباقي الورثة اخذ حصصهم منه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها عند آخر قدر معلوم من الدراهم وهو مقرر ومعتز به ثم ماتت المرأة المذكرة عن ورثة فهل اذا طلبت الورثة مال مورثتهم ممن هو تحت يده يجابون لذلك حيث كان مقرام معتز به ونور يدفع مالها لورثتها والحال هذه (اجاب) نعم يجابون لذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد قصر ولم يترك تركه اصلاً

٧ ١٢٧٠

وعليه دين فاراد رب الدين ان يلزم زوجة الميت بالدين متعللاً بانها اقترت ان على زوجها الميت ديناً فهل والحال هذه لا عبرة بتعلله بذلك ولا تكون ملزمة بدفع الدين لربه بدون كفالة شرعية (اجاب) تتعلق ديون الميت بتركته ولا يلزم بعض الورثة بدفعها من ماله عن الميت بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة طالب رب الدين دينه من المدين فادعى المدين انه كان خادماً عنده بالاجرة مدة ويريد ان يحاسبه بالاجرة تلك المدة من أصل الدين الذي عليه له فانه ذكر رب الدين دعواه فهل والحال هذه اذا لم يثبت المدين دعواه بالبينة الشرعية لا عبرة بها بدون وجه شرعي ويجبر المدين على دفع الدين لربه (اجاب) من

١٤ ١٢٧٠

المعلوم انه لا يقضى له مدعى مجرد دعواه بدون اثباتها بطريق شرعي ولرب الدين مطالبة المدين بدينه حيث لم تثبت براءة ذمة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)

٢٠ ١٢٧٠

المدين بدينه حيث لم تثبت براءة ذمة المدين منه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)

٧ ١٢٧٠

جادی الثاني

جمادى الثانية سنة

في رجل استاجر جماعة كل واحد منهم باجرة معلومة في كل شهر ثم بعلمه من الشهر  
بدا فراح أحد المستأجرين لبائعه قبض أجرة من الخمر ثم سافر باقي المستأجرين إلى  
المدينة واداد الجير الذي لم يأخذ أجرة من المستأجران يلزم أحد المستأجرين الذين  
كانوا معه باجرة متعللا بأنه كان مستخدما معه عند الخمر فهل والحال هذه لا يجاب  
لذلك ولا عبرة بتعلله بذلك بدون كفاية شرعية وليس له مطالبة الجير المذكور بشئ  
من أجرة بدون وجه شرعي (أجاب) نعم ليس له المطالبة إن كان الواقع ما هو مذكور  
بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين شر يكرهان ما كانا معهما من ورة  
وتحاسب الحى مع ورة الشر يك الميث على مال الشركة وثبت له مبلغ أخذ به جارية  
وتخلص من ورة شر يكرهه فبعدمه ادعى رجل بأن له ديناً كان يستحقه على الميث من  
قبل شر كنه مع الحى ويريد مطالبة الشر يك بدينه المذكور وشر يك ينكر دعواه  
فهل على فرض ثبوت دين المدعى يكون متعلقاً بتركة الميث يطالب به ورة الميث ولا  
يطالب به الشر يك والحال هذه حيث كان الدين الذي يدعيه خاصاً بأحد هما قبل  
شركة الآخر معه (أجاب) لا مطالبة على شر يك المديون بدين شر يكره الخاص به بدون  
كفاية شرعية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تزوجة رجلاً عليها ديون مجاهدة طلبوه  
منها وهي معسرة فهل إذا ثبتت أسرارها بالبنية الشرعية لئلا يحاكم الشرعي يكون  
لأرباب الدين أخذ دينهم منها بعد يساوها ولا يطالب الزوج بدينها الذي عليها والحال  
هذه (أجاب) لا مطالبة لأرباب الدين على الزوج بمساعدة زوجته بدون كفاية عنها  
وينتظر يسارها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له مئة فإمره أن يجلس في خانوته  
التي فيها بضاعة السيد ليسع ما فيه ويستخلص له ما على الناس من الدين ولا يشتري شيئاً  
وخاب سيده ثم رجع فوجده قد اشترى بضاعة من أناس واستهلك ثمنها في مصالح نفسه  
ويريد أرباب الدين أخذ ما في خانوت سيده من البضاعة بدل دينهم فهل لا يجابون لذلك  
ويكون دينهم متعلقاً بذمة المعتق والحال هذه (أجاب) لا مطالبة لأرباب الدين  
على معتق المديون بما ترتب لهم بذمته إذا لم يكن المعتق كافلاً عنه ولا مفضلاً له في  
الشراء والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وترك تركته وعليه دين لرجل  
أجنبي فهل إذا ثبتت رب الدين دينه بالوجه الشرعي وحلف اليمين الشرعية لدى  
الحاكم الشرعي يحكم له بدينه ويقدم على الميراث (أجاب) نعم يرضى للمدعى الدين بدعواه  
بعد ثبوتها بالوجه الشرعي حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في المديون إذا كان  
له بيت لا يثق بسكناء مع عائلته فهل لا يباع عليه لو فاء دينه حيث كان من ضرورياته  
(أجاب) لا يباع على المديون مسكنه إلا يثق به حيث لا يمكنه إلا كنفه بما دونه والبيع  
واشترى له من ثمنه ما يكفيه ويدفع الباقي للغرماء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل وهب  
قطعة أرض لآخر على ديس وإباح الراهن منفعة الأرض لمرتهن مدة بقاء الدين في ذمته

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٩

شعبان

٩

٢٦

رمضان

١٨

شوال

٣١

ذى القعدة سنة

١٢٧٠

٢

ذى الحجة

١٢٧٠

١٩

١٢٧٠

٢٣

١٢٧٠

٢٥

١٢٧١

٢٠

١٢٧١

٢٠

ثم ظهرت الارض مستحقة للغير واستلمها مستحقها فهل للارث من مطالبة الراهن بدين  
 ام لا (اجاب) نعم يكون للارث من المطالبة بدينه على الراهن والحال هذه حيث لا مانع  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة ولم يخلف تركه اصل بل مات فقيرا وكفنه  
 اناس اجانب من عندهم فادعى الان رجل بان له عند الميت ديناً ويريد اخذه من  
 ورثته فهل اذا لم يترك تركه لا يلزم ورثته شيء من دينه (اجاب) نعم بدون كفالة  
 شرعية والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اخت  
 لاب وهن اختين لام وترك ما يورث عنه شرعا فاذا يخص كل وارث واذا كان  
 للزوجة دين ثابت عليه يخرج من التركة قبل قسمتها وكذلك حقوقها الشرعية يخرج  
 من التركة قبل القسمة واذا اشترت الزوجة جانباً من النخيل من زوجها وهو في حال  
 صحته وسلامته وحازته مدة من السنين وهي تقتصر فيه ليس للورثة معارضتها في ذلك  
 (اجاب) للزوجة الربع فرضاً عاثلاً حيث لا ولد ولا اخت لاب النصف فرضاً عاثلاً  
 وللأختين لام الثلث كذلك ويقدم دين الزوجة الثابت شرعاً كهرها المؤخر على الميراث  
 كسائر الديون وليس لباقي الورثة معارضتها فيما اشترته من زوجها حال صحته بشرائها  
 بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابن اخيه  
 وتحت يده قطعة ارض زراعية امير به آت له بطريق الاسقاط من آخر فوضع ابن الاخ  
 يده على الارض ومكنه الحماكم منها وصاد يتصرف فيها مدة من السنين ثم بعد ذلك  
 ادعت زوجة الميت ان لها ديناً على زوجها ولم يترك تركه تقي بالدين وتريد ان تلزم ابن  
 الاخ بالقدر الذي دفعه الميت لرب الارض في نظير الاسقاط من اصل مالها من الدين  
 الذي على الميت فهل والحال هذه لا تجب لذلك ولا ميراث في ارض الزراعة الامير به  
 وليس للزوجة معارضة ابن الاخ في ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا تجب لذلك  
 والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لا ثقة به  
 وبامتعته وله نصف دار اخرى غير ساكن فيها قيمتها كثر من قيمة الدار الساكن فيها  
 وعليه دين ثابت بالوجه الشرعي فهل والحال هذه تترك له الدار الساكن فيها لللا ثقة به  
 وبامتعته ويبيع نصف الدار المذكورة لقضاء الدين الثابت عليه شرعاً ولا تباع دار سكنه  
 حيث كانت لا ثقة به وبامتعته (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه اللائق به حيث  
 لا يمكنه الاجترار بمادونه والله تعالى اعلم (سئل) في شر يكتن بماله في تجارة لبيع  
 وشراء واخذ واعطاه مات احد الشر يكتن وفسيخت الشر كة وتحاسب الشر يك الحى مع  
 ورثة الشر يك المتوفى واخذت ورثة الشر يك المتوفى ما خص مورثهم من الشر كة واخذ  
 الشر يك الحى ما خصه من الشر كة فهل اذا كان على الشر يك المتوفى ديون تتعلق بتركة  
 ليس لاربابها طلبها من الشر يك الحى المذكور بدون ضمانه وكفالة شرعية (اجاب)  
 ليس لارباب الديون مطالبة الشر يك الحى بما على شريكه من الدين المتعلق بدمته الذي

لادخل له في الشركة حيث لم يكن كة يلاعن المديون والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين على آخر من بضاعة باعها له ثم بعد ذلك جاء المشتري وطلب منه قاجيل ذلك الثمن فقال له رب الدين اعط كل شهر كذا فله - ليعم - رد قول رب الدين للدين اعط كل شهر كذا من الدين لا يكون ذلك قاجيلا صحيحا ويكون رب الدين والحال هذه مطالبة بدينه حالا (أجاب) نعم لا يكون ذلك قاجيلا صحيحا ويكون رب الدين المطالبة بدينه حالا والحال ما ذكر قال السلافي قسلا عن البرازية له ألف من ثمن مبيع فقال اعط كل شهر مائة فليس بتاجيل اه قال في حواشيه رد المختار قوله فليس بتاجيل لان مجرد الامر بذلك لا يستلزم التاجيل تأمل انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابنه وزوجته وعن امه وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواش وغير ذلك مما يورث ومن جملة ما تركه اطميان زراعتة الاميرية ثم مات الابن المذكور قبل قبضة التركة عن امه وجدته وام أبيه وعن ابن عم أبيه الشقيق فادعت الجدة بدين لها على ابنها الذي مات أولا وتريد ان الدين يتعلق بالاطيان فهل لا تجاب لذلك بل يتعلق الدين بعين التركة دون الاطيان بعد ثبوته بالوجه الشرعي (أجاب) ديون الميت تتعلق بتركته وأرض الزراعة التي آلت لبيت المال ليست منها اذ هي ليست بمملوكة الرقبة لمزادها وانما له حق الانتفاع بها مادام يزرعها ويضع نراجها لبيت المال والله تعالى (سئل) في رجل له ابن وبنت قاصران وعليه دين لا آخر ولهما بعض عقار فاراد الاب أن يتصرف في عقارهما بما يراه المصلحة لهما فعرض له رب الدين ويريد الحجر على العقار حتى يفيه الدين الذي عليه فهل والحال هذه اذا ثبت الملك في العقار المذكور للعقارين بالبينة الشرعية لا يجاب لذلك رب الدين وليس له الحجر على عقارهما ومنع الاب المدين عنه بدون وجه شرعي (أجاب) اذا كان العقار المذكور مملوكا لولي المديون المذكور لا يتعلق به الدين الذي على ابيه ما فلا يورث في الدين منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استاجر طاحونة من مالكها مدة معلومة باجرة معلومة واشترى المستاجر بحضرة المالك حجرا للطاحونة ووضع فيه فمروا وختم له المالك ثمن الحجر من أصل اجرة الطاحونة وصار الحجر مملوكا للمالك الطاحونة فيه بعد مدة ادعى رجل على المستاجر بأنه كان أخذ منه ثمن الحجر المذكور ويريد أخذ الحجر في نظير ما على المستاجر من ثمنه فهل لا يجاب لذلك وله المطالبة بدينه من المستاجر لا من مالك الطاحونة (أجاب) اذا وقع الشراء مستأجرا للطاحونة المذكورة دون من دفع الثمن وكان دفع الثمن على سبيل القرض مثلا ثم باع المستاجر الحجر لمالك الطاحونة ووقع الشراء لمالك الطاحونة ابتداء لا يكون للذات المذكور أخذ الحجر بعد خروجه عن ملك المديون في مقابلة دينه وكذا لو كان باقيا في ملكه ويتعلق الدين بدينه فيؤخر دفعه لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر مبلغ معلوم من الدراهم فاعترف له به وادعى المدعي عليه بأنه دفع له منه جانبا فانكره فهل

١٢٧١

٣٠

صفر

١٢٧١

٦

ربيع الاول

١٢٧١

١٣

١٢٧١

٢٦

١٢٧١

٧

اذا اقام عليه بينة شرعية بمادفعه له تقبل بينته وتحصل المقاصة فيه من اصل دينه ولا عبرة بانكاره (اجاب) اذا اثبت المدينون دعواه دفع بعض الدين لربه بطريق شرعي تقع المقاصة بقدر المدفوع من الدين ويؤمر بدفع الباقي حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ابيه وزوجته وله زوجته في ذمته مؤخر صدقها ولم يكن له في حال حياته كسب الايج مرد شغل مع ابيه لكونه مافي معيشة واحدة فلم يترك شيئا فهل والحال هذه اذا طلبت الزوجة مؤخر صدقها من ابيه لا يجبر الاب على دفعه لها (اجاب) يتعلق دين الصداق الذي بذمة الميت لزوجته بتركته كسائر الديون ان كان له تركته ولا يجب على ابى الزوج دفعه من مال نفسه ما لم يكن ضامنا له والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر ديناه لموافقا للمدعى عليه بذلك المبلغ عند التقاضي وحسبه على دفع جميع المبلغ فقام المدعى عليه وقال للمدعى ان لي على اخيك الميت ديناً رهني بدينه تشبه ذلك وقد تقي بان تخصم مالي على اخيك من اصل مالك على والحال ان للميت المذكور تركته تقي بالدين والمدعى ليس وارثا للميت ولم يكن ضامنا ما على اخيه الميت ولم يدع عليه الضمان فهل لا عبرة بقول المدعى عليه ولا بينته حيث لم يدع عليه الضمان ويؤمر بدفع جميع المبلغ المقر به حيث كان حالا (اجاب) نعم يؤمر بدفع ما بذمته من الدين لربه والحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر في ذمته مبلغ معلوم من ثمن قطن وسهم اشتراه من آخر فطالب رب الدين مدينه بما عليه من ذلك الدين فقال له المدين اني اديت الدين الذي عليك لفلان من ثمن القطن والسهم اللذين اشتريتهما منك وزاد لي عليك مبلغ من الدراهم زيادة عما لك على من ثمن القطن والسهم والحال انه لا دين على البائع لمن ادعى المشتري الدفع اليه ولم يامر به رب القطن والسهم باعطائه شيء من ذلك ولم يكن كفيلا عنه بامر به هل على فرض دفع مقدار ثمن ذلك القطن والسهم الى فلان المذكور لا يلزم البائع شيء من ذلك اذا كان الواقع ما هو مذكور ويلزم المشتري دفع ما تاخر بذمته لبائعه (اجاب) نعم يؤمر المشتري بدفع ما بذمته من ثمن القطن والسهم لربه وليس له حساب ما دفعه لغيره من ثمن ما اشتراه منه على الوجه المذکور وبدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن بنات وعن اخوة كور وفتح يده ارض زراعة رهن على قدر معلوم من الدراهم فهل والحال هذه يكتفون دراهم الرهن من جملة التركة تقسم بين ورثته بالفريضة الشرعية ولايس للاخوة المذكور الاختصاص بها دون البنات (اجاب) الدين الذي لميت على آخر يورث كسائر امواله فلم يكل وارث اخذ حقه مما بذمة غريم الميت بعد قبضه بالفريضة الشرعية حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وابنتين وثلاث بنات وترك ما يورث عنه شرعا وقسمت التركة بين جميع الورثة المذكورين بالفريضة الشرعية وبعد القسمة المذكورة

١٢٧١

١٤

١٢٧١

١٥

جمادى الاولى

١٢٧١

١٤

رجب

١٢٧١

٣

سنة رجب

ظهر على الميت دين ثابت فهل يتعلق دين الميت بتركته ويقدم الدين على الورثة  
المذكورين من اثبات ورجال وما بقي بعد وفاء الدين يقسم على جميع الورثة بالقرينة  
الشرعية (أجاب) نعم يتعلق دين الميت الثابت شرعا بتركته ويقدم على الميراث وما بقي  
يقسم بين ورثته بالقرينة الشرعية وقد قال في الغاية في كفاية البيهقي في كتاب  
القسمة قسم الورثة التركة وعلى الميت دين فطلبه الغريم تنقض القسمة وإن قل إلا إذا  
كان للميت مال سواء جعلنا الدين فيه اهـ وكذا لا تنقض إذا ضمن الورثة للغريم  
الدين أو ضمنه أجنبي بل أرجو ع في التركة كما أفاده في الدرر وحواشيه والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وثبت ذلك بالبينة الشرعية ثم بعد ذلك  
أنكره وتنازع مع أخى الزوجة فأبراه أخوها من حقوقها بغير اذنها وأجازتها فهل  
والحال هذه لا يبرأ هذا الإبراء بدون اذنها وأجازتها ويكون لها مطالبة الزوج بما لها  
عنده من حقوقها الشرعية اللازمة إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) لا ينفذ إبراء  
الآخر عن دين أخته الذي لها على زوجها بدون وكالة عنها في ذلك ولا وجه شرعي  
ويكون لها مطالبة الزوج بحقوقها الثابتة عليه حيث لم ترض بذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل أقر وأترف وأشهد على نفسه في حال صحته وسلامته بقدر معلوم من  
الديارهم ديناً عليه لرجل أجنبي ثم مات الرجل المذكور فهل إذا ثبت ما ذكر وأقام  
الميت رجلا وصيا على ماله يكون للدائن استيفاء حقه من التركة بعد ثبوت دينه شرعا  
والحال هذه (أجاب) إذا ادعى الدائن المذكور على وصي الميت بدينه دعوى صحيحة  
وأثبتها بالوجه الشرعي يقضى له بذلك الدين حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
تاجرين سافرا في سفينة واحدة ولكل منهما تجارة على انفرادهما وصلا إلى اسكندرية  
باع أحدهما ما يخصه وما يخص الآخر بأذنه وقبض الثمن ودفع لصاحبه بعض الثمن  
فطالبه بالباقي فامتنع من دفعه معللا بأن له على أخيه من أمه المتوفى قبل ذلك مقدار  
هذا المبلغ فهل لا يلزمه دين أخيه المذكور ويحجب الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن  
لصاحبه وليس له أخذه في نظير دين أخيه حيث لم يكن كفيلا عنه ولم تكن له تركة عنده  
(أجاب) نعم يحجب الممتنع المذكور على دفع باقي الثمن للوكل وليس له أخذه في نظير دين  
أخى المسالك والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن  
بنت لا غير وترك دارا وقطعة أرض زراعية أميرية وذلك الرجل عليه دين ثابت شرعا  
فهل يكون للدائن أخذ دينه من تركة الميت دون الأرض حيث آل الأمر فيها للحاكم  
(أجاب) بموت المدينون تتعلق ديونه بتركته ويقدم الدين على الميراث ولا يتعلق الدين  
بالأرض الأميرية أفلا ملك فيها الميت وإنما له حق الانتفاع به مادام قادر على زراعتها  
ودفع مؤنّها حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن  
أولاده القهر وعن أخيه البالغ ولم يترك شيئا يورث عنه وعليه دين لجماعة فهل

١٢٧١

٩

١٢٧١

شعبان  
٤

١٢٧١

١٩

١٢٧١

شوال  
١٤

١٢٧١

ذى القعدة  
٣



١٢٧١	٨	يتعلق الدين بهن التركة فاذا لم يترك تركه واراد ارباب الديون مطالبة الاخ بالدين بدون كفالة شرعية لا يجاب لذلك حيث لا تركة لليت (اجاب) نعم لا مطالبة لغرماء الميت على اخيه يدين الميت من مال الاخ المحي بدون كفالة شرعية عنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ساكن فيه مع عياله ولم يكن له سواه وعليه دين لا يخرج فطالب رب الدين ان يبيع البيت المذكور فهل والحال هذه لا يجبر مالك البيت على بيع بيته الذي هو ساكن فيه مع عياله لوفاء دينه حيث كان لا ثقابه ولم يكن له بيت سواه (اجاب) لا يباع على المدين مسكنه الا لا ثق به اذا لم يكن له الا كفاه باقل منه فان امكنه ذلك يباع ويشترى من ثمنه مكان لا ثق بسكناه وما بقي يدفع لرب الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن زوجة وعن اولاد لمخ وقهر وترك ما يورث منه شرطا وعليه ديون لاناس لا تفي التركة بها فهل تباع التركة في الدين ويتعلق الدين بها واذا كان هناك وصي على القصر يكون له يبيع التركة لسداد الدين الذي على المتوفي حيث كان الدين ثابتا بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت الدين على الميت المذكور في وجه وصيه او احد الورثة واستوفى الا ثبات شرائط الشرعية يتعلق الدين بتركة ويؤمر الوصي ببيعها لوفاء الدين اذا لم تدفع الورثة الدين من مالهم والله تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة مات والدهم وهم في عائلته ولم ير الوافي معيشة واحدة حتى مات اكبرهم ثم مات الاوسط ثم ان ورثة الميت الاكبر طلبوا ما يخصهم من تركه ابيهم فنعهم عنهم من حقهم وادعى انه قضى دين ابيهم في حال حياته من ماله الخاص به واراد اخذ مثل ما قضا من تركه ابيهم فهل يكلف اقامة البينة على انه قضى دين ابيهم من ماله الخاص به وان اباهم امره بقضاء دينه ويكون متبرعا عن سداد اقامة البينة على الامر بالدفع ويلزمه تسليم حق الورثة من تركه ابيهم (اجاب) ليس لاحد الاخوة المذكور الرجوع في تركه اخيه الميت عن اولاده بما ادعى انه قضا من ماله الخاص به من ابيهم حال حياته من الدين بدون اثبات انه ما ورد بقضاء الدين لارباه من قبل المديون بالوجه الشرعي حيث لم يكن من جملة ورثته اما اذا كان من جملة ورثته فله الرجوع لان احد الورثة اذا قضى دين مورثه الثابت من ماله غير متبرع يكون له الرجوع به في التركة كقصر حوايه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها دين على زوجها ثابت بالبينة الشرعية فطلقها طلاقا بائنالم يكن في مقابلة عوض فطلبت منه الدين مع مؤخر الصداق فهل والحال هذه اذا ثبت ذلك بالبينة الشرعية يجبر الزوج المطلق على دفع الدين مع مؤخر الصداق لمطلقة حيث كان الدين قرضا (اجاب) يؤمر المطلق بدفع ما يقضه من دين القرض ومؤخر الصداق لمطلقة والحال ما ذكر اذا لم تستوفه اولم تبرئه منه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن اولاده المذكور والاثاث وترك ما يورث منه شرعا ومن جملة ما تركه ارض زراعة غارقة رهن بيده على قدر معلوم من الدراهم
١٢٧١	١٩	
١٢٧٢	٢٧	
١٢٧٢	٢٢	
١٢٧٢	٢٤	

ربيع الثاني سنة

٣ ١٢٧٢

جمادى الثانية

١١ ١٢٧٢

رجب

٢١ ١٢٧٢

ذى القعدة

٢ ١٢٧٢

فهل والحال هذه تكون دراهم رهن الارض المذكورة من جملة التركة تقسم على جميع الورثة المذكورين بالغريضة الشرعية وليس للذكور الاختصاص بها دون الاناث (اجاب) نعم يقسم الدين الذي بذمه ارباب الارض المذكورة بدقبضه على سائر الورثة بالغريضة الشرعية كسائر التركة والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضى منه أن خليل بك مدير قنا واسنا عليه ديون مطلوبة منه بمقتضى نتيجة محررة بها ونصب القاضى وصيا فى التركة لغيبة ورثته وهم كبار ولا حدهم وكيل حاضر باع نصيبه من التركة فنؤمل النظر من حضر تكفى بما ذكره والا فادة عن الحكم الشرعى فى هذه المسئلة (اجاب) اذا كانت التركة مستغرقة بالدين الثابت شرعا فلا يبيع بها للقاضى لا للورثة لعدم ملكهم الارضا انعم كما صرحوا به فيملك القاضى حينئذ البيع فاذا امر القاضى ببيعها والحال هذه ينفذ ذلك لا يعتبر مجرد ذكر أن على الميت دين بل لا بد من كونه ثابتا بطريق شرعى كما سبق قال فى ردالمحتار قيد بالتركة المستغرقة لان غيرها ملك للورثة وفى جامع الفصولين عليه دين غير مستغرق فللمحاضر من ورثته يبيع حصته حصته من الدين لا يبيع حصته غيره للدين لانها ملك الوارث الا اذا كان الدين لم يستغرق اه وقد صرحوا بان نصب الوصى والورثة كبارا غايكون اذا كانت غيبة الورثة الكبار منقطعة بان لا يذهب الدين من هنا الى ثمة ومن ثمة الى هنا فالبواكذا اذا لم يعلم بالدهم لانه منقطع حكما كما فى ادب الاوصياء فان لم تكن الغيبة منقطعة لا ينصب الوصى واذا صح نصب الوصى فان كانت التركة مستغرقة بالدين يكون للوصى يبيع كل التركة من عروض وعقار لا يفاء الدين والابان لم تكن التركة مستغرقة بدين يبيع المنقول فان لم ينف باع من العقار بقدر ما يفي بالدين ولا يبيع الزائد على المقتضى به حيث كان البيع عن الوارث الكبير الغائب والبيع الصادر من وكيل بعض الورثة المحاضر لا يفاء الدين نافذ على الموكل حيث ثبتت الوكالة عنه فى ذلك بالوجه الشرعى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له على آخر دين حال ثابت عليه شرط طلبة منه ما لى فامتنع من ادائه متعللا عليه بانه لا يحصل له تيسير الا فى ايام النيل ورب الدين لا يصبر فهل اذا دفعه لدى قاضى واثبت دينه عليه يؤمر المدين بدفعه ولو يبيع بعض مراكبه وسفنه التى يملكها ويكتسب منها حيث كان له سفن متعددة ويقضى الدين من بعضها اذا تعسر دفع الدين من غير بيع بعض تلك السفن (اجاب) نعم يؤمر المدين بدفع ما بذمته من الدين الحال له به فان لم يكن له ما يوفى به الدين الا من ثمن بعض سفنه يؤمر ببيع ذلك لا يفاء الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل مات عن زوجته وعن ابن وبنتين وترك اطيافا بعضها بالاسقاط وبعضها بالرهن فهل ما كان بالاسقاط يختص به الابن وحده ودين الرهن يكون تركة يقسم بين الورثة بعد تحصيله من عليه (اجاب) لا يجزى التوارث فى ارض الزراعة الاميرية والا حقها بعد موت مستحقها وولده الذكور

لا بالارث والدين الثابت لليت يقسم بين ساثر ورثته كباقي متروكاته بعد قبضه والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يستحق جانب ارض زراعة امير به اسقط حقه فيها لابن  
 بقره البالغ وقبل منه ابن البنت ذلك وحازها لنفسه ثم بعد مدة مات الرجل عن بنت  
 بالغة وعن ابن ابن عم عاصب وعليه دين وترك تركته تقي بالدين وزيادة فهل والحال  
 هذه اذا ثبت الدين بالبيئنة الشرعية تجبر الورثة على دفع الدين له به من راس التركة  
 حيث كانت تقي بالدين وزيادة وهل اذا اراد الوارث الرجوع في الاسقاط على المسقط له  
 لا يجاب لذلك حيث ثبت الاسقاط بالبيئنة الشرعية (اجاب) يتعلق الدين المطلوب من  
 الميت الثابت شرعا بتركته واذا استوفى الاسقاط المذكور شرائط الصحة لا يكون  
 للوارث معارضة المسقط له في ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 مديون وله بيت كبير يقي بدينه وزيادة فهل اذا كان زائدا على قدر ضروري ياته يكون  
 للقاضي بيع الزائد عن قدر ضروري ياته وبقي منه دينه (اجاب) اذا لم يكن للمديون ما يوفي  
 منه دينه الثابت شرعا سوى مسكنه فان كان لا ثاقبه لا يزيد على سكنه مع عياله  
 لا يباع عليه جبر او الا بيع ويشترى من ثمنه مسكن لا ثاقب بما ذكر وما يزيد يدفع فيما  
 عليه من الدين المذكور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين كانا في معيشة واحدة  
 وبايديهما اموال مشتركة بينهما بالميراث عن ابيهما من مقدار ومواش واطيان وزراعية  
 امير به وغيرها اقسماها في سنة سبع وخمسين وصار كل منهما مع اولاده وعياله في  
 معيشة وحده ولم يكن عليهما دين لاحد والآن مات احدهما عن اولاده المذكور  
 الباقين فادعى اولاده بان على ابيهم دين ساوير بدون ان يجعلا على همهم جزأ منه والحال  
 ان الدين طرأ على ابيهم بعد القسمة فهل لا يجابون لذلك شرعا حيث لم يكن الدين  
 عليهما في زمن الخلطة ويكون الدين على من استدانه خاصة اذا تحقق ما ذكر (اجاب)  
 لا مطالبة على الاخ بما لزم اخاه من الدين الخاص به بدون كفالة شرعية بذلك لربه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا بالميراث عن ابيه ادعى رجل اجنبي على  
 الابن بان له على ابيه دين ساوير بد الرجوع به في ثمن تلك الدار ويكفي فيه بيعها فانكر الابن  
 دعواه والحال انه لا بينة ولا سند بيده يشهد له بذلك فهل اذا لم يثبت ذلك المدعي دعواه  
 لا يجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات ويمنع من منازعة الابن المذكور في  
 دار ابيه اذا تحقق ما ذكر (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي المدعي بمجرد دعواه على فرض  
 كونها مسموعة بدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عقد على  
 امرأة بصدق معلوم من الدراهم في ذمته ودخل بها ولم يدفع لها ما تعرف تجهيله ولها  
 عليه ايضادين ثابت في ذمته وهو موسر فهل والحال هذه يجبر الزوج على دفع مجهول  
 صداق زوجته وعلى دفع الدين الثابت لها عليه بالوجه الشرعي (اجاب) نعم يجبر الزوج  
 على دفع ما بذمته من الدين الحال لزوجته ومن ذلك ما شرط تجهيله من الصداق لها أو

١٢٧٢

٨

صفر

١٢٧٣

٢١

ربيع الاول

١٢٧٣

٠١

جاءى الثانية

١٢٧٣

٩

١٢٧٣

١١

كان مسكوتا عن شرط تجهيله والعرف جارته جهيل شيء منه ما لم يؤجل الكل الى أجل معلوم والله تعالى أعلم (سـ) في رجل علمه دين لرجل آخر فحضر رب الدين وبراءة المدين من الدين براءة عامة بحضرة بينة ثم بعد ذلك مات رب الدين عن وارث فاراد الوارث مطالبة المدين بالدين فما الحكم - كم والحال هذه اذا ثبت الابراء العام من الموت قبل موته بالبينة الشرعية سيما والبراءة المذكورة في حال صحة المبرئ وسلامته (اجاب) اذا ثبت بالوجه الشرعي ان رب الدين أبرأ المدين عن دينه الذي يذمه حال صحته طائعا لا يكون لورثته مطالبة المدين بالدين الساقط بالبراءة المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثته وادعت عليه امرأة بدين لها واثبتته في وجهه ورثته وتريد اخذه من اصل حصه كانت له في بيت باعها البنت ابنه منذ عشر سنين وهي قاصرة وبراءها من ثمنها وكتب لها بذلك حصه من القاضى فتريد بيعها ثانيا واخذ دينها من ثمنها فهل لا تجاب لذلك ودين الميت متعلق بتركته ولا تكون هذه الحصه تركته عنه حيث ثبت بيعه اياها للبنت ابنه وبراءها من الثمن قبل موته بخمسة عشر سنين بشهادة البينة الشرعية (اجاب) اذا كان بيع المجد في تلك الحصه وبراءها من الثمن ثابتا للبنت ابنه بطريق شرعي حال حياته مستوفيا شرائط القصة لا يتعلق ما ثبت عليه من الدين بعد موته بتلك الحصه بل يؤخذ من تركته ان كانت والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أبناء انفرد احدهم عن ابيه في معيشة وخدمته في حياته وتزوج امرأة من ابيها في حال انفراده ودفع لها ما تعرف تجهيله من المهر وبعد دخوله بها ومعاشرتها مدة طلقها ثلاثا ثم بعد ذلك مات عن ابنين منها بلغ سنهما سبع سنين وزيادة وعن ابيه فهل للاب المذكور اخذهما وضعهما لعياله بالولاية الشرعية واذا ارادت الام مطالبة المجد بخمسة مائة ودين ودين آخر على زوجها لا تجاب لذلك شرعا حيث لم يكن ابو الزوج كفيل ولا ضامن لما على ولده لها بدون وجه شرعي (اجاب) اذا بلغ سن كل من الابنين المذكورين سبع سنين يكون للمجد ضعهما اليه ولا يلزم بما على ابنته من الدين لزوجه بدون وجه يوجب ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة لها على زوج بنتها ادراهم معلومة القدر ودين ثابت عليه شرعا وهو عترف به ومشهود عليه به في حال صحته وسلامته وهو باكمل الاوصاف المعبرة شرعا ثم بعد ذلك بمدة مات الرجل المذكور عن زوجته وعن اولاده البالغ وترك ما يورث عنه شرعا من دار ومواشي وغيرهما فهل والحال هذه اذا ثبت الدين المذكور في وجه الورثة المذكورين بالوجه الشرعي يقدم على ميراث الورثة ويؤخذ من التركة قبل قسمتها (اجاب) اذا ثبت الدين المذكور بالطريق الشرعي وحكم به يقدم على الميراث فيؤخذ من تركه المديون والله تعالى أعلم (سئل) في حانوت وقف استأجره رجل من ناظره مشاهرة باجرة معلومة وأمره بان يعمره وان ما يهرقه يحسب له من اصل الاجرة فعمره المستأجر وسكنه مدة ولم يدفع له اجرة ثم مات المستأجر فادعى رجل

١٢٧٣

٤

محرم

١٢٧٤

٣٠

صفر

١٢٧٤

٢٧

ربيع الاول

١٢٧٤

٢٠

اجنبي بدين له عليه ويريد ان يضع يده على الحائوت حتى يستوفي دينه فهل لا يحجب  
 لذلك شرعا حيث كان الحائوت وقفا وينسخ عقد الاجارة بموت المستاجر ويكون  
 لناظره ورفع يده عنه وحسبان ماصرفه في العمارة من اصل الاجرة المتجمدة عليه قبل  
 موت المستاجر المذكور (اجاب) ليس لدائن المستاجر المذكور وضع يده على حائوت  
 الوقف الذي لامالك لديونه فيه الى ان يستوفي دينه بدون وجه شرعي ويتعلق الدين  
 بعد ثبوته بتركة المدين وتنسخ الاجارة بموت المستاجر لنفسه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل يملك حصصة في دار بقدر سكنه الضرورية وهو ساكن فيها مع عياله وعليه دين  
 لرجل اراد الدائن بيع المحصة المذكورة في دينه فهل لا يحجب لذلك ولا تباع عليه في  
 دينه وينظر الى يساره والحوال هذه (اجاب) نعم لا تباع تلك المحصة في دين ماله كما  
 اذا كانت لا تزيد عن سكنه مع عياله ولا يمكنه الاكتفاء باقل منها والله تعالى اعلم (سئل)  
 في امرأة ماتت عن ابن وبنت وتركت بقرة ثم مات الابن عن زوجه وعن بنت منها  
 وعن اخته لاهم وترك ما يورث عنه شرعا وعليه دين ثابت فهل يبدا من تركته بدينه  
 بعد ثبوته وماذا يخص كل وادت عن ذكر (اجاب) بموت المرأة المذكورة عن ابنها وبنتها  
 لا هير تكون تركتها بينهما الا للاثنتين الثلثان وللبنات الثلث وبموت الابن ثانيا عن  
 بنته واخته لاهم وزوجه لا غير يكون لزوجه من تركته الثلث فرضا والباقى لابنته  
 المذكورة فرضا ورثا ولا شيء لاخته لاهم لم يحجب ابابنت ودين الميت بعد ثبوته بالوجه  
 الشرعي يقدم على استحقاق الورثة والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة غرست نخلا  
 ووضعته يدها عليه وصارت تنصرف فيه با نواع التصرفات الشرعية مدة تزيد على  
 خمس عشرة سنة ثم بعد ذلك ماتت المرأة المذكورة عن ابن وبنتين وتركت دارا  
 والنخل المذكور ثم مات الابن المذكور عن اختيه وزوجه فوضعت الزوجة والاختان  
 ايديهن على النخل والدار مدة من السنين ولم يقسم بينهما ثم ماتت زوجة الابن المذكور  
 عن وارث فادعى الوارث على الاختين المذكورتين بان لمورثته قدر معلوما من الدراهم  
 ديننا كان بذمة اخيهما ويريد ان ياخذ الدار والنخل المذكورين في الدين المذكور فـ هل  
 يتعلق الدين بما يخص الابن من الدار والنخل المذكورين ولا تخير الاختان المذكورتان  
 على دفع باقي الدين الذي بذمة اخيهما من الماهما حيث لم يلتزم به (اجاب) نعم والله  
 تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة واحدة وبايديهما موال مشتركة بينهما مات  
 احدهما عن ابن قاصر فتدأب المديننا في زمن صغير ابن الاخ المذكور وبعد بلوغه ود  
 المم مع وجود ابن الاخ الدين من المال المشترك والآن يريد ابن الاخ الانفراد من همه  
 ومحاسبته على نصيبه مما دفع في الدين المذكور فهل يحجب لذلك اذا ثبت ما ذكر  
 (اجاب) اذا كان الدين على المم المذكور خاصة ودفعه من المال المشترك بينه وبين ابن  
 اخيه بدون اذنه يكون لابن الاخ اخذ مثل نصيبه من ذلك المدفوع من همه والا فلا والله

٢٥

١٢٧٤

رجب

٦

١٢٧٤

شعبان

٢٧

١٢٧٤

رمضان

٣٠

١٢٧٤

شوال

٢٩

١٢٧٤

١٢٧٤

٢٥

١٢٧٤

ذى الحجة  
٢

١٢٧٤

صفر  
٦

١٢٧٤

رجب  
١٣

١٢٧٥

١٧

تعالى أعلم (سئل) في رجل مات عن ابن بالغ وعن زوجته وهما له مؤخر الصداق لزوجته ولم يترك تركه أصلاً وتحت يده قطعة أرض زراعية أميرية فوضع الابن يده على القطعة المذكورة فأرادت الزوجة أن تستوفي مؤخر الصداق من القطعة المذكورة وتلزم الابن به فما الحكم والمحال هذه إذا لم يكن للبيت تركه أصلاً (أجاب) أرض الزراعة السلطانية ليست تركه عن نزارعها فلا يتعلق بها الدين الذي عليه والله تعالى أعلم (سئل) من أمين بيت المال بما مضمونه امرأة ماتت عن ورثة غائبين وعند ضبط تركها قيل إن عليهما ديننا إلى المعلم محمد زهران النشار مبلغ ١٠٠٠ قرشاً بموجب سند تاريخه غرة من سنة ٧٤٠ ولها رهن تحت يده فعند ذلك صار أخذ الرهن منه بحرق بيت المال وصار يبيع به بمبلغ ١٢٠٥ قروش و٥٠ نصفه حيلة صاغها زيادة عن مبلغ الدين وصار ضمه لجهة التركة وقد تقدم عرض من رب الدين يطلب دينه فهل يصرف له ذلك الدين بدون ثبوت شرعي مادام أمين بيت المال هو الذي استولى على الرهن منه وباعه وضم ثمنه للتركة أو يصير إثبات الدين وأخذ شرعاً (أجاب) لا يقتضي المدعى مجرد دعواه بدون إثباتها بطريق شرعي فما لم تقرر الورثة بالدين للرجل المذكور وهو بمبالغون لا يلزمهم إيفاء الدين من التركة بدون إثباته والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أذن لابنه بالتصرف فيما تحت يده فتصرف الابن فيه حتى مات الأب عن ابنين آخرين ووضع الجميع يدهم على التركة مدة تزيد على أربعة أشهر والمأذون يتصرف كما كان يتصرف في حياته والده ثم الآن أرادوا قسمة ما فادعى الابن المذكور أن عليه ديننا للجماعة يستغرق التركة وأراد أن يوفيه لا ربا به منها وكذبته أخوته فهل والمحال هذه لا يجاب لذلك حيث استولاه من أربابه بدون إذنهما على فرض صدقة فيما ذكره سيما ودعواه أن الاستدانة كانت بعد موت أبيه الاثنان في التصرف ولم يكن إخوة ضامنين له فيما ادعى استدائنه ولم يكن بينهم شركة مفاوضة بل مشتركة كون شر كهاملاك (أجاب) الدين المختص بأحد شركاء المالك لا يلزم باقيهم وفاءه من حصصهم والمحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتاً باع نصفه لرجل آخر بثمن معلوم قبض بعضه وهو على البائع دين لرجل آخر طالبه منه فحجز عن دفعه فأمر البائع المشتري بأنه يدفع عنه الدين لربه ودفعه له فهل للمشتري المذكور بحاسبة البائع واستقطاع الباقي الذي عليه من ثمن نصف البيت ومطالبة بالزائد حيث دفع الدين لربه بأذنه إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) نعم للمشتري ذلك والمحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته البالغ الذي في عائلته امرأة ودفع مهرها من عنده ثم بعد مدة حصل للابن المذكور كور من معيشة والده فأنزل في معيشة وحده فأراد والده أن يرجع عليه بما أدفعه من المهر والمحال أنه لم يشرط عليه الرجوع حين العدة ولا وقت الدفع فهل والمحال هذه لا يجاب الأب لذلك (أجاب) إذا أمر الابن أباه بدفع دين المهر يكون للأب الرجوع



ذى القعدة ستة

عليه بمثل ما دفعه وان لم بشرط الرجوع والا فلا رجوع له عليه والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل مات عن خمسة ذكور واربع اناث وزوجة وترك ما يورث عنه شرعا من دار  
 ومساكن وساقية وغير ذلك وعليه دين لبقين من بناته وزوجته ثابت بالبيعة الشرعية  
 فهل والحال هذه تقسم تركته بين وورثته المذكورين بالغريضة الشرعية بعد اخراج  
 الدين الثابت عليه وماذا يخص كل وارث من ذكر (اجاب) يبدأ من تركته الميت بعد  
 تجهيزه بقضاء دينه الثابت بالطريق الشرعي وما بقي يقسم بين وورثته حيث لا وصية  
 ويكون لزوجة منه النصف فرضا والباقي لاولاده المذكورين تقسم بينا للذكر مثل حظ  
 الانثيين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي وعليه دين لا آخر ولم يترك سوى  
 حصة في زرع كان مشاركا عليه فاخذ رب الدين تلك الحصة من اصل ماله من الدين على  
 الميت ثم بعد ذلك شاركه رب الدين اولاد الميت في زراعة قطن فلما انهم ارادوا اخذ  
 نصيبهم فيما بقي على ابيهم من الدين ولم يكن احدهم كفيلا عن ابيهم ما عليه من الدين  
 فهل اذا لم يرض اولاد الميت بسداد ما على ابيهم من باقي الدين تبرعوا منهم لا يكون لرب  
 الدين جبرهم على اخذ نصيبهم من القطن في نظير ما بقي على ابيهم من الدين بل اذا منعهم  
 عنه يؤمر بتسليم نصيبهم اليه ولا يلزم الاولاد بدفع دين ابيهم من ماله الخاص بهم حيث  
 لا تركه للميتون في ما بقي عليه من الدين (اجاب) لا يلزم الاولاد دفع ما على ابيهم  
 من باقي الدين بدون كفالة شرعية ويؤمر رب الدين بتسليم الاولاد نصيبهم من القطن  
 المذكور والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له ابن بالغ كل  
 منهما في معيشة وحده مات ذلك الابن عن ابيه المذكور وعلى الابن ديون لمجاعة اراد  
 ادب باب الديون ان يلزموا ابا الميت بالدين الذي على ابنه والحال انه لم يلتزم به ولم يضمه لهم  
 فهل والحال هذه لا يجابون لذلك ولا يجبر الاب على دفع دين ابنه من مال نفسه (اجاب)  
 لا يجبر الاب على دفع دين ابنه الخاص به بدون التزامه بوجه شرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل مات عن زوجته وعن ابيه وامه لاهن تركته وزوجته تريد اخذ مؤخر  
 صداقها من امه فهل اذا لم تلزم الام المذكورة به لا يلزمها المؤخر المذكور حيث لا وجه  
 للالزام (اجاب) مؤخر الصداق دين يوفى من تركه الزوج بعد موته ان كانت له تركه  
 والا فلا يلزم به احد بدون كفالة شرعية والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من ديوان  
 محافظة مصر مؤرخة ٢٣ جمادى الاولى سنة ١٢٧٩ غمرة ١٧١ مضمونها تؤمل بعد  
 مطالعة حضر تكم ما قدمه حسين جوده الفقهاء في شأن تشكيكه من جدر ضوان الفقهاء  
 بخصوص المبلغ المطالب به قهوة ما هو مطلوب له من والد المتشكي المتوفى وصورة افادة  
 المحكمة والعنوى المرفوقية مع اياها اعطاء الجواب اللازم من ذلك (اجاب) بمطالعة  
 صورة الافادة الواردة من المحكمة للضبطية بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٦٨ غمرة ١٢٦ يفهم  
 منها انه ثبت الدين المدعى به على تركه الميت والزم ابنه بادائه من التركة والابن يترك

١٢٧٥

٧

ذى الحجة

١٢٧٥

٢٥

صفر

١٢٧٦

١٨

ذى الحجة

١٢٧٨

٣٠

جمادى الثانية

١٢٧٩

٣

في مرضه انه ادعى عليه ان المبلغ تحول عليه وان ولد وب الدين فنهى وتظلم من ذلك  
وهذا ليس مفهوما من صور ما فادة المحكمة والا فادة عما ذكرناه اذا ثبت الدين في وجهه  
احد الورثة بالبيعة العادلة المنزكاة وحلف المدعي اليمين الشرعي بعد الدخول في البيعة  
فانه ينعى للمدعي بدينه في تركه غريمه ويؤدي منها وتورم الورثة ببيع ما يوجد من ثلغها عن  
المديون لقضاء دينه الثابت ان لم يوجد تقديري منه الدين فان زاد الدين على تركه فلا  
يلزم به احد من الورثة او غيرهم الا اذا كان ضامنا او محولا عليه هوالة شرعية والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل تدان دينه من آخر بغير علم ابيه بذلك وبغير ضمانه لولده  
في ذلك ثم مات المدين ولم يترك شيئا أصلا فهل والحال هذه لا يلزم الاب المذكور ذلك  
الدين عن ابنه الميت الذي لم يترك شيئا من كيف الحال (اجاب) لا يلزم الاب بما استدانه  
ابنه لنفسه بدون كفالة في ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في ولد بن بالغين في عيال  
ابيهما اشتري احدهما عقارا لنفسه في حياة ابيه غير اطلاق اميريه وكتب حجج ذلك  
باسمه خاصة لكنه دفع ثمنه من مال ابيه بدون علمه واذنه ثم بعد مدة مات الاب ثم  
الولدان المذكوران عن ولدين فاراد ابننا الولدين المذكورين القسمة من بعضهما  
واراد ابن المشتري الاختصاص بالعقار المذكور الذي اشتراه ابوه لنفسه بموجب الحجج  
المذكورة فهل على فرض اختصاصه بما اشتراه ابوه لنفسه يكون ضامنا لثمنه حيث  
دفعه من مال الاب بدون اذنه وصار دينه في ذمته مشتركا بين ولديه بالميراث عن ابيه عما  
المذكور بحيث يحسب ذلك الثمن على ابن المشتري من فصيله حيث كان ذلك محققا  
بالطريق الشرعي (اجاب) نعم والحال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في رجل تزوج  
امراة بمهر معلوم بعضه مجهول وبعضه مؤجل ودفع لها حين العقد بعضا من المجهول وبقى  
في عشر تهادية بخواربع وعشرين سنة والا آن توفي الزوج وترك ورثة وما يورث عنه شرعا  
فهل والحال هذه يبدا بوفاء ما عليه من هذا الصداق ويقسم الباقي على ورثته (اجاب)  
الدين الثابت شرما مقدم على الميراث ومنه دين المهر فالتحقيق بطريق شرعي انه باق  
بذمة الزوج من المهر يكون لزوجته اخذه من تركته مقدما على الميراث كسائر الديون  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي الى رحمة الله تعالى وترك بنتا بالغة وزوجة وعليه  
ديون ولم يترك شيئا يدفع في دينه ولا في بعضه وطلب رب الدين دينه من البنت والزوجة  
المذكورتين فهل الدين يلزمهما ام كيف (اجاب) دين الميت يتعلق بتركته فاذا لم  
تكن له تركة يوفي منها دينه او بعضه لا يكون لرب الدين مطالبة ورثته او بعضهم  
بدينه بدون كفالة بالدين حال حياته والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين في معيشة  
واحدة ارتكب اديونا وصرفاها في شؤونهما سويا ثم اراد احدهما الانفراد من اخيه  
فهل يكون الدين بينهما سويا ويضمن كل منهما نصه لاربابه ويؤمر بدفعه وقت  
طلبه (اجاب) نعم حيث استداناهما سويا والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مريضة

١٢٨٠

٢٠

جادی الاولی

١٢٨٠

٢٦

ربیع الاول

١٢٨٢

٣٠

جادی الاولی

١٢٨٢

٢٨

محرم

١٢٨٣

٤٠

لها زوجه وهى مقيمة بمصر حال المرض وزوجها مقيم في بلدة اخرى ورتب لها على نفسه نفقة شرعية وكان قائما بدفعها الى حين موتها وبعد موتها دعى رجل على زوجها بانها حال مرضها استدان منه مائة التصرّفه على نفسها في مرضها وهدت تحت يده مصاغها لو كالمساعلى هذا الدين فهل اذا ثبتت دين ذلك يكون له المطالبة بجميع ورثتها بذلك الدين ليدفع من تركتها ويكون احق بالرهن الى حين استيفاء دينه ولا يكون ذلك الدين مطلوباً من الزوج خاصة واذا امتنعت الورثة من دفع الدين يباع الرهن لوفاء الدين منه (اجاب) اذا ثبت الدين الشرعى على تلك المرأة وانهار هنت المصاغ المذكور وبه عند رب الدين يؤمر جميع ورثتها بالبايعين بتخليص الرهن بدفع الدين لربه فان امتنعوا يباع الرهن لوفاء الدين من ثمنه والمرتب احق به من سائر الغرماء حيث كان صحيحاً تاماً والدين يتعاقب تركه الميث ولا يختص بعضهم بالمطالبة به بدون وجه كضمان عن المدين به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً يباعه لزوجته وأبرأها من ثمنه في حال صحته واشهد على ذلك ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثة آخرين فهل اذا كان له عليه دين تأخذه من تركته مع مؤخر صدقاتها ولا يمنع ذلك ابرأه المرأة المذكورة من ثمن المكان المذكور (اجاب) لا لزوجة المذكورة أخذ دينها من تركته زوجها بعد اثباته بطريق شرعى ومن ذلك مؤخر صدقاتها حيث لا مانع ولا يمنع من ذلك ابرأه زوجته حال صحته من ثمن ما يباعه لها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة بالبايعين وتركه وعليه ديون لا يتخصص ثابتة بالوجه الشرعى فاداد احد الورثة اخذ نصيبه من التركة المذكورة كاملاً وامتنع من ادائه ما يخص نصيبه من الدين فهل لا يجاب لذلك وتؤمر الورثة البايعون باداء الدين الشرعى مقدماً على الميراث امامن تركه الميث أو من عند انفسهم ويقسم الباقي بينهم بالفريضة الشرعية ويكون الدين مقدماً على الميراث (اجاب) الدين الثابت شرعاً مقدم على الميراث ولو استغرق الدين التركة كلها فتؤمر الورثة كلهم بادائه امامن التركة وما بقى يقسم بينهم بالفريضة الشرعية أو من مالهم ويستخلصون التركة لانفسهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وعليه دين لا يخرج ومات رب الدين ايضا ومضى من بعده موت الاثنين مدة تنوف عن خمس عشرة سنة فاداد ابن صاحب الدين اخذ دين أبيه من ابن المديون ومع ذلك لم يكن للديون تركه ولم يكن ابنه من دين أبيه فهل لا يلزم ابنه والحال هذه (اجاب) الدين المترتب بذمة الميت يتعاقب بالتركة ان كان له تركه والا فلا يطالبه للدائن به على أحد بدون كفاية شرعية ولا يلزم الابن بدين أبيه فلا يطالب به والحال ما ذكر من مال نفسه والله تعالى اعلم (سئل) باقادة واردة من بيت المال في ٢٣ ج سنة ١٢٨٤ غرة ١٣ مضمونها رجل مات عن زوجة و بنت قاصرة وصار حمير تركته وبيعها بمعرفة قاضى محكم كرامة من المصالح المعتبرة ثم وبمعرفة ذلك

١٢٨٣

ذى الحجة  
٢٠

١٢٨٣

ربيع الثانى  
٢٩

١٢٨٤

جمادى الاولى  
٢

١٢٨٤

القاضی صاۓ اقامۃ وصی علی القاصرۃ و سلمہ اثمان التہ کتو بعدہا وقع تشک من  
 الزوجۃ فی حق الوصی و ظہر انہ مدیون و لما صار حصر موجوداتہ و جدت اقل من قیۃ  
 ہذہ التہ کتو وار باب الدیون یزعمون قسۃ قیۃ الموجودات علی دیونہم۔ م والتہ کتو فہل  
 و الحال ہذہ قیۃ التہ کتو المذکورۃ تسکون ممنازۃ من الدیون و تؤخذ قیۃ الموجودات  
 جمیعہا من اصلہا أو قیۃ الموجودات تقسم شرعا علی قیۃ التہ کتو والدیون تؤمل الافادۃ  
 علیہا یقتضیہ الحکم الشرعی فی ذلک (اجاب) ہذہ المادۃ یلزم ان ینظر فیہا ہل اثمان  
 اعیان التہ کتو باقیۃ عند الوصی أو تعدی علیہا واستہلکھا فی شؤن نفسہ فان كانت  
 باقیۃ عنده فلا دخل لارباب الدیون الی علیہ فیہا بل تسکون للورثۃ خاصۃ کما انہ  
 لا دخل للورثۃ فی اثمان موجودات الوصی المذکور مع غرمائہ وان تعدی علیہا  
 واستہلکھا فی شؤن نفسہ كانت دینا علیہ کسائر الدیون فقصاص الورثۃ باقی غرمائہ  
 بدینہم۔ لان الورثۃ حینئذ صاروا من جملۃ الغرماء ولا یمنازون بشئ بدیون وجہ شرعی  
 یوجب ذلک واللہ تعالی اعلم (سئل) فی امرأۃ ماتت عن زوجہا و ابنہا القاصر من غیر  
 شریک و بذمتہا دین لایحییہا حکم بہ المحاکم الشرعی بعد موتہا فی وجہ الزوج المذکور  
 شرعا ولم یکن الزوج ضامنہا و لم یترکۃ جزئیۃ لا فی ذلک الدین فہل اذا بیعت  
 التہ کتو ولم یفتمنہا بالدين المذکور لا یكون لرب الدين المطالبة بیاقیۃ من الزوج المذکور  
 من مالہ بدیون کفالۃ شرعیۃ بہ (اجاب) الدین انما یتعلق بالتہ کتو فاذا لم تقبہ لا یلزم  
 الزوج ولا غیرہ من الورثۃ اداء الباقی من مال نفسه بدیون کفالۃ شرعیۃ واللہ تعالی اعلم  
 (سئل) فی رجل لزمہ دین و هو فی معیشۃ ایتہ فادعی صاحب الدین ان ما یدد ایتہ  
 ملک لابنہ ولم یشئت ذلک بالوجہ الشرعی فہل اذا لم یکن الاب کفیل بالدين المذکور  
 لا یلزمہ دفع دین ابنہ ولا یجبر الاب علی بیع امتعۃ لو فاء ما علی ابنہ من الدین (اجاب)  
 لا یلزم لاب شرعا ما علی ابنہ من الدین بدیون کفالۃ شرعیۃ بہ کما یجبر علی بیع امتعۃ لو فاء  
 ما علی ابنہ من الدین و الحال ہذہ واللہ تعالی اعلم (سئل) فی رجل تزوج امرأۃ بمهر مسمی  
 و دفع لها منہ ما تعرفہ بھیلہ و دخل بہا ثم مات الزوج عنہا و ورثۃ و ترک ما یورث  
 عنہ شرعا و لم یذمتہ مؤخر صداقہا فہل و الحال ما ذکر یمکن ان یمن مؤخر صداقہا مقدما  
 علی المیراث کسائر الدیون (اجاب) فہم یقدم مؤخر الصداق علی المیراث کسائر الدیون  
 واللہ تعالی اعلم (سئل) فی رجل مات ولم یترک شیئا من متاع الدنیا و لہ اولاد قصر  
 و بلغ فقاصم رجل یدعی بان لہ دینا علی المیت و یرید الزام أحد اولاد المیت الکبار بما  
 علی والدہ من الدین زاعما ان دین الوالد یلزم الولد فہل لایجاب لذلك ولا یلزم أحدہما  
 من اولاد المیت دفع شئ من الدین لہا حبیہ جبراً حیث لم یمکن احدہم منہم کما یلاعن  
 المیت بذلك افیئدوا الجواب (اجاب) نعم لا یلزم أحدہما من الورثۃ دفع ما علی مورثہ من  
 الدین بدیون کفالۃ شرعیۃ حیث لا ترکۃ لیت واللہ تعالی اعلم (سئل) فی رجل توفي

۱۲۸۴

۲۲

جادی الاولی

۱۲۸۵

۲۴

رجب

۱۲۸۵

۱۹

ذی الحجۃ

۱۲۸۵

۲۰

رمضان

۱۲۸۶

۱۴

عن وورثة وعليه ديون شرعية ثابتة بالوجه الشرعي وله تركة مستغرقة بهذه الديون  
فهو لا يستحق الورثة شيئا منها و يقدم اداء الديون المذكورة عليهم وليس لهم اخذها  
ولا قسمها الا اذا ادوا الديون من قبل انفسهم (اجاب) نعم لا تستحق الورثة شيئا من  
التركة المستغرقة و يقدم اداء الدين الثابت شرعا على الميراث الا اذا اتفقوا على اداء  
الدين من مالهم فيكون لهم استبقاؤها لانفسهم كما ان ولاية بيعها مع الاستعراق  
للقاضي أو الوصي للورثة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن وورثة بلغ وترك  
ما يورث عنه شرعا وعليه دين مستغرق لجميع تركته فهل يكون للقاضي بيع التركة  
المذكورة وقسمتها بين الغرماء كل بقدر نصيبه ولا يجبر الوارث على دفع باقي الدين  
لاربابه حيث لم يلزم به وما الحكم الشرعي (اجاب) الدين الثابت شرعا يتعلق بتركة  
المدين فتباع لو فاته من قبل القاضي حيث كانت مستغرقة ولا يلزم الوارث شيء من  
دين مورثه بدون كفالة شرعية به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده  
قصر او بلغا وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وخلافه وعلى القصر وصى شرعي وعليه  
ديون شرعية مستغرقة اتركتها بالبنية العادلة بالوجه الشرعي وباقرار الورثة  
البالغين أيضا ثم مات أحد الورثة البالغ عن وورثة له بالغين فهل والحال هذه  
لا يستحقون شيئا من التركة المذكورة المستغرقة لديون مورثهم ويبيع جميع  
ما تركه الميت المذكور أو لا لو فادينه المذكور (اجاب) الدين الشرعي الثابت على  
الوجه المستطوره مقدم على الميراث فلا استحقاق لاحد من الورثة قبل وفاته من التركة  
ويباع جميعها لذلك حيث كانت مستغرقة به الا اذا أدى الورثة جميع الديون من مالهم  
فان لهم استبقاؤها لانفسهم حينئذ والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لا تحرقه  
في حال حياته وصحته ونفاذ اقراره لصاحبه على يدي بينة شرعية ثم مات المقر المذكور وقبل  
ادائه شيء من ذلك الدين الشرعي وترك وورثة بالغين فطالبهم رب الدين بدينه فانكروه  
فهل اذا ثبت رب الدين اقرار مورثهم له في حياته بذلك الدين وحلف يمينه عليه أيضا  
يكون دينه متعلقا بدين التركة المستغرقة عنه شرعا وتجبر الورثة المذكورون على دفعه  
له وان لم يكن في التركة ما يفي بالدين سوى عقار يباع منه بقدر ما يفي بذلك الدين ويكون  
مقدما على الارث ولا عبرة بانكار الورثة المذكورين والحال هذه (اجاب) اذا ثبت مدعى  
الدين اقرار المورث له بذلك الدين في وجه الورثة أو بعضهم بعد دعوى صحيحة بالوجه  
الشرعي وحكم له القاضي به بعد عديم الاستظهار وتورث الورثة باذنه امام من مال انفسهم  
على حسب مواريتهم أو من ثمن العقار المخالف عن المورث بعد بيعه ان لم يوجد غيره يوفي  
منه ذلك ويجبرون على ذلك اذ الدين مقدم على الميراث ولا عبرة بانكارهم والحال ما ذكر  
بعد الالتماس والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات وترك ما يورث عنه شرعا من  
منقولات وعقار وترك اولاد اقصر وأقام في حياته أخاه وصيا على أولاده المذكورين

١٢٨٦

٢٢

١٢٨٦

٢٤

ربيع الثاني

١٢٨٨

٧

شعبان

١٢٨٨

٢٥

قباع الوصي المذ كور بعض المنقولات المذ كورة بتمثل المثل لاجل النفقة الضرورية لعدم وجود ما يصرفه عليهم من النقود ثم الاتن قد يبلغ بعض الاولاد المذ كورين وطلب اخذ ما يخصه في تركه ابيه والمحال ان الباقي من التركة مستغرق بديون ابيه المتوفى المذ كور فهل والمحال هذه لا يكون للبالغ المذ كور حق فيما تر كة والده الا بعد وفاء ديون ابيه الثابتة بالوجه الشرعي و يقبل قول الوصي بيمينه فيما أنفقته على القصر نفقة المثل مالم يكذبه الظاهر حيث كان تصرفه نافذا عليه (اجاب) نعم لا يكون للبالغ المذ كور كباقي الورثة حق في تركه ابيه بقدر ما هو مشغول بديونه الثابتة عليه بالوجه الشرعي و يقدم اداء الديون المذ كورة على الميراث و يقبل قول الوصي الامين بيمينه فيما أنفقته على القصر من مالهم نفقة المثل حيث لم يكذبه في ذلك ظاهر المحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بضاعة من آخر واستلمها منه حال حياته بتمن مع لوم وحرره سندا بمقدار الثمن ثم بعد مدة مات المشتري عن ورثة كلهم بالغون فطلب البائع دينه من ورثة المشتري وبعدها ابراء المقتضي احييت القضية الى المحاكم الشرعي وبمحصول المرافعة بين البائع وورثة المشتري والدعوى الصحيحة بذلك اقرت الورثة كلهم بذلك الدين وصدقوا عليه لدى القاضي فالزمهم بادائه من تركه المذ كور وفي المذ كور وحرره بذلك اعلاما شرعيا فادعت الورثة انه لا تركه للميت سوى منزل تحت ايديهم وما طلوا البائع في دفع الدين فهل حيث كانت قيمة المنزل المذ كور تزيد عن الدين المذ كور ولادين سواء تجبر الورثة المذ كورون على بيعه او بيع جزء منه يني بالدين المذ كور حيث لم يوفوا الدين من مالهم والمحال هذه (اجاب) على الورثة المذ كورين بيع ما يني يدين موردتهم الثابت عليه شرعا من ذلك المنزل اذ لم توجد له تركه سواء لادائه لربه ان لم يوفوا الدين من مالهم حيث لا مانع فان اتمته وامن ذلك اقام له ماضي وصحيا لبيع من التركة ما يني بحق التريم والمحال ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) فيمن أقيم وصيا شرعيا على تركه فيها قصر لتصرف فيما باسائر انواع التصرفات الشرعية وعليها ديون لاشخاص متعددة والوصي حرص على ضبط التركة وبيعها ووجع وحفظ ائمانها وتوزعها على ارباب الديون الثابتة شرعا فادعوا بعض من يدعي دينه على التركة جزئ من بعض ما باعه الوصي من غيره ليجتص به لنفسه قايما في مقابلة دينه فهل على فرض ثبوت دينه لا يكون له ذلك مع كون الوصي جاريما منه ببيع التركة وحفظها فحصل منها وتوزعها على ارباب الدين شرعا (اجاب) نعم ليس لمن يدعي الدين المذ كور ذلك شرعا والمحال ما ذكره حيث لم يكن المبيع مرهونا عند رهننا شرعيا قبل موت المدين والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مس فقيرة لوقت من احد هماما قبلها والاخر من قبل والدها وناظرة عليهم ما بالشرط ماتت فادعي بعض الناس بان له عليهم ادينا وبانها في حال حياتها وكلته في قبض ربيع الوفقيين المذ كورين واطعاه من دينه الى ان يستوفيه

١٢٩٢

٩

ذى القعدة

١٢٩٢

٢

صفر

١٢٩٤

٢٣



ورغب استيلاء ذلك الربيع الى ان يستوفي منه دينه ومنع من آل اليهم استحقاق الوقفين  
 المذكورين بعد المسحقة الناطرة المذكورة فهل على فرض بدوت دينه ووكالته عنها في  
 ذلك ليس له استيلاء شيء من ريع الوقفين المذكورين بعد موتها وتبطل وكالته عنها  
 بموتها ويمنع من التعرض للمستحقين في الوقفين المذكورين ويكون له المطالبة بدينه  
 من تركتها ولا يتعلق الدين بالوقف المسجل السابق على الدين الذي لم يشترط فيه اداء  
 الدين من ريعه ويكون جميع ريع الوقفين المذكورين مستحقا للمستحقين المذكورين  
 من تاريخ وفاة الناطرة المزبورة كل منهم بقدر نصيبه حسب شرط الواقفين (اجاب)  
 نعم ليس له استيلاء شيء من ريع الوقفين المذكورين بعد موت موكلته المديونة له ليقضي  
 به دينه لعدم تعلق الدين بهذين الوقفين وانتقال استحقاق ريعهما لمن بعدها حسب  
 الشرط والحال هذه وبطلان الوكالة بموتها وتعلق الدين بتركها ان كانت لها شركة  
 على فرض صحة شرعها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة عليها دين لا آخر ماتت عن  
 ورثة شرعيين ولا ترك لها أصلاً لكون رب الدين استولى على الثمن ما تملكه قبل  
 موتها بواسطة بيعها بقدر بعض دينه فأراد رب الدين الآن الرجوع بما بقي له من دينه  
 على ورثتها بدون كفالة منهم في هذا الدين ولا حوالته فهل تتعلق ديون الميثة  
 بتركها ان كانت لها شركة ولا تلزم ورثتها بشيء منها بدون ما ذكر حيث لا ترك لها  
 أصلاً بدون وجه شرعي (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت بتركها ان كانت له شركة ولا  
 تلزم ورثته بشيء منه شرعاً حيث لا ترك له أصلاً والحال ما ذكر بالسؤال بدون وجه  
 شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ولد كبير من فرد عن أبيه بمعيشة على حدة  
 وساكن في داره المملوكة له خاصة من مدة طويلة قد تداين الولد المذكور ديناً حال  
 انفراجه عن أبيه في الكسب والعمل والمعيشة والسكنى وبدون كفالة أبيه عنه في شيء مما  
 استدانه ثم مات الابن المذكور عن اولاده القصر كورواثا وعن أبيه المذكور وله  
 تركه خاصة به كانت تحت يده خاصة فهل تتعلق الديون المترتبة بدينه بعد موته شرعاً  
 بتركه خاصة ولا يلزم أبوه بشيء منها اذ لم تغتر كنهه بأبيه من الديون بدون كفالة  
 ولا وجه شرعي بل تقسم تركته بين غرمائه بحسب مقادير ديونهم المتساوية في القوة  
 (اجاب) نعم تتعلق ديون الميت الشرعية بعد موته شرعاً بتركه فاذا لم تغتر بها تقسم بين  
 الغرماء بحسب حقوقهم ولا يلزم أبوه بشيء من ذلك بدون كفالة أو وجه شرعي والحال  
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لزوجته مصاغاً وحلياً حال صحته  
 ونفاذ تصرفاته وعدم الحجر عليه فقبلت منه الهبة وقبلت حال صحته واستعملت ذلك  
 حال حياته ثم مات وعليه ديون فهل تتعلق ديونه المذكورة بتركه ولا يكون منها  
 ما وهب لها على هذا الوجه فلا تتعلق به ديون الميت واذا كان لها بدينه مؤخر صدقها  
 يكون ذلك ديناً كباقي الديون وتكون الزوجة المذكورة اسوة لغرماء الميت بمقدار

١٢٩٥

١٦

١٢٩٧

محرم ٦

جادی الاولى

١٢٩٧

١٦

مؤخر صدقها المذكور المحقق شرعا (اجاب) اذا ثبتت الزوجة المذكورة بالوجه  
الشرعي صدور الحبة فهاذ كرهنا من قبل زوجها حال صحته وذاذ تبرعته مستوفية  
شرائط الصحة والتمام لا يكون الموهوب تركه عنه ولا تعلق به ديونه ويكون ملكا  
لخاصة حيث لا مانع ودين مؤخر الصداق الثابت كباقي الديون فتخاصص فيه  
الزوجة باقى الغرماء المتعلقة ديونهم بتر كنه حيث لا موجب للامياز والله تعالى اعلم  
(سئل) بافادة من ضبطه مصر فى ٢١ رمضان سنة ١٣٠٠ رة ٢٥٨٧ مضمونها  
بناء على سبق حصول الادعاء من امرأة تسمى صاحبة بنت ابراهيم زوجة عبد العال محمود  
بالاصالة هن نفسها وبو كالتها عن باقى ورة زوجها المذكور على من يدهى عمر على المتخذ  
كار الدلالة فى الاسلحة النارية حوقة له بانه اجترأ على قتل زوجها المذكور عهدا وطلبت  
قصاصه وبعد أن جرى عن هذا الادعاء التحقيق السياسى الا لازم بطلب المدعية  
بمقتها المذكور صارت احالة نظر هذه القضية شرعا من الجاهل من الابتداء على  
المحكمة الكبرى الشرعية ومنها صدور اعلام شرعى مورخ ٢٥ ربيع الاول سنة  
١٣٠٠ يتضمن منع المدعية المذكور من ادعائها حصول التعمد من المدعى عليه  
فى قتل زوجها المذكور وطلبا القصاص منه والحكم على المدعى عليه بالدية اثر عية  
من ماله مقسطة فى ثلاث سنين وهى عشرة آلاف درهم من الفضة او الف دينار من  
الذهب او مائة من الابل وقد صار التصديق على هذا الحكم بالموافقة من مجلس  
الاحكام المصرية واصدر به مضبطة مؤرخه ١٩ رجب سنة ١٣٠٠ رة ٥٢٥  
ووردت الى هذا الطرف بشرح التنفيذ من الداخلية رة ٥٢٥ واضر ورة تنفيذ  
ذلك الحكم على حسب ما نص فيه صارت تكليف عمر على المحكوم عليه بالقيام باداء  
ما حكم به عليه فادى الاعسار وعدم اقتداره على الاداء لافورا ولا تقسيط او التمس  
التخير عن صحة ذلك من عدمه بمعرفة المحكومة ومعاملة بمسح بما يتضح ولما تراهى  
من عدم امكان اجابة المذكور لهذا الطلب فى هذا المقام من قبل الضبطية قد كان كتب  
من هنا الى حصرة فاضى افندى مصر بطلب الافادة مما يسهل طريق الوصول لنفاذ  
هذا الحكم بالموافقة للمخرج الشرعى وملازمة المحالة السياسية فورد شرح حضرته بغير  
المخاطبة مع سيادةكم من هذا الطرف مما يلزم فى هذه المادة لاناطة حضرته بكم مسائل  
القيام فبناء عليه لزم تحرير القضية لاكم اليكم بافادة ما يتبع اجراؤه فى ذلك (اجاب)  
وردت افادة حضرته بكم والذي يقتضيه الحكم الشرعى انه حيث حكم على عمر على  
بالدية فى ماله فى ثلاث سنين فان علم اعساره وعدم ماله له يوفى منه قسط كل سنة من  
السنين المذكور فانه يذخر الى الميسرة والقدرة على ذلك فان اسر فى وقت يؤمر باداء  
ما عليه كما هو الشأن فى سائر الديون المماثلة لذلك والله تعالى اعلم

## \* (كتاب الرهن) \*

(سئل) في امرأة اقضت الامر اسفرها لاجل تغيير المهر او صحة بدنها وقد بلغها ان زوجها مدينون يمكن منعه من السفر معها بموجب سند عليه ودعاوى رهنه المحرمة المذ كورة حجة عقارها في محل حكمها المكن بشعر اسكن درية واخذت المحرمة زوجها معها وعند التوجه اقامت لها وكية لا واذنت له بالتصرف باتفاق منها ومن زوجها ينهي الامر ويخلص الدين المذ كورة واذا كان عند نهاية ذلك يظهر ان زوجها يبق عليه ديون فالمحرمة المذ كورة التزمت وكفلت بدفع الدين المذ كور من عقارها المرقوم على يد وكيلها فهل هذه الكفالة صحيحة شرعية والرهن على الوجه المذ كور صحيح ويمكن التصرف في العقار المذ كور لو فاء الدين (اجاب) الكفالة على الوجه المذ كور غير صحيحة ورهن حجة العقار لا يوجب ارتها ان العقار بدون استيفاء شرائط الرهن الشرعية وحيث لم تتحقق الكفالة الشرعية ولا رهن العقار لا يكون لرب الدين مطالبة الزوجة به ولا مطالبة وكيلها ببيع العقار والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ من امرأة قدر من الدراهم ورهنها في نظير ذلك جانب طين زراعة اميرية ثم بعد ذلك ماتت رب الطين عن ورثة والمحال انه جعل رجلا وصيا على ماله وعياله قبل وفاته فمخ المرأة من التصرف في الطين وترعه من يدها فهل يؤثر بدفع دراهم الرهن للمرأة المذ كورة من تركه المتوفى او يبقى تحت يدها (اجاب) اذا ثبتت المرأة المذ كورة دينها على المتوفى في وجه خهم شرعي وحلفت المير الشرعي يحكم لها به في تركه مفعدا على الميراث ولا يصح رهن الا طيان التي آلت لبيت المال شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا من الدراهم ورهن تحت يده عقارا يملكه وشرط على نفسه انه ان مضت اربع سنين ولم يحضر الدراهم ببيع العقار وينقض الدين فهل لا عبرة بهذا الشرط ويكون لرب الدين المطالبة بدينه ولا يحاكم جبر المدين على الوفاء ولو ببيع العقار (اجاب) لرب الدين طلب دينه المحال من رهنه وله حبسه به وان كان الرهن في يده ولا يمنع من ذلك الشرط المذ كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع رهنا من حلي وملبوس عند آخر على قدر معلوم من الدراهم فهل الرهن في يده ضمن امتعة له فهل يكون مضموفا عليه باقل من القيمة ومن الدين ولا يكون المضمون عليه الا قدر الدين والرائد عن الدين من قيمة الرهن يهلك على الراهن (اجاب) اذا كانت قيمة الرهن زائدة على الدين وهلك عند المرتهن سقط الدين وما زاد غير مضمون على المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة ارض معلومة لا تخر على مباح من الدراهم ووضع يده المرتهن عليه ستم مات كل من الراهن والمرهن عن ابنه ثم بعد مدة طلب ابن الراهن دفع دراهم الرهن لابن المرتهن واخذت الارض المرهونة فتم عمل ابن المرتهن المذ كور بان الارض فيها زرع له وبه حصا الزرع يسلمها وياخذ دراهم الرهن ثم

١٢٦٤

٢٣

١٢٦٤

٢٨

١٢٦٥

محرر  
٢٠

١٢٦٥

٢١

أنكر الرهن بعد ذلك وإن أباه مات وهي تحت يده ولم يعلم أنها موهنة تحت يدي أبيه  
 المذكور ويريد بذلك منع دعوى ابن الراهن بها عليه لسكونه من مدة طويلة فهل بعد  
 ثبوت اعترافه واقراره وشهادة بيعة من المسلمين عليه بأنها موهنة تحت يدي أبيه ومطلبه  
 تركها لمصاد الزرع في العام الماضي لا يعتبر انكاره الآن ويؤمر بتسليمها لابن  
 الراهن وأخذ دراهم الرهن (أجاب) نعم إذا ثبت اقرار الرجل المذكور بالوجه الشرعي  
 يعامل باقراره والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تحت يدها أرض زراعية موهنة  
 على قدر معلوم من الدراهم فأقرت بأن الحق فيها رجلين على يد نائب القاضي وأخذت  
 منهما دراهم الرهن ونحوه في شأن ذلك حجة شرعية ثم بعد ذلك أرادت الرجوع عن  
 الاقرار بأن الحق في الطين لهما فهل إذا ثبت اقرارها واعتراها بذلك لا يكون لها  
 الرجوع عليهما (أجاب) يعامل المقر باقراره فإذا ثبت اقرار المرأة بأن الحق في أرض  
 الزراعة للرجلين المذكورين لا يكون لهما معا وضعتا فيهما بدون وجه شرعي والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل حضر من الروم إلى القطر المصري فاحتاج إلى  
 دراهم لنفسه وكان يملك عبدا ووليا دراهم ما عند رجل آخر واستلم منه قدر ما علموا من  
 الدراهم بعد دفع الرهن له ثم بعد مدة طالبه يدينه فاذنه أن يبيع العبد والمحل للذين  
 تحت يده ويستوفى دينه من ثمنهما فهل يسوغ له البيع لأخذ حقه بالأذن المذكور وإذا  
 مات الراهن من ورثة وعليه ديون للناس يكون المرتهن أحق بالرهن دون سائر الغرماء  
 ويكون القول لما ذون يمينه إذا ادعى عليه الورثة زيادة عن الثمن الذي باع به وإذا بقي  
 لما ذون دراهم من دينه بعد اقتصاصه بالرهن يكون له مطالبة الورثة إذا كان هنالك  
 تركه لورثتهم (أجاب) إذا ثبت ترك الراهن المرتهن يبيع الرهن لاستيفاء دينه منه  
 يكون له بيعه بدون غبن فأحش ولا يكون لباقي غرماء الميت الراهن محاصصة فيه  
 حيث كان دينه ثابته أو القول ولو كيل يمينه في مقدر ما باع به من الثمن ويكون أسوة  
 الغرماء فيما بقي له من الدين إذا كان لليت تركه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 رهن قطعة أرض زراعية عند آخر على قدر معلوم من الدراهم من مدة اثنتي عشرة سنة  
 بمحضرة بيعة فأراد الراهن أخذها من المرتهن وإن يدفع له دراهم الرهن فهل يجب لذلك  
 ويحبر المرتهن على تسليمها له بعد أخذ دراهم الرهن خصوصا والمرتهن مقر بأن الحق  
 في الأرض للراهن (أجاب) إذا كان واضح اليد على الأرض المذكورة مقر بأن الحق  
 فيها للراهن يؤمر بردها له وعلى الراهن دفع الدراهم التي أخذها منه والله تعالى أعلم  
 (سئل) في امرأة سافرت إلى جهة مع زوجها ولها حلى ومصاغ في منزلها وتحت يدي أخي  
 زوجها فرهنه أخ وزوجها في غيبتها ومن غير اذنها عند رجل على مبلغ من الدراهم فهل  
 يكون لها تزاع الرهن من يد المرتهن وليس له بيعه وأخذ دينه من ثمنه حيث كان بدون  
 اذنها وإجازتها (أجاب) إذا رهن الرجل حلى زوجة أخيه بدون اذنها وإجازتها لا يكون

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٥

٣٠

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٢٢

١٢٦٥

٣

صفر

ربيع الثاني

الرهن نافذا ولما ليكة المحلى اخذ من هو تحت يده والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في جماعة رهنوا الرجل آخر قطعة ارض على قدر معلوم من الدراهم فوضع يده الرجل  
 المذكور على الارض مدة من السنين ثم مات بعد ذلك عن ورثته ووضعوا ايديهم مكان  
 مورثهم فهل اذا اراد الراهنون نزع الارض المرتبنة يسوغ لهم ذلك ولا يعتبر طول  
 المدة ولو جددوا فيها ساقيسة حيث اعترفوا بان الارض مرتبنة (اجاب) اذا لم يثبت على  
 الراهن ما يغيد سقوط حقه من ارض الزراعة الامير به بوجه شرعي يكون له رفع يد ورثة  
 المرتبنة عنها حيث كان واضح اليده عتقا بالاسحقاق للراهن كما هو مذكور والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل غرس نخلا في ارض رهونة هند والله بماله ثم ان صاحب  
 الارض المرهونة دفع مال الرهن واراد اخذ ارضه فاقبى المرتبنة وقال انا اعطيتك ثلث  
 النخل فاقبى الراهن اخذ ثلث النخل ويريد اخذ ارضه فهل غرس النخل في الارض لوالده  
 بدون اذن مالكها الا يوجب خروجها عن ملك صاحبها لا سيما وهي خارجة عن الاراضى  
 المصرية لسكونها من قسم حلقه الخراج عن حدود ارض مصر ولا يجبر الراهن على اخذ  
 ثلث النخل في مقابلة شئ من الارض (اجاب) غرس المرتبنة النخل في الارض المرهونة  
 على هذا الوجه لا يكون موجبا لخروجها عن ملك الراهن ولا جبر على عقد المعاوضة  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند آخر قطعة ارض على قدر معلوم من  
 الدراهم ثم بعد مدة ذهب المرتبنة للراهن وطلب منه القدر المذكور فذهب المالك  
 لرجل آخر ورهنه الارض المذكورة واخذ منه القدر المذكور ودفعه للمرتبنة الاول بعد  
 اقتسالك الارض وتسليمها للمرتبنة الثاني ثم بعد نحو عشرين سنة اراد المرتبنة الاول  
 الرجوع على المرتبنة الثاني فهل لا يجاب لذلك (اجاب) نعم لا يجاب لذلك اذا كان المحال  
 ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عبدا وسيما وساعة عند رجل  
 آخر فبات الراهن والرهن في يد المرتبنة فما الحكم في بيع الرهن هل يجوز للمرتبنة  
 بيعه (اجاب) قال في التنوير مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتبته وقضى دينه فان لم  
 يكن وصى نصب له القاضي وصيا و امره ببيعه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن  
 ما يملكه من حلى وسيف وملبوس له في دين عند دائنه فهل اذا ظهر عليه ديون بعد ذلك  
 يكون المرتبنة احق بالرهن من سائر الغرماء واذا باعه الراهن ياخذ دينه المرتبنة من  
 غنمه ولا يكون لسائر الغرماء منازعته في قدر دينه من غنمه وان زادته على قدر دين  
 المرتبنة يقسم الزائد على غرماء الراهن (اجاب) بعد صدور الرهن صحبا لا يلا يكون  
 لغرماء الراهن معارضة المرتبنة في قدر دينه وهو احق به من سائر الغرماء والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة على صداق معلوم ورهنها بما يملكه من التحيل حكم  
 عاتقهم في بلادهم على ما تعرف تجهيل فوضعت يدها عليه مدة سنين ثم مات عنها وعن  
 ورثة غيرها واستمرت واحدة يدها عليه بعد موته وتأخذ قهره لنفسها من غير اذن بقية

١٢٦٥

٢١

١٢٦٥

شعبان

١٥

رمضان

١٢٦٥

٥

شوال

١٢٦٥

٢٩

ربيع الاول

١٢٦٦

٥

الورثة فهل يكون لبقية الورثة بما سبتم على ما يخصهم من ثمر الخيل المذ كور اذا اخذت قدر معلوما تصح به الدعوى (أجاب) نعماء الرهن كالولد والعرق والابن للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله فاذا استهلكه المرتهن بدون اذن المالك يكون مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل على دين لا يخرج رهن عند الدائن ساعة على دينه ثم دفع المدين بعض الدين والساعة تحت يد المرتهن الدائن فسرقت الساعة من المرتهن مع بعض مصالح المرتهن من حرز المثل فهل اذا كانت قيمة الساعة أكثر من باقي الدين لا يكون المرتهن مطالب بما زاد من قيمتها على باقي الدين ويكون القول للمرتهن في ضياع الرهن بيمينه ولو ادعى الراهن انها ليست بماله ويسقط ما بقي من دين المرتهن (أجاب) اذا قبض المرتهن دينه كله او بعضه من رهنه او غيره ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك بالدين ورد ما قبض الى من ادعى كما يستفاد من الدرر في آخر متفرقات الرهن فان كانت قيمة الرهن أكثر من جميع الدين كان الزائد أمانة غير مضمونة على المرتهن بدون التعدي ولا يحتلف المحكم المذ كور ولو كان الرهن مستعارا لرهنه يدينه ولا يصدق الراهن ان الرهن لغيره رهنه بغير اذنه في حق المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانب خيل بارضه رهنه معها تحت يد رجل آخر واخذ منه قدرا من الدراهم وصار رب الدراهم يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم رهنه ووضح اليد عند رجل آخر في نظير قدر من الدراهم وصار المرتهن الثاني يستهلك ثمره على نفسه مدة ثم مات رب الخيل عن ورثة فهل يكون لورثته نزعها من هوق تحت يده ومحاسبته على ثمره مدة وضع يده عليه مع اعتراف واضح اليد للوارث بان الحق في الخيل لمورثه (أجاب) يؤاخذ المقر المذ كور باقراره وعليه ضمان ما استهلكه من ثمره الخيل بدون اذن مالكه ولهم الاستيلاء عليه بعد سداد الدين لربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل على دين لا يخرج له حصه شائعة في بيت ساكن فيها بغير سكناءه فقط قرهن جميع البيت على دينه بغير اذن باقي الشركاء ولم يقبض المرتهن البيت بشهادة اهل بلده وباعترافه بذلك ولم يرل المدين ساكن فيه فهل لا يكون الرهن نافذا فيهما عدانصيبه واذا ثبت اعساره بالدين لدى القاضى لا يباع مسكنه المحتاج اليه في الحال في دينه (أجاب) لا يتم الرهن ولا يلزم بدون القبض فللراهن الرجوع عنه قبله ويبيع على المدين كل ما لا يحتاجه فلا يباع مسكنه المحتاج اليه في ضرر ورثة سكناءه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اخذ حلى زوجته بغير اذن رهنه عند آخر على قدر من الدراهم فبعد مدة طلب المرتهن دينه من الراهن فجهز المدين هدايا للدين واوداد المرتهن ببيعته فهل اذا ثبت ملكه له بالدين الشرعية وكان رهنه بغير اذن او علمها يكون لها نزعها من المرتهن (أجاب) اذا ثبت الملك في الحلى المذ كور لزوجة الراهن بالوجه الشرعي يكون لها انتزاعها من يد المرتهن حيث كان الرهن بدون اذنها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل دفع لآخر قدرا

١٣ ١٢٦٦

جمادى الاولى

٧ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

جمادى الثانية

٧ ١٢٦٦



معلوم من الدراهم و رهن قطعة أرض زراعية عليها فهل إذا أراد رب الدين أن يطلبه  
وردد الأرض له بها يجب لذلك ويمكن من أخذه منه جبراً على رب الأرض إذا تحقق ما ذكر  
بأطريق الشرعي (اجاب) الرب الدين مطالبة المدين بدنيه بعد ثبوته بالوجه الشرعي  
حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك امكنة و رهنها عند رجل على مبلغ  
من الدين لمدة معلومة فمضت المدة وطلب منه الدين فحز عن دفعه وقد كان استقل  
المرتهن الامكنة المرهونة و قبض اجرتها فأنشأه بمالك الرهن منها و أبرأ ذمته منها  
بشهادة بينة شرعية ثم بعد ذلك مات الراهن عن ورثة فطلب منهم المرتهن الدين فأرادوا  
محاسبته على ما استعمله من الاجرة فهل إذا ثبت ان مورثهم قبل موته أبرأ المرتهن  
و سألهم منها و وهبها له بشهادة البينة الشرعية لا يكون لهم المحاسبة بها ولا تنزع الامكنة  
من يده حتى يستوفي دينه أو يبيع القاضى منها بقدر ما يفي بالدين إذا امتنع الورثة من ذلك  
ولم يكن عندهم وقام من غيرها (اجاب) إذا أذن الراهن للمرتهن بأجرة العقار المرهون  
فأجروه و قبض اجرته واستعملها كما و أبرأ الراهن منها لا يكون للراهن ولا لوارثه الرجوع  
بشيء منها إلى المرتهن وإذا مات الراهن باع وصيه رهنه بأذن مرتنه وقضى دينه لقيامه  
بمقامه فإن لم يكن له وصى ذهب القاضى له وصياً وأمره ببيعه لان نظره عام وهذا هو رتبته  
صغاراً فلو كباراً خلقوا الميت في المال فكان عليهم تخليصه والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل له دين عند آخر مرهون به جارية تحت يدا المرتهن فمات المدين قبل دفع الدين  
وتخليص الرهن وقومت تركته و بيعت وقومت الجارية المرهونة على رب الدين بعد  
انتهاء الرغبات فيها واشترها بذلك الثمن من التركة فهل إذا ثبت على الميت دين  
آخر غير دين الرهن وأراد ارباب الديون المحاصصة فيها لا يكون لهم ذلك ويكون دين  
الرهن مقدماً وإذا لم تف الجارية بيد ربن الدين وزاد له مبلغ يضرب به مع الغرماء في  
باقى تركه الميت (اجاب) المرتهن أحق بالرهن من سائر الغرماء فيستوفي دينه منه وما  
بقى له من الدين يأخذه من تركه الراهن كما باقى غرمائه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
له قطعة أرض زراعية رهن بعضها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم ثم مات الراهن  
عن ابن فرهن الابن البعض الآخر عند المرتهن المذكور أيضاً وسافر إلى جهة فأراد  
رجل من أقارب الراهن أن يأخذ الأرض من المرتهن من غير إذن ابن الراهن المستحق  
للأرض ومن غير اجازة فهل لا يجب لذلك وليس له معارضة المرتهن في ذلك (اجاب) نعم  
لا يجب لذلك إذا كان الواقع ما هو عليه وطور يدون وجهه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجلين يملكان نصف معصرة رهناء عند شخص في دين عليهما فهل يصح هذا الرهن  
حيث كان في مشاع لا يقبل القسمة وإذا بقي الرهن تحت يد رب الدين مدة واحدة وكل  
منهما يدفع الدين يكون للقاضى بيع الرهن جبراً عليهما حيث لا ولاء للدين الا من  
المرهون ولم يكن المرهون من ضرورات الرهنيين ولا يحتاجا إليه لمعاشهما ولا لمصلحة

٢٤

١٢٦٦

شعبان

٩

١٢٦٦

١٢

١٢٦٦

شوال

١٧

١٢٦٦

انفسهما ولا قدرة لهما على ادارته (اجاب) رهن المشاع مطلقا وسواء كان قابلا للقسمة  
 أم لا وسواء كان الشيوع مقارنا أو طارئا وسواء كان من شريك أو غيره ويجب دفعه  
 بالتفاسخ رفعاً للفساد وإذا وجد التفاسخ والرهن بدين كان عليه قبل ذلك لا يملك المهرتين  
 حبس الرهن به بعده والحال هذه كذا في فتاوى العلامة الرملي وإذا لم يكن للديونين  
 شيء يوفى منه الدين سوى نصف المعصرة المذكورة الذي لم يصح رهنه يؤثران ببيع  
 وفاء الدين من غنمه فان امتنع باعها القاضي لذلك على ما عليه الفتوى والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل باع لآخر عقارا ببيع وفاء واستلم المشتري العقار المذكور من البائع  
 وكتب بينهما حاجة شرعية بذلك ثم بعد مدة قبل أن يقضاه الأجل أفلس البائع وترتبت  
 عليه ديون لا يخرج من فادار باب الديون بيع العقار المذكور وباطال ما وقع من التبايع  
 على طريق الوفاء فهل يكون البيع المذكور صحيحا على اختيار المتأخرين ويكون  
 المشتري المذكور أحق بالعقار المذكور إلى أن يوفى ما دفع فيه من الثمن (اجاب) قد  
 وقع الاختلاف في بيع الوفاء والذي عليه أكثر المشايخ منهم السيد الامام أبو نجيع  
 والقاضي الامام أبو علي السعدي أن حكمه حكم الرهن وأفتى بذلك العلامة الرملي  
 وفي تنقيح الفتاوى الحامدية ولا ريب في أن بيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع  
 الأحكام على ما عليه إلا أكثر كما في الخبرية والمحوى الزاهدي وهو الصحيح كما في جواهر  
 الفتاوى وقد بسط البرازي فيه الأقوال إلى أن قال وإذا مات المشتري وفاء فوريته تقوم  
 مقامه في أحكام الوفاء اهـ وعليه فليس للغرماء معارضة المشتري وفاء فوريته تقوم  
 أحق به من سائر غرماء البائع كما هو الحكم في الرهن والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة  
 أخذت من آخر مقدار معلوما من الدراهم قرضا ودفعته له وهنأ على ذلك فهل إذا  
 ماتت وأثبت الرجل دينه عند القاضي وخرج له إيلام بقبضه وأخذه من تركتها  
 وطلب أمين بيت المال أخذ الرهن منه قبل دفع الدين له ورب الدين لا يرضى بتسليمه له  
 إلا بعد قبض دينه لا يجبر رب الدين على التسليم له في الرهن إلا بعد قبض ما ثبت له من  
 الدين المذكور (اجاب) للرهن حبس الرهن حتى يستوفى دينه فإذا مات الراهن باع  
 وصيه رهنه بأذن مرتبه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له  
 وصيا وأمره ببيعها لأن نظره عام وهذا هو مقتضى صغار أفلو كباد أخلف والميت في  
 المال فكان عليهم تخليصه كذا في الدراخمة وأرو الله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه  
 دين لا خروبه رهن تحت يد رب الدين فرفعه للقاضي وحبسه على دفع الدين فامتنع من  
 الدفع فهل يكون للقاضي بيع الرهن بحضور الراهن ووفاء دينه منه أو يكون المهرتين  
 أولى به من باقي الديانة إذا أخبر الراهن بأن عليه ديناً غيره (اجاب) لا يملك الراهن  
 ولا مهرتين ببيع الرهن بغير رضا الآخر ويباع الرهن برضاهما ويوفى الدين منه والمهرتين  
 أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن وفي تنقيح الحامدية قال في الخبرية مذهب الامام

صفر

١٤

١٢٦٧

جادي الاولى

٨

١٢٦٧

٢٦

١٢٦٧

تأيد بحسنه أي الرهن إلى أن يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الحجر على الحجر المديون  
وعندهما لا يحاكم بيعة جبر الانهما يريان الحجر عليه وهذه المسئلة فرع ذلك ومخرج  
قاضي خان وصاحب الاختيار وكثير بان القنوي على قولهما فاذا حكم به كما يراه نفذ  
وارتفع الخلاف انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن قطعة أرض زراعة  
وبعض نخيل عند آخره على قدر معلوم تحت يده ثم بعد مدة من السنين مات الرهن عن  
ابن فاراد الابن محاسبه المرتن على ربح الارض وعلى ما استغله من الثمرة من اصل  
دراهم الرهن فهل لايجاب لذلك حيث ثبت بالبينة الشرعية ان مودته اباح له الانتفاع  
بجميع ذلك (اجاب) افاد في التنوير ان الرهن لو اذن للمرتن في اكل زوائد الرهن  
فأكلها فلا ضمان على المرتن وافاد الخبير الرمي ان جميع ما كاله المرتن من ثمرة النخيل  
بعد موت الرهن مضمون عليه متعاقد بذمته مطالب به كسائر الديون وقد تقرران زوائد  
المهرن مضمونة بالاستهلاك والاباحة فيه بطلت عتوت الرهن لانتقال الملك عنه  
إلى غيره والمباح له تناوله ما وهى على ملك المبيع قطعاً والله تعالى اعلم (سئل) في شخص  
عليه ديال لا آخر فمن عنده به منزقة من الذهب ثم بد - ذلك أود المديون دفع ما عليه  
من الدين وأخذ الرهن من المرتن فادعى المرتن انه أودع الرهن عند اخ له ليس في  
عياله وقد مات المودع وود - الرهن ان يأتي له بالرهن عند فتح تركه أخيه وذلك  
الايداع بغير أمر الرهن وعلمه فطلبه الرهن على يد القاضي فادعى المرتن ضياع الرهن  
عند أخيه فهل يكون ضمانا للرهن جميعه حيث تعدى ووضع عند أخيه وديعة بغير أمر  
الرهن والحال هذه (اجاب) يضعن المرتن بايداع الرهن بدون اذن الرهن جميع  
القيمة فيطالب المرتن المذكور بما زاد على قدر الدين من بدل الرهن والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له فدان طين اثر غرس بعضه نخيلا ثم مات عن  
زوجتين وابن صغير واخوين شقيقين ثم مات الابن قبل قسمة التركة عن امه وعن حميه  
المذكورين فهل اذا رهن الميت حال حياته عند زوجته أو بيع نخلات آخر كبارا على  
مائة قرش باقى مجهل صدقها أو أباح لها التمر حتى يدفع لها الدين فسات قبل الدفع عن  
ورثته فاستمرت واضعة يدها بعد موته على النخيل مدة ثلاث سنين وهى تستغل التمر  
بدون اخذ الورثة يكون للورثة محاسبته على ما استغله من التمر بعد موت الرهن  
حيث كان معلوم القدر (اجاب) لا ورثة مضاربة الزوجة ببذل ما أخذته من ثمرة النخيل  
بعد موت زوجها واستهلكته والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) من طرف امين  
صندوق الايتام ما صورته انه مذكور بمرار حضرات العلماء المعطى في حق رهونات  
العقارات التي ترهن بصندوق الايتام ان يؤخذ العقار على جهة الرهن ويعبضه المرتن  
مخوذاً مغرغاً لا مشغولاً بحق الرهن بميرالامشاعا والمرتن حبسه حتى يستوفى دينه  
وبعقضاء جارا له عمل الا انه يحضر في بعض الاوقات لمحصان أو ثلاثة بحجة واحدة أو

١٢٦٧

٦

شعبان

١٢٦٧

١٣

شوال

١٢٦٧

٢٣

١٢٦٧

٢٠

ذی الحجة

١٢٦٧

٣٠

محرم

١٢٦٨

٢

صفر

١٢٦٨

٢١

بحجج متعددة يملكون منزلا ويرغبون رهنه بالصندوق بسبب احتياجهم لاخذ رهنهم  
من مال الايتام وتراضيههم على ذلك فهل يجوز قبول المنزل المذكور ورهنه أم لا يجوز أو  
الذي يقبل المنزل الكامل لشخص بمقدرة قيمته عليه اقتضى تحريره لحضرته تكتم ثومل  
ارسال افادة عما يعتمد في مثل ذلك لاجل اعتماده والاجراء بموجبه (اجاب) قال في جامع  
القصولين ولوارتهن يدين له عليهم ما رهنه واحدا جازوه ورهن بكل الدين ولارتهن حبسه  
لاخذ دينه كله اه فاذا كان العتار مشتركا وأراد أربابه رهنه على دين عليهم وسلموا  
العقار المرهون مع المرتهن يصح الرهن ويكون للمرتهن حبسه حتى يستوفي جميع الدين  
والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة تملك زوجا ساورا ودفعته لامرأة دلالة لتبعية لها فاخذته  
وباعته بثمن معلوم من الدارهم فطلبته منها فطالبتها ولم تدفع لها شيئا ثم بعد ذلك  
رهنها بيته ووعدهم اعلى مدة معلومة انها ما أن تدفع لها الثمن الذي بذمتها أو تبيع  
البيت المرهون وتدفع من ثمنه ثمن الاساور وتأخذ الباقي فهل اذا انقضت مدة الاجل  
يسوغ للمرتهنة بيع البيت المذكور باذن الراهنة وتأخذ حقها منه وتدفع الباقي للراهنة  
وتقدم المرتهنة يدينها على جميع ارباب الديون التي على الراهنة (اجاب) للمرتهن بيع  
الرهن باذن الراهن ولا يكون المرتهن اسوة غرماء الراهن في الثمن فيستوفي منه المرتهن  
دينه مقدما على باقي غرماء الراهن حيث تحق الرهن الصحيح بالدين شرعا والله تعالى أعلم  
(سئل) من طرف امين بيت المال فيما اذا توفي شخص وكانت تركته مستغرقة  
بالديون واحدا الدائنين معه رهن على دينه فهل له ان يستوفي دينه بالكامل من ثمن  
الرهن أو يدخل ضمن قسمة الغرماء (اجاب) المرتهن أحق بالرهن من سائر غرماء الراهن  
فيوفي دين المرتهن من ثمن الرهن بعد بيعه وما بقي من الثمن يقسم بين باقي الغرماء والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين لا آخر وله امكنة يملكها رهنها عند رب الدين وسأحه  
من اجرتها مدة بقائها تحت يده لدى يئنة تشهد بذلك بعد ان اجرها المرتهن باذنه واستغل  
اجرتها واستهلكها ثم مات المدين وبقيت الامكنة المرهونة يؤجرها رب الدين مدة من  
الزمان باذن الورثة فهل ما وقع من الارباء والسماح يكون صحيحا في المدة التي قبل  
موته ولا يسرى لما بعد الموت لانه صار حقا للورثة وتجب الورثة على دفع ما بقي من الدين  
بعد حسابهم ما استغله رب الدين بعد الموت وهل اذا لم يكن للدين المورث الا تلك  
الامكنة تباع فيما بقي عليه من الدين ولا ميراث للورثة الا بعد وفاء الدين (اجاب)  
صرحوا بانقطاع الاباحة بموت المبيع لا تنقل الملك عنه الى غيره فلو رتبته محاسبته على  
ما استغله من الاجرة باذنه بعد الموت بلا اباحة منهم ولا ارباءه وبانه اذا مات الراهن مع  
بقاء الراهن فالمرتهن أحق بالرهن من بقية الغرماء سواء كان الرهن صحيحا أو فاسدا  
ولو صي الميت ببعده باذن المرتهن فان لم يكن له وصي فلو صي الهاضي ذلك وان لم يكن  
واحد منهم اولا للقاضي ان يبيعه بنفسه ويتقضى دينه وان كان الورثة كبراءا يارهم

القاضي بالبيع فان امتنعوا فلا فاض يبيعه فلو بطل الرهن باجارتة بالاذن كما هنا يصير  
 الورثة أو الوصي على دفع ما بقي بذمة المورث من الدين من تركته ان وجد فيها من  
 جنسه والا يباع منها بقدره ولو عقار او الدين مقدم على الميراث والله تعالى اعلم (سئل)  
 من القوم مائة بماء صله أن امرأة لها منزل عليه حكر تريد ان ترهنه في القوم مائة  
 على مبلغ معلوم من الدراهم فهل يجوز رهنه وان تأخرت عن السداد للقوم مائة يجوز  
 بيع المنزل المذكور لاجل سداد مال اليتام (اجاب) لا يصح رهن البناء في الارض  
 المكتسبة وان صح بيعه وقضاء الديون من ثمنه ان عجز المدين عن الوفاء الا من ثمنه  
 ولم يكن محال اليه اضروءة سكنائه واغلب عقارات القاهرة مكتسبة والتصرف انما  
 هو في الابنية المستحقة للقرار على الدوام فاذا تأخر عنه المدينة شيء من الدين يباع ذلك  
 البناء ويوفى الدين من ثمنه ان كان الامر كما ذكرنا وان لم يكن رهنه صحيحا ولا يمنع من بيعه  
 كونه في ارض موقوفة والله تعالى اعلم (سئل) من يبت المال فيما اذا وجد في تركته  
 احد المتوفين رهن على دين وصاحب الرهن ما حضر اطلب ما رهنه ودفع ما عليه الى  
 المتوفى وصار البحث عنه فلم يعلم له محل وجود الرهن محفوظ في بيت المال وورثة  
 المتوفى طالبون ببيع ذلك الرهن واخذين مورتهم منه فهل يجابون لذلك أو يكون  
 هذان جنس المال الضائع الذي يحفظ في بيت المال (اجاب) في شرح التنوير  
 للاملائي لا يبطل الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتن ولا بموتهما ويبقى الرهن رهنا عند  
 الورثة اه وفيه غاب الراهن غيبة منقطه فرفع المرتن امره للقاضي لبيعه بدينه  
 ينبغي ان يجوز اه وعليه فحق حبس الرهن المذكور لورثة المرتن ولهم دفع الامر  
 للقاضي لبيع ذلك الرهن لاجل الدين والله تعالى اعلم (سئل) في أناس متعددين رهن  
 كل منهم بعض مصاعه على دراهم معلومة عند رجل فحفظ المرتن تلك الامانات في  
 صندوق له في منزله الساكن فيه مع سكان آخرين فدخل عليه اللصوص ليلا فقتلوه  
 وفتحوا الصندوق المذكور ففتحوه وسرقوا تلك المرتنات المذكورة ثم بالبحث عن  
 اللصوص صار ضبطهم بعد مدة بمعرفة المحكومة واستخلصت منهم جانبان المرتنات  
 المذكورة وفقد منها جانب فالذي وجد اخذه اصحابه ودفعوا ما عليهم من الدراهم الى  
 ورثة واضع اليد على متروكة فادار اصحاب الامانات المفقودة استخلاص اثمان ما فقد  
 لهم من تركته الميت المذكور فهل لا يجابون لذلك ولا يلزموا ضعه واليد على تركته الميت  
 بدفع شيء مما يطلبه اصحاب الامانات المفقودة (اجاب) يملك الرهن بالاقل من قيمته  
 ومن الدين فاذا كانت قيمة الرهن أكثر من الدين يكون الزائد بيد المرتن امانة لا يضمن  
 الا بالتعدي او التفريط فاذا لم يثبت التعدي او التفريط من المرتن لا يكون الزائد عن  
 الدين مضمونا عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استعار حليا لبرهنه عند آخر على  
 دراهم فرهنه عنده ومكث المرهون عند المرتن مدة فطلب المرتن دراهمه ليرد

١٢٦٨

١٢٦٨

١٢٦٨

ذی الحجة

٢٠

المرهون فلم يجب لذلك فبعد ذلك حصلت سرقة في بيته فأخذ السارق متاعه وأدعى  
 المرتهن أن المرهون سرق في جلة متاعه والحال أنه في حرز مثله فهل يصدق في ذلك  
 بيمينه ولا يضمن المرهون لعدم فقر يظه في ذلك (اجاب) يملك الرهن بالقل من قيمته  
 ومن الدين فإزاد من قيمة الرهن على الدين لا يكون مضعونا على المرتهن ولا يكاف بأقامة  
 البينة على الملاك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نصف بيت شائع والمالك أخ رهن  
 النصف عند الثمريك الآخر في دين عليه يدون اذن أخيه المالك ويدون اجازته فهل  
 لا يصح رهن الشائع ولا ينفذ ويكون للمالك الاستيلاء على نصيبه فهرعن الشر يك  
 (اجاب) نعم يكون للمالك المذكور الاستيلاء على نصيبه من البيت ولا يمنع من ذلك الرهن  
 على الوجه المسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا رهنه عند شخص على مبلغ  
 معلوم من الدراهم ومات الراهن قبل دفع دراهم الرهن عن ووثقه فهل يكون لهم دفع يد  
 واضع اليه دعائها بعد دفع دراهم الرهن حيث كان كل من واضع اليد وورثة الراهن  
 معترقا بالرهن ولا يملك المرتهن بيع الرهن بدون اذن الراهن أو وادته أو القاضي (اجاب)  
 لورثة الراهن المبلغ دفع الدين واخذ الرهن من يد المرتهن اذ لم يبيع بعد موت الراهن  
 بطريق شرعي والله اعلم (سئل) في رجل رهن حلقا زمر دا عند آخر على قدر معلوم من  
 الدراهم ثم بعد مضي نحو عشر سنين احضر الراهن الدراهم وسلمها للمرتهن فاحضر المرتهن  
 الملقى واعطاه للراهن فقال لم يكن هذا حاقا وليس هناك بينة تشهد بهين المرهون فهل  
 يكون القول قول المرتهن بيمينه (اجاب) اذا قال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن  
 بل هذا والذي رهنه عندي فالقول للمرتهن بيمينه لانه القابض والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل رهن عند آخر رهنه على مبلغ معلوم من الدين ومات الراهن قبل وفاة الدين  
 وانفكك الرهن فهل اذا كان للراهن الميت وصى يبيع الرهن ويوفى منه دين الرهن  
 للمرتهن ويقدم المرتهن بدينه على باقي غرماء الميت (اجاب) نعم يباع الرهن المذكور  
 ويوفى منه دين المرتهن والحال هذه ويقدم المرتهن في ذلك على سائر الغرماء حيث كان  
 الرهن صحيحا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن عند عمر واما كن ملكا على دين  
 مطلوب منه الى عمر وواباحه ما يستغله من ايراد الاما كن المذكورة وعمر وقد استغل  
 ما تحصل واستهلكه فهل بعد ذلك يسوغ للرجل أو لورثته مطالبة عمر وما استغله من  
 الاما كن المذكورة والزامه به وتزاع الاما كن المرهونة من يد عمر وقبل تادية المبلغ  
 المرهون في مقابله الاما كن المذكورة (اجاب) صرحوا بان الاباحة تبطل بموت  
 المبيع وفي التنوير وشرحه وغناه الرهن كالولد والثمر واللبن والصوف والوبر والارض ونحو  
 ذلك للراهن تولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله بخلاف ما هو بديل عن المنفعة  
 كالسب والاجرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير داخله في الرهن وتسكون للراهن اه  
 وعليه فاجرة الرهن بعد موت المبيع تسكون للراهن فلوارثه حسبائهما من الدين المطلوب

١٢٦٩

٣

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

صفر  
٨

١٢٦٩

١٩

١٢٦٩

رجب  
١



من مودته وفي شرح التنوير أيضا عن الجواهر إباح للرهن نفعه هل للرهن أن يؤثر  
قال لا قيل فلو أجره ومضت المدة فالأجرة له أم للراهن قال له أن أجره بلاذن وإن باذنه  
فلا مال له وبطل الرهن اه ومنه يعلم الحكم فيما قبضه المرتهن من أجرة الرهن حال حياة  
الراهن المبيع وبه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اقترض مالا من آخر ورهنه حجة داره  
وهو ساكن فيها هل أن تكون الدار رهونة فهل لا يصح هذا الرهن والحال هذه حيث  
لم يستلم الدار ولم يضع يده عليها ولا يترتب عليه - احكام الرهن من اختصاص المرتهن  
بالعين المذكورة دون يقيسة الغرماء عنه لا تحقق ديون آخر ويكون الرجل المذكور اسوة  
بقية الغرماء (اجاب) نعم لا يصح رهن الدار المذكورة أن كان الواقع ما هو موقوف فلا  
يختص المرتهن والحال هذه بما بل يكون اسوة بباقي غرماء الراهن والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك جارية رهنها مع ولدها عند آخر على قدر معلوم من الدراهم وتبرع  
له بخدمتها فقبضها المرتهن ومكثت عنده نحو أربع سنين وه ويمنها مع ولدها تلك المدة  
فهل إذا أراد الراهن أن يطالب المرتهن بإجرتها تلك المدة بدون عقد اجارة لا يجب لذلك  
(اجاب) نعم لا يجب لذلك أن كان الواقع ما هو مذكوره والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل عليه دين لبعض التجار فجز عن أدائه وله بيت يملكه يباعه للتاجر المذكور على أنه  
أن وفي له الدين في مدة معينة يرجع اليه يديه والا صار ملكا للشئرى وكنت وثيقة  
بالمبيع المذكور ولم ينصوا فيها على التوافق المذكور مع وجود البينة به فهل إذا وفى له  
الدين في المدة يرجع اليه بيته حكم التوافق المذكور أولا (اجاب) اختلفوا في بيع  
الوفاء والذي عليه الأكثر أن حكمه حكم الرهن يجب رده على البائع إذا استوفى المشتري  
ثمنه كما في الخبر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له دين على آخر رهن عنده بيته  
على الدين المذكور ثم مات المدينون عن ورثة فطلب رب الدين من الورثة دينه فاعتزوا  
له به وأراد دفعه له مؤجلا ومقسما على الشهر وروى ولا يرضى بذلك ويريد أخذه حالا  
فهل يجب رب الدين إلى أخذه دينه حالا ولا يجب ورثة الميت إلى ما طلبوه بدون رضا  
رب الدين ويؤمر الورثة بدفع الدين حالا ولو ببيع عقار الميت (اجاب) الدائن أحق  
بالعين المرهونة عنده من سائر الغرماء في بيع الرهن لو فاء الدين وإذا بقي للدائن شيء من  
دينه يرجع به في تركة المدين ولا يجب بر رب الدين على تأجيل دينه الحال والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل أخذ من آخر دراهم ورهن فرسها وأغاب الراهن عن بلد الرهن  
وأجزة من الراهن فهل يكون للراهن مطالبة المرتهن برد الفرس بعد دفع ما عليه من  
الدراهم من قبل الرجل المذكور وليس لمن دفع الدراهم الرجوع على الراهن بشئ  
حيث كان بغير إذنه وأجازته (اجاب) لا يملك المرتهن عليك الرهن بدون إذن الراهن  
وللراهن المطالبة بأخذ رهنه بعد براعة ذمته من الدين والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة

١٢٦٩

١٦

رمضان

١٢٦٩

٤

ذى القعدة

١٢٦٩

٢٢

١٢٦٩

٢٢

محرم

١٢٧٠

٨

واردة من طرف امين صندوق مال الايتام مضرونها ان بعض الناس المحتاجين  
للاقتراض احضروا حجابا ملاكهم فوجد انهم ملكهم ارضاً خربة مشحونة بالتربة  
مسترة بجن معلوم قليل بحسب تخربها وواجراء الكشف يتضح انها عامرة ولما يحصل  
تأمينها بحسب ما هي عليه الا ان يعلم ان اصحابها جددوها ولم يخرجوا لانفسهم جميعا  
بمقدار ما صرفوه عليها ويكتفون بالحجة الاصلية المكتتية وقت شرائهم ولم يعلم هل يكتفي  
بتلك الحجج الاصلية ولو ان الثمن المذكور فيها قليل بالنسبة لما يقرضونه الا ان بناء  
على تامين ريس الدلائل على حسب التجديد والصفة التي هي عليها الا ان يطلب منهم  
حجج بالانشاء والعمارة حسب الانشاء والتجديد واذا صار قبول تلك الحجج ثم اراد بيع  
تلك الاملاك نظير المطلوب منهم هل يقتضي هذه الحجج يصح البيع أم لا (اجاب) ان  
المعتبر في صحة الرهن استيلاء المرتهن على العقار المرهون في مقابلة الدين مفروضاً غير  
مشغول ولا يعمل شرعاً على مجرد الحجج اذا لم يثبت في الشرع فيث كان العقار  
مملوكاً للرهن وواضعا يده عليه ثم رهنه على دين مطلوب منه وسأله الى المرتهن على  
الوجه المذكور يصح الرهن ويقدم المرتهن على سائر الغرماء ولا يمنع من صحته بيع  
العقار وعدم وجود حجة لما ذكره مستمدة على اوصافه الموجودة حال البيع شرطاً والله  
تعالى اعلم (سئل) في ثلاثة اخوة كل منهم في معيشة على اثنين منهم دين لاخر رهن  
اخوهما الثالث على دينهما حجة عقاره ولم يقبض المرتهن العقار ثم مات الرهن عن  
قصر فادرب الدين بيع العقار في دينه زاعماً بان هذا الرهن صحيح فهل والحال هذه  
لا يكون هذا الرهن صحيحاً حيث لم يقبض المرتهن العقار ولم يستلمه وليس له بيع العقار  
في دينه (اجاب) نعم لا يكون العقار المذكور رهناً يبيع في الدين المرهون لاجله حيث  
لم يقبض والله تعالى اعلم (سئل) من بيت المال في رجل مدين رهن حجة عقاره وقسط  
الدين عليه فدفع المديون تقسيط سنة ثم مات عن ورثة فخص شخص ودفع ما عليه من  
الدين واخذ حجة العقار والسند المقسط فيه الدين بقصد شراء العقار فهل اذا اراد الشخص  
المذكور استغلال العقار من ابتداء ما دفع مبلغ الدين للسند لا يجوز له ذلك (اجاب)  
ليس للشخص المذكور ان يستغل اجرة عقاره غيره قبل ان يملكه والحال هذه بدون وجه  
شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك قطعة ارض بمراح خالية البناء والغراس  
فهل اذا اراد ان يرهنها يجوز له رهنها لان الرهن احد التصرفات الشرعية وهل اذا رهنها  
لا يكون له فيها تصرف ببناء ولا غراس مادامت في يد رب الدين ولا يتصرف فيها  
صاحبها الا بعد تادية الدين لانها هي رهونة حق المرتهن في حبسها (اجاب) نعم يجوز  
له ان يرهنها حيث كانت مملوكة له مفرغة من ميزة والمرتهن حبسها حتى يقبض دينه او  
يرثه وليس للرهن ولا للمرتهن الانتفاع بها مطلقاً بالغرس ولا ببناء ولا بغيرهما ولا  
التصرف فيها الا باذن الاخر ما بقي القبض والدين معا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل

١٢٧٠

١٣

١٢٧٠

سبعان  
٨

١٢٧٠

شوال  
٧

١٢٧٠

دي القعدة  
١٠

عليه دين لا يخرج رهن عنده قطعة أرض زراعية أمير يته وأباح الرهن للمرتن الانتفاع  
بزرعها مسددة وضع يده عليها ويدفع المرتن ما عليه من الخراج فهو ل إذا دفع المدين  
ما عليه من الدين للمرتن وأراد أخذ الأرض من يد المرتن وكان بها زرع من قبل  
المرتن بأباحة الرهن يكون الزرع مما لو كاللمرتن الزارع له على الوجه المذكور (أجاب)  
نعم يكون الزرع مما لو كاللمرتن والمحال هذه والله تعالى أعلم (مثل) في رجل أخذ  
من آخر خمسة مائة قرش ورهن عنده بنديقة ممتنة فضاغ عند المرتن فزادها وقيمة تساوي  
ثلثي الدين فهو ل يكون الزاد مضمونا على المرتن (أجاب) لو هلك بعض الرهن يتقسم  
الدين على المسالك والموجود مثلا لو رهن دارا قيمتها ألف بالف فخربت في يده قسم الألف  
على قيمة البناء والجرصة يوم القبض فما أصاب البناء سقط وما أصاب الجرصة بقي والله  
تعالى أعلم (مثل) في رجل له قطعة أرض زراعية عام يريدها يبيعها على مبلغ من  
الدرهم واشترط أن الأرض تكون في يد المرتن سنتين فبعد مضي نحو سنة طلب رب  
الأرض افتكاكا كما ورد الدين لربه فهو ل يجب لذلك ولا عبرة بهذا الشرط (أجاب) للمرتن  
المذكور أخذ هذه الأرض وعليه دفع ما بذمته من الدين ولا عبرة بهذا الرهن ولا الشرط على  
الوجه المسطور والله تعالى أعلم (مثل) في رجل عليه دين لا يخرج باعه في نظير دينه مركبين  
بيع وفاء إلى أجل معلوم ولم يسلمه ما لرب الدين بل كتب له سندا على أنه إن لم يوف  
بالدين عند حلول الأجل المذكور تكون المركبان ملكا له وصار ما لهما يتصرف  
فيهما إلى مضي الأجل المذكور فأراد رب الدين تملك المركبين بما وقع بينهما وبين  
المدين من الشرط المذكور فهل لا يكون لرب الدين تملك المركبين حيث الحال ما ذكر  
ويكون له طلب دينه فقط (أجاب) نعم ليس له تملك المركبين المذكورين حيث الحال  
ما ذكر في السؤال لأن الجور ينال على أن يبيع الوفاء رهن يشترط فيه ما يشترط في الرهن من  
التسليم مقرضه وزاميزا لما صرحوا به على القول بالرهنية من أنه لا فرق بينهما وبين  
الرهن في حكم من الأحكام وبأن حكمه حكم الرهن في جميع الأحكام وقد أفتى به كثير من  
علمائنا وأفتى به الخبير الرمي والشيخ ابن عابدين في تنقيح وصاحب فتاوى الرحيمية فقد  
أجاب عن مدينون باع داره من دائه يبيع وفاء وهي مشغولة بعياله ومناعه ولم يسلمها  
له هل يصح ويوجب الوفاء ولا بقوله لا يصح ولا يسلم به اذ يبيع الوفاء رهن  
على أصح الأقوال ولا يصح ولا يلزم لشغله بعياله ومناعه ولم يسلم اه ولو جري نال على القول  
الجامع وهو أنه يبيع فاسد في بعض الأحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصح في بعضها  
كل منافع المبيع ورهن في بعضها حتى لا يملك المشتري بيعه من آخر ولا رهنه ولم يملك  
قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين به لا كه وانقسم الثمن أن دخله نقصان كما في  
الرهن وأفتى به بعضهم وقال صاحب البحر بعد نقه وينبغي أن لا يعدل في الافتاء  
عن القول الجامع اه فلان نقول بأن المشتري يملك ما ذكر جبر على المسالك إذا ملك أن

جداى الاولى

١٦

١٢٧١

١٨

١٢٧١

شوال

١٢

١٢٧١

ذى الحجة

٢٨

١٢٧١

يفسخه ولا يشتري المطالبة بدينه من دائنه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بارض ذراعة مملوكة لايه موهنة تحت يده آت له بالارث وطلب رفع يده عنها فسلم له فيها بعد نزاع طويل وفك الرهن باداء الدين وصدق له على انها حق وارض ابيه فوضع يده عليها والآن اراد المرتهن نزعها من يد وارث الرهن واعادتها اليه ثانيا فهل بعد ثبوت اعترافه لواثر الرهن بانها حق وارض ابيه وسلمها له طامعا مختارا بعد اداء الدين ووضع يده عليها مدة بشهادة البينة الشرعية يكون الحق فيها الواضع اليده عليها ولاحق فيها المرتهن ولا اولاده (اجاب) اذا كان المالك والمحق في تلك الارض ثابتا الواضع اليده عليها الآن واعترف من كانت يده باسحقاقه لمساو سلمها له طامعا مختارا بعد استيفاء دينه كما هو مذكور لا يكون لمن كانت تحت يده بطريق الرهن معارضته فيها بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) من طرف بيت المال بما مضمونه ان شخص مات وحصر تركته فوجد عنده رهن لامرأة نظير دين مطلوب منها الميث المذكور وولد الميث يريد بيع الرهن واخذ الدين المطلوب لو ائده من المرأة المذكورة والمحال ان المرأة ثابتة لم يعلم لمسا مكان فهل يجوز بيع الرهن لو فاء الدين المطلوب منها في غيبتها (اجاب) اذا غابت الراهنة فهي ممتنع ورفع المرتهن امره للاقاضى لبيع الرهن بالدين ينبغي ان يجوز ذلك كما في الدر المختار ومثله في نور العيون ومنه يعلم جواب حادثة السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين للبري فخصت له مضايقة بسبب طلب المبلغ منه فتصرف في منزل سكنه وفي قطعة ارض جنيته قدرها تسعة افدنة بما فيها من الاشجار بمبلغ قدره خمسة آلاف قرش وشرط البائع على المشتري في البيع بانه عند حضور المبلغ واجبا بده ي دفعه للمشتري ويستردهما وقبض البائع الثمن على ذلك والمحال ان قيمتهما قبل ان ياتي عشرة آلاف قرش والآن بلغ البائع ان المشتري باع المنزل لشخص آخر فله اعلم البائع بذلك حضر الى مجلس الشرع وطلب المشتري الاول فاعترف بالشرط فهل اذا حضر المشتري الآخر وصدق على ذلك او ثبت الشرط بينة شرعية يكون للبائع الاول استردادهما بعد دفع الثمن لانه بيع وفاء حيث كان بيع المشتري الاول بدون اذن المالك (اجاب) نعم يكون للبائع الاول استردادهما ببيع وفاء اذا دفع مثل الثمن اذا تحقق ما هو مرسوم بالسؤال حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) من طرف ادهم باشا محافظ مصر في رجل مدين لشخص رهن عنده حج املاكه وهي حرة جديدة ومنزل صغير كلاهما خال عن السكنى ومنزل ثالث يسكنه والجميع على مبلغ مائة ومائتين وثمانين ألف قرش ومائة وخمسة عشر قرشا والمالك يمكنه تسديد المبلغ فقد اذن ببيع الرهن الا انه في اثناء المزايدة من الراغبين لاشراء اصاب المدين بمرض حل به فصار ملازما للفرش ولماسمت المزايدة واحتج الى ايقاع المبيعة وجد المدين قد ازداد مرضه وصار في حال التخر يف بموجب شهادة محضر من المسلمين بحيث انه

١٢٧٢

بيع الثاني

١٢٧٢

جمادى الاولى

١٢٧٢

لا يبي ما يقول والدائن الآن مطالب بحقه فما حكم الشرع في ذلك (أجاب) أما رهن  
الحج فلا اعتبر به شرعا فلا تكون تلك الاملاك موهبة عند رب الدين بمجرد رهن  
حجها حتى يكون من عنده حج تلك الاملاك على سبيل الرهن كباقي الغرماء في الهامة  
في تلك الاملاك ولا يختص بها وأما البيع لا يبقاء الدين مع كون المدينون الآن صار  
مسلوب العقل بسبب المرض الذي أصابه فرفع الامر في ذلك للقاضي وهو ينصب عن  
المدينون المذكور قوما ويؤمر القيم المذكور باداء الدين من مال المدينون ويسدأ ببيع  
الايسر فلا يسر من املاكه الى وفاة الدين الثابت شرعا ولا يباع على المدينون مسكنه اذا  
كان لا تقا به بل يباع كل ما لا يحتاجه في الحال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دين  
عند آخر موهون به عقار فمات يد المرتها ومات الراهن عن ورقة قبل دفع الدين وفكلك  
الرهن فهل اذا كان على الراهن ديون يكون المرتن احق بالرهن وحده الى ان تصل  
اليه دراهمه وليس الغرماء الميث منازعته ومعارضته فيه حيث قبض المرتن الميثان  
ووضع يده عليه فارغ غير مشغول بامتعة الراهن ولا غيرها (أجاب) نعم يكون المرتن  
احق بالرهن من بين سائر غرماء الراهن حيث وقع الرهن مستوفيا شرائطه المعتمدة شرعا  
والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم  
واستلمه منه ورهن عنده على ذلك أرض زراعية معلومة وعملو كته تباع وتشترى رهنا  
شرعيا مسلما ليد المرتن ثم مات الراهن عن ورقة وعليه ديون اخر لا ربابها ولم يترك  
سوى الارض الموهونة فهل لا يسطل الرهن بموت المرتن ويكون احق بالرهن من بقية  
الغرماء حتى يستوفى دين الرهن لاسيما ورقة الراهن معترفون ومقررون بدين  
الرهن (أجاب) نعم يكون المرتن احق بعين الرهن من سائر الغرماء اذا وقع الرهن  
مستوفيا شرائط الهامة والالزام والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك جانيا  
من النخل تجمده عليه قدر من الدراهم فطلب اار بابها من شيخ بلده فاخذ النخل شيخ البلد  
من الرجل المذكور جبر ابا لضرب الشديد والمجذوم المديد واعطاه رهنا لرجل تحت يده  
على الدراهم المذكور ودفعها لار بابها وصار يتصرف المرتن في النخل مدة فهل اذا  
دفع رب النخل المذكور المذكور للمرتن يكون له اخذ النخل منه ويحبر واضح اليد على تسليم  
النخل المذكور له حيث كان استيلاؤه على ذلك النخل على سبيل الرهن بدون تلك  
شرعي (أجاب) نعم لرب النخل ذلك والحال هذه حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك نخلة بالمرث عن اصوله رهنا بيد آخر على مبلغ من الدراهم منذ عشر سنين ثم  
مات الراهن عن ابنه والآن يريد الابن المذكور ادائها كرهنا من المرتن ودفع الدين لربه  
فهل يجب لذلك حيث كان الحق ثابتا له فيه بالبينة الشرعية لاسيما المرتن معترف  
ومقر بالرهن اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (أجاب) اذا كان الحق في تلك النخلة  
ثابتا لابن المذكور عن أبيه بالوجه الشرعي يكون له ادائها كرهنا ودفع دين أبيه حيث

شوال

١٢٧٢

١٤

محرم

١٢٧٢

٥

صفر

١٢٧٣

٢٢

جمادى الاولى

١٢٧٣

١٧

جاءى الثانية سنة

١٢٧٣

١٠

لا مانع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عليه دين مجاعة وله بيت رهنه على الله بن المذكور  
 الى ستين يوما ولم يرل سا كناقيه بامتعة وينتفع به الى الآن فهل يكون هذا الرهن باطلا  
 ويكون البيت باقيا على ملك الراهن (أجاب) الرهن على هذا الوجه بلا تسليم للرتن من مفرقا  
 غير معتبر فلا ترتب عليه احكامه ولا رهن الرجوع قبل القبض والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل يملك عقارا باعته من آخر بيع وفاء بثمن معلوم وماله على ان البائع اذا حضر  
 الثمن للشترى اخذ عقاره منه ثم بعد مضي مدة من المدين مات البائع المذكور عن اولاد  
 بلغ وقصر فصار احد البالغ وصيا على القصر وكذا يلاعن البالغ وباع العقار المذكور من  
 المشتري واضح اليد عليه بيعا بائنا بثمن موافق للدين بطريق اصابته ووصايته على  
 القصر وكالتة عن البالغ ثم مات الوصى المذكور عن اخوته البالغ والقصر المذكورين  
 وجعل للقصر وصيا آخر فافترس البائع البات الصادر من الوصى الميت المذكور للعقار  
 المذكور فهل اذا ثبت المشتري البيع البات بالوجه الشرعي يكون صحيحا فاذا وليس  
 للوصى المذكور معارضة المشتري بدون وجه شرعي حيث كان البيع البات بثمن مثله  
 (أجاب) حكم بيع الوفاء حكم الرهن وقد صرحوا بانها اذا مات الراهن باع وصيه رهنه  
 باذن مرتنه وقضى دينه لقيامه مقامه فان لم يكن له وصى فصب القاضي له وصيا واره  
 يبيعه فاذا ثبت المشتري شرائه من وصى الراهن الميت بثمن مثله على الوجه المذكور  
 بالوجه الشرعي لا عبرة بانكار الوصى الثاني لذلك ولا يكره له معارضة المشتري شرابا  
 والحال ما ذكر بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم (سئل) في اولاد عم ثلاثة قطع  
 ارض زراعية مملوكة بنخيل وساقية نحو تسعة قرايط ميراثا عن جدهم رهنا اثنتان من  
 اولاد العم الثلاثة ايضا على دراهم من مدة ثلاث عشرة سنة وكان ثالث اولاد العم غائبا  
 ولم يحضر اراد هو واولاد عمه فلك الارض من المرتنين بعد رضاه به فاجاب اثنتان منهم  
 لذلك واقربا بالرهنية وامتنع الثالث من تسليم الارض فترافعوا عند الحاكم فثبت بالبينة  
 الشرعية ان القطعة المذكورة حق اولاد العم ميراثا عن جدهم موهوبة تحت يده ولا  
 الثلاثة فلم يرض الممتنع من التسليم بتلك الحكومة والبينة متعلا بوضع اليد هذه المدة  
 ودفع المال لا يدوان فهل حيث كان الامر ما ذكر لا عبرة بفعاله ويجب على تسليم الارض  
 لمستحقها (أجاب) اذا لم يوجد ما يمنع من مسماع دعوى اولاد العم واثبتوا استحقاقهم  
 لتلك الارض على واضح اليد بالوجه الشرعي ولم يوجد منهم ما يفيد انتقاهما عن ملكهم  
 يكون لهم انتزاعها من الرجل المذكور وقد صرحوا بان الرهن عند اثنين اى مثلا يصح  
 وكاهن من كل منهما ولو غير شر يكره ويستترقب قبولهما قبل احدهما دون الآخر  
 لا يصح كما قال رهن نصف من ذوا النصف من ذوا هذا بخلاف الهبة فانها من اثنين  
 لا يصح لان موجبها موت المالك والشئ الواحد لا يكون كله مال لكل واحد من رجلين  
 على السكال في زمان واحد فدخله الشيوخ ضرورة وحكم الرهن الحبس ويجوز كون

١٢٧٣

٢٨

١٢٧٣

رجب  
٢



العين الواحدة بمحبوسة بحق كل منهما على السكك كافي الدرو حواشيه والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج باع المدينون داره لرب الدين يسع وفاء وسلمه حجة الدار  
 على انه متى قدر على دينه يدفعه له وياخذ حجة ولم يسلمه الدار بل استمرسا كذا في جامع  
 قهباله و بعد مدة دفع نصف الدين لربه والا ان اراد ان يدفع له باقي الدين ويسترد منه الحجة  
 فامتنع من ذلك متعللا بان البيع بات وان ما اخذته من الدراهم اجرة الدار المدة الماضية  
 والحال ان رب الدين لم يكن بيده حجة ولا بيعة تثبت دعواه فهل اذا ثبت ان البيع بيع  
 وفاء لا يجاب لذلك ولا عبرة به علله ويكون لرب الدار دفع باقي الدين واخذ حجة داره اذا تحقق  
 ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا ثبت انه يسع وفاء يكون للبائع اخذ المبيع ودفع  
 ما بذمته من الدين لربه واذا تعارضت البيعتان تقدم بيعة يسع الوفاء والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل عليه دين لا يخرج رهنا يعدل الدين ووضعه عند عدل ثم بعد مدة  
 مات عن تركة مستغرة بمدين لا ناس آخر فادار باب الدين رد المرهون للتركة وقسمته  
 مع التركة فسمية الغرماء فهل لا يجابون لذلك ويكون المرهون لرب الدين خاصة اذا ثبت  
 ما ذكر (اجاب) المرتهن احق بعين الرهن من سائر غرماء الرهن فلا يشار كونه في ثمن  
 الرهن بعد بيعه في مقدار دينه اذا كان الرهن مسدودا بشرائط الصحة والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل يملك نخلا رهنه عند رجل على قدر معلوم من الدراهم وياخذ له ثمنه ووضع  
 المرتهن يده عليه ثم بعد ذلك مات الرهن عن ورثة بلغ فطلبت الورثة النخل المذكور من  
 المرتهن ودفع دراهم الرهن له فادرك المرتهن مالا مورثهم فيه واستحقاقهم بجهة الارث  
 عن مورثهم المذكور فاقبلت الورثة المذكورون مالا مورثهم فيه وانه باق على ملكه  
 الى ان مات وانه مرهون تحت يد الرجل المذكور على مبلغ كذا من الدراهم فختم  
 الحاكم الشرعي لورثة الرهن بالنخل المذكور وسلم المرتهن النخل لورثة الرهن واخذ  
 المرتهن دراهم الرهن منهم ووضع ورثة الرهن ايديهم على النخل المذكور مدة تزيد  
 على سنة وصاروا يتصرفون فيه بانواع التصرفات الشرعية والا ان ادعى المرتهن على  
 الورثة المذكورين بانه كان اشترى النخل المذكور من مورثهم قبل موته فانكرت  
 الورثة دعواه والحال انه لا حجة ولا سند ولا بيعة تشهد له بذلك فماذا يكون الحكم  
 الشرعي في دعوى الرجل المذكور (اجاب) من المعلوم انه لا يقضي للمدعي بمجرد دعواه  
 على فرض صحة ايدون اثباتها بطريق شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 افترض آخر مبلغا من الدراهم وهو في مكة واخذ في نظير ذلك رهسا وهو اثنتي عشرة  
 خيرة ونصف خيرة فلما حضر الرهن والمرتهن في مصر توفي الرهن فادعت امرأة  
 الرهن ان الخيرات المذكورات ملكها وانها اعطتها زوجها ايدها وهي طائفة مختارة  
 عامة بذلك لاحتياجه هناك لاجل ان يرهنها فهل للمرتهن ان يسلك الرهن حتى يخلص  
 بحقه (اجاب) يصح استعادة شيء ليرهنه فغيره بما شاء اذا اطاق ولم يقبضه بشئ وان قيده

١٢٧٤

٢٦

١٢٧٤

٢٦

جمادى الاولى

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٢٨

بقدر او جنس او مرتبه او ببلد تقيد به واذا صح الرهن في المستعار يكون للمرتهن حبس الرهن الى ان يستوفي دينه ولا يجبر المعير على قضاء الدين ولا على بيع العين وكذا ليس للمرتهن بيعها الا برضا مالكيها وانما له حبسها حتى يستوفي دينه ولو مات مستعيره مغلما مديونا فالرهن باق على حاله فلا يباع الا برضا المعير لانه ملكه كما في التنوير وشرحه وغيرهما والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن اسورة ذهب على قدر معلوم من الدراهم ثم بعد مدة دفع الراهن دواهم الدين واراد اخذ الاسورة من المرتهن المذكور فادعى انها سرقت منه فهل والحال هذه يكون الرهن المذكور مضمونا على المرتهن يهلك بالدين حيث لم تكن قيمة الرهن اقل من الدين بل ربما زادت (اجاب) نعم يكون الرهن مضمونا على المرتهن بالاقل من قيمته والدين فاذا كانت قيمته اكثر من الدين يهلك به والزائد امانة واذا كانت مساوية للدين يهلك به ايضا واذا كانت اقل يهلك من الدين بقدر قيمته وله المطالبة بالزائد عليها واذا دفع له الدين فله استرداد جميعه حيث لم يزد على قيمة الرهن والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اقترضت من رجل قدرا معلوما من الدراهم ورهنت عنده حليفا فوضعه في بيته في خرد مثله ثم بعد ذلك سرقت متاع بيته والحلي المذكور في غيبته وشاع ذلك في بلده ثم ظهر بعض خلى المرأة عند صانع فآخذ المرتهن بالحكومة والآن تريد تلك المرأة اخذ ما ظهر من حليها ولا ترد الدين له فهل لا تجاب لذلك ويكون لرب الدين مطالبتها ووردها مظهر من الحلي لها ويضيق باقي الحلي عليها ويصدق المرتهن بيمينه في ضياعه (اجاب) اذا هلك بعض الرهن او نقصت عينه قسم الدين على قيمة جميع الرهن فأنقص أو هلك من الرهن يسقط من الدين بقدره وما بقي يفسكه الراهن يباقي الدين بعد الساقط والله تعالى اعلم (سئل) في رجل عليه دين لاخر رهنه به دارا ساكنة افيها الراهن ولم يفرغها ولم يسلمها للمرتهن بل استمر الراهن ساكنة فيها فهل لا يتم الرهن والحال هذه ولا يصح حيث لم يحصل قبض للمرهن ولا يتعلق حق المرتهن بتلك الدار (اجاب) نعم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة مرهون عندها اسورة على دين معلوم سرقت من عندها مع امتعتها من غير تعد ولا تعريض ثم بعد مدة ادعت بامتعتها على أناس فصالحوها على بعض ما ادعت به والآن تريد ورثة صاحبة الاسورة مشاركة المرتهنة فيما اخذته من دراهم الصلح عوضا عن امتعتها فهل لا يجابون لذلك ولا يسوغ للورثة المذكورين تضمين المرتهنة بقيمة ما رهنته مودتهم حيث كان المرهون قائما (اجاب) الرهن اذا تلف في يد المرتهن بلا تعد منه يكون مضمونا على المرتهن بالاقل من قيمته ومن الدين فان كانت قيمته مساوية للدين يهلك بالدين وان كانت اكثر فخا قايلا الدين يهلك به والزائد من القيمة امانة وان كانت اقل منه يسقط من الدين بقدر القيمة والزائد يطالب به الراهن والله تعالى اعلم (سئل) بخطاب واردم من مصلحة بيت المال بمروسة مصر مخصصة في مرهون تحت يد المرتهن على قدر معلوم مات المرتهن وبيع الرهن بدون اذن الرهنة باقل مما هو في ذمتها للمرتهن ثم

١٢٧٤

٦

١٢٧٤

٢٠

رمضان

١٢٧٤

١٩

ذى القعدة

١٢٧٤

٢٤

حضرت ودفعت المهر من عليه الذي هو في ذمتها وطلبت الرهن فهل والحال هذه  
 لورثة المرتهن عين الدين المهر من عليه أو قيمة المهر من التي يبيع بها وما المحكم في  
 الباقي من الدين (اجاب) يبيع الرهن بعدموت المرتهن بدون اذن الراهن لا ينفذ بدون  
 وجه شرعي فاذا ردت الراهنه اليه يبيع يكون لها اخذ عين الرهن وعليها دفع الدين لورثة  
 المرتهن وان اجازته نفذ اليه والتمن تاخذ هذه الورثة فيسقط من الدين بقدره وتلزم  
 الراهنه بدفع الباقي من الدين لورثة ربه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل باع طاحونة  
 لاخر بماله عليه من الدين يبيع وقام مستوفيا للشرائط وسلمه الطاحونة المذكورة  
 فسلمها منه وأجرها الرجل آخر بدون اذن المالك الاصلى واسمغل أجرتها مدة واستهلك  
 ما استغله في شئون نفسه فهل اذا دفع وب الطاحونة المذكورة ما عليه من الدين  
 واستردها الى ملكه لا يكون له المطالبة بما استغله المشتري من الاجرة قبل الاسترداد  
 (اجاب) المصرح به ان يبيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الاحكام عند الاكثر وهو  
 الصحيح وعليه لا يكون للمشتري وفاء اجارة العين بلا اذن المالك فلو أجرها كذلك  
 فالاجرة له يتصدق بها ولا يحصل له الانتفاع بها والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة دفعت  
 لزوجها عينا معلومة لها وأذنته بان يضعها رهنا عند رجل آخر له عليه دين فاستلمها منها  
 ودفعها لصاحب الدين ليطمئن قلبه على ماله جهته من الدين فاخذها رب الدين  
 وحفظها عنده ثم بعد ذلك بمن تر يد الزوجة تزعم هذه العين فهل ليس لها جبره  
 على ذلك حيث سلمتها لزوجها طائفة مختارة ولرب الدين حبس العين عنده حتى يخلص  
 بماله من الدين على الذي سلمه العين حين سألته زوجته اياها ليرهنها على ما عليه  
 (اجاب) نعم ليس للزوجة المذكورة اخذ العين من يد المرتهن جبر حيث استعارها  
 لزوجها منها ليرهنها دينه المذكور لخدمة الرهن ولزومها المحال هذه الا اذا دفعت الدين  
 له من قبلها أو قضاء المديون والله تعالى اعلم (سئل) في رجل استدان ديناً من آخر  
 مبلغه معلوم من الدراهم واستلمه منه بعد ما رهن عليه حصّة معلومة شائعة له في عقار  
 معين واستلمها منه فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ويكون للمرتحن وضع يده  
 عليه حتى يستوفي دينه ويكون مقدماً عليه على سائر غرماء الراهن لو يبيع المهر من  
 على الراهن وكان عليه دين غير دين الرهن (اجاب) اذا كان الرهن سابقاً على الدين ثم  
 استدان وكان الرهن فاسداً لا يشيوع من لا وقبضه المرتحن ثم تناقضا يكون حكمه حكم  
 الرهن الصحيح من بقاء الحبس الى أن يستوفي المرتحن دينه لا يكون المرتحن أولى به من  
 سائر الغرماء في الحياة والممات كما صرحوا به بخلاف ما اذا كان الدين سابقاً والرهن  
 لاحقاً فلا يكون المرتحن أولى به كافي البرازية واستظهر الشيخ ابن عابدين في فتاواه ان  
 التقييد بالنقض ليس للاحتراز عما اذيق العتد بالنقض بل هو بيان للايجاب ولما  
 يترتب عليه أي يجب عليه ما فسخته واذا فسدها كان للمرتحن حبسه الى آخر ما ذكره والله

١٢٧٥

٦

ربيع الثاني

١٢٧٥

١٢

جمادى الاولى

١٢٧٦

١

جمادى الثانية

١٢٧٦

١٤

تعالى اعلم (سئل) من الضابطية بماء ضخمونه الاستفهام من جهة رهن الحج مقاربات  
متعلقة ببيع الفندي الحكيم في نظير مبلغ ألفي جنيه مصري وعدمها (اجاب) رهن  
الحج المقارن غير معتبر شرعا في جهة رهن ذلك العقارة لا يترتب على ما ذكره من  
الدين ذلك العقار ويدنيه الى أن يستوفيه بغير رهن الحج المذكور والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل باع أرضه المملوكة لشخص ببيع وفاء وشرط في العقد أنه من بعد  
مضي عشر سنوات تكون الأرض للبائع ويرد الثمن للشترى وشروطا يضاف في العقد أن  
يكون دفع العشر على المشتري فهل والحال هذه إذا أراد صاحبا قبل وفاء المدة أخذها  
ودفع الثمن له ذلك شرعا (اجاب) ببيع الوفاء حكمه حكم الرهن في الصحيح فيكون للبائع  
والحال هذه دفع مثل الثمن المقبوض واسترداد المبيع من يد المشتري وفاء حيث لا مانع  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل رهن أرضه عند آخر إلى مدة معلومة وقبل تمام المدة  
أراد الرهن أخذها ودفع الدين إلى المرتن في حكم عليه بتسليمها له بها في اثناء سنة  
كان مؤجرا المرتن بمجاعة فهل لا يكون للمرتن حق في مبلغ اجرة الأرض من بعد فكاك  
الرهن واستيلاء رب الأرض عليها وحكم الحاكم عليه إلى تمام السنة فلا يكون للمرتن  
استيلاء اجرة المدة المتبقية بعد ذلك إلى تمام السنة المذكور لنفسه لامن المستاجر  
ولامن رب الأرض (اجاب) نعم ليس للمرتن ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله  
تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت المال مؤخدة في ١٨ ر سنة ١٢٧٩ مضمونها فيها  
سبق وجد في تركه شخص بعض اعيان ومهاغ قبلي انه مرمون بطرفه من قبل شخص  
معين اسمه على مبلغ معلوم بموجب سند بخت الرهن موضح به الاعيان والمهاغ المذكور  
وصار حفظ الاشياء المذكورة بخزن المصلحة حين ظهور من يدعي بها وقدم على ذلك  
مدة سنين ولم يظهر أحد يدعي بها ومردون ببنقرة ١٠ من لائحة ادارة بيت المال  
تحدد ميعاد لمثل ذلك وانه اذا مضى الميعاد يصير بيع ما يوجد به ذا الوصف ويضم على  
تركة الميت الا ان صاحب الرهن من الناس المعلومين وان كان من مدة اشيع هرو به  
ووفاته بجهة دمشق الشام وبناء على ما عرض عن كان اخبر بذلك توجه من لزم من بيت  
المال لضبط متروكاته فلم يوجد له شيء بمنزله وقيل ان ورثته زوجته زهرة وولد اخيه محمد  
الغائب بوجه بحري لا تعلم له جهة حسب تعهد من تعهد غير ان اشاعة موته لم تكن  
بحري الحكومة فلم يعتمد عليها وصار احضار زوجته وسئل منها ما ظهر لها في ذلك  
المدة من موت زوجها من عدمه الاجراء ما يقتضي في تلك الاشياء فاجابت بان لا علم لها  
بالحقيقة غير انه ورد لها جواب من تابع زوجها بانه توفي بالجهة المذكورة ووقع منها  
الادعاء بان المصاغ تعلقها وان المتوفى كان اخذها منها لاجل ان يبعها فرفضه بطرف  
المتوفى السالف ذكره وحيث الحال كما ذكره ليجوز بيع الاشياء المذكورة  
مادام الذي رهنها غير موجود سواء كان ميتا او مفا ودالا ليجوز وتسليم الدعوى من

جادی الاولى سنة  
١٢٧٩

زوجة الراهن وماله المحكم في ذلك (أجاب) الرهن المذکور في هذه الحالة مفقود ما لم  
يثبت موته بطريق شرعي ولا يتصلب أحد خصماءه في الدعاوى مادام كذلك والمحکم  
في الرهن إذا كان الراهن مفقودا أو غائبا غيبة منقطعة أن يرفع الرهن إلى القاضي  
ليبيعه ويوفي منه دينه كما في الدرر وحواشيه رد المختار قبيل باب الرهن يوضع على يد عدل  
قال في الدرر غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتن امره إلى القاضي ليبيعه يدينه  
ينبغي أن يجوز أن يفي قال في رد المختار كذا في العمادية ثم قال وهذه المسئلة كانت واقعة  
الفتوى انتهى وبزم في الاشياء بعدم الجواز واستدرك عليه البيرى بما في البرازية  
عن المذنية للمرتن يبيع الرهن باجازة المحاكم وأخذ دينه إذا كان الراهن غائبا لا يعرف  
موته ولا حياته انتهى أقول يمكن جعل ما في الاشياء على ما إذا لم تكن الغيبة منقطعة  
وان كان أطلق الغيبة تأمل انتهى ومن المعلوم ان وارث المرتن أو وصيه أو من  
ينصبه القاضي وصيا عنه بعدم موته قائم مقامه وقد مر جواب عدم سماع دعوى المرهون  
بغيبه الراهن والمرتن في شرط حضورهما معا أو من يقوم مقامهما في الخصومة وفي  
هذه المسئلة لم يوجد الرهن ولا من يقوم مقامه والله تعالى أعلم (سئل) بافادة وارثة من  
بيت المال مؤرخة في ٣ جادی الاخرة سنة ١٢٧٩ مرة ١٢٦ مضمونها ما توضح  
بافادة حضرتم بتاريخ ١٦ الماضي من انه إذا كان الراهن مفقودا أو غاب غيبة  
منقطعة يرفع الرهن إلى القاضي ليبيعه ويوفي منه دينه صار معلوما بمقتضى ما توضح  
سيجري العمل انما إذا صار يبيع الرهن هل يبيعه يكره بحضور زوجة الراهن المفقود  
ولم يثبت موته ام يباع من قبل ورثة رب الدين المرهون عنده الرهن وان كان البيع  
من قبل زوجة الراهن هل ما يبقى من ثمن ما يباع بعد خصم الدين المرهون عليه الرهن  
يعد تركه للراهن الغائب ويقسم على بيت المال والزوجة أو يحفظ امانته في بيت المال  
الى ان يوقف على حال الراهن من موت او حياة واذا صح البيع من قبل ورثة المرهون  
عنده الرهن فما زاد بعد الدين يضم الى تركته ام كيف اتقصه بافادة المحكم الشرعي  
(أجاب) حضور زوجة الراهن المفقود عند بيع الرهن بمعرفة القاضي ليس بشرط حيث  
لم يثبت موته وما يبقى بعد قضاء الدين من ثمن الرهن يوضع على يد أمين باذن القاضي  
ليحفظه الى ان يقبض حاله والمحكم في هذه الحادثة هو ما اوضحناه في الجواب السابق  
قبل هذا في هذه الترجمة والله تعالى أعلم (سئل) بافادة من المحافظة مضمونها شخص يدعى  
فتح الله ليان مديون لسيرى بمبلغ سبع مائة كيس وكسور وهرب الى بلد في الشام ولما  
استشعر المديون بهرو به ارسل مندوبين من طرفه لضبط المنزل وتعلق المديون المذکور  
السكان بالموسى بما فيه من الامتعة فضبطه بحضور من تعينوا من طرف الميرى وشيخ  
الحارة وشيخ الثمن ونائب من طرف طائفة المديون بموجب قوائم باختتام المذکورين  
بما صار ضبطه وصار وضع يد الميرى على المنزل والامتعة التي وجدت وصار يفرج المنزل

جادی الثانية

١٢٧٩

٢

ويستوفى الاجرة وتخصم من الدين المطلوب منه وحفظت السندات والحجج المتعلقة  
بالمئزر والاشياء بطرف الميرى بطريق الرهن على سداد دينه ثم من بعده مدة حضراين  
المديون من الشام بعد وفاة ابيه في الجهة المذكورة واسد قصص على السندات المتعلقة  
بالمئزر المذكور من حجج وقوائم التي كانت محفوظة تحت يد احد الكتاب المستخدمين  
بقلم القضايا بدون علم جهة بيت المال ولوجود السندات المذكورة بيده قد اجري بيع  
المئزر والامتنعة المذكورة وقبض منها بدون اطلاع الديوان وتوجه الى بلده فهل البيع  
يكون فاسدا شرعا لعدم علم المرتهن واصلح اليد به ولا يرى اخذ المئزر من المشتري وهو  
يرجع على بائعه أم كيف تؤمل الجواب بما يقتضيه الوجه الشرعي (أجاب) لم يتضح  
من هذا السؤال كون المديون المذكور رضى بامسالك العقار والامتنعة المذكورة تحت  
يد الميرى رهنا بالدين الذي عليه ابتداء وبعد سفره في نظر ان وجوده نه الرهن بذلك ابتداء  
او بعد ذلك قبل موته يكون ذلك رهنا شرعيا ولرب الدين حبسه لاستيفاء دينه وليس  
للمراهن ولا لوارثه بيع المهرهون بدون اذن المرتهن فلا ينفذ البيع المذكور والحال هذه  
وان لم يوجد من المديون ما يدل على الرضا بكونه رهنا لا ابتداء ولا انتهاء لا يكون رهنا  
شرعيا الا على عبارة ذكرها في الهتبي واذ لم يعد ذلك رهنا شرعيا وقدمات المديون فانه  
ينظر فان كانت تركته مستغرقة بالدين فلا يكون لابنه المذكور بل ولا لجميع الورثة  
ولا يبيع ذلك بدون اذن القاضى الا برضا الغرماء لان ولا يبيع التركة المستغرقة  
بالدين للقاضى لا للورثة ما لم يتفق جميع الورثة على استبقاء التركة وقضاء جميع الدين من  
مالهم فلو باع احد الورثة التركة في هذه الحالة لا ينفذ بيعه ولرب الدين ابطاله وان لم تكن  
التركة مستغرقة ينفذ بيع الورثة أو احدىهم في حصته ويطالبون باداء الدين منها والله  
اعلم (مثل) في رجل يملك ارضاً عث ودية اشترك في زراعتها مع رجلين آخرين النصف  
للمالك والنصف الاخر للرجلين المذكورين واستغلوها بالزراعة ثم رهن مالك الارض  
الارض المذكورة للشريك المذكورين وهى مشغولة بالزراعة المذكور فهل لا يصح  
رهن الارض المشغولة بالزراعة المذكور ولو لا شريك (أجاب) رهن المشغول لا يصح  
وهذا اذا كان مشغولا بملك الراهن فلو كان مشغولا بملك غير الراهن فهو صحيح كما يستفاد  
من الدرر وحواشيه رد المحتار وقد مر جوابا انه لو رهن ارضا فيها زرع يصح ويدخل  
الزرع في الرهن بلاذ كرا اذا تقرره هذا يعلم منه ان نصيب الراهن من الزرع المشترك  
المذكور في السؤال لا يمنع من صحة الرهن لدخوله في عقد الرهن ولو بلاذ كرا فلم يبق من غير  
دخول في عقد الرهن المذكور الا نصيب المرتهنين من الزرع المشترك فهو الشاغل للرهن  
وقد علمت ان المقدار المذكور الرهن انما هو كونه مشغولا بالحق الراهن لا بالحق غيره وبناء  
على ذلك فالرهن المذكور صحيح حيث لا مانع من صحته قال في الدرر ما قبل البيع قبل  
الرهن الا في اربعة المشاع والمشغول والمتصل بغيره والمعلق عنه بشرط قبل وجوده

١٢٧٩

٩

وبيع الثاني

١٢٨٠

١٧



جادی الثانية سنة

غير المدبر فيجوز بيعها لارهنها قال في رد المحتار قوله والمشغول أي بحق الرهن كما قيد الشارح أول الرهن احترز من أن الرهن المشغول بذلك غير الرهن فلا يمنع كما في حاشية المحمدي عن العمادية ثم قال قوله والمتصل بغيره صفة لموصوف محذوف أي والشاغل المتصل بغيره كالبناء وحده أو النخل أو الثمر يبدون الأرض أو الشجر كما سيذكره واحترز به عن الشاغل المنفصل كما لو رهن ماني الدار أو الوعاء بدونهما وسلم الكل فإنه يجوز كما في الهداية والخانية فافهم وأراد بالمتصل التابع لما في الهداية رهن سرجا على دابة أو نجاما في رأسها ودفع الدابة مع السرج أو اللجام لا يكون رهنا حتى يفرغه منها ثم يسلمه إليه لأنه من توابع الدابة بمنزلة الثمرة للنخل حتى قالوا يدخل فيه من غير ذكر انتهى وعبارة الخانية لو قال رهنتك هذه الأرض وفيها زرع أو شجر أو ثمر على الأشجار جازو يدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثمر في البيع إلا بالذکر وفي الرهن يدخل بغير الذکر لان الرهن لا يصح بدون ذلك فيدخل الكل تصحيا انتهى والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من بيت مال مصر في غرة جادی الاخرة سنة ١٢٨٠ مضمونها في رجل على قيد الحياة معترف ان يذمه مبلغا لرجل متوفى وانما يدعي بان له شيئا رهنا طرف المتوفى فهل الحكم الشرعي يقتضي تخصيص قيمة المعترف به باستدائه وضعه الى مخلفات المتوفى وبعده ينظر ما يدعي به من الرهن أو يصير بقاء التخصيص الى رؤية ما يدعيه وما هو الحكم الشرعي (اجاب) حيث كان الرجل المذکور مقرا بالدين للبيت فإنه يؤثر بادائه معاملة له باقراره الا انه حيث ادعى ان له رهنا عند رب الدين فإن كان وادته مقرا بذلك لا يجبر المدينون على اداء الدين الابهة - ادحضار الرهن فإن احضره أمر بدفع الدين وبعده يستلم الرهن ولا يؤثر بالاداء قبل الاحضار لئلا يكون رب الدين مستوفيا مرتين على احتمال هلاك الرهن مرة باداء الدين ومرة بهلاك الرهن لانه يهلك بالاقبل من قيمته ومن الدين وان كان منكر الرهن فكما ان لا وادته مطالبته المقر بالدين المقر به حالا فيكذلك لمدعى الرهن اجبار خصمه على الخصومة معه فيما ادعاه حالا فاذا كانت له بينة حاضرة واقامها وثبت دعواه بالوجه الشرعي لا يؤثر باداء الدين أيضا الابهة - ادحضار الرهن فإن كان الرهن هالكيا سقط الدين بمقدار قيمة الرهن فإن زاد الدين عن القيمة أمر المدينون باداء الزيادة وان نقص كان الزائد في قيمة الرهن امانة لا يضمن الا بالتعدي وان كان الدين قدرا لقيمة سقط الدين فقط والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر في يوم الاربعاء ١٨ صفر سنة ١٢٨٢ مضمونها انه جارسا قراض دراهم من مال الايتام بمو جب رهونات تؤخذ على المدينين من بعد القبض والخيازة الشرعيين واجراء الدور الشرعي معهم وحيث تصادف حضور حسين افندي عبد الحليم يرغب رهن منزله المستبعد الانشاء والعمارة الكاشن بخط السيدة زينب وباطلاع حضرة مفتي افندي الديوان على حجة الشرعية توقف في قبول الرهن المذکور ورغب

١٨

١٢٨٢

ربيع الثاني

٣

١٢٨٢

جمادى الاولى

٤

١٢٨٢

الاستفتاء من حضر تكلم عن الحكم الشرعي ليعتمد الاجراء بموجبيه فاقتضى ترقية له من حضر تكلم  
 والحجة مرفوعة معه فؤمل من بعد تنشر فيها بالمطالعة ورود الافادة بقبول الرهن المذ كورد  
 او عدمه (اجاب) بالاطلاع على حجة الانشاء المحكي عنها المؤرخة ١٧ محرم ١٢٨٢  
 دل عليه ومنها على ان حسيئا اخذت من عبد المحليم ملك بناء المذ كان المعين بها والمقرر في  
 مذهب الامام ان رهن البناء لا يصح فهو فاسد يدون رهن الارض والارض ليست  
 ملكا والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من بيت مال مصر مؤرخه في ٢ ر سنة ١٢٨٢  
 مضى ومنه انه جار رهن عقارات بصندوق اليتام التابع لبيت المال واجراء الدور الشرعي  
 مع المديونين الا انه يوجد في بعض الاوقات ائتمان او أكثر يملك من منزلا كاملا وكل منهم  
 ثابت تملكه لخصه معينة بالحجة الشرعية فهل اذا غيروا رهن المنزل المذ كور اعتمدا على  
 التملك الشرعي ينسوخ قبول ذلك ويصح الرهن منهم من بعد حصول القبض والحيازة  
 الشرعيين أم كيف (اجاب) رهن شخصين فاكثر عينا مملوكة لهما عند رجل واحد في  
 عقد واحد نظير دين عليهما صحيح لازم مع التسليم والقبض يجوز الامتياز فامرغالا مثغولا  
 بحق الراهن محيزا لاشيوع في رهن الاثنين من الواحد لوجود القبض بجملة  
 فصار كرهن الواحد من الواحد ويصح المهر رهننا بكل دينه على كل منهما حتى  
 لو أدى أحدهما ما عليه لا يكون له ان يستخلص شيئا من الرهن لان فيه تفريق الصفقة  
 على المرتهن في الامساك كما افاده الاتقاني قال في الدوران رهن او احدا يدين عليه ما صح  
 بكل الدين ويصح به الى اسقياء كل الدين اذا لا شيوع انتهى وكذا الحكم اذا كان الراهن  
 متعددا والمرتهن كذلك فلهنا العين معا بعدد واحد ولم يقل كل منهما رهننا بجملة  
 فان الرهن صحيح أيضا قال في نور العين من الفصل الثلاثين رهننا عينا عند رجلين جاز اذا  
 لا شيوع في الدين الا اذا قال كل منهما رهننا بجملة فحينئذ لا يجوز انتهى والله تعالى  
 اعلم (سئل) من طرف بيت المال عن الحكم في رهن منزل على مبلغ لا صندوق بحيث  
 يكون الرهن بجمته فهل يصح وارسل معه الحجة المذ كورة للاطلاع عليها (اجاب) بمجرد  
 رهن الحجة لا يفي بدهن المنزل ولا يترتب عليه الثمرة المقصودة من رهن المكان كما صار  
 ايضا حقه سابقا من هذا الطرف وحضره فقهي مجلس الاحكام وخلافه فيما كتب لبيان  
 عملية صندوق اليتام شرعا وايضا قد وجدت الحجة المذ كورة مصر حقة بان المملوك هو  
 البناء المستبدون الارض والبناء القديم ومجوعول على ما ذكره كجبهة اصله ورهن  
 لبناء المملوك بدون الارض لا يصح كالا يصح رهن الوقف أيضا وحيث المقصد  
 افادة الحكم الشرعي لزم شرحه للعلمية والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من  
 المحافظة في ١٢ جاسنة ٨٤ غرة ١ مضى منها الاستفهام ما اذا كان أحد يرغب  
 رهن احيائه على دين مطلوب منه وتحديد ميعاد لسداد الدين المرقوم وانه ان لم يسدده  
 في الميعاد يصير بيع الاطيان المرهونة وايقاع البيع بمعرفة من يوكفه متى كانت

تلك الاطيان بلغت حدا القيمة حسب ما يقرره اهل الخبرة فهل مع عدم رضا رب الدين بهذا الشرط يلزم المديون بأنه عند ايقاع صيغة الرهن يحدد ميعادا معلوما للبيع اذا لم يوف سواء كانت الاطيان المرقومة تبلغ حدا القيمة أو لم تبلغ ام ماذا يكون الاجراء وان كان المديون غير قابل لتحديد الميعاد المرقوم فعند حلول ميعاد سد الدين ان تآخر عن السداد ما يبيح كون اجراءه فيما هو مرقوم لحصول الدائن على حقه فلزم تحريره لمضرتكم الامل وورد الافادة عما يقتضيه الحكم الشرعى (اجاب) لا يجبر المديون على التزامه بما رغبه رب الدين من أنه عند حلول اجل الدين تباع الاطيان المرهونة وتولوا بدون قيمتها واذ اتم الرهن مستوفيا شرائط الصحة وحل اجل المضروب يؤثر الرهن أو كيله ببيع الرهن ان لم يوف الراهن المرتهن بدينه عند حلول اجله فان امتنع عن بيعه يجبر على بيعه فان امتنع باعه القاضى أو امينته أو وفى المرتهن حقه كما مر حوا به فى معتبرات المذهب والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل له دين عند آخر مؤجل الى شهرين وللدين آلة لندق البن موضوعة تحت يده فى مكان معلوم رهنا على الدين المذ كور وقال له ان لم أعطك دينك بعد مضى الاجل المرقوم فهى ببيع لك بمالك على فهل اذا لم يوفه بدينه المذ كور عند الاجل المرقوم لا يكون هذا البيع جائزا عليه ويكون هذا الشرط باطلا (اجاب) البيع المذ كور حكمه حكم الرهن على ما عليه العمل فلا مرتهن جديد العين الى أن يصل اليه ماله فان لم يدفع المديون ما عليه من الدين يؤثر ببيع الرهن باذن المرتهن لوفاء الدين من ثمنه والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل رهن عقاره عند رجل على مبلغ معلوم من الدين وهنا شرعا وقبضه المرتهن وصار يؤاجره لافاس ويقبض اجرة منهم بدون اذن الراهن حتى حصل فى العقار المرهون تخريب بسكنى المستاجرين ونقصت قيمة العقار بسبب تخريبه بسكنى المستاجرين فهل يكون للراهن تضمين المرتهن ما نقص من قيمة الرهن ويسقط من الدين بقدره (اجاب) يضم المرتهن باعارته الرهن وايداعه واجارته واستخدامه بدون اذن الراهن ضمان الغصب فلو هلكت العين او نقصت قيمتها قدرا أو وصفا لا تراجع السعر فى حالة من الاحوال المذ كورة يكون ضمانها على المرتهن بالغاما بلغ فيضمن المرتهن المذ كور ما نقص من قيمة الرهن بسبب تخريبه بسكنى المستاجرين بدون اذن الراهن ويسقط من الدين بقدره اما لو هلكت أو نقصت وصفا فى يده بدون تعد فيكون مضمونا ضمان الرهن حتى لو زاد المالك عن الدين سقط الدين فقط و يكون الزائد امانة ولا يضمنه المرتهن والله تعالى اعلم (سئل) فى مكان مرهون تحت يد رجل على مبلغ معلوم من الدين باعه المرتهن لآخر وسلمه له بدون اذن من الراهن وبدون اجارة منه فهل لا يكون هذا البيع نافذا وان شاء الراهن رده الى الرهن أو يدفع دين الرهن ويقتضيه منه (اجاب) ليس للمرتهن الا انفراد ببيع الرهن بدون اذن من الراهن أو اجارة والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة وبنتها تملكان

١٢٨٤

٢٦

صفر

١٢٨٥

١٥

جاءى الثانية

١٢٨٥

٤

ربيع الثاني

١٢٨٦

١٣

حصة في عقار بالاث من مودتهم باعته اذ اجمعتين معلومين لرجل يبيع وفاء وسلمتها  
له قبل قبض الثمن على انهما ان رد قاعليه الثمن يرد عليهما الحصة المذ كورة ولم يحصل  
التقيد بوقت فاخذ قاعليه الثمن بعد استيلاء المشتري على المبيع يبيع وفاء المذ كور  
وتحذر بذلك حجة من قاضي اسوان ثم ان المشتري باع تلك الحصة لرجل آخر بدون  
اذن المالكين فهل يكون حكم يبيع الوفاء المذ كور حكم الرهن ولا ينفذ بيع المرتهن  
بدون اذن الراهن ولا راتين المذ كور تين فسخ البيع ودفع الثمن الذي قبضته من  
المشتري ويؤثر المشتري الثاني يردا للمبيع الى مالكه اذ ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي  
(اجاب) نعم حكم يبيع الوفاء حكم الرهن في جميع الاحكام على الصحيح فلا ينفذ بيع  
المرتهن بدون اذن الراهن ولا راتين المذ كور تين فسخه ودفع الثمن الى المشتري واسترداد  
المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاسد السبق الرهن على الدين ووجود القبض  
قبله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اقترض من آخر مبلغا معلوما من الدواهم ووضع  
عنده داره وناسرا عيا فارغا غير مشغول مستوفيا شرائطه الشرعية ثم مات كل من  
المقترض الراهن والمستقرض المرتهن عن ورثة وعلى المستقرض ديون اخلا بباها ولم  
يترك سوى الدار المرهونة فهل تكون ورثة المرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء الى  
حين استيفاء دينهم من ثمنها وما فضل يصرف لباقى الغرماء (اجاب) المرتهن احق  
بالرهن من سائر الغرماء اذا توفرت شرائط الرهن المعتبرة فتقدم ورثة المرتهن في استيفاء  
دين مودتهم من ماله الرهن وان بقي شيء فلباقى غرماء المديون حيث لا مانع والله  
تعالى اعلم (سئل) بافادته وا ردة من حضرة وكيل مفتش اقليم قبلى في ٢٨ ذى الحجة سنة  
٨٦ غرة ٨٦ مضمونها انه لما كنا بالمرور ببجته اسنا قد حصل التثبيك لنا من المرأة  
زبيدة وبنتها زهرة من اسنانهم ما باء ما حصتهم في القصة والوكالة الكائنتين باسنا  
الى السيد احمد رمضان من الناحية بيع وفاء بثمن معلوم بموجب حجة محررة من محكمة  
اسوان مدون فيها بانهم ما متي ردنا الثمن يرد عليهما ما حصتهم المذ كورة وان المشتري  
المذ كور باع تلك الحصة لخلافه ولما رغبنا رد الثمن ورد الحصة عليهما كافي الحجة  
حصل التوقف من المشتري اخيرا وقد امرزنا فتوى شرعية تتضمن الحكم الشرعي بفسخ  
البيع فبالاقتضاء نهنا على ناطر فلم دعاوى مديرية اسنا بمراجعة الحجة على اصلها  
والاستفهام من المشتري عن الشروط فوردت افادته تتضمن اجراء مراجعة صورة الحجة  
على اصلها ووجدت كما هي وانه بالاستفهام من المشتري فال ان البيع له بيع وفاء أى  
منى ردنا اليه الثمن يرد حصتهم اليهما وبالاتصاف تقدم عرض من المشتري الثاني الذي  
هو الشيخ محمد حسين مصطفى فاضى اسنا سابقا بالتضرر من مطالبته برد المبيع وطى  
عرضه فتوى شرعية بجواز البيع وحيث انه يلزم رؤيته هذه المادة بطرف حضرتكم  
اقتضى توقيمه ومعه صورة الحجة والفتوى بين وعرض وشعة لانظر فيها وما يقتضيه الحكم

١٢٨٦

١٧

شوال

١٢٨٦

١٢

الشرعي بفادعنه من حضرته لم ينظر ويجري للأزم (أجاب) قد صار الاطلاع على صورة الحجة المهررة ببيع المحصة المذكورة المؤرخة بغيره ذى الحجة سنة ١٢٦٨ وعلى صورة ما تحرر اذناهما من المشتري في ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٦٨ بأن هذا المبيع صار ملكا للشيخ محمد بن مهدي وطفي وعلى الاجوبة المهررة على ظهرها من حضرات المشايخ المذكورة اسماء وهم تحت تلك الاجوبة المتضمنة ان البيع المذكور على الوجه المهرر بتلك الصورة ليس من باب بيع الوفاء ولا يجبر المشتري على تسليم المبيع للبائعين عدد ودائمن وهذا الشرط الصادر منه غير لازم ولا يجبر على الوفاء به باتفاق وليس هذان محل الخلاف الواقع بين الامام وصاحبيه حسب ما هو مقرر بهذه الصورة وعلى الجواب المعطى من المشتري الاول المصرح فيه بان شرعية تلك المحصة هو من باب بيع الوفاء واحال ذلك على جهة الشراء وذلك الجواب في ٣ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ وعلى الفتوى المهررة من هذا الطرف المؤرخة في ١٧ رجب سنة ١٢٨٦ المسطرة في كتاب الرهن في هذا التار يخ المتضمن سؤالها الاسئلة متهم من حكم بيع الوفاء وعن عدم تقاض بيع المشتري الاول للثاني بدون اذن البائعين ببيع الوفاء وجوابه ان حكم هذا البيع حكم الرهن وانه لا ينفذ ببيع المرتهن بدون اذن الراهن وللمراتين فتنقضه ودفع الثمن الى المشتري واسترداد المبيع اليهما وان كان رهن المشاع فاستد السبق الرهن على الدين ووجود القبض (والافادة عن ذلك) ان الذي يفهم من صورة تلك الحجة ان البيع الصادر من المرأتين المذكورتين هو بيع مطلق عن شرط الوفاء وانه بعد ثبوت عهد المشتري اليهما برد المبيع اليهما متى ردنا عليه الثمن وقد اعترفت البائعتان بان البيع المذكور قد سبق منهما في زمان سابق ببلدة اخرى وقد جدداه لدى كاتب تلك الحجة فاذا كان الواقع كما ذكر يكون في تلك المسئلة خلاف بين الامام وصاحبيه فعلى قول الامام بالتحاق الشرط بالعقد وان لم يكن في صلب العقد ولو بعد المجلس على أحد قوليه المصحح منهما يكون حكم البيع المذكور حكم الرهن على أحد الأقوال فيه و يترتب عليه عدم تقاض بيع المشتري الاول الى الثاني بدون اذن البائعين وعلى قول صاحبين لا يلحق الشرط المذكور بالعقد وهو المبرمج فعلى قولهما المذكور يكون ببيع المرأتين المذكورتين باتا ولا يتوقف ببيع المشتري الاول الى الثاني على اذنهما والذي أفتى به في الحجة بية والحمد لله ان شرط الوفاء اذا صدر بعد العقد متاخرا عنه بان عهد المشتري الى البائع بعد البيع برد المبيع عند رد الثمن كما هو المتبادر من تلك الصورة فان كان الثمن من المثل أو بغيره يسير يكون البيع باتا ولا يجري عليه حكم الرهن وأما اذا كان بغيره فاحش مع علم البائع به فهو رهن وأما اذا صدر البيع ابتداء على انه بيع وفاء فحكمه حكم الرهن في سائر الاحكام وهو الصحيح طبق ما فتيناه سابقا في الفتوى المذكورة اذ موضوعها صدور البيع المذكور بشرط الوفاء وهو الذي عليه العمل والفتوى واعتراف المشتري الاول في جوابه المذكور بان البيع المذكور صدر له على انه بيع

وفاء لا يكون جهة على المشتري منه بحيث يحصل بهذا البيع الثاني والخاص في هذه  
القضية ان يحصل المرافعة بين الباعثين والمشتري الأخير فان ادعيا أن البيع  
الصادر منهما للشـترى الاول كان بيع وفاء بان شرط الوفاء في صلب العقد ابتداء  
وانكر المشتري الثاني ذلك وادعى البتات فالقول له على المعتمد وان أقام الغريقان  
البينة فبينة الوفاء أولى استحسانا كما ذكره في رد المحتار قبيل الكفالة وأما دعوى  
الاتفاق في الجواب المهرى على ظهر صورة الحجته المذكورة فلا صحة له وقد ظهر اختلاف  
موضوع الاجوبة المهرى على ظهر تلك الصورة وموضوع جواب الفتوى المهرى من  
هذا الطرف سابقا والله تعالى اعلم (مسئل) في رجلين يملكان أرضا عشورية مشاعة  
بينهما مناصفة استأجر أحدهما الثمر يكرن حصته الاخر مدة معلومة ودفع اجرتها لشر يكره  
وبعد ذلك ظهر ديون على أحدهما لشر يكرن المؤجر وادعى أحد الدائنين ان الحصه  
المستأجرة المشاعة ارتبتها من مالهما بموجب سند تحت يده مؤرخ بتاريخ سابق على  
تاريخ الاجارة من الثمر يكره والله يستحق وضع يده على تلك الحصه المشاعة بطريق  
الرهن ويرد دفع يد المستأجر عنها والحوال انه لم يسبق له وضع يده عليها ولا تحجر بالرهن  
المذكور جهة شرعية مع بقاء الارض على الشـريوع فهل لا يصح رهن المشاع القابل  
للقسمة ولا يتم الرهن بدون قبض المرتهن وتسكون اجارته لشر يكره صحة (اجاب) نعم  
لا يصح رهن المشاع بدون اقرار ولو قبضه المرتهن شائعا فالرهن المذكور على الوجه  
المستطور غير معتبر شرطا ولا يمتاز المرتهن به عن سائر الغرماء واجارة المشاع من الثمر يكره  
صحة حيث لا مانع والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك بستانا أرضا واشجارا  
ملك رقبة رهنه عند رجل آخر على دين شرعي مقبوض بيده نقد او عدا وهو حال مستحق  
الدفع واستلم المرتهن البستان المذكور ووضع يده عليه مدة من الزمان وتحجر به جهة  
شرعية والآن طالب المرتهن من الراهن اداء ما عليه من الدين فادعى الاعسار وان  
البستان المذكور ملك لاولاده آل أبيهم بالارث من والدتهم زوجته وأنه باعه لهما من  
مدة سنين قبل حصول الرهن المذكور والحوال انه حصلت منازعة من اولاد الراهن  
الباقيين المذكورين في خصوص هذا البستان يمثل هذه الدعوى وادعوا بانهم ملكهم  
آل أبيهم ثلاثة ارباعه بالارث من والدتهم وآل أبيهم جميعه بالشراء السابق على الرهن  
من أبيهم المذكور وان أبيهم مديون لوالدتهم بدين يستغرق الربع المستحق له بالارث  
منها ثم بعد ذلك حضر الاولاد المذكورون لدى المحاكم الشرعي وصدقوا على صحة  
الرهن الصادر من أبيهم وأنه شرعي صادر من أهله مضاف الى محله وأقروا أيضا بأنه ليس  
لهم في البستان المذكور ملك ولا حق ولا دعوى بوجه من الوجوه الشرعية وإنما هو ملك  
أبيهم الراهن المذكور يتصرف فيه كيف شاء تصرف الملاك في املاكه فهل  
والحوال هذه لا ينفذ اقرار الراهن على المرتهن ولا تسع دعوى اولاده بأنه ملكهم على  
الوجه المستطور ولا يعد هذا من مواضع الخفاء حيث اعترفوا أنه ملك لا أبيهم بعد منازعتهم

١٢٨٨

٢٩



المذ كوروة على الوجه المسطور ويجبر الرهن على اداء المبلغ الذي قبضه من المرتن وإذا  
تحقق للمحاكم الشرعي انه لا نقد عنده ولا مروض ولا عقار سوى البستان المذ كور  
ومنزل سكنه يامر ببيع البستان المذ كور وإذا امتنع من البيع يبيعه القاضي جبرا  
عليه ويكون المرتن أحق به من بقية الدماء حيث استوفى شرائطه المعتبرة (اجاب)  
نعم لا يتخذ اقرار الرهن المذ كور على المرتن ولا تسجع دعوى اولاده المذ كورين على  
الوجه المسطور لتناقضهم في غير موضع الخفاء والمحال هذه وإذا امتنع الرهن المذ كور  
من بيع الرهن لاداء الدين الشرعي المحال يجبر على بيعه فإذا امتنع باعته القاضي أو  
أمينه لأجل المرتن وأوفاه حقه والعهد على الرهن كما نقله في رد المحتار عن الولوالجية  
والله تعالى أعلم (سئل) بأفادته وباعه لاهاسؤال مؤرخة ١٧ ربيع الأول سنة ٩٠  
واردة من بيت مال مصر بالاسـتفهام عن الحكم الشرعي وصورة السؤال في رجل رهن  
عند آخر منزلا على مبلغ قرض اذترضه منه رهنا صحيحا شرعا بايجاب وقبول شرعيين  
ووضع المرتن يده على المنزل المرقوم ووكّل الرهن المرتن في بيع الرهن ان لم يف  
بالدين في الميعاد المقدر بينهما وكالة صحيحة شرعية صادرة في عقد الرهن ثم مات الرهن  
ومضى الميعاد المذ كور وامتنع الورثة من البيع فهل للوكيل المذ كور بيع المنزل  
المرقوم جبرا عن الورثة وتسكين الوكالة على الوجه المسطور لازمه لا تبطل بموت الرهن  
وما الحكم في ذلك (اجاب) اذا كانت وكالة الرهن للمرتن ببيع الرهن عند حلول الاجل  
مشرطة في صلب عقد الرهن الشرعي المعتبر ~~تسكين~~ كون تلك الوكالة لازمة اتفاقا فلا  
تبطل بعزل الرهن ولا بموته وللوكيل المذ كور بيع الرهن ببقية عند حلول الاجل  
وليس لورثة الرهن بعدموته منع الوكيل من ذلك والمحال هذه حيث لم يوفوا الدين  
كمرتنهم لو كان حيا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مدين لايالك الامنزل سكنه أراد  
رب الدين جبره على سداد الدين فطلب الامنزل حتى يبيع المنزل المذ كور فيه وفي الدين  
فلم يجبه الى ذلك ثم طلب منه رهن المنزل المذ كور تحت يده الى أجل معلوم بحيث اذا لم  
يوف الدين يكون وكيله في بيع المنزل المذ كور الى ولده بقدر الدين والمحال ان قيمة  
المنزل اصغاف ذلك فاني المدين الرضا بذلك الرهن على هذه الصيغة فاكره بالحبس المديد  
على الرضا بذلك وكتب بذلك ورقة خالة الحبس بدون اطلاع الحكومة وبدون كتابة  
حجة شرعية والزم وهو في السجن أيضا على الختم على تلك الورقة وتسليم حجة المنزل  
المذ كور فهل بعد ثبوت الاكراه المذ كور بالوجه الشرعي لا يكون هذا الرهن صحيحا  
والمحال ما ذكر (اجاب) اذا ثبت الاكراه بالحبس المديد على هذا الرهن بالوجه الشرعي  
يكون للرهن بعد زوال الاكراه منفعه اذا لم يوجد منه ما يفيد الرضا به صريحا أو دلالة  
والله تعالى أعلم (سئل) على ورقة افتاء مائة دمة للعقانية بامضاءه وكتابة واهم  
الخواجه طناشي بني وشركاؤه وابراهيم خليل مؤرخة ٩ محرم سنة ٩٣ وعليها تاشير  
من سعادة رياض باشا بنظر ذلك بطرف حضرة الاستاذ مفتي السادة الحنفية ومفتي

١٢٩٠

١٢

ربيع الأول  
٢٤

١٢٩٠

رمضان

١٢٩١

١٩

الجواب في رجل حضرى مقيم ببنـدر جـدة اسمه عبد الرحمن باجنيد في الثالث بذكر البنـدر  
نصف حوش وكمـا مل منزل ساكن فيه وعليه ديون لرجل من تجاره مصر وانـه يـقيم  
أحدهما من جـدة والثاني من مكة المشرقة فذهب المديون مع دائنـه المقيم معه بجـدة  
الى مكة واجتمع مع الدائن الذي بها واتفق معه على ان يرهـن تحت يد أحدهما  
نصف الحوش وتحت يد الآخر كامل المنزل فتوجهوا الى قاضي مكة وباع المديون  
للدائن المقيم بجـدة نصف الحوش ببيع وفاء فكتب له قاضي مكة حجة شرعية مضمونها  
انـه ترى الشيخ على باعـشـن من عبد الرحمن باجنيد حصة قدرها لنصف في حوش بـندر  
جـدة محمد دود بكذا ببيع وفاء وأمانة بـمـن قدره من الريالات الفـرانـسـة عدد ٢٤١٧  
حالا مقبوضا وتواءم المتبايعان على ان عبد الرحمن باجنيد البائع يدفع للشيخ على  
باعـشـن المـشـترى مثل الثمن بعد خمسة عشر شهرا وانـه اذا دفع اليه مثل الثمن يرد اليه  
نصف الحوش وان لم يرد اليه مثل الثمن يكون الشيخ على باعـشـن وكـيـلا مـفـوضا ببيع  
نصف الحوش المذكور ببيع باقيا ليقبض من الثمن بقدر دينه ان وفي واشهد المديون  
المذكور باعـا على نفسه بين يدي ذلك القاضي انه رهن المنزل تحت يد الدائن المقيم بمكة  
فكتب له القاضي حجة شرعية بذلك مضمونها انـه أقر الشيخ عبد الرحمن باجنيد في صحته  
واشهد على نفسه بان عليه لكرم السيد ابراهيم بن عبد الله مـبـلـا قدره من الريالات  
الفـرانـسـة عدد ٢٩٠٠ دينالا زما وحقا واجبا بسبب صحيح شرعي وانـه قدرهـن هذا الدين  
جميع البيت الكامل أرضا وبناء السكاكن بـندر جـدة بجميع حدوده وحقوقه وموافقه  
كلها وهذا كله باسمه له وقبضه منه بجميع حدوده كلها وموافقه رهنا مقبوضا ومسلم  
محوزا بجميع حدوده وحقوقه وسلم الرهن للمرتـهـن حجة البيت المذكور الشاهدة للراهن  
بالملاش واوخ القاضي كتابا المختين في ٦ شعبان سنة ١٢٩٩ ثم ذهب صاحب الدين  
الذي في مصر الى جـدة ليستخلص دينه فلم يجد للمديون مالا غير المنزل ونصف الحوش ولم  
يجدهما في يد أحدهما غير مالهما فوكل شخصاً مقيماً بجـدة في استيفاء دينه فوضع الوكيل  
يده عليهما ثم حضر الموكل الى مصر فعارض الوكيل كل من الدائنين الاخرين وزعم  
كل منهما انه احق برهنه متمسكا بحجته التي تحررت له فهل والمحال هــذه يكون ببيع  
نصف الحوش المذكور ببيع وفاء رهنا ورهن المشاع لا يصح وتوكل البائع وفاء  
لأشـهـ ترى بالبائع بناء عليه لا يقتضي اختصاصه بالثمن حيث لم يصدر منه بيع والمنزل  
وان كان كاملا أرضا وبناء لا يكون رهنه صحيحا لازما حيث لم يثبت تسليمه للمرتـهـن فارغا  
غير مشغول بما يمنع صحة الرهن شرعا ولا عبرة بما هو مدكور في حجة الرهن من قوله رهنا  
صحيحا سلمه له وقبضه منه محوزا حيث كان مجلس القاضي الذي حصل فيه الاشهاد في  
بلاد غير البلاد الذي فيها المعارض لا بما افاده كثير من حضرات المغاقي من انه يشترط  
أهمية الرهن ان يكون محوزا فارغا غير مشغول بحق الراهن مـبـلـا مشاعا مقبوضا  
والثقلية بين الرهن والمرتـهـن وان كانت قبضا لـكن على وجهه يتمكن فيه المرتـهـن من

القبض بالإماتع ولا حائل وإن يقول الراهن للارتهن خليت يديك ويدينه فلولم يلقه أو كان  
 بعيد الم يصرف قبضا وإن اقرار البعيد بالتسليم والقبض لا يصح به القبض وعلى فرض  
 أن الأقرار الذي وقع بين يدي القاضى أخيرا وعن عقد رهن سابق لا يقتضى صحة  
 الرهن حيث لم يثبت تسليم المرهون فأمر غاغير مشغول خصوصا إذا تحققت سكنى  
 الراهن فيه وقت الرهن فلا يحجج بالحجبتين المذكورتين أصلا ولا يسقط الدائتان بغير  
 نصف المحوش والمنزل ويكون لصاحب الدين الذي بمصر مزاحته ما بقدر دينه أو  
 كيف الحكم (أجاب) الصحيح ليس بيع الوفاء حكمه - حكم الرهن في جميع الأحكام  
 فتراهي فيه شروطه التي من جلته أن لا يكون مشاعا وبناءا على ذلك لا يصح بيع الوفاء  
 في نصف المحوش المذكور بل يكون رهنا فاسدا ولا يوجب هذا البيع اختصاص  
 المشتري بمقدار الثمن إذا كان الدين سابقا على الرهن بخلاف ما لو سبق الرهن الفاسد  
 الدين فإن الرهن وإن كان فاسدا لا يبيح حكم الصحيح في هذه الحالة من تقديم  
 المرتهن على سائر الغرماء كما صرحوا به ورهن المنزل الكامل أرضا وبناءا المذكور وإن  
 توقفت صحته على قبض المرتهن فأمر غاغير مشغول بامته الرهن ولا تسكنى فيه التخلية مع  
 البعد مالم يرض زمن يمكن فيه من القبض إلا أن الراهن لو ثبت إقراره لا يخبر برهن  
 صحيح مقبوض يعمل بموجب إقراره ويؤاخذ به حيث لا مانع إذا اقرار رجعة - على المقر  
 والله تعالى أعلم (سئل) بأفادة من محافظة صر بناءا على أفادة من ديوان الحفانية ومعها  
 سؤال صورته في رجل اقترض من آخره بلغا إلى أجل مسمى ورهن تحت يده مقرضه  
 مغزلا وورشته مع كامل عدتها الثابتة والمنغولة المجارى جميع ذلك في ملك الراهن بدون  
 شريك ولا منازع تامينا على مبلغ القرض وجوب رهن شرعي وقد وكل دائته المذكور  
 في بيع كامل الرهن بـ ١٠ شاة لمن شاء لدى تأخره عن إيفاء الدين وتسديد مال القرض منه  
 وقد قبل الدائن توكله عنه في ذلك وتدون كل ذلك في حجة الرهنية المذكورة ثم الدائن  
 المذكور أعاره لدينه كامل العين المرهونة لينتفع بالسكنى مع عائلته في المنزل وتجري  
 حركة أشغاله في الورشة وعدتها مدة الرهن ولدى حلول أجل القرض وطلب المرتهن  
 إعادة الرهن من المستعير ليجري مفعول شروطه انضح أن الراهن قد باع الورشة  
 المذكورة لا خير بدون علم المعير فهل للمعير شرا فسخ الأيجار المعطى من المستعير للاستاجر  
 (أجاب) إذا صدر الرهن مستوفيا شرائط الهبة والتمام الشرعية لا يكون لكل من  
 الراهن والمرتهن إجارة العين المرهونة من أجنبي بدون إذن الآخر فإذا أجره الراهن  
 بدون إذن المرتهن أو إجازته بعد صدوره لا جارة يكون للارتهن فسخ الإجارة المذكورة  
 واسترداد العين المرهونة إلى يده إلى استيفاء حقه بقبض الدين من مدينه أو بيع  
 الرهن واستيفاء دينه من ثمنه على ما شرط إذا لم يوجد ما ينفع الرهن وإعارة الرهن من  
 رآه بعد تمامه لا توجب نقض عقد الرهن والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة سئل  
 عنها حضرة مفتي نعر سكة ندريه نص سؤالها في رجل استلم أرضا أميرية بأذن من الحضرة

١٢٩٣

٩

دجب

١٢٩٤

المعبد يوجب بشرط أن يبنى فيها بيتاً ومبنى آخر يباع البناء لشخص آخر ولم يبن ذلك إلا أنه فيه شيئاً ثم يباعه لشخص ثالث  
والشخص الثالث وقت الشراء أخبر وكيل المحضرة المحمدية بذلك وسلم له في ذلك ثم أنه  
أكمل البنين حتى صار بيتاً كاملاً ثم ظهر شخص يدعى أن البناء الذي أنشأه الأول  
مروون عنده على مبلغ والحال أن مدعى الرهن لم يستلم ما بناه الأول ولم يضع يده عليه  
لأنه لم يقيد ذلك الرهن بأي محكمة من المحاكم الشرعية وإنما البيت بأكمله  
تحت يد الشخص الثالث الذي أتم بناءه وما زال متصرفاً فيه تصرف الملاك في  
أمرهم إلى الآن مع معارضة مدعى الرهن التصرف المذكور ومعارضة أيضاً كمال  
البناء وغير ذلك من التصرفات وقدرة المدعى المذكور على الدعوى وعدم مانع يمنعه  
عنها فهل يكون رهن البناء القائم على أرض مملوكة لا غير غير صحيح حيث كان بدون  
الأرض وبدون قبض أو بهما بلا إذن مالك الأرض وحينئذ فيكون بيع البناء من  
الثاني والثالث صحيحاً والحال أن البيع الأول والثاني كلاهما حصل فيه التقابض  
الشرعي على وجه الصحة ومعلوم أن الثمن أجاب حضرة حيث الأمر ما ذكر في السؤال  
فكل من البيعين الأول والثاني صحيح فافهم في حكمه من ملك المشتري للبيع وجواز  
تصرفه فيه بما شاء من أنواع التصرف تصرف الملاك في أملاكهم بدون معارضة  
أحد لهم في ذلك بدون وجه شرعي كما رضى مدعى الرهن المذكور فان دعواه المذكورة  
غير معتبرة ولا مسوعة شرعاً ولا يستحق بها شيئاً من البناء ولا يتزع منه شيء من يد المشتري  
الثاني بمقتضاها بل يبقى تحت يد المشتري الثاني على ما تقدم والله أعلم (أجاب) ما تخفنه  
جواب المرحوم الاستاذ مفتي الثغر السكندري بهذا ما وافق اشترعا حيث كان الرهن  
المذكور على الوجه المسطور واستوفى البيع شرائطه المعتبرة شرعاً والله تعالى أعلم (مثل)  
بإفادة من ضبطية مصر في ١٨ ذي القعدة سنة ٩٦ حاصلها الأمل من بعدم معلومية  
حضرتك ما وردت به إفادة مديرية أسيوط في ٢ ذي القعدة سنة ٩٦ يصير النظر فيما توضح  
بالورقتين المختصتين بمسئلة وهي الاطيان الخراجية والافتاء عن هذه المادة كمرغوب  
المديرية لاخطارها وحاصل ذلك أنه صدر أمر مديرية أسيوط لحضرة قاضيا بسماع  
الدعوى برهنية اطيان خراجية وإثبات مبلغ خارقة والحكم في ذلك فتحرر من حضرة  
القاضي سؤال لعرضه من طرف المديرية على مقتضاها أو مقتضى استئناف قبلي لحصول  
وقفه في صحة الحكم بالرهن ولما عرض هذا السؤال على حضرة مفتي استئناف قبلي  
أفاده أنه بان حضرة نائب أفندي المحكمة من أفاضل العلماء المشاهير في الافتاء إلى  
أن قال فإن وافق يصدر الأمر بتقديم هذا السؤال إليه وما يفيد به من الوجه الشرعي  
يكون الاجراء بمقتضاه فكتب من المديرية لحضرة نائب المحكمة المذكورة بطلب  
الإفادة عما تقتضيه النصوص الشرعية في ذلك لإفادة حضرة القاضي المواليه فكاتب  
حضرة النائب المذكور وإفادة عن ذلك السؤال يأتي ذكرها وفي آخرها رغب عرض هذه

المسألة على هذا الطرف للأجابه بما يظهر بعد افادته المذ كورة (وصورة السؤال المشار اليه المحرو من طرف حضرة القاضي المذ كور) في رجل استلم من آخر مبلغا معلوما ورهن له في نظيره قدرا من اطيانه الخراجية المكلغة باسمه بقيامه بمبلغ معلومته وقدم مريضه بذلك للديوان فخرت عليه الاستعلامات وقبيل تقديم الافادة بها الى المدير يتوافقن الديوان بتحرير رجة الرهنية توفي الرجل المذ كور وانحصار رفته في اولاد بالغين وقاصرين وكان قبيل وفاته أقام أحدا وولاده بالغين وصييا من قبله على القاصرين منهم ومات مصرا وقبل الوصاية بعد موته وثبت ذلك شرعا فالتهم الوصي من الحكومة بتحرير رجة أيلول باطيان والده فورد خطاب من المديرية يتضمن طلب اثبات الرهنية للمرتهن فصار سماع الدعوى على الوصي المذ كور من الرجل المرسوم بيان والده اقترض لنفسه مبلغ كذا واستهلكه في مصالحه ورهن له في مقابلته كذا من الاطيان الخراجية المكلفة عليه وبين قبائلها وحدودها وسلمها له قبل موته والآن عارضه فيها المدعي عليه المذ كور و يروم دفع معارضته وبسؤاله عن دعواه صدق على موت والده وعلى انحصار رفته فيه وفي بقية ورثته وعلى كونه وصيا على القاصرين من اخوته وأنكر مبلغ القرض المدعى به ورهن والده اطيانه المذ كورة في مقابلته فاثبت الرجل المذ كور ذلك بالبرهان الشرعي واليمين الشرعية فهل والحال هذه لا يسوغ الحكم بالرهن للاطيان لوقوعه من المتوفى قبل اذن الديوان وتلقى الوارث له من قبل ولي الامر بدون دين أو يكون الاذن الآن بسماع الدعوى فيه اذنا بالرهن افيد ونا (وصورة الافادة الصادرة على ذلك من حضرة نائب المحكمة المذ كورة) الافادة عن ذلك انه ورد امر سعادتمكم بطلب الحكم عن سؤال حضرة القاضي المرفوق معه وبتلاوته تبين ان صورة دعوى المرتهن المستورة به قاصرة وتماها يعلم عاذا كره القاضي في أول سؤاله فاذا ادعى المرتهن ان الرهن رهن له مبلغ كذا من اطيانه الاميرية وذكر الحدود وانه سلمها له في مقابلته ما استدانه منه وصرفه في لوازمه وهو كذا وعرض عن ذلك للحكومة فقبلت عرضه وكتبت عليه بطلب الاستعلام عن استحقاقه لتلك الاطيان من فحوشخ القرية وصرفها ووجت الاستعلامات في حياته ثم توفي قبل رد الافادة للحكومة كما ذكره القاضي في أول سؤاله فان دعواه تصح وبعدها بالبرهان يحكم له لاستيفاء العقد شرطه وهو اطلاع الحكومة المشروط اتمام عقد الرهن المذ كور في السابع من القانون الموضوع للاداضي المصري بقوله يجوز رهن الاطيان بالصادرة بشرط ان يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذي أخذ الاطيان ولا يتوقف تمام عقد الرهن على الاستعلامات ولا رد الافادة عنها ولا الامر للقاضي بتحرير رجة الرهن لان الاستعلامات امور سياسية لمنع ما يفسدها ان يوجب خللا في العقد والامر بتحرير رجة لا تتوقف صحة العقد شرعا على وجوده ولا يبطل بفقده وقبل بيذه المرتهن على الوصي لقيامها من خضم على خصم وليست المسئلة من مسائل الخلاف المذ كورة في جامع الفصولين

لأن موضوعه فيما لو كان الرهن قائما هذا ما تيسر فهمه وأرجو عرضته على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالازهر لانه المرجوع اليه في تلك المعضلات وتذليلها وقد قال الله وفوق كل ذي علم عليم (أجاب) المعلوم ان الجارى عليه العمل في شأن رهن الاطيان الخراجية الاميرية حقيقة لا اثنائها بالوجه الشرعي لان الحكم الشرعي او امر الحكومة الصادرة في شأن ذلك لا اثباته بالوجه الشرعي لان الحكم الشرعي مقتضاه عدم صحة رهن الاطيان الخراجية الاميرية لكون رقبته غير مملوكة لمستحقها وحينئذ فلا يصح الحكم بجملة رهنها شرعا والحال هذه نعم لو ادعى المرتهن بمبلغ دينه على الميت في وجه وصيه وأثبتته بالوجه الشرعي يحكم له بدينه المذكور حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان على نفس الوصي المختار وفي ذمته دين لاجنبي وهذا عتق واراض مملوكة الرقبة وذلك العقار وله عبوره القاصر الذي هو تحت وصايته المختارة حصته منه فهل يصح له رهن ذلك بما كمله على ذلك الدين الذي بذمه الوصي ويكون قرار الضمان في ذلك على الوصي (أجاب) في أدب الاوصياء وفي الخائبة والهداية يجوز للوصي أو الأب رهن مال الصبي بدين انفسهما عند الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى استحسانا لانه من باب المحفظ حيث يضمن اذا ضاع وفي الهداية لانهم مملوكا كان الايداع وهذا انظر في حفي الصبي من الايداع لان قيام المرتهن بمحفظه ابلغ خوفا من الغرامة ولو هلك هلك مضمونا ما نفع وهذا على ظاهر الرواية قال فعلى هذا يصير المرتهن بالهلاك مستوفيا دينه والأب والوصي موفيا له ويضمنان للصبي لانهما قضيا دينهما بما له فيضمان ثم قال القاضي الامام اذا ضمن كل منهما يضمن قيمة الرهن ان ساوت الدين أو نقصت عنه وقد ردد الدين ان زادت القيمة عليه لانه في الزائد مودع وله ولاية ايداع مال اليتيم والقياس انه لا يجوز للوصي به قال أبو يوسف وزفر اعتبارا بحقيقة الإبقاء وهذا بخلاف الأب حيث يجوز له أن يرهن اجماعا قياسا واستحسانا ومثله في الميسر في البيع والهيوط وذكر في المبسوط أيضا انه لا يجوز رهنه ساقا لو هلك الرهن يضمن كل منهما قيمته كيفما كانت لان كلا منهما غاصب وقال فيه أيضا ان الأب لا يصير غاصبا باخذه مال ولده اذ له أخذه بجهلنا محتاجا للمحفظ بدونه فلا يضمن الا اذا اتفقه بلا حاجة وقال الصدر الشهيد مولانا حسام الدين بعدما ذكر المسئلة في صفراء فيحمل على ان في المسئلة روايتين وفي البغية وللأب لا الوصي أن يرهن متاع الصبي لدين نفسه فاذا هلك يضمن الوصي قيمته والأب قدر الدين وفي الجامع الا الصغير صح رهن الأب لا الوصي لان للأب بيع مال صغير بخلاف الوصي فيضمن الأب قدر المؤدى يعني قدر ما يكون به مؤديا دينه لو هلك الرهن والوصي كله ومثله في الملتقط عن صدر الاسلام أبي اليسر أيضا قال لان الأب يملك البيع من نفسه بمثل القيمة والوصي لا يملكه الا اذا كان خيرا لليتيم وذكر في الصغير انه يبيع رهنه متاع الصغير بدين

١٢٩٦

٢٤

ذى الحجة

١٢٩٨

٣٠



انفسهما استقسانا والقياس انه لا يجوز وهو قول أبي يوسف انتهى وفي تنقيح المحامدية  
من الرهن سئل فيما اذا كان لا يتم عقار معلوم جا في ملكهم رهنته أمهم الوصي الشرعية  
عليهم يدين استدانته من بعلها زيدا وتسلم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور  
اجاب نعم وللاب أن يرهن يدين عليه عبد الطفلة والوصي كذلك تنو برهن الرهن ولو  
رهن الوصي أو الأب مال اليتيم يدين نفسه في القياس لا يجوز واستقسانا وعن أبي  
يوسف أنه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصي في مال اليتيم ومثله في شرح السكندر  
للعمري والمسئلة مفصلة في أدب الاوصياء انتهى ومنه يعلم حكم حادثة السؤال والله تعالى  
أعلم (سئل) بأفاده من مجلس الاحكام في ١٣ جمادى الاولى سنة ١٢٠٠ غرة ١٩ مسطرة على  
صورة قرارته يدي صادر من مجلس الاحكام في قضية الابن المرفوع من حضرة محمد بك  
صدقي ياورخديوي بتوكيل عبدا لكريم ناجي في مادة الاطيان بزواية ابني شعرة مع محمود  
صدقي المتضمن استفتاء هذا الطرف بما يقتضيه الحكم الشرعي فيها ويرغب ورود  
الافادة بما يقتضيه الحكم الشرعي عنها وما ل هذه المسألة الموضحة بهم هذا القرار ان محمد  
بك صدقي اشترى ثلاثة وتسعين فدانا وكورا اطيانا عشورقة من زعفران معتقة  
المرحوم محمد بك تشرينغي ومن يستحق معها وان المذ كورة اخبرت أنها مديونة الى  
محمود صدقي بمبلغ مائة وخمسين جنيها افره كيا وان اثنين وثلاثين فدانا من تلك  
الاطيان تحت يد محمود صدقي تامينا على ذلك المبلغ وتركت المبلغ المرقوم تحت يد  
المشتري لتسليمه لرب الدين واستلام الاطيان منه وان المشتري خاطب عبدا محمدا والد  
رب الدين بطلب تسليم الاطيان والمحاسبة على مطلوبه وقيمة الايجار فلم تحصل ثمرة بل علم  
من اقواله امراره على استمرار غصب الاطيان لانها مدة الثلاث سنوات التي يزعم انها  
مدة رهن الاطيان وان لاحق له في وضع يده عليها المدة المذ كورة وان مجلس الاستئناف  
حكم بعدم احقية محمود صدقي فيما ذكره وان المذ كورة وضع اليد على الاطيان حتى  
انتهت المدة المذ كورة ومن ابتداء شهر ماوت سنة ٨٨٠ تاريخ الشراء لداية يولييه  
سنة ٨٨٢ تاريخ رفع يد محمود انذ كورة عن الاطيان عبارة عن سنتين وخمسة أشهر  
و يطالبه بمبلغ ٣٨٧٩٨ قرشاً قيمة ما كان يرجعهم من الايجار لكون الاطيان المذ كورة  
تحت يده ومحمود صدقي قال ان البائعة المذ كورة وولدها رهنتا تحت يده ٣١ فدانا  
وكسوراء على المبلغ المذ كورة المثلثة سنين بموجب شروط مسجلة بالمحكمة  
المختلطة تنضي بتصرفي الاطيان المدة المرقومة بالزراعة والانتفاع بمصولاتها وسداد  
ما عليه الميري وبعضى المدة المذ كورة يستلم مطلوبه ويسلم الاطيان لها ثم قال انه لا يجوز  
بيع تلك الاطيان الا بعد انضاء المدة وخلوها من المظهورات وأفاد وكلاءه على عمر بانه  
عند انتهاء المدة يعلم موكله الاطيان بدون توقف وحضرة محمد بك صدقي مستند على سند  
الدين وقتاوى قدمها مع صورة السند الى الاستئناف ومن مضبطة المجلس المذ كورة علم

ان صورة السند دلت على انه يتضمن اقرار زعفران المذ كورة بمسديونيتها الى محمود  
صدقى فى مبلغ ١٤٦٢٥ قرشاً سبق استيلاؤها اياه والوعد منها بسداده بعد ثلاث سنين  
من ابتداء ٢٣ يونيه سنة ٧٩ لغاية ٢٢ يونيه سنة ٨٢ بدون احتساب فائض عليها فى  
تلك المدة وبعد اتمامها بحسب فائض باعتبار ١٢ قرشاً فى المائة اذ لم يصير سداده فى الميعاد  
وقام منها للمبلغ قدر ضمنت المذ كورة بان ترهن تحت يده ٣١ فدانا وكسوراً مشورية  
كانت بحوض الساحل بساقية ابي شعرة وصار الرضا بوضع يده على تلك الاطيان فى  
زرعها على ذمته الى حين استيلائه على كامل حقه ويسدد اموالها من طرفه ويستولى  
محمولاتها لنفسه والغناوى الشرعية مضمونها ان التاجيل فى القرض غير لازم وانه متى  
وكلت البائعة المشتري فى دفع بدل القرض من مالها يجبر المرتهن على قبوله منه ولا  
يعتبر تعلقه بعدم مضي مدة القرض ويكون البيع بعد قبضه نافذاً شرعاً يؤثر المرتهن  
برفع يده عنها فلا جيل الوقوف على حقة بقية ذلك تدقروا باتحاد الآراء صدور قرار  
تمهيدى عن استفتاء حضرة الاستاذ مفتى السادة المحنفة وشيخ الجامع الازهر عما  
يقتضيه الحكم الشرعى فى هذه المسئلة ويصير احضار سادة الدين وأوراق مفردات  
القضية ومن مجلس الاحكام يتحرر بحضرة الاستاذ مفتى السادة المحنفة وشيخ الجامع  
بالاستفتاء عما ذكره معرفة مدير الموقفية به يراد تحضار المفردات والسند للمجلس  
للنظر واجرا ما يلزم (الاجاب) الذى يقتضيه الحكم الشرعى فى هذه المادة ان هذا الدين  
ان كان قرضاً فتأجيله لا يصح فلا يكرن لازماً وله المطالبة به قبل حلول الاجل ولو  
كان الدين مؤجلاً ففضاضه قبل حلول الاجل يجبر على القبول كما صرحوا به وبان الاجل  
حق المديون فله ان يسقطه كما فى الاشباه من المداينات عن الزياحى والحانية كما نقله فى  
تنقيح الحامدية وبان بيع المرهون موقوف على المرتهن الى فسكك الرهن وبان منافع  
العصب كسكنى الدار وزراعة الارض لا تضمن الا فى ثلاث فى الوقف ومال اليتيم  
والمعدل للاستغلال الا اذا استعمل المغصوب المعدل للاستغلال بسكنى الدار وزراعة  
الارض مثلاً بناويل ملك كالشريك او عقد كالمترهن وانه اذا صار افتكك الرهن  
بدفع الدين أو سقوطه نفذ البيع ان لم يفسخه المشتري قبل ذلك لان له حق الفسخ فاذا  
زرع المرتهن الارض المرهونة تحت يده قبل قبض الدين وفسكك الرهن لا تجب عليه  
اجرتها ان لم يتحقق موجب لها لاسيما مع اباحة الراهن له ذلك وان كان يجبر على قبول  
الدين قبل مضي اجله بفرض صحة تأجيله وينفذ البيع باداء الدين وفسكك الرهن  
والله تعالى اعلم

(كتاب الجنائيات والديات)

(سئل) فى رجل من الاهالى قتل أخته بنموت متعمداً ضربها به ولما سئل عن سبب  
قتلها اياه ادعى انه بسبب كونه وجدها حاملاً مع كونها لا زوج لها ولما طلب منه



١٢٦٤

محرم ٩

١٢٦٥

جمادى الاولى

١٢٦٥

٢٩

جمادى الثانية

١٢٦٥

شهو وعلى ثبوت جملها وهى غير متزوجة احضر اخواتها وشهدن بهمة قول القاتل ثم  
 طلب منه شهود اخر خد لاف اخواتها فاحضروهم وشهدوا بما وافقة دعواه وكان قتله اياها  
 قبل وضعها (اجاب) موجب هذا القتل شرعا الاثم والدية المعافاة على العاقلة وعليه  
 الكفارة ولا قصاص عليه عند امامنا الا عظم والله تعالى اعلم (سئل) فى صبي ضرب  
 صبياً بسكين عمداً فى بطنه فقتلها وخر جثامها وده واستمر المضروب يومين ثم مات بسبب  
 ذلك فهل اذا وجدت بينة تشهد بذلك تسمع الدعوى قبل بلوغ الصبي القاتل وتلزم  
 الدية عاقلة أم لا وكيف الحال واذا قلتم بسماع الدعوى ولزوم الدية للعاقلة فمن العاقلة  
 (اجاب) هذا الصبي والمجنون والمعتوه خطا على عاقلة الدية ان لم يكن من الجهم والا  
 فى ماله ولا يؤخر الى البلوغ قال فى الاشياء الصبي المجنون ورمواخذ بافعاله فيضمن ما تلحقه  
 من المال للآل واذا قتل فالدية على عاقلة أه ومثل المجنون الماذون كما فى حواشيه  
 والمخصم فى ذلك والى الصبي كالأب والجدة والوصى وحمل الوجوب على العاقلة اذا ثبت  
 القتل بالبينات لا بالاقراء الا ان يصدقوه فيه والعاقلة اهل الدون وهم العسكر لمن هو  
 منهم وان لم يكن القاتل منهم فعاقلة قبيلته وأفار به وكل من يتناصر هو به والله تعالى  
 اعلم (سئل) فى رجل مات من مدة ستين سنة فادعى ابنه الا أن على رجل كبير من  
 العرب بان فلانا الذى مات ضرب والده وبطنه ويريد أن يطالبه بارش الجنابة التى جناها  
 ذلك الرجل متعلا عليه بأنه من جماعته وأنه قرينه والحال انه غير وارث فهل لا يجاب  
 لذلك ولا يكون له مطالبة بشئ من الارش ولا عبرة بتعلله المذكور (اجاب) لا مطالبة  
 للدعى على المدعى عليه بارش الجنابة حيث كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم  
 (سئل) فى امرأة تدعى عن نفسها وبوصايتها على أو لادها القصر ان زوجها كان خفيرا  
 على جرن بالناحية وفى الصباح وجد ميتا مضر وبنا بباطة فى رأسه كسرت جمجمتها ولم يعلم  
 قاتله ثم أشيع فى الناحية ان رجلا منها توجه الى البحر فوجد رجلا من واقفين فيه ليلة  
 قتل المتوفى المذكور ورفعه رى منه ما رجلا فعند ذلك ادعت الزوجة على الرجلين  
 المذكورين الا الذين اخبر عنهم الى رجل المذكور وهو رقت انه كان بينهما وبين زوجها  
 عداوة وصممت على أن الفاعل به هذا الرجلان وقد سئل الرجل الذى أشيع انه اخبر  
 عن الرجلين المذكورين فأنكره وله وخوجه الى البحر وعلمه بذلك فهل يكون فى ذلك  
 الدية والقسامة ويطلب منها بينة على وجود الضرب المذكور برأس زوجها ام لا لكونها  
 هيئت الرجلين المذكورين فى الدعوى وأنكر اقتضاه واذا لم تقم عليها بينة بقتلها ماله  
 لا يكون عليه ما فى ذلك الا اليمين الشرعية وما المحكم (اجاب) اذا ادعت الزوجة القتل  
 على معين من غير اهل الهمة القرينية من اهل الذى وجد فيه القتل ولم يكن عملا كالأحد  
 وكانت تلك البلية ذات محلات كان ابرامه من اهل الهمة وقتها القسامة عنهم فاذا  
 أثبت القتل على من عينته بالوجه الشرعى يحكم بوجوبه اذا استوفى اللازم شرعا وان

عجزت حلف المدعى عليه بطلبها وما اذا كانت البلدة صفة ميرة وكان المدعى عليه من اهلها ولم تثبت دعواه عليهم ما قاله قسامة والدية على اهل البلدة او عواقبهم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف الحقايقية عن رجل وجد مقتولا ومخدوقا في اقبه في جهة من الجهات واولياء الدم قد نسبوا القتل الى شخص معلوم بواسطة انه كان يلقي عليه اشخاصا يريدون قتله وكان المقتول يريد ان يشتهى الى الحياكم فوقع الصلح بينهم بما بحضور قاضي ثلاث الجهة ولما صار قتله حصروا تهمة القتل في هذا الرجل ولما سئل من قاضي الجهة المذكورة عن حقيقة ما يعلمه اخبر ان الصلح الذي اخبر عنه اولياء الدم لم يكن مع من اتهموه وانما كان المقتول قبل وفاته ادعى على شخص آخر انه يريد قتله وحصل الصلح بينهم وكذب اولياء الدم في دعواهم ان الصلح كان مع الذي اتهموه ومن حيث ان اولياء الدم قد برؤا الله شخص الذي اخبر عنه القاضي بان الصلح كان معه وصمموا على ان هذا الصلح كان مع الرجل الذي اتهموه وادعوا ان القاضي نسب المصور فيه التهمة وتحققت صحة ذلك لان ولد الرجل المتهوم عقد على بنت القاضي وتزوج بها فهل يقتضى ذلك بصدق القاضي في قوله ان الصلح الذي صار مدة حياة المتوفى كان مع الرجل الذي هو مبرأ من اولياء الدم ولا شبهة بقول اولياء الدم ان القاضي نسب الذي اتهموه ام لا يصدق في قوله حيث يقال انه يريد برأه نفسه (اجاب) العبرة لما يدعيه اولياء المقتول فاذا ادعوا على معين انه هو القاتل وانتم وادعوا لهم بالوجه الشرعي يحكم عليه بموجب ما شرعوا ودعوى القاضي ان الصلح المذكور كان مع شخص آخر غير مسموعة منه شرعا ولا يترتب عليها شيء والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي قلوب عن حادثة مضمونها متعلق بقضية قتل وهو قروا واولياء المقتول ان اهالي ناحية سندون ما عدا الانفار المدعى عليهم بقتله سابقا لا تفي ذكركم لم يقتلوا القليل ولا مدخل لهم في قتله لا مشتركين ولا منفردين وان ذمتهم ميراثية من ذلك ولم يطلبوا التداوى عليهم بذلك لامن قسامة ولا من دية وان الذي صار في قتله ما وقع منهم وادعوا به سابقا من ان محمدا واناء عبد رب النبي ولدى المرحوم عبد رب النبي الحشاش واسماعيل بن عبد الكريم الحشاش وعلى بن اسماعيل محمود وعبد الرحمن ابن المرحوم حمارة عريضة وعبيد بن عبد الله الحشاش الغائب الآن باراضى الحجاز الجميع من اهالي سندون المذكورة قعدوا وقتلوا جميعا مصطفي مرزاد المذكور في القفلة بعيدا عن البلد المذكور في مكان لم يكن عملا كالمدعى عليهم ولا لاحد كذلك وبعد قتله في الحال المذكور قتلوه من اهل المذكور وذهبوا الى البلد المذكور والقوه في حارة الكفر الشهبه بالحيا في بالقرب من بيته وانهم هم القاتلون له كما رروا ذلك سابقا وحلفناهم اليمين الشرعية بالجلس على نفي الدعوى لجهزهم من اثباتها وكذلك الآن عاجزون عن اثبات قتله بالبينة الشرعية وقد قرر المدعون المذكورون انهم لا ذلك طائعين مختارين بحضور الانفار

١٢٦٥

١١

المذکور بن اعلاہ المصمیم علی جودد و هو اہم المشروعة علیہم فبعد الاطلاع علی  
 هذا اثر جو افادة المحکم الشرعی عن ذلك ان كانت القسامة والدية تترتب علی باقی اهل  
 البلد اولاً قسامة ولادية علی احد حیث صد ر من المدعیین ما یغید براقة باقی اهل البلد  
 عن القتل والدعوی به علی الوجه المسطور و قرر کل من المدعیین ان القتل حصل فی مکان  
 بعید عن البلد جداً کما هو مشروح (اجاب) حیث اعترف اولیاء المقتول ان فلاناً  
 المذکور قتلہ المدعی علیہم و لا فی فلاة بعیدة کما هو مسطور و حیث لا یسمع الصوت  
 منها و انہم فقلوبہ بعد القتل الی الهلة المذکور فلا قسامة ولادية علی اهل الهلة و باقی  
 اهل البلد و الحال ما ذکر سیما مع عدم الدعوی علیہم و الله تعالی اعلم (سئل) فی رجل  
 مدعی علی رجل مستخدم فی قلعة من القلاع بان اخا المدعی المذکور تو جه الی القلعة  
 المذکور کورة لغرض ضرب المستخدم بندقية فخرجت منها رصاصة فی جنبه اليسار من  
 غیر قصد و مات بذلك فی ثانی یوم و ادعی ان القاتل اعترف ایضاً بانہ ضرب البندقية  
 المذکور کورة و خرجت منها رصاصة اصابتہ من غیر قصد و اعترفہ بذلك بحضور المقتول  
 قبل موته فتمثل المدعی علیہ عن ذلك فاجاب بانہ حیث حضر المتوفی و وجد عنده  
 بندقية فطالب النظر اليها فناولها له فخرجت منها رصاصة من غیر فعله فاحضر المدعی  
 بینة من اهل بلدة و شهدت باعتراف المدعی علیہ بما ذکره المدعی و زکیت و عدلت  
 فهل تقبل هذه الشهادة و تكون الدية علی القاتل أم لا (اجاب) اذا ثبت القتل خطأ  
 باقرار القاتل تكون الدية فی ماله الا ان یدق العاقلة القاتل أو تقوم بجهة فانها تكون  
 علیہم و تقبل البينة مع الاقرار لانها ثبتت ما لیس بثابت و هو الوجوب علی العاقلة  
 و الله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یحرس جسر ام الجسور السلطانية التي لاعموم قتل  
 فی اللیل ببارودة اصابتہ منها رصاصة فی صدغه فمکسرتہ و جرحته و تحت ذلك الجسر  
 الذی قتل علیہ الرجل مزارع خالية من السكن و المملک و بجهة الجسر ساقية فیها بعض  
 سکن ینہ و بین الخل الذی و جرفیہ القتل مائتان و عشرون قصبة و بلدة ینہا و بین  
 المکان الذی و جرفیہ القتل مائة وثمان وثمانون قصبة فقرروا لاهالی العارفون لذلك  
 لما سئلوا عنه ان الذی ینکون یجدون البلدة و جدران الاما کن التي بالساقية خلا من  
 کان داخل الاما کن یسمع فی اللیل صوت من کان فی المکان الذی وجد فیہ القتل  
 فهل و الحال هذه تكون القسامة والدية علی من کان فی اما کن الساقية أو من کان  
 فی البلدة من اهلها القربى من محل المقتول عن اما کن الساقية أو لا قسامة ولادية  
 لیسکون القتل علی جسر العموم و هل اذا كانت القسامة والدية علی اهل البلدة و برأهم  
 اولیاء المقتول تبطل القسامة والدية ولا تنقل لغيرہم أو تنقل علی سکان اما کن  
 الساقية و ما حکم الله (اجاب) اذا وجد القتل فی مکان ینکون التصرف فیہ لعامة  
 المسلمین لا لواحد منهم ولا لجماعة یحصون فلا قسامة ولادية علی احد و انما الدية علی

١٢٦٥

١١

١٢٦٥

١٢

١٢٦٥

١٢

بيت المال اذا كان نائيا اي بعيدا عن المجلات والا يكن نائيا بل قريبا منها فعلى اقرب  
المجلات اليه الدية واقسامه بحيث وجد القتل الذي لا يعلم قاتله على الجسر الذي  
للعمامة فعلى اقرب الاغماكن اليه القسامة والدية عليهم ان وقعت الدعوى من الولى  
بالقتل هذا وعلى عواقلهم ان وقعت الدعوى بخطاوا اذا ابرأ اولياء المقتول اهل الاقرب  
وادعوا على غيرهم فان برهنوا قضى بموجب البيينة والا يبرهنوا حلف المدعى عليه ولا  
قسامة على غير الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيل في سفينة وادعى  
ولى الدم على معين من ركابها ولم يثبت دعواه بالوجه الشرعى فهل والحال هذه تكون  
القسامة والدية على جميع من في السفينة من ركاب وملاحين دون المالك حيث لم يكن  
موجودا في سابل هي في يد غيره ولا يشاركه -م في ذلك (اجاب) اذا وجد القتل في  
الفلك فالقسامة والدية على من فيها من الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالداية  
وفي صرة الفتاوى ان الفلك ينقل ويحول فيكون في اليد حقيقة فيعتبر فيها اليد دون  
المالك كما في الدابة والله تعالى علم (سئل) عن حادثة من قاضى قليب في ٢٩ ل  
سنة ٦٥ مضمونها رجل اقر بخنق زوجته وماتت بسبب ذلك ثم ادعى ان اقراره  
كان بالا كراهه وان بينته غير حاضرة بالبلد وانها غائبة بالحجاز واقر ايضا طائعا انه ضربها  
هذا بعد ودخان تحت ذقنها واذنسا وماتت بسبب ذلك (اجاب) يحكم على الرجل  
المذكور بموجب الخنق حيث اقربه ولا يلتفت الى قوله كنت مكرها بدون ثبوت  
ذلك بالبيينة العادلة على ما اقر به صاحب الميخ ولا ينتظر حضور بينته التي يدعى انها  
بالحجاز وموجبه دية مغلظة من الابل ارباعا على ما رجحه الله من ابل الى خمس وعشرون بنت  
مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة في  
ماله دون عاقلة الا ان يصدقه او تقوم بينته على الخنق وموجب اقراره ثانيا طوعا على  
الوجه المذكور كذلك وبعضهم اعتبر في الدية المغلظة كونها من الابل ارباعا كما سبق  
لودفعت من الابل اما لو دفعت من غيرها فهي الف دينار من الذهب او عشرة آلاف  
درهم من الفضة كغير المغلظة وعليه فلا يظهر التعليل الا فيما لو كان الدفع من الابل والله  
اعلم (سئل) عن دية المرأة في شبه العمد الثابت قتلها بالاقرار (اجاب) من المعلوم ان  
دية المرأة على النصف من دية الرجل في النفس ومادونها ويجرى فيها التعليل فهي  
خمسون من الابل ارباعا من بنت مخاض اثناعشر ونصف ومن بنت لبون كذلك ومن  
حقة كذلك ومن جذعة كذلك على ما صرح به العلامة الرملى فتؤخذ من مال المقر في  
ثلاث سنين حيث لم تصدقه العاقلة او تقوم بينته والله تعالى اعلم (سئل) من ديوان  
الجهادية عن شخصين تضاربا فضرب أحدهما الآخر بطبخة فلم تطلع نار فضر به المضروب  
اولا بطبخة فاصابت قائما ومات بعد ذلك منها بعد اربع وعشرين ساعة (اجاب)  
القتل على الوجه المذكور خطأ وموجبه الشرعى الكفارة والدية على العاقلة والدية مائة

٢٢٦٥

١٨

شوال

١٢٦٥

٢٩

ذى القعدة

١٢٦٥

٣

ذى الحجة

١٢٦٥

١



من الابل النجاسا بنت مخاض عشرون وابن مخاض عشرون وبنت امون عشرون وحملة  
عشرون وجذعة عشرون أو ألف دينار من الذهب أو عشرة آلاف درهم من الفضة  
والعاقلة اهل الديوان وهم العسكريون ومنهم قتلوا خذ من عطاياهم في ثلاث سنين من  
وقت القضاء فان خرجت العطايا في أكثر من ثلاث أو اقل تؤخذ منه ومحل وجوب الدية  
على العاقلة ان ثبت القتل بالبيضة فان باقراره لم تصدقها العاقلة فيه أو لم تسمع حجة كانت  
على القاتل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدهي على أربعة انفار معينين انهم ضربوا ولده  
بالنبايت عدا وضربه أحد هم فلان بمزراق فيه حربة مبرومة ليس فيها رمانة في جنبه  
اليسار في محل الحزام بين الظهر والعصر وهو في جرن والده ومات بعد طلوع الشمس من  
اليوم الحادي عشر وانكر المدعي عليهم ذلك فاحضر المدعي بيضة شهد أحدها بأنه  
نظر المدعي عليهم يضربون المتوفى بالنبايت عدا و فلان ضربه بمزراق فيه حربة باربعة  
حروف في جنبه الشمال تحت الحزام بين الظهر والعصر في وسط البحر بين جرن فلان  
وفلان وكان بينهما وبينهم عشرة أقصاب ومات المضر وبسبب ذلك في ضحوة اليوم  
الحادي عشر من ضربه وشهد الآخر بما شهد به الأول الا انه لم يصف الحربة فكانت  
مبرومة أو غير ذلك وعرف ان الضربة أصابت المتوفى في جنبه الشمال فوق الحزام وانه  
مات في وقت طلوع الشمس من اليوم الحادي عشر من ضربه وان الضربة أصابته  
وهو في جرن والده بين جرن فلان وفلان الا ان الذين عرف عنهم ما الشاهد الأول فهل  
تكون هذه الشهادة موافقة للدعوى ومقبولة شرعا ولا يكون في وصف الشاهد الأول  
الحربة بانها باربعة حروف والمدعي بانها مبرومة اختلافا ولا يكون عدم معرفة  
الشاهد الثاني الحربة هل هي مبرومة أو غير ذلك ما نعالشهادة مع اختلافهما أيضا في  
الحزام أو غير موافقة وغير مقبولة شرعا وهل اذا كانت مقبولة تركي الشهود سراً أو علناً  
ولا عبرة بما اذا طعن المدعي عليهم في الشاهدين بانهم مات زوجان من نساء أقارب المدعي  
وعصبة معه وبينهم وبينهم ماعداة أم يكون ذلك مانعاً للشهادتهما (اجاب) لا بد من  
مطابقة الشهادة للدعوى وحيث كانت الالة المدعي القتل بها مغارة لما شهد بها  
الشاهدان تفت المطابقة على ان الدعوى المذكورة على الوجه المذكور قاصرة أيضا  
والله تعالى أعلم (سئل) من فاضى قليوب عن حادثة مضمونها شخص قتل بتأخا  
وثبت القتل باقراره وادعى انه قُرب القتل قبل بلوغه ثم ثبت بلوغه باقراره فهل هذا  
موجب لثبوت القتل خطأ وملازم لدية الخطأ مخففة (اجاب) حيث ثبت اقرار القاتل  
بالقتل الخطأ طائعا مختاراً وجب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين اذا لم تصدقها العاقلة  
أو تقيم بيضة ولا عبرة بانكاره البلوغ بعد ثبوت اقراره ولا تغليظ في الخطأ والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل أوضح رأس رجل آخر خطأ فذهب بعض بصره بسبب تلك  
الوضحة فكيف عليه بما يجب في الامرين شرعاً من المال ورضى بذلك وكتبت عليه حجة

١٢٦٥

١

١٢٦٥

٢٨

١٢٦٦

٢

واجل مدة ثم بعد انقضاء الاجل طلب للدفع فاني فهل يجبر على دفع ما وجب عليه  
(اجاب) على الرجل المذكور دفع ما ثبت عليه شرعا من موجب الجناية والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل ادعى على اخيه انهما تشاكلا مع ولده في شان ماء قنسة  
ساقيتهما فخنقه حتى كسر اجوزة رقبته وضرباه بالنبايت في رأسه مرة فوقع على حجر  
البحر ثم ضربه أحدهما على ذراعهما والاخر على رأسه مرة ولا يعرف من ضربه في رأسه  
من ضربه على ذراعهما ومكث مريضاً ومات في غروب الشمس من اليوم الخامس من  
ضربه في ١٦ سنة ١٢٦٥ وانه المذموم عليه ما ذلك فاحضر بيته شهدا أحدهما  
ان أحدهما ضربه بعصا والثاني بقبوت شوم وقت الضحى فوقع في الهل المذكور ذراعاه  
ومات بين العشاء والمغرب في الليلة السادسة من ضربه وشهد الثاني انه في خامس  
رمضان وقت الضحى العالي نظر فلانا أحد المذمومين عليه ما ضرب المتوفى بنبوت فيه  
جلبة حديد فيها مشماران في صدغه الايمن وسال منه الدم قليلا وضربه الثاني على رأسه  
ومات بعد صلاة عشاء الخامس وشهد الثالث انه نظر فلانا أحد المذمومين عليه ما ضرب  
المتوفى بنبوت فيه جلبة حديد لم يرق فيها مسامير على رأسه وراة اذنه اليسرى وضربه الثاني  
بنبوت من غير جلبة في وسط رأسه وقت الضحى قبل جوار الشمس ومكث المتوفى خمسة  
أيام وتوفي ليلة الخامس فقبل له ليلة السادس فقال انها ليلة الخامس فهل يثبت بهذه  
الشهادة قتل المتوفى على المذمومين أم لا لاختلاف شهادتهم وهل قول الاخير انها  
ليلة الخامس بعد ان عرف انه مكث خمسة أيام بعد تناقضا لاسيما والمذمومين عليه ما طعنا  
في الشاهد الاول بانه عدو له والثاني مزارع لم يطبخ مشترك بينهما وبين المذمومين والثالث  
معاون لشيخ البلد في المطالب الاميرية وما الحكم وهل اذا ضرب شخص شخصاً بنبوت  
فيه جلبة حديد وثبت عليه ذلك شرعا يكون في ذلك القصاص أم الدية (اجاب)  
لا يثبت القتل ولا يحكم بوجبه بشهادة شهود المذمومين على الوجه المذكور وقد صرحوا  
بعدم قبول شهادة المزارع لرب الارض وعدم قبول شهادة من اعيان البلدان واعوانهم في  
الظلم وحكم القتل بالحديد وان لم يجرح القصاص في ظاهر الرواية عند نبوته بالوجه  
الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في قرية وجد بها صبي به أثر خنق ولم يعلم قاتله  
وادعى ولي القتل على بعض أهل تلك القرية فهل تكون القسامة والدية على جميع  
أهل تلك القرية ولا تسقط القسامة عنهم بالدهوى على معين منهم (اجاب) لا تسقط  
القسامة بدعوى الولي على معين منهم في ظاهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى  
محلة أبي على عن حكم قضيته قتل بعضا بضرب المقتول بها عمدا (اجاب) القتل بالعصا  
ونحوها شبه عمد وموجب الاثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة فاذا شهدت البينة  
بالضرب وبانه لم يزل صاحب فراش حتى مات وكان بين الشهادة والدعوى مطابقة وجب  
على عاقلة القاتل الدية المغلظة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعى على عبد مملوك

١٢٦٦

٤

١٢٦٦

صفر

١١

ربيع الاول

١٢٦٦

٩

انه ضرب ولده عمدا بيار ودة فخرجت منها رصاصة واصابت ولده في فخذ رجله اليسرى  
 مما يلي الركبة وكسرت بعض عظام ركبته وخرجت الرصاصة من الجهة الاخرى وذلك  
 بين المغرب والعشاء في ليلة الجمعة الموافقة حادي عشرى شهر رمضان سنة ٦٥ وهو  
 جالس يتوضا على شاطئ ترعة ببلده وانه مكث بعد ذلك مريضا ولازم الفراش احد  
 عشر يوما ومات بسبب ذلك في ثاني عشر يوم الاصابة سئل من المدعى عليه عن ذلك  
 فاجاب بانه في الليلة المذكورة خرج من جنيته هو وخفيهما التي وضعا لصلاة العشاء قبل  
 دخول وقتها من التربة المذكورة فتوضا وعادا الى الجنيته المذكورة فسمع خرخشة  
 بالغيب الذي بالجنيته بعد العشاء في وقت الظلمة فضرب البارودة من غير رصاص بجهة  
 الخرخشة المذكورة أربع مرات فلم تزل الخرخشة المذكورة تضرب بالرصاص بجهة  
 الخرخشة ظنا ان الذي بها وحش مع كونه لم ير شخصا فلما طلع النهار وجد جعل  
 الخرخشة عنبا مجعوا به اثم ردم متسلسل الى خارج الجنيته وبعد ذلك حضر له ناس  
 واستفهموا منه مما صار منه في الليلة المذكورة فاخبرهم بذلك فعرفوا ان الذي  
 أصيب بالرصاص هو ولد المدعى المذكور فصدقهم على ذلك وتحقق عنده فهل اذا  
 عجز المدعى المذكور عن اثبات دعواه المذكورة يحكم بما قرار العبد المذكور ان هذا  
 القتل خطأ ويتبع به بعد العتق واليسار أولا (اجاب) اقرار العبد بجنائية توجب  
 الدية او القداء لا يصح محجورا او ما ذونا و اقرار المحجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح  
 وفي الماذون يصح ويؤاخذ به في المال كافي النزازية ثم ان العبد انما لا يؤاخذ بما قاله في  
 الاموال مادام رقيقا اما اذا اعتق يؤاخذ به في المال بخلاف الصبي فانه لا يؤاخذ به ابدا  
 الا اذا ثبت على اقراره بعد البلوغ كافي الينا ببيع وبهم - ذاعلم عدم صحة اقرار العبد  
 بالجنائية الموجبة للسل بالظن لاولاه وانه يؤاخذ به بعد العتق والله تعالى اعلم  
 (سئل) من قاضي قليوب عن رجل يشتغل في مكان فنقله منه آخروا شغل في جهة  
 أخرى فاخذه ريسه واعاده للسكان الاول فلما رآه الذي نقله تعدى عليه ودفعه على  
 صخرة جرداثر بفعل دابه فوقع تحت الحجر فهرسه ومات لوقته بسبب ذلك وشهدت  
 بيته بذلك ويريد القاعل به ذلك ابطال شهادة البيعة متعللا عليهم بان الشهود انفقوا  
 على الشهادة زورا فهل تقبل تلك الشهادة ولا عبرة بتهمله (اجاب) موجب القتل على  
 الوجه المزبور الدية على عاقلة القاتل حيث ثبت ذلك بالبيعة الشرعية والطعن في  
 الشاهد بما ذكر لا يوجب رد شهادته والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اعترف بانه كان  
 في يد انسان بندقية ليطلقها في طائر فلم يخرج فسلمها من هي في يده للاعتراف المذكور  
 ليفك فنادى فاحذوها ولعب في مسمارا الرناد ليخرج ففعل شاخص الرناد على خزنة  
 البندقية فانطلقت وخرج منها رصاصة اصابت رجلا هذا ما اعترف به والحال ان  
 الرجل المذكور قد مات وكشف عليه فوجد موته بسبب رصاصة اصابت ضلعه  
 فيكمرة فمهل بعد خروجهما مفسوبا للعبة في الرناد المذكور ورام لا وهل يقوله ان الرصاصة

ربيع الثاني

٢٢ ١٢٦٦

جادی الاولی

٢٠ ١٢٦٦

جادی الثانية

٤ ١٢٦٦

أصابته يكون مؤان ذاق ذلك ويكون عليه الدية أم لا بد من قوله أنه مات بسبب ذلك (اجاب) لا يؤخذ المقتل بالدية باقراره المذکور حيث اقرار الرجل المذکور بأصابة الرصاصه فقط ولا يكون اقراره موجبا للقتل ما لم يتضمن اقراره ذلك والله تعالى أعلم (سئل) من ديوان كنفذ أباشا عن مقدار الدية الشرعية (اجاب) دية شبه العمى وهو ان يعتمد قتله بكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط والعصا الصغيرة والحجر الصخرية مائة من الابل اربعا وخمس وعشرون بنت مخاض وهي التي تم لها سنة وطعنت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وهي التي تم لها سنة ان وطعنت في الثالثة وخمس وعشرون حقة وهي التي تم لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة وخمس وعشرون جذعة وهي التي تم لها اربع سنين وطعنت في الخامسة وهـ ذاهو الدية المنغلظة الواجب دفعها في شبه العمى على ما رجحه الشرع نبلاي ودية الخطا من الابل اجناسا عشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة او الف دينار او عشرة آلاف درهم والواجب دفع احد هذه الانواع عينا والدرهم الشرعي اربعة عشر قيراطا فتكون العشرة آلاف درهم باعتبار القروش الجديدة المتعارفة الآن بمصر سبعة عشر الفا وخمسمائة بالقرير والدينار وهو المنقال الشرعي عشرون قيراطا فاذا دفعت الدية من الذهب كان الواجب عشرين الف قيراط من الذهب من اي عملة منه فيكون من الجديدة مثلا الفين وخمسمائة جديدة ويقاس عليه الدفع من غيرهما من باقي العملة ولا يضر الفس في الفضة والذهب حيث كانت الغلبة لله والله تعالى أعلم (سئل) من مديرية البحيرة عن قضية امرأة وجدت مقتولة في قرية وادعى اولياء الدم على شخص واتهموه بذلك فما الحكم في الدية او خلافها (اجاب) قد سئل مولا نا خير الدين عن قرية ذات محلات وجدت في احداهما قتيل لم يعلم فاته هل القسامة والدية على اهل القرية كلهـ ومتى يكون كالحلة في المصرام على اهل تلك المحلة ومتى يكون كل حارة محلة على حدة (اجاب) القسامة والدية في القتيل الذي يوجد بمحلة من المحلات المتعددة في بلدة على المحلة التي وجد فيها القتيل بلا شبهة اذ كل محلة ما اهلها عليهم تدبيرها والقسامة والدية على من عليه التدبير مطلقا سواء كان في ممر او قرية لان عليهم التدبير واهل كل محلة أولى بتدبيرها فكان عليهم خاصة اهـ واذا كانت القرية صغيرة ليست ذات محلات فكذلكها كالحلة واحدة وصرحوا بان الولي اذا ادعى على معين من غير اهل المحلة أي الحارة كان ذلك امرا منه لاهل المحلة وسقطت القسامة عنهم وان ادعى الولي على معين منهم لم تسقط عنهم القسامة في ظاهر الرواية فاذا كان دعوى ولي المقتولة المذکور على اهل الحارة والقرية الصغيرة التي وجدت مقتولة بها كانت القسامة والدية عليهم خاصة وكذا اذا ادعى على واحد معين من اهلها تكون القسامة والدية عليهم أيضا وان كانت دعواه على معين ليس من

١٢٦٦

٨

أهل تلك الحارة أو القرية الصغيرة يكون ذلك امرأته لاهل تلك الحارة أو القرية ثم ان  
 أثبت دعواه على المدعى عليه بالوجه الشرعى حكم له بمداهاه والا فلا والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل أقر طائعا محبة اذ انه قتل محبة بطورية حديد همد او خنق بنتا لم صغيرة  
 فاذا يلزم القاتل المذکور (أجاب) موجب القتل بالطورية التي يعمل بها في الطين  
 القصاص ان أصاب الحديد المقتول وظاهر الرواية عدم اشتراط الجرح في الحديد  
 ونحوه وموجب الخنق الدية حيث تحقّق الاقرار الشرعى بقتل المراتين المذکورتين  
 حكم على المقر بموجب اقرا ربه والله تعالى أعلم (سئل) في ولد بالغ خفي على زر ع في بلد  
 وجد ممتنا في قطعة أرض بها هيش غير معدة للزراعة مصفى لياه اراضى الزراعة التي  
 حولها وفي رقبته حبل كنان معلق عليها ولم يعلم ان كان ميتا بالخنق أولا وبالسؤال  
 من والده عن خنقه فاذا انه لا يعلم من فعل به ذلك ان كان ناظرا للاحية أو احدا خلافه  
 فهل وجود الحبل برقبة الولد المذکور يدلون او دليل على انه مات بالخنق وان لم يظهر به  
 اثر الخنق واذا قلتم ان وجود الحبل المذکور دلل على موته بالخنق فيكون دية  
 على ارباب الطين الذي هو اقر بالالميت او على جميع اهل ناحية ارباب الطين  
 الاقرب أو يكون هدر او لا يلتفت لوجود الحبل في رقبته خصوصا والده لا يعرف من  
 فعل به ذلك وما الحكم (أجاب) قال مولانا حافظ الدين النسفي ولا قسامة ولا دية في ميت  
 لا أثر به أو يسيل الدم من نفسه أو أنفه أو دبره بخلاف عينه واذنه قال الشهاب الزيلعي في  
 شرحه لان القسامة تجب في القتل وهذا ليس بقتيل وانما مات خنقا نفسه وفي مثله  
 لا قسامة ولا غرامة لان الغرامة تتبع فعل العبد والقسامة لاحتمال القتل منه فلا بد  
 من أثر يكون للثبوت يستدل به على انه قتل وذلك بان يكون به جراحة أو أثر ضرب أو  
 خنق فاذا لم يكن به شيء من الاثر لا يكون بغيره على الاثر فلا يكون قتيلا المراد منه وقد  
 سئل العلامة الرملى عن رجل وجد في رقبته مرسة بها عقدة وهو معلق بها في خازوق  
 مدقوق في حائط وهو ميت لا روح فيه فاجاب اذالم يكن به أثر القتل كجرح أو خروج دم  
 من اذنه أو عينه أو أثر خنق أو ضرب فلا قسامة ولا دية اذ الظاهر انه مات خنقا نفسه  
 المراد منه والمرسة حبل من كنان اذا علمت ذلك علمت انه اذالم يوجد بالميت المذکور  
 اثر جرح وضرب وخنق فلا قسامة فيه ولا دية والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة جنت  
 على امرأة اخرى بضرب فالقت الجنى عليها جنينا ميتا فيه صورة آدمي فهل اذا ثبت ان  
 الاتقاء بسبب الجنانية يكون مضمونا على الجنانية بالقرعة (أجاب) اذا ضربت امرأة بطن  
 امرأة حامل فالقت جنينا ميتا ظهر بعص خلقه وجب على العاقلة غرة في سنة وهي  
 نصف عشرة دية الرجل لو الجنين ذكر او عشرة دية المرأة لو انثى وكل منهما خمسة دية درهم  
 والله تعالى أعلم (سئل) من قاضى الخانقاه في امرأة جالسة على باب دار زوجها فاذا  
 بشورين طلق لم يقده احد فضر بها براسه فالتفت ثديها وكسرها فماتت وكان وقت ضرب  
 اثنو در رجل وامرأتان حاضرين ومشاهدتين ضرب الثور فسا كان من الرجل الذي كان

١٢٦٦

٢٠

١٢٦٦

٢٣

حاضر ومشاهد الضرب الثور والامسك نبوتوا واراد ضرب الثور فاذا بامرأة خاطبته وقالت له لا تضرب الثور فانه ملك لزوجي فشى الثور امام المرأة التي اخبرت انه ملك زوجها وشهدت الشهود على قول المرأة وبضرب الثور في المرأة فالحكم (اجاب) اذا انفلتت دابة بنفسها واصابت مالا او آدميا نهارا او ليلا لضمان لقوله عليه الصلاة والسلام الهجوم جبار اى المنفلتة هدر كذا في التنوير وشرحه وفي حواشيه عن الهداية وفي ارسال البيهقي في الطريق يضمن لان شغل الطريق تعد في ضمن ما تولد منه اه و به يعلم جواب الحادثة المسطرة بهذا والله تعالى علم (سئل) في رجل غاب عن بلده مدة ثم بعد تلك المدة عاد الى بلده ليل يسرق منها حسب عادته فقتل رجلا من اقاربه ونزل فيم يسرق امتعته فراه رب الدار فهم عليه ليه ضبطة فهر ب منه وصعد على سطح الدار ورعى نفسه خارجها فسقط ميتا وصدق على ذلك جميع ورثته ولم يدعوا على رب الدار ولا على احد من اهل البلدة فهل يكون ذلك التصديق الصادر منهم ابرار رب الدار ولا لاهل البلدة ولا شئ عليهم من قسامة او دية (اجاب) اذا مات الرجل المذكور بسبب وقوعه من السطح بنفسه ولم يدع وليه القتل على احد فلا قسامة ولا دية والله تعالى اعلم (سئل) في قتل قتل في بلده وادعى ولي الدم على رجل معين من البلديانه قتله ومات المدعى عليه القتل قبل ثبوته فهل يسقط القصاص وتبطل دعوى القتل بموته حيث كان القتل هدا برصاصة (اجاب) صرح علما وثاب سقوط القود بموت القاتل والله تعالى اعلم (سئل) في قتل وجد بجانب قرية ودمه سائل ولم يعلم قاتله فهل يختار ولي الدم خمسين من اهلها او يحلفون بين القسامة ويغرمون الدية واذا كانوا اقل من خمسين تكرر عليهم بين القسامة الى تمامها وتصح الدعوى بذلك ولا يشترط حضور اهل القرية كاهم لا قامة الدعوى عليهم حيث لم يمكن ذلك (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد به القتل فان كان مملوكا كتجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم ولا عبرة لا قرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لاحد ولا يد فاذا لم يكن المكان الذي وجد به القتل مملوكا لاحد كانت القسامة على اقرب القرى اذا كان يصل صوت اهلها اليه فاذا ادعى الولي على اهل القرية او ادعى على بعضهم حلف خمسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية ان وقعت الدعوى بقتل عدد وان وقعت بخطا فعلى عواقلهم في ثلاث سنين وان لم يتم العدد كرر الحلف عليهم ليمت خمسين يمينا والله تعالى اعلم (سئل) في قتل قتل في بلدة وادعى ولي الدم على معين منها بانه قتله عدد او مات المدعى عليه القتل قبل اقامة الدعوى فهل تبطل الدعوى بموت القاتل او تسمع على ورثته واذا قتلتم بسماعها وثبت القتل وسقط القصاص بموته هل تكون الدية في ماله لسكون القتل عدد وان لم يثبت تكون القسامة والدية على اهل الهلة (اجاب) اذا وجد قتل في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على معين من اهل

١٢٦٦

١٠

١٢٦٦

٢٥

شعبان

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

١٧

رمضان

١٢٦٦

٢١



المسئلة لا يسقط ذلك عنهم القسامة والدية فاذا ادعى الولي على اهل الهلة او على بعضهم وجبت القسامة والدية واذا ثبت القتل عمدا على المدعي عليه حال حياته ومات سقط القصاص ولا مطالبة للولي على ورثة القاتل عمدا بشئ من الدية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعي على آخر بانه ضرب اخاه بسكينة ليلا فكمرت منه ثلاثة اضلع ومات في ظهر اليوم صبيحة الليلة المذكورة وان اخا المدعي عليه عمك المتوفى وقت ذلك فسئل المدعي عليه عن ذلك فعرف انه اى المدعي عليه كان مارا بالطريق ليلا لقضاء شغله فوجد رجلا واقدا بالاطريق فخطبته مرارا فلم يجبه فتركه وسعى فقام وراه المتوفى المذكور وهجم عليه وضربه بنبيوت فعند ذلك اراد المدعي عليه ضرب المتوفى بمطوأة حديد فاقدر ستة اصابع في كتف المتوفى للتخلص من ضربه فدخلت السكينة المذكورة بين اضلاعه وتوفي بسبب ذلك في ظهر اليوم المذكور (اجاب) اذا ثبت اعتراف المدعي عليه طوعا بالقتل بمحذوطة المطوعة عمدا او يجب عليه القصاص حيث لا مانع ولا يسوغ للضروب بالنبيوت قتل الاضارب الا اذا اراد قتله بدلالة الحال لانراحا ولعابا ولا يمكنه التخلص بغير القتل والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة اذهبت بصر اخرى عمدا بضربها كفها على راسها فهل اذا ادعت الجانية ان بصر الجني عليها كان قبل الجناية ذاهبا واحضرت على ذلك النساء الخالص يتقبل منها ذلك وهل اذا لم يقبل منها يكون عليها القصاص او الدية واذا قلتم بالدية ما قدرها (اجاب) اذا ضربت العين فزال ضوءها وهي غير منخسفة يجعل على وجه الضارب قطن رطب وتقابل عينه بمرآة محمأة ليذهب ضوءها ولو قلعت لا قصاص لتعذر المماثلة كما في الدر المختار ويعرف زوال الضوء بان تقابل العين بالنخس فان دمعت علم ان الضوء باق وقال محمد بن ظهروا اهل البصر وان لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانتكار والقول قول الجاني مع العيين على البتات كذا في حاشية الطهطاوى على الدر من باب القود فيما دون النفس عن الظهيرية وهذا فيما لو اختلفا في ذهاب الضوء وعدمه وقت الدعوى واما لو اختلفا في ذهاب الضوء حال الجناية او قبلها مع الاتفاق على ذهابه الا ان كما في حادثة السؤال فذكر في الحاشية المذكورة عن الظهيرية فقاعين صبي حين ولد او بعد ايام فقال له كان لم يبصر بها او قل لا اعلم أبصر بها ام لا فالقول له وعليه ارض حكومة عدل فيما شأنه وان كان يعلم انه يبصر بها بان شهد شاهدان بسلامتها ان كان خطأ ففيه نصف الدية وان كان عمدا ففيه القصاص اه ومنه يعلم ان القول هنا في انتكار كون ذهاب الضوء بالجناية للجناية والبيئة على وجود الضوء وقت الجناية بينة الجني عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على عمه انه تشاجر مع والده وضربه بعدوم من حديد مرتين في الاولى في ذراعه الايسر فحقت عرقه فكسرت العظام والثمانية بين كنفه فربما من رقبته فقتلته الجلد وغاصت في اللحم وسال منها الدم وكان ذلك وقت كذا يمكن كذا وانه مكث ملازما للفرش ستة ايام ومات في السابع فسئل من المدعي عليه عن ذلك فاجاب بانه حصل بينه وبين اخوته

١٢٦٦

١٧

١٢٦٦

٢٣

الثلاثة من جلتهم والدا المدعي مشاجرة ومن شدة عسر يوم حادثة قهرها ديامتهم فاتبعوه  
فلما وجدهم متبعين له اخذ القدر المذكور من طاحونة ورماهم به فاصاب اخاه والد  
المدعي بين كتفيه فخرجه ومكث ستة ايام ملازما للفراس ومات في اليوم السابع بسبب  
ذلك فهل يعد هذا من قبيل العمد واذا كان لا يقتول ورثة بلغ وقصر واسقط البالغ حقهم  
من ذلك يكون حق القصر من الدية في مال القاتل حالا او يكون هذا من قبيل شبه  
العمدو يكون حق القصر من الدية على اعاقله في ثلاث سنين (اجاب) في الدرر يسقط  
القوديموت القاتل لغوات الله لوبغوا لا ولياءو يصلحهم على مال ولو قليلا ويجب حالا  
عند الاطلاق و يصلح احدهم وعفوه ولم يبق من الورثة حصته من الدية في ثلاث  
سنين على القاتل هو والصحيح اه وصرحوا بوجوب القصاص في القتل بنحو القدر ان  
اصاب الحديد وان لم يجرحه على ما هو ظاهر الرواية وحيث اعترف المدعي عليه باصابة  
الحديد وانجرح كان موجه القصاص وانقلب حق الباقيين ما لا فيجب على القاتل في  
ثلاث سنين والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين شهد عليهما بعد دعوى الخصم بانهما  
ضربا رجلا بينة دقيقتين دفعة واحدة فاصابته من مارصاصة في بطنه والاخرى  
فاقت من تحت ابطه وخدشته خدشاهي فلم يحصل به ضرر وعادة ومات من ذلك ولم يعلم  
موته بضرب ايها العدم العلم بعين صاحب الرصاصة القاتلة (اجاب) اذا ادعى الولي  
القتل عمدا على الرجلين معا وعلى احدهما معينا واثبت دعواه بالوجه الشرعي  
فرضي بالقصاص عليه ما او على احدهما والا فلا قصاص والله تعالى اعلم (سئل)  
في جماعة من بلدتين تقابلوا مع بعضهم فقتل واحد من احدى البلدتين باصابة رصاص  
فيه فموجه منزله فاقام يوما على لا في الفراس ومات بجراحات الرصاص بمنزله الذي  
ببلده فادعت ورثته على رجل معلوم من البلد الثانية بانه ضربه بالرصاص المذكور من  
بارودة عمدا مرتين ومات بذلك بعد توجهه لمنزله ببلده بجرحا وانكر المدعي عليه  
ذلك كليا فعرف الورثة ان لهم بينة من اهالي بلدة المقتول التي مات بها يشهدون ان  
المدعي عليه هو القاتل واقاموا بينة من بلدة المقتول شهدا وبذلك فهل لا قبل  
شهادتهم لانهم من اهـ لبلدة المقتول للعداوة والنهضة وبجر نفع لانه دفع للقصاص  
والدية عن انفسهم او تقبل شهادتهم بما يشهدون به وهل اذا قلتم برده شهادة اهل  
بلد المقتول جيبهم واقاموا بينة من بلد اخرى شهدا وطبق دعوى المدعين اي بالقتل  
عمدا بالرصاص وصحت شهادتهم يكون في ذلك قودا ودية (اجاب) لا تقبل شهادة  
اهل القرية بقتل غيرهم كما افاده في الخبرية وغيرها اي لو حصل القتل فيما او  
بمكان مباح هي اقرب اليه من غيرها وموجب القتل بالرصاص القود ولم يوضح بالسؤال  
المكان الذي وجد فيه المقتول وقد صرحوا بانه يراعى المكان الذي وجد فيه وان  
القصاص والدية على اهله لان القتل وجد بين اظهريهم وفي ارضهم والحفظ عليهم ولا

يلزم سواهم الا ان يدعى عليه الولي ويثبت ذلك بالبرهان ودعواه على واحد منهم او عليهم جميعا وعلى غيرهم معهم لا يسقط القسامة عنهم وجوب القسامة والدية على اهل الهلة او القرية التي وجد فيها القتل مقرر عند علمائنا مشهور وفي اغلب كتبهم المعتمدة منذ كور وذلك لان الحفظ وصيانة الموضع عن ان تهرق فيه الدماء وتقتل فيه القتلى عليهم فلهذا الاعتبار قالوا اذا التقي قوم بالسيوف فاجلوا عن قتيل فالقسامة والدية على اهل الهلة لا على الملتقين كذا في الخبر زيادة زاد في التنوير وشرحه الا ان يدعى الولي على اولئك او يدعى على بعض معين منهم فلم يكن على اهل الهلة شيء ولا على اولئك حتى يبرهن لان بمجرد الدعوى لا يثبت الحق وبرئ اهل الهلة لان قوله حجة عليه اه وفي الخبرية وقد مر جوابان الحلتين والسكتين وكل محلين احدهما منفصل عن الآخر ان وجد القتل في واحد من القسامات والدية على اهله دون الآخرة فاذا علم ذلك ينظر الى دعوى المدعى عند عدم ثبوتها فان ادعى على الاقرب وطلب القسامة من اهله يجاب الى ذلك ويحكم له بها بالدية عليهم - ثم وعلى دعواه قلهم ان ادعى الخطا وعليهم خاصة ان ادعى العمدا وان ادعى على غير الاقرب فلا بد من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن اه وبهذا يعلم حكم ما اذا وجد القتل بين البلدتين وكان الى احدهما اقرب والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى قليب عن قضية قتل الرجل ولده بعضا وثبت ذلك باقراره (اجاب) موجب القتل على الوجه المذكور بالدية مغضاة في مال القتال في ثلاث سنين لا على العاقلة لثبوته بالاقرار ومن المقرر ان القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص او المكفارة من موانع الارث والله تعالى اعلم (سئل) في شخص من بلد كذا يستحق منفعة فدانى طين من اعيان البلدة المذكورة يقرمان منها بنحو سنتين قصبة فشارك فيهما رجلان من البلدة المذكورة فزرعهما الرجل الشرير المذكور وكان الرجل الشرير يكتسب فيهما فوجد قتيل في الغدائين المذكورين في الحد المأور لغيط رجل آخر من البلدة المذكورة فادعى وارثه القتل على رجل من البلدة المذكورة ليس له استحقاق في الطين المذكور فانكر المدعى عليه قتله الرجل المذكور ولم يثبت المدعى دعواه القتل على المدعى عليه غير انه احضر رجلا من البلدة المذكورة شهدوا انهم راوا المدعى بقتله ميتا في الغدائين المذكورين في حد المأور لغيط فلان وبه اثبات القتل فهل والحال هذه تكون القسامة والدية على اهل البلدة المذكورة واذا كانت كبيرة تكون على ما قرب من الطين المذكور ام لا يكون فيه شيء من دية ولا قسامة ليكون الدعوى وقعت على غير باب الطين الذي وجد فيه القتل المذكور وتكون هذه الدعوى كسائر الدعاوى التي اذا لم يحضر المدعى يدنة على وفق دعواه استخلف المدعى عليه يمينا واحدة (اجاب) لا عبرة للقرب الا اذا وجد القتل في مكان مباح لملك لاحد فيه ولا يدعى عليه والا فعلى ذي الملك واليد فاذا كان المالك

الذی وجد فیہ القتل المذکور وعلو کا كانت القسامة علی مالک و ان لم یکن علو کا ولا ید فیہ لا حد علی الخصوص فالقسامة والدية علی ذی المکان الا قرب عند وجود الشروط المعتبرة واذا ادعی الولی علی غیره یكون ذلک ابراء منه لئلا یتکلف الذی المکان الا قرب ثم ان اثبت الولی دعواه علی ذلک القبر قضی له بموجبها والاحلف المدعی علیه اليمين والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشتری ثمار جنینة مملوكة وكان ینام فیها فاصبح قتیلا بها فادعی وارثه قتله علی رجلین من الناحية التي باطیانها الجنینة المذکورة ولم یثبت دعواه علیهم - ما فهل اذا قام بسقوط القسامة عن ارباب الجنینة حیث لم یکن المدعی علیهم من اربابها ثم رجع الوارث عن دعواه واعترف ببراءة المدعی علیهم - ما من ذلک وان سبب دعواه علیهم - ما کان عن نفسانية لا یلزم اصحاب الجنینة شی من قسامة أو دية وهل تسمع دعواه علی غیر المدعی علیهم ما لم لا (اجاب) یراعی حال المکان الذی وجد فیہ القتل فان مملو کا تجب القسامة علی الملائک والدية علیهم ان ادعی الولی علیهم القتل عدا وعلی عواقبهم ان ادعاه خطأ فان ادعی علی غیرهم کان ابراء منهم لهم وسقطت القسامة عنهم ولا تسمع الدعوی علی غیر من ادعی علیه أولا والله تعالی اعلم (سئل) فی جماعة مسافرين أخبروا وهم ما ردون ناظر قسم بان رجلا یدعی فلانا من بلد کذا قتل رجلا یدعی فلانا ببارودة ونحن نشهد علی ذلک فقید ناظر القسم شهادتهم عندهم واشهد علی شهادتهم آخرین ووضعوا اختامهم علی هذه الشهادة ومن جلاتهم قاضی بالناظر المذکور وبعد نحو سبعین يوما حیلت دعوی هذا القتل من مديیر الناحية الى القاضی وحضر ولی القتل والمدعی علیه وسئل من المدعی علیه القتل فأنکر القتل وجد جدا کایا فکاف القاضی ولی القتل باحضار البینة بالقتل فآخبره أنه لا یمکنه احضارها وتوجه الى ناظر القسم المذکور وأحضر منه خطا بالی القاضی بانه یرسل له صورة الدعوی فیکتبها وارسلها له وهرضها علی مديیر الجهة فهل لا یسوغ للقاضی المحکم بالقتل الابد - شهادة البینة فی وجه المدعی والمدعی علیه ولا یمکنه باخبار وشهادة الجماعة المذکورین من غیر ان یمکن ولی القتل حاضر امعهم ولا یمکن علی القاضی بینهة - کونه لم یحکم بشهادة البینة المذکورة وهی غائبة کتفاء بما أخبرت به قبل ان تقام دعوی من ولی القتل (اجاب) اذا شهدت البینة العادلة بالقتل فی وجه المدعی علیه بعد جوده دعوی المدعی المحاضر معه حکم القاضی بموجبها وليس للقاضی ان یحکم بالقتل بناء علی مجرد ورقة مکتوب فیها ان فلانا یشهد بقتل فلان وليس له أيضا المحکم بالقصاص بشهادة جماعة بالقتل فی غیبة المدعی والمدعی علیه أو غیبة أحدهما اسقوط الشهادة فی ذلک والحال - هذه عن حیز الاعتبار شرعا ولان زوم الاشارة فیها الى الخصمین حیث كانت الدعوی من الاولیا علی المدعی علیه والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل وجد قتیلا ببندقية بین القرى فی غیط نفسه الارض

١٢٦٦

٢٥

١٢٦٧

محمود

٨

المسلم كقله كان ناعما لحراسة مقانه ولم يعلم قاتله و بين مكان قتله وبلده ستمائة وست  
 وأربعون قصبة وبينه وبين قرية أخرى ستمائة وتسعون قصبة فادعى أولياؤه  
 القتل مجددا على أهل القرية لا أخرى ولم يثبتوه على واحد منهم ولم يعينوا من قتلهم منهم  
 فهل تجب فيه القسامة والدية على أهل القرية المدعى عليهم وتنتفى عن أهل بلده  
 وهل يشترط سماع الصوت من المكان الذي وجد فيه القاتل من أهل القرية المدعى  
 عليهم وهل يعلم سماع الصوت بالاختبار أو يعلم بمسافة قد تدره شرعا وهل إذا كان  
 هناك قرية ثالثة اقرب لمكان القاتل من القريةتين ولم يدع أولياء الدم على أهلها  
 لا تلزمهم قسامة ولا دية (أجاب) في الدر المختار وإن وجد قاتل في دار نفسه فالدية  
 على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وهندهما ما وزف لا شيء فيه وبه بقي اه وفيه بعد كلام  
 مانصه وحينئذ فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لملك لا حدود ولا يد ولا فعل  
 ذي الملك واليد اه وفي الخيرية وان ادعى أي الولي على غير الاقرب فلا بد من البرهان  
 كما هو شأن باقي الدعاوى في غير هذا الشأن اه فاذا وجد القاتل المذكور في أرضه  
 التي بيده ونصره وحفظه ولا يته فلا شيء فيه عندهم ما على ما به الفتوى اذ لا فرق بين  
 أرضه وداره ودعوى الولي على أهل القرية المذكورة غير ممنوعة والمحال هذه الا ان  
 يدعى على معين منهم فان ادعى على معين دعوى صحيحة وأقام بيئته على طبق دعواه  
 قضى له بموجبها والا فلا وبهذا استغنى عن اجوبة ما رتبته السائل واطال به والله تعالى  
 أعلم (سئل) في امرأة ذهبت لقاضي بلدها وادعت على زوجها انه ضربها من مدة اثني  
 عشر يوما بعقب مسوفة على ضلعها الايسر فسكروه وعلى اخذها فطلب القاضي من  
 الزوج الجواب فانكر ذلك فكشف جمع من النساء على المرأة المذكورة فوجد بضلعها  
 الكسور وبأخذها اثر الضرب فذكر القاضي على الزوج السؤال فقال ان ماتت فهي  
 بعنق وبعد ذلك ماتت فادعى الوارث على زوجها القول المذكور فانكر فهل إذا ثبت  
 الوارث على الزوج المقالة المذكورة بالبينة يكون الزوج ملزوما ومطالبا بمو جب القتل  
 (أجاب) مجرد مقالة الرجل المذكور لا توجب عليه قصاصا ولا دية حيث لم يثبت  
 عليه ما يوجب ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) عن قضية من قاضي الجيزة حصلها  
 ادعى بعض ورثة مقتول مع غيبة الباقي على القاتل بانه قتل مورثهم بطبخجة ضربها  
 فأصابته رصاصتها فماتت لوقته بسبب ذلك فاقر القاتل بموته بسبب ذلك الا انه لم  
 يقصده بل قصد شخصا آخر وشهدت بيئته بانه دخل في البيت الذي كان فيه المقتول مع  
 غيره وضر به بالطبخجة المذكورة فأصابته المقتول فمات لوقته بسبب ذلك فما الحكم  
 والمحال هذه (أجاب) اذا شهدت البينة بالقتل بالالاء الجارحة لا يقبل قول القاتل  
 لم قصده بخلاف ما لو أقر وقال اردت غيره لانه ثبت من جهته مطلقا عن قيد العمدية  
 والمخطئية فيقبل منه ما اقرب به ويحمل على الادنى كما قلناه في رد المختار على الدر المختار عن  
 العلامة الرمي وعليه فوجب القتل المذكور اذا ثبت بالبينة القصاص ولا يصير احد

١٢٦٧

١٢

١٢٦٧

١٩

١٢٦٧

٢٩

الورثة خصها عن البقية في استيفاء القصاص عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فان  
 اقام احد الورثة يذنه يقتل م ورثه يريد القود لا يقدح حتى يحضر الغائب ان كانه يحسن  
 فان حضر الغائب بعيدا ما نيا ليقتل القاتل عند امامنا الاعظم والله تعالى علم (سئل)  
 في رجلين ضربا رجلا يذنه قتيلا فاصاباه معا برصاصتين احدهما اخذ شتته خدشا  
 هينا تحت ابطه لا يؤثر عادة والاخرى اصابتها في بطنه وهي القاتلة عادة ولا يعلم نسبتها  
 لاحد الضاربين معينا بل يعلم انها لاقعة وهما له يرهما ثم مات المضروب من ذلك الضرب  
 فادعى الولي القتل على احدهما لا بعينه وشهدت البيعة بذلك (اجاب) اذا لم يعين  
 الولي المدعى عليه وادعى على احد الرجلين لا بعينه لا تسمع دعواه لان شرط صحة  
 الدعوى العلم بالمدعى عليه فان ادعى الولي على جميعا او على احدهما معينا واقام  
 بيعة على طبق دعواه حكم له بموجبها والا فلا وقد افتى م ولا ناخير الدين الرمي بعدم سماع  
 الدعوى في نظير ذلك لاجرام المدعى عليه والله تعالى علم (سئل) في رجل له ارض  
 خارجية بقرب قريته آلت اليه بالتلقي عن والده وجده اعطاهما الرجل من غير اهل  
 القرية جعلها جونا لوضع حصاده من مدة نحو ست سنين وجد فيها رجل قتيل من القرية  
 بالآلة جارحه كان خفا برأه الى البحر المذكور فادعى اولياؤه قتله على رجل من اهل  
 القرية ولم يثبتوه فهل تجب فيه القسامة والدية على اهل القرية حيث كان الغيط  
 متصلا بها او على صاحب الغيط او على الرجل الذي اخذه ووضع الزرع فيه وما مقداره  
 الدية وهل تسكون حالة او مؤجلة (اجاب) صرحوا بان محل اعتبار القرب اذا لم  
 يكن المكان الذي وجد به القتيل معلوم كالشخص فان كان معلوما كانت القسامة  
 والدية على ذى المال واليسد فان ادعى الولي على غيره وانبت دعواه بالوجه الشرعي  
 قضى له والا كانت اليدين على المدعى عليه كسائر الدعاوى فان لم يكن معلوما وكان  
 قريبا من القرية المخرجة فادعى الولي على احدهما ولم يثبت وكان بالقتيل اثر كانت  
 القسامة والدية على اهلها في العمود هي عشرة آلاف درهم او الف دينار الى آخر  
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) عن حادثة وردت من فاضل الهمة السكبري محصلها  
 ادعى شخص بطريق وكالته ووصايتة عن ورثة شخص مقتول على آخيه ضرب  
 مورثهم بحربة حديد عمدا ومات بسبب ذلك فادعى المدعى عليه بان المقتول ضربه بنموت  
 في يده فما كان من المدعى عليه الا انعمد ضربه بحربة من حديد فمات بها فاصابتها في  
 بدنه ولا يعلم محل الاصابة وانه مات يومها بسبب وميه بالحربة المذكورة (اجاب)  
 الاقرار بحجة على المقر فاذا اقر المدعى عليه المذكور بضره بحربة الحديد  
 عمدا وباصابة الحديد وان الموت بسبب ذلك كان موجب ذلك القصاص حيث تحقق  
 الاقرار بذلك مع الطوع والاختيار ولم يكن ذلك القتل لدفع الضرر بحيث كان ضرب  
 المقتول للقاتل مريدا به القتل ولا يمكن القاتل التخلص منه الا بقتله والله تعالى اعلم

١٢٦٧

٣٠

١٢٦٧

٣٠

صفر

١٢٦٧

٢

مطلب ضرب رجل العريضا  
 قتله فلم يتخلص منه الا بقتله  
 فقتله لاشي عليه



(سئل) في رجل مات وله أب وأولاد قصر وزوجة وأخ غدير وارث ادعى ذلك  
الأخ بطريق وكالته الشرعية عن الزوجة وعن الأب فيما يخصه وما يخص القصر  
الولي ذلك الأب عليهم أن ذلك الرجل المورث المتقدم ذكره كان بينه وبين جماعة معينة  
منازعة في شأن قناة ما وانه ضربه واحد من هؤلاء الجماعة المعينين وهم الخمسة ولكن  
لا يعلم المدعى شخص الضارب بعينه ذات من تلك الضربة وأثرها ظاهر يرى برأسه  
قبل الموت وعان ذلك الاثر ناس يشهدون به كما أفاده المدعى في قوله وتلك الضربة  
حصلت في أراضى أهالي ناحية الخمسة أشخاص المذكورة ولما سئل هؤلاء الجماعة  
اعترفوا بحصول أصل المنازعة بينهم وبين ذلك الميت وأنكروا حصول الضرب من  
كلهم ومن بعضهم وأن الراضى التي حصلت فيها المنازعة من أرض بلدهم فهل هذه  
الدعوى غير مسموعة أم لا؟ قالوا لا يرعاه من هؤلاء الخمسة وهل هي ليست من المورث  
حيث حصر ما في هؤلاء الخمسة ولو فرض صحة الدعوى واحتج إلى بين هل يؤخر نظرا  
للقصر (أجاب) شرط صحة الدعوى تعيين المدعى عليه فإذا لم يعين الولي المدعى عليه  
لا تسمع دعواه وإن عينه وأثبت دعواه قضى له بموجب مدعاه ولا يثبت حلف المدعى  
عليه الجمين الشرعية بطلب الولي هذا إذا لم يكن الواجب في هذه الحادثة قسامة وفيه  
على أهل القرية القرية بان لم تتوفر شروطها ما لو كانت مما يجب فيه القسامة  
والدية عليهم فتسكن في الدعوى على أهل القرية كلهم أو بعضهم معين أو بهم كاستفاد  
من الزيلعي والله تعالى أعلم (سئل) عن قضية واردة من قاضي قلوب بمسألة المدعى  
شخص يدعى عبد الله كرم بطريق النيابة عن ورثة متوفي على شخصين انهما تعديا على  
المورث وضرباه عمدا على صفحتي عنقه وعلى قلبه سوقة بالنيابة الشوم هات بسبب  
الضرب المذكور منهما سوقة وإن المدعى عليهم ما قتلاه بذلك فسئل من المدعى عليهما  
فأنكرا كليا فشهد رجلا أن المدعى عليه ما ضرب بالمقنول كل منهما على صفحة  
من صفحتي عنقه فوق على الأرض واشتغل الناس عنه بقتليص عزاله ثم مات وكشف  
عليه فوجد مضروبا على بطنه بالنبوت ولم يعلم أن كان موته بسبب الضربات التي بعنقه  
المشاهدة لهم أم بالضرب الذي على قلبه (أجاب) حيث ادعى عبد الكريم اسماعيل  
الوكيل عن ورثة أخيه المدعى قتله بأن سألنا قضاة محمد الدهشان الصغير ضرباه سوقة  
بالنيابة الشوم على ما فمحتي عنقه وعلى قلبه وأنه مات بسبب الضرب المذكور الذي  
حصل من المدعى عليهما سوقة بذلك متعمدين قتله وشهد الشاهدان المذكوران  
بان محمد الدهشان المذكور ضرب به بالنبوت على صفحة عنقه وضربه سالم نصار في صفحة  
عنقه الثانية وذكر انهما لا يعلمان أنه مات بسبب الضرب المذكور على صفحتي عنقه  
أم بالضرب المذكور على بطنه وظاهر أثره بالكشف لم يكن بين الشهادة والدعوى مطابقة  
وقد شرطوا في الشهادة في مثل ذلك المطابقة وقد تردد الشاهدان في كون الموت بسبب

١٢٦٧

٢

مطلب يكتفي في إيجاب  
القسامة والدية على أهل  
القرية بكون الدعوى  
عليهم أو على معين منهم  
أو على بعضهم

١٢٦٧

٤

الضرب المعين لما أوبأ بالضرب الذي ظهر أثره على البطن بالكشف فوجب ذلك خلافا  
 في شهادتهم ما فلا يحكم بالدية على عاقلة المدعي عليه ما بناه على هذه الشهادة والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يدعي بطريق الوصاية الشرعية على ابن أخيه وبوكالته عن  
 والدته أن أخاه تعدى عليه رجل وضربه بالنبوت على ساقه الأيسر فقطع الجملد وكسر  
 عظمة الساق المذكور وقت العشاء فريب من دار لمجان العبد فدخل إلى تلك الدار  
 محمولا فاقام بها يومين ثم نقل منها محمولا إلى بلدة أخرى بها حكيم المديرة فبعد أن نظر  
 المحكيم له أفاد كسر ساق رجله المذكور وأدخل أخوه المذكور الاستبالية لمعالجته  
 فمكث فيها نحو ثمانية وعشرين يوما ملازما للفراس ومات بسبب الضرب المذكور  
 وأجاب المدعي عليه بأنه توجه بعد العشاء عند المخفر فلم يجد المتوفى هناك فأرسل  
 يطلبه ولما حضر تنازع جميع بعضهما فاقام المدعي عليه رجلا باسمه كنه ليضربه على ظهره  
 بنبوت كان معه فصادفت الضربة ساقه الأيسر فسال منها الدم ولا يعلم أنها كسرت  
 عظمة ساق المتوفى المذكور ولا ملازمته للفراس لمدة المذكور وأنها موته بسبب  
 ذلك وعرف أن المتوفى كان مريضاً وقت الضرب عرض كان يعتره وبأنه مات بسبب  
 المرض المذكور ولم يثبت أنه مات بسبب المرض فهل يطلب من المدعي بينة بأن أخاه  
 لازم الفراس إلى أن مات ولا يقدح في ذلك توجهه إلى البلدة التي بها الاستبالية  
 المذكور أم يطلب منه بينة بأنه مات بسبب الضرب وإذا لم توجد بينة على شيء أصلا  
 لا يكون في ذلك إلا اليمين الشرعية أم يكون فيه الدية والقسم على أهالي الناحية وما  
 المحكم (أجاب) لا يلزم من الضرب القتل فلا اعتراف بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا  
 تلزم الدية حتى تقوم البينة بأن المضروب لازم الفراس حتى مات فتلزم الدية عاقلة المدعي  
 عليه وهو كاحدهم أو يقر بأنه ضربه ومات من ضربه فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لأنها  
 لا تعقل ما وجب باقرار القاتل كذا القادة العلامة الرملی وصرحوا بأن الدعوى على  
 معين من أهل الهلة لا تسقط القسامة عنهم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى على  
 رجل آخر من أهالي بلدة من بلاد الریف بأن ولدعه كان ماريا بطريق بلدة المدعي  
 عليه خلف جمل له صبيحة جالين من بلدته فتعدى عليه المدعي عليه بهجرن بلدته وضربه  
 بنبوت في جنب راسه الأيسر فكسر العظم ومكث في فراشه بيلاذني عشر يوما  
 ومات بسبب ذلك ويطالبه بما يترتب على ذلك شرعا سئل المدعي عليه فاجاب بالانكار  
 لذلك فكلف المدعي اثبات دعواه فأحضر الرجلين اللذين كانا صبيحة المقتول وشهدا  
 طبق الدعوى فهل والمحال هذه تكون الدية عليه خاصة دون عاقلة وتكون مغلظة  
 أو مخففة وما قدر كل منهما (أجاب) دية شبه العمدة وهو أن يتعمد قتله بكل ما لا يكون  
 الغالب فيه الهلاك كالسوط والعصا والحجر الصغير مائة من الإبل أرباعا خمس وعشرون  
 بنت محاض وهي التي تم لها سنة وطلعنت في الثانية وخمس وعشرون بنت لبون وعي

التي تم لمائة وثمانين وطعنت في المائة وخمسة عشر وحقة وهي التي تم لها ثلاث  
سنين وطعنت في الرابعة وخمسة عشر وجذعة وهي التي تم لها أربع سنين وطعنت  
في الخامسة وهذا هو الدية المغلظة وتتبع في شبه العمدة على ما صرح به الزبلي من أن  
الدية في شبه العمدة لا تكون الا من الابل مغلظة على العاقلة في ثلاث سنين يؤخذ في  
كل سنة ثلث المائة من الابل اه ورجحه في الشرب ليلية بانه لو كان الواجب ما هو اعم  
من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخف فتتوت حكمة التغليظ كما في حواشي  
الدرقة لا عن ابي السعود وقيل ان التغليظ يكون بدفعها من الابل ار باعا كما ذكر  
ان دفعت منها وان دفعت من غيرهما فلا فرق بينهما وبين الخففة وهي مائة من الابل  
انما سامن كل نوع من الانواع الاربعة المذكورة عشرون ومن ابن الخاض عشرون او  
الف دينار من الذهب او عشرة آلاف درهم من الفضة ففائدة التغليظ تظهر عند  
الدفع من الابل وهو ما عليه العمل الآن حيث كان للقاتل المذكور عاقلة كان  
الواجب عليهم الدية المغلظة يؤخذ منهم في ثلاث سنين والقاتل كاحد منهم واذا لم يكن  
له عاقلة وجبت الدية في ماله ولا يعاقله بيت المال حيث كان له وارث معروف ولو  
بعيدا والله تعالى علم (سئل) في رجل وكيل عن ورثة مقتول ادعى على ثلاثة اشخاص  
من بلدة من بلاد الريف بان مورثه وكيه كان مارا بطريق بلدة الاشخاص المذكورة  
خاف رجل له فخرج عليه الثلاثة المذكورة فضر به احدهم بنيت اصاب عظم انفه  
فكسره والثاني ضر به بنيت آخر على جنبه الايسر فوق ساقط على الارض فنقلوه الى  
دار رجل من جيلة فلاحهم ومكث يوما وجاهدوا الثالث من الاشخاص المذكورة  
وضر به برجله في قلبه ومات بسبب ذلك في ليلته ثم نقلوه ثانيا الى دار العهدة ووردوا  
عليه التراب ثم اخذوا اهله الى بلدة فراودهم وضرو باهذه الضرب المذكورة كوروا بطاليمهم بما  
يلزمهم شرعافا سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالاعتراف بوفاة الميت المذكور وانهم  
وجدوه مضروا باهذه الضرب وساقطوا على الارض فنقلوه الى دار رجل من القلاحين  
ومكث يوما واحدا ومات بعد ذلك وانكروا ضره فطلب من المدعى بيته فاحضر شهودا  
من بلد المدعى عليهم فشهدوا بالضرر واختلافوا في كيفية فلم تصادف شهادتهم  
واحضر البيه التي عاينت الميت بعد موته وشهدت بانه مضروب بنيتين احدهما على  
عظم انفه فكسره والثاني على جنبه الايسر ومات بسبب ذلك عن ورثة من جيلتهم ولد  
قاصر فهل والحال هذه يحلفون بين القسامة وتكون الدية عليهم وعلى عاقلة واذ لم  
يدع الوكيل على باقي اهل البلدة لا تلزمهم دية ولا قسامة واذ الزمت الدية فاقدرها  
(اجاب) شهادة بعض اهل الهلة بقتل غيرهم او بقتل واحد منهم باطالة ومثله شهادة  
بعض اهل القرية الصغيرة على بعض فحيت لم يثبت القتل على المدعى عليهم ولم يعلم  
القاتل وادعى الولي او وكيله القتل على اهل الهلة او القرية الصغيرة او على بعضهم

حلف نجسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم يقضى القاضي بالدية المغلطة على عاقلة اهل الهلة او القرية وهي مائة من الابل ارباعا ان كانت منها ودعوى الولي على واحد من منهم لا يسقط القسامة عنهم كافي الدرو وغيره فاذا كان المدعى عليهم من اهل الهلة او القرية التي وجب دية القتل كانت القسامة عليهم والدية على عواقلهم ولا تسقط القسامة والدية عن باقي اهل الهلة او القرية بالدعوى على بعضهم واذا لم يكن المدعى عليهم من اهل تلك الهلة او القرية الصغيرة فلا قسامة ولا بد من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن والله تعالى اعلم (سئل) في رجل لم يعرف اسمه ولا نسب به ولا نوعه ولا من اى بلدة وجده مقتولا ولم يلق في ساقية عملو كة لرجلين من قريتين بعيدتين عن الساقية وقرعها جماعة من العرب متعمدون بخيامهم هناك ومستوطنون على الدوام ولم يعلم قاتله فهل لا يكون ذلك لوثا واذا كان لوثا فاعلى من يكون اللوث ومن يستحقه ويدعى به ويطلب به حيث لم يعلم للقتول وارث ولا نوع ولا جهة واذا كان كذلك هل تصح دعوى اللوث من الحماكم او من وكيل بيت المال واذا قلتم بجهتها من ما نحن يدعى عليه (اجاب) في التنزيل يروى شرحه والامام حق اخذ دية مسلم لا ولى له اصلا ودية مستان اسلم هنا من عاقلة قاتله خطأ لقتله نفسا معصومة وفي العمدة القتل قصاصا والدية صلحا لا العفو نظرا لحق العامة اه وقيد بالحشى اخذ الدية صلحا اذا رضى القاتل بها فالامام او نائبه في ذلك الدعوى بالقتل المذكور وصرحوا بانه يراعى حال المكان الذى وجد فيه القتل فان لم يلو كاتجب القسامة على المالك والدية عليهم ان وقعت الدعوى عليهم يقتل عمدا وان وقعت الدعوى بخطا فعلى عواقلهم في ثلاث سنين وصرحوا ايضا بانه لا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لا حدة ولا يد ولا فعلى ذى المالك واليه دوانه اذا ادعى على غير المالك او ذى المكان الا قرب تبكون تبرئة ويجوز فيها ما يجزى في سائر الدعاوى من غيرهم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل جهادى اراد بعض اهل بلدته امساك اخيه لعسكر الجهادية فضرب ذلك الجهادى احدا من يدا امساك اخيه بالبندقية فخرجت منها رصاصة فمات بها المضروب وكان ذلك في بلد غريب بلد القتال والمقتول بمنزل رجل منها مخصوص فجاء ورثة المقتول وهي امه وزوجته وولد صغير الى مجلس الحكم ووكلائها المبيت في الدعوى واقام القاضي على الولد الصغير وصيا فادعوا على ذلك القاتل انه قتله بالبندقية في محل فلان وفصلوا الدعوى وانسكرا للجهادى حصول الضرر منه للمقتول وانما اعترف بوقوع مشاجرة وقتال بين اهل بلد المقتول والبلد الشافى الذى مات فيه المقتول وقتل بينهم انه شخص القتل المذكور فاقام المدعون بينتين واحدة من البلد التى قتل بها واخرى من بلد القاتل والمائة تول فشهدوا امره بان قتله الجهادى المدعى عليه عمدا برصاصة بالبندقية ورواوا فعله وحركته فدعا رضى المدعى عليه جميع الشهود

٣٠  
١٢٦٧  
مطالب الامام حق اخذ  
دية مسلم لا ولى له اصلا



ولم يعلموا ان كانت من عوده أم من خلافه فطلب منهم غيرهما فجهزوا عن احضار  
غيرهما عجزا كلياً وعن اثبات ذلك على عوده المذكور فمقتضى ذلك تجب القسامة  
والدية على أهل أم اخنان فيحلف نجسون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قبلناه ولا  
علمناه قاتلا ولا يلزم المدعي عليه لا قصاص ولا دية بدون اثبات شرعي ولا جعل الافادة  
رقنا هذا البراجح عند الاحتياج اليه فهل الزام القاضي لأهل أم اخنان بالقسامة  
والدية صحيح أو غير صحيح وما حكم الله في هذه القضية وهل اذا قاتل أولياء القاتل وجدنا  
بينة بعد ذلك على المدعي عليه غير الأولى يكون للحاكم سماعها أولا (اجاب) اذا  
وجد القاتل المذكور قرر يسام من القرية المذكورة بحيث يسمح الصوت منه ولم يكن  
الموضع الذي وجد فيه مملوكا كالميرهم وجبت القسامة والدية فيه على أهلها ولا يمنع من  
ذلك دعوى الأولياء القاتل على معين منهم حيث لم يوجد صريح الإبراء للبقية كما افاده  
الخبر الرمي وان ادعى الولي القاتل المدعى عليه معين من غيرهم كما في هذه الحادثة فلا بد من  
البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غير هذا الشأن وكان ذلك أبرأ منه لأهل هذه  
القرية كما صرح به علماء مذهب النعمان وحينئذ فالزام القاضي والمحال هذه القسامة  
والدية لأهل أم اخنان غير صحيح حيث ادعى ولي المقتول على معين من غيرهم بل يكلف  
الولي اثبات دعواه على من ادعى عليه فان أثبت قضى له بعد عاه والا فلا والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة وجدت مقتولة في منزل ساكن فيه زوجها وليس لها ورثة خلاف  
زوجها المذكور وأولادها منه القصر فادعى الزوج المذكور على ثلاثة أشخاص من جماعة  
من العرب كثيرين كانوا مقعنين بالبلدة التي وجد فيها القاتل ثم بعد ذلك انفردوا بنزلة  
مستقلة قبل القتل بمدة طويلة اسكنهم ليسوا من أهلها فهل يكون حكم البلدة والنزلة  
حكم البلدتين فاذا لم توجد دينة تنتمي عنهم القسامة أو تسكونان حكم البلدة الواحدة  
فتثبت وهل يكون وجودهما مقتولة في المنزل الساكن فيه الزوج جريمة في حقه فتبطل  
دعواه لانه عليه حفظ ما في المنزل الساكن فيه وان كان ليس ملكه ولانه يدعواه  
يدفع عن نفسه وهل يختلف الحكم فيما اذا كان ساكن فيه بحق أو بغيره وهل يجوز  
للقاضي أن ينصب من يدعى عليه (اجاب) حيث ادعى الولي وهو الزوج على معينين  
غير مالك المكان الذي وجد فيه القاتل أو على معينين من غير أهل البلدة التي وجد  
فيها القاتل ولو وجد قتيلا فيها فان أثبت دعواه بالوجه الشرعي قضى له بعد عاه والا  
يثبت دعواه حلف المدعي عليهم اليقين الشرعية بطلبه كباقي الدعاوى وبهذا يعلم  
جواب ما أطال به السائل في الاستفهام والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وضع عليه  
شيخ بلدة السجين لمصلحة من مصالح الميرى ثم بعد ثلاثة ايام وجد ميتا في السجين وبه اثر  
خفي ولم يكن موجودا معه احد فهل يلزم من سجنه اذا ادعى عليه او يلزم ربه  
السجين وان كان مقصودا منه او لا يلزم احد او يكون هذرا (اجاب) صرحوا بأنه  
يراعى حال المسكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مملوكا تجب القسامة على الملاك

١٢٦٧

١٦

ومضان

٤

١٢٦٧

١٢٦٧

٤



شوال  
مطلب الاراضى التى  
لها مالآت اخذت من  
يده ظلموا وفسبها لا يجب  
على المالآ شئ ولا على  
الغاصب ويكون القتل  
فيها هدرا

والدية على عاقلتهم وبان الاراضى التى لها مالآت اخذت من يده ظلموا وفسبها لا يجب  
على المالآ شئ لعدم قدرته على الحفظ ولا على الغاصب ويكون القتل فيها هدرا  
وهو حوا ايضا بان الشارع الاعظم والمجرب والجاسع وكل مكان يكون التصرف فيه  
لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة مخصوصون لا قسامة ولا دية على احد وانما  
الدية في بيت المال وهذا اذا كان نائبا اى بعيدا عن المحلات والا يكن نائبا بل قريبا  
وعلى اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه محفوظ بحفظ اهل الهلة فتكون القسامة  
والدية على اهل الهلة كذا افاده العلامة العلانى ومنه يستفاد الجواب والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل يسمى على بن صالح من محلة دمنه له ولد قاصر عمره  
يزيد عن عشر سنين بتعريف ابيه ورجل آخر يسمى النادى بن محمد من الناحية  
له ولد قاصر عمره ثمان سنين وفي كل يوم يمرح الولدان باغنام بريانها باراضى  
الناحية وكل منهما يرى غنما مختصة به ففي يوم سر حامع بعضهما كعادتهما فرجع  
ابن على صالح محمولا على ولده من الرعاة حتى اوصله الى منزل والده فنظره والده واناس  
كانوا حاضرين بالمنزل فوجدوه مضروبا فسالوه من ضربك فاخبرهم ان الذى ضرب به  
ابن النادى محمد المدعو محمد الانه قال له حوش الغنم فلم يسمع فضر به بالفرقة على رقبته  
فوقع الى الارض فعاد ثانيا ور كضه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه فاصابته  
تحت اذنه وانه مكث يومه وليلته ومات بسبب ذلك فعرض والد الميت الى الدبوان  
فاحضره والد المتهوم وولده القاصر المذكور واخذوا منه الاجرة والاستهانة ثم  
وجهوهما الى محل القاضي لالتماس الحكم الشرعى فضر والد الميت ووالد المتهوم  
وولده بالجلس وذكروا الداميت بحضرة والد المتهوم وولده القاصر بان الولد المذكور  
تعدى على ولده وضره بالفرقة ور كضه برجله في بطنه وضر به بطوبه في راسه تحت اذنه  
الى ساروان ولده الميت المذكور مكث يومه وليلته هلا ومات بسبب ذلك وليس له  
يعة كانت حاضرة وقت الضرب سوى من سمع من ولده الميت ما قاله حال حياته فهل  
والحال ما ذكرتم دعوى والد الميت على والد المتهوم حيث كان المدعى عليه قاصرا  
واذا كان الولد مميزا سمع على نفسه واد اجد المدعى عليه حصول ذلك ولم يجد المدعى  
البينة وتوجه اليه يؤجر الى كمال القاصر واذا قلتم بتأخيه يحبس القاصر الى كماله ولا  
قسامة في هذه الدعوى حيث كانت على معين (اجاب) لا تصح الخصومة من الصبي  
الا ان يكون مازونا كذا في الاشياء فقلا عن الملتقط وفيها ولا تنعقد عينة ولو كان مازونا  
فباعه ووجد المشتري به عيبا لا يخلفه حتى يدرك كما في العمدة ولو ادعى على صبي مجبور  
ولا يذنه له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلف فنهكل لا يقضى عليه كذا في العمدة  
اه وفي التنوير وشرحه واهلها يعنى الدعوى العاقل المميز ولو صبيا لو مادونه في  
الخصومة والا لا اشباه اه فلا تسمع الدعوى على الصبي المذكور الا اذا كان مميزا

ما ذوقناه بالخصومة والا فلا بل على اييه ولا يدين عليه قبل البلوغ ولا قسامة حيث ادعى  
 ولي القتل على معين ليس من اهل المكان الذي وجد به القاتل والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل وجد قتيلا على شاطئ البحر الاعظم فادعى ورثته على رجل معين انه هو القاتل  
 لمورثهم عهدا برصاصة واستشهد الورثة برجلين كانا مع الميت وقت قتله مع ان الرجلين  
 المذكورين غير عدلين لا يعرفان دينهما ولا ما يجب عليهما ولا يعرفان فروض الوضوء  
 ولا الصلوات فردت شهادتهما لعدم عدالتهما واذا كان الشاهد لا يدين كونه القاتل  
 حمدا أو خطا كدعوى المدعى هل تقبل شهادته أم لا واذا لم يكن للورثة بينة غير هؤلاء  
 وكان بالقرب لهل القتل ثلاثة احدتها جماعة اغراب في أرض غير مملوكة وسكنوا بها  
 وفيها مسكن المدعى عليه ولم يكن يسمع منها الصوت لهل القتل واختلف المدعى والمدعى  
 عليه في القرب وسماع الصوت فالقول لمن (اجاب) اذا لم يكن الشاهد عدلا لا تقبل  
 شهادته ولا بد من مطابقة الشهادة للدعوى الا انهم قالوا اذا ادعى الولي القتل حمدا  
 فشهد العدول بالقتل المطلق تبلى ويقضى بالدية أي يطلب الولي ويحمل على قصد  
 الدية المندوب اليه لا على القسمة وقد صرح اجماعنا باننا نراه حال المكان الذي وجد  
 فيه القاتل فان مملوكة كنجب القسامة على الملاك والدية على عواقلهم وبانه لا عبرة  
 بالقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك لاحد فيه ولا يد ولا فعل لذي المالك واليدوبان  
 الدعوى على بعض اهل الهلة لا تسقط القسامة عن باقيهم فاذا كان المكان الذي وجد  
 به القاتل المذكور مملوكة كانت القسامة على الملاك اذا ادعى الولي عليهم القتل فان  
 ادعى القاتل على غيرهم سقطت القسامة عن الملاك وحينئذ فان ثبت دعواه القتل  
 على المدعى عليه قضى له بموجبه والا فلا وان كان المكان الذي وجد به القاتل ليس  
 مملوكة وجبت القسامة والدية على اقرب القرى قال في التنوير وشرحه ولو نجس بالسط أو  
 بالجزيرة أو بوطا أو ملق على السط فعلى اقرب المواضع اليه من القرى والامصار  
 والاراضي اذا كان يصل صوت اهل الارض والقرى اليه والا ومن المعلوم ان القول  
 بالنسبة بينه حيث لا بينة لادعى على مدعاه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل نزل  
 في داره جماعة لصوص ليلا وضر بوه بالبارود فاصيب برصاصتين ثم بعد مدة تزيد على  
 عشرين يوما ادعى المضر وبان فلانا الفلاني هو الذي نزل على مع جماعته وضر بوني ليلا  
 ثم بعد اشهر مات الرجل المضر وب عن وارث فادعى الوارث على الرجل الذي ادعى عليه  
 مورثه قبل موته انه هو الذي ضر بوه بالبارود مع جماعته وكل ذلك بدون ثبوت  
 بينة شرعية فهل اذا ثبتت على المدعى عليه ذلك بالبينة الشرعية لا عبرة بدعوى كل  
 من الوارث والمورث بدون وجه شرعي (اجاب) لا يقضى على المدعى عليه المذكور  
 بمجرد دعوى الولي عليه بدون اثبات شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من اهالي  
 مشول مر ليل احوالها مع ثلاثة رجال منها احدثهم من مشايخها فحين قر بهم من محلتهم  
 اصاب الرجل المقتول رصاصة فوق مينا وقع ميتا وخرج على الباقي منهم جماعة بالنبايت

١٢٦٧

٣

مطلب ادعى الولي القتل  
 عدله وهو بالقتل المطلق  
 يقبل ونجيب الدية

١٢٦٧

٣

واصيب شيخ البلد بنموت في رأسه فاستغاثوا باهل الله والجمعة القرية منهم فأتوا بهم  
وفرض كل من القاتل والضارب هاربا ولم يعلم القاتل وسئل ولي المقتول عن القاتل فذكر انه  
لا يعرفه ولا يعلمه ولم يدع أحدهم الورقة بالقتل على معين من اهل البلد ولا على جميعهم  
فإذا يكون الحكم هل يقضى بالقسامة والدية على اهل الله التي وجد القاتل بالقرب  
منها وان لم تدع الورقة على معين ولا على كل اهل الله أولا يقضى بذلك الا ان يدعى  
الولي بالقتل على معين أو على الكل (اجاب) اذا وجدت ميت به جرح أو اثر ضرب أو  
خنق أو خروج دم من اذنه أو عينه في محلة ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل على اهلها أو  
ادعى على بعضهم حلف خمسة رجال منهم بخبرهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا  
بان يحلف كل منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية ان وقعت  
الدعوى بمقتل عمه وان وقعت الدعوى بخطا فعلى عواقلهم كفى الدر المختار فقد افاد  
ان الحكم بالقسامة والدية بعد الدعوى من الولي وقد صرحوا ايضا بان شرطها تقدم  
الدعوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد دقة لا يبلغ الحاكم أن قاتله فلان فاحضره  
فعرّف عن رجل انه قتله فاحضر الرجل المذکور وسأله الحماكم فاعترف بأنه هو وولان  
المذکور ضرب به بالنسب فمات وانكر فلان المذکور ضرب به للرجل المذکور فهل بعد  
اعتراف الرجل المذکور بذلك ودعوى الولي عليه القتل يؤخذ به وجب وهو الدية اذا  
كان طائعا في اقراره ولا يلتفت الى قوله ان فلانا ضرب محمي أم يطلب منه بينة على  
مقاتله المذکور (اجاب) الاقرار عن طوع حجة فاصرة على المقر فيعامل بموجبه فقط ولا  
يسرى على غيره وليس المقر خصا على الميت فلا تطلب منه بينة على مشاركة الاجنبي  
له في القتل وفي الانقروية من الجنايات ولو قال ضربت فلانا بالسيف متعمدا ثم قال  
لا ادري مات منه أم لا ولو لم يكن مات وقال الولي مات منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حية  
نهشته أو من عقرب وقال الولي مات من ضربت بك فالتقول قول القاتل وعليه نصف الدية  
في الفصل الثاني من جنائيات المحيط البرهاني انتهى وفي الخاتمة من فصل فيمن يقتل  
قصاصا وفيمن لا يقتل رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا أدري انه مات منها ولو لم يكن  
مات فقال ولي القاتل بل مات بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن  
حيته نهشته أو ضرب رجل آخر به بالعصا فقال الولي بل مات بضربك كان القول  
قول الضارب وعليه نصف الدية انتهى والله اعلم (سئل) من طرف قاضى قليوب  
عن حادثة مضمونها ادعى شخص بطريق ولاية عن ورثة مقتولة على شخص آخر بان  
المدعى عليه تعدى على مورثتهم وأخذها من منزلها على ان تحضره ولها جهة النظام  
فضر بها الى رأسها وسلسلة ظهرها حتى ماتت بذلك فسأل منها الدم من فخا وانفها  
وصدق المدعى عليه على انها قتلت في بيته غير انه لم يقتلها هو ولم تعد عليها بضرب وكان  
وقت ذلك غائبا بناحية شبري خلفون بولاية المذوقية ولم يثبت قتله اياها بينة هـ ذا  
مضمون السؤال (اجاب) اذا وجدت المرأة في دار المدعى عليه وبها جرح أو اثر ضرب

١٢٦٧

٢

١٢٦٧

٢٥

١٢٦٧

٣٠

محررم سنة

مطلب لا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهودان الدار التي وجد فيها القاتل لدى اليد

١٢٦٨

١٩

أو خنق أو خروج دم من اذن أو عين ولم يعلم قاتلها وادعى الولي القتل على مالك الدار كان عليه القسامة والدية على عاقلة ان ثبت ان الدار له بالحجة وكان له عاقلة والا فعليه كما في الدار وفيه بعد ذلك ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهودان الدار التي وجد فيها القاتل الذي اليد والله تعالى اعلم (سئل) في قاتل وجد في محلة لا يعلم قاتله وادعى وليه على معين منها فهل تطلب الدية من اهل المحلة الموجودين فيها حال القتل بعد قسامتهم وموتهم عصبه المدعى عليه ولو امر الحماكم بنفيه الى الاومان (اجاب) اذا وجد ميت به اثر جرح او اقرض ب او خنق في محلة وادعى وليه القتل على اهلها او على بعضهم حلف بخسوف رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتله ثم قضى بالدية على عاقلة ثم والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة وجدت مقتولة في الصباح بمنزلة لم يدرك من فعل بها ذلك ولم يكن في بيتها احد معها وانما كان يدخل عليها او يتردد لقضاء حاجتها وخدمتها شخصان زعمانها ولدا بنت اخيها ادعى شخص آخر زعمانه ابن بنت خالها ان الفاعل به اذان الشخصان وانما القاتلان لم اهل تصح دعوى ابن بنت الخال المذكور اذا صححت تلك النسبة وهل اذالم تصح هذه النسبة تصح الدعوى من بيت المال بالقتل على الشخصين وهل هذه ليست من قبيل اللوث لكونها وجدت في بيتها وان كان ظاهرا بها اثر القاتل من الخنق وهل اذا ثبت القتل على المدعى عليه ما يجب الدية لكون القاتل ايسر بمجده وهل حي حيث ذل عليه ما اولى العاقلة وهل اذا صح نسب ابن بنت الخال وصح نسب الشخصين انهما ولد ابنت الاخ ولم يثبت عليهم ما شئ مما يدعيه فن يكون الوارث (اجاب) في التنوير وشرحه وان وجد قاتل في دار نفسه فالدية على عاقلة وورثته عند ابني حنيفة وعندهما وزفر لا شئ فيه اي في القاتل المذكور وبه يقتضى اه وولد ابنت الاخ ممة اذ مان في الميراث على ابن بنت الخال وقد صرحوا بان القصاص يستحقه من يستحق الميراث على فرائض الله تعالى يدخل فيه الزوج والروجة وكذا الدية كفي حواشي الدر عن الحائمية وفيها عن حاشية الشلبي ان من قتل مسلما لا ولي له او حريرا جاءنا بامان فاسلم فان كان خطافديته على عاقلة وان كان عمد يجب عليه القصاص او الدية ينظر فيه ما الامام فايهما ارى اصلحة فعل ولا يجوز العفو ومجانا له وقد صرحوا بان موجب القتل بغير السلاح والهدم من خشب ونحوه الدية على العاقلة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل توفي فادعت ورثته على رجل حاكم بالجهة التي منها بلد المتوفى المذكور ان الحماكم المذكور اضر مورثهم بطرفه لاجل مصلحة تتعلق بمصالح الميرى و امراتباده بضر به بضر بوبه بالة يقال لها قيلة منهوكة من جبل السكتان ومن بعد الضرب صار ذا فراس حتى مات وان موته بسبب الضرب المذکور وروى المدعى عليه معترف بالضرب غير انه يقول انه لم يكن مات بسبب الضرب وانما برئ منه وتعرض بعد ذلك ومات بسبب آخر فهل اذا اقام اولايا المتوفى

محررم

١٢٦٧

١٩

مطلب وجد قاتل في دار نفسه فالدية على عاقلة وورثته عند الامام وعندهما وزفر لا شئ فيه وبه يقتضى

صفر

سنة

بينتة على أن موردتهم صار فافراش حتى مات بالسبب المذكور وأقام المدعى عليه  
 بينتة على أن موردتهم برئ من الضرر ولم يكن مات بسببه من المقضى بها بينتة العهدة  
 بينتة الموت وإذا طعن المدعى عليه في الشهود بانهم تحت حكمه والعداوة الدنيوية  
 ظاهرة بينه وبينهم كما هو المشاهد في ما بين الحكام والقلاحين الذين تحت أحكامهم في  
 هذا الزمان يجاب لذلك وهل يقول أهل الخبرة يعني الحكام الذين عاينوا المضروب في  
 مرضه الذي مات فيه أن تعرضه وموته بسبب الضرب تكون شهادة منهم ويقضى بهام  
 لا عبرة بقولهم ولا بد من بينتة أخرى وإذا ثبت الدية الثمرة في ذلك تكون على الآخر  
 بالضرب أو المامورين وإذا قلتم انهما على الآخر هل تكون في ماله لا - تراه بالضرب  
 مؤجلا في ثلاث سنين كما هي على العاقلة (اجاب) قال في التنوير وشرحه جرح  
 انسانا ومات المجرع فاقام اولياءه المقتول بينتة انه مات بسبب الجرح وأقام الضارب  
 بينتة انه برئ من الجرح ومات بعد مدة فبينتة ولي المقتول أولى كذا في مع بين  
 الحكم معز بالعداوى اه وصرحوا بدم قبول شهادة العدو على عدوه اذا كانت  
 العداوة دنيوية ولا بد من معاينة الفعل المشهود به ولا تعقل العاقلة ما لم يصلح أو  
 اعتراف الجاني وبان الاعتراف بالضرب لا يكون اعترافا بالموت منه وإذا تحقق كون  
 المامور بالضرب مكرها عليه كراهامته برأي نسب الفعل للآخر والانسب للبائس وإذا  
 وجبت الدية تؤخذ في ثلاث سنين سواء كانت على العاقلة أو على الجاني والله تعالى أعلم  
 (سئل) في جماعة ترتب عليهم من خراج اطميان أميرية فمهر بوجهة أخرى في سبب الحماكم  
 رجلا على دفع ما عليه من الخراج بعد أن دفع ما عليه من الخراج فتوجه ابن الرجل  
 المذكور لاجل التجارة وصحبته بضاعة لتلك الجهة فوجد الجماعة فرفع أمرهم لحاكم  
 تلك الجهة فأمرهم بوجعهم لبلدهم ففرجعوا فهل إذا مات واحد منهم في أثناء  
 الطريق قبل وصولهم لبلدهم وأراد ورثته الزام الرجل أو ابنه بدية متعلان بان ابنه  
 لما رفع الأمر لحاكم الجهة التي كانوا فيها وأمرهم بالرجوع تسبب بذلك في موته في  
 الطريق ولولا له ما أمرهم المحاكم ولم يبق الميت حيا لا يحياون لذلك ولا يلزم الرجل  
 المذكور أو ابنه بشئ من دية ولا يعتبر عليهم المذكور شرعا (اجاب) نعم لا تجاب ورثة  
 الميت المذكور لا أخذ الدية والحال هذه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يدعى على  
 شخصين أن فلانا منهم اضرب ولده بسكين في جنبه والثاني ضربه بنبوت لا يدري ان كان  
 قبل ضرب فلان المذكور أم بعد دمه فمات لوقته بسبب ذلك وأدرك المدعى عليه ما  
 ذلك فعرف المدعى أن فلانا المذكور أقر بدويان المديرية انه ضرب ولده المدعى  
 المذكور بالسكينة في جنبه فسئل فلان عن ذلك فأجاب بالانكار لضرب ولده المدعى  
 المذكور وعرف أن أقراره بدويان المديرية بان ابن شيخ البلد امره ان يضرب ولده المدعى  
 فأنضربه به بالسكين التي كانت معه كان ذلك من شدة الضرب الحاصل لى بدويان  
 المديرية على الاقرار بذلك وأنكر ابن شيخ البلد أمره له بضرب ولده المذكور وعرف

١٢٦٨

٢٨

ربيع الاول

١٢٦٨

١٥

أنهم يكن حاضرًا وقت ذلك وصدة المدعى والد المتوفى فهل يطلب من المقر بالضرب  
 بالسكنة بينة بما ادعاه من الضرب على الاقرار المذکور واذالم يحضر هياكون على  
 والد المتوفى بين ان فلانا المذکور اقر صا فوايكون المقر بذلك مؤاخذا باقراره وبقتص  
 منه ولولم يقل ضرر بتمه عدا (اجاب) اذالم يثبت المقر دعواه الاكراه الشرعي على الاقرار  
 عومل بموجب اقراره ان وجده من الولي تصديق على ان القتل كان من ضرب المقر  
 بالسكن والافلا وموجب الاقرار المذکور الدية على المقر مالم يصرح في اقراره بالعمد  
 على قول أبي يوسف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يسمي يوسف الطباخ ادعى  
 يديوان المديرية ان شيخا على ثلث بلادهم جمع تسعة أشخاص من حصته وخدمه وتوجه  
 معهم لانحى المدعى وابن عمه فضرر بوجهما بغيط كانا يحرسانه من الغرق ببلطة ونبوت معا  
 فمات أحدهما وشفى الثاني بعد مدة فاقروا منهم ثلاثة أشخاص بانهم ضرر بوالشخصين  
 المذکورين وضرب معهم الشيخ المذکور وولده دفعة واحدة والشيخ اعترف انه أمر  
 الثلاثة المذکورين بضرب الشخصين المذکورين فضرر بوجهما بالضرب المذکور وروى عند  
 احالة هذه الدعوى الى الاثر بعة ادعى يوسف المذکور بو كاتنه عن عمه والد المتوفى ان  
 الثلاثة المذکورين والشيخ وولديه ضرر بوالأخاه وابن عمه المذکور دفعة واحدة دون باقي  
 التسعة المذکورين فاصابت المتوفى بلطة في اعلى راسه ازالها الجملد وضرر بوجهه بنبوت في  
 مقدم راسه وجبته قطعت الجملدة فمات بسبب ذلك بعد يوم وليلتين وشفى الثاني واجاب  
 المدعى عليهم بالانكار للضرب المذکور والشيخ بالانكار للضرب والامر به وعرف  
 الثلاثة أن اقرارهم بانهم ضرر بوالشخصين المذکورين هم والشيخ المذکور وولده معا  
 بالنبايت من شدة الضرب الذي حصل لهم يديوان المديرية وعرف الشيخ ان اقراره  
 بامرهم بالضرب كان من شدة ضرره بالديوان المذکور ولم يصدقهم على ذلك المدعى  
 فهل يطلب منهم بينة يدعواهم الا كراه واذالم يعيها تكون عليهم الدية ام لا سكونهم  
 اقروا بمجرد الضرب بالنبايت فقط وهل على فرض ان الشيخ اقرا طاعا انه امرهم  
 بالضرب المذکور كولا يلزمه شيء بمجرد امره لهم بالضرب وهل اذا قام المدعى بينة بان  
 المتوفى لزم الفرائض حتى مات تقبل بينته (اجاب) يعامل المقر بموجب اقراره مالم  
 يثبت المقر ان اقراره كان بالا كراه الشرعي عليه ومجرد الاقرار بالضرب بالنبايت  
 او غيرها لا يكون اقرا او بالقتل فلا يترتب على المقرين ما يخصهم من الدية الا اذا وجد  
 منهم الاقرار بالقتل مع الثلاثة المشار كين لهم على حسب اقرارهم المذکور بل عليهم  
 التعزير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل من بلدة ادعى على رجل آخر من تلك البلدة  
 مانه تعدى على ولده وهو بالخوض الغلاني بارض الناحية صبح اليوم الغلاني وضربه  
 بعصا شوم فاصابت مقدم راسه فمات برتيا فوخه فسقط الى الارض ومكث ليلا  
 في الفراش الى ظهر اليوم ومات بسبب ذلك فجحد المدعى عليه ذلك فجحد كليفا فاحضر  
 لمدعى المذکور ثلاثة أشخاص كل منهم عرف انه وجد ولد المدعى المذکور ملقى على



جنبه بالمحوض المذكور وفي راسه بطع فساله عن ضربه فقال لا اعرف من ضربني وانما  
عرفت رجلا آخر غير الذي ضربني وهو غير المدعى عليه وغير ذلك لا يعلم شيئا ولا في اي  
يوم فطلب منه غيرهم فعرف انه لا يذنبه معه ويجز عن اثبات دعواه فتوجه له الامين على  
المدعى عليه فعاين بينه وابطراه من كل ما يدعى به براءة عامة فهل بذلك يرى المدعى  
عليه من الدعوى والقاضي الحكم بصفة البراءة المذكورة ولا تسمع دعوى الوارث  
المذكور بعد ذلك ويحكم بصفة العفو عن الامين والبراءة ولو لم يوافق حيث صاحب العفو  
هو المستحق للدم وهو بالغ رشيد (اجاب) لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام الا بالحق  
حادث فلا تسمع دعوى الوارث المذكور بعد حقيقة الابراء العام منه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل مات فادعت ورثته على آخر انه ضربه بالآلة غير معدة وانه صار اذا  
فراش حتى مات والمسدعي عليه من ترف بالضرب غير انه ادعى بانه لم يمرض من ذلك  
الضرب بل تمرض ومات بسبب آخر بعد مدة تزيد على عشرين يوما ولم يبرهن كل منهما  
على دعواه فهل يصدق المدعى عليه بيمينه ام لا بد من اثبات ذلك منه باليمين وان  
يجز عنها تترتب عليه الدية في ماله لا اعترافه باصل الضرب (اجاب) لا يلزم من الضرب  
القتل فاعترافه بالضرب ليس اعترافا بالقتل فلا تلزمه الدية حتى تقوم عليه بينة بانه لزم  
القرار حتى مات فتلزم الدية العاقلة وهو كاحدهم او يقر بانه ضربه ومات من ضربه  
فتلزمه الدية ولا شيء على العاقلة لانها لا تعقل ما وجب باقرار القاتل كذا في الخيرية  
والقول للمدعى عليه المذكور يمينه والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الجيرة عن  
حادثة مضمونها ادعى رجل بطريق نيابته الشرعية عن ورثة ميت على رجلين بانهما  
تعديا على المورث المذکور وروض به كل منهما بالآلة خرجت منها رصاصة فاصابته  
احدهما في صدره خرجت من خلفه والاخرى في ركبته النجي في المفصل خرجت من  
سمانة رجله وتوفي بسبب ذلك فسئل من المدعى عليه ما عن ذلك فانكر اذ ذلك  
كيا فاعارضهما المدعى بان احدهما المعين اقر بضرب المتوفي المذكور حال حياته  
بالرصاصة المذكورة في صدره خرجت من خلفه فذكر المدعى عليه المذكور ان اقراره  
بذلك صدر من شدة حرارة اضر بالواقع عليه بالمدعية وانه لم يحصل منه ذلك  
(اجاب) يعامل المقر بوجوب اقراره حيث لا مانع مما لم يثبت انه اقر مكرها ولا يلزم من  
الاقرار بالضرب الاقرار بالقتل والدعوى على الوجه المذكور غير كافية لعدم استيفاء  
شرائط الصحة اذ لم يبين فيها انهما ضرباه معا او على التعاقب والمتمن من الضربين من  
غيره والله تعالى اعلم (سئل) من طرف فاضي قليوب عن حادثة مضمونها ادعى رجل  
بطريق اصالة ونيابته الشرعية عن ورثة مقتول على شخص يدعى محمد صقر بن يوسف  
بانه تعدي على مورثهم بداخل طاحون ملا كما وضر به بسكين في بزه اليسار وانزلها  
بجدها في قلبه حتى وصلت الى سائلة ظهره ومات لوقته بسبب ذلك وطلب المدعى  
ما يقتضيه الحكم الشرعي له ولا ورثة فسئل من المدعى عليه فانكر فطلبت البينة من

ربيع الثاني

٢٩

١٢٦٨

٤

١٢٦٨

٥

١٢٦٨

المدعى على دمه واه فحضر من اقامتها خلف المدعى عليه الدين الشرعية ثم صعد امر بمساج  
المدعى ثانيا فادعى شخص بالوكالة عن المدعى اولا على المدعى عليه بالمدعى  
المدعى كورة وانه هو القاتل له دون ملاك الطاحونة واهل الحارة وانه اقرب قتله بالمديرية  
فستل عن ذلك فانكر القتل والاقرار وذكرا انه ضرب بالمديرية وحصل له ذهول من  
الضرب ولم يعلم ذلك فطلبت بيعة من المدعى فعرف ان اقراره كان بحضور شفيى بلد  
فادفناه ان مشايخ البلدان والقرى لا تقبل شهادتهم كما افاد ذلك الخبير الرملى فرفع  
المدعى دعواه ثم حلت ثانيا من مجلس الاحكام على الشر بيعة فادعى عليه بالمدعى  
المدعى كورة ثالثا فانكر خصمه فاحضر المدعى امرأتين فشهدتا بانهما لم يعاينا قتل المدعى  
عليه ولم يقر لهما بذلك وشهد رجل طبق شهادتهما وقررت امرأتان انهما رأتا سكيته  
بالحارة يوم القتل وقررا الى جل بان المدير سال المدعى عليه عن سكيته كانت بيد المدير  
هل هي سكيته فقرا انها سكيته ولم يزد على ذلك وعجز عن الايتان بيعة اخرى وانى  
تخليغه (اجاب) على مقتضى ما سطر به هذا الرقيم لا قصاص ولا دية على محمد صقر  
المدعى كور والله تعالى اعلم (سئل) فى قبيل ادعى واية على رجلين انهما قتلاه  
فاحضرهما مدير الولاية فاقر ابن يديه طائعين مختارين انهما قتلاه واشهد المدير  
عليهما بيعة بذلك واحال الامر فى ذلك الى القاضى فاقر اثنان يدين يديه بحضور جمع من  
المسلمين انهما قتلاه واقربا بذلك ايضا بين يدي المقتس وفي كل مرة يختمون هم  
والخاضعون على الجرنال ولم يحصل للرجلين المدعى كور من المدير والمفتش اكره  
بوجه من الوجوه ثم لما احيل الامر ثانيا الى القاضى ادعى الرجلان المدعى كوران انهما  
اكرها على اقرارهما المدعى كور فلم يعجزا عن اثباته انكر اقرارهما المحاصل منهما  
بين يدي المدير والمفتش والقاضى فاحضرولى القميل بيعة شهدت على اقرارهما بالقتل  
وذكر فى شهادتهما ما ان فلانا وفلانا هذين اقرارا بنهما اقتلا فلان بن فلان  
فسالهما القاضى عن آلة القتل وعن وقت الاقرار فحصل لا تكلف البيعة المدعى كورة  
ببيان آلة القتل حيث كانت شهادتهما على الاقرار بالقتل ولا ببيان تاريخ الاقرار  
والحال هذه خصوصاً ودعوى الولى خالية عن ذكر تاريخ الاقرار (اجاب) صرح فى الدرة  
البيضا بان الاقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق اه وحيث  
صح الاقرار بالقتل المطلق عن بيان الآلة وكونه عمدا او خطأ تصح الشهادة على  
الاقرار به مطلقا فان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة وصرح علما بان الشاهد  
لا يكلف بيان التاريخ فاذا شهدت البيعة على اقرار القاتلين المدعى كورين طوعا بالقتل  
وجب الدية عليهما فى ما لم يعلما على انه لا حاجة هنا الى اقامة البيعة على الاقرار بعد  
اقرارهما به لدى القاضى المترافع لديه ثانيا ودعواهما الا كراه عليه وعجزهما عن  
اثبات الا كراه بدون ما يقتضى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فى امرأة وجدت مقتولة

١٩ ١٢٦٨

جداى الاولى

١٨ ١٢٦٨  
مطلب الاقرار بالقتل  
المطلق يوجب الدية  
كالشهادة به

في أرض منسوبة لبلد وسكنها أقرب بمسافة الى بلدة أخرى وأتلك المرأة المقتولة أم  
 وزوج وثلاثة اخوة لاب أحدهم غائب وأخ لام فاما الام فانهما عينت شخصاً بأنه القاتل  
 وهو أجنيبي من هاتين البلديتين الا انها لم تبين ما قتل به من محمد داوود مقل وكذلك لم  
 تبين وصف القتل من عهد أو غيره وانما استندت في دعواها على ذلك الشخص الى مجرد  
 سمره معها فهل والحال هذه لا تسمع الدعوى له - قد بعض شرطها وأما بقية الورثة  
 الحاضرين فلم يبينوا قاتلاً أصلاً ولا هذا ولا غيره وقالوا لا نعلم القاتل فهل في هذه الحالة ثلث  
 بالنسبة لثلاثة على أهل البلد الاقرب من تلك الأرض وان لم تكن منسوبة لها أو على  
 أهل البلد المنسوبة اليها تلك الأرض وان بعدت عنها وهل اذا قل هؤلاء لا نعلم أحداً  
 من هاتين البلديتين يكون ذلك تر كالحقهم ومالكهم في الغائب هل يكون حقه في  
 الدعوى باقياً الى قدومه أو ينصب القاضي عنه وصي يمدعي عنه ويرقب على دعواه  
 حكمها وهل اذا لم تسمع الدعوى لعدم استيفاء شرطها كاتمة - عدم ولم يتحقق اللوث  
 تكون المقتولة حينئذ هدر (أجاب) اذا ادعى الولي القتل على شخص ليس من أهل  
 المكان الذي وجده القاتل كان ذلك ابراً منه لاهله فان أثبت الولي دعواه على ذلك  
 الشخص بعد تعيجهما بالطريق الشرعي قضى له بموجب دعواه والاحلف المدهي عليه  
 يميناً واحدة بطلب المدعي فلا شيء على أهل المكان الذي وجده المقتول المذكور  
 والحال هذه والقسامة لا تجب بدون تهم دعوى صحيحة وصرحوا بان أحد الورثة  
 السكبار ينتصب خصماً عن البقية في دعوى القتل الموجب للمال خطأ كان أو شبهه  
 وان أحدهم لا ينتصب خصماً عنهم في دعوى القصاص عند أي حنيفة وموجب مطلق  
 القتل من جهة الاقرار به أو الشهادة بلا يمين انه عهد أو خطأ الدية على ما في الدرر  
 البيضاء والله تعالى اعلم (سئل) من قاضي الشرعية بما صورته في جماعة في بلدة  
 ساكنين في جهتين فقام أهل جهة على أهل الجهة الثانية فوقعوا في بعض النبايت  
 فخرج منهم جماعة من الجهتين فمات منهم رجل فقبل موته اخبر بان الضارب له فلان  
 وفلان وذكراً جماعة من الذين كانوا في القتال فاخذهم كما كمال الحية فبسههم وسألهم  
 عن ضربهم الرجل الذي مات فأنكروه فامر بضربهم فضرربهم فماتوا بضربهم فماتوا بضربهم  
 فادخلهم الحبس وفي اليوم الثاني أخرجهم من الحبس وسألهم عن ضربهم الرجل  
 المتوفى فمادوا منه كبرين ثم قال احدهم نحن اذا اقررنا بضرب المتوفى نتوجه الى  
 الاومان واما اذا قلنا ماض بنا يصير لنا الضرب بالكر باح فتوجهنا الى الاومان  
 امون من الضرب بالكر باح فاتفقوا على الاقرار بضرب المتوفى وموته بسببه واقروا به  
 مكرهين ثم أرسلهم كما كمال الناحية الى كما الولاية فلما صاروا عندهم سألهم عن ضرب  
 الذي مات فأنكروه وقالوا اننا اقررنا عندنا كما لناحية من خوفنا من الضرب وانما

ماض بنا ليد اوصموا على ذلك فاذا يكون الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) لا يحكم  
 على المدعي عليهم بموجب القتل حيث كان الاقرار الصادر منهم بالا كراه الشرعي عليه  
 وحيث ادعى الولي عليهم ولم يكونوا من اهل المثل الذي وجد به القتل يكون ذلك ابراء  
 منه لاهل ذلك المثل فان برهن على دعواه قضى له والا كان له تحليف المدعي عليهم  
 اليين الشرعية بخلاف ما لو كان المدعي عليهم من اهل الجهة التي وقع فيها القتل والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد ميتا وبه آثار ضرب بقرب بلد فادعى قربه له على شيخ  
 البلد بموت قريبه المذ كور والمحال ان للوفى ورثة اقرب من المدعي وضرب المحاكم  
 لذلك وجلين من بلد اخرى فاقر احداهما انه ضربه بالنبوت ومات بسبب ضربه هو  
 والثاني وانكر ذلك الثاني والا ن حضر المدعي لدى فاض وادعى انه وكيل عن ورثة  
 المتوفى وصدقه على ذلك كل من الرجلين المذ كورين فسد مثل منه هن تدعى عليه  
 من الرجلين المذ كورين فاجاب بان لا دعوى له ولا تهمة عليهم ما وان دعواه وتهمة على  
 شيخ البلد المذ كور فهدل اذا قلتم ان هذا من بان الابرأ للشخصين المذ كورين ورجع  
 الوكيل وادعى على احد الرجلين المذ كورين بالاقرار الذي صدر منه لدى المحاكم  
 لا يقبل منه ذلك للتناقض (اجاب) نعم لا تسمع دعواه على احد الرجلين المذ كورين ان  
 كان المحال ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر بانه تعدى  
 على رقيقه وهو سارح بيها في غيبته وضربه بنبوت على رأسه ثم ذبحه بالسكين من امامه  
 وتركه ثم رجع اليه فوجد حيا واقفا فذبحه بالسكين المذ كورة من خلفه واخذ بها ثمة  
 وفرهار باو يطالبه بما يترتب عليه شرعا فسد مثل من المدعي عليه فاجاب بالاعتراف  
 بانه ضرب رقيقه المذ كور بالنبوت على رأسه فسقط على الارض ثم ذبحه بالسكين من مقدم  
 رقبته ثم ذبحه بالسكين المذ كورة من خلفه فاستفسر منه هل الذبح المذ كور بعد الموت  
 بالضر به الاولى اولاً فقال لا نعلم فهل اذا ثبت انه ذبحه وهو فيه الروح يلزمه القصاص  
 واذا ثبت انه ذبحه بعد الموت فلا يلزم (اجاب) اذا ثبت اقرار المدعي عليه طائعا بانه  
 ذبح عبد المدعي بالسكين بعد اوقات بعد ضربه بالنبوت وكانت حياته مستقرة يعامل  
 بموجب اقراره بذلك وهو القصاص وهذا على قول الامام بتخصيص القصاص بالهدد  
 دون المتقل وهو الصحيح اما على قوله ما قلناه رقيقين ما يقتل المحرم بالبعد عندنا والله  
 تعالى اعلم (سئل) عن حادثة من قبل قاضي الحيرة مضمونها ان امرأة ادعت عن  
 نفسها وبوصايتها على ولديها القاصرين على جماعة بان زوجها كان معهم بجهة كذا  
 قريبة من البحر فوقع بينهم ضرب واشتد عليهم الضرب حتى القوا انفسهم في البحر  
 وطلع كل منهم ما عدا الزوج المدعية المذ كورة فانه هرق ومات بسبب اشتداد الضرب  
 عليه من المدعي عليهم فاذا يكون الحكم في ذلك (اجاب) اذا لم تثبت المدعية  
 المذ كورة موت زوجها بسبب ضرب المدعي عليهم لا يجب عليهم قصاص ولادية

شوال

سنة

وللقاضي ان يجري عليهم التعزير الرادع لامثالهم فقد صرح في الدر المختار من  
 اواخر التعزير بمنعزير البحر وغيره بان للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه أى  
 ما اتهم به اما بنفس التهمة أى كونه من أهلها فلا بد من قبولها كما علمت افاده في رد  
 المختار والله تعالى اعلم (سئل) في حجارة لرجل مربوطة بمنزلة خرجت منه بنفسها  
 الى الطريق فاجتمع عليها جملة من الصغار فضررت أحدهم برجلها في رأسه وبعد  
 مضي عشرة أيام مات المضروب بسبب ذلك فهل والحال هذه لا قصاص ولا دية على رب  
 الحجارة حيث لم يكن راكبها ولا قائدا ولا سائقا لها (أجاب) نعم لا قصاص ولا دية على  
 مالك الحجارة ان كان الامراه وهورا سطور بالسؤال والله تعالى علم (سئل) عن حادثة  
 واردة من فاضى قلوب مضمونها ادعى موسى وهو الوكيل الشرعى عن سليمة وسائلة  
 الوصية على ولدها سليم على جمعة عوض وسالم الا كشر وعلى سعودى بان في ٨ شوال  
 سنة ٦٨ كان ولد عم المدعى المرحوم سليمان يشرب من ساقية حوص الجوش بناحية  
 مشهوران المدعى عليهم قتلوه بها بعد ان سكت في بزه اليقين وضربته نبوت من  
 الخشب الشوم وانكر المدعى عليهم ذلك ثم ارادوا كيل وموكتيه رجعوا عن دعواهم  
 المذكورة على المدعى عليهم المذكورين وذكروا ان سليمان القتييل لم يقتله جمعة  
 عوض ولا سالم الا كشر ولا على سعودى وان ذمتهم بريئة من ذلك ولا حق لهم في ذلك  
 قبل المذكورين لا ما يوجب القصاص ولا الدية وان الذى قتل سليمان المذكور على  
 عليه وشهادة المراهق وانهم ما هما القاتلان له في ارض الساقية المذكورة حين قعد  
 يشرب في التاريخ المذكور وانكر على عليه ويوسف البخار القيم الشرعى على شهادة  
 المراهق وعجز المدعى الوكيل عن اثبات دعواه ذلك فاذا يكون الحكم في هذه الحادثة  
 وهل تكون دعوى المدعى على غير ملاك الساقية مسقطا للقصاص والدية على ملاكها  
 (اجاب) لا يصح الرجوع عن الاقرار والابراء ودعوى القتل على الجماعة المذكورين  
 أولا مانعة من الدعوى به على المدعى عليهم ما ثانيا لا تنافض لعدم تكرره والدعوى  
 به على غير ملاك المكان الذى وجد به القتييل ابراء ملاكهم فلا دعوى الا لورثة  
 المقتول على جمعة عوض وعلى سعودى وسالم الا كشر حيث ثبت ما سطر به ذا الرقيم من  
 الابرار بالوجه الشرعى ولا على المدعى عليهم ما ثانيا ولا قسامة ولا دية على ارباب المكان  
 الذى وجد به القتييل حيث ابراهم الولي وادعى القتل على غيرهم وان كان ذلك  
 لا يسرى في حق القاصروا الله تعالى اعلم (سئل) عن مواد من طرف قاضى المنصورة  
 بخطاب واردمن الدوان السكتخداى محتوى على ثلاث حوادث مضمون احداها امرأة  
 ادعت بطريق اصالتها ووكالتها عن بنتها البسالة قسطة ووصايتها على ولدها  
 القاصر بن أحمد ومحمد وهم المرزوقون لمسان زوجها المرحوم محمد لاشين ان فيما قبل  
 تاريخه تدعى المدعى عليه المحاضر معها بالجلس وهو محمد السيسى على زوجها محمد

٨

١٢٦٨

٢١

١٢٦٨

لاشين وضربه بعد ان عاصم خلع اذنه اليمنى فوقع على الارض بوقته نهارا بعد العصر  
امام دار المدعى عليه المذكور ثم نزل منزله فزهر وقت روجه بعد المغرب وقبل العشاء  
فأتى مقتولا بسبب ذلك عن وريته المذكورين الخ ما صار قتل من المدعى عليه عن  
ذلك فاجاب بالانكار كليا فكلفت المدعية اثبات ذلك فاحضرت أحمد المجالوس شيخنا  
بالناحية فشهد انه كان متوجها برفقة المدعى بشانه ليحضر واشخصا من الحرامية  
للديوان فتعرض لهم المدعى عليه مع بعض اشخاص وتعدى المدعى عليه وضرب  
المدعى بشانه بعصا شوم هدا فاصابت عنقه خلف اذنه اليمنى فوقع على الارض بوقته ثم  
خرجت روجه بعد الغروب قبل العشاء وكان ذلك لضرب نهارا بعد العصر من مدة سبعة  
أشهر وزاد الشاهد انه ابن عم المقتول وان المدعى عليه ضرب الشاهد المذكور في  
رأسه فادماها في وقت ضرب المدعى بشانه ثم احضرت محمد اداود شهد ايضا أنه أبصر  
المدعى عليه المذكور في ذلك اليوم وقد ضرب المدعى بشانه بعصا شوم نهارا بعد العصر  
امام منزل المدعى عليه فوقع على الارض بوقته ثم حل الى منزله ومات بعد المغرب بسبب  
هذه الضربة (اجاب) لا تقبل شهادة أحمد المجالوس شيخ البلد المذكور واذالم تثبت  
المرأة المذكورة دعواها القتل على المدعى عليه بالوجه الشرعى ووجد القتل امام دار  
المدعى عليه كما هو منذ كوروبه جرح أو أثر ضرب وجبت القسامة على اهل تلك الهلة  
والدية على عواقلهم حيث ادعى ولي القتل على بعض اهل الهلة القتل الذي لا يوجب  
القصاص كما هتأبناء على قول الامام المصنف والله تعالى اعلم (ومضمون الثانية)  
حضر على أبو مدلة وعرف أن ابن عمه المرحوم ابراهيم تولى المقتول بارض ناحية منية  
ناحية بغيط مشتهر بحوض البعيرة ليس فلاحا واحدا مخصوص بل بزرع عشرة كم للمعظم  
أهالى الناحية وان ابن عمه المذكور قتل بالغيط المذكور لئلا وان يراه محصور فيه وفي  
ابنة المتوفى عدة القاصرة وذلك انه من مدة ستة اشهر اصبحوا فوجدوه قتيلا في الغيط  
المذكور مضروبا بسلاح وصدقه الى ذلك عهد الناحية الحاضرون وقال على أبو مدلة انه  
لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد من اهل بلده ولا من غيرها وذلك بما له من  
الميراث بحق النصف واما القاصرة فاقام المحاكم الشرعى ابن عم والدها وصيا عليها  
في طلب القسامة والدية فيماليخصها شرعا (ومضمون الثالثة) حضر على أبو زينة  
وعرف أن ابن عمه المرحوم صقر خضر المقتول بارضى الناحية المذكورة اعلاه  
بالغيط المذكور وكرمته ما ذكره الرجل الاول في الحادثة الثانية وان ميراث ابن عمه  
مخضرفيه وفي ابنته عايسة القاصرة وصدقه العمد المذكورون على ذلك وقرر أنه  
لا يطلب قسامة ولادية ولا يدعى على احد بماله في الميراث بحق النصف واما القاصرة  
المذكور فاقام المحاكم الشرعى وصيا عليها في طلب القسامة والدية هذا محصل مضمون  
الحادثةين (اجاب عنهما) لوصى القاصرة عدة بنت ابراهيم المدعى قتله ووصى

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٥



عالية القاصرة بنت صقر بن ضير المدعي قتله الدعوى بقتل ابى موليته الصغيرة فان ادعى كل على معين واثبت دعواه بالوجه الشرعى قضى بموجبها وان لم يثبت القتل على معين ينظر في المكان الذي وجد فيه القتل فان لم يكن معلوم كالاخديان كان مباحا فان كان قريبا الى القرية الصغيرة او الهلة بحيث يسمع الصوت تجب القسامة والدية على اهله ان ادعى القتل عليهم او على احدهم وان ادعى على غير اهل الاقرب فلا قسامة ولا دية وان كان المكان المذکور لا يسمع منه الصوت ولا ملك لاحد فيه ولا يدبل هو لعامة المسلمين فالدية في يدت المال والله تعالى اعلم (سئل) في دواب وردت على الماء بنفسها بلا سائق خلفها التشرب فرفست فرس منهن ما يشرى بجانها فأت فاراد مالك المهر الميت ان يضمن صاحب الفرس قيمته فهل لا يجاب لذلك ويكون هدر (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له ابن مراهق بلغ سنه اربع عشرة سنة فارتسله والده بعد ظهر يوم لقضاء حاجة فغاب الولد قدر ثلاث ساعات ثم بعد ذلك اخبره بعض الناس بان ابنه مات قتيلاً فذهب الاب فوجده مغموراً في دمه ومطروحاً في طريق قبيل دار بهما فرج ولم يتكلم الابن وراسه مشقوقه ثم مات في اليوم الثاني ولم يعلم قاتله لانكار المحاضر بن الشهادة على من قتله ولم يحصل حمة لاحد فهل يسوغ لولي المقتول مطالبة صاحب الفرح بالدية حيث كان المقتول وجد قبيل داره او تكون على عاقبته او على اهل الحارة (اجاب) اذا وجد قتيل لا يعلم قاتله في محله وبه اثر القتل كانت القسامة على اهل الهلة التي وجد بها القتل والدية عليهم في العمد وعلى عواقلهم في الخطا حيث ادعى الولي القتل على اهل الهلة او بعضهم والله تعالى اعلم (سئل) من طرف فاضى قلوب عن حادثة مضمونها ادعى ولها قتيل على رجل انه قتل ولدهما بمسوفة من الخشب ضرب بهما في جهة معينة ومات بسبب ذلك وان ذلك في البحر الذي هو بحري الناحية ولم يكن معلوماً لادعى عليه ولا لوالده بل ملاك لاهالي الناحية البحرية وذكرا ان المقتول اقر قبل موته بان المدعى عليه هو القاتل له دون غيره من اهالي الناحية وانهم لم يشكوا قتله ولدهما وليس لهم مدخل في قتله وابرأ ذمتهم من الدعوى في ذلك والخاصة ولا حق لهما قبل اهالي الناحية ولا قبل ملاك البغصة التي وقع بها ضرب المقتول وان الذي قتله متعمداً المدعى عليه فقتله وقد اقر بذلك ويطلبان اثبات ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعى في ذلك وانكر المدعى عليه الضرب واقاراره كما في كافا اثبات ذلك فبجواز تصديق الكل على حصول الدعوى قبل تداريجه والايمان بينة لم تكن معتبرة شرعاً وان المدعى عليه حلف اليمين الشرعية ولم يطالب الا باليمينه على ذلك وان الدعوى السابقة على يده هذا القاضي وانه عرفهما بانه حيث كان الامر كهم وسقطوهما ممنوعان من الدعوى المذكورة سابقا على المدعى عليه ولم يزل الامنوعين من ذلك وانه بذلك صار الا يستحجان

١٢٦٨

٢

ذى الحجة

١٢٦

قبل المدعى عليه الدية الشرعية ولادية ولا قسامة على ملاك البقعة ولا على باقي أهالي الناحية ويطلب افادة الحكم عن ذلك (اجاب) صرح في الدراخمة بان له لا عبوة لا قرب الا اذا وجد القتيل في مكان مباح لا ملاك لا حذفيه ولا يد ولا فعلى ذى الملك واليد وحيث كان المكان الذى وجد فيه القتيل محلو كالمعينين ولم يدع الولي عليهم وبراهم عن دعوى القتل وادعى القتل على غيرهم ولم يثبت دعواه القتل على المدعى عليه فلا قسامة ولا دية على أرباب المسكان الذى وجد فيه القتيل ولا على المدعى عليه الذى لا ملاك له في ذلك المكان حيث لم يثبت دعواه عليه بالوجه الشرعى وقد صرح مولانا خير الدين بان دعوى الولي على غير أهل الهلة والدار تسقط القسامة عن أهل الهلة والدار وتلحق دعوى الولي ببقية الدعاوى الشرعية القياسية اذا القياس في الدعاوى ان البيعة على المدعى والعين على المنكر اهـ فالحكم بكم بعد دم وجوب القسامة والدية صحيح اما على ملاك المسكان فلا براءة الولي لهم وعدم دعواه عليهم وشروط القسامة الدعوى كما صرح به العلامة الشرعيه لا الى واما على غير ملاك المسكان فلم تعدم الاثبات الشرعية عليه والله تعالى أعلم (سئل) عن حادثة مضمونها ادعى اولياء قتيل على شخص بانه قتل مورثهم حمدا واقاموا عليه بيعة بذلك فعارضهم المدعى عليه بقوله ان المقتول قبل موته بعد أن جرح اقر بانى لم يقتله ولم أجرحه بل الذى جرحه رجل يدعى يوسف سرحان واقام بيعة على اقرار المقتول بذلك فخرج الاولياء عنه وحكم بذلك ثم بعد ذلك ادعى الاولياء القتل على يوسف سرحان المذكور فاني اوا قاموا على ذلك بيعة فعارضهم المدعى عليه بانهم ادعوا قبل تاريخه على غيره بالدعوى المذكورة وثبت ذلك وصدقه الاولياء على ذلك فخرجهم القاضي من الدعوى عليه ثم عرضت القضية على علماء مجلس الفشن فاجابوا بصحة المنع الاول مستندين لنص مفيد لذلك واجابوا به دم صحة المنع الثاني مستندين لما في شرح الدراخمة وفي الوهبانية جرح قال قتلني فلان ومات فبرهن وارثه على آخرانه قتله لم تسمع لانه حق المورث وقد اكذبهم اهـ وطلب الجواب عن ذلك (اجاب) ما افاده علماء مجلس الفشن من عدم سماع الدعوى على من برأه المقتول صحيح وما نقله من النص المفيد لذلك صحيح ايضا وما استدلا به على عدم صحة المنع في الاعلام انما في لا يصلح دليلا لذلك بل هو دلائل لهجة المنع في الاول اذ لم يتعرض في النقل الذي ذكره اخيرا على الاعلام الثاني لما اذا ادعى الولي على شخص بين يدي القاضي ثم رجع الولي وادعى على شخص آخر بين يديه ولو لاحظ علماء مجلس الفشن ذلك ما حصلت منهم المعارضة لما حكم به القاضي ثانيا وقد صرح علماء ثوابان لشخص اذا ادعى بحق على شخص لا تسمع دعواه بذلك المحق على آخر وان القتل لا يسكر فدعواهم به على غير من ادعوا عليه بذلك اولاً تناقض دعواهم به على الاول والتناقض مانع من صحة الدعوى فلم يتضح خطأ القاضي في عدم سماعهم الاولياء

فسيحان من تفر عن الخطا والنسيان والله تعالى اعلم (سئل) في طفل صغير ابن ثلاث سنين وجد قتيلا في جسر البحر المشترك بين عامة الناس وهذا الجسر قريب القرية من القرى ولم يوجد فيه علامات القتل وسأل الحماكم اولياء الدم عن قتل ولدهم فقالوا ليس لنا في هذه القرية اعادة ولا نعلم احدا منهم قتله وتذكر ذلك منهم مرارا وقد برأوا اهل هذه القرية بين يدي القاضي فهل والحال هذه لا قسامة ولا دية على اهلها خصوصا والجسر مشاع بينهما وبين البالد ولا تسمع دعواهم عليهم بعد ثبوت تبرئتهم لهم لدى الحماكم الشرعي (اجاب) حيث امر اولياء القتل اهل تلك القرية عن دعوى القتل فلا تسمع دعواهم عليهم بذلك اذا ثبت الا برأوا بالوجه الشرعي ولا يجب القسامة والدية بدون الدعوى لمن له ولاية ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قتل امرأة بعد اظلمانها خبسه الحماكم لقتله فصالح القاتل ورثة المقتولة بين يدي الحماكم والقاضي باطيان معلومة وجانب من الدراهم فتراضى الفريقان وانهازت الاطيان وقبضت الدراهم وكتبت الوثيقة بذلك وغرب الحماكم القاتل لجهة لاديه فهل اذا مات القاتل في تلك الجهة لا يبطل الصلح بل يبقى بدله تحت يدورثة المقتولة او يبطل ويرد لورثة القاتل (اجاب) يصح الصلح عن القتل العمدة ولو باكثر من الدية بحيث وقع الصلح عن القتل العمدة من القاتل حال حيائه لا يكون لو ارثه بعد وفاته ابطال الصلح حيث صدر صحيحا مستحبا معا لشرائطه الشرعية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يدعي عنه وعن موكلتيه ان مورثهم وجد مصلوبا من يديه ورجليه على شجرة في بستان شخص وبه آثار الضرب والدم يسيل من عنقه وبهذا الضرب الذي شوهد فيه مات وادعى ان الذي فعل به هذه الافعال رب البستان الذي يملك ارضه وولده القاصر واخوه ورجل آخر حافظ للبستان وان الضرب كان بجذول رمان وصفه صاف زعبل معروف بالقتب وانهم فعلوا ذلك به عهدا وانكر ذلك المدعى عليهم جميعهم وجدوا ذلك جدا كليا وازاد رب البستان انه كان مريضاً شديداً تشهد به عامة اهل البلد والجوار منقطعاً بالقراس من قبل ذلك وبعد عدة مدة مدية فطلب من المدعى بدنة فأتى بجماهة بعضهم يقول ما رايت الميت الا محمرا لا منرفاع على الموت وقال بعضهم رأيت مصلوبا وحارس البستان واقف بقرب منه داخل البستان فقلت لم فعلت هذا فقال لي يموت واموت فيه وقال بعضهم سألت الحارس للبستان وهو موثق خوف الفرار لم فعلت هذا فقال اموت فيه ولم يتعرض احد لبقية المدعى عليهم بل في خلال كلامهم ما يصرح ببرأتهم وبانحصار الافعال المقدمة في المحارس ثم ادعى رب البستان على المدعى بانه اقر بين يدي جماعة بانحصار الافعال اي وقوع الضرب لمورثه في المحارس المذكور دون غيره وان رب البستان وولده واخاه برؤن ويريد تناقض دعواه فهل يكون قوله يموت واموت فيه قارة وقوله اموت فيه تارة اخرى اقرارا بالقتل لاسيما في حال مشاركة

١٢٦٩

١٢٦٩

١٩

المضروب لأوت وتخرج الدعوى حينئذ ذم القسامة ولو كان الشهود من أهل البلد  
ولو اعترف المحارس في مجلس الشرع بسبق اقراره منه بالضرب ولكن قال كنت مكرها  
له ودور ذلك في ديوان المحكم يكون اقرارا بالقتل ويلزمه ان يبرهن على الاكراه وان لم  
يقبل ومات به وهل اذا اقام رب البستان بالتناقض البينة عليه تبطل الدعوى عليهم  
حيث كانت من غير أهل البلد ولو قامت بالقسامة يكون على أهل البلد وان فرض  
وجوده في البستان الذي ارضه علمه كذا شخص مخصوص وهل اذا كانوا قاطعين بأنه  
ما قتله الا المحارس فماذا يقولون في الايمان وهل الدية حالة او مؤجلة وعليهم اوعلى  
العاقلة واذا كانت مؤجلة فماذا يخص كل واحد في كل سنة وهل يستوى الغني والفقير  
وما ضابط الغنى في هذا الباب (أجاب) شهادة الشهود على الوجه المذكور لا يثبت بها  
القتل واذا ثبت ابراء المدعى لرب البستان وولده واخيه من دعوى القتل بالوجه  
الشرعي لا يكون له الدعوى عليهم لا عن نفسه ولا عن موكله حيث كان وكذا لا في  
ذلك واقرار المحارس بالضرب طائعا لا يكون اقرارا منه بالقتل كما اوضحه العلامة  
الرملي والدعوى على غير رب البستان كمن يرها من باقى الدعاوى الشرعية فان ثبت  
المدعى مدعاه القتل على ذلك الغير حكمه بوجبه والا حلف المدعى عليه اليمين الشرعية  
ولا قسامة على رب البستان بعد ثبوت البراءة عن دعوى القتل ولا على الاقرب للعجل  
الذى وجد فيه القتل حيث كان ما وجد فيه ليس مكانا مباحا كما صرح به العلائي  
من انه لا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح لا ملاح فيه ولا يدوحيث لا قسامة  
فلا حاجة للجواب عما رقبه السائل على ذلك والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى المجيزة  
بما مضونه ادعى ورثة مقتول على كل من ابراهيم سفيان وولده الحاج حسن سفيان  
ومعتقه سعيد الاسمر بان مورثهم وثب عليه خمسة أشخاص ثلاثة منهم المدعى عليهم  
المذكورون واثنان لا يعرفون اسماءهما ولا أشخاصهما ومع اثنين من الخمسة  
بارودتان معمرتان بالبارود والرصاص كل واحدة بيد واحد وأطلق فيه الاثنان اللذان  
معهما البارودتان فاصيب بواحدة منهما اقصادتهما الرصاصة في جنبه الايسر ودخلت  
فيه فغاصت في أمعائه وخرجت من الجنب الاخر والثانية لم تصبه وانهم لا يعرفون  
الرصاصة التي أصيب بها خرجت من أى واحدة من البارودتين وان المتوفى سئل عن  
فعل به فاخبر ان الذى ضرب به بالبارود ابراهيم سفيان وولده حسن وعبد سعيد واثنان  
لا يعرفهم ما وانه مازال متمرضا بسبب ذلك الى ان توفى بهذا السبب عن ورثته المعينين  
من غير شريك ويطالبون المدعى عليهم بما يترتب عليهم وهو القصاص مجازاة لفعالهم  
بالوجه الشرعي سئل من المدعى عليهم فاجابوا بالانكار واستقصر من المدعين عن  
قتل المورث من المدعى عليهم فذكروا انهم لا يعرفون سوى ما ذكر في الدعوى وان  
الرصاصات التي أصيب بها المتوفى لا يعرفون انها خرجت من أى البارودتين

١٢٦٩

٤

١٢٦٩

٩

ولا يعرفون ان البارودتين كانتا مع أى واحد من المدعى عليه - م أو الاثنين اللذين لا يعرفونهما وان دعواهم بذلك هي مقتضى قول المتوفى المذکور قبل وفاته (اجاب) حيث لم يعين أولياءه المقتول الضارب للقتل بالرصاصه وكانت الدعوى بذاته على أخبار المضروب قبل وفاته كما هو مذکور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شرطها معلومية المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصه التي مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعى بالبينه على دعواه عند انكار المدعى عليه بعد صحة الدعوى وعلى هذا فلا قصاص ولا دية على ابراهيم سفيان ولا على ولده حسن سفيان ولا معتقه سعيد المذکورين والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة نزل عليها رجل ليلا وضربها ابنتها وخادمتها فمات الابن والخادمة بسبب الضرب فعرفت تلك المرأة عن صفات الضارب وطلبت به عند الحاكم ومجنته ثم بعد اطلاقه ادعت على رجل آخر وأحيات القضية للحاكم ثم التزمى وابرأ القاشم عن ورثة الخادمة في الخصومة المدعى عليهم عن دعوى القتل وابرأهم شقيق الابن المقتول أيضا عن دعوى القتل وبقيت أمه على دعواها عليهم فهل بعد دعواها على غيرهم أو لا تسمع دعواها عليهم سيما مع عفو ابنتها شقيق الميت المتحصر انه فيهما فقط (اجاب) نعم لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي المنهورة بما مضى وانه ادعت امرأة ذمية على جماعة بانهم قتلوا ولدها بنوت ليلا وسرقوا ما كان عندها من نحاس وملابس وغير ذلك فسئل المدعى عليهم فانكروا دعواها ثم بعد مدة ادعت على آخرين ذميين بما ذكر فهل لا تسمع دعواها عليهم (اجاب) قد رفعنا أسوال في هذه المحادثة وكتبنا عليه ما نصه لا تسمع دعوى تلك المرأة القتل على هؤلاء الجماعة به - بعد دعواها به على غيرهم حيث ثبت ذلك شرعا وصرحوا بقبول شهادة الذي على مثله ان صححت الدعوى وان اختلفا ملة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل تاجر في مواش مسافر بها فمر بقرية ونزل بعجل بها مع تادله بيع التجار ومعه زوجته وأولاده وبات معه خفيرا من خفرائها فقتل ليلا فادعت زوجته وولده البائع على رجل حدث سكناه بتلك القرية بخدمة الميرى وليس من ملاكها بانه هو القاتل له برصاصة عمدا لكن معه رجال من أهل تلك القرية فلم يباشروا قتله فهل يتعين الرجل المدعى عليه بالقتل يطلب من ولي الدم أن يبرهن وتسقط القسامة عن أهل تلك القرية وما الحكم فيما اذا عجز ولي الدم عن البينة وصمم المدعى عليه على الانكار وهل اذا كان من ورثته بائع غائب يتوقف سماع الدعوى على حضوره وما الحكم في سماعها مع صغر بعض أولاده (اجاب) ان كان المدعى عليه القتل من غير أهل المكان الذي وجد فيه القتل تكون الدعوى عليه بالقتل ابرأه لاهل ذلك المكان فان ثبت عليه القتل حكم عليه بمو جبه وان لم يثبت حلف اليمين لشرعية كباقي الدعاوى وان كان المدعى عليه من أهل المكان الذي وجد فيه القتل

١٢٦٩

١١

جمادى الاولى

١٢٦٩

٢٥

جمادى الثانية

١٢٦٩

٢٨

جادی الثانية سنة

فان ثبت عليه قضي عليه بموجب ما تحقق والا وجبت القسامة على أهل المكان الذي وجد فيه القتل والدية عليه في العمد وعلى عاقلهم في الخطا ولا كبار القود قبل كبار الصغار ولا يستوفى القصاص مع غيبة أحد الاولياء والله تعالى اعلم (سئل) في دجائن تشاجر مع بعضهما بسبب بيع سلعة بينهما فادعت امرأة على أحدهما ما وضرت به على فقه فاستقطت له سنين فهل والحال هذه يكون له عليها القصاص شرعا ام الدية (اجاب) قال في التنوير وشرحه ولا قود عندنا في طرفي رجل وامرأة وطرفي حرمه وطرفي هذين التعذر والمائة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف كالأموال اهـ ويجب في كل سن خمس من الأبل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل قتل هدا وعدوانا وللقول زوجة في عصمته وابنان من هادون البلوغ فهل يكون لزوجة المقتول طلب القصاص ولا ينتظر بلوغ الصغار له عدم تجزئ القود (اجاب) قال في التنوير ولا كبار القود قبل كبار الصغار الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اهـ فلا لزوجة المذكورة والحال هذه القود بعد ثبوته بالوجه الشرعي ولا ينتظر بلوغ ابنها الصغيرين هـ ابي حنيفة وجه الله تعالى والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة بما مضى عنه في امرأة وصى على اولادها ادعت على رجل يدعى عزيزا صالحا من اهل الجيزة الفهميين بانه تعدى على زوجها وأطلق فيه متعمدا فردت طليخة معمرة بالبارودو بهار صاصة فاصابته ومات بسبب ذلك وذلك في قطعة ارض جارية في ملك رجل آخر وتجاه منزله الكائن بالثغلة التابعة لنا حية اقواز وانحصر ميراثه في المدعية واولادها الاربعة المعينين القصر من غير شريك وتطالب به بما يترتب عليه لها واولادها بما ذكر بالوجه الشرعي ولما سئل من المدعى عليه اجاب بالاعتراف بالوراثة على الوجه المذكور وان الطليخة المذكورة كانت معه فاراد المتوفى أخذها من ماله كما المدعى عليه تعديا فامتنع فامسكها المتوفى من جهة فها وقبض المدعى عليه عليها من جهة زنادهما وجذبها مع المتوفى فقهره زنادهما فخرجت فاصابت المتوفى من غير تعد وبدون اختيار من المدعى عليه ومات الزوج بسبب ذلك وانكر تعده كليا فكلفت المدعية اثبات دعواها فجهزت فالحكم (اجاب) في فتاوى مولانا الخیر الرملی ما نصه سئل في رجل جذب سكين آخر من خزانه فتناوله صاحبه ففجأ بذاب فخرجت يدا المجاذب المتعدى وشلت أصابعه هل على صاحب السكين ضمان أم لا اجاب لا ضمان على صاحب السكين والحال هذه والله تعالى اعلم اهـ ومنه يعلم الحكم فيما اذا تجاوزا بالطليخة وخرجت الرصاصة بواسطة المجاذب بدون تعد وتعمد من ماله كما واذا كان عزيزا صالحا المذکور من غير أهل المكان الذي وجد فيه المقتول تكون دعوى الولي القتل عليه ابراء منه لادل ذلك المكان فلا قسامة عليهم ولا دية وعلى المدعى عليه اليمين الشرعية اذا جعزت المدعية عن اثبات دعواها القتل العمد وطلبت التلييف والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيزة بما مضى عنه ادعت امرأة عن نفسها وبطريق وصايتها

١٢٦٩

٢٠

شعبان

١٢٦٩

٢٠

شوال

١٢٦٩

٦



شوال

سنة

الشريعة على أولادها المعينين على عبد الرحيم النطايط بأنه ضرب زوجته سليمان  
 البشيشي بالسكين ثلاث ضربات متعمدا احداها في عنقه من الحلق والثانية في جنبه  
 الايمن والثالثة تحت صدره وانه مات بسبب ذلك وانحصر ميراثه الشرعي في زوجته  
 المذكورة وأولاده منها المذكورين أعلاه من غير ميراث وتطالبه بما يترتب عليه  
 له وأولادها بسبب ذلك وهو أن يقتص لهم منه وسئل من المدعى عليه المذكور فاجاب  
 بما حاصله انه ضربه بالسكين مرتين احداها في عنقه والثانية في صدره متعمدا فوقع  
 ومات بسبب ذلك وانه هو الذي قتله بالسكين المذكورة وأنكر وراثته المدعية  
 وأولادها القصر المذكورين فسكفت المدعية اثبات وراثتها هي وأولادها القصر  
 فشهد شاهدان بذلك وطلب منها تزكية الشاهدين فوعدت فالحكم (اجاب) اذا  
 أقرب عبد الرحيم النطايط المذكور طائعا بأنه ضرب سليمان البشيشي بالسكين متعمدا  
 وانه مات بسبب ذلك وانه هو القاتل له كما هو مذكور يكون موجب ذلك القصاص  
 فلولي المقتول أن يقتص من المقر المذكور اذا ثبتت الوراثة وحكم بها ولا ينتظر بلوغ  
 القصر حيث كانوا اولاد الزوجة المذكورة عند أبي حنيفة والله تعالى أعلم (سئل)  
 من قاضى قليوب في امرأة ادعت بطريق الاصل والوصاية عن أولادها على آخر بأنه  
 ضرب زوجته بطرف نبوت فيه جلبة حديد على رأسه فوق اذنه اليمنى بغيظ فلان وانه  
 لازم الفراش ومات بسبب ذلك ثاني يوم في عشرة خلت من رجب بعد طلوع الشمس  
 بساعتين وانه تعمد قتله بذلك وان النبوت شج اللحم وأبان العظم وأسأل الدم وأنكر  
 المدعى عليه وشهدت بيعة بان المدعى عليه ضرب المقتول بمسوقه فمعه معة على  
 رأسه فوق اذنه اليمنى فأنشج اللحم وبان العظم وأسأل الدم ولم يكن بطرف المسوقة  
 حديد ولا جلبة ومكث بعد ذلك يومين ملازما للفراش ومات بسبب ذلك وان يوم  
 الضرب اثنان من رجب او تسعة وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه المبين بالهامة  
 الاولى وانه كان في يوم الاحد ولا يدري اثنان ام تسعة من رجب ولم يعلم ان كان  
 بطرف المسوقة حديد او جلبة اولوا نه مات بسبب ذلك يوم الثلاثاء الساعة واحدة  
 ونصفا واثنين وشهد آخر بالضرب على هذا الوجه وانه لم يكن بالمسوقة حديد ولا  
 جلبة وان الموت بسبب ذلك في يوم الاربعاء والساعة واحدة ونصف هذا مضمون ما وقع  
 بعد ثبوت الوراثة (اجاب) الشهادة على ما ذكر في صورة التداعى لم تطابق الدعوى  
 ومن الشروط المعبرة مطابقة الشهادة للدعوى فلم يثبت على المدعى عليه على هذا  
 الوجه قصاص ولادية والدعوى على غير مالك المكان الذي وجد فيه القتل تبرئة من  
 الولي لاهل ذلك المكان فلا دعوى له عليهم والله تعالى أعلم (سئل) ما الحكم فيما لو  
 شهد بالقتل باثنتي عشرة ولم يصرح بالعمد او شهد به مطلقا ولم يبين آله أو ادعى على  
 اثنين بالعمد فأقر أحدهما بالقتل مع الثاني وأنكر الثاني (اجاب) لو شهدا بأنه قتله

١٢٦٩

١٢

ذى الحجة

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

٢٨

بالسيف مثلاً ولم يصححاً بالعمد قضى بالقصاص بخلاف ما إذا لم يذكراً له الجرح بل  
أطلقاً كذا ذكره القوم وقال في تبين الحقائق ولو شهدوا بالقتل المطلق أو أقر بمطلق  
القتل يجب عليه القصاص وإن لم يوجد لفظ العمد وهو ذلك لأن القصاص فيه معنى  
المعاوضة لأنه شرع جابر الجأز إن ثبتت مع الشبهة كسائر المعاوضات التي هي حق  
العمد أما الحدود الخالصة حقاً شرعت فزوجة وليس فيها معنى البدلية أصلاً فلا تثبت  
مع الشبهة لعدم الحاجة إله وفيه أيضاً قتلت أنا وفلان فقال الاتي بما قتلت بقاد المتمر  
وحده إله وهو خلاف المصرح به في عامة الكتب وما عليه العمل وفي خرافة المقتنين  
الأقرار بالقتل المطلق يوجب الدية كالثبوت بالقتل المطلق إله وفي تنقيح الحامدية  
رجل قال قتلت فلاناً ولم يسم عمداً ولا خطأ قال استجبه أن أجعل دية في ماله تتأخرانية  
رجل قال أنا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمداً  
فتأوى مؤيد زاده عن القنية إله وهو الذي عليه العمل والله تعالى أعلم (سئل) من  
قاضي قلوب بما مضى من أن امرأتين ادعتا - لي الحاج موسى وسيدا جدد عن نفسيهما  
وعن أولادهما القصر المرزوقين - ما من ذوي جهما بطريق وصايتهما الشرعية على  
أولادهما المذكورين بناتهما ما قتلا ذوي جهما ثم بعد ذلك ترك كل من المرأتين  
المذكورتين دعواه بقتل مورثه المذكور وأبرات كل منهما وانها لاحق لها قبل  
المذكورين في ذلك مطلقاً بالأصل ولا بالصيانة طائفتين مختارتين فما الحكم في  
ذلك (اجاب) لا قصاص ولا دية على كل من الحاج موسى وسيدا جدد المذكورين حيث  
كان الأمر ما هو المذكور ومع ذلك تخفى القصر باقياً إذ لا بد لغيره إلا برأه عليهم والله تعالى أعلم  
(سئل) من قاضي الجيزة بما مضى من أنه ادعى يوسف الشافعي بطريق وكالته الشرعية  
عن امرأة وبطريق وصايتها الشرعية عن أولاد أخيه إله القصر المتوفى بأن حنفي شحاتة كان  
راكباً فرسافر مع علي إله القصر ليأخذ فرسه الفرس وداس في رأسه وكسرت  
أضلاعه فمات من وقته وساعته وكان متعمداً لقتله فسئل من المدعى عليه  
فاجاب بأن الفرس جمعت به فأراد منعها فانقطع زمامها وانقطع الحزام المربوط به  
السرج وعجز عن حجزها بسبب قطع ما ذكر فصار ترحم وهو لا يستطيع حجزها حتى  
ألقت نفسها على المرحوم المذكور فوقعته من ظهره رجارتها إلى الأرض والتي هو بعيداً  
عنهم وإن ذلك بدون اختياره فما الحكم في ذلك (اجاب) إذا أثبت المدعى عليه  
عجزه عن منع فرسه فلا ضمان عليه وقد أفنى العلامة أبو السعود العمادى بأنه إذا تحقق  
عجزه عن المنع حتى ألفت إنساناً فدمه هدر أو لقول لأولياء القتل بيمينهم في إنكارهم  
العجز وتقدم بينة المدعى عليه على الجحزع عن المنع كما أوضحه مولانا خير الدين الرملي  
والله تعالى أعلم (سئل) فيما لو ضرر لدى القاضي المكرم الشيخ علي قسيط ابن المكرم عمر  
قسيط وهو الوكيل الشرعي فيها يذكر عن والده المرحوم الحاضر معه بالمجلس والمصدق

١٢٧٠

١٢٧٠

١٤

ريش الاول سنة

له على التوكيل المذكور بحضرة المكرم بدوى بلخ و ابراهيم قسيط وحضرت ايضا امه  
 سعادة بنت المرحوم محمد قسيط وآمنة بنت المكرم اسماعيل انباني زوجة المتوفى محمد  
 قسيط بن عمر المذکور والثابت معرفة المراتين المذکورين بشهادة من ذكر اعلاه  
 الجميع من ناحية الخاتمة قليو بيقومهم المكرم يوسف أبوشنب والمكرم خليل  
 القطري والمكرم مصطفی القبان مشايخ بالناحية المذكورة وصدق الوكيل المذکور  
 والمرآن المذکورتان على ان اخا المدعى محمد احمد المذکور المرزوق لوالده من امه سعادة  
 المذكورة ومورث باقي الورثة المذکورة الذي مات قتيلا في أربعة من جادى الآخرة  
 سنة ١٢٦٩ بالمتزل المشترك بينهما وبين والده المرحوم قتله اللصوص والحرامية وان  
 شافى محمد خضر برى من ذلك وكذلك كذا اهل الحارة والتمزل واهل البلدة ومشايخ الناحية  
 بر يشون من ذلك ولم يكن لهم مدخل في قتله ولا دعوى لهم ولا طلب قبل المذکورين في  
 ذلك وابرؤا ذمتهم من التداوى فيما شرح واستعوضوا الله جميعا في ذلك وعرفوا ان  
 لاحق لهم فيما شرح مطلقا كل ذلك حسب اشتهادهم واقراءهم بذلك طائعين  
 مختارين بدون اكراه ولا اجبار عليهم ثم فيما شرح وصدقوا على ذلك التصديق الشرعى  
 فهل اذا ادعت ورثة المذکور بعد اعترافهم واقراءهم بانهم لاحق لهم قبل الذين ابرؤهم  
 ولا مطالبة لهم على اهل الحارة والتمزل واهل البلدة التي وجد فيها القتيل ومشايخ  
 الناحية بشئ لا تسمع دعواهم عليهم والحال هذه سيما وابرؤهم براءة عامة في ذلك (اجاب)  
 اذا صدر الابرار العام من الورقة عن دعوى القتل على الاشخاص المعلومين مستوفيا  
 شرائط الصحة واعترفوا بان لاحق لهم قبل المذکورين في قتل مورثهم طائعين لا يكون  
 لهم الدعوى عليهم بذلك بعد الابرار والله تعالى اعلم (سئل) من قاضى الجيرة بها  
 ضمنه ادعى سليمان ابوشهاب من اهل الصف وزوجته مسعدة على شخصين بان  
 ولدهما كان جالا فقال لجماعة من الجمالة اني اذهب لقطع الجبس مع جماعة كان  
 معهم بجباسة القهميين فذهب ولم يعد فبحث عنه والده فوجداه قتيلا برصاصة ضرب  
 بها فدخلت في الجهة اليمنى من صدره فخرجت من خلفه ملقى على الارض بجبل الجبس  
 المقابل لناحية القهميين المذکور الذي هو ليس في ملك احد المدة الارض التي وجد  
 فيها ولدهما قتيلا لاخذ الجبس منها لا الى ناحية القهميين ومسافة ما بين الجباسة  
 المذكورة وناحية القهميين نحو خمس ساعات وانه كشف عليه من طرف المدير فدل  
 الكشف على موته بسبب ضربه بالرصاص المذکورة واحضر المدير ثمانية عشر شخصا  
 من الجمالة الذين كانوا مع ولد المدعىين فانكروا علم ذلك بعد سؤالهم من قبل المدير فامر  
 بضرب احد دم فافر في حال الضرب بان المدعى عليهم كان مع كل منهما فافترط نتيجة  
 حين كانا بالجبل وبعد عودهما خباها وان ولدهما المذکور انحصر ميراثه فيهما  
 وانهما لا يعرفان ان كان المدعى عليهم ما هما الا ان قتلاه واحدهما او غيرهما من

١٢٧٠

١٥

٢٣ ١٢٧٠

جادی الاولی

٢٤ ١٢٧٠

مطلب مات من حفره  
وحفر غيره قسمت دينه  
على الحافرين وسقط  
ما اصابه

الثمانية عشر شخصا وان جميع الثمانية عشر شخصا لا يعلمون القتال لولدهما فانكر المدعى عليهم الدعوى فحضر مشايخ الفهميين وذكر كل منهم ان ولدا المدعين لم يوجد قتيل لا يجاساة بلدتهم وانه وجد مقتولا بسفح الجبل بعيدا عن بلدتهم وعن جباستها فما الحكم في ذلك (اجاب) حيث لم يعين اولياء المقتول الضارب للقتيل بالرصاصه كما هو مذكور لا تكون الدعوى صحيحة اذ من شروطها معلومية المدعى عليه والمدعى عليه انه الضارب بالرصاصه التي مات بها المقتول مجهول ولا يحكم على مجهول ومطالبة المدعى بالبيئته على دعواه هذات انكار المدعى عليه بعد صحة الدعوى كما افاد ذلك في تنقيح الحامدية والفتاوى الخيرية فعلى هذا الاقصاص ولاديه على هؤلاء المذكورين والحال هذه والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل حفر ساقية يبلده ووجرت العادقان من يحفر ساقية تعاونه ونساعده اهل بلده فيها معروفانهم ففي اثناء الحفر والشغل وقع منها بحرف فمات بسببه رجلان من المعاوين والمساعدين له والآن تريدون تهما مطالبة رب الساقية يديتهما متعللين بموتهما في ساقيته وانه اكرههما على الشغل فيما فانكر دعواهم فهل اذا لم يشهدوا دعواهم الا كراه بالبيئته الشرعية لا يجابون لذلك ولا عبرة بدعواهم المجردة عن الاثبات الشرعي ولا يلزم يديتهما بسبب معاونهما له وتفتح الورثة من منازعة رب الساقية بدون وجه شرعي (اجاب) ليس لورثة الرجلين المذكورين تضمين رب الساقية والحال ما ذكر بدون وجه شرعي وفي الدر المنثور من باب ما يحديثه الرجل في الطريق ولو استاجر رجل اربعة لحفر بئر له فوقع البئر عليهم جميعا من حفرهم فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع الدية وسقط ربعه لان البئر وقع عليهم بقولهم فمات من جنائيه وجناتيه اصحابه فيسقط ما قابل فعله خانية وفي حواشيه ود الهتار ومثله مالو كانوا اعداؤه فاذا كان سقوط الجحرف المذكور بفعل الحافرين والميتين تقسم ديتهم على الجميع فما اصاب كلا من الميتين من ذلك يسقط وما اصاب الباقيين يجب عليهم - م لورثة كل ولا شيء على المالك ان لم يكن له فصل في ذلك والا شاركهم - م والله تعالى اعلم (مسئل) في حادثة - على يد فاضل الجيزة مضغونها ادعى اولياءه مقتول على رجل بان المقتول في ليسة كذا خرج من منزله وذهب الى الجرن الموضوع به محصول زراعته فلما وصل اليه وجد المدعى عليه وهو وولده جالسا بالجرن المذكور مع جماعة فخلص معهم ثم تركهم وقام الى قطعة من الجرن جارية في ملك رجل يدعى كذا ونام ثم استيقظ وقام ومضى حول الجرن فتعدى عليه - وولده المدعى عليه واطلق فيه متعمدا بارودة كانت معه عمرة بالارودة وبها رصاصه فخرجت الرصاصه واصابته في فخذه الايسر فوق ركبته ودخلت فيها وقطعت الجملد وهشمت العظم وغاصت في فخذه وخرجت من رأس فخذه من الجهة السفلى ووقع الى الارض فادركه بعض اقاربه وساله عن فعله فاجابه عن المدعى عليه المذكور بانه

ضربه بالرصاصه على الوجه المسطور فذهب به الى منزله بناحية كذا ومكث ههنا  
الى وقت شروق الشمس ومات بسبب ذلك وانحصر ميراثه في ورثته المعلومين ثم توفي  
والد المقتول عن ورثة معينين من غير شر يك ويطالبونه بما يترتب عليه بسبب ذلك  
بالوجه الشرعي فسئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاقرار في ذلك جميعه وذكروا  
ان سبب كونه اطلق في ولده المذکور البارودة المذکور عدم معرفته له وزعمه انه  
لص ان كونه حين قام ناداه من هذا فلم يرد عليه فاطلق فيه البارودة المذکور فاصابته  
الرصاصه على الوجه المسطور في فخذه الايسر ومات بسببها عن ورثته المذکورين على  
الوجه المسطور (اجاب) اذا ادعى اولياء القتل على رجل بانه قتل مورثه ثم هذا  
برصاصه اصابته وجرحته واقرا المدعى عليه بالقتل فان اطلق القتل فهو خطأ محمله على  
الادنى كما روى عن ابي يوسف صرح به علما وثنا فتجب الدية في ماله في ثلاث سنين  
بخلاف ما اذا ثبت عليه القتل بالآلة الخارجة بيينة ولم تذكرا الشهود والعمد فانه يقتص  
من القتال ولو شهدوا انه قتله عمدا وانه مات به فهو احوط افاده الاتقاني وان اقر  
المدعى عليه بالعمد وموت المقتول بسبب ذلك قتل بطلب الاولياء حيث لم يوجد منهم  
ولا من احدهم عفو ولا مانع كما هو موجب القتل لعمد والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)  
عن حادثة وارده من فاضى قلوب مضمونها في رجل ادعى بطريق وكالة الشريعة على  
عمد رقيق انه ازال بكارة بنت موكله بكراهة له بادخاله ذلك في فرجها بغيظ كذا  
وذلك بالاكرامه رقيق ولم يسبق له زواج اصلا وهو غير محصن للآن وان مهر مثل  
البنت المذکور في دومة وعشيرة القاقش مقدم او غير المدعى المذکور اثبات  
ذلك واجراء ما يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك فسئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب  
بالاعتراف بانه اخذ البنت المذکور وازال بكارتها باصبعه وكشف عورتها وفعل بها  
ذلك مكرها وهو للآن لم يتزوج وعلى الرق وان مهر مثلها سبع مائة ونخسون قرشا  
(اجاب) جنائية العبد فيما دون النفس لا تثبت الا باقرار المولى او بالبيينة ولا تثبت  
باقرار العبد اصلا ولو ما دون في الولو الجنية ولا يجوز اقرار الماذون ولجور بالجنائية لان  
موجبها يعمق بمالك السيد والسيد ما أدن له فيها فلم يهجم اصلا وهذا الواقر بعد  
العتق انه جنى حال الرق لا يلزمه شيء بذلك افاده المحوى والله تعالى اعلم (سئل) عن  
حادثة مضمونها في رجل ادعى على آخر بانه من مدة اشهر متعددة استيقظ المدعى وقت  
الفجر فوجد المدعى عليه واقفا على باب مكانه الذى هو بائنه داخل داره فقام فحين  
راه المدعى عليه اراد الخروج فوثب على حائطه فامسكه المدعى من قدميه ليعلم سبب  
جميعه منزله فضر به المدعى عليه بسكين كانت معه ست ضربات في يده واراد الهروب  
فلم يمكنه من ذلك فاستغاث بجيرانه فقبضوا عليه وجردوا معه بعض ملبوس عينه المدعى  
ملكه وثقة المدعى بعض متاعه فوجد منه نقص صندوق خشب قيمته ثلاثة عشر  
قرشا ملكا لزوجته المدعى وبداخله بعض مصاغ عينه مملوك لزوجته المذکور وجانب

١٢٧٠

٣٠

شوال

١٢٧٠

٦

مطاب جنائية العبد  
فيما دون النفس لا تثبت  
الا باقرار المولى او البيينة

تقبضية عينها مالاً ونحوها جازاً له امتعة عينها وان المدعى عليه كان أخذ ذلك قبل ان يضبطه المدعى المذكور ويطالبه باحضار الاشياء المذكورة وما يترقب عليه بسبب دخول منزله وضربه بالسكين وأخذ متاعه بالوجه الشرعي فاجاب المدعى عليه بأنه نزل مكان المدعى بقصد ان يسرق منه ودخل المكان فوجد الصندوق مقلولاً ولا يعلم ما بداخله فعمله وأخرجه ومضى به الى جبانة الناحية ووضع الصندوق بها وتجرّد من ثيابه ووضعها معه وعاد الى منزل المدعى لياخذ ما يمكن أخذه فنسور الدار ونزل بساحتها وأراد ان يأخذ شيئاً فاسد فقبض المدعى وقبض عليه فأراد ان يخلص نفسه وضربه بالسكين مرتين فقبض عليه الجيران وضربوه ضرباً شديداً وأخبر المدعى عن مكان الصندوق الذي سرقه فدلّه على مكانه فتوجه واخذوا منكر ما عدا ذلك وذكر المدعى انه حضرت له امرأة ومعهها الصندوق فارغامتها واخبرته بانها وجدت في الطريق فامتنع من أخذه وأمرها ان توصله الى حاكم الجهة فارسلته فآخذوه وهو فارغ ولا شيء فيه وصدقته المرأة على ذلك فما الحكم الشرعي في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت المدعى دعواه أخذ المدعى عليه ما يملكه من الاشياء المذكورة فلا شيء على المدعى عليه والحال ما ذكر الا انه يزعم الا ان يثبت له لارته كتابه امر محرر ما ولا تقطع يده باقراره بسرقة الصندوق الذي قيمته ثلاثة عشر قرشاً او اعمال هذه الواجب في الجراحة بالسكين في اليد كدومة عدل ان بقي لها أثر بعد البرء والا لا شيء فيها على قول الامام والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تدعى انها وجدت زوجها قتيلاً بشاطئ ترعة فجهدها راس غيبه بمولود لرجل من الناحية يفصل بين الغيط المذكور والهل الذي وجد فيه المقتول جسر ترعة ليست خاصة بالناحية بل تروى منها الناحية وغيرها نحو ثمانية بلاد المعد الجسر المذكور لمرور اهل الناحية المذكورة وغيرها من البلاد المذكورة وغيرهم باعتراف المدعية وان القتيل له فلان وفلان من الناحية المذكورة بنيت وانكر المدعى عليه ما قتلهما لرجل المذكور وضرب بهما له ولم تقم بينة بدعواه فافهم هل لا يكون على الرجلين الا العين الشرعية ولا دية ولا قسامة على اهل الناحية حيث لم يكن للادعي عليه ما اطيان بالقرب من اهل الذي وجد فيه المقتول المذكور بل لاحدهما فدان طين يزرعه ويسقيه من التربة المذكورة يدينه وبين اهل الذي وجد فيه المقتول المذكور زيادة عن مائة قصبة لعدم دعواها على ارباب الطين الذين بالقرب من اهل الذي وجد فيه المقتول (اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد فيه القتيل فان كان المكان مملوكاً فالقسامة على المالك والدية على عاقلة ان ادعى الولي القتل خطأ على المالك وان كان المكان مباحاً فالقسامة على اهل اقرب الاماكن المسموع منها الصوت والدية على عواقلهم ان ادعى الولي القتل المذكور على الاقرب وان ادعى على غيره كان ذلك ابراه منه للاقرب ولا بد له حينئذ من البرهان كما هو شأن سائر الدعاوى في غيرها هذا الشأن فان ثبت دعواه بالبدنة العادلة نفى له بوجوبها على المدعى عليه والا فليس له عليه الا

١٢٧٠

١٢

١٢٧٠

١١



شوال

سنة

اليمين الشرعية كما يستفاد ذلك من كتب علماء مذهب النعمان والله تعالى اعلم  
(سئل) في امر اذ رأت خمسة اشخاص يتشاجرون ويتضاربون بذباييت ليلافي اراضي  
البعادية مملوكة لذي آلت اليه بالشراء من مال كذا الاول الذي ملكها بطريق  
الانعام من ولى الامر فدخلت هذه المرأة بينهم حين التشاجر والتضارب ثم تفرقوا عنها  
وتركوها مقتولة بقوت اصحابها في راسها فقطع الجلد واسال الدم وكسرا لعظم وازهق  
الروح وقد ادعى وارثها على هؤلاء الخمسة بان القاتل لها هو واحد منهم لامن غيرهم  
ولا يعرف عينه وانما اقتلت خطأ وهؤلاء الخمسة مقيمون بهذه الابعادية مدة تزيد  
على ثلاث سنين وليسوا من المالكين لها فهل والحال هذه لا قسامة ولا دية على  
المالكين ولا رضى لان دعواه على غيرهم براءة لهم ولا قسامة ولا دية ايضا على الخمسة  
المدعى عليهم حيث لم يبرهن على مدعاه وليس له قبلهم شئ غير اليمين الشرعية وهل  
اذا شهد شاهدان من السامعين بالابعادية على واحد من هؤلاء الخمسة تقبل  
شهادتهما عليه واذا شهدا طبق دعوى المدعى الحكم كذلك (اجاب) يشترط لصحة  
الدعوى تعيين المدعى عليه فاذا لم يعين الولى المدعى عليه لم تصح ولا قسامة ولا دية على  
احد لان شرط القسامة والدية تقدم الدعوى الصحيحة ولم توجد وباب الدعوى مقفوح  
فان ادعى الولى القتل على الخمسة المذكورين او على معين منهم لم يكن على مالك  
المكان الذى وجد فيه القتل شئ ولا على الخمسة المذكورين حتى يبرهن كفى سائر  
الدعوى فان عجز عن البرهان فليس له الا اليمين الشرعية وبرئ المالك بدعوى الولى  
على غيره وان ادعى على مالك المكان فالقسامة عليه والدية على عائلته فى القتل  
المخطا وهذا اذا لم يوجد من الولى ابراء للمالك قبل الدعوى عليه والله تعالى اعلم (سئل)  
من طرف فاضل الجعية بما ضمنه ادعى الذى سعد النصرانى وهو الوكيل الشرعى  
عن كل من والدته خالصة وعن محتارة بنت سعد زوجة المقتول وعن والده سعد الولى  
الشرعى على اولاد ابنه المقتول القصر الخمسة على كل من احمد حسن بن حسن و خليل  
ابن ابي شذب بن شبيب وعلى عيسى بن عيسى زيدان و بدوى محمد بن محمد زيدان و ابي  
طالب خلف محمد بن محمد وخلف احمد خطاب بن محمد طالب و حرب عيسى بن عيسى  
مشايخ ناحية المتانية بان اخا المدعى المذكور وهو موسى سعد كان صرافا بناحية  
المتانية وسما كتابا يمكن مملوك له وانه فى يوم الاحد ٢٦ ن سنة ١٢٦٨ وجد  
موسى سعد مقتولا بمنزله المذكور مصابا برصاصتين احدهما تحت عاتقه والثانية فى  
وسط ظهره وانحصر ميراثه الشرعى فى كل من والديه المذكورين اء-لاه وزوجته وأولاده  
الخمسة القصر المذكورين من غير شريك وان ادعى ومو كايه لا يعرفون القاتل  
لموسى سعد المذكور وان الدرب الذى كان فيه لمكان الذى كان ساكن فيه ووجد  
مقتولا فيه ليس به اما كن غيره وفى ليلتها لم يكن معه احد فى المكان سوى زوجته

١٢٧٠

٩٢

مطلب شرط القسامة  
والدية تقدم الدعوى  
الصحيحة

ذي القعدة

سنة

٢٧

١٢٧٠

جادي الاولى

٢

١٢٧١

جادي الثانية

٢

١٢٧١

المذكورة والله يريد من المدعى عليهم المذكورين أن يضربوه عن القاتل لموسى سعد  
ليطالبه بما يترتب له عليه بسبب ذلك لكونهم هم مشايخ الناحية ومطالبيها يحصل  
بالناحية وذكر كل من المدعى عليهم المذكورين أن موسى سعد اوجده قتيلا بمنزله على  
الوجه المستور وانهم لا يعلمون سوى ذلك فما الحكم (اجاب) الدعوى على الوجه  
المستور غير صحيحة فلا تسمع ولا يقضى على المدعى عليهم بشئ والحال هذه والله تعالى  
أعلم (سئل) في رجل ضرب رجلا بخشبة كبيرة فوق راسه عدا فمات المضروب من  
ساعته بتلك الضربة المذكورة واقر الضارب بذلك لدى قاضي ناحيته قبل ثبوت  
القتل منه بالبينة فهل تجب الدية على القاتل او على عاقلة وماذا يكون الحكم في  
ذلك (اجاب) صرح علماء نوابان العاقلة لا تعقل ما ثبت بالاقرار عدا الحكم - ديث الوارد  
وحينئذ فالدية المعلقة التي هي موجب هذا القتل المذكور في مال القاتل في ثلاث  
سنين على قول الامام الرابع في المذهب من كون ذلك شبهة وهو والله تعالى أعلم (سئل)  
من طرف قاضي الجيزة عن حادثة مضمونها رجل راكب على فرس فوطئت آخر  
فقتله واقر بذلك الراكب وادعى جرحه ودم قدره على منعه ولورثة القتل  
وهم اولاده القصر وزوجته لا غير وصى عن القصر هو وكيل عن الزوجة أنكر الجرح  
وعجز الراكب عن منع القصر فكلف مدعى الجرح من المنع بيعة تثبت دعواه وعجزه عن  
المنع المذكور بناء على قتيلا صدرت من قبلنا قبل هذا الوقت لقاضي الجيزة بمصلها انه  
اذا تحقق عجزه عن المنع حتى اتلفت اسما قدمه هدر والقول لاولياء القتل يعينهم  
والبيعة على مدعى الجرح عن المنع مؤرخة في ١٤ م - سنة ٧٠ ثم كاف القاضي  
المذكور مدعى الجرح بيعة فحضر عن اثبات دعواه وأولياء القتل قاصرون خلا زوجته  
فما يصنع وما يترتب على الراكب بسبب ذلك (اجاب) لا تجري النيابة في الحلف فلا  
يخالف الوصي والوكيل الا في مواضع ليست هذه منها فينتظر بلوغ القصر لمخالفهم اليقين  
الشرعية حيث كانت لازمة بالنسبة اليهم وقد صرح العلامة خير الدين الرملي في جواب  
سؤال عن امرأة ركبت فرسا فمضت به ولم تقدر على منعه حتى قتل رجلا انه اذا لم ينفق  
بجرحه بان لم تقم بيعة على ذلك فالدية واجبة على عاقلة المرأة والقول قول اولياء القتل  
لانكارهم المجموع يمينهم اه وفي حواشي الدر قال الحماكم الشهيد في الكافي  
واذا سار الرجل على دابة أي الدواب كانت في طريق المسلمين فوطئت انسانا يسد أو  
رجل وهي تسير فقتله فدية على عاقلة الراكب وذلك لانه مستعمل للدابة من مكان  
الى مكان وهي مجبورة على هذا الفعل من جهة فصارت جنائيا بمنزلة جنائيه غير انه  
خاطئ فوجب الدية على عاقلة والكفارة لانه قاتل حقيقة اه وهذا اذا لم يثبت  
القتل باقراره أما لو ثبت به فالدية في ماله في ثلاث سنين لان العاقلة لا تفعل ما وجب  
بالاقرار كما صرح حوايه والله تعالى أعلم (سئل) من طرف قاضي الجيزة بمضمونه ادعى  
ابوطالب بطريق وكالته عن زوجته اخيه لبا القتين وبطريق وصايتها الشرعية على اولاد

اخيه القصر الاربعه وهم ثلاث بنات وذ كره على كل من على احمد ودرويش حلاوة  
وابراهيم فراج بان المدعى المذ كور مطالب منه اشخاص للجهادية فقبضوا مطالب منه من  
الاشخاص ومن جعلتهم اخ له غير المتوفى وكذا المتوفى وارسل بعضهم بركب في البحر  
ومن جعلتهم اخواه سيد خالف المتوفى ويدوى عاتق غير المتوفى والمدعى المذ كور سافر  
في البر مع باقي الاشخاص المطلوبين منه للجهادية وسار الى أن وجد المذ كره التي كانت بها  
اخواه المذ كور ان مستوية على شاطئ البحر بالناحية ووجدنا سيدا خافا ملقى طريحا  
بالمذ كره التي كان بها وهي في يد رجل يدعى محمد اعطيه وكان المدعى عليهم المذ كورون  
بمركب أخرى ووجد اخاه سيد المذ كور مضروبا بين يدي في أم رأسه من شمس عظم رأسه  
وهو لا يتكلم فسأل من كان حاضر امن فعل باخيه ذلك فاخبروه ان الثلاثة الاشخاص  
المدعى عليهم المذ كورين هم الذين ضربوه بسبب انهم كانوا يتشاجرون مع شخصين من  
بلدته فاراد أن يخلص بينهم فضربوه فحين سمع ذلك احتمله وصار ذافراش الى ان مات  
بسبب الضرر به التي في رأسه وان المدعى الوصى الوكيل المذ كور لا يعرف من الذي  
ضرب اخاه المذ كور الضرر به المذ كور ولا يعرف انهم هم الذين ضربوه الامن اخبر من  
كان حاضر حين ذلك ويريد من المدعى عليهم المذ كورين ان يخبروه عن قتل اخاه  
المذ كور ليطالب به بما يترتب له عليه بسبب ذلك بالوجه الشرعى وذ كره المدعى عليهم  
المذ كورون انهم كانوا جالسين بمركب لهم بالبحر بشاطئ البحر فغضب لهم جماعة وقبضوا  
عليهم وسجنوا وانكر واماء ذلك (اجاب) لم تتوجه خصومة على احد الا أن ولم  
تصح الدعوى وبانها مفتوح فان ادعى الولي على غير ركاب الفلك التي وجد بها القتيل  
وهم الاشخاص المذ كورون وان ثبت دعواه عليهم فمضى على عاقلة هم بالدية في ثلاث  
سنين وان لم يقم البينة فليس له الايعين واحدة على كل منهم ويمنع بعدها وان ادعى على  
ركاب السفينة التي وجد بها القتيل او على معين منهم ولم يثبت دعواه كانت القسامة  
على جميع الركاب والدية على عواقلهم في ثلاث سنين واحمال ما ذكر والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل ادعى على آخر انه ضرب به ببندقية في رجله فعالجها حتى برئت مع شين  
وذهب بعض قوتها وصار يعرج بها عمر جاخفها ويريد اجراء ما تقتضيه الشريعة في  
ذلك فانكر المدعى عليه دعواه ذلك وعرف ان ولده القاصر عن درجة البلوغ هو الذي  
ضرب الرجل المذ كور بالبندقية المذ كورة في رجله من غير قصد ولا بنية للادعى فهل  
اقرار الوالد على ولده القاصر في هذه الحادثة معتبر شرعا ماذا يلزمه (اجاب) لا يعتبر  
اقرار الوالد على ولده القاصر بمثل ذلك فلا يؤخذ القاصر بموجب اقرار ابيه المذ كور  
وان ثبت المدعى دعواه المذ كورة على الاب بالوجه الشرعى حكم عليه بموجبها  
والادلاء والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا بمجر وطبه ثلاث ضربات بمعدن  
في طريق عامة عمر جميع البلاد على غير ملوك لاحد بعيد عن البلاد منها هو بعيد

١٢٧١

٧

شعبان

١٢٧١

١

١٢٧١

٢٧

ربيع الاولى

١٢٧٢

٩

شعبان

١٢٧٢

١١

عنه بنصف ساعة ومنها ما هو بعيد عنه ساعة لا يسمع منه صوت ولا يذوق قتلهم في  
الارض وليس فيه نفع للمسلمين ولا اخبية فيه لاحد ولا هو بقرب اخبية غير انه بجواره  
اطيان البلاد البعيدة ولم يدع الوارث على احد من اهل البلد (اجاب) اذا وجد القاتل  
في فلاة في ارض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته  
وان لم يكن لاحد فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فعليهم القسامة  
وان كان لا يسمع منه الصوت فان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش  
والكلال فالدية في بيت المال وان انقطع عنها منفعة مسلمة فالمسلمين قدمه هدره وكذلك اذا  
وجد في المغارة وليس بقر بهما هران كذا في محيط السر خسي افاده في حواشي الدر عن  
الهندية ومن ذلك ومصر حوايه يعلم اهدار دم القاتل المذكور اذا وجد في مكان بعيد  
عن العمران بحيث لا يسمع منه الصوت في قرية ولا مصر ولا ارض مملوكة لشخص او  
في استحقاقه بطريق الوتف ولم يكن بقرب اخبية وليس مملوكة لاحد ولا انتفاع به لعمامة  
المسلمين بنحو ما ذكره لم يبع لم قاله والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وجد قتيلا  
ميتا في راسه كسر العظم واسال الدم في ترعة مباحة خارجة عن الزمام ونفعها بالري  
عام لجملة بلاد وهي في وسط اطميان قرية واهلها لا يسمعون الصوت من محل القتل  
وورثته يدعون على اهلها بالقتل حيث لا ماء في القرعة وقت وجود القاتل فيها  
(اجاب) يراعى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مملوكة كالتجبال القسامة على  
المالك والدية على عواقلهم وان كان مباحا فان كان قريسا من مصر او قرية او  
ارض مملوكة بحيث يسمع منه الصوت فالقسامة على اقرب المواضع اليه من القرى  
والامصار والاراضي والدية على عواقلهم فان لم يسمع منه الصوت فالقسامة والدية  
على احد وانما الدية في بيت المال ان كان للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش  
والكلال وان انقطع عنه منفعة المسلمين قدمه هدره وانما تجبال القسامة والدية على  
الاقرب بان ادعى الولي على المالك له او ذى اليد الخاصة عليه وهم مستحقو الوقف ان  
كانوا يحدون فان ادعى على غيره سقطت القسامة والدية عن الاقرب ويكاف الولي  
انبات دعواه فان عجز حلف المدعى عليه يمينا واحدة ولا شيء عليه كسائر الدعاوى والله  
تعالى اعلم (سئل) في امرأة جنت على امرأة اخرى وضربتها على بطنها بدينار باثقالا  
فالقتل الجني عليها جنيما ميتا بسبب الجناية عليها واعترفت الجانية بذلك فماذا يلزم  
الجانية لو رقت الجنين والحال هذه (اجاب) من ضرب بطن امرأة فالقتل جنيما ميتا حيا  
استبان بعض خلقه وجب على عاقلة الضارب نصف عشر الدية اي دية الرجل لو الجنين  
ذكر او عشر دية المرأة لو الجنين انثى وكل منهما خمسة اربعة درهم في سنة والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل تزوج بامرأة وطلقها باثنا عشر مائة ومعه مائة سقطت حقها في حضانتها  
فاخذها الا بوسلمها لاخته لترضعها فكثرت معها مدة وماتت البنت عن ابها ثم مات  
الا ب عن وورثة فادعت وورثة الزوج ان البنت ماتت من دمها رضاعها اللبن اسكون

امها تركتها لاييها باختيارها ويريدون الزام الام بديتها بسبب تركها لاييها فهل  
 والحال هذه لا يجابون لذلك وليس لهم مطالبة الزوجة بشئ من ذلك (اجاب) اذا  
 اسقطت المطلقة بائنا حقها في حضنة بنتها لاييها فاحذها الا تب ودفعها لاخته لترضعها  
 ثم ماتت البنت لا يكون لورثة اييها مطالبة الام بديتها والحال هذه يجرد تعلقهم  
 المذكور بدون موجب شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات قتيلا من مدة  
 ثمان سنين واخذت دينته من قاتله بالوجه الشرعي واقام القاضي اخاه وصيا على اولاده  
 القصر والحال انه مات عن امه وزوجته وعن ابنتين وبنيتين قصر وترك ما يورث عنه  
 شمر عاقل يكون للزوجة والام اخذ ما يخصهما فيما تركه وتقسيم الدية بحسب الميراث  
 حيث كانت موجودة وماذا يخص كل واث (اجاب) نعم للزوجة والام اخذ  
 ما يخصهما من تركته القتل المذكور بالفرضة الشرعية حيث لا مانع من ذلك وتقسيم  
 الدية على فرائض الله تعالى كساير امواله فللزوجة الثمن فرضا وللأم السدس كذلك  
 والباقي للاولاد المذكور بن توصيه المذكور مثل حظ الانثيين والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل اجتمع على قتله اربعة رجال وضربوه معا بنات مجردة عن الحداسات  
 الدم وكسرت العظم ولم تقبل الضربات ووقع مغص على عاتقه ثم مات بسبب ذلك بعد مضي  
 يوم فهل اذا اقامت اولياؤه البيعة على هؤلاء المجتمعين وشهدت بشاهدة الضرب  
 منهم يكون ذلك موجبا للقصاص اولدية وهل اذا كان احدا الاربعة غائبا وافتت  
 البيعة على الباقيين يحكم عليهم بما يلزمهم فقط او يحكم على الجميع ويقتصب  
 من حضر خصم اعننه وما يلزم المشهود عليهم مع غيبة الرابع هل دية كاملة او ثلاثة  
 ارباعها (اجاب) موجب القتل بالانبيات المذكور التي لاحديدهم اذا ثبت انه  
 حصل من ضرب الاربعة الاقتصار المذكورين بان اجتمعوا على ضربه معا بحيث لو  
 انفردت كل ضربة منهم لقتلتا ولم يعلم المتخ من غير المتخ وشهدت البيعة بذلك  
 وانه لم ير صاحب فراس حتى مات دية مغلظة على عواقل القاتلين الاربعة على  
 مذهب الامام ابي حنيفة ارباعا على عاقلة كل واحد من القاتلين ببع الدية ان  
 كانت لهم عواقل والا في اموالهم ولا يقتصب بعض القاتلين خصما عن باقيهم ولا  
 بدل الحكم على عاقلة كل واحد منهم من اقامة البيعة بمحضره والله تعالى اعلم (سئل)  
 في عبد بالغ رقيق جنى على فاجر بغير اذن سيده وقطع اذن القاصر بسكينته في يده وصال  
 الدم ولم يمت القاصر وأقر الرقيق بالجناية على القاصر بمحضرة أبي القاصر وسيده فاذا  
 يكون الحكم في الاقرار المذكور من الرقيق بثلاث الجنايات المذكورة (اجاب) جناية  
 العبد على طرف الحر ولو بعد اموال لا دفع أو الغداء لا العاص اذا لا يجزى بين طرفي  
 حر وعبد فاقرار العبد بذلك لو عمل به لظهر في حق المولى فيوقف على سديقه الا ان  
 تقوم بيعة على تلك الجناية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا يهدتها حريم

١٧

١٢٧٢

شوال

٢٦

١٢٧٢

ذى الحجة

٢٩

١٢٧٢

صفر

٢٢

١٢٧٢

ربيع الاول سنة

١٥  
١٢٧٤  
مطلب لو حفر فيما يملكه  
لا يضمن الحافر بوقوع  
احد فيه

ربيع الثاني

٨  
١٢٧٤  
مطلب في حكم الشجعة  
اذا اندملت ولم يبق لها  
اثر اختلاف في ايجاب  
حكومة عدل

صغر

٢٨  
١٢٧٥  
ربيع الاول

١١  
١٢٧٥

مختص بها مملوك له أيضا حفر فيه حفرة لينتفع بها فتردى فيها حيوان وهلك فماذا  
يكون الحكم في ذلك اذا كان الحافر غير متعمد بحفرها (اجاب) اذا كانت الارض  
التي حفرت فيها تلك الحفرة مملوكة للحافر فتلف بالوقوع فيها حيوان أو انسان فلا  
ضمان على الحافر المذكور والاضمن حيث لا اذن من الامام أو نائبه به بالحفر وكانت  
في عمر الداس والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين ادعيا على آخر بانه ضربهما بخشبة فشج  
رهما ووان الشجرتين قد حمل فيهما البرء ولم يوجد لهما اثر وسئل من الضارب فاجاب  
بالاعتراف بذلك بين يدي القاضي في حكمهما القاضى على الضارب بنصف عشرة دية  
النفس وحصلاته بعض ذلك والزم الضارب بدفع الباقي للدينين فهل لا يكون الزامه  
بما ذكرناه عليه وعلى ما اردنا اخذاه على سبيل الوجوب والالزام بالحكم المذكور  
(اجاب) اذا التهمت الشجعة ولم يبق لها اثر فلا شيء فيها عند الامام كنبات السن وفي  
البرجندى عن الخزائنة والمختار قول أبي حنيفة وعليه اعتمد الهجري والنسفي وغيرهما  
اكن قال في العميون لا يجب عليه شيء قياسا ولا يستحسن ان تجب حكومة عدل مثل  
أجرة الطبيب ودمك اذا كل جراحة برئت كما في تصحيح العلامة قاسم قال السائغانى  
ويظهر لى رجحان الاستحسان لان حق الادعى مبنى على المشاهدة اه وفي البرازية  
لا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول  
الثاني قال الفقيه الفتوى على قول محمد انه لا شيء عليه الاثن الادوية قال القاضي انا  
لا اترك قولهما افاد ذلك في رد المختار وعلى كل فلا يجب ارش تلك الشجعة بعد برئها  
بلا بقاء اثر والله تعالى اعلم (سئل) عن دعوى رسالة من طرف قاضى الجيزة مضمونها  
في وروثة ادعوا على آخر بان جاموسه كانت منطلقة فنطعت مورثهم فكسرت هامته  
واضلعه من الجمجمة اليسرى واصابع يده اليمنى واصابع وجهه اليمنى ومات بسبب ذلك  
بعد ثلاثة أيام وهو ملازم لاقر اش و يطلب منه بما يترتب عليه شرطا فاذا يلزم صاحبها  
(اجاب) حيث انفالت الجموسة المذكورة من يد صاحبها وانفالت اناسا أو مالا  
فلا ضمان اذا اتجهما بجوار الله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضى الجيزة بما مضمونه  
ان قتيلين وجد في بركة ادعى اولياؤهما على رجل يقتلها بالبرص عمد في البرية  
المذكورة ولم يثبت ذلك عليه فماذا يكون الحكم (اجاب) اذا وجد قتيلا في بركة  
غير منتفع بها العامة المسلمين ولم يدرفاته فدمه مدر وهما اذا لم تكن مملوكة ولا قريبة  
من المملوك ولا من الاخوية أو الفسطة بحيث يسمع الصوت منه ولا وقف والافعل  
المالك أو ذى اليد أو على أهل القرية أو اقرب الاخوية كما في الدر والله تعالى اعلم  
(سئل) بافادة واردة من وكيل محافظة مصر مؤرخة في ١٣ شعبان سنة ١٢٧٨  
بفصد مطلب الجواب عن السؤال الهرو بالشفقة من مديريه بوجا الواردة للمحافظة  
بافادة من وكيل مديرية جرجا بتاريخ ٣ شهره بطلب الجواب عن السؤال المذكور



واقظه سؤال يعرض على حضرة مولانا شيخ الاسلام ومفتي الانام بالديار المصرية حفظه الله وايضا يجاهد سيد انبياء آمين حاصله ان شخصاً اشاجر مع رجل آخر فقامت زوجه جنته لتخذه عنه وعلى كتفه ابن لمصغير فدفعها الرجل فوقع ابنها على الارض ووقعت والدته فوقه فصار صاحب فراش حتى مات بسبب ذلك فهل تكون دية على الدافع او على والدته او عليهم ماعا الفيدونا ما جورين من رب العالمين من طرف محسوبكم راجي دعاءكم شرف الدين على مفتي مجلس جرجاني ٢ شعبان سنة ١٢٧٨ (اجاب) اذا كان وقوع الام فوق ولدها يدفع الرجل المذكور فالدية على الرجل خاصة سواء كان موته بوقوعه من دفع الرجل فقط او بوقوع والدته فوقه بسبب الدفع المذكور فقط او بهما معا اذا الام حينئذ كآلة في يده ويبدل له ما في الاتقروية من التاسع في جنابة الدواب وفي الكافي نخصها بالاذن فثبت على شئ او وطنته ضمن الناحس لا الركب لانه متعد في التسبب فيجعل كالمباشر في الضمان اهـ ومثله في رد المختار من جنابة البهائم اذ القتل بالوطء مع وجود الركب على الدابة ينسب لقتل الركب ومع ذلك جعل الضمان على الناحس بلا اذن فهنا بالاولى والله تعالى اعلم (مسئل) باقادة وارده من ديوان المحافظة مؤرخة في ٢ محرم سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال من قاضي اسبوط مضمونه في رجل هلك عن ورثة بالغين وقاصر بن فادحي رجل آخر بطريق النيابة الشرعية عن البالغين والقاصر بن على اخوة ثلاثة من اهل محلة كبرى بهاداد الميت ايضا ان كلامهم مضمونه هدا بغيره في رأسه على التعاقب فوقع طريقا في ارض المحلة المذكور فمات بسبب ضربة احدهم لابعينهم بر من عداهم من اهل المحلة المذكور فهل اذا جحد المدعى عليهم دعواه ولم يثبت ضرب المدعى عليهم له بطريق شرعي وثبت وجود القتل في المحلة المذكور فترتب القسامة ويقضى على المدعى عليهم او عواقلهم بتدريما يخصهم من الدية ويسقط باقيا التبرئة المدعى من عداهم اولاً قسامة ولادية ولا يمين تجاهه عين القاتل واذا قلتم بوجوب القسامة والدية فامتنع الولي من التحليف فهل يقضى بالدية أم لا (اجاب) لا يظهر الحكم بالدية مع امتناع الولي من تحليف ايمان القسامة اذ الدية في مثل ذلك مرتبة على القسامة ولا قسامة بدون طلب الولي واذا حلف المدعى عليهم ايمان القسامة بالطلب في هذه المحادثة المحكم انما يكون بكامل الدية عليهم او على عواقلهم حيث ادعى الولي على بعض الثلاثة غير معين وبما بقي اهل المحلة صراحة وذلك كاف في ايجاب القسامة بشرطه كما صرح به شارح الكنز الامام الزبيدي في نفي ذلك مما يفيد ان الشرط ام لدعوى بالقتل على الكل او بعض معين او بعض غير معين ومنهم من قبيل الاخير والله تعالى اعلم (مسئل) باقادة وارده من المحافظة تاريخ ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٩ ومعهما سؤال من رجل مسلم قتل رجلاً مسلماً ما حصل المطالبة من وليه المقتول بدمه فاستحقه القتل

١٢٧٨

١٨

مطلب دفع امرأة فوق  
ابنها ووقعت عليه ومات  
ضمن الدافع مطلقاً

محرم

٩

١٢٧٩

(اجاب) اذا قتل المسلم مستامنا هذا أو شبهه عدا أو خطا وثبت ذلك بالوجه الشرعي فلا قصاص على القاتل واختلف التصحيح في تسوية المستامن بالمسلم والذي من حيث ايجاب الدية يقتله فبعضهم صحح ايجابها على قاتله المسلم والذي وبعضهم في الدية بقتله أيضا فقال ولادية للمستامن هو الصحيح لكن جزم بالتسوية بينه وبين المسلم والذي في الاختيار وصححه الزياحي واستظهر الرمي ما صححه الزياحي فقد اختلف التصحيح والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة ادعوا على آخرين بان المدعي عليهم تعدوا على شقيق المدعين وضربوه هداعدوا وانا بنيت من الخشب الشوم على رقبته حين كان ماوا بالطريق مسافرا من بلدة الى أخرى ومات لوقته بسبب ضرب المدعي عليهم له بالنيوت المرقوم وان المدعي عليهم اخفوا وجهه وصار المدعون يتفقون موثرتهم المرقوم فلم يجوده وان ميراثه قد انحصر فيهم من غير ميراثه ويطلبون المدعي عليهم بما يترتب عليهم في ذلك شرعا وطلبوا سؤال المدعي عليهم عن ذلك فهل هذه الدعوى مسموعة شرعا يترتب عليهم اسؤال المدعي عليهم وادانهم بها عاها وسئل من المدعي عليهم وانكروا وعجز المدعون عن اثبات دعواهم شرعا والتسوية بين المدعي عليهم ومحابون الى ذلك ويحلفون لهم ويمنع المدعون من دعواهم منعاً شرعياً (اجاب) اذا عرف المدعي قتله بذ كر نسبه الى جده مع ذكر باقي ما تصح به الدعوى تكون هذه الدعوى صحيحة مسموعة واذا عجز المدعون عن اثباتها بالسكينة بعد انكار المدعي عليهم يحلفون اليمين الشرعية فاذا حلفوا منه وعوام دعواهم عليهم من حيث لم تتوفر شروط القسامة والله تعالى اعلم (سئل) بافادته واردة من مديرية الشرقية مؤرخة في ۷ ربيع الآخر سنة ۸۷ مضمونها وردت هذه الافادة من حضرة قاضي أفندي الولاية بعهد تقديمها لسيادتك واعطاء القول بالحكم فيها فلزم ترفيعه لسيادتك الامل من بعد رؤيتها بكم بالافادة عن الحكم فيها حسب طلب حضرة القاضي وضرورة افادة القاضي المذكور المؤرخه بالتاريخ المذكور وبعد فالحكم جوالاستعلام من حضرة استاذنا ومولانا مفتي أفندي الديار المصرية فيما لو وجد قتيل لم يعلم قاتله محبسا بشاطئ نهر ليس مملوكا بين خض متعدة فهل الدية والقسامة على أقرب الخطط مع سماع الصوت من محل القتيل وهل القرب يعتبر من محل القتيل للابنية والارض المملوكة فقط وهل الارض الخراجية المسققة للالهالي أي اهالي الخطط المذكورة لا تعتبر في القرب وعدمه لانها ليست مملوكة لاربابها وكيف كي يورده افادة حضرة مولانا المود اليه ترسل لنا للاجراء بموجبها فيما هو لازم النظر فيه بالجلس (اجاب) اذا وجد ميت وبه جرح أو أثر ضرب أو خروج دم من اذنه أو عينه أو خنق محبسا بشاطئ نهر غير مملوك ولم يكن الشاطئ أيضا مملوكا فالقسامة والدية على ملاك أقرب الاراضي لذلك الشاطئ بحيث يسمع منها الصوت فان لم تكن الاراضي مملوكة الرقبة فعلى أقرب

جادی الاولى

۱۲۸۰

۲۰

ربيع الثاني

۱۲۸۷

۲۰

ذى القعدة سنة

مطلب الاراضي السلطانية  
التي آلت لبيت المال  
لا تعتبر في ايجاب القسامة  
والدية على مزادعيها

١٢٩٣

٢١

مطلب في وقت وجوب  
اداء اقساط الدية

القرى من ذلك المكان بحيث يسمع الصوت أيضا والارض الموقوفة على جماعة يحصون  
كالمملوكة أما الاراضي السلطانية التي آلت لبيت المال فلا تعتبر في ايجاب ذلك على  
مزادعيها اذ لا ملك لهم فيها بل رقبته لبيت المال فهي لعامة المسلمين واعتبار اقرب القرى  
اذا كانت القرية صغيرة فلو كانت كبيرة ذات محلات فعلى أهل اقرب محلة منها لعل  
وجود القتل ومحل ذلك اذ لم يثبت القتل على معين ولم يحصل الدعوى بالقتل على غير  
الملك الاقرب والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من محافظة مصر في ١٣ ذى القعدة سنة ٩٣٠  
حاصلها وردت مكتوبة لهذا الطرف من مديرية المنوفية بأنه لم يتحرر رالى حضرة قاضيها  
بالاستفهام عما يقتضيه الحكم الشرعي في دفع الدية المقعدة على ثلاث سنوات ان كان  
عنده مضي كل سنة يدفع قسطها او يجري تحصيل القسط في اثناء السنة شيئا فشيئا لان  
ولدى ابراهيم موسى المقتول من زاوية البقلى المقسط دية والدهما على ثلاث سنوات  
يرغبان الاستيلاء عليهما من عيسى ومحمد الهكروم عليه بهاشيئا فشيئا وهو يريد اداء قسط  
السنة عند انقضاءها افيد من حضرة القاضي الموما اليه للدورية بناء على ما رغب به مقتضاها  
بازوم مخبرة حضر تسكم فيها عليه لزم تحرير بره كحضرة تسكم للافادة من ذلك (اجاب) حيث  
وجبت الدية في مال القاتل في ثلاث سنين في كل سنة الثالث فلا يجب عليه اداء قسط  
السنة الا بتمامها اذ هو الاصل لكل قسط كافي سائر الديون على ما يظهر بخلاف ما اذا  
كانت على العاقلة وكانوا من أهل العطاء من بيت المال حيث تجب في ثلاثة اعطية  
وان خرجت اعطيتهم الثلاثة في أقل من ثلاث سنين أو أكثر على أحد قواين في المسئلة  
أما لو كانوا من المرتقة فتجب في ثلاث سنين وان خرجت الارزاق في أقل كما صرحوا به  
فرقابين وجوبها على أهل الاعطية وأهل الارزاق وصرحوا أيضا في وجوب الجزية  
على الذمي بأنها تجب في كل سنة واحدة تقو في وقت الوجوب فعندنا وجوبها اول السنة  
لانها جزاء القتل وبه قد اذمة يسقط الاصل فيجب خافه في الحال الا انه يخاطب باداء  
السكل عند الامام في آخر الحول تخفيفا وما داء قسط شهرين عند أبي وهب فاق آخرهما  
وقسط شهر عند محمد في آخره كافي القهسة اتى عن المحيط والحاصل انها تجب في أول العام  
وجوبها موسعا كالصلاة وانما يجب الاداء في آخره أو في آخر كل شهرين أو شهر للتسهيل  
والتحفيف عليه كافي ردالمحتار وعند الامام الشافعي الوجوب في آخر السنة فلا يطالب  
بشيء عنده قبله بالاولى ومن هذا يظهر انه لا يخاطب من وجبت الدية في ماله مقسطة  
على ثلاث سنين باداء قسط كل سنة الا بتمامها وهو وقت الاداء وحلول الاجل نعم لو  
كان له كسب يحصل اليه في وقت من السنة دون وقت ولا بأس من اداء القسط منه  
تسهيلا وتخفيفا على نفسه هذا ما ظهر لي في جواب هذه المسئلة والله تعالى اعلم  
(سئل) بافادة من نقارة الداخلية في ١٦ ربيع الاول سنة ٩٤٠ حاصلها حضرة محامدة  
بور سعيد والقنصل أرسل للداخلية مكتوبة أوضح فيها س امرأة عبد وبه وابنتها الحلة

وكذلك أخوال بنت المذكورة أسلم ولمناسبة ان المرأة وابنتها قتلتا بقتل المهاوطة  
الموما اليه برغب صدور المكاتبية من طرفنا الى جهة الشام بحضور من يكون له حق  
من ودية المقتولين لاجل المرافعة في مادة قتلها ما وحيث المفهوم من تلك الافادة ان  
احد من المقتولين غير مسلمين فقتضى معلومية ما اذا كان يجوز شرعا الدعوى في هذا  
الخصوص من اهل المقتولين الغير المسلمين او يكون التداخي من الشخص المذكور في  
احرق قتل اخته وعن المرأة الاخرى اذا كانت والدته ام كيف فلزم تحريرهم لمحضرتكم لورد  
الافادة (اجاب) لاميراث بين مسلم وغير مسلم اذ من شرط الميراث اتحاد الدين فاذا قتل  
المسلم لا يكون لقريبه النصراني مثلا ولاية الدعوى بقتله سواء كان القتل موجبا للمال  
اولا للقصاص واذا كان الاخ المسلم للبنت المقتولة اخا من امها المقتولة ايضا يكون وادما  
له ما وله ولاية الدعوى بقتلهما بعد الموت سواء كان عدا او شبه عدا او خطأ اذ لم يوجد  
من يحجب به عن ميراث اخته من الورثة المسلمين عند موتها يجب حرمان كابن مسلم لها  
عند موتها او اب او جد كذلك وامها بالنسبة لامة المسلمة المقتولة فهو وارث لها لا يحجب  
بمال حيث كان حرا غير فاضل لها واذا كان للاخ الابن المذكور من يشار كنه في ميراث  
المراتين المذكورة من المسلمين عند موتها ما يكون له الخصوصية معه فيما يتعلق  
بقتله ما فان كان القتل موجبا للمال با صله كقتل خصومة المحاضر من الورثة ويحكم  
للكل بالمحق اذا احده الورثة خصم عن الباقين فيما يتعلق بالاموال وان كان القتل  
عدها موجبا للقصاص لا يحكم الا بحضور كل الورثة وطلبهم به - دالات المعتبر شرعا  
والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من مدير به سيوط في ٣ شعبان سنة ٩٨ مضمونها انه  
وردت افادة من حضرة قاضي الهندى المدير به ومعهما سؤال يختص بقتل نفس  
مذكورة بانها قد اشقبت عليه المحكم الشرعى فيها ويرغب الاستفتاء من حضرة مفتى  
المديرية ولما تحدد محضرته وردت افادته يذ كرفها انه بالنسبة لجسامة الاشغال المكلف  
بها قد صار مراجعته لى مكتب المذهب الموجودة في يده ولم يحصل استدلال على نص صريح  
وحصل عنده اشقياء في ذلك ورغب الاحالة الى هذا الطرف بناء على بند اللاتحة  
ويرام النظر في ذلك والاجابة وصورة السؤال المذكور ما قولكم في رجل اقر على نفسه  
انه خنق مطلقته حتى ماتت وانه حفر لها حفرة في منزله ودفنها فيها ودفن فيها بعد ما بنا  
له منها حيا واهال عليه ما التراب حتى مات الولد ولها منه ابن آخر ومن غيره ابنا آخران  
فهل والحال هذه يؤخذ باقراره حيث كان مكلفا طائعا وميسر طاعة - هذه القصص لارث  
ابنيه منها ما وجب على ابهم منه ويجب عليه دية ان لا نقلابه ما لا بالسقوط ويكون  
لولديها منه النصف في ديتها وللولديها من غيره النصف الباقي ولا بينهما من دية شقيقه  
ثلاثا ولا اخويه لامة - ما المذكورة الثلث او لاميراث من القصص لابنه الذى اقر  
هو انه مات بعدها ودفن معها لان فاخر حياته عن امه لم يعلم الامنه فيتم في ذلك ويكون

شعبان

سنة

١٢٩٨

٣

الارث لابنه منها ولا ينيها من غيره الاثنا ولا ينقلب الموروث من القصاص مالا ويسقط  
بقدره من الدية افسدونا (اجاب) نعم يؤخذ الرجل المذكور باقراده والحال ما ذكر  
ويجب عليه ديتان في ماله دية مطلقة ودية ابنه المقتول ولا قصاص عليه اذ القتل لو  
كان موجبا للقصاص ينقلب مالا لو ورثه ابن القاتل عليه وهذا احد ابني المقر وارث  
على ابيه لا محالة في قتل امه واخيه والقاتل مباح مرة محروم من الميراث سواء اوجب  
القصاص او المال فان كان دعوى اولاد المطلقة المقتولة توافق اقرار الرجل المذكور  
في ترتيب الموتى قسمت دية المرأة على اولادها الاربعه ارباعا وما عاصب المقتول منهم  
بعد ما يكون هو وكامل دية لاخيه الشقيق فيما ذكر الثمان ولاخو به لا مهما  
المذكور الثلث اما لو خالفوه بان ادعوا سبق موت الابن فان اتفقت الاولاد الثلاثة على  
ذلك تقسم الديتان على حسب ما تعلقوا عليه وان اختلفت الاولاد فيما بينهم في تعدد  
موت الام او الابن فما يتحقق شرعا تجري القسمة على موجبها هذا ولم يظهر وجه  
الاستغناء الاخير في السؤال ولم يتضح المراد منه والله تعالى اعلم (سئل) بافادة من  
رئيس مجلس الاحكام في ٤ محرم سنة ١٣٠٠ هـ ضمنها تليت بالجلس اوراق قضية  
قتل علي قشقوش من ناحية بر فامة التابعة لمديرية البحيرة وسلب بقدره المسؤول  
فيها اشخاص من تلك المديرية قوتين ان المذكور له ورثة بلغ وقصر والبالغ منهم زوجتا  
المتوفى قد اشهدتا على انفسهما بانهما الارغبان معا في قضية قتل مورثهما المذكور شرعا  
ويرغبان معا في سياسة وصدر بذلك اعلام شرعي من حضرة قاضي المديرية ولما  
احيل على حضرة قاضي البحيرة رؤية المادة شرعا ونجس الاعلام بما يتم عليه الحال  
لوجود الورثة القصر المذكورين اعطيت منه الافادة للمديرية بما يقيد بحضور ابراهيم  
قشقوش الوصي الشرعي من قبل حضرة علي اولاد اخيه علي قشقوش المتوفى المذكور  
وهم محمد وموتولى وعلي وخزينة وانه ادعى بطريق وصايتة المذكور على كل من  
عبد الواحد الخولي وعلي ابي حلوه بانهما اشتراكا مع بدوي قطعات في ضرب علي قشقوش  
المتوفى المذكور بنبوت من خشب حتى مات على قشقوش المذكور بسبب الضرب  
المذكور وذلك مع ادعاء ما منهم عليه وان كلامهم اقرب بذلك طوعا بختارا او يطلب  
اثبات ذلك على المدعى عليهم او باستجواب ما عن ذلك قد انكر اوصار نبوت الورثة شرعا  
واحضر المدعى المذكور بينة شهدت بقاء تراف المدعى عليهم المذكورين بالقتل  
المذكور وذكروا حضرة القاضي ان المدعى وصي وموجب دعواه التي ادعاها هو القصاص  
فقط لا الدية وليس للوصي القصاص بل انه يصالح فقط ولم يقع صلح بينهم وحيث ان  
حضرة القاضي المواليه لم يحضر اعلاما شرعي بمقتضيه الحكم شرعي في هذه القضية  
رؤى لزوم استفتاء حضرة تكم عن هذه المادة وهل له ان يستوفى هذه القضية ويحضرها  
اعلاما شرعيا يحكم به شرعا ام كيف ولد ان لم تحريره لمحضر تكم ثمن ورود الافادة عن

ذلك لاجراء ما يلزم (اجاب) علم ما بقادة المجلس وحيث ان وراثته المقتول المذكور منحصره  
 في زوجته واولاده القصر المذكورين من غير شريك وقد امتنعت الزوجتان من الدعوى  
 بالقتل العمده على المدعي عليه ما وادعي به وهى القصر المذكورين لدى القاضى  
 واقعت البينة على اثبات الوفاة والوراثة والقتل المذكورين قبل الوصى المذكور ففط  
 فلا يتأتى التحكم من القاضى على المدعي عليه ما بالقصاص بطلب الوصى اذ ليس له ذلك  
 وانما الصلح برضاه مع المدعي عليه ما يخصهما في مقدار الدية بالنسبة له نصيب  
 القصر فاذا صار الامتناع عنه توقف الحكم بالنسبة له هذه الجناية على بلوغ القصر او  
 احدهم وطلبهم مع باقى الورثة البالغين القصاص بنساعنى ما عليه العمل الا ان او  
 حضور الورثة البالغين ودعواهم بما ذكر لدى القاضى واقامة البينة وطالهم القصاص  
 جميعا ولم يكن هناك مانع حتى يحكم القاضى به في حال صغر باقى الورثة وحينئذ يترك  
 الاعلام الشرعى بذلك الا ان يحصل عفو او صلح فيتكرر الاعلام بما يستقر عليه الحال  
 وبالجمله فلا يتأتى تكرير الاعلام الا من القاضى يشتمل على حكم بثبوت هذه الجناية  
 قبل حصول شئ مما سبق ذكره والله تعالى اعلم (مثل) باقادة من الحقيانية في ربيع  
 الآخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان حضرة قاضى افندى مدير ية جرجا واصل لهذا الطرف  
 مكاتبة في ٢٦ الماضى ومعه مضرورة سؤال بخصوص قضية قتل حصل الاشتباه فيها  
 على حضرته وحضرة مفتى افندى المديرية وقصد الاستفتاء عنه فبناء عليه اقتضى  
 تحريره ومعه السؤال المذكور لاجراء ما يتراعى ومصدرته سئل عن رجل مات قتيلا  
 فادعى وارثه على ثلاثة اشخاص معينين من بلدة انهم ضرر بوه بثلاث بنادق الاولى لم  
 يصبه منها شئ والثنتان اصابة به رصاصة منهما لم يعلم ضاربها السكون ذلك كان ليلا وهو  
 باث في زراعة القمح تعلقه البعيد عن بلدة المدعى عليهم بعد اينما بحيث لا يسمع  
 الصوت من المكان المذكور لاهالى الناحية ولا ابعدهم وبسماع المدعى عليهم دعوى  
 المدعين المذكورين كروا انهم خرجوا ليلا لمل دركهم في الحفظ لكونهم خفرة فوراوا  
 اشخاصا في غيط احدهم شيخ الخفرة في المكان المذكور يسرقون من زراعة القمح  
 لصوا فارادوا منهم فلم يمتنعوا وضرهم الاصوص اولا بالبنادق فلمالم يتقدروا على  
 منعهم ضررهم الثلاثة الخفرة معا بثلاث رصاصات اصاب المقتول واحدة منها لم  
 يعلموا هى رصاصة من منهم ومات بسبب ذلك وان المقتول لص مشهور بالسرقة هذا  
 ما اعترف به المدعى عليهم فهل والحال هذه لا عبرة بهذا الاقرار حيث لم يتعين فيه القاتل  
 من غيره ولا شئ على المدعى عليهم واذ اعتبر فهل تطلب بينة من المدعى عليهم أن  
 المقتول كان يسرق من زراعة احدهم ولم يتقدروا على منعه الا بالقتل ويكون كسيلة  
 قرار واحد معين بالقتل يدعى ما ذكر وادا كان كذلك فهل اذا حضر واشهودا من  
 بلدتهم تشهد بذلك تقبل حيث ان الناحية المذكورين بعية عن محل القتل حسبما  
 ذكر اعلامه ومع الاثبات ينتفى عنهم القصاص ويهدر المقتول حيث انه كان يسرق



ولم يكن منعه الا بالقتل او ما حكم الله في تلك النازلة وفي اقراره ولا المدعى عليهم وان  
كانت دعوى المدعى غير مسموعة شرعا لعدم تعيين القتيل حسب ما هو بين اهله  
(اجاب) بناء على مكتوبة سعادتك وما طابه - ضرورة قاضي اقبندى مديرية جرجان افادة  
الحكم الشرعي من هذا الطرف عن السؤال المسطر في احدى الشقين المحرو باعلى  
افادة من حضرة نائب محكمة المديرية ومفتيها الى حضرة رئيس مجلس اسبوط في  
قضية القتل الحاصل الاشقاء فيهما من حضرة مفتي المديرية المذكورة الى  
آخر ما توضع فالذي يقتضيه الحكم الشرعي في هذا السؤال ان الدعوى الصادرة من ورثة  
المقتول على الثلاثة الاضخاص بالقتل على الوجه المسطر بهذا السؤال غير مسموعة  
شرعا ولا يترتب عليها سؤال المدعى عليهم حيث ادعت الورثة ان اصابة المقتول  
بالرصاصة التي اخبرت من بندقة احدهم - لا يعلمون الضارب لمسامهم وباب الدعوى  
مفتوح فان صححوها بالوجه الشرعي تسمع ويترتب عليها وجوبها والافهم ممنوعون  
شرعا ولا شيء على المدعى عليهم بمجرد اقرار الصادر من المدعى عليهم على  
الوجه المسطر بهذا السؤال لا يلزمهم به شيء من قصاص او دية اذ لم يوجد من احدهم  
نسبة القتل الى نفسه والحال ما ذكر في السؤال ويؤخذ حكم الشق الاول مما صرح به  
العلامة خير الدين في فتاواه من باب القسامة ضمن جواب عن سؤال في جماعة بواردية  
ويؤخذ حكم الشق الثاني مما صرح به العلامة المذكورة ضمن جواب عن سؤال في امرأة  
ادعت على الراعي والله تعالى اعلم (مثل) بافادة من قاضي ومفتي مديرية البحيرة في  
٢٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٠ مضمونها ان مجلس اقبندى اسكندرية احال على هذه  
الحكمة نظرت داعي محمد زغلول المحلوف المقيم بكثبي عثمان بمديرية البحيرة على  
أحمد حسن الجعفرى البربرى بشأن تعدى المدعى عليه على حسنة زوجة محمد زغلول  
السالف ذكره واطلاق المدعى عليه المذكور في المرأة المذكورة بندقة ملوثة بارودا  
ورشاهم - داعدا وانا بغير حق في جنبها الا يسر وجرحها جرحا مهلكا سال منه الدم وماتت  
المرأة حسنة في الليلة التي ضربها فباب الضرب المذكور وخلف من الووثة زوجها  
محمد اذ غلولا المدعى ولديها زوينة من زوجها المرقوم والسيد من غيره وبعد صحة  
الدعوى قد صارت استجواب المدعى عليه وانكر جميع ما دعى به واثبت المدعى وفاة المرأة  
المذكورة ووراثته مع باقي ورثتها المشرع عا بالاطريق الشرعي فهل ينتظر بلوغ السيد  
أحمد الورثة لانه اجنبي عن المدعى للحكم في هذه الحادثة أم اذا ثبت المدعى على المدعى  
عليه - دعواه القتل فيجري اتمامها ويحكم فيها بما ثبت شرعا (اجاب) صرح علماؤنا بان  
للذكور من ورثة المقتول عمدا القود قبل كبر الصغار في قول الامام في حنيقة الا اذا كان  
الكبير اجنبيا عن الصغير والذي مال اليه العلامة ابن عابدين ان ذلك منحصر في احد  
شريكي الملك اذا كان اجنبيا عن الشريك لا غير الصغير ام مثل الزوج ولزوجة ذا

كان الصغير ليس منه فلا يدخل في الاجنبي كما اُفتي به العلامة ابن الشلي وبتا على ذلك  
فلزوج المرأة المقتولة هذا المذكورة القصاص قبل كبرولدها السيد المذ كور المرزوق  
لها من غيره بعد استيفاء ما يلزم شرعا والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من قاضي مديرية  
الشرقية مؤرخة ٢٧ صفر سنة ١٣٠١ عن مادة قتل بحال نظرها عليه مقبدة بمضبطة  
مرافعات المحكمة بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٣٠١ حاصلها ادعى رجل وامرأة على  
رجل آخر بان المدعى عليه ضرب المرأة احدى المدهيين في بطنها برجله وهي حامل بهذا  
عدوانا فاستقطعت بسبب ذلك جنينين ذكرا وانثى تسمى الخلق وبقيا حيين فحوسست  
ساعات وما تابعد ذلك بسبب ذلك عن والديه - ما المدهيين وانحصار ارثهما فيهما بالا  
شريلك وطالباه وعاقلة بهديتهما الشرعية وسالا سؤالا عن ذلك فسئل المدعى عليه  
عن دعوى هذين فاجاب بالانكار كليا وتحرر على هذه الصورة من طرف القاضي لمحضره  
مفتي المديرية بالاستغفام عما يقتضيه الوجه الشرعي من طلب البينة على الدعوى بما هما  
او على وفاة الجنينين وحصر الارث في والديهما ثم طلب البينة على الجناية كاجاري في  
مواد القتل وهل يحكم بديه الجنينين في ثلاث سنين بعد الثبوت فاقد حضرة المفتي  
المذ كورانه لم يقف على الحكم وطلب عرض هذه المادة على هذا الطرف فارسلت  
بطلب الجواب عنها (اجاب) الدعوى من الوارثين المذ كورين بقتل ولديهما بضرب  
بطن أمهما برجله فالتهم احدين وما تابعد ذلك من ضرر به دعوى بقتلهما كسائر  
الدعوى بالقتل الموجب للدية في ثلاث سنين اما على العاقلة ان كان لا قاتل عاقلة ولم  
يكن ثبت القتل بالاقرار واما على القاتل من ماله فيرأى فيها اثبات الوفاة وحصر  
الارث والحكم بذلك قبل الحكم بحكم هذه الجناية ثم يحكم بحكمها كسائر دعوى  
القتل والله تعالى اعلم (سئل) بافادته من مجلس الاحكام في ٧ ربيع الاخر سنة ١٣٠١  
مضمونها ما تلقت بالاحكام قضية قتل زنا في جمعة من القصصير قدر اى لزوم ارسال  
الاعلامين الشرعيين الصادرين في هذه المادة من محكمة اسبوط احدىهما بتاريخ  
٩ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ والثاني في ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ والعرض الذي  
تقدم للاحكام من القاتل لطرف فضيلةكم لا فادته ما يترأى في ذلك ومضمون الاعلام  
الاول الحكم بالمنع عن الدعوى لجهز المدهيين فيه عن اثبات القتل العمدة بعد اثبات الوفاة  
وحصر الارث منعاه وقتا والثاني الحكم بالقصاص بعد الاحالة على المحكمة من مجلس  
ابتدائي اسبوط لسماع الدعوى ثانيا لكون الورثة اضر واشهودا تشهد طبق دعوهم  
فشهدوا كذلك واعذر للمدعى عليه فعرف بان الشاهدين خصمان له بسبب مشاجرة  
حصلت بينهما معه ولعدم اعتبار القدر المذكور شرعا طلب من الورثة تركية الشاهدين  
فتركيا سرانهم علنا ولم يبد المدعى عليه فيهما فاقد حافكم لهم على دياب بن عبد العاطي  
المدعى عليه بقتله قصاصا في مورثهم زنا في جمعة بن عبد ربه وكتب عليه من مفتي  
مجلس استئناف قبلي ما تضمنه هذا الاعلام موافق شرعا والحال ما ذكرتم كتب عليه

١٣٠١

٧

محرم

من أرباب المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في ١٣٠١ سنة  
بالاطلاع على هذا الاعلام المؤرخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ وعلى الاعلام المرفوق معه  
المؤرخ ٩ جمادى الثانية سنة ٢٠٠ غرة ١٧٤ سجل دعاوى المحررين من محكمة  
مديرية أسبوط لم يظهر ما يبطل المحكم بالقصاص على دياب المذكور بهذا الاعلام  
وحديث فلا ولياء القليل حق استيفائه منه شرعا حيث الحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
(أجاب) بناء على طلب المجلس قد صدر نظر الاعلامين المذكورين بكاتبة سعادتكم  
هذه فوجدنا في المؤرخ ٢٢ رجب سنة ١٣٠٠ غرة ١٨ مضبطة وغرة ٩ سجل دعاوى  
محكم ما فيه بالقصاص لورثة المذکور دياب عبد العاطي لثبوت قتله مورثهم هذا  
وصدق عليه من حضرة مفتي مجلس استئناف قبلي وحضرات أعضاء المجلس الشرعي  
بمحكمة مصر الكبرى الشرعية في ١٣٠١ سنة ١٣٠١ ونظر العرض المقدم من المحكوم  
عليه المتضمن طلب احالة هذه المادة على هذا الطرف بناء على لائحة القضاة لظنه في  
الشهود بانه يئنه ويدينهم خصومة أوضحها في الاعلام المذكور فضلا عن عدم معرفتهم  
حقيقة ديانتهم والذي يقتضيه المحكم الشرعي ان الطعن في الشهود بمطلق خصومة  
بسبب مشاجرة حصلت كالوضحح في الاعلام لا يقتضي رد الشهود ما لم يبين وجهها  
شرعيا يقتضي رد الشهود ويثبت كما ان الطعن بعد التزكية والتعديل الشرعيين  
بان الشهود لا يعرفون حقيقة ديانتهم طعن مجرد لا يقبل فبعد ما ذكر لا يقتضي نقض  
الحكم بعد صدوره مستوفيا شرطا وبذلك الرمت الاجابة والله تعالى أعلم

(كتاب الحيطان وما يتضرر به الجيران) \*

١٢٩٥

٣٠

ربيع الاول

١٢٩٥

١٨

(سئل) في رجل له مكان وفيه قصبة ومنزل انزعج الحاريج وبجواره اقصاب لا منزل لها  
سوى المنزل المذكور نازلة فيه فهل عند انزعج يكون كل منهما ملزوما بزعج منزل  
من اقصاه واذا توقف أحدهما ما يجبر على انزعج ويكون بينهما (جاء) اذا كان  
المكان المعد للاجتماع الخارج فيه مشتملا كاتكون مؤن اصلاحه ونزعج على جميع  
الشركاء والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جدد بيته ويريد احد شبابيك فيه تضر  
بجواره وتكشف عورات عياله فهل في هذه الحالة يمنع الرجل المذكور من ذلك الا اذا  
الضرر بجواره واذا احدثها بالفعل يؤمر بدها ولو كن يمه ويرجاء زقاق غير نافذ  
(أجاب) في المضمرات شرع القدو رى ان الفتوى ان الكوة الى الطاعة ان كانت  
للنظر والساحة موضع النساء والامر رضا هو يمنع من فتحها للضرر الذي هو منه يعلم  
الحكم في الشبابيك المذكورة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل شترى بيتا بجانب  
جدارنا ويحت شبابيكنا وهو مالئ ويخافني به طاحونة خيل وصاروا يعرضون عليه  
مسكة فوق الحيطان مقابل ريجنا ومن ذلك حاصل لنا ضرر من رائحة مسكة ووخم  
البهايم وقلعنا من ادارة الاحونة ونحن قد صايرنا نحو عشر بن عامي جانا ولم يوجد

طاحونة بهذا المكان فهل يتلك الاسباب يؤثر شرعا برفع الطاحونة ومنع الضرر ام لا  
 (اجاب) يمنع الشخص من التصرف في ملكه اذا ترتب على تصرفه فيه الضرر ويجازيه  
 ضرر رايينا والا فلا ولا ضرر رايين ما يكون سببا للهدم وما يوهن البناء بسببه او يخرج عن  
 الانتفاع بالملكية وهو ما يمنع الحرج والنجس الاصلية كسد الضوء بالملكية والفتوى عليه  
 كما في تنقيح الحمدي واتفق بذلك المتأخرون الا هلام والله تعالى أعلم (سئل) في قطعة  
 أرض مملوكة لشخص وهي مجاورة لداره وهناك أبواب للجيران مفتوحة في تلك الأرض  
 وصاحب الأرض مراده بنائها وادخالها منزله لاصلاحه وتحويل أبواب دور الجيران  
 من أرضه وفتحها في الطريق السلطاني المعد لمعوم الناس فهل يجب لذلك ويجبر  
 ارباب الدور على تحويل أبواب دورهم من أرضه ويقفونها في الطريق السلطاني  
 (اجاب) اذا لم يكن لارباب الابواب ملك في الأرض المذكورة ولا حق الاستطراق  
 والمرور فيها يكون لما لكها بناؤها وادخالها في منزله ومنعهم من المرور والا فلا  
 يكون له ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا وحدث فيه طاحونة  
 للسكر افتضرت الجار بسبب ذلك ضرر رايينا فهل اذا كانت الطاحونة حادثة وحصل  
 منها الضرر يكون مجازيه منعها أو كيف الحكم (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في  
 ملكه الا اذا كان الضرر بجاره ضرر رايينا فانه يمنع على ما عليه الفتوى فاذا كانت ادارة  
 الطاحونة المذكورة تضر بالجار ضرر رايينا منع من ذلك والا فلا والله تعالى أعلم  
 (سئل) في مسجد اختل البعض من دائر سطحه الاعلى فهدم خشية سقوطه وحصول  
 الضرر بجيران المسجد وابقى منه ذراع اسوة بباقي دائر السطح على قدره فاراد جيران  
 المسجد اعادته ما هدم من طرف فاطر الوقف ليحول بين الاسطح ولا لزوم له الى المسجد  
 لعدم استعمال سطح المسجد بسكن أو غيره فهل لا يجبر الناظر على بنائه لعدم وجود  
 النفع به لجهة الوقف واذا اراد وارفع حائل بين اسطحهم وسطح المسجد زائد فيعلونه  
 من مالهم لانفسهم (اجاب) ليس بجيران المسجد تسكين ناظره بناء ما ترفع فوق سطح  
 المسجد ليحول بين الاسطح زيادة على حالته الاصلية ويعيد المنهدم الى ما كان عليه حيث  
 كان الحال ما هو مسطور والله تعالى أعلم (سئل) في قرن لقاهر رأيت له بارث من أمه  
 معدة للاستغلال وله جار تعلل على مالك القرن بان بيت النافذ في حوش بيته وحائله في  
 اعلاه وهو متضرر بذلك ويريد تسكين المالك ازالة ذلك وإدخاله أو بيعه له أو يعيد  
 بنائها ببناء جديد ليركب عليه علوه فهل اذا كانت أصلاها به هذا الوضع من قديم  
 الزمان وتداولتها الايدي المدة الطويلة والدهورا لمديدة لا يكون للجار المذكور  
 تسكين ما لكها بشئ مما راد به ولا وجه شرعي واذا استولى الجار على القرن وجرح عليها  
 ومنع ما لكها من الانتفاع به سامة بلا وجه شرعي يلزمه دفع اجرة مثلها المدة المذكورة  
 (اجاب) نعم لا يجب لذلك بدون وجه شرعي وبقي القديم على قدمه كما في صرة الفتاوى

ويؤثر المستوفى على القرن تعديا يرفع يده عنها ودفع أجر مثلها والحال هذه والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع الشرعي وله حق التعل على مدفن بجواره انشا  
 عمارة في ذلك البيت واعاد ماله من حق التعل على المدفن مثله فله فهل لا يعارض  
 في ذلك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم لا يعارض اذا كان حق التعل ثابتا له  
 بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى دارا محدودة بحدود معلومة  
 فادعى الجار حائط من تلك الدار بانه ملكه متعللا بان له على ذلك الحائط جازية طاحونة  
 والحال ان وضع الجازية المذكورة احده الجار المذکور والحائط المذکور متصل  
 ومتداخل بالدار المحدودة المذكورة ودخل في حدودها فهل يكون الحائط المتنازع  
 فيه لمن هو واضح عليه المجزع الحادث او يقضى به لمن هو متصل بحدوده اتصالا تربيع  
 ودخل في حدوده وله عليه بناء وهناك يئنة تشهد بان البناء له والجار لم يذكر انه يحضر  
 يئنة تشهد بانها ملك له ويقضى لمن له الاتصال أم لا (اجاب) اذا تنازعا في حائط وكان  
 لاحدهما عليه جذوع وللاخر اتصال بان كان ذلك الحائط متهللا بجائطه على رواية  
 الضحاوي يقضى لصالح الاتصال على ما صححه الامام الجرجاني فالجائط في حادثة  
 السؤال للشترى خصوصاً والمجزع حادث فيؤمر بوضعه بغيره يرحق برفعه اذا طلب  
 مالك الحائط ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا ومن احد جانيه شارع نافذ  
 ومن الجانب الاخر شارع نافذ ايضا هدمه خوفا من وقوعه على امامة امه كونه آيالا الى  
 السقوط واراد اعادته واخراج روضته وفتح الشبايب وان يعلى بناءه كما كان بالصفة  
 التي كان عليها أولا واشترى بها من قديم الزمان فعارضه رجل حائط بيته في الشارع  
 النافذ واراد منه من اخراج الروشن والشبايب من التعل كما كان ليكون بناء  
 بيت المعارض واضيا عن بيت المر يد للبناء فالاربعة يجرحه او يظلم عليه او يهدم عليه  
 فهو اهل فهل يكون له اعادة بيته بالصفة التي كان عليها من قديم الزمان المشتملة على  
 ما ذكره وليس للمعارض المذکور منعه من ذلك لاسيما وبينه وبينه الشارع النافذ ولا  
 ضرر عليه في ذلك أصلا (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه لا اذا أضرب بجاره  
 ضرر راين على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في مكان وقف باب من سكة نافذة  
 اراد ناظر الوقف ان يفتح له بابا من عتبة غير نافذة وليست شارعا عاما بل هي خاصة  
 بسكانها فهل لا يكون للناظر فتح باب في هذه العتبة لابرضا جميع اهلها ويكون  
 اسكل واحد من اهل هذه العتبة منع الناظر من فتح الباب المذکور من العتبة الخاصة  
 بهم (اجاب) نعم لا يكون للناظر فتح باب في العتبة المذكورة بدون رضا بابها والحال  
 ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالشرع وله حق لركوب على مدفن  
 بجواره اعاد حق لركوب كما كان واحدا شربا كماله على الشارع لجباب نور  
 والهواء فعارضه رجل له بيت مقابل لبيته وبينهما شارع نافذ وكفه عن سد الشبايب

١٢٦٥

١٥

١٢٦٥

٢٦

١٢٦٥

٣٠

جمادى الثانية

١٢٦٥

٢

ويهدم ما اعاده من حق الم كوب على المدفن المذ كوره معللا بان الم كوب من حق المدفن فهل لا عبرة بالتعلل المجرى عن البيوت والمالك التصرف في ملكه بما لا يضر (اجاب) اذا كان حق التعلل ثابتا لا يكون للجار ولا لغيره المنع من الاعادة وليس للرجل المذ كور منع جاره من فتح شبلك لاجل الاضاعة والهواء حيث لم يكن مشرفا على ساحته التى يجلس فيها النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك السفلى من مكان وآخر يملك العلوة منه فغدت الدولة طر يقاوردته حتى علا بمساواة السفلى المذ كورو بقي العلوة بحاله فطالب صاحب السفلى من مالك العلوة هدمه لاجل ان يبني بدل سفله ثم يبنى صاحب العلوة هدمه هل لا يجاب صاحب السفلى لطلبه ولا يجبر صاحب العلوة على هدم ملكه خصوصا اذا كان العلوة لخل به (اجاب) نعم لا يجبر صاحب العلوة على هدم ملكه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له مكان متخرب بين بيوت اراد ان يحدته طاحونة ذات وجهين فهل اذا كان يحصل للجار ضرر بين بذلك وشهدت اهل الخبرة بذلك يمنع من احداث الطاحونة المذ كورة بين بيوت الجيران ويرفع الضرر عنهم (اجاب) اذا لزم من ادارة الطاحونة ضرر بين للجاران يمنع ربهما من ادارتها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل طحان اراد ان يشتري مكانا من منزل آخر فشرط عليه البائع ان لا يحدث فيه طاحونة فاشترى منه ذلك بهذا الشرط في صلب العقد على يد بيعة تشهد بذلك ثم بعد اشراؤه احداث طاحونة للسكراء متعللا بانه كان المنزل طاحونة قبل ذلك والحال ان الطاحونة كانت في محل غير هذا واطحن البيت فقط فهل اذا كانت الطاحونة للسكراء يمنع من احداثها (اجاب) على كون البيع صحيحا لا يكون للشترى ادارة الطاحونة المذ كورة حيث كان في ادارتها ضرر بجاره على ما عليه الفتوى والا فله ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حائط مملوك اراد جاره وضع جذوعه عليه وان يبنى فوقها فهل لا يملك الجار ذلك بدون اذن المالك واذا اراد هدمها او بناءها اقوى بما كانت عليه لتحصيل غرضه لا يملك ذلك بدون الاذن ايضا واذا هدمها والحال هذه تكون مصهونة عليه (اجاب) ليس للجار المذ كور وضع الجذوع على الحائط المملوك لغيره ولا لانه فوقه بلا اذن المالك ورضاه بدون حق وعلى المتعدي بهدم حائط غيره الضمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار بقرية من قرى الريف اراد ان يتخذ فيها طاحونة فقام بعض جيرانه يمنعه من اتخاذ الطاحونة متعللا بان فيها ضرر على داره والحال ان الطواحين في قرى الريف موجودة وديار الناس يجوار الطواحين ولا ضرر في ذلك ولا مانع فهل لا يمنع ولا يعارض متخذ الطاحونة في داره خصوصا اذا رفع جارية الطاحونة على قائمتين دون حيطان الدار ويدير بهيم الطاحونة بين القائمتين (اجاب) اذا لم يترتب على احداث الطاحونة وادارتها في ملك متخذها ضرر بين بالجاران لا يكون لاحد منهم معارضته ولا منعه من ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في عطفة غير نافذة خاصة باهلها ولم



سنة جادى الثانية

١٢٦٥ ٢٠

١٢٦٥ ٢٥

١٢٦٥ ٢٦

١٢٦٥ ٢٦

يكن فيها سوى بيت لما لكه له باب من داخلها الا غير وسوى بيت آخر باب من حارة  
 أخرى وفيه حاصل له شبالك من تلك العطقة لاستجلاب النور والهواء من قديم الزمان  
 ومراحيض المنزل المذكور منزلهما ايضا من تلك العطقة فاراد صاحب البيت ذى الباب  
 الواحد بعد هدم بيته أن يبنى فى أرض العطقة بناء لنفسه متعللا بان العطقة خاصة به  
 فهل على فرض انها خاصة به لا يكون له التصرف ولا البناء فيها بما يضر بجارها ضررا  
 ينافي حيث يتسبب عن بنائه ونقصه منع الضوء عن بعض امكنة جاره بالسكينة ويتسبب  
 عنه ايضا منع الجار من السكن من فتح منزل مراحيضه المفعولة المنزلة فى تلك العطقة من  
 قديم الزمان وينع من التصرف بالبناء بما يعطل الانتفاع بمنزل المراحيض المذكورة  
 (اجاب) اذا كان الضرر بينا كما هو مذكور لا يكون لذلك الرجل البناء فى تلك العطقة  
 بما يضر وينع من ذلك على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل يملك مكانا  
 وآخر يملك مكانا فوقه فهذا جميعا وأمر الحاكم صاحب المسكان الاسفل برفع بنائه  
 خسة اذ رعى غير ما يذهب فى ارضية مكانه فهل اذا بنى ورفعه العدد المذكور بغير  
 اختياره وبغير رغبة وكان يكتبى ببنائه الاصلى وأراد صاحب المسكان الاعلى ان ياخذ  
 منه هو ضاملا زاده عن بنائه الاصلى لا يكون له ذلك والحال هذه (اجاب) لا يصح  
 الاعتياض عما ذكر فلا يجبر صاحب المسكان الاسفل على دفع شئ بمقابلة ارتفاعه فى  
 البناء وان كان ليس له رفع بنائه عما كان عليه فلهما والله تعالى اعلم (سئل) فى رجل  
 يملك دارا ويجوارها خربة له ولدار بيت راحة ومنزله من الخربة فباع الدار بخمسة  
 ومرا فقها الرجل وبعد مدة باع الخربة لرجل آخر فبنها دارا ايضا ثم أراد المشتري  
 للدار الاولى ترحيب البيت الراحة من المنزل المذكور فرفع به الذى اشترى الخربة وبنها  
 متعللا بخروج الرائحة عليه فهل اذا كان المنزل قديما لا يكون له منعه ولا عبرة بتعلله  
 المذكور (اجاب) اذا كان المنزل المذكور داخل فى شراء لدار لا يكون لمشتري الخربة  
 بعده منع صاحب الدار من الانتفاع بما يستحقه والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل)  
 فى عطقة غير نافذة خاصة باهلها ولم يكن فيها سوى بيت لما لكه له باب من داخلها الا غير  
 وسوى بيت آخر باب الكبير من حارة أخرى وله باب آخر من تلك العطقة نافذة لها  
 من حاصل تابع له من قديم الزمان ومراحيض المنزل ذى الطريقين ايضا منزلها من  
 تلك العطقة قبيل الحاصل المذكور وايضا له شبالك لاستجلاب النور والهواء من قديم  
 الزمان فاراد صاحب البيت ذى الباب الواحد المذكور بعد هدم بيته أن يفتح صا  
 العطقة المذكورة بالبناء فيها لنفسه من داخلها الى خارجها بحيث يتسبب من ذلك منع  
 الجار من فتح منزل مراحيضه المذكورة ويتسبب عنه ايضا منع الضوء عن حاصنه  
 المذكور بالسكينة ومنعه ايضا من حق المرور فهل لا يمكن من ذلك ويكون لجاره منعه  
 من البناء فيها والاختصاص بها حيث يحتمل ضرر بمنع الضوء عن بعض مكانه المذكور  
 وبعدهم تمكنه من الانتفاع بمنزل مراحيضه وإبطال حق مروره (اجاب) ليس لصاحب

سنة

رجب

المكان الذي هو داخل العطفة ان يدخل أرضها في مكانه بدون رضا جاره الذي له فيه باب قديم بان لا يحفظه الاقران الا كذلك وعلى كون الباب حادثا لا يكون له ان يبنى فيها بناء يترب عليه عدم استفاد جاره بمنزل مراديه الثابت حقه فيه بتلك العطفة والغتوى على ان الشخص يمنع من التصرف في ملكه بما يضر بجاره ضررا ينافي رضى الاختصاص بتلك العطفة يمنع الجار عما يضر بجاره ضررا ينافي كسدا الضوء عنه بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تملك بئرًا وعليه سقف و بناء مملوك لتغيرها فانهم دم السقف والبناء الذي فوقه و بناء المالك كما كان وحدث فيه طافقه له لاجل ان يملك من البئر من غير اذن المالك و يريد ان يلزم المالك البئر نصف ما صرفه من قيمة البناء والسقف فهل لا يجاب لذلك وليس له مطالبة المالك البئر بشئ مما صرفه في بناءه المملوك له ويجبر على سدا الطافقه التي احدثها فوق البئر لاجل ملته منها لنفسه حيث لم يكن له فيه حق (اجاب) ليس للمالك البناء مطالبة مالك البئر بشئ مما صرفه في بناءه المملوك له خاصة وقد صرحوا بان اكل من بني آدم والبهائم حق الشقة في كل ماء من نحو بئر مملوك لم يحرز باناء أو حجب وله سقي شجرة أو خضر وزرع في داره حلال اليه بجواره واواني في الاصح وبانه لو كانت البئر أو الحوض أو النهر في ملكه رجل فله ان يمنع مرید الشقة من الدخول في ملكه اذا كان يحسد ماء بقره فان لم يجد يقال له اما ان تخرج الماء اليه أو تتركه بشرط ان لا يكسر سقفه ومنه يعلم انه ليس لهذه المرأة منع صاحب العالم من ملته من بئر ما بدون مرور في أرضها لعدم ملك الماء قبل الاحراز بخلاف ما لو ترتب على هذا الاستقاء المرور في ملكها حيث لها المنع عند وجود ماء غيره أو ترتب ضرر عليها السكن ر بما يقال فتح طافقه من سقفه على هذا البئر ليستقي منها يترب عليه ضرر لما السكة البئر بدوى الاشتراك بعد زمن طويل استدل لا باستعمال البئر على هذا الوجه من القديم فيكون فيه ضرر لما السكة البئر قياسا على ما قالوه في وجه الاستحسان من منع فتح باب الدار في سكة غير نافذة لانه ساء يدهى بعد تركيب الباب وطول الزمان حقا في المرور ويستدل عليه بتركيب الباب فليحذر رواته تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك استولى عليه احد الشركاء وحدث فوقه بناء بغير اذن شريكه واضربه ضررا ينافي واضلم عليه حوش بيته بالكلية ولزم منه سد طافقه التي هي بحلب النور والهواء فهل يؤثر الباقي المتعدى برفع ما حصل به الضرر للشريك واضربه ضررا ينافي (اجاب) كل من شركاء المالك اجتمع في مال صاحبه لعدم تضمنا الو كالة فليس للشريك المذكور ان يبنى لنفسه فوق الحائط المشترك بدون اذن شريكه ففي التفتيح من الحيطان جدار بين رجلين أراد أحدهما ان يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك واضر الشريك بذلك أو لم يضر خاتبة اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ذمي يملك منزلا له بابان يتوصل منهما الى حارة بها كنيسة وكان مساحا للناس في المرور ومنهما شتمات ذلك الرجل عن وردة وهدم المنزل وصار خرابا فباعوه لا خوفه اذا أراد المشتري الا ان

١٢٦٥

١٣

١٢٦٥

شعبان

سنة ذي القعدة

١٢٦٥

١٣

ذی الحجة

١٢٦٥

٤

١٢٦٥

٥

١٢٦٥

٢٥

١٢٦٦

٩

١٢٦٦

١٧

منع الماردين من ملكه يجاب لذلك ولا يجبر على مرورهم من ملكه واذا تعلل بعض  
الناس بان حق المرور موقوف وان الناس كانوا يرون منهم امددة طويلة حتى كانوا  
يمرون بالبيت والعروس وان وكيل المشتري وعد البائع وبعض الناس بالمرور من ذلك  
لا عبرة بتعللهم بجميع ذلك ولما لك التصرف في ملكه كيف يشاء (اجاب) مرور  
بعض الناس من المنزل المذكور وببرضا المالك لا قدیم لا يوجب حق المرور للعامة  
فالمالك الآن منع من يريده المرور من ملكه والحال هذه ووقف حق المرور غير صحيح  
لانه ليس عقارا ولا منقول لا جرى التعامل بوقفه ولا عبرة بالتعلل بذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل يملك دارا ويجوز له ان يملكها في احدى طاحونة في داره ووضع  
الحجارة على حائط جاره في غيبته فهل اذا حصل منها ضرر بين بقول اهل الخبرة وثبت  
ما ذكر يكون للجارة منع من ادارتها ومنع الضرر (اجاب) للجارة المذ كور ومنع الذي  
من وضع الحجارة على حائطه ومن ادارة الطاحونة حيث تحقق الضرر للبين بالوجه  
الشريحي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث شبايبك للطل في منزله مطالبة على  
ساحة النساء بمنزل جاره فهل يمنع من ذلك شرعا (اجاب) نعم يمنع من ذلك والحال هذه  
والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة موضوعة في عصة غير نافذة من نحو مائة سنة وهي  
تستعمل بالاجرة والآن اشترى رجل مكانا في عصة اخرى بينه وبين الطاحونة  
المذ كورة شارع سلطاني اراد ابطال الطاحونة متعللا بانها ترج بيته فهل اذا كانت  
قديمة وكانت بعيدة عن بيته وبينه وبين بيته الشارع المذ كور ولا تضر به ضررا ينافي  
لا يكون له ابطالها بمجرد دعواه (اجاب) لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا اضر  
بجاره ضررا ينافي على ماله القوي والله تعالى اعلم (سئل) فيما اذا كان لزيد حائط  
مملوك له وخاص به اشاء من ماله وفتح فيه طاقات وشبايبك في اعلى الحائط اصول  
من قامه رجل بحيث لا يقدر احد من رقبه ساحة بيت الجار ولا من رقبه ما كنه من  
تلك الطاقات والشبايبك لعلوا فهل لا يكون للجارة منع من فتحها لاستجلاب النور  
والهواء ولا يكلف زيد المذ كور بسدها شرعا وليس للجارة المعارضة في ذلك حيث كان  
الحال ما ذكر (اجاب) القوي على ان الكوة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء  
فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر والظاهر استحقاقا والافلا يمنع والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل احدث بناء في شارع العامة وهو وحريم لبلد عالم بذلك فهل لكل احد  
مطالبة برفعه ويجبر على رفعه ولو كان واسعاً حيث لم يستد في ذلك التعاضى ولا هيمنة  
(اجاب) حيث بنى لنفسه في طريق العامة بدور اذن الامم ونائبه فلا لكل احد من  
اهل الخصوصية مطالبة برفعه وان لم يصروا رضاهم لرويد ووقف عن اصداره فانتهى  
يجاب الطالب لذلك اذ لم يكن له منه وقيل ابو يوسف ليس له المنع والرفع واعتبره بعض  
المتأخرين لانه اسحق وادفع مع عدم ضرر كما يستفاد من الخبرية والله تعالى اعلم

(سئل) في جماعة يمسكون دارا ولهم ارض رزقة قرية منها فخر بيت الدار فبناها شيخ  
البلد دارا له قهر اعنهم وادخل فيها طريقا للمسلمين كانت الناس ترميه فبسبب ذلك  
صارت الناس ترمي من ارض الرزقة وادار البناء في ارض الرزقة ايضا فهل يهدم البناء  
الذي في الطريق المذكور ويبقى طريقا كما كان واذا اراد البناء في ارض الرزقة يمنع منه  
ايضا (اجاب) لا يسوغ لشيخ البلد المذكور ادخال طريق العامة في منزله ومنعه عن  
المروور فيه اولا البناء في ارض الغير بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
يريد احداث بناء طاحونة بجانب بيت ورجل آخر فاراد صاحب البيت منعه من البناء  
فحصل الضرر لبيته بسبب ادارة الطاحونة فهل يمكن صاحب البيت من المنع  
(اجاب) نقل في حواشي الدرر الرازي مانعه ان الدار اذا كانت مجاورة لدور واراد  
صاحبها ان يبنى فيها قنورا للخبر الدائم كما تكون في الدكاكين او رحي للخبز او مداخل  
للتقاصيرين لم يجز لان ذلك يضر بجداره ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه اهـ ومنه يعلم  
الجواب والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مسجد آيل للسقوط انهدم فاصاب مكان  
وقف بجوار المسجد فتلف بعضه بسبب انهدام حائط المسجد عليه فاراد ناظره تضمين  
ناظر المسجد ما تلف من مكان الوقف نظارته فهل لا يجاب لذلك ولا يكون ناظر  
المسجد ضامنا لما انهدم من المكان بسبب وقوع حائط المسجد عليه لاسيما ولم يتقدم  
من ناظر المسجد ان يهدم حائط المسجد ولا يبنيه عليه بذلك  
(اجاب) لا ضمان على متولى المسجد اذ لم يبال به مكلف بنقض الحائط المائل وقد  
صرحوا بانه لا ضمان الا بالاشهاد على التقدم وعلى الهلاك بالسقوط وعلى كون الجدار  
ماسكاه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط والقيم مالك حكما والله تعالى اعلم  
(سئل) في سفلى مملوك لرجل وعليه مملوك لا تخفى فصل فيه ما خلل فهدم صاحب  
العلو علوه وصاحب السفلى سفل به بعد الكشف عليهم ما فهل اذا اراد صاحب العلو او  
وكيله جبر صاحب السفلى على بناء سفله ليني صاحب العلو عليه علوه لا يجبر على بناء  
سفله وليس له مطالبة بذلك (اجاب) لا يجبر صاحب السفلى على بناء ملكه وليس  
اصحاب العلو لاولي كيله مطالبة بذلك انما القاضى ياذن اصحاب العلو عند امتناعه  
ببناء السفلى كما كان ايمنى فوقع علوه ويرجع بما صرفه حيث كان ياذن صاحب  
السفلى او القاضى والا فبقيمة البناء لانه مضطر الى ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٦٦

١٩

صفر

١٢٦٦

١٧

بيع الثاني

١٢٦٦

١١

جمادى الاولى

١٢٦٦

١١

قوله لا يجبر صاحب السفلى على بناء ملكه محله ما اذا انهدم بنفسه اما اذا هدمه فانه  
يجبر على البناء لوجود التعدي على حق صاحب العلو وهو قرار العلو كما صرحوا به  
وحادثة السؤال موضة وعما انه هدمه لخلل فانه انهدم بنفسه فلا تعدي في هدمه  
حينئذ لانه ما موربه فلا تخالفه للنصوص ما لم يوجده نص صريح في السفلى المحتل اهـ منه

رجلين شر يكتن في ساقية لاحدهما ثلثاها والآخر الثلث ولكل منهما قناة توصل  
الماء لارضه الخاصه به من حيث حفرت الى الاذن فاراد من له الثالث احداث قناة ثانية  
في ارض من له الثلثان بدون اذنه ورضاه فهل لا يجاب لذلك شرعا حيث كان لكل  
منهما ارض خاصة به دون شر يكتن (اجاب) نعم لا يجاب لذلك بدون اذن رب الارض  
والله تعالى اعلم (سئل) في حمام موجود من قديم بجميع لوازمه من مصارف مياه  
وتحويها والاذن يريد صاحبه احداث قناة اخرى في شارع لتصرف المياه بقرب بعض  
أماكن وسبيل غيره تضر بها هذه القناة ضررا ينافيها هل لا يجوز ذلك (اجاب) نعم لا يسوغ  
لرب الحمام احداث ذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة  
وترك ما يورث عنه شرعا من عقار وغيره فرم رجل اجنبي هو زوج أحد الورثة مكانا  
من العقار بطوب وجير وأخشاب مملوكة للورثة عن مورثهم ودفع أجرة العمالة من  
ماله وذلك بدون اذن بعض الورثة واجازته فهل يكون هذا البناء باقيا على ملك من لم  
يأذن وليس للرجل المذكور الرجوع بماله فيه عليه والحال هذه (اجاب) لا رجوع  
للرجل المذكور عما انفق في العمارة من أجرة عماله بدون الاذن والله تعالى اعلم (سئل)  
في رجل أحدث ضيقة في حائط مشترك بينه وبين جاره بدون اذن من الجار وتلك  
الضيقة في أعلى الحائط تشرف على محل يجلس فيه نسائه الجار فهل لا يجوز له ذلك ويمنع  
من ذلك (اجاب) صرح في المضمرة شرح القدرى بالفتوى على ان المذكورة أى  
الضيقة ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من دفعها للضرر  
الظاهر والا فلا وهذا الحائط خاص بالانفاق المألو كان مشتركا كما هنا فليس له ذلك  
بدون اذن من شر يكتن ويضمن نصيبه والله تعالى اعلم (سئل) في حائط مشترك بين  
جارين اراد احدهما بنائه وتعليته عن قديمه مما ينافي ذلك منع الهواء والضوء عن جاره  
فهل اذا كان البناء والتعليق يضر بالجار يمنع من ذلك شرعا (اجاب) ليس لاحد  
الشر يكتن في الحائط البناء فوقه بدون اذن من شر يكتن على ما افاده في جامع الفتاوى  
والله تعالى اعلم (سئل) في جد رقيق نجاة قهوة بوسط الطريق رآه الحمار كم  
لكونه في وسط الطريق ثم مضى ستة شهور وعزل الحمار كم من الجهة فجاءه رجل مسلم  
ورجل يهودى ورجل نصراني واحد ثلثة حوائط في الطريق لا ينفصلون عن مكان  
المجدار المذكور بالطوب الأخضر فمالهم رجل من اهل الخصومة برفعها فامتنعوا من  
ازالتها فهل يجب شرعا الزالتها ورفعها بعد البناء (اجاب) اذا حدث رجل - كانا في  
الطريق جازا لم يضر بالعمامة ولم يمنع منه وهو قول محمد بن حنبل ومنع منه لم يحل ولكل  
احد من اهل الخصومة ولو لم يمنع منه ابتداء وكذا لكل من اذنته برفعها بغيره  
سواء كان فيه ضرر او لا في ظاهر الرواية وقال ابو يوسف ليس له المنع ولا لرفع عمدهم  
الضرر قال بعضهم وبه يعتبر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة تستحق بيتا وقد جره

ومضان سنة

٢٨ ١٢٦٦

شوال

٣٠ ١٢٦٦

٢١ ١٢٦٦

٢٩ ١٢٦٦

دى القعدة

١٩ ١٢٦٦

وكيلها الرجل آخر فاحدث المستاجر فورا وطاحونة قيه بغير اذن ليسع الحيز فتضرر  
 الجيران بسببهم ما ضررنا بيننا فهل اذا تحقق الضرر البين يمنع من ذلك شرعا (اجاب)  
 نعم يمنع من الاحداث حيث تحقق ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 له قصبة فناء يخرج بها عن حدود مكانه قدر ذراعين وصارت مركبة في ارض جاره  
 وزاجت باب بيته فهل اذا ثبت وتحقيق الاحداث والاحتجاج بالقصبة المذكورة في ملك  
 الغير يؤمر بازالتها من حيزه واحده من القصبة المذكورة في ارض الجار ولو تعلل بأنها  
 لا تضره (اجاب) ليس للرجل المذکور احداث القصبة في ارض غيره بدون اذن رب  
 الارض ويؤمر بازالتها بعد تحقيق الاحداث في ارض الغير تعديا بالوجه الشرعى والله  
 تعالى اعلم (سئل) في امرأة لها قهوة ملك وما فوقها من العلو ومن جواربها وقف  
 لمصطفيها تعصب عليها رباب الوقف وارادوا ابطالها فلم يمكنهم ذلك وفتحوا قهوة  
 بجواربها فاضلوا سوقها وصارت لا تستاجر ثم انه طالبها بما راجل ليجعلها مصبغة  
 واستاجرته وهدم بعض اشيائها من اواراد جعلها مصبغة فاراد رباب الوقف ابطالها  
 ومع المستاجر من التبرع في ادائها ومن الانتفاع بها مع العلم بانها ربما يحصل ضرر  
 بجدرانهم هل لا يكون لهم ذلك بدون وجود ضرر محقق وللثالث ان يتصرف في ملكه  
 بما يشاء حيث لا ضرر (اجاب) لك انك انتصرف في ملكك اذ لم يضر بجارهم لا ينعى على  
 به انه يرى وليس بناء الوقف المذکور المعارضة ولا المنع مما ذكر حيث لم يثبت  
 ان في ذلك تصرف ضرر بينا بالجار والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض مجاورة  
 اقرب اصحابها بركة فقتل مع فيها المنياء فدردها ففقد من اهل البلدة يجوز اعداد  
 وصدرت بعد دردها من جهة الطريق التي حول القرية بحيث يمر منها اهل البلدة بانفسهم  
 وهو واسع وقارة ترضع فيه غلال بعض اهل البلدة في زمن الحصاد ولم يعرف لها مالك  
 من اهل البلدة الخصوص بل هي طريق كباقي طرق البلدة المتسعة التي حوالها  
 وردت عليها المذکورين يديها من مالها لانفسه بل للمسلمين مسجدا ومكتبا مما فيه  
 فربة فهل يسوغ له ذلك وليس لاحد من اهل البلدة معارضة الباقي في ذلك ولا تسليقه  
 برحم البناء حيث كان بنى به نفسه وليس في البناء ضرر بالمارة لا تساع  
 الطريق (اجاب) ليس مخصص في طريق العامة للمسلمين كمسجد ونحوه او بنى باذن  
 الامام لا يمتنع وان كان يضر بالعامه لا يجوز احداثه كما في الدرر من باب ما يحدده  
 الرجل في الطريق والله تعالى اعلم (سئل) في مكانين لا تميز لاسكل واحد باب يدخل  
 بهما وينما جدار مشترك فهدم ويحشى منه الضرر البين فطالب احدهما من شريكه  
 بالاحزاب بجدار المشترك فتركه معذرا ففهل يجوز للمتنوع على البناء حيث كان ذلك  
 اضرر يند (اجاب) لا يجوز ان يترك على العمارة الا في ثلاث وهي وناظر وضرورة  
 تعذر به تركي نهر ورمه فقه وبترو دولا وبسقية معينة وحائط لا يقسم اساسه



فان كان الحائط يحتمل القسمة و يبنى كل واحد في نصيبه لم يجبر كذا في الدر ومنه يعلم  
حكم السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا منقضا عن الطريق وفوقه  
ربيع لا تنفع امرؤ الا من يردم المنخفض عن الطريق ومساواتها فتردم ذلك المنزل المنخفض  
المذكور ولم يبق من جدارانه على وجه الارض الا قدر يسير لا يصلح للسكنى فهل يسوغ  
لرب المنزل الاسفل حيث عدم نفعه بالسكنى هدم جدارانه واخذ تنقذه اولاهل اذا  
هدم المنزل الاعلى يسوغ لرب المنزل الاسفل اعلاء بنائه عوضا عما فاته بالردم  
اولاهل يجوز لصاحب الاعلى ان يؤسس جدارا في ملك صاحب الاسفل بغير اذنه اولاهل  
وهل يسوغ له ايضا ان يجبر صاحب الاسفل على البناء بقدر الانقاع وبعد ذلك يبنى  
فوقه اولاهل (اجاب) لا يسوغ لرب الاسفل هدمه واذا هدم الاعلى يكون لرب الاسفل البناء  
واصاحب الاعلى حق التعلى عليه على ما كان وليس لصاحب الاعلى ان يبنى في ارض  
الاسفل بغير اذنه ولا يجبر صاحب الاسفل على بناء سفله اذا هدم بل يقال لدى العلوي  
ابن السفلي ان شئت على ما كان وابن علوك فوقه وارجع عليه بما انفقته حيث امتنع  
امالو هدمه فانه يجبر على بنائه كما كان ابني صاحب العلوي علوه على ما كان والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل احدث بيتا واحدا بجوار حائط جاره الخاص به ووضع فيه  
اخشابا واضر ذلك بالجوار ضررا يئبنا فهل اذا ثبت المحذور وتحقق الضرر بثبوت هادة  
العدول يؤثر الجار برفع ما يضر جاره (اجاب) يمنع الجار من احدثات ما يضر بجواره ضررا  
يئبنا كما يمنع من نصب حائط الجار ووضع اخشاب عليه بدون اذنه اذا لم يكن له حق الوضوح  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى بيتا وبعد شرائه احدث فيه بناء لم يكن فيه قبل  
واعلى حيطانه علوا فاحشا حتى اظلم على جاره في المنزل المتقابل له اما كنهه واذهب نورها  
وحبس هواها ولم يكن لتلك الا اما كن في منزل الجار المذكور نور يستضاء به الامن  
هذه الجهة بواسطة بعض صافات مطية على الطريق فهل اذا كان هذا ضررا يئبنا بطل  
اهل الخبرة يران شرعا ويمنع من العلوي بالبناء ولو كان بينه وبين الجار المقبل المذكور  
طريق نافذ تبلغ ثلاثة اذرع (اجاب) لا يمنع لمالك من التصرف في ملكه الا اذا اضر  
بجاره ضررا يئبنا على ما اختاره المتأخرون للفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة  
متركون في مخرج كل واحد منهم داره بباب مخصوص البعض في الداخل وبعض في  
الخارج وذلك المخرج معد لمرودهم ويريد واحد منهم في طرف الدرب الخارج وضع  
سباط فوق بناء ذلك المخرج فهل لا يسوغ له ذلك الا باذن من اشركاه وهل اذا اذن  
البعض وامتنع الآخر لا يسوغ له ايضا وهل اذا اوصاه بغير اذن منهم في بيعه على تنقذه  
(اجاب) لاهل الضرر يقي غيرا فذمتهم من يريد بناء سباط ونحوه فيه منهم ولا يكون  
لاحدهم حق فيه سباط بناء على اذن بعضهم له بذلك والله تعالى اعلم (سئل) عن  
دعوة في طريق نافذ يعلم مضمونها من جواب (اجاب) صرح المتناهيان بالضرر في النافذ

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٦

١٢٦٧

١٢٦٧

١

١٥

١٨

محرم

٨

٢٢

ربيع الاول

س

٢٤

١٢٦٧

ربيع الثاني

٢٧

١٢٦٧

٢٨

١٢٦٧

جادي الاولى

١٣

١٢٦٧

١٤

١٢٦٧

ليس لاحد فيه ملك ويجوز الانتفاع به ما لم يضر باحد واذا احدث شخص فيه بناء بلا اذن  
 الامام او نائبه يكون لكل واحد من اهل الخصومة منعه قبل البناء ومطالبته بالتقص  
 والمدم به في ما اهر الرواية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث كنيفا بلصق  
 جداره فخله وهن يترسا من الكنيف المحدث فهل اذا طمب صاحب الجدار  
 ازالة الكنيف المذکور يجب له ذلك خصوصا وان اضر بمحق لجداره بقول اهل الخبرة  
 وبالمشاهدة ويجب لصاحب الكنيف على ازالته شرعا (اجاب) لا يمنع الشخص من  
 التصرف في ملكه الا اذا اضر بجداره ضررا يندفع عليه ما به الفتوى فلا يسوغ التصرف بما  
 يضر بجدار الجار الاضر المذکور والله تعالى اعلم (سئل) في جماعة لهم حوائث بعضها  
 ملك وبعضها وقف اخذت في ما يرق المساواة لاجل الانتفاع ولم يبق منها الا القليل  
 وارادوا بباها ان يات ذواجن من ارض الغنم يربدل ما ذهب في الطريق بدون رضا  
 ارباب الارض المذكورة فهو لايكون لهم ذلك (اجاب) ليس لمن اخذ عقاره في  
 طريق العامة اخذ شيئا من الغنم اياه ملك غيره يربدل عقاره بدون رضاهما اسكه والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة لم تكن ملاصقة لبناء احد لان احدي جهاتها في  
 طريق نافذ وجهتين منها في طريق غير نافذ والجهة الرابعة ملاصقة لملك المسالك لها  
 يريد الرجل المذکور احدث الخربة فخر بالخربة العامة فهو لوالحال هذه ذلك ام لا  
 (اجاب) لا يمنع شخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجداره ضررا يندفع عليه  
 الاضررا بين بالجوهما شرعى منع الرجل المذکور من احدثات القرن والا فلا والله تعالى  
 اعلم (سئل) في امرأتها حائط ملاصق لحائط عمرك لرجل آخر فهدمت المرأة هذا  
 الحائط بحضر زينة شبيهة مدة اذعت هذه المرأة على المالك ان الحائط الباقي مشترك  
 بينهما وبين المالك المذکور ولا يثبت له على ذلك فهو لاذم تثبت دعواها الشرية  
 بالابينة شرعية لا عبرة بدعواها بدون وجه شرعى وتمنع من معارضة المالك المذکور  
 سبما ولم يكر له جزع عليه ولا تعهد بينهما بشئ ولا واضعته يد هاهنا عليه (اجاب) اذالم  
 تثبت المرأة المذكورة دعواها الشرية في الحائط بالوجه الشرعى لا يحكم لها بدعواها وتمنع  
 من نهضة وحج هذه والله تعالى اعلم (سئل) في محلقين غير نافذتين متلاصقتين  
 ورجل در بيم بحداهما ونهضهما في ان تجرى فادان يفتح بابا من ظهر داره في الهلة  
 الاى والحى انهم شبهة وفذة ولم يكن له باب فيها اصل ولا حق استتراق فيها ولم ياذن  
 لغيره ان يفتحها ورادو منه من ذلك فهو لليس له احدث باب فيها الهلة في الطريق  
 الغير انه فذة لخصومة بهما وبيع حيث لم ياذنوا ولم يرضوا بذلك (اجاب) نعم ليس  
 له احدث باب مرور والحى هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احدث  
 حائطا جدار في بيته لاجل استتارها واراد الجار منه من ذلك فهو لايكون للمالك  
 احدثها لانتفاع به ولا يكون له منعه من ذلك حيث لا ضرر في ذلك على الجار

١٢٦٧

٢٣

وجب

١٢٦٧

٥

١٢٦٧

٧

شعبان

١٢٦٧

١

١٢٦٧

٧

المذكور (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا يئبنا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له باب في طريق غير نافذ وظهره في طريق  
 نافذ ففيه العامة اراد الرجل المذكور احدث حائوتا من البيت وجعل بابا من الطريق  
 النافذ بعد الكشف على ذلك فهل والمحال هذه له ذلك (اجاب) للرجل المذكور  
 ان يتصرف في ملكه بما لا يضر بغيره ضررا يئبنا وله فتح باب في الطريق النافذ لا رور  
 والله تعالى اعلم (سئل) في ناظر وقف اهل بيده مياط ابدل خربة بجواد دار رجل لذي  
 وكتب له القاضي حجة بالاستبدال وحكم له بحجته فانسا الذي المستبدل الخربة المذكورة  
 دارا وبدا خلعها طاحونة ووضع يده على ذلك اكثر من خمس وعشرين سنة وجارها ساكت  
 عالم حتى مات فوضعت ورثته ايديهم على داره ورثتهم والطاحونة المذكورة فبجانبهم  
 والآن يريدون ازالة تلك الطاحونة امكنها حادثة فهل لا يجابون لذلك حيث لم  
 يحصل من الطاحونة المذكورة ضرر بين (اجاب) اذا لم يلزم من ادارة الطاحونة  
 المذكورة ضرر بين الجار لا يكون للورثة معارضة صاحبها ولا مطالبة بازالتها والمحال  
 ما ذكره او تحقق الضرر اباين من ادارتها يكون لجيرانه مطالبة بالمنع بلافق في ذلك  
 بين القديم والحديث كما يستفاد من فتاوى المحامدية من كتاب المحيطان والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له بيت وباء على حائطه مناوئ لمجلب النور والهواء ووجودها لازم  
 للجل الموجود فيه فاذا جاره الذي باصقه من تلك الجهة التي بها المناوئ المذكور ببناء  
 محلات على حائطه يلزم من بنائه المذكور سد المناوئ المذكور كورة مع ان سدها يوجب  
 ضررا جسيما على المحلات التي هي فيها من كتم الهواء واعدام النور بحيث لا تصلح  
 للسكنى بعد سد تلك المناوئ فهل يمنع الجار المذكور من بنائه المزبور لما ذكره حيث انه  
 لا ضرر ولا ضرار لاسيما في حق الجوار وخصوصا ان تلك المناوئ وجودها سابق على  
 البناء المذكور ومن القديم وراض بها الجار المزبور ولم يذاع في فتحها ومضى  
 على ذلك المدد المديدة (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه ببناء ونحوه  
 الا اذا اضر بجاره ضررا يئبنا ومنه منع الضوء بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) من  
 مامور بالضابطة بما مضى ان رجلا له دار تقابل منزلا يريد احدث شيئا يملك مطعة على  
 منزلنا فهل يجوز له ذلك ام لا (اجاب) قد اجاب العلامة الزملي عن نظير هذه الحادثة  
 بما نصه هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة وظاهر الرواية فيه ان الجار لا يمنع عنها لانه  
 تصرف في ملك غيره لكن صرح في المضمرات شرح القدوري ان الكوة ان  
 كانت لا تنظر والساحة موضع النساء فاضرر ظاهر وينع من فتحها الضرر الظاهر وضرر  
 الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك  
 مغلقا من الخشب وفوق المغلق بيت مملوء لرجل آخر له قصبة خاصة به موصلة  
 الى اسفل المغلق حصل فيها خلل فهل اذا تحقق ما ذكره ارضا صاحب البيت المذكور ان

يخرج صاحب المثلث على بناء القسبة المذكورة وتره بها الايجاب لذلك (اجاب) نعم  
لايجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له شباك في بيته يخرج منه  
جازه اراد سده بالبناء في ملكه منع الضرر عنه فتمل عليه الجار بانه يمنع عنه الهواء  
والضوء ويريد منه من ذلك والحال ان الجار شبايك ياتي له منها الهواء والضوء وغير ذلك  
ولا ضرر بلحقه بذلك فهل يكون للمالك سد شبايك المذكور وليس تجارته والحال هذه  
منعه من تصرفه في ملكه بما لا يضر (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا  
اذا اضر بجاره ضررا يبيد على ما هو المختار لافقوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين  
احدهما اهلك حاصلا والاخر يملك بيتا فوقه وهي حائط الحاصل وانهم فني الحائط  
صاحب البيت ليدني فوقه علوه كما كان من غير اذن صاحب الحاصل ومن غير اجازته  
ويريدان به البهيم صرفه على عمارته فهل يجاب لذلك ويجوز الممتنع من ذلك ولو  
فعل ذلك بدون اذنه واجازته (اجاب) اذا لم يكن اتفاق ذى العلو في بناء الحائط  
المذكور باذن قاض يكتفى بالثبوت في الرجوع بالقيمة وان كان باذن قاض وجع بما  
انقصه على ما حرره في رد المختار من الشركة والله تعالى اعلم (سئل) في قطعة ارض علو كة  
لشخص بمعاينتها من بناء السفل الى حده معلوم وعلوها معلوم لشخص آخر بانشاء  
طريق مستقيمة رتبة هذه القطعة صارت ارضية الطريق المذكورة بمجازاة المعلوم  
فهل لذلك محذور الاسفل استبدال ملكه من العلو الذي هو ملك الغير حيث ان العلو  
صادره والدور الارضى أم ليس له ذلك (اجاب) لا يملك ذلك وانما الارض للمالك  
الاسفل ولرب العلو حق التعل على الاسفل فاذا انهدما وبنى صاحب الاسفل سفله على  
ما كان عليه من الارتفاع الاصلى يكون لرب العلو اعادة علوه جبر على صاحب السفل  
وايسر لصاحب العلو ملك في الارض فليس له الاستيلاء عليهم او وضع جدره وعلوه فيها  
جبرا على مالكها اذ لا يملك لذي العلو بعد انهدام بنائه وانما له حق التعل فقط حتى  
لا يصح بيعه بعد الانهدام لا تخر وارتفاع جوانب ارض السفل بسبب التربة التي  
وضعت فيها لا يريل ملك صاحب الارض عنها الى حد ارتفاعه الاول ولا يثبت الملك  
فيها من كان له حق التعل على المسكان الاسفل والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
شبايك في بيته تجلب الهواء والنور اراد جازه ان يحدث جدارا في ملكه امام الشبايك  
وسد الهواء والنور بالسكينة ويحصل بسبب ذلك ضرر بين فهل لا يمكن من ذلك ويمنع  
شرعا (اجاب) للمالك التصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره ضررا يبيد فاذا تحقق الضرر  
البيد فيماد كرمع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه شبايك مطله  
على جنبان جيرانه قديمة وحادثة برسم الضوء والهواء للاضلل والنظر ولا يطلع منها على  
موراث الجيران فهل يكون له ابقاء القديم منها على قدمه ولا يجبر على ازالة الحداث  
منها حيث كان للضوء والهواء ولا يضر ذلك بجيرانه وايسر لهم معارضته في ذلك والحال

ما ذكر (اجاب) لا يمنع المالك من فتح الكوى لاهوا والضوء يمنع ان كانت للنظر  
 والساحة موضع النساء على ما به الفتوى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد احدث  
 جنيته في بيته ومجرى هاتما بجداره وفي ذلك اتلاف لجداره وضرر عظيم ورجعا  
 سقط بيت الجدار بسبب ذلك فهل اذا كان في احدثات ذلك ضرر بين يلقى الجدار  
 المذکور يمنع من ذلك (اجاب) لا يمنع الشخص من التصرف في ملكه الا اذا اضر  
 بجداره ضررا يمتد فان تحقق الضرر واليمن فيما ذكره منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)  
 في طاحونة معدة للهجرة ممكن ان لا تضر اضر الطاحونة بذلك المكان ضررا يمتد  
 وحصل بسببها التهدام ام ممكن الجار فهل اذا ثبت تضرر الجار بآدارة الطاحونة  
 ضررا يمتد يمنع من الطاحونة من ادارتها (اجاب) نعم يمنع من الطاحونة المذكورة من  
 ادارتها حيث كان الامر كما هو من كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار لها  
 باب من درج اراد فتح باب لها من رفاق غيرة فاخذ بغير اذن اهله فهل لا يسوغ له ذلك  
 ويكون لاهل الرفاق منعه واذا اشترى رجل من تلك الدار بابا او اراد فتح باب منه من  
 الرفاق المذکور بغير اذن اصحاب الرفاق لا يحجب أيضا واذا كان مشتري ذلك الجاني  
 فتح بابا ما بقامته وسده اهل الرفاق وتعالى الا ان يانه كان فتح بابا لا يعمل به الله حيث  
 كان الرفاق علوا كالغيرة ولم ياذن له بفتح الباب فيه ويمنع من ذلك شرعا خصوصا وان  
 باب داره يفتح في درج آخر غير الدرب الذي فيه الرفاق العبر النافذ (اجاب) لاهل الطريق  
 الغير النافذ منع الرجل المذکور من احدث باب فيه للزور والله تعالى اعلم (سئل) في  
 رجل له علوم معد لعمل الحيا كقله مناوور من جهته القبلية وباسفله طاحونة لها دار  
 دواب من جهتها القبلية سفلى مناوور العلو المذکور فباع الرجل المذکور الطاحونة بما  
 اشتملت عليه من دار الدواب لرجل من مدة نحو اربعة سنين وباع العلو المذکور  
 لرجل آخر من مدة نحو عشرة سنوات ولم يحصل من مال الطاحونة منازعة في علو دار  
 الدواب المذکور من وقت شرائه الى تاليه والآن اراد مال الطاحونة المذکور توسيع  
 مناووره القبلية لاجل قيادة النور فنعته مال الطاحونة المذکور كورة ويريد ان يبني  
 فوق دار الدواب المذکور كورة واذا صاد ذلك اذ سده الى العلو مناووره وعدم نفعه وحيث  
 ان العلو المذکور له مناوور من جهته القبلية من مدة تزيد عن سبعين سنة بل من  
 حين انشائه فهل يمنع صاحب دار الدواب من البناء فوقها المخاذا الى مناوور العلو  
 المذکور لمنع اضراره جار به بقاء المناوور الى العلو المذکور كور يمكن صاحب العلو من  
 توسيع مناووره لان ضرر الجار لم يرض به أحد خصوصا اذا كان البناء فوق دار الدواب  
 ليس محتاجا اليه بل هو محض عناد واضرار الى جاره (اجاب) لكل من ملكي  
 الطاحونة والعلو المذکور كورين التصرف في ملكه اذا لم يضر بجداره ضررا يمتد ومنه منع  
 الضوء بالكلية والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا جريا في حارة غيرة فاذا اراد  
 ان يبنيه ويحدث فيه رواش بدون اذن اهل الحارة والجيران ورضاهم فهل اذا كانت

١٣٦٧

٢٦

١٣٦٨

٤

محرم

صفر

١٣٦٨

٩

ربيع الاول

١٣٦٨

٤

ربيع الاول سنة

٢٢ ١٢٦٨

ربيع الثاني

٢ ١٢٦٨

٢ ١٢٦٨

١٦ ١٢٦٨

جادي الاولى

١ ١٢٦٨

٩ ١٢٦٨

الرواشن التي يريد احداثها تضر بالحيران ضررا يئسنا لا يجاب لذلك ويمنع من احداثها  
اذا تحقق الضرر بالبين وثبت بالطريق الشرعي (اجاب) اذا كان الطريق غير نافذ  
لا يجوز التصرف فيه باحداث روشن ونحوه، طالما اضرار لا الا باذن أهله لانه كالمالك  
الخاص بهم والله تعالى اعلم (سئل) في درب مشترك بين جماعة كل منهم أخرج جناحا  
مع سكوت الباقيين وحضورهم ثم أراد بهضهم أن يهدم جناح البعض فهل اذا أراد  
ذلك يمنع لا تقاعد الضرر أو يهدم السكل أو يبقى السكل (اجاب) الطريق غير النافذ لا يجوز  
التصرف فيه باحداث شيء مطلقا اضرار لا الا باذن أربابه لانهم كمالهم كافي المداية  
وسواء كان في صدر الهلة أو وسطها أو غيرها كافي حواشي الدار المختار والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له دار بدرب مشترك غير نافذ وله قطعة أرض خربة يملكها  
قبالة داره فسد لدرب الاصل وأدخله في داره وعوض عنه القطعة المذكورة من غير  
اذن أهل الدرب فهل لهم الرجوع ويبقى للدرب كما كان (اجاب) الطريق غير النافذ  
لا يجوز التصرف فيه باحداث شيء مطلقا اضرار لا الا باذن أربابه لانهم كمالهم كافي  
في المداية وسواء كان في صدر الهلة أو وسطها أو غيرها كافي حواشي الدار المختار والله  
تعالى اعلم (سئل) في ما حادثة ملاصقة لدار رجل حصل بسبب ادارتها ضرر بين  
تلك الدار الملاصقة لها وتضر بعض أما كنهانها اذا كان الضرر بينا وثبت بالبينة  
الشرعية يـكون لذلك الرجل منع ربهان ادارتها (اجاب) صرحوا بان للسالك  
التصرف في ما يـمكنه اذ لم يضر بجاره ضررا بينا فان تحقق الضرر بالبين منع عما يضر  
ضررا بينا ولا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة انشأ فيها بناء واحدا حدث  
فيه قصبة ملاصقة لبناء ردها قن أبواب الخربة انما تضر ببناء الجار ضررا بينا فهل يحكم  
بشرع بازالة القبة المذكورة حيث كانت تضر بالجار ضررا بينا بشهادة أهل المعرفة  
والخبرة منصوص والله به المذكورة حادثة (اجاب) للسالك التصرف في ملكه بما  
لا يضر بجاره ضررا بينا على ما به الفتوى فاذا تحقق الضرر بالبين فيمأذ كمنع المسالك  
المذكورة من الا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث في ملكه ما يضر بملك  
جاره ضرر بين من مجرى موييت راحة ومدخنة جام يخرج منها الدخان ويدخل في  
كواتم بيت بخارو بنى سلما مركبا على حيطان الجدار لاجل الصعود عليه فيرى  
الله عد عليه عوارات من كان في ذلك جاره من داخل الحرم وأحدث أيضا جارا  
باصق ميث الجدار لاجل الاغتسال بمائه وغير ذلك فهل يمنع ذلك الرجل من احداث  
مذ كرشعها (اجاب) نعم يمنع من ذلك حيث كان الضرر بينا على ما عليه الفتوى  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وكان أمام ذلك المكان خربة لا تخرو بينهما  
طريق ضيق فبنى مالئ الخربة أما كن فيه ساوت على بالبناء وفتح طاقات تشرف على  
ما كن الجدار المذكورة هل حيث كانت الطاقات تشرف على أمكنة جاره التي



مجلس فيها النساء لا يكون لرب الخربة المذ كورة احداثها و يؤمر بسدها و اذا كان  
 في تعلو بناه و رب الخربة ضرر بين يجاره المذ كورة و يمنع من احداث ما يضر بالجوار ضررا  
 بينا (اجاب) اما مسئلة فتح الكورة أى الطاقة فقيم الاستحسان و قياس والاستحسان  
 المنع ان حصل ضرر بين و عليه الفتوى و تقل في التحريم عن المضمرات ان الكورة ان  
 كانت للنظر و الساحة موضع النساء فالضرر ظاهر و يمنع من قطعها و عليه الفتوى  
 و صرحوا بان للسالك التصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا بينا والله تعالى  
 اعلم (مسئل) في قطعة أرض أقطعها الحاكم لرجلين لبنين اقيم امساكنهما بقني كل  
 منهما بناء لنفسه الى العلو فتخاف أحدهما عن بناء العلو و بقي الآخر علوه و فتح فيه  
 شبابيك مطلة على مسكن الآخر جاحدة له بحسب الاشتراك في لصق المسكنين  
 الاسفلين و حاصل بسببها ضرر بين مانع من تقيم الآخر لبناء علوه فهل اذا اراد تجميع  
 بنائه و سد الشبابيك ببناؤه للتعلو على سفله يكون له ذلك حيث لم يكن فيه ضرر  
 (اجاب) للسالك التصرف في ملكه بما شاء اذا لم يضر بجاره ضررا بينا على ما عليه  
 الفتوى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك منزلا له حائط خاص به دون جاره  
 و الجار حق وضع خشبة البئر و لم يكن له فيها حق سوى وضع الخشبة المذ كورة فهو مدم  
 الحائط المذ كور و أعاده صاحبه لنفسه بماله فهل اذا حدث الجار المذ كور و وضع  
 خشب على الحائط المذ كور بغير اذن صاحب الحائط و رضاه يؤمر برفع الخشب  
 و يمنع من وضعه ما شئت عا حيث لم يكن له فيها حق الوضع سابقا سوى الخشبة المذ كورة  
 (اجاب) ليس للجار المذ كور خرق حائط جاره و وضع خشبه فيها زائدة على ما يستحقه  
 بدون اذن رب الحائط والله تعالى اعلم (مسئل) في عطفة غير نافذة فيها بيتان مقابلان  
 لبعضهما و في كل منهما بهض طاقات و شبابيك قديمة مطلة على العطفة المذ كورة فوسع  
 أبواب البيتين الطاقات و الشبابيك القديمة و أحدث كل منهما شبابيك و طاقات في  
 بيته زيادة عن القديم و كل من أبواب البيتين يتضرر من صاحبه بسبب ما أحدثاه من  
 ذلك فهل يؤثر كل منهما بازالة ما أحدثه من ذلك و يبقى القديم على قدمه (اجاب)  
 للسالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا بينا ولا يمنع الجار من فتح الطاقة الا اذا  
 كانت للنظر و تشرف على ما يجاس فيه النساء من متزن جاره على ما عليه الفتوى  
 والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له دار بناحية الريف و بجانبها حوطة دائرة ليلا  
 ونهارا و كلما بني صاحب الدار دارة تهدم من شدة حركة الطاحونة و تهدم بناء داره  
 مرارا بسبب ذلك فهل يؤثر ملاك الطاحونة برفع الضرر عن الجار المذ كور و الحال  
 هذه سيما و الطاحونة المذ كورة حادثة (اجاب) اذا اضر الجار بمادارة الطاحونة ضررا  
 بينا منع من ادائها و الا فلا والله تعالى اعلم (مسئل) في قطعة أرض خربة اشترى شخص  
 بعضها و بناه بيتا و أحدث فيه شبابيك فشرى آخر باقيم او أحدث بناء بجواره فيه و بناه  
 القيعان منعه الجار من بناء العلوة لئلا يانه يسد عليه هواء الشبابيك فهل اذا كانت

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

٢٤

١٢٦٨

٢٥

١٢٦٨

٢٩

جمادى الثانية

١٢٦٨

٦

الشبايك المذكورة مطلة على الساحة التي تقع فيها فساه الجار وتحقق ضررها يلزم  
 الجار بسدها ولا يكون له منع جاره من بناء العلوق ملكه (اجاب) للسالك التصرف في  
 ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا ينافي منعه من الهواء وصروحوا بان فتح الطاقة  
 للنظر من الضرر اليين اذا كانت تشرف على ما تجلس فيه النساء من دار الجار لسكن  
 الظاهر ان هذه الحادثة ليست كذلك اذ لم تكن الساحة التي تشرف عليها تلك  
 الشبايك معدة لمجالوس النساء قبل جعلها كذلك بل كانت ارضا ملكها الجار الشافي  
 بعد فتح الشبايك عليها ثم احدث فيها بناء وجعل ما تشرف عليه الشبايك ساحة  
 للنساء مع انه لو جعلها لغيره ن اوجعل بناءه بملق الشبايك لا يمنع الاشراف المذكور  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا به شبايك مطلة من قديم الزمان على ارض  
 لرجل آخر قدرها اربعة اذرع باعها الرجل المذكور لا تخوارا المشتري ان يسفله  
 هذا الشبايك وينزع عنه الهواء والضوء فهل لا يجاب لذلك (اجاب) لا يمنع النقص من  
 تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر بينا فيمنع من ذلك وعليه الفتوى واختاره في  
 العمادية واقتي به قارئ الهداية واقتي بذلك الشيخ الاجل برهان الاعاوية يقتضى كافي  
 شرح الوجديانية وفي حواشي الاشباه اليه يرى زاده له التصرف في ملكه وان ضرر جاره في  
 ظاهر الرواية والذي استقر عليه راي المتأخرين ان الانسان يتصرف في ملكه وان اضر  
 بغيره مالم يكن ضررا ينافي وهو ما يكون سببا لهدم وهو ما هو من البناء بسببه او يخرج عن  
 الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع المانع الاصلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه  
 وقدروا سد الضوء بمنع من السكة به كذا في تنقيح الحامدية والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل يملك طاحونة من نحو ثلاثين سنة يجزارها قطعة ارض خربة ملك لا تخربها  
 ملك لا تخربها وما كانت فيها مدة سبع سنين ولم يحصل منها ضرر للجار اصلا فهل  
 والحال هذه اذ اراد الجار ببال الطاحونة بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك حيث لم  
 يحصل من الطاحونة المذكورة ضرر بين الجار (اجاب) للسالك التصرف في ملكه الا اذا  
 اضر بجاره ضررا ينافي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك نخبة ارضا فيها بيتا واحد  
 مرصافا فهل اذا كان المرحاض المذكور يضر ببناء الجار ضررا ينافي بغير اهل الخسرة  
 والمعرفة يكون له ازالته وايضا له حيث كان المرحاض المذكور حادنا (اجاب) للسالك  
 التصرف في ملكه بما شاع لم يضر بجاره ضررا ينافي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 له بيت بجانبه نخبة يملكها ايضا وفتح شباكا في حائطه مطلا على النخبة المذكورة وهناك  
 جدار ملاصق للنخبة اذ اراد منعه من ذلك متعللا بأنه يجرحه بسبب انه كان بينه وبينه  
 حائط تهدمت به الدخول بحيث لو اعيدت لا يحصل جرح فهل لا يكون له منعه من  
 التصرف في ملكه بما لا يضره ولا يضره (اجاب) للسالك التصرف في ملكه بما لا يضر  
 بجاره ضررا ينافي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل حفر بئر في بيته وبناه ووقفها على

عاهه المسلمين فادعى جاره انها تضره وانها تحت نصف الجدار المشترك بينهما فصل  
 السككف عليهما من قبل القاضي وظهر وتحقق بالكشف المذكور وأخبر أهل الخبرة  
 والبيئة الشرعية بانها في ملكه خاصة ولا ضرر على الجار في ذلك فهل يمنع الجار من  
 المعارضة والمحال هذه (اجاب) لئلا التضرر في ملكه ولا يمنع من ذلك الا اذا تضرر  
 جاره ضررا يبينه والله تعالى اعلم (سئل) في خربة مشتملة على اما كن مشتركة بين  
 اثنين فتمت واختص كل منهما بعد الاقرار بجزءه منها بموجب بيع شرعية وبقي الباب  
 مشترك بينهما على أن يتوصل كل منهما الى نصيبه من الباب المذكور ثم بعد مدة من  
 السنين أراد أحدهما منع الآخر من المرور من الباب المذكور فترافعا لدى المحاكم  
 الشرعية وأقيمت الدعوى بينهما في شأن ذلك فثبت أن لكل واحد منهما حق المرور  
 من ذلك الباب بالوجه الشرعي وحكم بذلك القاضي وصدر به اعلان شرعي واستقر  
 بمران من ذلك الباب المذكور مدة من السنين ثم بعد ذلك أراد أحدهما منع الآخر من  
 المرور كما حصل ذلك منه سابقا فهل لا يمكن من ذلك ولا يس له منعه حيث كان حق كل  
 منهما في المرور ثابتا بالوجه الشرعي بموجب الاعلام المذكور الثابت مضمونه شرعا  
 (اجاب) نعم لا يمكن أحد الشخصين المذكورين من منع الآخر من المرور من ذلك الباب  
 ولا يجاب لذلك والمحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك معصرة خربة غير  
 دائرية وعليها ربيع خرب لرب المعصرة فيه ربيع والاآن يريد الشر كاهله في الربيع جبره  
 على بناء المعصرة لاجل الركوب عليم اهل لا يجابون لذلك شرعا لاسيما اذا كان الرجل  
 المذكور فقيرا جدا (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ولا يجبر المالك على بناء ملكه واذا امتنع  
 صاحب السفلى من بناء سفله يقال لصاحب العلوان أردت فابن السفلى لتركب عليه  
 به لملك كما كان ويكون له الرجوع بما صرفه على بناء السفلى على ربه ولو بالمر القاضى أو  
 المالك كما ان له جيبه تحت يده الى استيفاء حقه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 له ملك يريد البناء فيه وله جارة قصده أن يمنع عن البناء لاجل أن يبقى خاليا والجار يريد  
 أن يبنى ويعمل مطلات على الملك المذكور فهل يجوز المحكم على صاحب الملك بمنعه  
 عن ملكه ونبقى خالية ويطل عليه الجار أم لا (اجاب) لئلا التضرر في ملكه بما  
 شاء حيث لم يضر بجاره ضررا يبينه والله تعالى اعلم (سئل) في جدار خاص برجل أحدث  
 جاره بجانبه بيت خلاه وخزيرة وتنورا وتضرر بذلك الجار فترافعا فهل اذا تحقق الضرر  
 ذلك وشهدت به البيئة الشرعية يؤمر الجار بإزالة ذلك عن جاره (اجاب) لئلا التضرر  
 التضرر في ملكه بسائر وجوه التصرفات الشرعية اذا لم يضر بجاره ضررا يبينه والا فلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة في دار عملو كاهله من غير إذن  
 ميرائه ويحصل باذنه تضرر بين فهل يكون لهم منعه اذا كان يحصل من وضع تلك  
 الطاحونة ضرر ديني للغيران لجدارهم بسبب احتياج البناء عند إدارة الطاحونة

١٤

١٢٦٨

١٩

١٢٦٨

ذى القعدة

١٥

١٢٦٨

٢٠

١٢٦٨

ذى الحجة

١٨

١٢٦٨

المذ كورة واذلستت الجيران قدر ستة أشهر بعد البناء لجهلهم بالحكم يكون لهم منع  
الطاحونة المذ كورة من ادارتها ومن وضع الجارية على الجدران المشتركة بين  
الجيران ولا يعد سكوتهم ثلاث المدة والحال هذه رضا (اجاب) لئلا التصرّف في  
ملكه بما شاء اذ لم يضر بجارده ضررا بينا فان تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة  
المعدّة منع منه والا فلا ولا يضر عدم معارضتهم تلك المدة والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل اشترى بيتا من مدة تزيد على خمس وعشر من سنة ولم يحصل في تلك المدة هدم ولا  
بناء ما عدا الترميم الضرورى وبعضه راكب على بعض بيت الجار من قديم الزمان فهل  
والحال هذه اذا جاء رجل آخروا اشترى البيت الجاور وشاهد ركوب بعض بيت جاره  
على بعض بيته وعيانه وقت الشراء وقبله وسكت بعد شرائه مدة تزيد على سنة لا يكون  
له القيام بنقض ذلك البعض المراكب على بعض بيت جاره (اجاب) يبقى القديم على  
ما عليه كان فليس للشراى المذ كورة تكليف جاره صاحب الملو به هدم شئ من منزله  
بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في حوش أرضى مشتمل على قيعان  
للمسكن فقط وهو بهذه الحالة من قديم الزمان فاشترى رجل وجعله مكانا وتعلّى به على  
الجدار وسد عليه شبايكه التى تجلب له النور والهواء وصار مظلما لا ينفع به صاحبه  
أصلا وتعدّ على الجدار فتح شبايك تجلب له الهواء والنور بالسكية فهل اذا لم يكن  
للسالك الحوش سابقا علوه وتحقق بالكشف عليه من ديوان المدارس وغيره منع الضوء  
بالسكية وثبت تعديه على ذلك الموضع يقرر برفع ما أحدثه من ذلك حيث شهد  
بذلك أهل الخسيرة (اجاب) لئلا التصرّف في ملكه اذ لم يضر بجارده ضررا بينا على  
ما عليه الفتوى فاذا تحقق الضرر البين بما ذكره منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك بيتا جاره ملاصق أحدث مستراحا يحاط الجار ولم يكن له حق فيه ونفذ ما  
مستراحه في حائط جاره وأضره ضررا بينا فهل اذا تحقق الضرر البين باحداث المستراح  
المذ كورة يكون للجار منعه من ذلك والحال هذه (اجاب) نعم اذا تحقق الضرر البين بما  
أحدثه الجار المذ كورة ومنع من ذلك والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث في  
بناء يملكه روضا ملاصقا على ساحة بيت جاره ونحوه في هوايت ذلك الحمار فهل  
للعلى كم الشرعى جبره على رفع ما أحدثه من الروض وعلى سده موضعه ببناء أو غيره مما  
يمنع من الاطلاع على من يجلس في ساحة بيت الجار لتضر الجار بالاطلاع على ساحة  
بيته (اجاب) لئلا التصرّف في ملكه ما يضر بجارده ضررا بينا ويمنع من اخراج  
روضه في هواه ملك جاره كانه يمنع الجار من فتح المذ كورة والطاقة اذا كانت تقرب  
على ساحة جاره التى تجلس فيها النساء على ما عليه الفتوى في ذلك والله تعالى اعلم  
(سئل) في امرأة تملك بيتا له باب في حارة نافذة واشترت بيتا آخر ملاصقا لبيتها له باب في  
حارة ثانية نافذة وزالت الحمار الذى بينهما فهل اذا أراد أهل الحارة الثانية منعهما من  
المرور من عليهما بين البابين صوابا واحدا لا يجابون لذلك ولا عبرة بعلهم المذ كورة ولا

١٢٦٩

٥

يكون لهم منعها من المرور بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا يجابون لذلك ان كان الامر ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة باع نصفها لرجل آخر فبني فيها المشتري بيتا وجعل فيه طيقا لجلب الهواء والضوء ومضى على ذلك اربع سنوات ثم بعد المدة المذكورة اشترى باقي الخربة من مالكها رجل آخر ومضى من بعدهم ثلثة سنتان فقام الآن الرجل المذكور ينازع في الطيقان المذكورة يريد سدّها من غير وجه فهل اذا كان فتح الطيقان لجلب الهواء والضوء ولم يكن في فتحها ضرر بين وكان شرأؤه بعد البناء على هذه الكيفية بملك المدة لا يجاب لذلك (اجاب)

١٢٦٩

١٠

نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في اخوين يملكان بيتا بالارث عن والدهما اقساما وأخذ كل منهما نصيبه مستقلا به خاصة بمحدوده الشرعية فهل اذا أراد أحدهما أن يضع خشبا على حائط الآخر الخاصة به بغير اذنه ورضاه لا يجاب لذلك ويمنع من وضعها حيث لم يكن له حق الوضع (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مشترك بين رجلين اقسماه قسمة افراغ فوقعت المحدود بينهما ما ولهما حائط مشترك لكل منهما حق فيه فهل اذا

ربيع الثاني

١٢٦٩

٢٢

أراد أحدهما أن يضع عليها خشبا ويحدث جناحاً يضر بجاره وتحقق الضرر للبين من احدهما يمنع منه شرعا (اجاب) نعم يمنع الشرع من وضع ما ذكر على الحائط المشترك والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك خربة بناها بيتا وفتح لها شبايبك مظلة على أرض جاره وله في مقابلهما في المكان المذكور شبايبك آخر بحيث لو سدت الشبايبك المظلة على الجار لا يتمتع بالضوء والهواء بسبب وجود ما يقابلها من الشبايبك في ذلك المكان فهل اذا أراد الجار أن يبنى حائطاً في أرضه وينشأ منها شبايبك ذلك البيت لا يمنع من ذلك والحال هذه حيث لم يترتب على ذلك ضرر بين بمالك البيت بسبب عدم منع الضوء والهواء لوجود الشبايبك المقابلة المذكورة (اجاب) نعم يكون

جمادى الاولى

١٢٦٩

١٣

للجار المذكور التهرق في أرضه المملوكة له بالبناء على هذا الوجه حيث كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في شخصين أحدهما يملك سفلا والآخر يملك علوا فأراد صاحب السفلى أن يضع جذوعا في ملك صاحب العلوى يفعل في سفله ما يترتب عليه ضرر ببناء الآخر فنهى صاحب العلوى من الامرين مع ما يترتب عليه من مزيد الضرر فهل يمكن صاحب العلوى من منعه (اجاب) نعم لذي السفلى احداث وضع جذوع في حائطه برب العلوى بدون اذنه كما انه لا يحسد في سفله ما يضر بذي العلوى والله

جمادى الثانية

١٢٦٩

٣

تعالى اعلم (سئل) في طاحونة مشتركة بين رجلين مناصفة ولا أحد الشر يكتسب بيت ملاصق لها وبادارتها يحصل له الضرر للبين فهل اذا تحقق الضرر للبين بقول أهل الخبرة يكون لرب البيت الشرع المذكور ابطاها من الادارة ولا يكون اشرم بكمه منه اذا تحقق ما ذكر بالطريق الشرعي (اجاب) لكل من الشر يكتسب في الطاحونة المذكورة

١٢٦٩

٩



لا يتكلم بصوت عالٍ وليس لأحد منهما التصرف من غير إذن الآخر  
 تعالى أعلم (سئل) فوجد رجل يملك طاحونة مسكامة العلقوالا له تلقاها من أبيه  
 وأجداده جيل بعد جيل وهي دائرة ويجوارها بيت خرب اشتراه رجل اجنبي من  
 مال أبيه وعمره واراد ابطال ادارة الطاحونة بدون مسوغ شرعي فهل والحال هذه  
 لا يجاب لذلك وليس للجوار الحادث معارضة مالك الطاحونة بدون وجه شرعي ويبقى  
 القديم على قدمه (اجاب) للمالك التصرف في ملكه اذا لم يضر بجاره ضررا يبيح والامنع  
 بلافراق بين القديم والحادث على ما عليه هل المتأخرين والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل يملك مكانا واسفل منه مكان لغيره فتمدم المكان الاعلى فاراد ببناءه كما كان  
 فطالب من صاحب المكان الاسفل ان يبنيه ويتقن بناءه لاجل ان يركب عليه  
 صاحب العلوي يضع عليه اخشابه كما كان فاجابه لذلك وامره ببنائه ودفع له مبلغا من  
 ماله ليصرفه في عمارته وبنائه فبناه وعمره صاحب الاسفل على وصرف عليه المبلغ المذكور  
 ووضع عليه اخشابه واحداث ركوبه فوقه حكم اصله وبني عليه مكانا كما كان وكل ذلك  
 باطلاع صاحب السفلى واذنه واجازته لذلك فهل اذا اراد صاحب السفلى ان يكلفه  
 رفع ما بناه وركوبه فوق مكانه متعللا عليه بانه رجع فيما اذن له به لا يجاب لذلك  
 بعد ثبوت الاذن منه بشهادة البينة الشرعية (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه  
 ولا يبرئ السفلى من ركب العلوي من اعادته بناءه على الهيئة التي كان عليها فديما قبل  
 ان يهدم البناء حيث كان حق التعلي ما بناه بالوجه الشرعي والله تعالى أعلم (سئل)  
 في رجل اراد احداث ثمر وحوض معد للياه بجانب حائط جاره فهل اذا خربت اهل الحجرة  
 بالحقوق الضرر من ذلك للجوار المذكور ضررا يبيح من الاحداث بجانب حائط جاره  
 والحال هذه (اجاب) نعم يمنع من احداث ما ذكر ان تحقق الضرر والبين والافلا والله  
 تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له ركوب على دهليز بيت جاره فباعه بربه  
 فهدمه المشتري وازيل الركوب المذكور وصار الدهليز طريقا لمارة غير نافذة فهل  
 لصاحب الركوب اعادته بعد بناءه كما كان سابقا حيث لا ضرر في ذلك وليس للجار منعه  
 واذا تعال بان المكان صار وقفا لا عبودية له لاسيما وقد صدر امر ببنائه وركوبه واعادته  
 كما كان بموجب كشف من ديوان المدارس بذلك (اجاب) لذي العلو اعادته علوه على  
 الهيئة التي كان عليها وليس للجار منعه من ذلك بدون وجه شرعي والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل له منزل وله جارة منزله مقابل لذلك المنزل بينهما طريق صغيرة اراد ذلك  
 الجار ببناء منزله وفتح عافات فيه تشرف على ساحة صاحب المنزل الاول فهل ليس  
 للجار فتح مآذنه وشبابيك تشرف على ساحة جاره المعدة لمآذنه والنساء يمنع من فتحها  
 (اجاب) نعم يمنع الجار المذكور من فتح الشبابيك حيث كان يطالع منها على من في ساحة  
 جاره لمآذنه للنساء على ما عليه تقوى ولو بينهما طريق والله تعالى أعلم (سئل)  
 في شخص اشترى دارا وادخله فدخله بعض الجيران خوفا على املاكه ورفضوا امره

١٢٦٩

٩

١٢٦٩

١١

١٢٦٩

١٢

١٢٦٩

١٣

١٢٦٩

١٤



جمادى الثانية سنة

الى الحما كم فهل يسوغ له هدمها كلها ولا يلزمه المحافظة على ملك الجار حيث كان  
 يصرفه في ملكه خاصة واذا طالب الجيران منه بقاء بعض الحوائط ليعتمد عليها بناه  
 دورهم هل يجبرهم على ذلك واذا رضوا لم يضمن الحائط الذي يتيقسه من يتقعه به هل  
 يجب لذلك (اجاب) قال في صرة القضاوى رجل هدم داره فهدم بذلك منزل جاره  
 لا يضمن اهـ ولما لك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجاره ضررا يبين او يبيع المالك الحائط  
 لجاره او لغيره صحيح حيث صدر من المتعاقدين مستوفيا لشرائطه الشرعية والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وله ركوب على دهليز جاره فباع رب الدهليز المذ كود  
 بيته للوالى لبنائه رواقا للوقف لانتفاع الجاورين به فهدم الدهليز وازيل الركوب  
 والحائط التى كان عليها الركوب وصار الدهليز المذ كودا طر يقاوا حدث المشتري  
 حائطا للرواق بعيدة عن مكان الحائط التى كان عليها الركوب المذ كود فهل اذا اراد  
 صاحب العساو الذى ازيل مكان ركوبه ان يضع اخشابا على حائط الرواق المستجدة  
 البعيدة لا يجب لذلك (اجاب) نعم لا يجب ذوالعلو لذلك والحال هذه وله تكليف  
 ذى الدهليز السفلى لبنائه لتعالى عليه كما كان فان امتنع ذوالسفل من ذلك فلذى العلو  
 ان يبنى السفلى باذن القاضى لتعالى عليه حيث لا مانع ويرجع على ذى السفلى بما اتفق  
 والله تعالى اعلم (سئل) في جداد مشترك بين رجل وجاعة غائبين وللرجل حق  
 الركوب عليه من قديم الزمان سقط الركوب وتهدم الجدار واراد اعادته كما كان فهل  
 اذا كان ضرر ياله ولا يمكن قسمته ولا بناء لركوب عليه بناءا جديعا ورفع  
 الامر في ذلك للقاضى واذا لم يبنائه من ماله ايرجع بما زاد عن حصته على الشركاء  
 الغائبين وبني وصرف من ماله على هذا الوجه يصح اذن القاضى له ويكون له الرجوع  
 بما صرفه في غيبة الجماعة المذ كورين (اجاب) قال في الخلاصة وفي البناء المشترك اذا  
 كان أحدهما غائبا وتهدم باذن القاضى أو هدم بغير اذنه لم يكن بى باذن القاضى فهو  
 بمنزلة اذن الشريك لو كان حاضرا ويرجع عليه بما اتفق لو حضر اهـ ومنه يعلم حكم  
 هما مرة احدهما الشريك في البناء المشترك الذى لا يقبل القسمة عند غيبة شريكه اذ هو  
 موضوع عبارة الخلاصة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له طاحونة تحت منزل رجل  
 وبادارتها يحصل للتلز ضرر بين فهل اذا ظهر وتحقق بعد الكشف على ذلك بالاملاص  
 أهل الخبرة الضرر ابيّن يؤمر صاحب الطاحونة بالهدم ورفع الضرر عن الجار المذ كور  
 (اجاب) للمالك التصرف في ملكه بما لا يضر بجاره ضررا يبين او الافلاص على ما عليه  
 العمل والله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة صغيرة يضمن عليها جار لبيت صاحبها  
 فقط ثم أصلها وجهها الضمين الخيل وكراها البعض الطحانين وصار يطحن عليها البلاء  
 ونهارا وزاد الحمال بالطحن حتى نشأ عن ذلك هدم داره وقوفة على سجد ملاصقة  
 للطاحونة وصار الضرر بينا فهل يلزم صاحبها عاداتها كما كانت أو لا تلحق الجار وما

١٢٦٩

٢١

١٢٦٩

٢٦

١٢٦٩

٢٨

شعبان

١٢٦٩

٧

تهدم وتلف بسبب الطاحونة التي زاد فيها كثرة العمل بالليل والنهار وجعلها الضيل  
 بعدما كانت تدور بحمار واحد يضمنه مالك الطاحونة ويمنع من ضرر جاره وأذا بناها  
 وكانت الطاحونة للخيول يحصل لآلة اه التلق وهو كذا يتكرر الحال في عطل الوقف  
 (أجاب) قد صرح العلماء في كتب المذهب بأنه لا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه إلا إذا  
 كان الضرر يجار ضررا ينافي بمنع من ذلك وعليه القنوي برأية واختاره في العمادية  
 وأفتى به قاري الهداية وأفتى بذلك أيضا الشيخ الامام الاجل برهان الاثمة وبه يقتضي كافي  
 شرح الوهبانية لابن التحنة وفي حواشي الاشباه ليبري زاده ما نصه له التصرف في ملكه  
 وان تضر جاره في ظاهر الرواية والذي استقر عليه رأي المتأخرين ان للانسان ان  
 يتصرف في ملكه وان اضر بغيره ما لم يكن ضررا ينافي به وما يكون سببا للهدم وما يوهن  
 انبساطه أو يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع المحو النجاصية كسد الضوء بالكلية  
 والقنوي عليه ومن ذلك يعلم منع الرجل المذكور من ادارة الطاحونة المذكورة على الوجه  
 لحدث حيث تحقق الضرر الدين والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك اما كن وبينها فضاء  
 فيه ساقية ملوكة له يسكن بها جنينة يملكو كنهه ايضا وبعض امكنته لها باب يتوصل  
 منه الى الساقية المذكورة ومد هذا الباب في سكة غير نافذة مختصة بمالك  
 الا ما كن المذكور ورجل آجله بيت في هذه السكة وتلك الا ما كن مستأجرة لانا  
 وفي بعض الاوقات يمر اسارا كنون بالا ما كن المذكور وعلى مدار الساقية حتى  
 يتوصل الى باب الجنينة ويمر جرن منه وبسبب فتح الباب المذكور يمر بعض الناس  
 اجانب ليس لهم حق في تلك الجهة صلا من هذا الباب ويمر على مدار الساقية المذكورة  
 حتى يتوصل الى باب الجنينة ويخرج منه من غير ادن المالك مع ان هذه السكة  
 المتوصل منها الى الباب خاصة بصاحب لا ما كن وبالرجل الآخر وليس لغيرهما  
 ملك فيها فلا حل منع ضرر مرتب من المذكور على مدار الساقية سدا للمالك للا ما كن  
 الباب من داخل اما كنهه حيث انه ملكه فهل لا يمنع من ذلك وليس للجانب  
 المذكورين الذين ليس لهم حق المرور من هذه الجهة وليس لهم ملك فيها معارضته في ذلك  
 سيما لضرر على احد في ذلك بل ابقاؤه فيه ضرر عليه ولم يمسقط بعض الناس في الساقية  
 من المذكورين (أجاب) نعم ليس للجانب المذكورين والحال هذه معارضة المالك في  
 ذلك والله تعالى اعلم (سئل) فيمكن سفلته لخفض وعلوه لا ثم أراد صاحب العلوان  
 يحدث في مكانه ثلاثة صاحب اسفل فهل اذا شهد أهل المعرفة انه لا يحدث ضرر  
 سفل من البقيس يمكن صاحب العلوان بناء ما أخبر أهل المعرفة انه لا يحدث منه ضرر  
 لاسفل (أجاب) يمنع صاحب اسفل عليه علولا ثم ان يتدفق سفلته او ينتب كوة  
 برض لا ثم وهذه عند أي حنفية وهراثة اس وقال السكلي فعل ما لا يضر قال البدر  
 عيني وعنه في الخلاف اذا اردت حب العلوان يبني على العلوشينا ويؤيد ما اوضح

عليه جـ ذوا او يحدث كنيها اه وفي حراشي الدر عن الحموي انصار لاقتوى  
 انه ان اضرب بالسفل يفسد وان لم يضرب لا يفسد اه وافاد اعمه اذ قوله ما لانه استفسان واقعه  
 تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك قطعة ارض ويجعلها مكان لا يمر له باب من  
 جهة اخرى ففتح بابا للاستطراق في الارض المملوكة لغيره الخاصة بذلك  
 الغير بدون اذنه فهل ليس له ذلك و يؤمر بصد الباب الذي فتح للاستطراق وليس  
 المسالك المسكن المذ كور اخرج جناح في عـ لو مكنه خارج ذلك الجناح في الارض  
 المملوكة لغيره ويمنع من ذلك لاضراره بمالك الارض (اجاب) نعم ليس لرب المسكن  
 المذ كور احدث بابا للاستطراق والمروء في ملك غيره اذ لم يثبت ان له حق المروء فيه  
 بالوجه الشرعي ويمنع من ذلك لـ له مـ وصـ حـ وابعدم جواز التصرف في الطريق  
 الغير الناذر باخراج يزاب ومحمد لو بدون اذن اهله اضرار لـ لانه كالمالك الخاص مـ  
 بحيث كانت تلك الارض مملوكة لغير مالك ذلك المسكن لا يكون له اخرج الجناح فيها  
 ولا التعلل عليها بدون اذن مالكه ابالا ولي واقعه تعالى اعلم (مسئل) في ورة ميت يملكه  
 مكانا تجاه ظاهر وكذا بابها من طريق اخرى غير التي بها المسكن ومـ متاجر لوكالة رجل  
 من المسالكين لها من مدة متين فالتاجر الا ان للوكالة المذ كورة اسكن فيها جماعة من  
 الانراك فخره واقعه بمحاط ظاهروا وكالة المذ كورة يخرج من بالمسكن المذ كور ويضر  
 ضررا يمتنع ان اصل حائط الوكالة لم يكن بها شـ بابيك مطلقا فديما ولا حادثا فهل  
 يكون للورثة المسالكين المسكن المذ كور منع منـ متاجر الواضع اليه عليها من ذلك  
 و يؤمر بصد الثقب المذ كور و محال هذه حيث كان من ينظر من الثقب المذ كور  
 يرى ساحة المسكن المعـد بالمجلس النساء وقضاء شونهن بداخل المسكن خصوصا  
 التي بدون اذن المـ لكبر للوكالة (جـ اب) لا يجوز لجماعة المذ كورين ثقب حائط  
 الوكالة لـ له مـ بل لا بأس غـ لا كما ائتم حيث كان الامر ما هو مذ كور وكان  
 الثقب معدا للصل واقعه تعالى اعلم (مسئل) في بئر مشتركة بين بيتين لكل منهما حق  
 الانتفاع به من قديم الزمان فهل اد باع مالك احد البيتين بيته لاجنبي وادان يبي  
 حائط حول البئر ويحصر بها ويمنع اهل البيت الاخر من الانتفاع بها لا يجاب لذلك  
 حيث كان حق الانتفاع لهم فيها ثابتا من قديم الزمان (جـ اب) ليس لاحد الثمر يكون  
 في البئر المذ كور منع الاخر من الانتفاع به و يبي القـديم عـ مـ عليه كان واقعه  
 تعالى اعلم (مسئل) في بيت في محل منه طاقه مفتوحة في بيت بجوار لا يعلم الموجودون  
 في البيت المذ كور لآن وقت فتحه بسبب قدمه وتلك الطاقه معدة للضوء والهواء  
 لا للذخـر لا جار حيث هي باعـ المسكن المذ كور والآن قد تعدى لجار المذ كور  
 وسد الطاقه بغير صلاح اصحابها فهل هذا ارجل سد المفتوح من مدة قديمة اقـها بالفسبة  
 ما لـ اثبت لآن عـ مـ و سنة فصلا عـ سبق من الزمن قبل ذلك مع سكونه وعدم

١٢٦٩

١٤

شوال

١٢٦٩

١٥

ذى القعدة

١٢٦٩

١٧

سنة	في القعدة
١٢٦٩	٢٤
١٢٦٩	٢٥
١٢٦٩	٣٠
١٢٦٩	٢٦
١٢٦٩	٢٩
١٢٧٠	١٦
١٢٧٠	١٩

منازعة المدة التي فيها يساوي سد المقتوح بوث ضرر في الحمل على الحياء به فينشد يكون لهم منعه من سده بالوجه الشرعي حيث لا ضرر في فتحها (اجاب) ليس للرجل المذكور سد الطاقة المفتوحة من قديم الزمان والحال ماذ كرو تفتح قهرانه والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة واضحة يدها على جنيته مغروس فيها الشجار ويها ساقية مخصوصة لسقى تلك الجنيته اراد رجل بجوار تلك الجنيته اجراء ما الساقية من وسط الجنيته ليتوصل بذلك لسقى ارضه بدون اذن المرأة ورضاهما فهل لايجاب لذلك ويكون للمرأة المذكورة منعه من ذلك ولا تجبر على تركه من ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لايجاب لذلك ان كان الواقع ما هو مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دار له جاره ملاصق ارض ذلك الجار ان يحدث طاحونة يجانبه ومن المعلوم ان الضرر متحقق بتلك الطاحونة فهل لذلك الجار ان يمنعه من الادارة لتحقيق الضرر اليه (اجاب) لتلك التصرف في ملكه اذ لم يضر بجواره ضرر ايبنا على ما عليه العمل فاذا تحقق الضرر اليه من ادارة الطاحونة المذكورة يمنع الجار الذي احدها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له منزل بجواره منزل رجل آخر تعدى ذلك الجار على روض منزل جده في غيبته وبني فيه طاحنتين وركب فوقهما مكانا لحمه بمنزله فهل ليس له ذلك مدام هذا ان هذه الارض ملك غيبه وهل يسلم له في الخروج على هوائه فوق البناء فيما سائر الكو ببناءها (اجاب) ليس للجار المذكور الاستيلاء على ارض جاره ولا اليه فيما والا الخروج المذكور بغير وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا في ربيع واحد حدث فوقه دور او اراد ان يضع اخشابا فوق حائط جاره الخاص بدون اذنه ورضاه فهل لايجاب لذلك وللجار منعه شرعا والحال هذه (اجاب) ليس للجار وضع جذوعه على جدار جاره الخاص به بدون اذنه وللجار منعه من ذلك حيث لاحق له فيه والله تعالى اعلم (سئل) في ورثة يملكون بيتا بالميراث عن اصرارهم من نحو سبعين سنة وزيادته بايان كل منهما في حارة نافذة احدهما متفتح والثاني مغلق ما ع لورثة البيت لرجل اجنبي فادعى رجل من المشاهدين للتصرف فيه على المشتري بان له حق لمرور من البابين فثلاثا كانا مع انه كان هنا شارع لمرور الناس بين البابين قبل بناء البيت فذكر المشتري دعواه مع اعترافه بانه لم يسبق له ولا غيره من اهل الحارة مرور في هذه المدة المذكورة فهل لايجاب لذلك ولا عبرة بدعواه المذكورة ويمنع من زعة المشتري فيما اشتراه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم لا عبرة بدعوى المدعى المذكور اذا كان الواقع ما هو مذكور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له بيت بجواره بيت لرجل آخر احدث فيه قصبة لكي ينفذ بجواره دورا اخر من ارضه من غير اذنه ولا رضاه من لان الضرر يزال (اجاب) لتلك ان تصرف في ملكه بغير اذنه ولا رضاه من لان الضرر فان تحقق ضرر بين منع والا فلا

والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وآجر يملكه يملكه فحدث الاخر فوق  
 بيته مكانا وفتح فيه طاقات للنظر تشرف على ساحة النساء من البيت المقابل له ويترقب  
 على ذلك الاصلاح على عورات صاحب البيت المذكور ونسائه ويلزم من ذلك الفتح  
 ضرر بين الجار المذكور وفول اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعي يؤمر الفتح بسدها ومنع  
 الضرر والحال هذه (اجاب) اجاب مولانا خير الدين عن فتح كوة في ملكه وله جار  
 مقابل له وبينهما شارع يمر فيه الخاص والعام بقوله هذه المسئلة مسئلة فتح الكوة  
 وظاهر الرواية فيها ان الجار لا يمنع منه الا انه تصرف في ملكه ولم يتلف ملك غيره لكن  
 صرح في المصنفات شرح القدرى ان الكوة ان كانت للنظر والساحة  
 موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها الاضرار الظاهر وظاهر الرواية هو القياس وما  
 عليه الفتوى استحسن اهـ والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حائط مائل وآيل الى  
 السقوط وشككت منه جيرانه ونهبوا عليه برفعه واشهدوا عليه بيته بأنه ان اتلف لم  
 شيئا يكون ضامنا فهل اذا اعمل وترأى عن اعادته واصلاحه حتى وقع على بيوت  
 الجيران واتلفها يكون ضامنا ما اتلفه (اجاب) اذا مال حائط على دار انسان فطالب رب  
 الحائط ببقائه واشهدوا عليه بيته ضمن ربه ما اتلف به من نفس او مال اذا لم ينقضه في مدة  
 يقدر على تنصه فيها حيث كان الحائط في ملكه من وقت الاشهاد الى وقت السقوط  
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أحدث مأخوذة وخزيرة الصقه بمجاره وله وكوب على  
 حائط جاره بفدحة كشف سماوية حدث فيها جساما يدان كان في جهة بعيدة عن  
 الجار وتحقق الضرر البين للجار بما ذكره هل والحال هذه يمنع الجار من احدث ما يضر  
 بجاره (اجب) لا لثان تصرف في ملكه شاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي  
 تحقق الضرر البين منع والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى مكانا خربا وجعل  
 فيه بعض طاقات تجيب له انوارا وانوروله جاري يريه تكليفه بسدها فهل اذا لم يكن فيها  
 نور للجار المذكور ولا يؤمر بسدها لاسيما وبينه وبين الجار مسافة طويلا لا يمكن  
 الاشراف على شيء من بيت جاره (اجب) لا لثان تصرف في ملكه الا اذا اضر بجاره  
 ضررا ينافي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بينه وبينه التي هو جيرانه الا ان من  
 نحو خمس وعشر سنة وبه ضهرا كسب على حاصل بدار جاره فارد الجار المذكور  
 ان يكافه برفع وكوبه عن حاصله فهل لا يجب لذلك والحال ان له حق الكوب بين  
 لثان ولا ضرر به صاحب السفل (اجب) نعم لا يجب صاحب السفل لمساخط والمحرم  
 الله وحده القديم لا يعرفه الاقران الا كذلك والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة  
 رتوادارا كبيرة عن ابيهم فقتلوه وهاوجعوا لوها وهاوجعوا لوها وهاوجعوا لوها وهاوجعوا  
 ايشم كهم فيه خيهم في درب غير خدوش شترى رجل قنعة دار في ضهره بجوار اندهلين  
 بابهم امن درب آخر فبها اشترى وبيعها بابا من الدهر بغير وزن اصحابه فخصصين به  
 على يكون لهم منه اذا ضرروا به ويؤمر سد اباب الذي احدثه بغير حق (اجب)

٢٠

١٢٧٠

صفر

٢

١٢٧٠

٦

١٢٧٠

٢٥

١٢٧٠

ربيع الاول

٥

١٢٧٠

ربيع الثاني

٢٣

١٢٧

١٢٧٠

٣٠

ليس لمن لاحقه في استطرأ في المصالح الخاصة بالحاجة المذ كورين فتح باب من دأره  
فيه يكون اذن مالكيه ويجمع من ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في طريق عامة لجميع  
المسار بن يسلمكون فيها يجوار مسجد فخا رجل وتعدى وبنى فيها منزلا وحوانيت وصار  
حائط المسجد منتعاه في المنزل المذ كور مع سد الشبايك التي فيها الحجابة للذور في  
المسجد المذ كور فهل يجبر على هدم ما بناه في الطريق المذ كورة وتعود الى حالتها  
الاصلية (اجاب) اذا بنى شخص في طريق العامة مكانا يكون لكل احد من اهل  
الخصوصية ولو ذميا منعه ابتداء ومطالبته بتقصه ورفع به البناء سواء كان فيه ضرر  
اولا هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام وان باذنه يجوز ولا ينقض ان لم يضر بالعامه فان  
ضر لا يجوز قال في الفتاوى الخيرية تتلاقح جامع الفصولين اراد ان يحدث نطه في طريق  
العامه وهي لا تضر بالعامه فالصحيح من مذهب ابي حنيفة ان لكل من المسلمين حق  
المنع والطرح اذا كان ذلك بغير اذن الامام قال محمد له حق المنع لا الطرح قال ابو يوسف  
ليس له كذا هما اه ونقلوا عن الصغار انه يلتفت الى خصوصية من يخافهم لولم يكن له مثل  
مالاخذهم ثم علوه ماله لا يلتفت اليه اذ لو اراد دفع الضرر عن العامه بدأ بنفسه فلما لم  
يبدأ بنفسه علم به متعمد والمحصل ان ماهر الرواية المنع والرفع واعتبر بعض المتأخرين  
قول الشافعي لانه اسمع وارفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبر اه والله تعالى اعلم  
(سئل) في رجل اشترى دارا من آخر ويجوارها دار لرجل فادعى على المشتري بان  
الحائط الذي بين الدارين ملأ له ومختصة به مئة كافي ذلك بان جذوعه عليها وبانه  
احد من جماعة من اهل الخيرة كشفوا على الحائط وقالوا انها ملأ له ومختصة به والحال  
ان المشتري عليه الجذوعا كذلك من قديم واشترها على هذه الصفة فهل حيث كان  
لكل على الحائط جذوع من قديم قبل شراء هذه الدار يقضى به المماسو به حيث  
الحال ما هو مذ كور ولا عبرة بمسكه يقول اهل الخبرة واذا اراد المشتري احداث بناء في  
ملكه ولزم من ذلك سد بعض شبايك جاره يكون له ذلك حيث لم يلزم من ذلك منع  
الضوء والهراء المحصول ذلك من جهة اخرى وانما يلزم منه تقليل الضوء فقط (اجاب)  
اذا كان لكل واحد من الرجلين المذ كورين على الحائط جذوع ثلاثة فاكثروا  
بهم مالاستوتهم ما في اصل العن ولا عبرة بالملأ ثمة وانقله بعد ان تبلغ ثلاثا لان  
الترجيح بالقوة لا بالكثرة كما صرح به لا اذا كان لاحدهما اتصال تر بضع بالحائط او  
اقرب بينهما بان الحائط مائة فمكتص به اذا كانت الشهادة مقبولة بالطريق الشرعي  
وباللان تصرف في ملكه مع شامالم يضر بجاره ضرر راينافان تحقق الضرر والبين  
منع ولا فلا منع على ما اختاره المتأخرون وقدرو الضرر والبين في سد الضوء بما يمنع  
الكتابة قل في تنقيح الحديقة والناهار ان ضوء الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه  
به ويحجبه الله تعالى أعلم (سئل) في رجل يمشى على بابا في ثلاث حوايت احداها  
ملاجنبي بحرب الله يوراد ملكه كانه كمن عليه او لا من قديم الزمان الى

جمادى الاولى

١٢٧٠

١٥



١٢٧٠

٢٧

الآن فهل والمحال هذه يجب لذالك وانما ليس لما لك السفل منعه من ذلك بدون وجهه شرعى حيث لم يكن السفل متخرا (اجاب) اصحاب العلوا عادت كذا كان حيث كان موضوعا بحق القرار من قديم الزمان والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا به شبا يملك وطاقت معدة تجلب الهواء والضوء من قديم الزمان ويجواره قطعة ارض متسعة الفضاء اشترها رجل لينميها بيتا فحدث به امر احيض وجا ما يجوار حائط البيت المذكور تضر به ضررا يداو يري بدأ ايضا ان يحدث به احاطا على تلك المراحيض والمحام بحيث تمنع جلب الهواء والضوء من السكان بالسكينة فهل يؤمر المشتري المذكور برفع ما أحدثه من المراحيض والمحام حيث كانت تضر ضررا يبين بالمجارو يمنع ايضا من احداث الحائط التي يترتب عليها سد شبا يملك الجار وطاقتا وضوء الهواء عنه حيث كانت الشبا يملك والطاقت موجودة للبيت من قديم الزمان (اجاب) لما لك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضر بجاره ضررا يبين فان تحقق الضرر البين منع والا فلا وبين ما يكون سببا للهدم أو يوهن البناء ويخرج عن الانتفاع بالسكينة وما يمنع الحوائج الاصلية كسد الضوء بالسكينة والله تعالى اعلم (سئل) في بيت بعض سفله داخل تحت علوية بجواره وتهدد الملاك عصر بعد عصر من قديم الزمان ولا يعرف في الاعصار الماضية الا بهذه الحالة التي هو عليها الآن فاراد رجل التقي ملك البيت المذكور عن ورثة ملاكه ابطال حق بعض البيت الآخر وادخله في بيته فهل يبقى القديم على قدمه ولا يجب لما راد من غير مردن ولا تنوير (اجاب) اذا كان العلو المذكور موضوعا بحق القرار من قديم لم يحدث ما فيه ضرر لاصحاب السفل لا يكون له ابطال حق صاحب العلو بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث طاحونة يطحن فيها العامة بالحيل ملاصقة للملك رجل آخر والمحال ان الطاحونة المذكورة حاصلة بسبب ادارتها ضرر بين الملك ذلك الرجل فهو اذا ثبت بالوجه الشرعى الضرر البين لم يملك الرجل المذكور يمنع ملكه من ادارتها حيث تحقق الضرر البين (اجاب) لما لك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضر بجاره ضررا يبين وهو ما يوهن البناء او يمنع الحوائج الاصلية فان تحقق ضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة منع من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا في عتقة ضيقة غير نافذة ولرجل آخر بيت مقابل له وحدث رب البيت الآخر شبا بيتا للآخر تشرف على ساحة الفناء من البيت المقابل له ويتربس على ذلك الاطلاع عن عورات صاحب البيت المذكور ونسبه ويلزم من ذلك لئلا تضره بين الجيران فهل والمحال هذه اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى يؤمره في الشبا يملك المذكور بدهم ومنع الضرر عن جيرانه (اجاب) نعم يؤمره في الشبا يملك المذكور بدهم عن الواقع ما هو مسطور في السؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا من مدة خمس

جمادى الثانية

١٢٧٠

٢٢

رجب

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٢١

١٢٧٠

٢٧

١٢٧٠

٢

١٢٧٠

٢٤

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٢٧٠

١٩

فمشر من سنة و زيادة و فيه طاحونة و فقد دائرة من قديم الزمان و يجاوره بيت لرجل آخر  
 فباع ما لك البيت بيته لرجل و يريد الان مشترى البيت المذ كور ابطال ادارة الطاحونة  
 المذ كورة قولى لا يجاب لذلك حيث لا ضرر عليه في ذلك (اجاب) اذا لم يتحقق ضرر بين  
 من ادارة الطاحونة المذ كورة لا يكون للشترى المذ كورة المنع من ادارتها والله تعالى اعلم  
 (سئل) في طاحونة يجاور منزل لرجل دائرة من قديم الزمان باع رب المنزل منزله لآخر ثم  
 بعد مدة اراد المشتري للمنزل منع رب الطاحونة من ادارتها و الحال انه لا ضرر يحدث من  
 ادارة تلك الطاحونة بل ذلك من قبيل التعنت فاصدا بذلك الجار رب المنزل على بيعه له  
 فهل لا يجاب لذلك بغير وجه شرعى (اجاب) نعم لا يجاب لذلك ان كان الامر كذلك والله  
 تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ و لرجل دار يجاوره و لا باب لها فيه ولم يعلم فتح  
 باب لها فيه سابقا ثم الا ان يريد صاحب الدار المجاورة للرب المذ كورة ان يفتح لها بابا  
 فيه بغير اذن أهله متعللا بان الباب كان مغتوفا في الزمن السابق و لا بينة معه على ذلك  
 فهل و الحال هذه يكتفون لهم منعه و لا يجوز له فتح باب من الزقاق المذ كورة الا بالاذن  
 (اجاب) الطريق النيران نافذ ملك لاهله فليس لغيرهم فتح باب فيه من داره للورور  
 بدون اذن من الملاك حيث لم يثبت ار له حق المرور في الطريق المذ كورة والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يدعى على جاره بان له حق الر كوب على حائطه و على أخشابه  
 و يريد أن يكلفه بنائها و وضع أخشابه عليها من ماله و يتقنها جديدا لاجل أن يبنى  
 فوق ذلك متعللا بأنه و جديحة بذلك بيده مقطوعة الثبوت و المدعى عليه ينكر ذلك  
 فهل لا عبرة بدعواه المجردة عن الاثبات الشرعية و لا عبرة بالحجة المقطوعة الثبوت و لا  
 يلزمه اجابته و الحال هذه (اجاب) من المعلوم انه لا يقضى لمدعى بمجرد دعواه بدون  
 اثباتها بطريق شرعى و لا يقول شرعا على صل مقطوع الثبوت والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل يملك وكالة عن لوا و سفلوا و له مجاورها خربة اراد بناءها و اتعل على فوقها فخنه  
 سكان الوكالة من ذلك متعللين بان لهم قيم اخلوا و انتفاعا فهل اذا لم يثبتوا الاذن بالخلو  
 و الانتفاع ايسر لهم معارضة المسالك في ذلك و لا عبرة بتعللهم المذ كورة و لا سال ان  
 يتصرف في ملكه كيف يشاء سيما و البناء و التعلل لم يكن فيه ضرر بين و كان الوكالة  
 المذ كورة (اجاب) نعم ايسر لهم منع المسالك من البناء فيما يملكه ان كان الواقع  
 ما هو مسطور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بالتمراء  
 منذ ست و عشرين سنة و لرجل آخر منزل يملكه منذ تسع عشرة سنة و الطاحونة  
 المذ كورة دائرة هذه المدة من غير منازعة و هي في ملك صاحبها و الا ان يريد الجار  
 المذ كورة ابطالها و منعها من الادارة تعنتا و عنادامع ربه فهل اذا كان لا يحصل منها  
 ضرر بين يقول أهل الحبرة لا يجاب لذلك و لا يكتفون له منعه من ادارتها و يبقى  
 التعلل مدعى قدامه (اجاب) نعم ان كان الواقع ما هو مسطور والله تعالى اعلم

(سئل) في رجل بني في دار له طبقة علوية وفتح لها كوات البعض منها مل على شاطئ البحر والبعض مل على الطريق العام النافذ فعارضه رجل من أهل محله متهالبا بالان الكوات التي تطل على الطريق العام النافذ فيحصل له منها ضرر بسبب الكشف على داره والمحال ان بين دار الباني ودار المعارض الطريق المرقوم وهناك دار لرجل آخر مشتملة على اسطحة وفتحته سماوية يشرف عليها من تلك الكوات يعارض صاحبها ايضا في فتح الكوات المذكورة فهل اذا كان الحال كذلك ليس للمعارضين المرقومين معارضة الباني ولا يؤمر بسد الكوات المذكورة (اجاب) اجاب العلامة خير الدين في فظير تلك الحادثة بان المفتي به والمنع من الفتح اذا كانت الكوة للطل والساحة المشرف عليها للعلوان وان كانت بخلاف ذلك فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في يدت علوه ملك لرجل وسفله وقف أهلى فمصر في رجل نظر او استحقاقا وهذا السفلى مشتمل على صهر ييج فاواد الموقوف عليه السفلى وهو الناظر ان يتصرف فيه بالسكنى فيه وملء الصهر ييج وفتح باب له كان قديما فهل اذا كان هذا النهى لا يضر بصاحب العلوى يحجب لذلك أم لا وهل يجبر على اجارته لصاحب العلوى أم لا وهل يمنع صاحب العلوى من معارضته ومنعه أم لا (اجاب) المختار للفتوى ان لكل من صاحب السفلى والعلوان يتصرف في سفله وعلوه بما لا يضر بالآخر ضررا يندنا وان تحقق الضرر والبين منع ولا يجبر صاحب السفلى على اجارته لصاحب العلوى كما لا يخفى والله تعالى اعلم (سئل) في ارض عملو كة لا ناس وكانت متخربة وزال ما فيها من البناء والمحيطان حتى صارت ساحة مكشوفة ومكشفت على هذه الصورة مدة من الزمان فاحدث بعض الملاك الجوارين لها باني محله يتوصل اليه من هذه الارض الخربة بدون اذن ملاكها ثم بعد ذلك بيعت هذه الارض فاشترها رجل من اصحابها بموجب حجة شرعية بصورة فيها حدود الارض من جهاتها الاربع وبنى فيها دارا فاقامة على حدتها ومنع المرور منها مقتضى ملكيته واستحقاقه شرعا وساعده المحاكم السياسية على ذلك ومكنه من ازالة الطريق منها من بعد الكشف وتحقيق تملكه لها من سنداته الشرعية وصدوره امر من الحكومة بذلك وبعد برهة من الزمن ترفع ذلك الجار الذي احدث الباب في محله مع رب الدار يدعى ان محله كانت له طريق في ارض الدار مسلوكة يتوصل منها الى محله وانها قد سدت ويطلب من صاحب الدار هدم بنائه وابعاد الطريق فيه بغير حق ولا وجه شرعى فهل لا يمكن من ذلك شرعا وهل يجوز لرب الارض التي صارت دارا ازالة الطريق منها ومنع المرور فيها وحيازة ملكه يتصرف فيه كيف شاء ويمنع المتعرض له في ذلك شرعا (اجاب) اذا كان فتح الباب من الجار المذكور حادثا في ارض الغير ولم يثبت ارباب الجار المذكور حق المرور من تلك الارض يمنع من معارضة المشترى لتلك الارض وليس له تسكينه بهدم بنائه امر من ارضه بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا

١٢٧١

٧

١٢٧١

١٧

١٢٧١

٢٠

وبيع الثاني

في ثلاث مائة من قديم الزمان وهو مائة سنة قبل الهجرة النبوية في بلاد فارس  
ملاصق للطاقت المذ كورة وسدها بالسكينة قهل والحال هذه اذا كان في سدا الطاقات  
المذ كورة ضر وبين المالك البيت المذ كورة لا يكون للجار سدها ويبقى القديم على  
قدمه سيما وصاحب البيت لا يمكنه الاشراف على شيء من بيت جاره (اجاب) للجار  
المذ كورة ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضر راينا كسنع الضوء عنه  
بالسكينة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
ملك مكانا وله باب بالشارع النافذ فاراد ان يبني على مكانه المذ كورة فبناه فغضب الجار  
متعلا بانه يسده عليه الهواء من الجهة القبلية فهل اذا لم يسده عليه هو ولا ضوء الا يمنع  
المالك من تهرقه بالبناء وغيره في ملكه واذا كان للجار المذ كورة سابطا مطل على  
ساحة فساه الجار يكون له منه حيث كان بناؤه خارجا عن ملكه في هو اساحة الدار  
(اجاب) لا رجل المذ كورة ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضر راينا  
كسنع الضوء عنه بالسكينة فان تحقق الضرر البين منع والا فلا منع وليس لشخص ان  
يحدث على حائطه سابطا في هو ملك غيره بدون اذنه بغير حق والله تعالى اعلم (سئل)  
في مالك بيت امامه رحبة ملك غيره وصاحب البيت لا يستروح ولا يستضيء الا منها  
فاراد الغير بيع تلك الرحبة لآخر لئلا ينضمها مع انه اذا بناها منع الریح والاضاءة عن  
صاحب البيت فهل اذا كان البناء فيها يضر صاحب البيت ضر راينا يمنع من البناء  
فيها منعا للضرر او لا وهل اذا كان البيت والرحبة التي امامه في درب غير نافذ وممرهما  
من الاسكة غير النافذة يكون لصاحب البيت الاخذ بالشفعة حيث كانا شر يكرن في  
حق المرور (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضر راينا  
كسنع الضوء بالسكينة لا منع الهواء فان تحقق الضرر البين منع والا فلا وتثبت الشفعة في  
الدقار للشر يكرن في نفس المبيع ثم للشر يكرن في حق المبيع كالطريق الخاص الغير  
النافذ ثم للجار الملاصق فاذا توفرت شرائط الشفعة للرجل المذ كورة قضى له بها والا فلا  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل ملك طاحونة دائمة من قديم الزمان وباعها لاهاما كن  
فيها المالك وجعلها بيتا مستقلا على حدته وفتح له بابا من الشارع وباع الطاحونة على  
حدتها لشخص من سنتين بموجب حجة شرعية والان باع البيت لامرأة وتريد تلك المرأة  
ابطال ادارة الطاحونة او شرها من ملكها بالخير فهل لا تجاب لذلك ولا يجبر على بيعها  
ولا ابطالها حيث كن ملكه سابقا على ملكها ولم يحصل من ادارتها ضرر بين لبنائها  
اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي (اجاب) اذا تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة  
المذ كورة لبيت المرأة المذ كورة منع به من ادارتها وان لم يوجد ضرر بين من ذلك  
لا يمنع من ادارتها ولا يجبر ملكها على بيعها من المرأة المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل)  
في وكد عملوا لجماعة وعلم اربع مشتمل على بيوت علوية للمالك ان فصل خلل في

١٢٧١

٢٥

باكبة من البواكي التي على السقف الذي هو على بعضه ملاك البيوت العلوية  
فول اذا بنى الباكبة من بيته عليهم او اراد ان يرجع بقسط مما بناه على بقية ملاك البيوت  
العلوية مع الملامح - يمر وردهم لا يجاب لذلك (اجاب) اذا تهدم السفل بلا صنع مالكه  
لم يجبر على البناء لعدم التعدي ولدى العلوان بنى ثم يرجع على صاحب السفل بما  
اتفق ان بنى باذنه او اذن فاض والا فقيمة البناء يوم بنى هذا ما صرح حوايه ولا وجه  
لتعويض ملاك البيوت المذكورة والمحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
اشترى بيتا ويجوار ذلك البيت حانوت ملك للغير معه لتبييض الخناس فتعمل رب البيت  
على الساكن في الحانوت بانه يحصل الضرر من فتح الحانوت لتلك الصنعة ومنعه من  
فتحها هل اذا لم يكن هناك دخار للصنعة المذكورة يضرب رب البيت ولا يوهن البناء

١٢٧١

٢٧

منها ولا من طاف الخناس بالماء لا يكون له منعه شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في  
ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين منعه والا فلا والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل يملك مصبغة امره الحما كم ينفقها فتنقصها فوقع من حائط الجار  
قطعة قليلة ودها من غير تعدا عليها من مال المصبغة فرفع الجار على يد نائب  
القاضي وادعى انه تقصها ولا ينفقها على ذلك ثم بعد خمسة عشر يوما وقع جميع حائط  
الجار كون الجدار مخلولا فهل والحال هذه اذا لم يثبت على مالك المصبغة التعدي على  
هدم حائط الجار في الاول والثاني بالبدنة الشرعية لا عبرة بدعواه بدون وجه شرعي ولا

رجب

١٢٧١

٣

ضمان على مالك المصبغة في ذلك (اجاب) اذا لم يثبت على مالك المصبغة تعد على  
حائط جاره بوجه شرعي لا ضمان عليه وفي تنقيح الحمادية عن البرازية هدم داره  
فانهدم من ذلك بناء جاره لا ضمان انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ  
وبه دور متلاصقة وفي آخر الزقاق دور لمالك من راس الزقاق المذكور فارد رجل  
من له دار في وسط الزقاق ان يبني في ملك طريق لدور التي في آخر الدرب فهل اذا كان

شعبان

١٢٧١

١٠

يلزم من ينفق ضيق الطريق على المسارة الذين في آخر الزقاق المذكور يمنع من ذلك ويهدم  
ما به حيث تضررون هو داخل من ادخل الزقاق المذكور (اجاب) نعم ليس للرجل  
المذكور ذلك والمحال ما ذكر حيث كان يغير اذن ويهدم البناء الحادث على هذا الوجه  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا بالزقاق ملاصقة بقبو بغير علو ولا بيت  
المذكور شيئا يملك قديمة ملاصقة على تلك القبو انهدمت القبو المذكورة فارد من ينفقها

شوال

١٢٧١

٦

واحداث علو فوقها وسد الشبايك المذكورة في ذلك ضرر من يمنع الهواء والضوء فهل  
ليصر لرب القبو فعل ما يضر بجاره ضررا ينافي (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء  
الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين ومنه منع الضوء بالكلية منعه والا فلا منع  
والله اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا له طاقات وشبايك تجلب الهواء والبرود مصلات على  
ظهور من وطاحونة من قديم الزمان احدثت ما اكتم ما بناه اضر بالجار ضررا ينافي بسبب

ذي الحجة

١٢٧١

٢٣

منع الهواء والنور وتحقيق الضرر البين فهل والمحال هذه تمنع الجارة من احدث ما اضر  
بجارها (اجاب) للمالك التصر في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ومنه منع

الضوء بالكيفية فان تحقق الضرر واليمن منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في مكان مملوك  
 لشخص انشاء وباءه لاه جهة وبها شبك بحرى مطلى على الطريق مركب عليه حديد واذا  
 حاسر في هذا الشبك شخص يطلع على سطح مكان بجواره ولا ينظر الى المكان المعد  
 في لوس النساء ويريد الجار سد الشبك المذكور وتكليف صاحبه بذلك فهل لا يكون له  
 ذلك خصوصا وان اذ انبنى على سطحه حاجز الا يتاقي الاطالع على مكانه من الشبك  
 المذكور ولا يكلف صاحب الشبك بسده والحال هذه وهل اذا كان الطالب لذلك ليس  
 ما الكابل هو مستاجر لا سمع دعوته على صاحب الشبك (اجاب) اقامه ولا ناخير الدين ان  
 مسئلة فتح السكة ظاهرة الرواية فيمن ان الجار لا يمنع عنه الا انه تصرف في ملكه ولم  
 يتلف ملك غيره به لكن هو في المضمرات شرح القودوري ان الفتوى ان السكة  
 ان كانت للنظر والساحة موضع النساء فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر الظاهر  
 وظاهر الرواية هو القياس وما عليه الفتوى استحسان انتهى فاذا لم يكن ما يشرف  
 عليه هذا الشبك من دار الجار ساحة للنساء لا يكون لملك الدار ولا مستاجرها  
 مطالبة صاحب الشبك بسده اذا الضرر حينئذ غير بين والله اعلم (سئل) في رجل  
 يملك بيتا في عطفة ضيقة غير نافذة ومقابل البيت المذكور بيت لرجل آخر أحدث  
 ما يسكنه فيه شبابيك مطلة على ساحة النساء ومحل جلوسهن في البيت المقابل له  
 فهل يكون على فاتح الشبابتك الهدنة المذكورة سددها حيث كانت مطلة على ساحة  
 النساء ومحل جلوسهن وكان في ذلك ضرر بين (اجاب) اذا كانت الشبابتك  
 المذكورة الهدنة للطل والساحة المشرفة على تلك الشبابتك معدة للنساء فالضرر  
 ظاهر ويمنع الجار من ذلك للضرر الظاهر على المفتي به كما صرح به علماءنا والا فلا والله  
 تعالى اعلم (سئل) في سكة غير نافذة بها باب يتوصل منه لمطهرة وكنف لمسجد ومجاعة بها  
 شبابتك قد حلت للضوء والهواء فقام ناظر المسجد الا ان يريد ان يغير رسوم المطهرة المزبورة  
 ويريد احداث كنف ملاصقة بالجدران جيرانها ويريد ضم السكة المزبورة للمطهرة  
 المزبورة من غير موافقة شرعية ولا اذن من اصحاب الشبابتك القديمة المشرفة على السكة  
 والجدران الملاصقة للمطهرة فهل ليس له ذلك الا باذنهم ويمنع من احداث الكنف وضم  
 السكة حيث كان الضرر بينهما بسبب الانهيار والنداء للجدوان ومنع الهواء والضوء  
 عن اصحاب الشبابتك ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لنا ظر ذلك لما فيه  
 من تغيير معالم الوقف كما أفتى به العلامة خير الدين الرملي وليس له ضم السكة المذكورة  
 الى مطهرة المسجد والحال ما ذكر في التنقيح قال أبو حنيفة في سكة غير نافذة ليس  
 لاصحابها ان يبيعوها وان اجتمعت واعي ذلك ولا ان يقتسموها فيما بينهم لان الطريق  
 الاضيق اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام عمادية  
 من الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم ان يدخلوها في دورهم وانما لهم المرور فقط  
 برأية من نوع في السكة الغير نافذة وفي نوادر هشام عن محمد السكاك التي ليس لها

١٢٧٢

٢٧

صفر

١٢٧٢

١٧

ربيع الاول

١٢٧٢

١٣



منهذ ليس لاحد من في تلك السكة ان يحفر فيها بئر الصب الماء وان اجتمعوا كلهم على ذلك ولا ان يدخلوها في دورهم وانما هم ان يروا ويجلسوا محاذية من الفصل المذكور انتهى وقد صرحوا بان التصرف اذا كان يضر بالجوار ضررا ينافيان يكون سببا لو هن البناء ومنه منع الضوء بالسكاية لا يمكن الشخص منه للضرر والبين والله تعالى اعلم (مسئل) في عطفة غير نافذة اراد رجل من غير اهلها له باب في شارع نافذة ان يفتح بابها فابدون اذن اهلها فنهى لا يسوغ له ذلك بدون اذنهم ولهم منعه من ذلك منعاً كلياً (اجاب) ليس لمن له باب في السكة النافذة فتح باب لداره في سكة اخرى غير نافذة بدون اذن اهلها حيث كانت طويلة والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له بيت فيه منظره مجاورة لمكان موقوف قد غفرها مالكها عن وضعها واحداث فيها طاحونة للطحن الدائم ويترتب على ادارتها ضرر بين بالمكان المجاور لها ولا يمكن الاحتراز عنه فهى اذا تحقق الضرر البين من ذلك يمنع المالك من ادا رتبها لمنع الضرر البين وان قبل المالك بان في بيت الوقف المذكور طاحونة من قديم الزمان ولم ينشأ منها ضرر ولا بهيمة هذا التعلل اذا تحقق الضرر البين من ادارته طاحونته التي احداثها للطحن الدائم دون القديمة (اجاب) نعم يمنع المالك المذكور من ادارة تلك الطاحونة اذا تحقق الضرر البين من ادارتها بالجوار والا فلا والله تعالى اعلم (مسئل) في مكان متوسط بين سفلى وعلو مملوك لشخص وسفله مملوك لآخر وعلوه مملوك لثالث انهم يجمعون فادام مالك السفلى ان يبنى سفله ويرفع بنباهة على ما كان عليه من قديم الزمان وياخذ شيشام من حق مالك الممكان المتوسط بحيث لا يبق لمالك الممكان المتوسط الا بقية حتى لو بنى ذوالعلو الاعلى علوه على ما كان عليه من مبداء ارتفاعه القديم لا يبق لاصحاب الممكان المتوسط الانحوا من نصف ارتفاعه ويحصل له بذلك ضرر بين فهل ليس لاصحاب السفلى ذلك وانما له ان يبنى سفله على ما كان عليه من القديم لا بل اريتم كن كل منهم من عادة بنبائه على ما كان عليه والحال هذه وبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم ليس لذى السفلى ان يرفع بنباهة سفله على ما كان عليه من قديم الزمان والحال ما ذكر اذا الاصل ابقاها ما كان على ما عليه كان وقال العلامة الحنبل الرملى صرح علمائنا بان لو انهم السفل فأنهم اهل العلو ليس على صاحب العلو حارته وله اذا بنى صاحب السفلى سفله ان يعيد علوه كما كان اه وقد صرحوا ايضا بان صاحب السفل اذا امتنع من بناء سفله الذى انهم يقال لاصحاب العلو ليس لك طريق الى حقل موى ان يبنى السفلى بنفسك ان شئت حتى تبلغ مريضه مملوك ثم ابن مملوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكينة في مملوك والسفل كلهم في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفلى وقال الخصاص حتى يؤدي ما أنفق وقال المتأخرون ان يبنى بالمرقبه او بالمرضى السفلى يرجع بما أنفق وان بنى بغير امره يرجع بقيمة البناء وعليه الفتوى وتعتبر القيمة يوم البناء لا يوم الرجوع كفى البرازية وقاضيان والله

١٢٧٢

١٤

ربيع الثاني

١٢٧٢

٤

١٢٧٢

١٢

فقال أعلم (سئل) في صفة غير نافذة بها يوت الملا كما لو لم يجل بيت بابه من غير العطف  
 في شارع نافذ حائط بيته يشرف على أهل العطف أراد صاحب البيت المذ كوراً خراجاً  
 حائطه في العطف المذكورة ويحبل فيه شبابيك تشرف على عورات أهل البيوت  
 المذ كورة فهل إذا لم من ذلك تضيق العطف على المارين بها ولا يدخل أحد إلا  
 بالتحراف ومشفة وتضرر أهل العطف بما أخذه من ذلك يؤمر برفعه والحال ما ذكر (أجاب)  
 ليس لمالك البيت المذ كور ذلك والحال ما ذكر والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى  
 منزلاً به طاقات وشبابيك بأعلاه أحدتها البائع قبل البيع وحصل من ذلك ضرر برب  
 الجار فهل إذا تحقق الضرر البين يؤمر الجار المذ كور برفع ما أضر بجاره حيث أحسنه  
 البائع بالدار ولم تكن قديمة قبل ذلك وإذا تعطل المشتري بأن البائع أحدثها قبل شرائه  
 منه لاعتبر به الله المذ كور إذا ثبت ما ذكر بالطريق الشرعي (أجاب) المصريح به في  
 مسألة ففتح الكوة إنما إذا كانت للضرورة والحواء بان كانت باء على المكان لا يكون في  
 ذلك ضرر بين الجار فلا يمنع منه وإن كانت للنظر والطل وما تشرف عليه صاحبه  
 النساء فالضرر بين وبين يمنع من الضرر البين على ما اختاره المتأخرون ولا عبرة بالتعال  
 المذ كور والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك مكاناً وضع آخر جذوع عتيقه على  
 حائط المكان المذ كور بغیر اذن واجازة من مالكه ولم يكن للواضع حق الوضع قديماً  
 فهل والحال هذه يؤمر الواضع برفع جذوعه حيث لم يرض مالك المكان بذلك سيما وفي  
 وضع الجذوع ضرر والحائط المكان المذ كور (أجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في  
 رجل يملك حائطاً وباعه لآخر ويجاوره من الجهتين أمكنة لرب الربع فحدث  
 وبالحائط فيه مصبغة والحال أن المالك يمكن مصبغة قبل ذلك فحصل ضرر بين الحيطان  
 الجار بسبب وضع الماء في الحوائط فهل إذا ثبت الضرر البين من هذا الحادث يقول  
 أهل الحائط برفع الجذوع لرب الأمكنة منه حيث كانت حادثة إذا تحقق ما ذكر بالطريق  
 الشرعي (أجاب) لك أن يتصرف في ملكه بما شاء إلا إذا أضر بجاره ضرراً يبيناً وهو  
 ما يكون سبباً لعدم أو يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالكيفية وما يمنع الحوائط  
 الأصلية فإن تحقق الضرر البين بالجار منع والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
 بنى حائطاً مشتركاً بينه وبين جاره ورسمه بنقشه بدون إذن شريكه والشر يك الذي بنى  
 له عليه جذوع دون شريكه إلا أن خرجت كوة حادثة في الحائط المذ كور تشرف على  
 عورات حريم الجار الشريك وتضرر به ضرراً يبيناً فهل إذا ثبت حدوث الكوة المذ كورة  
 وتحقق أن البناء بالنقض المشترك ترك يكون الباني متطوعاً يؤمر بسد الكوة (أجاب)  
 نعم يكون الشريك الباني متطوعاً والحال ما ذكر وتسد الكوة المذ كورة التي أحدثت  
 في الحائط المشترك والحال هذه وفي الحائطية من باب الحيطان والطرق وبجاري الماء  
 من كتاب الصلح حائط بين رجلين إنهم قد فبناه أحدهما عند غيبة الشريك قال أبو

١٢٧٢

١٢٧٣

١٢٧٤

١١٧٢

١٢٧٢

أدى الثانية

جاء في الثانية سنة

هنا قسم رحمه الله ان بناء بنقض الحائط الاول يكون متبرعا ولا يكون له ان يمنع شريكه  
 من الحمل عليه وان بناء بلبن او خشب من قبل نفسه لم يكن للشريك ان يحمل على  
 الحائط حتى يقضى نصف قيمة الحائط انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 به قطعة أرض من أصل داره ففتح جاره شباكها من غير اذن مالك الأرض المذ كورة  
 ثم بسد ذلك حوطها ما لم يكن بها لبناء وأراد بناء دار فيها يلزم من هذا البناء سد شباك  
 جاره المحاذي بغير اذن وللجار المذ كورة شبايك أنجر من غير جهة الأرض المذ كورة  
 مضيقا له داخل مكان الجار المذ كورة فهل يكون لمالك الأرض البناء فيها وان لزم  
 ما ذكره حيث لا مانع يمنع من البناء (أجاب) اذا لم يترقب على البناء المذ كورة منع  
 ضوم بالسكنية عن الجار المذ كورة لا يمنع من التصرف في ملكه اذا منع انما يكون اذا  
 حصل من فعل الشخص ضرر بين الجار ومنه ما ذكره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 أحدث في بيته طاحونة وكانت بعيدة عن جدار جاره فنقلها وقر بها الجدار جاره ثم ان  
 هذا الجار أحدث له طاحونة أيضا في بيته وصار يطحن عليها طحين اهل بيته مسدة  
 والاثنان أراد جاره المتقدم عليه في أحداث طاحونته ابطال طاحونة الآخر بدون وجه  
 شرعي ويتعلل عليه بانها محدثة بعده وادارتها شوش عليه فهل لا يجاب لذلك حيث لم  
 يكن هناك ضرر (أجاب) لكل من الجارين ان يتصرف في ملكه بما لم يضر بجاره  
 ضررا يئالا بما يضر الضرر المذ كورة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا  
 مقابل المكان رجل آخر بالمكان الاول رواشن طبق مقابلة لشبايك المكان الآخر  
 التي هي بمحلات النساء ومعدة لمجوسهن وبسبب كونها طبقا لا يحصل اطلاع من احد  
 المكانين على عورات النساء التي بالآخر فالآن ازال صاحب المكان الاول تلك  
 الرواشن الطبق وأحدث شبايك لاطل تشرف على ساحة النساء من المكان الآخر  
 بحيث يطلع منها على النساء المجاسات والمساكن به حيث أحدثها كشفا وتضرر من  
 ذلك صاحب المكان الآخر ضررا يئالا فهل اذا تحقق ما ذكر يؤثر المحدث بازالة  
 ما أحدثه على هذا الوجه وسد تلك الشبايك او يعيدها على ما كانت هاية من القديم  
 ابقاء للقديم على قدمه منعا للضرر البين (أجاب) نعم يؤثر بذلك ان كان الامر كذلك منعا  
 للضرر البين وبمثلته اقبى العلامة خير الدين وغيره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 يملك منزلا في عطفة أحدث فيه مكانا وأحدث فيه شبايك تشرف على ساحة النساء من  
 بيت جاره فأراد جاره المقابل له في الطريق الزامه بسد الشبايك المذ كورة لمنع الضرر  
 المذ كورة فهل اذا سدها المحدث المذ كورة باخشاب ثابتة لا تفتح بحيث الواقف والجالس  
 عند الشبايك لا يرى المقابل له وبذلك يدفع الضرر المذ كورة ويجاب لذلك ولا يلزمه  
 سدها بالطين (أجاب) المذ كورة في هذا الامر على منع الضرر البين فاذا حصل المنع بما  
 ذكر لا يكف المالك بشئ آخر اذا مالكت له ان يتصرف في ملكه بما شاء من انواع

١٢٧٢

٢٧

شعبان

١٢٧٢

١٥

رمضان

١٢٧٢

٢٤

محرم

١٢٧٢

التعريفات ما لم يترتب على تصرفه ضرر بين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) في حائط  
 مشترك بين اثنين لكل منهما مدوخ عليه من قديم الزمان سقطت جندوخ احدهما  
 ويريد اعادةها كما كانت عليه من القديم فهل اذا كان حق وضع الجندوخ على الحائط  
 المذکور ثابتا بالوجه الشرعي ليس اشترى يكره منعه من ذلك (اجاب) نعم ليس اشترى يكره  
 والحال ما ذكر منعه بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا  
 بجاهيت آخر ويدينها شارع فتفتح ذلك الرجل شبايبك تشرف على ساحة النساء البيت  
 الاخر المذکور ومحل جلوسه فهل حيث كان الامر كما هو مرسوم يؤثر ذلك الرجل  
 بسد تلك الشبايبك حيث كانت حادثة لان في ذلك ضرر للاثا البيت الاخر  
 المذکور (اجاب) نعم يؤثر الرجل المذکور بسدها ان كانت لاطل وكان ما تشرف في  
 عليه ساحة النساء كما هو مرسوم كور والله تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما  
 دارا لاصقة لاخرى ولكل منهما باب اشترى احدهما الرجلين من الاخرين يملك من داره  
 على انهما كذا ذراعا ولم يشترط المشتري على البائع عمار من داره ولم تذ كر حقوق المالكين  
 المذکورين وموافقة ما في عقد البيع بل باعه اذ رعا كما ذكره هل اذا اراد المشتري ان  
 يكون له عمار من دار البائع بدون وجه شرعي لا يجاب لذلك ويمنع من المرور من دار بائعه  
 جبراسيما وفي المرور من دار البائع ضرر بين (اجاب) نعم لا يجاب لذلك والحال هذه  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك سفليين ملاصقين لبعضهما ولا آخر علوفوق احدي  
 السفليين فقط بنى صاحب العلوفوق وتعدى على السفلي الثاني الذي لم يكن له  
 فيه حق التعلو بنى فوقه بناء بدون وجه شرعي حصل بسببه هدم السفلي المذکور  
 فهل اذا تحقق بالوجه الشرعي هدم السفلي المذکور بسبب التعدى عليه يبناء صاحب  
 العلوفوق المذکور يكون صاحب العلوفوق ملصقا بالملصق بتعديده (اجاب) نعم يكون الباني  
 والحال ما ذكر رضامن الملصق من سفلي الرجل المذکور بسبب بناءه عليه تعديا والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجلين يملك كل منهما سفلا ملاصقا السفلي الاخر احدهما  
 علوفوق سفله وجعل فيه شبايبك مطلة على سفلي الاخر فهل اذا اراد الاخر احداث  
 دلو على سفله لم يكن به منع لاضروبا بالسكينة ولم يكر في ذلك ضرر بين بجاره لا يمنع من  
 ذلك حيث الحال ما ذكر (اجاب) نعم لا يمنع من ذلك حيث لم يترتب على بناءه فيما  
 يملكه ضرر بين بجاره كسد الاضروبا بالسكينة والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك  
 مكانين في آخر عطفة غير نافذة ولكل من المكانين باب على حدته من قديم يخرج منه  
 الى العطفة وبالك المكانين جارت تعدى عليه واخذ قطعة من العطفة المعدة لمرورهم  
 سوية وبنى فيها دلهيزا لبيته خاصة سد على الجار باب احدهما المكانين بدون وجه شرعي  
 فهل والحال هذه لا يجاب لذلك ويحجر الجار على فتح باب جاره كاحاله ليجر منه الى الطريق  
 حيث لم يكن الباب حادئا (اجاب) ليس للجار ذلك والحال هذه بدون وجه شرعي والله

١٢٧٣

٢١

وبيع الاول

١٢٧٣

١٢٧٣

١٢

١٢٧٣

٢٧

١٢٧٣

٢٧

جمادى الاولى

١٢٧٣

١٧

جاءى الثانية ستة

تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ثمانية عشر قيراطا من زريبة معلومة اجرحه حصة  
 بالمد كورة الشر يكره في ساجرة معلومة مشاهرة ثم بعد مضي مدة الاجارة المذ كورة  
 انفر كها المستاجر واراد المسالك وضع يده على حصته المذ كورة فخنعه الشريك الاخر من  
 الدخول من باب الزريبة المذ كورة وقال له افتح لك بابا غير هذا الباب المذ كور المعد  
 للدخول والخروج منه من قديم الزمان فهل والحال هذه ليس له منعه من ذلك ولا يجبر  
 على احداث باب آخر حيث كانت الحصة المذ كورة شائعة في الزريبة المذ كورة ولم  
 تقسم بين الشر يكرهين قسمة افرازا للمالك الدخول والخروج من هذا الباب المذ كور  
 (اجاب) نعم ليس له منعه والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله تعالى اعلم (سئل)  
 في قطعة ارض بعض احريم لمجدو بعض احريم باءه اراد رجل ان يملكها ويبني فيها  
 لنفسه مع الضرر لغيره بلا وجه شرعى فهل يمنع من ذلك حيث كانت حريم البلدة  
 حرم المجدد ما لم يثبت انه يملكها بالطريق الشرعى (اجاب) يمنع الرجل المذ كور من ملكه  
 احريم المجدد والبلد والبنا فيه اذ هو حق العامة والحال ما ذكر بدون وجه شرعى والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل اخرج روثا في هواه ملك جاره بغير اذنه وهو معد لجلوس  
 الرجال فهل والحال هذه اصحاب الهواه مطالبه صاحب الروث بابطاله حيث كان  
 الروث مطلا على ساحة النساء ومحل جلوسهن (اجاب) نعم للعجار ذلك والحال ما ذكر  
 والله تعالى اعلم (سئل) في بستان لزبد له طريق في بستان بكر من قديم الزمان يريد بكر  
 منع زيد من الطريق المذ كورة فهل اذا ثبت قدمه بابا لينة الشرعية يمنع بكر من  
 معارضته ويبقى القديم على قدمه (اجاب) اذا ثبت ان له حق المرور من بستان بكر  
 بالوجه الشرعى لا يكون بكر منعه منه ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل يملك بئرا بالميراث عن عمه من قديم وهى بيده ينتفع بها مدة نحو خمس سنين بعد  
 ان وضع عمه يده عليها مدة نحو اربعين سنة من غير منازع له ولا لعمه فيها تلك المدة  
 والآن حصل فيها اخل وهم ايعمرها فنهى رجل اجنبى له بيت قريب منها بالقوة  
 والتعمدى منه لانه لاحق له فيها لاجل ابطالها وعدم الانتفاع بها فهل اذا كان الحق  
 ثابتا له فيها عن عمه لا يجاب لذلك ولا بهرة ماله المذ كور يمنع من منازعته في ملكه  
 بدون وجه شرعى (اجاب) ليس للاجنبي المذ كور منع المسالك للبئر المذ كورة بطريق  
 الارث عن عمه من التصرف فيها والانتفاع بها والحال ما ذكر حيث لا يترتب على تصرفه  
 فيما يملكه ضرر ديني بجارده والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا احدث فيه  
 طاحونة لخدمته ثم ضميرها طاحونة للسرق تصح للناس بالاجرة واستعملها بالتحيل  
 بفصل لبيت جاره الملاصق خلل وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر البين بالينة الشرعية  
 يكون له منعه من ادارتها اذا تحقق ما ذكر بالوجه الشرعى (اجاب) لا لك ان يتصرف  
 في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجارده ضررا ينافى في تحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة  
 المذ كورة بالجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في قرية لها شارع نافذ معد

١٢٧٣

٦

رجب

١٢٧٣

٢١

شعبان

١٢٧٣

٧

١٢٧٣

٢٧

محرم

١٢٧٤

١٩

ربيع الثاني

١٢٧٤

٧

ربيع الثاني سنة

لاستطراق أهلها منه تعدى رجل من أهلها وبنى في أرض الشارع غير المملوكة له بناء  
 لنفسه بدون إذن الإمام وتضرر منه المارة في الشارع المذكور فقهـل والمحال هذه  
 يكون للإمام منعـه من البناء في الشارع المذكور وروى بناءه حيث كان فيه ضرر بين  
 لمارين (اجاب) نعم بل لكل مسلم أو ذمي من أهل الخصوصية ذلك حيث أضر ما لم  
 يكن للطالب مثله على قول الأصـفار فكونه مثله لا يلزم فتا إليه اذ لو أراد دفع الضرر عن  
 العامة لبدأ بنفسه فلما لم يبدأ بنفسه علم أنه منعنت كما يستفاد من الخبرية والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له بيت مملوك وهو مغل على جنيته مملوكة له أيضا مع دود جميع  
 ذلك بوجوب حصة واصل هذا البيت والجنيته بيت ملك لرجل آخر أحدث به شباكين  
 مطاين على الجنيته المذكور فقهـل إذا أراد مالك الجنيته أن يبنـه فيه ما يريد ترك لجاره  
 نوراسماويا يكون له ذلك ولا يمنع من البناء في ملكه حيث لم يلزم منه الضرر على  
 الجار المذكور ولا يمنع بسبب ما يحد منه من البناء في ملكه الضوء عن صاحب  
 الشباكين أمـه لا ولا هوا وإذا أراد صاحب الشباكين منعـه من البناء في ملكه  
 على هذا الوجه لا يجب لذلك شرعا (اجاب) نعم لأن لاسالك التصرف في ملكه بما شاء  
 الا اذا أضر بجاره ضررا ينافي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا متخريا  
 بالشرع ولرجل آخر يجانبه بيت فيه ثلاثة شباكين اثنان مصلان على الخليج للجب  
 الهواء والضوء وشباك آخر ملاصق لحائط مالك المذكور الخرب ويريد بناء حائطه  
 حكم قديمه وجاره يريد منه من ذلك ما لا ينافي به عليه الهواء والضوء والمحال أنه  
 لا يترتب على بناء الحائط المذكور كورة على حسب قديمها منع الهواء والضوء عن مكان جاره  
 ولا ضرر في ذلك فهل يكون له البناء والتعليق بحائضه حكم قديمه ولا يهـر بما تعمل به الجار  
 المذكور حيث كان فتح شباكه انذ كور حدة او كان ياتي له الضوء والهواء من جهة  
 أخرى (اجاب) نعم لما للبيت المتخرب بناؤه والتعليق في ملكه بما شاء حيث لم  
 يترتب على ذلك ضرر بين جاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا علوا  
 وبأسفله مكان مملوك لرجل اجبي فانهدم المـكان الاعلى مع الاسفل فطالب مالك الاعلى  
 البناؤه من مالك المسكن لاسفل ومنع مالك الاسفل من البناء فهل والمحال هذه اذا بنى  
 مالك الاعلى لاسفل من ملكه باذنه اضي ليرجع بمصارفه من ماله على مالك الاسفل  
 يجب له ذلك (اجاب) لا يجب واحدا من صاحبي السفـل والعلو على بناء ما يستحقه وانما  
 يدلى العلويين ذلك طريق الى حقل سوى ان تبنى السفـل بنفسك ان شئت حتى  
 تبلغ موضع مملوك ثم ابن مملوك وامنع صاحب السفـل من الارتفاع ولك السكنى في  
 ملكك وللمل كل من في يدك حتى يؤدي قيمة بناء السفـل وقال الخصاص حتى يؤدي  
 من نفق دول متاخرين زنى بامرأة ضيـر جمع ما اتفق وان بنى بغير أمره يرجع بقيمة  
 بناءه وعاليه انتهى ثم تقرر بقرينة وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح والله

١٢٧٤

١١

جادی الاولی

١٢٧٤

٢٤

١٢٧٤

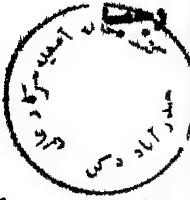
٢٦

جادی الثانیة

١٢٧٤

٢٨





تعالى أعلم (سئل) في رجل كان شيخاً ببلد تعدى على طريق نافذة في بابه وبنى طاحونة  
في وسطه في غير ملكه سداً للبناء المذکور غاب الطريق و بعض أبواب الدور فهل إذا  
كان حاصل المصالح البناء ضرر بين السارة ولاهل هذا الطريق يقرئ بالهدم ويفتح باب  
الدور التي سدها ببنائه ويبقى القديم على قدمه (اجاب) نعم يؤمر بإزالة البناء الذي  
أحدثه في الطريق المذکور حيث ترتب عليه الضرر المذکور والله تعالى أعلم (سئل)  
في رجل ملك مكاناً في عطفة غير نافذة وبه شبابيك مطلة على العطفة من قديم الزمان  
انهدمت واجهته التي على العطفة فأراد المالك إعادة الشبابيك المذکور كما كانت  
عليه قديماً فنهج البحار المقابل له من ذلك فهل إذا كانت تلك الشبابيك المذورة قديمة  
وكانت للضوء والهواء يكون له أعادتها كما كانت أولاً ويبقى القديم على قدمه (اجاب)  
إذا كانت تلك الشبابيك للضوء والهواء كما هو مذکور لا للنظر والطل لا يكون للبحار  
منه منها حيث لا ضرر ولا فرق في ذلك والحال هذه بين كونها قديمة أو حادثة والله  
تعالى أعلم (سئل) في زقاق غير نافذ وبه كن قليلة وبأخر الدرب منزل متباعداً في  
آخره عن أسوار المنازل التي بجواره وقد دام المنزل المذکور فضاء ينتفع به كل من أبواب  
المنازل فهل لأصاحب المنزل الذي بأخر الدرب الخروج بيبابه إلى مساواة أبواب المنازل  
التي بجواره واخذ الفضاء الذي قدام الأبواب الثلاثة في دهليزه واخذ أسوار المتزلين  
الذين بجواره في منزله أيضاً سيما ولهما كوات للأضياء على منزل كل منهما أولاً يجوز  
الخروج حيث أن الفضاء مشترك بينهم ينتفع به كل من المنزل المذکور وقوة بإدخال  
الأسوار المذورة يحصل سد السكوات وعدم الأضياء (اجاب) إذا كان القضاء المذکور  
محققاً لا يشترط بينهم لا يكون لأحد منهم الاختصاص به وإدخاله في منزله على هذا الوجه  
والأصل المختص به ذلك لم يرتب على البناء فيه ضرر بغير مجارته والله تعالى أعلم  
(سئل) في ورثة يملكون صاحبة دائرة بالميراث عن أبيهم من قديم الزمان وهي بأيديهم  
أحدثت الجار على حائط من حوائص بابها ولاشركة للجار المذکور فيه ببناء من غير  
إذن إر باب الطاحونة المذورة حصل منه ضرر بين الحائط المذکور وأن حال أنه لم يكن  
للجار حق التعلل أو وضع الأختاب عليه فهل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يمنع الجار  
المذکور من إضراره إذا تحقق ما ذكر (اجاب) نعم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل  
له مدبغة تملكها بالارث عن والده ومكثت في يده مدة تسع وثلاثين سنة يتصرف فيها  
بديع الجلود وبنام ماتهم من الحيطان وعمرها والآن خربها النيل وقت علوه ولم يبق  
منها إلا الجدران في الحدود الأربعة فأراد ببناءها فعرض له إنسان من أهل الدرب يدخل  
له من وراء الجدران وأراد منه متعللاً بأنهم يحرمون حال أن ذلك المتعرض مشاهد  
لذلك المتصرف تلك المدة في تلك المدبغة فهل لا يسمع منه وإذا قلتم يسمع وأقام  
صاحب المدبغة شهادته بما ذكر من وضع يده تلك المدة ثماناً عن والده وتصرف فليمنع

١٢٧٤

١٢

شعبان

١٢٧٤

٥

شوال

١٢٧٤

٢٧

ذی القعدة

١٢٧٤

٣

المتعرض (اجاب) نعم يمنع المتعرض المذكور اذا ثبت تصرف الوارث في تلك المذبة  
بما ذكره ووضح يده عليها تلك المدة مع شهادة المتعرض المذكور من غير منازعة منه  
مع التمسك من الله تعالى اعلم (سئل) في رجل انفرد عن أبيه في مبيته وحده ويحار  
داره قطعة أرض خالية من البناء من براح البلد فبنى فيها دار لنفسه من ماله باذن من  
الحاكم والقاضي وعمد البلد والآن يريد رجل من أهل البلد منازعته وتسكينه قلع  
بنائه اغاظة منه والحال ان ذلك الرجل أحدث بناء أيضا في الأرض المذكورة قبله فهل  
اذا كان البناء المذكور باذن من الحاكم وكان لا يضر المارين ولم يضيق على أحد من  
أهل البلاد لا يحجب لذلك ولا يكاف الباني هدم بنائه الذي أحدثه باذن الحاكم اذا تحقق  
ما ذكره وما الحكم (اجاب) اذا أحدث شخص بناء في طريق العامة جاز احداه ان لم يضر  
ما حوله ولم يمتنع منه ومع ذلك فكل أحد من أهل الخصومة ولو دعي بانه من الاحداث  
ابتداء ومطالبة بالرفع أى تنقض ما أحدثه بعد ذلك ما لم يكن في هذه المطالبة باذن الامام  
فمن أحدثه مائة ولم يوجب ذلك تضيقا في الطريق او ضررا لأحد لا يكون لأحد منه  
ولا المطالبة بالنقض وتبطل لا ينقض بخصوصية من له نظير المحدث لانه متعنت اذا أراد  
منع الضرر ليدأ بنفسه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ويجاره دارا وطاحونة  
حديثة به ودفع يد الجار المذكور على داره مدة تزيد على خمس عشرة سنة فحصل من  
الاحوة لدار الجار المذكور وهن وضرر بين فهل اذا ثبت الضرر البين لدار الجار  
المذكور من الاحوة بالبيعة الشرعية يكون له ابطالها من الادارة وازالة الضرر اذا  
تحقق ما ذكره بالوجه الشرعي (اجاب) لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا  
ضرر بجاره ضررا بينا ورتحقق الضرر البين من ادارة الطاحونة المذكورة بجاره منع  
من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا وبه مقعد تخرب غاب  
مدة من السنير وقدم من سفره فوجد جاره بنى حائطا يجانب المقعد وأحدث به شبهة  
فأراد صاحب المقعد ان يبنيه على هيئته القديمة فنعاه الجار زاعما انه يسد عليه  
ما أحدثه من الشبايل فهل لصاحب المقعد ان يبنيه كما كان قديما وان لم يبنه  
في ملكه سدا ما أحدثه ذلك انه ارحب لا يترقب على بنائه منع ضوؤه ولا هواؤه (اجاب)  
لئلا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا ضرر بجاره ضررا بينا بحيث لم يتحقق من بناء  
المقعد المذكور على ما كان عليه احداث ضرر بين لجاره لا يمنع منه والله تعالى اعلم  
(سئل) في دارين له في بعضهما كل منهما ملاك احدهما مرتفعة البناء عن الاخرى  
ومفتوح باعلى حائط مكار من الدار المرتفعة شيئا لمجلب النور فقط للمكان المذكور  
لا لا تشوف والاضلاع اعمد ما كان عليه قريبا من سقف المسكن المذكور  
وتناول كلاما من الدار يريد ملكه عديد واستمر نحو المائة سنة ثم باع بعض ملاك  
لدار المنخفضة التي يلصقها لرجل آخر سبعة قرايط منها فأراد المشتري المذكور

الحكم

سد الشباك المذكور فهل والحال هذه لا يمكن من ذلك ولا يفتى له به حيث هو متعين  
لأنه من قديم الأزمان ولم يكن مستعدا لعمل وفي حائط ملائذى الدار المرتفعة  
الخاصة به (اجاب) ليس للشترى المذكور سد الشباك المعدل في دار جاره حيث  
لا ضرر عليه منه غاية الأمر ان ملائذ الدار المنخفضة اذا ارادوا البناء في دارهم وترتب  
على ذلك منع النور الناشئ من الشباك المذكور فان امتنع الضوء بالسكينة عن المكان  
الذى به هذا الشباك يمنعون عن ذلك لما فيه من الضرر والبين بأنه ساروان لم يمنع الضوء  
على هذا الوجه فلا يمنع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك مكانا فيه طافات من قديم  
الزمان مظلة على خربة يجلب الضوء والهواء فجاء رجل وقطع الخربة وبناها بيتا وسد  
وراء الطافات بحيث لا يدخل منها الضوء والهواء لذلك المكان وقد تلف المكان  
ونقصت قيمته بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤثر ملائذ الخربة بضرعا بازالة ما بناه الذى  
حدث به منع الضوء والهواء الواصلين الى ذلك المكان بالسكينة ويبقى القديم على قدمه  
من وصول الضوء والهواء لذلك المكان (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء  
الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي على المفتى به فان تحقق الضرر بالبين من البناء المذكور ومنع  
والافلا والضرر بالبين من جهة انواعه ما يمنع الموانع الاصلية كسد الضوء بالسكينة عن  
مكان الجار كما صرحوا به والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اراد رجل آخر ان  
يحدث بجواره دائرة لدق الارز ويستعمل ذلك بادارة الدواب فيها ويرتب على ذلك  
ضرر بين بالمنزل المذكور وغيره من المنازل المجاورة بحيث ينشأ من ادارتها وهن بناء  
ذلك المنزل فهل اذا تحقق ذلك بالوجه الشرعى يمنع من يريد احدث الدائرة من ادارتها  
على هذا الوجه (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررا  
بيد افاذا تحقق الضرر بالبين بادارة الدائرة المذكورة لمنزل الجار كما هو مذكور يمنع مالكها  
من ادارتها والافلا والله تعالى اعلم (سئل) في جارين بينهما شارع مسلولك رفع  
احدهما بناء محدثا وجعل فيه شبابيك يشرف منها على بيت جاره ومجالس الفساق فيه  
فاذا الاخر ان يكافئه سد الشبابتك المذكورة وهل له ذلك بحيث اذا امتنع من سدها  
يجبره الحاكم الشرعى عليه (اجاب) اجاب علامة فلسطين عن سؤال نظير هذا بقوله هذه  
المسئلة مسئلة نفع السكره وذاهر الرواية فيم ان الجار لا يمنع عنه لانه تصرف في ملكه  
ولم يتلف ملك غيره به لذكر صرح في المضمرات شرح القسودى ان السكره  
ان كانت للظفر والساحة ووضع الفساق فالضرر ظاهر ويمنع من فتحها للضرر والظاهر  
وظاهر الرواية هو العياس وما عليه العتوى استحسان انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك جنيته علمه ابوت ملاكها وبها شبابتك لاجل الهواء والمظفر الى الجنيته  
المذكورة اشترى رجل من اصحاب البيوت المذكورة قطعة ارض من تلك الجنيته  
بكذا ميتة وببيت جاره وادخلها في بيته وجعلها امدة لقرار النساء في بعض الاحيان  
وبنى في القطعة المذكورة حائطا وبعض منافع وقوله ملك الحائط لاجل منع من ينظر في

١٢٧٥

٢٥

١٢٧٥

٢٨

رمضان

١٢٧٥

١١

صفر

١٢٧٦

٧

جمادى الاولى سنة

القطعة المذ كورة من شبايك جاره حيث كانت قرار النساء في بعض الاحيان بقنعه  
 الجار من ذلك متعللا بان هذه المحاطة تحول بينه وبين الجينة المذ كورة والحال أنه لم  
 يكن في بناء المحاطة المذ كورة ضرر بين الجار المذ كورة فهل ليس للجار المذ كورة منعه من  
 ذلك ويكون له البناء في ملكه حيث لم يضر بجاره ضررا يناسبها والجينة المذ كورة ليست  
 ملكا للجار المذ كور (اجاب) للسالك أن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره  
 ضررا ينافي تحقيق الضرر البين من منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
 مكان وبجواره طاقات حادثة مطلية على صاحب المكان المذ كور جاره حادثة له ومضرة به  
 ضررا ينافي فبنى صاحب المكان بناء في ملكه وسد الطاقات المذ كورة للضرر المذ كور  
 وصار احداث طاقات أخرى من صاحب المكان المذ كور في المحاطة الخاصة به في ملكه  
 وحصل للجار منها ضرر وايضا بسبب اشرف الجار على محلات النساء والرجال وتضرر  
 بذلك ضررا ينافي أقوى من الاول فهل يكون لصاحب المكان المذ كور التصرف  
 بالبناء في ملكه بما شاء ومنع الضرر عنه وعن نسائه بسد الطاقات المذ كورة وليس للجار  
 منعه من ذلك ولا معارضته بدون وجه شرعي حيث لم يترتب على بنائه بسد الطاقات  
 ضرر بين الجار المذ كور (اجاب) للسالك أن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر  
 بجاره ضررا ينافي تحقيق الضرر البين من منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) من رئيس  
 مجلس الاحكام بما مضى منه الاسم فقام عنه قاضي بندر السويس بما حصله  
 ان وجلا يملك خربة مزدومة بالتراب لها بابان قد يمان أحدهما بشارع الحارة وثانيهما  
 باقصى عطفة غير نافذة وكان بمحاطتها من جهة العطفة المذ كورة شرم استمر ما سكنها  
 يخرج ويدخل منه ثم استغنى عنه حين انكشف الباب من العطفة المذ كورة فصار  
 يدخل ويخرج بالعطفة المذ كورة ثم باع حصة من الخربة المذ كورة لرجل من أهل العطفة  
 وأفرز له ذلك بالقسمه واستحق المشترى الباب الاسفل فصار المالك الاول يدخل  
 ويخرج من باب الحارة النافذة بعد أن يفي الخربة وجعلها دارا وقد مضى على ذلك  
 مدة ثم باع حصة من داره لرجل أجنبي وأفرزها له بالقسمة واستحق المشترى أيضا  
 باب الحارة وبقيت بعد ذلك حصة من الدار محبوسة بين قسمتيها في جهة العطفة  
 فأراد المالك الاصل أن يفتح له بابا من حائطه جهة العطفة ووضع الشرم لدخوله  
 ووجهه منه كما كان أولا لكونه لم يمت له ففتح باب الامن هذه الجهة ومنعه من ذلك رجل  
 من المستحقين في العطفة منكر احق المرور له في ذلك فهل والحال هذه اذا أثبت الرجل  
 المذ كور دعواه على الوجه المسطور أعلاه بالبينه العادلة وشهدت البينة بالشرم والبابين  
 وذ كرت انه كان يدخل ويخرج من الشرم أولا وسده ثم من الباب الاسفل منه وباعه  
 ثم من باب الحارة مدة حتى باعه بلاز يادة منها على ذلك تقبل هذه الشهادة ويعمل بها  
 شرعا ويثبت بها المدعى حق المرور في العطفة المذ كورة ويكون ذلك باقيا له لوقت طلبه

١٢٧٦

٢٨

جمادى الثانية

١٢٧٦

١٧

وله أن يفتح بابا موضح الشرم لدخوله وخروجه إذا ضرر روائه يعرض ذلك على مفتي  
المجلس أجاب بأنه بمراجعة ما عنده من الكتب لم يقف على ما يقيد قطع الحكم في هذه  
المادة بدون اشتباه وأحال بالاستفتاء عن ذلك من هذا الطرف (أجاب) إذا ثبت بالوجه  
الشرعي أن المسالك الخربة المذكورة الذي باع الحصة من هنا حق المرور من أقصى  
العطفة الغير النافذة قبل البيع ثم باع حصة شائعة منها وأقرزها للمشتري وجعل نصيبه  
من جهة الباب القديم المذكور الذي هو من أقصى العطفة المذكورة يكون له فتح باب  
في حائط الخربة المذكورة أعلى من الباب القديم في تلك العطفة ولا يمنع من ذلك بيعه  
وقسمته المذكورة ولا يبيع الجزء الثاني وأقرزها وتخصيص المشتري له بالجزء الذي  
فيه الباب المتوصل منه إلى الشارع النافذ كما يستغاد عماد كرويه فقد نقل في رد المحتار  
على الدر المختار من مسائل شتى القضاء عن منية المفتي ما هو مريح في أن الشركاء في  
الدار الواحدة لو اقتصموها بينهم يكون لكل منهم فتح باب وحده في العطفة الغير النافذة  
ومثله في رياض التقاسمين نقل عن البرازيه من كتاب الحيطان ثم قيد بأنه ينبغي  
أن يكون ذلك إذا كانت الأبواب التي يرافقها فيما قبل الباب القديم كما هو موضوع  
المسئلة المسئول عنها الآن لا في أسفل منه إلا إذا جرت على القول الآخر المصحح أيضا من  
إطلاق جواز الفتح في الأعلى والأسفل حينئذ لا يتقيد بذلك بل يكون جواز الفتح  
عاما ونص عبارته قيمة في منية المفتي من كتاب القسمة دار في سكة غير نافذة بين جماعة  
أقتسموها وأراد كل منهم فتح باب وحده ليس لأهل السكة منهم قلت ينبغي تقييده بما  
إذا أرادوا فتح الأبواب فيما قبل الباب القديم لا فيما بعده كما قدمناه آنفا عن الخربة  
من التعويل على ما في المتون نعم على القول الثاني المصحح أيضا لا تفصيل اه المراد منه  
ولاشك أنه بعد بيع المسالك لتلك الخربة الحصة الأولى صارت الدار مشتركة بينهما  
وبين المشتري ثم بالقسمة بعد ذلك يصدق عليهم أنهم ما شتر يكون في الدار وانهما  
أقتسماها فيكون لكل فتح الباب حسب ما تقدم ذكره مطابقة للنص المذكور ولا يمنع  
من ذلك بيع المسالك الأصلية الحصة الثانية وتأخير إرادة فتح الباب إلى السكة المذكورة  
إلى ما بعد بيع الحصة الثانية وأقرزها إلى المشتري الثاني لا يخرج حادثة السؤال عن  
موضوع النص كما هو ظاهر والنص المذكور أيضا مطلق يشمل ما إذا اختلف أحد  
الشريكين بالجزء الذي به الباب القديم وبالباب أي كان هذا إلا حد والله تعالى أعلم  
(سئل) في رجل يملك دارا بها حاصل علوه لا تخرف أراد صاحب الحاصل أن يهدم حاصله  
ويدخله في بعض أمان كان داره بكيفية أخرى وبكيفية صاحب العلوه يهدم علوه الذي  
لا يخل فيه لئلا يمكن من ذلك والحال أنه إذا كان بالحاصل بعض خلل يمكن إصلاحه  
بدون هدم العلوه على هيئته الأولى فهل والحال هذه يجوز لصاحب العلوه المذكور على  
هدم علوه الذي لا يخل فيه لئلا يهدم علوه صاحب الحاصل على هذا الوجه وإذا أراد

صاحب المحاصل اهدى الاصله بصلحه بهذه الكيفية التي لا ضرر فيها على صاحب العلم  
 (اجاب) نعم لا يجبر صاحب العلم على هدم علوه والحال ما ذكر بالسؤال والله تعالى  
 اعلم (سئل) في طاحونة جارية في ملك شخص عن اصوله دائرة من مائة دعة احد  
 حيطانها مشترك بين صاحبه او بين رجل آخر له نجوة بجوار الطاحونة المذكورة  
 خلف الحائط المذکور وليس هناك ضرر من ادارة الطاحونة المذكورة لصاحب تلك  
 النجوة ولا بالجدار المشترك المذکور ثم الا ان بعد ادارة الطاحونة المذكورة من منذ  
 اربعين سنة بالاضرر الى احد بني صاحب النجوة المذکور اما كن بخبرته واستعلى  
 ببنائه فوق الجدار المذکور واخذ ما بانه هراء الطاحونة المذكورة ووضع جذوعا  
 فوق حيطان الطاحونة وبني فوقها اودنة من ديامته بلاذن من المالك المذکور من  
 مدة قريبة فهل والحال هذه يؤمر بازالة ما احده فوق حيطان الطاحونة وهوانها  
 تعد يا حيث لم يكن له حق التعلی فوق ذلك سیه ما وقیمة ما احده فوق ذلك اقل من  
 قيمة ما احدث عليه وفيه ضرر على مالك الطاحونة (اجاب) نعم يؤمر بازالة ما احده  
 على ملك صاحب الطاحونة تعديا بغير حق والحال ما ذكر بالسؤال حيث لا مانع والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وبه جناح خارج مظل على حوش جاره ولم يكن  
 بالجناح المذکور شبايبك مطلة على الحوش المذکور وذلك الجناح موضوع من قديم  
 الزمان وتخرّب الجناح المذکور وخيف منه السقوط على الجار فارقاد المالك هدمه  
 واعادته كما كان اولاه منه الجار المذکور من اعادة الجناح فهل لا يجاب الجار المذکور  
 لذلك وللمالك اعادة الجناح كما كان عليه اولا حيث لم يكن في ذلك ضرر بين ويبقى  
 القديم على قدمه واذا اراد ان يحدث في اعلى الجناح المذکور وقت بنائه مناوولا لجل  
 الضوء ولم يكن في وضعه اضرار بين الجار المذکور وجار بل ذلك (اجاب) اذا كان  
 الجناح المذکور موضوعا بحق من قديم الزمان وتخرّب بكون لما امكنه اعادته كما كان  
 وليس لجاره منعه من ذلك حيث لم يترتب على ما ذكر ضرر بين به اذا القديم يبقى على  
 قدمه عند عدم الضرر واولاد طاقات تغير الطل بل تجلب الضوء في اعلى ملك المحدث  
 لا يمنع عنه اذا ضرر رفیع او الله تعالى اعلم (سئل) في طاحونة اعدت قديما لطن من مؤنة  
 صاحبها فقط دون غيره فاجرها من صاحبها رجل طاحن يطحن فيها بالاجرة اعموم الناس  
 وصار المستاجر المذکور يديرها بالخیل ليلاولها راحة حتى ادى ذلك الى ضرر الا ما كن  
 التي بجوارها ضرر اذا فهل اذا تحقق الضرر يمنع صاحبها من اجارتها لمن يطحن فيها  
 بالاجرة اعموم الناس (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما يشاء ولا يمكن ليس  
 له احدث تصرف بضرر بجاره ضرر رايدنا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا ظهره  
 في حارة صغيرة فيها مكان اشتراه رجل وبناه ورفع بناءه وحدث بمساكنه العلوية شبايبك  
 تشرف على مساكن المحريم التي في المنزل الذي ظهره في تلك الحارة بحيث ان الجالس



شوال

في تلك الشبايبك ينظر الى من بما كن الحريم من ذلك والى من بساحته ويكشفه كشفا تاما مع ان سدد تلك الشبايبك وابطالها لا يضر بكان ذلك الانسان ولا يبطل ضوءه وهواه ولم يكن بذلك المكان قبل هدمه شبايبك مشرفة على مسا كن حريم ذلك الرجل فهل والحال هذه يلزم ذلك الانسان بسدد تلك الشبايبك المشرفة على ساحة منزل ذلك الرجل ومسا كن حريمه ويجبر على منع ضرره حيث كان ضررنا (اجاب) المصرح به ان الفتوى في احداث فتح الكواكبي للطل والنظر انها ان كانت تشرف على ساحة النساء من بيت الجار بحيث ينظر الجالس فيهما الى من يكون بداخل محل النساء والضرر في فتحها ظاهر ويمنع من ذلك للضرر الظاهر والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وخربة يجوارده ولا بيت شبايبك مطلة على الخربة المذ كورة فبنى المسالك المذ كورة الخربة بيتا آخر سد شبايبك البيت الاول وبعد ذلك باع الرجل المذ كورة البيت من رجلين فباعه واحد على هذه الحالة ومالك البيت الاول فتح شبايبك منه يطلع منها على مجلس النساء والجالس فيهما يطلع على عوراتهن وفي ذلك ضرر بين فهل اذا ثبت بالوجه الشرعي احداث الشبايبك المذ كورة وكان في فتحها ضرر بين بالاطلاع على مجلس النساء وعوراتهن يؤمر بسدها حيث لم يكن في سدها منع الضوء وكانت معدة للطل والنظر (اجاب) ليس للجار احداث طاقات معدة للطل على مجلس النساء في دار جاره لان في ذلك ضرر رايها سماع عدم ترتب منع الضوء من داره اذ لم تقع بدم فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وله مكان باسفلها به شبايبك قديمة عالية لاجل الاستضافة وله جار محاذ لهذا المكان واراد رفع بناءه هل اذا كان يحصل اصحاب الدار ضرر بين مانع من الاستضافة بالكلية يمنع الجار من رفع البناء المذ كور (اجاب) لا لا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررنا ومنه منع الضوء بالكلية فان تحقق الضرر بالبين ومنع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك منزلا اراد ان يحدث فيه طاحونة لاجل طحن مؤنة عياله تدور احيانا غير مستمرة لاجل الضرورة فاراد جيرانه منعه من ذلك كيا فهل لا يسوغ لهم ذلك وله احداثها اذا لم يكن في ذلك ضرر بين لاحد من الجيران (اجاب) لا لا ان يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا اضر بجاره ضررنا فان تحقق ضرر بين من التصرف المسطور بالسؤال منع والا فلا والله تعالى اعلم (مثل) في حائط مشترك بين رجلين احدهما له بئر بجانبها والحائط المذ كورة هي حائط على البئر المذ كور ومكب عليها آلة الاستقاء وجذوع سقف البئر المختصة بمالكها وفوق الحائط حائط خاص به صاحب البئر ثم ان احدهما الرجلين طلب من صاحب البئر قطعة ارض من داره ليحفظها بداره وهو متنع صاحب الارض من اعطائها له فتنقصه بدم الحائط المذ كور واراد الجذوع وآلة الاستقاء وهو بدم حائط البئر وبنائها لنفسه ومنع صاحب البئر من وضع الجذوع وآلة الاستقاء على الحائط

١٢٧٧

١٤

ذي القعدة

١٢٧٧

٢

ربيع الاول

١٢٧٨

٣٠

ربيع الثاني

١٢٧٨

١٠

١٢٧٨

٢٠

جادی الاولی

١٢٧٨

٢٣

جادی الثانیة

١٢٧٨

٦

الذی کورہ مثل ما كانت قدیمًا وذلک من تعنتہ وبقصدہ بسبب منہ من القطعة الذی کورہ  
وتعطل البئر الذی کورہ طیلا کلیا فهل یجبر الرجل الذی کورہ علی رد الجذوع وآلة  
الاستقاء علی الحائط الذی کورہ کما كانت قدیمًا حیث الحائط الذی کورہ اصلہا مشترکة  
بینہم اولا (اجاب) اذا كانت الجذوع وآلة الاستقاء الذی کورہ موضوعة من قديم  
الزمان یجوز علی تلك الحائط وازالها الرجل الذی کور تعديا بلا ضرورة یكون ضامنا  
لما اقامه ولم یبالا عاداتها کما كانت لا فرق بین کون الحائط المرصعة علیها مشترکة  
بینہما او خاصة بمن هدمها وبنائها حیث ثبت ان لرب الجذوع حق وضعها علی تلك  
الحائط ولا یمنع من ذلك هدمها وبنائها اذا كانت تلك الحائط مشترکة  
وهدمها احدهما تعديا بلا ضرورة کما هو مذکور وبنائها من ماله کما كانت برئ من  
ضمان تلك الحائط بالنسبة لصیبه شریک ولا یخرج عن كونها مشترکة بیننا ثم ان  
ماله والحق مال ما ذکر کلو كانت خاصة بالآخر غیر البانی قال فی البزازیة هدم جدار غیره  
من التراب واعاده علی ما کان برئ وان کان من الخشب واعاده کما کان فکذلک وان  
بناه من جنس آخر لا یرى لانه متفاوت حتی لو علم ان الثاني اجود یرى والله تعالی  
اعلم (سئل) فی مالک دار یرید احداث طاحونة فیها الخن مؤنة عیاله وله جار غیر ملاصق  
وفصل بینہما دولا یرید الجار غیر الملاصق منعه من احداثها فهل لیس للجار ولو  
ملاصقا المنع من طاحونه مؤنة البيت فغیره بالاولی وما ظاهر الروایة القائل بالاطلاق  
وما التمهیل الذی علیہ الفتوی (اجاب) لیس للجار غیر الملاصق المنع من احداث تلك  
الطاحونة قولا واحدا لعدم توهم الضرر بالسکایة بالنسبة الیه واما المنع بالنسبة للجار  
الملاصق فغیره خلاف وتفصیل لانهم صرحوا فی جنس هذه المسئلة ان ظاهر الروایة انه  
لا یمنع الشخص من تصرفه فی خالص ملکه بما شاء ولو اضر بغيره ضررا یناوه والقیاس وبه  
افق طائفة والاستحسان انه لو اضر بغيره ضررا یناوه وما یكون سببا للهدم او یوهن  
البناء أو یخرج عن الانتفاع بالسکایة وما یمنع الخواص الاصلیة کسد الضوء بالسکایة  
یمنع منه رملا فلا وهو الذی علیہ غالب المشایخ من المتأخرین والمتأخر للفتوی والله  
تعالی اعلم (سئل) فی رجل بنی بینه وجعل فیہ شـ بابیلک یطلع منها علی حرم الجار  
متعللا بان هذا علی قديمه والحال ان الشبا بیلک القديمة كانت فی العلو بحيث لا یخرج  
حرم الجار فترك جاره النزاع واقام حائطا فی منزله يدفع به اخرج الشـ بابیلک بحيث ان  
محل صاحب الشبا بیلک یمکن فیہ السکایة والقراءة لبعده هذا الجدار عن شبا بیلکة فحرم  
ذراع فتعلل صاحب الشبا بیلک بان محله قد نقص نوره ویرید هدم الجدار الذی کور  
فهل لا یجوز لذلك ولا یرید الجدار الذی کور الذی اقامه الجار لدفع الضرر الیه عنده وهو  
جرح حرمه بالشبا بیلک الذی کورہ حیث لم یمنع عنه الضوء بالسکایة علی الوجه الذی کور  
(اجاب) اذا لم یترب علی اقامة الحائط الذی کور منه الضوء بالسکایة عن بیت الجار

رجب

لا يكون للجار المذكور تكليف الباني في ماسكه على الوجه المستور هدم ما بناه حيث  
لم يترتب على بناءه ضرر بين جاره سيما اذا كان بناءه لدفع الضرر عن نفسه كما هو  
مذكور بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار وبجاره دار اخرى لها سطح  
بحيث يشرف من يصعد على سطح تلك الدار على محلات النساء السكينة في دار الرجل  
الاول اذ لم تكن ستره على السطح المذكور فالتخذ الجار المذكور فوق سطحه غيبة  
سجانات واستمر يصعد على سطحه لاجل الغيبة المذكورة وبذا يطلع على محلات النساء  
من دار الجار فهل يمنع من صعوده على سطحه المترتب عليه ما ذكر الا ان يتخذ ستره على  
سطح داره ليمتنع بها الضرر اليه المذكور (اجاب) نعم للرجل المذكور منع الجار من الصعود  
على سطح داره والحال هذه كما نقله في التنقيح عن الحاشية والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل اشترى قطعة ارض خالية من البناء وبني فيها منزلا وجعل له شبايبك تشرف على  
محل حريم الجيران وعلى محل جلوسهن وفي ذلك ضرر فهل يمنع الجار من ذلك ويؤمر  
بسد حاجب كانت في الاسفل لافي الاعلى وكانت حادثة (اجاب) الفتوى في مسئلة  
يفتح السكرة انما اذا كانت للصل وهي تشرف على المحلات المعدة لجلوس النساء من بيت  
الجار لا ضرر في احدا منها يبر ويمنع من فتحها والحال هذه لا ضرر اليه والافلا والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل له ملك منزل يشتمل على ثلاث طبقات وفي كل طبقة من العلوية  
شبايبك تطل على منزل الجار من قديم الزمان وتطل على شببايبك الجار المقابلة لها بحيث  
عند فقهها يطلع الجار من دواخلها على من بداخل شببايبك الجار وكذا يحصل نظير  
ذلك من يكون جالسا في شببايبك الجار الا ترى فهدم الرجل المذكور منزله وبناه ثانيا  
ثلاث طبقات على ما كان عليه وفي انشاء بناء الطبقة الامامية اراد ببناء الشبايبك كما كانت  
الا انه يريد ان يحبسها نوعا يقال له شمسات مؤبدة لا يفتح لها درف وليس لها عصى  
يذهب بها الضلالع الشمسات بل تستمر اضلاع الشمسات مخدرة من اعلى الى اسفل  
بقصد جذب الضوء والهواء منها ولا ينظر من يكون داخلها الى من يكون خارجها ولا  
يترتب على وجودها هذه الكيفية ففكر محلات النساء في منزل الجار المقابل لها بخلاف  
الشبايبك القديمة فهل اذا كان عمل تلك الشبايبك بهذه الكيفية لا يكون للجار  
المقابل منع الرجل المذكور من ذلك حيث لا ضرر عليه والحال هذه ولا يمنع المسالك من  
تصرفه في ملكه بهذه الكيفية (اجاب) نعم لا يمنع من الجار المقابل منع الرجل  
المذكور من ذلك والحال ما ذكر في السؤال ولما لا التصرف في ملكه بهذه الكيفية  
حيث لا ضرر بين جاره والله تعالى اعلم (سئل) في رجل احدث طاحونة بجوار مسجد  
واما كن مؤنفة دابسه وهي تضربه وبما كنه ضرر راينا ومع ذلك اخذ قطعة فيما من  
الوقف بلاذن من ناظره فهل يمنع من ادارتها او يبر على نقض البناء (اجاب)  
لما لا ان يتصرف في ملكه بما شاء ان لم يضر بغيره ضررا يبيناه وهو ما يوهن البناء في مثل

١٢٧٨

١٦

رمضان

١٢٧٨

٢٠

ذى القعدة

١٢٧٨

٢١

ذى الحجة

١٢٧٨

٢٠

هذه الحادثة فان تحقق ما ذكره من اداة الطاحونة المهددة على هذا الوجه والادلة  
كله وحرر برفع بنائه من ارض الوقف ان يحقق انه بناه فيها بدون اذن الناظر الشرعي  
تعدى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار بابها من درج وظهرها لدوب آخر غير  
ناقد وليس لها باب آخر من الدواب الغير النافذ من قديم فاراد صاحب الدار المذ كورفتح  
باب لداره من ظهرها في الدرب الغير النافذ ايمر منه وليس له حق المرور من الدرب فهل  
يكون لبعض اهل الدرب المذ كور منه من ذلك واذا فتحه يكون لهم تسكيفة بسده  
(اجاب) نعم لهم منعه وتسكيفة بسده والمحال ما ذكره لاحق له من القديم والله  
تعالى اعلم (سئل) في رجل واولاد اخيه لهم قطعة ارض مشتركة بينهم آلت لهم  
بالميراث عن مورثهم فاراد الم الاختصاص بها وبني فيها حائطان زاع في ذلك اولاد  
الاخ ومنعه من ذلك ثم ان الم هدم ما بناه من الحائط المذ كور وصالح اولاد اخيه على  
جزء معلوم منها وحدده بحدوده وجعل بينه وبينهم طريقا مشتركة لهم وقسم الارض  
بينهم وبينه خمسة بتراضهم وبعد مدة اراد ان يقرس اشجارا في الطريق المذ كورة  
لنفسه خاصة وان ينقل الطريق في نصيب اولاد اخيه الذي خصهم بالقسمه والصالح  
بدون اذنهم ورضاهم فهل بعد ثبوت الصلح والقسمه على الوجه المذ كور وافراده كل  
باستيفاء حقه لا يجاب لذلك وينع من ذلك (اجاب) اذا كان الطريق الاول مشتركاً  
بين الم واولاد اخيه لا يكون للم الاختصاص به ولا ان يتخذ طريقاً آخر في ملكهم  
المخاص بهم بدون وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك طاحونة بجوارها  
بيت لا تخرله خرجة من اخشاب مركبة على بعض حائط الطاحونة من داخلها ميني فوقها  
من القديم ثم بعد مدة احدث صاحب البيت وضع كوابيل بحائط الطاحونة لتقوية  
رأسه وبه وسد سقفه وحفر بعض حائطها الرضع الاخشاب المذ كورة فيها بدون اذن من  
صاحبها ورضاه بل بواسطة اتفاه مع المستاجر للطاحونة وفي ذلك زيادة وهن بالطاحونة  
وتسفل عليها فهل اذا لم يكن وضع تلك الاخشاب بحق من القديم ولا باذن رب الحائط  
يكره له تسكيفة بازالها ويبقى القديم على قدمه كما كان بلا زيادة (اجاب) حيث  
الحل كما ذكر من حصول الضرر لحائط الطاحونة من ذلك يؤمر بحديث وضع  
الاخشاب المذ كورة بازالها من حائط جاره ويبقى القديم على قدمه والله تعالى اعلم  
(سئل) في سفلى رجل وعلو لا تخراراد صاحب العلو جبر صاحب السفلى على هدمه  
وبناؤه ثانياً ايبنى عليه علوه رائدا عما كان في القديم فهل ليس له ذلك واذا هدم  
صاحب العلو علوه مع السفلى بغير اذن من صاحبه يكون ضامناً حيث كان السفلى  
سليماً يمكن اعادة العلو عليه كما كان في القديم من غير زيادة (اجاب) لا يجبر صاحب  
السفلى على هدمه والمال هذه واذا هدم صاحب العلو سفلى الآخر وهو سليم لا يخشى من  
بناءه له لوقوعه كما كان يكون ضامناً لتعديده على ملك الغير والله تعالى اعلم (سئل)  
في شخص يملك مكاناً بجانبه قصعة ارض جارية في وقف اهلى وهى بهذه الحالة التى

١٢٧٩

٤

رمضان

١٢٧٩

١٦

د يسم الاول

١٢٨٠

٢٦

جمادى الاولى

١٢٨٠

٦

محرّم

سنة

هي هاهنا من قديم الزمان ولما لك المكان شبابهك مظلة على الارض المذ كورة  
تشابه مالآك المكان مع بعض جيرانه فذهب الجار الغير الملاصق للارض المذ كورة  
واستاجر الارض من ناظرها كل سنة بخمسة قروش واذنه النساء بالبناء فيها ليكون  
ما بينهما خلوالة وقصد بذلك اضرار رب المكان وسد شبابهك ومنع النور عنه كلياً في  
بعض المساكن وضعف الضوء في بعض المساكن فهل اذا اراد البناء في الارض  
المذ كورة وسد شبابهك المكان الملاصق لها لا يجب لذلك ويجبر على عدم البناء  
فيمسا اذا كان البناء يمنع رب المكان من الضوء ويضره بذلك ضرراً يئس اولاً (اجاب)  
ليس لهذا الرجل احد اذ بناه يترتب عليه منع الضوء بالسكينة عن بعض اما كن  
الجار المذ كور وله التصرف بمادون ذلك اذا التخص ليس له التصرف فيما يملك  
تصرفه بغيره ضرراً يئس اولاً ومنع الضوء بالسكينة لا تغلبه والله تعالى اعلم (سئل) في  
دارين متقابلتين بينهما ارفاق غير نافذة عرض مذر اغان احدث مالآك احدى الدارين بها  
شبابهك مظلة على داخل محل نساء جاره واحمال ان الشبايك المحدثه لو سدت لاستغنى  
بالنور من داخل فهل واحمال هذه يجبر بحدوث الشبايك المذ كورة على سدها لكونها  
ضرراً على الجار (اجاب) صرح الخبير الرملي في مثل هذه الحادثة بان ذلك من قبيل الضرر  
البين فيمنع حيث كان محدثاً على هذا الوجه منعا للضرر البين على المقتضى به والله تعالى  
اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة ارض من مال كها خالية عن البناء وجب حجة شرعية  
وبني فيها ما كان له من سفلية وعلاوية وفتح بها شبابهك مظلة على الشارع السلطاني  
ويقابل به بناء رجل آخر والشارع حائل بينهما فمنعه الرجل المذ كور من فتح الشبايك  
والجواب ان الشبايك ليست مظلة على محل النساء قط بل مظلة على جنينة ومنظرة  
لارجل فهل ليس له ذلك ويمكن الرجل المذ كور من فتح شبابهك ولا يس لاحتد منه من  
ذلك بدون وجه شرعي (اجاب) ليس للرجل المقابل منع المساكن من فتح شبابهك  
المذ كورة التي لا يطلع منها على محلات النساء من البيت المقابل وكونها يطلع منها على  
المنظرة والجنينة المعتبر للرجال لا يوجب منعهم من فتحها والله تعالى اعلم (سئل) في  
رجل يملك ارضا ويجوارها ارض لا تخلف يمكن اصلها مشتركا بينهما فيها اشجار تدا  
اغصانها على ارض الجار واضرت بها فطلب صاحب الارض من رب الاشجار ان يقطع  
اغصانها المتدلية على ارضه او يارعه بقطعها فاقى فهل والحال هذه للقاضي ان يارعه  
بتحريمه او يقر بيعه هو ارض جاره ان امكن ذلك بذلك ولا يجبر على القطع ام كيف  
الحكم (اجاب) نعم والمسئلة في العمادية ومنلهما في الفصولين وعبارته باع ضيعة  
ولابائع انجار في ضيعة اخرى بحيث هذه الضيعة اغصانها متدلية في المبيعة فلم يشرى  
ان ياخذ بقرية المبيعة من الاغصان المتدلية فيها وكذا الوورثها ويجنبها ضيعة كذلك  
لانه كورته فله يقر بيع ضيعة من تلك الاغصان فكذلك اوارثه فيه وفي كتاب الصلح

٢٣

١٢٨١

ربيع الاول

١٩

١٢٨١

جمادى الثانية

١٩

١٢٨١

رمضان

٤

١٢٨١

خرج شعب نخلة الى جواره فللبار قطعها لتفر يبع هوائه قالوا هذا على وجهين فلو كان  
 تفر يبعه بشد الشعب على النخلة أو تفر يبع به بضعه بشد بعضها فله أن يؤخذ ضرب  
 النخلة بالشد لا بالقطع فيما أمكن التفر يبع بشد وأما ما لا يمكن تفر يبعه الا بقطعه  
 فالأولى أن يسهل أذن به بافية طمع بنفسه أو ياذن له به ولو أذن يرفع الى القاضي فيجبره  
 على القطع أفاده في التنقيح وقد صرحوا باختلاف الرواية عن محمد في المشتك إذا قسم  
 ووقعت تجزئة في نصيب أحدهما وأخصانها متدلية في نصيب الآخر هل يجبر على  
 التحويل والقطع أولا وإن الفتوى على عدم الجبر على شيء من ذلك لانه استحقها بأخصانها  
 فترك على حالها والله تعالى اعلم (سئل) فيما إذا كان لخصمين داران مقابلان  
 لبعضهما وبينهما طر يق فهدم أحدهما على ما يداره ولم يهدمه والثاني هدم داره  
 وأعادها على أصلها في الارتفاع غاية الأمر أنها كانت دورين مرتفعين فعملهما ثلاثة  
 بحيث صارت أرض الدور الثالث مساوية لارضية الدور الثاني القديم وكان الدور  
 الثاني شبايبك قديمة فعمل في الدور الثالث شبايبك بدها مساوية للشبايبك الأولى  
 وبسبب عدم إعادة الجمار المقابل بناء داره الأعلى صارت الشبايبك المذكورة يطلع  
 منها على بعض محلات دار الجمار المذكورة لأنها ليست محلات للنساء ومع ذلك لو بنى  
 الجمار داره وأعاد ما أنزله من البناء العلوى لا يطلع من هذه الشبايبك على محلات  
 أصلا من تلك الدار فهل والمحال هذه إذا أراد الجمار المقابل المذكورة منعه من فتح هذه  
 الشبايبك التي هي بمساواة الشبايبك القديمة لا يجاب لذلك ولو فرض أنها محدثة  
 بمعنى أنه لم يكن قبل بمساواتها شبايبك قديمة وكان لا يطلع منها على ساحات النساء سيما  
 ولو بنى الجمار المقابل علوه كما كان أو بضعه لا يوجد هذا الاصلاح كما ذكر أصلا (اجاب) فم  
 ليس للجمار المقابل منعه من هذه الشبايبك والمحال ما ذكرنا أسوال والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل يملك دارا ملاصقة لمنزل آخر من الجهة الشرقية والتملك الدار حائطاً مختصة  
 بها فهدم صاحب المنزل علوه وباع الباقي فأنشأ المشتري داراً وتعدى على حائط جاره  
 وخرقها ووضع عليها جذوعاً وخرقها أيضاً من جهة أخرى وجعل فيها بيتاً واحة بغير  
 إذن مالكيها ويغيبها طلاعهم وكان اذ ذلك مسافراً فلما حضر وعلم بذلك عرض امره  
 للحكومة وبكشفت ارباب الخبرة ظهروا ان هذه الحائط خاصة بالدار القديمة وأنه ليس فيها  
 علامة وضع انشأ شاب قديمة وانما هالها ياتي ببناء الدار اتصال تبيع وأنه ليس لصاحب  
 الدار المنشأة قبيحاً حق بوضع شيء فهل والمحال هذه يلزم المنشئ المتعدى رفع جذوعه  
 وإزالة البيت الراحة واصلاح الحائط كما كانت ويؤثر بذلك شرعاً (اجاب) اذا ثبت  
 بالوجه الشرعي ان الجمار الملاصق احدث وضع بعض جذوعه على حائط جاره المختصة  
 به بدون إذنه ولم يذكر له حق في الوضع وأنه خرّق بعض الحائط المذكورة وحدث فيها  
 بيتاً واحة تعدى به يؤمر بإزالة ما أحدثه على حائط الجمار اذا لم تكن قيمة ما أحدثه

١٢٨١

١٢٨١



عليها كثر يضر ما تعلقه بخرق الحائط المذ كورة حيث لا مانع والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل اشترى لابنه البالغ نصف منزل صغير متخرب غير قابل للتقسمة من  
 مال نفسه تبرعاً واستاجر الابن المذ كورة باقى المنزل من مظهره مدة معلومة واذن الناظر  
 بالبناء على أن مابناء فيه يكون ملكه يستحق به القرار فبنى فيه بعض بناء قليل ثبت  
 له به حق القرار في الوقف ثم اذن والده بان يقيم بناء المنزل المذ كورة على أن يكون البناء  
 لوالده المذ كورة فبنى الاب المذ كورة المنزل لنفسه باجاره واخشابه ومونه وجب لوازمه  
 المملوك كنه له حسب اذن ابنه لبايع له بذلك فهل اذا مات الابن المذ كورة من زوجته  
 وابنيه واثبت الاب بناءه على هذا الوجه باذن ابنه له بذلك بالوجه الشرعى يكون جميع  
 ما بناه ملكه حسب الاذن المذ كورة ام كيف (اجاب) نعم اذا ثبت الاب ما ذكر  
 بالسؤال بالوجه الشرعى يحكم بان البناء المذ كورة على الوجه المملوك لا لابنه فلا  
 يكون تركه عنه والله تعالى أعلم (سئل) في شخص يملك قطعة ارض ويجوارها محل  
 موقوف فبنى مالك الارض جداراً يجوار محل الوقف حتى سقط حائط الوقف وبنى  
 في ارضه اودة وفتح شبايك على محل الوقف المذ كورة فادنا على الوقف بناء محل  
 الوقف واذا بناء على الوجه الذى يريد الا ان قد شبايك مالك الارض الجاورة له  
 فهل اذا كان لملك الارض في المحل الذى بناه شبايك من جهة اخرى ليس للمالك  
 الارض منع الناظر المذ كورة من بناء محل الوقف المذ كورة وما المحكم (اجاب) اذا  
 كان للمالك الارض ضوء له المذ كورة من الشبايك الاخرى بحيث لم يمنع الضوء من  
 محله ببناء الناظر مكان الوقف بالكلية لا يكون للمالك منعه ولو قل الضوء بالنسبة  
 لما قبل ذلك ومع ذلك يمكن الكتابة والقراءة فيه مع غلق الباب والله تعالى أعلم  
 (سئل) في رجل يملك قطعة ارض يريد بناءها ملكاً او يبيع تلك الارض بمنزل لرجل  
 آخر فيه شبايك مظلة على تلك الارض فادرب المنزل ان يمنع صاحب الارض من  
 البناء على الشبايك مظلة فهل لا يجب ان يملك المنزل لذلك حيث لا ضرر على الجار  
 ولا يمنع الضوء بسد تلك الشبايك عن هذه المظلات لوجود ضوء لها من جهة اخرى  
 (اجاب) نعم لا يجب ان يملك المنزل لمنع جاره من البناء في ملك نفسه اذا لم يترتب على ذلك  
 البناء ضرر بين كسد الضوء بالكلية عن مكان الجار فاذ لم ينعدم الضوء عن محلات  
 الجار بذلك البناء بل كان لها ضوء من جهة اخرى غير الابواب لا يكون له المنع من  
 التصرف في خالص ملكه الا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له حصّة في قطعة  
 ارض مشتركة بينه وبين امرأة مجاورة لمنزله باعت المرأة نصيبها من الارض المذ كورة  
 لا تخروا المشترى الذى اشترى من المرأة بنى لنفسه واحداً في حائطه بغير اذن  
 الشرىك وهو غائب وضيق عليه باب منزله واخذ منه جائباً وادخله في الطاحونة  
 المذ كورة وكل ذلك والجوار المالك لنصف الارض المذ كورة غائب فهل يؤبر بر رفع  
 ما احده في ملك جاره الخاص به وكذلك اذا حصل له ضرر بين باحداث الطاحونة

١٢٨٢

١٦

ربيع الثاني

١٢٨٢

٢

جمادى الاولى

١٢٨٢

١٧

المذکور یؤثر برقعها (اجاب) اذا بنی احد الشریکین فی الارض المشترکة بدون اذن  
 شریکة وطلب احدهما ان تقسم فسا یقع من البناء فی نصیب الیانی فهو له وما یقع  
 فی نصیب الآخر یؤثر بقلعه وکذا ما یشیت شرعا أنه احدهما فی ملک شریکة الخاص به  
 بدون اذنه یؤثر بقلعه ایضا حیث لم تکن قيمة البناء اکثر من قيمة الارض الا ان  
 یتراضیا علی تأثیر باب الارض البناء مستحق القلع وتصرف الشخص فیما یملك من خص  
 له فیہ ما لم یضر بجاره ضرر ینا والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل اشتری دارا فی سكة  
 غیر نافذة مشتملة علی دور ولبعض دورها الداخلة عن دار المشتری وروشن قدیم خارج  
 علی الطریق بحیث لا یمکن هذا الا لذلک ولبس فیہ ضرر لاحد فنازع المشتری صاحب  
 الروشن المذکور وطلبه برقعہ مع ان حق مرور المشری فی هذه السكة من خارج هذا  
 البیت المشتمل علی روشن لک دور بابه علی راس السكة فهل والحال هذه لا یجیب لذلک  
 شرعا وهل اذا اراد المشتری المذکور احداث باب آخر داخل فی السكة عن باب داره  
 الاول اوروشن او غیر ذلک فی هذه السكة لیس له ذلک وینفع شرعا بما احدهما هذا المنازع من  
 غیر اذن المار بن علیہ من اهل هذه السكة الغیر المأذنة (اجاب) اذا کان الروشن  
 المذکور قدیم لا یضر بما دلا یمکن ان یكون المشتری الدار من اهل هذه السكة المطالبة برقعہ وینقی  
 القدیم علی قدمه واما احداث المشتری بابا لداره اسفل من بابها القدیم فی هذه السكة کما  
 هو مذکور یاہ ووال ففیہ اختلاف التصحیح والقوی والمتمون علی المنع وهو ظاهر  
 الروایة بخلاف ما لو احدهما علی من الاول حیث لا ینعج واما احداث الروشن ونحوہ من  
 المشتری فی هذه السكة فلیکل من اهلها منہ منہ والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل  
 اشتری دارا بابا فی طریق غیر نافذة مشعب من الطریق العام المسلوک فسدہ وفتح  
 لها بابا من داخل داره بابا فی الشارع العام المسلوک المذکور فی الشارع  
 المذکور زائفة مر بعة اخرى من الجانب الآخر غیر المتقدم ذکرہ غیر نافذة ایضا بل هی  
 مختصة بدور رجل اخرى فتعدی المشتری المذکور وفتح لداره التي اشترى بابا آخر فی  
 ملک الزائفة المربعة المذکور المختصة بالرجل الآخر التي هی حريم لباب داره یمر فیها  
 خاصة من قدیم الزمان ولم یکن فیها باب آخر غیر داره فهل حیث كانت مر بعة  
 لامر بعة لا یمکن للرجل الذي بابه من عطفة اخرى فتح باب آخر فیها و یؤثر بسدہ  
 اذ لا حق له فی المرور منها (اجاب) لیس للمشری المذکور فتح باب لداره من الزائفة  
 المربعة الغیر النافذة التي لم یکن له باب فیها بل کان بابه من طریق آخر من جانب آخر  
 مشعب عن الطریق العام اذ لا حق له فی المرور فی المربعة المذکور وکذا الحال هذه و یؤثر  
 بسدہ اذا فتحه بغير حق والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل له قطعة ارض ولها جاره  
 دارا فاراد صاحب الارض ان یبنی فیها طاحونة فاستاذن جاره فاذن له بالبناء فبناها  
 وبنی حائطا یجانب دار جاره لکی یضع علیها الجاز بة فغضب الجار منہ لابلانها تضر داره  
 فهل والحال ما ذکر یمنع من الممارضة حیث لم یکن هناك ضرر خصوصا مع اذنه له

بالبناء (اجاب) اذا حصل ضرر بين الجار من ادارة الطاحونة المذ كورة منع صاحبا  
من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت في سكة غير نافذة بابه في اول السكة  
اراد صاحبه ان يفتح بابا من داخل السكة فهل لا يمكن من ذلك واذا فتح بابا بدون رضا  
اهل السكة يؤمر بسده وليس له الامتناع من ذلك وهل اذا رضى بعض اهل السكة  
المذ كورة بفتح الباب ولم يرض الباقون لا يكفي ذلك بل لابد من رضا جميع اهل  
السكة ممن يمتنه داخل عن بيت مريد الفتح وهل اذا رضى البعض يكون له الرجوع ام  
كيف (اجاب) اختلف التصحيح والافتاء في هذه المسئلة فاقى بعضهم بان له فتح  
الباب اسفل من بابه الاول ولا يتوقف على اذن احد من اهل السكة المذ كورة واقى  
بعض بالمنع بدون اذن الكل وفي رياض المتقاسمين وتتمتع الحامدية والصحيح ان في  
هذه المسئلة اختلافا في التصحيح والفتوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما  
صرح به في جامع الفصولين فليكن المعول عليه ثم المفهوم من كلامهم بناء على ظاهر  
الرواية من المنع انه لابد من اذن الكل بفتح الباب المذ كورة وان الاذن بذلك من باب  
العداية فيكون لمن اذن الرجوع وذلك فيما يتوقف على اذن اهل السكة قال في رياض  
المتقاسمين اشترى دارا وبها في الشارع وظهر الدار الى سكة غير نافذة ولما ترقى في هذه  
السكة دار اخرى ليس للشترى ان يجعل للدرا المشتراة طريقا في هذه السكة فان رضى  
بذلك جميع اهل السكة الا واحد فان لهذا الواحد منعه من ذلك وان رضى الكل  
كان ذلك اعادة ولهم ان يرجعوا وكذلك لو رجع واحد منهم كان لهذا الواحد منعه من  
ذلك انتهى والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له حوانيت بناها جديدة ليس لها طلة  
للاوقاية من الشمس والمطر فاراد ان يجعل لها طلة لذلك لا تقصر بالماء تحتها اهلها  
ولا بالطريق لبقاء اتساعها مع وجودها كما هو عادة اهل البلد من وضعهم الظلال امام  
حوانيتهم فتعرض له جماعة ممن لهم الظلال وارادوا منه فقال لا امتنع من وضع ظلتى  
حتى تزيلوا ظلالكم فاشتكت اصحاب الحوانيت الملك والوقف التي لها طلة لان  
الظلال اذا ازيلت تعطل مصلحة الحوانيت فامرحا كم البلد ببقاء الظلال الموجودة  
ووضع هذه الظلة فوضعها صاحب الحوانيت المذ كورة بما رحاكم بالكييفية المذ كورة  
في الطريق المسلولك النافذ فاستمرت موضوعة مدة من الزمان والآن يتعرض  
لذلك الرجل الجماعة الذين تعرضوا له فيما ذكره من وجوه شرعي (اجاب) قال  
العلامة خير الدين نقلا عن البزازیة وان احدث في طريق طلة فله كل احد الرفع  
والمنع اضرار لا وقال محمدان لم يضر يمنع ولا يرفع وقال الثاني وبه يتبرأ المضر لا يمنع  
ولا يرفع وفي جامع الفصولين الصحيح من مذهب ابى حنيفة ان لكل من المسلمين  
حق المنع والطرح اذا كان ذلك بغیر اذن الامام وقال محمد له حق المنع لا الطرح وقال

ابو يوسف ليس له كلامهما انتهى وتقلوا عن الصغار انه انما يلتفت الى خصومة من  
 يصاحبه ولم يكن له مثل ما للخام ثم قال والمحصل ان ظاهر الرواية المتع والرفع واعتبر  
 به من المتأخرين قول الثاني لانه اسرع وارفق مع عدم الضرر فقال وبه يعتبرا انتهى وهذا  
 كله اذا كان الاحداث بغير اذن الامام او نائبه في ذلك اما لو كان باذن من ذكر فليس لاحد  
 التعرض لاقالة الظلة المذكورة اتفاقا حيث لا ضرر فيها والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 احتسك قطعة ارض موقوفة من ناظرها بامارة المثل واذنه الناظر بالبناء والعمارة على ان  
 يكون له حق القرار فيمنع من لا يفتح فيه شبايك مطلة على باقى ارض الوقف التي فيها  
 بستان فهل يجوز له فتح الشبايك المذكورة حيث لم يحصل في ذلك ضرر ولا اطلاع على  
 محل النساء اذا اراد احدهم عارضته في ذلك وتسكيفه بسدا الشبايك المذكورة متعللا  
 بانها مذكورة على بستان باقى الوقف يمنع من عارضته بدون وجه شرعي (اجاب) اذا كان  
 وضع هذا البناء بحق فلما لا يتصرف فيه ان يفتح الشبايك التي لا تتركب عليها الاضرار  
 بستان الوقف ولا يغيره من الجيران ولا يكون مجرد كونها مشرفة على بستان الوقف  
 منعا من فتحه اذ لا يضر عا حيث لم يكن من القرار النساء فيه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 له بيت غير عال به الاصلية وعلى بستانه واحد في طاقات وشبايك زيادة عن اصله  
 وصارت يشرف منه على ساحة دار جاره ومنافعه التي هي محل قراره سانه وجلسه  
 فهل اذا حصل من ذلك الضرر والبين للجار المذكور بعد الكشف عليه من اهل الخبرة  
 العاينين باصل ذلك وتحقق الضرر والبين يؤمر الجار بسد ذلك ورفع الضرر عنه ام كيف  
 الحال (اجاب) اذا كان ما حقه الجار من الشبايك معدة للطل وتشرى على محلات  
 النساء وقراره من بيت الجار يكون الضرر والحال ههنا وبيننا يؤمر بسدها والا فلا  
 والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يريد بناء حائط في ملكه ملاصقة لدار جاره بسبب  
 ذلك شبايكين في قاعه لجاره جالين للهواء لا غير ولم يكونا للضرورة فقام الجار المذكور  
 يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بانه يسد بسبب ذلك عنه الريح والشمس  
 فهل يمنع جاره من عارضته ولا عبرة بتعلله (اجاب) مجرد منع الهواء والشمس عن مكان  
 الجار بالبناء في ذلك الباقي لا يمنع من الضرر والبين حيث لم يمنع النور وللشخص التصرف  
 في ملكه كما لا يضره الجار ضررا يبيننا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أخذ ارضا خالية  
 من البناء وبنى فيها دارا سكن فيها مدة ثم بعد ذلك بناها طاحونة وركب الجارية في  
 الحائط اشتراكا بينه وبين الجيران وذلك الحائط الذي فيه الجارية متركب عليه بناء  
 علوي في ملك جيرانه فعند ادارة الطاحونة المذكورة يحصل للاماكن الملاصقة  
 للطاحونة المذكورة ارتجاج جسيم وضرر بين خصوصاً وان بناء تلك الناحية بالطوب  
 والطين ولم يكن فيه مؤنة قوية مثل بناء البنادرو يحصل للبناء ضرر ووهن بسبب ادارتها  
 فهل يحبر الرجل على عدم ادارتها (اجاب) اذا تحقق الضرر والبين من ادارة تلك الطاحونة

١٢٨٣

١٤

جمادى الثانية

١٢٨٣

٤

١٢٨٣

١٧

١٢٨٣

رجب

٢٤

الجيران به وما يكون سببا لو هن البناء يؤثر بمنع ما يكون فيه ضرر بين بيتناهم ويكون  
 ان التصرف في ملكه على هيئة ليس فيه ضرر بين الغير والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 اخذ شيئا كين في حائط بينه وبين جاره مطلقا على محال النساء ويجرحان الله  
 ويترتب على ذلك ضرر بين رجل لجاره مطالبته بسد الشبا كين المذ كورين حيث كانا  
 معدين للمال (اجاب) نعم لجاره مطالبته بسد ما احده من الشبا كين المدين لطل اللذين  
 يصل منهما على ساحة النساء المدة بالوسن لان في احدهما ضررا بينا بالجوار والحال  
 هذه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اراد ان يبنى في ملكه حائطا ملاصقا لجاره  
 ويبنى خلفه قبة فتاة مع حمام صغير بمنزله بناء قويا بحيث لا يضر شيئا منه الجار متعللا  
 بانه يسد ذلك البناء شيئا يبيكه المظلة على ساحة منزل الباقي وبانه يحصل لمنزله الضرر من  
 القصة والحمام ويريد منعهم من ملاصقة الحائط المذ كوروتر كه جانب من الارض  
 من ملكه بدون بناء فاصلا بين البناءين بدون وجه شرعي والحال انه لا يلزم من هذا  
 البناء خلاف سد شيئا كين يكشف من ماله منزل الباقي مع عدم منع الضوء عنه بالكلية  
 لوجود خلافتهم في الهل الذي هما فيه فهل لما لك الدار المذ كورة بناء الحائط في ملكه  
 ملاصقا لحائط جاره بدون تر كه شيئا فاصلا من الارض وبناء قصبة وحمام لمنزله خلف  
 تلك الحائط وسد ما يكرشف من الشبا كين المذ كورين وليس للجار منعه حيث لا يحصل  
 من ذلك ضرر بين ولا منع لوضوء محله بالكلية وان لم يقلل شي من النور بحيث  
 لا تمتنع القراءة والكتابة فيه بقطع النظر عن ضوء الباب (اجاب) للسالك  
 التصرف في خاص ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا ينافي ما يكون سببا له - دم او  
 يوهن البناء او يخرج عن الانتفاع بالكلية وهو ما يمنع المحوايج الاصلية كسد الضوء  
 بالكلية واختاروا القوي عليه فاذا لم يترتب على هذا التصرف المذ كور بالسؤال  
 الضرر البين لا يكون للجار منعه والافله المنع وتقليل الضوء بـ - دبعض الكوات  
 بحيث لا يمنع الكتابة على ما اقر به المولى ابو الوالد - عود لا يكون ضررا بينا وهذا بقطع  
 النظر عن ضوء الباب لانه يحتاج لقلقه لبرد ونحوه على ما حره في تنقيح الحامدية والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك بيتا وجنينة وشبا بيلك يته تشرف على حوشه وجنينة  
 الحاصية به وتلك الشبا بيلك في محلات النساء ويجوز ذلك تجربة مملوكة لامرأة فجعلتها  
 بيتا واحدا ثبت فيه شبا بيلك في الدور الاسفل وما فوقه من نحو سبع سنين او ثمان مربعة  
 لاطل بحيث ينظر الجالس فيهما الى ما بداخل محلات النساء ومحل جلوسهن وقرارهن  
 من البيت المملوك لهاب الجنينة المذ كورة ثم تداولت الايدي المكان المحدث  
 فيه الشبا بيلك المذ كورة والمشتري الاخير الان احدث اما كن اخرى فوق الاما كن  
 العلوية وحدث فيها شبا بيلك ايضا طلع منها على محلات النساء من البيت المذ كورا ولا  
 وجه من ذلك ضرر بين المالك البيت والجنينة المذ كورين والحال انه لو سدت

١٢٨٧

٩

محرم

١٢٨٤

٩

مطلب لا تنظر لوضوء الباب



١٢٨٤

٢٧

ربيع الاول

١٢٨٤

١٠

الشبابيك المذ كورة بالسكينة المهدفة في الخربة اولاً وثانياً التي يطالع منها على دورات  
الجار لا يتمتع الضوء عن المجلات المذ كورة لو جود الضوء لها الآن من شبابيك اخرى  
مطلية على حوش البيت المذ كورة من داخله ولا يتمتع عن ذلك المكان الهواء والشمس  
ايضا سوى الهواء البحري الذي يدخل من الشبابيك المطلية على الجنيئة المذ كورة فهل  
اذا تحقق الضرر البين من فتح تلك الشبابيك لكونها يطالع منها على محلات النساء كما ذكر  
يؤثر ما السكينة بسد ما يمنع الضرر البين للجار وعلى فرض عدم تحقق الضرر و اراد المالك  
للجنيئة المذ كورة ان يبنى ساترا في أرضه المملو كة له ليجب النظر الى داخل محلات  
النساء يجاب لذلك لا سيما اذا ابقى فرجة بين الحائط المذ كورة وبين شبابيك  
الجار بحيث لا يتمتع الضوء ولا اصل الهواء الذي كان يجيى من تلك الشبابيك (اجاب)  
اذا كانت تلك الشبابيك ممددة لاطل و يطالع منها على محلات النساء المعدة لمجوسهن  
وقرارهن من بيت الجار يكون الضرر بينا فيؤثر ما السكينة بسد ما على وجه يتمتع به  
الضرر المذ كورة المحاصل منها و اذا لم يكن فيها ضرر بين لا يؤثر بذلك ومع ذلك يكون  
للجار بناء حائط في ملكه على الوجه المسطور اذا لضرر على جاره من ذلك الماصر حوايه  
من ان للمالك التصرف في خالص ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا يبين الله تعالى اعلم  
(سئل) في طاحونة جارية في وقف اهلى مجاورة لدور مملو كة لاثخاص حصل من ادارة  
تلك الطاحونة ضرر بين تلك الدور ووهن لبنائها و اراد اصحاب تلك الدور المذ كورة  
منع ادارة الطاحونة لكونها مضره لدورهم ضررا يبين الله تعالى على ذلك شرعا حيث  
تحقق الضرر المذ كورة من ادارتها ويجبر مدير الطاحونة على ذلك شرعا (اجاب) اذا تحقق  
ذلك الضرر البين من ادارة تلك الطاحونة يمنع من له الولاية عايمه من ادارتها منع للضرر  
البين المذ كورة لا فرق بين وقف وملك في هذا الحكم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
اشترى قطعة ارض عشورية و دفع في ثمنها مبلغا جسيما و اخذ حجة مقتضية للتقليك من  
محكمة معتبرة و تقسيما زنا ميا بمقدور تلك الارض و حقوقها و على موجب ذلك وضع  
يده عايمه و تصرف فيها تصرف المالك في املا كها فتعرض له اهل قرية مجاورة لتلك  
الارض وابتدعوا في وسطها طر يقا و وضعوا في بحر امامها سفينة لتعديتهم هم  
و ما شيمهم الى جهات اخر مع وجود الطريق المدة لمرور الناس قديما يجانبها خارجا عنها  
فقر كوا ذلك واحد نوا المرور من وسط تلك الارض تعديلا لاجل قرب المسافة بنحو أربعين  
قصة و لم يكن بوسط هذه لارض طر يق سابقا و منعوا مال كها من زراعتها و لا انتفاع  
بها لاجل مرورهم مع حصول الضرر و المشقة و الاتلاف الزائد لتلك الارض و زراعتها  
بسبب المرور المذ كورة المحال انه لاحق لاحد فيها خلاف المالك المذ كورة و لم يكن  
مذ كورة في الحجة و التقسيم المذ كورة من تلك الطريق أيضا فهل و الحال هذه للمالك  
المذ كورة منع من يمر من تلك الارض و الانتفاع بأرضه المذ كورة فظن الما تقدم وهل



١٢٨٤

١٥

مطلب المروء في ارض  
الغير ممنوع مع الضرر أو المنع  
من المسالك

جمادى لثانية

١٢٨٤

١٩

يجب على ولاية الامور منع الضرر المذكور وليس له ولا يمنع المسالك من الانتفاع بارضه  
(اجاب) اذا تحقق احداث هذه الظرف في تلك الارض تعديا ولم يكن لاهل تلك  
القرية حق المرور في وسطها يكون المسالك هامة لهم ولو بعد الاذن والحال ما ذكر  
بالسؤال وعلى ولاية الامور منع الضرر عن المسالك وله الانتفاع بارضه بالزراع وغيره وليس  
لادمته يدون وجهه شرعى في رياض المتقاسمين من حق المرور والظرف الخاص  
بالعزول الى الخلاصة رجل اراد ان يمر في ارض الغير ان كان له طريق آخر ليس له ان  
يمر واد لم يكن له طريق آخر له ان يمر ما لم يمنعه من ذلك لانه راض دلالة واذا منع ليس  
له ان يمر لانه لا يملكه بمعاينة الصريح لغرضه في حق الواحد اما في حق الجماعة فليس  
لهم ان يمر وبغير رضاه خلاصة من غصب الضياع من كتاب الغصب انتهى وفيه من  
الحمل المذكور قبل هذا في ارض الغير بغير اذنه يجب عليه الاستئذان ان اضر بها  
كان ضرورة والرطوبة والا فلا اذا آذى صاحب الارض يجب عليه الاستئذان لا يذانه  
ولو كان له حق المرور في ارض غيره فمرفق مع فرسه او جواره قبل ان يثبت به بالحجة ليس  
له ذلك حاوى التنية فيمن يتصرف في ملكه من كتاب الشراعية والاستحسان انتهى  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار في اشبايبك من قديم الزمان مطلية على محل آخر  
مملوك لرجل آخر في الدار التي في اشبايبك ميزاب تصريف ماء الشتاء منه يصب في  
بعض ارض المحل المذكور ووضوع بحق من قديم بدون ان يمنع من ذلك صاحب  
المحل الا ان المذكور ولا من قبله ولا يعلم منازع في ذلك فهل اذا كانت الشبايبك غير  
مشفقة على محل جلوس النساء وقرارد من محل الجار المذكور ولم يحصل من الميزاب  
وهن لبناء المحل المذكور واد الجار الذي هو صاحب المحل الا ان يرد سد الشبايبك  
ويرفع الميزاب المذكور من محله لا يجب لذلك ويربى القديم على قدمه حيث لم يكن في  
ذلك ضرر بين ولم يعلم وضعه ما ذكر الاعدلى الحالة التي هو عليها الآن (اجاب) ليس  
للجار سد شبايبك جاره التي لا يطلع منها على محل قرار النساء من بيت الجار ولا تسكليف  
مالها بذلك لانه لا ضرر في فتحها ولو كانت حادثة نعم للجار البناء في ملك نفسه ولو  
ترتب عليه منع ضوء تلك الشبايبك الا اذا امتنع الضوء بالسكينة عن المكان الذي  
فيه الشبايبك المذكور بالان لا يكون له ضرر من شبايبك اخرى يقطع النظر عن ضوء  
الباب في نفسه ليس له سدّها كما انه ليس له رفع الميزاب المذكور تصريف ماء الشتاء الذي  
ينصب الماء منه في بعض ارض الجار حيث كان وضرر جاري بحق من قديم الزمان لا يعهد  
الا كذلك ولا يحصل منه ضرر بين الجار والله تعالى اعلم (سئل) من قومسيون  
الجلس الخصوصى في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٤ وقد شمل جوابه ايضا باسماء  
واختام كل من حضرة شيخ الجامع الازهر والشيخ محمد الدمنوري الشافعي والشيخ  
ابراهيم السقاء والسيد على محمود البقلي والشيخ عبد القادر الرافعي والشيخ مصطفى

مطلب الفاصل بين الحدود  
وغيره يدخل في الحدود

والمراد بالحدود السور في شخص ملك منعه أرض ليس ينفذ حرمه من غيره  
فما إن الحد القبلى أحياناً فلا ينفذ ما طريق متصل بقنائه قدوة خمسة وستون قصبة  
ويزعم هذا الشخص أن الطريق المذكور صارت له مقتضى هذه المذكور فهل مقتضى  
ذلك تكون هذه الطريق داخله في منفعته ويكون له منع الناس من المرور بها  
كونها معدة لمرور الناس منها قبل شرائها من قديم أم لا (اجاب) لا يلزم من دخول  
الطريق المذكور في حدود الأرض المملوكة منفعته الشخص المذكور أن يكون له  
منع غيره من المرور فيها إذا كانت معدة لمرور غيره فيها من قديم الزمان الذي يجوز أن  
تكون الأرض مملوكة لشخص وغيره حتى المرور فيها بحيث كان مرور الغير حاصل فيها  
لا يكون له المنع إلا إذا أثبت بالوجه الشرعى أحداث هذه الطريق في أرضه والذي يدل  
على دخول هذه الطريق في الحدود بهذه العبارة المذكورة في الحجة ماذ كره في جامع  
الفصولين ونور العين لذكر الفاصل وحكم بالمدهى هل يدخل الفاصل في الحكم ذكر  
شيخ الاسلام برهان الدين في فوائده إشارة إلى أنه يدخل وكذا وقعت في الفتوى كتب  
في صلح الشراء أحد حدود دار البائع والفاصل جداره من الفاصل لمن يكون  
في فوائده إشارة إلى أنه لا يشرى انتهى والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل له مكان  
مطله شبائيك على جنيته معدة للرجال لا للزنا وجار فيها البيع والشراء وأما كذا  
مطله على الجنيته المذكورة وذلك من قديم الزمان وتخرب المكان المذكور وصار هدم  
السور الذى على الجنيته وصار أعادته كما كان أولاً فنهى وأضيق السيد على الجنيته  
المذكورة فهل له المنع أم لا (اجاب) ليس لصاحب الجنيته منع الجار من فتح شبائيك  
القديمة كما كانت حيث لا يطلع منها على محل قرار النساء وجلسوا من إذا ضرر في ذلك  
والحال ماذ كره والله تعالى اعلم (مسئل) في شارع معد لمرور العامة من مدة طويلة  
وصل من جهتين للشارع الأعظم لرجل من أهله دار حدها الغربى إليه وحدها  
القبلى للشارع الأعظم وفيها شبائيك قديمة في الحدين المذكورين وبجيرانه شبائيك في  
الشارع الغربى هدم ذلك الرجل داره وأراد بناءها وإعادة شبائيك على الشارعين  
المذكورين كجيرانه وليس في ذلك اطلاع على بيوت الجيران فتعرض له رجل من  
المقابلين له في الشارع الغربى يريد منعه من ذلك مدهياً للشارع الغربى المذكور  
جميعه ملكه والحال أنه شارع عام لمرور العامة من مدة طويلة ولم يمهده حيازة أحده  
ولا يترتب على ذلك الاطلاع على عورات النساء من بيت الجار المذكور وهو محل قرارهن  
من داخل فهل والحال هذه لا يجب لمنعه ولو فرض أن الشارع المذكور مملوك له  
لا سيما والد المذكور كورة التي فيها تلك الشبائيك التي هدمت ويريد ملكها أعادتها  
قديمة سابقة على دار الجار المقابل وقد أحدث الجار المقابل بداره شبائيك مقابلة لجاره  
المذكور التي شبائيكه ونسأؤه قديم وكانت دار الجار المذكور حين ذلك أرضاً براحاً لا

رجح

ببناء فيها أصلاً فلو فرض الإطلاع من داخل على محلات النساء لا مراعى المقابيل  
 التي حدثت دأبه بشبايبك المكونة وكانت دار الذي يريد البناء الآن  
 موجودة وفيها شبايبك في هذه المواضع ودار الآخر أرضاً بما سبق أم كيف الحكم  
 (أجاب) نعم ليس للجار المقابيل المذکور منع جاره المقابيل من إعادة شبايبك التي  
 كانت قديمة وهدمت مع البناء و أراد إعادة بناء ولو فرض كون ذلك الشارع عملوا  
 للجار المقابيل إذ ليس منها ضرر بين والتحال ماذ كر بالسؤال ولو فرض الإطلاع من  
 شبايبك كل من الدارين على داخل محل الآخر يؤمر الذي أحدث منهما بسد ما أحدثه  
 لأنه المحدث لسبق الآخر بلا ضرر أرحين أحداً منهما بقا وأرض الآخر خالية والله  
 تعالى أعلم (سئل) فيما إذا وضع صاحب العلم في علوه جذعاً لم يكن في القديم  
 وأحدث في علوه بناء يضر بالسفل بدون إذن صاحب السفل وتضرر من ذلك  
 صاحب السفل فهل يمنع صاحب العلم من ذلك حيث تحقق الضرر أم كيف  
 الحكم في ذلك حيث أضر ماذ كر بالسفل (أجاب) نعم يمنع من ذلك والحال ماذ كر في  
 السؤال والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك وكالة ورجل آخر يملك حانوتاً خارج  
 الو كالة ماصفاً بجائزها مرتفعاً بقدر معلوم ارتفاعاً لا تسد به شبايبك خرجات  
 الو كالة المذكورة الموضوعية بحيث من قديم الزمان والآن صاحب الحانوت هدم  
 حانوته ويريد بناءه ورفع ذلك البناء زيادة عن قديمه الذي كان عليه أولاً لاجل أن يسد  
 شبايبك الو كالة ويمنع منها النور فهل والحال هذه لا يكون لصاحب الحانوت المذكورة  
 الارتفاع في البناء زيادة عن القديم المذکور ويمنع من ذلك شرعاً حيث يحصل بذلك  
 ضرر بين لصاحب الوكالة بمنع الضوء بالسكينة عن المصالح الذي بالو كالة أم كيف  
 الحال (أجاب) ليس لمالك الحانوت المذکور كورة الارتفاع ببناءه عن القديم ارتفاعاً  
 يترتب عليه سد الضوء بالسكينة عن بعض أما كن الو كالة الجاودة لها لأن ذلك ضرر  
 بين بالجار وللمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضرراً يبين الله تعالى  
 أعلم (سئل) في سكة غير نافذة رأسها متصل بطريق العامة بها أربعة منازل  
 لأحد أهلها منزل بابها باعلاها وللآخر ثلاثة منازل أبوابها باسفلها فأراد صاحبها أن  
 يسد السكة المذكورة من جهة الأسفل ويدخلها في ملكه فهل يمنع من ذلك شرعاً حيث  
 كانت السكة المذكورة فيها حق العامة أم كيف الحال أفيدوا الجواب (أجاب) نعم  
 يمنع من ذلك والحال ماذ كر في تنجيج الحامدية مانعه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى  
 في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها  
 فيما بينهم لأن الطريق الأعظم إذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوها هذه السكة  
 حتى يخفف الزحام عمادية في الفصل الرابع والثلاثين وليس لهم أن يدخلوها في  
 دورهم وانما لهم المرور فقط برأز يمتن نوع في السكة الغير النافذة انتهى وفي رباح

١٢٨٤

٢

رمضان

١٢٨٤

٢١

١٢٨٤

٢٩

صفر

١٢٨٥

١

مطلب ليس لأهل السكة  
 الغير النافذة أن يبيعوها  
 أو يقتسموها أو يدخلوها  
 في دورهم بل لهم المرور فقط

التم تقاسمین السكة التیسیر النافذة لعلی الطریق الا اعظم لیس لاصحابها ان یبیعوها لان  
 لیس فیها حق فاذا ازدحم الناس فی الطریق الا اعظم لهم دخولها حتی یخف الزحام  
 و لیس لهم ان ینصبوا دربا ولا ان یسدوا رأس السكة بترابیه من کتاب الحیطان لیس  
 لادخل السكة ان ینصبوا علی رأس سكة هم دربا و یسدوا رأس السكة لان مثل هذه  
 السكة وان كانت مملوكة لظاهر السكة للعامة فیهانوع حق وهوانه اذا ازدحم الناس فی  
 الطریق کان لهم ان یدخلوها حتی یخف الزحام جامع الفصولین من الفصل الخامس  
 والثلاثین سئل عن رجل له کرم وباب الذکر فی نهاية سكة غیر نافذة و لیس فیها باب  
 لقیه اراد الرجل ان یسدوا رأس السكة بیابه هل له ذلك ام لا الجواب ان کان رأس السكة  
 متصلا بطریق العامة لا یسد ذلك لان فی مثل هذا الرقاق حق العامة فانه لو وقع الزحام  
 فی الطریق العام لهم ان یدخلوها من قسمة القاعدية انتهی والله تعالی اعلم  
 (سئل) فی رجل له بیت و محارة شبا بیک مطلة علی بیته یطلع منها علی داخل محلات  
 النساء من بیت جاره و یتضرر بذلك ضررا ینا فهل اذا بنی المتضرر حائطا فی ملکة لمنع  
 نظار الجار الی عوراته لا یمنع من ذلك شیئا ولا یترب علی ذلك منع الضوء عن بیت جاره  
 لوجود النور له من شبا بیک أخرى موجودة (اجاب) نعم لا یمنع الرجل المذکور من  
 بناء حائط فی ملکة لمنع نظار الجار الیه حیث لا یتنفع الضوء بالملکیة عن بیت جاره والله  
 تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك مکانا و فیه شبا بیک مطلة علی المحارة و مقابلة لربع  
 ملوک لا یمکن لیس فیه شبا بیک تقابل شبا بیک الجار فهدم صاحب المکان الاول  
 حائطه الی فیه الشبا بیک المذکور و بناها و اعاد الشبا بیک الی كانت فیه علی  
 حالتها الاولی ثم ان صاحب الربع المذکور دمر بینه و بناه و احدث فیه شبا بیک مقابلة  
 لشبا بیک الجار المذکور الی كانت قدیمیة و اعمدت علی أصلها قبل هدم الربع  
 و احدث الشبا بیک المذکور و الا ما کن الی فیه الشبا بیک القدیمیة معدة لمجولس  
 النساء و محل قرارهن فتربی علی احدث شبا بیک الربع ضرر من صاحب المنزل الاول  
 بحیث یطلع علی من کان داخل محلات النساء من امکنة الجار المذکور و هی معدة  
 للطل والنظر فهل اذا تحقق ذلك شرعا یؤثر صاحب الربع المذکور بإزالة الضرر  
 المذکور بسد الشبا بیک بحیث لا یطلع من فی الربع المذکور علی من کان جالساً فی  
 محلات النساء فی بیت جاره بواسطة فتح الشبا بیک الی احدثها (اجاب) حیث كانت  
 الشبا بیک المذکورة معدة للنظر و تربی علی احدثها ضرر من الجار المقابل بحیث  
 یطلع منها علی من کان داخل محلات النساء و قرارهن من بیت الجار یؤثر ملکها  
 بسد ما و منع الضرر عنه والله تعالی اعلم (سئل) فی رجل یملك داراً فیه طاحونة  
 ملاصقة بجاره فحصل لبناء الجار ضرر بسبب إدارة تلك الطاحونة فنقلها ما لکها الی  
 مکان آخر ملاصق لکان ذلك الجار ایضا و بطلت الطاحونة القدیمیة من مدة سنین

ثم ان صاحب الدار التي فيها الطاحونة باع الدار المذ كورة لرجل آخر دون الطاحونة  
 السادسة المذ كورة فأراد المشتري ان يحدد طاحونة ثالثة في الدار المذ كورة محل  
 الطاحونة القديمة فنهى الجار من ذلك لكونها مضره لما كانه فهل اذا كان في احدائها  
 ثانيا ضرر بين الجارين منع من ذلك شرعا (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء  
 ما لم يضر بجاره ضررا يئسا فاذا تحقق الضرر اليين من ادارة الطاحونة المذ كورة يمنع  
 الجار المذ كورة من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا ولا  
 دار بجانبها كائنا ما في عدة غير نافذة خاصة باهلها اراد احد الرجلين ان يحدث  
 حجة في داره بارزة في هذه العطفة الغير النافذة محل عمر الرجل الاخر الى داره  
 وارتفاعها قليل ايضا تضر بالمسار من تحتها لاسيما اذا كان حاملا لشيء على رأسه ويريد  
 ان يحدث فيها شبابيك قريية من شبابيك جاره جدار عدة لانظر بحيث يطلع منها على  
 محلات النساء من بيت الجار المذ كورة وذلك كله بدون اذن جاره ورضاه فهل للجار  
 المذ كورة منعه مما ذكر والحال هذه (اجاب) نعم للجار منعه من ذلك كله والحال  
 ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة من طرف حضرة مامور مشتريات القصر  
 العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها رجل جار لمنزل رجل آخر مبنى فيه  
 من القديم قصبة بيت راحة ومن مائها حاصل لبناء الجار شفع بحائط منزله فنظرا الخلل  
 منزل الجار المذ كورة الذي فيه القصبة الهكي عنها الهدم ومن ضمن ما الهدم تلك القصبة  
 فهل مع حدوث ما ذكر من ضرر حائط الجار من تلك القصبة يحكم شرعا بعدم عودها  
 الى اصلها الم لا نورم الافادة عن ذلك (اجاب) للمالك ان يتصرف في ملكه بما شاء الا  
 اذا ضرر بجاره ضررا يئسا وهو ما يوجب هدم البناء ويمنع الحوائج الاصلية فاذا تروى على  
 بناء القصبة المذ كورة ضرر يبين ببيت الجار يمنع المالك من بنائها على هذا الوجه وله  
 ان يبنم على وجه لا يترتب عليه ضرر يبين بجاره والله تعالى اعلم (سئل) بافادة واردة  
 من طرف حضرة مامور مشتريات القصر العالي مؤرخة ٢٧ رجب سنة ١٢٨٦ مضمونها  
 حائط وقف في الاسفل والعلو مالكا للمذ كورة حاضروني على حائط الوقف  
 المذ كورة بدون اذن ناظر الوقف المذ كورة فهل يحكم على باقي حائطه على حائط الوقف  
 بدون اذن الناظر بهدمه او اذا اتم امر عالم كيف تؤمل الافادة (اجاب) اذا كان  
 مالكا للوقوف في وضع بنائه على حائط الوقف السفلي فاندم أو هدمه يكون له اعادته  
 كما كان بلا زيادة مضره ولا يتوقف البناء حينئذ على اذن الناظر وان كان البناء  
 العلوي حادثا بغير حق فليس له ذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل اشترى قطعة  
 ارض براح وبنائها اما كن هلو بوق وسفلية من جملتها فمر لا جعل الخبز فيه جعل له  
 مدخنة تمنع من وصول دخانه الى من بجواره ولم يكن حرله اذ ذاك اما كن ثم بعد مدة  
 اشترى جماعة الارض المجاورة له وبنوها اما كن ايضا مع علمه بوجود ذلك القرن  
 عند التمر اعتم باعوا بعض الاما كن المذ كورة لاخرين طالين بوجود ذلك القرن ثم

١٢٨٦

٤

مطلب ليس له ان يحدث  
 حجة سكة غير نافذة  
 بدون اذن اهلها

جمادى الثانية

١٢٨٦

٩

وجوب

١٢٨٦

٢٧

١٢٨٦

٢٧



مصاب لير ان له باب في  
رجبة مربعة غير نافذة ان  
يفتح فيها بابا للورود بدون  
اذن اربابها

انه قام الا ان بعض المشتريين يدعون حصول ضرر وبحرارة ذلك القرن والحال ان بيت  
النار ليس متصلا بينناهم بل بينه وبين حائطهم حائط خاصه بتمام القرن المذ كورة  
تمنع ضرر النار فهل اذا لم يتحقق ضرر بين بغيرانه بسبب دخان القرن اذ حارته لا يكون  
لهم منه بدون وجه شرعي (اجاب) نعم ليس لهم منه والحال ما ذكر بالسؤال اذا منع  
منوط بالضرر والبيع والله تعالى اعلم (سئل) في رجل بني في خالص ملكه حائط اسديه  
بعض ضوء شبايبك محل في منزل جاره ولم يرل ضوء المل بالكلية ويريد الجار المذ كورة  
منع الباقي المذ كورة من ذلك بدون وجه شرعي لان في المل المذ كورة شبايبك اخرى  
تجلب الضوء فيه فهل ليس له ذلك حيث لم يكن الضرر بيننا (اجاب) نعم ليس له ذلك  
والحال هذه والله تعالى اعلم (سئل) في حائط بين بيتين عليهما اطراف عيذان سقف  
كل منهما عليهما بعض كبوش لاحدهما عليهما يليه دون الاخر وان كان الاخر  
له عليهما من جهة حوشه اطراف عيذان ليس لذلك الاحدهما مثلها الضرورة احتياج ذلك  
الحوش الى النور ولم يبين من جهة كل من البيتين ان تلك الحائط تخصه او مشتركة  
بينهما فهل هي مشتركة بينهما او يرجع في امرها الى اهل الخبرة (اجاب) ان كان  
لكل من الجارين ثلاثة جذوع فاكثر على تلك الحائط فتنازع فيها فهي بينهما هذا اذا  
لم يكن لاحدهما اتصال تربيع بها بان كانت انصاف لبنات احدي الجهتين متداخلة  
في الجهة الاخرى فان كان لاحدهما اتصال التربيع دون الاخر تكون خاصة  
بصاحب التربيع ولا يخرج حق وضع الجذوع عليهما وليس لصاحبه ابطال حقها وهذا  
عند عدم اثبات الاختصاص بهما من احدهما بالوجه الشرعي والله تعالى اعلم  
(سئل) في سكة غير نافذة يتشعب منها سكة اخرى غير نافذة ايضا متصل نهاية السكة  
الثانية الى قطعة ارض مربعة غير نافذة ايضا ملها مدخل اقل من نصف اتساعها من  
الجهة البحرية ويجواب القطعة الارض المربعة المذ كورة من الجهة البحرية والغربية  
والقبليّة داران ملاكهما متوج بهما من تلك القطعة احدي الدارين التي بالجانب  
الغربي والقبلي مفتوح بابهما من الجهة الغربية في القطعة الارض المذ كورة ولها باب  
قديم من الجهة القبليّة ايضا ملها كونه للاستغناء عنه والدار الثانية التي في الجانب  
البحري مفتوح بابهما من الجهة البحرية في القطعة الارض المذ كورة ايضا يجوار  
المدخل ومن الجهة الشرقية دار ملها سكة لشخص آخر ليس له باب في تلك القمحة  
المذ كورة بل بابها من السكة الثانية الخارجة عن تلك القمحة المتشعبة من السكة الاولى  
الغير النافذة وتلك القطعة القمحة المذ كورة خاصة بملك الدارين المذ كورتين من  
قديم الزمان ليس اغيرهما بابا ولا انتفاع بهما فاعدى مالك الدار الشرقية  
الذي ليس له باب من تلك القمحة وبابه في السكة الثانية المذ كورة وفتح بابا آخر حادثا  
في تلك القمحة بدون اذن ملك الدارين المذ كورتين فهل ليس له ذلك ويكون لكل



رجب

٢١

١٢٨٧

شوال

١١

١٢٨٧

١٩

١٢٨٧

٢٤

١٢٨٧

واخذ من ملاك الدارين المذ كورة من تة كليفه بسد الباب الذي احده بدون حق  
 (اجاب) نعم ليس له ذلك اذ لاحق له في تلك القصة بل هي خاصة بملاك الدارين ولكل  
 من الملاك المذ كورين تسليفه بسد الباب الذي احده والحال ما ذكر والله تعالى  
 اعلم (سئل) في طاحونة كانت دائرة ويحصل منها ضرر الى جيرانها ثم تكى احد  
 الجيران الى الحكومة فصارا بطالماء عرقا لحكومة لمساها وحاصل من الضرر والبين  
 والآن يريد صاحب الطاحونة ادارتها كما كانت فهل يمنع شرعا (اجاب) للمالك  
 التصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ما تحقق الضرر البين  
 من ادارة الطاحونة المذ كورة منع ما لكها من ادارتها والا فلا والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له بيت بناء في ملكه الى الدور الثالث ويجار به بيت لخص آخر فيه طاقات  
 وشبابيك في الدور الثالث ايضا فنهض صاحب البيت المذ كور من البناء والتعلي متعللا  
 بانه يسد عليه الضوء من الدور الثالث المذ كور والحال ان البناء والتعلي المذ كور  
 لا يترتب عليه سد الضوء بالكلية عن بيت الجار فهل لا يكون لصاحب البيت المذ كور  
 منع صاحب البناء منه اذ لم يترتب على بناءه ضرر ديني بجاره (اجاب) للمالك ان  
 يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضررا ينافي ما تحقق الضرر البين بالجار  
 ومنه سد الضوء بالسكينة عن بيت الجار منع والا فلا والله تعالى اعلم (سئل) في بيت  
 فيه شبابيك مطلية على حوش بيت مشترك بين صاحب البيت الاول وغيره وصاحب  
 البيت منتهج به على هذه الكيفية من قديم الزمان ثم ان البيت المطلية على حوشه  
 الشبابيك المار قومة تخرب وصار ساحة واراد باقي الشر كاه ان يذروه وكالة للاستغلال  
 وينتفعوا بفوائده وينو احاطا يسدون به على صاحب الشبابيك ويمنعوا عنه الهواء  
 والضوء بالسكينة ويضربوا خشبا على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضاه  
 ويكسونه متبرعين بالبناء وهو لا يرضى بذلك واعطوه قولا باهم لا يسدون عليه  
 شبابيكه وتبقى على ما هي عليه وهو لا يثق بقولهم ويخاف ان يغدروا به فهل لا يجابون  
 لما طلبوا ويبقى القديم على قدمه لا سيما ولم يكن من الشبابيك المعلقة جرح لاحد  
 وصاحبهم لم يكن له جهة غير هاجلب له الهواء والضوء وحيث كان لصاحب الشبابيك  
 المذ كورة حصه في البيت الذي يريدون بناء وكالة وطلب القسمة واخذ نصيبه منه  
 وكان كبيرا محتلة لقسمة وكل منهم ينتفع بنصيبه منه بعد القسمة يجاب لذلك  
 (اجاب) نعم لا يجابون لما طلبوا من بناء الحائط على وجهه يمنع الضوء بالكلية عن  
 مكان الجار المذ كور ويبقى القديم على قدمه حيث لا ضرر من الشبابيك المذ كورة  
 كما انه ليس لهم وضع خشب حادثة على جدار صاحب البيت الخاص به بدون رضاه  
 ولما لك الحصه المذ كورة من البيت المتخرب الذي صار ساحة لتقابل للقسمة تسدتها  
 قسمة افراز والحال ما ذكر والله تعالى اعلم (سئل) في امرأة كان لها عشة في درب  
 غير نافذ في التهاو بنت مكانها بيتا بذات الدور الاسفل منه وتريد بناء الاصل وفتح

١٢٨٨

١

شبابيك على بيت جيرانها خصوصاً بيت الجيران المقابل لبيتها فانه يرى من تلك  
 الشبابيك حريمات الجيران ودخان على محل جلوسهم ويطعم منها على عورتهم ويحصل  
 من ذلك ضررين من الرجال الا جانب الذين يدخلون عند المرأة المذ كورة لقول  
 القاضية فانها متظاهرة بذلك فهل والحال هذه ليس لها فتح الشبابيك المذ كورة  
 وتمنع منها شرعاً (اجاب) للجيران ان يتصرف في ملكه بما يشاء الا اذا اضر بجاره ضرراً ينافي اذا  
 تحقق الضرر اليه من احد ان تلك الشبابيك بان كانت يطعم منها على داخل محلات  
 النساء من بيت الجار ومحل قرارهن تمنع من احداثها على هذا الوجه والا فلا والله تعالى  
 اعلم (سئل) بافادة واردة من حضرة ناظر قلم التنظيم في غاية ريبه الاخر سنة ١٢٨٨  
 مضمونها الامل من بعدم معلومية حضر تكم ما تحتويه هذه الشقة وصيرورة الكيفية معلومة  
 عطى الحكم الشرعي في هذه المسئلة بناء على امر سعادة ناظر الجهادية ولاجل ذلك تؤمل  
 التكرم بالافادة مما ذكره مسطر بالشقة المذ كورة افادة من ناظر القلم المذ كور  
 بتاريخ ٩ ربيع الاخر سنة ٨٨ خطاباً بالحضرة الشيخ عبد الهادي مفتي الضابطية  
 يد كربه تؤمل من بعدم معلومية حضر تكم ما ينبغي حضرة اسماعيل افندي حتى وما  
 توضيح بافادة مهنة دس الكشف اعطاء الحكم الشرعي في مادة الاملاك التي يكون  
 الر كوب في ملك واحد والسفل اى الدكاكين في ملك آخر والر كوب الذي فوقها  
 محتفل او مهديم وما لى كره برغب بنائه والله كما كين سليمة في حد نفسها ولا تحمل  
 الر كوب فوقها فهل تجبر اصحاب الدكاكين على هدم دكاكينهم وتقوية البناء لاجل  
 د كوب مالك العلوان كيف فلما لزم الشرع لحضر تكم تؤمل من بعدم معلومية ما ذكر  
 ترد الافادة بموافقة الشريعة الغراء ولفظ جواب المفتي المذ كور اذا كان السفل  
 سليماً لا يجبر مالكة على هدمه فحمل البناء فوقه ام لا والله تعالى اعلم وارخه في ١٧  
 ربيع الاخر سنة ٨٨ الفقير عبد الهادي الدنف الحنفى عفى عنه (اجاب) ما اجاب به  
 حضرة مفتي الضابطية من ان السفل اذا كان سليماً لا يخل فيه لا يجبر مالكة على  
 هدمه صحيح شرعاً والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك ارضاً يبنى بعضها اما كن  
 ويجوار تلك الارض المذ كورة دار لرجل آخر فتمتعة البناء لم يكن فيها شبابيك على  
 جهة الارض المذ كورة قديماً ففتح الآن صاحب الدار شبابيك ومناور مشرفة على  
 تلك الارض فهل اذا اراد صاحب تلك الارض ان يبنى حائطا على ارضه لا يمنع من ذلك  
 ولا يعارض ولو ترتب على ذلك سد تلك الشبابيك المحاذية بحيث لا يمنع الضوء بالكلية  
 من سد تلك الشبابيك لوجود شبابيك اخرى بالدار المذ كورة جالبة للضوء ام كيف  
 (اجاب) نعم لا يمنع المسالك من ذلك ان كان الامر كذلك والله تعالى اعلم (سئل) في رجل  
 له مكان متخرب شرع في بنائه وتعالى بالجداد فارد جواره منعه من التعلل لانه  
 يسد عليه بعض شبابيكه المطلة على محل حريم الباني الذي احده وانه يقلل عليه  
 الهواء والضوء فهل لا يكون له منعه من البناء ولولزم عليه سد بعض شبابيك الجار التي

جداى الاولى

١٢٨٨

٤

جداى الثانية

١٢٨٨

٢٥

يحصل منها جرح محل حريم الباني المذ كور حيث لم يكن في ذلك ضرر على الجار ولا يمنع  
عنه الهواء والضوء بالسكينة بل يوجد بعد ذلك الضوء السكافي لكان الجار والهواء أيضا  
(أجاب) إذا لم يترتب على بناء الجار المذ كور ضرر وبين بجارده كنع الضوء بالسكينة عن  
مكانه بحيث لا يمكن القراءة في المكان الممنوع عنها الضوء بقطع النظر عن ضوء الباب  
لا يكون له منعه من البناء المذ كور وان ترتب عليه الضرر البين المذ كور يمنع منه والله  
تعالى أعلم (سئل) في رجل اشترى علميتين من رجلين ولا بين هم البائعين علميتان  
مقابلتان للعلميتين اللتين اشتراهما الرجل المذ كور بين العلالي المذ كور فمستوقد  
سما يسمى في عرف أهل هذه المحادثة بالعميم مشترك هذا المستوقدين البائعين  
للعلميتين وابن عههما مالكة العلميتين المتقابلتين وعمر كل من العلميتين اللتين اشتراهما  
الرجل المذ كور والعلميتين الباقيتين على ملك ابن عم البائعين على سطح هذا المستوقد  
وبعد ان تمليكهما الرجل المشتري للعلميتين من مالكيههما باع الرجلان البائعان  
للعلميتين وابن عههما أيضا جميع المستوقد المذ كور لمشتري العلميتين المبيعتين اولاً ولم  
يشترط مالك العلميتين الباقيتين على ملكه حق المرور انفسه على سطح المستوقد الذي  
باع نصيبه فيه ثم بعد تمام ذلك اراد المشتري المذ كور البناء على معظم سطح المستوقد  
الذي اشتراه والتصرف فيه بما لا يضر بجارده مالكة العلميتين ولا يترتب على البناء  
المذ كور تعطيل صاحب العلميتين المذ كورتين عن المرور على السطح المذ كور مع  
كون ذلك ليس مستحقاً لبيعه نصيبه بلا استثناء سطح ولا اشتراط مرور عليه فهل  
ليس له منع المالك من تصرفه في ملكه على هذا الوجه (أجاب) ليس لبائع نصيبه من  
المستوقد المذ كور منع المشتري من البناء على سطح المستوقد المذ كور والحال ما ذكر  
بالسؤال اذ لا وجه له في المنع بعد بيع المستحقه على هذا الوجه وقد صرح علماؤنا في  
معتبرات المذهب بالمالك أن يتصرف في ملكه كيف شاء إذا لم يضر بجارده ضرراً يبيناً  
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يملك داراً ملاصقة لدار رجل آخر من جهة الغرب  
وفي الدار المملوكة المذ كورة مطبخ وحمام وراحيض في جهتها الشرقية المجاورة للخلاء  
هدمها المالك لها المذ كور وبنائها ونقل المطبخ والحمام والراحيض وجعلها ملاصقة  
لدار الجارورة لها المذ كورة فترتب على ذلك ضرر بين لدار الجار المذ كور ووهن لبنائها  
فهل اذا تحقق الضرر المذ كور يؤمر المالك المذ كور بإزالة الضرر أم كيف المحكم  
(أجاب) للمالك أن يتصرف في ملكه بما شاء الا اذا أضر بجارده ضرراً يبيناً فاذا تحقق الضرر  
البين لبنت الجار باحداث ما ذكره المحدث بإزالة الضرر المذ كور اما بنقل ذلك  
لمجهة أخرى أو باحكام البناء ان ترتب عليه ازالة الضرر والله تعالى أعلم (سئل) في  
رجل يملك داراً فيها طاحونة معدة للاطن له خاصة بإدارة جاريها وهي ملاصقة لدار  
رجل أخيه مالكة الطاحونة تلك الطاحونة ووسعها وجعلها تدور بخيل لئلا يفسد دار

٢٢

١٢٨٨

دبيع الاول

١

١٢٨٩

دبيع الثاني

١

١٢٨٩

وأعده الأجرة للطعن الدائم وترتب على ادارتها هذه الصفة ضرر بين يديهم وبناء على  
الجوارف هل اذا تحقق الضرر البين والوهن للبناء المذكور يؤمر بازالتها (اجاب) نعم اذا  
تحقق الضرر البين يوهن بناء دار الجار من ذلك يؤمر ما سلكها بازالته والحال ما ذكر  
والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث بناء مرصاف في شارع ضيق نافذ عرصة فهو  
ذراعين في بلدة من بلاد الارياق يتوصل منه الى بئر النبل لا تتفاد عامة المسلمين من  
غير اذن الحكومة ولا احد من اهل البلد وذلك المرصاف يتصل بداره وضيق على  
المسيرة بسبب ذلك فهل والحال هذه يؤمر بهدم ما أحدثه ويبقى القديم على قدمه لدفع  
ضرر المسيرة (اجاب) اذا تحقق احداث الرجل المذكور بناء ذلك المرصاف في طريق  
العامة بغير اذن ولي الامر وكان مضرا بهم فلا كل واحد من اهل الخصوصية من العامة  
مطالبته برفعه وازالته ويبقى القديم على قدمه وهذا متفق عليه بين علماءنا الثلاثة  
والله تعالى اعلم (سئل) من طرف قاضي جز جاومفتي مجلس مديريتها بافادة في  
٢٠ شوال سنة ١٢٨٩ حاصلها الذي به يدعيه المحضر تكلم انه عرضت علينا قضية في  
خصوص الاحداث طاحونة رحى فارسي بمنزل شخص يري ادارتها للطعن مؤنثة خاصة  
وجارها يابي ذلك ويتضرر منه ويطلب منه متلازمة بانها توهن بناء منزله المملوك له  
وكل منهما يدعيه فتوى شرعية من السادة العلماء المحنفة الازهرية فريد الاحداث  
مستغف بان له احداثها حيث كان الطعن لنفسه خاصة وليس على الدوام والاستمرار  
مستدلا بما ذكره العلامة السيد الطحطاوي في باب القسمة نقلا عن العمادية ومطالب  
المنع فتواه بان له منعه وان عدم جواز احداثها للضرر البين مستد في ذلك لما ذكره  
العلامة ابن عابدين في اوائل شتى القضاء نقلا عن البحر فلذا الزمنا عرض ذلك للسيادة  
نرجوا كرامتنا بالافادة بما يعول عليه من احد القولين حيث ان هذه المسئلة كثيرة  
الوقوع وقد ابقينا فصل هذه القضية المحررفي الفتاوى بالنصوص الشرعية الى أن  
تشرّف من حضر تكلم بما يعتمد عليه (اجاب) المعول عليه في جنس هذه المسائل ان  
المداري المنع عن تصرف المالك في ملكه تحقق الضرر البين للتجار وهو ما يكون سببا  
لهدم او ما يوهن البناء أو يخرج عن الانتفاع بالملكية وهو ما يمنع من الحوائج الاصلية  
كسد الضوء بالملكية والفتوى عليه فاذا تحقق الضرر البين المذكور للتجار من ادارة  
الطاحونة المحدثه المذكورة يمنع ما سلكها من ذلك على هذا الوجه الذي يحصل منه الضرر  
المذكور والا فلا وما نقله السيد الطحطاوي في آخر القسمة عن الفصول العمادية  
بقوله اتخذ طاحونة في داره لطحن يئتم لم يكن لجارها منعه لانه يكون احيا نافلا يتضرر  
به الجيران وان اتخذ لها الأجرة يمنع لانه يكون على الدوام لا ينفى ما تقدم حيث علل  
عدم المنع بعدم الضرر للجيران فيقتضى انه لو تحقق الضرر البين من ذلك يمنع والله  
تعالى اعلم (سئل) في زقاق غير نافذ مملوك لثلاثة اشخاص لكل واحد منهم منزل

محرم

سنة

له باب يفتح في الرقاق المذ كور يدخل ويخرج منه ويقابل تلك المنازل منزل مشترك  
بين اخوين ظهره الى ذلك الرقاق وبابه من سكة اخرى نافذة وليس له باب في ذلك  
الرقاق من قديم الزمان انقسم الاخوان المذ كوران المنزل المشترك بينهما المذ كور  
واختص أحدهما بالجهة التي فيها بابه القديم المفتوح في الشارع النافذ واختص  
الثاني بالجهة الاخرى التي لا باب لها وتراضى مع أرباب الرقاق الغير النافذ على أن  
يهدم حائط المنزل المذ كور المتصل بالرقاق الغير النافذ الممتد الى رأس الدرب المذ كور  
ويترك من أرض المنزل المشترك المذ كور جانباً بطول الحائط المذ كور ويبقى بعده  
حائطاً آخر داخل ذلك المنزل ويفتح فيه باباً وصل الى ذلك الجزء المتروك ليرممه  
الى الخارج ويدخل منه وفعل ذلك واستمر يدخل ويخرج من ذلك الباب الحائط  
ويحرق الجزء المتروك من ذلك المنزل فحوسست سنين والآن أراد أن يبني الحائط القديم  
الملاصق للرقاق الغير النافذ كما كان ويفتح فيه باباً حادثاً يمر من الرقاق الغير النافذ  
الذي لاحق له في المرور منه ولا حرق له في فتح الباب فيه فهل ليس له ذلك ولا رباب  
الرقاق الغير النافذ منه من ذلك والحال هذه حيث تحقق ما ذكر بالوجه الشرعي  
(اجاب) نعم ليس للرجل المذ كور فتح باب حادث في الحائط القديم ليرممه في ذلك  
الرقاق بدون رضاء ربابه لوبناء أى الحائط على أصله ولا رباب المنازل الثلاثة المخصين  
بذلك الرقاق منه من ذلك ان كان الواقع ما هو مسطور بدون وجه شرعي والله تعالى  
أعلم (مسئل) في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من أرض كبيرة وبني المشتري ما اشتراه  
دارا وفتح فيها شبايك مطلة على باقى أرض البائع المذ كور ثم تنازل ملك الأرض  
البراج المذ كورة والآن أراد من آلت اليه شبايك دار المشتري الاولى التي لا يوجد  
له من غيرها ضوء ولا هواء بالكلية مع كون تلك الشبايك المذ كورة قديمة البناء ولا  
ضوء من غيرها أصلا للمجلات التي هي فيها فهل لا يكون له سد تلك الشبايك  
المذ كورة (اجاب) لا لا لا التصرف في ملكه بما شاء ما لم يضر بجاره ضررا يذاع على  
المفتى به فان تحقق الضرر البين من التصرف منع منه والا فلا وقد صرحوا بأن من  
الضرر البين منع الضوء بالكلية ومنه فتح طاقات معدة لاطل على ساحة السماء ومحل  
قراره فلينظر الواقع في هذه الحادثة والله تعالى اعلم (مسئل) في رجل يملك دارا  
مجاورة لدار رجل آخر اراد ملك الدار الاولى ان يبني في داره بناء يترب عليه سد ضوء  
بعض شبايك في بعض أركانها بحيث لا يترب على سد تلك الشبايك منع الضوء  
عن بعض تلك الامكنة لوجود شبايك اخرى لبعض هذه الامكنة المذ كورة من جهاته  
الثلاث ولا يترب على ذلك البناء ضرر بين الجاران المذ كور فهل والحال هذه ليس له  
منعه من التصرف في خالص ملكه بما لم يضر به ضررا يذاع (اجاب) اذا لم يترب على  
ذلك البناء في خالص ملكه ضرر بين يجاره ومنه سد الضوء بالكلية عن مكان الجوار

١٢٩٠

١٨

صفر

١٢٩٠

١٠

شعبان

١٢٩٠

١٨

المذ كور لوجود الضوء من الشباييك الاخرى لا يكون له منعه والا فله المنع والله تعالى  
 اعلم (سئل) في رجل يملك دوارا وله ساحة من داخله غلوة لصاحب الدوار وبجواره  
 دارا ملاصقة لتلك الساحة فهدم الجوار مكانين من داره كان حائطه ملامصا للساحة  
 الدوار المذ كورا حدهما سفلى والثاني علوى وبناهما ثانيا او جعل السفلى تخيموشا  
 مفتوحا من جهة داره لاحاط له واحداث له شباييك مطلة على ساحة الدوار المذ كور لم  
 تسكن من القديم وجد داله علوى واحداث فيه شباييك متعددة من جهتها اربعة شباييك  
 مطلة على ساحة الدوار المذ كوروا كثرها على غيرها ولم تسكن تلك الشباييك و بعودة  
 من قبل فهل اذا اراد مالك الساحة المذ كورة المعدلة روره ان يبني فيها بناءا يترتب عليه  
 سد الشباييك المهددة على تلك الساحة ولا يترتب على ذلك منع الضوء من المكافين  
 المذ كورين اصل لوجود الضوء لهما من جهات اخرى خلاف باب الاودة العلوية بحباب  
 مالك الدوار لذلك ولا يكون للجار المذ كور منه من البناء حيث لا يترتب على ذلك البناء  
 ضرر بين الجار (اجاب) نعم لساكن الساحة المذ كورة البناء في خالص ملكه اذا لم  
 يترتب على بنائه ضرر بين بجاره ولا يمنع من ذلك سد تلك الشباييك المهددة على تلك  
 الساحة الخاصة بمالكها الداخلة في ذلك الدوار لوجود ضوء للمالكين المذ كورين من  
 غيرها والاحمال ما ذكره الله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا يسكنها بياها في أقصى  
 سكة غير نافذة مستطيلة وليس لاحد فيها ممر وغيره وبجانب هذه السكة دار لرجل غير  
 مفتوح بياها فيها بل بياها في سكة اخرى نافذة فهدم لى اذا اراد الرجل المذ كورة تقص الحائط  
 الجواردة للسكة واخذ جانب من السكة وادخله في داره مع انه لاحق له فيها اصل وذلك  
 بدون اذن صاحب السكة ويدون رضاه يمنع من ذلك وينقض بنيانه حيث اضر  
 بصاحب السكة ضررا ينافيه وهو الجواب (اجاب) نعم يمنع الرجل المذ كور من احداث  
 بناء في تلك السكة بدون اذن صاحبها ورضاه وينقض ما بناه لو احداثه ان كان الواقع  
 ما هو مسطور والله تعالى اعلم (سئل) في رجل وهب لكل واحد من اولاده مسكنا  
 معيننا ارضا و بناءا وسلم لكل ما وهب له وسكن كل فيما اختص به فارغا غير مشغول ثم  
 بنى علوا فوق مسكن احدهم على ان البناء لصاحب المسكن المذ كور متبرعا بما انفقه  
 عليه وهو بحال الصحة والسلامة ثم توفي الى رجة الله تعالى فهل اذا ادعى بقية الورثة  
 استحقاقا في العلم المذ كور وادوا واقسمته بينهم باقرضاة الشرعية لكونه بناءا بينهم  
 لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب المذ كور بنى لابنه تبرعا منه حسب اشهاده على  
 نفسه بذلك (اجاب) نعم لا يكون لهم ذلك اذا ثبت ان الاب بنى العلم المذ كور لابنه  
 متبرعا بما انفقه عليه ولا يكون خالصا لصاحب السفلى المبني له كما يستفاد من كتب  
 المذهب في التنوير وشرح من مسائل شتى آخر الكتاب هو رد روجه بما لا بد منها  
 فالعمارة لها والنفقة دين على الصحة امرها ولو عمر لنفسه بلا ذنها فالعمارة له ويكون  
 خالصا بالعرضة فيؤمر بالتفريق بطلبها ذلك ولها بلا ذنها فالعمارة لها وهو متطوع في

١٢٩٠

١٢٩٠

١٢٩١

بيع الاول



ذی القعدة

سنة

البناء فلا رجوع له وفي رد المختار على هذا التفصيل عبارة كرهها وسائر املا كما  
 جامع القصولين وفيه من العدة كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا لا امره ولولنفسه بلا  
 امره فهو له وله رفعه الا ان يضر بالبناء فيمنع ولونى لرب الارض بلا امره ينبى ان يكون  
 متبرعا كما مر اه ومثله في نور العين من الفصل الثالث والثلاثين من بحث العمارة  
 في ملك الغير راى ان لا يحيط البرهان في وقته واخر ايد الى التجير يد طعان ركب في  
 الطاحونة حجرا او حديدان ماله ومضت المدة فلو فعله بامر به على ان يرجع فهو  
 له بما روجع عما اتفق ولوان نفسه بلا امره فلو غير ركب في البناء فله رفعه ولوم كبا فله  
 قيمته ولوللملك بلا امره فهو متبرع اه وفي البرازية من المزارعة كاد غرس اشجارا  
 في ارض الدهقان ومضت مدة المعاملة ان غرسها الدهقان فهو متبرع وان امره  
 الدهقان بشراؤها وغرسها فهي للدهقان وعلى الدهقان المال الذي اشترى به  
 الاشجار فان غرسها لنفسه باذن الدهقان فهي للا كارو يطالبه الدهقان بالقلم  
 وتسوية الارض اه ومنه يعلم ان البناء لمن بنى له وهو هنا صاحب السفل وان الاب  
 متبرع به فقد صرح بتبرع الاب الى غيره بلا امره على سبيل الانبعاث في جامع القصولين ونور  
 العين وصرح به في مسألة الطعان والا كارتضا كما تقدم في حادثة السؤال حيث اشهد  
 الباني حال بنائه لولده انه متبرع له يكون اولى والله تعالى اعلم (سئل) في دارين  
 ملاحه تين لبعضهما السكل واحدة مما لك هدمت احدهما فبناها ما لكها ووضع  
 املاج خشب بجائط جاره نقرا في الحيطان فهل للجار المذ كور رفع الاملاج المذ كورة  
 ولواذن للباني وقت البناء بوضعها الان هذا اعادة منه فتي بداله كان له ان يطالبه  
 بالرفع حيث لم يكن له حق الوضع بالمحوايط قديما (اجاب) نعم للاذن المطالبة  
 بالرفع عن حيطانه الخاصة به والمحال ما ذكر حيث لا مانع والله تعالى اعلم (سئل)  
 في رجل له سفل وآخر له علو عليه يريد صاحب العلو هدمه وبناءه ثانيا فهل ليس له ان  
 يبنى على السفل بناء زائدا عما كان عليه في القديم بدون رضا صاحب السفل حيث  
 كان فيه ضرر بين يوهن بناء السفل المذ كور خصوص الورفع بناءه زيادة عما كان عليه  
 في القديم يترتب عليه سد بابك جالبة للنور بمنزل جاره وهذا ضرر بين (اجاب)  
 نعم ليس لذي العلو ذلك اذا تحقق ما ذكر بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) من  
 الرزنامة في ١٠ ج سنة ٩٢ بافاده مضمونها ثم اطلع سعادتك على العرض  
 الوارد بافادة المحافظة وهي ما اجاب به حضرة وكيل الرزنامة به سداولة بكم بالافادة عما  
 يقتضيه الحكم الشرعي في ذلك للاقتناع بوجهه ومضمون العرض المذ كوران  
 انما منزلا كما على جزء طاحونة تعلق اسماعيل أفندي عبد الحالف بحارة قصر الشوك  
 بمن الجمالية وصاحب الطاحونة المذ كورة شادع في بناء الطاحونة ومن حيث ان  
 ركب منزلنا واتصاله من فوق بواسطة ساباط وقصد المذ كور ازالته واذا ازيل ذلك

١٢٩١

١٠

١٢٩١

١٠

التسليم لا يمنع الاتصال الى الملك فعلقنا الرأى كبحق جزاء الطاحونة المذكوكة  
 تروم من بعد الكشف على ذلك الزام صاحب الطاحونة بدفع ثمن الركوب أو  
 اعطاء قطعة في الطاحونة للاتصال منها بالركوب ومضون ما ذكره مأمور الادارات  
 الزام صاحب الطاحونة باعطاء مقدمه قيمة ما يتلصكه من الركوب الذي باع على الطاحونة  
 واعطاء طريق من ارض الطاحونة للوصول الى ملكه (اجاب) الذي يقتضيه  
 المحكم الشرعي في هذه المسألة انه لا يجبر صاحب الطاحونة على شراء العلو المملوك لربه  
 ولا على بيع جز من الطاحونة للمالك العلوي ليعمل فيه بل لما الى علوه والحال ما ذكر  
 انما العلو لا يزال ملكا لملكه حتى لو انهدم السفل والعلو فليس اصحاب السفل الا ان  
 ينفي صفه الى الارتفاع الذي كان له من القديم والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له  
 دار في اسفل زقاق غير نافذ وفي اول الزقاق المد كور دار مشتركة بين جماعة او احد  
 الشركاء ان يفتح بابا في اسفل الزقاق فهل لمن داره في اسفل الزقاق ان يمنع من الفتح  
 (اجاب) نعم له المنع والحال هذه بناء على احد التصحيحين في التفتيح رجل له دار في سكة  
 غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر اسفل من بابها اختل فوافيه والهصح انه  
 ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابه كان له ذلك خاتمة من باب الحيطان  
 والطرف انتهى وفي رد المحتار لو اراد فتح باب اسفل من بابه والسكة غير نافذة يمنع منه  
 وقيل لا وفي كل من القوانين اختلاف التصحيح والفتوى قال في الخيرية والمقون على  
 المنع فليكن المعول عليه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل أحدث بناء منزل في طريق  
 العامة في بلدة حتى استغرق بناؤه ذلك الطريق بحيث لا يمكن لاحد المرور الا  
 بالاستطراق من ارض الغير فهل بذلك الاحداث ضرر لعامة المسلمين ولم يكن ذلك  
 باذن من الحاكم فله ان اذا ثبت ذلك بالوجه الشرعي يمنع منه ويؤمر بنقضه واعادة  
 الطريق كاصله منعا للضرر (اجاب) نعم اذا ثبت ما ذكره عما يمنع الرجل المذکور  
 من احداث البناء المزبور في طريق عامة المسلمين ابتداء ويؤمر بنقضه بعد الاحداث  
 والحال ما ذكره بالسؤال والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له دار مقابلة لدار رجل آخر  
 في عطفة غير نافذة وكلا البابين متباعدا عن الآخر فاحداث أحدهما بابا مقابلا لباب  
 الدار الاخرى بحيث يطلع صاحب هذا الباب المحدث على عورات صاحب تلك الدار  
 الاخرى فهل يجبر هذا الرجل على سده هذا الباب المحدث أو التماس سده ولو في سده مشقة  
 حيث كان الباب القديم من جهة خارج العطفة والباب المحدث الآن من جهة داخلها  
 وكانت تلك العطفة غير نافذة (اجاب) اذا كانت الداران المذكورتان في عطفة  
 غير نافذة وباب احدهما من اهلاها أي من جهة خارجها وأراد صاحب هذه الدار  
 احداث فتح باب في حائط داره للمرور منه اسفل من بابه الاول أي من جهة داخلها بالا  
 فنفذ اختلاف التصحيح والفتوى في جواز فتح الباب المذکور و عدمه والذي عليه

١١٩٢

١٠

١٢٩٣

٢٧

محرم

١٢٩٤

١٨

جادی الاولی

٩

١٢٩٤

جمادى الاولى سنة

المتون المنع وهو ظاهرا للرواية وعليه المردول وبناء على ذلك فالصاحب الدار الاخرى  
 تكليف المحدث المذکور بسد الباب الذي أحدثه والحال ما ذكر والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل له دار خربة من جميع الجهات وكان بابها نافذا الى الخلاء وبجانب هذه  
 الدار دار لرجل آخر عامرة وبابها مفتوح من جهة أخرى ثم ان مالك الدار العامرة فتح لها  
 بابا في الخربة التي يجوارها فقام اليه صاحب الخربة صاحب العامرة بسد ما فقهه وتجاوزا حتى  
 مات صاحب العامرة وترك وريثة فامرهم صاحب الخربة بسد ما فقهه مورثهم فلم يمتثلوا  
 فهل والحال هذه يجب صاحب الخربة الى سد ما فقهه فيها من العامرة حيث ان العامرة  
 لها باب من جهة أخرى وهو القديم وليس لهم حق الفتح والمروور من الدار الخربة بل  
 احداث الفتح والمروور منها بدون حق ولا اذن من المالك وتحقق ذلك شرعا (اجاب)  
 يجب على من احداث فتح باب لداره في دار غيره بغير حق سده ومنع مرووره من دار غيره  
 بدون وجه شرعي وبعونه يؤمر من آلت اليه تلك الدار من ورثته بذلك بعد تحقق ذلك  
 شرعا والله تعالى اعلم (سئل) في رجل يملك دارا احدها متصل بحوش فيه فخل  
 لرجل آخر وهذا الحوش يملك من قديم مظة على هذا الحوش يصل منها الضوء لداخل  
 الا ما كن المذکور به بحيث لو سدت يمتنع الضوء عنها بالكلية مع انها لا يطلع منها على  
 داخل المحلات المعدة للنساء من مكان الجار المذکور فهل اذا اراد مالك الحوش المذکور  
 بناء حائط بلبق الشبايب لكان المذکور في ارضه بحيث يترتب على بناءه المذکور منع  
 الضوء عن مكان صاحب الشبايب المذکور بالكلية لا يجب لذلك ويمنع منه  
 (اجاب) نعم لا يجب الجار المذکور لذلك ويمنع منه والحال ما ذكر بالسؤال والله  
 تعالى اعلم (سئل) في رجل له طبقة باع الى داره ليس لها درج يصل به الى سطحها  
 في القديم فاحداث لها درجا يصل به الى اعلاها وبصعوده على الدرج يطلع على نساء  
 جاره بمحل قراره من باسفل الدار وباعلاها واضر بجارها المذکور ضررا ينافي ما مره برفع  
 الدرج المذکور فلم يمتثل فهل والحال هذه يجب الجار المذکور رفع الدرج العائد  
 بسبب صعوده عليه الضرر الى جاره ام كيف الحال افيدوا الجواب (اجاب) لا يؤمر  
 برفع الدرج غاية الامر انه ان كان بصعوده على الدرج الى سطحه يطلع على داخل محل  
 قرار النساء من دار جاره يكون له منعه من الصعود الى ان يتخذ ستره ففي تنقيح الحامدية  
 بالنزول الى الخانية رجل اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويا فانخذ المشتري جاره  
 حتى يتخذ حائطاً بينهما وبين الجار قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجب له في البناء  
 في ملكه ولو اراد ان يمنع جاره من صعود السطح حتى يتخذ ستره قالوا ان كان يقع بصره  
 في دار الجار كان له ان يمنع وان كان لا يقع بصره في داره كان يقع عليه ما كانوا  
 على السطح لا يمنع من الصعود لانه كما يضره هو يتضرر الاخر انتهى ثم قال ومثله  
 في البرازية من الحيطان من الثاني في الحائط ومجارتها والله تعالى اعلم (سئل) في

١٢٩٥

١١

ذى الحجة

١٢٩٦

٢٨

محرم

١٢٩٧

٨

صاحب بيت دارين لرجلين مشتركين فيهما من قديم لكل منهما ما جذوع متعددة عليها  
 وتلك الجذوع متصلة ببناء كل من الدارين من الجناحين اتصالا ترسيم يتداخل اللين  
 في به ضمه في الطارفين لكل منهما ادعى الا ان صاحب احدي الدارين اختصا صه بها  
 والاخر الاشتراك بينهما ما ولا يثبت لاحدهما على دعواه ولا دليل سوى ما ذكر من وضع  
 الجذوع واتصال الترسيم من الجناحين لكل فهل لا يحكم لمدهي الاختصاص بمجرد  
 دعواه والحال هذه يكون القول لمدهي الاشتراك بهينه لوجود ادلته على هذا الوجه  
 وتبقى تحت ايديهما ما كما كانت (اجاب) نعم لا يحكم لمدهي الاختصاص بتلك الجذوع  
 المتصلة اتصالا ترسيم من الجناحين بكلا الدارين مع كون كل من المتنازعين له جذوع  
 عامه بدون بينة شرعية تشهد له بطبق دعواه والقول قول مدهي النذر فيهما والحال  
 ما ذكر بهينه وتبقى في ايديهما مشتركة بينهما ويقضى بذلك قضاء ترك لجزء مدهي  
 الاختصاص عن اثبات دعواه اذ هو خارج بالنسبة لانصف الذي يدعيه خصمه  
 لانصراف وضع يده اليه والله تعالى اعلم (سئل) في مكان في سكة نافذة ينتهي بعض  
 ظهره الى دهليز مملوك لخصمين مشترك بينهما يتوصل منه الى مكانهما خاصة  
 من قديم الزمان الى الآن وليس للمكان الاول باب منه وليس له حق المرور فيه يريد  
 صاحب المكان الاول المذكور ان يحد فتش باب من هذا الدهليز ليرفيه ايضا  
 ويتوصل منه الى شارع آخر بدون رضاهما اليه فهل ليس له ذلك والحال ما ذكر  
 كيف الحكم (اجاب) نعم ليس لصاحب المكان الاول ذلك والحال هذه بدون  
 وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في رجل غرس اشجارا ببعض اصولها في  
 ارضه والبعض الاخر في ارض جاره بدون اذنه فشنات ببعض اصولها وقروعهما هوا  
 ارض جاره واضرت به ضررا يئسا فهل يكلف ذلك الغارس بازالة تلك الاشجار ازالة  
 للضرر المحاصل (اجاب) نعم يكلف الغارس المذكور بازالة ما غرسه من الاشجار في  
 ارض غيره بدون اذنه حيث لاحق له في ذلك كحاصر حوايه وكذا يكلف بتفريقه هوا  
 ارض غيره من فروع ما غرسه ولو في ارض نفسه حيث اضر ذلك بجاره اما بشد انفروع  
 بحبل ان ام كن والافبا انقطع كما افاده في تنقيح الحامدية من المحيضان والله تعالى اعلم  
 (سئل) في رجل كان يملك بيتا مشتملا على عدة منازل وعلى حدوده دار بعة وقد ذكر  
 في الحجة ان الحد الشرقي منها الى رفاق غير نافذ من حقوق البيت وفيه باب الاصطبل  
 فاصل بين ذلك وبين بيت مبنى باسم الاشراقات وقد كان الرقاق تحت يده وتصرفه  
 تصرف المالك في املاكهم مدة مديدة من غير منازع ولا معارض له في ذلك ثم توفي  
 عن ورثة فوضعوا ايديهم على البيت وعلى الرقاق والاصطبل وتصرفوا كذلك مدة  
 مديدة قبل ان يوضع يد مورثهم نحو ست واربعين سنة من غير معارض ولا  
 منازع ثم باعوا ذلك البيت بجميع حقوقه لرجل ومن جملته الرقاق والاصطبل

١٢٩٧

١١

ترسيم الثاني  
٨

١٢٩٨

١٢٩٨

٢٨

فوضع يده عليه وتصرف فيه كذلك والآن قام من بيده بقيت الاشرافات المذكورة  
 في المحمد الشرقي يكاف المشتري به فتح الزقاق زاعم لانه كان نافذا قبل  
 المدة المذكورة بدون وجه شرعي فهل والمحال هذه ليس له ذلك بل  
 يكون الزقاق من حقوق المشتري خاصة (اجاب) اذا كان هذا  
 الزقاق غير نافذ من قديم الزمان بحيث لا يعهد الا كذلك  
 وكان من حقوق المذكان الاول الذي فيه باب  
 اصطبله لا يكاف هذا صاحب المحق فيه الى  
 تنفيذه شرعا بدون وجه يوجب  
 ذلك ويبقى القديم على قدمه  
 والله تعالى اعلم

(تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس  
 اوله كتاب المحاضر والسجلات)

5364  
55A



